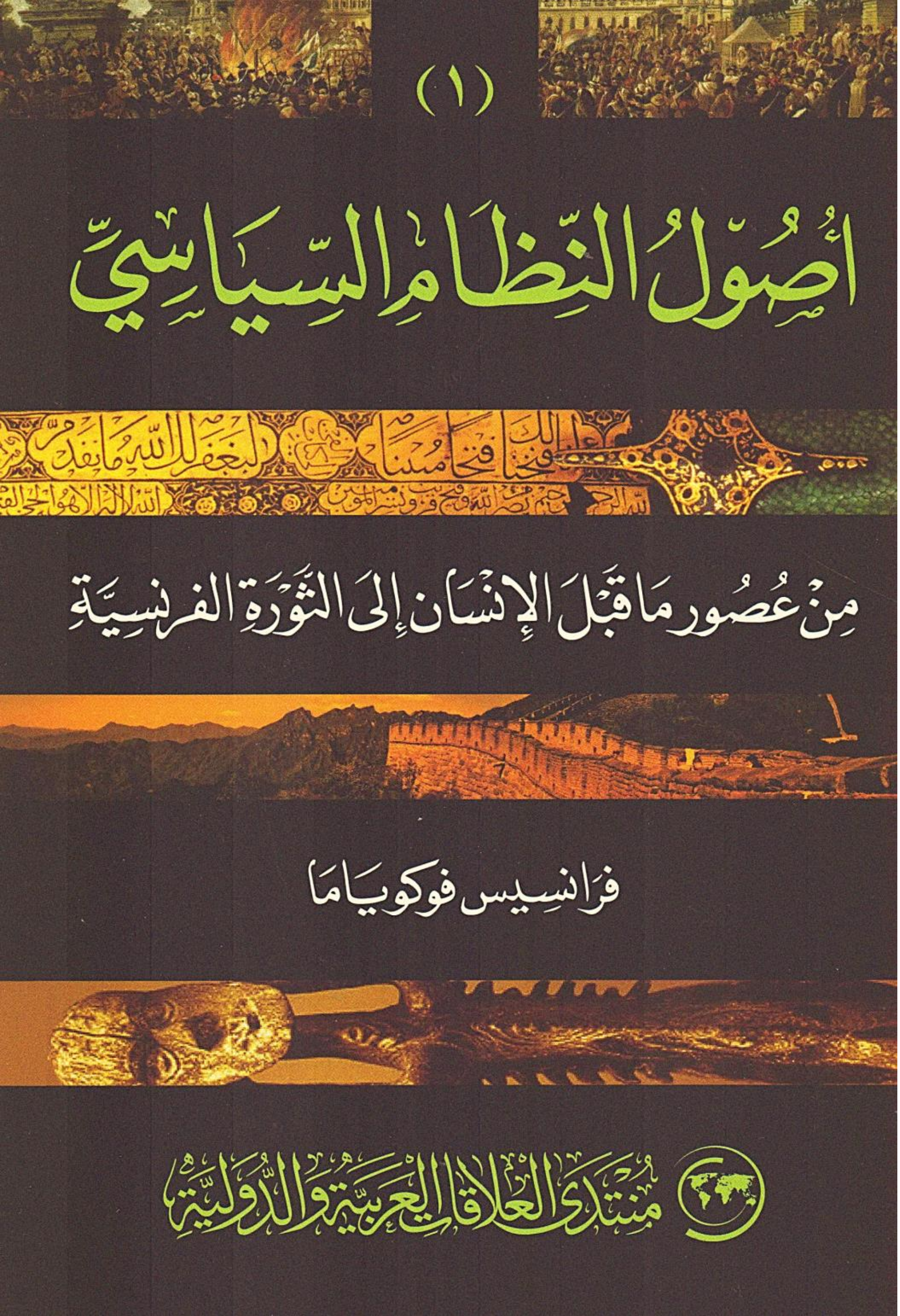

(١)
أصول النظام السياسي
من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية
فرانسيس فوكوياما
منتدى العلاقات العربية والدولية

(١)

أُصُولُ النِّظامِ السِّياسِيِّ

مِنْ عُصُورِ ما قَبْلَ الإنسانِ إلى الثَّوْرَةِ الفرنسِيَّةِ

تأليف

فرانسيس فوكوياما

ترجمة

مجاب الإمام / معين الإمام



المؤلف

فرانسيس فوكوياما

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ستانفورد، وأحد أهم المفكرين السياسيين في العالم حاليا. من مؤلفاته: **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، **والثقة**، **والشرخ الكبير**، **ومستقبلنا ما بعد- الإنساني**، **وأميركا على مفترق طرق**، **وما- بعد الليبراليين الجدد**، **وبناء الدولة**- وكلها كتب ترجمت إلى العديد من لغات العالم، وكانت - وما تزال - بالغة التأثير في صياغة الفكر السياسي المعاصر.

المترجمان

مجاب الإمام

أستاذ الأدب الإنكليزي في العديد من الجامعات العربية سابقا، ورئيس قسم الترجمة في منتدى العلاقات العربية والدولية حاليا. من ترجماته إلى العربية: **إعادة النظر في التعددية الثقافية**، **والليبراليون الجدد**، **وبناء الدولة**؛ ومن ترجماته إلى الإنكليزية: (*Ash August*) و (*The New Voices of Arabia vols. I & II - et al.*) و (*The God Given Gift*).

معين الإمام

مترجم مخضرم أغنى المكتبة العربية بأكثر من مئة كتاب، من بينها **جرأة الأمل: أفكار عن استعادة الحلم الأميركي**، **واللورد جيم**، **وما بعد الحداثة والعقل والدين**، **والعقل والحرية والديمقراطية في الإسلام**، **وحرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، **والإمبرياليون الجدد: آيديولوجيات الإمبراطورية**، **وعصر اللا-عصمة: عواقب الحرب على الإرهاب**.

أصول النظام السياسي

من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية


بسم الله الرحمن الرحيم

أصول النظام السياسي

من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية

تأليف

فرانسيس فوكوياما

ترجمة

مجاب الإمام / معين الإمام



Francis Fukuyama, *The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution,* London: Profile Books, 2012.

London: Profile Books, 2011, 2012.

عنوان الكتاب: أصول النظام السياسي
من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية
تأليف: فرانسيس فوكوياما
ترجمة: مجاب الإمام / معين الإمام
736 صفحة - 16.5 × 24 سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 94/2016
الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-51-3

الطبعة الأولى 2016.

الإهداء

إلى ذكرى صمويل هنتنغتون

المحتويات

توطئة

يُصدر منتدى العلاقات العربية والدولية ترجمة المؤلف الموسوعي الحالي بجزأيه- **أصول النظام السياسي: من مجتمعات ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية**، و**النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية**- قبل صدور ترجمته إلى الفرنسية أو الألمانية أو الإسبانية أو أية لغة أخرى. ولعل في ذلك دليلاً على مدى اهتمام المنتدى بمتابعة آخر التطورات السياسية والفكرية في عالم اليوم، ووضعها بين يدي القارئ العربي بالسرعة الممكنة والنوعية التي يقبلها، تحقيقًا لرسالته في دعم التنمية الثقافية في العالم العربي. وهذا ما دفعه إلى ترجمة وإصدار أعمال «دسمة» أخرى من وزن كتب جياني فاتيمو **تفكيك الصهيونية: نقد ميتافيزيقا سياسية**، ودانييل يرغن **السعي: بحثًا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم المعاصر**، وميشيل فوكو **مولد السياسة الحيوية**، وآيزايا بيرلن **الحرية**، وفيكتور كيرنان **سادة البشرية: المواقف الأوروبية من الثقافات الأخرى في العصر الإمبراطوري**، بالإضافة إلى كتب تثقيفية وتوعوية تعالج مشكلات سياسية راهنة مثل **الروهينغا**، و**بوكو حرام**، و**الإسلاموفوبيا**، و**حرب الطائرات بدون طيار**، و**الحرب الصليبية الثانية**، وغيرها الكثير.

وكان المنتدى، للغايات عينها، أعاد مؤخرًا ترجمة وإصدار كتاب فوكوياما الأسبق **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، وهو التعاون الأول لمترجمي المؤلَف الحالي. ويأتي تعاونهما الثاني بعد قطيعة ترجمية دامت أكثر من عشرين سنة، سببتها طبيعة الفعل الترجمي ذاته، وما ينجم عنه من اختلافات في الرؤى والآراء والمفاهيم، وما يفرضه من تسويات براغماتية في الأساليب والتعبيرات قد لا ترضي أنا كل

مترجـم وذاتويته وخصوصياته. لكن كل مترجم محـترف يعرف في دخيلته، رغم تضخم أناه، أن لا أفيد لدقة الترجمة وأمانتها من هذه الاختلافات والمفاوضات على المعنى.

أتمنى أن يكون تكسر الأنا لدى كلينا، بعدما «هرمنا»، قد أسـهم في تقديم ترجمة أكثـر انسـجامًا وسلاسـة ومقروئيـة. أتمنى أيضًـا أن تكـون الكونفدراليـة الترجمية الحاليـة - حيـث احتفـظ الأسـتاذ معـين بخياراته الأسـلوبية في النصـف الثاني من المجلـد الأول (الفصـول 16-30) والنصـف الأول مـن المجلـد الثـاني (الفصول 1-17)، واحتفظـت بأفضلياتي في النصفين الآخرين، بما لا يتعارض مع دقة المعنى المُجمَـع عليهـا في كل الأحـوال - تحفيزًا عمليًا للقـارئ على تجاوز المفهـوم اليقيني للترجمـة باعتبارهـا «نقـلاً» حرفيًـا لجملة حقائـق نصيـة، والتحول إلى مفهـوم أكثر نضجًا وديمقراطية، يدرك فيه أن الفعل الترجمي عمل مركب أشـبه ما يكون بالفعل التأريخي، يمزج فيه المترجم النص بالتأويل والموضوعي بالذاتي والحقيقي بالمتخيل، لينتج «سيناريو» إبداعيًا ممكنًا للعمل الأصل.

أتمنـى، أخيرًا، أن يطلع القارئ على مقدمة نقدية مطولة (ارتأى المنتدى تضمينها في كتـاب مسـتقل قيد الإصدار تحت عنوان حواشٍ سـفلية) رصـدتُ فيها تحولات الفكـر الفوكويامـي المتبديـة في المجلديـن، من حيث تغير مفهوم التاريـخ الليبرالي الخطي الذي هيمن على **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، أول كتب فوكوياما؛ وتنامي تصـوره لدور الدين في الحياة السياسـية والاجتماعية، مقارنة بـدوره في كتابه التالي، **الثقة**؛ ومقاربته التاريخانية لظاهرة الاسـتعمارين الاسـتيطاني المباشر والاسـتراتيجي غـير المبـاشر اللذين يطالـب باعتبارهما، كـما في كتابه المهم **بناء الدولة**، سـابقة تعتمد عليهـا التدخـلات الخارجيـة «الإنسـانية» وعمليـات بنـاء الأمة/ الدولـة في العالم الثالـث؛ وقبـل كل شيء آخر، تضاؤل البعـد الانتصاروي في فكـره عمومًا، مقابل بروز واضح لمفهوم الانحطاط المرتبط حكمًا بطروحات شـبنغلر وتوينبي وآخرين. ربما لهذه الأسـباب مجتمعة، يعكس المؤلف الحالي بعدًا جديدًا في الفكر الفوكويامي، يتفاعـل فيه تشـاؤم الفكـر مع تفـاؤل الإرادة غرامتشـيًا، فيقدم عملاً أهـدأ وأوزن وأشمل وأعمق بكثير من مغامرة العقل الفوكويامي الأولى مع التاريخ.

مجاب

مقدمة

لهذا الكتاب مصدران. الأول كان طلب معلمي ومرشدي صمويل هنتنغتون، الأستاذ في جامعة هارفارد، كتابة مقدمة لطبعة جديدة من أثره الشهير الصادر عام 1968، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة[1]. وقد مثّل عمل هنتنغتون هذا أحد آخر الجهود المبذولة لتقديم دراسة موسعة حول التطور السياسي في العالم، وهو كتاب مرجعي قررته مراراً خلال سنوات تدريسي، كونه أرسى العديد من الأفكار المفتاحية في علم السياسة المقارن، بما في ذلك نظريته في الانحطاط السياسي، ومفهوم التحديث السلطوي، وفكرة أن التطور السياسي ظاهرة منفصلة عن جوانب التحديث الأخرى.

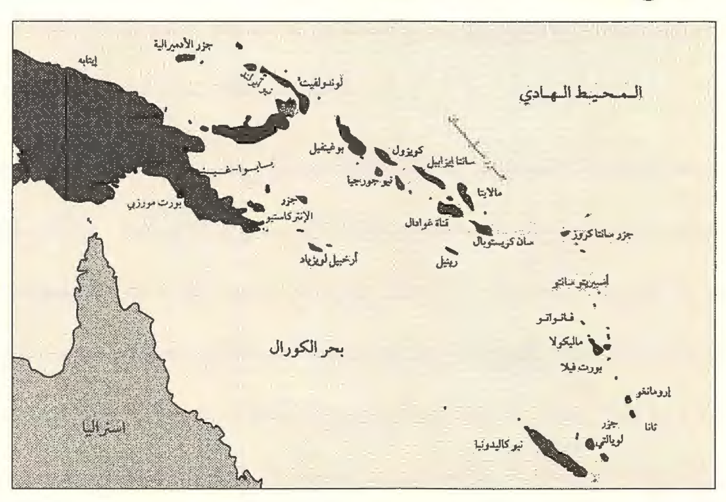
حين شرعت العمل على كتابة المقدمة بدا لي أن النظام السياسي، برغم إضاءاته، بحاجة إلى شيء جدي من التحديث. فقد كُتب بعد نحو عقد لا أكثر من تصاعد الموجة الكبرى لتصفية الاستعمار في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، والعديد من استنتاجاته يعكس حالة عدم الاستقرار الشديد في تلك الفترة، بكل انقلاباتها وحروبها الأهلية. وفي السنوات التي أعقبت نشر الكتاب، طرأت على المسرح السياسي العالمي تغيرات عدة بالغة الأهمية، مثل بروز دول شرق آسيا كقوة اقتصادية، وانهيار الشيوعية العالمية، وتسارع وتيرة العولمة، وبداية ما أسماه هنتنغتون نفسه «الموجة الثالثة» من الدمقرطة في السبعينيات. ومع أن الاستقرار السياسي لم يتحقق بعد في العديد من المناطق، إلا أنه نجح في مناطق عديدة أخرى من العالم النامي، وبدا من المناسب العودة إلى مواضيع الكتاب ومحاولة تطبيقها على العالم القائم الآن.

عندما فكرت في كيفية تنقيح أفكار هنتنغتون، بدا لي أيضا أن هناك المزيد من العمل الأساس الواجب إجراؤه لتبيان أصول التطور السياسي والانحطاط السياسي. فقد سلّم الكتاب جدلا بواقع العالم السياسي في مرحلة متأخرة إلى حد ما من التاريخ الإنساني، قامت فيها عملياً كل المؤسسات السياسية، كالدولة والأحزاب والقانون والتنظيمات العسكرية وما شابه. واجه الكتاب بالتالي مشكلات البلدان النامية في محاولتها تحديث أنظمتها السياسية دون تناول مصدر هذه الأنظمة أصلاً في مجتمعات ترسخت فيها المؤسسات السياسية واستقرت لفترات طويلة. الدول ليست أسيرة ماضيها. لكن، في حالات عدة، قد تحدث أمور قبل مئات بل حتى آلاف السنين وتبقى تؤثر تأثيراً بالغاً في طبيعة السياسة. وإذا كنا نسعى إلى فهم العمل الوظيفي للمؤسسات السياسية المعاصرة، فمن الضروري النظر إلى أصولها وإلى القوى الطارئة والعرضية التي كثيرا ما جاءت بها إلى حيز الوجود.

ارتبط هذا الاهتمام بأصول المؤسسات السياسية مع شغل شاغل ثانٍ كان جملة المشكلات التي تواجهها الدول الضعيفة والفاشلة على أرض الواقع اليوم. منذ 11 أيلول 2001، قضيت القسم الأكبر من وقتي في العمل على مشكلات بناء الدولة وبناء الأمة في بلدان ذات حكومات متداعية أو غير مستقرة؛ ويمثل كتابي الصادر عام 2004 تحت عنوان بناء الدولة: **الحكم والنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين** المحاولة الأولى لدراسة هذه المشكلات[2]. لقد وظفت الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي المانح للمساعدات بشكل أعم، كثيراً من الاستثمارات في مشاريع بناء الأمة في مناطق مختلفة من العالم، مثل أفغانستان والعراق والصومال وهاييتي وتيمور الشرقية وسيراليون وليبيريا. أنا نفسي تشاورت مع البنك الدولي وبرنامج المعونة الأسترالي مراراً حول مشكلات بناء الدولة في ميلانيزيا، بما فيها تيمور الشرقية، وبابوا-غينيا الجديدة، وبابوا الإندونيسية، وجزر سليمان، وكلها واجهت صعوبات جدية في محاولتها بناء دول حديثة.

تأمل، على سبيل المثال، مشكلة زرع مؤسسات حديثة في المجتمعات الميلانيزية، كبابوا-غينيا الجديدة وجزر سليمان. المجتمع الميلانيزي منظم قَبَلياً ضمن جماعات

تُرجِع أصولها إلى سلف مشترك تحدرت منه وفق ما يسميه علماء الأناسة طبقات الأنساب (segmentary lineages). يتراوح عدد هذه القبائل بين بضع عشرات وبضعة آلاف من ذوي القربى، وتعرف محلياً في اللغة الإنكليزية الخليط (Pidgin) باسم «ونتوكس» (*wantoks*)، وهو تحريف للكلمتين الإنكليزيتين «ون توك» (one talk)، إشارة إلى مجموعة الناطقين بلغة واحدة. التشظي الاجتماعي القائم في ميلانيزيا استثنائي الأبعاد، إذ تستضيف بابوا- غينيا الجديدة أكثر من تسعمئة لغة، أي حوالي سدس لغات العالم الحية، التي لا يفهمها السكان تبادلياً؛ بينما هناك أكثر من سبعين لغة مختلفة في جزر القمر التي لا يتجاوز عدد سكانها خمسمئة ألف نسمة. معظم سكان مرتفعات بابوا-غينيا الجديدة لم يغادروا قط الشعاب والأودية الجبلية الصغيرة التي ولدوا فيها، ويعيشون حياتهم داخل مجموعة لغة واحدة وفي حالة تنافس مع مجموعات اللغات المجاورة.



ميلانيزيا

يرأس مجموعات اللغة الواحدة رجل كبير (Big Man)، والرجل الكبير لا يولد كذلك، ولا يورث لقبه لابنه، بل يجب أن يفوز بالمنصب شخص في كل جيل. ولا يذهب المنصب بالضرورة إلى أشخاص أقوياء يهيمنون جسدياً على الآخرين، بل لأشخاص اكتسبوا ثقة المجتمع المحيط، حسب قدرتهم عادة على توزيع الموارد

المتوفـرة على أفراد القبيلـة، كالخنازير والنقود الصدفيـة وغيرها. ويجب على الرجل الكبير في المجتمع الميلانيزي التقليدي توخي الحذر الدائم خشـية أن ينازعه منافس عـلى السـلطة، فبدون موارد يوزعها عـلى أتباعه يخسر الرجل الكبير مكانته كزعيم للقبيلة[3].

في السـبعينيات، حـين منحـت أسـتراليا وبريطانيـا تباعـا بابوا-غينيـا الجديدة وجـزر القمر اسـتقلالها، أقامت الدولتـان حكومتين برلمانيتـين حديثتين على طراز مجلـس العموم البريطاني، حيث يختار المواطنون أعضـاء البرلمان في انتخابات دورية متعـددة الأحـزاب. في أسـتراليا وبريطانيـا تـدور الخيـارات السياسـية بـين حزب مـن يسـار الوسـط، حزب العـمال، وحـزب محافـظ (الحزب الليـبرالي في أسـتراليا وحـزب المحافظـين في بريطانيـا)، ويحدد الناخبـون خياراتهم عموماً تبعـاً لمواقفهم الآيديولوجية والسياسية (حسب ما إذا كانوا يريدون المزيد من الحمايات الحكومية، مثلاً، أم يفضلون سياسات أكثر سوقية).

حين غُرس النظام السياسي البريطاني في ميلانيزيا كانت النتيجة فوضى عارمة؛ لأن معظم ناخبي ميلانيزيا لا يصوتون لبرامج سياسية، بل يدعمون رجلهم الكبير وجماعة لغتهم الواحدة. إذا اسـتطاع الرجل الكبير (ولماماً امرأة كبيرة) الوصول إلى البرلمان، فسـوف يسـتخدم النائب الجديد نفوذه لرد الجميل وتوجيه موارد الحكومة إلى جماعة لغته الواحدة، ومسـاعدة مؤيديه في أمور مثل أقسـاط المدارس، وتكاليف الدفن، ومشـاريع البناء. وعـلى الرغم من وجود حكومة وطنيـة تتمتع بكل مظاهر السـيادة والاستقلال، كالعلم الوطني والجيش، تتمتع قلة قليلة من سكان ميلانيزيا بحـس المواطنـة والانتـماء إلى أمة أكـبر، أو بكونهم جـزءاً من عـالم اجتماعي يتجاوز مجموعة لغتهم الواحدة. لذلك لا يوجد في برلماني بابوا-غينيا الجديدة وجزر سليمان أحزاب سياسـية متماسـكة، بل مجموعة زعماء أفراد يجهد كل منهم للعودة بأكبر قدر ممكن من لحم الخنزير ليوزعه على القاعدة الضيقة من مؤيديه[4].

يحد النظام الاجتماعي القبلي من التطور الاقتصادي في ميلانيزيا؛ لأنه يمنع ظهور نظام حديث لحقوق الملكية. في بابوا-غينيا الجديدة وجزر سليمان يمتلك السكان أكثر من 95 ٪ من الأراضي وفق ما يسمى حيازة الأرض العرفي أو الاعتيادي. وحسب القواعد العرفية تبقى الأرض ملكية خاصة، لكنها تعود بشكل غير رسمي (أي دون سندات وتوثيقات قانونية) إلى مجموعات الأقارب الذين يتمتعون بحقوق ملكية فردية وجماعية لقطاعات مختلفة منها. ولا تقتصر أهمية الأرض هنا على الناحية الاقتصادية بل لها قيمة روحية أيضاً؛ لأن الأقارب الأموات يدفنون في مواقع محددة من أراضي مجموعة الناطقين باللغة الواحدة، فتبقى أرواحهم تسكن تلك الأماكن على الدوام. لذلك لا يمتلك أي فرد في مجموعة اللغة الواحدة، ولا حتى الرجل الكبير، الحق الحصري في التنازل عن ملكية الأرض لشخص خارج القبيلة[5]. وهكذا، إذا شاءت شركة تعدين أو زيت نخيل، مثلا، الحصول على امتياز أو حق استثمار أحد الموارد الطبيعية، فيجب عليها إجراء مفاوضات مع مئات بل أحياناً آلاف ملاك الأرض، مع العلم أن ليس ثمة قانون تقادم تسقط بموجبه ادعاءات ملكية الأراضي في القواعد العرفية المحلية[6].

من منظور العديد من الأجانب، يبدو سلوك سياسيي ميلانيزيا أشبه ما يكون بالفساد السياسي. لكن، من منظور النظام الاجتماعي القبلي السائد تقليدياً في الجزيرة، يقوم الرجال الكبار ببساطة بفعل ما اعتاد كل الرجال الكبار على فعله في الماضي، أي إعادة توزيع الموارد على أقاربهم. الاختلاف الوحيد أنهم لا يمتلكون الآن الخنازير والنقود الصدفية فحسب، بل أيضاً عوائد معتبرة من امتيازات التعدين وقطع الأشجار.

لا تستغرق الرحلة من عاصمة بابوا-غينيا الجديدة، بورت مورزبي، إلى مدينة كيرنز أو برزبن في أستراليا أكثر من ساعتين بالطائرة. لكنها، بمعنى ما، رحلة يقطع فيها المرء آلاف السنين من التطور السياسي. بدأت أتساءل، وأنا أفكر في تحديات التطوير السياسي في ميلانيزيا، كيف استطاع أي مجتمع تحقيق ذلك التحول من المجتمع القبلي إلى المجتمع على مستوى الدولة؟ كيف ارتقت حقوق الملكية الحديثة

وتطورت عن مثيلتها العرفية؟ كيف ظهرت أصلاً الأنظمة القضائية/ القانونية الرسمية، التي تعتمد في تطبيقها على طرف ثالث لا وجود له في أعراف ميلانيزيا التقليدية؟ بعد مزيد من التفكر، بدا لي أنه لربما من الغرور الاعتقاد بأن المجتمعات الحديثة تقدمت كثيراً عن وضع ميلانيزيا اليوم، فالرجال الكبار - أي السياسيين الذين يوزعون الموارد على أقاربهم وأعوانهم - ينتشرون في كل مكان من عالمنا المعاصر، بما في ذلك الكونغرس الأميركي. وإذا كان التطور السياسي يعني ضمناً تجاوز علاقات القرابة والسياسات الشخصانية، فعلى المرء أن يعلل أيضاً سبب بقاء هذه الممارسات في أماكن كثيرة من العالم، ولماذا ترتكس إليها في أحيان كثيرة نظم سياسية تبدو حديثة؟

لا يقدم النظام السياسي في مجتمعات متغيرة إجابات عن كثير من هذه الأسئلة؛ وبالعودة إلى موضوع هنتنغتون، تتطلب مرحلة ما قبل التاريخ تحديداً قدراً معتبراً من التوضيح.

من هنا هذا الكتاب، الذي ينظر بجزأيه إلى الأصول التاريخية للمؤسسات السياسية وعملية الانحطاط السياسي. يتناول المجلد الأول الحالي التطور السياسي من عصور ما قبل الإنسان حتى قيام الثورتين الفرنسية والأميركية تقريباً، ويدور بالضرورة حول الماضي - بل لا يبدأ حقيقةً بالتاريخ الإنساني المسجل وإنما بأسلاف الجنس البشري من الثدييات الرئيسة. وتتناول الأجزاء الأربعة الأولى منه مرحلة ما قبل التاريخ الإنساني، وأصول الدولة، وحكم القانون، وأخيراً الحكومة الخاضعة للمحاسبة. ويتابع المجلد الثاني القصة نفسها وصولاً إلى الزمن الحاضر، مركِّزاً الانتباه بشكل خاص على تأثير المؤسسات الغربية في مؤسسات المجتمعات غير الغربية في سعيها إلى التحديث، ثم يوصّف كيفية حدوث التطور السياسي في العالم المعاصر.

من الأهمية بمكان قراءة المجلد الحالي استباقاً لما سيأتي في المجلد الثاني. وكما أبين بوضوح في الفصل الأخير من هذا الجزء، يطرأ التطور السياسي في العالم الحديث

تحت شروط تختلف جذرياً عن مثيلتها في الحقبة الممتدة إلى أواخر القرن الثامن عشر. فما إن قامت الثورة الصناعية ومعها المجتمعات الإنسانية الحديثة حتى تغيرت الشروط المالثوسية (Malthusian conditions) التي خبرتها البشرية إلى ذلك العصر، فاكتسبت عملية التغيير الاجتماعي دينامية جديدة كانت لها نتائج سياسية هائلة. قد يتولد انطباع لدى قراء المجلد الحالي بأن بعض السيرورات التاريخية الطويلة التي يجري توصيفها هنا تعني أن المجتمعات أسيرة تواريخها، لكننا في الحقيقة نعيش اليوم تحت شروط مختلفة جداً وأكثر دينامية بمراحل.

يغطي الكتاب عدداً كبيراً من المجتمعات والحقب التاريخية، ويستخدم مواد من فروع معرفية تقع خارج تخصصي، بما في ذلك علوم الأناسة والاقتصاد والأحياء. بالطبع، في عمل بحثي واسع النطاق كهذا، كان لا بد لي من الاعتماد حصرياً تقريباً على المصادر الثانوية. حاولت تمرير هذه المواد على أكبر قدر ممكن من مرشّحات الخبراء والاختصاصيين، لكن يرجح أن أكون ارتكبت على الطريق أخطاء معرفية وتأويلية في آن. أدركُ تماماً أن العديد من الفصول الفردية لن يُرضي المعايير الأعلى لأشخاص وظيفتهم الدراسة المعمقة لمجتمعات وحقب تاريخية محددة، لكن يبدو لي أن ثمة فضيلة في النظرة المقارنة عبر الزمان والمكان. بعض أنماط التطور السياسي الأعرض تبقى ببساطة غائبة عن نظر أولئك الذين يركزون البحث بعمق شديد على مواضيع محددة جداً، فيضيقون أفقهم أكثر من اللزوم.

الجزء الأول

ما قبل الدولة

1

ضرورة السياسة

الموجة الثالثة من الدمقرطة والقلق الراهن على مستقبل الديمقراطية الليبرالية المعاصرة؛ كيف يضمر اليسار واليمين كلاهما أوهاماً حول إلغاء دور الحكومات؛ كيف تمثل البلدان النامية المعاصرة تحقق هذه الأوهام؛ كيف نسلّم بوجود المؤسسات وليست لدينا في الحقيقة فكرة عن مصدرها

طرأ ارتفاع هائل على عدد الديمقراطيات في العالم خلال حقبة الأربعين سنة الماضية بين عامي 1970 و2010. حسب تصنيفات مؤسسة «فريدم هاوس»، وهي منظمة غير حكومية تعتمد مقاييس كمية لحجم الحقوق المدنية والسياسية المتاحة في مختلف البلدان، لم يكن هناك سوى 45 دولة «حرة» من أصل 151 دولة في العالم عام 1973[1]. في تلك السنة، كانت إسبانيا والبرتغال واليونان ما تزال ديكتاتوريات؛ وبدا الاتحاد السوفييتي ودول أوربا الشرقية التابعة له مجتمعات متماسكة وقوية؛ بينما غرقت الصين في ثورة ماو تسي تونغ الثقافية؛ وشهدت إفريقيا تدعيم حكم مجموعة فاسدة أخرى من «الرؤساء مدى الحياة»؛ ووقعت غالبية دول أميركا اللاتينية تحت حكم الديكتاتوريات والطغم العسكرية. خبر الجيل التالي تغيراً سياسياً بالغ الأهمية بانتشار الديمقراطية واقتصاد السوق، في كل مكان في العالم فعلياً باستثناء الشرق الأوسط العربي. وبحلول أواخر التسعينيات، أصبحت حوالي 120 دولة- أي أكثر من 60 بالمئة من دول العالم المستقلة- ديمقراطيات انتخابية[2]. هذا التحول أسماه

صمويل هنتنغتون الموجة الثالثة من الدمقرطة، ويشير إلى أن الديمقراطية الليبرالية أصبحت صيغة الحكم الافتراضية الصحيحة، وجزءاً ثابتاً من المشهد السياسي المعتمد في بداية القرن الحادي والعشرين[3].

تحت سطح هذه التغيرات في الأنظمة السياسية، كان ثمة تحول اجتماعي هائل أيضاً. فالنقلة إلى الديمقراطية جاءت نتيجة قيام ملايين الأفراد السلبيين سابقاً بتنظيم أنفسهم والمشاركة في الحياة السياسية لمجتمعاتهم في أنحاء العالم كافة. قادت عوامل عدة هذا التحشيد الاجتماعي: التوسع الكبير في فرص الحصول على التعليم، الذي جعل الناس أكثر وعياً بأنفسهم وبالعالم السياسي المحيط؛ وتطور تقانات المعلومات، الذي سهل الانتشار السريع للأفكار والمعارف؛ ورخص وسائل الاتصالات والسفر، الذي سمح للناس أن يصوتوا بأرجلهم ويغادروا البلاد حين لا تعجبهم حكوماتهم؛ وازدياد الثروة والرخاء، الذي حفز الناس على المطالبة بحماية أفضل لحقوقهم.

بلغت الموجة الثالثة ذروتها بعد أواخر التسعينيات، لكن أعقبتها حقبة «ركود ديمقراطي» برزت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واحدة من كل خمس دول تقريباً كانت جزءاً من الموجة الديمقراطية الثالثة إما ارتدت إلى الحكم الاستبدادي، أو شهدت تآكلاً مهماً وانحطاطاً في مؤسساتها الديمقراطية[4]. وكما أشارت مؤسسة «فريدم هاوس»، فقد كان عام 2009 السنة الرابعة على التوالي التي شهدت فيها الحرية تراجعاً ملحوظاً في أنحاء العالم كافة، للمرة الأولى منذ عام 1973 حين وضعت المؤسسة مقاييسها للحرية[5].

القلق السياسي

في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، اتخذت أعراض «الوعكة» الديمقراطية في العالم أشكالاً مميزة شتى. الأول كان الانقلاب الكلي على المكتسبات الديمقراطية التي تحققت في بلدان مثل روسيا وفنزويلا وإيران، حيث انشغل

الرؤساء المنتخبون بتفكيك المؤسسات الديمقراطية عبر التلاعب بالانتخابات، وتضييق الخناق على نشاطات المعارضة، وإغلاق أو شراء محطات التلفزة والصحف ووسائل الإعلام المستقلة. الديمقراطية الليبرالية أكثر من مجرد أغلبية أصوات في انتخابات؛ إنها جهاز مؤسسات معقد يضبط ممارسة السلطة وينظمها عبر القانون وعبر نظام ضوابط وموازين. المشكلة أن القبول الرسمي بالشرعية الديمقراطية في العديد من بلدان العالم ترافق مع تراجع حكم القانون، ومع رفع ممنهج للضوابط المفروضة على السلطة التنفيذية.

في حالات أخرى، عَلِقَتْ بعض الدول التي بدت وكأنها تحقق تحولاً عن الحكم الاستبدادي فيما أسماه المحلل توماس كاروثرز «منطقة رمادية»، لا هي استبدادية تماماً ولا ديمقراطية بالمعنى الحقيقي للكلمة[6]. العديد من الدول التي ورثت الاتحاد السوفييتي سابقاً، مثل كازاخستان وأوزبكستان في آسيا الوسطى، وجدت نفسها في هذا الوضع. كان ثمة افتراض واسع في السنوات التي أعقبت سقوط جدار برلين عام 1989 بأن جميع الدول تقريباً تتحول إلى الديمقراطية، وأن فشل الممارسات الديمقراطية سيتم التغلب عليه ببساطة مع مرور الزمن. لكن هذا «النموذج التحولي»، كما أشار كاروثرز، كان افتراضاً لا مبرر له، إذ لم تكن للعديد من النخب الاستبدادية مصلحة حقيقية في إقامة مؤسسات ديمقراطية تحد من سلطتها.

فئة ثالثة من مصادر القلق لا تتعلق بفشل الأنظمة السياسية في أن تصبح أو تبقى ديمقراطية، بل بإخفاقها في تقديم الخدمات الأساسية التي يتطلبها الناس من حكوماتهم. فحقيقة وجود مؤسسات ديمقراطية في بلد ما لا يخبرنا الكثير عما إذا كان يُحكم بطريقة رشيدة أو رديئة. ولعل هذا الفشل في تنفيذ الوعود الديمقراطية يشكل التحدي الأكبر لشرعية هذه الأنظمة.

أوكرانيا مثال على ذلك. في عام 2004 فاجأت أوكرانيا العالم حين تجمع عشرات الآلاف في ساحة ميدان كييف احتجاجاً على التلاعب بنتائج الانتخابات الرئاسية.

وأدت تلك التظاهرات، التي عرفت فيما بعد باسم الثورة البرتقالية، إلى إجراء انتخابات جديدة ووصول الإصلاحي فيكتور يوشنكو إلى سدة الرئاسة. لكن ما إن تسلم الائتلاف البرتقالي الحكم حتى أثبت ضعفه المطبق، وخيب يوشنكو نفسه آمال مؤيديه. فقد اختلف أعضاء الحكومة فيما بينهم، وفشلوا في التعامل مع مشكلة الفساد الخطيرة في أوكرانيا، وتحملوا مسؤولية الانهيار الاقتصادي خلال الأزمة المالية العالمية عامي 2008 و2009. كانت النتيجة انتخاب فيكتور يانوكوفيتش أوائل عام 2010، وهو الشخص ذاته المتهم بسرقة انتخابات عام 2004 التي أطلقت الثورة البرتقالية أصلاً.

تبتلى البلدان الديمقراطية بأنواع أخرى كثيرة من فشل الحكم. على سبيل المثال، من المعروف أن أعلى مستويات التفاوت الاقتصادي وعدم المساواة في العالم تقع في أميركا اللاتينية، حيث تتوافق التراتبية الطبقية مع التراتبيات العرقية والإثنية. وليس ظهور زعماء شعبويين، أمثال هيوغو تشافيز في فنزويلا وإيفو موراليس في بوليفيا، أحد أسباب عدم الاستقرار بقدر ما هو أحد نتائج عدم المساواة، وأحد أعراض الإحساس بالإقصاء الاجتماعي الذي يشعر به كثير ممن ليسوا مواطنين إلا اسمياً في بعض دول أميركا اللاتينية. كما يولد الفقر المطرد في أحيان كثيرة أنواعاً أخرى من الاختلالات الاجتماعية الوظيفية، كانتشار العصابات، والاتجار بالمخدرات، والشعور العام بالقلق وانعدام الأمان لدى السواد الأعظم من المواطنين العاديين. في كولومبيا والمكسيك والسلفادور، تهدد الجريمة المنظمة الدولة ذاتها ومؤسساتها الأساس، والفشل في التعامل الفاعل مع هذه المشكلات قوض إلى حد بعيد شرعية الديمقراطية.

مثال آخر تقدمه الهند، التي حققت ديمقراطيتها نجاحاً رائعاً منذ استقلالها عام 1947، وهو إنجاز يثير الدهشة إلى حد أبعد بالنظر إلى فقر الهند وحجمها الهائل وتنوعها الإثني والديني (تناقش الفصول 10–12 أدناه الأسباب في أن استعراض المنظور التاريخي الأعرض للتطور السياسي في الهند يخفف من حدة دهشتنا لنجاح تجربتها الديمقراطية). مع ذلك، تبدو الديمقراطية الهندية- مثل صناعة النقانق-

أقل جاذبية كلما اقتربت منها. فثلث المشرعين الهنود تقريباً ملاحقون بتهم جنائية من مختلف الأنواع، بعضها جرائم خطيرة كالقتل والاغتصاب. ويمارس الساسة الهنود في أحيان كثيرة نوعاً علنياً من سياسات المحسوبية والرعاية والمحاباة، تجري فيه مقايضة الأصوات الانتخابية بالخدمات السياسية. كما إن تشظي الديمقراطية الهندية وانقساماتها المناطقية تجعل من الصعب جداً على الحكومة المركزية اتخاذ قرارات نوعية في قضايا مثل الاستثمارات في المشاريع الكبرى للبنية التحتية. المفارقة في العديد من المدن الهندية أن الصناعات التقنية العالية في مراكز التميز الحديثة والبراقة توجد جنباً إلى جنب مع فقر مدقع من الطراز الإفريقي.

كثيراً ما تعقد المقارنات بين الفساد والفوضى الباديين للعيان في السياسات الديمقراطية الهندية وبين كفاءة عملية صنع القرار وسرعتها في الصين. القادة الصينيون لا يقيدهم حكم القانون، ولا المساءلة الديمقراطية. إذا أرادوا بناء جسر ضخم، أو جرف أحياء بكاملها لشق طرق سريعة أو بناء مطارات، أو تقديم رزمة حوافز اقتصادية ملحة، فيمكنهم فعل ذلك بطريقة أسرع بكثير من الهند الديمقراطية.

الاقتصاد مصدر رابع كبير للقلق السياسي. لقد أثبتت الرأسمالية العالمية الحديثة إنتاجيتها وقدرتها على خلق ثروات تتجاوز أحلام كل من عاش قبل عام 1800. في الفترة التي أعقبت الأزمة النفطية في السبعينيات، تضاعف حجم الاقتصاد العالمي أربع مرات تقريباً[7]، وشهدت القارة الآسيوية انتقال قسم كبير من شعوبها إلى مصاف العالم المتقدم، بفعل انفتاحها على التجارة والاستثمار العالمين. لكن الرأسمالية العالمية لم تجد طريقة لتجنب المستويات العالية من التقلب وعدم الاستقرار، خصوصاً في القطاع المالي، إذ ابتلي النمو الاقتصادي العالمي بأزمات مالية دورية، اجتاحت أوربا بداية التسعينيات، وآسيا عام 1997-1998، وروسيا والبرازيل عام 1998-1999، والأرجنتين عام 2001. ووصلت حالة عدم الاستقرار ذروتها، ربما بنوع من العدالة الشعرية، في الأزمة الكبرى التي ضربت الولايات المتحدة نفسها، موطن الرأسمالية العالمية، عام 2008-2009. السوق

الحر ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي بعيد الأمد، لكنه لا يستطيع تنظيم نفسه بنفسه، خصوصاً فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الكبرى. وعجز هذا النظام أو عدم استقراره هو في نهاية المطاف انعكاس لفشل سياسي- أي الفشل في توفير رقابة تنظيمية كافية على المستويين الوطني والدولي[8].

مع ذلك، لم يقوض الأثر التراكمي للأزمات الاقتصادية بالضرورة الثقة باقتصاد السوق والعولمة كمحركين للنمو الاقتصادي. فالصين والهند والبرازيل، وغيرها من دول ما يسمى الأسواق الناشئة، تتابع أداءها الجيد اقتصادياً، اعتماداً على مشاركتها في السوق الرأسمالية العالمية. لكن من الواضح أنه لم يتم العثور بعد على الإطار السياسي لعملية إيجاد آليات تنظيمية صحيحة تحد من التقلبات الرأسمالية.

الانحطاط السياسي

تشير النقطة الأخيرة إلى مصدر قلق مُلِح، ومُغفَل غالباً، حول مستقبل الديمقراطية. تتطور المؤسسات السياسية، ببطء وبطرائق مؤلمة عادة، مع مرور الزمن وسعي المجتمعات الإنسانية إلى تنظيم نفسها للسيطرة على بيئاتها المحيطة. ويطرأ الانحطاط السياسي حين تفشل الأنظمة السياسية في التكيف مع الظروف المتغيرة. ثمة ما يشبه قانون الحفاظ على المؤسسات في هذه السيرورة. البشر حيوانات تتبع القواعد بطبعها؛ تولد لتلتزم بالأعراف الاجتماعية التي تراها حولها، وتحصّن هذه الأعراف والقواعد عادة بمعان وقيم متسامية. حين تتغير البيئة المحيطة وتبرز تحديات جديدة، يحدث غالباً فصل بين الاحتياجات الراهنة وبين المؤسسات القائمة والمدعومة بجماعات أصحاب المصلحة المتشبثين بمواقفهم وآرائهم والمعارضين لأي تغيير جذري.

قد تكون المؤسسات السياسية الأميركية اليوم في طريقها إلى مواجهة اختبار حاسم لقدرتها على التكيف مع المتغيرات. بني النظام السياسي الأميركي أصلاً على قناعة راسخة بأن تركز السلطة السياسية يشكل خطراً محدقاً بحياة المواطنين

وحريتهم. لهذا السبب صُمم دستور الولايات المتحدة بحيث يحوي طائفة واسعة من الضوابط والتوزانات التي تستطيع بواسطتها أطراف مختلفة في الحكومة منع أطراف أخرى من ممارسة سيطرة استبدادية. خدم هذا النظام الولايات المتحدة بطريقة جيدة، لكن حصراً في بعض المفاصل الحاسمة في تاريخها، حين كان وجود حكومة قوية ضرورياً، وأمكن تشكيل إجماع لإيجاده عبر ممارسة القيادة السياسية.

للأسف، ليست ثمة ضمانة مؤسسية تكفل أن النظام كما صُمم سوف يستطيع دائماً ضبط السلطة الاستبدادية، ويسمح في الآن ذاته بممارسة سلطة الدولة بحزم حين تقتضي الضرورة. يعتمد الطرف الثاني في المعادلة أصلاً على وجود إجماع اجتماعي حول الأهداف السياسية المشتركة، وهذا تحديداً ما ينقص الحياة السياسية الأميركية في السنوات الأخيرة. الولايات المتحدة تواجه سلسلة تحديات كبرى، يتعلق معظمها بإصلاح وضعها المالي على المدى البعيد. في الجيل الماضي، أغدق الأميركيون على أنفسهم أموالاً لم يكسبوها ضريبياً، وهو وضع فاقمته على المستويين العائلي والحكومي سنوات من الإسراف وسهولة الحصول على القروض. ويهدد العجز المالي والمديونية الخارجية اليوم بتقويض أسس القوة الأميركية في العالم، بينما تحقق دول أخرى كالصين مكاسب نسبية في مكانتها[9].

لا يعتبر أي من هذه التحديات هائلاً لدرجة لا يمكن فيها مواجهته حالياً بعمل مناسب، وإن يكن مؤلماً. غير أن النظام السياسي الأميركي، الذي يفترض أن يسهل تشكيل إجماع في الرأي، يسهم بدلاً من ذلك في تفاقم المشكلة. فقد أصبح الكونغرس استقطابياً لدرجة تجعل إقرار التشريعات والقوانين أمراً بالغ الصعوبة. لأول مرة في التاريخ الحديث، أصبح أكثر الديمقراطيين المحافظين في الكونغرس أكثر ليبراليةً من أكثر الجمهوريين الليبراليين. وانخفض باطراد عدد مقاعد الكونغرس المتاحة للحزبين- أي المقاعد التي يمكن الفوز فيها بهامش 10 بالمئة من الأصوات أو أقل- من حوالي مئتي مقعد في أواخر القرن التاسع عشر إلى أقل من خمسين مقعداً في بدايات القرن الحالي. بمعنى آخر، أصبح كلا الحزبين أكثر تجانساً آيديولوجياً، وانحدر بالتالي مستوى الحوار التداولي بينهما[10]. ومع أن مثل هذه الانقسامات

لها سوابق تاريخية، فقد جرى التغلب عليها في الماضي بقيادة رئاسية قوية، وهذه لم تتوفر مؤخراً.

لا يعتمد مستقبل السياسة الأميركية على عالم السياسة فحسب بل يتعداه إلى المجتمع الأوسع. وتعكس استقطابية الكونغرس نزعة عريضة في المجتمع الأميركي نحو ازدياد تجانس المناطق والأحياء المتجاورة، كون الأميركيين يحددون مواقفهم الآيديولوجية بالأماكن التي يختارون العيش فيها[11]. وتسهم وسائل الإعلام إلى حد كبير في تضخيم هذه النزعة للاختلاط الحصري بأناس يتماهون في الرأي والمعتقد، حيث يُضعِف انتشار قنوات الاتصال في النهاية من تجربة المواطنة والعيش المشترك[12].

ولا تتأثر قدرة النظام السياسي الأميركي على التعامل مع التحديات المالية بالاستقطاب في الكونغرس بين اليسار واليمين فحسب، بل أيضاً بنمو جماعات المصالح الراسخة وقوتها. فنقابات العمال واتحادات الصناعات الغذائية وشركات الأدوية والبنوك وأنواع كثيرة أخرى من جماعات الضغط المنظم، تمارس عملياً «فيتو» على التشريعات التي تضر بمصالح أعضائها المادية. بالطبع، من حق المواطنين تماماً، بل من المتوقع منهم، حماية مصالحهم في النظام الديمقراطي. لكن، عند نقطة ما، يتجاوز هذا الدفاع الحدود ليصبح ادعاء بالامتيازات، أو يتحول إلى حالة شلل كامل لا يمكن فيها الاعتراض على مصالح أحد. وهذا يفسر ارتفاع مستويات الغضب الشعبوي لدى اليمين واليسار على حد سواء، ما يسهم في زيادة الاستقطاب ويعكس واقعاً اجتماعياً يتناقض مع مبادئ الشرعية الأميركية ذاتها.

يشتكي الأميركيون من أن النخب وجماعات المصالح القوية تهيمن على مقدرات الولايات المتحدة، وتجسد هذه الشكوى حقيقة ازدياد التفاوت في الدخل والثروة في الحقبة الممتدة من السبعينيات حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[13]. عدم المساواة بحد ذاته لم يكن يوماً مشكلة كبيرة في الثقافة السياسية الأميركية، التي تركز على تكافؤ الفرص لا على نتائجها. لكن النظام يبقى شرعياً حصراً طالما بقي

الناس يؤمنون بأنهم وأولادهم يتمتعون بفرصة معقولة لتحقيق الثروة عن طريق العمل الجاد وتقديم أفضل ما لديهم، وأن الأغنياء أثروا ضمن قواعد اللعبة نفسها.

في الحقيقة، تبقى معدلات الحراك الاجتماعي عبر الأجيال في الولايات المتحدة أقل بكثير مما يظنه العديد من الأميركيين، وأدنى مما هي عليه في العديد من البلدان المتقدمة الأخرى التي ينظر إليها تقليدياً بأنها طبقية وجامدة[14]. لقد استطاعت النخب الأميركية على مر السنين حماية مواقعها بالتلاعب بالنظام السياسي وإساءة استخدامه، فنقلت أموالها إلى الخارج تهرباً من الضرائب، ونقلت امتيازاتها إلى أبنائها عبر الوصول المفضل للمؤسسات النخبوية. كثير من هذه الحقائق كشفتها الأزمة المالية عام 2008-2009، حين توضحت بصورة مؤلمة العلاقة الواهية بين التعويضات في قطاع الخدمات المالية والإسهامات الحقيقية في الاقتصاد. لقد استخدمت الصناعة المالية نفوذها السياسي المعتبر لتفكيك بنى التنظيم والرقابة المفروضة في العقد الماضي، واستمرت في التصدي لمحاولات تنظيم عملها في أعقاب الأزمة. وكما أشار الاقتصادي سايمون جونسون، لا تختلف قوة الأوليغارشية المالية في الولايات المتحدة كثيراً عما هو قائم في بلدان الأسواق الناشئة، كروسيا أو إندونيسيا[15].

ليست هناك آلية أوتوماتيكية تكيف بواسطتها الأنظمة السياسية نفسها مع الظروف المتغيرة، وستروي الصفحات الأخيرة من المجلد الحالي قصة الفشل في التكيف وبالتالي نشوء ظاهرة الانحطاط السياسي. تاريخياً، على سبيل المثال، لم يكن ثمة سبب منطقي يمنع السلطان المملوكي في مصر من اعتماد الأسلحة النارية في فترة أبكر لمواجهة التهديدات الخارجية المتصاعدة، كما فعل العثمانيون الذين هزموه في نهاية المطاف؛ ولم يكن من المحتم أن يفشل أباطرة الصين أواخر حكم سلالة مينغ في فرض ضرائب مناسبة على مواطنيهم لبناء جيش قوي وتدعيمه بحيث يستطيع حماية البلد وإنقاذها من المانشويين. المشكلة في الحالتين كلتيهما كانت جموداً مؤسسياً هائلاً يقبع خلف الوضع القائم.

حالما يفشـل مجتمع في مواجهة أزمة مالية كبيرة عبر إجراء إصلاحات مؤسسـية جديـة، كـما فعلت الملكية الفرنسـية بعد فشـل المجلس الأكبر عـام 1557 (*)، فإنه يستسلم لغواية اللجوء إلى مجموعة علاجات قصيرة الأمد تؤدي إلى تآكل مؤسساته ذاتها، وفي النهاية انحطاطها وفسـادها. وتتضمن هـذه العلاجات الإذعان لمختلف مجموعـات الضغـط وأصحـاب المصالح الراسـخة، وكلهـا بلا اسـتثناء كانت تمثل أصحـاب الثـروة والنفوذ في المجتمـع الفرنسي. وقد أفضى الفشـل في ضبط ميزانية البلاد إلى الإفلاس، ونزع الشرعية عن الدولة ذاتها، وهو مسـار كانت نهايته الثورة الفرنسية.

لا تعـاني الولايات المتحـدة أزمة مالية وأخلاقية تقـارب في جديتها أزمة النظام الفرنـسي القديـم. لكن الخطر يكمـن في أن الوضع الحالي سـوف يسـتمر بالتدهور المطـرد مع مرور الزمـن، بغياب قوة كبيرة تحرف النظام عن مسـاره الراهن وتوازنه المؤسسي المختل وظيفياً.

أوهام اللا-دولة

يربط خيط مشـترك بـين العديد من مصـادر قلقنا المعاصر حول المسـتقبل، بدءاً من تردي روسـيا في مهاوي الاستبداد مجدداً، إلى الفساد في الهند، إلى الدول الفاشلة في العـالم النامي، إلى جماعات المصالح المسـتحكمة في السياسـة الأميركية المعاصرة. وكلهـا مرتبطـة بصعوبة إقامة مؤسسـات سياسـية فاعلـة وإدامتها، مـع حكومات قوية ومسـؤولة وملتزمة بحكم القانـون في آن. قد تبدو هذه النقطة واضحة لدرجة

(*) (Grand Parti de Lyon) إشارة إلى ترتيبات مالية جرت في مدينة ليون، العاصمة المالية لفرنسا آنذاك، بهدف منح الملك هنري الثاني قرضاً هائلاً (بلغت قيمته 2.028.366 كرونا) لإيفاء الديون المترتبة عن الحرب الفرنسية-الإسـبانية وتبذير سـلفه فرنسوا الأول. في عام 1559 فشلت الدولة في الوفاء بالتزاماتهـا للدائنين وأعلنت إفلاسـها، الأمر الذي دمر مدينة ليـون اقتصادياً للأبد. (جميع الحواشي السفلية في الكتاب للمترجمين.)

يدركها أي طالب في الصف الرابع، لكن لو تأملناها ملياً لوجدنا أنها حقيقة يفشل في فهمها كثير من ذوي العقول الراجحة.

لنبدأ بمسألة انحسار الموجة الثالثة والردة الديمقراطية التي شهدها العالم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. برأيي، لا تكمن أسباب الإحباط الذي نعانيه حالياً جراء فشل الديمقراطية في الانتشار على مستوى الأفكار. الأفكار بالغة الأهمية للنظام السياسي، فإدراك شرعية الحكومة يجمع السكان معاً ويجعلهم على استعداد لتقبل سلطتها. سقوط جدار برلين، مثلاً، جسد انهيار أحد أكبر منافسي الديمقراطية، الشيوعية، وانتشار الديمقراطية الليبرالية السريع كأكثر صيغ الحكم قبولاً في العالم.

ما تزال هذه حقيقة واقعة في وقتنا الراهن، حيث تبقى الديمقراطية، بكلمات أمارتيا سن، الحالة السياسية الافتراضية «الصحيحة»: «في حين لا تُمارَس الديمقراطية، ولا يجري في الحقيقة تقبلها على نطاق كوني بعد، فإن الحكم الديمقراطي حقق مكانة في المناخ العام للرأي العالمي يعتبر فيها عموماً صيغة الحكم الصحيحة»[16]. قلة قليلة في العالم اليوم تعبر علانية عن إعجابها بقومية فلاديمير بوتين القائمة على أموال النفط، أو بـ«اشتراكية القرن الحادي والعشرين» التي نادى بها هيوغو تشافيز، أو بجمهورية محمود أحمدي نجاد الإسلامية. ليست ثمة مؤسسة عالمية مهمة واحدة تقر اليوم بغير الديمقراطية أساساً للحكم العادل. قد يثير النمو الاقتصادي السريع في الصين الاهتمام والحسد، لكن نموذجها الصارم للرأسمالية الاستبدادية لا يمكن توصيفه بسهولة، ناهيك بتقبله ومحاكاته، في باقي بلدان العالم النامي. بل بلغ شأن الديمقراطية الليبرالية المعاصرة أن مستبدي المستقبل كلهم يجدون أنفسهم اليوم مضطرين لإجراء انتخابات، ولو شكلية، واستغلال وسائل الإعلام من وراء الكواليس لشرعنة أنفسهم. ولم تختف الأنظمة الشمولية تقريباً من العالم فحسب، بل إن طغاة العالم يطرون الديمقراطية عبر التظاهر بأنهم ديمقراطيون.

فشل الديمقراطية، إذن، يكمن في التطبيق والتنفيذ أكثر منه في المفهوم والفكرة. معظم الناس في العالم اليوم يفضلون بقوة العيش في مجتمع تكون فيه حكومتهم مسؤولة وفي الآن ذاته فعالة، تقدم لهم أنواع الخدمات التي يتطلبونها في الوقت المناسب وبجدوى اقتصادية مقبولة. لكن قلة من الحكومات تستطيع فعلياً تحقيق الأمرين معاً؛ لأن مؤسساتها ضعيفة أو فاسدة أو تفتقد القدرة والكفاءة أو حتى غائبة كلياً أحياناً. من جنوب إفريقيا إلى كوريا إلى رومانيا إلى أوكرانيا، قد يكون شغف المتظاهرين والمدافعين عن الديمقراطية في أرجاء العالم كافة كافياً لـ«تغيير النظام» والانتقال من حكومات استبدادية إلى حكومات ديمقراطية. لكن الأخيرة لن تنجح بدون عملية بناء المؤسسات، وهي عملية طويلة ومكلفة ومعقدة ومضنية.

في الحقيقة، ثمة عمى غريب عن أهمية المؤسسات السياسية أصاب على مر السنين أناساً كثراً يحلمون بعالم يتجاوز السياسة بطريقة ما مستقبلاً. هذا الوهم تحديداً ليس حكراً على اليسار أو اليمين، فلكل منهما نسخته الخاصة عنه. أبو الشيوعية، كارل ماركس، معروف بنبوءته الشهيرة عن «اضمحلال الدولة وتلاشيها» حال استلام الثورة البروليتارية الحكم وإلغائها الملكية الخاصة. والثوريون اليساريون، من فوضويي القرن التاسع عشر صعوداً، آمنوا بأن تدمير بُنى السلطة القديمة يكفي، دون التفكير جدياً بما يحل محلها. ويستمر هذا التقليد الفكري إلى الوقت الحاضر، إذ يشير الكاتبان المعاديان للعولمة، مايكل هاردت وأنتونيو نيغري، إلى إمكانية إلغاء الظلم الاقتصادي بتقويض سيادة الدول واستبدالها بشبكة مترابطة من «الجماهير»[17].

بالطبع، فعلت الأنظمة الشيوعية في عالم الواقع عكس ما توقعه ماركس تماماً، فبنت هيكليات حكومية استبدادية كبيرة لإكراه الناس على العمل التعاوني حين فشلوا في القيام به طوعاً. ودفع ذلك بدوره جيلاً من نشطاء الديمقراطية في أوربا الشرقية إلى تصور صيغتهم الخاصة للا-دولة، حيث يحل مجتمع مدني معبأ محل الأحزاب السياسية التقليدية والحكومات المركزية[18]. وقد أصيب هؤلاء النشطاء بالإحباط وخيبة الأمل حين أدركوا لاحقاً أن مجتمعاتهم لا يمكن حكمها دون

مؤسسات، وحين واجهوا فوضى التسويات المطلوبة لبنائها. حتى الآن، وبعد عقود أعقبت سقوط الشيوعية، ما تزال أوربا الشرقية ديمقراطية، لكنها ليست بالضرورة سعيدة بساستها وسياساتها[19].

في أوساط اليمين، وهم اللا-دولة الأكثر شيوعاً هو أن اقتصاد السوق سوف يجعل الحكومات بطريقة ما عرضية وغير ضرورية. أثناء طفرة الإنترنت في التسعينيات، تبنى متحمسون كثر وجهة نظر وولتر ريستون، المدير التنفيذي السابق لمصرف «سيتي بانك»، فحاججوا في أن العالم يعيش عصر «أفول السيادة»[20]، حيث تتقوض السلطات السياسية التقليدية للدول بفعل تقانات المعلومات الحديثة، التي تجعل الحدود مستحيلة الحراسة والقوانين صعبة التطبيق. كما دفع صعود ظاهرة الإنترنت بعض النشطاء، أمثال جون بيري بارلو من شركة «إلكترونك فرونتير فاونديشن»، إلى إصدار وثيقة «إعلان استقلال الفضاء الإلكتروني» التي خاطبت حكومات العالم الصناعي قائلة: «لا أهلاً بكم بيننا، ولا سلطة ولا سيادة لكم حيث نجتمع»[21]. في هذا السيناريو، سوف يستبدل الاقتصاد الرأسمالي العالمي سلطة الحكومات الديمقراطية وسيادتها بسلطة السوق وسيادته. إذا صوتت هيئة تشريعية ما لمصلحة تقييد التجارة أو فرض قواعد تنظيمية مفرطة، فسوف يعاقبها سوق السندات ويجبرها على تبني سياسات تعتبرها الأسواق الرأسمالية العالمية عقلانية[22]. في الولايات المتحدة، حيث العداء للدولة مدماك أساس في الثقافة السياسية السائدة، وجدت أوهام عالم اللا-دولة جمهوراً متعاطفاً على الدوام. إذ لم يقترح الليبراليون الجدد من شتى المشارب والألوان تحجيم دولة الرعاية المتضخمة فحسب، بل حتى إلغاء مؤسسات أساسية أكثر محورية، كمجلس إدارة الاحتياطي الفدرالي وإدارة الأغذية والأدوية[23].

طبعاً، من المشروع تماماً التوكيد على أن الحكومات الحديثة تضخمت إلى حد مفرط، وأنها بالتالي تحد من النمو الاقتصادي والحرية الفردية. والناس محقون تماماً في التذمر من البيروقراطية السلبية، والسياسيين الفاسدين، وطبيعة السياسة المجردة من المبادئ والأخلاق. لكننا في العالم المتقدم نسلم بوجود الحكومة لدرجة أننا

أحياناً ننسى أهميتها، وصعوبة خلقها، وكيف يبدو العالم من دون بعض المؤسسات السياسية الأساس.

ولا نسلم بالديمقراطية فحسب، بل أيضاً بحقيقة أن لدينا دولة تستطيع القيام ببعض الوظائف الأساس. حيث أقمت لعدة سنوات في مقاطعة فيرفاكس بفرجينيا، وهي ضاحية في ولاية واشنطن دي. سي.، إحدى أغنى المقاطعات في الولايات المتحدة، تظهر حفر في الشوارع كل شتاء نتيجة التجمد الفصلي ثم ذوبان الجليد بعد العواصف الثلجية. لكن بنهاية فصل الربيع وبلمسة سحرية، تردم الحفر كلها بحيث لا يقلق أحد من احتمال الوقوع في إحداها وكسر محور عجلات سيارته. إذا لم تردم الحفر، يغضب سكان مقاطعة فيرفاكس ويشتكون من عدم كفاءة الحكومة المحلية. لا يفكر أحد أبداً (باستثناء بعض اختصاصيي الإدارة العامة) في النظام الاجتماعي المعقد والخفي الذي يجعل ذلك ممكناً؛ أو لماذا يستغرق ردم الحفر وقتاً أطول في مقاطعة كولومبيا المجاورة؛ أو لماذا لا تردم الحفر أبداً في العديد من بلدان العالم النامي.

إن مجتمعات الحد الأدنى من الحكومات أو المجتمعات الخالية منها، كما يتصورها حالمو اليسار واليمين، ليست أوهاماً بل حقائق قائمة فعلياً في العالم النامي اليوم. العديد من المناطق الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء فردوس حقيقي لليبرتاريين. فالمنطقة برمتها يوتوبيا ضريبية، إذ لا تستطيع الحكومات فيها جمع أكثر من حوالي 10 ٪ من الناتج الإجمالي المحلي على شكل ضرائب، مقارنة بأكثر من 30 ٪ في الولايات المتحدة و50 ٪ في أجزاء من أوربا. وبدلاً من إطلاق العنان لروح المبادرة والابتكار التجاري، كما يتوهم الليبرتاريون، فإن المعدل المنخفض جداً من الضرائب يعني عدم القدرة على تمويل بعض الخدمات العامة الأساس، كالصحة والتعليم وردم الحفر في الشوارع. بل تغيب حتى البنية المادية التحتية، كالطرق وأنظمة المحاكم والشرطة، التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث. في الصومال، مثلاً، حيث لم توجد حكومة مركزية قوية منذ أواخر الثمانينيات، لا يحمل الأفراد العاديون بنادق أوتوماتيكية فحسب بل أيضاً قذائف صاروخية، وصواريخ مضادة

للطائرات، وحتى دبابات. للناس ملء الحرية في اختيار وسائل حماية أسرهم، وهم في الواقع مجبرون على ذلك. وفي نيجيريا توجد صناعة سينما تنتج أفلاماً توازي في عددها أفلام بوليوود الشهيرة في الهند، لكن يتحتم على الأفلام النيجيرية تحقيق عوائد سريعة جداً؛ لأن الحكومة لا تستطيع ضمان حقوق الملكية الفكرية ومنع نسخ المنتجات بطريقة غير شرعية.

كذلك اتضح دون لبس مدى تسليم الناس في البلدان المتقدمة بوجود مؤسساتهم السياسية حين خططت الولايات المتحدة، أو فشلت في التخطيط، لفترة ما بعد غزو العراق عام 2003. يبدو أن الإدارة الأميركية كانت على قناعة بأن الديمقراطية واقتصاد السوق هما الوضعان الطبيعيان الصحيحان اللذان سيرجع إليهما العراق أوتوماتيكياً حال إزاحة ديكتاتورية صدام حسين. وقد بدت الإدارة مذهولة فعلاً حين انهارت الدولة العراقية ذاتها، وانغمس الشعب في حفلة جماعية من السلب والنهب والصراع المدني. كما واجهت الولايات المتحدة عقبات مماثلة في أفغانستان، حيث فشلت جهود عشر سنوات، واستثمارات بمئات بلايين الدولارات، في إنتاج دولة أفغانية شرعية ومستقرة[24].

المؤسسات السياسية ضرورية، ولا يمكن التسليم بداهة بوجودها. ولا يظهر اقتصاد السوق ومستويات الثروة العالية بلمسة سحرية حين «نزيح الحكومة من الطريق»؛ فكلاهما ينبني على قواعد مؤسسية خفية من حقوق الملكية وحكم القانون والنظام السياسي. السوق الحر والمجتمع المدني النشط و«حكمة الجماهير» العفوية كلها عناصر مهمة لعمل الديمقراطية، لكن لا أحد منها يستطيع في نهاية المطاف أن يحل محل، أو يؤدي وظائف، حكومة تراتبية قوية. لقد نشأ إدراك عام بين الاقتصاديين في السنوات الأخيرة بأن «المؤسسات مهمة»: الدول الفقيرة ليست فقيرة لأنها محرومة من الموارد، بل لأنها تفتقد المؤسسات السياسية الفاعلة. لذلك نحتاج إلى فهم أفضل للمصادر التي جاءت منها تلك المؤسسات.

بلوغ الدانمرك

يطلق على مشكلة إيجاد مؤسسات سياسية حديثة اسم «بلوغ الدانمرك»، نسبة إلى عنوان ورقة كتبها لانت بريتشت ومايكل ولكوك، وهما عالما اجتماع يعملان لدى البنك الدولي[25]. تعتبر الدانمرك، بالنسبة لمواطني البلدان المتقدمة، مكاناً أسطورياً معروفاً بامتلاكه مؤسسات سياسية واقتصادية جيدة: الدانمرك دولة مستقرة وديمقراطية ومزدهرة ومتكاملة، مع مستويات منخفضة جداً من الفساد السياسي. كلنا يود لو يكتشف طريقة تحويل الصومال أو هاييتي أو نيجيريا أو العراق أو أفغانستان إلى «دانمرك»، ولدى مجتمع التنمية الدولي قوائم طويلة بما يفترض أنه سمات وخصائص الدانمرك المميزة التي يحاول جاهداً مساعدة الدول الفاشلة على تمثلها.

ثمة مشكلات كثيرة على هذه الأجندة. إذ لا يبدو معقولاً أن نتوقع في بلدان شديدة الفقر والفوضى القدرة على وضع مؤسسات معقدة في مكانها المناسب خلال وقت قصير؛ نظراً للمدة الزمنية الطويلة التي استغرقها قيام تلك المؤسسات وارتقاؤها. ثم إن المؤسسات تعكس القيم الثقافية للمجتمعات التي نشأت فيها أصلاً، ولا يبدو واضحاً أن النظام السياسي الديمقراطي في الدانمرك يمكن أن يتجذر في سياقات ثقافية شديدة الاختلاف. الغالبية العظمى ممن يعيشون في بلدان غنية ومستقرة ومتقدمة ليست لديهم أدنى فكرة عن كيف استطاعت الدانمرك ذاتها أن تصبح الدانمرك التي نعرفها اليوم- وهذا ينسحب على كثير من الدانمركيين أنفسهم. لقد كان النضال لخلق مؤسسات سياسية حديثة طويلاً جداً، ومؤلماً جداً، لدرجة أن الناس في الدول الصناعية يعانون الآن نوعاً من فقدان الذاكرة التاريخي فيما يتعلق بكيفية وصول مجتمعاتهم إلى تلك النقطة أصلاً.

تحدر الدانمركيون أنفسهم من «الفايكنغ» (Vikings)، وهم أقوام قبلية شرسة غزت وسلبت ونهبت قسماً كبيراً من القارة الأوربية، بدءاً من شواطئ المتوسط وصولاً إلى مدينة كييف جنوب أوكرانيا. الشعوب الكلتية التي استوطنت الجزر

البريطانية أولاً، والرومان الذين غزوهم، والبرابرة الجرمان الذين أزاحوا الرومان، كانوا جميعاً منظمين أصلاً على شكل قبائل أشبه ما تكون بالقبائل الموجودة الآن في أفغانستان ووسط العراق وبابوا-غينيا الجديدة. كذلك كان الصينيون والهنود والعرب والأفارقة، وجميع الشعوب الأخرى على وجه الأرض تقريباً. كلهم كان ولاؤهم الأول لذوي القربى، لا للدولة؛ وكلهم حلوا نزاعاتهم عبر نظم عدالة جزائية انتقامية، لا عبر المحاكم؛ وكلهم دفنوا أمواتهم في أراض تعود ملكيتها الجماعية لفئات الأقارب.

لكن، مع مرور الزمن، طورت تلك المجتمعات القبلية عدة مؤسسات سياسية في مقدمتها المصدر المركزي للسلطة، الذي مارس احتكاراً فاعلاً لاستخدام القوة العسكرية فوق قطعة أرض محددة – أو ما نسميه الدولة. لم تعد توازنات القوة الغاشمة بين مجموعات الأقارب تحفظ السلم، بل يحفظه جيش الدولة وجهاز شرطتها، اللذان أصبحا الآن قوة منظمة على الأرض تستطيع أيضاً الدفاع عن المجتمع ضد القبائل والدول المجاورة. ولم تعد ملكية الأرض جماعية، تتوزع على فئات القرابة، بل أصبحت ملكية فردية اكتسب الأفراد حقوق شرائها وبيعها متى شاؤوا. كما لم تعد حقوق ملكية الأفراد محمية بسلطة القرابة، بل بسلطة المحاكم والأنظمة القضائية التي امتلكت حق حل النزاعات والتعويض عن الأضرار والإساءات.

مع مرور الزمن أيضاً، صيغت القواعد الاجتماعية على شكل قوانين مكتوبة بدل تركها عادات وتقاليد وأعرافاً غير رسمية. واستخدمت تلك القواعد الرسمية لتنظيم عملية توزيع السلطة داخل النظام، بغض النظر عن الأفراد الذين يمارسونها والفترة الزمنية التي يمارسونها فيها. بعبارة أخرى، حلت المؤسسات محل القادة والزعماء الأفراد، ومنحت الأنظمة القضائية والقانونية في نهاية المطاف السلطة العليا في المجتمع، وهي سلطة اعتبرت أعلى من سلطة الحكام الذين يتولون آنياً قيادة قوات الدولة المسلحة وبيروقراطيتها. هذا ما أصبح يعرف باسم حكم القانون.

أخيراً، قامت بعض المجتمعات بالحد من سلطة دولها، ليس فقط بإجبار الحكام على الالتزام بقانون مكتوب، بل أيضاً بجعلهم مسؤولين أمام البرلمانات والمجالس والجمعيات والهيئات الأخرى التي تمثل القطاع الأعرض من الشعب. في العديد من أنظمة الحكم الملكية التقليدية كانت هناك درجة من المحاسبة، لكنها نتجت في الأغلب عن مشاورات شكلية مع هيئة صغيرة من نخبة مستشارين. أما الديمقراطية الحديثة فولدت حين أذعن الحكام لسلطة قوانين رسمية تحد من سلطاتهم، وتخضع استقلاليتهم لإرادة القطاع الأكبر من الشعب كما تعبر عنها الانتخابات.

يهدف الكتاب الحالي إلى ملء بعض الفجوات في هذا الفقدان التاريخي للذاكرة، عبر تبيان مصادر المؤسسات السياسية الأساس في مجتمعات تسلم اليوم بداهةً بوجودها. وتقع المؤسسات المعنية في ثلاث فئات أتينا للتو على ذكرها:

1 - الدولة
2 - حكم القانون
3 - الحكومة الخاضعة للمحاسبة/ المساءلة

تجمع الديمقراطية الليبرالية الناجحة في عالمنا اليوم بين مؤسسات الفئات الثلاث في توازن مستقر. وحقيقة وجود بلدان قادرة على تحقيق هذا التوازن يشكل بحد ذاته معجزة السياسة الحديثة، إذ لا يبدو واضحاً أن بالإمكان الجمع بينها. الدولة في النهاية تكثف السلطة وتستخدمها لإلزام مواطنيها بالإذعان لقوانينها، وللدفاع عن نفسها ضد الدول الأخرى وضد مختلف أشكال التهديدات والمخاطر. من الجهة المقابلة، يحد حكم القانون والحكومة الخاضعة للمحاسبة من سلطة الدولة، أولاً بإكراهها على استخدام سلطتها وفق قواعد عامة محددة وشفافة، وثانياً بالتأكد من امتثالها لإرادة الشعب.

تتشكل هذه المؤسسات أصلاً لأن الناس تجد أنها قادرة من خلالها على حماية مصالحها ومصالح أسرها. لكن ما يعتبره الناس مصالح ذاتية، وكيفية تعاونهم مع

الآخرين لتحقيقها، يعتمدان بشكل حاسم على أفكار تشرعن صيغاً محددة للاجتماع السياسي. لذلك تشكل المصلحة الذاتية والشرعية حجر الزاوية للنظام السياسي.

لكن حقيقة وجود واحدة من فئات المؤسسات الثلاث لا تعني ضمناً وجود مؤسسات الفئتين الأخريين أيضاً. أفغانستان، على سبيل المثال، تجري انتخابات ديمقراطية بشكل دوري منذ عام 2004، لكن الدولة فيها ضعيفة جداً وغير قادرة على حماية القانون في معظم أراضيها. على النقيض من ذلك، تتمتع روسيا بدولة قوية تجري فيها انتخابات ديمقراطية، لكن حكامها لا يشعرون أنهم ملزمون بحكم القانون. وسنغافورة من جهة ثالثة تتمتع بحكومة قوية وحكم القانون، اللذين منحها سادتها الاستعماريون البريطانيون سابقاً، لكنها لا تخضع إلا لشكل ضعيف جداً من المحاسبة الديمقراطية.

من أين جاءت أصلاً مجموعات المؤسسات الثلاث هذه؟ ما القوى التي دفعت لخلقها والظروف التي تطورت ضمنها؟ على أي ترتيب نشأت وكيف تتعلق إحداها بالأخرى؟ إذا استطعنا أن نفهم كيف ولدت هذه المؤسسات الأساس، قد نستطيع أن نفهم بشكل أفضل البون الشاسع الذي يفصل بين أفغانستان أو الصومال وبين الدانمرك المعاصرة.

لا يمكننا سرد حكاية تطور المؤسسات السياسية دون فهم عملية الانحطاط السياسي المرافقة لها. المؤسسات الإنسانية «صلبة»، بمعنى أنها تدوم مع مرور الزمن ولا تتغير إلا بصعوبة كبيرة. والمؤسسات السياسية التي توجد لتحقيق مجموعة شروط غالباً ما تبقى حتى لو تغيرت هذه الشروط أو اختفت، وفشلها في التكيف بطريقة مناسبة مع شروط جديدة يستتبع ظاهرة الانحطاط السياسي. وينسحب هذا على الديمقراطيات الليبرالية الحديثة التي تشتمل على الدولة وحكم القانون والمحاسبة، تماماً كما ينطبق على الأنظمة السياسية الأسبق عهداً؛ لأن ليست ثمة ضمانات بأن أي ديمقراطية سوف تبقى تحقق ما تعد مواطنيها به، وبالتالي لا ضمانة بأن تبقى شرعية بنظرهم.

أضف إلى ذلك أن النزعة الإنسانية الفطرية لتفضيل الأسرة والأصدقاء - وهو ما أشيرُ إليه باسم الميراثية(*) (patrimonialism)- تعيد تأكيد ذاتها باستمرار في غياب حوافز مضادة. مع الزمن تتخندق الفئات المنظَّمة- وتتكون غالباً من الأغنياء وأصحاب السطوة والنفوذ- في مواقعها، وتبدأ مطالبة الدولة بامتيازات خاصة. ولا تنفك الفئات الميراثية الراسخة توسع نطاق هيمنتها، أو تمنع الدولة من ردعها باستجابة مناسبة، خصوصاً حين تفضي حقبة سلام واستقرار طويلة إلى أزمة مالية و/ أو عسكرية.

بالطبع، ثمة نسخ عديدة من قصة التطور السياسي والانحطاط السياسي جرى سردها من قبل. معظم المدارس الثانوية تقدم لطلابها دروساً عن «صعود الحضارة»، تعرض نظرة عامة عن نشوء المؤسسات الاجتماعية وارتقائها. قبل قرن من الزمن، كانت الرواية التاريخية المقدمة لمعظم أطفال المدارس الأميركية تعكس مركزية-أوربية، أو في الواقع مركزية-إنكليزية، قد تبدأ في اليونان أو روما، ثم تتقدم عبر العصور الوسطى الأوربية، والوثيقة العظمى (ماغنا كارتا)(**)، والحرب

(*) يدرك المترجمان عدم دقة المصطلح لغويا، خصوصا مع تغييبه البعد الأبوي الكامن في بادئة (*patre*). لكننا لم نجد الاستخدامات الشائعة الأخرى (الوقفية أو النهيبة مثلا) أفضل حالا. أما بالنسبة للمحتوى، فيعرف فوكوياما معناه بدقة أكبر في سياقات الكتاب اللاحقة فيقول إنه يطلق على الدول المبكرة اسم «الميراثية» لأنها اعتبرت الأرض وما عليها ومن عليها ملكية وراثية للحاكم الذي استخدم عائلته أو أسرته الموسعة أو أصدقاءه- في أغلب الأحيان المحاربين الذين ساعدوه أصلاً في إخضاع الإقليم لسلطته فكافأهم بتعيينهم- موظفين في إدارته الحاكمة وكبار مناصب دولته.

(**) (Magna Carta) اتفاقية سلام أساسا، صاغها كبير أساقفة كانتربري، لإنهاء الخلاف بين الملك جون والنبلاء الثائرين عام 1215. معظم بنود الميثاق الثلاثة والستين تؤطر العلاقة بين الطرفين، لكن منطق الوثيقة يناقض الحق الإلهي للملك، فللمرة الأولى في تاريخ أوربا يقر رأس السلطة السياسية بخضوعه للقانون. أعيد تأويل الميثاق مرارا في مراحل لاحقة من التاريخ الإنكليزي لإعطاء النبلاء والبرلمان وأفراد الشعب مجموعة حقوق أساسية، مثل حق الحرية، وحق التعبير عن الرأي، وحق «الحصول على محاكمة عادلة» (كما ينص البند التاسع والثلاثون)، وعدم جواز اعتقال أو سجن أو نفي أو مصادرة أملاك الأفراد دون إذن قضائي. لذلك تعتبر الوثيقة العظمى وثيقة حقوق إنسان عالمية دخلت في صلب وثيقة الحقوق والدستور الأميركي وشرعة الأمم المتحدة الحالية.

الأهلية الإنكليزية(*)، والثورة المجيدة(**)، وربما تنتقل بعد ذلك إلى الثورة الأميركية عام 1776 وكتابة الدستور الأميركي. المناهج الدراسية اليوم أكثر تعددية ثقافية بمراحل، وتتضمن تجارب مجتمعات لا-غربية، كالصين والهند، أو تركز على الفئات المهمشة تاريخياً، كالشعوب الأصلية والنساء والفقراء وما إلى ذلك.

هناك أسباب عدة لشعور المرء بعدم الرضى عن الأدبيات المتوافرة حالياً حول تطور المؤسسات السياسية. أولاً، القسم الأكبر منها ليس مقارناً بما فيه الكفاية، ولا نستطيع حقيقةً البدء بفرز العوامل العرضية المعقدة التي تفسر سبب ظهور مؤسسات معينة في بعض الأماكن دون غيرها إلا من خلال مقارنة المجتمعات المختلفة على أوسع نطاق ممكن. كثير من التنظير عن الحداثة، بدءاً بدراسات كارل ماركس هائلة الحجم وانتهاء بدراسات مؤرخين اقتصاديين مثل دوغلاس نورث، ركز بشكل كبير على تجربة إنكلترا باعتبارها أول بلد دخل مرحلة التصنيع. ومع أن التجربة الإنكليزية استثنائية في نواح عدة، إلا أنها ليست بالضرورة دليلاً جيداً للتطور في بلدان أخرى بأوضاع مختلفة.

حتى مقاربات التعددية الثقافية، التي أزاحت هذه السردية في العقود القليلة الماضية، ليست بمعظمها جدية في مقارناتها؛ إذ تنزع إلى اختيار بعض القصص الإيجابية عن كيفية إسهام الحضارات غير الغربية في التقدم الأشمل للجنس

(*) سلسلة حروب أهلية بين الملكيين والبرلمانيين في المملكة المتحدة (1642-1651) انتهت بإعدام الملك تشارلز الأول، ونفي ابنه تشارلز الثاني إلى فرنسا، وقيام ديكتاتورية كرومويل الدينية. قتل في الحروب، مع المجاعات والأوبئة التي رافقتها، حوالي مليون إنسان، من أصل تسعة ملايين، بما في ذلك حوالي 4 ٪ من سكان إنكلترا، و6 ٪ من سكان سكوتلندا و41 ٪ من سكان آيرلندا.

(**) ثورة عام 1688 التي أطاحت بالملك الكاثوليكي جيمز الثاني على يد الملك البروتستانتي وليم الثالث، بعد طلب مجموعة من البرلمانيين والنبلاء الإنكليز بزعامة هنري سيدني تدخل الأسرة الهولندية المالكة. يعتبر انتصار وليم تثبيتاً نهائياً للمذهب البروتستانتي في بريطانيا، ولا يزال يحتفل بانتصاره سنويا في مهرجانات شعبية واسعة في بعض المناطق، مثل آيرلندا الشمالية. كما أدى نجاح وليام إلى إقرار وثيقة الحقوق (The Bill of Rights) في عام 1689، وتضمنت بنودا مثل منع الملك من فرض ضرائب دون موافقة البرلمان، ومنع العقوبات الجسدية القاسية والغرامات المالية الجائرة على الأفراد، وضمان حرية انتخاب أعضاء البرلمان وتمتعهم بالحصانة وبحرية التعبير الكاملة عن آرائهم، ومنع مصادرة الأملاك دون صدور أحكام قضائية، إلخ.

البشري، أو أخرى سلبية عن كيفية تحولها إلى ضحايا. قلما يجد المرء تحليلاً مقارناً جدياً حول أسباب تطور مؤسسة ما في مجتمع ما دون غيره.

كان عالم الاجتماع الكبير سيمور مارتن ليبست يقول: إن المراقب الذي لا يعرف إلا بلداً واحداً لا يعرف أي بلد. فمن دون مقارنة جدية، لا سبيل لمعرفة ما إذا كانت ممارسة أو سلوك محدد فريداً وخاصاً بالمجتمع قيد الدراسة، أم شائعاً ومشتركاً بين عدة مجتمعات. ولا يمكن عزو الأسباب، كالجغرافيا أو المناخ أو التقنية أو الدين أو الصراع، إلى طيف واسع من النتائج القائمة في عالم اليوم إلا من خلال التحليل المقارن. وربما عبر ذلك فقط يمكننا الإجابة عن أسئلة من قبيل:

- لِمَ لا تزال أفغانستان والمناطق الغابية في الهند وشعوب جزيرة ميلانيزيا وأجزاء من الشرق الأوسط قبلية التنظيم؟
- لِمَ لا يزال الوضع الافتراضي الصحيح أن تدير الصين حكومة مركزية قوية، في حين لم تشهد الهند هذه الدرجة من مركزية الحكم إلا في فترات قصيرة من تاريخها في الألفيات الثلاث الماضية؟
- لِمَ لا تزال معظم حالات التحديث الاستبدادي الناجح- في دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة والصين- متجمعة جغرافياً في شرق آسيا أكثر منها في إفريقيا أو الشرق الأوسط؟
- لِمَ تجذرت الديمقراطية وحكم القانون في الدول الاسكندنافية بقوة، في حين شهدت روسيا الخاضعة لظروف مناخية وجغرافية مشابهة قيام حكم مطلق بلا حدود؟
- لِمَ تعرضت دول أميركا اللاتينية إلى أزمات اقتصادية ومستويات تضخم عالية مراراً وتكراراً في القرن الماضي، في حين تجنبتها كندا والولايات المتحدة؟

تشير المادة التاريخية المقدمة في الكتاب الحالي الاهتمام تحديداً لأنها تلقي الضوء على الحاضر، وتوضح كيفية نشوء الأنظمة السياسية المختلفة. لكن المجتمعات الإنسانية، كما أسلفت، ليست أسيرة ماضيها. إذا ظهرت دول حديثة في الصين أو أوربا نتيجة عوامل محددة، كالحاجة المستمرة للاستعداد للحروب وخوضها، فهذا لا يعني بالضرورة أنه يتحتم على الدول الضعيفة في إفريقيا اليوم استنساخ هذه التجربة إذا رغبت بالتحديث. في الحقيقة، سوف أقدم الحجة في المجلد الثاني على أن شروط التطور السياسي اليوم تختلف جذرياً عما كانت عليه في الفترات التاريخية التي يشملها المجلد الأول. فالنمو الاقتصادي يعيد ترتيب أوراق اللعب الاجتماعية باستمرار، والعوامل الدولية تؤثر إلى حد أبعد بكثير من ذي قبل في المجتمعات الفردية. لذلك، في حين قد توضح المادة التاريخية في الكتاب الحالي كيفية وصول المجتمعات المختلفة إلى ما هي عليه اليوم، فإن مسارات وصولها إلى الوضع الحالي لا تحدد مستقبلها أو تقدم نماذج يتحتم على المجتمعات الأخرى احتذاؤها.

الصين أولاً

تنزع نظريات التحديث الكلاسيكية التي كتبها عمالقة أمثال كارل ماركس وإميل دوركهايم وفرديناند تونيز وماكس فيبر، إلى اعتبار تجربة الغرب نموذجاً معيارياً؛ لأن التحديث حصل أولاً في الغرب. ويمكن تفهم التركيز على الغرب باعتبار أن الطفرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام، اللذين حدثا في أوربا وأميركا الشمالية بعد حوالي عام 1800، لا سابق لهما في التاريخ الإنساني وقد حولا العالم فعلياً إلى ما هو عليه اليوم.

لكن التطور لا يقتصر على الاقتصاد. المؤسسات السياسية والاجتماعية تتطور أيضاً. في بعض الأحيان، يرتبط التطور السياسي والاجتماعي عن قرب بالتغيير الاقتصادي، لكنهما في أحيان أخرى يحدثان بشكل مستقل. يركز هذا الكتاب على البعد السياسي لتطور مؤسسات الحكم وارتقائها، مؤكداً أن المؤسسات السياسية الحديثة ظهرت قبل قيام الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي الحديث بعهود طويلة

في التاريخ الإنســاني. فكثير من العناصر التي نعتبرها اليوم جزءاً من الدولة الحديثة كان في الواقــع قائـماً للتو في الصين في القرن الثالث قبـل الميلاد، أي قبل حوالي ألف وثمانمئة عام من ظهوره في أوربا.

لهذا الســبب أبــدأ روايتي عــن ظهور الدولة في الجــزء الثاني مــن الكتاب الحالي بالصين. وكما تنزع نظريات التحديث الكلاســيكية إلى اعتبار التطور الأوربي معياراً قياسياً، وتسأل لِـمَ انحرفت باقي المجتمعات عنه، آخذ الصين أنموذجاً عن تشكل الدولة وأســأل لِـمَ لَـمْ تستنســخ الحضارات الأخرى المســار الـذي اختطته الصين لنفســها. هذا لا يعني أن الصين كانت أفضل من باقي المجتمعات. كما نرى لاحقاً، تبقــى الدولــة الحديثة، بلا حكــم القانون وبلا خضوع للمحاســبة، كيانــاً قادراً على درجة هائلة من الاستبداد. لكن الصين كانت فعلياً أول من طور مؤسسات الدولة، وقلما تشير روايات التطور السياسي الغربية إلى هذه التجربة الرائدة.

في ابتدائي بالصين، أدرك أني أقفز فوق مجتمعات مبكرة أخرى على درجة كبيرة مــن الأهمية، كمجتمعات بلاد ما بــين النهرين ومصر واليونــان وروما وحضارات أميركا الوســطى وأميركا الجنوبية. لكن قراري بعدم تناول مجتمعات اليونان وروما بتوسع أكبر في هذا المجلد يحتاج إلى مزيد من التوضيح.

شــكل العالم المتوســطي القديم ســوابق بالغــة الأهمية لتطور الحضــارة الأوربية اللاحق، قلدها بوعي ذاتي جميع الحكام الأوربيين منذ عهد شارلمان. ويعزى الفضل عمومــاً إلى اليونانيين في ابتكار الديمقراطية، حيــث لا يتوارث الحكام الملك بل يتم اختيارهم بالانتخاب. معظم المجتمعات القبلية متساوية نسبياً وتنتخب قادتها أيضاً (انظــر الفصل 4)، لكن اليونانيين تجاوزوا ذلك بتقديم مفهوم المواطنة على أســاس معايير سياســية، لا اعتــماداً على مبدأ القرابة. ولعل الأفضــل توصيف صيغة الحكم في أثينــا القرن الخامــس قبل الميلاد، أو في ظل الجمهورية الرومانية لاحقاً، باعتبارها «جمهورية كلاسيكية» وليس «ديمقراطية»؛ لأن حق الانتخاب اقتصر على عدد محدد مــن المواطنــين، ولأن التمايزات الطبقية أقصت أعداداً كبــيرة من الناس (بما في ذلك

العبيد الكثر) عن المشاركة السياسية. ولم تكن الدول اليونانية والرومانية ليبرالية، بل كانت إلى حد بعيد دولاً مجتمعية لم تحترم خصوصية مواطنيها أو استقلاليتهم.

استنسخت مجتمعات عديدة فيما بعد السابقة الجمهورية الكلاسيكية التي أقامها اليونان والرومان، بما في ذلك الجمهوريات الأوليغارشية في جنوا والبندقية ونوفغورود والمقاطعات الهولندية المتحدة. لكن شكل الحكم هذا كان يعاني عيباً قاتلاً أدركه الكتاب اللاحقون بوضوح، بمن فيهم الآباء المؤسسون الأميركيون، الذين فكروا بعمق في ذلك الإرث ووجدوا أن نظام الحكم الجمهوري الكلاسيكي لا يعمل على ما يرام في دولة كبيرة الحجم، بل في مجتمعات صغيرة ومتجانسة كالدول-المدن التي نشأت في اليونان في القرن الخامس أو في سنوات روما الأولى. فمع توسع تلك الجمهوريات الكلاسيكية، نتيجة الغزو أو النمو الاقتصادي، أصبح من المستحيل الحفاظ على القيم المجتمعية الصعبة التحقق والكثيرة المتطلبات التي جمعت بينها. عندما ازداد حجم الجمهورية الرومانية وتنوعها، مثلاً، واجهت صراعات لا يمكن حلها حول من يجب أن يتمتع بامتيازات المواطنة، وحول كيفية تقسيم غنائم الإمبراطورية. في النهاية، غزت جميع الدول-المدن اليونانية وأخضعتها أنظمة حكم ملكية، وبعد حرب أهلية طويلة تحولت الجمهورية الرومانية إلى إمبراطورية. وقد أثبت النظام الملكي تفوقه باعتباره صيغة حكم قادرة على حكم إمبراطوريات كبيرة، وكان فعلياً النظام السياسي الذي بلغت في ظله روما أوج قوتها وتوسعها الجغرافي.

سأعود لمناقشة مسألة النظام الجمهوري الكلاسيكي وأهميته للديمقراطية الحديثة في المجلد الثاني، لكنّ ثمة سبباً وجيهاً آخر للاهتمام بالصين أكثر من اليونان والرومان في دراسة ظهور الدولة. الصين وحدها أقامت دولة حديثة بتعريف ماكس فيبر للعبارة، أي وحدها الصين نجحت بتطوير نظام مركزي وموحد للإدارة البيروقراطية استطاع حكم عدد هائل من السكان ومساحات شاسعة من الأراضي، مقارنة بأوربا المتوسطية. والصين كانت لتوها قد طورت نظاماً لاشخصياً يعتمد الكفاءة والجدارة أساساً في توظيف العاملين في جهاز بيروقراطي كان أكثر منهجيةً

بكثير من الإدارة الرومانية العامة. وفي حين كان عدد سكان الإمبراطورية الصينية الكلي في القرن الميلادي الأول يقارب عدد سكان الإمبراطورية الرومانية، فإن الصين أخضعت نسبة أكبر بكثير من سكانها لمجموعة قوانين إدارية موحدة. الإرث الروماني الأهم يقع في مجال آخر، خصوصاً المجال القانوني (وأناقشه بإسهاب أكثر في الفصل 18)، لكن بالرغم من أن اليونان والرومان كانوا من الأسلاف بالغي الأهمية بالنسبة للحكومة الحديثة الخاضعة للمحاسبة، فإن الصين كانت أكثر أهمية لتطوير الدولة ذاتها.

من بين المجتمعات التي يمكن مقارنتها بالصين في هذا المجال الهند، إذ انتقلت الهند من المجتمع القبلي إلى مجتمع الدولة المدنية تقريباً في فترة الصين نفسها. لكن الهند آنذاك، أي قبل حوالي ألفين وخمسمئة عام، اتخذت انعطافة كبرى بسبب ظهور دين براهماني جديد حدد السلطة أكثر من أي نظام سياسي آخر، ويمكن القول إنه بمعنى ما مهد الطريق أمام قيام الديمقراطية الهندية الحديثة. كذلك كان الشرق الأوسط أيام النبي محمد منظماً على أسس قبلية؛ ولم يقتصر الأمر على ظهور دين جديد، الإسلام، بل أيضاً قيام مؤسسة الرق العسكري العجيبة لمساعدة بعض الأنظمة السياسية في مصر وتركيا على التحول إلى قوى سياسية كبرى. كانت أوربا مختلفة تماماً عن هذه المجتمعات من حيث إن خروجها من القبلية لم يفرضه حكام من القمة إلى القاعدة، بل جاء على مستوى اجتماعي عبر حكام مفوضين من قبل الكنيسة الكاثوليكية. بعبارة أخرى، في أوربا وحدها لم تكن ثمة حاجة إلى أن تبني المؤسسات على مستوى الدولة فوق مؤسسات تحتية منظمة قبلياً.

الدين أيضاً عامل مفتاحي لأصول حكم القانون، وهو موضوع القسم الثالث من الكتاب الحالي. فقد وجدت القوانين المؤسسة دينياً في إسرائيل القديمة والهند والشرق الأوسط الإسلامي وأيضاً في الغرب المسيحي. لكن أوربا الغربية شهدت أكبر تطور للمؤسسات القانونية المستقلة التي استطاعت اتخاذ شكل علماني والبقاء حتى يومنا هذا.

يروي القسم الرابع من الكتاب قصة صعود الحكومات الخاضعة للمحاسبة، وهذه أيضاً قصة أوربية إلى أبعد حد. لكن أوربا بالكاد كانت متساوقة في هذا المجال، إذ ظهرت حكومات خاضعة للمحاسبة في إنكلترا والدانمرك، لا في فرنسا أو إسبانيا؛ في حين طورت روسيا صيغة حكم مطلق يضاهي في قوته النظام الصيني. إذن، تعتمد قدرة بعض المجتمعات على إخضاع حكامها وملوكها للمساءلة على مجموعة ظروف تاريخية خاصة، مثل بقاء بعض المؤسسات الإقطاعية واستمرارها في الأزمنة الحديثة.

يبدو تعاقب التطورات السياسية في أوربا الغربية استثنائياً إلى حد كبير لدى مقارنته بمناطق أخرى في العالم. فالفردية على المستوى الاجتماعي ظهرت قبل قرون من ظهور الدول الحديثة أو الرأسمالية؛ وحكم القانون وجد قبل تركيز السلطة السياسية بأيدي حكومات مركزية؛ وظهرت مؤسسات المحاسبة، كالجمعيات التمثيلية، لأن الدول المركزية الحديثة لم تكن قادرة تماماً على هزيمة المؤسسات الإقطاعية القديمة أو إزالتها.

حالما ظهر هذ المزيج من الدولة والقانون والمحاسبة، ثبت أنه صيغة حكم بالغة القوة والجاذبية، فانتشر لاحقاً إلى كل زوايا الأرض. لكن، تاريخياً، علينا أن نتذكر أيضاً كم كان هذا الظهور عرضياً. كانت للصين دولة قوية لكن دون حكم قانون ومحاسبة؛ وكان للهند قانون، وأصبحت لها الآن حكومة خاضعة للمحاسبة، لكنها افتقدت تاريخياً وجود دولة قوية؛ وكان للشرق الأوسط دول وقانون، لكن القسم الأكبر من العالم العربي افتقد التقليد الأخير، أي المحاسبة الديمقراطية. هنا أيضا، لا تبقى المجتمعات أسيرة ماضيها، بل تستعير بعضها من بعض بحرية أفكاراً ومؤسسات. غير أن ما هي عليه في الحاضر يشكله أيضاً ما كانت عليه في الماضي، وليس ثمة سبيل واحد وحيد يربط أحدهما بالآخر.

سلاحف متراكبة إلى ما لانهاية

ليس الغرض من هذا الكتاب تقديم تاريخ التطور السياسي بقدر ما هو تحليل بعض العوامل التي أدت إلى ظهور بعض المؤسسات السياسية المفتاحية. كثير من الكتابات التاريخية حول الموضوع اتسمت بما يسمى «تعاقب حادث لعين إثر آخر»، دون محاولة استخلاص قواعد عامة أو نظريات سببية يمكن تطبيقها في شروط وأحوال أخرى. هذا ينسحب على الدراسات الإثنوغرافية التي كتبها علماء الأناسة، والتي تتصف بالتفصيل الشديد والابتعاد المتعمد عن التعميم. تلك بالتأكيد أبعد ما تكون عن مقاربتي التي تقارن وتعمم عبر مختلف الحضارات والحقب الزمنية.

يحمل الإطار العام لفهم ظاهرة التطور السياسي كما يطرحها الكتاب ملامح تشابه عدة مع ظاهرة النشوء والارتقاء البيولوجي. ينبني التطور الدارويني على مبدأي التنوع والانتخاب، حيث تمر الكائنات العضوية بطفرات جينية عشوائية تبقى وتتكاثر فيها أقدرها على التلاؤم مع بيئاتها. كذلك الأمر في التطور السياسي، حيث تتنوع المؤسسات السياسية وتبقى وتنتشر أكثرها قدرة على التلاؤم مع بيئاتها المادية والاجتماعية. لكن ثمة اختلافات مهمة أخرى بين النشوء والارتقاء البيولوجي والسياسي: المؤسسات البشرية، على عكس الجينات، تخضع للتصميم المدروس والاختيار؛ وتنتقل عبر الزمن ثقافياً لا جينياً؛ وتكتسب قيمة ذاتية عبر آليات اجتماعية وسيكولوجية عدة تجعلها صعبة التغيير. تفسر الطبيعة المحافظة المتأصلة في المؤسسات البشرية، إذن، السبب في أن التطور السياسي يعكس في أحيان كثيرة الانحطاط السياسي؛ نظراً لأن ثمة فارقاً زمنياً مهماً بين التغييرات في البيئة الخارجية التي يجب أن تطلق التغيير المؤسسي، وبين رغبة المجتمعات الحقيقية في إحداث تلك التغييرات.

مع ذلك، في نهاية المطاف، لا يرقى هذا الإطار العام إلا إلى مصاف شيء أدنى من نظرية تنبؤية في التطور السياسي. فوضع نظرية شديدة التحديد في التغيير السياسي، على غرار نظريات النمو الاقتصادي التي يضعها علماء الاقتصاد تبقى،

برأيي، وببساطة شديدة، غير ممكنة[26]. فالعوامل التي تسوق تطور أي مؤسسة سياسية عديدة ومركبة، وتعتمد في أغلب الأحيان على أحداث طارئة أو عرضية. وأية عوامل سببية يوردها المرء لتطور معين تبقى بحد ذاتها مسببات شروط سابقة تضرب بعيداً في الزمن الغابر ضمن مسار ارتجاعي لا نهاية له.

لنأخذ مثالاً على ذلك. تؤكد إحدى نظريات التطور السياسي المعروفة أن عملية بناء الدولة الأوربية قادتها الحاجة إلى شن الحروب[27]. هناك دلائل راسخة إلى حد ما توثق هذه العلاقة بين الحاجة إلى شن الحروب وتطوير مؤسسات دولة حديثة، وهذا ينسحب بالدرجة نفسها على بدايات تشكل أوربا الحديثة وكما نرى لاحقاً على بدايات الصين القديمة. لكن قبل أن نستطيع الإعلان عن أن تلك نظرية عامة في تشكل الدولة، علينا الإجابة على بعض الأسئلة الصعبة: لماذا فشلت مناطق أخرى عاشت حروباً طويلة الأمد في تطوير مؤسسات دولة (ميلانيزيا، مثلاً)؟ ولماذا يبدو أن الحروب في مناطق أخرى أضعفت بدل أن تقوي الدولة (أميركا اللاتينية، مثلاً)؟ ولماذا عاشت بعض المناطق مستويات صراع أدنى من غيرها (الهند، مقارنة بالصين، مثلاً)؟ الإجابة على هذه الأسئلة ترجع السببية إلى عوامل أخرى، مثل الكثافة السكانية، والطبيعة الجغرافية، ومستوى التطور التقني، والدين. تختلف الآثار السياسية للحروب في أماكن كثيفة السكان ويسهل الوصول إليها (السهول والسهوب، مثلاً)، وتمتلك تقنيات ملائمة (الخيول، مثلاً)، اختلافاً جذرياً عن مثيلتها في حروب المناطق الجبلية أو الغابية أو الصحراوية التي تقل فيها الكثافة السكانية. وهكذا تتحلل نظرية الحرب وتشكل الدولة إلى سلسلة من الأسئلة الإضافية حول أسباب نشوب أشكال معينة من الحروب في بعض المناطق، دون غيرها في مناطق أخرى.

ما أهدف إليه في الكتاب الحالي هو نظرية متوسطة-المدى تتجنب مزالق التجريد المفرط (وهو عيب الاقتصاديين)، والتخصيص المفرط (وهو مشكلة العديد من المؤرخين وعلماء الأناسة)، آملاً باستعادة شيء من التقاليد الضائعة لعلم الاجتماع التاريخي أو علم الأناسة المقارن في القرن التاسع عشر. لا أود أن أواجه

القارئ العادي بإطار نظري كبير في البداية. وفي حين أتناول نظريات متعددة في سياق الفصول التاريخية، أحتفظ بمعالجة قضايا التطور السياسي الأكثر تجريداً (بما فيها تعريف بعض التعابير والاصطلاحات الأساس) للفصول الثلاثة الأخيرة (الفصول 28-30)، بما في ذلك سرد عام لكيفية حدوث التطور السياسي، وكيفية ارتباطه بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية التطور.

إن وضع النظرية بعد السرد التاريخي يشكل ما أعتبره المقاربة الصحيحة للتحليل، إذ ينبغي استنتاج النظريات من الحقائق، وليس العكس. طبعاً، ليست هناك مواجهة محض للحقائق بمعزل عن بنى نظرية مسبقة. من يظنون أنهم وضعيون وتجريبيون على ذلك النحو واهمون ويخدعون أنفسهم. لكن علم الاجتماع، في أحيان أكثر من اللزوم، يبدأ بنظرية أنيقة مرتبة ثم يبحث عن حقائق تؤكدها. آمل ألا تكون تلك المقاربة التي أنتهجها.

هناك قصة، ملفقة ربما، أعاد روايتها الفيزيائي ستيفن هوكنغ حول عالم شهير كان يلقي محاضرة عامة عن علم الفلك. قاطعته سيدة طاعنة في السن تجلس في مؤخرة القاعة، وقالت إن كلامه كله هراء، وإن الكون في الواقع قرص مسطح متوازن على ظهر سلحفاة. ظن العالم أن بمقدوره إخراسها بسؤالها عما تقف عليه السلحفاة، فأجابته: «أنت ذكي جداً أيها الشاب، لكنها سلاحف متراكبة إلى ما لانهاية».

هذه إذن مشكلة أي نظرية تطور: السلحفاة المحددة التي تختارها نقطة بداية لقصتك ترتكز في الواقع على ظهر سلحفاة أخرى، أو على ظهر فيل أو نمر أو حوت. يُزعَم أن معظم نظريات التطور العامة تفشل لأنها لا تأخذ بالحسبان أبعاد التطور العديدة والمستقلة. الحقيقة، بالأحرى، أنها اختزالية في سعيها لتجريد عامل سببي واحد خارج حقيقة تاريخية أكثر تعقيداً. كما تفشل في إرجاع قصتها إلى الماضي بما يكفي تاريخياً للوصول إلى الشروط التي تعلل منطلقاتها ونقاط بدايتها.

أنا أرجع بالقصة كثيراً جداً إلى الوراء. فقبل أن نصل إلى بناء الدولة في الصين، علينا أن نفهم ليس فقط من أين نشأت الحرب، بل أيضاً من أين نشأت المجتمعات البشرية أصلاً. والإجابة المدهشة أنها لم تأت من أي مكان. لقد وجد المجتمع والصراع كلاهما منذ وجود البشر؛ لأن البشر بطبعهم حيوانات اجتماعية وتنافسية في آن. الثدييات الرئيسة التي نشأ منها الجنس البشري وارتقى، مارست أشكالاً سياسية بدائية، ولفهم هذه الأشكال علينا العودة إلى حالة الفطرة وإلى علم الأحياء. فعلم الأحياء، بمعنى ما، يحدد الإطار العام للسياسة الإنسانية قاطبة، ويوفر لنا إلى حد ما الأرضية الصلبة التي تقبع تحت السلاحف وفي قعر الركام الإنساني المتكدس، مع العلم أن علم الأحياء- كما نرى في الفصل التالي- ليس بحد ذاته نقطة ثابتة كلياً.

2

حالة الفطرة

نقاشات فلسفية لحالة الفطرة؛ كيف تلقي علوم الحياة المعاصرة الضوء على الطبيعة الإنسانية وبالتالي على الأسس البيولوجية لعلم السياسة؛ السياسة بين قرود الشمبانزي والثدييات الرئيسة الأخرى؛ ما مظاهر الطبيعة الإنسانية التي يرتكز عليها علم السياسة؛ متى استُوطِنت للمرة الأولى أجزاء العالم المختلفة

في التقليد الفلسفي الغربي، كانت نقاشات «حالة الفطرة» وما تزال محورية لفهم ماهية العدالة وطبيعة النظام السياسي اللتين ترتكز عليهما الديمقراطية الليبرالية الحديثة. وقد أقامت الفلسفة السياسية الكلاسيكية تمييزاً واضحاً بين الطبيعة من جهة، والسنة أو العرف أو القانون من جهة أخرى. أفلاطون وأرسطو أكدا ضرورة أن تنسجم المدينة الفاضلة/ العادلة تماماً مع طبيعة الإنسان الدائمة، لا مع ما هو آني ومتغير. وطوّر توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو هذا التمييز لاحقاً، وكتبوا أطروحات حول إشكالية حالة الفطرة، ساعين إلى تأصيل الحقوق السياسية فيها. كما استخدموا توصيف حالة الفطرة أداةً ومجازاً لنقاش الطبيعة الإنسانية ذاتها، محاولين إقامة تراتبية للفضائل الإنسانية التي يفترض بالمجتمع السياسي تبنيها.

اختلف أرسطو عن هوبز ولوك وروسو في جانب بالغ الأهمية، إذ أكد أن البشر سياسيون بطبعهم، وأن قدراتهم الطبيعية تدفعهم إلى العيش وتحقيق التقدم والازدهار ضمن مجتمعات إنسانية. على النقيض من ذلك، رأى الفلاسفة الثلاثة في

بدايات العصر الحديث أن البشر فرادنيون وغير اجتماعيين بطبعهم، وأن المجتمع كيان مصطنع يتيح للناس تحقيق ما يعجزون عن تحقيقه بمفردهم.

يبدأ كتاب هوبز **الليفايثان** بعرض موسع للأهواء الإنسانية الطبيعية، ويؤكد أن أعمقها وأبقاها الخوف من الموت العنيف. ويستخلص من ذلك حقاً طبيعياً أساساً هو حرية كل إنسان في الحفاظ على حياته وبقائه. كذلك تقدم الطبيعة الإنسانية ثلاثة أسباب للنزاع بين البشر: حب التنافس، وعدم الثقة بالنفس[*]، وحب المجد. يقول هوبز: «يدفع الأول الناس إلى الغزو من أجل الكسب؛ والثاني إلى نشدان الأمان؛ والثالث إلى الشهرة». لذلك تتسم حالة الفطرة بـ«حرب... كل إنسان ضد كل إنسان». ولتفادي هذا الوضع الخطير، يتفق البشر على التخلي عن حريتهم الطبيعية في فعل ما يحلو لهم، لقاء احترام الآخرين حقهم في الحياة. تفرض الدولة، أو الليفايثان، هذه الالتزامات المتبادلة على شكل عقد اجتماعي يحمي بواسطته البشر الحقوق التي يتمتعون بها طبيعياً، لكنهم لا يستطيعون أن ينعموا بها في حالة الفطرة، بسبب حرب كل إنسان ضد كل إنسان. وتضمن الحكومة، أو الليفايثان أيضاً، حق الحياة للأفراد عبر ضمانها السلام والأمن في المجتمع[1].

في الأطروحة الثانية عن الحكومة، يتبنى جون لوك رؤية أقل قسوة، إذ يبدو البشر في حالة الفطرة لديه أقل انشغالاً بالاقتتال وأكثر اهتماماً بالملكية الخاصة، وهي نتاج الجمع بين جهدهم الفردي والأشياء المشتركة في الطبيعة. وعلى عكس قانون هوبز، لا يعطي القانون الطبيعي الأساس عند لوك حق الحياة للبشر فحسب، بل أيضاً حقوق «الصحة والحرية والتملك»[2]. ولأن الحرية غير المنظمة في حالة الفطرة تؤدي إلى حالة الحرب، كما عند هوبز، لا بد من عقد اجتماعي يحفظ حق الحرية

(*) المفردة التي استخدمها هوبز ("diffidence") تعني أساساً التردد والخوف والخجل نتيجة عدم الثقة بالنفس، وهو المعنى الجواني الذي ركز عليه روسو لاحقاً. ترجمة الكتاب الأخيرة إلى العربية (توماس هوبز، اللفياثان [كذا]، ت. ديانا حرب وبشرى صعب: أبو ظبي، كلمة/ الفارابي، 2011، ص: 134) تستخدم «عدم الثقة» فقط، فتتجاهل البعد النفسي الأساس للكلمة. كذلك تفضل «حرب كل إنسان وكل إنسان آخر" ترجمةً لعبارته الشهيرة ("a war as is of every man against every man")، فتضيف كلمة وتسقط أخرى.

وحق الملكية الطبيعيين. وعلى الرغم من أن الدولة ضرورة بنظر لوك، فإنها نفسها قد تنكر الحقوق الطبيعية، ولذلك أقر حق الثورة على السلطة الظالمة. ويمكن اقتفاء أثر حقوق الحياة والحرية والبحث عن السعادة، التي وضعها توماس جيفرسون في وثيقة إعلان الاستقلال الأميركي، إلى هذا السلف المباشر - أي حق هوبز الطبيعي، وفق تعديل لوك المتعلق بخطر الاستبداد.

يجري تقليدياً معارضة حالة الفطرة العنيفة، حيث يعيش الإنسان حياة «منعزلة، وبائسة، وبغيضة، وبهيمية، وقصيرة»، كما يقول هوبز في عبارته الشهيرة، مع النسخة الأكثر سلمية في كتاب روسو **خطاب حول أصل التفاوت وأساسه بين البشر**. ينتقد روسو سلفه هوبز صراحة في مواضع عدة في كتابه، إذ يقول: «لكن دعنا قبل كل شيء آخر نتوخى الحذر في الاستنتاج مع هوبز بأن الإنسان، كونه لا فكرة لديه عن الخير، لا بد وأن يكون شريراً بطبعه؛ وأنه سيئ لأنه لا يعرف ماهية الفضيلة؛ وأنه يرفض دائماً القيام بأي خدمة لأبناء جنسه، لاعتقاده بعدم وجود من يستحقها؛ وأنه، تبعاً لما يدعيه لنفسه من حق مبرر في الحصول على كل ما يرغب، يرى نفسه بحماقة مالك الكون كله»(*)[3]. يجادل روسو بأن هوبز في الحقيقة لم يكتشف أو يعرف الإنسان الطبيعي، فالكائن العنيف الذي يوصفه الليفايثان هو في الواقع نتاج ملوث بأدران قرون من التطور الاجتماعي. البشر الطبيعيون، بالنسبة لروسو، مخلوقات وحيدة بالفعل، لكنها أيضاً خجولة وخائفة، والأرجح أنها لا تحارب بل يهرب أحدها من الآخر. الإنسان البدائي «لا تتعدى رغباته حاجاته الجسدية،» كما يقول روسو، «فهو لا يعرف من الخيرات إلا الطعام والأنثى والراحة»؛ وهو يخشى الألم والجوع، لكنه لا يخاف فكرة الموت المجرد. لذلك لا يمثل ظهور المجتمع السياسي

(*) ترجمة المقطع نفسه عن النص الفرنسي كما ورد في كتاب (جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ت. عادل زعيتر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للثقافة والنشر، 2012، ص: 48) تبدو رديئة: «ودَعْنا لا نستنتج مع هوبز - على الخصوص - كون الإنسان طالحاً بحكم الطبيعة لكيلا تتمثل فكرة الصلاح؛ وكونه فاسداً لأنه لا يعرف الفضيلة، وكونه يأبى على أمثاله دائماً خدماً لا يعتقد حقهم في طلبها، ولا كونه يطلب - عن حقٍّ - كل شيء يحتاج إليه فيتصور - عن حماقةٍ - أنه مالك جميع العالم».

خلاص الإنسان من حالة حرب كل إنسان ضد كل إنسان، بل يجسد ارتباطه بالبشر الآخرين عبر علاقات الاعتماد المتبادل.

يقول روسو في بداية خطاب التفاوت: «يجب ألا تؤخذ الأبحاث التي يمكن أن نقوم بها في هذا المجال على أنها حقائق تاريخية، بل مجرد حجج نظرية وبراهين ظرفية، تناسب تفسير طبيعة الأشياء أكثر من إظهار أصلها الحقيقي». بالنسبة لهوبز وروسو، لم تكن حالة الفطرة سرداً تاريخياً بقدر ما كانت أداة استقصائية لاكتشاف الطبيعة الإنسانية -أي أعمق خصال البشر وأكثرها ثباتاً حين تتجرد عن مظاهر السلوك الذي خلقته الحضارة والتاريخ.

مع ذلك، يبدو بوضوح أن القصد من خطاب روسو تقديم عرض تطوري لسلوك البشر، فهو يتحدث عن قابلية بلوغ الإنسان مرتبة الكمال، ويتأمل كيفية تطور أفكاره وأهوائه وسلوكه على مر الزمن. وفي محاولته فهم ما هو إنساني بالفطرة وما هو إنساني بالتقاليد الاجتماعية، يسوق روسو كماً معتبراً من الدلائل عن حياة سكان جزر الكاريبي وغيرهم من الشعوب الأصلية في العالم الجديد، بالإضافة إلى طروحات عدة قائمة على ملاحظاته حول سلوك الحيوان. بالطبع، ثمة خطر دائم في الاعتقاد بأن المرء يفهم النوايا الحقيقية لكبار المفكرين. لكن، نظراً للأهمية التأسيسية التي تتمتع بها أفكار هوبز ولوك وروسو في الفهم السياسي الغربي للذات، فليس من غير المنصف مقارنة آرائهم عن حالة الفطرة بما نعرفه اليوم حقيقةً عن أصول الإنسان بعد التقدم الذي حققته مختلف علوم الحياة مؤخراً.

وتتوافر تلك المعارف في ميادين عديدة مميزة، كعلم الثدييات الرئيسة (Primatology)، وعلم وراثيات السكان (population genetics)، وعلم الآثار، وعلم الأناسة الاجتماعية، وطبعاً علم الأحياء، الإطار العام للنشوء والارتقاء البيولوجي للإنسان. يمكننا اليوم تكرار تجربة روسو الفكرية باستخدام معطيات مادية وبيانات تجريبية أفضل بكثير مما توافر لديه. وما نخلص إليه من نتائج يؤكد بعض رؤاه المتبصرة، ويشكك في بعضها الآخر. في الأحوال كلها، تبقى استعادة

حالة الفطرة بواسطة علم الأحياء الحديث بالغة الأهمية كأساس لأية نظرية في التطور السياسي؛ لأنها توفر اللبنات الأساس لفهم التطور اللاحق للمؤسسات الإنسانية.

أصاب روسو بشكل باهر في بعض ملاحظاته، كاعتقاده أن أصول التفاوت بين البشر ترجع إلى تطور التعدين والزراعة، وقبل كل شيء آخر حقوق الملكية الفردية. لكنه أخطأ، مع هوبز ولوك، في نقطة بالغة الأهمية، إذ رأى المفكرون الثلاثة البشر في حالة الفطرة أفراداً معزولين يعتبرون المجتمع حالة غير طبيعية. في المقام الأول، حسب هوبز، ارتبط البشر البدائيون معاً من خلال الخوف والحسد والصراع. إنسان روسو البدائي كان حتى أكثر عزلة؛ لأن الجنس طبيعي بالنسبة له، لكن العائلة مؤسسة غير طبيعية. أما الاعتماد المتبادل بين البشر فيأتي عرضاً تقريباً، نتيجة الابتكارات التقنية التي تتطلب قدراً أكبر من التعاون، كالزراعة مثلاً. بالنسبة لكليهما، يظهر المجتمع الإنساني حصراً مع مرور الزمن التاريخي، ويقتضي تسويات حاسمة مع الحرية الطبيعية.

لم تحدث الأشياء فعلياً على هذه الشاكلة. في كتابه الصادر عام 1861، القانون القديم، انتقد الباحث القضائي/ القانوني هنري مين منظري حالة الفطرة بالعبارات التالية:

> لكن هاتين النظريتين [نظريتا هوبز ولوك]، اللتين قسمتا طويلاً سياسيي إنكلترا المتبصرين إلى معسكرين متخاصمين، تتشابهان تحديداً في صرامة افتراضهما الأساس حول حالة الفطرة للعرق البشري، وهي حالة لا تاريخية ولا يمكن التحقق منها. وعلى الرغم من أن صاحبي النظريتين اختلفا حول خصائص الحالة ما قبل-الاجتماعية، وحول طبيعة العمل الاستثنائي الذي سمى البشر بأنفسهم من خلاله فوق حالة الفطرة، وصولاً إلى ذلك التنظيم الاجتماعي الذي لا نعرف سواه، فإنهما اتفقا في تفكيرهما على وجود هوة شاسعة تفصل الإنسان في وضعه البدائي عن وضعه ضمن مجتمع[4].

يمكن أن نسمي هذه «مغالطة هوبز»: الفكرة بأن البشر كانوا فردانيين أصلاً، وأنهم دخلوا المجتمع في مرحلة لاحقة من تطورهم، نتيجة حسابات عقلانية حصراً، تشير إلى أن التعاون الاجتماعي كان الطريقة المثلى لتحقيق مقاصدهم الفردية. تشكل هذه المغالطة بافتراض فردانية أصلية الأرضية الأساس التي يقوم عليها مفهوم الحقوق المتضمنة في وثيقة إعلان الاستقلال الأميركي، وبالتالي المجتمع السياسي الديمقراطي الذي نشأ عنها. كما تشكل الأرضية التحتية للاقتصاد الكلاسيكي-الجديد، الذي يبني نماذجه على الافتراض بأن البشر كائنات عقلانية، تريد دائماً وأبداً تحقيق الحد الأقصى من مكاسبها أو منافعها الفردية. لكن فردية الإنسان في الحقيقة، لا اجتماعيته، هي التي تطورت عبر سيرورة التاريخ الإنساني. كان قول أرسطو إن البشر كائنات سياسية بالفطرة أكثر صوابية في الواقع من تنظير هؤلاء الفلاسفة الليبراليين في بدايات العصر الحديث. وتبدو الفردانية اليوم وكأنها النواة الصلبة لسلوكنا الاقتصادي والسياسي المعاصر؛ حصراً لأننا طورنا مؤسسات تطغى على غرائزنا المجتمعية والسياسية الأكثر طبيعية وفطرية. وفي حين يساعد الفهم الفرداني للبواعث الإنسانية في تفسير سلوك العاملين في سوق الأسهم أو الناشطين الليبرتاريين في أميركا اليوم، إلا أنه ليس الطريقة الأفيد لفهم المراحل الأولى لنشوء السياسات الإنسانية وارتقائها.

إن كل ما يخبرنا به علم الأحياء وعلم الأناسة المعاصران حول حالة الفطرة يشير إلى عكس المفهوم الفرداني تماماً، إذ لم توجد إطلاقا في أي مرحلة من مراحل التطور الإنساني فترة بقي البشر فيها أفراداً معزولين. فأسلاف الجنس البشري، الثدييات العليا، كانت لتوها قد طورت مهارات اجتماعية، وفعلياً سياسية، واسعة؛ والدماغ البشري كان لتوه مدمجاً بقدرات تسهل قيام أشكال عدة من التعاون الاجتماعي. أما حالة الفطرة فيمكن توصيفها بحالة حرب لأن جائحة العنف انتشرت على نطاق واسع؛ لكنه عنف لم يرتكبه أفراد بقدر ما ارتكبته فئات اجتماعية شديدة التماسك. ولا يدخل البشر المجتمع والحياة السياسية نتيجة قرار عقلاني واع، فالتنظيم المجتمعي

يأتيهم فطرياً، مع أن البيئة والأفكار والثقافة المحلية تشكل الطرق المحددة التي يتعاونون من خلالها.

أكثر أشكال التعاون الأساس بين البشر يسبق في الواقع ظهور الإنسان بملايين السنين. وقد حدد علماء الأحياء مصدرين طبيعيين للسلوك التعاوني: اصطفاء القرابة (kin selection) والإيثار المتبادل (reciprocal altruism). بالنسبة للمصدر الأول، ليس المهم في عملية الارتقاء البيولوجي بقاء كائن عضوي ما، بل بقاء مورثات ذلك الكائن. هذا يولد انتظاماً صاغه عالم الأحياء وليام هاملتون باسم مبدأ الكفاءة الكلية (the principle of inclusive fitness)، ويقول إن أفراد أي جنس يتكاثر بالتزاوج الجنسي سوف يتصرفون بشكل إيثاري تجاه أقاربهم، بمعدل يتناسب طرداً مع عدد المورثات التي يشتركون بها[5]. يشترك الآباء والأبناء معاً، والإخوة والأخوات من الأبوين نفسيهما، بمعدل 50 ٪ من مورثاتهم، وبالتالي يؤثرون بعضهم على أبناء عمومتهم الذين يشتركون معهم بـ 25 ٪ فقط من المورثات. وقد لوحظ هذا السلوك في أجناس مختلفة، بدءاً بالسناجب البرية التي تفرق في سلوك التعشيش بين الإخوة وأنصاف الإخوة، وانتهاء بالكائنات البشرية التي لا تشكل محاباة الأقارب بالنسبة لها حقيقة مثبتة اجتماعياً فحسب بل صادقة بيولوجياً أيضاً[6]. فالرغبة بنقل الخيرات والموارد إلى الأقارب هي في الحقيقة واحدة من أكثر ثوابت السياسة الإنسانية ديمومة.

يشير علماء الأحياء إلى القدرة على التعاون وراثياً مع الغرباء باسم الإيثار المتبادل، وهو ثاني المصدرين البيولوجيين الرئيسين للسلوك الاجتماعي، ويوجد مثله في العديد من أجناس الحيوانات. يعتمد التعاون الاجتماعي على قدرة الفرد على حل ما يسميه منظرو الألعاب «النموذج التكراري لألعاب معضلة السجين»[7]. في هذه الألعاب، يستفيد الأفراد من قدرتهم الكامنة على العمل معاً، لكنهم في أغلب الأحيان يستفيدون أكثر إذا تركوا أفراداً آخرين يقومون بفعل التعاون، ليحصدوا نتاج جهودهم مجاناً. في الثمانينيات، أجرى عالم السياسة روبرت أكسيلرود مسابقة لبرامج كومبيوتر تطبق آلياً استراتيجيات حل النموذج التكراري لألعاب معضلة

السجين. أطلق أكسيلرود على الاستراتيجية الفائزة بالبطولة اسم «واحدة بواحدة» (tit-for-tat)، حيث يتبادل اللاعب التعاون مع لاعب آخر إذا كان هذا اللاعب تعاون معه في لعبة سابقة، ويرفض التعاون مع أي لاعب لم يتعاون معه من قبل[8]. أظهر أكسيلرود أن شكلاً من أشكال الأخلاق قد ينشأ ويتطور تلقائياً حين يتفاعل صناع القرار العقلانيون أحدهم مع الآخر على مر الزمن، مع أن باعثهم في البداية لم يكن سوى المنفعة الذاتية.

يحدث الإيثار المتبادل في أنواع عديدة من الكائنات بالإضافة إلى البشر[9]، كالخفافيش مصاصة الدماء وقرود البابون التي شوهدت وهي تطعم وتحمي ذرية قرود أخرى في غير مواطنها[10]، في حين تنشأ روابط متبادلة في بعض الحالات بين أجناس مختلفة تماماً، كالأسماك المنظِّفة والأسماك المنظَّفة. كما تشير العلاقات المتبادلة بين الكلاب والبشر إلى مجموعة مشابهة من أنماط السلوك التعاوني المتطور بين نوعين مختلفين[11].

سياسات الشمبانزي وصلتها بالتطور السياسي البشري

يقدم علم الأحياء التطوري الإطار العام لفهم كيفية ارتقاء النوع البشري من أسلافه الثدييات الرئيسة. نعرف الآن أن البشر وأجناس الشمبانزي الحديثة تحدرت من سلفٍ شبه-قرد مشترك، تفرع عنه البشر قبل حوالي خمسة ملايين عام. وتتطابق تركيبة الصبغيات الوراثية بين البشر والشمبانزي بنسبة 99 ٪، وتتقاطع مع بعضها عن قرب أكثر من أي نوع آخر من الثدييات الرئيسة[12] (أما التباين بنسبة 1 ٪ فيفسر الاختلاف في اللغة والدين والتفكير المجرد وما شابه، ناهيك ببعض الاختلافات التشريحية البارزة، ولذلك فهو عامل مهم إلى حد ما!) بالطبع، لا تتوافر لدينا طريقة لدراسة سلوك السلف الشمبانزي-البشري المشترك، لكن علماء الرئيسات أمضوا كثيراً من الوقت في ملاحظة سلوك الشمبانزي نفسه، وسلوك الثدييات العليا الأخرى، سواء في موائلها الطبيعية أم في حدائق الحيوان، وهو سلوك يكشف سيرورات مدهشة في تشابهها مع الكائنات البشرية.

في كتابه الذكور الشيطانيون، يصف عالم الأناسة الحيوية ريتشارد رانغام جماعات من ذكور الشمبانزي البرية وهي تغادر مواطنها لتهاجم وتقتل قرود شمبانزي أخرى في مجتمعات مجاورة. يتعاون هؤلاء الذكور أحدهم مع الآخر لمطاردة جار شمبانزي معزول وحصاره وقتله، ثم الانتقال إلى تصفية جميع الذكور الآخرين في المستعمرة، وبعد ذلك اعتقال الإناث وضمهن إلى مجموعة القرود الذكور الغازية. يشبه هذا إلى حد بعيد نوع الغزوات التي يشنها الذكور البشر في أماكن مثل مرتفعات غينيا الجديدة أو هنود يانومامو، كما لاحظ عالم الأناسة نابليون شاغنو. حسب رانغام، «قلة قليلة جداً من الحيوانات تعيش في مجتمعات ذكورية متماسكة وأبوية النسب تقلص فيها الإناث روتينياً مخاطر زواج الأقارب بالانتقال إلى مجموعات مجاورة للتزاوج. فقط جنسا حيوان معروفان بفعل ذلك منهجياً على شكل عنف إقليمي ذكوري المنشأ، يتضمن شن غزوات قاتلة على المجتمعات المجاورة بحثاً عن أعداء ضعفاء لمهاجمتهم وقتلهم»[13]: الشمبانزي والبشر.

حسب عالم الآثار ستيفن لوبلان، «تشبه غزوات الشمبانزي معظم الحروب البشرية في المجتمعات الإنسانية البسيطة. والمذابح بين البشر، على هذا المستوى الاجتماعي، تبقى في الحقيقة نادرة، إذ تبقى الاستراتيجية الناجعة تحقيق الانتصار عبر استنزاف الآخر، وإقامة مناطق عازلة، وشن غزوات مفاجئة، وأسر الإناث وسبيهن وضمهن إلى الجماعة، وتشويه الضحايا. من هذه الناحية، يكاد سلوك الشمبانزي والإنسان يكون متناظراً تماماً»[14]. الفرق الأساس أن الكائنات البشرية أكثر فتكاً؛ لأنها أقدر على استخدام أطياف أوسع من الأسلحة المميتة.

تذود قرود الشمبانزي عن حياضها مثل الجماعات الإنسانية، لكنها تختلف في نواح أخرى عديدة. لا يجتمع ذكور الشمبانزي وإناثه، مثلاً، ضمن أسر لتربية الأطفال بل تشكل تراتبيات ذكورية وأنثوية منفصلة. وتذكّر سياسات الهيمنة في هذه التراتبيات بمثيلتها ضمن الجماعات الإنسانية. الذكر الأول في مستعمرة الشمبانزي لا يولد بتلك المكانة؛ لكن يتحتم عليه، مثل الرجل الكبير في المجتمع الميلانيزي، اكتساب مكانته ببناء تحالفات وائتلافات من الأنصار والمؤيدين. وفي

حين أن الحجم والقوة الجسدية مهمان، تتحقق الهيمنة في نهاية المطاف عبر القدرة على التعاون مع الآخرين. يصف عالم الرئيسات فرانس دو فال، أثناء مراقبته مستعمرة شمبانزي في الأسر في حديقة حيوان آرنهيم في هولندا، إزاحة شمبانزي ذكر أول عبر تحالف قرديّ شمبانزي ذكرين أكثر شباباً. وما إن يتبوأ أحد الغاصبين مكانة الذكر الشمبانزي الأول في المستعمرة حتى يرتد على حليفه السابق وفي النهاية يقتله[15].

وحال هيمنته على التراتبية الخاصة به، يمارس الشمبانزي الذكر أو الأنثى ما لا يمكن وصفه إلا بالسلطة- أي القدرة على حل النزاعات ووضع القواعد اعتماداً على مكانته ضمن التراتبية. ويعترف الشمبانزي بسلطة الآخر عبر «تحية الخضوع»- وهي سلسلة نخرات قصيرة، تتبعها انحناءات تبجيل طويلة، مع رفع اليد تحية للقرد الأعلى مكانة ثم تقبيل قدميه[16]. كما يصف دو فال هيمنة شمبانزي أنثى اسمها ماما، يقارنها بالجدة في الأسرة الإسبانية أو الصينية: «حين تصل التوترات ضمن الجماعة ذروتها، يلجأ المتقاتلون- والذكور الراشدون- دائماً إليها». يضيف دو فال: «ولطالما رأيت صراعات كبرى بين ذكرين تنتهي بين أحضانها، فبدل اللجوء إلى العنف الجسدي في قمة المواجهة، يلوذ المتنافسان بماما، راكضين نحوها وهما يصرخان بأعلى الصوت»[17].

بناء التحالفات في مجتمع الشمبانزي ليس بالأمر السهل، ويتطلب نوعاً من ملكة الحكم على الأشخاص. فقرود الشمبانزي، كأقرانها البشر، تستطيع الخداع، وعليها تقييم الحلفاء المحتملين وإمكانية الثقة بهم. وقد لاحظ مراقبو سلوك الشمبانزي لفترات طويلة في حديقة حيوان آرنهيم أن لكل شمبانزي فرد شخصية مميزة، وأن بعضهم أكثر موثوقية من بعضهم الآخر. يصف دو فال أنثى شمبانزي اسمها بويست، لوحظت مراراً وهي تهاجم أقرانها فجأة حين لا يتوقعها أحد، أو تتظاهر بالتصالح معهم لتنتهز فرصة تراخي حذرهم وإحساسهم بالخطر. ونتيجة هذا السلوك المتكرر، تعلمت قرود الشمبانزي الأصغر والأدنى مرتبة تجنبها وعدم الوثوق بها[18].

يبدو أن قرود الشمبانزي تتفهم أيضاً حقيقة أن ثمة قوانين اجتماعية يتوقع منها اتباعها. وعلى الرغم من أنها لا تفعل ذلك دائماً، فإن انتهاك أعراف الجماعة أو تحدي السلطة يترافق مع ما يبدو أنه مشاعر خجل أو إحساس بالذنب. وصف دو فال حادثاً سمحت فيه إحدى الخريجات، واسمها إيفون، لإحدى قرود الشمبانزي الفتية، واسمها تشوكو، بالبقاء معها:

> أصبحت تشوكو مؤذية أكثر من المعتاد، وكان لا بد من إيقافها عند حدها. في أحد الأيام، وبعد أن رفعت سماعة الهاتف للمرة التاسعة، وبخت إيفون تشوكو بقسوة، وقبضت ذراعها بشدة غير معهودة. ويبدو أن التوبيخ أتى بالنتيجة المطلوبة. استلقت إيفون على الأريكة وبدأت قراءة كتاب، ونسيت الحادثة تماماً، لكن تشوكو قفزت فجأة إلى حضنها وطوقتها بذراعيها وأعطتها قبلة شمبانزية تقليدية على الشفتين (بفمها المفتوح على مصراعيه)[19].

حذر دو فال مراراً من خطر تجسيم سلوك الحيوانات وخلع الصفات الإنسانية عليه، لكن مراقبي الشمبانزي عن قرب كانوا مقتنعين تماماً بالدوافع العاطفية لسلوك تشوكو.

تبدو الصلة بين سلوك الشمبانزي والتطور السياسي الإنساني وثيقة وواضحة. فالإنسان والشمبانزي تحدرا من قرد-سلف واحد، وكلاهما يظهران أشكالاً متشابهة من السلوك الاجتماعي، خصوصاً لدى الشمبانزي والإنسان الحديث الذي يعيش في مجتمعات قائمة على الصيد وجمع الثمار، أو أي مجتمعات بدائية نسبياً. ولكي تكون مقولات هوبز ولوك وروسو عن حالة الفطرة صحيحة، علينا الافتراض أن أسلافنا القرود الأول ضلوا طريق الارتقاء إلى مرتبة هذا الإنسان الحديث، ففقدوا آنياً وبطريقة ما مشاعرهم وسلوكهم الاجتماعي، ثم عادوا وطوروها ثانية في مرحلة لاحقة نسبياً من ارتقائهم التاريخي. الاحتمال الأكثر معقولية بكثير افتراض أن البشر لم يوجدوا أبداً كأفراد منعزلين، وأن التماسك الاجتماعي ضمن جماعات قائمة على

روابط القرابة كان جزءاً من سلوكهم قبل وجود الإنسان الحديث. بمعنى آخر، الاجتماعية الإنسانية ليست مكتسباً تاريخياً أو ثقافياً، بل شيء ثابت في الطبيعة الإنسانية ومدمج بها.

إنساني تحديداً

ما الذي يحويه أيضاً ذلك الواحد في المئة من الحمض النووي الذي يميز الكائنات الإنسانية عن سلفها شبيه الشمبانزي؟ درجت العادة على اعتبار ذكائنا وقدراتنا المعرفية مفتاح هويتنا كنوع، والصفة المميزة التي أطلقناها على الجنس البشري أنه إنسان عاقل، أي جنس حيوانات لديه القدرة على «المعرفة». خلال الخمسة ملايين عام منذ انفصل خط الإنسان التطوري عن سلفه الشمبانزي-الإنسان، ازداد حجم دماغ البشر ثلاثة أضعاف، وهو تطور سريع إلى درجة مذهلة في السياق الارتقائي. بالكاد توسعت قناة الولادة في جهاز المرأة التناسلي بما يكفي لاستيعاب حجم الرؤوس الهائلة التي يولد بها أطفال البشر. من أين جاءت تلك القوة المعرفية؟

للوهلة الأولى، قد تبدو القدرات المعرفية حاجة اقتضتها ضرورة تلاؤم الكائنات البشرية مع بيئاتها الطبيعية والسيطرة عليها. فقدر أكبر من الذكاء يوفر ميزات في الصيد، وجمع الثمار، وصناعة الأدوات، وتحمل المناخات القاسية، وما شابه. لكن هذا التعليل غير مقنع تماماً؛ لأن العديد من أنواع الكائنات الأخرى تصيد، وتقطف الثمار، وتستخدم الأدوات دون أن تطور شيئاً مماثلاً لقدرات الإنسان المعرفية.

تكهن كثير من علماء الأحياء التطورية بأن دماغ الإنسان نما بهذه السرعة لسبب آخر: كي يستطيع التعاون والتنافس مع الكائنات البشرية الأخرى. وقد أشار عالم النفس نيكولاس همفري وعالم الأحياء ريتشارد أليكزاندر، كل على حدة، إلى أن البشر دخلوا عمداً سباق تسلح أحدهم مع الآخر، وكان الفائز هو تلك المجموعات

التي استطاعت خلق أشكال تنظيم اجتماعي أكثر تعقيداً، اعتماداً على قدرات معرفية جديدة لتأويل بعضها سلوك بعض[20].

كما أسلفنا، تشير نظرية اللعب إلى أن الأفراد الذين يتفاعلون مراراً أحدهم مع الآخر، ينجذبون إلى التعاون مع من أثبتوا صدقيتهم وموثوقيتهم، ويتجنبون من يسلك سلوكاً انتهازياً. لكن القيام بذلك بفاعلية يقتضي القدرة على تذكر سلوك بعضهم سابقاً، وتوقع سلوكهم المحتمل مستقبلاً، اعتماداً على تأويلهم بواعث الآخرين ودوافعهم. هذا ليس بالأمر السهل لأن مظهر الصدق، وليس الصدق نفسه، علامة المتعاون المحتمل. بمعنى آخر، سوف أوافق على العمل معك إذا بدوت صادقاً، اعتماداً على التجربة والخبرة. لكن لو تعمدت بناء مخزون من الثقة في الماضي، يمكنك أن تضع نفسك في موقع يسمح لك بالاستفادة مني حتى إلى حد أبعد في المستقبل. إذن، في حين تدفع المصلحة الشخصية الأفراد إلى التعاون ضمن فئات اجتماعية، فإنها تخلق أيضاً حوافز للخداع والغش وبقية أنماط السلوك التي تقوض التكافل الاجتماعي.

تستطيع قرود الشمبانزي تحقيق تنظيم اجتماعي على مستوى بضع عشرات الأفراد، كونهم يمتلكون بعض المهارات المعرفية المطلوبة لحل النموذج التكراري الأساس لألعاب معضلة السجين. على سبيل المثال، قاطعت قرود الشمبانزي في حديقة حيوان آرنهايم الشمبانزي بويست بسبب تاريخ سلوكها غير الموثوق، في حين تبوأت ماما مكانة الزعامة بسبب السمعة التي تمتعت بها من حيث النزاهة في التوسط لتسوية النزاعات. تمتلك قرود الشمبانزي، إذن، ما يكفي من الذاكرة ومهارات التواصل لتأويل بعضها السلوك المحتمل لبعضها الآخر وتوقّعه، ومن هذه القدرة تطورت القيادة والتعاون.

لكن قرود الشمبانزي غير قادرة على الانتقال إلى أشكال التنظيم الاجتماعي الأسمى، لأنها لا تمتلك اللغة. وظهور اللغة بين الكائنات البشرية الأولى فتح فرصاً جديدة وهائلة أمام التعاون والتطور المعرفي الأفضل وبطريقة مترابطة عن قرب.

فـأن تمتلـك لغة يعني أن معرفتك مَنْ كان صادقـاً ومَنْ كان مخادعاً لم تعد تعتمد على التجربـة المبـاشرة، بل يمكن نقلهـا للآخرين باعتبارها معرفـة اجتماعية. لكن اللغة يمكـن أن تكـون أيضـاً أداة للكـذب والخـداع، وأية فئـة اجتماعية طـورت قدرات معرفيـة أفضل بقليل لاسـتخدام اللغـة وتأويلها، وبالتالي كشـف الكذب، حققت امتيازات على منافسـاتها. يقول عالم النفس التطـوري جيفري ميلر إن الاحتياجات المعرفيـة المحـددة إلى الغـزل والتودد إلى الجنـس الآخر أعطت حافـزاً خاصاً لتطور القـشرة المخيـة الحديثـة (neocortex)، لأن اسـتراتيجيات التكاثـر المختلفـة لـدى الرجال والنسـاء تخلق بواعث قوية للخداع والسعي لاكتشاف الصفات الدالة على أهلية التكاثر والإنجاب.

تسـعى اسـتراتيجية التكاثـر الذكـوري إلى ضمان حـدود النجـاح القصوى عبر البحـث عـن أكبر عـدد ممكن من الـشركاء الجنسـيين، في حين تتضمن اسـتراتيجية التكاثـر الأنثـوي توفـير أفضل المصـادر وأكفـأ الذكور للذريـة. ونظـراً لأن هاتين الاستراتيجيتين متناقضتان في أغراضهما، كما تجادل النظرية، فثمة باعث ارتقائي قوي لتطويـر قدرات تلعب اللغة فيهـا دوراً كبيراً للتغلب على ذكاء الشريك ودهائه[21]. يؤكد عالم نفس تطوري آخر، سـتيفن بنكر، أن اللغة والنزعة الاجتماعية والسـيطرة عـلى البيئة تتبادل الدعم وتخلق ضغوطات ارتقائيـة لتحقيق تطور أبعد[22]. ويفسر هـذا بدوره الحاجة التطورية إلى زيادة حجم الدماغ البشري، لأن القسـم الأكبر من المنطقة الخلفية لقشرة الدماغ مخصص للغة، وهو الجزء الذي يملكه الإنسان الحديث سلوكياً ولا يتوافر للشمبانزي أو الإنسان القديم[23].

لا يسـمح تطور اللغة بتنسـيق الأفعال على المدى القصير فحسب، بل يتيح على المـدى البعيد أيضاً إمكانية التجريد والتنظير، وهما قدرتان معرفيتان محوريتان يتفرد البـشر بهما. قد تشـير الكلمات إلى عيانـات (كلب أو شـجرة)، وإلى فئـات عيانات مجردة (كلاب أو أشـجار)، وإلى تجريدات تشير إلى قوى خفية (زيوس أو الجاذبية). وحاصل جمع العيان والمجرد يتيح إقامة نماذج ذهنية ممكنة- أي مقولات عامة حول السـببية ("ترتفع درجة الحرارة بسـبب شروق الشـمس»، أو «يفرض المجتمع على

الفتيات أدواراً جندرية نمطية»، مثلا). الكائنات البشرية كلها تنهمك ببناء نماذج ذهنية مجردة، وقدرتنا على التنظير بهذه الطريقة تمنحنا ميزات هائلة للبقاء. وبالرغم من تحذيرات فلاسفة أمثال ديفيد هيوم، وأساتذة لا حصر لهم في دروس السنة الأولى في علم الإحصاء، من أن الاقتران لا يعني السببية، يتابع البشر ملاحظة اقترانات الأشياء في العالم المحيط بهم واستنتاج أسباب لها تنعكس على نوعية حياتهم. فأن تتفادى دوس أفعى، أو أكل جذر نبات قتل ابن عمك الأسبوع الفائت، يجنبك ملاقاة المصير نفسه، ويمكّنك من نقل تلك القاعدة المعرفية بسرعة إلى ذريتك عبر اللغة.

وبدورها تشكل القدرة على خلق نماذج ذهنية، وعزو مسببات للمجردات الخفية، أساس ظهور الأديان. والدين- أو الإيمان بنظام غيبي خفي- موجود في المجتمعات البشرية كلها، لكن علماء الإنسان القديم (paleoanthropologists) وعلماء الآثار، الذين حاولوا إعادة تركيب سلالة الإنسان الأول، ليس لديهم- للأسف- إلا القليل نسبياً يقولونه عن الحياة الروحية للإنسان القديم؛ لأن ما يعتمدون عليه كله ينحصر في السجلات المادية للمستحاثات واللقى في مواقع التنقيب. بيد أننا لا نعرف مجتمعاً تاريخياً بدائياً لا دين له، وثمة دلائل أثرية تشير إلى احتمال وجود معتقدات دينية لدى إنسان النياندرثال وغيره من جماعات الإنسان الأول[24].

يؤكد بعض الباحثين اليوم أن الدين مصدر أساس للعنف والصراع والشقاق الاجتماعي[25]. لكن الدين، تاريخياً، لعب دوراً مناقضاً تماماً، فهو أحد مصادر التماسك الاجتماعي الذي يتيح تعاون البشر على نطاق أوسع وأكثر أماناً مما لو كانوا مجرد أفراد عقلانيين تحركهم المنفعة الذاتية، كما يفترض علماء الاقتصاد. وكما رأينا، يجب على المشاركين في ألعاب معضلة السجين المتكررة التوصل إلى درجة من التعاون الاجتماعي فيما بينهم، مع أن العمل التعاوني يبدأ بالتفكك طرداً مع ازدياد حجم الجماعة التعاونية. في الجماعات الكبيرة، كما أظهر عالم الاقتصاد مانكور

أولسـون، تزداد صعوبة المراقبة وتحديد إسـهامات الأعضاء، بحيث تصبح المجانية وأنماط السلوك الانتهازي الأخرى أكثر شيوعاً[26].

يحـل الدين مشـكلة العمل التعـاوني هذه بتقديـم مبدأ الثـواب والعقاب الذي يعزز إلى حد كبير مكاسـب التعاون في الآن وهنا. لو اعتقدت أن زعيم قبيلتي مجرد شـخص آخر مثلي، يسـعى إلى تحقيق مصالحه الشـخصية، فقد أقرر أن أخضع أو لا أخضـع لسـلطته. لكن لو آمنت بأن هذا الزعيم يسـتطيع أن يأمر أرواح الأسـلاف الموتـى بمكافـأتي أو معاقبتي، فمن المرجح أن أحترم كلامـه إلى حد أبعد. ولو آمنت بأن جداً كبيراً متوفى، لا مجرد قريب حي، يراقبني ويكتشف بواعثي الحقيقية فسيزداد إحسـاسي الكامـن بالخجل والعار. وعلى عكس ما يرتئيـه المؤمنون والعلمانيون على حد سـواء، من الصعوبة بمكان إثبات أو نفي أي معتقد ديني قائم. وحتى لو كنت أشـكك في أن الزعيم يتصل حقاً بالأسـلاف الموتى، فقد لا أريـد المخاطرة بالرهان عـلى صدقه وحقيقته. ورهان باسـكال على وجوب أن يؤمن الإنسـان بوجود بالله، لأنه قد يكون موجوداً، كان فاعلاً على امتداد التاريخ الإنساني، مع أن عدد الريبيين في المراحل الأولى كان ربما قليلا[27].

إن الـدور الوظيفـي الـذي يلعبـه الديـن في تقويـة التقاليد والأعـراف وتدعيم المجتمعـات معـروف منـذ القـدم[28]. مبـدأ «واحدة-بواحـدة» (tit-for-tat)، أو مقابلـة الإحسـان بالإحسـان والإسـاءة بالإسـاءة، ليس فقـط النتيجـة العقلانيـة للتعامل والتفاعل المتكرر، بل أيضاً أساس الأخلاقية التوراتية/ الإنجيلية والقاعدة الأخلاقيـة الكونية تقريباً في المجتمعات الإنسـانية كلها. هذه القاعدة الذهبية، التي تلـزم المرء بأن يعامل الآخرين كما يحب أن يعاملوه، ليسـت أكثر من تنويع على مبدأ الـ«واحـدة بواحـدة»، وإن يكن يركـز على جانب الفائدة لا الأذى (المبدأ المسـيحي برد الإسـاءة بالإحسـان في هذا السياق غير مألوف إطلاقاً، وكما قد يلاحظ المرء، لا يوضع موضع التنفيذ في أغلب الأحيان في المجتمعات المسـيحية نفسـها، وعلى حد علمي ليس ثمة مجتمع يقر رد الإسـاءة بالإحسـان كقاعدة أخلاقية عامة ضمن أي جماعة).

في الواقع، أكد بعض علماء النفس التطوري أن فوائد تعزيز التماسك الاجتماعي على بقاء الإنسان هي السبب في وجود نزعة فطرية للاعتقاد الديني، مدمجة على ما يبدو في تركيبة الدماغ الإنساني[29]. لكن الدين ليس الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تعزز الأفكار من خلالها تكافل المجموعة- فهناك اليوم الشعور الوطني والقومي، إضافة إلى الآيديولوجيات العلمانية الأخرى كالماركسية. مع ذلك، لعب الدين دوراً حاسماً في المجتمعات البشرية الأولى، إذ أتاح ظهور أشكال أعلى وأكثر تعقيداً من التنظيم الاجتماعي، ويصعب تصور كيف كان للبشر أن يرتقوا إلى مرتبة أعلى من المجتمعات على مستوى الزمرة الصغيرة من دون الدين[30].

من المنظور المعرفي، يمكن توصيف أي معتقد ديني بأنه نموذج ذهني للواقع، يعزو السببية إلى قوى غيبية توجد في عالم ما ورائي يتجاوز عالم الظواهر والتجربة اليومية. وهذا يولد نظريات حول كيفية إدارة العالم واستغلاله: القحط، مثلاً، سببه غضب الآلهة، التي يمكن استرضاؤها بإراقة دماء الأطفال في أخاديد الأرض المحروثة. وبدوره يقود هذا إلى الطقس، أو الأداء المتكرر لأعمال مرتبطة بنظام فوق-طبيعي تأمل المجتمعات الإنسانية من خلاله اكتساب سلطة وسيطرة على بيئتها.

وبدوره أيضاً يساعد الطقس الشعائري على تحديد شخصية المجتمعات، وترسيم حدودها، وتمييزها عن بعضها. وبسبب دوره في بناء التماسك الاجتماعي وتعزيزه، يمكن أن ينفصل عن النظرية المعرفية التي أدت إلى خلقه أصلاً، كما في طقوس الاحتفالات بأعياد الميلاد التي ما تزال أوربا العلمانية المعاصرة تحافظ عليها. يكتسب الطقس ذاته، وجملة المعتقدات الداعمة له، قيمة جوهرية هائلة بمرور الزمن. ورغم أنها لم تعد تمثل نموذجاً عقلياً أو نظرية، ويمكن التخلص منها حين تظهر نظرية أفضل، تبقى الطقوس غايات عمل بحد ذاتها.

الوحش الخجول

يؤكد علماء الاقتصاد أن الأعراف والمعايير والنماذج الذهنية التي تساعد البشر على التعاون، وبالتالي البقاء، يمكن توليدها عقلياً. لكن المعتقدات الدينية ليست ببساطة نظريات يتركها معتنقوها حين يثبت بطلانها، بل يعتبرونها صحيحة بالمطلق وبلا قيد أو شرط، وهناك عادة عقوبات اجتماعية ونفسية صارمة ضد من يدعي زيفها. إحدى أكبر القفزات المعرفية التي تقدمها العلوم الطبيعية الحديثة تكمن في إعطائنا أدوات منهجية وتجريبية لاختبار النظريات، ما يسمح لنا باستغلال بيئتنا المحيطة بطريقة أنجح وأنجع (استخدام أنظمة الري، مثلاً، بدل دماء الأضحية البشرية لزيادة الإنتاجية الزراعية). هذا بدوره يطرح السؤال عن السبب الذي يدفع البشر إلى إثقال كاهلهم ببنى نظرية صارمة وجامدة يصعب تغييرها.

الإجابة الأقرب أن نزعة البشر إلى اتباع القواعد ليست بالدرجة الأولى عقلانية، بل عملية متأصلة في المشاعر والعواطف. لقد طور العقل البشري استجابات شعورية محددة أصبحت أشبه ما تكون بآليات قيادة تلقائية تحفز السلوك الاجتماعي وتشجع عليه. على سبيل المثال، حين ترى أم مرضعة رضيعها تفرز الحليب تلقائياً، لا لأنها تفكر في دخيلتها وعن وعي بأن رضيعها يحتاج إلى الطعام، بل لأن رؤيته تحفز دماغها على إفراز هرمونات محددة تحفز بدورها آلية إفراز الحليب بشكل تلقائي. كذلك لا يعد الشعور بالامتنان لعمل لطيف قام به غريب، والغضب لأذية لا مبرر لها، استجابتين عقلانيتين محسوبتين سلفاً، ولا بالضرورة عاطفتين مكتسبتين يتعلمهما المرء (رغم إمكانية تعزيزهما أو كبتهما بالممارسة). حين يُظهر شخص عدم الاحترام بالتقليل من شأننا أمام أصدقائنا، أو التعليق على عفة أمهاتنا أو أخواتنا، لا نطلق العنان لحسابات عقلانية حول دقة التعليق، أو كيف يجب علينا الدفاع عن سمعتنا حفاظاً على التعاملات المستقبلية مع الآخرين، بل نغضب فحسب، ونحاول لكم من لم يحترمنا. ويمكن تفسير مثل هذه الأفعال- إيثار المرء أقربائه جينياً ودفاعه عن سمعته- بسلوك المنفعة الذاتية العقلاني، لكن هذه أيضاً

حالات شعورية نعيشها. في الظروف العادية، تولد ردة الفعل الشعورية الاستجابة الصحيحة عقلياً؛ لأن العملية التطورية برمجت أدمغة البشر على الاستجابة بتلك الطريقة. ونظراً لأن الفعل في أغلب الأحيان نتاج العواطف لا الحسابات العقلانية، غالباً ما نخطئ التصرف فنلكم شخصاً أكبر منا حجماً ويرجح أن يرد بالمثل.

تلك الاستجابات الشعورية تجعل الإنسان حيواناً مطيعاً وملتزماً بالقواعد والأعراف. وفي حين أن المحتوى المحدد للأعراف معطى ثقافي («لا تأكل لحم الخنزير»؛ «احترم أسلافك»؛ «لا تشعل سيكارة على المائدة في حفل عشاء»)، فالاستعدادات الطبيعية لاتباع العرف جينية أساساً، مثلها في ذلك مثل تنوع اللغات عبر الثقافات وتجذرها في الآن ذاته في ملكة إنسانية عامة لاكتساب اللغة. يشعر البشر كلهم بالارتباك والحرج، مثلاً، حين يشاهَدون وهم يخلّون بعرف أو قاعدة يتبعها أقرانهم. وكما يبدو بوضوح، الحرج ليس سلوكاً مكتسباً لأن الأطفال في أغلب الأحيان يشعرون بالحرج والارتباك بسهولة أكبر بكثير من آبائهم، وأحيانا لارتكابهم هفوات صغيرة في القواعد والأعراف المرعية. البشر عموماً يضعون أنفسهم مكان الآخرين، ويراقبون سلوكهم بعيون الآخرين، والطفل الذي لا يستطيع رؤية نفسه بهذه الطريقة يعاني أعراض حالة مرضية يشخصها الأطباء اليوم باسم التوحد.

تتجذر نزعة اتباع العرف في الطبيعة البشرية عبر عواطف محددة هي الإحساس بالغضب والخزي والذنب والفخر. نشعر بالغضب حين يُنتَهك أحد أعرافنا، كأن ينتقص غريب من شأننا ويستخف بنا عمداً، أو حين يهمل الآخرون/ أو يسخرون من طقس ديني تشترك جماعتنا بأدائه. ونشعر بالخزي حين نفشل أنفسنا في الارتقاء إلى مستوى العرف المطلوب، بينما نشعر بالفخر حين نلقى استحسان المجتمع لنجاحنا في تحقيق هدف تعاوني قيّم. يوظف البشر كمّاً كبيراً من المشاعر في اتباع العرف لدرجة يصبح فيها لا عقلانياً من حيث المنفعة الذاتية، كأن ينتقم عضو عصابة من عضو عصابة أخرى لتوجيهه إهانة (حقيقية أو متصورة) له، مع علمه التام أن ذلك سيؤدي إلى توسيع دائرة العنف.

كما يوظف البشر العواطف في الأعراف العليا أو ما وراء-الأعراف (metanorms)، أي أعراف الأعراف أو الأعراف المتعلقة بكيفية تشكيل الأعراف وفرضها على نحو ملائم. قد يظهر البشر ما يسميه عالم الأحياء روبرت تريفرز «عدوانية أخلاقية» حين لا تُطبق أعراف الأعراف بشكل مناسب[31]. يريد البشر رؤية «العدالة تتحقق» حتى عندما لا توجد لديهم مصلحة ذاتية مباشرة في نتيجة قضية ما، وهذا ما يفسر الشعبية الاستثنائية لأفلام الجريمة ودراما المحاكم على شاشة التلفزيون، وأحياناً الاهتمام الهوسي الذي يتابع فيه الناس بعض الفضائح أو الجرائم الشهيرة.

إن تأصيل الأعراف والسلوك المعياري في المشاعر والعواطف شجع على التعاون الاجتماعي، وعاد بفوائد واضحة على بقاء البشر في مسيرة ارتقائهم إلى الشكل الإنساني الحالي. من طرفهم، يؤكد علماء الاقتصاد أن اتباع القواعد بشكل أعمى قد يكون عقلانياً من الناحية الاقتصادية؛ لأن حساب المردود الأقصى في كل حالة مكلف وفي أغلب الأحيان عكسي المفعول. إذا كان علينا الدخول في مفاوضات مستمرة لوضع قواعد جديدة للتعايش مع أقراننا البشر في كل حالة مستجدة وبكل التفاصيل، فسنبقى مشلولين وغير قادرين على تحقيق العمل التعاوني الروتيني. وحقيقة أننا نتعلق ببعض القواعد والأعراف، لا بوصفها أدوات لأغراض آنية قصيرة الأمد بل غايات بحد ذاتها، تدعم إلى حد بعيد استقرار الحياة الاجتماعية. الدين، ببساطة، يعزز ذلك الاستقرار ويوسع دائرة المتعاونين المحتملين.

المشكلة، بالنسبة لعلم السياسة، هي أن القواعد والأعراف التي تتمتع بفائدة واضحة حين تطبق على عدد كبير من الحالات وعلى امتداد فترات زمنية طويلة، قد لا تكون مفيدة في ظروف محددة على المدى القصير، وكثيراً ما تتعطل وظيفياً حين تتغير الظروف التي أدت إلى قيامها أصلاً. القواعد المؤسسية، كما أسلفنا، عنيدة ومقاومة للتغيير، وهذا أحد المصادر الرئيسة للانحطاط السياسي.

النضال من أجل الاعتراف

حين تكتسب الأعراف والمعايير السلوكية معنى جوهرياً بذاتها، تصبح موضوعات لما أسماه الفيلسوف جورج فلهلم فريدريش هيغل «النضال من أجل الاعتراف»[32]. وتختلف الرغبة بالاعتراف جذرياً عن الرغبة بتملك الموارد المادية التي تكمن وراء السلوك الاقتصادي. فالاعتراف ليس خيراً مادياً يمكن استهلاكه، بل حالة ذهنية بينية يعترف فيها كائن إنساني بقيمة إنسان آخر أو مكانته أو آلهته أو عاداته أو معتقداته. قد أؤمن بقيمتي الذاتية كعازف بيانو أو رسام، لكنني أشعر بقدر أكبر من الرضى حين يصادق الآخرون رسمياً على ذلك الشعور عبر جائزة أو بيع لوحة. ونظراً لأن الناس ينظمون أنفسهم ضمن تراتبيات اجتماعية، يبقى الاعتراف قيمة نسبية لا مطلقة، مما يجعل النضال من أجل الاعتراف يختلف جوهرياً عن النضالات من أجل المنافع الاقتصادية المتبادلة؛ لأن قيمة الاعتراف صفرية الناتج وليست قيمة إيجابية. بمعنى آخر، لا يأتي الاعتراف بكرامة شخص إلا على حساب كرامة شخص آخر؛ وفي هذه المنافسات على المكانة النسبية بالضرورة ليس ثمة حالات ربح متبادل كما في التجارة[33].

هناك جذور بيولوجية للرغبة في الاعتراف. قرود الشمبانزي وباقي الثدييات الرئيسة تتنافس على مكانة القرد الذكر الأول والقردة الأنثى الأولى ضمن جماعاتهم الصغيرة. والتنظيم التراتبي لفرق القرود يضفي ميزات تكاثرية على أفرادها، كونه يسيطر على العنف الداخلي ضمن المجموعة، ويسمح بتعاون المجموعة ضد مجموعات أخرى. كما يتمتع الفرد الحاصل على مكانة الذكر الأول بحق أكبر في الوصول إلى شركاء جنسيين أكثر، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من النجاح الإنجابي والتكاثري. وقد أصبح سلوك البحث عن المكانة متجذراً في الشيفرة الجينية لطائفة واسعة من الحيوانات، بما فيها البشر، ويترافق بتغيرات حيوية- كيميائية في دماغ الأفراد المتنافسين على المكانة. حين ينجح قرد أو إنسان في تحقيق مكانة سامية، ترتفع لديه معدلات السيروتونين، وهو ناقل عصبي بالغ الأهمية[34].

غير أن الاعتراف البشري يختلف عن مثيله لدى باقي الثدييات الرئيسة لأن الإدراك الإنساني أكثر تعقيداً. في حين يسعى الشمبانزي الذكر الأول إلى تحقيق الاعتراف بشخصه فقط، قد يسعى الإنسان لتحقيق اعتراف بأشياء مجردة كإله أو علم أو مكان مقدس. ويتمحور قدر كبير من السياسة المعاصرة على المطالب بالاعتراف، خصوصاً من قبل جماعات لها أسباب تاريخية في الاعتقاد بأن قيمتها لم يعترف بها على نحو مناسب، كالأقليات العرقية والنساء والمثليين والشعوب الأصلية وما شابه. قد يكون لهذه المطالب مكون اقتصادي، كالأجر المتساوي للعمل المتساوي، لكن الموارد الاقتصادية غالباً ما ترى كمؤشرات على الكرامة والمكانة، وليس كغايات بحد ذاتها[35].

نطلق على مطالب الاعتراف اليوم اسم «سياسات الهوية»، وهي ظاهرة حديثة تنشأ أصلاً في مجتمعات مرنة وتعددية، حيث يستطيع الناس اكتساب هويات عدة[36]. لكن حتى قبل قيام العالم الحديث، كان الاعتراف محركاً حاسماً للسلوك التعاوني، إذ لم يكافح الناس لتحقيق مكاسب فردية فحسب، بل ناضلوا أيضاً باسم مجتمعات أرادت أن يحترم الآخرون طريقتها في الحياة ـ أي عاداتها وتقاليدها وآلهتها. اتخذ ذلك أحياناً شكل التحكم بشعوب أخرى والهيمنة على مقدراتها، لكنه في حالات كثيرة عنى نقيض ذلك. فأحد المعاني الأساس للحرية الإنسانية هو قدرة شعب على حكم نفسه بنفسه، أي تجنب الخضوع لشعب أقل قيمة. هذه هي الحرية التي يحتفل بها اليهود كل عيد فصح منذ تحررهم من الأسر في مصر قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام.

في صلب ظاهرة الاعتراف إطلاق أحكام حول القيمة الذاتية للبشر الآخرين، أو حول الأعراف والمعايير والأفكار والقواعد التي يخلقها البشر. والاعتراف تحت الضغط وبقوة الإكراه لا معنى له؛ لأن إعجاب فرد حر أكثر إرضاء بما لا يقارن من ولاء عبد وخضوعه. في البدء، ظهرت الزعامة السياسية حين أبدى أعضاء مجتمع ما إعجابهم بفرد معين أظهر مهارات جسدية كبيرة أو شجاعة أو حكمة أو قدرة على الفصل في النزاعات بشكل منصف. وإذا كانت السياسة صراعاً على الرئاسة،

فإنها أيضاً قصة التبعية والاستعداد الطوعي لدى جماهير واسعة من البشر لإعطاء القادة مكانة أعلى من مكانتهم، ومن ثم الخضوع لسلطتهم. وهذا الخضوع في أي مجتمع متماسك، وبالتالي ناجح، خضوع طوعي يقوم أساساً على الإيمان بحق القائد في الحكم.

مع تطور الأنظمة السياسية، ينتقل الاعتراف من الأفراد إلى المؤسسات- أي إلى قواعد أو نماذج سلوك تستمر على امتداد فترة زمنية، كالملكية البريطانية أو الدستور الأميركي. لكن، في الحالتين كلتيهما، يبقى النظام السياسي قائماً على **الشرعية** وعلى السلطة المترتبة عن شرعية التحكم والحاكمية. الشرعية تعني اعتراف الناس الذين يكوّنون المجتمع بالعدالة الأساسية للنظام ككل، وباستعدادهم الطوعي للالتزام بقوانينه. في المجتمعات الحديثة، نؤمن أن الشرعية تضفيها الانتخابات الديمقراطية واحترام حكم القانون على الحكومات، لكن الديمقراطية ليست صيغة الحكم الوحيدة التي اعتبرت شرعية تاريخياً.

في نهاية المطاف، تعتمد السلطة السياسية على التماسك الاجتماعي. والتماسك الاجتماعي قد ينشأ عن حسابات المصلحة الذاتية، لكن المصلحة الذاتية البسيطة لا تكفي في معظم الأحيان لإقناع الأتباع بالتضحية بأنفسهم والموت نيابة عن مجتمعاتهم وباسمها. فالسلطة السياسية ليست فقط نتاج عدد السكان أو الموارد الاقتصادية التي يملكها مجتمع ما، بل أيضاً درجة اعتراف المواطنين بشرعية القادة والمؤسسات في ذلك المجتمع.

أسس التطور السياسي

وضعنا الآن جميع اللبنات الطبيعية الأساس في مكانها، ونستطيع أن ننشئ عليها نظرية في التطور السياسي. البشر كائنات عقلانية نفعية، تتعلم التعاون فيما بينها لمجرد تحقيق مصلحتها الذاتية كما يقول علماء الاقتصاد. لكن، وراء ذلك، توفر

الطبيعة البشرية سبلاً منظمة إلى الاجتماعية تكسب السياسة الإنسانية طابعها المميز. وتتضمن هذه السبل:

- الكفاءة الكلية واصطفاء القربى والإيثار المتبادل، وهي الصيغ الأولية الصحيحة للاجتماعية. ينجذب البشر كلهم إلى محاباة الأقارب والأصدقاء الذين يتبادلون المنافع معهم، ما لم يحفزهم باعث قوي على انتهاج سلوك مغاير.
- قدرات البشر الكامنة على التجريد والتنظير، التي تولد بدورها نماذج ذهنية/ عقلية للسببية، مع نزعة أبعد لوضع سببيات قائمة على قوى غيبية أو متسامية، وهذا أساس الإيمان الديني الذي يشكل مصدراً حيوياً للتماسك الاجتماعي.
- ميل البشر إلى اتباع القواعد والأعراف، وهو ميل متأصل في المشاعر والعواطف أكثر منه في العقل، ومن ثم النزعة لإضفاء قيمة ذاتية على النماذج الذهنية والقواعد التي تنتج عن ذلك الميل.
- رغبة البشر بتحقيق الاعتراف البيني، سواء بقيمتهم الذاتية أو قيمة آلهتهم وقوانينهم وعاداتهم وطرائق حياتهم. حين يتحقق الاعتراف يصبح أساس الشرعية، وتتيح الشرعية بدورها ممارسة السلطة السياسية.

تعتبر هذه الخصائص الطبيعية أساس تطور أشكال تنظيم اجتماعي تزداد تعقيداً باطراد. إذ ليست الكفاءة الكلية والإيثار المتبادل خاصتين يتفرد بهما الإنسان، بل يشترك فيهما البشر مع العديد من أنواع الحيوانات، وتفسران أشكال التعاون الواضحة (بشكل رئيس) بين مجموعات صغيرة من الأقارب جينياً. في المراحل

الأولى يتشابه التنظيم السياسي الإنساني مع المجتمع على مستوى الزمرة الملاحظ في الثدييات الرئيسة كالشمبانزي، وتعتبر تلك صيغة التنظيم الاجتماعي الأولية الصحيحة. ويمكن التغلب على نزعة تفضيل الأسرة والأقارب عبر قواعد وحوافز جديدة تفوض توظيف فرد مؤهل وكفؤ بدل فرد من أفراد الأسرة، مثلاً. لكن المؤسسات على مستوى أعلى، بمعنى ما، غير طبيعية وعندما تتفكك يرجع البشر عموماً إلى صيغ الاجتماعية الأسبق، وهذا أساس ما أسميه الميراثية.

سرعان ما تقدم القدرة الإنسانية على التنظير المجرد طائفة واسعة من القواعد الجديدة للسيطرة على البيئة، وتنظيم السلوك الاجتماعي بطرائق تتجاوز بمراحل كل ما هو موجود بين قرود الشمبانزي. على وجه التحديد، تخلق الأفكار المتعلقة بالأسلاف الأموات والأرواح والآلهة وغيرها من القوى الغيبية قواعد جديدة وحوافز قوية لاتباعها. وترفع الأفكار الدينية المختلفة بشكل هائل مستوى قدرة المجتمعات البشرية على التنظيم والتوليد المستمر لأشكال جديدة من التحشيد الاجتماعي.

لكن المجموعة عالية التطور من المشاعر والعواطف المرتبطة باتباع القواعد والأعراف، تكفل ألا يتحول أي نموذج ذهني لكيفية عمل العالم إلى مجرد نظرية بسيطة يمكن تركها حين لا تعد تتطابق مع الواقع المنظور (حتى في مجال العلوم الطبيعية الحديثة، حيث ثمة قواعد واضحة لاختبار الفرضيات، يطور العلماء ارتباطات عاطفية ببعض النظريات، ويقاومون الدلائل الوضعية التي تشير إلى خطأ نظرياتهم الأثيرة). والنزعة إلى إضفاء قيمة ذاتية وجوهرانية على النظريات والنماذج الذهنية توطد الاستقرار الاجتماعي، وتتيح للمجتمعات زيادة هائلة في الحجم. لكنها تعني أيضاً أن تبقى المجتمعات محافظة إلى أبعد الحدود، وأن تقاوم بشراسة جميع التحديات لأفكارها السائدة. ويتضح هذا بأجلى صوره في حالة الأفكار الدينية، لكن القواعد العلمانية أيضاً تنزع إلى الارتباط بمشاعر قوية تحت اسم التقليد والطقس والعادة.

تصبح محافظة المجتمعات من حيث اتباع القواعد والأعراف بالتالي أحد مصادر الانحطاط السياسي. فالقواعد والمؤسسات التي وجدت استجابة لمجموعة ظروف بيئية تختل وظيفياً في ظروف لاحقة دون أن يمكن تغييرها بسبب التوظيف العاطفي الشديد وتعلق الناس بها. هذا يعني أن التغيير الاجتماعي في أغلب الأحيان لا يسير بشكل خطي- أي ليس عملية مستدامة لإجراء تعديلات صغيرة تتكيف مع الظروف المتغيرة- بل اتباع أنموذج ركود طويل يتلوه تغيير كارثي.

ويفسر هذا بدوره السبب في أن العنف كان على الدوام مركزياً إلى أبعد الحدود في عملية التغيير السياسي. فالخوف من الموت العنيف، كما أشار هوبز، عاطفة مختلفة تماماً عن الرغبة في الكسب أو التحفيز الاقتصادي. من الصعوبة بمكان أن يضع المرء ثمناً لحياته، أو حياة أحبته، ولهذا يحفز شعور الناس بالخوف وعدم الأمان نموذجياً القيام بأفعال لا تدفعهم إليها المصلحة المادية والمنفعة الذاتية المحض. تظهر السياسة باعتبارها آلية للسيطرة على العنف، مع أن العنف يبقى على الدوام أرضية وشرطاً لازماً لأنماط محددة من التغيير السياسي. في بعض الأحيان تعلق المجتمعات في حالة توازن مؤسسي مختل وظيفياً، حيث يمارس أصحاب المصلحة القائمون حق الفيتو على التغييرات المؤسسية الضرورية، وفي أحيان كثيرة يكون العنف أو التهديد باستخدامه ضرورة للخروج من إسار هذا التوازن.

أخيراً، تؤكد الرغبة بالاعتراف استحالة اختزال السياسة بمجرد مصلحة اقتصادية ذاتية. فالبشر يطلقون باستمرار أحكام قيمة على الناس الآخرين وعلى مؤسساتهم وكرامتهم وجدارتهم وقيمتهم الذاتية، وينظمون أنفسهم ضمن تراتبيات اعتماداً على هذه التقييمات. في نهاية المطاف، تقوم السلطة السياسية على الاعتراف -أي الدرجة التي يعتبر فيها زعيم (أو مؤسسة) شرعياً، ويستطيع كسب احترام مجموعة من الأتباع. وقد يتبعه الناس انطلاقاً من مصلحتهم الذاتية، لكن أقوى المنظمات السياسية هي تلك التي تشرعن نفسها على أساس فكرة أعرض.

يضـع علم الأحيـاء (البيولوجيا) اللبنات الأسـاس للتطور السـياسي. إذ تبقى الطبيعـة البشريـة إلى درجة كبيرة ثابتة عـبر المجتمعات المختلفـة. والتباين الهائل في الأشكال السياسية التي نراها في الوقت الراهن، وعلى امتداد التاريخ الإنساني، هي بالدرجـة الأولى نتاج تبايـن البيئات المادية والطبيعية التي سـكنها البشر. فمع تفرع المجتمعـات الإنسـانية وتشـعبها واحتلالها مواقـع بيئية مختلفة على سـطح الأرض، تطـور أعرافاً وأفكاراً مميزة ضمن عملية تعرف باسـم «الارتقـاء المحدد» (specific evolution). كذلـك تتفاعـل المجموعـات البشرية معـاً، ويمثل هـذا التفاعل دافعاً للتغيير تماماً كما البيئة الطبيعية.

لكن المجتمعات الإنسـانية المنفصلة والمتباعدة كثيراً ما جاءت بحلول متشـابهة إلى درجة مدهشـة لمشكلة النظام السـياسي. المجتمعات كلها تقريباً كانت منظمة في مرحلة ما على أسـاس القرابة، التي ازدادت قواعد تعقيدها باطراد. ثم انتقل معظم المجتمعـات إلى تطوير دول وأشـكال موضوعية ولا شـخصية للإدارة. المجتمعات الزراعيـة كلهـا، من الصـين والشرق الأوسـط إلى أوربـا والهند، طـورت مَلَكيات مركزيـة وأشـكال حكم تـزداد بيروقراطيـة باطراد. حتـى المجتمعـات التي لم تكن بينها إلا علاقات ثقافية محدودة، طورت مع ذلك مؤسسـات متشابهة، كاحتكارات الملح التي أوجدتها حكومات الصين وأوربا وجنوب آسـيا. في أوقات أقرب عهداً، أصبحت المسـؤولية الديمقراطية والسـيادة الشعبية أفكاراً معيارية شائعة على نطاق واسـع، وإن تكن غـير متكافئة من حيـث التطبيق. وعلى الرغم مـن أن المجتمعات المختلفة توصلت إلى هذه النتائج المتقاربة عبر سـبل شديدة التباين والتنوع، فحقيقة التلاقي بحد ذاتها تشير إلى تشابه بيولوجي تحتي تشترك به الجماعات الإنسانية.

التطور والهجرة

اسـتطاع علـماء أصـول الإنسـان القديم اقتفـاء آثار تحدر الإنسـان من أسـلافه الثدييات الرئيسة إلى ما يسمى «الإنسان الحديث سلوكياً»، في حين قام علماء وراثيات السـكان بعمل مدهش في اقتفاء آثار تحركات الشـعوب خـلال هجراتها إلى مختلف

أرجاء الكوكب. ثمة اتفاق عريض على أن الانتقال من القرد إلى الإنسان حدث في إفريقيا، وأن الخروج من إفريقيا الذي أدى إلى إعمار بقية أرجاء العالم بالبشر تم عبر موجتين منفصلتين. ترك ما يسمى الإنسان القديم- أي الإنسان المنتصب (homo erectus) والإنسان العامل (homo ergaster)- القارة الإفريقية قبل 2-1.6 مليون سنة، ووجد طريقه إلى شمال آسيا. أما إنسان هايدلبيرغ، الذي تحدر من الإنسان العامل، فربما غادر إفريقيا ووصل إلى أوربا قبل حوالي 300.000 إلى 400.000 ألف سنة من الآن، وكان سلف الأنواع اللاحقة كإنسان النياندرثال الشهير الذي سكن القسم الأكبر من أوربا[37].

تشريحياً، ظهر الإنسان الحديث- أي البشر الذين لهم تقريباً حجم الإنسان المعاصر نفسه والملامح الجسدية نفسها- قبل حوالي 200.000 سنة، في حين لم يظهر الإنسان الحديث سلوكياً- أي الإنسان القادر على التواصل عبر اللغة وبالتالي تطوير أشكال أكثر تعقيداً للتنظيم الاجتماعي- إلا قبل حوالي 50.000 سنة.

يُعتقد، حسب إحدى النظريات الراهنة، أن جميع الكائنات البشرية خارج إفريقيا تحدرت عن مجموعة صغيرة واحدة من الكائنات الإنسانية الحديثة سلوكياً، ربما لا يزيد عددها عن 150 فرداً، تركت إفريقيا وعبرت ما يسمى الآن مضيق هرمز من شبه الجزيرة العربية قبل حوالي 50.000 سنة. وبفضل التقدم الذي حققه علم وراثيات السكان مؤخراً، استطاع علماء أصول الإنسان القديم اقتفاء أثر العديد من هذه التطورات بغياب سجلات مكتوبة. والمعروف أن الخصائص الوراثية للبشر تتضمن المورث الصبغي (Y) والحبل الجزيئي (mitochondrial) للحمض النووي (DNA) اللذين يحويان إشارات إلى تاريخ النوع البشري. وحدهم الذكور يحملون المورث الصبغي (Y). وخلافاً للأجزاء الأخرى من الحمض النووي للإنسان، التي يعاد تجميعها عشوائياً من صبغيات الأب والأم وتتغير بالتالي من جيل إلى آخر، ينتقل المورث الصبغي (Y) من الآباء إلى الأبناء الذكور حصراً ويبقى على حاله تقريباً. أما الحبل الجزيئي للحمض النووي فيتكون من بقايا بكتريا محصورة ضمن خلايا بشرية استعملها الإنسان قبل ملايين السنين ووفرت له، من بين أشياء أخرى،

الطاقة لتشغيل نشاطات الخلية. وللحبال الجزيئية حمضها النووي الخاص بها، ومثل المورث الصبغي (Y) تبقى على حالها تقريباً، وتنتقل من الأمهات إلى البنات في كل جيل دون إعادة تجميع. ينزع كل من المورث الصبغي (Y) والحبل الجزيئي للحمض النووي إلى مراكمة طفرات عشوائية ترثها بعد ذلك أجيال لاحقة من الأبناء والبنات. وبحسابات هذه الطفرات ورؤية أيها أسبق، يستطيع علماء جينات السكان إعادة تركيب مختلف سلالات الجماعات الإنسانية على كوكب الأرض.

هكذا يُفترض بأن كل الجماعات البشرية خارج إفريقيا تحدرت من مجموعة صغيرة واحدة من الأفراد. لأن كل الجماعات غير الإفريقية، من الصين إلى غينيا الجديدة وأوربا وأميركا الجنوبية، يمكن إرجاعها إلى السلالات الذكرية والأنثوية نفسها (ثمة تنوع أكبر في السلالات داخل إفريقيا ذاتها؛ لأن باقي العالم تحدر من واحدة من عدة سلالات كانت موجودة آنذاك هناك). من شبه الجزيرة العربية، تفرعت هذه الجماعات البشرية الحديثة فتبعت إحداها الشريط الساحلي حول شبه الجزيرة العربية والهند. ثم عبرت إلى قارتين لم يعد لهما وجود الآن هما قارة سوندا (التي ربطت جزر ما يسمى الآن جنوب شرق آسيا) وقارة ساهول (التي ضمت غينيا الجديدة وأستراليا). وقد سهل حركتها إلى حد بعيد التجلد الذي حدث آنذاك، فحبس جزءاً كبيراً من مياه الأرض ضمن الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي، وخفض مستوى مياه البحر مئات الأقدام عما هي عليه اليوم. نعرف من التوقيت الجيني أن السكان الميلانيزيين والأوسترونيزيين الذين يقطنون اليوم بابوا غينيا الجديدة وأستراليا قد عاشوا هناك منذ حوالي 46.000 عام، مما يعني أنهم وصلوا تلك البقعة المعزولة من العالم في فترة قصيرة جداً بعد مغادرة الجماعة الأصلية القارة الإفريقية.

غادرت جماعات بشرية أخرى الجزيرة العربية متجهة إلى الشمال الغربي والشمال الشرقي. انتقل أفراد المجموعة الأولى عبر الشرق الأدنى وآسيا الوسطى ووصلوا في النهاية إلى أوربا، حيث واجهوا الأحفاد المتحدرين من الإنسان القديم، كإنسان النياندرثال، الذين كانوا غادروا إفريقيا في خروج سابق. أما المجموعة التي اتجهت

إلى الشمال الشرقي فاستوطنت الصين وأجزاء أخرى من شمال شرق آسيا، ثم عبرت الجسر الأرضي الذي كان يربط سيبيريا بأميركا الشمالية آنذاك، وهاجرت من هناك نزولاً إلى الأميركيتين حيث وصل بعضهم الجزء الجنوبي من تشيلي حوالي العام 12.000 قبل الميلاد[38].

وهكذا تبدو قصة برج بابل الواردة في الإنجيل، حيث يبعثر الله أفراد عرق إنساني موحد ويجعلهم يتكلمون لغات مختلفة، قصة صحيحة مجازياً. ومع هجرة مجموعات صغيرة من البشر وتكيفها مع بيئات مختلفة، بدأت خروجها من حالة الفطرة بتطوير مؤسسات اجتماعية جديدة. وكما نرى في الفصول التالية، بقيت أول الأشكال المركبة للتنظيم الاجتماعي قائمة أساساً على صلة القرابة، لكنها لم تستطع الظهور إلى حيز الوجود إلا بمساعدة الأفكار الدينية.

3

طغيان أبناء العمومة

جـدالات حـول حقيقـة الارتقـاء الاجتماعـي الإنسـاني وطبيعته؛ التنظيـم الاجتماعي عـلى مسـتوى الأسرة أو الزمـرة، والتحول إلى القبليـة؛ مقدمة إلى سـلالات النسـب وقرابة العصـب وغيرهما من المفاهيم الأساس في علم الأناسة

ظهـر كـم هائل مـن التنظير حول أصول المؤسسـات الإنسـانية المبكـرة منذ صدور كتاب روسو خطاب حول أصل التفاوت وأساسه بين البشر (1754). كان أول ما دفع إلى ذلك أواخر القرن التاسـع عشر تراكم المعـارف التجريبية حول المجتمعات البدائيـة القائمة آنـذاك، التي جمعها علماء مثل لويس هنـري مورغان وإدوارد تيلور ممن أسسـوا فرعاً معرفياً جديداً هو علم الأناسـة[1]. أجرى مورغان أبحاثاً ميدانية حول تناقص عدد سكان الشعوب الأصلية في أميركا الشمالية، وطور نظام تصنيف مفصّل لتوصيف أشـكال القرابة وصيغها بينهم، ثم وسّـعه لاحقاً لينسحب على ما قبل التاريخ الأوربي أيضاً. في كتابه المجتمع القديم، ابتكر مورغان نظام ارتقاء محدد قسّـم التاريخ الإنساني إلى ثلاث مراحل- الوحشـية والبربرية والحضارة- وأكد أن المجتمعات الإنسانية كلها مرت بها.

قـرأ فريدريـك إنغلز، معـاون ماركس، كتابات مورغان، واسـتخدم دراسـات الأجنـاس البشريـة التي وضعهـا عالم الأناسـة الأميركـي لتطوير نظريـة في أصول الملكيـة الفردية والأسرة، أصبحت فيما بعد إنجيل العالم الشـيوعي[2]. نشر ماركس

وإنغلز معاً أشهر نظرية تطور في الأزمنة الحديثة، فافترضا وجود سلسلة من مراحل الارتقاء- الشيوعية البدائية، والإقطاعية، والمجتمع البرجوازي، والشيوعية الحقة- يحركها كلها صراع تحتي بين الطبقات الاجتماعية. قاد سوء الفهم والتبسيط الشديد في أنموذج التطور الماركسي أجيالاً لاحقة من الباحثين إلى طرق مسدودة، سعياً وراء «نمط إنتاج آسيوي» أو محاولة إيجاد «إقطاع» في الهند.

الدافع الثاني المهم إلى التنظير حول التطور السياسي المبكر كان صدور كتاب تشارلز داروين حول أصل الأنواع (1859)، وتقديم نظريته المفصلة في الانتخاب الطبيعي. بدا من المنطقي تطبيق مبادئ الارتقاء الحيوي على التطور الاجتماعي، وهو ما قام به منظرون أمثال هربرت سبنسر بداية القرن العشرين[3]. رأى سبنسر أن المجتمعات البشرية تشتبك في تنافس على البقاء، تهيمن فيه الأسمى على الأدنى؛ وأن المجتمعات غير الأوربية هي التي تعرّض تطورها للإعاقة أو توقف كلية. وبالفعل، نجحت نظريات التطور في فترة ما بعد- داروين مباشرة في تبرير وجود النظام الاستعماري العالمي، حيث احتلت دول شمال أوربا مركز الصدارة في قمة تراتبية كونية تدرجت عبر أطياف متنوعة من الأصفر والبني نزولاً إلى الأسود في الأسفل[4].

أدى الطابع العنصري والتقييمي للتنظير الارتقائي إلى ثورة مضادة في العشرينيات، ما تزال آثارها واضحة اليوم في أقسام علم الأناسة والدراسات الثقافية في أرجاء العالم كافة. جادل الأناسي الكبير فرانز بواز في أن السلوك الإنساني لا يتجذر في علم الأحياء، بل ينبني اجتماعياً في جوهره. واستخدم بواز في إحدى دراساته الشهيرة معلومات تجريبية مستقاة من تحليل أحجام رؤوس المهاجرين، لإثبات أن كثيراً مما عزاه الداروينيون الاجتماعيون لأسباب عرقية، كان في الحقيقة نتاج البيئة والثقافة. أقام بواز الحجة على أن دراسة المجتمعات المبكرة بحاجة إلى تطهير تام من جميع أحكام القيمة حول أشكال التنظيم الاجتماعي الأسمى والأدنى. منهجياً، يجب على علماء الإثنيات الانغماس في المجتمعات التي يدرسونها كلياً، وتقييم منطقها الداخلي، وتخليص أنفسهم من التحيز المسبق المؤسس على

خلفياتهم الثقافية. إذ لا يمكن مقارنة المجتمعات الإنسانية أحدها بالآخر أو ترتيبها هرمياً، بل يمكن فقط توصيفها عبر ممارسة ما أسماه كليفورد غيرتز لاحقاً «التوصيف الكثيف» أو السياقي[5]. ثم تابع تلاميذ بواز - ألفرد كروبير ومارغريت ميد وروث بينيدكت- هذا المنحى في إعادة تشكيل علم الأناسة الثقافية بطرائق نسبية ولا قيمية، وباتجاهات تعمدوا ألا تكون ارتقائية.

عانت نظريات الارتقاء الأولى، بما فيها نظريات ماركس وإنغلز، مشكلات أخرى. فقد افترضت في أغلب الأحيان تقدماً خطياً وجامداً نسبياً في الأشكال الاجتماعية، حيث تسبق مرحلة تطور بالضرورة المرحلة اللاحقة، وحيث يحدد عامل واحد (مثل «نمط الإنتاج» لدى ماركس) خصائص المرحلة برمتها. ومع تراكم المعارف حول المجتمعات البدائية الفعلية، أصبح واضحاً باطراد أن تطور التعقيد السياسي ليس خطياً، فكثيراً ما تحوي مرحلة تطور ما خصائص المراحل السابقة لها، وأن ثمة آليات دينامية عديدة تحرك المجتمعات من مرحلة إلى أخرى. في الحقيقة، كما نرى في الفصول اللاحقة، لا تحل مرحلة تطور متقدمة كلية محل مرحلة تطور أسبق. فالصين تحولت من أشكال التنظيم القائمة على القرابة إلى التنظيم على مستوى الدولة قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام، لكن تنظيمات القرابة المعقدة لا تزال مع ذلك تطبع أجزاء من المجتمع الصيني اليوم بطابعها.

المجتمعات الإنسانية على درجة كبيرة من التنوع بحيث يصعب معها إلى أبعد الحدود إطلاق تعميمات شمولية صحيحة من منظور دراسة الثقافات المقارن. وكثيراً ما يغتبط علماء الأناسة باكتشاف مجتمعات غامضة تخرق قوانين عامة مزعومة للتطور الاجتماعي، لكن هذا لا يعني عدم وجود نواظم وتشابهات في الصيغ الارتقائية عبر مجتمعات مختلفة.

مراحل ما قبل التاريخ

جاءت نسبية بواز الثقافية على خلفية الداروينية الاجتماعية للقرن التاسع عشر، ويمكن اعتبارها تطوراً لها. لكن النسبية الثقافية تركت وراءها إرثاً باقياً من الصوابية السياسية في ميدان الأناسة المقارن. وتتعارض النسبية الثقافية الصارمة مع نظرية النشوء والارتقاء؛ لأن الأخيرة تتطلب تحديد مستويات مختلفة من التنظيم السياسي، والأسباب التي جعلت أحدها يحل محل الآخر. الحقيقة الواقعة هي أن المجتمعات الإنسانية تتطور مع الزمن، والمكونان الرئيسان للتطور الحيوي- التنوع والانتخاب- ينسحبان على المجتمعات الإنسانية أيضاً. وحتى لو تجنبنا بدقة متناهية إطلاق أحكام قيمة حول كون الحضارات اللاحقة «أعلى» أو «أفضل» من السابقة، فإنها بوضوح أكثر تعقيداً وغنى وقوة. الحضارات التي تنجح في عملية التلاؤم تتفوق عادة على الحضارات التي تفشل فيها، تماماً كما الكائنات الفردية الحية. واستمرارنا في استخدام تعابير مثل «النماء» و«التطوير» و«التنمية» (كما في الدول النامية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية) دليل على صحة الرأي الشائع بأن الدول الغنية حالياً نتاج تطور سابق لأشكال اجتماعية -اقتصادية، وأن الدول الفقيرة كانت ستشارك في هذه العملية لو استطاعت. المؤسسات السياسية الإنسانية تنتقل عبر الزمن ثقافياً وليس وراثياً، وتخضع لقدر من التصميم المتعمد يفوق بكثير آليات الارتقاء البيولوجي؛ لكنّ ثمة تناظراً واضحاً بين مبدأ الانتخاب الدارويني الطبيعي والتطور الاجتماعي الإنساني ذي الطابع التنافسي.

وقد قاد إدراك هذه الحقيقة إلى بعث التنظير التطويري في منتصف القرن على أيدي أناسيين أمثال ليلزلي وايت[6] وجوليان ستيوارد[7] وإلمن سيرفس[8] ومورتون فريد[9] ومارشال سالنز[10]، الذين قالوا إن هناك تقدماً واضحاً مع الزمن في درجة تعقيد المجتمعات الإنسانية وحجمها وطاقتها[11]. حسب سالنز وسيرفس، جاء التنوع الكبير في الأشكال الاجتماعية نتيجة «ارتقاء محدد» (تمييزي) على حد تعبيرهما، جراء ازدياد تكيف الجماعات الإنسانية مع طيف واسع من

المواقع البيئية التي احتلتها؛ لكن بدا واضحاً أن ذلك تزامن أيضاً مع «ارتقاء عام» (تجميعي) نتيجة نجاح مجتمعات مختلفة في ابتكار حلول متشابهة لمشكلات التنظيم الاجتماعي المشتركة[12].

المشكلة المنهجية التي واجهها علماء الأناسة هي أن أحداً لم يراقب مباشرة ارتقاء المجتمعات الإنسانية من أول أشكال المجتمع إلى صيغ التنظيم الأكثر تعقيداً على مستوى القبيلة أو الدولة. كل ما كان بمقدورهم فعله الافتراض بأن مجتمعات الصيد وجمع الثمار أو المجتمعات القبلية إن هي إلا أمثلة على مستويات تطور سابقة قاموا بمراقبة سلوكها، والتكهن بالقوى التي يحتمل أن تكون أدت إلى قيام شكل تنظيم اجتماعي ما، كالقبيلة مثلاً، وتطوره بعد ذلك إلى شكل مختلف، كالدولة. ربما لهذا السبب انتقل التنظير حول أشكال التطور الاجتماعي المبكر من علم الأناسة إلى علم الآثار. فعلى عكس علماء الأناسة، يستطيع علماء الآثار اقتفاء أثر التغييرات الدينامية في المجتمعات على امتداد مئات أو آلاف السنين، عبر السجل المادي الذي تركته وراءها مختلف الحضارات الإنسانية. على سبيل المثال، عبر تقصي التغييرات الطارئة على أنماط السكن والعادات الغذائية، استطاع علماء الآثار إعادة تركيب الطريقة التي شكلت فيها الحروب والضغوطات البيئية طبيعة التنظيم الاجتماعي لهنود البويبلو. ويبدو واضحاً أن نقطة الضعف في مقاربة علماء الآثار، مقارنة بعلماء الأناسة، تكمن في قلة التفاصيل السياقية المتوافرة عادة في الدراسات الإثنوغرافية. كذلك أدى الاعتماد على السجلات الأثرية إلى تحيز واضح للتفسيرات المادية للتغيير، فعلياً بسبب ضياع القسم الأكبر من العالم المعرفي والروحي لحضارات ما قبل التاريخ[13].

منذ أيام تيلور ومورغان وإنغلز، تطورت أنظمة تصنيف مراحل التطور الاجتماعي ذاتها، فتخلت عن تعابير تحمل مضامين أخلاقية متشددة مثل «الوحشية» و«البربرية»، واستعاضت عنها بتعابير توصيفية أكثر حيادية، مثل العصر الحجري القديم والعصر الحجري الحديث والعصر البرونزي والعصر الحديدي إلخ، للإشارة إلى نوع التكنولوجيا السائدة في عصر ما. بمعنى آخر، ظهر نظام موازٍ

يشير إلى نمط الإنتاج الرئيس في كل حقبة، كالتمايزات بين مجتمعات الصيد-جمع الثمار والمجتمعات الزراعية والصناعية. كما وضع علماء الأناسة التطورية مراحل نمو محددة اعتماداً على شكل التنظيم السياسي أو الاجتماعي، وسأستخدمها هنا لأن هذا تحديداً موضوع الكتاب الحالي. طور إلمن سيرفس تصنيفاً من أربعة مستويات يتضمن الزمر والقبائل والمشيخات والدول[14]. في الزمر والقبائل يعتمد التنظيم الاجتماعي على روابط القرابة، وتعتبر هذه المجتمعات عادلة ومتساوية نسبياً، في حين تنتظم المشيخات والدول تراتبياً وتمارس السلطة على أسس السيادة الإقليمية/ المناطقية لا على أساس القرابة.

التنظيم الاجتماعي على مستويي الأسرة والزمرة

يعتقد كثيرون أن شكل التنظيم الاجتماعي الأولي للإنسان كان قبلياً. ويرجع هذا الرأي إلى القرن التاسع عشر حين أكد أوائل علماء الأناسة المقارنة، أمثال نوما دينس فوستيل دو كولانج والسير هنري مين، ضرورة فهم الحياة الاجتماعية الأولى على أساس جماعات تربط بينها علاقات قرابة معقدة[15]. لكن التنظيم القبلي في الواقع لم يظهر حتى ظهرت مجتمعات مستقرة وتطورت الزراعة قبل حوالي تسعة آلاف عام. مجتمعات الصيد-جمع الثمار التي سبقت المجتمعات الزراعية كانت منظمة قبل عشرات آلاف السنين بطريقة أبسط بكثير، اعتماداً على مجموعات أصغر لأسر مترحلة يقارن حجمها بحجم جماعات الإنسان الأول. وما تزال مثل هذه الجماعات تتواجد في مواقع بيئية هامشية، بما فيها الإسكيمو (في القطب الشمالي)، والبوشمن (في صحراء كالاهاري)، والأب أوريجينيز (سكان أستراليا الأصليين)[16]. (هناك بعض الاستثناءات كقبائل السكان الأصليين في شمال غرب الشواطئ الأميركية على المحيط الهادي، التي كانت مجتمعات صيد- قطاف، لكنها عاشت في منطقة غنية جداً بالموارد استطاعت دعم قيام تنظيم اجتماعي معقد.)

أشار روسو إلى أن أصل التفاوت السياسي يكمن في قيام الزراعة، وكان محقاً في ذلك إلى حد بعيد. فنظراً لأن المجتمعات على مستوى الزمرة سبقت قيام المجتمعات

الزراعية، لم تكن هناك ملكية خاصة بأي معنى حديث للعبارة. ومثل مجموعات قرود الشمبانزي، عاشت مجتمعات الصيد- القطاف في مجال إقليمي حرسته وتحاربت عليه أحياناً، لكن باعثها لتحديد قطعة أرض ما، والقول إن «هذه الأرض ملكي» كان أضعف بكثير من باعث المجتمعات الزراعية. ولو غزت مجتمعات أخرى على مستوى الزمرة أرضها، أو سكنتها حيوانات مفترسة خطيرة، فقد كان لتلك المجتمعات على مستوى الزمرة خيار الانتقال ببساطة إلى مكان آخر، نظراً لقلة الكثافات السكانية. كما نزعت تلك المجتمعات إلى توظيف استثمارات أقل في بناء المنازل وتسوية الأراضي وما شابه[17].

لم يقم ضمن المجموعة المحلية على مستوى الزمرة أي نشاط مشابه للتبادل الاقتصادي الحديث، ولا شيء في الواقع يشبه الفردانية الحديثة. ولم تكن هناك دولة تستبد بالناس في هذه المرحلة من التطور السياسي، بل عاش البشر آنذاك مرحلة «طغيان أبناء العمومة»، كما أسماها الأناسي الاجتماعي إرنست غلنر[18]. كان العالم الاجتماعي، بمعنى آخر، مقتصراً على دوائر الأقارب المحيطين الذين كانوا يحددون ما الذي تفعله، ومن تتزوج، وكيف تتعبد، وكل شيء آخر في الحياة تقريباً. قام الصيد وجمع الثمار كلاهما على أساس جماعي، سواء على مستوى مجموعة الأسر أو مجموعات الأسر. الصيد على وجه الخصوص كان يفضي إلى المشاركة؛ نظراً لعدم وجود تقنية لتخزين اللحم، وكان لا بد من استهلاك لحم الطرائد فوراً. ويعتقد كثير من علماء النفس التطوري أن الممارسة شبه الكونية للمشاركة في تناول الأطعمة في المناسبات (عيد الميلاد، وعيد الشكر، وعيد الفصح) ترجع أصلاً إلى عادة اقتسام غنائم الصيد التي يزيد عمرها عن آلاف السنين[19]. لم يكن العديد من القواعد الأخلاقية في نمط المجتمع هذا يسعى إلى معاقبة أفراد يسرقون ملكية الآخرين، بل معاقبة من يرفضون اقتسام الطعام وضرورات الحياة الأخرى؛ ففي ظل ندرة الموارد والعوز الدائم، كان لرفض التشارك أحياناً تأثير على فرص بقاء الجماعة على قيد الحياة.

تبقى المجتمعات المنظمة على مستوى الزمرة عالية التكافؤ والمساواة. وتقوم أهم سمتين للتمايز الاجتماعي على الفئة العمرية والجنس؛ ففي مجتمعات الصيد وجمع الثمار يصطاد الرجال وتجمع النساء، وثمة تقسيم طبيعي للعمل فيما يتعلق بالأمور الإنجابية. لكن لا يتوافر ضمن الجماعة إلا القليل نسبياً من التمايزات بين الأسر، وليست ثمة زعامة دائمة ولا تراتبية، بل تمنح الريادة لأفراد اعتماداً على خصائص مثل القوة والذكاء والموثوقية، وتنتقل من فرد إلى آخر داخل الجماعة. كما تبقى مجالات الإكراه محدودة جداً، وتقتصر على علاقات الآباء بأبنائهم. كما يقول مورتون فريد:

> من الصعوبة بمكان في إثنولوجيات (علوم الأناسة الوصفية) المجتمعات البسيطة والمتساوية، إيجاد حالات يقول فيها فرد لفرد آخر أو أفراد آخرين: «افعل هذا!» أو يصدر أمراً مشابهاً. بل تكثر في أدبيات الموضوع أمثلة عن أفراد يقولون: «سيكون من الأفضل لو تم فعل هذا»، وقد يتبع العبارة أو لا يتبعها قيام شخص آخر بفعل ما يتوجب القيام به... نظراً لأن القائد غير قادر على إجبار أي واحد من الآخرين على تنفيذ رغبته، نتحدث عن دوره باعتباره مرجعية أكثر منه قوة[20].

في هذا النمط من المجتمعات، يظهر القادة على أساس الإجماع، وليس لهم الحق في منصبهم ولا يستطيعون توريثه لأبنائهم. وعلى اعتبار أن ليس ثمة مصدر مركزي للإكراه، لا يمكن بالطبع وجود قانون بالمفهوم الحديث للعبارة، أي سلطة ثالثة تفرض القواعد والأحكام[21].

كذلك تبنى المجتمعات على مستوى الزمرة حول أسر نووية وتبقى نموذجياً، كما يصفها علماء الأناسة، «خارجية التزاوج» (exogamous) و«أبوية المركز» (patrilocal). تتزوج النساء في هذا التنظيم خارج مجموعتهن الاجتماعية المباشرة، وينتقلن إلى أماكن سكن أزواجهن، وهي ممارسة تشجع الانتقال إلى جماعات أخرى

والاتصـال بها، ممـا يزيد التنوع الجينـي ويخلق الظروف لظهور شيء أشـبه ما يكون بتجـارة بينية داخل الجماعة. كما يلعب الـزواج الخارجي دوراً في التخفيف من حدة الـصراع مع الجماعات المحيطة، إذ يمكن تسـوية النزاعات عـلى الأراضي أو الموارد بـين المجموعات عبر تبادل النسـاء، تماماً كما فعل ملـوك أوربا بإقامة تحالفات زواج استراتيجية لأغراض سياسية[22]. وينزع تركيب المجموعات لأن يكون أكثر مرونة من المجتمعات القبلية المتأخرة: «فالموارد الغذائية في أي موقع- سواء كانت محصول الصنوبـر أو بذور الأعشـاب البرية لدى جماعة البويـت (Pauite)، أم طرائد الفقمة في الشـتاء ومناطق الصيد في الربيع، وقطعان الوعـول القطبية المهاجرة عبر الوديان الداخليـة في مناطـق الأسـكيمو الوسـطى - تبقى عشـوائية أو مبعثرة فـوق مناطق متباعدة إلى حد كبير، بحيث تحبط نزعة أية مجموعة من الأقارب في أي جيل لتشكيل جماعات حصرية متماسـكة ومنسجمة، بسبب الانتهازية التي يفرضها الوضع البيئي على الفرد أو الأسرة»[23].

من الزمرة إلى القبيلة

أصبح التحول من المجتمعات على مسـتوى الزمـرة إلى المجتمعات القبلية ممكناً بفضل تطور الزراعة. وقد ابتكر الإنسان الزراعة في مناطق شديدة التباعد في العالم، بـما فيهـا بلاد ما بين النهرين والصين وأوقيانوسـيا وأميركا الوسـطى قبل تسـعة إلى عـشرة آلاف عـام، وغالباً في أحـواض الأنهار الطينية الخصبة. كما دجن الأعشـاب والبـذور البريـة تدريجياً، وترافق ذلك مـع زيادة كبيرة في أعداد السـكان. وفي حين يبدو منطقياً أن تقنيات الغذاء الجديدة أدت إلى كثافات سـكانية أعلى، أكدت إيسـتر بـوزرب وآخرون أن السـببية تتحرك في الاتجـاه المعاكـس[24]. في الحالتين كلتيهما، كان التأثـير الاجتماعي هائلاً. فحسـب الظـروف المناخية، كانت الكثافة السـكانية في مجتمعـات الصيـد - القطـاف تـتراوح بين 0.1 إلى 1 نسـمة في الكيلـو متر المربع الواحد، بينما سمح اكتشاف الزراعة بارتفاع الكثافات السكانية إلى 40 - 60 نسمة

في الكيلـو متر المربع[25]. أصبـح اتصال البشر أحدهم مع الآخر الآن أوسـع نطاقاً بكثير، مما اقتضى شكل تنظيم اجتماعي مختلف تماماً.

تسـتخدم تعابـير مثـل «قبائـل» و«عشـائر» و«أقربـاء» و«سـلالات النسـب» لتوصيف مرحلة التنظيم الاجتماعي التالية فوق مسـتوى الزمرة، وغالباً ما تستخدم بقدر معتبر من عدم الدقة، حتى من قبل علماء أناسة تشكل دراستها مصدر رزقهم. مـع ذلك تبقى السـمة المشـتركة بينها أنها، أولاً انقسـامية، وثانياً أنهـا تقوم على مبدأ التحدر من نسب مشترك.

اسـتخدم عالم الاجتـماع إميل دوركهايم تعبير «انقسـامية» (=مؤلفة من طبقات انقسـامية segmentary) للإشـارة إلى مجتمعـات تعتمـد عـلى استنسـاخ وحـدات اجتماعيـة متماثلـة صغيرة الحجـم، على غرار الأقسـام المتماثلة لجسـم دودة الأرض. مثل هذا المجتمع ينمو بإضافة أقسـام متطابقة دون أن تكون له بنية سياسـية مركزية شـاملة، ولا يخضع لتقسـيم العمل الحديـث، ولا يتمتع بخاصية أسـماها دوركهايم التضامن «العضوي». في مجتمع متطور، لا يوجد أحد مكتفٍ ذاتياً بل يعتمد الجميع على طيف واسع من الأشخاص الآخرين عبر المجتمع. معظم الناس في المجتمعات المتقدمـة لا يعرفون، مثلاً، إصلاح سـياراتهم أو صناعة هواتفهـم الخليوية أو إنتاج طعامهـم. أمـا في المجتمع الانقسـامي، فعلى عكـس ذلك، يبقى كل قسـم اجتماعي وحـدة متكاملـة ومكتفيـة ذاتيـاً، وقادرة عـلى توفير الطعـام والكسـاء والدفاع عن نفسـها، وتتصف بالتالي بما أسماه دوركهايم التضامن «الآلي»[26]. قد تجتمع الأقسام معاً لتحقيق أغراض مشـتركة، كالدفاع عن النفس، لكنها فيما عدا ذلك مستقلة ولا يعتمـد بعضهـا على بعض للبقـاء، ولا يمكن لفرد فيها أن يكون عضـواً في أكثر من قسم واحد على المستوى نفسه.

في المجتمعـات القبليـة، تتأسـس هـذه الوحـدات على مبـدأ التحـدر من أصل مشـترك. وتعتبر سـلالة النسـب (lineage) أكثر الوحدات جوهرية، وهي مجموعة أفراد يرجعون أصلهم إلى جد مشـترك ربما عاش قبل عدة أجيال. قد تكون سـلالة

النسب، في اصطلاحات علماء الأناسة، أحادية الخط (unilineal) أو مشتركة (cognatic). في الحالة الأولى يرجع الأصل حصرياً عبر الأب ويسمى السليل الأبوي (patrilineal)، أو حصرياً عبر الأم ويسمى السليل الأمي (matrilineal). على عكس ذلك، يرجع الأصل في النظم المشتركة عبر أحد الأبوين أو كليهما. بقليل من التأمل يظهر جلياً أن المجتمعات الانقسامية لا يمكن أن تظهر إلا ضمن شروط الأصل أحادي الخط، فلكي تكون المقاطع غير متداخلة، لا بد أن ينتمي كل طفل حصرياً لجماعة نسب الأب أو الأم.

أكثر أشكال تنظيم السلالات شيوعاً هو ما أسماه الرومان **العصب** (agnatio)، وما يسميه علماء الأناسة اليوم «خط النسب الأبوي»، الذي يرجع الأصل المشترك للجماعة حصرياً عبر خط النسب الذكوري. وقد ساد شكل التنظيم هذا في الصين والهند والشرق الأوسط وإفريقيا وأوقيانوسيا واليونان وروما وبين قبائل البرابرة التي احتلت أوربا. حين تتزوج امرأة في هذا النظام تترك جماعتها الأصل التي تحدرت منها وتنضم إلى جماعة زوجها، وهذا يتضمن في الصين والهند قطع علاقتها تماماً مع الأسرة التي ولدت فيها. لذلك كان الزواج في أغلب الأحيان لحظة تعاسة وحزن لأبوي الزوجة، لا يعوضهما فيها إلا مهر العروس الذي تقاضياه ثمناً لابنتهما. ولم تكن للمرأة مكانة في أسرة زوجها حتى تلد طفلاً ذكراً، حيث تندمج كلية في سلالة الزوج، فتصلي وتقدم الذبائح على قبر أسلاف زوجها، وتحمي ميراث ابنها في المستقبل.

ليست قرابة العصب أو خط النسب الأبوي الشكل الوحيد للنسب أحادي الخط، مع أنه أكثر الأشكال شيوعاً بما لا يقارن. في مجتمعات السليل الأمي (Matrilineal societies) يرجع الأصل والإرث عبر أسرة الأم. وتختلف مجتمعات السليل الأمي (matrilineal) عن المجتمعات الأمومية (matriarchal)، حيث تتسلم المرأة زمام السلطة وتهيمن على الرجال، مع أنه لا يبدو أن ثمة دليلاً على وجود مجتمع أمومي حقيقي عبر التاريخ. السلالة الأمية تعني ببساطة أن الرجل هو الذي يترك جماعته الأصلية حين يتزوج وينضم إلى جماعة زوجته. تبقى السلطة

والموارد هنا إلى حد كبير تحت سيطرة الرجال أيضاً، لكن رمز السلطة في الأسرة غالبا هو أخو الزوجة، لا أبو الطفل البيولوجي[27]. ومع أن المجتمعات سليلة الأم أندر من المجتمعات سليلة الأب، فهي ما زالت موجودة في جنوب أميركا وميلانيزيا وجنوب شرق آسيا وجنوب غرب الولايات المتحدة وإفريقيا ومناطق أخرى في العالم. يشير إلمن سيرفس إلى أن هذه المجتمعات توجد ضمن مجموعة ظروف بيئية محددة، مثل مناطق البستنة المطرية (rainfall horticulture)، حيث تقوم النساء بالدرجة الأولى بزراعة وترتيب الحدائق والبساتين، مع أن هذه النظرية لا تفسر السبب في أن قبائل الهوبي (Hopis) في صحراء جنوب غرب أميركا مجتمعات أمية النسب وأمومية المسكن[28].

إحدى الخصائص المدهشة للسلالات هي إمكانية تجميعها ضمن سلالات أعلى وأكبر، عبر إرجاعها ببساطة إلى سلف أسبق. قد أكون، على سبيل المثال، عضواً في سلالة صغيرة ترجع أصولها إلى جدّي، وتعيش بجوار سلالة أخرى جدها مختلف، لكن السلالتين كلتيهما ترتبطان بسلف مشترك على مستوى الجيل الرابع أو الخامس أو جيل أعلى، مما يسمح باعتبار أنفسنا أقارب، ويتيح التعاون بيننا لو توفرت الظروف المناسبة.

قرأت أجيال من طلاب علم الأناسة التوصيف الكلاسيكي لمثل هذا المجتمع في دراسات إي. إي. إيفانز- بريتشارد عن قبيلة النوير، وهي جماعة ريفية رعوية تعيش في جنوب السودان[29]. في أواخر القرن العشرين، اشتبك النوير وخصومهم التقليديون من قبيلة الدنكا في صراع طويل الأمد، قاده لفترة طويلة جون غرنغ والجيش الشعبي لتحرير السودان، مع الحكومة المركزية في الخرطوم حول استقلال جنوب السودان. لكن حين درس إيفانز- بريتشارد المنطقة في الثلاثينيات، كانت السودان ما تزال مستعمرة بريطانية، وكانت قبيلتا النوير والدنكا منظمتين بطريقة أكثر تقليدية بكثير.

حسب إيفانز- بريتشارد «تنقسم قبائل النوير إلى أقسام عدة. نطلق على أكبرها اسم الأقسام القبلية الرئيسة، التي تتجزأ إلى أقسام قبلية ثانوية، تتفرع بدورها إلى أقسام قبلية ثالثة... ويتألف القسم القبلي الثالث من عدة مجتمعات قروية يتكون كل منها من مجموعات قرابة محلية»[30].

تتقاتل سلالات النوير إحداها مع الأخرى باستمرار، عادة في صراعات على الماشية التي تعتبر مركزية لثقافتهم. كما تتحارب السلالات مع سلالات أخرى على المستوى نفسه، لكن قد تتحد إحداها مع الأخرى للحرب على مستوى أعلى. وعلى المستوى الأعلى، قد تتجمع قبائل النوير للحرب مع قبائل الدنكا المنظمة بطريقة مشابهة. كما يوضح إيفانز- بريتشارد:

> ينقسم كل قسم بذاته إلى عدة أقسام، وثمة تعارض بين أجزاء كل قسم. ويتحد أعضاء أي قسم للحرب ضد الأقسام المجاورة في النظام نفسه، وتتحد هذه الأقسام المتجاورة ضد أقسام أكبر. ويشير النوير أنفسهم إلى هذا المبدأ البنيوي بوضوح في التعبير عن قيمهم السياسية، إذ يقولون: لو تحارب القسم الثلاثي لينغ، من قبيلة لو، مع القسم القبلي الثلاثي نياركواك- وفي الواقع ثمة عداء طويل بينهما- تتحد القرى التي تشكل كل قسم للحرب؛ لكن إذا نشب نزاع بين قسم نياركواك القبلي الثالث مع القسم القبلي الثاني روجوك، كما حدث مؤخراً في النزاع بينهما على حقوق المياه في منطقة فادنغ، تتحد أقسام لينغ ونياركواك في الحرب ضد عدوهما المشترك، قبيلة روجوك، التي تشكل بدورها تحالفاً مع الأقسام المختلفة التي تنقسم إليها[31].

في حين يمكن أن تتجمع الأقسام على مستوى أعلى، تبقى جميعها عرضة الانشطار الفوري حال اختفاء سبب اتحادها (كالتهديد الخارجي مثلا). وتتبدى إمكانية الانقسام على عدة مستويات في مختلف أشكال المجتمعات القبلية، وتنعكس

في قول العرب المأثور: «أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد ابن عمي، وأنا وأخي وابن عمي ضد الغريب».

لا توجد دولة في مجتمع النوير، ولا مصدر سلطة مركزية يفرض القانون، ولا شيء يشبه من قريب أو بعيد زعامة تراتبية ممأسسة. وكباقي المجتمعات المنظمة على مستوى الزمرة، يبقى مجتمع النوير مساواتياً إلى حد بعيد. هناك تقسيم عمل بين الرجال والنساء، ودرجات عمرية ضمن السلالات تفصل الناس تبعاً لأجيالهم. ثمة زعماء قبليون من رتبة ما يسمى جلد الفهد، وهؤلاء يلعبون دوراً طقسياً ويساعدون في تسوية النزاعات، لكنهم لا يتمتعون بسلطة إكراه الآخرين ضمن السلالة. «يمكننا القول عموماً إن زعماء النوير أشخاص مقدسون، لكن قداستهم لا تمنحهم سلطة عامة خارج حالات اجتماعية محددة. فأنا لم أر نويرياً يعامل زعيماً باحترام أكبر مما يعامل به الآخرين، أو يتحدث عن الزعماء كأشخاص أكثر أهمية»[32].

يشكل النوير مثالاً متطوراً جداً وأصيلاً عن تنظيم السلالة الانقسامي، حيث تحدد قواعد النسب بدقة طبيعية البنية والمكانة الاجتماعية. العديد من المجتمعات القبلية الأخرى أكثر تفككاً في بنيتها التنظيمية. الأصل المشترك ليس قاعدة بيولوجية صارمة بقدر ما هو رواية متخيلة وملائمة لإرساء الروابط والالتزامات الاجتماعية، فحتى بين قبائل النوير يمكن إدخال أشخاص غرباء تماماً إلى سلالة القبيلة ومعاملتهم كأقرباء (وهو ما يسميه علماء الأناسة «القرابة الوهمية»). في أحيان كثيرة تبقى البيولوجيا تبريراً خلفياً للاجتماع السياسي أكثر منها محركاً للمجتمع. السلالات الصينية، مثلاً، تضم آلاف الأعضاء غالباً؛ وقد تشترك قرى بأكملها في الكنية نفسها، مما يشير إلى الطابع الوهمي والطبيعة الواهية لعلاقات القرابة الصينية. وفي حين تتحدث المافيا الصقلية عن نفسها كـ«عائلة»، يبقى قَسَم الدم مجرد رمز للقرابة. أما المفهوم الحديث للإثنية فيدفع الأصل المشترك إلى زمن غابر مغرق في القدم، بحيث يجعل من الصعوبة بمكان اقتفاء تسلسل النسب بشكل فعلي. عندما نتحدث عن مجموعات مثل جماعات الكالينجن أو الكيكويو في كينيا

باعتبارهم «قبائل»، فإننا نستخدم التعبير بشكل فضفاض إلى أبعد الحدود؛ لأن هذه كتل وتجمعات تضم عشرات أو مئات آلاف البشر[33].

الأسلاف والدين

لأن المجتمعات البشرية كلها تقريباً نظمت نفسها قبلياً في مرحلة ما، ينزع كثير من الناس إلى الاعتقاد بأن هذه هي الحالة الطبيعية أو أنها بطريقة ما موجهة بيولوجياً. لكن لا يبدو واضحاً سبب رغبة المرء في التعاون مع ابن عم يبعد عنه أربعة أجيال بدل شخص مألوف لا تربطه به صلة قرابة، لمجرد أنه يشترك مع ابن عمه بواحد من ستة وأربعين مورثاً. لا يتصرف أي من أجناس الحيوانات على هذا النحو، ولا البشر كذلك في المجتمعات المنظمة على مستوى الزمرة. السبب في أن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي الذي تجذر عبر المجتمعات الإنسانية يرجع إلى المعتقد الديني، أي إلى عبادة الأسلاف الأموات.

تبدأ عبادة الأسلاف في المجتمعات المنظمة على مستوى الزمرة، ففي كل مجموعة صغيرة قد يوجد بعض السحرة أو الكهنة أو الاختصاصيين الدينيين الذين يتركز عملهم على التواصل مع هؤلاء الأسلاف. ومع تطور السلالات أصبح الدين أكثر تعقيداً ومأسسة، الأمر الذي أثر بدوره في المؤسسات الأخرى كالقيادة والملكية الخاصة. في الحقيقة، الإيمان بسلطة الأسلاف الأموات على الأحياء، وليس أي غريزة بيولوجية غامضة من نوع ما، هو سبب تلاحم المجتمعات القبلية وتماسكها.

قدم المؤرخ الفرنسي نوما دينيس فوستيل دو كولانج في القرن التاسع عشر أحد أشهر التوصيفات لعبادة الأسلاف. وكان كتابه **المدينة القديمة**، الصادر عام 1864، بمثابة كشف لأجيال من الأوربيين الذين تربوا على ربط الدين اليوناني-الروماني بآلهة الأولمب. أشار دو كولانج إلى تقليد ديني أقدم بكثير، اشتركت به الجماعات الهندو- أوربية، بما فيها الهندو- آريين الذين استوطنوا شمال الهند. بالنسبة لليونان والرومان، كما قال دو كولانج، لم تنتقل أرواح الأموات إلى العالم السماوي،

بل سكنت تحت الأرض حيث دفنت أجسادها. لهذا السبب «لم يتوقفوا أبداً عن دفن [الميت مع] الأشياء التي افترضوا أنه يحتاج إليها- الملابس والأدوات والأسلحة. سكبوا الخمر على قبره ليرووا ظمأه، وتركوا الأطعمة بقربه لإشباع جوعه. ذبحوا الخيول والعبيد لاعتقادهم بفكرة أن هذه الكائنات، المدفونة مع الميت، سوف تخدمه في القبر كما خدمته في الحياة»[34]. وأرواح الأموات - أو «الأعراف» (manes) باللاتينية - كانت دائماً بحاجة إلى صيانة مستمرة من قبل أقاربهم الأحياء، الذين يتوجب عليهم تقديم هبات الطعام والشراب بانتظام كي لا تغضب أرواح الأسلاف.

كان فوستيل دو كولانج أحد أوائل علماء الأناسة المقارنة الذين تجاوزت معارفهم آفاق التاريخ الأوربي بمراحل، فلاحظ أن الهندوس أيضاً مارسوا نوعاً من عبادة الأسلاف يشبه النوع اليوناني - الروماني قبل شيوع معتقد التقمص (انتقال الروح إلى جسد آخر عند الموت) بينهم، وقبل ظهور الدين البراهمي. وأكد هنري مين هذه النقطة، إذ جادل في أن عبادة الأسلاف «أثرت في الحياة اليومية للغالبية العظمى من الشعب الهندي التي تطلق على نفسها بمعنى ما اسم الهندوس، والتي يرى معظمها في الواقع أن آلهة عائلاتهم الخاصة أكثر أهمية من كل آلهة الهندوس مجتمعة»[35]. لو أن بصر مين امتد إلى مدى أبعد في هذا الميدان، لاكتشف طقوس دفن مطابقة تماماً في الصين القديمة، حيث امتلأت قبور أصحاب الشأن برفوف الأواني البرونزية والخزفية وبالأطعمة وجثث الخيول والعبيد والمحظيات المعدة لمرافقة الميت إلى الحياة الآخرة[36]. والجماعات الهندو- آرية، مثل اليونان والرومان، أبقت ناراً مقدسة تشتعل في بيت الأسرة وتمثلها، ولا يفترض أن تنطفئ أبداً ما لم تنقرض سلالة الأسرة ذاتها[37]. في كل هذه الثقافات، كانت النار تُعبد كإله يمثل صحة ورفاه الأسرة - ليس فقط أفرادها الأحياء بل أيضاً أسلاف الأسرة الأموات على امتداد أجيال عدة خلت.

يرتبط الدين ارتباطاً وثيقاً بصلات القربى في المجتمعات القبلية. وعبادة الأسلاف خصيصة أسرية، إذ لا توجد آلهة عامة تعبد في كل المجتمع. وليس للفرد

من واجبات إلا تجاه أسلافه حصراً، لا أسلاف جيرانه أو زعيمه. نموذجياً، لا يرجع السلف بعيداً جداً في الماضي، كحال رومولوس الذي يعتبر السلف الأول لكل الرومان، بل إلى ثلاثة أو أربعة أجيال ربما يذكرها كبار أفراد الأسرة مباشرة[38]. وحسب دو كولانج، لا يمكن مقارنة عبادة الأسلاف أبداً بعبادة القديسين في الديانة المسيحية؛ «فطقوس الجنازة لا يمكن أداؤها دينياً إلا من قبل أقرب ذوي القربى... إذ اعتقدوا أن الأسلاف الأموات لا يقبلون الأعطيات إلا من أسرهم، ولا يرغبون في أن يعبدوا إلا من ذريتهم». أضف إلى ذلك أن لكل فرد مصلحة قوية في الحصول على أحفاد ذكور (في نظام قرابة العصب)، لأنهم وحدهم القادرون على العناية بروح المرء بعد موته. لذلك كان ثمة واجب ملح للزواج وإنجاب الذكور، ولذلك أيضاً كانت العزوبية محرمة في معظم الحالات في العهود الأولى لليونان وروما القديمتين.

نتيجة تلك المعتقدات كان ارتباط الفرد بالأسلاف الذين ماتوا والذرية التي لم تولد بعد، علاوة على ارتباطه بأطفال الأسرة الأحياء. وكما يقول هيو بيكر عن صلات القرابة الصينية، ثمة حبل يمثل متصل النسب، «يمتد من اللانهاية إلى اللانهاية، مروراً فوق نصل الحاضر. إذا انقطع الحبل من المنتصف يسقط طرفا النهاية وتتلاشى السلالة ذاتها. إذا مات رجل على قيد الحياة الآن دون وريث، يموت معه متصل كامل من الأسلاف والأحفاد الذين لم يولدوا بعد... أي إن وجوده كفرد ضروري لكنه بحد ذاته غير ذي أهمية مقارنة بوجوده ممثلاً للسلالة ككل»[39].

في المجتمعات القبلية، تتمتع الأفكار المطروحة على شكل معتقدات دينية بتأثير هائل في طبيعة التنظيم الاجتماعي. فالاعتقاد بحقيقة الأسلاف الأموات تربط الأفراد معاً بقدر من التلاحم أكبر بكثير مما هو ممكن في المجتمع على مستوى الأسرة أو الزمرة. و«المجتمع» هنا ليس فقط الأعضاء الحاليين في السلالة أو العشيرة أو القبيلة، بل هو كل الحبل الممتد من الأسلاف الأموات إلى الذرية التي لم تولد بعد. حتى أبعد الأقارب يشعرون بنوع من الروابط والواجبات بين أحدهم والآخر، وهو شعور تعززه الطقوس المفروضة على المجتمع برمته. ولا يعتقد الأفراد أن لهم

قدرة أو حق الاختيار في تشكيل هذا النوع من النظام الاجتماعي، بل يحدد المجتمع المحيط أدوارهم حتى قبل ولادتهم[40].

الدين والسلطة

المجتمعات القبلية أقوى عسكرياً بكثير من مثيلاتها المنظمة على مستوى الزمرة؛ لأن باستطاعتها تحشيد مئات أو آلاف الأقرباء في فترة وجيزة. لهذا يرجح أن يكون للمجتمع الأول، الذي استطاع أن يحيك تحالفات مع أعداد كبيرة من ذوي القربى عبر المعتقد الديني بوجود الأسلاف، ميزات هائلة على منافسيه، وأن يكون حفز المجتمعات الأخرى على محاكاة شكل التنظيم الاجتماعي هذا حال ابتكاره. الحرب إذن لم تصنع الدولة فحسب بل القبيلة أيضاً.

لأن الدين يلعب دوراً وظيفياً مهماً في تسهيل قيام العمل التعاوني على نطاق واسع، يطرح السؤال التالي نفسه بشكل تلقائي: هل كان التنظيم القبلي نتاج معتقدات دينية تشكلت سابقاً، أم أُضيفت المعتقدات الدينية لاحقاً بطريقة ما لتدعيم شكل تنظيم اجتماعي قائم من قبل؟ آمن العديد من مفكري القرن التاسع عشر، بمن فيهم ماركس ودوركهايم، بنسخ معدلة من الاحتمال الثاني. ماركس مثلاً، اشتهر باعتقاده أن الدين «أفيون الشعوب»، وأنه قصة خرافية ابتدعتها النخب لترسيخ امتيازاتها الطبقية. ولم يطرح ماركس، على حد علمي، أية آراء حول عبادة الأجداد في المجتمعات القبلية اللاطبقية، لكن يسهل تعميم طروحاته لافتراض أن رؤساء الأسر البطركية استغلوا غضب الأسلاف الموتى لتعزيز سلطتهم على الأحياء. أو لعل زعيم جماعة أسرية صغيرة، احتاج مساعدة الجماعات المجاورة ضد عدو مشترك، فاستحضر روح سلف خرافي أو أسطوري مشترك مات منذ أمد بعيد لكسب تأييدهم، زارعاً فكرة اتخذت لاحقاً حياة ذاتية خاصة بها.

للأسف، ليس لنا إلا أن نتكهن بالطرائق التي ارتبطت فيها الأفكار سببياً مع المصالح المادية؛ إذ لم ير أحد بأم العين التحول من التنظيم الاجتماعي على مستوى

الزمرة إلى نظيره على مستوى القبيلة. ونظراً لأهمية الأفكار الدينية في مراحل التاريخ اللاحقة، من المستغرب ألا يكون تيار السببية هنا قد سار في الاتجاهين كليهما- من الإبداع الديني إلى التنظيم الاجتماعي، ومن المصالح المادية إلى الأفكار الدينية. مع ذلك، من المهم إدراك حقيقة أن المجتمعات القبلية ليست أشكالاً «طبيعية» أو صحيحة للتنظيم الاجتماعي الإنساني، بحيث ترتد إليها كل المجتمعات في حال تفكك أشكال التنظيم الاجتماعي على مستوى أعلى. فقد سبقتها أشكال التنظيم الاجتماعي على مستوى الأسرة والزمرة، ولم تزدهر المجتمعات القبلية إلا في ظروف بيئية خاصة. كما نشأت القبائل في منعطف تاريخي محدد، واستمرت في البقاء اعتماداً على معتقدات دينية محددة، ولو تغيرت تلك المعتقدات نتيجة ظهور دين جديد في مرحلة تاريخية أخرى، فيمكن أن تتفكك صيغة التنظيم الاجتماعي القبلي. كما نشاهد في الفصل التاسع عشر أدناه، هذا تحديداً ما بدأ بالحدوث مع ظهور المسيحية في أوربا البربرية. ومع أن النزعة القبيلة بصيغتها المخففة لم تختف أبداً من الوجود، فقد حل محلها مع مرور الزمن أشكال تنظيم اجتماعي أخرى أكثر مرونة وقابلية للتوسيع.

4

المجتمعات القبلية: الملكية والعدالة والحرب

كيف ترتبط القرابة بتطور حقوق الملكية؛ طبيعة العدالة في المجتمع القبلي؛ المجتمعات القبلية كتنظيمات عسكرية؛ نقاط قوة النظام القبلي وضعفه

تعتبر الملكية الخاصة إحدى أكبر القضايا الخلافية التي تفرق بين اليمين واليسار في العالم منذ قيام الثورة الفرنسية. في كتابه خطاب حول أصل التفاوت وأساسه بين البشر، أرجع روسو أصول الظلم وانتفاء العدالة إلى الرجل الأول الذي سيَّج أرضاً وادعى ملكيتها. ووضع كارل ماركس أجندة سياسية لإلغاء الملكية الخاصة؛ وكان في مقدمة أعمال جميع الأنظمة الشيوعية التي استلهمت رؤاه تأميم «وسائل الإنتاج»، وأولها الأرض. على النقيض من ذلك، أكد جيمز ماديسون أحد أوائل الآباء المؤسسين الأميركيين، في الورقة الفدرالية رقم 10، أن من أهم وظائف الحكومات حماية قدرة الأفراد غير المتساوية على اكتساب الملكية[1]. ويرى علماء الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن وجود حقوق صارمة للملكية الخاصة مصدر أساس للنمو الاقتصادي بعيد الأمد. «النمو بكل بساطة لن يحدث ما لم يكن التنظيم الاقتصادي القائم كفؤاً»، مما «يقتضي وضع ترتيبات مؤسسية وحقوق ملكية خاصة»، كما يقول دوغلاس نورث[2]. ومنذ ثورة ريغان–ثاتشر أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كان أحد أهم البنود على رأس أجندة صناع سياسة

السوق المفتوح خصخصة المشاريع الاقتصادية التي تملكها الدولة باسم الكفاءة الاقتصادية، وهو أمر كان اليسار وما زال يقاومه بشراسة.

عززت التجربة الشيوعية بقوة التأكيد الراهن على أهمية الملكية الخاصة. قال ماركس وإنغلز، على أساس فهم مغلوط جزئياً لعلماء أناسة أمثال لويس هنري مورغن، بوجود مرحلة مبكرة من «الشيوعية البدائية» قبل قيام علاقات الاستغلال الطبقي، وهي حالة مشاع مثالية حاولت الشيوعية استعادتها. مورغن وصّف أملاكاً عرفية تمتلكها مجموعات شديدة الارتباط بصلات القرابة، في حين أجبرت الأنظمة الشيوعية في الصين والاتحاد السوفييتي سابقاً ملايين الفلاحين الذين لا تربطهم أية صلات قرابة في عالم الواقع على العمل معاً في مزارع تعاونية. وبكسرها العلاقة بين الجهد الفردي والمكافأة، أضعفت العقيدة الجمعية حوافز العمل، فأدت إلى خفض الإنتاجية الزراعية بشكل حاد، وما استتبعها من مجاعات بالجملة في روسيا والصين. في الاتحاد السوفييتي سابقاً، أنتجت الـ4 ٪ من نسبة الأراضي الزراعية التي بقيت خاضعة لنظام الملكية الخاصة حوالي ربع الناتج الزراعي الكلي؛ وفي الصين تضاعفت الإنتاجية الزراعية خلال فترة لم تتجاوز أربع سنوات من تفكيك المزارع التعاونية عام 1978 في عهد الرئيس الأسبق دينغ شياو بينغ.

يتعلق كثير من التنظير حول أهمية حقوق الملكية الخاصة بما يسمى «مأساة المشاعات». في القرى الإنكليزية التقليدية كانت ملكية حقول الرعي تعود لسكان القرية بشكل جماعي؛ ونظراً لأن حق الوصول إليها متاح للجميع دون استثناء، ولأن موارد هذه الحقول قابلة للاستنزاف، جرى استغلال تلك الحقول بشكل جائر حتى أصبحت عديمة القيمة. كان الحل لتجنب مخاطر استنزاف الأراضي تحويل المشاعات إلى ملكية خاصة، بحيث يتمتع أصحابها بحافز قوي للاستثمار في الحفاظ عليها واستغلال مواردها على أسس مستدامة وبعيدة الأمد. في مقال مؤثر، بيّن غاريت هاردن أن مأساة المشاعات تنسحب على العديد من الموارد الكونية، كالهواء النظيف ومصائد الأسماك وما شابه، وأنه بغياب الملكية الخاصة أو قوانين

صارمة لتنظيمها تبقى هذه الموارد الطبيعية عرضة الاستغلال الجائر الذي يجعلها عديمة الفائدة[3].

في العديد من النقاشات المعاصرة واللا-تاريخية حول حقوق الملكية، يتولد لدى المرء أحياناً كثيرة انطباع بأن البشر، بغياب الحقوق الحديثة للملكية الفردية، سيواجهون على الدوام نسخاً مشابهة لمأساة المشاعات، حيث تقوض الملكية المجتمعية حوافز الاستخدام الكفؤ للموارد[4]. ظهرت حقوق الملكية الحديثة بالتالي على افتراض أنها قضية عقلانية اقتصادية بحتة، تقتضي مساومة الأفراد فيما بينهم لاقتسام الملكية العامة بطريقة تشبه إلى حد بعيد حكاية هوبز عن ظهور الليفايثان من حالة الفطرة. ثمة إشكالية مزدوجة في هذا السيناريو. الأولى أن هناك العديد من أشكال حقوق الملكية التقليدية البديلة سبقت ظهور الملكية الحديثة. وفي حين أن هذه الأشكال التقليدية لحيازة الأراضي قد لا توفر الحوافز نفسها التي تقدمها الملكية الحديثة لاستخدام الموارد الكفؤ، إلا أن القليل منها أدى إلى ما يشبه مأساة المشاعات. المشكلة الثانية أنه لا تتوافر أمثلة كثيرة على ظهور حقوق الملكية الحديثة بشكل تلقائي وسلمي نتيجة عمليات التفاوض والمساومة بين الأفراد. في الواقع، كانت الطريقة التي حلت فيها حقوق الملكية الفردية الحديثة محل حقوق الملكية التقليدية أشد عنفاً بكثير، ولعبت فيها السلطة والخداع دوراً كبيراً في إقرارها[5].

القرابة والملكية الخاصة

لم يتملك أفراد، بل سلالات نسب أو جماعات قرابة أخرى، الأشكال الأولى للملكية الخاصة. ولم يكن جزء كبير من الدافع إلى ذلك اقتصادياً فحسب، بل دينياً واجتماعياً أيضاً. أما الملكية التعاونية التي فرضها الاتحاد السوفييتي والصين بالإكراه في القرن العشرين، فسعت إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وصولاً إلى ماض متخيل لم يقم فعلياً على أرض الواقع، حيث استحوذت جماعات لا تربطها صلات قرابة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

كان ثمة شيئان يربطان الأسر اليونانية والرومانية بقطعة أرض محددة: الموقد المشتعل بنار مقدسة تسكن ضمن العائلة وتشكل رمزاً لاستمراريتها، وقبور الأسلاف القريبة. ولم تكن الرغبة في الأرض نابعة ببساطة من إمكانياتها الإنتاجية، بل من كونها أيضاً مثوى الأجداد ومقر موقد الأسرة الثابت. كان لا بد أن تكون ملكية مثل هذه الأرض ملكية خاصة، إذ لا يُسمح للغرباء أو حتى للدولة بانتهاك حرمة المكان الذي يرقد فيه الأجداد. من الطرف المقابل، افتقدت الأشكال الأولى للملكية الخاصة سمة مميزة مهمة لما نعتبره اليوم حقوق الملكية الحديثة، وهي أن الحقوق عموماً كانت «انتفاعية» [usufractuary]، (أي تخول صاحبها حق استخدام الأرض لا امتلاكها)، مما جعل من المستحيل على الأفراد بيعها أو التنازل عن ملكيتها[6]. بمعنى آخر، لم يكن المالك فرداً بل مجتمعاً من الأقارب الأحياء والأموات، يملكونها كنوع من الأمانة باسم الأجداد الراحلين والأحفاد القادمين. وهذه الممارسة لها ما يوازيها في العديد من المجتمعات المعاصرة، فكما قال أحد زعماء القبائل النيجيريين في بدايات القرن العشرين: «أفهم الأرض على أنها ملك عائلة موسعة، مات العديد من أفرادها في الماضي، ومازالت قلة منهم على قيد الحياة اليوم، وآخرون في المستقبل لا حصر لهم لم يولدوا بعد»[7]. ترتبط الملكية والقرابة، إذن، بشكل حميمي؛ إذ لا تمكن القرابة المرء من العناية بالأجيال السابقة واللاحقة فحسب، بل أيضاً بنفسه، عبر الأجداد والأحفاد الذين يمكن أن يؤثروا في صلاح حاله.

في بعض مناطق إفريقيا قبل مرحلة الاستعمار، كانت جماعات القرابة ترتبط بالأرض لأن أسلافها دفنوا هنالك، تماماً مثل اليونان والرومان[8]. لكن، في المناطق المأهولة لأمد بعيد غرب القارة، عمل الدين وعبادة الأسلاف بطريقة مختلفة. فقد نُصِّبَ أحفاد المستوطنين الأوائل «كهنة للأرض» يعنون بالأضرحة ويشرفون على نشاطات طقسية مختلفة تتعلق باستخدامات الأرض. ولم يكتسب القادمون الجدد إلى الجماعة حق امتلاك الأرض عبر عمليات البيع والشراء الفردية، بل عبر دخولهم

في المجتمع الطقسي المحلي، حيث منحهم المجتمع حق الزراعة والصيد وصيد الأسماك كميزة العضوية في المجتمع القائم، وليس كحق فردي دائم[9].

في المجتمعات القبلية، كانت الأرض أحياناً ملكية جماعية للقبيلة. وكما بين الأناسي التاريخي بول فينوغرادوف حول واقع القبائل الكلتية: «ينضوي الأفراد الأحرار وغير الأحرار ضمن جماعات قرابة [من جهة الأب] تمتلك الأرض ملكية جماعية. لكن ملكياتهم لا تتطابق دائماً مع معالم [حدود] القرى، بل تمتد على شكل عنكبوتي عبر مستوطنات مختلفة»[10]. ولا تعني الملكية الجماعية مطلقاً العمل التعاوني في الأرض على غرار العمل في المزارع التعاونية في الاتحاد السوفييتي والصين في القرن العشرين، إذ تُخصّص هنا قطع أراض محددة لأسر معينة. في حالات أخرى، قد تُمتلك الأراضي فردياً، لكن ذلك يستتبع قيوداً كثيرة تفرضها التزامات الأفراد الاجتماعية تجاه أقربائهم ـ الأحياء والأموات والذين لم يولدوا بعد[11]. قد تكون قطعة أرضك بجوار أرض ابن عمك، ويمكن أن تتعاونا أيام الحصاد، لكن لا يخطر على بال أحدكما بيع أرضه لشخص غريب عن القبيلة. وإذا ما توفي أحدكما دون وريث ذكر، تعود ملكية الأرض تلقائياً إلى جماعة الأقارب. في أغلب الأحيان كانت للقبائل سلطة إعادة تخصيص حقوق الملكية، وحسب فينوغرادوف: «عُرف عن القبائل الغازية على حدود الهند الاستيطان على مساحات شاسعة من الأراضي دون السماح بتحويلها إلى ملكيات منفصلة، حتى بين الأقارب أو العشائر. وتشهد عمليات إعادة التقسيم الدورية أو العرضية على فعالية هيمنة القبيلة العامة على ملكية الأراضي»[12].

ما تزال ملكية الأراضي التقليدية من قبل جماعات الأقارب قائمة في ميلانيزيا، فأكثر من 90 ٪ من أراضي بابوا-غينيا الجديدة وجزر سليمان مقيدة بحقوق ملكية تقليدية أو عرفية. عندما تريد شركة تعدين أو استخراج زيت النخيل امتلاك عقار ما، على سبيل المثال، فعليها التعامل مع جماعات السلالة (اللغة الواحدة) كلها[13]، إذ يحق لكل فرد في القبيلة الاعتراض على الصفقة، وليس ثمة قانون لسقوط ذلك الحق بالتقادم. قد ينجم عن ذلك أن تقرر مجموعة أقارب بيع أراضيها للشركة،

فتظهـر بعـد عشرات السـنين مجموعة أقارب أخـرى تدعي ملكية الأرض نفسـها، باعتبار أنها سرقت منها ظلماً في أجيال سـابقة[14]. أضف إلى ذلك أن بعض الأفراد قـد لا يرغبون ببيع حقهـم في الأرض تحت أية ظروف، لأن أرواح أجدادهم تعيش هناك.

غـير أن عدم قـدرة الأفراد ضمن مجموعة الأقارب الواحـدة على امتلاك موارد أرضهـم بشـكل كامـل، أو عـدم قدرتهم عـلى بيعها، لا يعنـي بالـضرورة إهمالها أو التعامـل معها بشـكل غير مسـؤول. فحقـوق الملكيـة في المجتمعـات القبلية محددة بوضوح شـديد، حتى وإن لم يتخذ ذلك التحديد شكلاً رسمياً أو قانونياً[15]. ثم إن مـدى إهمـال الأراضي التي تملكها القبيلة مجتمعةً أو العناية بها ليس وظيفة مؤسسـة الملكية القبلية بحد ذاتها، بل مسؤولية التماسك الداخلي للقبيلة. في مأساة المشاعات التـي وصفهـا هاردن، لا يبدو واضحاً مدى إهمال الأراضي المشـاع وتحول ذلك إلى مشـكلة حقيقية في التاريخ الإنكليزي. صحيح أن نظام الحقل المفتوح، الذي انتهى عمليـاً بقيـام الحركـة البرلمانية لتحديـد الأراضي، لم يكن الطريقة الأكفأ لاسـتغلال الأرض؛ وصحيـح أن مـلاك الأراضي الأغنيـاء كانـت لديهـم مـبررات قوية لطرد الفلاحين من الملكيات المشـاع في القرنين الثامن عشر والتاسـع عشر. لكن القاعدة في نظـام الحقـل المفتوح، الذي قام «على أسـاس تضامن جماعـات المزارعين الجيران [والذي] تحدد أصلاً بعلاقات القرابة»[16]، لم تكن أبداً إهمال الأراضي أو استغلالها بشـكل جائر[17]. على الأرجح، يرجع السبب في الحد الذي أهملت الأراضي المشاع أو استغلت بشكل جائر في إنكلترا إلى انحدار مستوى التضامن الاجتماعي في القرى والمناطق الريفية الإنكليزية. في بقية أرجاء العالم، يصعب إيجاد حالات موثقة تشـبه مأسـاة المشـاعات حدثت في مجتمعات قبليـة لديها قواعد ملكية عامـة تعمل على ما يرام[18]. ميلانيزيا بالتأكيد لا تعاني مثل هذه المشكلة.

تعمـل المجتمعـات القبلية الرعوية – وليـس الزراعية – كمجتمـع النوير، وفق قواعـد مختلفة. فهم لا يدفنون أسـلافهم في قبور يتوجب عليهم حمايتها باسـتمرار، كونهـم يجوبون أراضي شاسـعة خلـف قطعانهم بحثـاً عن الكلأ. حقـوق ملكيتهم

لقطعة أرض بالتالي ليست حصرية، كما هو الحال بالنسبة لأراضي العائلات اليونانية والرومانية القديمة، بل تقتصر على حق الوصول والاستخدام[19]. وواقع أن حقوق الملكية لم تكن خاصة كليةً، كما في الترتيبات التقليدية الأخرى، لم يعن حتمية استغلال أراضي الرعي بشكل جائر. فقد طورت قبائل التوركانا والماساي في كينيا، وقبائل الفولاني الرعوية في غرب إفريقيا، أنظمة تشترك فيها أقسام القبلية وطبقاتها معاً في المراعي، بينما تقصي الغرباء[20].

في صلب العديد من الاختلالات الوظيفية التي تعانيها إفريقيا في الوقت الراهن يقبع إلى حد ما فشل الأوربيين في فهم طبيعة حقوق الملكية التقليدية وتجذرها في مجموعات القرابة القبلية. كان الموظفون الاستعماريون الغربيون على قناعة تامة بأن التطور الاقتصادي لا يمكن أن يحدث بغياب حقوق الملكية الحديثة – أي حقوق الملكية الفردية، والقابلة للتحويل، والمحددة رسمياً عبر النظام القانوني/ القضائي. وكان العديد منهم على قناعة مماثلة بأن الأفارقة، لو تركوا لأساليبهم الخاصة، لن يعرفوا كيفية إدارة الأراضي على نحو كفؤ أو مستدام[21]. كذلك كان دافعهم المصلحة الذاتية، إما للحصول على الموارد الطبيعية، أو تحقيق منافع تجارية زراعية، أو مراعاة مصالح المستوطنين الأوربيين والعمل باسمهم. لقد أرادوا الحصول على ملكية الأرض بشكل قانوني، وافترضوا أن زعماء القبائل المحليين «يمتلكون» أراضي القبيلة مثلما امتلكها النبلاء الإقطاعيون في أوربا، ويمكنهم بالتالي نقل ملكيتها إليهم[22]. في حالات أخرى، عينوا الزعيم القبلي وكيلاً لهم، ليس فقط لأغراض الاستيلاء على الأراضي بل أيضاً كذراع للإدارة الاستعمارية. وجد زعماء القبائل في المجتمعات الإفريقية أن سلطتهم تتحدد بشكل صارم وفق جملة الضوابط والتوازنات التي فرضتها الأنظمة المعقدة لعلاقات القرابة. يقول محمود مامداني إن الأوربيين مكنوا عمداً طبقة ضارية من «الرجال الكبار الجشعين»، الذين استبدوا بأبناء جلدتهم من أهل القبائل بطرائق وحشية لم تعرفها التقاليد القبلية من قبل، تلبية لرغبة الأوربيين في إيجاد نظام حقوق ملكية حديث. وهكذا أسهم الغربيون في قيام حكومات النهب والمحاباة والأنظمة الميراثية الجديدة بعد الاستقلال[23].

القانون والعدالة

تبقـى مصادر السـلطة المركزية في المجتمعـات القبلية -الرجـل الكبير أو زعيم القبيلـة- ضعيفة، ولذلك تقل قدرتها عن قدرة الدول على إكراه الأفراد. ولا يتوافر في المجتمعات القبلية نظام لفرض القواعد والقوانين عبر طرف ثالث، وهو ما نربطه في مجتمعاتنـا بالنظـام القضائي الحديث. كما يشـير بول فينوغـرادوف، تبقى العدالة في المجتمـع القبـلي أشـبه ما تكـون بالعدالة بين الـدول في مجتمع العلاقـات الدولية المعاصر- قضية اعتماد على الذات ومفاوضات بين وحدات لا مركزية تشكل عملياً مجموعة صناع قرار مستقلين[24].

يوصف إيفانز-بريتشارد العدالة السائدة بين قبائل النوير بالعبارات التالية:

> الثأر مؤسسـة قبلية راسـخة والطريقة الوحيدة للحصـول على التعويضات لـدى خـرق قانون ما. والخوف من التسـبب بالثـارات هو في الحقيقـة أهم رادع قضائـي ضمن القبيلة والضامن الرئيس لحياة الفرد وأملاكه... حين يشـعر المرء بأنه تأذى فلا توجد سلطة يقدم إليها شكوى، أو يحصل منها على تعويض. لذلك يسارع إلى تحدي الرجل الذي أساء إليه ويدعوه إلى المبارزة، ولا بد للطرف الآخر من قبول التحدي[25].

مـن الواضح أن إيفانز-بريتشـارد يسـتخدم عبـارتي «قانـون» و«رادع قضائي» بمعناهمـا الأعـم؛ لأن العدالـة القبليـة لا علاقة لها كثـيراً بالقانـون في المجتمع على مستوى الدولة.

مـع ذلك، ثمة قواعد متبعة في قضايا الثـأر. يمكن لقريب القتيل في قبيلة النوير ملاحقـة الفاعـل أو أي من أقربائـه الذكور المقربين. لكن ليس لـه الحق بإيذاء خال الفاعـل أو خالتـه أو عمته؛ لأنهم ليسـوا أعضاء في سـلالة القاتل. يقـوم زعيم قبلي من رتبة جلد الفهد بالتوسـط عادة لتسـوية مثل هذه النزاعـات، حيث يلجأ القاتل

إلى بيته طلباً للحماية والتطهر طقسياً من دم ضحيته. وتتبع أطراف النزاع طقوساً معقدة لتجنب التصعيد، كإرسال الرمح الذي جرح الرجل إلى قرية الضحية، كي يعالج بطريقة سحرية لمنع تحول الجرح إلى جرح مميت. ويتمتع زعيم جلد الفهد بنوع من السلطة كطرف حيادي، ويستمع مع باقي وجهاء قرية المُدعَى عليه إلى مختلف وجهات النظر في النزاع. لكنه لا يتمتع بسلطة فرض الأحكام، تماماً كما لا يمتلك الوسطاء الدوليون كالأمم المتحدة الآن سلطة فرض الأحكام بين الدول الحديثة. وكما هي الحال في العلاقات الدولية اليوم، تخضع العدالة لموازين القوى، ويصعب على سلالة ضعيفة الحصول على تعويضات من سلالة أقوى(26). كذلك يعتمد الأمر في التطبيق النسبي للعدالة على حسابات المصلحة الذاتية لأطراف النزاع، وسعيهم إلى احتواء أي تصعيد قد يتحول إلى نزاع أكثر ضرراً.

المجتمعات القبلية كلها تقريباً لديها مؤسسات موازية لتحقيق العدالة: واجب الانتقام وأخذ الثأر على الأقارب، أو المطالبة بتعويضات لقاء الإساءات المرتكبة؛ نظام وساطة وتحكيم غير ملزم للمساعدة على تسوية النزاع بالطرق السلمية؛ جدول متعارف عليه لدفع التعويضات عن الإساءات والأضرار الواقعة، وهو ما يطلق عليه بين القبائل الألمانية في شمال أوربا اسم «الدية» (*wergeld*). تروي ملحمة بيوولف قصة جريمة قتل ارتكبت ومحاولة الأقارب الثأر أو أخذ دية من الفاعلين. غير أن المجتمعات القبلية تختلف في درجة مأسسة عملية التحكيم. على سبيل المثال، بين قبائل الهنود التي تعيش على ضفاف نهر كلاماث الواقع على شواطئ المحيط الهادي، «إذا أراد فرد من قبيلة اليوروك رفع دعوى قضائية للمطالبة بحقه، عليه أن يستأجر اثنين أو ثلاثة أو أربعة 'عابرين' -وهم أشخاص لا يمتون إليه بصلة قرابة بل ينتمون إلى مجتمعات أخرى. كذلك يستأجر المدعى عليه 'عابرين' آخرين، وتلعب المجموعة المستأجرة من كلا الطرفين دور الوسيط، فتحقق في مزاعم المدعي والمدعى عليه، وتجمع الأدلة، ثم تتوصل إلى حكم بالأضرار الواقعة، بعد الاستماع إلى الشهود ومعاينة الأدلة»(27). وكما هي الحال في زعيم جلد الفهد بين قبائل النوير، لا يتمتع «العابرون» بسلطة رسمية لفرض أحكامهم وإنفاذها، بل يعتمدون على

سلطة التهديد بالنبذ والمقاطعة في حال عدم الامتثال لقرارهم. ويكتسب هذا القرار أحياناً قوة ردع أكبر بوجود تنظيمات الجوار التي تجمع ذكور القبيلة ضمن ما يسمى «مجموعـات بيت التعرق»(*)، إذ يدرك مرتكبو المخالفات أنهم سـوف يحتاجون إلى دعم هذه التنظيمات المجتمعية مسـتقبلاً إذا لحقتهم إسـاءة، مما يحفزهم على الالتزام بالقرار ودفع التعويضات لضحاياهم[28].

عـلى نحو مماثـل وضعت قبائل الفرانك (الفرنجة) السـاليين قانونـاً مدنياً يحدد قواعد العدالة بين القبائل الجرمانية منذ زمن كلوفيس في القرن السـادس. وحسـب «قانون السـاليين»، إذا «رغب رجل مـن قبائل الفرانك رفع دعوى ضد جيرانه فهو ملـزم باتبـاع طريقة محـددة في اسـتدعاء خصمه. عليـه أن يذهـب إلى بيت الخصم، ويبين دعواه بحضور شـهود، و«يحدد أوان الشـمس»، أي يعـين اليوم الذي يُطلب مـن الطرف المدعى عليـه المثول أمام الجمعية القضائية (المـول). إذا لم يحضر المدعى عليـه في الوقـت المحدد فيجب تكرار المراسـم مرة إثر مرة». هذا يظهر، كما يسـتنتج فينوغرادوف، «الضعف المتأصل في النظام القضائي القبلي بأوضح صوره؛ فالإنفاذ، أو فرض الحكم القضائي عملياً، لا تقوم به عادة سـلطة تنفيذية مستقلة بل يترك إلى حد بعيد بيد أحد المتقاضيين وأصدقائه. العدالة القبلية بالتالي لم تكن أكثر من خدمة ذاتية يقوم بها الفرد ضمن إطار قانوني تقره القبيلة وترضاه»[29].

كان لا بد من الانتظار إلى حين ظهور الدول للوصول إلى مرحلة إنفاذ الأحكام القضائيـة من قبل طرف ثالث. لكن المجتمعات القبلية طورت مؤسسـات ازدادت تعقيـداً باطـراد وصولاً إلى إصدار الأحـكام في النزاعات المدنيـة والجنائية. ومع أن القوانـين القبلية لم تكن مكتوبـة في الأحوال العادية، فقد كانـت بحاجة إلى أوصياء قيّمين عليها لتسـجيل السوابق وتحديد قيمة الدية المفروضة. القبائل الاسكندنافية، مثـلاً، طـورت مؤسسـة الـ«لاغـمان»، وهو خبـير قضائي يختـار من عامة الشـعب

(*) (sweat house groups) إشـارة إلى كوخ في مسـتوطنات الهنود الحمر مصمم على شـكل خلية نحل، تسـخن فيه الأحجار ويسـكب فوقها الماء فيصبح أشـبه ما يكون بحمام بخار (ساونا)، يدخله الفرد فيتعرق وبالتالي يتطهر طقسيا من آثام الروح وقذارة الجسد.

ويتلخص عمله بتقديم خطابات أو محاضرات عن التقاليد القضائية تقرأ أثناء المحاكمات.

نشأت المجالس والجمعيات الشعبية أصلاً من الحاجة لتسوية النزاعات القبلية. في سردها قصة درع أخيل توصف الإلياذة، مثلاً، نزاعاً حول دية دم تعويضاً لجريمة قتل ناقشها المتخاصمان أمام حشد من الناس في السوق، وتلا وجهاء القبيلة في نهايتها حكمهم المبرم في القضية. أشرفت على «قانون السالبين» محلياً مؤسسة قبلية تيوتونية (جرمانية قديمة) عرفت باسم «محكمة المئة»، وتألفت من مجالس فلاحين محلية أو «مجالس الموط» (ومنها اشتقت «محاكم الموط» ["moot court"]) أو «المحاكم الصورية» المعاصرة). كانت محكمة المئة تجتمع في العراء، وكان قضاتها أشخاصاً أحراراً محليين يعيشون ضمن سلطتها القضائية، وينتخبون رئيسها (الثينغمان) الذي يشرف على ما هو في الجوهر محكمة صلح وتحكيم. حسب هنري مين: «كانت الوظيفة الأساس إتاحة الوقت للتهدئة، وتنظيم آليات التعويض، ومنع الرجال من أخذ حقهم بأيديهم. لعل أوائل العقوبات بحق من يعصي قرارات المحكمة كانت الخروج على القانون. فالشخص الذي لا يخضع لأحكام محكمة المئة ورئيسها كان يحرم من حماية القانون، وإذا تعرض للقتل يُمنع أقاربه، أو يردعون بقوة الرأي العام البدائي، من الأخذ بثأره، وهو أمر يعتبر في الأحوال العادية واجبهم وحقهم»[30]. يشير مين إلى أن الملوك الإنكليز كانوا يُمثّلون في محاكم مشابهة، بداية لجمع حصة من الغرامات المفروضة. لكن، بعد ظهور الدولة الإنكليزية، بدأ الملك يوطد سلطته تدريجياً لإصدار الأحكام، والأهم من ذلك إنفاذ إرادة المحاكم (انظر الفصل 17). مع الزمن، اختفت محاكم المئة و«الثينغمان» كمؤسسات قضائية، لكنها بقيت – كما نرى لاحقاً – أدوات للحكم المحلي وظهرت في النهاية كوحدات للتمثيل الديمقراطي المعاصر.

الحرب والتنظيم العسكري

لم أنظّر كثيراً حتى الآن حول أسباب تحول البشر من المجتمعات على مستوى الزمرة إلى المجتمعات القبلية، باستثناء القول إنه ارتبط تاريخياً بازدياد الإنتاجية الذي أصبح ممكناً باكتشاف الزراعة. أتاحت الزراعة وجود كثافات سكانية عالية، الأمر الذي خلق بدوره حاجة إلى تنظيم المجتمعات على نطاق أوسع. كما خلقت الزراعة أيضاً الحاجة إلى الملكية الخاصة التي أصبحت، كما رأينا، متداخلة إلى أبعد الحدود مع بنى القرابة المعقدة لاحقاً.

لكنّ ثمة سبباً آخر دفع البشر للتحول إلى المجتمعات القبلية: مشكلة الحرب. تطور المجتمعات الزراعية المستقرة عنى أن تعيش الجماعات البشرية الآن في مناطق متجاورة أقرب بكثير من ذي قبل، وأن يصبح بمقدورها الآن تحقيق فائض في الإنتاج يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب للبقاء، فأصبح لديها بالتالي سلع وأصول حقيقية أكثر للحماية أو السرقة. تنظمت المجتمعات القبلية بالتالي على نطاق أوسع بكثير من مثيلاتها على مستوى الزمرة، وكان باستطاعتها السيطرة على الزمر واستحواذها اعتماداً على مجرد العدد. لكن المجتمعات القبلية تمتعت بميزات أخرى أهمها المرونة التنظيمية، فكما رأينا في حالة قبائل النوير، تستطيع المجتمعات القبلية زيادة حجمها بسرعة فائقة في حالات الطوارئ؛ نظراً لقدرة الأقسام في مختلف المستويات على الاحتشاد ضمن اتحادات قبلية أوسع. وكما لاحظ يوليوس قيصر في توصيفه قبائل الغاليين الذين هزمهم، حين تنشب الحرب كانوا ينتخبون سلطة عامة لكل الكونفدرالية القبلية، وعندها فقط يتمتع قائدهم بسلطة الحياة والموت على أتباعه[31]. لهذا السبب تحديداً اعتبر عالم الأناسة مارشال سالنز السلالة الانقسامية «تنظيماً توسعياً ضارياً»[32].

يبدو أن النزعة الكامنة للعنف تبقى إحدى نقاط الاستمرارية المهمة والمشتركة بين الأسلاف القرود والكائنات البشرية. هوبز، على سبيل المثال، اشتهر بتأكيده أن حالة الفطرة كانت حالة حرب «كل إنسان ضد كل إنسان»، في حين قال روسو

بوضوح إن الإنسان البدائي، على النقيض من ذلك، كائن مسالم ومنعزل، وإن العنف تطور لاحقاً فقط حين بدأ المجتمع بإفساد الأخلاق الإنسانية. هوبز أقرب إلى الصواب، وإن يكن بتعديل مهم يقر بأن العنف لم يحدث بين أفراد معزولين بل بين مجموعات اجتماعية. مهارات الإنسان الاجتماعية عالية التطور، وقدراته على التعاون لا تتناقض مع سيادة العنف في مجتمعي الشمبانزي والبشر فحسب، بل هي الشرط المسبق لكليهما. أي إن العنف فعالية اجتماعية تنخرط فيها جماعات الذكور، وأحياناً الإناث. بدوره يقود ضعف القرود والبشر أمام العنف، وقابلية تعرضهم له من أبناء جلدتهم، إلى الحاجة لقدر أكبر من التعاون الاجتماعي. الأفراد المعزولون، سواء كانوا من قرود شمبانزي أم البشر، يبقون عرضة الاختطاف من عصابات غازية تغير عليهم من أراض مجاورة؛ في حين أن أولئك القادرين على العمل معاً والاشتراك مع أقرانهم في الدفاع عن أنفسهم قابلون للبقاء ونقل جيناتهم إلى الجيل التالي.

يصعب على كثيرين تقبل فكرة أن العنف متجذر في الطبيعة الإنسانية. وعديد من علماء الأناسة تحديداً ملتزمون، شأنهم في ذلك شأن روسو، بالرأي القائل إن العنف اختراع حضارات لاحقة، تماماً كما يود كثيرون الاعتقاد بأن المجتمعات البدائية فهمت كيفية العيش في توازن مع بيئاتها المحلية. للأسف لا توجد دلائل كافية لدعم أي من الرأيين. عالم الأناسة لورنس كيلي وعالم الآثار ستيفن لوبلان وثّقا بتفصيل كبير كيف يظهر السجل الآثاري استخداماً مستداماً للعنف في المجتمعات الإنسانية في فترة ما قبل التاريخ[33]. بيّن كيلي في مسوحات عبر-ثقافية أن ما نسبته 70 ٪ إلى 90 ٪ من المجتمعات البدائية –سواء على مستوى تنظيم الزمرة أو القبيلة أو المشيخة– خاضت حروباً من نوع ما في السنوات الخمس الماضية، مقارنة مع 86 ٪ في مجتمعات الدول الحديثة. أقلية صغيرة فقط من المجتمعات أظهرت مستويات منخفضة من العنف أو الغزو، وهذه ترجع عادة إلى الظروف البيئية التي حمت هذه المجتمعات من جيرانها[34]. الجماعات المتبقية من مجتمعات الصيد-القطاف، كجماعات البوشمن في صحراء كالاهاري أو الكوبر إسكيمو في كندا،

بلغت نسبة الجريمة لديها أربعة أضعاف مثيلاتها في الولايات المتحدة حين سمح لها باتباع أساليبها الخاصة[35].

يبدو أن نزعة الحرب لدى كل من الشمبانزي والبشر ترجع إلى الصيد أصلاً[36]. فقرود الشمبانزي تنظم نفسها ضمن جماعات لاصطياد قرود أخرى ونقل هذه المهارات لذريتها. ينسحب الشيء نفسه على البشر، مع اختلاف أن الفريسة البشرية أكبر وأكثر خطورة، وتحتاج إلى درجة أعلى من التعاون وأسلحة أفضل نوعية. وإمكانية نقل مهارات صيد الحيوانات إلى افتراس البشر واضحة في جماعات تتوافر لدينا سجلات تاريخية عنها، كالمغول الذين حولوا كفاءاتهم في ركوب الخيل والصيد إلى مهارات لقتل البشر. تفسر المهارات نفسها التي طورها البشر لقنص حيوانات كبيرة الحجم السبب في اعتماد علماء آثار الإنسان القديم عادة على تحديد تاريخ وصول البشر إلى أرض معينة بفناء الحيوانات الكبيرة فيها. أفيال الماستودون (وباقي الخرطوميات)، والنمور سيفية الأنياب، ونعامات الإيميو الكبيرة العاجزة عن الطيران، ودببة سلوث العملاقة - اختفت جميعها من الوجود على ما يبدو مع ظهور جماعات جيدة التنظيم من الإنسان الصياد البدائي.

مع ذلك، لم تظهر طبقة مستقلة من المحاربين إلا بظهور المجتمعات القبلية، مترافقة مع ما أصبح بمرور الزمن وحدة التنظيم السياسي الأساس والأكثر ديمومة: القائد وزمرته من العصابات المسلحة. وقد أصبحت هذه التنظيمات السياسية عالمية تقريباً في مراحل التاريخ الإنساني اللاحقة، واستمرت في الوجود حتى يومنا هذا على شكل أمراء الحرب وأتباعهم، والميليشيات المسلحة، وكارتيلات تهريب المخدرات، وعصابات الشوارع. وبسبب مهاراتهم التخصصية في استخدام الأسلحة وتنظيم الحروب، بدأت هذه الجماعات تمارس سلطة الإكراه التي لم تكن موجودة على مستوى تنظيم الزمرة.

من الواضح أن تحقيق الثروة كان حافزاً لشن الحروب في المجتمعات القبلية. يقول المؤرخ جيروم بلوم عن نخبة الفايكنغ أو الحرس الفرنجي التي غزت روسيا في نهايات الألفية الميلادية الأولى:

> حمى الأمير [زعيم قبيلة الفايكنغ] أتباعه ودعمهم لقاء الخدمات التي قدموها له. في البداية أقاموا معه كجزء من عائلته، واعتمدوا في معيشتهم على الغنائم التي كسبوها في حروب الأمير، وعلى الأتاوات التي فرضها... وقد تذمرت حاشية الأمير فلاديمير لأن أفرادها اضطروا للأكل بملاعق خشبية بدل ملاعق الفضة المعتادة، فسارع الأمير بطلب الملاعق الفضية، معلقاً بأنه «لا يستطيع الحصول على حاشية مخلصة بالذهب والفضة، لكنه يستطيع الحصول على الذهب والفضة بحاشية مخلصة»[37].

في تسعينيات القرن الماضي، تفككت سيراليون وليبيريا إلى إمارات حرب نتيجة قيام فوداي سنكوح وتشارلز تيلور بتجميع حاشيتين كبيرتين من الأتباع المسلحين، اللتين استخدماها لاحقاً ليس للحصول على ملاعق فضية بل على «ماس الدم».

بيد أن غريزة التملك ليست وحدها الباعث على الحرب. صحيح أن المحاربين قد يطمعون بالذهب والفضة والماس، لكنهم يظهرون شجاعة في المعارك أيضاً من أجل الشرف، لا من أجل الموارد المادية فحسب[38]. والشرف مرتبط باستعداد المرء للمخاطرة بحياته في سبيل قضية، وفي سبيل اعتراف بقية المحاربين به نفسه. تأمل القصة التي كتبها تاسيتوس عن القبائل الجرمانية في القرن الميلادي الأول، وهي واحدة من القصص القليلة المعاصرة لأسلاف الشعوب الأوربية الحديثة:

> وهكذا ظهر تنافس حاد بين الأتباع حول من يحتل المكانة الأولى بجانب الزعيم، وتنافس آخر بين زعماء القبائل حول من يمتلك أكبر حاشية وأكثرها حماسة وشجاعة. فأن يُحاط الزعيم دوماً بجماعات كبيرة من نخبة الشبان يعني

> المكانة والقوة... في ساحة المعركة يلام الزعيم إن بزه أحد في البراعة والإقدام؛ وتلام الحاشية إن لم تظهر براعة توازي براعة الزعيم. أما ترك ميدان الوغى والبقاء حياً بعد مقتل الزعيم فذاك يعني الخزي والعار أبد الحياة. الدفاع عن الزعيم وحمايته، وتكريس إنجازات الفرد للمفاخرة بتمجيده وتخليده هي جوهر ولائهم له: الزعيم يحارب من أجل النصر، لكن الأتباع يحاربون من أجل الزعيم[39].

لم يكن المحارب ليقبل مقايضة مكانه مع الفلاح أو التاجر، حتى لو كانت العوائد المادية للزراعة أو التجارة أوفر؛ لأن رغبته بالثراء لم تكن إلا جزءاً من دوافعه. المحاربون يحتقرون حياة الفلاح لأنها تخلو من المغامرة ولا تحظى بالمكانة في المجتمع:

> لو صادف أن المجتمع الذي ولدوا فيه أصابه شيء من الخدر مع سنوات السلام والهدوء الطويلة، يبحث العديد من هؤلاء الشباب النبلاء طوعاً عن قبائل تشتبك في حروب مع غيرها في تلك الفترة، فالراحة مقيتة لجنسهم، وقد اعتادوا أن يميزوا أنفسهم بسهولة أكبر وسط الشدائد والمحن. أضف إلى ذلك أنك لا تستطيع الاحتفاظ بحاشية كبيرة إلا عن طريق الحرب والعنف... ولا يمكنك بسهولة إقناعهم بحراثة الأرض وانتظارها عاماً كاملاً لتأتي أكلها، مقارنة بسرعة تحدي العدو واكتساب المجد. ثم إن الحصول بعرق جبينك على ما تستطيع كسبه بإراقة دمك يبدو نوعاً من الترهل والتراخي[40].

في الفترات بين الحروب، يقول تاسيتوس، يقضي هؤلاء الشباب المحاربون وقتهم بالكسل والتسكع، لأنهم يعتبرون الانخراط في أعمال ووظائف مدنية مهيناً لهم. ولم تستبدل أخلاقية المحاربين هذه بأخلاقية تضع المكاسب المادية والحسابات الاقتصادية فوق الشرف والمجد كرمز للفرد الصالح إلا مع نهوض الطبقة البرجوازية في أوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر[41].

أحد الأمور التي تجعل السياسة فناً أكثر منها علماً هو صعوبة الحكم المسبق على مدى قوة الروابط الأخلاقية التي تجمع فئة من الأتباع برئيسها. في أحيان كثيرة، تبقى المصالح المشتركة بينهما اقتصادية إلى أبعد الحدود؛ نظراً لأن المجموعة منظمة أصلاً للنهب والسلب. لكن ما يربط التابع بالزعيم ليس ببساطة مادياً. حين حاربت الولايات المتحدة عراق صدام حسين عامي 1991 و2003، ظنت في المناسبتين كلتيهما أن الهزيمة على أرض المعركة سوف تؤدي إلى الإطاحة السريعة بصدام حسين نفسه؛ لأن الدائرة الداخلية للنظام سوف تحسب أن الأفضل لمصالحها التخلص منه. لكن تلك الدائرة الضيقة بقيت متماسكة ومتينة بطريقة تثير الإعجاب، نتيجة قوة الروابط العائلية والشخصية، علاوة على الخوف.

من بين مصادر التماسك غير الاقتصادية الولاء الشخصي البسيط والقائم على تبادل الأفضال والخدمات على مر الزمن. المجتمعات القبلية تضفي على علاقات القرابة معاني دينية وحرمات وروادع ماورائية، والميليشيات تتكون عادة من شبان لا أسر لهم ولا أرض ولا أصول ولا يملكون سوى هرمونات غاضبة تدفعهم إلى حياة الخطر والمغامرة. بالنسبة لهم، الموارد المادية ليست الأهداف الحصرية لسلوكهم الضاري، ويجب ألا نقلل من أهمية الجنس والوصول إلى النساء كدافع للتنظيم السياسي، خصوصاً في مجتمعات انقسامية تستخدم النساء روتينيا أداة للمقايضة. في مثل هذه المجتمعات الصغيرة نسبياً، يمكن للمرء في أحيان كثيرة اتباع قواعد العشيرة في الزواج من الأباعد، حصراً عبر الغزو والعدوان الخارجي، بسبب قلة النساء غير الأقارب. نقل عن جنكيز خان، مؤسس الإمبراطورية المغولية العظيمة، قوله: «أكبر سعادة... قهر أعدائك، ومطاردتهم وهم يفرون أمامك، وسلب ثرواتهم، ورؤية أحبائهم يسبحون في دموعهم، وركوب أحصنتهم، وضم زوجاتهم وبناتهم إلى صدرك»[42]. وقد نجح إلى حد بعيد في إشباع آخر تلك الأمنيات تحديداً، إذ تظهر اختبارات الحمض النووي أن حوالي 8 ٪ من ذكور مناطق شاسعة جداً في آسيا اليوم تحدروا من صلبه أو من سلالته[43].

ليس القائد وحاشيته في المجتمع القبلي مثل الجنرال وجيشه في المجتمع على مستوى الدولة؛ لأن طبيعة القيادة والسلطة شديدة الاختلاف بين المجتمعين. الزعيم من رتبة جلد الفهد في قبيلة النوير حكم بالدرجة الأولى، لا يتمتع بصلاحية الأمر والنهي، ولا يورث سلطته. ينسحب هذا أيضاً على الرجل الكبير في بابوا-غينيا الجديدة وجزر سليمان في الوقت الراهن، حيث يختاره أقرباؤه زعيماً بالطريقة التقليدية، وإن يكن قد يفقد منصبه القيادي بالطريقة نفسها. يقول تاسيتوس: «لم تكن سلطة ملوكها [القبائل الجرمانية] غير محدودة أو اعتباطية؛ فقادتها يسيطرون على الشعب بسلطة المثال المحتذى لا بسلطة الأوامر، وبالإعجاب الذي يصاحب الحيوية والمكانة المرموقة في مقدمة الصفوف»[44]. الشعوب القبلية الأخرى كانت منظمة بشكل أقل تماسكاً بكثير، إذ «لم يكن لدى الكومانشي في القرن التاسع عشر وحدة سياسية يمكن أن نطلق عليها اسم قبيلة يترأسها زعيم يقود رعاياه... بل كانت فئات الكومانشي تتوزع على عدد كبير من الجماعات المستقلة ذاتياً، والمفككة تنظيمياً، دونها تشكيلات عسكرية رسمية للحرب. بالطبع، كان 'أمراء الحرب' مقاتلين من الطراز الأول، لهم سجلات طويلة من الأعمال البطولية والإنجازات ضد الأعداء. وكان بمقدور أي منهم تنظيم جماعة محاربة لو استطاع إقناع الآخرين باتباعه، لكن لم يكن لهؤلاء الأفراد أدوار قيادية إلا عندما تبعهم الآخرون، طوعاً وحصراً أثناء فترة الغزو والإغارة»[45]. فقط تحت الضغط العسكري الذي رافق تقدم المستوطنين الأوربيين بدأت بعض القبائل الهندية، مثل قبيلة الكايين، تطور بنى تحكم وسيطرة مركزية وأكثر متانة واستمرارية، كالمجلس القبلي الدائم[46].

يشكل النظام المفكك واللامركزي للمجتمعات القبلية مصدر قوة وضعف في آن. فشبكة تنظيماتها قادرة على توليد قوة هجومية ضاربة أحياناً. عندما تجهزت بالخيول، استطاعت قبائل من الرعاة الرحل التنقل عبر مساحات شاسعة وغزو أراض واسعة. في القرن الثاني عشر، مثلاً، استطاع الموحدون، وهم رجال قبائل من البربر، الخروج من مناطقهم النائية واحتلال شمال إفريقيا برمته، ومعه الأندلس جنوب إسبانيا. ولم يستطع أحد الوقوف بوجه المغول حين تركوا معاقلهم في

سهوب آسيا الداخلية لغزو آسيا الوسطى والقسم الأكبر من الشرق الأوسط وروسيا وأجزاء من أوربا الشرقية وشمال الهند والصين بأكملها، خلال قرن واحد أو أكثر بقليل. لكن افتقاد المجتمعات القبلية إلى قيادة مركزية دائمة، وانحلال الروابط التي تجمع أقسامها وطبقاتها، وغياب قواعد واضحة للخلافة، حكمت عليها بضعف مزمن وانحطاط تدريجي على المدى البعيد. فمن دون قدرات إدارية وسلطة سياسية دائمة لم تتمكن من حكم الأراضي التي فتحتها، بل اعتمدت على المجتمعات المستقرة لتوفير أطر الإدارة الروتينية. المجتمعات القبلية الغازية كلها تقريباً - أو على الأقل تلك التي لم تتطور بسرعة إلى مجتمعات على مستوى الدولة- انتهت بالتفكك خلال جيل أو اثنين، مع ازدياد تنافس الأخوة وأبناء العمومة والأحفاد للاستيلاء على تركة القائد المؤسس.

حين ورثت المجتمعات على مستوى الدولة سابقتها المجتمعات القبلية، لم تختف القبيلة ببساطة من الوجود. في الهند والصين والشرق الأوسط وأميركا ما قبل كولمبوس، اصطفت مؤسسات الدولة فوق طبقة المؤسسات القبلية، وتواجدت معها في توازن قلق لفترات طويلة من الزمن. أحد أكبر أخطاء نظريات التحديث الأولى، علاوة على خطئها في الاعتقاد بوجوب اتساق أنساق السياسة والاقتصاد والثقافة بعضها مع بعض، كان الاعتقاد بأن التحولات بين «مراحل» التاريخ أحادية البعد ومرتبة وغير قابلة للعكس. أوربا هي الجزء الوحيد من العالم الذي استُبدلت فيه القبيلة تماماً بأشكال علاقات اجتماعية أكثر طواعية وفردانية، حيث لعبت المسيحية دوراً حاسماً في تقويض علاقات القرابة كأساس للتماسك الاجتماعي. ونظراً لأن معظم منظري التحديث الأوائل كانوا أوربيين، فقد افترضوا أن أجزاء العالم الأخرى سوف تمر بتجربة مماثلة للتحول الأوربي، بعيداً عن علاقات القرابة، كجزء أساس من عملية التحديث. لكنهم أخطأوا التقدير. كانت الصين أول حضارة ابتكرت الدولة الحديثة، غير أنها لم تنجح قط في لجم سلطة القرابة على مستويات اجتماعية وثقافية. ولهذا تمحور قسم كبير من تاريخها السياسي في الألفي سنة التالية حول محاولات منع هيكليات وبنى القرابة من إعادة تأكيد ذاتها في إدارة الدولة.

وفي الهند، تفاعلت علاقات القرابة داخلياً مع الدين وتحولت إلى نظام طبقات أثبت حتى اليوم أنه أقوى بكثير من أية دولة في تحديد طبيعة المجتمع الهندي. ومن مجتمع اللغة الواحدة في ميلانيزيا، إلى القبيلة العربية، والسلالة التايوانية، ومجتمع «الأيلو» التقليـدي في بوليفيـا، ما زالت بنـى القرابة المعقدة مركز الحياة الاجتماعية الأسـاس لكثير من شـعوب العالم المعاصر، وما زالت تحدد بقوة شكل تفاعلها مع المؤسسات السياسية الحديثة.

من القبيلة إلى نظم الرعاية والمحسوبية والزبائنية و«الماكينات» السياسية

عَرَّفتُ القبلية من حيث علاقتها بالقرابة. لكن المجتمعات القبلية ذاتها تطورت، فحلت قبائل النسـب المشـترك والسـليل الأمي والقبائل التي تقبل عضوية أفراد لا يدعون روابط دم فعلية محل الأساس الوراثي الصارم للسلالة الانقسامية وطبقات الأنساب. ولو عرّفنا القبيلة على نطاق أوسع، بحيث لا تضم أقارب يدعون التحدر من أصل مشـترك فحسـب، بل أيضاً الرعاة والزبائن الذيـن يرتبطون عبر علاقات شخصية ومتبادلة، فإن القبيلة تبقى إحدى أكبر ثوابت التطور السياسي.

في روما على سـبيل المثال، عرفت الجماعات المتحدرة من عصب مشـترك باسـم الأسر النبيلـة، كـما يصفهـا دو كولانـج. لكن حتى قيـام الجمهوريـة الأولى، كانت هـذه الأسر قد بدأت لتوها تجميع أعداد كبيرة من الأتباع غير الأقرباء عرفوا باسـم الزبائن، وهم عبيد محررون، ومسـتأجرو أراضٍ، وخدم العائلة، وفي مراحل لاحقة سـواد الشـعب من الفقراء المسـتعدين لتقديم دعمهم لقاء المـال أو الخدمات. ومن أواخـر الجمهوريـة إلى بدايـات الإمبراطورية، تمحـورت السياسـة الرومانية حول محـاولات قـادة أقوياء، أمثال قيصر أو سـولا أو بومبي، الاسـتيلاء على مؤسسـات الدولة عبر تحشـيد زبائنهم، فنشأت شبكات زبائن وأتباع على شكل جيوش خاصة جندهـا ورعاهـا النبـلاء الأغنيـاء. في مراجعته للسياسـات الرومانيـة في نهاية عهد الجمهورية، يقول المؤرخ إس. إي. فاينر بسـخرية لاذعة: «لو عَرّيت الشـخصيات

المعروفة... فلن تجد تحضراً أو إيثاراً أو نبلاً أكثر مما تجده في أية جمهورية موز في أميركا الجنوبية. سمّها الجمهورية الفريدونية؛ ضعها في منتصف القرن التاسع عشر؛ تخيل سولا وبومبي وقيصر جنرالات اسمهم غارسيا لوبيز أو بيدرو بودريلا أو خايمه فيليغاس ولن تجد سوى أحزاب وشيع زبائنية، وجيوش شخصانية، وصراعات عسكرية للاستيلاء على السلطة والرئاسة توازي في كل شيء ما كان يحدث للجمهورية الرومانية المتهالكة»[47].

تبقى القبيلة بهذا المعنى الموسع حقيقة واقعة في الحياة المعاصرة. الهند، مثلاً، ديمقراطية ناجحة لدرجة مذهلة منذ قيام دولتها عام 1947، لكن السياسيين الهنود ما زالوا يعتمدون إلى أبعد الحدود على روابط الراعي- الزبون الشخصانية للوصول إلى البرلمان. في بعض الأحيان تكون هذه الروابط قبلية بالمعنى الدقيق للكلمة؛ لأن القبلية لا تزال موجودة في بعض المناطق الفقيرة والأقل تطوراً في الدولة. في أحيان أخرى يتأسس الدعم على أرضية النظام الطبقي أو الطائفي. لكن في الحالتين كلتيهما تبقى العلاقات الاجتماعية التحتية بين السياسي ومؤيديه ذات العلاقات السائدة في مجموعة القرابة، أي تنبني على تبادل الخدمات والمصالح بين الزعيم وأتباعه، حيث تكتسب القيادة ولا تورث، اعتماداً على قدرة القائد على رعاية مصالح الجماعة. وينسحب الأمر نفسه على سياسات الرعاية والمحسوبية في المدن الأميركية، حيث تنبني الماكينات السياسية على أساس «من يحك ظهر الآخر»، لا على أساس حافز «حديث» مثل الآيديولوجيا أو السياسة العامة. يستمر النضال في القرن الحادي والعشرين، إذن، لاستبدال أشكال السياسات «القبلية» بشكل علاقات سياسية أكثر موضوعية ولا شخصانية.



5

قدوم الليفايثان

كيف تختلف المجتمعات على مستوى الدولة عن المجتمعات القبلية؛ تشكل الدولة «الأصلية» مقابل الدولة التنافسية؛ النظريات المختلفة عن تشكل الدولة، بما فيها نظرية الري وبعض الطرق المسدودة الأخرى، وصولاً إلى تفسير سبب ظهور الدول المبكر في بعض أجزاء العالم دون غيرها

تختلف المجتمعات على مستوى الدولة عن المجتمعات القبلية في نواح مهمة عدة[1].

أولاً، تتمتع المجتمعات على مستوى الدولة بمصدر مركزي للسلطة، سواء اتخذ شكل ملك أو رئيس أو رئيس وزراء. ويفوض هذا المصدر سلطاته إلى تراتبية من المرؤوسين والأتباع القادرين، على الأقل من حيث المبدأ، على فرض قواعد وقوانين على عموم المجتمع. كما يصادر كل السلطات الأخرى فوق تراب أرضه، مما يعني تمتعه بالسيادة. وتستمد مستويات الإدارة كافة، كالزعماء الأدنى مرتبة أو الولاة أو المديرين، سلطات صناعة القرار من ارتباطها الرسمي بتلك السلطة السيادية الأعلى.

ثانياً، يدعم مصدر السلطة مركزه باحتكار حق استخدام وسائل الإكراه المشروعة، سواء اتخذت شكل جيش و/ أو شرطة. وتكون هذه الوسائل الداعمة

لسلطة الدولة قوية بما يكفي لمنع أقسام المجتمع الأخرى، كالقبائل أو الأقاليم، من الانشقاق أو الانفصال والاستقلال بذاتها (وهذا ما يميز الدولة عن المشيخة).

ثالثاً، تبقى سلطة الدولة إقليمية ولا تتأسس على صلات القرابة. فرنسا في الحقبة الميروفينجية(*)، على سبيل المثال، لم تكن في الواقع دولة حين كان يحكمها ملك القبائل الفرانكية (الفرنجة) لا ملك فرنسا. ولأن عضوية الدولة لا تعتمد على صلات القرابة، تستطيع الدولة أن تنمو وتتوسع إلى حدود أكبر بكثير من القبيلة.

رابعاً، الدول أكثر طبقية وتفاوتاً بكثير من المجتمعات القبلية، إذ غالباً ما يفصل الحاكم وجهاز إدارته أنفسهم عن باقي المجتمع، ويتحولون في بعض الحالات إلى نخبة وراثية. وفي حين لا تغيب مؤسستا العبودية والرق عن المجتمعات القبلية، فإنهما تتوسعان إلى حد هائل في ظل الدول.

أخيراً، تتشرعن الدول بأشكال من المعتقدات الدينية أكثر تعقيداً بكثير من القبيلة، مع وجود طبقة كهنوتية منفصلة تحميها. في بعض الأحيان، تتسلم الطبقة الكهنوتية زمام السلطة فتصبح الدولة ثيوقراطية؛ في أحيان أخرى يسيطر عليها حاكم علماني فتسمى الدولة القيصرية-البابوية؛ وفي حالات ثالثة تتعايش الطبقة الكهنوتية مع الحاكم العلماني في نوع من تقاسم السلطة.

مع قدوم الدولة نخرج من علاقات القرابة وندخل عالم التطور السياسي بمعناه الحقيقي. في الفصول القليلة التالية سوف نمعن النظر في كيفية خروج مجتمعات الصين والهند والعالم الإسلامي وأوربا من علاقات القرابة والقبلية، ودخولها عالم مؤسسات الدولة الأكثر موضوعية وابتعاداً عن الشخصانية. حالما تولد الدول تصبح علاقات القرابة عثرة في طريق التطور السياسي، كونها تهدد بعودة العلاقات السياسية إلى النطاق الضيق والشخصاني للمجتمعات القبلية. لذلك لا يكفي

(*) (Merovingian) نسبة إلى سلالة حكمت بلاد الغال وأجزاء من ألمانيا وسويسرا والنمسا وبلجيكا وهولندا في بدايات العصور الوسطى (574 - 751) بعد انهيار الامبراطورية الرومانية. أسسها الملك تشيلدرك الأول (457 - 481) ابن ميروفيك ملك الفرانك الساليين، وأشهر ملوكها كلوفيس الأول (481-511) الذي وحد المقاطعات في مملكة واحدة وتحول إلى المسيحية.

تطوير دولة فحسب، بل يجب على الدولة تجنب إعادة «قبلنتها» أو ما أسميه إعادة الميراثية إليها.

لم تحقق كل مجتمعات العالم بمفردها التحول إلى مستوى الدولة. قبل وصول القوى الاستعمارية الأوربية في القرن التاسع عشر، كان القسم الأكبر من ميلانيزيا يتألف من مجتمعات قبلية عديمة الرأس [(acephalous)، أي تنقصها سلطة مركزية]، كما كانت الحال تقريباً في نصف الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وأجزاء من جنوب وجنوب شرق آسيا[2]. وحقيقية أن هذه المناطق لم تتمتع بتاريخ طويل من الانتماء لدول خاصة بها أثر إلى أبعد الحدود في آفاق تطورها بعد استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين، خصوصاً بالمقارنة مع المناطق المستعمرة في شرق آسيا، حيث تجذرت تقاليد الدولة بعمق. أما لماذا طورت الصين دولة في فترة مبكرة جداً من تاريخها في حين لم تفعل بابوا-غينيا الجديدة، رغم أن البشر استوطنوها لفترة أطول، فذلك أحد الأسئلة التي آمل الإجابة عنها.

نظريات تشكل الدولة

يميز علماء الأناسة والآثار بين ما يسمونه تشكل الدولة «الأصلية» والدولة «التنافسية». قيام الدولة الأصلية هو المرحلة الأولية لظهور الدولة (أو المشيخة) من رحم المجتمع على مستوى القبيلة، في حين أن تشكل الدولة التنافسية يحدث حصراً بعد قيام المرحلة الأصلية الأولى. الدول عادة أحسن تنظيماً وأكثر قوة بكثير من المجتمعات المحيطة على مستوى القبيلة، بحيث إما أن تخضعها وتستوعبها، أو تدفع بها إلى محاكاتها في حال رفض المجتمعات القبلية المجاورة الخضوع لسلطتها. وفي حين ثمة كثير من الأمثلة التاريخية على تشكل الدولة التنافسية، لم يراقب أحد تشكل النسخة الأصلية، ولذلك ليس بمقدور الفلاسفة السياسيين وعلماء الأناسة والآثار إلا التكهن بكيفية قيام الدولة أو الدول الأولى. هناك عدة فئات من التأويلات، بما فيها نظرية العقد الاجتماعي، ومقولة الري، والضغوطات السكانية، والحرب والعنف، وترسيم الحدود.

الدولة كعقد اجتماعي طوعي

لم يحاول منظرو العقد الاجتماعي، مثل هوبز ولوك وروسو، تقديم دلائل مادية وسير وضعية عن قيام الدولة، بل حاولوا في المقام الأول فهم أساس شرعية حكومة ما. مع ذلك، يبقى من المجدي التفكير فيما إذا كان قيام الدول الأولى ممكناً عبر شكل من أشكال الاتفاق الواضح والصريح بين رجال القبائل لإقامة سلطة مركزية.

يضع هوبز «الصفقة» الأساس التي تقوم عليها الدولة: تضمن الدولة (أو الليفايثان) الأمن والسلامة لكل مواطن، عبر احتكارها القوة، مقابل تخليه عن حقه في فعل ما يشاء. ويمكن أن توفر الدولة أيضاً أنواعاً أخرى من المنافع العامة، كحقوق الملكية والطرقات والنقد والأوزان والمقاييس المعيارية والدفاع عن الدولة ضد الاعتداء الخارجي، وغير ذلك من الأمور التي لا يستطيع المواطنون القيام بها بمفردهم. بالمقابل، يعطي المواطنون الدولة حق فرض الضرائب والتجنيد ومطالبتهم بأشياء أخرى. تستطيع المجتمعات القبلية توفير درجة من الأمان، لكنها لا توفر إلا قدراً محدوداً من المنافع العامة لافتقادها السلطة المركزية. لو قامت الدولة بالتالي نتيجة عقد اجتماعي، فعلينا الافتراض جدلاً بأن الجماعة القبلية في مرحلة تاريخية ما قررت طوعاً تفويض شخص ما سلطات ديكتاتورية لحكمها. وهذا التفويض ليس آنياً، كما في انتخاب زعيم قبلي، بل تفويض دائم للملك وذريته. ويفترض أن يكون أيضاً تفويضاً على أساس إجماع كل أقسام القبلية وطبقاتها، التي يتمتع كل منها بخيار الابتعاد ومغادرة القبيلة في حال لم تعجبه الصفقة.

يبدو من غير المرجح إطلاقاً قيام الدولة الأولى نتيجة عقد اجتماعي واضح وصريح، لو كان الدافع الأساس إلى ذلك ببساطة دافعاً اقتصادياً، كحماية حقوق الملكية أو توفير المنافع العامة. المجتمعات القبلية مساواتية، وفي سياق جماعات القرابة المتلاحمة، حرة جداً. الدول، على النقيض من ذلك، قسرية واستبدادية وتراتبية. لذلك اعتبرها فريدريك نيتشه «أقسى من أقسى الوحوش». قد نتخيل مجتمعاً قبلياً حراً يفوض السلطة إلى ديكتاتور فرد حصراً تحت أشد ظروف الإكراه،

كخطر غزو خارجي محدق يمحوه من الوجود؛ أو إلى شخصية دينية إذا بدا أن ثمة وباء يجتاحه ويهدد المجتمع بالفناء. انتخب الرومان قادتهم الديكتاتوريين في فترة الجمهورية فعلاً بهذه الطريقة، كما حدث حين هدد هانيبال مدينة روما بعد معركة كاناي عام 216 قبل الميلاد. لكن هذا يعني أن الدافع الحقيقي لتشكل الدولة كان العنف أو التهديد بالعنف، الأمر الذي يجعل العقد الاجتماعي عاملاً مؤثراً لكن ليس سبباً نهائياً.

الدولة كمشرع هندسة هيدروليكية

إحدى التنويعات على أطروحة العقد الاجتماعي النظرية «الهيدروليكية» في نشوء الدولة، التي وضعها كارل فيتفوغل وأريق فيها مداد كثير دونما مبرر. وسع فيتفوغل، وهو ماركسي سابق تحول إلى عدو لدود للشيوعية، نظرية ماركس عن وسائل الإنتاج الآسيوية، مقدماً تفسيراً اقتصادياً لظهور الديكتاتوريات خارج الغرب. يقول فيتفوغل إن قيام الدولة في بلاد ما بين النهرين ومصر والصين والمكسيك دفعته الحاجة إلى مشروعات ري ضخمة لا يمكن إدارتها إلا من قبل دول بيروقراطية مركزية[3].

ثمة مشكلات عدة في النظرية الهيدروليكية، أولها أن معظم مشروعات الري في مناطق قامت فيها دول وليدة كانت مشروعات صغيرة تدار محلياً. المحاولات الهندسية الأكبر، كمشروع قناة الصين العظيمة، قامت بعد بناء دولة قوية فكانت بالتالي نتائج لتشكل الدول لا أسباباً لها[4]. ولكي تصح فرضية فيتفوغل، علينا أن نتخيل عدداً من رجال القبائل يجتمعون يوماً معاً ويقول أحدهم للآخر: «بإمكاننا أن نصبح أكثر غنى بكثير لو تنازلنا عن حريتنا المعشوقة لديكتاتور يضطلع بمسؤولية إدارة مشروع هندسي هائل لري الأراضي لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل. وسوف نتنازل عن تلك الحرية ليس فقط طوال فترة المشروع بل للأبد؛ لأن أجيال المستقبل أيضاً سوف تحتاج مدير مشروع ناجحاً». لو كان مثل هذا السيناريو معقولاً لتحول الاتحاد الأوربي إلى دولة واحدة منذ أمد بعيد.

الكثافة السكانية

يؤكد عالم السكان إرنست بوزرب أن تزايد عدد السكان وارتفاع الكثافات البشرية كانا محركين مهمين للابتكارات التكنولوجية. فالكثافات السكانية العالية حول الأنهار الكبرى، في مصر وبلاد الرافدين والصين، أفرزت أنظمة زراعية فائقة الكثافة، تضمنت مشروعات ري عملاقة، ومحاصيل جديدة أعلى إنتاجية، وأدوات أخرى مختلفة. وقد شجعت الكثافة السكانية على تشكيل الدولة بإتاحتها المجال للتخصصية وتقسيم العمل بين مجموعات النخب والعامة. كان بمقدور المجتمعات قليلة الكثافة، سواء على مستوى القبيلة أو الزمرة، التخفيف من حدة الصراعات ببساطة عبر ابتعاد بعضها عن بعض، وفصل أقسام من القبيلة لدى إدراكها استحالة تعايشها. أما مجمعات الكثافات السكانية العالية في مراكز المدن المنشأة حديثاً فلم يكن لديها مثل هذا الخيار، إذ إن ندرة الأراضي وصعوبة الوصول إلى الموارد العامة المفتاحية زادا على الأرجح احتمالات حدوث الصراعات، التي احتاجت بدورها إلى أشكال أكثر مركزية من السلطة السياسية لحلها والسيطرة عليها.

لكن حتى لو كانت الكثافة السكانية شرطاً ضرورياً لقيام الدولة، فما يزال أمامنا سؤالان بحاجة إلى إجابات: ما سبب ازدياد الكثافة السكانية أصلاً؟ وما هي آليات ارتباط الكثافة السكانية بالدولة؟

قد يبدو أن ثمة إجابة مالثوسية بسيطة عن السؤال الأول: زيادة عدد السكان سببها الاكتشافات التقنية الحديثة كالثورة الزراعية، التي زادت إلى حد كبير الطاقة الإنتاجية لقطعة أرض ما، والتي بدورها دفعت الآباء إلى إنجاب المزيد من الأبناء. المشكلة أن العديد من مجتمعات الصيد-الجمع تعمل بمستوى أدنى بكثير من القدرة الإنتاجية بعيدة الأمد لبيئاتها المحلية. لقد طور سكان مرتفعات غينيا الجديدة وهنود الأمازون الزراعة، لكنهم لا ينتجون الفائض الغذائي القادرين عليه تقنياً. لذلك تبقى مجرد الإمكانية التقنية لزيادة الإنتاجية والمردود، وبالتالي ازدياد السكان، غير قادرة بالضرورة على تفسير سبب قيامها الفعلي[5]. أشار بعض علماء الأناسة

إلى أن ازدياد الموارد الغذائية في بعض مجتمعات الصيد-الجمع يقابله انخفاض في كم العمل؛ لأن أعضاء تلك المجتمعات يفضلون الراحة على العمل. قد يكون سكان المجتمعات الزراعية عموماً أكثر غنى، لكن عليهم أيضاً أن يعملوا بجهد أكبر بكثير، وقد لا تبدو المقايضة جذابة بما فيه الكفاية. أو قد يكون الأمر ببساطة أن مجتمعات الصيد-الجمع علقت فيما يسميه علماء الاقتصاد «مصيدة التوازن متدني المستوى». أي إنها تمتلك التقنية اللازمة لزراعة البذور والانتقال إلى الزراعة، لكن التوقعات الاجتماعية باقتسام فائض الإنتاج تقضي بسرعة على حافز الارتقاء إلى مستويات إنتاجية أعلى[6].

قد تكون السببية هنا معكوسة: ربما لا ينتج أبناء المجتمعات الأولى فائضاً غذائياً من تلقاء أنفسهم، ما لم يجبرهم على ذلك حكام يجيدون الإمساك بقبضة السوط المسلط عليهم. وبدورهم قد لا يرغب السادة أنفسهم في العمل بجهد أكبر، بل يسعدون تماماً بإجبار الآخرين على العمل، فيكون ظهور التراتبية بالتالي ليس نتيجة عوامل اقتصادية بل سياسية، مثل الغزو العسكري أو الإكراه. وبناء الأهرامات في مصر مثال يخطر في البال.

لهذا قد لا تكون الكثافة السكانية السبب النهائي لتشكل الدولة، بل متحولاً طارئاً هو ذاته نتاج عامل آخر لم يتحدد بعد.

الدول نتاجاً للعنف والإكراه

تشير نقاط الضعف والفجوات الواردة في جميع التأويلات التي تركز في المقام الأول على البعد الاقتصادي إلى العنف كمصدر واضح لتشكل الدولة. أي إن التحول من القبيلة إلى الدولة يتضمن خسائر فادحة في الحرية والمساواة، ومن الصعب أن يتخيل المرء تجمعات تتخلى عن ذلك كله حتى في سبيل مكاسب كبيرة محتملة من مشروعات الري، مثلاً. لا بد وأن يكون الرهان أكبر بكثير، ويمكن تفسيره للتو بالتهديد الذي يشكله العنف المنظم للحياة ذاتها.

نعرف أن المجتمعات البشرية كلها تقريباً مارست العنف، خصوصاً على مستوى القبيلة. وربما ظهرت التراتبية والدولة إلى حيز الوجود حين أخضع قسم من القبيلة قسماً آخر واحتل أرضه، بحيث أدت ضرورات بسط السيطرة السياسية على القبيلة المهزومة إلى إقامة المنتصرين مؤسسات مركزية قمعية تطورت فيما بعد إلى البيروقراطية الإدارية للدولة الأولى. ومن المرجح أن يفرض المنتصر، خصوصاً إذا كانت الجماعات القبلية مختلفة لغوياً أو إثنياً، علاقات هيمنة على المهزوم وأن تترسخ بالتالي التقسيمات الطبقية. حتى التهديد بغزو قبيلة أجنبية من هذا النوع شجع المجموعات القبلية على إقامة أشكال مركزية أكثر متانة وديمومة للسيطرة والتحكم، كما حدث في قبائل الشايان والبويلبو الهندية[7].

تكرر سيناريو إخضاع قبيلة غازية مجتمعاً مستقراً مرات لا تحصى في التاريخ المسجل، إذ أقامت موجات من قبائل التانغوت والخيتاي والهون والرورجن والآريين والفايكنغ والجرمان دولاً على هذا الأساس. السؤال الأهم، إذن، هل هكذا بدأت الدول الأولى؟ لكنّ قروناً من الحروب القبلية في أماكن مثل بابوا-غينيا الجديدة وجنوب السودان لم تنتج مجتمعات على مستوى الدولة. أضف إلى ذلك، كما يقول علماء الأناسة، أن لدى المجتمعات القبلية آليات تسوية لإعادة توزيع السلطة بعد النزاعات، فقبائل النوير ببساطة تتمثل أعداءها وتستوعبهم بدل إخضاعهم وحكمهم. لذلك يبدو أن ثمة حاجة لعوامل سببية أخرى تعلل قيام الدول، إذ لم تتشكل وحدات سياسية أكثر مركزية حتى تدفقت مجموعات قبلية عنيفة من سهوب آسيا الداخلية أو الصحراء العربية أو جبال أفغانستان.

الحدود والإحاطة وغيرها من العوامل الجغرافية-البيئية

لاحظ عالم الأناسة روبرت كارنيرو أن الحرب قد تكون شرطاً ضرورياً كونياً لتشكل الدولة، لكنها بحد ذاتها غير كافية. وأكد أن من المتعذر تفسير ظهور الدول التراتبية إلا حين تحدث زيادات في الإنتاجية ضمن منطقة محددة جغرافياً كأودية الأنهار، أو حين تقدم قبائل معادية على الإحاطة فعلياً بأراضي قبيلة أخرى. في

الأراضي غير المحددة وقليلة الكثافة السكانية، يمكن ببساطة أن تهرب القبائل أو الأفراد الأضعف. لكن لا يتوافر هذا الخيار في مناطق مثل وادي النيل، الذي تحدده الصحارى والبحار، أو في أودية بيرو الجبلية، التي تطوقها الصحارى والأدغال والجبال العالية[8]. كما تفسر الإحاطة الجغرافية السبب في أن الإنتاجية الأعلى أدت إلى كثافة سكانية أكبر؛ نظراً لعدم توافر خيار الانتقال أمام شعوب تلك المناطق.

لكن القبائل في مرتفعات بابوا- غينيا الجديدة تمارس الزراعة وتعيش في أودية محددة جغرافياً، ولذلك لا يمكن أن يفسر هذان العاملان وحدهما ظهور الدول. قد يكون للحجم الكبير أهمية، فبلاد ما بين النهرين ووادي النيل ووادي المكسيك كلها مناطق زراعية كبيرة نسبياً، لكنها مع ذلك محددة جغرافياً بالجبال والصحارى والمحيطات. ويمكن إقامة تشكيلات عسكرية أكبر وأكثر تركيزاً، وبالتالي أكثر قدرة على فرض سلطتها على هذه المناطق الشاسعة، خصوصاً إذا روض أهلها الخيول أو الجمال. لم تقرر الحدود وحدها، إذن، هل ستنشأ دولة من الدول، بل أيضاً حجم المنطقة المحددة جغرافياً وقابلية الوصول إليها. كذلك قد يفيد التحديد الجغرافي بناء الدول في مراحل نشأتها الأولى بطريقة أخرى أيضاً، عبر حمايتها من الأعداء خارج وادي النهر أو الجزيرة، وإعاقة تقدمهم إلى حين تجميع قوات أكبر حجماً. لم تتشكل المشيخيات والدول الأولية في أوقيانوسيا، مثلاً، إلا على الجزر الكبرى كفيجي وتونغا وهاواي، لا على الجزر الصغيرة كفانواتو أو تروبرياند أو جزر القمر. غينيا الجديدة جزيرة كبيرة أيضاً، لكنها جبلية ومقسمة إلى طائفة كبيرة ومتنوعة من البيئات متناهية الصغر.

الدولة نتاجاً للسلطة الكاريزمية

ينزع علماء الآثار المهتمون بالتنظير حول أصول علم السياسة إلى الانحياز للتفسيرات المادية، كالعوامل البيئية ومستوى التطور التقني، بدل العوامل الثقافية كالدين؛ لأننا ببساطة نعرف أكثر عن البيئة المادية للمجتمعات الأولى[9]. لكن يبدو من المرجح جداً أن الأفكار الدينية لعبت دوراً حاسماً في المراحل الأولى لتشكل

الدول؛ نظراً لقدرتها الفاعلة على شرعنة التحول إلى تراتبية وفقدان الحرية التي تتمتع بها المجتمعات القبلية. وقد ميّز ماكس فيبر في ما أسماه السلطة الكاريزمية بين أشكالها التقليدية والعقلانية الحديثة[15]. كلمة كاريزما أصلاً تعني باليونانية شخصاً «مسّه الله»، أي قائداً ملهماً يفرض سلطته ليس لأنه انتخب من قبل أقرانه من رجال القبائل لقدرته القيادية، بل لاعتقادهم أنه مكلف إلهياً.

السلطة الدينية والبراعة العسكرية تسيران جنباً إلى جنب. فالسلطة الدينية تتيح لزعيم القبيلة القدرة على حل مشكلة العمل التعاوني على نطاق واسع لتوحيد مجموعة قبائل مستقلة ذاتياً. كما يمكنها، إلى حد أبعد بكثير من نظرية المصلحة الاقتصادية، تعليل سبب قيام شعب قبلي حر بتفويض السلطة طوعاً وبشكل دائم لفرد واحد ومجموعة أقاربه. يستطيع الزعيم بعد ذلك استخدام تلك السلطة لإنشاء آلة عسكرية مركزية تستطيع إخضاع القبائل المتمردة، بالإضافة إلى ضمان السلم والأمن المحليين، الأمر الذي يدعم بدوره سلطة القائد الدينية في حلقة إيجابية من التغذية الراجعة. المشكلة الوحيدة أنك بحاجة إلى صيغة دين جديد يستطيع التغلب على الحدود الضيقة أصلاً لعبادة الأسلاف وغيرها من أشكال العبادة الخصوصية.

ثمة مثال حي على حدوث هذه العملية تاريخياً، ويتجسد بقيام الدولة العربية الأولى في ظل الخلافة الأموية ذات الطابع الأبوي. فقد استوطنت شعوب قبلية شبه الجزيرة العربية، وعاشت قروناً عدة على تخوم مجتمعات على مستوى الدولة، كمصر وبلاد فارس والإمبراطورية الرومانية/ البيزنطية. وتفسر قسوة بيئتهم وعدم ملاءمتها للزراعة سبب عدم تعرضهم للغزو، وبالتالي عدم شعورهم بالضغط العسكري لدرجة تدفعهم إلى تشكيل دولة مركزية تجمعهم. فقد عملوا تجاراً ووسطاء بين المجتمعات المستقرة المجاورة، لكنهم عجزوا عن إنتاج فائض غذائي مهم بمفردهم.

تغيرت الأوضاع بشكل دراماتيكي مع ولادة الرسول محمد عام 570 م. في بلدة عربية صغيرة اسمها مكة. حسب السنة النبوية، تلقى محمد الوحي من الله أول مرة

في الأربعين من عمره، ويبدأ التبشـير بولادة الدين الجديد بين القبائل المكية. وبعد أن تعـرض وأتباعـه للاضطهاد في مكة، هاجـروا إلى المدينة عـام 622، حيث طلب منه التوسـط في النزاع بين القبائل المدينية المتخاصمة، فوضع ما يسـمى «دسـتور المدينة» الـذي عرّف الأمة، أو مجتمع المؤمنين، على أسـس كونية تتجـاوز الولاءات القبلية. لم يتمتع الكيان السياسي الذي أقامه محمد بسمات الدولة الحقيقية كلها بعد، لكنه أحدث قطيعـة مـع الأنظمة القائمـة على صـلات القرابة، لا على أسـاس الغـزو والإخضاع بـل عـبر صياغة عقد اجتماعي تعززه سـلطة النبـي الكاريزمية. بعد عدة سـنوات من الحروب، استطاع الكيان السياسي الإسلامي الجديد كسب ما يكفي من الأتباع لفتح مكة وتوحيد وسط شبه الجزيرة العربية ضمن مجتمع واحد على مستوى الدولة.

في الـدول القائمـة عـلى الفتح، تتحول سـلالة الزعيـم القبلي المؤسـس عادة إلى سـلالة حاكمة، لكن هذا لم يحدث في حالة محمد؛ حيث لم ينجب سـوى ابنة واحدة، فاطمة، ولا أبناء ذكور(*). وهكذا انتقلت قيادة الدولة الجديدة إلى أحد صحابته من العشـيرة الأموية، وهي قسـم موازٍ في قبيلة قريش التي ينتمي إليها. تحول الأمويون إلى سـلالة حاكمة، وتوسـعت الدولة الأموية بسرعة في عهد عثمان ومعاوية لتفتح سـوريا ومصر والعراق، وتفرض الحكم العربي على هذه المجتمعات القائمة مسـبقاً على مستوى الدولة[11].

ليس ثمة مثال أوضح على أهمية الأفكار للسياسة من ظهور الدولة العربية بقيادة النبـي محمـد، فالقبائل العربيـة لم تلعب إلا دوراً هامشـياً جداً في تاريـخ العالم حتى تلك المرحلة. وحدها سـلطة محمد الكاريزمية سـمحت بتوحيد تلك القبائل وبسط سـلطتها على كامل الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا. ولم تكن لتلـك القبائل قاعدة اقتصاديـة تذكر، لكنها اكتسـبت قوتهـا الاقتصادية مـن تفاعل الأفـكار الدينية مع التنظيم العسكري، فاستطاعت فيما بعد الاستيلاء على مجتمعات زراعية كانت تنتج فوائـض غذائيـة مهمة[12]. ولا يعتبر هـذا مثالاً صرفاً عن تشـكل الدولة الأصلية؛

(*) لعله يقصد عند وفاته.

نظراً لأن القبائل العربية كانت لديها نماذج عن دول قائمة تحيط بها، كفارس وبيزنطة، استطاعت محاكاتها وفي النهاية الاستيلاء عليها. أضف إلى ذلك أن السلطة القبلية بقيت قوية لدرجة أن الدول العربية اللاحقة لم تستطع أبداً التغلب عليها بشكل كامل، أو إقامة بيروقراطيات حكومية مستقلة لا تتأثر بالسياسات القبلية إلى أبعد الحدود (انظر الفصل 13). وقد دفع ذلك السلالات العربية والتركية الحاكمة فيما بعد إلى اللجوء لإجراءات استثنائية لتحرير نفسها من تأثير روابط القرابة القبلية، اتخذت شكل جيوش وإداريين من العبيد جُنِّدوا كلية من الأجانب.

في حين يبقى قيام الدولة العربية الأولى مثالاً صارخاً على القوة السياسية للأفكار الدينية، فإن كل دولة تقريباً اعتمدت على الدين في شرعنة نفسها. جميع الأساطير المؤسّسة للدول اليونانية والرومانية والهندية والصينية ترجع أصل سلالات النظام الحاكم إلى إله، أو على الأقل إلى بطل نصف-إلهي. ولا يمكن تفهم السلطة السياسة في الدول المبكرة بمعزل عن الطقوس الدينية التي يسيطر عليها الحاكم ويستخدمها في شرعنة سلطته. تأمل، مثلاً، قصيدة المديح التالية في مؤسس سلالة شانغ الصينية، والمأخوذة من كتاب المدائح:

السنونوة فوّضتها السماء،

لتهبط إلى الأرض وتنجب [أبا سيدنا] «شانغ»

فعاشت [ذريته] في أرض «ين» وصارت من العظماء.

[بعدها] بزمن بعيد، عيّن «تي» المحارب «تانغ»

لينظّم الحدود على الجهات الأربع وكافة الأرجاء...

وتؤكد قصيدة أخرى:

[نبلاء] «شانغ» كانوا بحق حكماء

ومنذ القدم تبدى حسن طالع [سلالتهم] بجلاء؛

فبعدما اجتاحت مياه الطوفان العالم الخارجي الرحيبْ

قسَّم «يو» مناطق الأرض (في الصين) وأحسن الترتيبْ[13].

يبدو أننا نقترب باطراد من تفسير أشمل لتشكل الدولة الأصلية، فكل ما نحتاج إليه هو اقتران عدة عوامل. أولاً، يجب أن تتوافر ثروة موارد كافية تسمح بإنتاج فوائض غذائية عما هو ضروري للعيش. قد تكون وفرة الموارد هذه طبيعية، فالبيئة الواقعة شمال غرب المحيط الهادي، مثلاً، كانت حاشدة بالطرائد لدرجة أن المجتمعات على مستوى الصيد-الجمع هناك استطاعت إقامة مشيخات، إن لم تكن دولاً. لكن الثروة في أحيان أكثر يوفرها التقدم التقني في وسائل الإنتاج، كالزراعة مثلاً. ثانياً، يجب أن يكون حجم المجتمع كبيراً لدرجة تسمح بظهور تقسيم أولي للعمل ونخبة حاكمة. ثالثاً، يجب أن يكون السكان محصورين طبيعياً وجغرافياً بحيث تزداد كثافتهم حين تفرض فرص التقدم التقني وجودها، وللتأكد من أن المواطنين لا يستطيعون الهرب لدى إكراههم. وأخيراً، يجب أن يكون لدى الجماعات القبلية حافز للتخلي عن حريتها لسلطة الدولة، وهذا يمكن أن يحدث نتيجة تهديد جماعات أخرى أكثر تنظيماً بإفنائها، أو نتيجة السلطة الكاريزمية لقائد ديني. تبدو هذه العوامل مجتمعة سبباً معقولاً لظهور الدولة في مناطق مثل وادي النيل[14].

أكد هوبز أن الدولة أو الليفايثان جاءت نتيجة عقد اجتماعي عقلاني بين أفراد أرادوا حل مشكلة العنف المستشري وإنهاء حالة الحرب. وقد أشرت في بداية الفصل 2 إلى أن ثمة مغالطة جوهرية في ذلك، وفي كل نظريات العقد الاجتماعي الليبرالية، من حيث افتراضها المسبق لحالة فطرة طبيعية سبقت الحالة الاجتماعية

وعاش فيها البشر أفراداً معزولين. مثل هذه الحالة من الفردانية الأولية لم توجد قط، فالبشر اجتماعيون بطبيعتهم، ولا يتوجب عليهم اتخاذ قرار عقلاني نابع من مصلحتهم الذاتية لتنظيم أنفسهم في جماعات. في معظم الأحيان يأتي الشكل المحدد للتنظيم الاجتماعي نتيجة المحاكمة العقلانية على مستويات أعلى من التطور، لكنه على المستويات الدنيا ينشأ عفوياً من اللبنات الأساس التي خلقتها البيولوجيا الإنسانية.

ثمة وجه آخر لمغالطة هوبز، فكما لم يوجد أبداً تحول صرف من حالة الفطرة المشوشة إلى المجتمع المدني المنظم، كذلك لم يوجد أبداً حل جذري لمشكلة العنف الإنساني. البشر يتعاونون ليتنافسوا، ويتنافسون ليتعاونوا، وولادة الليفايثان لم تحل مشكلة العنف بشكل دائم بل نقلتها ببساطة إلى مستوى أعلى. فبدلاً من احتراب أقسام القبيلة أحدها مع الآخر، أصبحت الدول الآن الأبطال الرئيسين في حروب تزداد حجماً باطراد. لقد استطاعت الدولة الأولى التي ظهرت إلى حيز الوجود خلق سلام المنتصر، لكنها مع الزمن واجهت منافسين برزوا مع ظهور دول جديدة استعادت الأساليب السياسية نفسها لتتحدى هيمنتها.

لِمَ لمْ تكن الدول ظاهرة كونية؟

نحن في وضع أفضل الآن لتفهم أسباب عدم ظهور الدول في بعض مناطق العالم مثل إفريقيا وأوقيانوسيا، وأسباب بقاء المجتمعات القبلية في مناطق مثل أفغانستان والهند ومرتفعات جنوب شرق آسيا. يقول عالم الاجتماع السياسي جيفري هيربست إن غياب الدول الأصلية في العديد من مناطق إفريقيا يتأتى عن اقتران عدة عوامل مألوفة: «المشكلة الأساس التي تواجه بناة الدولة في إفريقيا -سواء كانوا ملوكاً أو حكاماً استعماريين أو رؤساء في فترة الاستقلال- كانت ولا تزال فرض السلطة على أراض قاسية الطبيعة، قليلة الكثافات السكانية نسبياً»[15]. ويشير هيربست، على عكس التصور السائد، إلى أن 8 ٪ فقط من أراضي القارة يسودها مناخ استوائي، وأن 50 ٪ من الأراضي لا تتلقى معدل هطل مطري يكفي لإقامة زراعة منتظمة

ومستدامة. وعلى الرغم من أن الجنس البشري نشأ بداية في إفريقيا، فقد نجح وازدهر في أجزاء أفضل من العالم. فالكثافات السكانية كانت دائماً قليلة في أرجاء القارة الإفريقية كافة إلى حين وصول الزراعة الحديثة والطب الحديث، إذ لم تبلغ إفريقيا حتى العام 1975 نسبة الكثافة السكانية التي تمتعت بها أوربا عام 1500. وأجزاء القارة الإفريقية التي كانت استثناء لهذه القاعدة العامة، كمنطقة البحيرات الكبرى الخصبة ووادي الصدع الكبير، أعالت كثافات سكانية أكبر بكثير وشهدت في الواقع ظهوراً مبكراً لدول مركزية.

كذلك جعلت جغرافية إفريقيا الطبيعية من الصعوبة بمكان بسط السلطة والسيادة، فأنهار القارة القابلة للإبحار على مسافات طويلة قليلة العدد (هنا أيضاً، الاستثناءات لهذه القاعدة، كحوض نهر النيل الأدنى، موطن واحدة من أوائل دول العالم، تؤكد هذه النقطة ولا تنفيها). وصحارى الساحل الكبرى تشكل حاجزاً هائلاً أمام التجارة والغزو، على عكس سهوب أوربا وآسيا الأقل جفافاً وجدباً. الفرسان المسلمون الذين استطاعوا عبور هذا الحاجز الطبيعي، سرعان ما وجدوا خيولهم تموت بالتهاب الدماغ جراء انتشار ذبابة تسي تسي، ما يفسر السبب في أن الأجزاء المسلمة في غرب إفريقيا تقتصر على مناطق شمال نيجيريا وساحل العاج وغانا وما شابه[16]. أما في أجزاء إفريقيا المغطاة بالغابات الاستوائية، فكانت صعوبة بناء الطرق وصيانتها عائقاً مهماً أمام بناء الدولة. بقيت الطرق صلبة السطوح التي بناها الرومان في بريطانيا قيد الاستخدام أكثر من ألف عام بعد انهيار الحكم الروماني هناك، في حين لا تبقى سوى قلة من الطرق بحالة سليمة بعد بضعة مواسم في مناطق إفريقيا الاستوائية.

ثمة مناطق قليلة نسبياً تحددها الجغرافيا الطبيعية بوضوح في القارة الإفريقية، ما جعل من الصعب جداً على الحكام الإقليميين مد سلطتهم الإدارية على المناطق الداخلية وبسط سيطرتهم على سكانها. قلة الكثافة السكانية تعني عادة توافر أراضٍ جديدة، وقدرة السكان على الاستجابة لتهديد الغزو ببساطة عبر الانسحاب إلى مناطق أبعد داخل الأدغال. في إفريقيا، مقارنة بأوربا، لم يحدث قط تعزيز الدولة عن

طريق الحرب والغزو، ببساطة لأن بواعث وإمكانات الغزو كانت أكثر محدودية بما لا يقارن[17]. يعني هذا، حسب هربست، أن التحول من مفهوم السلطة القبلية إلى مفهوم سيادة الدولة الإقليمية بحدودها الإدارية الواضحة، لم يحدث قط في إفريقيا إلى المدى الذي حدث فيه ضمن أوربا[18]. وظهور دول في أجزاء محددة جغرافياً من القارة الإفريقية، كوادي النيل، استثناء ينسجم تماماً مع هذه القاعدة التحتية.

قد يكون السبب في عدم ظهور دول في أستراليا الأصلية مشابهاً لمثيله المتعلق بإفريقيا. فأستراليا بمعظمها قارة شديدة الجدب والجفاف وقليلة التنوع؛ وبرغم طول الفترة الزمنية التي عاشها الإنسان هناك، فقد بقيت الكثافة السكانية على الدوام شديدة الانخفاض. ويمكن اعتبار غياب الزراعة والمناطق المحددة طبيعياً السبب في عدم ظهور بنى سياسية فوق مستوى القبيلة والسلالة.

يختلف الوضع في ميلانيزيا إلى حد ما، فالمنطقة بكليتها عبارة عن جزر، مما يعني أنها محددة طبيعياً؛ علاوة على أن الزراعة هناك اكتشفت منذ أمد بعيد. المشكلة هنا تتعلق بالحجم وبصعوبات بسط السلطة، نظراً للطبيعة الجبلية لمعظم الجزر. الشعاب والوديان الجبلية التي تنقسم إليها الجزر صغيرة الحجم ولا تستطيع إعالة عدد كبير من السكان، ومن الصعوبة بمكان بسط السلطة على مساحات كبيرة. وكما أشرنا آنفاً، شهدت الجزر الأكبر حجماً والأوسع سهولاً والأخصب تربة، مثل فيجي وهاواي، ظهور عدة مشيخات ودول.

تفسر الجبال أيضاً وجود أشكال تنظيم قبلية مسبقة في العديد من مناطق العالم المرتفعة، بما فيها أفغانستان، والمناطق الكردية في تركيا والعراق وسوريا، وهضاب لاوس وفيتنام، والوحدات الإدارية القبلية في باكستان. الجبال ببساطة تجعل من الصعب على الدول وجيوشها إخضاع تلك المناطق والسيطرة عليها، فالأتراك والمغول والفرس، ومن بعدهم البريطانيون والروس، والآن الأميركيون وقوات حلف شمال الأطلسي، حاولوا جميعاً إخضاع القبائل الأفغانية واسترضاءها وبناء دولة مركزية هناك، ولم يحققوا سوى قدر متواضع من النجاح.

إن فهم الظروف التي تتشكل في ظلها الدول الأصلية مهم، كونه يساعد على تحديد بعض الشروط المادية لظهور الدول. لكن في نهاية المطاف ثمة كثير جداً من العوامل المتفاعلة داخلياً، بحيث يستحيل تطوير نظرية واحدة تتنبأ بزمان تشكل الدول وكيفيته. بعض تفسيرات وجود أو غياب الدول تبدو أشبه بمقولة كيبلنغ، «مجرد قصص». تتشابه الظروف البيئية مثلاً في بعض أجزاء ميلانيزيا إلى حد بعيد مع مثيلاتها في فيجي أو تونغا -وهي جزر كبيرة تعيل فيها الزراعة كثافات سكانية فعلية- حيث لم تظهر دولة، ربما لأسباب تتعلق بالدين أو بحوادث معينة في تاريخ لا يمكن استرجاعه.

لكن لا يبدو واضحاً مدى أهمية تطوير مثل هذه النظرية؛ لأن الغالبية العظمى من دول العالم كانت نتاج تشكل دول تنافسية لا دول أصلية. ثم إن العديد من الدول تشكلت في أزمنة تاريخية تتوافر عنها سجلات مكتوبة. بدأ تشكل الدولة الصينية على وجه الخصوص في فترة مبكرة جداً، بعد مصر وبلاد ما بين النهرين بقليل تقريباً، وفي فترة متزامنة مع ظهور الدول على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وفي العالم الجديد. ثمة سجلات مكتوبة وأثرية شاملة عن التاريخ الصيني المبكر تعطينا فهماً سياقياً أكثر تحديداً للسياسة الصينية. لكن الأهم من كل ذلك أن الدولة التي ظهرت في الصين كانت -بمفهوم ماكس فيبر- أكثر حداثة من مثيلاتها في أي مكان آخر في العالم. فقد أوجد الصينيون بيروقراطية إدارية رسمية متعددة المستويات، وهو ما لم يحدث في اليونان أو روما. وطور الصينيون عقيدة سياسة معادية للأسروية بشكل صريح، وسعى حكامها الأول إلى تقويض سلطة الأسر ومجموعات القرابة الراسخة لمصلحة نظام إداري مستقل ولا شخصي. وعملت هذه الدولة على مشروع بناء أمة خلقت ثقافة رسمية قوية بما فيه الكفاية لتتحمل ألفي سنة من الانهيار السياسي والغزو الخارجي. كما توسع الفضاء السياسي والثقافي في الصين ليشمل عدداً من السكان يفوق بمراحل مثيله لدى الرومان، فالرومان حكموا إمبراطورية حددت المواطنة مبدئياً بعدد صغير نسبياً من سكان شبه الجزيرة الإيطالية. وفي حين امتدت تلك الإمبراطورية من بريطانيا إلى شمال

إفريقيـا، ومـن ألمانيا إلى سـوريا، فإنها تألفت من مجموعة متنافرة من الشـعوب التي سـمح لها بدرجة معتبرة مـن الحكم الذاتي. على عكس ذلـك، وبرغم أنه أطلق على نفسـه لقب إمبراطور، لا ملك، فقد حكم العاهل الصيني كياناً بدا في اتسـاقه أشـبه بالمملكة أو حتى الدولة.

كانت الدولة الصينية مركزية وبيروقراطية واستبدادية لدرجة هائلة. وقد أدرك ماركـس وفيتفوغل هذه السـمة المميزة للسياسـة الصينية باسـتخدامهما تعابير مثل «نمط الإنتاج الآسيوي» و«الاستبداد الشرقي». في الفصول التالية أقدم الحجة على أن ما يسمى بالاستبداد الشرقي ليس إلا الظهور المبكر للدولة الحديثة سياسياً. فقد ترسـخت الدولة في الصين قبـل أن تحول الفعاليات الاجتماعية الأخرى نفسـها إلى مؤسسـات -فعاليات مثل الأرسـتقراطية الإقليمية الميراثية، ومجموعات الفلاحين المنظمين، والمدن القائمة على طبقة التجار أو الكنائس أو مجموعات مستقلة أخرى. وعـلى عكس روما، بقي الجيش الصيني تحت سـيطرة الدولة، ولم يشـكل أي تهديد مسـتقل لسـلطتها السياسـية. هذه التسـوية المبدئية لموازين القوى تكرست لفترات طويلة لاحقة؛ نظراً لأن الدولة العملاقة كانت قادرة على التحرك لمنع ظهور مصادر بديلة للسـلطة، اقتصادية وسياسية في آن. ولم يظهر اقتصاد حيوي حديث يمكن أن يخل بهذا التوزيع للسـلطة حتى القرن العشريـن. فالأعداء الأجانب الأقوياء الذين احتلـوا بين حين وآخر الصـين كلها أو أجزاء منها، كانوا على الأغلب شـعوباً قبلية ذات ثقافات أقل تطوراً، ما لبثت رعيتهم أن احتوتهم وتمثلتهم و«صيّنتهم» بسرعة. ولم تواجـه الصـين منافسـة حقيقية مـن نماذج أجنبيـة تتحدى سـبيل تطورها الذاتي المتمركز على الدولة حتى وصول الأوربيين في القرن التاسع عشر.

يختلف نموذج التطور السياسي الصيني عن مثيله في الغرب، من حيث إن تطور الدولة المبكرة الحديثة لم يوازهِ بروز مراكز قوى مؤسسـاتية تسـتطيع أن تفرض عليه شـيئاً مشـابهاً لحكم القانون. لكنه من هذه الناحية يختلف أيضاً وبشـكل دراماتيكي عـن الهنـد. واحدة من أكـبر أخطاء ماركـس كانت جمعـه الصين والهنـد معاً ضمن نمط «آسـيوي» واحد. فعلى عكـس الصين، ومثل أوربا، لعبت مأسسـة الفعاليات

الاجتماعية الموازية في الهند- مثل طبقة الكهنة المنظمة، والتوسع الفائق لبنى القرابة وانتقالها إلى النظام الطبقي المغلق- دور الكابح لتراكم السلطة بيد الدولة. كانت النتيجة أنه على امتداد الألفي ومئتي سنة الماضية، بقي النموذج السياسي الاعتيادي في الصين هو إمبراطورية موحدة تتخللها فترات حرب أهلية وغزوات وانهيارات، في حين بقي النموذج السياسي الاعتيادي في الهند نظاماً مفككاً إلى وحدات سياسية صغيرة تتخلله فترات من الوحدة والإمبراطورية.

لم يكن الباعث الرئيس على تشكل الدولة في الصين الحاجة إلى مشروعات ري عملاقة، ولا ظهور قائد ديني كاريزمي، بل حرب لا هوادة فيها. وأدت الحرب واحتياجاتها إلى تعزيز نظام سياسي يوحد بين عشرة آلاف وحدة سياسية في دولة واحدة على امتداد ألف وثمانمئة عام، وإلى التحفيز على إيجاد طبقة من الموظفين البيروقراطيين والإداريين المدربين والدائمين، وإلى تبرير الابتعاد عن القرابة كأساس للتنظيم السياسي. في الصين «الحروب صنعت الدولة، والدولة صنعت الحروب»، تماماً كما قال تشارلز تيلي عن أوربا في مرحلة لاحقة.

الجزء الثاني

بناء الدولة

6

القبلية الصينية

أصول الحضارة الصينية؛ تنظيم المجتمع القبلي في الصين القديمة؛ خصائص الأسرة وصلات القرابة الصينية؛ انتشار النظام الإقطاعي في عهد سلالة جو (Zhou) وطبيعة السلطة السياسية

وجدت القبلية في الصين منذ بداية تاريخها المسجل، وما تزال طبقات الأنساب قائمة حتى الآن في أجزاء من جنوب الصين وفي تايوان. حين يتحدث المؤرخون عن «الأُسر» الصينية فهم على الأغلب لا يشيرون إلى الوحدات النووية المؤلفة من أبوين وأبنائهما، بل إلى مجموعات أكبر بكثير ترتبط عبر العصب الأبوي، وقد يصل عددها إلى المئات أو حتى الآلاف. ونظراً لأن التاريخ الصيني جيد التوثيق نسبياً، تتوافر لدينا فرصة نادرة لمراقبة تبلور الدولة وخروجها من المجتمع القبلي.

عاش البشر في الصين لفترة زمنية طويلة جداً، فقد وجدت فيها أشكال الإنسان القديم كافة، كالإنسان المنتصب (Homo erectus)، قبل ثمانمئة ألف عام، ثم ظهر الإنسان العاقل (Homo sapien) للمرة الأولى بعد بضعة آلاف عام من خروجه من إفريقيا. زرعت الصين الدخن (في الشمال) والأرز (في الجنوب) في حقبة مبكرة جداً، كما استخرجت المعادن، وظهرت فيها المجتمعات المستقرة خلال الفترة التي سبقت حقبة يانغشاو (5000–3000 ق. م.). كذلك ظهرت المدن المسوَّرة في فترة مبكرة، وثمة دلائل تاريخية على قيام مجتمع طبقي خلال حقبة لونغشان (3000–2000 ق. م.). قبل هذه الفترة، وكباقي المجتمعات المنظمة على مستوى الزمرة،

كانت عبادة الأسلاف أو الأرواح أساس الدين في الصين، وكانت الطقوس الدينية تتم بإشراف الشامان الذين لم يكونوا مجموعة اختصاصيين، بل مجرد أعضاء عاديين في المجتمع. لكن مع بروز مجتمعات أكثر طبقية خلال حقبة لونغشان، بدأ الحكام السياسيون يحتكرون السيطرة على الشامانية ويستخدمونها لتدعيم شرعيتهم[1].

بعد تطور الزراعة، كان تدجين الخيول ربما التطور التقني الأكثر أهمية في العالم، ويرجح أنه حدث أولاً في أوكرانيا في الألفية الرابعة قبل الميلاد، ثم انتشر إلى غرب آسيا ووسطها في بدايات الألفية الثانية. وبدأ التحول إلى البداوة الرعوية أوائل الألفية الأولى، وهي الفترة التي بدأت فيها الشعوب القبلية المحمولة على ظهور الخيول تشق طريقها باتجاه الداخل الصيني[2] في ظاهرة هيمنت على قسم كبير من تاريخ الصين اللاحق.

لعل تقسيم الصين القديمة إلى عهود وحقب (انظر الجدول 1 أدناه) عملية مربكة[3]. فيانغشاو (Yangshao) ولونغشان (Longshan) حقبتان أثريتان وليستا فترتي حكم سلالتين، إذ أطلق عليهما الاسمان نسبة إلى مستوطنتين في القسم الأوسط والأدنى من النهر الأصفر شمال الصين. يبدأ عصر السلالات في الصين بالسلالات الثلاث: شيا (Xia) وشانغ (Shang) وجو (Zhou). سلالة جو انقسمت إلى جو الغربية وجو الشرقية عام 770 ق. م.، حين نقلت سلالة جو عاصمتها من هاوجنغ (Haojing) في إقليم شانغسي (Shaanxi) إلى مدينة لويانغ (Luoyang) في غرب إقليم هينان (Henan) الحالي. ثم انقسمت سلالة جو الشرقية بدورها إلى فترتي حكم فرعيتين هما عصر الربيع والخريف وعصر الدول المتحاربة.

الجدول 1: الصين القديمة

العام (قبل الميلاد)	السلالة	الحقبة	عدد الدول
5000		يانغشاو (Yangshao)	
3000		لونغشان (Longshan)	
2000	شيا (Xia)	السلالات الثلاث (Three Dynasties)	3.000
1500	شانغ (Shang)		1.800
1200	جو الغربية (Western Zhou)		170
770	جو الشرقية (Eastern Zhou)	الربيع والخريف (Spring and Autumn) (770-476)	23
		الدول المتحاربة (Warring States) (475-221)	7
221		تشين (Qin)	1

يشير تعبير الصين القديمة إلى الحقبة الممتدة بين أول عصور ما قبل التاريخ وبداية حكم سلالة تشين، الذي يجسد توحيد الصين في إمبراطورية واحدة. ما نعرفه عن هذه الفترة يأتي من المعلومات الأثرية الكثيرة، بما فيها الأعداد الكبيرة من الكتابات المحفورة على عظام العرافة (عادة عظام أكتاف الخراف) المستخدمة في كتابة النبوءات؛ ومن نقوش الأواني البرونزية؛ وقطع أخشاب البامبو التي دون عليها موظفو البلاط سجلات الدولة وأحوالها[4]. مصدر المعلومات الآخر روائع الأدب الصيني المكتوبة في السنوات القليلة الأخيرة من حقبة جو الشرقية، وأهمها الأعمال الكهنوتية الخمسة التي شكلت دراستها أسس التعليم الصيني الماندريني في القرون اللاحقة، وهي: شي جنغ (*Shi Jing*) أو كتاب الأناشيد، ولي تشي (*Li Chi*) أو كتاب الطقوس، وشو جنغ (*Shu Jing*) أو كتاب التاريخ، وآي جنغ (*I Jing*)

أو كتاب التغيرات، وتشون كيو (*Chun Qiu*) أو حوليات الربيع والخريف. قيل إن هذه الأعمال الكلاسيكية الخمسة جمعها وحررها ونقلها كونفوشيوس نفسه، وأنها وتأويلاتها الضخمة كانت أساس الآيديولوجية الكونفوشيوسية التي شكلت الثقافة الصينية لآلاف السنين. نُظمت هذه المآثر على خلفية حرب أهلية متفاقمة وانهيار سياسي شامل خلال فترة حكم سلالة جو الشرقية. حوليات الربيع والخريف سجل أحداث وقعت في العهود المتعاقبة لاثني عشر حاكماً من حكام دولة لو (Lu) التي مثلت لكونفوشيوس الانحلال المطرد لتلك الفترة. كما تحوي هذه المآثر، وغيرها من الأعمال التي كتبها كونفوشيوس ومينسيوس وموزي وسون تزو وغيرهم في تلك الحقبة، معلومات تاريخية كثيرة، مع أن مدى دقة هذه الأعمال الأدبية غير واضح أساساً.

لكن ثمة دلائل واضحة على انخفاض حاد في العدد الكلي للدول والوحدات السياسية القائمة في الصين من حوالي عشرة آلاف في بداية حكم سلالة شيا، إلى ألف ومئتي وحدة سياسية في بداية حقبة جو الغربية، ثم إلى سبع وحدات في عهد الدول المتحاربة[5]. وضعت الأسس لقيام أول دولة حديثة فعلاً في دولة تشين الغربية في عهد الدوق شياو (Xiao) ووزيره شانغ يانغ (Shang Yang). وبلغت عملية تعزيز الدولة أوجها حين غزا ملك تشين منافسيه كلهم وأقام امبراطورية واحدة فرضت بشكل متسق على معظم أرجاء شمال الصين مؤسسات راسخة تم تطويرها أولاً في حقبة تشين.

الصين القبلية

طرأ التحول من المجتمع القبلي إلى المجتمع على مستوى الدولة تدريجياً في الصين، حيث تراتبت طبقة مؤسسات الدولة فوق الهيكليات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة. ما يشار إليه أحياناً باسم «دول» في فترتي حكم سلالتي شيا وشانغ هو في الحقيقة توصيف لمشيخات أو قبائل بمستويات تراتبية وقيادة مركزية تتصاعد باطراد. بقيت علاقات القرابة صيغة التنظيم الاجتماعي الأساس في الصين

حتى نهاية حكم سلالة شانغ، وبدأ ذلك يتغير فعلياً في عهد سلالة جو حين بدأت تظهر دول حقيقية بجيوش وبنى إدارية منظمة.

في هذا الطور المبكر من التاريخ الصيني، انتظم المجتمع على أساس سلالات وجماعات أبوية العصب تدعي التحدر من سلف مشترك. وتألفت الوحدة العسكرية الأساس في جيوش تلك الفترة من ذكور حوالي مئة أسرة تشكل سلالة يجمعها علم أو راية واحدة ويقودها زعيم السلالة. وتمتعت السلالات بقدر كبير من المرونة أتاح لها الاندماج ضمن عشائر أو سلالات أعلى، وأصبح الملك هو الرئيس الأعلى لكل السلالات في منطقة معينة[6].

تحول السلوك الطقسي داخل جماعات النسب في حقبة السلالات الثلاث إلى سلسلة قواعد وقوانين. كانت الطقوس تتمحور حول عبادة سلف السلالة المشترك في معبد السلالة الخاص، الذي احتوى ألواحاً نقش عليها اسم الجد الأعلى. تألفت المعابد من أقسام عدة تبعاً لمستوى السلالة وتنظيماتها الفرعية، وفرض قادة السلالات سلطتهم عبر سيطرتهم على الطقوس؛ إذ كان عدم احترام الطقوس بأدق تفاصيلها، أو عدم الالتزام بالأوامر العسكرية، يفضي عادة إلى عقوبات صارمة من قبل الملك أو رؤساء السلالة الأعلى. في المقابل، ولسحق العدو تماماً، كان من المهم تدمير معبد أسلافه، ونهب كنوزه الرمزية، ثم قتل جميع الذكور في ذريته «لقطع حبل النسب»[7].

خضعت الصين، كباقي المجتمعات القبلية في تلك الفترة لمستويات متباينة من التنظيم الاجتماعي، ترتقي حيناً وتتدنى حيناً آخر. من جهة، بدأت جماعات النسب المقيمة في قرى مستقرة تتجمع مع بعضها لأغراض التجارة والحرب والدفاع عن النفس. في بعض الأحيان كانت التحالفات طوعية وقائمة على المصلحة الاقتصادية المشتركة؛ في أحيان أخرى جاءت نتيجة الاحترام الطقسي لقائد معين؛ وفي أحيان كثيرة ثالثة كانت قسرية وعنفية. أصبحت الحروب أكثر شيوعاً باطراد، كما يدل انتشار المدن المحاطة بأسوار ترابية والتي تزايد عددها خلال حقبة لونغشان[8].

مـن الجهة الأخرى، خضع مجتمع السـلالات لانقسـامات مسـتمرة مع سـعي الذريـة الشـابة للحصـول على أراض جديدة وتأسـيس فـروع القرابـة الخاصة بها. كانت الصين في ذلك الوقت قليلة السـكان، وكان بمقدور الأسر الفرار من سـلطة سـلالة قائمة بالانتقال ببسـاطة إلى مكان آخر[9]. وهكذا، كما تتوقع نظريات تشكل الـدول، لعبت قلة الكثافة السـكانية وغيـاب التحديد الجغرافي دوراً معاكسـاً لقيام الدول وتشكل التراتبيات.

مـع ذلك، ارتفعت الكثافة السـكانية في المناطق الأقدم مـن وادي النهر الأصفر نتيجة ازدياد الإنتاجية الزراعية. ويتجلى ازدياد مستويات التراتبية خلال عهد سلالة شانغ في العقوبات القاسية التي كان بمقدور القادة فرضها على أتباعهم، وفي انتشار الرق والأضحية البشرية. تذكر الكتابات المنقوشة على عظام العرافة خمسة أنماط من العقوبات: وسـم الجبهة، وجـدع الأنف، وقطع الأقدام، والإخصـاء، والموت[10]. ويحـوي العديد مـن مدافن هذه الحقبة ما بين ثمانية إلى عشرة هياكل عظمية مقطوعة الرؤوس في وضعية السجود، ربما لعبيد أو أسرى حرب. القادة الأعلى مستوى كانوا يدفنون مع خمسمئة أضحية بشرية، وقد اكتشف في مدافن ينشو (Yinxu) عشرة آلاف أضحيـة بشرية مع عدد كبير من الخيول والعربـات والمراجل ثلاثية القوائم وغيرها من التحف الثمينة. وهكذا أدى إرضاء الأسـلاف الأموات إلى حرمان الأحياء من كميات هائلة من الموارد البشرية والحيوانية والمادية[11]. ويشـير كل هذا بوضوح إلى أن ثمة تحولاً بدأ يأخذ مكانه من القبلية إلى صيغة الكيان السياسي الأكثر تراتبية.

الأسرة الصينية وصلات القرابة

إحـدى أعظم الثوابت في التاريخ الصيني أهميـة الأسرة وصلات القرابة لعملية التنظيم الاجتماعي. حين أسسوا امبراطورية موحدة على نطاق واسع، حاول الحكام في حقبة تشين إخضاع روابط القرابة لشكل إداري لا شخصاني وأكثر عدالة، سواء في مملكتهـم أو في عمـوم الصـين. وعندما تسـلم الحزب الشـيوعي الصينـي مقاليد السـلطة عام 1949، حاول هو أيضاً اسـتخدام سـلطاته الديكتاتورية للقضاء على

الأسروية الصينية التقليدية، وربط الأفراد مباشرة بالدولة. لم ينجح أي من هذين المشروعين بالطريقة التي أمل واضعوهما، وأثبتت العائلة الصينية مرونتها وقدرتها على التكيف، إذ لا تزال مجموعات النسب الأبوي موجودة في بعض أجزاء الصين اليوم[12]. بعد انقضاء الحقبة القصيرة لحكم سلالة تشين، نجحت الصين أخيراً في تأسيس إدارة لا شخصية في عهد سلالة هان الأولى (من عام 206 قبل الميلاد إلى عام 9 ميلادي). لكن علاقات القرابة شهدت عودة كبيرة في نهايات عهد سلالات هان الأخير وسوي وتانغ، ثم استعيدت إدارة الدولة اللا شخصية خلال عهد سلالتي سونغ ومينغ، بدءاً من الألفية الميلادية التالية. بقيت العشائر وجماعات النسب قوية حتى القرن العشرين، خصوصاً في جنوب الصين، وأدت على المستوى المحلي وظيفة شبه سياسية، إذ أزاحت الدولة ذاتها جزئياً كمصدر للسلطة في أمور كثيرة.

ثمة أدبيات واسعة عن صلات القرابة الصينية كتب معظمها علماء درسوا المجتمعات المعاصرة في تايوان وجنوب الصين، واستفادوا من سجلات القرابة لهذه المناطق التي تعود إلى القرن التاسع عشر[13]. هناك أيضاً دراسات عن العلاقات الأسرية في فترات أسبق من التاريخ الصيني تعتمد على سجلات مفصلة لدرجة مدهشة تركتها خلفها جماعات قرابة فردية. لكن المعلومات حول علاقات القرابة في الصين القديمة تبقى أقل كماً ودقة، وثمة خطورة في إسقاط النزعات الحديثة على مثيلتها في ذلك الزمن السحيق. يؤكد بعض الباحثين أن السلالات المعاصرة نتاج سياسات متعمدة هندسها كونفوشيوسيون جدد خلال فترة تانغ-سونغ الانتقالية، وأن علاقات القرابة كانت مختلفة في الألفية الميلادية الثانية[14]. مع ذلك، تبقى بعض ملامح التنظيم الاجتماعي القائم على علاقات القرابة ثابتة على امتداد قرون من التاريخ الصيني.

علاقات القرابة في سلالات المجتمع الصيني أبوية النسب والعصب بشكل صارم. حسب تعريف أحد علماء الأناسة، السلالة «مجموعة مشتركة تفاخر بوحدتها الطقسية وتتأسس على تحدرها من سلف مشترك»[15]. بعض السلالات الحديثة تقتفي آثار سلفها إلى عشرين جيل غابر، لكن الأسلاف التاريخيين عادة لا

يرجعون لأكثر من خمسة أجيال. على النقيض من ذلك، كانت العشيرة تجمّعَ أقارب أعرض يشمل عدة سلالات، وغالباً ما يتأسس على علاقات وهمية، فالعشيرة وأسماء العائلات المرتبطة بها لم توجد إلا لتعريف زواج الأباعد[16].

وكما في باقي مجتمعات العصب الأبوي، تتحدر الخلافة والإرث حصراً عبر الخط الذكوري، فالمرأة لا تعتبر جزءاً دائماً من سلالتها، بل مصدراً يجب استغلاله من قبل الأسرة في ترتيب التحالفات مع أسر مهمة أخرى. حين تتزوج المرأة تقطع صلاتها بالعائلة التي ولدت فيها، وفي العديد من فترات التاريخ الصيني لم يكن بمقدورها العودة لزيارة أهلها إلا في أيام محددة بدقة. ولا تتعبد المرأة في معبد الأسرة التي ولدت فيها، بل في معبد زوجها. ولأن «حبل النسب» يمر حصراً عبر الذكور، ليست للمرأة مكانة في أسرتها الجديدة ما لم تنجب ذرية ذكرية. حتى روحها في الواقع تبقى غير مستقرة إلى حين تنجب أبناء يصلّون لراحة روحها مع زوجها حين تموت. بعبارات أكثر عملية، يبقى أبناء المرأة مصدر الضمان الاجتماعي لها في شيخوختها.

ثمة درجة توتر عالية بين الزوجة الشابة وحماتها، كما توثقها الروايات الصينية الكثيرة على امتداد قرون؛ لأن للثانية حق الاستبداد بالأولى إلى أن تنجب ابناً ذكراً. لكن المرأة تتبوأ مكانة رفيعة جداً بعد إنجاب الابن، كونها أم الوريث في السلالات المهمة. ويتمحور كثير من دسائس القصر الإمبراطوري ومؤامراته في الصين حول محاولات أرامل النبلاء تحسين المركز الأساس لأبنائهم بعد وفاة الآباء. في عهد سلالة هان الأول، استطاعت الإمبراطورات الأرامل اختيار وريث العرش على الأقل في ست مناسبات[17].

إحدى الحقائق المؤلمة في المجتمعات ما قبل الحديثة تكمن في صعوبة إنجاب ابن ذكر يبقى على قيد الحياة حتى سن الرشد. في الفترة التي سبقت وجود الطب الحديث، لم يكن للثروة والمكانة المرموقة تأثير كبير في هذا المجال. وتاريخ الملكيات حول العالم يشهد على حالات كثيرة من الأزمات السياسية الدائمة نتيجة فشل

الملكات أو شريكات الملك في إنجاب ابن ذكر. حتى في زمننا المعاصر، تابع العديد من اليابانيين بقلق محاولات الأميرة ماساكو، زوجة ولي العهد الياباني الأمير ناروهيتو، إنجاب ابن ذكر بعد زواجهما عام 1993. لكن هذا القلق يتضاءل مقارنة بمثيله لدى سلسلة من الأباطرة السابقين: ثلاثة فقط من ذرية الإمبراطور نينكو (1800-1846) الخمسة عشر بقوا على قيد الحياة حتى سن الثالثة، وخمسة فقط من ذرية الإمبراطور ميجي (1852-1912) الخمسة عشر أيضاً بلغوا سن الرشد[18].

جرت العادة في المجتمع الصيني، كما في غيره من المجتمعات، على معالجة هذه المشكلة بالتسري واتخاذ المحظيات، مما سمح للرجال ذوي المكانة المرموقة عملياً باتخاذ زوجة ثانية وثالثة وحتى أكثر من ذلك أحياناً. طورت الصين نظاماً رسمياً معقداً لتحديد الخلافة في هذه الحالات. ابن الزوجة الأساسية، مثلاً، يتمتع بحقوق وراثية أكبر من ابن المحظية، حتى ولو كان أصغر سناً، مع أن بعض الأباطرة خرقوا هذه القاعدة. في معظم الأحوال، وبرغم نظام القواعد هذا، بقيت الشكوك حول خلافة الملك تحرك الكثير من سياسات البلاط. ففي عام 71 ق. م. أمرت هو جيان، وهي زوجة مسؤول كبير، بقتل الإمبراطورة الحامل جو واستبدلتها بابنتها؛ وفي عام 115 م. أمرت يان زوجة الإمبراطور آندي العاقر بقتل زوجته الثانية لإنجابها ابناً[19].

كما في حالة اليونان والرومان التي وصفها فوستيل دو كولانج، ارتبط نظام القرابة الصيني بشكل حميمي مع نظام الملكية الفردية. بدايةً، في عهد سلالة جو، كانت كل الأراضي ملك الدولة، لكن ملوك السلالة كانوا ضعفاء بحيث لم يستطيعوا فرض هذا القانون، وأصبحت الأراضي باطراد ملكية فردية وخاضعة للبيع أو نقل الملكية[20]. السلالة بمجملها كانت تمتلك الأراضي التي تقوم عليها المساكن و«القاعة» أو معبد أسلاف السلالة. علاوة على ذلك، كان بمقدور السلالات الأغنى استثمار أموالها في الملكيات العامة، كالسدود والجسور والآبار

وأنظمة الري. الأسر الفردية تملكت أراضيها الخاصة بها، لكن التزاماتها الطقسية تجاه السلالة أعاقت إلى حد بعيد إمكانية نقل ملكيتها[21].

شكل نمو السلالة على الدوام مصاعب أمام وراثة الأملاك. في بداية عهد سلالة جو كان هناك نظام بكورة، لكن حل محله نظام اقتسام الإرث بالتساوي بين الأبناء الذكور، وهو نظام ساد في معظم مراحل التاريخ الصيني حتى القرن العشرين[22]. تحت هذا النظام، قسمت أراضي العائلة في معظم الأحيان إلى أجزاء أصغر فأصغر، وصولاً إلى حصص غير مجدية اقتصادياً. كما طور الصينيون فكرة «الأسرة المشتركة»، حيث عاشت أجيال من السليل الذكوري تحت سقف واحد. ومع كبر الأبناء بدأ كل منهم تأسيس مسكنه الخاص على قسم مقتطع من أرض العائلة، أو سعى للحصول على أرض جديدة مجاورة. لكن بقيت للأحفاد حصة في ممتلكات السلالة المشتركة، ودانوا بواجبات العبادة تجاه السلف المشترك، مما منعهم من الانتقال إلى أماكن بعيدة جداً، أو بيع أراضيهم بحرية[23].

ظهرت في فترة لاحقة خلافات إقليمية قوية حول الملكية والسكن المشترك. في شمال الصين، ضعفت قوة سلالات النسب مع مرور الزمن، وانتقل أعضاؤها إلى قرى مختلفة شديدة التباعد بحيث فقدوا إحساسهم بهويتهم المشتركة. أما في الجنوب فبقي أبناء العشائر وجماعات النسب يعيشون ويعملون بعضهم قرب بعض، وكانت لقرى بأكملها أحياناً كنية العشيرة نفسها. ثمة تكهنات كثيرة حول أسباب هذه النتائج المتباينة، بما فيها حقيقة أن الجنوب كان يشكل لقرون عدة حدوداً غير مستقرة، مما سهل بقاء السلالات معاً حتى مع توسعها، وحقيقة أن الحروب والانزياحات التي حدثت في الشمال نزعت إلى تفكيك جماعات القرابة المتساكنة.

من الأهمية بمكان تذكُّر أن تنظيم السلالة كان من نواح عدة امتيازاً للموسرين، فهم وحدهم القادرون على امتلاك أراض وعقارات كبيرة قابلة للتقسيم، وعلى الملكية الجماعية، وعلى امتلاك عدة زوجات ومحظيات يتطلبه أحياناً إنجاب وارثين

ذكور. في الحقيقة، حين قُننت قواعد نظام النسب للمرة الأولى في عهد سلالة جو، كانت تنطبق حصراً على بعض عائلات النخبة. الأسر الفقيرة لم يكن لها إلا أن ترضى بعدد أطفال أقل، وفي بعض الحالات عوضت عن غياب الابن الذكر بتبني ابن يقبل التخلي عن نسبه واعتناق اسم زوجته -وهي ممارسة أصبحت مألوفة في اليابان لكن لا يزال ينظر إليها بازدراء في الصين[24].

حقبة «الإقطاع» في الصين

خضع شعب شانغ لقبائل جو التي غزته بعد أن استوطنت مناطق واقعة إلى غربه على امتداد نهر وي (في مقاطعة شانغسي الحالية). بدأت عملية الإخضاع أوائل القرن الحادي عشر قبل الميلاد، واستغرق إتمام الغزو عدة سنوات. كان على قوات شانغ في الآن ذاته قتال البدو الرعاة الذين دجنوا الخيول إلى الشرق في إقليم شانغدونغ. قتل ملك جو وريث عرش شانغ، واستطاع في نهاية المطاف تأسيس سلالة جديدة بعد تصفية إخوته للاستيلاء على الحكم[25].

مهد الغزو السبيل أمام ما أسماه الباحثون «عصر الإقطاع» في الصين، حيث قامت السلطة إلى حد بعيد على أسس لا مركزية بين سلسلة عشائر وسلالات منظمة تراتبياً. بقيت علاقات القرابة المبدأ الأساس للتنظيم الاجتماعي طوال عهد سلالات جو الشرقية والغربية. لكن الدول بدأت تتجمع وتندمج في أرجاء الصين كافة، نتيجة الحروب المستمرة بين جماعات القرابة هذه في حقبتي الربيع والخريف والدول المتحاربة. ويمكننا تتبع العوامل التي أدت إلى تشكل الدولة الصينية بتفصيل كبير، ليس اعتماداً على إعادة تشكيل التاريخ الآثاري للأحداث بل استناداً إلى الأدلة التاريخية الموثقة باطراد.

عملية تشكل الدولة الصينية مهمة على وجه الخصوص من المنظور المقارن، كونها من نواح عدة سابقة مرت بها أوربا بعد حوالي ألف عام. فكما غزت قبائل جو تماماً إقليماً مستقراً لفترة طويلة من الزمن وأسست أرستقراطية إقطاعية، كذلك

فعلت القبائل الجرمانية البربرية بتغلبها على الإمبراطورية الرومانية المتداعية، وإقامتها نظاماً سياسياً لا مركزياً مشابهاً. في الصين وأوربا كلتيهما، تشكلت الدولة أساساً بفعل الحاجة إلى شن الحروب، التي أدت إلى توحيد الأراضي الإقطاعية تدريجياً وتحويلها إلى دول إقليمية، وإلى مركزة السلطة السياسية، وتطوير الإدارة اللاشخصية الحديثة[26].

لكن ثمة اختلافات مهمة بين الصين وأوربا، يحجبها استخدام عبارات مثل «إقطاع» و«ملك» و«دوق» و«نبلاء» لتوصيف المؤسسات الصينية الموازية في تواريخ السلالات الصينية المكتوبة باللغة الإنكليزية. لذلك نحتاج إلى تعريف هذه الاصطلاحات بدقة، والإشارة إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الحضارتين.

يعد التعبيران «إقطاعي» (feudal) و«إقطاع» (feudalism) من أكثر التعابير إرباكاً وإساءة استخدام، بعد أن أفرغ كل منهما من معناه نتيجة الاستعمال العشوائي من قبل الباحثين والمتشدقين على حد سواء[27]. في تقليد بدأ بكارل ماركس، تؤخذ عبارة «الإقطاع» على أنها إشارة إلى علاقة اقتصادية استغلالية نشأت في أوربا القروسطية بين مالك الأرض والفلاح، وتتمحور بمجملها حول قصر الإقطاعي النبيل. وقد دفع جمود جزء كبير من التأريخ الماركسي باحثي ذلك التقليد إلى اعتبار مرحلة التطور الإقطاعي مقدمة حتمية لقيام الرأسمالية الحديثة في طائفة متنوعة من المجتمعات حيث لا مكان للمفهوم أصلاً[28].

وضع المؤرخ مارك بلوك تعريفاً أكثر دقة من الناحية التاريخية للإقطاع، يركز على الإقطاعة (fief) وعلاقة التبعية/ الخضوع الفلاحية (vasslage) كمؤسستين قائمتين في أوربا العصور الوسطى. الإقطاعة اتفاق تعاقدي بين السيد والتابع، يمنح بموجبه الأول للثاني قطعة أرض وحماية لقاء خدمته السيد ومساعدته في الشؤون العسكرية. كان توثيق العقد بين الطرفين يتم في احتفال رسمي يضع فيه السيد يديه بيدي التابع ويختم العقد بقبلة. وكانت علاقة الاعتماد المتبادل تستتبع التزامات واضحة على الطرفين وينبغي تجديدها كل عام[29]. كان التابع بدوره يقيم

تابعيات فرعية في أرضه، ويدخل في علاقات خاصة مع تابعيه، ضمن نظام ولد مجموعة معقدة من القيم والأعراف فيما يتعلق بالشرف والولاء والفروسية والحب الرومانسي.

من حيث التطور السياسي، لم يتمثل الجانب المحوري من الإقطاع الأوربي في العلاقة الاقتصادية بين السيد والتابع، بل في لا مركزية السلطة التي تضمنتها تلك العلاقة. كما يقول المؤرخ جوزف سترايد، «الإقطاع الأوربي الغربي في جوهره سياسي... شكل حكم... احتكرت السلطة السياسية فيه فئة صغيرة من القادة العسكريين، لكنها مع ذلك توزعت بشكل متساو إلى حد ما بين أعضاء المجموعة»[30]. في المؤلف الحالي سوف أستخدم هذا التعريف، المرتبط أيضاً بماكس فيبر؛ نظراً لأن جوهر المؤسسة كان منح إقطاعية، أو مكافأة، أو أعطية، على شكل قطعة أرض يمارس التابع فوقها درجة من السيطرة السياسية. وعلى الرغم من قابلية نقض العقود الإقطاعية نظرياً، حوّل الأتباع الأوربيون إقطاعياتهم مع الزمن إلى ملكيات وراثية؛ أي ملكيات ينقلونها إلى ذريتهم، ويتمتعون فوقها بحقوق سياسية لفرض الضرائب على المقيمين، وتجنيد الجيوش، وإقامة العدالة دون تدخل المالك الاسمي، فلم يكونوا بذلك «وكلاء» المالك قط، بل كانوا أنفسهم ملاكاً وبحد ذاتهم سادة. يشير بلوك إلى أن الطابع الميراثي لأواخر عهد الإقطاع كان عملياً انحداراً في عمل المؤسسة[31]، لكن توزع السلطة السياسية ضمن النظام الإقطاعي هو ما جعله فعلاً نظاماً فريداً.

بهذا المعنى كانت الصين في عهد سلالة جو مجتمعاً إقطاعياً[32] لا يشبه الدولة المركزية. فملوك جو، مثل العديد من سلالات الغزو قبلهم وبعدهم، وجدوا أنهم لا يمتلكون القوات أو الموارد الكافية تحت تصرفهم الشخصي ليحكموا الأقاليم التي كسبوها، خصوصاً في الغرب حيث تعرضوا لضغط قبائل الرعاة في السهوب، وفي المناطق الحدودية التي تحولت لاحقاً إلى دولة تشو (Chu) في الجنوب. لذلك وزع ملك جو إقطاعاته وحصصه على أتباعه ومحاربيه المساعدين الذين كانوا أيضاً أقاربه، نظراً لطبيعة مجتمع جو القبلية. أقام ملك جو إحدى وسبعين إقطاعية، حكم أقرباؤه

ثلاثاً وخمسين منها، ووزع الباقي على سادة سلالة شانغ المهزومة ممن أعلنوا ولاءهم للسلالة الحاكمة الجديدة، أو على قادة جو العسكريين أو الإداريين. وهكذا حصل الأتباع الذين منحوا الأرض قدراً معتبراً من الاستقلال لحكمها كما شاؤوا[33].

كانت هناك عدة فوارق مهمة بين الإقطاع الصيني في عهد سلالة جو وبين نظيره الأوربي المختلف. في أوربا جرى تدمير المؤسسات القبلية وطبقات الأنساب في بداية عهد الإقطاع، عادة خلال جيلين من تحول قبائل البرابرة إلى المسيحية. كان الإقطاع الأوربي آلية لربط السادة غير الأقارب بالأتباع غير الأقارب أيضاً، تسهيلاً للتعاون الاجتماعي في مجتمع لم توجد فيه علاقات قرابة معقدة. على عكس ذلك، لم يكن اللاعبون الأساسيون في الصين سادة أفراداً بل سادة مع مجموعات أقاربهم. في أوربا، كانت الإدارة اللاشخصية قد بدأت لتوها في إقليم السيد الإقطاعي، على شكل عقد بين السيد والفلاح، أُنيطت السلطة بموجبه للسيد الإقطاعي نفسه وليس لعشيرته، فكانت الإقطاعية ملك أسرته لا ملك مجموعة مشتركة أكبر.

على النقيض من ذلك، كانت الإقطاعات في الصين تمنح لجماعات القرابة، التي كانت بدورها تمنح أراضيها كإقطاعات فرعية لسلالات نسب فرعية أو لفروع جانبية من القبيلة. لذلك كانت سلطة النبيل الصيني الفرد أقل تراتبية وأضعف من سلطة نظيره الأوربي؛ لأنه هو نفسه متجذر في إطار قرابة أكبر حدت من صلاحياته وحرية تصرفه. أشرت آنفاً إلى أن الزعامة في المجتمعات القبلية عادة تؤخذ ولا تعطى -أي كان على الزعيم اكتسابها بجهده بدل أن تمنح له وراثياً منذ ولادته. القيادة الصينية في حقبة جو كانت ترتقي تدريجياً باتجاه أكثر تراتبية، لكنها بقيت محددة بشبكات القرابة، فبدت بالتالي أكثر «قبلية» من نظيرتها الأوربية. حسب أحد المراقبين، في حقبة الربيع والخريف، «كانت الدولة تشبه أسرة موسعة يملك الحاكم فيها دون أن يحكم. وكان الوزراء مهمين ليس لأنهم تولوا مناصبهم، بل كانوا مهمين واستلموا مناصبهم لأنهم أقرباء الحاكم أو زعماء أسر بارزة»[34]. كان الملك الشخص الأول بين أنداد مكافئين له، ولم يكن عاهلاً حقيقياً. «تتحدث قصص مختلفة عن نبلاء وبخوا الملك الحاكم علناً دون أن يلومهم أو يعاقبهم أحد، أو حتى

بصقوا عليه، أو رفضوا طلباته للحصول على أشياء ثمينة، أو لعبوا الطاولة(*) معه وسط حريمه، أو أكلوا على مائدته دون أن يدعوهم، أو زاروه مدعوين للغداء ولم يجدوه، إذ كان في حديقة قصره الخلفية يصطاد الطيور»[35].

في مجتمع جو القائم على أساس تنظيم العشيرة، كانت الجيوش نفسها مقسمة ودون قيادة مركزية للتحكم والسيطرة. كل مجموعة نسب كانت تحشد قواتها الخاصة وتجمعها (مثل أقسام قبائل النوير) ضمن وحدات أكبر. «وتكشف قصص الحملات أن هذه القوات بقيت تحت إمرة قادتها المحليين في ساحة المعركة، وأن التوصل إلى القرارات الحاسمة كان يتم عبر مشاورات جماعية بين القادة، وأن الكتائب كانت مفككة وقليلة الترابط بحيث كان كل قائد يقود رجاله دون اعتبار لبقية وحدات الجيش»[36]، وكانت هناك حالات عديدة أبطل فيها المرؤوسون أوامر القائد الاعتباري لعدم وجود تراتبية سيطرة وتحكم مركزية صارمة. حسب تصنيف الفئات الأنثروبولوجية الواردة في الفصل الخامس، فإن الكيانات السياسية في الفترة المبكرة من حقبة سلالة جو كانت في الواقع قبائل أو في أحسن الأحوال مشيخات وليست دولاً.

شابه المجتمع الإقطاعي الصيني في حقبة سلالة جو نظيره الأوربي من حيث تطويره تقسيمات طبقية حادة، وإيجاده أرستقراطية يدفعها قانون أخلاقي يتمحور حول الشرف والتضحية بالحياة في صراعات عنيفة. في بدايتها، كانت المجتمعات القبلية الأولى مجتمعات مساواتية نسبياً، وتوفرت على آليات مختلفة تحد من التفاوت وتمنع ظهور تباينات حادة في المكانة. ثم بدأ بعض الأفراد يميزون أنفسهم في الصيد، وكما رأينا ثمة استمرارية تربط الصيد بالحرب من غابر الأزمنة وصولاً إلى أسلاف الجنس البشري من الثدييات الرئيسة. في الصين، فرضت التراتبية نفسها ببساطة لأن بعض الأفراد والجماعات كانوا صيادين ومحاربين أفضل من غيرهم. من يبرع في الصيد غالباً ما يبرع في الحرب؛ والمهارات التعاونية الضرورية للصيد ترتقي وتتطور

(*) إشارة إلى لعبة الطاولة الصينية المعروفة باسم ويغي (weigi).

عموماً إلى تكتيكات واستراتيجيات عسكرية. ومن خلال الانتصارات في المعارك تكتسب بعض جماعات النسب مكانة أعلى من غيرها؛ وضمن الجماعة الواحدة يبرع محاربون ويمتازون عن غيرهم فيتحولون إلى قادة وزعماء.

كذلك الأمر في الصين، حيث صانت الاستمرارية بين الصيد والحرب سلسلة طقوس شرعنت المكانة الاجتماعية لأرستقراطية المحارب. وخلال حقبة الربيع والخريف، كما يؤكد مارك لويس، «كانت الأفعال التي ميزت الحكام عن العامة هي «الخدمات الكبرى» التي قدمها هؤلاء العظماء، والتي وجهت طقسياً العنف الكامن على شكل تضحيات وحرب وصيد»[37]. وفي حين جلب الصيد الحيوانات للتضحية بها على مذابح الأجداد، جلبت الحرب الأضحيات البشرية، وهي ممارسة مألوفة في حقبة شانغ استمرت حتى القرن الرابع قبل الميلاد في حقبة جاو. كل الحملات العسكرية كانت تبدأ في المعابد بالأضاحي والصلوات لضمان نجاح الحملة، فيشترك الجميع في طقوس أكل اللحم، وإراقة دم السجناء لتقديس طبول الحرب، وتحويل الأعداء المكروهين إلى صلصة لحم يأكلها أفراد الجيش أو البلاط[38].

أصبحت الحروب الأرستقراطية في الصين إبان حقبة جو طقسية إلى أبعد الحدود، وشنتها عشائر لإجبار عشائر أخرى على الاعتراف بسلطتها، أو انتقاما لأدنى إهانة قد تلحقها عشيرة بشرف أخرى. تقدمت الجيوش للدفاع عن «إنجازات الأسلاف»؛ والفشل في فعل ذلك حرم القائد من حق التمتع بالطقوس المناسبة حين يصبح نفسه سلفاً بعد موته. استطاع المحاربون تطوير اختبارات طقسية للقوة والشرف بدل القتال الشامل حتى الموت، إذ كانت المعارك عادة تترتب مسبقاً بين جماعات من المحاربين الأرستقراطيين الذين اتبعوا مجموعة قواعد وتقاليد معقدة. فظهور الأعداء في ساحة المعركة يقتضي إما الاشتباك أو تحمل العار، وكان من العار أحياناً عدم مهاجمة العدو في أكبر مواطن قوته. على النقيض من ذلك، كان الجيشان ينسحبان من ساحة المعركة حين يقتل النبيل خصمه، كي لا يزيد من واجبات عزاء الفريق الآخر. في حقبة الربيع والخريف كان النبلاء يحاربون في عربات باهظة

التكاليف، وتحتاج قدراً كبيراً من المهارة لاستخدامها والحفاظ عليها[39]. والواضح أن نصيحة الاستراتيجي العسكري سون تزو باستخدام «الطريقة غير المباشرة»، حيث المفاجأة والخديعة عنصران مهمان، جاءت من فترة لاحقة في التاريخ الصيني.

ارتقت الصين في بداية حقبة جو إلى شيء بين المجتمع القبلي والمجتمع على مستوى المشيخة. ولم تكن أي من الوحدات السياسية التي أشارت إليها التواريخ على أنها «دول» دولاً حقيقية. في تلك الحقبة كانت الصين مثالاً نموذجياً عن المجتمع الميراثي، بمعنى أن البلد كلها كانت «ملك» سلسلة من النبلاء المحليين وجماعات نسبهم وأقربائهم. وضمن قيود النسب الأبوي في الصين وقواعده، كانت الأرض ومن عليها وقفاً أو ملكاً قابلاً للتوريث إلى الذرية. ولم يكن ثمة تمييز في هذا المجتمع بين العام والخاص؛ فكل سلالة حاكمة أنشأت جيشاً، وفرضت ضرائب، وأقامت العدالة على هواها. لكن ذلك كله سرعان ما تغير.

7

الحرب وصعود الدولة الصينية

كيف نشـأت الدولة الصينية نتيجة التنافس العسكري؛ إصلاحات شـانغ يانغ التحديثيـة؛ العقيـدة القانونيـة[*] (Legalism) ونقدها الأسرويـة (Familism) الكونفوشيوسـية؛ لِمَ لَمْ يترافـق التطـور السياسي في الصين مع التطور الاقتصادي والاَجتماعي

بدأت دول حقيقية تندمج وتتوحد في الصين خلال عهد سلالة جو الشرقية (770–256 ق. م.)، فأنشـأت جيوشاً عاملة وقادرة على فرض قواعد وقوانين محددة فوق أراضي إقليـم محـدد؛ وأوجـدت بيروقراطيات لجبايـة الضرائب وتطبيـق القوانين؛ ووضعـت أوزانـاً ومقاييـس موحدة؛ وأقامت بنى تحتية على شـكل طـرق وقنوات وأنظمة ري عامة. مملكة تشـين على وجه الخصـوص أطلقت مشروع تحديث لافت للنظـر في بداية حقبة جو، استـهدف النظام الاجتماعي الميراثـي القائم على علاقات القرابـة، وأدخـل الديمقراطية إلى الجيش عـبر تجاوز أرسـتقراطية المحاربين وتجنيد عامـة الفلاحـين بشـكل مباشر، وشـجع الحراك الاجتماعـي بتقويض سـلطة طبقة النبـلاء الوراثيـين وامتيازاتهـم، وانهمك في مـشروع إصلاح زراعي واسـع النطاق نـزع ملكية الأراضي مـن وارثيها وأعطاها مبـاشرة لأسر الفلاحين. ومع أن الهدف الوحيـد وراء «ديمقراطيـة» هـذه الإصلاحـات كان تقوية دولة تشـين وخلق نظام

(*) فضلناها على «الشرعوية» و«الشرعانية» لأسـباب سياقية، علاوة على الأسباب اللغوية؛ فقانونيتها شديدة التحديد لا تضفي عليها أي صبغة شرعية أو اشتراعية.

حكم ديكتاتوري لا يرحم، فقد مكنت المؤسسات السياسية الحديثة سلالة تشين من هزيمة جميع الدول المنافسة لها وتوحيد الصين.

الحرب وبناء الدولة

أكد عالم السياسة تشارلز تيلي في مقولته الشهيرة أن حاجة ملوك أوربا إلى شن الحروب قاد عملية بناء الدولة الأوربية[1]. لكن ارتباط الحرب ببناء الدولة ليس ظاهرة عالمية، فهي لم تحدث على سبيل المثال في أميركا اللاتينية عموماً[2]. غير أن الحرب بدون أدنى شك كانت الدافع الأوحد والأهم لتشكل الدولة في صين سلالة جو الشرقية. إذ شهدت الصين بين بداية حقبة سلالة جو عام 770 ق. م. وتعزيز سلالة تشين سلطتها عام 221 ق. م. سلسلة حروب متواصلة تصاعد باطراد حجمها وتكلفتها وعدد ضحاياها، بحيث يمكن القول إن تحول الصين من دولة إقطاعية لا مركزية إلى امبراطورية موحدة تم بكليته عبر الغزو والحروب. ويمكن تقريباً ربط كل مؤسسة دولة حديثة قامت في هذه الفترة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بالحاجة إلى شن الحرب.

لدى مقارنته بباقي المجتمعات الحربية، يبدو سجل الصين الدامي في حقبة جو الشرقية استثنائياً بكافة المعايير. أحصى أحد الباحثين أكثر من 1211 حرباً خارجية وداخلية بين «الدول» الصينية خلال فترة الـ294 سنة التي استغرقتها حقبة الربيع والخريف، وزال فيها من الوجود ما يربو عن 110 دول. وخلال الـ 254 سنة من عصر الدول المتحاربة الذي تلاه، نشبت 468 حرباً، ولم يكن هناك سوى 89 سنة سلام، ولم يتضاءل عدد الحروب فيما بعد إلا لأن عدد الدول انخفض بشكل دراماتيكي نتيجة عمليات الغزو والضم. في عصر الدول المتحاربة، أزالت الدول السبع المتبقية ست عشرة دولة نهائياً من الوجود. وازداد حجم وأمد الحروب التي حدثت في تلك الفترة بشكل دراماتيكي أيضاً. بعض الحروب في حقبة الربيع والخريف كان مجرد معركة تنقضي في يوم واحد، بينما كان الحصار في نهاية عصر

الدول المتحاربة يستمر لأشهر أحياناً، وتدوم الحرب لسنوات، وتشترك فيها جيوش وصل عدد مقاتليها أحياناً إلى خمسمئة ألف جندي[3].

مقارنـة بالمجتمعات العسـكرية الأخرى، كانت الصـين في عهد جو دولة بالغة العنف. حسـب أحد الإحصاءات، نجحت دولة تشـين في حشـد مـا بين 8 إلى 20 بالمئة من مجموع سـكانها، مقابل1 بالمئة من سـكان اليونان في عهد التحالف الديلي (Delian League)، في حين انخفضت نسبة التحشيد إلى أقل من ذلك في بداية عهد أوربا الحديثة[4]. كذلك كان حجم الخسـائر غير مسـبوق. يقدر ليفي أن الجمهورية الرومانيـة خسرت حـوالي 50.000 جندي في هزيمتيها عند بحيرة ثراسـيمين وفي كانيي، بينما يدعي أحد المهتمين بدراسة النصب التذكارية في الصين أن 240.000 جنـدي قتلـوا في معركـة واحدة عـام 293 ق.م.، وأن 450.000 جنـدي قتلوا في معركة أخرى عام 260 ق. م.، ويقال إن مجموع من قتلوا في دولة تشـين بين عامي 365 ق. م. و236 ق. م. تجـاوز 1.5 مليون جندي. بالطبع، يعتبر بعض المؤرخين أن كل هـذه الأرقـام مبالـغ فيها إلى حد بعيـد، كونه لا يمكن التحقـق من صحتها، لكـن المثير للاهتـمام أن الأرقـام الصينية تبقى أعـلى من نظيرتهـا الأوربية بأضعاف مضاعفة[5].

ابتكارات مؤسسية ولدتها الحروب المستمرة

خلقـت الحرب الشـاملة حوافز قويـة بما فيه الكفاية لتدمير المؤسسـات القديمة وإيجاد مؤسسـات جديدة حلت محلها في كل ما يتعلق بشـؤون التنظيم العسـكري، والضرائب، والبيروقراطية الإدارية، والابتكارات التقنية المدنية، والأفكار.

التنظيم العسكري

أول الآثـار المترتبـة عـلى ارتفاع مسـتويات الحرب، كـما هو متوقـع، كان ارتقاء التنظيمات العسكرية للدول المتحاربة وتطورها.

وكما أشرنا آنفاً، خاض النبلاء الأرستقراطيون الحرب في بداية حقبة الربيع والخريف في عربات قتالية. كل عربة كانت تحتاج إلى سائق ومحاربين اثنين على الأقل، ورافقها فريق خدمات لوجستية شاملة ضم ما لا يقل عن سبعين جندياً. ولأن قيادة العربات والقتال منها مهارات صعبة تطلبت قدراً معتبراً من التدريب، فقد كانت مهنياً ملائمة للطبقة الأرستقراطية المحاربة[6]، بينما بقي المشاة في تلك الفترة مجرد مساعدين إضافيين.

طرأ التحول من حرب العربات إلى حرب المشاة/ الخيالة تدريجياً في نهاية حقبة الربيع والخريف. كان استخدام العربات محدوداً في دولتي وو (Wu) ويوي (Yue)، لكثرة البحيرات والمستنقعات فيهما. ولم تكن العربات سلاحاً فعالاً في المناطق الجبلية أيضاً. ظهرت فرق الخيالة للمرة الأولى في بداية حقبة الدول المتحاربة، معتمدةً بوضوح على الخبرة في قتال برابرة السهوب الغربية المحمولين على ظهور الخيول. كما أصبح المشاة أكثر فائدة مع انتشار الأسلحة الحديدية والأقواس والدروع (المصفحة برقائق معدنية). كانت دولة تشين الغربية من أوائل الدول التي أعادت تنظيم جيشها، واستعاضت عن العربات بخليط من الخيالة والمشاة؛ جزئياً بسبب طبيعة الأرض، وجزئياً بسبب ضغوط البرابرة المستمرة. كانت دولة شو (Chu) أول من جنَّد سكان دولة أخرى، حين هزمت دولة تشين (Chen) وأجبرت الفلاحين على أداء الخدمة العسكرية. لم يكن هؤلاء الجنود منظمين على أساس جماعات القرابة، بل ضمن وحدات إدارية منسقة في تراتبيات واضحة وبأعداد محددة من الوحدات التابعة لها[7]. ظهر أول جيش يتألف كليةً من المشاة في منتصف القرن السادس قبل الميلاد، وحل المشاة تماماً محل جيوش العربات على امتداد القرنين التاليين. كذلك أصبح التجنيد العام للفلاحين ممارسة شائعة في بداية حقبة الدول المتحاربة[8].

ثمة تناظر واضح بين التحول من العربات إلى المشاة كمحور للقوة الضاربة في الجيش الصيني، وبين التحول المماثل في أوربا من الفرسان المدرعين المحمولين على الخيول إلى جيوش المشاة المؤلفة من رماة السهام وحملة الرماح. لم يعزز أي من هذه التطورات المركز الاجتماعي للطبقة الأرستقراطية، التي شكلت عماد

سلاحي الفرسان والعربات. في الحضارتين كلتيهما، كانت النخبة الأرستقراطية وحدها القادرة على تزويد أفرادها بمعدات الحرب القديمة، وبالتدريب التخصصي الضروري لأداء هذه الأدوار. وفي حين يبدو هذا التحول مدفوعاً أساساً بالتغييرات التقنية، من المحتمل أيضاً أن صفوف الأرستقراطية الصينية بدأت تترقق، تاركة وراءها عدداً أقل من الاختصاصيين العسكريين المتدربين على مستوى رفيع.

كان للخسائر المادية في صفوف الطبقات الأرستقراطية أيضا أثر في تشجيع ترقية أفراد الجيش على أساس الجدارة والاستحقاق. في بداية حقبة جو، كان تقلد مناصب القيادة العسكرية يتم حصرياً على أساس القرابة والمكانة ضمن العشيرة. لكن، مع مرور الزمن، ترقت أعداد متزايدة من القادة غير الأرستقراطيين اعتماداً على شجاعتهم في المعارك. بدأت الدول تمنح حوافز للجنود على شكل أراض وألقاب وأقنان، وسرعان ما أصبح شائعاً أن يتبوأ أشخاص من العامة المغمورين منصب جنرال في الجيش الصيني[9]. لم تعد الجدارة عرفاً ثقافياً فحسب بل شرطاً لبقاء الجيش المقاتل في ميدان المعركة، ومن المرجح جداً أن مبدأ الترقية على أساس الجدارة بدأ في التراتبيات العسكرية قبل انتقاله إلى البيروقراطية المدنية.

الضرائب وتسجيل السكان

اقتضى حشد جيوش كبيرة من المجندين الفلاحين موارد ضخمة لتجهيزهم ودفع رواتبهم. بين عامي 594 ق. م. و590 ق. م.، بدأت دولة لو (Lu) فرض ضرائب على الأراضي الزراعية؛ ليس باعتبارها أملاك جماعات النسب بل قطع أراض مخصصة لمجموعات أسر فلاحية فردية عرفت باسم تشيو (Qiu). حدث ذلك نتيجة غزوات شنتها دولة تشي (Qi)، مما اقتضى زيادة دولة لو حجم جيش مجنديها. بين عامي 543 ق. م. و539 ق. م.، أعاد زي تشان تنظيم الحقول الزراعية في دولة جينغ (Zheng) وحولها إلى شبكة منظمة بقنوات ري دائمة، كما أعاد هيكلة الأسر الريفية ضمن مجموعات تتألف كل منها من خمس أسر، وفرض على كل مجموعة ضرائب جديدة. في عام 548 ق. م. أجرت دولة شو مسحاً تفصيلياً

شاملاً لأراضيها وممتلكاتها، وسجلت عدد السبخات، والغابات، وبرك الأسماك، وأحواض استخراج الملح، بالإضافة إلى السكان. وقد أجرى هذا المسح استباقاً لإعادة تنظيم القاعدة الضريبية في دولة شو، ولتنظيم عملية تجنيد سكان الأرياف في الجيش[10].

نمو البيروقراطية

يمكن القول إن الصينيين اخترعوا البيروقراطية الحديثة، أي جهاز إداري دائم اختير على أساس المقدرة والجدارة، لا على أساس القرابة أو الصلات الميراثية. انبثقت البيروقراطية دون تخطيط مسبق من فوضى الصين في عصر جو، استجابة للحاجة الملحة إلى جباية الضرائب لتمويل الحروب.

كانت الإدارة الصينية في السنوات الأولى من حقبة جو، كحالها في الدول المبكرة الأخرى مثل مصر وسومر وفارس واليونان وروما، ميراثية الطابع. كانت المناصب الإدارية تُمنح لأقرباء الحاكم، وتعتبر جزءاً من نصيب أسرته. ولم تكن صناعة القرار تراتبية على نحو صارم، بل قائمة على التشاور والولاءات الشخصية. لذلك لم يكن بمقدور الحاكم دائماً السيطرة على وزرائه أو تسريحهم حين يخالفونه الرأي. في الواقع، كما الرجل الكبير في جماعة اللغة المشتركة (wantok)، لم يكن بمقدور السيد النبيل في حقبة جو مواجهة إجماع قوي في الرأي بوجوب استبداله بشخص آخر. البديل الوحيد المتاح له، كما فعل الدوق شيان من أسرة تشين في العام 669 ق. م.، كان قتل جميع الأقارب المتآمرين ضده. ولأن مؤامرات البلاط نفذتها سلالات أقارب لا أفراد، كان لا بد من قتل أسر بحالها لقطع «حبل النسب»[11].

بدأت البيروقراطية في الجيش مع توسع الخدمة العسكرية من الطبقة الأرستقراطية إلى العامة. أصبحت قيادة الجيش بحاجة إلى تجنيد أعداد كبيرة من الناس وتجهيزهم وتدريبهم، مما اقتضى حفظ السجلات والخدمات اللوجستية. الحاجة إلى تمويل الجيش، إذن، زادت الحاجة إلى إيجاد بيروقراطية مدنية تجبي

الضرائب وتضمن استمرارية التعبئة والتحشيد على نطاق واسع. كذلك أصبحت البيروقراطية العسكرية ساحة تدريب للبيروقراطية المدنية، وسهلت نمو بِنى تحتية للتحكم والسيطرة[12]. أثناء ذلك، أدت الصراعات الداخلية المدمرة والتضحية بالذات من قبل أرستقراطية جو إلى خلق فرص كبيرة أمام الحراك الاجتماعي الصاعد للأسر الوزارية. ومع أن الوزراء كانوا تقليدياً يختارون من طبقة النبلاء، فكثيراً ما أتوا من دوائر اجتماعية بعيدة جداً عن الحاكم وأقربائه.

جاءت طبقة شي (Shi)، مثلاً، من شريحة اجتماعية أدنى قليلاً من طبقة النبلاء، وضمت جنوداً أو عامة يتمتعون بالجدارة والكفاءة، وهم أيضاً وجدوا أنفسهم يترقون إلى مناصب المسؤولية محل الوزراء الميراثيين. لذلك أخذ مبدأ الترقية على أساس الجدارة يترسخ تدريجياً مع الاستنزاف المتزايد في صفوف طبقة النبلاء[13].

الابتكارات التقنية المدنية

حدث النمو الاقتصادي في الصين بنوعيه المكثف والشامل ابتداء من القرن الرابع وحتى القرن الثالث قبل الميلاد. حفز النمو المكثف عدداً من الابتكارات التقنية، بما فيها التحول من الأدوات البرونزية إلى الحديدية، ومن ثم تطور أساليب صب الحديد والمعادن اعتماداً على الكير مزدوج المكبس؛ وإيجاد أساليب أفضل لشد الحيوانات إلى نير المحراث؛ وتحسين إدارة المياه والأراضي. ازدادت التفاعلات التجارية بين مختلف أرجاء الصين، وبدأ نمو السكان يتصاعد بشكل دراماتيكي. أما النمو الأفقي الشامل فقادته زيادة السكان واستيطان مناطق حدودية جديدة مثل إقليم سيشوان (Sichuan).

كان هذا النمو الاقتصادي إلى حد ما «خارجي المنشأ»، كما يسميه الاقتصاديون، بمعنى أنه طرأ نتيجة ابتكارات تقنية عرضية لم يدفعها المنطق الداخلي للنظام الاقتصادي. أحد تلك الدوافع الحيوية الخارجية كان انعدام الاستقرار الأمني والعسكري، فكل الدول الصينية في عصر الدول المتحاربة عانت ضغوطات هائلة

لزيادة المستويات الضريبية، وبالتالي مستويات الإنتاجية الزراعية؛ وكلها استنسخت هذه الابتكارات واستخدمتها لزيادة مواقع القوة النسبية لديها[14].

الأفكار

من الملاحظ أن قرون العنف الشديد في أواخر عصري الربيع والخريف والدول المتحاربة أنتجت أحد أعظم الاندفاعات الثقافية في تاريخ الصين. كما تسبب الانزياح الاجتماعي الشديد جراء الحروب المستمرة بقدر معتبر من التأمل والتفكر في القضايا السياسية والأخلاقية، وأتاح الفرص أمام المعلمين والكتاب والمرشدين لترك بصماتهم الفكرية. واحد من المعلمين الجوالين الكثر الذين اجتذبوا العديد من الطلاب آنذاك كان كونفوشيوس، الذي تحدر من طبقة النبلاء لكنه اضطر إلى شق طريقه بنفسه والاعتماد على ذاته كباحث ومعلم. كان هناك أيضاً كثير من الكتاب في ما يسمى عصر الـ«مئة مدرسة فكرية» في بداية حقبة الدول المتحاربة، بمن فيهم موزي، ومينسيوس، وسن تزو، وهان في، وشون زي، وكل واحد منهم ترك كتابات أثرت في السياسة الصينية في القرون اللاحقة. يبدو أن عدم الاستقرار السياسي في تلك الفترة خلق نوعاً من عدم التجذر الفكري، الذي انعكس في حراك المفكرين وتنقلهم من سلطة دولة إلى أخرى، عارضين خدماتهم على أي سلطة سياسية تبدي اهتماماً بتعاليمهم[15].

كانت الأهمية السياسية لهذا الغليان الفكري ثنائية الأبعاد. فقد خلقت، أولاً، ما يشبه الآيديولوجيا، أي مجموعة أفكار معيارية لتنظيم الحكومة السليمة استخدمتها الأجيال الصينية اللاحقة في الحكم على أداء قادتها السياسيين. أشهر تلك الآيديولوجيات العقيدة الكونفوشيوسية، لكن الكونفوشيوسيين انخرطوا في جدالات وصراعات فكرية مريرة مع المدارس الفكرية الأخرى، مثل المدرسة القانونية، وهو خلاف عكَسَ الصراعات السياسية الدائرة. كان ينظر إلى العلماء والأدباء نظرة تقديس باعتبارهم النموذج الإنساني الأمثل والأعلى مرتبة حتى من

المحـارب أو الكاهن. وجـرى في الواقع مزج بين المفكر والبيروقراطي لا نظير له في الحضارات الأخرى.

ثانياً، شـجع حراك المفكرين عبر الصين على نمو شيء بدا على نحو متزايد أشـبه ما يكون بثقافة قومية. أصبحت الآثار الأدبية العظيمة المكتوبة في تلك الفترة أساس تعليـم النخبة وأسـاس الثقافة الصينية اللاحقة. وترسـخت الهويـة القومية بمعرفة الأعـمال الكلاسـيكية، وبلـغ شـأنها أنها تغلغلـت في أقـصى أرجـاء الامبراطورية، وتجاوزت في الحقيقة حدودها. فعلى الرغم من أن الممالك البدوية على الحدود كانت أحياناً أكثر قوة عسـكرية من الصين، إلا أن أياً منها لم تكن تضاهي التقاليد الفكرية الصينية. والشـعوب غير الصينية التي هاجمـت الصين وحكمت أجزاء منها أحياناً، نادراً ما فرضت عليها مؤسسـاتها الخاصة، بل نزعت إلى حكم الصين عبر أسـاليب ومؤسسات صينية.

حملة شانغ يانغ ضد الأسرة

انتشرت مؤسسات الدولة الحديثة في أرجاء الصين كافة تدريجياً خلال السنوات الأخيرة من عصر سـلالة جاو، خصوصاً في دولة تشين الغربية. في معظم الحالات، جـاء تبنـي المؤسسـات الجديـدة بشـكل اعتباطـي، نتيجـة التجربة والخطـأ وجراء حاجـة مختلف الحكومات الماسـة إليها. على النقيض من ذلك، صاغت دولة تشـين آيديولوجية متكاملة لبناء الدولة وضعت بوضوح الأسـس المنطقية للدولة المركزية الجديـدة. كان بنـاة الدولة في تشـين عـلى بينة تامة من أن شـبكات القرابة والنسـب العائـدة إلى عصـور غابرة شـكلت عقبات أمام مراكمة السـلطة والنفـوذ، فوضعوا سياسـات تتعمد الاسـتعاضة عنها بنظام يربط الأفراد مباشرة بالدولة، وهي عقيدة عرفت باسم القانونية (Legalism).

بـدأ شـانغ يانغ عمله وزيـراً في دولـة وي (Wei) قبل أن ينتقل إلى دولة تشـين، التي كانت آنذاك متأخرة نسـبياً، حيث أصبح كبير مستشـاري زعيمها الدوق شياو

(Xiao). حال وصوله إلى دولة تشين، تنازع شانغ مع الإدارة الميراثية القائمة، فهاجم امتيازاتها المتوارثة ونجح في نهاية المطاف في استبدال الوظائف الوراثية بنظام من عشرين مرتبة تمنح على أساس الجدارة -أي الجدارة العسكرية في هذه الدولة الحدودية. منحت الدولة مواطنيها الأرض والحاشية والإماء والملابس، كلها على أساس الجدارة وحسن الأداء[16]، في حين واجهت من يعصي قوانينها بسلسلة عقوبات صارمة. الأهم من ذلك أن الدولة لم تسمح بتحويل أي من المناصب الممنوحة بموجب هذا النظام إلى ملكيات متوارثة، مثل مناصب النظام الأرستقراطي الميراثي، بل أعادت توزيعها دورياً[17].

أحد أهم إصلاحات شانغ يانغ كان إلغاء ما يسمى «نظام البئر-الحقل» (the well-field system)، وإعادة توزيع الأراضي على أسر فردية تحت وصاية الدولة المباشر. توضع الأراضي الزراعية في نظام البئر-الحقل ضمن كتل من تسعة مربعات تشبه الحرف الصيني (井) المرادف لمعنى بئر، وتعمل ثماني أسر في المربعات المحيطة بقطعة أرض مركزية عامة. كل أسرة من طبقة النبلاء كانت تمتلك عدة آبار-حقول، وفرضت على الفلاحين العاملين فيها، مثل فلاحي أوربا الإقطاعية، ضرائب وأعمال سخرة وواجبات أخرى. كانت المربعات تتقاطع بزوايا قائمة مع ممرات وقنوات ري مختلفة، مما سهل عملية المراقبة والإشراف على العائلات الثماني التي شكلت نوعاً من الكومونة تحت حماية مالك الأرض[18]. حرر إلغاء نظام البئر-الحقل الفلاحين الصينيين من واجباتهم التقليدية تجاه النبلاء، وأتاح لهم الاستقرار في أراض جديدة لملاك جدد، أو حتى تملك أراضيهم الخاصة. وهذا بدوره أتاح للدولة تجاوز الأرستقراطية بفرض ضرائب مباشرة وموحدة على جميع الأراضي الزراعية، يدفعها عيناً وبالتساوي جميع ملاك الأراضي.

فرض شانغ يانغ علاوة على ذلك ضريبة فردية أو ضريبة رأس (poll tax) على جميع الذكور البالغين، لغرض معلن هو تمويل العمليات العسكرية. وقررت الدولة أنه إذا كان للأسرة عدة أبناء، فعليهم الانفصال عنها والعيش بمفردهم لدى بلوغهم عمراً معيناً، أو دفع ضرائب مضاعفة لقاء بقائهم معها. وهكذا شجع

شـانغ يانغ الأسرة النووية، وهاجم مباشرة المثال الكونفوشيوسي التقليدي للأسرة المشـتركة. كـما خلـق النظام مصاعب جمـة للأسر الفقـيرة التي لا تملك ميراثـاً كبيراً توزعـه على أبنائها. ولعل الغرض من هذا التغيـير كان تفعيل الحوافز الفردية، لكنه خدم أيضاً في زيادة سيطرة الدولة على الأفراد.

ارتبط الإصلاح بنظام جديد لتسجيل الأسر، فبدلاً من شبكات القرابة المنتشرة على نطاق واسـع في الصين، قسـم شـانغ يانـغ الأسر إلى مجموعـات يتألف كل منها مـن خمـس أو عشر عوائـل، طلب منهـا الإشراف بعضِهـا على بعـض. كانت هناك إصلاحات مشابهة يجري تطبيقها في دول أخرى، مثل إصلاحات لو (Lu) على نظام تشيو (qiu)، لكن الإصلاحات في دولة تشين طبقت بصرامة واضحة، فعقوبة عدم الإبـلاغ عن جرم كان القتل بشـطر الفاعل إلى نصفين، في حـين كوفئ المبلغون عن تلـك الجرائم وكأنهم جاؤوا برأس عدو في المعركة. وقد أعيد إحياء نسـخة من هذا النظام في عهد سلالة مينغ تحت اسم نظام باو-جيا (bao-jia).

يؤكد عالم السياسة جيمز سكوت في كتابه الرؤية من منظور الدولة أن كل الدول تشترك بسمات عامة، فهي كلها تسعى إلى السيطرة على مجتمعاتها، مما يعني أنها جميعاً تريـد أن تجعـل مجتمعاتها «واضحة ومقـروءة» في المقام الأول[19]. لهـذا تزيل الدول الأحياء العشـوائية التي تنمو عفوياً على شكل شبكات مكتظة من الشوارع والأزقة الملتوية، وتسـتبدلها بشـبكات شوارع هندسـية منظمة. الشـوارع العريضة المشجرة (البولفـارات) التي شـيدها البارون هاوسـمان عـلى أنقاض باريس القروسـطية في القـرن التاسـع عـشر لم تبن ببسـاطة لأغراض جمالية بـل أيضاً وفكرة السـيطرة على السكان في الذهن.

شيء مشـابه جدا حدث في حقبة تشـين في ظل حكم شـانغ يانغ. فبالإضافة إلى إلغاء نظام البئر-الحقل، وسـع شـانغ نظام المحافظات ليشمل المملكة كلها، فأوجد واحدة وأربعين محافظة جديدة عبر دمج المدن والمقاطعات والقرى القائمة، ووضع كلا منهـا تحـت قيادة محافظ واحد لا تختاره المنطقة المحليـة بل تعينه الدولة المركزية.

كانت المحافظات في البداية محصورة في المناطق الحدودية، مما يشير إلى أصولها كتقسيمات إدارية ومقاطعات عسكرية. كما استبدلت مربعات نظام البئر-الحقل بكتل مستطيلة أكبر حجماً، متباعدة عن بعضها بشكل متساو، وقائمة على محور شرق-غرب/ شمال-جنوب. وتشير الدراسات الطبوغرافية الحديثة إلى أن دولة تشين كانت مغطاة بأكملها بهذه الأنساق المستقيمة الخطوط[20]. كما فرض شانغ يانغ استخدام نظام أوزان ومقاييس موحد في كافة أرجاء دولة تشين بدل المعايير المختلفة المستخدمة في ظل النظام الإقطاعي[21].

أدت جهود شانغ يانغ الهائلة في الهندسة الاجتماعية إلى استبدال نظام السلطة التقليدي القائم على علاقات القرابة وملكية الأرض بصيغة حكم أكثر حيادية ولاشخصية تتمركز برمتها على الدولة. من الواضح أن النظام الجديد أثار معارضة شديدة من قبل الأرستقراطية السياسية داخل دولة تشين نفسها، فعندما مات حامي شانغ يانغ وراعيه، الدوق شياو، انقلب عليه خليفته واضطر شانغ يانغ للهرب والاختفاء. في النهاية سلمه مواطن عادي للسلطات، على أساس القانون الذي وضعه وشجع عليه شانغ يانغ نفسه، والذي يفرض عقوبات صارمة على كل من يؤوي المجرمين. يقال إن شانغ أعدم بتمزيق جسده بعد ربط أطرافه إلى أربع عربات انطلقت باتجاهات مختلفة، كما قتل معه باقي أفراد سلالته.

يمكن ربط كل واحدة من الابتكارات المؤسسية في الصين خلال حقبة جو الشرقية مباشرة بمتطلبات الحرب. توسع الخدمة العسكرية لتشمل عامة السكان الذكور، وصعود البيروقراطية العسكرية أولاً ثم البيروقراطية المدنية، وتراجع شأن أصحاب المناصب الوراثية والاستعاضة عنهم بقادمين جدد اختيروا على أساس الجدارة والكفاءة، وتسجيل السكان، والإصلاح الزراعي، وإعادة ترتيب حقوق الملكية وإبعادها عن النخبة الميراثية، وقيام بنية تحتية ووسائل اتصال أفضل، وفرض تراتبية لاشخصية جديدة من الوظائف الإدارية، وإيجاد نظام معياري للأوزان والمقاييس، كلها إجراءات ترجع في أصولها إلى الاحتياجات العسكرية. وفي حين

أن الحـرب لم تكن المحرك الوحيد لتشـكل الدولـة، فإنها بالتأكيد كانت قوة رئيسـة وراء تطور الدول الحديثة الأولى في الصين.

الكونفوشيوسية ضد القانونية

أثبتـت السياسـات التي طبقها شـانغ يانـغ أهليتها، وقد حولهـا كتاب لاحقون أمثـال هـان في (Han Fei) إلى آيديولوجيـة متكاملـة عرفت باسـم القانونية. يمكن فهم معظم التاريخ الصيني اللاحق، بما فيه الانتصار الشيوعي عام 1949، باعتباره توترات بين القانونية والكونفوشيوسـية، وهي توترات تتمحور جزئياً حول الدور الملائم للأسرة في السياسة[22].

الكونفوشيوسـية عقيدة مغرقة في رجعيتها، تجذّر الشرعية في مجموعة ممارسات قديمة. جمع كونفوشـيوس مآثره الكلاسـيكية في نهاية عصر الربيع والخريف، وهو ينظر بحنين نوستالجي إلى النظام الاجتماعي الميراثي في حقبة جو، الذي كان يتدهور بسرعـة مطـردة نتيجة حروب الصين المتواصلة. كانـت الأسرة وعلاقات القرابة في صلـب النظام الميراثي، ويمكن اعتبار الكونفوشيوسـية من نـواح عدة آيديولوجية تبني الدولة على مبدأ أخلاقي عريض ينطلق من نموذج قائم على الأسرة.

مارست المجتمعات القبلية كلها نوعاً من عبادة الأسلاف، لكن الكونفوشيوسية أعطـت الشـخصية الصينيـة قالباً أخلاقيـاً محدداً. فقـد فرضت التعاليـم الأخلاقية الكونفوشيوسية على الفرد التزامات أكبر بكثير تجاه والديه، خصوصاً الأب، مقارنة بواجباتـه تجاه أبنائه. كما أقرت عقوبات صارمـة على عدم احترام الوالدين، أو عدم رعايتهـما اقتصادياً، أو إظهار الابن اهتماماً بـأولاده المباشرين يفوق اهتمامه بوالديه. أمـا إذا حـدث تعارض بـين واجب المرء تجـاه والديه وواجبه تجـاه الدولة - لو اتهم الوالد بجريمة قتل، مثلاً- فواجب الابن تجاه الوالد يطغى بوضوح على واجبه تجاه الدولة[23].

هـذا التوتـر بـين الأسرة والدولـة، والشرعيـة الأخلاقيـة التـي أسـبغتها الكونفوشيوسـية عـلى الواجبات العائلية مقابل الالتزامات السياسـية، اسـتمر على امتداد التاريخ الصيني. حتى اليوم، تبقى الأسرة الصينية مؤسسة بالغة القوة تحرس اسـتقلاليتها الذاتية بشراسة ضد الدولة والسـلطات السياسية. تاريخيا، كانت هناك على الدوام علاقة عكسية في الصين بين قوة الأسرة وقوة الدولة. خلال فترة ضعف سـلالة تشينغ في القرن التاسع عشر، مثلاً، اسـتولت السلالات الجنوبية القوية على إدارة معظـم الشـؤون المحلية[24]. وعندمـا أزالت الصين التعاونيـات في عهد دينغ جيـاو بينـغ عـام 1978، ضمـن «إصلاحـات مسـؤولية العائلة»، عـادت الأسرة الفلاحيـة إلى الحيـاة بقوة وأصبحت أحد المحركات الرئيسـة للمعجـزة الاقتصادية التي تجلت لاحقاً في جمهورية الصين الشعبية[25].

عـلى النقيـض مـن ذلـك، كان القانونيـون تقدميـين برؤيتهـم، ونظـروا إلى الكونفوشيوسـية وتعظيمهـا شـأن الأسرة عـلى أنه حجر عثـرة أمام تعزيز السـلطة السياسـية. ولم ير القانونيون فائـدة تذكر في الأوامر الأخلاقيـة والواجبات الدقيقة التـي فرضتها الكونفوشيوسـية تجـاه الأسرة، فسـعوا إلى اسـتبدالها بفرض مجموعة عقوبـات ومكافـآت مباشرة -خصوصـاً العقوبـات- لفرض الطاعة عـلى الرعية. بعبارات الآيديولوجي القانوني هان في:

> لا وجـود لعبيـد عصـاة في أسرة تحافظ عـلى الانضباط بصرامـة، في حين أن للأمهات الطيبات المحبات أبناء سـفهاء... حسـب قوانين اللورد شـانغ، يواجه الأشـخاص الذين يرمـون الرماد على الطرقـات عقوبات جسـدية، مع أن رمي النفايات جريمة صغيرة والعقوبة الجسـدية جزاء قاس. وحدهم الحكام الحكماء قادرون على التعامل بقسوة مع مرتكبي الجرائم الصغيرة [كي يبينوا بوضوح أن] حتى الجرائم الصغيرة سـوف تعاقب بشـدة، وأن عقوبات أقسـى بكثير سـتطال مرتكبي الجرائم الكبيرة. لذلك لا يجرؤ الناس على تجاوز الحدود...

إن الطريقة الوحيدة التي يستطيع من خلالها الحكام الحكماء البقاء طويلاً على عروشهم، والقبض على زمام السلطة الامبراطورية، والتمتع الحصري بمزاياها، هي الحكم بطريقة استبدادية متعمدة، وتطبيق سياسة قمع ورقابة عبر فرض عقوبات صارمة دون استثناء[26].

قرر القانونيون التعامل مع رعاياهم باعتبارهم كائنات اقتصادية وأفراداً نفعيين يستجيبون لحوافز سلبية وإيجابية - خصوصاً العقوبات - لا باعتبارهم كائنات أخلاقية ينبغي رعايتها وتهذيبها بالتعليم والتعلم. لذلك سعت الدولة القانونية إلى تقويض التقاليد، وكسر الروابط الأسرية والالتزامات الأخلاقية، وإعادة ربط المواطنين بالدولة على أسس جديدة.

ثمة نقاط تشابه واضحة بين العقيدة القانونية وعمليات الهندسة الاجتماعية التي قام بها الحزب الشيوعي الصيني بعد عام 1949. اعتبر ماو، مثل شانغ يانغ قبله، الأخلاقية الكونفوشيوسية التقليدية والأسرة الصينية عقبات أمام التقدم الاجتماعي. وسعت حملته المعادية للكونفوشيوسية إلى نزع الشرعية عن الأخلاقية الأسروية؛ واعتماد الحزب والدولة والكومونة هيكليات جديدة تربط المواطنين الصينيين أحدهم بالآخر. لذلك لا يبدو مستغرباً إعادة إحياء إرث شانغ يانغ والمدرسة القانونية خلال الحقبة الماوية، واعتباره من قبل العديد من الباحثين الشيوعيين سابقة للصين الحديثة.

بعبارات أحد الباحثين، «في اتخاذها الحكيم-الملك مثالاً، يمكن توصيف الفلسفة الكونفوشيوسية على أنها حكم مطلق متشرب بالقيم الأخلاقية؛ في حين يمكن توصيف المدرسة القانونية، على النقيض من ذلك، باعتبارها حكماً مطلقاً محضاً ينكر صلة الأخلاق بالحكومة الإنسانية»[27]. لم تتصور الكونفوشيوسية أية ضوابط مؤسسية تحد من سلطة الامبراطور، بل سعت إلى تربية الأمير وتعليمه، وتلطيف أهوائه، وجعله يشعر بالمسؤولية تجاه شعبه. والحكومة الصالحة التي يمكن تحقيقها بتهذيب الأمير وتعليمه ليست غريبة على التقاليد الغربية؛ فهي عملياً النظام

الـذي وضعه سـقراط في توصيفـه للمدينة الفاضلـة في جمهورية أفلاطون. سـوف أتنـاول في الفصـول اللاحقـة الحـد الذي شـعر فيه أباطـرة الصين فعلاً بالمسـؤولية تجاه رعاياهم، بدل اسـتخدام الكونفوشيوسـية الأخلاقية ببساطة لشرعنة حكمهم القائم على المصلحة الذاتية. لكن القانونيين نزعوا حتى التظاهر بأخلاقية الحكومة، وجاهروا بالقول إن المحكومين وجدوا أصلاً من أجل الحاكم وليس العكس.

علينا ألا ننخدع بتأكيد القانونيين على أهمية القانون، بحيث يتراءى لنا أن مبدأهم له علاقة من قريب أو بعيد بحكم القانون بالمعنى الذي أستخدمُه في الكتاب الحالي. في الغـرب، وفي الهنـد، وفي العالم الإسـلامي، كان ثمة قانون مسـبق، كرسـه الدين وحمته تراتبية من الكهنة ورجال الدين، قبل قيام الدولة وبشـكل مسـتقل عنها. كان ينظر إلى هذا القانون على أنه أقدم، وأسمى، وأكثر شرعية من الحاكم الحالي، وبالتالي ملـزم له. هـذا تحديداً معنى حكم القانـون: أن لا يكون حتى الملـك أو الامبراطور نفسه حراً في فعل ما يشاء بل خاضعاً لحكم قانون أعلى.

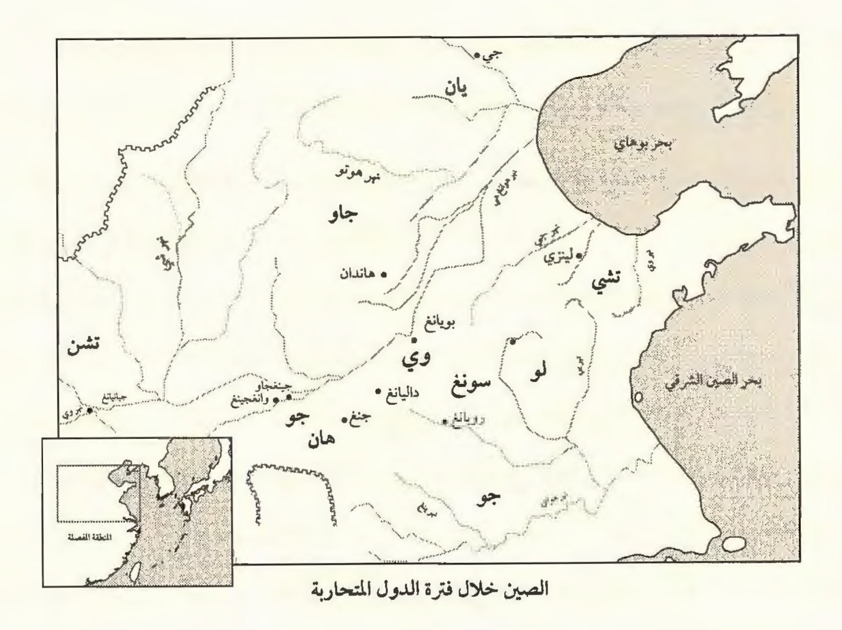
حكـم القانون بهذا المعنى لم يوجد أبداً في الصين، على الأقل بالنسبة للقانونيين الذين اعتبروا أن القانون ببسـاطة هو تقنين كل ما يأمر به الملك أو الحاكم، أي مجرد أوامر وليس قانوناً بمعنى فريدريك هايك للعبارة. كان الغرض أن تعكس القوانين رغبات الحاكم وحده ومصالحه، وليس إجماع القواعد الأخلاقية التي تحكم المجتمع ككل[28]. المعنى الوحيد الذي اشتركت به أحكام المدرسة القانونية مع حكم القانون بمعنـاه الحديث كان رأي شـانغ يانـغ بأن العقوبة، حال إقرارهـا، يجب تطبيقها على جميـع أعضـاء المجتمع دون تمييز ـ أي يجب ألا يكون بمقدور الطبقة الأرسـتقراطية استثناء نفسها من القوانين النافذة عموماً[29].

أتاحت مؤسسـات الدولة الجديدة التي أوجدها شـانغ يانغ للامبراطور تشـين حشـد موارده على مسـتوى أعلى بكثير مما كان سـائداً من قبل، وبكفـاءة أكبر بكثير من جيرانه. لكن نصره لم يكن محتماً؛ لأن التنافس الشديد بين الدول المتحاربة دفعها

بسرعة إلى استنساخ بعضها قوانين بعض. قصة صعود دولة تشين وهيمنتها على كل الصين، بالتالي، ترتبط بحيز العلاقات الدولية أكثر من ارتباطها بحيز التطور.

كان تشين في الحقيقة لاعباً ثانوياً في تعزيز نظام الدولة أواخر حقبة الربيع والخريف، إذ أدى دور الموازن بين منافسين أكثر قوة منه. ودولة تشين ذاتها كانت في أقصى الطرف الغربي من الدول المتحاربة، وكانت نتيجة لذلك محمية جغرافياً إلى حد ما (انظر الخارطة، صفحة..). لم تبدأ دولة تشين إلا 11 حرباً من أصل 160 حرباً خاضتها الدول الرئيسة الأخرى في الفترة بين عامي 656 ق. م. و375 ق. م. بدأت الأمور تتغير بعد إصلاحات شانغ يانغ في عهد الدوق شياو، فبين عامي 356 ق. م. و221 ق. م.، بادرت دولة تشين إلى شن 52 حرباً من أصل 96 حرباً خاضتها القوى العظمى آنذاك، وانتصرت في 48 حرباً منها. هزمت دولة تشين دولة تشو (Chu) الجنوبية الكبيرة في العقد الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد؛ ثم هزمت جارتيها الواقعتين مباشرة جهة الشرق، دولة وي (Wei) ودولة هان (Han)، عام 293 ق. م. وهزمت بعدها دولة شيي (Qi)، التي بقيت قوة معادية رئيسة في الشرق، عام 284 ق. م. وبحلول عام 257 ق. م. كانت كل الدول الأخرى فقدت مكانتها كقوى عظمى، فأدت الحروب الأخيرة لتوحيد الصين عام 236 ق. م. إلى ظهور سلالة تشين واحدة هيمنت على كامل الصين عام 221 ق.م.[30]

ما الذي كانت الدول المتحاربة تتقاتل من أجله؟ إلى حد ما، إحدى القضايا الخلفية في صراعات حقبة جو الشرقية كانت تتعلق بانحطاط النظام الأرستقراطي القديم، واستبدال نخبه بالعامة الذين وجدوا فرصاً جديدة لتبوُّء مراكز القوة. تلك كانت القضية الآيديولوجية التي احتدم حولها الجدل بين الكونفوشيوسيين والقانونيين. لكن هذا الصراع دار أيضاً وبالدرجة نفسها داخل كل دولة على حدة، كما بين الدول المتحاربة بعضها مع بعض، فكان نتيجة للحرب بقدر ما كان سبباً لها. وفي حين قد تكون دولة تشين رأت نفسها حاملة لواء القانونية، فقد تبنت تلك العقيدة لأغراض نفعية أكثر منها لقناعة مبدئية عميقة[31].



الصين خلال فترة الدول المتحاربة

الفكـرة الرئيسـة على المحك هنـا كانت مختلفة، وتمحورت حول مفهوم شـانغ-جـو القديـم لتوحيد كل الصين ضمـن ملكية واحدة. إن وجود صـين موحدة كان عـلى الدوام أسـطورة أكثر منـه واقعاً، لكن الانقسـامات الداخلية في عصر سـلالة جـو الشرقيـة كان ينظر لها أيضـاً على الـدوام باعتبارها حالة شـاذة طويلة لا بد من تصحيحها بظهور سـلالة تحمل تفويض السـماء بتوحيد الصين. كان الصراع الدائر من أجل الاعتراف بالتالي صراعاً بين سـلالات تسـعى إلى ربط اسمها بشرف حكم الصين الواحدة.

لماذا اختلف مسار التطور الصيني عن نظيره الأوربي؟

أحـد الأسـئلة الماوراء-تاريخية الكبرى، التـي طرحها باحثون أمثـال فيكتوريا هـوي، هو لماذا تعزز نظام الدولة متعـدد الأقطاب في صين القرن الثالث قبل الميلاد ضمـن امبراطورية كبرى واحدة في نهاية المطاف، بينما لم يتوحد نظام الدولة الأوربي على نفس الشاكلة. لكن نظام الدولة الأوربي تعزز في واقع الأمر، وانتقل من حوالي أربعمئة كيان سـياسي مسـتقل في نهاية القرون الوسـطى إلى حوالي خمسـة وعشرين

كيانـاً سياسـياً في نهاية الحرب العالميـة الأولى. ما لم يتغير، برغم جهـود فاتحين أمثال شـارل الخامس من أسرة هابسبورغ، ولويس الرابع عشر، ونابليون، وهتلر، هو أنه لم تظهر أبداً دولة أوربية واحدة مهيمنة.

هناك عدة تفسـيرات ممكنة لذلك، والجغرافيا في أول القائمة. أوربا مقسـمة إلى مناطـق متعـددة بأنهار عريضـة، وغابات، وبحار، وسلاسـل جبـال عالية– الألب والبيرنيه، والرايـن، والدانوب، والبلطيق، والكاربات، إلخ... أحد العوامل المهمة أيضاً وجود جزيرة كبيرة، كبريطانيا، قبالة الشاطئ، لعبت في معظم مراحل التاريخ الأوربي دور المـوازن الـذي يتعمـد تفكيك التحالفـات والائتلافـات المهيمنة. على النقيـض مـن ذلك، ظهـرت الإمبراطورية الصينيـة الأولى فقط في جـزء من الصين الحاليـة، عـلى محور شـمالي وغربي–شرقي، يمتد مـن وادي نهر واي إلى شـبه جزيرة شـاندونغ. كان مـن السـهل على جيـوش ذلك العصر عبـور هذه المنطقـة بأكملها، خصوصاً بعد بناء طرقات وقنوات عدة في فترة الدول المتحاربة. حصراً بعد توحيد هذه المنطقة المحورية في كيان قوي واحد استطاعت الدولة الصينية أن تتوسع باتجاه الشمال والجنوب والجنوب الغربي.

عامل ثان يتعلق بالثقافة. فقد كانت هناك اختلافات إثنية بين قبائل شانغ وقبائل جو، لكن الدول التي ظهرت في عصر سلالة جو لم تكن متباينة بوضوح إثنياً ولغوياً إلى الحد الذي كان عليه الرومان والجرمان والكلتيون والفرانك والفايكنغ والسلاف والهـون. وجدت أيضاً لهجات صينية مختلفة تتحدث بها مناطق شـمال الصين، لكن السـهولة التي تنقل فيها أفراد مثل شـانغ يانغ وكونفوشـيوس من سـلطة ولاية إلى أخرى، وتداولوا فيها الأفكار بينهم، تشهد على ارتفاع مستويات التجانس الثقافي.

عامل ثالث هو القيادة، أو عدم وجودها. فكما تشير فيكتوريا هوي، ليس النظام متعدد الأقطاب آلة ذاتية التنظيم، تستطيع دائماً تحقيق التوازن لمنع ظهور قوة مهيمنة. الدول يحكمها قادة أفراد يؤولون مصالحهم الخاصة. وقادة دول تشين تمتعوا بحنكة سياسـية عالية في ممارسـتهم أساليب فرق تسـد لكسر التحالفات المعادية، وكثيراً ما

خاض أعداؤهم حروباً انتحارية فيما بينهم دون إدراكهم الخطر الذي مثلته دولة تشين.

السبب الأخير يتعلق مباشرة بالمسارات المختلفة التي اختطها التطور السياسي في الصين وأوربا. لم تشهد أوربا قط ظهور دولة مستبدة قوية مثل دولة تشين، باستثناء دوقية موسكو التي تطورت في فترة متأخرة وكانت هامشية في السياسة الأوربية حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر (عندما دخلت روسيا نظام الدولة الأوربية في عهد ألكسندر الأول عام 1814، ثم في عهد ستالين عام 1945). أما تلك الدول، التي يقال عموماً إنها «مستبدة»، كفرنسا وإسبانيا في أواخر القرن السابع عشر، فكانت، كما نرى لاحقاً، أضعف بكثير في قدرتها على تحشيد مجتمعاتها وفرض ضرائب عليها، مقارنة بدولة تشين في القرن الثالث قبل الميلاد. وعندما بدأ الملوك المستبدون لاحقاً مشروعات بناء دولهم، ردعتهم قوى اجتماعية أخرى جيدة التنظيم: الأرستقراطية الوراثية الراسخة، والكنيسة الكاثوليكية، وطبقة الفلاحين جيدة-التنظيم أحياناً، والمدن المستقلة ذاتية-الحكم، وكلها استطاعت العمل بمرونة عبر حدود السلالات.

كانت الأمور مختلفة جداً في الصين، إذ لم تستطع الأرستقراطية الإقطاعية أبداً إقامة النوع نفسه من السلطة المحلية التي أقامها اللوردات الأوربيون، كونها تأسست على نظام القرابة الموسع. كانت قاعدة سلطة النبلاء في السلالة الصينية موزعة ومتداخلة جغرافياً مع جماعات قرابة أخرى، على عكس الممالك السياسية المحلية المستقلة والقوية وشديدة التراتبية التي تطورت في عهد الإقطاع الأوربي. كما لم تكن سلطة النبلاء محمية بقوة القانون والحقوق والامتيازات القديمة التي تمتعت بها الطبقة الأرستقراطية الأوربية. فالحروب المتواصلة على مر القرون استنزفت صفوف الأرستقراطية الصينية وأضعفتها، تاركة الباب مفتوحاً أمام رواد المشروعات السياسية المبتكرة لتنظيم الفلاحين وغيرهم من العامة وتحويلهم إلى جيوش قوية استطاعت التغلب على تشكيلات النبلاء العائدة إلى قرون أسبق. الصين في عهد سلالة جو، إذن، لم تطور قط أرستقراطية زراعية وراثية قوية يمكن

مقارنتها بالأرستقراطية التي تطورت في أوربا لاحقاً. والصراع ثلاثي الأبعاد بين الملك والأرستقراطية والطبقة الثالثة (العامة)، الذي كان بالغ الأهمية لتطور المؤسسات السياسية الأوربية الحديثة، لم يحدث قط في الصين. بدلاً من ذلك، كانت ثمة دولة مركزية حديثة قامت قبل أوانها، وهزمت منافسيها المحتملين كلهم في فترة مبكرة.

تمتعت دولة تشين بالعديد، إن لم يكن بجميع الخصائص التي استخدمها ماكس فيبر في تعريف ما هو حديث بامتياز. لذلك يبقى الغموض يكتنف السبب في أن فيبر، الذي عرف كثيراً عن الصين، اعتبر الإمبراطورية الصينية مع ذلك دولة ميراثية[32]. لعل أحد الأسباب في اختلاط الأمر على فيبر يكمن في حقيقة أن قدوم الحداثة السياسية إلى الصين لم يترافق مع حداثة اقتصادية، أي ظهور اقتصاد السوق الرأسمالي. كما لم يترافق مع حداثة اجتماعية، إذ لم تُبطل الفردانية الحديثة علاقات القرابة التي بقيت حتى يومنا الحالي تتعايش مع الإدارة اللاشخصية في الصين. لقد آمن فيبر، كغيره من منظري الحداثة، بالترابط الداخلي المحكم بين مختلف أبعاد التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والآيديولوجي. ربما لأن جوانب التحديث الأخرى لم تظهر في الصين، لم يتعرف فيبر على جود نظام سياسي حديث. في الحقيقة، لم يرتبط التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي زمنياً عن قرب، حتى في التطور الأوربي؛ لكن التسلسل كان مختلفاً في أوربا، إذ سبق التحديث الاجتماعي نمو الدولة الحديثة. كانت التجربة الأوربية، إذن، تجربة فريدة ولا تنسحب بالضرورة على باقي المجتمعات.

حداثات عدة

لماذا لم يؤد التحديث السياسي إلى تحديث في الاقتصاد والمجتمع بعد توحيد دولة تشين؟ لأن ظهور الدولة الحديثة شرط ضروري للتطور الاقتصادي الكثيف، لكنه شرط غير كاف. فلا بد أن تقوم المؤسسات الأخرى كي تظهر الرأسمالية. الثورة الرأسمالية في الغرب سبقتها ثورة معرفية في بدايات الأزمنة الحديثة خلقت المنهجية

العلميـة، والجامعـات الحديثة، والابتـكارات التقنية التي أنتجت ثـروة جديدة من الملاحظـات العلمية، ونظام حقوق ملكية حفَّز الناس على الابتكار أصلاً. من نواح عدة، كانت صين دولة تشـين أرضـاً خصبة فكرياً، لكن تقاليدهـا العلمية والبحثية الرئيسـة نزعـت إلى الرجعية وعدم القدرة على التجريد الـضروري للعلوم الطبيعية الحديثة.

بالإضافـة إلى ذلـك، لم تطـور الصين برجوازيـة تجارية مسـتقلة في عصر الدول المتحاربـة. كانت المـدن بؤراً سياسـية وإدارية، لا مراكـز تجارية، تفتقـد إلى التقاليد الاستقلالية وحكم الذات. ولم تكن ثمة مكانة اجتماعية ترتبط بالتجارة أو الحرفة في الصـين، بل بقيت المكانة مرتبطة بملكية الأرض[33]. وعلى الرغم من وجود حقوق ملكيـة، إلا أنها لم تتشـكل لدعـم تطوير اقتصاد سـوق حديث. نزعـت ديكتاتورية تشـين ملكية أعـداد هائلة من مالكي الأرض الميراثيـين في محاولتها الحد من قوتهم، وفرضـت على ملاك الأرض الجدد ضرائـب باهظة لتمويل طموحاتها العسـكرية. وبـدل خلـق حوافز أمـام الأفراد للعمل في أراضيهم الخاصة بشـكل أكثـر إنتاجية، فرضـت الدولة حصص إنتاج (كما فعل الشـيوعيون لاحقاً بعـد ألفيتين)، وعاقبت مـن لم يسـتطع تحقيقها من الفلاحـين. وفي حين حطم الإصـلاح الزراعي في البداية الإقطاعات الوراثية وخلق سوقاً للأراضي الزراعية، لم تظهر طبقة من صغار الملاك، بل اسـتحوذت طبقـة جديدة من الأسر الثرية عـلى الأراضي[34]. في نهاية المطاف، لم يكن ثمة حكم قانون يحد من قدرة الملك على مصادرة المزيد من الأملاك[35].

التحديـث الاجتماعـي هـو تحطيـم العلاقـات القائمـة عـلى القرابة واسـتبدالها بأشـكال اجتماع أكثر طوعية وفردية. هذا لم يحدث بعد توحيد دولة تشـين لسـببين: الأول أن الفشـل في تطوير سـوق اقتصادي رأسـمالي عنى عدم وجود تقسيم شامل للعمل يستطيع تحشيد فئات اجتماعية وهويات جديدة. ثانياً، جاءت محاولة تقويض علاقـات القرابة في المجتمع الصيني كمشروع سـلطوي تنفـذه الدولة الديكتاتورية من القمة إلى القاعدة. في الغرب، على النقيض من ذلك، قوضت المسيحية علاقات القرابة في أوربا، على المسـتوى العقدي وعبر سـلطة الكنيسـة على الشـؤون العائلية

وقضايـا الميراث (انظر الفصل 16). وبذلك تكـون جذور التحديث الاجتماعي في أوربـا قد انغرســت قبـل عدة قرون من صعود الدولة السياسـية الحديثـة أو اقتصاد السوق الرأسمالي.

غالبـاً ما تفشـل الهندسـة الاجتماعية من القمة إلى القاعـدة في تحقيق أهدافها. في الصين، تلقت مؤسســات ســلالة العصب والحكومـة الميراثية القائمـة عليها ضربة أوجعتهـا دون أن تقتلهـا. وكما نـرى، عادت هذه المؤسســات إلى الظهور بعد عصر ســلالة تشين القصير، واستمرت في منافسة الدولة كمصدر سلطة وارتباط وجداني في القرون اللاحقة.

8

نظام هان العظيم

أول أباطرة تشين وسبب الانهيار السريع للسلالة التي أسسها؛ كيف استعادت سلالة هان المؤسسات الكونفوشيوسية مع الاحتفاظ بالمبادئ القانونية؛ كيف حُكمت الصين في عهدي تشين وهان

كان مؤسس أول دولة صينية موحدة، ينغ جينغ (المعروف أيضاً باسمه بعد وفاته، تشين شي هوانغدي، 259-210 ق. م.، كما هو منقوش على جدران ضريحه)، شخصاً حيوياً مصاباً بجنون العظمة، استخدم السلطة السياسية لإعادة تشكيل المجتمع الصيني. جيش «محاربي تيراكوتا»(*)، الذي اكتشف عام 1974 واشتهر في أرجاء العالم كافة، تأسس بأمره ودفن معه في ضريح هائل ضمن مقبرة أوسع تزيد مساحتها عن ميلين مربعين. يقول سيما شيان، مؤرخ سلالة هان، إن سبعمئة ألف عامل سخروا لبناء قبر الامبراطور؛ لكن حتى لو كانت تلك مبالغة، فمن الواضح أن الدولة التي أقامها أنفقت فائضاً مالياً هائلاً، واستطاعت تحشيد موارد على نطاق مذهل.

(*) يعتبر جيش «محاربي الطين» أحد أعظم الاكتشافات الأثرية في القرن العشرين، ويضم حوالي 8000 تمثال طيني لجنود وخيولهم وعرباتهم القتالية مع 40.000 قطعة سلاح، وجدت جميعها في ثلاثة حفر رئيسة تحيط بضريح الامبراطور لحمايته.

وسَّع تشين شي هوانغدي مؤسسات دولة تشين، مسقط رأسه، لتشمل عموم الصين، فخلق بذلك ليس مجرد دولة بل ما أصبح في عهد خلفائه من سلالة هان ثقافة صينية نخبوية موحدة. هذا يختلف تماماً عن مفهوم القومية الحديث الذي يبقى ظاهرة جماهيرية أكثر منها نخبوية. الوعي الجديد الذي جمع نخب المجتمع الصيني كان قوياً لدرجة أنه استطاع دوماً إعادة تشكيل ذاته في فترات الانحطاط والتفكك السياسي الداخلي بعد سقوط سلالة ما. وعلى الرغم من أن الغرباء غزوا الصين مراراً، فقد عجزوا عن تغيير النظام الصيني، بل تم في الحقيقة استيعابهم ضمنه، حتى مجيء الأوربيين في القرن التاسع عشر. كوريا واليابان وفيتنام وبقية الدول المجاورة بقيت مستقلة عن السلطة الصينية، لكنها تأثرت إلى حد بعيد بالأفكار الصينية واستعارت منها.

تأسست الأساليب التي استخدمها أول أباطرة تشين في توحيد الصين على القوة السياسية العارية، حيث طبق المبادئ القانونية التي وضعها شانغ يانغ أولاً، حين كانت تشين ما تزال دولة حدودية. وقد لامست هجمة تشين على التقاليد القائمة، ومشاريع الهندسة الاجتماعية الطموحة التي تبنتها، تخوم الاستبدادية، وأثارت معارضة قوية من فئات الشعب كلها تقريباً لدرجة أن سلالة تشين نفسها انهارت واستبدلت بسلالة أخرى بعد أربع عشرة سنة فقط من تأسيسها.

تركت سلالة تشين وراءها إرثاً معقداً لحكام الصين اللاحقين. فمن جهة، لعنها الكونفوشيوسيون والفئات التقليدية التي استهدفتها لقرون لاحقة باعتبارها أحد أكثر الأنظمة استبداداً ولا أخلاقية في التاريخ الصيني. وبعد أن عاد الكونفوشيوسيون إلى السلطة في عهد سلالة هان التي خلفتها، حاولوا إزالة العديد من الابتكارات والتغييرات التي أدخلتها. من الجهة المقابلة، نجحت دولة تشين في استخدام السلطة السياسية لإقامة مؤسسات حديثة قوية بقيت على قيد الحياة بعد عملية الاستعادة، وحددت في الحقيقة جوانب مهمة من الحضارة الصينية اللاحقة. وعلى الرغم من أن المدرسة القانونية لم تكن أبداً آيديولوجية مقبولة في تاريخ السلالات الصينية، فإن إرثها استمر عبر مؤسسات الدولة الصينية.

قيام دولة تشين وسقوطها

نفـذ سياسـات أول أباطـرة تشـين كبـير مستشـاريه لي سي، وهو زميل دراسـة للآيديولوجـي القانـوني هـان في، مـع أنه تآمر لتشـويه سـمعته ودفعـه إلى الانتحار فيـما بعـد. حـال وصولهـم إلى السـلطة، كان أول قوانين بنـاة الدولة الجدد تقسـيم الإمبراطوريـة إلى هيكليـة إداريـة بمسـتويين، ضمن سـت وثلاثين آمريـة (منطقة) تنقسـم بدورهـا إلى محافظات. مـن عاصمته المركزيـة جيانغيانغ، عـين الامبراطور حـكام الآمريـات والمحافظين، الذين كان يفترض أن يزيحوا سـلطة النخب الميراثية المحلية. استهدف النظام الجديد طبقة النبلاء المتداعية بشكل مباشر، وتقول تواريخ تلك الفترة إن 120 ألف عائلة نقلت بالقوة من أرجاء الصين كافة وأعيد توطينها في محافظة قريبة من العاصمة لإبقائها تحت المراقبة المشددة[1]. في تلك الفترة المبكرة من التاريخ الإنسـاني، يصعب إيجاد سـوابق عديدة لمثل هذا النوع من استخدام السلطة السياسية المركزة، مما يظهر مدى ارتقاء الصين بعيداً عن المجتمع القبلي.

قاوم الموظفون الكونفوشيوسيون الذين ورثهم امبراطور تشين مركزية الدولة، وفي عـام 213 ق. م. نصحـوا الامبراطور بإعادة «أقطعة» الدولة، ولم يكن من قبيل المصادفة أنها خطوة كانت لتزودهم بمركز قوة جديد في الأرياف. لكن لي سي أدرك أن هذا سوف يقوض مشروعهم لبناء الدولة:

> إذا لم يحظر قيـام مثل هذه الأوضاع، فسـوف تتراجع السـلطة الإمبراطورية على مسـتوى القمة، وسوف يزداد التحزب والتعصب على مستوى القاعدة. من الضروري حظر تلك الممارسات وبالسرعة القصوى. خادمك يطلب مِن كل مَن لديه أعمال أدبية، مثل شـيه (كتاب الأناشـيد) وشـو (كتاب التاريخ)، ونقاشات الفلسـفات المختلفـة، أن يدمرهـا ضمـن فـترة عفو من أيـة عقوبة. لكـن الذين لا يتخلصـون من تلك الأعمال خلال ثلاثـين يوماً من إصدار هذا الأمر، فتجب إدانتهم وإكراههم على أعمال السخرة[2].

وافق امبراطور تشين على نصيحة لي سي، وأمر بإحراق المآثر الكلاسيكية، ثم قيل إنه أمر بدفن أربعمئة باحث كونفوشيوسي مقاوم وهم على قيد الحياة. مثل هذه الأعمال، بالطبع، أكسبت نظام تشين كراهية أبدية من الكونفوشيوسيين اللاحقين.

كانت الأوزان والمقاييس قد أصبحت لتوها معيارية في عهد شانغ يانغ في دولة تشين الأصلية، وتم تعميمها الآن لتشمل الصين كلها. كما وحَّد امبراطور تشين الأول اللغة الصينية المكتوبة، اعتماداً على علامات الحروف الكبيرة لنص المؤرخ العظيم جو، وعممها أيضاً على الصين كلها، موسعاً بذلك إصلاحاً آخر تبنته دولة تشين قبل توحيد الصين. الغرض من هذه الإصلاحات كان ببساطة تعزيز الاتساق في إعداد الوثائق الحكومية[3]. ومع أن الصين تتحدث اليوم لهجات مختلفة، فقد كانت لتوحيد اللغة المكتوبة آثار لا تحصى على الهوية الصينية، إذ لم توجد لغة إدارية موحدة فحسب، بل أصبح من الممكن الاشتراك بمجمل المآثر الثقافية في مختلف مناطق الصين.

باتباعه المنهجيات القانونية بحذافيرها، كان حكم تشين قاسياً لدرجة أثارت سلسلة انتفاضات في كافة أرجاء الصين أدت في النهاية إلى انهياره بعد موت الامبراطور عام 210 ق. م. بدأت ردة الفعل العنيفة جدياً عندما كانت مجموعة من السجناء في طريق عودتهم إلى معسكر للجيش فأعاقتهم الأمطار. ولأن القانون يفرض عقوبة صارمة على التأخير، بغض النظر عن الأسباب، قرر قادتهم أن الوضع لن يكون أسوأ بكثير مما لو ثاروا[4]. امتد التمرد بسرعة إلى أجزاء أخرى من الامبراطورية، وأعلن العديد من الملوك والأرستقراطيين الإقطاعيين السابقين استقلالهم عن الدولة الحديثة، وحشدوا جيوشهم الخاصة بعد إدراكهم مدى ضعف السلالة الحاكمة المطرد. خلال ذلك، تآمر كبير المستشارين لي سي مع أحد خصيان البلاط على وضع ابن تشين شي هوانغدي الثاني على العرش، ليقتله الخصي، فيقتله بدوره ابن الامبراطور الثالث الذي حاول لي سي تنصيبه امبراطوراً من قبل. حشد جيانغ يو، وهو أرستقراطي متحدر من أسرة نبيلة في مملكة شو البائدة، مع أحد مساعديه من العامة، واسمه ليو بانغ، جيوشاً جديدة احتلت عاصمة تشين

وأنهت حكم سلالتها. حاول جيانغ يو إعادة الصين إلى عهد إقطاع جو، عبر توزيع الأراضي على أقاربه ومؤيديه. لكن ليو بانغ (وأطلق عليه اسم هان غاوزو بعد وفاته) سرعان ما انقلب على جيانغ يو، وبعد حرب أهلية دامية استمرت أربع سنوات انتصر عليه وأسس سلالة جديدة عام 202 ق. م. عرفت باسم سلالة هان الأولى[5].

مثل النظام الذي أوجده الامبراطور الجديد غاوزو حالة وسط بين الاستعادة الكاملة للنظام الإقطاعي، التي حاولها جيانغ يو، وبين الديكتاتورية الحديثة لامبراطور تشين الأول. لم تكن لدى غاوزو قاعدة سياسية في دولة قائمة مسبقاً، كما كان حال تشين شي هوانغدي، بل اعتمدت شرعيته كلياً على الكاريزما الشخصية التي تمتع بها كقائد ناجح لجيش ثوري يقاتل طاغية مكروهاً. قاد غاوزو في سعيه للوصول إلى السلطة تحالفاً من عدة قوى، ضمت عديداً من الأسر التقليدية وبيوتات حكام سابقين. كما كان عليه الحذر من غزوات قبائل الجيونغنو (Xiongnu) البدوية في الشمال. لهذا كانت قدرته على إعادة تشكيل المجتمع منذ البداية محددة أكثر من قدرات سلفه في حكم دولة تشين.

لذلك أوجد غاوزو نظام المسارين، فرجع بقسم من المملكة إلى نظام جو الإقطاعي، وأعاد العديد من الأسر الحاكمة القديمة وجنرالاتها الذين ساعدوه في الحرب الأهلية إلى حكم الممالك الخاضعة لسلطته، ومنح أفراد أسرته وأقرباءه إقطاعات جديدة. في القسم الآخر من المملكة، حافظ غاوزو على هيكلية الآمرية/المحافظة اللاشخصية في مملكة تشين، التي كانت أساس قوته وقاعدته السياسية[6]. لكن سلطة السلالة على الممالك الفرعية الجديدة بقيت واهية لسنوات عدة. لم يكتمل توحيد الصين على يد سلالة تشين أبداً، وقضت سلالة هان السنوات الأولى من حكمها في استكمال العمل على محاولة إيجاد دولة وطنية موحدة. بدأ غاوزو هذه العملية تدريجياً بإزاحته عن السلطة كل حكام المقاطعات المحلية الذين يكنّون بغير اسم ليو، وألغيت آخر دولة إقطاعية في تشانغشا في عهد أحد خلفاء هان، الامبراطور وين، عام 157 ق. م. أما الدول التي أدارها أعضاء من الأسرة المالكة

فاستمرت فترة أطول، وابتعدت أكثر عن الحكومة المركزية، التي أصبحت عاصمتها الآن مدينة شانغان الغربية. في عام 154، ثارت سبع من تلك الدول في محاولة لتحقيق الاستقلال الكامل. وبعد النجاح في قمع العصيان، أعلن الامبراطور جينغ أن لا سلطة لباقي النبلاء الإقطاعيين على أقاليمهم. كما فرضت الحكومة عليهم ضرائب باهظة وأجبرتهم على تقسيم مقاطعاتهم بتوزيعها على ذريتهم. وهكذا في نهاية المطاف، بعد مئة عام من تأسيس سلالة هان الأول، تلاشت آخر مظاهر الحكم الإقطاعي بمصادرة سلطاتها، وصارت الحكومة المركزية الآن مسؤولة مباشرة عن تعيين السلطات المحلية التي حلت مكانها[7].

في مراحل التاريخ الصيني اللاحقة، خصوصاً في الفترات المضطربة بين السلالات، عاد إقطاع جو دورياً، وسمح للأسر النبيلة بتشكيل قوى سياسية محلية مستقلة عن الحكومة المركزية. لكن حالما كانت الحكومة المركزية تستعيد سلطتها، كان بمقدورها دائماً إعادة فرض سيطرتها على تلك الكيانات. لم يحدث قط أن وصلت سلطة البارونات الإقليمية حداً من القوة لفرض تسويات دستورية على الملك، كما حدث في إنكلترا زمن الميثاق الكبير (ماغنا كارتا). ولم يتمتع أصحاب السلطة المحلية بالشرعية القانونية التي امتلكوها في أوربا الإقطاعية. فكما نرى لاحقاً، عندما حاولت الأرستقراطية الميراثية في السنوات التالية الوصول إلى السلطة في الصين، لم يكن ذلك عبر بناء قاعدة سياسية محلية بل عبر الاستيلاء على الحكومة المركزية. وهكذا نجحت المحاولات الأولى لإقامة دولة صينية مركزية قوية وإدامتها على مر الزمن.

عملياً، كان استئصال الحكم الميراثي في مختلف أرجاء الصين، واستبداله بإدارة وطنية موحدة، نصراً للعقيدة القانونية وتقاليد تشين في بناء دولة مركزية قوية. لكن الكونفوشيوسية التقليدية، في نواح عدة أخرى، عادت إلى الظهور، خصوصاً على المستوى الآيديولوجي. ففي عهد الامبراطور وو (141–187 ق. م.)، أعيد تعيين الفقهاء الكونفوشيوسيين في المناصب الإدارية، وتأسست كلية كونفوشيوسية بخمسة أقسام تخصص كل منها بتدريس واحد من الأدبيات الكلاسيكية

الكونفوشيوسية. اعتبر الاستغراق في دراسة تلك الكتب سبيلاً للوصول إلى المناصب الإدارية، وتأسست في تلك الفترة الأشكال الأولى لما اشتهر لاحقاً باسم نظام الامتحانات الإمبراطوري (الماندريني)[8].

طرأ تطور مهم أيضاً على مستوى الأفكار. مبادئ شانغ وهان في القانونية سيئة السمعة، التي تدعو إلى استخدام المحكومين بلا رحمة لخدمة الحاكم، فقدت مصداقيتها، وأعيد الاعتبار للرأي الكونفوشيوسي الأقدم بوجوب ممارسة السلطة لمصلحة الرعية. طبعاً، هذا الرأي أبعد ما يكون عن الدعوة إلى الديمقراطية، فليس ثمة كونفوشيوسي آمن بوجوب إيجاد نظام ضوابط رسمي ومؤسسي يحد من قوة الامبراطور وسلطته، أو يدعو إلى ما يشبه الانتخابات الشعبية أو الحقوق الفردية. الضابط الوحيد لسلطة الامبراطور كان رادعاً أخلاقياً، أي وجوب تربية الامبراطور في ظل القيم الأخلاقية الملائمة التي تجعله يظهر التسامح تجاه شعبه، وتحضه على الارتقاء إلى مستوى هذه المثل العليا.

تحددت سلطة أوائل الأباطرة بحقيقة أنها ممأسسة ضمن أطر البيروقراطية الكونفوشيوسية المحيطة بالقصر. كان الموظفون البيروقراطيون وكلاء الامبراطور، ولم تكن لديهم سلطة رسمية للحد من قوته وسطوته. لكن مثل كل البيروقراطيين، مارس الكونفوشيوسيون قدراً معتبراً من التأثير غير الرسمي وغير المباشر، نتيجة معرفتهم وخبرتهم بشؤون الامبراطورية. ومثل كل رؤساء المنظمات التراتبية، من الجيوش إلى الشركات إلى الدول الحديثة، اعتمد الامبراطور في قمة هرم السلطة على مجموعة مستشارين لصياغة سياساته، وتنفيذ أوامره، والحكم في القضايا المرفوعة أمام بلاطه ومحاكمه. وكان هؤلاء الموظفون مسؤولين عن تدريب الأمراء الشباب وتقديم النصح والمشورة لهم عندما يكبرون ويمارسون سلطتهم كأباطرة. ودعمت التقاليد والمكانة الثقافية قدرة كبار بيروقراطيي سلالة هان في التأثير على الامبراطور وتغيير رأيه، وثمة حالات مسجلة كثيرة عن مستشارين وأمناء وبخوا أو انتقدوا قادتهم، أو دفعوهم إلى تغيير أو قلب القرارات المثيرة للجدل[9].

الـرادع النهائـي للامبراطور الرديء كان العصيان المسـلح، المـبرر بمبدأ فقدان تفويـض السـماء. وكان تفويض السـماء قد دخل السياسـة الصينية أول مـرة لتبرير اغتصاب جو عرش سـلالة شـانغ منتصف القرن العاشر قبل الميلاد. ثم اسـتحضر لاحقـاً لتبرير الخروج على سـلطة الأباطرة الفاسـدين والظالمـين. لم تكن ثمة قواعد محددة لمعرفة منْ يمتلك تفويض السـماء، الـذي كان يُمنح عادة للمنتصر بعد نجاح العصيان (انظر النقاش الأوسع لهذه القضية في الفصل 20). ويبدو واضحاً أن هذا كان الرادع الأقصى لسلطة الأمراء، وترتب على اتخاذه مخاطر جمة.

وهكـذا أدخلـت الفكرة الكونفوشيوسـية بوجـوب أن يحكم الحاكـم لمصلحة الشـعب مبـدأ المحاسـبة والمسـاءلة إلى حكم الصين. وكـما أشرنا، لم تكن المحاسـبة إجرائية أو رسـمية بل تعتمد على حس الامبراطور الأخلاقي الخاص، الذي تشكله البيروقراطيـة الكونفوشيوسـية عـبر التربيـة والتعليم. يؤكد ليفنسـون وشـورمان أن الأحـكام الأخلاقيـة التـي تبنتهـا البيروقراطيـة عكسـت المصالـح الأساسـية للبيروقراطيين أنفسهم، أي معارضتهم الشديدة للاستخدام الفج لسلطة الدولة من قبـل حكام قانونيـين؛ لأن البيروقراطيين الكونفوشيوسـيين كانوا أول ضحايا تلك السـلطة. بمعنى آخر، لم يسع البيروقراطيون إلى أي شيء آخر سوى حماية مناصبهم خلال فترة استعادة الإقطاع في عهد هان. كذلك لم يكن هؤلاء البيروقراطيون حماة المصلحة العامة، بل أولياء النظام التراتبي القائم على القرابة والمتربعين على قمته[15]. مـع ذلـك، ثمة كثير من الأمور الإيجابية في آيديولوجية حاكمة تؤكد، على الأقل من حيـث المبـدأ، بوجوب مسـؤولية الحاكم تجاه المحكومين، وتسـعى إلى الحفاظ على المؤسسات الاجتماعية القائمة ضد سلطة الدولة.

طبيعة حكومة هان

حققـت الإدارة الحكوميـة التـي ظهرت في عصر سـلالة هان توازنـاً أفضل بين المركزية الاسـتبدادية لسـلالة تشـين والنظام الاجتماعي القائم عـلى القرابة في بداية عهد سـلالة جو. كانت إدارتها المركزية أكثر عقلانية ومؤسسـاتية باطراد، وعملت

مـع الزمن ضد الجيوب المحلية المتبقية للحكـم الميراثي. لكنها، حتى قيام وانغ مانغ بمحاولـة تطبيـق الإصـلاح الزراعـي في نهاية عهد سـلالة هـان الأول، لم تعمد إلى استخدام سلطتها للانخراط في عمليات هندسة اجتماعية واسعة النطاق، بل تركت الشـبكات الاجتماعية وحقـوق الملكية القائمة إلى حد بعيد عـلى حالها. وعلى الرغم من أنها فرضت الضرائب والسخرة لإنجاز المشاريع العامة، فإنها لم تحاول استنزاف الشعب إلى الحد الذي فعلته سابقتها سلالة تشين.

أصبحـت الحكومة الصينية في عهد سـلالة هان أكثر مأسسـة باطراد. في النظام الميراثـي، سـواء في صـين جو أو في دول إفريقيا وآسـيا الوسـطى المعـاصرة، لم يعين الموظفـون الحكوميـون على أسـاس المؤهلات والكفـاءة، بل على أسـاس القرابة أو الصـلات الشـخصية بالحاكم. ولم تكن السـلطة تكمن في المنصب بل في الشـخص الذي يحتله. مع تحديث الأنظمة السياسـية، حلت البيروقراطية محل النظام الميراثي، ومن بين خصائص البيروقراطية الحديثة، حسـب تعريف ماكس فيبر الكلاسـيكي، وجود مناصب يحددها مجال وظيفي معين، ووجود معايير واضحة للكفاءة، وتنظيم الوظائـف ضمن تراتبية محددة، واختيار المرشـحين على أسـاس المؤهلات وبشـكل حيادي ولا شـخصي، وتجرد الموظفين عن الانتماءات السياسـية، وخضوعهم لنظام تراتبي صارم، واعتبار الوظائف مهمات يتلقى شاغلوها رواتب محددة لقاءها[11].

حققت الحكومة الصينية في عهد سـلالة هان الأولى معايير البيروقراطية الحديثة هـذه كلهـا تقريبـاً[12]. كان هنـاك العديـد مـن الموظفين الميراثيـين الذيـن احتفظوا بمناصبهـم الحكوميـة، خصوصـاً في الأيـام الأولى مـن حكم غاوزو، حـين احتاج الامبراطور إلى مساعدة أعداء دولة تشين وحلفائه في الحرب الأهلية لتعزيز حكمه. لكنه في الإدارة المركزية تحديداً، استبدل أصحاب المناصب الوراثية تدريجياً بموظفين اختيروا على أسس أكثر حيادية ولا شخصانية. وجرى وضع تمايزات حادة بين كبار شخصيات البلاط وبين البيروقراطية الدائمة المكلفة بتنفيذ قرارات الحاكم.

بـدءاً مـن عـام 165 ق. م.، صـدرت أوامـر تطالب كبـار الموظفـين في الصين بترشـيح عـدد ثابـت مـن الشـباب المميزيـن للخدمـة البيروقراطيـة. وطلـب مـن الموظفـين في عهد الامبراطور وو تزكية مرشـحين يشـهدون بنزاهتهم وإحساسـهم العالي بالمسـؤولية تجاه أسرهم. في عام 124 ق. م.، أرسـل التلاميذ المرشـحون من المحافظـات إلى الأكاديمية الإمبراطورية في العاصمة تشـانغان لإجراء الاختبارات الضروريـة. وتابع أفضلهـم التدريب عاماً آخر مـع الأكاديميـين والباحثين اعتماداً على النصوص الكونفوشيوسـية، ثم جرى امتحانهم ثانية في اختبار القبول في سلك الخدمـة الحكوميـة العليا. كذلك تطـورت مصادر التوظيف الأخـرى، مثل اللجان الجوالة التي كانت تجوب أرجاء الصين بحثاً عن أفراد موهوبين، أو المسابقات التي يطلب من العامة فيها الإجابة عن الأسئلة بكتابة موضوعات عن الوضع الأخلاقي والمادي للامبراطورية. وقد أتاح هذا النوع من التوظيف اللاشـخصي الفرصة أمام مـن لا ينتمـون إلى إثنية هان لتبوّء مناصب عليا، مثل القائد العسـكري غونغسـون هوني، المتحدر من قبائل جيونغنو البدوية[13].

في عام 5 ق. م.، حين بلغ عدد سكان الصين المسجلين ستين مليوناً، كان هناك للتـو 130.000 موظـف بيروقراطي في العاصمة والمحافظـات. افتتحت المدارس لتدريب الموظفين الشـباب على الخدمة الحكومية، ابتداءً من عمر سـبعة عشر عاماً، حيث امتحنت قدراتهم على قراءة أسـاليب مختلفة من النصوص والخطوط، وحفظ السـجلات وما شـابه (تطور نظام الامتحان والتوظيف في الخدمـة المدنية إلى درجة أعلى من التعقيد والرقي في عهد سلالتي تانغ ومينغ). كان ثمة عنصر ميراثي ما يزال مؤثراً في عصر هان، فكبار المسـؤولين كان باسـتطاعتهم تزكية ابن أو أخ للمناصب العليا، ومن الواضح أن نظام الترشـيح لم يكن محمياً ضد التأثيرات الشخصية. وكما في عصور السـلالات اللاحقة، تحـددت درجة الجدارة على نحو صـارم بالمتطلبات التعليمية، ووحدهم أبناء الأسر عالية المكانة كان لهم أبناء متعلمون وبالتالي قابلون للترشيح أو دخول الامتحان.

لكـن، برغـم وجود بعـض المظاهـر المتبقية مـن النظـام الميراثـي[14]، أصبحت الحكومـة المركزية على مر الزمن أكثر بيروقراطيـة (بالمعنى الفيبري للعبارة) باطراد. أعـلى ثلاثة مناصب مـن حيث المرتبة كانت على التوالي: المستشـار، والمشرف العام، والقائد الأعلى. في بعض الأحيان كانت وظيفة المستشـار مقسمة إلى قسمين، اليسار واليمـين، ويشـغلهما شـخصان يراقـب كل منهـما ويـوازن قـرارات الآخـر في هذا المنصـب بالـغ الأهمية. تحتهما مرتبة كان هناك تسـع وزراء دولـة، كل واحد منهم له جهاز موظفيه وميزانيته الخاصة. من بين أكثر المناصب أهمية مدير التشريفات، وهو المسؤول عن أداء الشعائر والطقوس في البلاط؛ ومشرف القصر، وهو المسؤول عن سـلامة الامبراطـور وحق الوصـول إلى القصر؛ ومشرف الحـرس، وهو آمر حرس القـصر والوحدات العسـكرية في العاصمـة؛ ومشرف المواصلات، وهو المسـؤول عن الأعمال اللوجسـتية؛ ومـشرف المحاكم، الذي يدير النظـام القضائي؛ ومشرف الزراعـة، المسـؤول عـن تحصيل الضرائب. مـن البدهي في مجتمع زراعـي أن يكون المنصـب الأخـير بالـغ الأهمية، إذ كان مشرف الزراعة نفسـه يترأس مسـؤولي سـتة وخمسـين مكتبـاً تابعاً له في المحافظـات، لإدارة الأعمال الزراعيـة وصوامع الحبوب وإمدادات المياه ومخزونها[15].

لا يفـترض بالبيروقراطيـة العقلانيـة خدمة أغـراض عقلانية بالـضرورة. فمن بـين أهـم الوظائف التابعـة لمدير التشريفات الإشراف على مديري أقسـام الموسـيقا والصلـوات، وتوزيـع لحوم الأضاحي، والفلك، والتنجيم. مدير قسـم الفلك كان يقدم النصح والمشـورة للامبراطور عن الأيام الميمونة والمشـؤومة لإقامة المناسبات وإجـراء الطقوس، كـما كان يشرف على امتحانـات القبول لدخـول الخدمة المدنية. ويتضـح الحجم الهائـل لحكومة هان من حقيقة أن مدير الصلـوات وحده كان لديه جهاز من 35 موظفاً، في حين كان مدير الموسيقا يشرف على 380 موسيقياً[16].

تمثـل أحـد أكثـر المظاهـر الحكوميـة إثـارة للإعجاب في السـيطرة القويـة التي مارستها السـلطات المدنية على السلطات العسكرية، وهي ظاهرة متسقة ومستدامة على امتداد التاريخ الصيني منذ عهوده الأولى. من هذه الناحية تختلف الصين جذرياً

عـن روما، حيث كان الجنرالات الطامحون، أمثال بومبي ويوليوس قيصر، يسعون على الدوام للاستيلاء على السلطة. كما اختلفت الصين جذرياً عن الدول النامية المعاصرة بانقلاباتها العسكرية المتكررة.

ليس السبب في ذلك ضعف السلطة العسكرية أو افتقاد جنرالات الصين للكاريزما. التاريخ الصيني حاشد بقصص العظمة العسكرية والجنرالات المنتصرين. حتى بعد انتهاء عصر الدول المتحاربة، بقيت الصين تخوض غمار حروب متكررة، في المقام الأول ضد بدو السهوب الرحل، لكن أيضاً ضد الكوريين والتيبتيين والشعوب القبلية في الجنوب. احتل الأباطرة المؤسسون للسلالات الصينية كلهم تقريباً مناصبهم في البداية نتيجة تميزهم في القيادة العسكرية. وكما رأينا، ارتقى لي بانغ من مجرد ابن فلاح ليصبح الامبراطور غاوزو، اعتماداً على مهارته كاستراتيجي ومنظم عسكري، ولم يكن الأخير في ذلك. جنرالات طموحون آخرون، مثل آن لوشان في عهد سلالة تانغ، حاولوا الاستيلاء على السلطة؛ والسلالة ذاتها في النهاية انهارت لأن القوات الحدودية الضرورية للدفاع عن الصين ضد البرابرة في الشمال أفلتت من سيطرة الحكومة المركزية.

لكن، عموماً، سرعان ما خلع جميع مؤسسي السلالات الناجحين الذين وصلوا إلى الحكم عبر الفتوحات العسكرية بزاتهم وحكموا بموجب الأجهزة المدنية الصينية. واستطاعوا هم وخلفاؤهم إبعاد الجنرالات عن السياسة، بنفي الجنود الطامحين إلى مناصب على الحدود النائية، وبقمع الآخرين الذين حاولوا تنظيم جيوش المتمردين. على عكس الحرس الامبراطوري الروماني، والانكشارية العثمانية، لم يلعب الحرس الامبراطوري الصيني أدواراً مهمة في صناعة الملوك على امتداد التاريخ الصيني. ولو أخذنا بالاعتبار أهمية الحرب في تشكيل الدولة، فمن الأهمية بمكان إدراك أسباب القوة التي بلغتها الإدارة المدنية في الصين.

أحد الأسباب يتعلق بالضعف المؤسسي النسبي للتراتبية العسكرية مقارنة مع نظيرتها المدنية. كانت مناصب القائد الأعلى للجيش، وجنرالات المقدمة،

والمؤخـرة، والميمنـة، والميسرة، كلها نظريـاً أعلى من مرتبـة وزراء الدولة، لكن هذه المناصـب كانـت في معظم الأحيـان تترك شـاغرة، وتعتبر مناصب فخرية لا تسـبغ سلطة عسكرية حقيقية على شاغلها، وكثيراً ما تولاها موظفون مدنيون لا يتمتعون بخلفيـة عسـكرية. في هذه المرحلـة الزمنية لم تكن ثمة حرفية عسـكرية؛ والموظفون مـن الامبراطـور نـزولاً كانوا يتنقلون بسـهولة بـين المناصـب العسـكرية والمدنية، وكان يتوقـع منهـم الكفـاءة في المجالين معاً. حـال انتهاء الحـروب الأهلية في بداية حكم السـلالات، كانت الخدمة العسـكرية تعني عادة تعيين الشـخص في حاميات السـهوب أو الصحارى أو المدن النائية بعيداً عن الحضارة. ولم يكن ذلك نوع المهنة التي يسعى إليها الشباب الطامحون الواعدون[17].

مع ذلك، تطرح هذه الاعتبارات السؤال حول السبب في أن السلك العسكري لم يتمتـع بكثير مـن الحظوة والاحـترام والمكانة في النظام الصينـي. يرجح أن تكون الإجابـة هنـا معياريـة: لقـد نشـأت بطريقة مـا، في بوتقة عـصري الـدول المتحاربة والربيـع والخريف، فكرة أن السـلطة السياسـية الحقيقية تكمـن في التربية والتعليم لا في البراعـة العسـكرية. القـادة العسـكريون الذيـن أرادوا الوصـول إلى الحكـم وجدوا أنفسـهم مضطرين إلى ارتداء لبوس المعارف الكونفوشيوسـية، كي يطيعهم الآخرون، ويسـتطيعوا تعليم أبنائهم لدى أكاديميين عارفين يؤهلونهم لخلافتهم في مناصـب القيـادة. إذا بدا من غـير المقنع التفكير بأن القلم أقوى من السـيف، فعلينا تأمل الحقيقة الواقعة بأن كل جهود السلطات المدنية الناجحة للسيطرة على جيوشها اعتمـدت في نهايـة المطـاف على الأفـكار المعيارية حول السـلطة الشرعية. تسـتطيع القوات المسلحة الأميركية الاستيلاء على السلطة من الرئيس غداً إن شاءت؛ وكونها لم تفعل يعكس حقيقة أن الغالبية العظمى من الضباط لا تحلم حتى بقلب الدستور الأميركـي، وأن الغالبية العظمى من الجنود الذين يقودونهم لن يطيعوا أوامرهم إن حاولوا فعل ذلك.

المعادلـة المبدئيـة في عهد هان قامت على تحقيق توازن بين مصالح الأطراف كلها في إيجـاد دولـة صينية مركزية قويـة وموحدة، بهدف تجنب الفـوضى والحروب التي

سادت عصر سلالة جو الشرقية، وبين مصالح النخب المحلية التي أرادت الحفاظ على أكبر قدر ممكن من السلطة والامتيازات في عموم الصين. حاول امبراطور تشين الأول دفع التوازن المؤسسي بعيداً جداً باتجاه تشكيل دولة مركزية قوية، بحيث ضربت عرض الحائط ليس فقط بمصالح النخب الميراثية بل أيضاً بمصالح الفلاحين العاديين الذين استبدلوا طغيان الإقطاعي المحلي باستبداد الدولة. سلالة هان أعادت التوازن بحيث أخذت بالاعتبار مصالح الأسر الأرستقراطية والملكية التي استهدفتها سلالة تشين، في الوقت الذي عملت فيه على تقليص نفوذها وامتيازاتها مع الزمن. كما أعادت شرعنة نفسها في كونفوشيوسية متشربة ببعض المنطلقات القانونية غير المعترف بها. وكانت الدولة التي تأسست في عهد هان الأسبق مستقرة، لأنها قامت على تسويات وحلول وسط. لكنها أيضاً كانت أضعف بكثير من دولة تشين، ولم تسع إلى المواجهة مع الجيوب المتبقية من النفوذ الأرستقراطي. مع ذلك نجح التوازن الجديد، فباستثناء الانقطاع الوجيز الذي سببه الحاكم وانغ مانغ (45 ق. م. – 23 م.) بإعلان نفسه امبراطوراً لسلالة جين التي لم تعمر طويلاً، استطاعت سلالة هان البقاء لأكثر من أربعة قرون، من 202 ق. م. إلى 220 م. كان ذلك إنجازاً سياسياً مثيراً للإعجاب، وإن لم يكن – للأسف – مقدراً له البقاء.

9

الانحطاط السياسي والعودة إلى الحكومة الميراثية

لماذا انهارت سلالة هان بعد أربعمئة عام؛ أهمية نمو المزارع الكبرى (latifundia)(*) وعدم المساواة في مجتمع مالثوسي؛ كيف استولت الأسر الكبيرة على الحكومة وأضعفت الدولة؛ المفهوم الصيني للأمة.

ينبغي ألا ينشأ افتراض عام بأن النظام السياسي، حال ظهوره، سيكون مكتفياً ذاتياً. كتاب صمويل هنتنغتون النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، بدأ «حياته» مقالاً بعنوان «النظام السياسي والانحطاط السياسي» وأكد فيه، على عكس الافتراضات التقدمية لنظرية التحديث، عدم وجود سبب منطقي للافتراض بأن التطور السياسي أرجح من الانحطاط السياسي. ينشأ النظام السياسي نتيجة تحقيق شيء من التوازن

(*) الـ"لاتيفونديا" أراض مشاع أصلا. كان الرومان (خصوصاً في القرنين الأول قبل الميلاد والأول الميلادي) يستولون على ثلث الأراضي الزراعية مع سكانها لدى احتلالهم أي منطقة جديدة، ويعتبرونها "أراض عامة" (*ager publicus*) تعود ملكيتها للدولة، ثم يقسمونها ويعرضونها للإيجار، وليس للاستملاك، في مزادات تنافسية شكلية غالباً. في أواخر أيام الامبراطورية أصبحت عقود التأجير متوارثة وتحولت الأراضي المستأجرة إلى ملكية عرفية، وتوسعت كل مزرعة لتحقق نوعاً من الاكتفاء الذاتي والتخصصية في الإنتاج المعد للتصدير، سواء القمح أو زيت الزيتون أو النبيذ. لم يدفع مستأجرو الأراضي ضرائب على منتجاتهم بل استثمروا فوائض أموالهم في شراء الأراضي الصغيرة المجاورة، مما سمح بتوسع المزارع الكبرى إلى حد أبعد، وبالتالي تركز الثروة بأيدي أقلية أصغر استفادت من زيادة الإنتاجية في اقتصاديات الحجم الكبير. بعد انهيار الامبراطورية الرومانية =

بين القوى المتنافسة داخل مجتمع ما. لكن مع مرور الزمن، يطرأ التغيير داخلياً وخارجياً: اللاعبون الذين أقاموا التوازن الأصلي أنفسهم يتطورون أو يختفون؛ ويظهر لاعبون جدد؛ وتتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛ ويتعرض المجتمع للغزو من الخارج، أو يواجه أفكاراً جديدة مستوردة، أو تفرض عليه شروط جديدة للتجارة. نتيجة ذلك، يفقد التوازن السابق تماسكه ويطرأ الانحطاط السياسي إلى حين يأتي اللاعبون الجدد بمجموعة قواعد ومؤسسات جديدة لاستعادة النظام.(٥)

كانت أسباب انهيار سلالة هان في النهاية متعددة، وتضمنت تحولات في كل جوانب التوازن السياسي الأصلي. في القرن الميلادي الثاني، تفككت وحدة أسرة هان الحاكمة وتقوضت شرعيتها إلى أبعد الحدود بتأثير عائلات الامبراطورات وخصيان القصر. لعب الخصيان أدواراً مهمة في العديد من القصور الإمبراطورية وليس في الصين وحدها. ولأنهم خصيان تحديداً فقدوا المشاعر أو القدرات الجنسية، ويمكن بالتالي الثقة بهم كموظفين وخدم شخصيين. وبدون أسر خاصة بهم، اعتمدوا سيكولوجياً على أسيادهم، ولم يخططوا لتقديم مصالح أبناء (غير موجودين) كما فعل الآخرون. في الصين لعب الخصيان دوراً حيوياً في دفع الأباطرة إلى تجاوز البيروقراطية القوية والمستقلة، لكنهم بدورهم بدأوا يطورون مصالح مشتركة خاصة بهم.

وصلت كل هذه الأمور إلى ذروتها حين نجح زعيم عشيرة الامبراطورة ليانغ في تسمية امبراطور ضعيف، هوان (147 - 167 م.)، وريثاً للعرش، مما سمح لسلالتها ادعاء طائفة من الامتيازات والمناصب الحكومية. أوقفهم ما يسميه

= شكلت المزارع الكبرى، التي كانت تتوسطها عادة "فيلا" أو قصر المالك، أساس الأديرة والمجتمعات الدينية الملحقة بها، ثم الأساس الاقتصادي للنظام الاجتماعي الإقطاعي في أوربا، وكانت مصدر الحياة المترفة للأرستقراطية الأوربية. في إسبانيا، تحولت أراضي المسلمين التي استولت عليها الدولة المسيحية في الأندلس إلى مزارع كبرى أقطعها الملوك لنبلائهم وقادتهم ومرتزقتهم، ثم انتقلت كنظام اقتصادي واجتماعي إلى أميركا اللاتينية مع الاستعمار الإسباني للقارة. ليس في العربية ما يقارب الكلمة اللاتينية أو مفهومها وقوانينها، وبما أننا لا نحبذ تعريب اللفظ الأجنبي، فضلنا «المزارع الكبرى» على «لاتيفونديا».

الأميركيـون اللاتينيـون اليـوم «الانقـلاب الذاتي»، الـذي بادر بـه الامبراطور ضد حكومتـه بمسـاعدة خصيانه فقتلوا عشـيرة الامبراطورة في مذبحـة جماعية. أصبح الخصيـان بحـد ذاتهم قـوة نافذة، وكافأهـم الامبراطـور بمنحهم ألقابـاً وإعفاءات ضريبية وما شابه. وقد هدد ظهورهم بدوره مكانة البيروقراطية والكونفوشيوسيين، الذين بدأوا حملة معادية للخصيان عام 175، ونجحوا في النهاية بإبادتهم[1].

تدخلـت أيضاً العوامل البيئيـة، إذ انتشرت الأوبئة أعوام 173 و179 و182؛ والمجاعات أعوام 176 و177 و182 و183؛ والطوفان عام 175. التعاسة العارمة على المستوى الشعبي أدت إلى انتشار الطاوية (Daoism)، وهو دين وجد العديد من الأتبـاع بين الفلاحـين والعامة. كانت الكونفوشيوسـية على الـدوام عقيدة النخبة، باعتبارهـا مجموعـة قواعد أخلاقية وليسـت ديناً متسـامياً، في حين كانـت الطاوية، التي تطورت عن معتقدات فولكلورية قديمة، نوعاً من الدين الاحتجاجي للعامة. أصبحـت الطاويـة المبدأ المحرك لثورة فلاحي العمائم الصفراء (نسـبة إلى العصائب الصفـراء التي لفوا رؤوسـهم بها) الكبرى التي قامت عام 184م. اشـتعلت الثورة بسبب المعاناة المتراكمة التي تحملها الفلاحون في العقد الأسبق. وعلى الرغم من أن الثورة أخمدت بعد عشرين سنة بكثير من سفك الدماء (قيل إن خمسمئة ألف إنسان قتلـوا)، فقد أدت إلى تدمير قسـم كبير مـن البنية التحتية والقـدرة الإنتاجية للدولة الامبراطوريـة[2]. كان الأثـر التراكمـي لكل هـذه الكوارث انخفاض عدد سـكان الصين المسـجل برقم مذهل بلغ أربعين مليون نسـمة، أي ثلثي عدد سـكان الصين الكلي، بين أعوام 157 و280 م[3].

لكن، من حيث تطور الصين السـياسي، كان أحد أهم أسـباب انحطاط سلالة هان وقوع الدولة مجدداً أسيرة نخب ميراثية مختلفة، وما نجم عنه من ضعف الدولة المركزية. جرى التراجع عن كل الجهود التي بذلتها دولة تشين لإلغاء الإقطاع وخلق دولة حديثة وعادلة ولا شـخصانية؛ فعادت صلات القرابة سـبيلاً أساساً للوصول إلى السـلطة والمكانة في الصين، وهو وضع اسـتمر حتى السـنوات الأخيرة من عهد سلالة شانغ في القرن التاسع[4].

لم يكـن ذلك إحيـاءً لإقطاع جو، فقد تغير الكثير منذ دولة تشـين، بما فيه وجود دولة مركزية قوية، وبيروقراطية مستقرة، وبلاطاً يتمتع بشرعية طقسية هائلة. أزالت دولة هان الأولى تدريجياً جيوب التأثير الميراثي المتبقية والقائمة إقليمياً، لذلك عندما أعادت العائلات الأرستقراطية تأكيد ذاتها، لم تفعل ذلك ببناء قواعد سياسية محلية، بل بإدخال نفسـها مباشرة في جهاز الحكومة المركزية. الفرق بين أرسـتقراطيتي جو وهـان بالتـالي كانت أشـبه بالاختلاف بـين طبقتي النبـلاء الفرنسـية والبريطانية في أواخر القرن السـابع عشر: اللوردات الإنكليز تابعوا العيش في أراضيهم وحافظوا على سـلطتهم المحلية، في حين أجبر نظراؤهم الفرنسـيون على الذهاب إلى فرسـاي والسـعي إلى السـلطة عـبر التقـرب من البـلاط والملـك. في الصـين، كان النفوذ في البلاط الامبراطوري السبيل إلى امتلاك الأراضي، إذ كان بمقدور الموظفين الأقوياء الحصول على الأراضي والحاشية والفلاحين والإعفاءات الضريبية.

الأغنياء يزدادون غنى

شهدت الصين مع مرور الزمن نمواً مطرداً في عدد المزارع الكبرى التي سيطرت عليها الأسر الأرسـتقراطية المتحكمة بالمناصب العليا في الدولة، سـواء في الحكومة المركزيـة في العاصمـة تشـانغ أو في أذرعهـا في المحافظـات. وأدى ذلـك إلى ازدياد التفـاوت في الثروة وتركيزها بأيدي فئة صغيرة من الأسر النبيلة، وحرمان الحكومة مـن عوائدها مـع ازدياد قدرة هؤلاء المـلاك على حماية المزيد مـن الأراضي الزراعية المنتجة من ضرائب الدولة. كانت هذه الأسر، إذن، نسخة مبكرة مما يمكن أن نسميه اليوم «النخبة الريعية»، التي تسـتخدم علاقاتها السياسية وصلاتها بأصحاب النفوذ للسيطرة على الدولة واستغلال سلطتها لإغناء نفسها.

ثمة ما يشـبه القانون الحديدي للمزارع الكبرى في المجتمعات الزراعية يقر بأن الأغنياء سـوف يزدادون غنى ما لم يوقفهم أحد -سـواء الدولة أو ثورات الفلاحين أو دول خارجيـة تتدخل خشـية قيام تلك الثـورات. في المجتمعات الزراعية ما قبل الحديثـة لا تعكس الفروقات في الثـروة بالضرورة الفروقـات الطبيعية في القدرات

أو الشـخصية. التقنية تبقـى ثابتة على حالها ولا يكافأ أحد لكونـه مبادراً أو مبتكراً. كذلك لم تظهر اقتصاديات الحجم الكبير قبل مكننة الزراعة بحيث يمكن أن تفسر، من حيث الكفاءة، نمو المزارع الشاسـعة. حتى كبـار ملاك الأراضي كانت حقولهم مقسـمة إلى مـزارع صغـيرة تعمـل بها أسر فلاحيـة فردية. لكـن الفروقـات المبدئية الطفيفـة في المـوارد عززت نفسـها مـن خلال آلية العمـل بمقتضى «سـخرة الدين» (debt peonage)، حيث يُقرض فلاح أغنى أو مالك أرض أموالاً لفلاح أفقر؛ وقد يؤدي موسـم سيئ واحد أو فشـل المحصول في سنة من السنوات إلى تحويل المديون إلى قـن أو عبد وخسـارته أرض أسرتـه[5]. مع الزمن، عززت ميـزات الثروة الأكبر ذاتها؛ لأن ملاك الأراضي الأكبر مساحة كان باستطاعتهم شراء قدر أكبر من النفوذ في النظام السياسي لحماية ممتلكاتهم وتوسيعها.

لهـذا السـبب لا تقودنـا المفارقـة الزمنيـة الكامنـة في تطبيـق نظريـة حقـوق الملكيـة المعـاصرة على حـالات تاريخية إلا إلى سـوء فهم جذري. يعتقـد العديد من الاقتصاديـين أن حقوق الملكية الصارمة تشـجع النمو؛ لأنهـا تحمي العوائد الخاصة على الاسـتثمار، وبالتالي تحفز الاسـتثمار والنمو الاقتصاديين. لكن الحياة الاقتصادية في صين سـلالة هان كانت تشـبه العالم الذي وصّفه تومـاس مالثوس في كتابه مقالة في مبدأ السـكان، أكثر بكثير مـن العالم القائم منذ بدايات الثـورة الصناعية في المئتي سنة الماضية[6]. اليوم، نتوقع زيادات في إنتاجية العمل (إنتاج الفرد) بسبب الابتكار والتطـور التقنيـين. لكـن قبل عـام 1800، كانـت الزيـادات في الإنتاجيـة عرضية واعتباطية. اختراع الزراعة، واسـتخدام أساليب الري، وابتكار الطباعة، والبارود، والسفن القادرة على الإبحار مسافات طويلة، أدت كلها إلى زيادة الإنتاجية[7]؛ لكن هنـاك فـترات طويلة بينهـا ازداد فيها نمو السـكان وهبط دخل الفـرد. كان العديد من المجتمعات الزراعية يعمل بالحدود القصوى لإمكانات تقنيات الإنتاج المتاحة، حيث لم يقدم ضخ المزيد من الاسـتثمارات أية زيادة رأسية في الإنتاج. النوع الوحيد مـن النمو الاقتصـادي الممكـن كان النمو الأفقـي، حيث جرى اسـتصلاح أراض جديدة وزراعتها، أو ببساطة سرقة أراضي الآخرين بدلاً من ذلك. العالم المالثوسي،

إذن، معادلة صفرية الناتج يعني ربح أحد طرفيها خسارة الطرف الآخر. لذلك لم يكن مالك الأرض الأكبر والأغنى بالضرورة أكثر إنتاجية من مالك الأرض الأصغر والأفقر، بل كان ببساطة ذا موارد أكبر تساعده في الأوقات الصعبة[8].

في اقتصاد مالثوسي يستحيل فيه النمو الكثيف، تعزز حقوق الملكية الصارمة توزيع الموارد القائم. والتوزيع الفعلي للثروة يمثل على الأرجح ظروفاً ابتدائية عرضية، أو وصول صاحب الأملاك إلى السلطة السياسية، أكثر مما يمثل الإنتاجية أو العمل الجاد (حتى في الاقتصاد الرأسمالي المرن والخلاق اليوم، ينسى المدافعون المتزمتون عن حقوق الملكية أحياناً حقيقة أن التوزيع القائم للثروة لا يعكس دائماً الفضيلة الأسمى للأثرياء، وأن السوق ليس كفؤاً دائماً).

لو تركت وشأنها، تنزع النخب إلى زيادة حجم مزارعها الشاسعة إلى ما لا نهاية، وفي مواجهة ذلك كان ثمة خياران أمام الحكام: الأول، الوقوف في صف الفلاحين واستخدام سلطة الدولة لتشجيع الإصلاح الزراعي وحقوق متساوية في ملكية الأرض، وبالتالي قص أجنحة الأرستقراطية. هذا ما حدث في الدول الاسكندنافية، حيث تبنى ملوك السويد والنرويج قضية الفلاحين في نهاية القرن الثامن عشر ضد الأرستقراطية الضعيفة نسبياً (انظر الفصل 28). الثاني، وقوف الحكام في صف الأرستقراطية، واستخدام سلطة الدولة لتعزيز سيطرة النخبة الأوليغارشية المحلية على فلاحيها. هذا ما حدث في روسيا وبروسيا وأراض أخرى شرق نهر إلبه منذ القرن السابع عشر، إذ تحول الفلاحون الأحرار عموماً إلى خدم وأقنان بتواطؤ الدولة. أما الملكية الفرنسية في ظل النظام القديم فكانت أضعف من أن تنزع ملكية الأرستقراطية أو تزيل إعفاءاتها الضريبية، ولذلك انتهى بها المطاف بتحميل الفلاحين أعباء ضرائب جديدة إلى أن انفجر النظام برمته في الثورة الفرنسية. أيما خيار اتخذه الملك- بتعزيز سلطة النخب الأوليغارشية أو الضغط عليها- اعتمد على طائفة من العوامل السياقية، مثل تماسك الطبقتين الأرستقراطية والفلاحية، ودرجة التهديد الخارجي الذي واجهته الدولة، وحدة التنافسات داخل البلاط ذاته.

في البدايـة، اختـارت الملكيـة الصينيـة في عصر سـلالة هان الوقـوف إلى جانب الفلاحـين ضد ملاك الأرض الذيـن كانوا يزدادون قوة. كانـت ثمة دعوات دورية في عهـد سـلالة هان الأولى للعـودة إلى نظـام الحقل-البئر الجديد الذي ألغاه شـانغ يانـغ. ولم يكن ينظـر إلى نظام الحقل-البئر آنذاك على أنه مؤسسـة إقطاعية، بل رمزاً للشيوعية الزراعية، وكانت المطالب بإحيائه مدفوعة بمحنة الفلاحين الفقراء الذين طردهم كبار الإقطاعيين وأصحاب المزارع الكبيرة من أرضهم. في العام السابع قبل الميلاد، اقترح تحديد حجم الأراضي بثلاثة آلاف «مو» (وحدة أرض تسـاوي تقريباً 0.165 فداناً)، لكن الاقـتراح رُفض نتيجة معارضة كبـار الملاكين. كذلك حاول وانـغ مانغ، موظـف البلاط الذي اغتصب العرش من أسرة ليو وأنهى عهد سـلالة هـان الأولى، تنفيـذ إصلاح زراعي بتأميم الملكيات الواسـعة. لكنه هـو أيضاً واجه معارضـة كبـيرة، وفي النهاية أنهك نفسـه في التعامل مع انتفاضـة الفلاحين المعروفة باسم الحواجب الحمراء (إشارة إلى اللون الذي صبغوا به حواجبهم)[9].

أتـاح فشـل وانغ مانغ في تطبيـق الإصلاح الزراعي الفرصة أمام الأرسـتقراطية الميراثية لتوسـيع ممتلكاتها وتعزيز سلطتها لدى استعادة هان اللاحق عرش الصين. نجـح مـلاك المزارع الكبـيرة في السـيطرة على مئات بـل آلاف الخدم والمسـتأجرين والأتبـاع والأقـارب، وفي أحيـان كثـيرة كانـت لهـم جيـوش خاصـة كبـيرة. كـما ضمنـوا إعفاءات ضريبية لأنفسـهم وأتباعهم، وخفضوا القاعـدة الضريبية لعموم الإمبراطورية وسكان الأرياف المستخدمين في أعمال السخرة والتجنيد.

كذلك ازداد ضعف الحكومة المركزية بتآكل المؤسسـة العسـكرية. القسم الأكبر مـن الجيش الصينـي كان مشـغولاً بقتال قبائـل جيانغنو الرعوية في أقاصي الشـمال الغـربي، حيث أُجبر على العمل انطلاقاً مـن حاميات بعيدة وبخطوط إمداد طويلة. كان مـن الصعـب تجنيد الفلاحين لهذا النـوع من الخدمة، فلجـأت الحكومة باطراد إلى المرتزقة المجندين من السـكان البرابرة المحليين، أو إلى العبيد والمجرمين. شـكل الجنـود على نحـو متزايد طبقة منفصلة من الأسر العسـكرية التي عاشـت وزرعت أراضيها قرب حدود الحاميات، وورّث الآباء فيها مهنهم العسـكرية لأبنائهم. وفي

ظل هذه الظروف كان الجنود أميل إلى الولاء لقادتهم المحليين، أمثال أميري الحرب كاو كاو ودونغ جو، أكثر من ولائهم للحكومة المركزية القصية[10].

عندما اجتمعت الفروقات المطردة في ملكية الأراضي مع الكوارث البيئية والأوبئة في سبعينيات القرن الميلادي الثاني، انفجرت ثورة العصائب الصفراء. ثم أغرى انهيار النظام وتفكك الحكومة المركزية هذه الأسر القوية بالتمترس وراء أسوار مجمعاتها ومناطقها، حيث كانت عملياً بعيدة عن سلطة الدولة الضعيفة. تفككت الدولة المركزية تماماً في العقود الأخيرة من عهد سلالة هان وانتقلت السلطة إلى سلسلة من أمراء الحرب الإقليميين الذين انتقلوا من محاولة فرض مرشحيهم على العرش إلى تولي الحكم بأنفسهم[11].

تفكك الصين وعودة النظام الميراثي

انهارت سلالة هان في النهاية عام 220م.، وهي السلالة الأطول حكماً في تاريخ الصين بعد توحيدها ضمن دولة تشين. لم تقم دولة صينية موحدة على امتداد الثلاثمئة سنة التالية، باستثناء فترة قصيرة واحدة امتدت من عهد سلالة هان المتأخرة إلى العهد القصير لسلالة جِنْ، التي ظهرت عام 280 وكانت موضوع إحدى أعظم روايات الصين التاريخية، **قصة الممالك الثلاث**. تُنسب الرواية إلى لو غوانجونغ، وكتبت في بداية عهد سلالة مينغ (ربما في أواخر القرن الرابع عشر، مع أن التاريخ ليس أكيداً)، بعد أن حرر مينغ الصين من احتلال المغول وأعاد توحيدها ثانية تحت حكم سلالة هان الوطنية الصينية[12]. أحد الثيمات التحتية في الرواية يتناول حقيقة أن تفكك الصين يستجلب الفوضى والغزو الأجنبي، ويضع الشروط التي يمكن من خلالها استعادة الوحدة الوطنية. تقارَن أهمية الرواية من حيث تشكيل الوعي التاريخي للصين الحديثة بمسرحيات شكسبير التاريخية، وقد تحولت إلى عدد كبير من الأفلام وألعاب الفيديو. الذكريات التاريخية المؤلمة التي تثيرها الرواية عن تفكك الصين، والتي تقبع وراء مطالب بيجين بضم تايوان، ترجع إلى هذه الفترة.

من وجهة نظر التطور السياسي في الصين، ما يثير الاهتمام في الفترة الانتقالية بين سلالتي هان وسوي (حين أعيد توحيد الصين أخيراً عام 581) هو الطريقة التي استعادت فيها علاقات القرابة والميراثية دورها باعتبارها المبادئ الناظمة للسياسة الصينية. فحتى بعد قيام الدولة الحديثة، تبقى القبلية بأشكالها المختلفة الصيغة الافتراضية الصحيحة للتنظيم السياسي، مع وجود تناسب عكسي بين قوة الدولة المركزية وقوة الجماعات الميراثية.

الفترة التي أعقبت نهاية حقبة هان شديدة التعقيد، لكن التفاصيل ليست مهمة من منظور قصة التطور الأكبر. في البدء انقسمت الصين إلى ما يسمى الممالك الثلاث-«وي» (Wei) و«شوهان» (Shu Han) و«وو» (Wu). استطاعت مملكة وي إعادة توحيد الصين لفترة وجيزة تحت حكم سلالة جين الغربية، لكن الإمبراطورية تفككت مجدداً فنشبت حرب أهلية، واجتاحت قبائل جيونغنو العاصمة ليويانغ واحتلتها عام 311. أنشأ ملك جيونغنو السلالة الأولى من عدة سلالات أجنبية في شمال الصين، بينما هرب الباقون من سلالة جين الغربية إلى الجنوب وأسسوا سلالة جين الشرقية في جيانغ كانغ (مدينة نانجينغ حالياً) على النهر الأصفر، وهي السلالة الأولى من عدة سلالات جنوبية لاحقة. بقي الشمال والجنوب منفصلين، وشهد كلاهما اضطرابات مستمرة. في الشمال، أدى سقوط العاصمة ليويانغ إلى فترة من الفوضى والحروب القبلية عرفت باسم حقبة الممالك الست عشرة، تلتها غزوتان بربريتان، الأولى شنتها قبيلتان تيبتيتان أصليتان- دي وكيانغ- ثم غزوة قبيلة توبا أو تاباخ، وهي فرع من قبيلة جينابي التركية. أسست قبيلة توبا سلالة وي الشمالية (386-534)، التي «تصيّنت» مع الزمن فاتخذت قبائلها أسماء صينية وتزاوجت مع أسر صينية. مع ذلك، أدت التوترات مع قبيلة توبا إلى حرب أهلية وتقسيم الدولة إلى وي الشرقية والغربية في العقود الأولى من القرن السادس. في الجنوب، أعاد بلاط الشمال القديم تأسيس نفسه في سلالة جين الشرقية، التي هرب إليها عدد كبير من الأسر الأرستقراطية وحاشياتها. أطاح انقلاب عسكري بهذه السلالة منتصف القرن الرابع، وخلفتها سلالة ضعيفة أخرى أسسها العسكر[13].

عجلت مملكة وي، التي أقامها أمير الحرب كاو كاو وابنه بي عام 220، في تحول سلالة هان المتأخرة إلى الميراثية عبر تأسيس نظام المراتب التسع، حيث عُين وسيط في كل آمرية ومحافظة لتصنيف المرشحين للمناصب البيروقراطية تبعاً للمقدرة والمزايا الشخصية. وعلى عكس نظام التزكية في عهد سلالة هان الأولى، اختير الوسطاء إقليمياً وليس من قبل الحكومة المركزية، فكانوا بوضوح أكثر تأثراً بنفوذ النخب المحلية. راتب نظام التوظيف الجديد جميع أسر النخبة في صف رسمي واحد، وربط الوصول إلى المناصب الحكومية بهذه المراتب. وفي حين كان بمقدور أي شخص في عهد هان أن يتبوأ مكانة مرموقة دون أن يكون بيروقراطياً، أصبح المنصب الإداري في نظام المراتب التسع الطريق الوحيد للمكانة العليا في المجتمع. وترافق ذلك مع احترام مطرد لسلالة النسب، وازدادت إلى حد أبعد بكثير أرجحية أن يخلف الأبناء آباءهم في المناصب[14].

قد يصبح التوظيف عبر نظام المراتب التسع طريقة لإضعاف الأسر الأرستقراطية القوية وربطه مباشرة بالدولة حين يكون بأيدي حكومة مركزية قوية. في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، باعت الملكية الفرنسية تراتبية معقدة من الألقاب والرتب إلى الطبقة الأرستقراطية، الأمر الذي قوض قدرة تلك الطبقة ككل على العمل المشترك. كانت كل أسرة أرستقراطية مشغولة باحتقار الفئات والأفراد الأدنى منها مرتبة، إلى حد منعها من التعاون معها للدفاع عن مصالحها الطبقية الأعرض. لكن، في صين القرن الثالث عشر، يبدو أن نظام المراتب التسع كان عوضاً عن ذلك وسيلة استطاعت الأرستقراطية من خلالها الاستيلاء على الدولة. لم يعد ممكناً أن يتبوأ شخص موهوب من العامة منصباً رفيعاً عبر نظام الامتحان أو التزكية؛ فهذه المناصب أصبحت حكراً على أبناء شاغري المناصب الحاليين، الذين استولوا عليها وتوازعوها كما لو أنهم زعماء عشائر فاتحون. ولعل خير دليل على أن السلطة الحقيقية أصبحت بأيدي الأسر الأرستقراطية، وليس بيد الدولة، هو أن الامبراطور نفسه في الحقيقة لم يستطع في أحيان كثيرة ضمان تعيين مرشحه المفضل لمنصب رفيع؛ لأن هذا المرشح ببساطة يفتقد نسب العائلة المناسب للمنصب[15].

مـع سـقوط سـلالة جـين الغربيـة، تطـورت الميراثيـة بطـرق مختلفة في الشـمال والجنـوب. هيمنت على بلاط سـلالة جين الشرقيـة في الجنوب الأسر البـارزة محلياً والأسر الأرستقراطية المهاجرة من العاصمة ليويانغ، وأحضرت معها نظام المراتب التسـع وحكومة تسـيطر عليها أسر مثل وانغ ولو وتشانغ، وجميعها أبناء عمومة من نسب قريب يتحدر من سلالات عالية المرتبة(16).

تعـززت الهيمنـة الأرسـتقراطية أيضـاً بالنمـو المطرد للمـزارع الكـبرى. كانت سـلالة جـين الغربيـة أقرت لتوهـا في القـرن الثالث قانـون أراض يعلـن حق جميع الأسر الفلاحيـة في امتلاك حد أدنى من الأراضي الزراعية، مقابل خضوعها للنظام الضريبي ونظام السـخرة. كما حددت حجم ممتلكات الأسر الأرسـتقراطية، وعدد أتباعها ومسـتأجريها الذين تسـتطيع حمايتهم من نظـام الضرائب الوطني. لكن هذا القانـون، وقانونـاً آخـر على غراره أقر في عهد سـلالة جـين الشرقية، لم يطبـق أبداً. ويعتبر فشله، مثل فشل نظام الإصلاح الزراعي في عهد وانغ مانغ، شهادة حية على نمو قوة أصحاب المزارع الكبيرة ودرجة التهديد التي شـكلوها على سـيطرة الدولة ومواردها(17).

في الشـمال، كان الغـزاة التيبتيون والأتراك منـذ البداية منظمين قبليـاً، فأدخلوا سـلالاتهم القيادية ببسـاطة إلى مواقع السـلطة. وشـكلت هـذه الأسر الأجنبية، في الأيـام الأولى للحروب القبلية والصراع الداخلي المسـتمر، النخبـة القيادية للمنطقة بأسرهـا. العائـلات الأرسـتقراطية الصينية التـي برزت في عهد سـلالة هان هربت جنوباً إلى بلاط جين الشرقية، أو انكفأت إلى أراضيها فسـيطرت على السـلطة محلياً وابتعـدت عـن سياسـات القصر. بـدأت الأمور تتغـير في النصف الثـاني من القرن الخامـس حين عمدت سـلالة وي الشـمالية إلى مركزة سـلطتها، خصوصـاً بعد نقل عاصمتهـا إلى مدينة ليويانغ التاريخية في تسـعينيات القرن الخامس. منع الامبراطور جيـاو-ون اسـتخدام لغـة جيانبي وأزيائهم في القصر، وشـجع التـزاوج بين الأسر الجيانبية والصينية، ودعا الأسر الأرسـتقراطية الصينية البارزة إلى الخدمة في بلاطه. نجح جيان-ون في إيجاد أرسـتقراطية موحدة ضمن تراتبية للأسر الكبرى تشـبه إلى

حد بعيد نظام المراتب التسع في الجنوب. وأدى ذلك إلى وضع كان فيه كثير من كبار الموظفين ينتمون جميعاً إلى السلالة نفسها، وكانت الرتب الأرستقراطية شرطاً ضرورياً للدخول إلى أعلى المستويات البيروقراطية[18]. كما شكل دمج الأراضي ضمن مزارع كبرى، وما رافقه من توسع سلطة الطبقة الأرستقراطية، مشكلة في الشمال، كما يدل المرسوم الصدر عام 485 والهادف إلى تحديد الملكيات الكبيرة، وضمان حق الفلاحين في حيازة حد أدنى من الممتلكات[19].

الدولة الصينية القوية

في منتصف القرن السادس، حلت دولتا تشي وجو الشماليتان محل دولتي وي الشرقية ووي الغربية في شمال الصين. وظهر يانغ جيان، المتحدر من أصول جيانبية وتنتمي زوجته إلى عشيرة جيانغنو القوية، كقائد عسكري بارز حين هاجمت دولته جو الشمالية دولة تشي الشمالية وهزمتها عام 577. بعد صراع داخلي، تغلب يانغ جيان على منافسيه وأسس سلالة سوي عام 581، ثم تابعت قواته تقدمها فهزمت الدولتين الجنوبيتين جيانغ عام 587، وشين عام 589. لأول مرة منذ سقوط سلالة هان عام 220، أعيد توحيد الصين في ظل حكومة مركزية موحدة (مع أن الأراضي الواقعة فعلياً تحت سيطرتها لم تتطابق تماماً مع مثيلتيها في عهد سلالتي تشين وهان). أعاد الامبراطور الجديد، الذي عرف بعد موته باسم ويندي، العاصمة مجدداً إلى موقعها القديم في تشانغان، كما أعاد تشكيل حكومة مركزية قوية على نمط حكم سلالة هان. لكن سلالة سوي اختفت سريعاً عام 618، بعد وفاة ابن ويندي وخليفته، يانغدي، الذي كان مولعاً ببناء القنوات على نحو يشي بجنون العظمة، والذي بادر إلى شن هجوم متسرع وفاشل على مملكة كوغوريو الكورية. كانت الفترة الانتقالية بين عرشي السلالتين قصيرة هذه المرة، إذ حشد أرستقراطي شمالي آخر، اسمه لي يوانغ، جيشاً من المتمردين عام 617، واحتل في العام التالي العاصمة تشانغان، معلناً بداية سلالة جديدة. أصبحت سلالة تانغ فيما بعد واحدة من أعظم سلالات الصين واستمرت حوالي ثلاثمئة عام حتى بداية القرن العاشر.

غير أن إعادة تأسيس دولة صينية مركزية في عهد سلالتي سوي وتانغ لم ينه نفوذ الأسر الأرستقراطية، بعد أن استولت على حكومات مختلف الدول في العصر الأسبق للسلالات المتداخلة. كما نرى لاحقاً في الفصلين 20 و21، استمر الصراع ضد الأنظمة الميراثية ثلاثة قرون أخرى، ولم ترجع الإدارة العامة في الصين إلى الأسس الأكثر «حداثة»، التي يمكن القول جدلاً إنها تمتعت بها في عهد سلالة هان، حتى قيام سلالة سونغ في القرن الحادي عشر. في نهاية المطاف، أدت إعادة المركزية للدولة الصينية إلى تنشيط مؤسسات الدولة، مثل نظام الامتحانات والإدارة البيروقراطية القائمة على الجدارة، بعد أن خسرت مواقعها باطراد طوال القرون الماضية لصالح أرستقراطيين عريقي المحتد.

أحد أهم الأسئلة التي تثيرها فوضى الأحداث في الثلاثمئة سنة الفاصلة بين سقوط سلالة هان وبروز سلالة سوي، هو لماذا توحدت الصين مجدداً، وليس لماذا تفككت. فقضية الحفاظ على الوحدة السياسية لأراضٍ شاسعة إلى هذا الحد ليست قضية تافهة. الإمبراطورية الرومانية لم يعد تشكيلها بعد انحطاطها، رغم جهود شارلمان ومختلف أباطرة الرومان المقدسين في السنوات اللاحقة. وكان من المنطقي تماماً لنظام متعدد الدول أن يتحجر في قالب شبه دائم لدول متنافسة، كما حدث في نهاية المطاف في النظام الأوربي.

جزء من الإجابة عن هذا السؤال تبدى للتو: إن التحديث المبكر للدولة الصينية جعلها اللاعب الاجتماعي الأقوى والأكثر تنظيماً. وحتى عندما انهارت الدولة المركزية، خلفتها طائفة متنوعة من السلالات اللاحقة حاولت جهدها استنساخ مؤسسات سلالة هان المركزية داخل حدودها، وإعادة توحيد الصين تحت قيادتها. في النهاية، جاءت الشرعية من وراثة تفويض السماء بتوحيد الصين مجتمعة، لا من حكم ولاية محلية صغيرة. وباستنساخها مؤسسات هان المركزية داخل حدودها، استطاعت الدول التي خلفتها منع تفكك الصين إلى وحدات أصغر وأصغر؛ أي لم يكن هناك ما يشبه عملية الإقطاع الفرعي التي حدثت في أوربا.

سبب ثان، وربما أكثر أهمية، لإعادة توحيد الصين يحمل مضامين عدة للدول النامية المعاصرة. لقد طورت الصين تحت حكم سلالتي تشين وهان ثقافة مشتركة، بالإضافة إلى دولة قوية. لم تكن تلك الثقافة أساساً لأي شيء يمكن أن نسميه «قومية» بالمعنى المعاصر للكلمة، لأنها وجدت أصلاً، وبشكل حصري، بين شريحة رقيقة من النخب التي شكلت الطبقة الصينية الحاكمة، وليس بين جماهير الشعب العريضة. لكن كان ثمة إحساس قوي بأن الصين تجمعها لغة مكتوبة مشتركة، وتراث أدبي كلاسيكي، وتقليد بيروقراطي، وتاريخ مشترك، ومؤسسات تعليمية على امتداد الامبراطورية، ونظام قيم أملى سلوك النخب على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. هذا الإحساس بالوحدة الثقافية بقي على حاله حتى عندما اختفت الدولة.

وتجلت قوة الثقافة المشتركة بأوضح صورها عندما واجهت الصين غزوات برابرة أجانب حملوا معهم تقاليد مختلفة. جميع الغزاة الذين أخضعوا أجزاء من الصين تقريباً- قبائل جيونغنو وجيانبي وتوبا، أو لاحقاً رورجن (المنشوريون) والمغول والتانغوت وجي جيا، وخيتان- سعوا في البدء إلى الاحتفاظ بتقاليدهم القبلية وثقافتهم ولغتهم، لكنهم وجدوا أن ليس باستطاعتهم إدارة الصين دون تبني المؤسسات السياسية الصينية الأكثر رقياً وتعقيداً. بل أكثر من ذلك، إذ بلغت سطوة الثقافة الصينية حداً دفعهم إما إلى «تصيين» أنفسهم أو الانكفاء إلى السهوب والغابات التي جاؤوا منها للحفاظ على هويتهم الثقافية الأصلية.

توحدت الصين ثانية لأن سلالتي تشين وهان شكلتا سابقة في أن حكم الكل أكثر شرعية من حكم أي من الأجزاء المكونة له. أما السؤال عمن يمتلك هذا الحق فسؤال معقد، ولا يمكن الإجابة عليه بشكل كامل ما لم ننظر عن قرب إلى المفاهيم الصينية المتعلقة بالشرعية السياسية. وفترات السلالات المتداخلة في التاريخ الصيني تكشف كثيراً في هذا الصدد؛ لأنها أتاحت الفرصة أمام جميع الغرباء عن السلطة السياسية- أبناء الفلاحين، والأجانب ذوي الخلفيات الإثنية المشبوهة، والعسكر الجهلة الذين لم يتلقوا تعليماً أو تدريباً كونفوشيوسياً- للوصول بحرية

إلى قمة النظام. كان الصينيون على استعداد لإسباغ الشرعية عليهم وعلى ذريتهم وإعطائهم السلطة المطلقة لأسباب محيرة من نواح عدة، وسأعود إلى هذا السؤال لاحقاً بعد أن نكون ألقينا نظرة على التحولات السلالية الأخرى.

كانت الصين أول حضارة في العالم تخلق دولة حديثة. لكنها خلقت دولة حديثة لا يقيدها حكم قانون، ولا تحد مؤسسات المساءلة والمحاسبة فيها من سلطة الحاكم. المسؤولية الوحيدة في النظام الصيني كانت أخلاقية. لكن الدولة القوية دون حكم قانون أو محاسبة دولة ديكتاتورية بامتياز، وكلما ازدادت حداثة ومأسسة الدولة، ازدادت معها كفاءة وفعالية ديكتاتوريتها. أقدمت دولة تشين التي وحدت الصين على محاولة طموحة لإعادة ترتيب المجتمع الصيني، لكنها كانت صيغة أصلية من صيغ الشمولية. فشل المشروع في النهاية لأن الدولة لم تمتلك الأدوات أو التقنيات لتنفيذ طموحاتها، إذ لم تكن لديها آيديولوجية محفزة تبرر ذاتها، ولم تنظم حزباً لتنفيذ رغباتها. ولم تسمح لها تقنيات الاتصال آنذاك بالتغلغل بعيداً في عمق المجتمع الصيني، وحيثما استطاعت الوصول لممارسة السلطة، كانت ديكتاتوريتها شديدة القسوة لدرجة أثارت حركات عصيان أدت إلى انهيارها السريع.

تعلمت الحكومات الصينية اللاحقة تعديل هذه الطموحات وتلطيفها والعيش ضمن القوى الاجتماعية القائمة فكانت، في هذا المجال، حكومات استبدادية وليست شمولية. مع ذلك، ومقارنة بحضارات العالم الأخرى، تبقى قدرة الحضارة الصينية على تكثيف ومركزة السلطة السياسية مثيرة للإعجاب.

في هذا المجال أيضاً، اختط التطور السياسي في الصين مساراً مختلفاً جذرياً عن نظيره الهندي. في أحيان كثيرة، يجري الجمع بين هذين المجتمعين على اعتبار أنهما حضارتان «آسيويتان» أو «شرقيتان». لكن في حين أظهرت الحضارتان بعض التشابهات الأولية، كان مسار التطور اللاحق لكل منهما شديد الاختلاف. فالوضع السياسي الصيني الصحيح على امتداد الألفيتين الماضيتين كان وجود دولة بيروقراطية مركزية تتخللها فترات تفكك وانحطاط؛ بينما اتسم الوضع السياسي

الهندي بوجود سلسلة ممالك وإمارات مفككة ومتناحرة، تتخللها فترات قصيرة من الوحدة السياسية. في الواقع، لو نظرنا إلى مجمل سيرورة التاريخ الهندي الطويل، فإن حقيقة كونه ديمقراطياً ربما ليست مفاجئة إلى هذا الحد. لا لأن الأفكار الديمقراطية ظهرت مبكراً في التاريخ الهندي بحيث شكلت سابقة مرجعية، بل لأن إقامة نظام حكم استبدادي كانت على الدوام أمراً بالغ الصعوبة في السياسة الهندية. السبب في ذلك يكمن في عالم الدين والأفكار، كما نرى في الفصول التالية.

10

المنعطف الهندي

كيف اختلف التطور المبكر في الهند عن نظيره الصيني نتيجة ظهور الدين البراهمي؛ طبقات الـ«فارنا» (Varna) والـ«جاتي» (Jati)؛ المجتمع القبلي في الهند القديمة؛ خصائص نظام القرابة الهندي؛ المنعطف الهندي على الطريق إلى الدولة

اختلف التطور السياسي المبكر في الهند بشكل ملحوظ عن نظيره الصيني، مع أن كلا منهما بدأ بصيغ قبلية انقسامية للتنظيم الاجتماعي. في منتصف الألفية الأولى قبل الميلاد، بدأت المشيخات والدول المبكرة تتبلور في شمال الهند انطلاقاً من هذه التشكيلات القبلية في فترة زمنية لا تبتعد كثيراً عن مثيلتها في الصين. وفي كلتا الحضارتين، بدأت المشيخات والدول تمارس سلطات قسر وإكراه عبر إدارات تراتبية قائمة على أسس إقليمية، لا على أساس القرابة.

لكن المسارين تباعدا فيما بعد نتيجة الحروب. الهند لم تشهد قط فترة عنف متواصل دامت قروناً من الزمن على غرار حقبتي الربيع والخريف والدول المتحاربة في الصين. الأسباب غير واضحة تماماً، وقد ترجع إلى أن الكثافات السكانية في واديي نهري السند والغانج كانت أدنى بكثير من مثيلتها في الصين، وإلى أن الموقع الجغرافي كان أقل تحديداً بحيث استطاع الناس المعرضون للإكراه ببساطة الهجرة، بدل الخضوع لنظام اجتماعي تراتبي[1]. لكن، بغض النظر عن الأسباب، لم تواجه

الـدول الهندية المبكرة على الإطلاق دواعي التحشـيد الاجتماعي الملحة التي خبرتها الصين.

الأهـم مـن ذلك حقيقـة ظهور نمط فريد مـن التطور الاجتماعـي كانت له آثار هائلـة على السياسـة الهنديـة عبر العصور وصـولاً إلى يومنا الحالي. في الوقت نفسـه تقريبـاً الـذي بدأت تتشـكل فيه الـدول، ظهر تقسـيم رباعي للطبقـات الاجتماعية أطلـق عليه اسـم «فارنا»، ضـم البراهمـة (Brahmins)، وهـم الكهنة؛ والكشـاتريا (Kshatriyas)، وهـم المحاربـون؛ والفايشـيا (Vaishyas)، وهم التجار؛ والشـودرا (Sudras)، وهـم الآخرون الذيـن لا ينضوون تحت أي من الفارنات الثلاث الأولى (ومعظمهم آنذاك من الفلاحين). من وجهة النظر السياسـية، كان ذلك تطوراً بالغ الأهمية؛ لأنه فصل بين السـلطتين العلمانيـة والدينية. في الصين، كما رأينا، كان هناك كهنـة ومسـؤولون دينيون، كمديـر الطقوس المشرف عـلى أداء الشـعائر الكثيرة في البـلاط وعلى العناية بمقابر أسـلاف الامبراطور. لكنهم جميعـاً كانوا موظفين لدى الدولة وخاضعين تماماً للسلطة الملكية. أي لم يكن للكهنة في الصين وجود اعتباري مسـتقل، ممـا جعل الدولـة الصينية تندرج ضمن مـا أطلق عليه لاحقاً اسـم الدولة «القيصرية-البابوية». على النقيض من ذلك، كان البراهمة في الهند يشـكلون «فارنا» منفصلـة عن طبقة المحاربين، وتتمتع بسـلطة أعلى منهـا ومن باقي الطبقات. ورغم أن البراهمة لم يشـكلوا جماعة متحدة جيدة التنظيم كالكنيسة الكاثوليكية، فقد تمتعوا بدرجة موازية من السـلطة الأخلاقية المستقلة عن سلطة الدولة. أضف إلى ذلك أن «فارنا» البراهمة كانت تعتبر حامية القانون المقدس القائم قبل وجود الحكم السياسي وبشـكل مسـتقل عنه، ممـا يعني أن الملـوك كانوا خاضعـين لقانون كتبـه الآخرون، وليسـوا ببسـاطة مشرعي القوانين كـما في الصين. لذلك كان في الهنـد، كما في أوربا، بذرة شيء يمكن تسميته بـ«حكم القانون» يحد من سلطة القوى السياسية العلمانية.

تطـور اجتماعـي حيوي ثـانٍ كان ظهـور الـ«جـاتي»، أو مـا عرف لاحقاً باسـم نظـام الطبقات المغلق (caste). تقسّـم الـ«جاتي» فرعيـاً الـ«فارنات» كلها إلى مئات جماعات المهن والنسـب الانقسـامية والمتزاوجة داخلياً، من مختلف أنماط الكهنة إلى

التجار وصناع الأحذية والمزارعين. وتمثل الـ«جاتي» ما أسماه أحد المراقبين قدسية النظام المهني[2]، وتفرض نفسها فوق بنية النسب القائمة من الأعلى، فتضع حدوداً على التزاوج خارج العشيرة. بمعنى آخر، يجب على سلالات العصب الأبوي خارجية التزاوج البقاء ضمن حدود «الجاتي» الخاصة بها، بحيث يتوجب على ابنة صانع الأحذية الزواج من ابن صانع أحذية آخر من عشيرة أخرى. وقد حافظت الـ«جاتي» على بعض المظاهر الانقسامية للمجتمعات القبلية الأخرى، من حيث أن أعضاء كل منها تعاونوا وغالباً عاشوا معاً في مجتمعات مكتفية ذاتياً، لكنهم كانوا أيضاً يتبادلون الاعتماد على بعضهم، كونهم جميعاً جزءاً من تقسيم أعرض للعمل. لدى مقارنته بمجتمع صناعي، كان هذا التقسيم محدود الدرجة لكنه مع ذلك كان أكثر تعقيداً من المجتمع القبلي المحض. وهكذا أظهرت الـ«جاتي» خصائص التكافل الآلي والعضوي بتعريف دوركهايم للعبارة -أي إن الأفراد كانوا أعضاء في وحدات اجتماعية متماثلة تستنسخ ذاتها، وفي الوقت نفسه تتشارك في مجتمع مترابط أعرض.

في الصين، أزاح ظهور الدولة في عهد سلالة جو التنظيم القبلي والانقسامي في قمة المجتمع. ومع أن سلالات النسب بقيت صيغاً مهمة للتنظيم الاجتماعي، فقد كان هناك توافق عكسي في القوة بين سلطة الدولة وسلطة جماعات القرابة، بحيث تقوى إحداها حين تضعف الأخرى. في نهاية المطاف، كانت الدولة هي مَن شكّل بحزم الحضارة الصينية وصاغها؛ أما في الهند فقد شكّلت الفئات الاجتماعية الجديدة للفارنا والجاتي القاعدة الصلبة لتنظيم المجتمع، فحدت بشدة من قدرة الدولة على اختراقها والسيطرة عليها. الحضارة الهندية، كما تعرّفها الفارنا والجاتي، امتدت من ممر خيبر إلى جنوب شرق آسيا، ووحدت طيفاً واسعاً من الجماعات اللغوية والإثنية المتباينة، لكن هذا الإقليم الهائل لم تحكمه يوماً سلطة سياسية واحدة، ولم يطور قط لغة أدبية واحدة كما فعلت الصين. تاريخ الهند قبل القرن العشرين كان في الواقع تاريخ تفكك وضعف سياسيين، وكان كبار موحدي الدولة الناجحين بمعظمهم غزاة أجانب قامت سلطتهم السياسية على أسس اجتماعية مختلفة.

المجتمع القبلي الهندي

تبقى معرفتنا بالهند القبلية وتحولها إلى مجتمع على مستوى الدولة محدودة مقارنة بالصين. كانت الهند في مراحل موازية من التطور الاجتماعي مجتمعاً أقل ثقافة وتعليماً، إذ لم يكن ثمة شيء يشابه النقوش على عظام العرافة الصينية التي وثقت التعاملات السياسية خلال عهد سلالة شانغ؛ أو السجلات التاريخية المطولة في عهد سلالة جو الشرقية. لدينا فقط معلومات آثارية عن أوائل المستوطنات الهندية، مثل حضارة هارابان (Harappan) في منطقة موهنجو دارو (Mohenjo-Daro) غرب البنجاب[3]. ومعظم ما نعرفه عن التنظيم الاجتماعي في الفترات الأولى من تاريخ الهند يجب استنتاجه من النصوص الفيدية (Vedic)، وهي مجموعة تراتيل وصلوات وحواشيها التفسيرية التي تعود إلى الألفية الثانية أو الثالثة قبل الميلاد، والتي انتقلت شفاهاً ثم دونت أخيراً في منتصف الألفية الأولى قبل الميلاد[4]. الإمبراطورية الأصلية الأولى، ومن نواح عدة، الأعظم في الهند، الإمبراطورية المورية (321-185 ق. م.)، لم توثقها إلا بضع وصايا منقوشة على «صخور المراسيم» المبعثرة في أرجاء شبه القارة الهندية، أو الكتابات اليونانية والصينية وغيرها من المصادر الأجنبية. على الأرجح، ثمة علاقة سبب-نتيجة هنا: إن عدم وجود ثقافة أدبية منتشرة على نطاق واسع، خصوصاً بين الحكام والإداريين الهنود، شكل عقبة رئيسة أمام تطور دولة مركزية قوية.

يبدأ التطور السياسي الهندي مع هجرة القبائل الهندو-آرية خارج مناطق روسيا الجنوبية الواقعة بين البحر الأسود وبحر قزوين. اتجه بعض القبائل غرباً وأصبح أسلاف اليونان والرومان والجرمان وغيرهم من الجماعات الأوربية. إحدى الجماعات اتجهت جنوباً إلى بلاد فارس، واتجهت أخرى شرقاً إلى مناطق أفغانستان الشرقية، عبر وادي سوات في شمال غرب باكستان، ثم تابعت طريقها إلى البنجاب في الحوض المائي لنهري السند والغانج. في حين يمكن الآن تتبع عصب القرابة الهندو-آري عبر الكروموسوم (Y) وصبغيات الحمض النووي (DNA)،

فإن العلاقة بينهما أقامها أولاً علماء اللغة عبر التشابهات اللغوية بين السنسكريتية، لغة القبائل الهندية، واللغات المحكية غربها، التي كانت جزءاً من مجموعة اللغات الهندو-أوربية الأكبر.

كانت القبائل الهندو-أوربية الأولى قبائل بداة رعويين رحل، ربوا الماشية وكانوا للتو قد دجنوا الحصان. وعندما انتقلوا بدايةً إلى سهول السند والغانج، واجهوا مجتمعات مستقرة أخرى أسموها «داساس» (dasas)،(*) قد تكون مختلفة إثنياً، وتتحدث لغات درافيدية أو أوسترو-آسيوية[5]. كان سلوك هذه القبائل في تلك الفترة شبيهاً جداً بسلوك باقي القبائل في الأماكن الأخرى، فقد قضوا وقتهم يغيرون على مجتمعات «داساس» ويسرقون قطعانها، أو يتحاربون مع قبائل أخرى. وحين كانوا يواجهون مقاومة عسكرية شديدة، كانوا ببساطة ينتقلون إلى منطقة جديدة، كون الإقليم ما يزال قليل الكثافة السكانية نسبياً. تذكر أقدم الفيدات، الـ«راغ فيدا»، صراعات عديدة بين القبائل، وظهور راجات أو زعماء قبائل، وكهنة ضمنوا نجاح الحملات القبلية. بدأت القبائل الهندو-آرية استيطان سهل الغانج والتحول من الرعي حصراً إلى مزيج من الرعي والزراعة. وكانت هناك تحسينات في تقنية الزراعة مع التحول من زراعة القمح إلى الأرز، مما أتاح فوائض أكبر، وبالتالي قدراً أكبر من الأعطيات والهدايا الطقسية. في ذلك الوقت تقريباً تحولت مكانة البقرة من مصدر هندو-آري رئيس للبروتين، كما لدى قبائل النوير، إلى حيوان طوطمي موضع احترام وتبجيل[6].

لا يبدو أن المجتمع الهندو-آري امتاز في هذه المرحلة من التطور بأية طريقة عن مجتمعات انقسامية أخرى أتينا على ذكرها. عبارة «راجا» التي غالباً ما تترجم بملك، مثلاً، لم تكن في الحقيقة أكثر من إشارة إلى زعيم قبلي في تلك الفترة المبكرة. وتشير المؤرخة روميلا ثابار إلى أن كلمة «راجا» مشتقة من جذر لغوي يعني «يلمّع» أو «يقود»، وترتبط أيضاً بجذر لغوي يعني «يسعد» أو «يرضي»، ما يوحي

(*) تعني لغويا «العدو» أو «البربري»، واكتسبت لاحقاً معاني أخرى مثل الخادم والمريد والنصير، حسب سياق ورودها.

بالطبيعة التوافقية لسلطة الراجا القبلي[7]؛ إذ كان الراجا قائداً عسكرياً ساعد على حماية المجتمع، وقاده في غاراته على القبائل المجاورة للحصول على الغنائم. وقد حد من سلطة «الراجا» منذ البداية جمعيات قرابة عرفت باسم «فيداثا» (vidatha) و«سبها» (sabha)[*] و«ساميتي» (samiti)[**]. الأولى مسؤولة عن تقسيم الغنائم داخل المجتمع، فمثل الرجل الميلانيزي الكبير، كانت مكانة الراجا تتحدد بقدرته على إعادة توزيع الموارد في الأضاحي والأعياد. وكان الراجات يتنافسون فيما بينهم لإظهار مدى الثروة التي يملكونها ويعرضونها وفي النهاية يبددونها، في مناسبات تشبه أعياد قبائل الكواكيوتل وغيرهم من هنود شمال غرب المحيط الهادي[8].

كما في باقي المجتمعات القبلية، لم تكن هناك مؤسسات قانونية، بل كانت تسوية النزاعات تتم بدفع الدية (مئة بقرة دية قتل إنسان). ولم تكن للراجات أي سلطة ضريبية، ولم يتملكوا الأراضي بالمعنى الحديث للعبارة. الملكية حق أنيط بالعائلة، واستتبع التزامات تجاه الأقارب. ومثل باقي المجتمعات الانقسامية (المعتمدة على طبقات النسب)، كانت القبائل الهندو-آرية تتوحد في تكوينات فدراليات أكبر، مثل البانتشالا، التي يمكنها الاتحاد مع طبقات نسب على مستوى أعلى.

الأسرة وعلاقات القرابة الهندية

انتظمت القبائل الهندو-آرية ضمن سلالات العصب الأبوي، مثلها في ذلك مثل اليونان والرومان والصينيين. واهتم علماء الأناسة، بمن فيهم فوستيل دو كولانج وهنري مين، إلى حد بعيد بالتشابهات في علاقات القرابة بين الشعوب اليونانية والرومانية والكلتية والتيوتونية من جهة، والشعوب الهندوسية المعاصرة

(*) جمعية قبلية كانت تؤدي وظائف قضائية وتشريعية وإدارية في المجتمعات الهندية المبكرة. لغويا، الكلمة تعني المجلس، لهذا سمي مجلسا البرلمان الهندي الحاليان باسمها - مجلس الولايات (Rajya Sabha) ومجلس الشعب (Lok Sabha).

(**) جمعية قبلية كان يجتمع فيها العامة لمناقشة الشؤون الدينية والفلسفية وقضايا الصلوات والطقوس، لكن لم تكن تتمتع بسلطات تشريعية كسابقتها.

من جهة أخرى. وقد نوهتُ للتو بالنار المقدسة التي احتفظت بها الأسرة الرومانية واليونانية والهندوسية المبكرة في مذابح معابدها (انظر الفصل 3). هنري مين على وجه التحديد قضى الفترة الممتدة بين عامي 1862 و1869 في الهند، بصفته عضواً قانونياً في مجلس الحاكم العام، حيث درس المصادر الهندية بإمعان، وتوصل إلى قناعة راسخة بأن ثمة حضارة «آرية» موحدة تضم الرومان والهندوس الذين تتشابه فيهم إلى حد بعيد الأحكام القانونية/ القضائية المتعلقة بالملكية والوراثة والخلافة، بسبب أصولهم التاريخية المشتركة. كما اعتقد مين أن الهند، بطريقة ما، أبقت الأشكال القديمة للممارسات القانونية والاجتماعية سليمة، وأن باستطاعة المرء رؤية ماضي أوربا في حاضر الهند[9].

انتقدت أجيال لاحقة من علماء الأناسة هنري مين بقسوة، لتبسيطه علاقات القرابة الهندية أكثر من اللزوم، وفرضه إطاراً تطورياً غير مناسب عليها. وقد بدا فعلاً أن لدى مين نزعة قوية لإظهار الأصول العرقية المشتركة بين الشعوب الأوربية والهندية، ربما لأنها قدمت أساساً تاريخياً للحكم البريطاني هناك. لكنه مع ذلك كان أحد كبار واضعي علم الأناسة المقارن، وبفضل معرفته الواسعة أظهر كيف طورت الحضارات المختلفة حلولاً متشابهة لمشكلات التنظيم الاجتماعي. علماء الأناسة المعاصرون اليوم يدركون كل أطياف الاختلافات الدقيقة بين بنى القرابة عبر المجتمعات، لكنهم يخطؤون أحياناً في الانشغال بالجزئيات عن الكليات، فيعجزون عن إدراك درجة التشابه بين المجتمعات المختلفة على مستوى التطور الاجتماعي نفسه.

لم يعد بإمكاننا اليوم الرجوع بتنظيم علاقات القرابة الهندية في الزمن وإسقاطها على التنظيمات الهندو-آرية المبكرة بالطريقة التي نستطيعها في حالة الصين. مع ذلك، كما في الصين، لم تختف علاقات القرابة في الهند كما اختفت في أوربا كمبدأ أساس لتنظيم المجتمع. هنالك بالتالي استمرارية في التنظيم الاجتماعي الهندي ينبغي أن نفهمها إن شئنا تفسير ديناميات التطور السياسي.

ثمـة ثلاثة مجالات واسـعة لتنظيم علاقـات القرابة في الهنـد، تتطابق مع المناطق الإثنو-لغويـة الرئيسـة الثلاث في شـبه القـارة الهنديـة: (1) المنطقة الشـمالية، التي يسكنها الناطقون بالسنسـكريتية والمتحدرون من أصول هندو-آرية؛ (2) والمنطقة الجنوبية للناطقين باللغة الدرافيدية؛ (3) والمنطقة الشرقية التي تشترك بسمات كثيرة مـع بورما وأجـزاء أخرى من جنوب شرق آسـيا[10]. كل مجموعات القرابة في الهند تقريبا تشـكّل سلالات انقسـامية (تعتمد على طبقات النسـب)، وغالبيتها العظمى أبوية النسـب. لكن هناك بعض المجموعات المهمة أمية النسب والمركز، مثل النايار والمالبـار، في جنـوب وشرق الهند[11]. وكما في الصين، تنتظم جماعات النسـب حول أسلاف مشتركين، وتتمتع بهويات مشتركة عبر حيازة بعض أشكال الملكية المشتركة.

لكـن صـلات القرابة الهندية تختلـف عن نظيرتها الصينية مـن حيث إنها تكتسي لبـوس النظام التراتبي للفارنا والجاتي. فالأخيرة تعين حدود تزاوج الأباعد، بمعنى أن الشـخص لا يسـتطيع الزواج عادة من خارج الفارنا أو الجاتي التي ينتمي إليها. ولأن نظـام فارنـا/ جاتي تراتبـي إلى حد بعيد، هنـاك قواعد دقيقـة ومفصلة لزواج نساء أدنى مكانة من رجال أعلى مكانة، أو في حالات أقل شيوعاً، زواج رجال أدنى مكانة من نسـوة أعلى (وهو ما يعرف لدى علماء الأناسـة على التوالي باسـم الزواج الأعـلى والأدنى). ولأن كل فارنا/ جاتي نفسـها متمايزة ضمـن نظام دقيق ومفصل مـن مراتب المكانـة، ثمة قيود صارمة على الشـخص الذي يمكن الـزواج منه حتى داخل حدودها. ينقسـم البراهمة، على سـبيل المثال، بين أولئك الذين يجب ولا يجب عليهم أداء الشعائر المحلية؛ وبين من يؤدون ولا يؤدون طقوس الجنازات. البراهمي من الطبقة الأولى لا يتزوج أبداً ابنة براهمي من الطبقة الدنيا (أي ممن يؤدون شـعائر الجنازات)[12].

تتعلق الاختلافات الرئيسـة في قواعد القرابة بين الشمال السنسكريتي والجنوب الدرافيدي بزواج أبناء العمومة والخؤولة، الأمر الذي ربما كانت له آثار على التنظيم السياسي. في الشمال، يجب أن يتزوج الابن خارج سلالة نسب أبيه، ولا يمكنه الزواج مـن ابنـة عمه. كذلـك في الجنوب، يجب أن يتزوج الابن خارج سـلالة نسـب أبيه؛

لكنه لا يسمح له بالزواج من ابنة عمته فحسب بل يتلقى تشجيعاً إيجابياً على ذلك (يطلق على هذه الممارسة اسم «الزواج عبر العمومة»، في حين أن الزواج الموازي، أو زواج بنات العم غير مسموح، لانتهاكه قواعد الزواج خارج العشيرة. يسمح للرجل أيضاً بالزواج من ابنة أكبر أخواته، أو من ابنة خالته). بعبارات أخرى، تنزع القبائل الهندية الجنوبية، مثل العديد من القبائل العربية، إلى إبقاء الزواج (وبالتالي الميراث) ضمن دائرة قرابة ضيقة جداً. وتنزع سلالات النسب المتقاربة بالتالي إلى العيش قرب بعضها، في حين تُجبر الأسر في الشمال على نشر شباكها فوق دائرة أوسع لإيجاد شركاء زواج مناسبين لأولادها. وتعزز الممارسة الدرافيدية بالزواج عبر العمومة والخؤولة خصائص العلاقات الاجتماعية ضيقة النطاق والمنغلقة ذاتياً، وهي خصائص تشترك بها كل المجتمعات القبلية[13]. ولعل ممارسات الزواج هذه حدت من بواعث ملوك الجنوب للبحث عن تحالفات زواج بعيدة، كتلك التي وحدت عرشي سلالتي آراغون وقشتالة وأنتجت إسبانيا الحديثة.

تبقى هذه النظرة العامة الموجزة على سطح علاقات القرابة الهندية ولا تنفذ إلى عمق تعقيداتها الشديدة. ومع أنه يمكن إقامة تعميمات على الشمال السنسكريتي والجنوب الدرافيدي، فإن كلاً من هاتين المنطقتين تظهر درجة هائلة من التنوع الداخلي في قواعد القرابة تبعاً للمنطقة الفرعية جغرافياً وطبقياً ودينياً[14].

التحول إلى الدولة

المعلومات المتوافرة لدينا حول القوى التي قادت عملية التحول الأول من المجتمع القبلي إلى الدولة في الهند أقل من مثيلتها في الصين. هناك قصتان أسطوريتان عن تشكل الدولة تتطابقان مع نظريتي علماء الأناسة حول العنف وبديله العقد الاجتماعي. توضح النظرية الأولى، المستقاة من نص فيدي متأخر يعرف باسم «إيتاريا براهمانا»، أن «الآلهة والشياطين كانوا في حالة حرب، وأن الآلهة كانوا في وضع حرج يعانون فيه بشدة على أيدي أعدائهم. لذلك اجتمعوا وقرروا أنهم بحاجة إلى راجا يقودهم في المعركة، فعينوا إندرا ملكاً عليهم وسرعان ما انقلبت

الموازين لصالحهم». تشير هذه الأسطورة إلى الاعتقاد في أقدم العصور بأن الملكية في الهند تأسست على حاجة إنسانية وعلى ضرورة عسكرية، وبأن واجب الملك الأول قيادة رعاياه في الحرب[15]. النسخة الثانية مستقاة من مصادر بوذية وتشرح أنه:

> مع فقدان البشر مجدهم الأولي، نشأت تمايزات الطبقة (فارنا) بينهم، فدخل أحدهم مع الآخر في سلسلة اتفاقات قبلوا بموجبها مؤسستي الملكية الخاصة والأسرة. ظهرت نتيجة لذلك جرائم السرقة والقتل والزنى وغيرها، فاجتمع الناس وقرروا تعيين رجل منهم للحفاظ على النظام، لقاء حصة من إنتاج حقولهم وقطعان مواشيهم. أطلق على الرجل اسم «المصطفى العظيم» (Mahasammata)، ونال لقب راجا لأنه أسعد الناس وأرضاهم[16].

كانت البوذية على الدوام نسخة ألطف وأرق من الهندوسية، تشدد على اللاعنف وعلى الإمكانات الأكبر للوصول إلى التناسخ والارتقاء، ولعله من غير المفاجئ أن البوذيين اعتقدوا بأن تشكل الدولة أصلاً كان توافقياً. لكن القصتين لا تشكلان رواية تاريخية.

التحول الفعلي إلى الدولة في الهند اشترك على الأغلب بكل الشروط التي أنتجت الدول في باقي المجتمعات، وأولها الغزو. تتحدث الـ«ريغ فيدا» عن مواجهة الهندو-آريين خصومهم الداسا والحروب التي قامت بينهم، ثم إخضاعهم في نهاية المطاف. ولا ترد الإشارات الأولى إلى «الفارنات» حقيقةً في التقسيم الرباعي المألوف، بل في تقسيم ثنائي للفارنات الآرية والفارنات الداسية، وعليه فالتحول من المجتمع القبلي المتساوي إلى المجتمع المتمايز طبقياً على مستوى الدولة يبدأ بشكل واضح بالغزو العسكري. لربما كان الداسا يتمايزون عن غُزاتِهم إثنياً ولغوياً أصلاً، مع أن كلمة «داسا» ذاتها أصبحت ترتبط لاحقاً بأي شخص تابع أو مستعبد. حدث هذا التحول تدريجياً بعد انتقال الهندو-آريين من المجتمع الرعوي

إلى المجتمع الزراعي[17]. كما أدى استغلال طبقة تابعة إلى فائض في إنتاج المحاصيل أمكن استخراجه على شكل ريع، لا عبر عمل قبيلة المرء ذاتها، وهذا ما يشير إليه التغير في معنى كلمة «راجا» من زعيم قبلي إلى «الشخص الذي يتمتع بدخل من الأرض أو من القرية»[18]. كما ارتبط نمو التراتب الطبقي بالتحول إلى المستوطنات الدائمة، وإلى المدنية المبكرة، وملكية الأراضي، في بداية القرن السادس قبل الميلاد تقريباً[19]. لم تعد الأسر تعمل في الأرض بشكل تعاوني ضمن جماعات أقارب، بل عمل بها فلاحون لا تجمعهم صلات قرابة بملاك الأراضي[20]. وخلقت الحاجة إلى إبقاء طبقة معدمة في حالة خضوع دائم الحاجة الموازية لوجود قوات مسلحة دائمة، والسيطرة السياسية على أي إقليم قد يهرب إليه المقهورون.

حدثت هناك أيضاً، كما في الصين، تغيرات تقنية شجعت على تعزيز السلطة السياسية. أحدها كان استخدام الحديد على نحو متزايد في الفترة التي أعقبت عام 800 ق. م.، إذ يمكن استعمال الحديد في صناعة الفؤوس لإزالة الغابات الكثيفة وفي صناعة المحاريث لزراعة الأرض. لم تسيطر الدولة على إنتاج الحديد، لكن استخدام المعدات الحديدية أسبغ امتيازاً ومكانة، وزاد من المستوى الكلي للفائض المتاح الذي كان قابلاً للاستيلاء عليه من قبل الدولة[21].

وعلى غرار الصين ومجتمعات غيرها تحولت من القبيلة إلى المجتمع على مستوى الدولة، تعززت سلطة الزعيم القبلي في الهند إلى حد بعيد بازدياد شرعيته عبر مجموعة مستقلة ودائمة من الكهنة-البراهمة. سيطر الراجا على السلطة السياسية، التي شرعنها الكهنة من خلال الطقوس والشعائر الدينية، وكافأ الراجات هذه الخدمات بدعم الكهنة وتوفير الموارد لهم. بدورهم خلع الكهنة على الراجات الأوائل صفات إلهية، أتاحت لهم تحويل مناصبهم إلى أوقاف وراثية يخلّفونها لأبنائهم عبر نظام البكورة. ومن الواضح أن نصف الإله لم يعد الشخص الأول بين مجموعة من زعماء القبائل المتساوين في المكانة، ولذلك فقدت المجالس القبلية ("السبهات») قدرتها على تقرير من يقود العشيرة، وأصبحت تلعب باطراد دوراً

استشـارياً. كما تحول التنصيـب الطقسي للملوك إلى حفل تكريس وتقديس يسـتمر عامـاً كاملاً، يمر فيـه الراجا بعمليات تطهر وإعادة ولادة رمزية، يخلع عليه البراهمة في نهايتها المنصب والألوهية[22].

بحلول نهاية القرن السـادس قبل الميلاد، تحول المجتمع القبلي في سـهل السند–الغانج إما إلى شكل الدولة المبكر أو إلى المشيخة المعروفة باسم «غانا–سانغا». كانت الدول الشمالية، مثل آنغا، وماغادا، وكورو، وبانتشالا، كيانات سياسية مستقلة تماماً سيطرت على أقاليم محددة، وحكمت كثافات سكانية كبيرة نسبياً تركزت في مناطق مدنيـة. كانـت دولاً شـديدة التفـاوت والطبقية، قادهـا ملوك وراثيـون، وفرضت نخبهـا ريوعاً وإيجارات على الفلاحين العاملين في أراضيها. على النقيض من ذلك، حافظت مشـيخات «الغانا–سـانغا» على بعض خصائص المجتمعات القبلية، بما في ذلك مسـتويات أدنى مـن الطبقية، وقيادة أكثر توزعاً، وعدم القدرة على اسـتخدام الإكراه على طريقة الدولة الحقيقية[23].

المنعطف

حتى هذه النقطة، ليس ثمة اختلافات مهمة بين نموذج التطور السياسي في شمال الهند والتغيرات التي طرأت على الصين قبل ذلك بقرنين أو ثلاثة في عهد سلالة جو الغربية. كلا المجتمعين انتظم في البداية على شـكل اتحادات فدرالية بين عشائر أبوية النسـب، وكلاهما عبد الأسـلاف، وتحول إلى كيان أكثر تراتبيـة، تحت قيادة ميراثية، وتقسيم عمل بين الحاكم والكاهن تقريباً في الفترة نفسها التي تحولا فيها إلى الزراعة المسـتقرة. قد يكون حكام شانغ مارسـوا سلطة أكثر بقليل من نظرائهم الهنود، لكن الاختلافات بينهما ليست صارخة.

التطور السـياسي الهندي اختلف عن نظيره الصيني جذرياً تقريباً عندما ظهرت الـدول الحقيقية الأولى في سـهل السـند–الغانج. لم تمر الدول الهندية بفترة خمسـمئة

سـنة من الحـروب المتواصلة والمتصاعدة في حدتها كما فعلـت الدولة الصينية الأولى في عهد سلالة جو الغربية. الدول الهندية تحاربت مع بعضها ومع مشيخات الغانا-سانغا طوال القرن التالي، لكن ليس إلى درجة من العنف والمرارة وصلت حد الإفناء المتبادل، كما فعلت الدول الصينية. الصين، كما رأينا، شهدت انخفاضاً حاداً في عدد الوحدات السياسـية المسـتقلة من أكثر من ألف وحدة في بداية حقبة جو الشرقية إلى دولة واحدة في ختامها. على النقيض من ذلك، شهدت الهند حروباً أقل عدداً وأقل حدة، مع درجة أقل من الاندماج وتعزيز السـلطة السياسـية. ولا أدل على ذلك من أن أشـكال التنظيم الأكثر بدائية التي تمثلها مشـيخات الغانغا-سانغا بقيت قائمة في الهند حتى منتصف الألفية الميلادية الأولى دون أن تسـتولي عليها وتتمثلها دول أكثر قوة. من جهة أخرى، لم يكن بمقدور أي كيان سياسي في الصين خلال حقبة الدول المتحاربـة إلا أن يستنسـخ نـماذج جيرانـه في تطوير مؤسسـات حديثة على مسـتوى الدولة؛ ويبدو واضحاً أن الكيانات السياسـية الهندية لم تشعر بأية ضغوطات مماثلة. لقـد اسـتطاع الموريون توحيد جـزء كبير من شـبه القارة الهندية ضمـن امبراطورية واحدة بحلول القرن الثالث قبل الميلاد، لكن ثمة أجزاء لم يخضعوها قط، ولم يعززوا أبداً سلطتهم السياسية بالكامل حتى على مناطق مركزية فيها. ولم تدم الإمبراطورية لأكثر من 136 عاماً، ولم يتشـكل كيان سـياسي بهذا الحجم مجدداً في ظل نظام أهلي حتى ولادة الجمهورية الهندية عام 1947.

مجـال كبـير ثـان للاختـلاف يتعلـق بالدين. طـور الصينيـون مؤسسـة كهنوتية محترفـة ترأس الطقوس والشـعائر التي شرعنت حكم الملـوك والأباطرة، لكن دين الدولـة الصينيـة لم يتطـور أبـداً إلى أبعد من مسـتوى عبـادة الأسـلاف. صحيح أن المؤسسـة الكهنوتية أشرفت على عبادة أسلاف الامبراطور، لكن نطاق اختصاصها وصلاحيتها لم يكن أبداً شـاملاً. حين كان الأباطرة يفقدون شرعيتهم في نهاية حكم سـلالة ما، أو حين لم يكن ثمة حاكم شرعي في الفترات الانتقالية بين السـلالات، لم يكن الأمر يرجع إلى الكهنوت- كمؤسسـة- في إعلان من يمتلك تفويض السـماء.

الشرعيــة، بهــذا المعنى، كان يمكن إضفاؤها من قبل أي شــخص، بــدءاً بالفلاح إلى الجندي إلى البيروقراطي.

اتخـذ الدين منحى مختلفاً جـداً في الهند. قد يكون الدين الأصلي للقبائل الهندو-آرية تأســس على عبادة الأســلاف، كـما في الصين؛ لكن، في الفترة الممتــدة منذ بداية الألفية الثانية قبل الميلاد حين كتبت الفيدات، تطور الدين في الهند إلى نظام ما ورائي أكثر تعقيداً فسّر كل جوانب عالم الظواهر بعالم غيبي متسام. الدين البراهمي الجديد حـوّل التركيز من جينات أسـلاف وذرية شـخص ما إلى نظام كوني يشـمل الطبيعة برمتها. واحتفظت طبقة البراهمة لنفسها بحماية حق الوصول إلى هذا العالم المتسامي، فكانت سـلطتها مهمة ليس فقط لضمان محتد الملك بل أيضاً الحياة المسـتقبلية لأدنى فلاح.

تحت تأثير هذا الدين البراهمي، تطور تقسيم الفارنات الثنائي من آريين وداسيين إلى تقسيم رباعي يتألف من البراهمة والكشاتريا والفايشيا والشودرا، مع إبقاء الطبقة الكهنوتية بوضوح في قمة التراتبية. فالبراهمة هم الذين وضعوا الصلوات الطقسـية التي شكلت الفيدات، ومع تطور الدين حفظت أجيال من البراهمة تلك الصلوات عـن ظهر قلب؛ وصـار حفظ التعاويذ الطقسـية اختصاص البراهمـة ومصدر الميزة النسـبية التي تمتعوا بها في الصراع من أجل المكانة الاجتماعية مع الفارنات الأخرى. نشـأ القانـون من هذه الطقوس والشـعائر، عرفياً وشـفهياً أولاً ثم مدونـاً في النهاية ضمـن كتب قانونية مثل **مانافا-دارماساسـترا**، أو ما يسـميه الإنكليـز **قوانين مانو**. إذن، في التقاليد الهندية، لم ينشـأ القانون عن السلطة السياسية كما في الصين، بل جاء من مصدر مسـتقل عن الحاكم السياسي وأسمى منزلة منه. وتبين **الدارماساسترا** في الواقع وبوضوح شديد أن الملك موجود لحماية نظام الفارنات، وليس العكس(24).

لـو اعتبرنـا الحالـة الصينيـة معياراً وخطـاً قاعديـاً للتطـور السـياسي في العالم، فالمجتمـع الهنـدي اتخذ منعطفاً كبـيراً حوالي عـام 600 ق. م. لا تمـر الهند بحروب

طويلـة مـن النوع الذي يقود إلى تطوير دولة مركزية ولا شـخصية حديثة[25]. وبدلاً من تركيز السـلطة في شـخص امبراطور، تقسّم الهند سـلطتها بين طبقة جيدة التمايز مـن الكهنة وطبقـة من المحاربين، وتحتـاج كل منهما إلى الأخرى للبقـاء. لكن، على الرغم من أن الهند لا تطور دولة حديثة كالصين في هذه الفترة، إلا أنها تخلق بدايات حكم القانون الذي يحد من سـلطة الدولة وقوتها بطريقة لا نظير لها في الصين. يبدو واضحاً أيضاً أن عجز الهند المتواصل عن تركيز السلطة السياسية على شاكلة الصين يتجذر في طبيعة الدين الهندي، وعلينا أن ننظر إليه عن قرب أكبر.

11

فارنا وجاتي

الاقتصاد مقابل الدين مصدراً للتغيير الاجتماعي؛ كيف تصبح الحياة الاجتماعية الهندية قابلة للفهم في ضوء الأفكار الدينية؛ آثار الدين الهندي على السلطة السياسية

يدور أحد أقدم جدالات المنظرين الاجتماعيين حول الأولوية النسبية للمصالح الاقتصادية مقابل الأفكار كمصادر للتغيير الاجتماعي. ففي تقليد يمتد من كارل ماركس إلى اقتصاديي الخيار العقلاني المعاصرين، تحظى المصالح المادية بالأولوية المطلقة. ماركس نفسه كان مَن قال «الدين أفيون الشعوب»، كونه قصة أسطورية ابتدعتها النخب لتبرير هيمنتها على باقي فئات المجتمع. ورغم أن الاقتصاديين المعاصرين أقل حدة في نقدهم من ماركس، يدعي العديد منهم أن الإطار العقلاني للمنفعة القصوى كافٍ لفهم كل أشكال السلوك الاجتماعي تقريباً. أما الآخرون الذين يفكرون بطريقة مغايرة، كما ألمح غاري بيكر الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد ذات مرة، فلم يسعوا في البحث بما يكفي من الجدية[1]. في هذا السياق، ينظر إلى الأفكار على أنها «باطنية المنشأ»، أي ليست أسباباً مستقلة للسلوك الاجتماعي بل تابعة لحقيقة المصالح المادية ومختلقة لاحقاً لتبريرها.

على الطرف المقابل في هذا الجدل يقف بعض واضعي علم الاجتماع الحديث، بمن فيهم ماكس فيبر وإميل دوركهايم، الذين رأوا أن الدين والأفكار الدينية مكونات أساس، سواء كمحفزات للفعل الإنساني أو كمصادر للهوية الاجتماعية.

ادعى فيبر أن الإطار الكلي الذي يعمل علم الاقتصاد من خلاله، ويرى في الفرد صانع القرار الأساس والمنفعة المادية المحفِّز الرئيس، هو بحد ذاته نتاج الأفكار الدينية التي أتت بها حركة الإصلاح البروتستانتي. لذلك انتقل فيبر، بعد كتابة الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية، إلى إنتاج كتب عن الصين والهند والحضارات غير الغربية الأخرى، لإظهار أن الأفكار الدينية مهمة لفهم كيفية تنظيم حياتها الاقتصادية.

لو أراد المرء مثالاً عن دين يبرر هيمنة نخبة صغيرة على بقية فئات المجتمع على طريقة ماركس، فعليه ألا يختار المسيحية أو الإسلام برسالتيهما التحتيتين الداعيتين إلى المساواة الشاملة والكونية، بل الدين البراهمي الذي ظهر في الهند خلال الألفيتين الأولى والثانية قبل الميلاد. فحسب الـ«راغ فيدا»:

> حين قدمت الآلهة أضحية وكان الإنسان قربانها... حين قطّعوا جسد الإنسان، ترى إلى كم قطعة قسّموه؟ وماذا كان فمه، وذراعاه، وفخذاه وقدماه؟
>
> كان البرهمي فمه، ومن ذراعيه خُلق المحارب. فخذاه صارا الفايشيا [التاجر] ومن قدميه ولد الشودرا [العامة]. ضحت الآلهة بالقربان من أجل التضحية، وهذه كانت أولى القوانين المقدسة. ووصلت تلك المخلوقات الجبارة إلى السماء، حيث الأرواح الأبدية، الآلهة[2].

لم يضع البراهمة أنفسهم على قمة هذه التراتبية الاجتماعية الرباعية فحسب، بل وهبوا أنفسهم سلطة الاحتكار الدائم لكل الصلوات والنصوص الضرورية لطقوس الشرعنة، بدءاً بتنصيب الملوك في أعلاها وانتهاء بطقوس الزواج والمآتم في أدناها.

لكن التفسير المادي الصرف لدور الدين في المجتمع الهندي غير مرضٍ على الإطلاق، وأحد الأسباب في ذلك أنه يعجز عن تفسير المحتوى الفعلي للأسطورة.

كما رأينا سابقاً، يوم تحول المجتمع الصيني إلى دولة كان يشترك مع المجتمع الهندي بالعديد من التشابهات البنيوية. النخب الصينية أيضاً، كباقي النخب في كل مجتمع إنساني معروف، استخدمت طقوس الشرعنة لتعزيز سلطتها. لكن الصينيين لم يفكروا قط بإقامة نظام ماورائي بعمق وتعقيد النظام الذي ظهر في الهند. وقد استطاعوا في الواقع الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها بطريقة فاعلة دون استخدام أي دين متسام (ترانسندنتالي) من أي نوع.

ثم إن النخب التي انتهى بها المقام في قمة التراتبية الهندية لم تكن النخب التي تمتلك سلطة الإكراه أو السلطة الاقتصادية، بل السلطة الطقسية والشعائرية. وحتى لو آمن المرء بأولوية الأسباب المادية، فما يزال عليه الإجابة عن السؤال: لماذا وافق الكشاتريا والفايشيا - المحاربون والتجار - على إخضاع أنفسهم للبراهمة، وإعطائهم ليس فقط الأراضي والموارد الاقتصادية، بل أيضاً حق السيطرة على جوانب حميمية من حياتهم الشخصية.

أخيراً، على التفسيرات المادية والاقتصادية للمجتمع الهندي الإجابة عن السؤال: لماذا بقي النظام راسخاً ومتماسكاً مع مرور الزمن؟ كان الدين البراهمي ملائماً لمصالح نخبة صغيرة عام 600 ق. م.، لكنه لم يلائم مصالح العديد من الطبقات أو الفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع الهندي على امتداد الزمن. لَمْ لَمْ تظهر نخبة مضادة، تقدم مجموعة أفكار دينية بديلة تبرر المساواة الكونية؟ بمعنًى ما، البوذية والجاينية(*) دينان احتجاجيان من هذا النوع [أي مثل البروتستانتية]، لكنهما استمرا في الاشتراك مع الدين البراهمي بالعديد من الافتراضات الميتافيزيقية، وعجزا عن تحقيق قبول واسع في شبه القارة الهندية. التحديات الأكبر لهيمنة الدين البراهمي كان لا بد من استيرادها بالقوة من الخارج مع قدوم الغزاة الأجانب - المغول الذين جاؤوا بالإسلام، والبريطانيون الذين جاؤوا بالأفكار الليبرالية والديمقراطية

(*) دين هندي قديم يؤمن بمبدأي اللاعنف (*ahimsa*/nonviolence) والتناسخ (*samsara*/transmigration)، ويميز بين الروح أو الوعي، والجسد أو المادة. وحدها معرفة الذات والسيطرة عليها من خلال الحكمة الفردية تحرر الأرواح من دورات الحياة والموت المتعاقبة لتصبح آلهة معبودة.

الغربية. لذلك يجب النظر إلى الدين والسياسة باعتبارهما دافعين للسلوك والتغيير بحد ذاتهما، وليس كنتاجين فرعيين للقوى الاقتصادية العظمى.

عقلانية الدين الهندي

يصعب تصور نظام اجتماعي أقل ملاءمة لمتطلبات الاقتصاد الحديث من نظام الجاتي في الدين البراهمي. فنظرية سوق العمل الحديثة تقتضي أن يكون الأفراد أحراراً، بتعريف آدم سميث للعبارة، سواء في «تحسين وضعهم» عبر الاستثمار في التعليم واكتساب المهارات، أو التعاقد مع من شاؤوا لقاء خدماتهم. في سوق عمل مرن يشمل خدمة معلومات جيدة، يفترض أن يحقق ذلك الحدود القصوى لصلاح حال الأفراد ويقودهم إلى التوزيع الأمثل للموارد. على النقيض من ذلك، في نظام الجاتي، يولد الأفراد في فئات مهنية محددة ومحدودة، ويتوجب عليهم العمل في مهن آبائهم، والزواج من أشخاص ينتمون إلى الفئة المهنية نفسها. ليس من المنطقي في هذا النظام الاستثمار في التعليم؛ لأنه ليس بمقدور الفرد أبداً تحسين وضعه بأي شكل جذري في حياته. والحراك الاجتماعي في ظل نظام الجاتي ممكن، لكن حصراً على صعيد المجتمع ككل وليس من قبل الأفراد. قد يقرر أحد أفراد الجاتي مثلاً الانتقال من منطقته، أو فتح شركة في منطقة جديدة، لكن ليس ثمة مجال لروح المبادرة الفردية. النظام بحد ذاته يخلق عراقيل هائلة أمام التعاون الاجتماعي، فبالنسبة لبعض البراهميين مجرد وقوع نظرهم على أحد المنبوذين يقتضي القيام بطقوس تطهير مطولة.

لكن ما هو غير عقلاني من منظور علم الاقتصاد الحديث يبدو عقلانيا كليةً حين يتقبل المرء الافتراضات المبدئية للدين البراهمي. في الواقع، يبقى النظام الاجتماعي برمته، نزولاً إلى أدق تفاصيل قواعد السلوك الطبقي المغلق، عقلانيا تماماً باعتباره امتدادات منطقية للنظام الميتافيزيقي الأوسع. لقد حاول المراقبون المحدثون مراراً تفسير القواعد الاجتماعية الهندية من حيث فائدتها الوظيفية أو الاقتصادية -على سبيل المثال، بدأ تحريم أكل لحم البقر كتدبير صحي لتجنب تناول اللحوم الفاسدة

أو الملوثة. لكن بغض النظر عن حقيقة أن الهندو-آريين الأوائل كانوا من أكلة لحوم البقر، مثلهم في ذلك مثل قبائل النوير، فإن تلك التفسيرات تعجز عن النفاذ إلى عمق الترابط المنطقي للمجتمع، الذي يختبره الأفراد ذاتياً، فلا تعكس سوى التحيزات العلمانية للمراقبين أنفسهم.

أدرك ماكس فيبر درجة العقلانية العالية وراء التعاليم الدينية البراهمية -على أساس أنها «ثيودوسيا»، أو نظرية في العدالة الإلهية تبرر حكمة الله، ولذلك اعتبرها «مسحة عبقرية»[3]. كثيراً ما يتلمس المهتدون الغربيون للديانة البراهمية مظاهر هذه «العبقرية» حين يذهبون للدراسة في الصومعات الروحية (ashrams) للنساك الهنود، حيث نقطة البداية إنكار حقيقة عالم الظواهر. كما يقول أحد المراقبين:

> الغرض النهائي لكل الأنظمة الدينية الهندية هو التسامي فوق الحياة (*moksha*)، لأنها جميعاً تفترض أن الوجود الحسي فهم مزيف (*maya*) للواقع، ومجرد واجهة يقبع خلفها الواحد الأحد (*tat ekam*)، براهما، الذي لا تجسيد له على شكل أو صورة؛ ولأنه لا-صوري يبقى أبدياً، والحقيقة المطلقة الوحيدة. كل ما يدرك بالحواس، وكل ما نرتبط به نتيجة وجودنا المادي، آني وزائل (أي خاضع للموت والتحلل)، وبالتالي غير حقيقي. «غرض» الوجود في الواقع ليس «الوصول» إلى هوية هذا الكائن المطلق، كما يدعي بعض المفسرين، بل ببساطة إزالة كل العوائق القائمة على طريق اكتشاف أن ما هو حقيقي ودائم في الكائن الفرد (*atman*) ليس للتو أكثر من أن يكون المرء في النهاية برهميا[4].

يشمل الوجود الفاني الانغماس في عالم مادي وبيولوجي هو نقيض الوجود الحقيقي المتحرر من الجسد، والقابع وراء عالم الآن وهنا. «الدماء والقيح والجروح المرافقة للولادة»، كما رآها أوائل البراهميين، و«الآلام والمعاناة والتشوهات المصاحبة للأمراض والعنف، والاشمئزاز والقبح المرافق لإخراج الفضلات من الجسم البشري، والتحلل والتعفن المرافقان للموت»، كلها مرتبطة بحياة الفناء

التي ينبغي تجاوزها والتسـامي فوقها. وهنا تحديداً يكمن المبرر وراء مكافأة البراهمة أنفسهم بالدور المتميز في التراتبية الاجتماعية الهندية: «عالم الفناء مشبع بالمواد الملوثة، التي تقتضي السـيطرة عليها، وتقليصها المنهجي مـع الزمن يكمن في إجراء طقوس التطهير التي يشرف عليها البراهمة في حياة الفرد الحالية، وعلى امتداد مسـار ارتقائه في التجسـدات والـولادات المتعاقبـة (samsara) على المدى البعيـد، فهذه الطقوس التطهرية هي المكونات الرئيسة في طريق الحل والخلاص(moksha) »[5].

نشـأ نظـام الـ«جاتي» عن مفهوم الكارمـا، أو ما يفعله المـرء في حياته. وللمهن في هـذا النظـام مكانة عليا أو دنيا، تبعاً لمدى قربها من مصادر التلوث- الدم والموت والقـذارة وتحلـل الحيـاة البيولوجيـة. مهن مثـل دباغة الجلـود والجـزارة والحلاقة والقبالـة وكنـس الشـوارع، وكل مـا له علاقـة بالتخلص مـن جثـث الحيوانات أو البـشر اعتبرت أكثر المهن قذارة وبعداً عن النقـاء. البراهمة، من الجهة المقابلة، كانوا الأنقى والأطهر؛ لأن باسـتطاعتهم الاعتماد على أناس آخرين لأداء خدمات تقتضي الاتصـال بالـدم والموت والقذارة. وهذا يفسر شـيوع الممارسـة والنظرية النباتية بين البراهمة؛ لأن أكل اللحم يعني بالضرورة أكل الجثث[6].

الإمكانيـة الوحيـدة للحـراك الاجتماعي لا تتوافـر في هذه الحياة، بـل في الفترة الانتقاليـة بـين حيوات المـرء المتعددة. الكارمـا لا يمكن أن تتغير إلا مـن فترة حياة إلى أخـرى، ولذلك يبقى المرء حبيس الكارما الخاصة به طوال حياته. لكن الانتقال صعوداً أو هبوطاً في تراتبية الجاتي يعتمد على مدى تنفيذ الفرد شروط «الدارما»، أو قواعد السلوك الحميد ضمن الجاتي التي ولد فيها. والفشل في الالتزام بهذه القواعد قد يسـبب انخفاض مكانة المرء وتراتبيته في الحياة التالية، ومن ثم الابتعاد أكثر عن نقـاء الوجود الحقيقي. لهـذا قدّس الدين البرهمـي النظام الاجتماعـي القائم، محوِّلاً تحقيق المرء قواعد الجاتي أو المهنة الحالية إلى واجب ديني.

كذلك نشأ نظام الـ«فارنا» عن المنطلقات الميتافيزيقية نفسها. فالفارنات الثلاث الأول- البراهمة والكشاتريا والفايشيا-اعتبرت كلها بمثابة «ولادة مرتين»، وسُمح

لهـا بفعل ولادتها الثانية دخول المكانة الطقسـية والتطهرية. أما فارنا الشـودرا، التي ضمت الغالبية العظمى من السكان، فاعتبرت «ولادة واحدة»، لا تطمح بالوصول إلى المكانـة الطقسـية إلا في الحيـاة التالية. تاريخيـاً، في ارتقاء المجتمـع الهندي خارج المرحلة الأولى من التنظيم القبلي، لا يبدو واضحاً ما إذا كانت الفارنا سـبقت الجاتي أو العكـس. قد تكون السـلالات تطورت إلى جاتيات، وهي تشـبهها في نواح عدة بسـبب قواعـد القرابـة المعقدة؛ لكن يمكن أيضـاً أن تكون الفارنـات تطورت أولاً ووضعت الإطار العام الذي ظهرت الجاتيات فيه[7].

بدوره أنتج نظام الجاتيات، الذي ولدته المعتقدات الدينية هذه، مجموعة مدهشة مـن آليات الفصـل الطبقي والتكافـل الاجتماعي في آن. أصبحـت كل جاتي منصباً متوارثاً عدّل نظام النسب القائم. ولأن الجاتي عينت حدود التزاوج خارج العشيرة، فقـد نزعـت إلى تكوين مجتمعات مكتفية ذاتياً ضمن بحر من الوحدات الانقسـامية الأخرى. من الجهة المقابلة، كانت كل مهنة أيضاً جزءاً من تقسيم عمل أكبر، وبالتالي تبادلـت الاعتماد إحداها على الأخرى، بـدءاً من الكاهن الأعلى إلى الحانوتي[8]. قدم الأناسي الفرنسي لوي دومون، اقتباساً عن إي. إيه. إتش. بلنت، بعض الأمثلة:

> قاطع الحلاقون الراقصات اللاتي رفضهن الرقص في حفلات زواجهم.
>
> وفي غوراخبـور، حـاول مـزارع إنهـاء علاقتـه التجارية مـع الكامـارا [صناع البضائـع الجلديـة] الذين، حسـب اعتقـاده، كانوا يسـممون الماشـية (كما درجت العـادة على الاشـتباه بهم)، فأمر مسـتأجري أراضيه بتمزيق جلـد كل حيوان ينفق دون سبب واضح. رد الكامارا بمنع نسائهم من العمل قابلات، فاستسلم المزارع.
>
> وفي أحمـد آباد (غوجيرات) تشـاجر مـصرفي كان يعيد سـقف بيته مع صانع حلويـات، فاتفـق الحلـواني مـع صنـاع البـلاط الذيـن رفضـوا تزويـد المصرفي بالقرميد[9].

هذا لم يكن ببسـاطة تكافلاً اقتصادياً واعتماداً متبادلاً، فكل جاتي تؤدي وظيفتها كانت لها أهمية طقسية بالنسبة لباقي الجاتيات.

الأفكار وآثارها السياسية

كان لنظـام الفارنـا آثـار هائلـة على السياسـة الهنديـة، كونه أخضع الكشـاتريا، المحاربـين، لسـلطة البراهمـة[65]. حسـب هارولـد غولـد، كان ثمة «اعتـماد تكافلي متبـادل... بـين البرهمـي والمحارب، نشـأ عـن الحاجـة إلى إعـادة تقديس السـلطة الملكيـة دوريـا من قبل السـلطة الكهنوتيـة (أي الحاجـة إلى الطقـوس)، كي تحتفظ الأولى بشرعيتها المقدسـة»[66]. كان على كل حاكم بالتالي إقامة علاقة شـخصية مع «بيوروهيتـا»، أو كاهـن البـلاط، الـذي كان عليه تقديس كل عمل يقـوم به الحاكم كقائد علماني.

للوهلة الأولى، لا يبدو واضحاً كيف تأتى هذا الفصل النظري بين السلطة الدينية والسـلطة العلمانية، وكيف حدّ عملياً من سطوة الأخيرة. لم تنتظم التراتبية البراهمية في مؤسسة تتمتع بمصدر سلطة مركزية ورسمية مثل الكنيسة الكاثوليكية، بل كانت أشبه بشبكة اجتماعية هائلة تواصل من خلالها البراهمة الأفراد وتعاونوا أحدهم مع الآخر، دونما قدرة على ممارسـة السلطة المؤسسية بحد ذاتها. تملك البراهمة الأراضي على أساس فردي، لكن الكهنوت البراهمي كمؤسسة لم يسيطر على الأرض والموارد كما فعلت الكنيسة في أوربا. ولم يؤسس البراهمة بالتأكيد جيشاً خاصاً بهم على طريقة باباوات العصور الوسطى، وليس في التاريخ الهندي ما يوازي إقدام البابا غريغوري السابع على طرد الامبراطور الروماني المقدس من الكنيسة الكاثوليكية عام 1076، وإجباره على القدوم حافياً إلى مجمع كانوسـا والتماس العفو والرحمة. في حين احتاج الحكام العلمانيون في الهند إلى كهنة بلاط يباركون خططهم السياسية، لا يبدو أنه كان مـن الصعـب عليهم شراؤهم بالمـال للحصول على ما أرادوا. لذلـك يتوجب علينا البحـث عـن الآليات الأخرى التي اسـتطاع من خلالها النظـام الديني والاجتماعي التراتبي والطبقي جعل تركيز السلطة السياسية في الهند أمراً صعباً.

إحدى قنوات التأثير الواضحة كانت عبر القيود التي فرضها نظام فارنا/ جاتي على تطور التنظيم العسـكري. كان المحاربون أو الكشـاتريا جزءاً أساسـياً من نظام

فارنـا الرباعي، مما حدد بشـكل أوتوماتيكي درجة التحشـيد العسـكري الممكن في المجتمع الهندي. والمعروف أن أحد الأسباب التي حولت القبائل الرعوية المسلحة، مثل الجيونغنو والهون والمغول، إلى قوى عسـكرية على درجة كبيرة من الفعالية كان قدرتهـا على تحشـيد 100 ٪ تقريباً مـن أفرادها الذكور القادرين على حمل السـلاح. في الواقع، ليسـت البداوة الرعوية والنهب المسلح نشـاطين مختلفين كثيراً من حيث المتطلبـات التنظيمية أو المهارات المطلوبة. ورغم أن ذلك قد ينسـحب على الهندو-آريين في أيام بداوتهم الرعوية، فقد توقفوا عنه حالما تحولوا إلى مجتمع مستقر ومقسم إلى فارنـات. أصبحـت مكانة المحـارب من اختصاص نخبة أرسـتقراطية صغيرة لم يكن الدخول إليها مجرد قضية محتد وتدريب تخصصي، بل أُسبغت عليها أيضاً أهمية دينية معتبرة.

عملياً، لم يسـع هذا النظام دائماً إلى الحد من دخول الآخرين إليه. ففي حين ولد العديد من حكام الهند في طبقة المحاربين، بدأ العديد منهم أيضاً كبراهميين وفايشـيا [تجار] وحتى شـودرا [عامة]. وبعد وصوله إلى السـلطة السياسـية، درجت العادة عـلى منح الحاكم الجديد مكانة المحارب بمفعول رجعي؛ إذ كان من الأسـهل بتلك الطريقة أن يصبح محارباً من أن يصبح براهمياً[12]. الفارنات الأربع كلها شاركت في الحروب، وعرف عن البراهمة احتلالهم مناصب عسـكرية رفيعة، بينما نزع الشـودرا إلى القتال كوحدات مشـاة مسـاعدة أو احتياطية، بحيث أعادت التراتبية العسكرية إنتـاج التراتبيـة الاجتماعية لجهـة إخضاع الأنسـاق الأدنى[13]. الكيانات السياسـية الهندية لم تسـتطع تحقيق تعبئة عامة لقطاع واسـع من فلاحيها كما فعلت دولة تشـين وباقـي الدول الصينية في حقبة جو الشرقية اللاحقـة[14]. ونظراً للنفور الطقسي من الـدم والجثـث، لا يتصـور المـرء أن الجرحى تلقـوا كثيراً مـن الرعاية والمواسـاة من رفاقهـم ذوي الأصـول الكريمة. يبدو أيضاً أن هذا النظـام الاجتماعي المحافظ كان بوضوح بطيئاً في تبني التقانات العسكرية الجديدة، إذ تخلى عن حرب العربات فقط بعـد بداية الحقبة المسـيحية، أي بعد قرون من تخلي الصين عنها، بينما بقي اسـتخدام الفيلـة في الحـروب بعد أن أثيرت الشـكوك حـول فائدتها بزمن طويـل. كما لم تطور

الجيوش الهندية قوات خيالة فاعلة مع فرق نبالة محمولة، مما أدى إلى هزيمتها من قبل اليونانيين في القرن الرابع قبل الميلاد، والمسلمين في القرن الثاني عشر الميلادي[15].

الطريقة الثانية التي حدّت فيها البراهمانية من السلطة السياسية في الهند كانت عبر توفيرها الدافع لتنظيم كيانات صغيرة متحدة ومتماسكة من قمة المجتمع الهندي إلى قاعدته، على أساس نظام الجاتي. تمتعت هذه الوحدات بحكم ذاتي ولم تتطلب تدخل الدولة لتنظيمها، بل في الواقع قاومت محاولات الدولة النفاذ إلى داخلها والسيطرة عليها، مما أدى إلى قيام حالة وصفها عالم السياسة جويل ميغدال بأنها دولة ضعيفة ومجتمع قوي[16]. استمرت هذه الحالة عبر العصور حتى يومنا الحالي، حيث يبقى نظام الطبقات المغلق وتنظيمات القرى العمود الفقري للمجتمع الهندي.

لاحظ العديد من المراقبين الغربيين في القرن التاسع عشر، بمن فيهم كارل ماركس وهنري مين، طبيعة التنظيم الذاتي للمجتمع الهندي. أكد ماركس أن الملك كان يمتلك كل الأراضي، لكنه لاحظ بعد ذلك أن القرى في الهند تنزع إلى الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، وتقوم على نوع بدائي من الشيوعية (وهو تأويل متناقض ذاتياً إلى حد ما). كذلك أشار مين إلى مجتمع القرية الهندية الثابت وذاتي التنظيم، وهي فكرة أصبحت شائعة في بريطانيا العصر الفكتوري. وصف الإداريون البريطانيون في بداية القرن التاسع عشر القرية الهندية على أنها «جمهورية صغيرة» بمقدورها البقاء على قيد الحياة حتى بعد دمار الامبراطوريات الكبرى[17].

في القرن العشرين، واعتماداً على هذه التأويلات، تخيل القوميون الهنود صورة مثالية للديمقراطية في القرية الأهلية الهندية (بانتشايا/ panchaya)، التي قيل إنها كانت مصدر النظام السياسي إلى أن قوضتها الإدارة الاستعمارية البريطانية. المادة 40 من الدستور الهندي الحديث تفصّل أحكام تنظيم القرى الأهلية الهندية التي أعيدت إلى الحياة لتشجيع الديمقراطية على المستوى المحلي، وهو ما أكدت عليه بشكل خاص حكومة راجيف غاندي عام 1989، حين سعت إلى تحقيق المزيد من لا مركزية السلطة ضمن النظام الفدرالي القائم في الهند. لكن الطبيعة الحقيقية

للحكم المحلي الهندي في فتراته المبكرة لم تكن ديمقراطية وعلمانية، كما ادعى المعلقون والقوميـون لاحقـاً، بل قائمة على أسـاس الجاتي أو نظام الطبقـات المغلق. إذ غلب عـلى كل قرية وجود طبقـة مهيمنة، أي طبقة فاقت عددياً باقـي الطبقات وامتلكت جزءاً أكبر من أراضي القرية. البانتشـايا كانت ببساطة القيادة التقليدية لتلك الطبقة السائدة[18].

لم تعتمـد القـرى الفردية عـلى الدولة لتوفير الخدمات من الخـارج، بل كانت لها مؤسسات حكم محلي. إحدى الوظائف الرئيسة للبانتشايات كانت قانونية/ قضائية، إذ فصلـت في النزاعات بين أعضاء الجاتي تبعاً للقانون العرفي المتبع. فحقوق الملكية في القريـة لم تكـن شـيوعية بالمعنى الذي تخيلـه ماركس، بل كما في باقـي المجتمعات الانقسـامية القائمة على طبقات النسـب، امتلكتها مجموعة معقدة من الأقارب، مع العديـد من الالتزامات والقيـود المفروضة على قـدرة الأسر الفردية على نقل ملكية الأراضي. هذا عنى أن الملك لم «يملك» أرض القرية التي كان اسمياً عاهلها، فقدرة مختلف الحكام السياسيين الهنود على فرض ضرائب أو الاستيلاء على الأرض كانت، كما نرى في الفصل التالي، محدودة جداً في الأحوال الاعتيادية.

النشاط التجاري أيضاً قام على الجاتي، التي عملت كشركات مغلقة لا تحتاج إلى كثير من الدعم الخارجي. قسـم كبير من التجارة في جنوب الهند سـيطرت عليه منذ القـرن التاسـع إلى القرن الرابع عـشر نقابات التجار، مثل نقابـة آيفول (Ayyvole)، التـي كان لها ممثلون في كافة أرجاء شـبه القارة، وتعاملت بشـكل مكثف مع التجار العرب خارج الهند. وقد سيطر التجار الـكوجيراتيون، مسلمون وهندوس على حد سـواء، لفترات طويلة على التجارة عبر المحيط الهندي وشرق إفريقيا وجنوب شـبه الجزيـرة العربية، وصولاً إلى جنوب شرق آسـيا. في مدينـة أحمد آباد انتظم التجار في شركات كبيرة امتدت إلى أرجاء المدينة كافة، وترأسها أعضاء من كل جماعات المهن الكبيرة[19]. في الصين، تأسست شبكات التجارة على سلالات النسب لكنها لم تكن على درجة التنظيم نفسها لدى نظيراتها في الهند.

على عكس السلالات الصينية، التي غالباً ما كانت صلاحيتها تقتصر على تنظيم قانـون الأسرة والوراثـة وغير ذلك من القضايا المحليـة (خصوصاً في فترات كانت الحكومة فيها قوية)، قام نظام الجاتي الهندي بوظائف سياسـية أكثر وضوحاً، علاوة على وظائفه في مجال التنظيم الاجتماعي المحلي. حسـب سـاتيش صابروال: «وفرت الجاتي الميدان الاجتماعي للتحشيد بأشكال مختلفة: بشكل هجومي وعنيف، لضمان الهيمنة والحكم؛ وبشـكل دفاعي، لمقاومة محـاولات الدول والامبراطوريات الأكبر التغلغل في مجال عمل الجاتي السائد؛ وبشكل تخريبي، للعمل في إحدى هذه الكيانات الأكبر واسـتخدام سـلطتها ومكانتها إلى حـد ما لتقديم مصالحهـا الخاصة»[20]. كما وفرت الجاتي لأعضائها فرص الحراك الاجتماعي والمادي. على سبيل المثال، تحولت الكايكولـر، وهـي طبقة نسـاجين تاميليـة، إلى التجـارة والأعمال العسـكرية عندما أتيحت لها الفرصة في عهد ملوك تشـولا؛ وانتقل النجارون والحدادون السـيخ من منطقتهم الأصلية في البنجاب إلى آسام وكينيا في أواخر القرن التاسع عشر[21]. هذه القرارات كانت تتخذ بشكل جماعي من قبل مجموعات أسر تعتمد إحداها على دعم الأخرى في المحيط الجديد. في شـمال الهند نجحت جاتي راجبوت تحديداً في توسـيع مجال عملها واستطاعت السيطرة على أقاليم واسعة.

آلية ثالثة حدد من خلالها النظام الاجتماعي البراهمي السـلطة السياسـية في الهند كانـت التحكم بالتعليـم ومحو الأمية، وهو إرث يمتد حتـى اللحظة الراهنة ويحكم عـلى أعداد كبيرة من الهنود بالفقر وانعدام الفرص. الهند المعاصرة تنطوي على شيء مـن المفارقة، فمن جهـة ثمة أعداد هائلة مـن الهنود فائقي التعليـم، وصلوا إلى قمة المراتـب العالمية في مختلف المجالات، من تقنية المعلومات إلى الطب إلى الاقتصاد إلى الصناعـة الترفيهية. ويتمتـع الهنود خارج الهند بدرجة عاليـة من الحراك الاجتماعي الصاعـد، وهـي حقيقـة رصدها قبل سـنوات عـدة الروائـي في. إس. نايبـول[22]؛ وداخـل الهند أيضاً تزداد رفاهية الهنود وازدهارهم منذ الإصلاحات الاقتصادية في أواخـر الثمانينيات والتسـعينيات. لكن، مـن الجهة المقابلة، يبقـى المتعلمون في الهند أقليـة في بلـد يعاني مسـتويات مرتفعـة للغاية من الأميـة والفقر. فـإلى جانب المدن

سريعـة النمو والتطـور، مثل بانغالور وحيدر آباد، هناك مناطق ريفية نائية ومتخلفة وشاسعة المساحة تحتل نواتج تطورها البشري بعض أدنى المراتب في العالم[23].

في نهايـة المطـاف، تكمن الجذور التاريخية لكل هـذه التباينات والفوارق في نظام فارنا/ جاتي نفسه. لقد سيطر البراهمة بالطبع على حق الوصول إلى التعليم والمعرفة عبر دورهم كحماة الطقوس والشعائر. وكانت لديهم كراهية شديدة جداً حتى نهاية الألفية الأولى قبل الميلاد لتدوين أهم نصوص الفيدا. حسب صابروال: «كان حفظ التراتيـل عـن ظهر قلب لاستخدامها في الطقوس- من أجل الفـرد ذاته ومن أجل زبائنـه- أبرز سـمات التعلم البراهمي. ولم تكـن كفاءة أداء الطقـس، وبالتالي عملية التعلـم، تقتـضي بالضرورة فهم معاني مـا يجري حفظه... والكثير جـداً من البراهمة نـذروا فـترات طويلة من أعمارهم إما للحفظ على نطاق هائـل، أو للتحليل المنطقي والجـدل»[24]. كان التذكر الدقيق لنصوص الفيـدا ضرورياً جداً لتحقيق الأغراض المطلوبـة من الطقوس، ولذلك سـاد الاعتقـاد بأن أية أخطاء صغـيرة في التلاوة قد تقود إلى كوارث.

ربـما ليس مـن قبيل المصادفة أن التـزام البراهمة بالنقل الشـفهي لنصوص الفيدا عـزز تفوقهـم الاجتماعي بخلق عقبـات إضافية أمام دخـول فارنتهم. وعلى عكس اليهود والمسـيحيين والمسـلمين، الذين كانوا جميعاً من «أهل الكتاب»، قاوم البراهمة بشـدة متناهية منذ البداية إدخال الكتابة والتقانات المرتبطة بها إلى تقاليدهم الدينية. وجـد الرحالـة الصينيـون إلى الهنـد في القرنـين الخامس والسـابع الميلاديـين، مثلاً، صعوبـة بالغـة في العثور على أيـة وثائق مكتوبة عـن مصادر التقاليـد البوذية. وبعد تحول الصينيين والأوربيين إلى الكتابة على الرق بزمن طويل، بقي الهنود يكتبون على سـعف النخل ولحاء الأشـجار. كان النفور من الرق الأكثر ديمومة دينياً في أصله، كونـه مصنوعاً من جلود الحيوانـات؛ لكن البراهمة كانوا بطيئين أيضاً في التحول إلى الكتابـة على الورق حين أصبحت تلك التقنية متوافرة في القرن الحادي عشر[25]. في مقاطعة ماهراشـترا الريفية، لم يسـتخدم الورق في المعامـلات الإدارية العادية حتى

منتصف القرن السابع عشر، وعندما شاع استخدامه في الهند طرأ تحسن هائل على كفاءة عمليات المحاسبة والرقابة[26].

لم تصبح الكتابة أكثر شيوعاً حتى الألفية الميلادية الثانية، حيث بدأت تنتشر بين باقي الجماعات في الهند خارج طبقة البراهمة. بدأ التجار يحتفظون بسجلات تجارية، وبدأ أعضاء الجاتيات الفردية يسجلون سلالات أسرهم. في كيرالا، باشر النايارا، وهم «سلالة ملوك ونبلاء»، تعلم الكتابة السنسكريتية، وبدأت الطبقة السياسية في تلك الدولة تقديم سجلات ضخمة للتعاملات السياسية والتجارية (في أواخر القرن العشرين، وفي ظل حكومة محلية شيوعية، برزت كيرالا كإحدى أفضل الولايات حكماً في الهند؛ ولا يملك المرء إلا أن يتساءل حول ما إذا كانت لهذا الأداء جذور أعمق في تقاليد تعلم الطبقة السياسية هناك في القرون السابقة).

مقارنة بالصين، كان لاحتكار البراهمة التعلم والتعليم ومقاومتهم تبني الكتابة آثار لا تحصى على تطوير دولة هندية حديثة. استخدم حكام الصين، من سلالة شانغ صعوداً، الكلمة المكتوبة لإيصال الأوامر، وتسجيل القوانين، وحفظ الحسابات، وكتابة تواريخ سياسية مفصلة. وتركز تعليم البيروقراطي الصيني على إتقان القراءة والكتابة، والانغماس في تقاليد أدبية طويلة ومعقدة. وفي حين أن تدريب الإداريين الصينيين يعتبر بالمعايير المعاصرة محدوداً، فقد تضمن تحليلات مطولة لنصوص مكتوبة، واستخلاص العبر من أحداث تاريخية سابقة. كما اعتمدت عملية التوظيف الحكومي، منذ تبني نظام الامتحانات الرسمية في بداية سلالة هان الأولى، على امتلاك مهارات أدبية، ولم تكن مقصورة على طبقة محددة. ومع أن وصول العامة الصينيين إلى مناصب حكومية عليا كان عملياً محدوداً بطرق عدة، فقد أدرك الصينيون لعهود طويلة أن التعليم سبيل مهم جداً للحراك الاجتماعي الصاعد. لذلك استثمرت السلالات والمجتمعات المحلية بكثافة في تعليم أبنائها للاستفادة من ميزات النظام.

لم يوجد شيء كهذا في الهند. كان الحكام أنفسهم أميين، واعتمدوا في الإدارة على جهاز موظفين ميراثيين لا يختلف عنهم كثيراً في انعدام الثقافة والتعليم. كان التعليم ميزة حصرية لطبقة البراهمة، التي كانت لها مصلحة ذاتية قوية في الحفاظ على احتكارها حق الوصول إلى التعلم والطقوس. وكما في حالة الجيش، حد النظام التراتبي للفارنا/ جاتي بشدة من حق الغالبية العظمى من السكان في الوصول إلى التعليم ومحو الأمية، فقلص بالتالي مجموعة الإداريين الأكفاء المتاحين للدولة الهندية.

الطريقة الأخيرة التي أثر فيها الدين على السلطة السياسة في مسار التطور الهندي كان عبر وضع الأسس لما يمكن تسميته بحكم القانون. وجوهر حكم القانون مجموعة قواعد تعكس حس العدالة في المجتمع، وتعلو على رغبات الشخص الذي يصادف أن يكون الملك. كانت هذه حال الهند، حيث لم يضع الملوك القانون المنصوص عليه في مختلف الـ«دارما ساسترات»، بل وضعه البراهمة على أساس المعرفة الطقسية. وتبين القوانين بوضوح شديد حقيقة أن الفارنا موجودة ليس لخدمة الملك، وإنما الملك يكتسب الشرعية حصراً لكونه حامي الفارنا[27]. إذا أخل الملك بالقانون المقدس، تشرّع ملحمة المهابهاراتا بجلاء الثورة ضده، قائلة إن الملك [الذي لا يلتزم بالقوانين] ليس ملكاً على الإطلاق بل مجرد كلب مجنون. في «قوانين مانو»، يكمن مركز السيادة في القانون وليس في شخص الملك: «القانون (داندا) في الجوهر هو الملك، الشخص الذي يملك السلطة، ويحفظ النظام في المملكة، ويوفر لها القيادة (Marsunarh :7.17)[28].

تسرد مصادر كلاسيكية عدة القصة التحذيرية عن ملك فينا، الذي منع الأضاحي كلها إلا لشخصه، وفرض الزيجات بين الطبقات. لذلك هاجمه حكماء السماء، وقتلوه بأوراق عشب تحولت بمعجزة إلى نصال ورماح إلهية. لقد ضعف العديد من سلالات الهند، بما فيها الناندا والموريا والسونغا، نتيجة المكائد البراهمية[29]. ويصعب بالطبع معرفة متى كان البراهمة ببساطة يدافعون عن مصالحهم الخاصة ومتى كانوا يدافعون عن قانون مقدس، تماماً كحال الكنيسة الكاثوليكية في القرون

الوسطى. لكن سلطة الحكم في الهند، كما في أوربا، وعلى عكس الصين، انفصلت بطريقة وضعت ضوابط حقيقية على السلطة السياسية.

وهكذا حد النظام الاجتماعي، الذي نشأ عن الدين الهندي، بشدة من قدرة الدول على تركيز السلطة وتكثيفها. لم يستطع حكام الهند إيجاد أداة عسكرية قوية قادرة على تحشيد قطاعات كبيرة من السكان؛ ولم يستطيعوا اختراق طبقة الجاتي عالية التنظيم وذاتية الحكم والموجودة في كل قرية؛ وافتقدوا هم وإداريوهم التعليم والثقافة؛ وواجهوا طبقة كهنوت جيدة التنظيم استطاعت حماية النظام العرفي الذي لعب الحكام فيه دوراً ثانوياً. بمعنى آخر، في كل واحد من هذه المجالات، كان وضع الحكام في الهند يختلف جذرياً عن وضع نظرائهم في الصين.

12

ضعف الكيانات السياسية الهندية

كيف كان الموريا أول حكام الهند الأصليين وأكثرهم نجاحاً؛ طبيعة الدولة الهندية تحت حكم الموريا؛ شخصية آشوكا؛ الانحطاط والتفكك والبعث تحت حكم الغوبتا؛ لماذا سقطت الهند بعد ذلك بأيدي الغزاة الأجانب

سبق التطور الاجتماعي في الهند التطورين السياسي والاقتصادي في فترة مبكرة من تاريخها. كانت شبه القارة قد اكتسبت لتوها ثقافة مشتركة في ظل مجموعة معتقدات دينية وممارسات اجتماعية أبرزتها كحضارة مميزة قبل أن يحاول أحد توحيدها سياسياً بفترة طويلة. وعندما جاءت محاولات التوحيد، كانت قوة المجتمع الهندي بلغت حداً استطاعت فيه مقاومة السلطة السياسية ومنعها من إعادة تشكيل المجتمع. وهكذا، في حين طورت الصين دولة قوية أبقت المجتمع ضعيفاً على نحو مستدام، كان لدى الهند مجتمع قوي منع أصلاً ظهور دولة قوية.

من بين مئات أو آلاف الدول الصغيرة والمشيخات التي تبلورت خارج المجتمع القبلي في شبه القارة الهندية بداية الألفية الأولى قبل الميلاد، برزت ثلاث ممالك رئيسة – كاشي (Kashi) وكوسالا (Kosala) وماغادا (Magadha)– ومشيخة أو «غانا سانغا» فريجي (Vrijjis) تنافست على السلطة في السهل الهندو–غانجي. ومن هذه الكيانات، قدر لمملكة ماغادا (التي كان مركزها ولاية بيهار الحالية) أن تلعب الدور الذي لعبته دولة تشين في الصين بتوحيدها قسماً كبيراً من شبه القارة

تحت حكم أسرة واحدة. أصبح بيمبيسارا ملكاً في النصف الثاني من القرن السادس قبل الميلاد، وأسس عبر سلسلة من الزيجات والغزوات الاستراتيجية مملكة ماغادا كدولة مهيمنة في شرق الهند. بدأت الدولة جباية الضرائب على الأراضي والإنتاج، بدل الدفوعات الطوعية التي كانت تقدمها السلالات الصغيرة في أيام ما قبل الدولة. اقتضى ذلك بالضرورة توظيف جهاز إداري للإشراف على جباية الضرائب، التي قيل إنها بلغت سدس المحصول الزراعي، وهي إن صحت ضريبة باهظة جداً بالنسبة لمجتمع زراعي مبكر[1]. لم يستطع الملك ادعاء ملكية أراضي مملكته كلها بل الأراضي البور حصراً، التي لا بد أنها كانت شاسعة مع الكثافة السكانية المتدنية في تلك الفترة.

قتل بيمبيسارا لاحقاً على يد ابنه آجاتاشاترو، الذي ضم مملكتي كوسالا وكاشي في الغرب، وبدأ صراعاً طويلاً مع مشيخة فريجي، واستطاع في النهاية كسبها بزرع بذور الشقاق بين قادة الغانا-سانغا. عندما مات آجاتاشاترو عام 461 ق. م.، سيطرت ماغادا على دلتا نهر الغانج، وقسم كبير من المجرى الأدنى للنهر، وأقامت عاصمة جديدة في باتاليبوترا. انتقل الحكم بعد ذلك إلى سلسلة من الملوك الآخرين، بمن فيهم سلالة ناندا التي صعدت إلى السلطة من طبقة الشودرا ولم تعمر طويلاً. واجه الإسكندر المقدوني جيش ناندا قبل أن يتمرد جنوده ويجبروه على العودة باتجاه البنجاب، وتزعم المصادر اليونانية أن جيش ناندا تألف من عشرين ألف فارس، ومئتي ألف جندي مشاة، وألف عربة، وثلاثة آلاف فيل، ولا شك أن هذه الأرقام مبالغ فيها لتبرير تراجع الإغريق[2].

خلف سلالة ناندا في ماغادا الملك شاندراغوبتا موريا، الذي وسع مناطق نفوذه وأسس عام 321 ق. م. الإمبراطورية المورية، وهي أول كيان سياسي كبير في شبه القارة. كان شاندراغوبتا ربيب الكاتب والوزير البراهمي كاوتيليا، الذي يعتبر كتابه آرثاساسترا بحثاً كلاسيكياً في فن الحكم الهندي. احتل شاندراغوبتا شمال غرب الهند في حملة ضد خليفة الإسكندر، سلوقس نيكاتور، مخضعاً البنجاب وأجزاء من

أفغانستان وبلوشستان لسيطرة الإمبراطورية المورية التي أصبحت تمتد الآن من بلاد فارس غرباً حتى آسام شرقاً.

ترك شاندراغوبتا لابنه، بندوسارا، وحفيده، الامبراطور الكبير آشوكا، مهمة غزو الجنوب الهندي الدرافيدي. وسع بندوسارا الإمبراطورية جنوب هضبة الدِكان وصولا إلى كارناتاكا، واحتل آشوكا عام 260 ق. م. مملكة كالينغا في الجنوب الشرقي (وضمت ولاية أوريسا الحالية وأجزاء من ولاية آندرا براديش)، في حملة كانت بكل المعايير طويلة ودموية. لكن إنجازات آشوكا لم تدرج أبداً في تاريخ مسجل على غرار **كتاب التاريخ** أو **وقائع الربيع والخريف** الصينيين، بسبب ثقافة الهند الشفهية آنذاك. ولم تعترف الأجيال الهندية اللاحقة بآشوكا ملكاً عظيماً حتى عام 1915، حين فك علماء الآثار رموز نص كتب على قطع حجرية، وضم أعداداً كبيرة من الوصايا والأوامر التي استطاعوا جمعها واكتشاف عظم امبراطوريته[3].



امبراطورية أشوكا

ضمـت الإمبراطورية التـي أقامها الموريون على امتداد ثلاثـة أجيال كل الأجزاء الشـمالية مـن الهنـد جنوب جبـال الهيمالايا، مـن بلاد فـارس في الغرب إلى آسـام في الـشرق وكارناتاكا في الجنوب. الأجـزاء الوحيدة التي لم تضمها الإمبراطورية كانت الأراضي الواقعـة أقـصى جنوب شـبه القارة، فيما يعرف الآن باسـم كـيرالا، وتاميل نادو، وسريلانكا. لم يستطع نظام أهلي هندي آخر توحيد مثل هذه الأراضي الشاسعة ثانية تحت قيادة حاكم واحد[4]. سلطنة المغول في دلهي كانت، بالمقارنة، أصغر بكثير. أمـا البريطانيـون فحكموا امبراطورية هندية أكبر، لكن هذا يطرح السـؤال التالي: ما الذي يعنيه القول إن آشوكا، أو أكبر، أو نائب الملك البريطاني «حكموا» الهند؟

الإمبراطورية المورية: ما نوع الدولة؟

ناقش المؤرخون بإسهاب مسألة نوع الدولة التي قامت في الهند القديمة[5]. وقد نحصل على رؤية أكثر تبصراً لو وضعنا هذا السـؤال ضمن منظور مقارن يجمع بين امبراطورية آشـوكا الهندية والإمبراطورية الصينية التي أسسها تشين شي هوانغدي، فقـد ولدت الإمبراطوريتان كلتاهما في الفترة الزمنية نفسـها تقريباً (من منتصف إلى آخـر القـرن الثالث قبل الميلاد)، مـع أنهما من حيث طبيعة الكيانات السياسـية التي شكلتاها لا يمكن أن تكونا أكثر اختلافاً.

انبنت كل امبراطورية على وحدة أساسية، دولتا ماغادا في الهند وتشين في الصين. دولة تشـين تسـتحق تسميتها دولة حقيقية، كونها اشـتملت على العديد من السمات المميزة لإدارة الدولة الحديثة بتعريف ماكس فيبر للمفهوم. في الحروب التي خاضتها دولة تشين على امتداد قرون، قتل معظم أفراد النخبة الميراثية التي كانت تدير الدولة، واستُبدلوا بقادمين جدد تم اختيارهم على أسس أكثر لاشخصية باطراد. قلب تشين حقوق الملكية التقليدية بإلغائه نظام البئر-الحقل، واستبدل المقاطعات الميراثية بنظام آمريات ومحافظات موحد. وحين هزمت دولة تشين منافساتها من الدول المتحاربة، أقامـت امبراطوريـة موحدة حاولت توسـيع إدارتها المركزية العامة لتشـمل الصين بأكملهـا. كما توسـع نظـام الآمريات والمحافظات ليشـمل أراضي الـدول المهزومة

الأخرى، ومعه نظام الأوزان والمقاييس المعيارية، وقواعد وأبجدية كتابة مشتركة. في نهاية المطاف، لم ينجح أمراء تشين في مشروعهم، وكما رأينا في الفصل 8، عاد الحكم الميراثي إلى حد ما في عصر سلالة هان الأولى. لكن حكام دولة هان استمروا في مشروع الإدارة المركزية، وأخضعوا الإقطاعيات المتبقية واحدة إثر أخرى حتى أقاموا ما يمكن منطقياً تسميته بدولة مركزية موحدة وليس امبراطورية.

قليل جداً من هذا حدث في ظل الإمبراطورية المورية في الهند. على ما يبدو، لم تتمتع الدولة الأساسية، ماغادا، بأي سمات إدارية حديثة من أي نوع، مع أن ما نعرفه عن طبيعة الإدارة فيها أقل بكثير مما نعرفه عن نظيرتها في دولة تشين. كان توظيف العاملين في دولة ماغادا وراثياً تماماً، ومحدداً بنظام الطبقات إلى أبعد الحدود. يقول كاوتيليا في آرثاساسترا إن المؤهل الرئيس للمناصب العليا ينبغي أن يكون المحتد النبيل، أو أن يكون «أب أو جد» المترشح من طبقة الـ«أماتيا» أو كبار الموظفين، الذين كانوا كليةً تقريباً براهمة. كذلك كان سلم الرواتب داخل البيروقراطية تراتبياً جداً، إذ بلغت نسبة أعلى إلى أدنى راتب 800 , 1:4[6]. وليس ثمة دليل على أن التوظيف في الإدارة البيروقراطية كان على أساس الجدارة، أو أن المنصب العام كان مفتوحاً أمام أي شخص خارج الفارنات العليا الثلاث، وهي حقيقة أكدها الرحالة اليوناني ميغاستينيس[7]. ولم تكن الحروب التي أوصلت ماغادا للسيادة طويلة وقاسية كتلك التي خبرتها دولة تشين؛ ولم يتم القضاء على النخب القديمة كلها، ولا يبدو أن وضع ماغادا كان صعباً لدرجة اقتضت تجنيداً شاملاً لجميع السكان الذكور. حسب ما نعرف، لم تقم الدولة المورية بأي محاولات لتوحيد الأوزان والمقاييس، أو توحيد اللغات المحكية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، بل في الحقيقة بقيت الدول الهندية تناضل لفرض معايير موحدة حتى أواخر القرن السادس عشر، ولم تنجح في ذلك إلا تحت حكم الراج البريطاني، أي بعد حوالي ألفيتين كاملتين من قيام الإمبراطورية المورية[8].

كذلك كانت العلاقة بين الدولة المركزية في ماغادا وبقية أجزاء الامبراطورية، التي تشكلت عبر الزيجات والغزو، تختلف عن مثيلتها في الصين. في أغلب الأحيان،

أدى غزو دولة صينية من قبل دولة أخرى إلى تصفية أو نفي السلالة الحاكمة بأكملها، ووضع أراضيها تحت حكم أسرة مالكة أخرى، مما أدى إلى انخفاض عدد سلالات النخب الصينية بشكل حاد خلال حقبة جو الشرقية. الإمبراطورية المورية بنيت بوسائل ألطف بكثير من نظيرتها الصينية، ويبدو أن الحرب الوحيدة التي انتهجت فيها سياسة الأرض المحروقة وأدت إلى أعداد كبيرة من الضحايا كانت في ضم مملكة كالينغا، وكان لها آثار مؤلمة على المنتصر آشوكا. في معظم الحالات الأخرى، كانت الهزيمة تعني ببساطة قبول الحاكم القائم بالسلطة الاعتبارية للموريين، وهو ما نصح به كتاب آرثاساسترا، إذ أوصي الملوك الضعفاء بالخضوع لجيرانهم الأقوى وتقديم فروض الولاء طوعاً. ولم يكن ثمة «إقطاع» في الهند بالمعنى الصيني أو الأوربي للكلمة، فقد كانت ملكية أراضي الإقليم المحتل تنزع من مالكيها الحاليين وتمنح كإقطاعة إلى أحد أقرباء الملك أو الأسر التابعة له. يتحدث المؤرخون الهنود أحياناً عن ممالك «تابعة»، لكن لم تكن لأي منها الأهمية التعاقدية لنظام التبعية الإقطاعية الأوربي[9]. وليس صحيحاً القول إن الموريين وزعوا السلطة؛ لأنها لم تكن حقيقةً سلطة مركزية أصلاً، ومن نافل القول إنهم لم يحاولوا فرض مؤسساتهم خارج المناطق الأساسية للامبراطورية. على المستوى المحلي، بقيت الحكومة ميراثية تماماً طوال فترة قيام الامبراطورية، دون أي محاولة لإقامة جهاز إداري دائم ومحترف، مما يعني أن كل ملك جديد جاء بمجموعة ولاءات مختلفة وبجهاز إداري بديل[10].

ولعل خير دليل على ضعف سيطرة الإمبراطورية المورية على الأقاليم التابعة لها اسمياً هو بقاء الاتحادات القبلية أو المشيخات (غانا-سانغا) طوال فترة هيمنتها. يشير المؤرخون الهنود إلى هذه الاتحادات باعتبارها «جمهوريات»؛ لأن صناعة القرار فيها كانت أكثر تشاركية وتوافقية منها في الممالك التراتبية. لكن هذا ليس أكثر من إضفاء بريق حداثي على ما كان ببساطة كيانات قبلية متبقية ما تزال ترتكز على علاقات القرابة[11].

يناقش كاوتيليا في آرثاساسترا السياسة المالية والضريبية بإسهاب، لكن لا يبدو واضحاً مدى تطبيق توصياته فعلياً على الأرض. فعلى نقيض المؤمنين بمقولة

«الاستبداد الشرقي»، لم يكن الملك «يحكم» أراضي مملكته كلها. كان لديه مجاله الخاص، وقد فرض سيطرته المباشرة على الأراضي البور والغابات البكر وما شابه، لكنه عموماً لم يتحد حقوق الملكية العرفية القائمة. ولم تؤكد تلك الدولة حقها في جباية الضرائب من ملاك الأراضي، وكانت هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة منها- ضرائب على الأفراد، وعلى الأراضي، وعلى الإنتاج، وعلى القرى، وعلى حكام الأقاليم الفرعية -وكان أداؤها إلى حد بعيد عينياً أو عبر نظام السخرة[12]. كما لا يبدو أن حاكماً هندياً واحداً حاول تحقيق أي شيء مشابه لإلغاء نظام البئر-الحقل، كما فعل شانغ يانغ، أو محاولات الإصلاح الزراعي الطموحة التي قام بها وانغ مانغ، وإن كانت فاشلة.

مات آشوكا عام 232 ق. م.، فدخلت امبراطوريته حالة انحطاط فوري. سقط الشمال الغربي بيد اليونان الباكتيريين، وأعادت الغانا-سانغا القبلية تأكيد ذاتها في البنجاب وراجستان في الغرب، في حين انفصلت كالينغا وكاراناتاكا وغيرهما من الأقاليم في الجنوب وعادت إلى مكانتها السابقة كممالك مستقلة. تراجع الموريون إلى مملكتهم الأصلية ماغادا في وسط سهل الغانج، واغتيل آخر الموريين، بريهادراثا، عام 185. مرت أكثر من خمسمئة سنة قبل أن تتمكن سلالة أخرى، الغوبتا، من إعادة توحيد الهند على ما يشبه مدى الإمبراطورية المورية وحجمها، مع أن امبراطورية شبه القارة لم تدم إلا جيلاً واحداً، ولم تستمر السلالة لأكثر من 135 عاماً، شهد الموريون في نهايتها تفكك الإمبراطورية إلى مئات الكيانات السياسية المنفصلة، التي كان العديد منها على مستوى تطور ما قبل الدولة. وحقيقة أن الإمبراطورية المورية لم تدم إلا لفترة قصيرة كهذه يدل بدهياً على أنها لم تمارس سيطرة قوية على الأقاليم المكونة لها أصلاً. هذه ليست مجرد قضية «أتى بعده ومن ثم بسببه» (post hoc ergo propter hoc)، كما يقال في علم المنطق. الموريون لم يقيموا قط مؤسسات دولة قوية، ولم يحققوا القفزة النوعية من الإدارة الميراثية إلى الإدارة اللاشخصية. لقد احتفظ الموريون بشبكة جواسيس قوية في أنحاء الامبراطورية كافة، لكن ليس ثمة دليل على قيامهم ببناء الطرق أو القنوات لتسهيل الاتصالات، كما فعلت الحكومات

الصينية المبكرة. ومن الملاحظ أن الموريين لم يتركوا أوابد وآثاراً تدلل على سلطتهم في أي أماكن أخرى عدا عاصمتهم باتاليبوترا، ولعل هذا السبب الرئيس في أن الأجيال اللاحقة لم تذكر آشوكا كباني امبراطورية[13].

لم يخطر للحاكم الموري الانخراط في أي عمل مشابه لبناء الأمة، أي محاولة النفاذ إلى عمق المجتمع برمته وغرس مجموعة مختلفة من القيم والعادات المشتركة. ولم يكن لدى الموريين مفهوم للسيادة، أي حق فرض قواعد موضوعية ولاشخصية على كامل ترابها الإقليمي. لم يكن هناك، مثلاً، قانون عقوبات موحد في شبه القارة الهندية إلى أن جاء الشاعر والسياسي توماس باربنغتون ماكولي فوضع واحداً في ظل الحكم البريطاني[14]. ولم تنخرط الملكية الهندية بمشروعات هندسة اجتماعية كبرى، بل حمت النظام الاجتماعي القائم بكل تنوعه وتعقيده وحافظت عليه.

لم تطور الهند قط مجموعة أفكار مثل العقيدة القانونية في الصين، أي عقيدة تعتبر تراكم السلطة المحض الهدف النهائي للسياسة. الطروحات والرسائل التي حوتها كتب مثل آرثاساسترا قدمت نصائح قد تكون ماكيافيللية، لكنها بقيت في خدمة مجموعة قيم دينية وبنية اجتماعية خارج نطاق علم السياسة. علاوة على ذلك، أفرزت الروحانية البراهمانية أفكاراً ذات طابع لا عسكري مميز، فجذور مبدأ اللاعنف (أهيمسا/ *ahimsa*) ترجع إلى نصوص الفيدا التي أشارت إلى أن قتل الكائنات الحية قد تكون له آثار سلبية على الكارما. بعض النصوص انتقد أكل اللحوم وذبح الحيوانات الطقسي كقرابين، في حين أقرته نصوص أخرى. وكما رأينا سابقاً، كان مبدأ اللاعنف حتى أكثر مركزية للأديان الاحتجاجية مثل الجاينية والبوذية.

تحول الملك الموري الأول، شاندراغوبتا، إلى الديانة الجاينية وتخلى عن عرشه لابنه بيندوسارا كي يصبح ناسكاً، وانتقل مع مجموعة من الرهبان إلى جنوب الهند، حيث قيل إنه أنهى حياته بالتجويع البطيء على الطريقة الجاينية التقليدية[15]. بدأ حفيده آشوكا حياته هندوسياً متعصباً، لكنه اعتنق البوذية في أواخر أيامه، وقيل إن الخسائر في الأرواح خلال حملة كالينغا، حيث قتل أو هُجّر 150 ألف كالينغالي،

أثارت فيه مشاعر ندم عميق. حسب إحدى وصاياه المنقوشة على لقى حجرية: «بعد ذلك، وإثر ضم أقاليم كالينغا، بدأ قداسة جلالته ممارسة قانون التقوى بحماس»، فأعلن: «لو أن واحداً بالمئة، أو واحداً بالألف، سيعانون ماعاناه الذين ذبحوا أو قتلوا أو أخذوا أسرى في كالينغا، وسيواجهون الآن المصير نفسه، فسيكون ذلك مدعاة أسفٍ وندم شديدين لقداسة جلالته. ولو أن أحداً أساء إليه الآن، فسوف يجب على قداسة جلالته أن يتحمله أيضاً، طالما أنه يمكن لمخلوق تحمله». تابع آشوكا طالباً من الشعوب التي لم يخضعها على حدود امبراطوريته «ألا تخاف منه، وأن تثق به، وتتوقع منه السعادة لا الأسى والحزن»، ثم ناشد أبناءه وأحفاده تجنب المزيد من الفتوحات والغزوات[16]. فجأة توقف توسع الامبراطورية، سواء لأن أحفاد آشوكا نزلوا عند رغباته، أو لأنهم ببساطة كانوا رجال دولة رديئين تربعوا على عرش مملكة متداعية. يتساءل المرء عما كان ليحدث لامبراطورية آشوكا لو أن الهند طورت مبدأ سلطة مماثل للقانونية الصينية، بدل البراهمية أو الجاينية أو البوذية- لكنها لو فعلت، لما كانت الهند أصلا.

انتصار المجتمع على السياسة

عاشت الهند، خصوصاً في الشمال، انحطاطاً سياسياً بعد أفول الامبراطورية المورية. عادت الدويلات القبلية للظهور في راجستان والبنجاب في الغرب، الذي ابتلي أيضاً بغُزاة قبليين جدد خرجوا من آسيا الوسطى. وكان هذا جزئياً نتيجة مستوى التطور السياسي الأعلى في الامبراطورية الصينية، فسلالة تشين كانت قد بدأت لتوها عملية بناء واحد من عدة أسوار عظيمة لإبعاد الغزاة عن الصين، مما أجبر بداة الجيونغنو على الانكفاء إلى آسيا الوسطى، حيث أزاحوا مجموعات من القبائل الأخرى عن مواطنها. في سلسلة من ردود الفعل، دفع هذا قبائل الإصقوث (Scythian) أو الشاكا (Shaka) إلى غزو شمال الهند، وتبعتهم في ذلك قبائل اليوجي (Yuezhi) التي أسست سلالة كوشانا في ما أصبح يعرف الآن بدولة أفغانستان. لم تقم في شمال الهند مملكة جيدة التنظيم إلى حد التفكير بمشروع هندسي هائل كبناء

سور الصين العظيم، ونتيجة لذلك احتلت هذه القبائل الرعوية جزءاً من سهل الهند الشمالي[17].

في مناطق أبعد إلى الجنوب، تحولت المشيخات المحلية إلى ممالك، مثل سلالة ساتافاهانا التي حكمت مناطق في غرب هضبة الدِكان في القرن الأول قبل الميلاد، لكن هذا الكيان السياسي لم يعمر طويلاً، وعلى غرار الموريين لم يطور مؤسسات مركزية. تصارعت المملكة مع ممالك أخرى صغيرة للسيطرة على الركن الشمالي من هضبة الدكان، كما فعلت سلسلة ممالك صغيرة أخرى، بما فيها تشولا وبانديا وساتيابوترا. هذا التاريخ شديد التعقيد وقليل الفائدة السياسية نسبيا، إذ يصعب وضعه ضمن سردية تطور سياسي أكبر. ما يظهر منه مجرد صورة ضعف سياسي عام. الدول الجنوبية كانت تعجز في أغلب الأحيان عن أداء الوظائف الأساسية للحكومة، مثل جباية الضرائب، بسبب قوة المجتمعات التي تحكمها وطبيعة تنظيمها الذاتي[18]. ولا واحدة من هذه الدول نجحت في توسيع رقعتها الإقليمية وتحقيق هيمنة على أسس دائمة، أو تطوير مؤسسات إدارية أكثر تعقيداً وتطوراً تتيح لها ممارسة السلطة بكفاءة أكبر، فبقيت المنطقة على هذا الحال من التذرر السياسي والتجزئة لأكثر من ألفية أخرى[19].

المحاولة الناجحة الثانية لتأسيس امبراطورية كبرى في الهند قام بها الغوبتيون، بدءاً بشاندرا غوبتا الأول، الذي تولى السلطة عام 320 م. في ماغادا، قاعدة سلطة الموريين نفسها. نجح شاندرا وابنه سامودرا غوبتا في توحيد جزء كبير من شمال الهند ثانية، فضم سامودرا عدة مشيخات غانا-سانغا في راجاستان وأجزاء أخرى في شمال غرب الهند، منهياً بذلك هذا الشكل من التنظيم السياسي. كما غزا كشمير وأجبر الكوشانا والشاكا على دفع الجزية. ازدهرت الحياة الثقافية في عهد شاندرا غوبتا الثاني (375-415 م)، ابن سامودرا، حيث بنى العديد من المعابد الهندوسية والبوذية والجاينية. استمرت السلالة جيلين آخرين، حتى وفاة سكاندا غوبتا في النصف الثاني من القرن الخامس. كانت الهند في ذلك الوقت تتعرض لغزو مجموعة جديدة من قبائل الرعاة الرحل القادمين من آسيا الوسطى، الهون أو الهونا، الذين

استغلوا ضعف المشيخات في الشمال الغربي. أنهكت الامبراطورية الغوبتية نفسها في هذه الحروب، وفقدت في النهاية كشمير والبنجاب وقسماً كبيراً من سهل الغانج لقبائل الهون بحلول عام 515 [20].

بغض النظر عن إنجازاتهم الثقافية، لم يقدم الغوبتا ابتكارات سياسية لجهة مؤسسات الدولة، ولم يحاولوا دمج الوحدات السياسية التي احتلوها ضمن بنية إدارية موحدة، بل تركوا الحكام المهزومين في مواقعهم لدفع الجزية والاستمرار في الحكم الفعلي لأقاليمهم على الطريقة الهندية التقليدية. كانت البيروقراطية الغوبتية أقل مركزية وكفاءة من سابقتها المورية، إذ فرضت الضرائب على الإنتاج الزراعي، وتملكت أصولاً إنتاجية مفتاحية، مثل مناجم الملح ومصانعه، لكنها لم تسع فيما عدا ذلك إلى التدخل في الترتيبات الاجتماعية القائمة. كما كانت الامبراطورية الغوبتية أصغر حجماً بكثير من سابقتها المورية، كونها لم تنجح أبداً في إخضاع أقاليم جنوب الهند، وبقيت الدولة على قيد الحياة زهاء مئتي عام قبل أن تتحلل إلى مجموعة من الدول الصغيرة المتنافسة، مما أدى إلى حقبة أخرى من الانحطاط السياسي.

بناء الدولة من قبل الأجانب

بعد القرن العاشر، توقف التاريخ السياسي الهندي عن أن يكون تطوراً أهلياً، إذ هيمنت عليه سلسلة من الغزاة الأجانب، المسلمون أولاً والبريطانيون بعد ذلك. من هذه النقطة صعوداً، يصبح التطور السياسي الهندي قضية محاولات يبذلها الأجانب لزرع مؤسساتهم الخاصة في التراب الهندي، ولم ينجحوا في ذلك إلا جزئياً فقط. كان على كلِ غازٍ الصراع مع مجتمع «الممالك الصغيرة» نفسه، الذي كان مفتتاً لكن محكم التنظيم؛ يسهل غزوه لتفككه لكن يصعب حكمه بعد إخضاعه لتماسك بنائه الداخلي. جميعهم تركوا على سطح هذا المجتمع طبقات من المؤسسات والقيم الجديدة، التي كانت بطرق عدة تعديلية. لكن، من نواحٍ عدة أخرى، تركت ممارسة السلطة من قبل خارجين عن هذا المجتمع نظامه الاجتماعي الداخلي على حاله دون أن يمسسه تغيير.

منذ نهاية القرن العاشر، غزت شمال الهند سلسلة من الجماعات التركية-الأفغانية المسلحة. ومنذ ظهور الإسلام في القرن السابع، حقق العرب أولاً والترك بعد ذلك التحول المهم من المجتمعات القبلية إلى المجتمعات على مستوى الدولة، فطوروا من نواح عدة مؤسسات سياسية أكثر تعقيداً من الكيانات السياسية الأهلية في الهند. أهم تلك المؤسسات كان نظام الإداريين والجنود-العبيد (الذي نناقشه في الفصل التالي)، الذي سمح للعرب والأتراك تجاوز علاقات القرابة واعتماد الجدارة أساساً لتولي المناصب. قاومت جيوش الدول الهندية، وأبرزها الراجبوتيون، الهجمات المتكررة للغزاة المسلمين القادمين من أفغانستان؛ لكنها ببساطة كانت ضعيفة وقليلة التنظيم بحيث لم تستطع التغلب عليهم.

بحلول القرن الثالث عشر أقام قطب الدين أيبك سلالته المملوكية في سلطنة دلهي. بقيت السلطنة 320 عاماً، وهي أطول من أي فترة عاشتها امبراطورية هندية أهلية. لكن في حين استطاع المسلمون إقامة نظام سياسي راسخ وقابل للاستمرار، كانت دولتهم محدودة جداً في قدرتها على تشكيل المجتمع الهندي. إذ لم يوسع المسلمون، شأنهم في ذلك شأن سلالة الغوبتا، سلطتهم الإقليمية بعيداً في جنوب الهند. بكلمات سوديبتا كافيراج، «قبل الحكام السياسيون المسلمون ضمناً الحدود المفروضة على سلطتهم السياسية من حيث علاقتها بالتركيبة المجتمعية، وهي حدود توازي تلك المفروضة على الحكام الهندوس... الدولة الإسلامية رأت نفسها محدودة ومعزولة اجتماعياً مثل الدولة الهندوسية»[21]. اليوم يتجلى إرث الحكم الإسلامي بوجود دولتي باكستان وبنغلادش، بالإضافة إلى 150 مليون مواطن هندي مسلم. لكن الإرث السياسي الإسلامي، من حيث وجود مؤسسات ما تزال قائمة، ليس كبيراً جداً، باستثناء بعض الممارسات، مثل نظام ملكية الأراضي المعروف باسم «زامنداري»[*].

(*) الكلمة مشتقة من الفارسية «زامين»، وتعني «مالك الأرض»، مع أن الزاميندداري أصلا وسيط كان يجبي الضرائب من الفلاحين أيام الحكم المغولي للهند. مع الزمن تحول الزامينداريون إلى راجات وأمراء وملوك وأفراد طبقة أرستقراطية تملك أراضي شاسعة، وتجبي ضرائبها الخاصة، وتتمتع باستقلالية شبه تامة.

لا ينسحب الشيء نفسه على البريطانيين الذين كان تأثيرهم على الهند أكثر ديمومة وعمقاً. الهند الحديثة، من نواح عدة، نتاج مشروع بناء أمة أجنبي. فعلى عكس السردية القومية الهندية، كما يجادل كافيراج، «لم يُخضِع البريطانيون دولة كانت موجودة قبل غزوهم، بل أخضعوا سلسلة ممالك مستقلة أصبحت خلال إدارتهم، وجزئياً كردة فعل على حكمهم، الهند السياسية كما نعرفها اليوم»[22]. هذا يرجِّح رأي سونيل خلناني بأن «فكرة الهند» ككيان سياسي، مقابل كيان اجتماعي، لم توجد قبل الراج البريطاني[23]. جميع المؤسسات المهمة التي تجمع الهند اليوم كدولة -جهاز الخدمة المدنية، والجيش، واللغة الإدارية المشتركة (الإنكليزية)، والنظام القضائي الطامح بتطبيق قوانين موحدة ولاشخصية، وطبعاً الديمقراطية الهندية ذاتها -كانت كلها نتاج تفاعل الهند مع النظام الاستعماري البريطاني، وتمثلها الأفكار والقيم الغربية في تجربتها التاريخية الخاصة.

من الجهة المقابلة، كان التأثير البريطاني في الهند الاجتماعية، مقابل الهند السياسية، أكثر محدودية. نجح البريطانيون في تعديل بعض الممارسات الاجتماعية التي اعتبروها مروعة، مثل الـ«ساتي» (التضحية بالأرملة ودفنها حية مع زوجها المتوفى). كما أدخلوا الأفكار الغربية عن المساواة الإنسانية الكونية، ما دفع الهنود إلى إعادة التفكير بالافتراضات الفلسفية لنظام الطبقات المغلق، وإطلاق المطالب بتحقيق المساواة الاجتماعية. أصبح باستطاعة النخبة الهندية الوطنية ذات التوجهات الليبرالية بعد ذلك استخدام السلاح نفسه، وتحويل الأفكار البريطانية ضد مؤلفيها خلال نضالها لتحقيق الاستقلال في القرن العشرين. بيد أن نظام الطبقات ذاته، ومجتمع القرية المكتفي ذاتياً، والنظام الاجتماعي شديد المحلية والخصوصية، بقيت إلى حد بعيد على حالها، ولم تتأثر بقوة السلطة الاستعمارية.

الهند مقابل الصين

في بدايات القرن الحادي والعشرين ظهرت أدبيات كثيرة حول الآفاق النسبية للصين والهند كدولتي اقتصاد ناشئ وسريع النمو[24]. وتركز كثير من النقاشات

في هذا السياق على طبيعة نظاميهما السياسيين. كانت الصين، كبلد استبدادي، أكثر نجاحاً من الهند في تحفيز مشروعات بنى تحتية، مثل الطرق السريعة، والمطارات، ومحطات الطاقة، والمشروعات الهيدروليكية العملاقة، كسد الخوانق الثلاثة الذي تطلب نقل أكثر من مليون إنسان بعيداً عن المناطق المنخفضة التي يتهددها الفيضان. كما استطاعت الصين تخزين كمية مياه لكل مواطن تزيد نسبتها خمسة أضعاف عن مثيلتها في الهند، عبر إقامة سدود ومشروعات ري ضخمة[25]. وعندما كانت الحكومة الصينية تقرر هدم أحياء بكاملها لبناء مصنع أو مشروع شقق سكنية، كانت ببساطة تجلي السكان الذين لم يكن لديهم ملاذ لحماية حقوقهم أو جعل رغباتهم مسموعة. الهند، من الجهة المقابلة، دولة ديمقراطية تعددية تستطيع فيها طوائف من فئات اجتماعية شديدة التنوع تنظيم أنفسها واستغلال النظام السياسي لمصلحتها. إذا أرادت إدارة محلية أو حكومة ولاية في الهند بناء مطار أو محطة طاقة جديدة، فيرجح أن تواجه مقاومة من مجموعات مصالح عدة، تتراوح بين منظمات غير حكومية لحماية البيئة إلى جمعيات النظام الطبقي التقليدية. بنظر كثيرين، هذا يشل صناعة القرار في الهند ويحد من آفاق نموها الاقتصادي على المدى البعيد.

المشكلة في كثير من تلك المقارنات أنها لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الأنظمة السياسية في هذه البلدان متجذرة في بُناها الاجتماعية وفي تواريخها. يعتقد كثيرون أن الديمقراطية الهندية المعاصرة، على سبيل المثال، نتاج فرعي لتطورات تاريخية حديثة نسبياً وإلى حد ما عرضية. حسب بعض نظريات الديمقراطية، يتفاجأ كثيرون لمجرد أن الهند حافظت على ديمقراطية ناجحة منذ استقلالها عام 1947. فالهند لا تحقق أياً من «الشروط» البنيوية للديمقراطية المستقرة: كانت الهند، وبأشكال مختلفة ما تزال، دولة تعاني فقراً مدقعاً؛ وهي شديدة التشظي دينياً وإثنياً ولغوياً وطبقياً؛ وولدت في حفلة عنف طائفي يعود للظهور دورياً مع احتكاك مجموعاتها الفرعية المختلفة إحداها مع الأخرى. من هذا المنظور تبدو الديمقراطية منتجاً غريباً عن الثقافة الهندية الشديدة التفاوت والبعيدة عن المساواة؛ منتجاً جاءت به سلطة استعمارية ولا يتجذر بعمق في تقاليد البلد المحلية.

هذه رؤية شديدة السطحية للسياسة الهندية المعاصرة. المشكلة لا تكمن في أن الديمقراطية بتمظهراتها المؤسسية الحديثة تتجذر عميقاً في صلب الممارسات الهندية القديمة، كما أشار بعض المراقبين أمثال أمارتيا سن[26]. المشكلة، بالأحرى، أن مسار التطور السياسي الهندي يُظهر أنه لم يكن ثمة أساس اجتماعي لتطوير دولة استبدادية تستطيع تركيز السلطة بكفاءة إلى حد تطمح فيه بالنفاذ إلى عمق المجتمع وتغير مؤسساته الاجتماعية الرئيسة. نمط الحكومة الاستبدادية الذي ظهر في الصين أو روسيا، وحرم المجتمع برمته، بدءاً بالنخب، من حقوق الملكية والحقوق الشخصية، لم يوجد قط على التراب الهندي -وتحديداً ليس في ظل حكومة هندوسية أهلية، ولا تحت حكم المغول، ولا الاستعمار البريطاني[27]. هذا أدى إلى مفارقة تكمن في أن الاحتجاجات على النظام الاجتماعي، وهناك أعداد كبيرة منها، لم تكن نموذجياً تستهدف السلطات السياسية، كما في حالة أوربا أو الصين، بل كانت موجهة ضد النظام الاجتماعي الذي هيمنت عليه طبقة البراهمة، وغالباً ما عبرت عن نفسها كحركات دينية منشقة، مثل الجاينية أو البوذية، التي رفضت الأسس الميتافيزيقية للنظام الدنيوي. كان ينظر إلى السلطات السياسية على أنها عرضية جداً وقصية جداً عن الحياة اليومية بحيث لم تكن لها أهمية تذكر[28].

لم يكن الأمر كذلك في حالة الصين، حيث تطورت دولة قوية بمؤسسات حديثة في فترة مبكرة. كان بمقدور تلك الدولة أن تطمح لإحداث تدخلات واسعة النطاق ضد النظام الاجتماعي القائم، مما نجح بتشكيل شعور بهوية وثقافة وطنية، وساعدها في ذلك هيمنة الدولة المبكرة لدى ظهور تشكيلات اجتماعية جديدة تحدت سيادتها. اليوم، تتوافر مؤشرات على ظهور مجتمع مدني صيني نتيجة التطور الاقتصادي والانفتاح على عالم معولم أوسع، لكن يبقى الفاعلون الاجتماعيون في الصين أضعف بكثير من نظرائهم الهنود، وأقل قدرة على مواجهة الدولة. كان هذا التناقض واضحاً في القرن الثالث قبل الميلاد، حين كان تشين شي هوانغدي في الصين وآشوكا في الهند يبنيان امبراطوريتهما، ويبقى واضحاً اليوم.

كانت الدولـة الصينية القوية التي تطـورت مبكراً قادرة دائماً عـلى القيام بمهام عجـزت عنها الدولـة الهندية، من بناء سـور عظيم لإبعاد القبائـل الرعوية الغازية، إلى إقامـة مشروعـات هيدروليكية في القـرن الحادي والعشرين. مـا إذا كان هذا قد حسّن وضع الصينيين على المدى البعيد قضية أخرى، فالدولة الصينية القوية لم تكن أبداً مقيدة بحكم قانون يكبح أهواء حكامها. وإنجازاتها الواضحة، من بناء السـور العظيم إلى سد الخوانق الثلاثة، جاءت على حساب حياة المواطنين الصينيين العاديين الذين كانوا (ومازالوا) عاجزين عن مقاومة الدولة وخططها لتجنيدهم في خدمتها.

الهنود أيضاً خبروا نوعاً من الطغيان، وإن لم يكن اسـتبداداً سياسـياً بالأسـلوب الصيني الذي أسميته سابقاً «طغيان أبناء العمومة». الحرية الفردية في الهند كانت على الدوام محددة أكثر بأشـياء مثل صلات القرابة، وقواعد نظام الطبقات، والواجبات الدينيـة، والممارسـات الاعتياديـة. لكن، بمعنى ما، كان اسـتبداد أبنـاء العمومة هو ما سـمح للهنـود بمقاومة طغيان الطغـاة، فالتنظيم الاجتماعي القوي على مسـتوى المجتمع سـاعد على إقامة توازنـات وإبقاء الضوابط على قوة التنظيم السـياسي على مستوى الدولة.

تشـير تجربتا الصين والهند، إذن، إلى ظهور شـكل أفضـل من الحرية حين توجد دولة قوية ومجتمع قوي، أي مركَزَي سـلطةٍ يمكـن على مر الزمن أن يكافئ أحدهما الآخر ويوازنه. سوف أعود إلى هذا الموضوع لاحقاً، لكنني سأتقصى أثناء ذلك قيام الدولة في العالم الإسـلامي والمؤسسـات الفريدة التي طورتها وسـمحت للكيانات السياسية العربية والتركية بالخروج من القبلية.

13

نظام الرق وخروج المسلمين من القبلية

العثمانيون ومؤسسة الرق العسكري؛ كيف كانت القبلية العقبة الرئيسة أمام التطور السياسي للعرب؛ كيف نشأ الرق العسكري أولا في ظل الخلافة العباسية؛ لماذا يعتبر رجال القبائل غزاة ناجحين وإداريين فاشلين؛ حل أفلاطون للمشكلة الميراثية

إجراء غريب إلى أبعد الحدود كان يتكرر دورياً مرة كل أربع سنوات تقريباً في أوج عظمة الامبراطورية العثمانية في بدايات القرن السادس عشر. كانت العاصمة البيزنطية، القسطنطينية، قد سقطت لتوها بيد الأتراك عام 1453؛ وكانت الجيوش العثمانية قد فتحت هنغاريا، في معركة موهاج عام 1526، ثم ارتدت عن أبواب فيينا عام 1529. مجموعات من الموظفين العثمانيين كانت تجوب أرجاء المقاطعات البلقانية من الامبراطورية العثمانية، بحثاً عن فتية تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 20 سنة لتجنيدهم في نظام الـ«دوشيرمة»[1]، أو تجنيد الشباب المسيحيين. مثل مكتشفي المواهب في لعبة كرة القدم الأميركية، كان هؤلاء الموظفون خبراء في تقدير الإمكانات الجسدية والعقلية للشبان المستهدفين، وكان لكل منهم حصة من اليافعين يلتزم بإرسالها إلى العاصمة اسطنبول. حين يصل الموظف إلى قرية مسيحية، كان يفترض بالقس تقديم قائمة بالأولاد الذكور المعمَّدين في الكنيسة، وكان ذوو الأعمار المناسبة يحضرون أمام الموظف العثماني للمعاينة. الفتية الواعدون كانوا يؤخذون قسراً من آبائهم ويقتادون في جماعات من 100 إلى 150 شخصاً، بعد

تدوين أسمائهم في سجلين، واحد لدى أخذهم من قراهم وآخر لدى وصولهم إلى اسطنبول. وكان السجلان يقارنان بدقة، لأن بعض الآباء كانوا يحاولون دفع المال لإعفاء أبنائهم من التجنيد. أما الآباء الآخرون الذين كان أبناؤهم أقوياء وأصحاء على نحو لافت فكانوا يفقدونهم جميعاً أحياناً. وكان الموظف المختص يعود إلى اسطنبول ومعه أسراه الذين لا تراهم أسرهم ثانية أبداً.

يُقدر أن حوالي ثلاثة آلاف فتى كانوا يؤخذون سنوياً بهذه الطريقة في تلك الفترة من تاريخ الامبراطورية العثمانية[2]. لكن لم يكن قدر هؤلاء الفتية حياة ذل وهوان، بل العكس تماماً: كان أفضل 10 بالمئة منهم يخدمون في قصور اسطنبول وأدرنه، حيث كانوا يتلقون أفضل تدريب متاح في العالم الإسلامي، ويهيؤون لحياة كبار إداريي الامبراطورية. البقية كانوا يتربون كمسلمين ناطقين بالتركية، ويجندون في فيلق الانكشارية الشهير، وهو نخبة فرق المشاة المحاربة إلى جانب السلطان في حملاته الدائمة في أوربا وآسيا.

كانت نخبة مجندي القصر يتلقون تدريباً مكثفاً، بإشراف خصيان البلاط، لفترة تتراوح بين سنتين إلى ثماني سنوات. وكان الأكثر تميزاً منهم يخضعون لتدريب إضافي عالٍ في طوبقابي، مقر إقامة السلطان في اسطنبول، حيث كانوا يتعلمون القرآن، واللغات العربية والتركية والفارسية، والموسيقا، وفن الخط، والرياضيات. كما كانوا يتلقون تدريبات جسدية صارمة، ويتعلمون ركوب الخيل، ورمي السهام، والتعامل مع الأسلحة، وفنوناً أخرى كالرسم وتجليد الكتب. حتى الذين كانوا يفشلون في الوصول إلى مرتبة الخدمة في قصر السلطان الداخلي، كان قدرهم تبوُّء مناصب رفيعة في فرق الفرسان العثمانية الشهيرة - سباهية الباب العالي[3]. إذا أثبت الجنود-العبيد الشباب قوتهم وكفاءتهم، كانوا يترقون عبر مختلف الرتب العسكرية ليصبحوا جنرالات، وحكام مقاطعات، وموظفين كبار (وزراء)، بل وصل بعضهم إلى منصب كبير وزراء الامبراطورية [الصدر الأعظم]، وهو أعلى موظف في الدولة العثمانية بعد السلطان ورئيس وزراء النظام عملياً. بعد خدمتهم في فرق السلطان

الخاصـة، كان العديـد مـن الجنـود يسـتقرون في إقطاعـات وأراض تملكهـا الدولة ويعيشون فيها على ضرائب يجبونها من السكان.

كان هناك نظام مواز للفتيات أيضاً، لكنهن لم يخضعن لنظام «الدوشـيرمة»، بل كن يُشـترين في أسـواق العبيد من مرتزقـة كانوا يغيرون على مـدن البلقان وجنوب روسـيا. وكانـت الفتيات يخدمـن كزوجات ومحظيـات لكبار الموظفـين العثمانيين، ومثـل الفتيـان، كن ينشـأن في حرم القصر ضمـن مجموعة قواعد مؤسسـية صارمة تحكم تربيتهن وتعليمهن. العديد من السـلاطين كانوا أبناء إماء كهذه النسوة اللاتي مارسن قدراً معتبراً من التأثير السياسي عبر أبنائهن، كباقي أمهات الأباطرة في باقي الثقافات[4].

كان ثمة قيد واحد مهم على هؤلاء العبيد، فلا مناصبهم ولا الأراضي الممنوحة لهـم كانت ملكيـة خاصة، وبالتالي لم يكن يحـق لهم بيعها أو توريثهـا لأبنائهم. أجبر العديـد من هؤلاء الجنود في الواقع عـلى البقاء عازبين طوال حياتهم. بعضهم تزوج إماء أُخذن قسراً أيضاً من مقاطعات مسيحية، لكن لم يُسمح لأبنائهم بتولي مناصب آبائهم أو ادعاء مكانتهم؛ إذ مهما بلغ شأنهم، فقد بقوا جميعاً عبيد السلطان الذي كان بمقدوره تخفيض رتبهم أو إعدامهم حسب أهوائه.

من نواح عدة، كانت مؤسسـة الرق العسكري في الامبراطورية العثمانية شديدة الغرابة؛ فنظراً لأنه لا يمكن شرعاً اسـتعباد أي مسـلم، لم يكن لأي مسـلم الحق في أن يطمـح بدخـول الخدمة الحكومية العليا في الامبراطوريـة. وكما في الصين، كانت البيروقراطية العسـكرية والإدارية في السـلطنة العثمانية تقوم على الكفاءة والجدارة، ووضعت إجراءات منهجية لاختيار أفضل الجنود والموظفين وتجنيدهم وترفيعهم. لكنهـا، على عكس البيروقراطية الصينية، كانت مفتوحة حصراً لأشـخاص أجانب يختلفون إثنياً عن المجتمع الذي حكموه. نشـأ هؤلاء الجنود والبيروقراطيون العبيد في فقاعـة وظيفية ربطتهم بأسـيادهم وببعضهم بعضاً، لكنهم فيما عدا ذلك عاشـوا منفصلـين عـن المجتمـع الأعم. وكما يحـدث للعديد مـن العاملـين في مجتمع طبقي

مغلـق، طور هـؤلاء درجة عالية مـن التكافل الداخلي، واسـتطاعوا العمل كجماعة متماسكة، بل كانوا في مراحل لاحقة من تاريخ الامبراطورية العثمانية صناع الملوك، يعينون ويعزلون السلاطين حسب مشيئتهم.

ليس من المستغرب أن الأوربيين المسيحيين الذين خضعوا لنظام تجنيد الفتية، أو ببسـاطة سـمعوا به عن بعد، اعتبروه ممارسة مروعة ومثيرة للاشمئزاز. بل أضحت صورة تلك الامبراطورية هائلة الجبروت، التي تديرها تراتبية من العبيد، رمزاً يجسد «الاسـتبداد الشرقي» في نظر الغرب المسـيحي. وحين كانت الامبراطورية العثمانية في حالـة انحطـاط كامـل بحلـول القرن التاسـع عشر، بدت مؤسسـة الانكشـارية للعديد من المراقبين فعلاً مؤسسـة مسـخاً عفى عليها الزمـن، تقف عائقاً أمام قدرة الامبراطورية التركية على التحديث. في عام 1807، أطاحت مؤسسـة الانكشـارية بالسـلطان سليم الثالث ونصبت على العرش في السنة التالية السلطان محمود الثاني. عـزز السـلطان الجديـد موقعه في السـنوات اللاحقـة، وفي عام 1826 أمـر بتصفية فيلق الانكشـارية برمته، أي قتـل حوالي أربعة آلاف جندي وإحراق معسـكراتهم. وبإزاحته الانكشارية من طريقه، استطاع الحاكم العثماني تحديث المؤسسة العسكرية التركية وتنظيم جيش على الطراز الأوربي الحديث[5].

مـن الواضح أن مؤسسـة أخذت الأبناء قسـراً من آبائهـم، وحولتهم إلى عبيد، وأكرهتهم على اعتناق الإسـلام، كانت مؤسسـة شـديدة القسـوة تتعارض مع قيم الديمقراطيـة الحديثـة، بغـض النظر عن الامتيـازات وحيـاة الرفاهية التي عاشـها هؤلاء العبيد. لم تتطور أبداً خارج العالم الإسـلامي مؤسسـة مشـابهة، مما دفع بعض المراقبين-أمثـال دانيـل بايبـس-إلى التأكيد عـلى أنها في نهاية المطاف مؤسسـة قامت لأسباب دينية متجذرة في طبيعة الدين الإسلامي تحديداً[6].

لكن لو أمعنا النظر لوجدنا أن نظام الرق العسـكري الإسلامي لم يتطور حقيقةً نتيجة أي نوع من الضرورات أو التعليمات الدينية، بل جاء حلاً لمشـكلة بناء الدولة في سـياق مجتمعات شـديدة القبلية. تاريخياً، ابتكر الرق العسـكري في عهد الخلافة

العباسية العربية؛ لأن الخلفاء العباسيين وجدوا أن ليس بمقدورهم الحفاظ على امبراطوريتهم اعتماداً على قوات عسكرية قبلية التنظيم. القوات القبلية يمكن تحشيدها بسرعة وتوجيهها للغزو الخارجي، وعندما يوحدها ويلهمها معتقد جديد، كالدين الإسلامي، كان باستطاعتها اجتياح قسم كبير من الشرق الأوسط وجنوب عالم البحر الأبيض المتوسط. لكن، كما رأينا، حل التنظيم على مستوى الدولة محل التنظيم القبلي في الصين والهند وأوربا لأنه لم يستطع تحقيق عمل تعاوني مستدام. فالمجتمعات القبلية بطبعها مساواتية، وتوافقية، وصعبة القيادة، وتبقى عرضة النزاعات والتمزق الداخلي، وتواجه مصاعب كبيرة في الاحتفاظ بالأراضي الإقليمية لفترة طويلة.

كان نظام الرق العسكري تكيفاً ذكياً مع الواقع، مصمماً لخلق مؤسسات قوية على مستوى الدولة في أحد أكثر المجتمعات قبلية على وجه الأرض. وقد نجح إلى حد بعيد كوسيلة لتركيز سلطة الدولة وتعزيزها لدرجة أنه، برأي الفيلسوف ابن خلدون، أنقذ الإسلام نفسه كدين عالمي رئيس[7].

خلق دولة إسلامية

ولد النبي محمد في قبيلة قريش غرب الجزيرة العربية، حيث لم تكن هناك دولة. وكما رأينا في الفصل الخامس، استخدم النبي مزيجاً من العقد الاجتماعي، والقوة، وسلطة الكاريزما الشخصية التي تمتع بها لتوحيد قبائل المدينة المتخاصمة أولاً، ثم قبائل مكة والمدن المحيطة بها، ضمن مجتمع على مستوى الدولة. بمعنى ما، كانت تعاليم النبي تتعمد معاداة القبلية من حيث إعلانها وجود أمة كونية أو مجتمع مؤمنين يبقى ولاء مواطنيه الأول لله ولإعلاء كلمته، وليس لقبائلهم. هذا التطور الآيديولوجي كان حيوياً في وضع الأسس لمدى أعرض من العمل التعاوني، وعزز إلى أبعد الحدود دائرة الثقة بمجتمع مقسم ومتنازع داخلياً.

لكن الحفاظ على الوحدة السياسية كان على الدوام نضالاً صعباً في سياق القبلية العربية. وقد برزت هذه القضية على السطح فور وفاة محمد عام 632. كانت سلطة النبي الكاريزمية كافية لتوحيد الدولة التي أقامها، والتي تهددت بالانقسام ثانية والارتداد إلى مكوناتها القبلية بعد وفاته- قريش في مكة، والأنصار في المدينة مع باقي القبائل التي دخلت الإسلام. وحدها الحنكة السياسية لأحد صحابته أقنعت القبائل بقبول أبي بكر أول خليفة للنبي؛ وأبو بكر، من بين أشياء أخرى، كان خبيراً بأنساب القبائل، واستغل معرفته بالسياسات القبلية ليكسب إجماعاً في الرأي حول قيادته[8].

توسعت الامبراطورية الإسلامية بسرعة تحبس الأنفاس في عهد الخلفاء الثلاثة الأول-أبو بكر (632-634) وعمر (634-644) وعثمان (644-656)- فضمت شبه الجزيرة العربية بأكملها، وأجزاء رئيسة مما يعرف الآن بلبنان وسورية والعراق وإيران ومصر[9]. لكن أكبر انتصار مذهل كان على الامبراطورية الفارسية الساسانية في معركة القادسية، وهي حدث احتفى به صدام حسين كثيراً أثناء الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي. استمر التوسع بتأسيس السلالة الأموية في دمشق عام 661، وتحققت فتوحات أبعد في شمال إفريقيا وهضبة الأناضول وبلاد السند وآسيا الوسطى. وصلت الجيوش العربية إلى إسبانيا عام 711 وفتحتها، وتابعت تقدمها شمالاً حتى جبال البيرينيه، إلى أن أوقفها شارل مارتيل في معركة بواتييه في فرنسا عام 732.

مع أن رجال القبائل العرب كانت لديهم بواعث دينية، فقد كان للحوافز الاقتصادية أيضاً دور حيوي هنا؛ لأن غزو مجتمعات زراعية غنية ومستقرة منذ أمد بعيد عاد بأرباح هائلة، على شكل مساحات شاسعة من الأراضي، وكميات كبيرة من العبيد والنساء والخيول والأملاك المنقولة وغير المنقولة. مشكلة الحكم المبدئية كانت مشكلة كل المجتمعات البدوية القائمة على الغزو المحض: تقسيم الغنائم بطرق لا تؤدي إلى حروب بين القبائل المختلفة. الغنائم المنقولة كانت عادة تقسم وتوزع مباشرة في المكان، مع الاحتفاظ بخمسها للخليفة وإرسالها إليه في المدينة.

أما الأراضي الشـاغرة في الأقاليم المفتوحة فكانـت الدولة باعتبارها أراضي يملكها الخليفة تسـتولي عليها، مع أن قسـماً كبيراً منها انتهى بأيدي قبائل مختلفة شاركت في الحملات العسكرية[١٥].

قبـل مـضي وقت طويـل، كان على رجـال القبائل العرب التحـول من غزاة إلى حـكام يديرون أراضي زراعية غنية، وإلى شـعوب مجتمعات مسـتقرة. ولم يكن على الخليفة إعادة اختراع العجلة من حيث إقامة مؤسسـات دولة، فقد كان هناك نماذج كثيرة حوله لدول وامبراطوريات متطورة. قدمت الامبراطورية الساسانية النموذج الأقرب للإدارة المركزية منذ خضوعها لسـيطرة العرب. كما تم استيعاب الممارسات البيزنطيـة أيضـاً على نحو جيد من المسـيحيين الكثر الذين عاشـوا في أقاليم اسـتولى عليها المسلمون من القسطنطينية، وعمل كثير منهم لدى الإدارة الإسلامية الجديدة.

عنـد أي نقطـة تحديـداً ظهـرت الدولة الإسـلامية الحق؟ يصعـب الحكم بدقة، نتيجـة القلة النسـبية للمصـادر الموثقة، مقابل المصـادر الأدبية الكثـيرة. بالتأكيد في عهـد الخليفة الأموي عبد الملك (685-705)، وربما في عهد الخليفة الأموي الثاني معاويـة (661-680)(*)، قامـت دولـة إسـلامية احتفظـت بجيش دائـم، وجهاز شرطـة، وفرضت الضرائب على رعاياهـا بانتظام، وأقامت جهازاً بيروقراطياً لجباية تلـك الضرائب، وإدارة القضاء، وحـل النزاعات، والقيام بالأشـغال العامة، كبناء مسـاجد كبرى[١١]. من الصعب التأكيد ما إذا كان النبي محمد نفسـه قد أسس دولة، مقابل ائتلاف قبائل، لأن أياً من هذه المؤسسات لم يكن موجوداً في زمنه.

قـدم النمـوذج الفـارسي للحكم المطلق ملِـكاً بالغ القوة بحيث اسـتطاع فرض السـلام، وضبـط النخـب المسـلحة والجشـعة التـي كانت المصـدر الرئيـس للنزاع والفـوضى في المجتمعـات الزراعية. من منظـور المجتمعـات الديمقراطية الحديثة، نـنـزع إلى اعتبار الملوك في مجتمعات زراعية مجرد أعضاء آخرين في نخب النهب، ربما نصبتهـم أقليات أوليغارشـية أخرى لحماية ريوعها ومصالحهـا[١٢]. في الحقيقة، كان

(*) لعله يقصد الخليفة الأموي «الثاني» بعد عثمان.

هناك صراع ثلاثي الأطراف-بين الملك، والنخبة الأرستقراطية أو الأوليغارشية، والفاعلين من خارج النخب كالفلاحين وأبناء المدن-استمر على الدوام تقريباً في هذه المجتمعات. في معظم الأحيان، كان الملك يقف ضد القلة الأوليغارشية وإلى جانب الفاعلين الآخرين من غير النخب، لإضعاف التحديات السياسية المحتملة من جهة، ولضمان حصته من العوائد الضريبية من جهة ثانية. ويمكننا أن نرى في هذا بذور فكرة الملكية كممثل لمختلف المصالح العامة. في الصين، رأينا كيف أن الأباطرة كانوا يشعرون بالتهديد من نمو المزارع الكبرى تحت سيطرة النخب الأوليغارشية، وكيف استخدموا سلطة الدولة لمحاولة الحد منها أو تفكيكها. كذلك الأمر في الامبراطورية الساسانية، حيث كان الحاكم المطلق يعتبر حصن النظام الحصين ضد النخب المختلفة التي كانت صراعاتها تضر بمصالح المواطنين العاديين. لهذا كان ثمة تأكيد شديد على دور الملك في فرض القانون كرمز للعدالة[13].

إذن، في تحقيقهم تلك النقلة من المجتمع القبلي إلى المجتمع على مستوى الدولة، استفاد الحكام العرب الأوائل من أشياء كثيرة كانت تسير لمصلحتهم. كان لديهم أنموذج للملكية المطلقة، وإدارة بيروقراطية مركزية سائدة في مجتمعات على مستوى الدولة كانت تحيط بهم. الأمر الأكثر أهمية أنه كانت لديهم آيديولوجية دينية تؤكد على المساواة الإنسانية والكونية أمام الله. بمعنى ما، كان الخوارج الذين أقاموا قواعد سلطتهم في البصرة وشبه الجزيرة العربية المجموعة الإسلامية التي استخلصت أكثر النتائج منطقية من تعاليم النبي محمد. فقد جادل الخوارج في أنه، ما دام خليفة النبي محمد مسلماً، لا يهم ما إذا كان عربياً أو غير عربي، ولا من أي قبيلة جاء. لو استمر خلفاء محمد على هذه الفكرة وأسسوا عليها، لربما كانوا استطاعوا إقامة امبراطورية متعددة الإثنيات وعابرة للقوميات على أساس آيديولوجي، وليس على أساس القرابة كالامبراطورية الرومانية المقدسة. لكن الحفاظ على وحدة الامبراطورية، فضلاً عن إقامة إدارة مركزية واحدة عبر أجزائها المختلفة، كان مهمة شاقة على السلالة الأموية، إذ صادرت الولاءات القبلية القوية الاعتبارات الآيديولوجية

المحض، وبقيت العداوات والخصومات بين الأقارب تقوض أركان الدولة الإسلامية.

نشب أحد أهم تلك الصراعات بعد وفاة النبي بفترة قصيرة. كان محمد جزءاً من سلالة النسب الهاشمي في قبلية قريش، والمرتبطة بسلالة النسب الأموي المنافسة لها عبر سلف مشترك، عبد مناف، جد جد النبي. خاض الأمويون والهاشميون صراعات مريرة قبل ولادة محمد وخلال حياته، وقاد الأمويون معارضة مسلحة ضده وضد أتباعه المسلمين في المدينة. بعد فتح مكة، دخل الأمويون الإسلام، لكن العداء بين سلالتي النسب استمر بلا هوادة. لم يكن للنبي ابن(*) بل ابنة، فاطمة، من زوجته الأثيرة عائشة [كذا](**)، التي تزوجت ابن عمه علي. كان الخليفة الثالث، عثمان، أموياً وجاء بكثير من أقربائه إلى السلطة، ثم اغتيل لاحقاً. خلفه علي، الذي كان قد أجبر على مغادرة شبه الجزيرة العربية، واغتاله لاحقاً خارجي أثناء صلاته في الكوفة (الواقعة في العراق حالياً). نشبت سلسلة من الفتن أو الحروب الأهلية بين الهاشميين والخوارج والأمويين، واستطاع الأمويون أخيراً تثبيت حكمهم وسلالتهم بعد موت الحسين بن علي في معركة كربلاء جنوب العراق. كان أتباع علي، الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم الشيعة، «شرعانيين» (legitimists) (***) آمنوا بأن الخلافة كان يجب أن تذهب إلى أحفاد محمد وسليله المباشر[14]؛ في حين أصبح أتباع الخليفة الأموي معاوية أهل السنة والجماعة، الذين ادعوا أنهم أنصار النظرية والممارسة الإسلامية القويمة[15]. أي إن الشرخ الكبير بين السنة والشيعة في التاريخ

(*) هنا أيضاً لعله يقصد عند وفاته.

(**) يقصد خديجة طبعاً.

(***) يستقي فوكوياما العبارة من مصطلحات الثورة الفرنسية، حيث طالب «الشرعانيون» (Legitimists) باعتماد قواعد النسب التقليدية في اختيار ملك فرنسا، وناصروا حق الفرع الأقدم من سلالة البوربون في تولي العرش. والمعروف أن الشرعانيين (الملكيين أكثر من الملك) شكلوا لاحقاً مجموعة تيارات يمينية كانت بمثابة ثورة مضادة وقفت ضد قيام الجمهورية وضد أفكار الثورة الفرنسية.

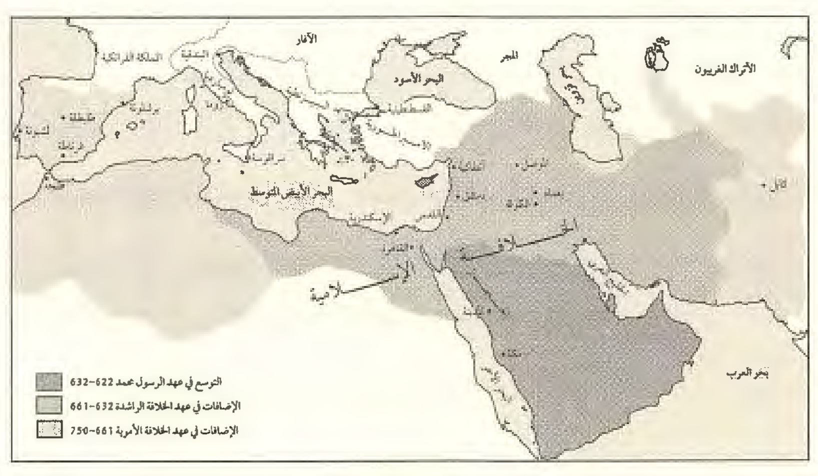
الإسلامي نشأ أصلا كتنافس قبلي عربي، وما زال يؤدي إلى تفجيرات بسيارات مفخخة وهجمات إرهابية على المساجد في القرن الحادي والعشرين.

حاول الخلفاء الأوائل إقامة بنى وهيكليات دولة تتجاوز الولاءات القبلية، خصوصاً في الجيش، حيث تشكلت وحدات عسكرية من عشرة أفراد، وأخرى من مئة فرد، امتدت عبر الحدود القبلية. لكن النخبة المسلمة الجديدة، بكلمات أحد المؤرخين، «أدركت أن الهوية القبلية شديدة التجذر في المجتمع العربي بحيث لا يمكن ببساطة إلغاؤها بقرار رسمي، أو تنحيتها جانباً ببعض الإجراءات الساعية إلى تجاوز خصوصية الرابطة القبلية وطابعها الحصري والإقصائي. وهكذا اعتمد نجاحهم في دمج رجال القبائل ضمن دولة موحدة على قدرتهم في استغلال الروابط القبلية ذاتها لتحقيق أهدافهم الخاصة، بقدر اعتمادهم على قدرتهم في تجاوز تلك الروابط»[16]. وكما اكتشف الأميركيون الذين احتلوا محافظة الأنبار بعد غزو العراق عام 2003، كانت السيطرة على المحاربين القبليين باستخدام السلطة التقليدية لزعماء العشائر أسهل بكثير من إنشاء وحدات لاشخصية جديدة لا تأخذ في الحسبان الحقائق الاجتماعية التحتية. إذا تشاجر جندي قبلي مع قائده العسكري فقد يقرر ببساطة الهروب والعودة إلى عشيرته وأقربائه القبليين؛ لكنه لا يستطيع ذلك لو كان قائده أيضاً شيخ عشيرته.

تبقى الدول القائمة على أسس قبلية ضعيفة وغير مستقرة بطبعها. والقادة القبليون معروفون بحساسيتهم المفرطة وعدم انضباطهم، فغالباً ما يختفون مع أقربائهم وعشائرهم لأدنى خلاف معهم أو إهانة تلحق بهم. أوائل الخلفاء المسلمين كانوا شديدي الشك بالقادة القبليين الذين جندوهم، وكثيراً ما رفضوا تعيينهم في مناصب قيادية مهمة. والدولة الإسلامية الجديدة كانت على الدوام مهددة بعدم اندماج القبائل البدوية التي شعرت القيادة الإسلامية تجاهها بقدر معتبر من الاحتقار. يقال إن الخليفة عثمان رفض رأي زعيم قبلي مهم باعتباره كلام «بدوي غبي»[17].

أصول الرق العسكري

تطور نظام الرق العسكري في ظل الخلافة العباسية منتصف القرن التاسع كوسيلة للتغلب على مشكلة الضعف المطرد في نظام التجنيد القبلي، أساس القوة العسكرية الإسلامية[18]. وكان العباسيون المنتمون إلى النسب الهاشمي قد أزاحوا الأمويين عن الخلافة عام 750، بمساعدة القوى الشيعية والخراسانية في بلاد فارس، ونقلوا مركز الخلافة من دمشق إلى بغداد[19]. كان الخلفاء العباسيون الأوائل بلا رحمة في استخدامهم القوة لتوطيد حكمهم، إذ محوا من الوجود أكبر قدر استطاعوه من سلالة النسب الأموي، كما قمعوا حلفاءهم الشيعة والخراسانيين السابقين. ازدادت مركزية الدولة مع تكثيف السلطة بيد ما عرف باسم الوزير، أو رئيس الوزراء في الوقت الحالي. كما ازداد حجم البلاط ودرجة رفاهيته، وازداد الفصل بين أجزاء الامبراطورية المدنية المستقرة والمناطق القبلية التي نشأت منها[20].



التوسع العربي في عهود الخلافات المبكرة

شعر الحكام العباسيون منذ فترة مبكرة أن الرق العسكري قد يكون الحل للتغلب على تقلبات السلطة السياسية القائمة على علاقات القرابة. فضّل الخليفة المهدي (775-785) جماعة من الموالي، أو العبيد المحررين، كخدم ومساعدين على أقربائه وحلفائه الخراسانيين، وفسر ذلك قائلاً:

> إن الموالي يستحقون ذلك، وليس أحد يجتمع لي فيه أن أجلس للعامة فأدعو به فأرفعه حتى تحك ركبته ركبتي، ثم يقوم من ذلك المجلس، فأستكفيه سياسة دابتي، فيكفيها، لا يرفع نفسه عن ذلك إلا موالي هؤلاء، فإنهم لا يتعاظمهم ذلك؛ ولو أردت هذا من غيرهم لقال: ابن دولتك والمتقدم في دعوتك، وابن من سبق إلى بيعتك، لا أدفعه عن ذلك.[21](*)

لكن استخدام الأجانب كجوهر القوة العسكرية للدولة لم يحدث إلا بعد فتح بلاد ما وراء النهر (the conquest of Transoxiana) في آسيا الوسطى، في عهدي الخليفة المأمون (831-833) والخليفة المعتصم (833-842)، حين دخلت أعداد كبيرة من القبائل التركية واندمجت في الامبراطورية الإسلامية. كانت القبائل التركية أوقفت التوسع العربي لدى وصوله إلى سهوب آسيا الوسطى، بفضل قدراتها القتالية المتفوقة التي اعترف بها العديد من الكتاب العرب[22]. لكن الأتراك أيضاً اشتركوا بعيوب التنظيمات القبلية، ولم يجندوا كوحدات قبلية تقاتل باسم الخليفة، بل أخذوا عبيداً كأفراد، ودربوا كجنود في جيش غير قبلي. اتخذ المأمون قوة حراسة قوامها أربعة آلاف عبد تركي عرفوا باسم المماليك، وشكلوا نواة قوة عسكرية ازداد عددها إلى حوالي سبعين ألفاً في عهد المعتصم[23]. كان هؤلاء رجال قبائل وبداة قساة، اهتدوا إلى الإسلام مؤخراً وكلهم حماسة لقضيته، فصاروا القوة الضاربة في

(*) ترجم ديفيد عيالون هذا النص [الوارد في تاريخ الطبري، بيروت: دار التراث (8/ 175)] إلى الإنكليزية على النحو التالي:

When I sit in a public audience, I may call a *Mawla* and raise him and seat him by my side, so that his knee will rub my knee. As soon, however, as the audience is over, I may order him to groom my riding animal, and he will be content with this, and will not take *offence*. But if I demand the same thing from somebody else, he will say: «I am the son of your supporter and intimate associate,» or «I am a veteran in your [Abbasid] cause (*da'wa*)» or «I am the son of those who were the first to join your [Abbasid] cause.» And I shall not be able to move him from his [obstinate] stand.

وهي ترجمة غير دقيقة.

الجيش العباسي «بسبب تفوقهم على باقي الأعراق في البراعة والبسالة والشجاعة والإقدام». شاهد أحد مراقبي حملات المأمون:

> ... سماطي خيل على جنبتي الطريق بقرب المنزل، مئة فارسٍ من الأتراك في الجانب الأيمن، ومئةٌ من سائر الناس في الجانب الأيسر، وإذا هم قد اصطفوا ينتظرون مجيء المأمون، وقد انتصف النهار واشتد الحر. فورد عليهم وجمع الأتراك جلوسٌ على ظهور خيولهم إلا ثلاثة أو أربعة، وجميع تلك الأخلاط من الجند قد رموا بنفوسهم إلى الأرض إلا ثلاثة أو أربعة[24](*)

نظم المأمون الأتراك في فوج المماليك، ونقل العاصمة من بغداد إلى سامرّاء بسبب العنف المتبادل بين السكان المحليين والمحاربين الأتراك. كما أخضعهم لتدريب خاص في أكاديمياتهم، واشترى إماء تركيات لتزويجهم، ومنعهم من الاختلاط بالسكان المحليين، فشكل بذلك طبقة عسكرية مغلقة ومنفصلة تماماً عن مجتمعها المحيط[25].

إن وجود توتر بين الولاء للأسرة والولاء للنظام السياسي العادل فكرة تضرب عميقاً في تقاليد الفلسفة السياسية الغربية. جمهورية أفلاطون بحد ذاتها نقاش بين الفيلسوف سقراط ومجموعة شباب حول طبيعة «المدينة العادلة» التي يحاولون إقامتها بـ«الكلام». يقودهم سقراط إلى الموافقة على أن المدينة العادلة سوف تحتاج إلى طبقة حراس مفعمين على نحو خاص بمشاعر الحماس والحيوية، أو الفخر

(*) ترجم ديفيد عيالون هذا النص [الوارد في رسائل الجاحظ، القاهرة: مكتبة الخانجي (1/ 61)] إلى الإنكليزي على النحو التالي:

... two lines of horsemen on both sides of the road near the halting place. . . . The line on the right-hand side of the road was composed of 100 Turkish horsemen. The line on the left-hand side of the road was composed of 100 horsemen of «others» [i.e., Arabs] . . . All were arrayed in battle-order, awaiting the arrival of *Ma'mun* . . . It was midday and the heat became intense. When *Ma'mun* reached the place he found all the Turks sitting on the backs of their horses, with the exception of three or four, whereas «all that medley» . . . have thrown themselves on the ground.

هنا أيضاً الترجمة غير دقيقة.

بالدفاع عن المدينة. هؤلاء الحراس محاربون محترفون مبدأهم الأول الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء؛ ويجب تدريبهم بعناية، عبر الاستخدام السليم للموسيقا والرياضة، ليكونوا شديدي الحماس وحب العمل للشأن العام.

يحوي الكتاب الخامس من الجمهورية النقاش الشهير حول شيوعية نساء هؤلاء الولاة والحراس وأطفالهم. يشير سقراط إلى أن الرغبة الجنسية ورغبة الإنجاب طبيعيتان، لكن الروابط العائلية تتنافس مع الولاء للمدينة التي يحميها الحراس. لذلك، يجادل سقراط، يجب تعليمهم «الكذبة النبيلة» بأنهم أبناء الأرض وليسوا أبناء آباء بيولوجيين. عليهم بالتالي أن يعيشوا حياة مشتركة، وأن لا يسمح لهم بزواج نساء معينات بل ممارسة الجنس مع شريكات مختلفات، وتربية أطفالهم بشكل مشترك؛ فالعائلة الطبيعية عدو الشأن العام:

> لذلك، كما أقول، ألا يجعلهم ما قيل سابقاً ويقال الآن حراساً حقيقيين إلى حد أبعد، وألا يدفعهم إلى عدم زرع الفرقة في المدينة بعدم إطلاقهم جميعاً اسم "ملكي الخاص" على الشيء عينه، وإنما بأشخاص مختلفين يطلقونه على أشياء مختلفة - فيجر واحد إلى بيته الخاص ما يمكنه وضع يده عليه دون الآخرين، ويدخل آخر، مستقل عن الآخرين في بيته الخاص مع نساء وأطفال خاصين به، متعاً وأحزاناً خاصة بأشياء خاصة؟
>
> [... عليهم بالأحرى، كما قلنا، الاشتراك بعقيدة واحدة... وهدف واحد... وتجربة واحدة للمتعة والألم.] [26](*)

(*) يترجم الدكتور فؤاد زكريا النص نفسه على النحو التالي:

ولنتساءل مرة أخرى: هل يشك أحد في أن القواعد التي وضعناها من قبل، وتلك التي نضعها الآن، تسهم في جعلهم حراساً بمعنى الكلمة، فتحول بينهم وبين بذر بذور الشقاق في الدولة بإصرارهم على استخدام كلمة "ملكي"، لا بالنسبة إلى شيء واحد، بل كل بالنسبة إلى شيء معين، بحيث يحاول كل على حدة أن يغتصب ما يمكنه أن يحصل عليه ليضعه في بيت خاص به، يضم امرأته وأطفاله هو وحده فيكون هؤلاء جميعا مصدر أفراح وأحزان خاصة به وحده، لأنهم لا ينتسبون إلا إليه.
(جمهورية أفلاطون، دراسة وترجمة فؤاد زكريا، الإسكندرية: دار الوفاء، 2003، ص: 343)

يقول الدكتور زكريا إن النص "مطابق على اليونانية"، دون ذكر أي نسخة اعتمد. النص الانكليزي التالي (ترجمة بول شوري، وهو نص معتمد بالإنكليزية) مطابق أيضا على اليونانية وفيه اختلاف واضح في الفقرة نفسها:

لا يبدو واضحاً أبداً ما إذا كان سقراط أو أفلاطون آمن بأن مثل هذه الشيوعية ممكنة؛ في الواقع، يعرب محاورو سقراط لاحقاً عن قدر معتبر من الشك حول ما إذا كانت المدينة العادلة قابلة للبناء بـ«الكلام» كمدينة حقيقية على أرض الواقع. كان غرض النقاش إبراز التوترات الدائمة بين علاقات القرابة الخاصة بين الناس، وبين واجباتهم تجاه نظام سياسي عام أشمل. المعنى الضمني هو أن أي نظام ناجح يحتاج إلى لجم سلطة القرابة عبر بعض الآليات التي تجعل الحراس وولاة الشأن العام يحترمون روابطهم بالدولة ويضعونها فوق حبهم لأسرهم.

قد لا يكون المأمون أو المعتصم، أو أي من القادة المسلمين الأوائل، قرأ أفلاطون أو عرف أفكاره. لكن مؤسسة الرق العسكري كانت استجابة لمتطلبات مدينة أفلاطون العادلة نفسها. لم يقل أحد للعبيد إنهم «أبناء الأرض»، بل إنهم ولدوا في مكان بعيد جداً، ولا ولاء آخر لهم إلا شخص الخليفة الذي يجسد الدولة والمصلحة العامة. لم يعرف العبيد آباءهم الحقيقيين، بل فقط سيدهم الذي يدينون له وحده بالولاء الشديد. كانوا يُعطون أسماء جديدة لا شخصية لها، تركية عادة، ولا تربطهم بأي نسب في مجتمع قائم أصلاً على علاقات القرابة وسلالات النسب. ولم يمارس العبيد شيوعية في النساء والأطفال، لكنهم عزلوا عن المجتمع العربي

=

«Right,» he said. « Is it not true, then, as I am trying to say, that those former and these present prescriptions tend to make them still more truly guardians and prevent them from distracting the city by referring 'mine' not to the same but to different things, one man dragging off to his own house anything he is able to acquire apart from the rest, and another doing the same to his own separate house, and having women and children apart, thus introducing into the state the pleasures and pains of individuals ? They should all rather, we said, share one conviction about their owti, tend to one goal, and so far as practicable have one experience of pleasure and pain." (Paul Shorey, trans., *The Text of The Republic*, London: McMxxxvII, 1930, p. 477.)

في كل الأحوال، يعتمد فوكوياما ترجمة آلن بلوم الأحدث عهداً، والفقرة المعنية في نصه الإنكليزي هي التالية:

So, as I am saying, doesn't what was said before and what's being said now form them into true guardians, still more and cause them not to draw the city apart by not all giving the name «my own» to the same thing, but different men giving it to different things— one man dragging off to his own house whatever he can get his hands on apart from the others, another being separate in his own house with separate women and children, introducing private pleasures and griefs of things that are private?

(*The Republic of Plato, trans.* Allan Bloom, New York: Basic Books, 1968.)

المحيط ولم يسمح لهم بضرب جذور فيه. لم يسمح لهم على وجه الخصوص بتأسيس أسر وسلالات خاصة بهم ينقلون إليها «كل ما يستطيعون وضع أيديهم عليه». وهكذا تم التغلب على مشكلة محاباة الأقارب والولاءات القبلية المتضاربة والمتفشية في عموم المجتمع العربي.

جاء تطوير المماليك كمؤسسة عسكرية متأخراً جداً لترسيخ مكانة السلالة العباسية أو منع انحطاطها. كانت الامبراطورية قد بدأت تتفكك لتوها إلى سلسلة ممالك مستقلة بحلول منتصف القرن. في عام 756، أسس أمير أموي هارب من سلطة العباسيين خلافة إسلامية مستقلة في إسبانيا. وفي أواخر القرن الثامن وبداية القرن التاسع، نشأت سلالات مستقلة في المغرب وتونس، وفي شرق إيران أواخر القرن التاسع وبداية القرن العاشر. وبحلول منتصف القرن العاشر، خسرت الخلافة العباسية مصر وسورية وشبه الجزيرة العربية، مما قصر حكم الدولة العباسية على أجزاء من العراق فقط. لم يقم منذ ذلك الحين نظام عربي آخر، سلالي أو حديث، يوحد العالم العربي أو الإسلامي، بل تم ذلك فقط تحت حكم الأتراك العثمانيين.

في حين لم تبق الامبراطورية العباسية على قيد الحياة، بقي الرق العسكري وأصبح في الواقع مؤسسة حيوية لبقاء الإسلام ذاته في القرون التالية. ظهرت ثلاثة مراكز قوى جديدة اعتمد كل منها على كفاءة مؤسسة الرق العسكري. أولها كان الامبراطورية الغزنوية، ومركزها غزنة (أفغانستان)، التي أتينا على ذكرها في الفصل السابق، والتي وحدت أجزاء من شرق بلاد فارس وآسيا الوسطى، حيث اخترق الغزنويون شمال الهند ومهدوا الطريق للسيطرة الإسلامية على شبه القارة. الثاني كان سلطنة المماليك في مصر، ولعبت دوراً حاسماً في إيقاف الحملات الصليبية المسيحية وغزو المغول في آن، ويمكن القول جدلاً إنها أنقذت بذلك الإسلام كدين عالمي. أخيراً، كان هناك العثمانيون أنفسهم، الذين طوروا مؤسسة الرق العسكرية إلى درجة الكمال، واستخدموها أساساً لصعودهم كقوة عالمية. في الحالات الثلاث كلها، حل الرق العسكري مشكلة خلق أداة عسكرية متينة ودائمة في مجتمعات كانت بجوهرها قبيلة. لكن في الحالتين الغزنوية والمملوكية المصرية، انحدرت مؤسسة

الرق لأن القرابة والعلاقات الميراثية دست نفسها مجدداً في المؤسسة المملوكية ذاتها. كما فشل المماليك، كأقوى مؤسسة اجتماعية في المجتمع المصري، في البقاء تحت سيطرة الحكم المدني، ونجحوا في الاستيلاء على الدولة بطريقة تستبق قيام الدكتاتوريات العسكرية في البلدان النامية في القرن العشرين. وحدهم العثمانيون أدركوا بوضوح الحاجة إلى إبعاد العلاقات الميراثية عن آلة حكمهم، وهو ما فعلوه طوال ثلاثة قرون تقريباً. كذلك أبقوا القوات العسكرية تحت سيطرة إدارة مدنية حازمة. لكنهم هم أيضاً بدأوا ينحدرون حين أعادت الميراثية ومبدأ الوراثة تأكيد ذاتها مجدداً منذ أواخر القرن السابع عشر.

14

المماليك ينقذون الإسلام

كيف وصل المماليك إلى السلطة في مصر؛ الحقيقة الغريبة في أن السلطة في الشرق الأوسط العربي كانت بأيدي عبيد أتراك؛ كيف أنقذ المماليك الإسلام من الصليبيين والمغول؛ عيوب التطبيق المملوكي لنظام الرق العسكري التي أدت في النهاية إلى انهياره

رسخت مؤسسة الرق العسكري السلطة في مصر وسوريا على امتداد ثلاثمئة عام، من نهاية السلالة الأيوبية سنة 1250 حتى سنة 1517، حين هزم العثمانيون السلطنة المملوكية. نتقبل اليوم بدهياً وجود الإسلام والمجتمع الإسلامي الكبير الذي يبلغ تعداده بليون ونصف بليون نسمة. لكن انتشار الإسلام لم يعتمد ببساطة على جاذبية أفكاره الدينية التحتية، بل اعتمد إلى حد بعيد أيضاً على السلطة السياسية. فمدى انتشار المعتقد الإسلامي حددته في المقام الأول الحروب المقدسة – أو الجهاد– التي خاضتها الجيوش الإسلامية ضد الكفار في دار الحرب وأدخلتهم دار الإسلام. وتماماً كما قضى المسلمون أنفسهم على المسيحية والزرادشتية كديانتين رئيستين في الشرق الأوسط، كذلك كان الإسلام سينحدر ربما إلى مصاف معتقد مذهبي ثانوي لو نجح الصليبيون في سعيهم للهيمنة على المنطقة، أو اجتاح المغول بلدانها على طول الطريق إلى شمال إفريقيا. المجتمعات الإسلامية في الأجزاء الشمالية من نيجيريا وساحل العاج وتوغو وغانا رسم حدودها أيضاً المدى الذي وصلته الجيوش الإسلامية. ولولا القدرة القتالية لتلك الجيوش لربما ما كانت

وجدت باكستان وبنغلادش والأقلية المسلمة الكبيرة في الهند أصلاً. تلك البراعة العسكرية بدورها لم تقم فقط على أساس الالتزام بأصول الدين، بل اعتمدت على دول استطاعت تنظيم مؤسسات فعالة لتركيز السلطة واستخدامها، وفي مقدمتها مؤسسة الرق العسكري.

عاش المؤرخ والفيلسوف العربي الكبير ابن خلدون في شمال إفريقيا في فترة تزامنت مع قيام السلطنة المملوكية في مصر في القرن الرابع عشر، وشاطر كثيرين الرأي بأن بقاء الإسلام اعتمد على استخدام مؤسسة الرق العسكري. في المقدمة [كذا(*)]، يقول ابن خلدون:

> حتى إذا استغرقت الدولة في الحضارة والترف، ولبست أثواب البلاء والعجز، ورميت الدولة بكفرة التتر الذين أزالوا كرسي الخلافة، وطمسوا رونق البلاد وأدالوا بالكفر من الإيمان، بما أخذ أهلها عند الاستغراق في التنعم والتشاغل في الملذات، والاسترسال في الترف من تكاسل الهمم، والقعود عن المناصرة، والانسلاخ من جلدة البأس وشعار الرجولية؛ فكان من لطف الله سبحانه أن تدارك الإيمان بإحياء رمقه وتلافي شمل المسلمين بالديار المصرية بحفظ نظامه وحماية سياجه بأن بعث لهم من هذه الطائفة التركية وقبائلها العزيزة المتوافرة، أمراء حامية وأنصارا متوافية، يجلبون من دار الحرب إلى دار الإسلام في مقادة الرق الذي كمن اللطف في طيه، وتعرفوا العز والخير في مغبته، وتعرضوا للعناية الربانية بتلافيه، يدخلون في الدين بعزائم إيمانية وأخلاق بدوية لم يدنسها لؤم الطباع، ولا خالطتها أقذار اللذات، ولا دنستها عوائد الحضارة، ولا كسر من سورتها غزارة الترف.[1](**)

(*) لم يرد النص في المقدمة، كما يقول فوكوياما، بل في تاريخ ابن خلدون، القاهرة: مطبعة بولاق (5/ 371). نشكر الأخ يوسف عبد الجليل على جهده في تتبع الأصول العربية للنصوص الإنكليزية الواردة في الفصلين 13 و 14.

(**) ترجم برنارد لويس هذا النص إلى الإنكليزية على النحو التالي:

When the [Abbasid] state was drowned in decadence and luxury and donned the garments of calamity and impotence and was overthrown by the heathen Tatars, who abolished the seat of the Caliphate and obliterated the splendor of the lands and made unbelief prevail in place of = belief, because the people of the faith, sunk in self-indulgence, preoccupied with pleasure and

قامت المؤسسة المملوكية في نهاية عهد السلالة الأيوبية الكردية، التي حكمت مصر وسوريا لفترة وجيزة في أواخر القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر، وكان أشهر أبنائها صلاح الدين الأيوبي. استخدم الأيوبيون جنوداً من الأتراك الأرقاء في حربهم ضد الصليبيين في فلسطين وسوريا، وكان آخر سلاطينهم، الصالح أيوب، هو من أسس فوج البحرية -نسبة إلى مركز قيادته في قلعة على جزيرة في نهر النيل- المملوكي وقيل إنه استعان بالأتراك لعدم موثوقية جنوده الأكراد[2]. تألف الفوج من أرقاء ينتمون أساساً إلى أصول أتراك قفجاق (Kipchak)، وتراوحت أعداده بين ثمانمئة وألف فارس. كانت بعض القبائل التركية، مثل القفجاق، قد بدأت تلعب دوراً متنامياً باطراد في الشرق الأوسط، نتيجة الضغوطات التي تعرضت لها من المغول، وهم مجموعة قوية أخرى من البدو الرعاة دفعت الأتراك خارج مناطقهم القبلية التقليدية في آسيا الوسطى.

أثبت فوج البحرية قدراته القتالية العالية في فترة مبكرة جداً. كان الملك الفرنسي لويس التاسع قد أطلق الحملة الصليبية السابعة ونزل في مصر عام 1249. في العام التالي واجه فوج البحرية الملك الفرنسي وهزمه، بقيادة قفجاق تركي اسمه بيبرس

abandoned to luxury, had become deficient in energy and reluctant to rally in defense, and had stripped off the skin of courage and the emblem of manhood— then, it was God's benevolence that He rescued the faith by reviving its dying breath and restoring the unity of the Muslims in the Egyptian realms, preserving the order and defending the walls of Islam. He did this by sending to the Muslims, from this Turkish nation and from among its great and numerous tribes, rulers to defend them and utterly loyal helpers, who were brought from the House of War to the House of Islam under the rule of slavery, which hides in itself a divine blessing. By means of slavery they learn glory and blessing and are exposed to divine providence; cured by slavery, they enter the Muslim religion with the firm resolve of true believers and yet with nomadic virtues unsullied by debased nature, unadulterated with the filth of pleasure, undefiled by the ways of civilized living, and with their ardor unbroken by the profusion of luxury.

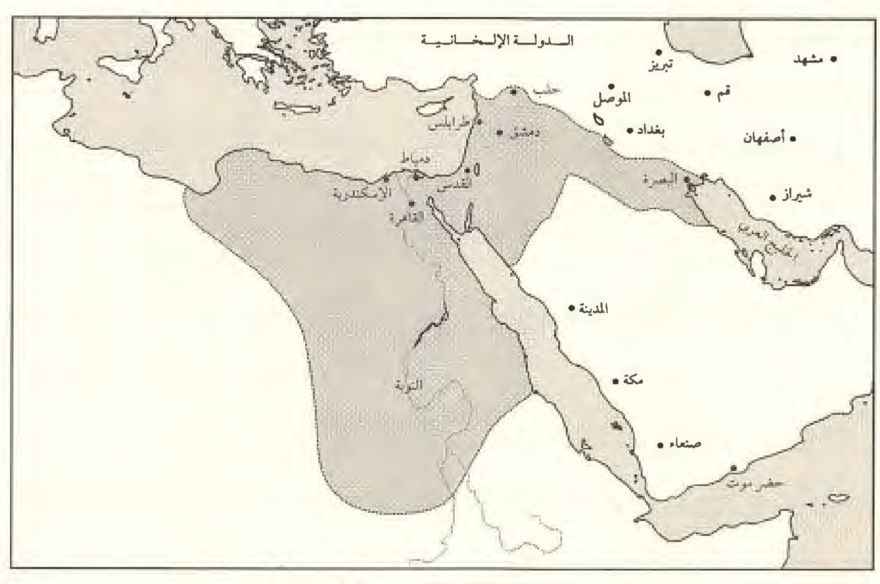
لاحظ ترجمة «حضارة» بـ(decadence) و«طائفة» بـ (nation) وتكرار كلمة (slavery) ثلاث مرات في النص الإنكليزي مقابل ذكر مفردة «رق» مرة واحدة في الأصل العربي، ولعلها- وغيرها كثير- أمثلة على تأثر الترجمة بآيديولوجية المترجم. من المؤسف أن فصول الدكتور فوكوياما الثلاثة الباحثة في التراث المؤسسي الإسلامي تتكئ بقوة على أعمال ترجمها ديفيد عيالون وبرنارد لويس، وهما مستعربان صهيونيان. الأمر الأكثر من مؤسف، مأساوي ربما، ألا يترجم التراث العربي والإسلامي من قبل مترجمين عرب أكفاء -وهم كثر.

كان المغول أسروه وباعوه عبداً في سورية، ثم جنده المماليك قائداً لقوتهم الجديدة. في النهاية، طرد المماليك الصليبيين من مصر، ودفع الملك لويس التاسع فدية تعادل الإنتاج القومي الفرنسي لعام كامل.

كسب بيبرس وفوج البحرية نصراً أهم بكثير حين هزموا الجيش المغولي في معركة عين جالوت في فلسطين عام 1260. كانت القبائل المغولية التي وحدها جنكيز خان قبل وفاته عام 1227 قد أخضعت لتوها القسم الأكبر من أوراسيا، إذ دمرت سلالة جن (Jin) التي حكمت الثلث الشمالي من الصين في ثلاثينيات القرن الثالث عشر، وهزمت امبراطورية خوارزم في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى ممالك أذربيجان وجورجيا وأرمينيا في العقد نفسه. كما غزا المغول القسم الأكبر من روسيا واحتلوه، ونهبوا مدينة كييف عام 1240؛ ثم تقدموا باتجاه شرق أوربا ووسطها في أربعينيات القرن. لم يتوقفوا هناك بسبب قوة الجيوش المسيحية، بل لأن الخان أوقطاي (ابن جنكيز خان) مات فانسحب القائد المغولي للتشاور حول قضية خلافته. كان الخان العظيم مونكو قد أمر أخاه هولاكو خان، حفيد جنكيز خان، بغزو الشرق الأوسط عام 1255، فاحتل إيران وأسس هناك السلالة الإيلخانية، ثم اندفع نحو سورية بنية احتلال مصر في النهاية، بعد أن كانت بغداد قد احتلت ودمرت تماماً عام 1258، وأعدم فيها آخر خليفة عباسي.

يرجع الانتصار المملوكي في عين جالوت جزئياً إلى قلة عدد الجيش المغولي؛ لأن هولاكو اضطر للانسحاب مع القسم الأكبر من جيشه إثر وفاة مونكو خان، مع أنه ترك وراءه قوة معتبرة لمهاجمة المماليك بإمرة أحد أفضل قادته. تفوق المغول في التكتيك والإستراتيجية، استخدموا قدرتهم الحركية العالية ومرونة قوافلهم اللوجستية للمناورة حول أعدائهم. على النقيض من ذلك كان المماليك أفضل تجهيزاً، إذ كانوا يركبون خيولاً أقوى وأكبر من مهور المغول الصغيرة، ويمتلكون أقواساً ورماحاً وسيوفاً ودروعاً أثقل. كما كانوا شديدي الانضباط[3]. الانتصار في عين جالوت لم يكن ضربة حظ، فقد دافع المماليك عن سورية في سلسلة معارك ضد

الإيلخانيين حتى نهاية الحرب عام 1281، وصدوا ثلاث غزوات مغولية أخرى في أعوام 1299 و1300 و1303 [4].



السلطنة المملوكية، السلالة البحرية، 1250-1392

كان المماليك قد أزاحوا الأيوبيين واستلموا السلطة بأنفسهم في بداية الحرب ضد الإيلخانيين، بقيادة أول سلاطينهم، بيبرس [5]. وكان النظام الذي تأسس على قوة المماليك العسكرية أكثر استقراراً بكثير من مثيله تحت حكم السلالة السابقة. وعلى الرغم من أن صلاح الدين كان قائداً عسكرياً كبيراً وبطلاً بالنسبة للمسلمين، فقد كانت الدولة التي جمَّعها شديدة الهشاشة، وأشبه ما تكون باتحاد إمارات قائم على صلات القرابة أكثر منه دولة مركزية حديثة. ولم يكن جيشه دائماً خادماً مطيعاً للسلالة الأيوبية، إذ تفكك إلى مجموعات من الميليشيات المتنافسة بعد وفاته. على النقيض من ذلك، أدار المماليك دولة حقيقية، ببيروقراطية مركزية وجيش محترف، بل كان الجيش في الواقع هو الدولة، الأمر الذي يعتبر نقطة قوة وضعف في آن [6]. لم يقسم المماليك الدولة بشكل من الأشكال، أو يتخلوا عن أجزاء منها كإقطاعات للأقارب أو المقربين من البلاط، كما فعل الأيوبيون. لم تنفصل سورية أبداً عن مصر في عهد المماليك كما انفصلت بعد موت صلاح الدين [7].

قويت مؤسسة الرق المملوكي إلى حد أبعد تحت حكم المماليك المصريين. وأحد العوامل المفتاحية في نجاحها كان قدرة السلطان على سبي موجات جديدة من المجندين الشباب القادمين من سهوب آسيا الوسطى، ومن الأراضي البيزنطية في الشمال والشمال الغربي. بعض المجندين كانوا قد أصبحوا لتوهم مسلمين، في حين كان بعضهم ما يزالون وثنيين وبعضهم الآخر مسيحيين. كانت عملية الهدي أو التحول إلى الإسلام حيوية لإعادة تحديد ولاءاتهم وربطهم بسادتهم الجدد. عامل مفتاحي آخر كان حقيقة انقطاع صلة المجندين تماماً بأسرهم وقبائلهم السابقة، ومنعهم من التواصل معها، بحيث اكتسبوا نتيجة تدريبهم المكثف في مرحلة الصبا أسرة جديدة -أسرة السلطان والأخوة المملوكية[8].

لعب الخصيان أيضاً دوراً حيوياً في تحسين أداء النظام، فعلى عكس الخصيان في الصين أو الامبراطورية البيزنطية، كان جميع الخصيان المسلمين تقريباً أجانب ولدوا خارج العالم الإسلامي. الخصيُّ، بكلمات أحد المراقبين، «لم تلده يوماً أم مسلمة، ولم ينجب ذرية مسلمة»[9]. وعلى عكس المماليك، الذين كانوا جميعاً تقريباً أتراكاً أو أوربيين، قد يكون الخصيان أفارقة سوداً جندوا من بلاد النوبة أو أماكن أخرى في جنوب الامبراطورية. هذا يعني أن الخصيان اشتركوا مع المماليك بكونهم معزولين تماماً عن أسرهم ومجتمعهم المحيط، فكانوا وبالتالي شديدي الولاء لأسيادهم. كما أتاح لهم وضعهم الجنسي لعب دور مهم كمعلمين ومربين للمماليك الشباب الذين كانوا يختارون جزئياً لجمالهم الجسدي، بالإضافة إلى قوتهم وبراعتهم العسكرية. وباعتبارهم أخوّة عسكرية محدودة الاتصال بالنساء، كانت التحرشات الجنسية المثلية بالمماليك الشباب من قبل المماليك الأكبر سناً مشكلة دائمة استطاع الخصيان الوقوف حاجزاً أمامها[10].

بالإضافة إلى طريقة تربيتهم وتعليمهم، كان أحد العوامل الأساس في نجاح المماليك كمؤسسة سياسية حقيقة كونهم «نبلاء جيل واحد»، إذ لم يكن يحق للمماليك توريث مكانتهم لأبنائهم، وكان أبناؤهم يبعدون إلى عامة الشعب ولا يتمتع أحفادهم بعدهم بأي امتيازات من أي نوع. النظرية وراء هذه الممارسات كانت

بسيطة ومباشرة: لا يمكن لمسلم أن يكون عبداً، وكل أولاد المماليك يولدون مسلمين. كذلك نشأ أولاد المماليك وتربوا في المدن، بعيداً عن قسوة حياة البداوة في السهوب الآسيوية وصرامتها، حيث كان الضعفاء يموتون في عمر مبكر. لو أصبحت مكانة المملوك وراثية لكانت قوضت بالتالي الأسس الصارمة لمبدأ الجدارة الذي قامت عليه عملية اصطفاء الشبان المماليك ذاتها[11].

انحطاط المماليك

هناك على الأقل مشكلتان في تصميم المؤسسات السياسية المملوكية أضعفتاها مع مرور الزمن. الأولى عدم وجود آلية حكم ممأسسة على نحو جيد داخل الأخوية المملوكية نفسها. كانت ثمة سلسلة قيادة تراتبية من السلطان نزولاً، لكن لم يكن هناك قواعد واضحة لاختيار السلاطين. في الواقع، كان هناك مبدآن مناقضان وفي حالة تنافس مستمر، المبدأ السلالي الذي كان الحكم فيه ينتقل إلى ابن يختاره السلطان الحالي، ومبدأ غير وراثي سعت ضمنه مختلف الأطراف المملوكية المتنازعة إلى تحقيق إجماع في الرأي حتى وهي تتسابق للوصول إلى السلطة[12]. المبدأ الأخير كان على الدوام أقوى، فالسلاطين في أغلب الأحيان كانوا بمثابة رموز يختارهم كبار الأمراء الذين ترأسوا الفئات المتنازعة.

نقطة الضعف المفتاحية الثانية في هيكلية الدولة المملوكية كانت غياب سلطة سياسية شاملة. قام المماليك أصلاً كأداة عسكرية للأيوبيين، لكنهم مضوا قدماً واستولوا على السلطة أنفسهم مع وفاة السلطان الأيوبي الأخير، ما خلق نوعاً من «مشكلة الوكالة العكسية». في معظم التراتبيات السياسية، يمتلك الرؤساء السلطة ويفوضون تنفيذ سياساتهم إلى وكلاء يعينونهم. وتنشأ إحدى الاختلالات الوظيفية في نظام الحكم حين يكون للوكلاء أجندات مختلفة عن أجندات الرؤساء. كما ترتبط مشكلة التصميم المؤسساتي بآلية تحفيز الوسطاء لتنفيذ أوامر الرؤساء[13].

على العكس من ذلك، كان الوكلاء في حالة المماليك هم الرؤساء أنفسهم. أي كان المماليك جزءاً من التراتبية العسكرية التي تخدم السلطان، وفي الآن ذاته منافسين للعب دور السلطان. هذا عنى أنه كان عليهم أداء أعمالهم كموظفين، وفي الوقت نفسه التآمر لاكتساب السلطة وإضعاف نفوذ المماليك المنافسين. كان لذلك بالطبع أثر مريع على الانضباط والتراتبية لا يختلف عن الوضع الناشئ في البلدان النامية المعاصرة التي تحكمها طغم عسكرية. تفاقمت المشكلة عام 1399، حين غزا القائد المغولي تيمورلنك سوريا واجتاح حلب، بينما كان الأمراء المماليك مشغولين بالتناحر أحدهم مع الآخر، بحيث لم يستطيعوا الدفاع عن سورية بشكل جدي وانكفأوا إلى القاهرة. كذلك خسروا مصر العليا للقبائل المحلية، ولم ينقذهم في النهاية إلا حقيقة أن تيمورلنك صرف اهتمامه للتهديد الذي شكلته قوة جديدة: العثمانيون[14]. لو خضع المماليك لسلطة سياسية مدنية، كما كان الحال في الامبراطورية العثمانية، لاستطاع الحكام المدنيون اتخاذ إجراءات حاسمة لحل تلك المشكلة[15].

إن تآكل المبدأ الرافض للوراثة هو ما أدى في النهاية إلى انهيار الدولة المملوكية في مصر. صارت الخلافة الوراثية مع الزمن مبدأ يُمارَس ليس فقط داخل أسرة السلطان، بل أيضاً بين باقي المماليك الساعين لتأسيس سلالاتهم الخاصة. أدرك المماليك أن مبدأ «نبلاء الجيل الواحد» يخالف الحاجات الطبيعية الأساس للحياة الإنسانية، تماماً كنظام الامتحانات العقلاني واللاشخصي في الصين، فصار كل مملوك يسعى إلى حماية المركز الاجتماعي لأسرته وذريته. ووجد أثرياء المماليك أن باستطاعتهم الالتفاف على هذا المبدأ بمنح الجمعيات الخيرية أو الأوقاف هبات على شكل مساجد ومدارس ومشافٍ وأنواع أخرى من مؤسسات الملكية المشتركة التي نصبوا أبناءهم مسؤولين عن إدارتها[16]. علاوة على ذلك، ومع أن المماليك لم يكن لهم أسر مباشرة، فقد طوروا روابط للتكافل الاجتماعي على أسس إثنية. السلطان قلاوون، مثلاً، بدأ باستيراد العبيد الشركس والأبخاز عوضاً عن القفجاق، وشكل منهم فوج المماليك البرجية كفرقة عسكرية بديلة لفوج البحرية. وهنا أيضاً انتزع

الفصيل الشركسي السلطة من الفصيل القفجاقي واستولى في النهاية على السلطنة المملوكية[17].

ظهر التدهور الجدي في المؤسسات المملوكية بوضوح منتصف القرن الرابع عشر، على خلفية عهد السلام والرخاء الذي ترك آثاراً كارثية على انضباط المماليك. كان الوجود المسيحي في الأراضي المقدسة قد اختفى كلية تقريبا آنذاك، ووقع المماليك مع المغول اتفاقية سلام عام 1323. بدأ السلطان الناصر محمد، وهو غير مملوكي أصلاً، تعيين ضباط غير مماليك موالين له في مناصب عسكرية عليا، وطهر صفوف الجيش من الضباط الأكفاء الذين شكك بولائهم[18].

لفترة وجيزة، استعاد النظام شيئاً من حيويته بتولي السلطان برقوق الحكم عام 1390، بمساعدة البرجية أو المماليك الشركس. أعاد السلطان النظام القديم القائم على تجنيد الأجانب، لكن مشكلات من نوع مختلف بدأت تظهر حين عمد السلاطين اللاحقون إلى استخدام موارد العديد من احتكارات الدولة في تجنيد المماليك الأصغر سناً على نطاق واسع، ما خلق نوعاً من صراع الأجيال بين المماليك. تحول المماليك الأكبر سناً إلى أرستقراطية عسكرية، وواجهوا تحدي المجندين الأصغر عبر التشبث بقدمهم الوظيفي وترسيخ مواقعهم داخل التراتبية، على نحو يشبه وضع الأساتذة الدائمين في الجامعات الأميركية المعاصرة. بدأت الأرستقراطية الأكبر سناً تنقسم إلى عشائر، وبدأ المتوسط العمري لكبار الأمراء يرتفع، في حين تباطأ بشكل ملحوظ معدل تعويض الموظفين المنفكين عن عملهم. كذلك شرع المماليك بترقية أفراد أسرهم، وترسيخ مكانتهم عبر مظاهر الثروة والبذخ، وبدأت النساء يلعبن دوراً أكبر في تعزيز مصالح أبنائهن. وهكذا أعاد النظام المملوكي قَبْلَنَةَ نفسه، مع أنه قام أصلاً للتغلب على مشكلة القبلية في التجنيد العسكري[19]. لم تتأسس القبائل الجديدة بالضرورة على القرابة، لكنها عكست حاجة إنسانية عميقة لحماية مصالح الذرية والأصدقاء والزبائن وتعزيزها ضد متطلبات نظام اجتماعي لاشخصي.

مـع مرور الزمن، انحط النظام المملوكي من دولة مركزية إلى شيء يشـبه ائتلافاً ريعياً لفئات متنازعة من أمراء الحرب. ولم يعد المماليك الأصغر سناً ملتزمين بروابط الولاء الشخصي للسلطان بل أصبحوا، بكلمات أحد المؤرخين:

> مجموعة مصالح يُشـك بمصداقيتها الميدانية، ويسـودها الميـل إلى العصيان. تحكي سجلات الأحداث اليومية في القاهرة خلال العقود الأخيرة للسلطنة قصة ضغوط متواصلة على الملك لدفع الأموال لقاء القليل من الهدوء والسلم الأهلي. في يوم تنصيبه... استُقبل الغوري (أحد سلاطين الفترة المتأخرة) بعمليات نهب وسـلب قام بها مجنـدوه المماليك... حيث أحرق المتدربون قصور خمسـة من كبار الضبـاط في إشـارة إلى غضبهم مما اعتبروه تدني الأجـور التي يتقاضونها، بعكس الثروات الهائلة التي يجمعها دورياً كبار الضباط الأمراء[20].

حلـت الحسـابات الاقتصاديـة المحـض محـل الروابـط الأخلاقية التـي ألزمت المماليـك القدامى بالولاء لسـلاطينهم. صار كبـار المماليك يشـترون ولاء المجندين الشـباب، الذين توقعوا من رعاتهم الأكبر سناً مكافأتهم من خلال قدرتهم الواسعة على انتزاع الريوع من الدولة أو من السـكان المدنيين. كان السـلطان ببسـاطة الأول بين مجموعة أشخاص متساوين في المكانة؛ وقد اغتيل كثير من هؤلاء، أو أزيحوا عن العـرش، على أيـدي زمر متآمرة من المماليـك، وكان على جميع السـلاطين المتأخرين حماية ظهورهـم من المكائد والمؤامرات.

بالإضافة إلى عدم الاسـتقرار السـياسي، واجه النظام أزمة مالية في أواخر القرن الخامس عشر. بدأت عوائد السـلطان بالانخفاض أواخر القرن الرابع عشر، نتيجة الاضطـراب الذي لحق بتجارة التوابل بسـبب تفوق الأسـطول البرتغالي في المحيط الهنـدي، مما دفعـه إلى زيادة معـدلات الضرائب باطراد. وهذا بـدوره أجبر الوكلاء الاقتصاديين -المزارعين والتجار والحرفيين- على صقل مهاراتهم في إخفاء أصولهم الماليـة للتهرب من دفع الضرائب. كما خفض البيروقراطيون المدنيون الذين أشرفوا

على إدارة النظام الضريبي معدلات الضرائب المفروضة لقاء عمولات ورشاوى؛ وكانت النتيجة أن محاولات رفع المعدلات الضريبية عادت بمستويات فعلية أدنى من العوائد. لجأ النظام إلى شن حملات واسعة لمصادرة كل الأصول التي استطاع إيجادها، بما في ذلك أصول الأوقاف الخيرية الإسلامية التي استخدمها كبار نبلاء المماليك لإخفاء ثرواتهم وادخارها لأبنائهم[21].

الدول كمؤسسات جريمة منظمة

قارن عدد من علماء السياسة بين بدايات الدولة الأوربية الحديثة وبين الجريمة المنظمة، بمعنى أن الحكام سعوا إلى تسخير خبرتهم في تنظيم العنف لانتزاع الموارد، أو ما يسميه الاقتصاديون الريوع، من بقية فئات المجتمع[22]. استخدم آخرون تعبير «دولة النهب» (predatory state) لتوصيف مجموعة أنظمة ظهرت مؤخراً في العالم النامي، مثل زائير تحت حكم موبوتو سيسي سيكو أو ليبريا تحت حكم تشارلز تيلور. في دولة النهب، تسعى النخب المسؤولة إلى استخراج أعلى مستوى تستطيعه من موارد المجتمع وتحوله إلى استخداماتها الشخصية الخاصة، بل إن سبب سعي هذه النخب لاستلام السلطة السياسية أصلاً كان امتلاك أسباب القوة التي تتيح لها الوصول إلى الريوع الاقتصادية[23].

ليس ثمة شك في أن كل الدول إلى حد ما نهبية بطريقة أو أخرى، وأن بعض الدول عالية النهبية. لكن إحدى المسائل المهمة في فهم التطور السياسي هو ما إذا كانت كل الدول تسعى إلى زيادة الريوع إلى حدودها القصوى من النهب، أم أنها مدفوعة باعتبارات أخرى لاستخراج الريوع على مستوى أدنى بكثير من الحد النظري الأقصى. النموذج النهبي لسلوك الدولة الساعي إلى رفع الريوع إلى حدها الأقصى لم يكن بالضرورة من سمات المجتمعات الزراعية الناضجة، مثل تركيا العثمانية، أو الصين في الحقبة المينغية، أو فرنسا تحت حكم النظام القديم. لكنه بالتأكيد صورة دقيقة لأنظمة سياسية محددة، مثل أنظمة الغزو التي أقامها رعاة قبليون كالمغول، وأصبح باطراد سمة مميزة للنظام المملوكي المتأخر. من الواضح

أن الضرائب التعسفية والمصادرات التي فرضها سلاطنة المماليك جعلت أية استثمارات بعيدة الأمد غير واردة إطلاقاً في الاقتصاد المصري، ودفعت أصحاب الأملاك إلى وضع أصولهم في استخدامات أقل من مستويات الإنتاجية القصوى، مثل الأوقاف. لذلك يبدو من المثير تأمل السؤال عما إذا كانت الرأسمالية التجارية في مصر قد خُنقت في مهدها، تماماً في اللحظة التي بدأت بالانطلاق في أماكن أخرى مثل إيطاليا وهولندا وإنكلترا[24].

من الجهة المقابلة، إن حقيقة وصول هذه المستويات الضريبية العالية إلى حدودها القصوى فقط في أواخر فترة الثلاثمئة سنة من حكم المماليك المصريين، تشير بحد ذاتها إلى أن السلاطين الأقدم عهداً كانوا يفرضون ضرائب على مستوى أدنى بكثير من المعدلات القصوى الممكنة. بعبارات أخرى، لم يكن استخراج الريوع القصوى سمة لازمة للدول ما قبل الحديثة في مجتمعات زراعية. في النظرية الفارسية للدولة الشرق أوسطية، مثلاً، وهي نظرية تبناها العرب، كانت إحدى وظائف الملك في الحقيقة حماية الفلاحين، باسم العدالة ولمصلحة الاستقرار السياسي للدولة، من السلوك الجشع لملاك الأراضي وبقية النخب الراغبة بانتزاع أقصى الريوع. لم تكن الدولة بالتالي لصاً وقاطع طريق بقدر ما كانت حامية لمفهوم المصلحة العامة كما تبدى في أطواره الأولية. في النهاية، تحولت الدولة المملوكية إلى السلوك النهبي الكامل، وإن يكن مدفوعة بمجموعة قوى داخلية وخارجية.

أسهمت عدة أسباب في الانحطاط السياسي للنظام المملوكي ودماره النهائي على يد الأتراك عام 1517. أولا، تحملت مصر [مئة] وستاً وعشرين سنة من تفشي وباء الطاعون، بين عامي 1388 و1514. ثانياً، كان أحد الآثار المباشرة لصعود العثمانيين مواجهة المماليك صعوبات أكبر في تجنيد الأرقاء الشباب؛ لأن العثمانيين سيطروا مباشرة على طرق التجارة إلى آسيا الوسطى. أخيراً، أثبت النظام المملوكي أنه على درجة من الجمود منعته من تبني التقانات العسكرية الجديدة، خصوصاً استخدام قوات المشاة للأسلحة النارية. بدأ الأتراك استخدام الأسلحة النارية في مواجهة أعدائهم الأوربيين عام 1425، ربما بعد قرن من تجربة هذا الابتكار لأول

مرة في أوربا[25]. وسرعان ما أتقن الأتراك استخدام تلك الأسلحة، فلعبت المدافع دوراً مفتاحياً في سقوط القسطنطينية عام 1453. على النقيض من ذلك، لم يبدأ المماليك جدياً تجربة استخدام الأسلحة النارية حتى مجيء السلطان قانصوه الغوري (1501–1516)، قبل هزيمتهم على يد الأتراك بفترة وجيزة. اعتبر فرسان المماليك أن استخدام الأسلحة النارية يحط من كرامتهم، علاوة على أن حركة النظام المملوكي كانت مقيدة بانعدام سبل الوصول إلى مخزونات الحديد والنحاس. بعد عدة تجارب فاشلة (انفجر في إحداها خمسة عشر مدفعاً من أصل خمسة عشر لدى إطلاقها)، اكتفى السلطان باستخدام عدد محدود من المدافع، وشكل الفيلق الخامس من غير المماليك وسلحه بالبنادق[26]. لكن تبني تلك الابتكارات التقنية جاء متأخراً جداً لإنقاذ نظام مفلس وفاسد وأسير التقاليد.

كان السلطان الأيوبي الذي جند فوج مماليك البحرية الأول يحاول حل المشكلة نفسها التي واجهها بناة الدولة الصينية الأوائل: كيف يمكن في مجتمع قبلي إلى أبعد الحدود بناء جيش ولاؤه للدولة، ممثلة بشخص الحاكم، لا لقبائل جنوده. وقد فعل سلاطين المماليك ذلك بشراء شبان أجانب وبكسر ولائهم لأسرهم وقبائلهم. وحالما دخلوا أسرة العبيد المملوكية، كانت ترقيتهم ضمن صفوف التراتبية تتم على أساس الجدارة، بحيث تغذى النظام المملوكي سنوياً بدماء شابة مع الداخلين الجدد والمترقين تبعاً لقدراتهم وإمكاناتهم. كانت الآلة العسكرية القائمة على هذه الأسس مثيرة للإعجاب إلى أبعد الحدود، فقد استطاعت تحمل حرب استمرت جيلين مع المغول، وحمت مصر من تيمورلنك، وطردت الصليبيين من الأراضي المقدسة. وكما قال ابن خلدون فعلاً، لقد أنقذ المماليك الدين الإسلامي نفسه في لحظة تاريخية كان يمكن فيها تهميشه.

من الجهة المقابلة، كان تصميم المؤسسة المملوكية يحمل في داخله بذور دماره. استولى المماليك على السلطة مباشرة، بدل أن يبقوا وكلاء للدولة، فلم يكن ثمة زعيم يضبطهم. كل مملوك كان يطمح أن يكون السلطان نفسه، وقضى وقته في التآمر للوصول إلى السلطة. كما أعاد المبدأ السلالي تثبيت نفسه في أعلى صفوف القيادة

المملوكية في فترة مبكرة، ثم سرعان ما انتشر إلى كامل الرتب المملوكية العليا، وترسخ على شكل نخب أرستقراطية وراثية. في الآن ذاته، لم يكن لهذه النخب حقوق ملكية آمنة، وصرفت قدراً كبيراً من طاقتها في التفكير بكيفية حماية دخلها من السلطان ثم نقله إلى ذريتها. انقسمت النخبة في عهد المماليك البرجية وفق خطوط عمرية، وجُند المماليك الأصغر سناً في الشبكات الميراثية للمماليك الأكبر. اختفى التدريب السابق الذي ربط المملوك الشاب بالدولة، وحل محله نظام ريعي سافر استخدمت فيه فئات متنازعة داخل النخب المملوكية سلطتها في الإكراه لانتزاع الموارد من السكان المدنيين ومن بعضها بعضاً. أصبحت النخبة المملوكية مستغرقة تماماً بصراعاتها الداخلية على السلطة لدرجة أنها انتهجت بالضرورة سياسة خارجية شديدة الحذر. لحسن حظها لم تواجه تهديدات خارجية قوية، من غزوة تيمورلنك في بدايات القرن الخامس عشر حتى ظهور العثمانيين والبرتغاليين في نهايته. لكن مواردها كانت تتراجع باطراد نتيجة انخفاض عدد السكان، بسبب الطاعون، وخسارتها طرق التجارة الخارجية. وبدوره لم يقدم غياب التهديدات الخارجية أية حوافز لتحديث الآلة العسكرية. لكل تلك الأسباب كانت هزيمة المماليك عام 1517 محتومة أمام العثمانيين، الذين طوروا استخدام مؤسسة الرق العسكري إلى درجة الكمال ونظموا دولة أقوى بكثير من الدولة المملوكية.

15

حسن أداء الدولة العثمانية وانحدارها

كيف ركز العثمانيون السلطة بطريقة استعصت على الملوك الأوربيين؛ كيف استخدم العثمانيون نظام الرق العسكري على النحو الأمثل؛ عدم استقرار الدولة التركية واعتمادها على التوسع الخارجي المستمر؛ أسباب انحطاط النظام العثماني؛ الرق العسكري كطريق تطوري مسدود

كتب نيكولو ماكيافيللي أطروحته الشهيرة عن علم السياسة، **الأمير**، عام 1513. كان العثمانيون آنذاك في أوج قوتهم، وعلى وشك فتح هنغاريا وشن هجومهم الأول على فيينا، مركز إمبراطورية هابسبورغ وعاصمتها. في الفصل الرابع من الكتاب، يقدم ماكيافيللي الملاحظة التالية:

> المثالان على هذين النوعين المختلفين من الحكم في عصرنا هما سلطان الترك وملك فرنسا. يحكم مملكة الترك برمتها سيد واحد؛ الآخرون كلهم خدمه. يرسل إلى السناجق (المقاطعات) التي قسم مملكته إليها حكاماً إداريين مختلفين يغيرهم ويبدلهم كما يشاء. لكن ملك فرنسا، من الجهة المقابلة، يجلس وسط حشد قديم من اللوردات الذين يحبهم رعاياهم ويعترفون بهم داخل تلك الدولة، فيتمتعون بالتالي بامتيازات لا يستطيع الملك انتزاعها منهم دون تعريض نفسه للخطر. لهذا سيجد كل من يتأمل هاتين الدولتين أن من الصعب الاستيلاء على دولة الترك، لكن من السهل إلى حد بعيد حكمها والاحتفاظ بها في حال إخضاعها.

على النقيض من ذلك، ستجد من نواح عدة سهولة أكبر في الاستيلاء على دولة فرنسا، ولكن صعوبة كبيرة في حكمها والاحتفاظ بها[1].

يقبض ماكيافيللي هنا على جوهر الدولة العثمانية: لقد كانت دولة أكثر مركزية ولاشخصانية في أسلوب حكمها من دولة فرنسا في بداية القرن السادس عشر، وبالتالي من هذه الناحية أكثر حداثة منها بكثير. في فترة لاحقة من القرن السادس عشر، سعى ملوك فرنسا إلى إقامة نظام مركزي وإداري متسق، على غرار النظام العثماني، عبر تجريد الطبقة الأرستقراطية من امتيازاتها. أرسل الملك الفرنسي من باريس مشرفين -مثل البكوات (الحكام) الأتراك وولاة السناجق العثمانية، وأسلاف محافظي المقاطعات المحدثين- لإدارة المملكة مباشرة، بدل النخبة الميراثية المحلية. بالطبع، كانت المؤسسات التي استخدمتها الدولة العثمانية مختلفة، كونها تتأسس على نظام الـ«دوشيرمة» والرق العسكري، لكن العثمانيين نجحوا في إقامة دولة شديدة الاستقرار والقوة، استطاعت منافسة كل القوى الأوروبية في ذلك الوقت، وتربعت على عرش إمبراطورية أكبر من أي كيان سياسي أقامه خليفة أو سلطان عربي. كان المجتمع العثماني شبيهاً بالمجتمع الصيني المعاصر له في عهد سلالة مينغ، من حيث جمعه بين دولة مركزية قوية ولاعبين اجتماعيين ضعاف نسبياً وغير منظمين خارج أطر الدولة (لكنها اختلفت عن الصين من حيث أن السلطة السياسية كانت محددة بالقانون). كانت مؤسسات الدولة العثمانية في الحقيقة خليطاً غريباً من العناصر الحديثة والميراثية، وأصابها الانحطاط حين رسخت العناصر الميراثية نفسها على حساب الحديثة. لقد طور العثمانيون نظام الرق العسكري المملوكي إلى حد الكمال، لكنهم خضعوا أيضاً في النهاية إلى الرغبة الإنسانية الطبيعية بين نخبهم لتوريث مكانتها ومواردها لأبنائها.

أرستقراطية جيل واحد

ترجع أصول النظام الإداري الذي وصّفه ماكيافيللي، والذي يستطيع فيه السلطان العثماني تعيين موظفين إداريين لحكم كل ولاية أو خلعهم منها على هواه، إلى حقيقة أن الدولة العثمانية كانت سلالة غزو حديثة نسبياً، لم ترث مؤسسات قديمة بل بدأت خلق مؤسسات جديدة من الصفر. دفعت غزوات المغول في القرن الثالث عشر سلسلة من القبائل التركمانية خارج آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى منطقة حدودية في هضبة الأناضول الغربية، حيث انحشرت بين الامبراطورية البيزنطية غرباً والسلطنة السلجوقية (وهي دولة تابعة للسلالة الإيلخانية المغولية منذ عام 1243) شرقاً. نظمت هذه القبائل الحدودية نفسها لشن غزوات ضد البيزنطيين، واستطاع أحد قادتها الغازين -عثمان -هزيمة الجيش البيزنطي في موقعة بافيون عام 1302، فذاع صيته وسمت مكانته فوق باقي الأمراء الحدوديين الأتراك الذين انضووا تحت رايته لاحقاً. وهكذا تأسست سلالة «العصملي» أو العثماني كدولة حدودية محدثة، استعارت مؤسسات الدول الراسخة حولها مع توسعها واحتلالها أقاليم جديدة إلى الشرق والغرب[2].

قام نظام الإدارة الإقليمية العثماني كما تطور في القرن الخامس عشر أساساً على السباهي، أو الفارس، والتعويض الممنوح له أو الإقطاعة، التيمار (وتعني أصلاً سياسة الخيل). تألفت أصغر التيمارات من قرية واحدة أو عدة قرى تكفي عوائدها الضريبية لإعالة فارس مع حصانه وتجهيزاته. أعطيت إقطاعات أكبر أطلق عليها اسم «زعامات» إلى موظفين متوسطي المرتبة عرفوا باسم «الزعماء»، في حين تلقى كبار الموظفين والضباط إقطاعات اسمها هاس (حصة). عاش كل سباهي أو زعيم على أرضه وجنى الضرائب من الفلاحين المحليين -عادة حِمل عربة من الحطب والعلف، ونصف عربة من التبن سنوياً من كل فلاح -وهو نظام استخدمه البيزنطيون وتبناه العثمانيون ببساطة نقلاً عنهم. كان صاحب التيمار، مثل اللورد الإقطاعي في أوربا، يقوم بوظائف الحكومة المحلية، كتوفير الأمن وتصريف

شـؤون القضاء. وكانت مسؤولية السباهي تحويل المدفوعات العينية التي يتقاضاها إلى نقـد، ثـم إنفاق المال على تجهيز نفسـه وتكاليـف رحلته إلى الخطـوط الأمامية في موسـم الحملات العسـكرية. أما أصحـاب الإقطاعات الكبيرة فـكان يطلب منهم تجهيز جندي محمول آخر مع سائسـه ومعداته. عرف النظام برمته باسـم «ديرليك»، أو الإعاشة، إشارة إلى وظيفته، ففي نظام اقتصادي تحول جزئياً فقط إلى نظام نقدي، كان باستطاعة السلطان العثماني الاحتفاظ بجيش دائم دون الحاجة إلى زيادة العوائد الضريبية لدفع رواتب الجنود[3].

انتظمت الحكومة على مستوى المحافظات حول السـنجق، وهو إقليم يمتد على مسـاحة عدة آلاف من الكيلومترات المربعة، وربما عدد سـكان يبلغ حوالي مئة ألف نسـمة. كل الأقاليم الجديدة التي تم غزوها قسـمت إلى سـناجق، وأخضعت لمسـح شـامل ومفصل للأراضي تُـدرج فيه بدقة متناهية موارده البشريـة والاقتصادية قرية بقريـة. كان الغرض من هذه المسـوحات وضع أسـاس ضريبي، وتقسـيم الأراضي لتوزيعها إلى تيمارات إقطاعية. في البداية، كانت القواعد المطبقة على كل إقليم تختلف باختلاف ظروفه المحلية، لكن مع مرور الزمن وإضافة أقاليم جديدة بشكل متسارع، طبق نظام قواعد وقوانين رسـمي ومتسـق على جميع الأقاليم[4]. لم يكن البكوات، أو حـكام السـناجق، يوظفون محلياً بـل يعينون من قبـل الإدارة المركزية في اسـطنبول، وكانـوا مثـل المحافظين الصينيين ينقلـون دورياً إلى مناصب جديـدة ضمن جولات عمل تسـتمر كل منها ثلاث سـنوات[5]، وكان بيك السـنجق هو الضابط المسـؤول عن قيادة فرسان المنطقة إلى المعركة[6]. فوق السناجق، كانت هناك إدارة على مستوى أعلى تعرف باسم «بيليربيليك»[*]، وتشكل مناطق الامبراطورية الرئيسة.

كـما أدرك ماكيافيللي أن الاخـتـلاف الأهم بين الإقطاع الأوربي ونظام الإعاشـة العثـماني يكمن في حقيقـة أن الإقطاعـات التركية، على عكس نظيرتهـا الأوربية، لا يمكـن تحويلهـا إلى ممتلـكات قابلة للتوريـث، ولا نقلهـا إلى ذرية السـباهي. ونظراً

(*) وتعني بالتركية إقليم بيك البكوات أو قائد القواد.

لحقيقة أن معظم أراضي الامبراطورية تم إخضاعها مؤخراً من قبل سلالة صاعدة، بقي القسم الأكبر منها -حوالي 87 ٪ في عام -1528 ملكاً للدولة، ومنح لأصحاب التيمارات حصراً طوال حياتهم. كانت التيمارات تعطى لقاء خدمات عسكرية، ويمكن نزع ملكيتها في حال عدم أداء تلك الخدمات، لكن فقط من قبل السلطان نفسه. وعلى عكس النظام الأوربي، لم يكن يسمح لأصحاب الإقطاعات الكبيرة بإقطاع أراضيهم لآخرين من الباطن، فحين يموت السباهي أو يتقدم في العمر بحيث يعجز عن الخدمة، تعود ملكية أرضه إلى الدولة ويمكن إعادة تخصيصها لفارس جديد. في الواقع، لم تكن مكانة السباهي نفسه متوارثة، وكان على أبناء العسكريين العودة إلى الحياة العادية كمواطنين مدنيين[7]. أما الفلاحون العاملون في الأراضي لمصلحة أصحاب التيمارات والزعامات فكان لهم حقوق الانتفاع بأراضيهم؛ لكن، على عكس سادتهم، كان لهم أيضاً حق نقل هذه الحقوق لأبنائهم[8]. وهكذا خلقت الدولة العثمانية أرستقراطية جيل واحد، مانعة ظهور أرستقراطية زراعية قوية تمتلك قاعدة موارد وامتيازات متوارثة خاصة بها[9].



الامبراطورية العثمانية عام 1500

ثمة عوامل عملية أخرى منعت ظهور طبقة نبلاء متجذرة إقليمياً. كان العثمانيون في حالة حرب دائمة، وكان يتوقع من كل فارس الانضمام إلى قطعته لأداء واجبه العسكري في أشهر الصيف. الإقطاعي المحلي بالتالي كان يتغيب عن أرضه عدة أشهر كل عام، مما أراح الفلاحين من بعض أعبائهم، وأضعف الرابطة بين السباهي وأرضه. في بعض الأحيان، كان يطلب من الفرسان قضاء الشتاء في معسكرات أخرى بعيدة عن أراضيهم، وكان على زوجاتهم وأطفالهم تدبير أمورهم بأنفسهم، وغالباً ما استغل الجنود الفرص التي أتاحتها حياة المعسكر فاتخذوا لأنفسهم زوجات جديدات. كل هذه العوامل قطعت الصلة بين الأرستقراطي وأرضه، وهي صلة كانت بالغة الحيوية في التطور الأوربي[15].

الرق العسكري يبلغ حد الكمال

قام نظام الإعاشة على نظام الرق العسكري المملوكي، ولم تكن إدارته على نحو ملائم ممكنة بدونه. طور العثمانيون أنظمة الرق العسكري التي أنشأها العباسيون والمماليك، بالإضافة إلى تلك التي استخدمها الحكام الأتراك الآخرون، لكنهم أزالوا العديد من المظاهر التي جعلت النظام المملوكي إلى حد بعيد معطلاً وظيفياً.

التعديل الأول والأكثر أهمية ظهور تمييز واضح الآن بين السلطتين المدنية والعسكرية، مع إخضاع الأخيرة بحزم للأولى. ظهر الأرقاء العسكر بدايةً كامتداد لأسرة السلطان، كما في حالة المماليك الأيوبيين. لكن الأسرة العثمانية الحاكمة، على عكس المملوكية، بقيت مسيطرة على تراتبية أرقائها حتى فترة متأخرة جداً من عمر الامبراطورية. كما بقي المبدأ السلالي نافذ المفعول داخل الأسرة العثمانية الحاكمة حصراً، ولم يكن لأي عبد مهما بلغت موهبته أو علو مرتبته أن يطمح بأن يصبح السلطان نفسه، أو يأمل بتأسيس سلالته الصغيرة الخاصة داخل المؤسسة العسكرية. لذلك استطاعت السلطات المدنية وضع قواعد واضحة للتجنيد والتدريب والترقية، ركزت على بناء مؤسسة عسكرية وإدارية فاعلة، دونما الحاجة إلى القلق الدائم من محاولة تلك المؤسسة الاستيلاء على السلطة باسمها الخاص.

كذلك أدت الجهود المبذولة لمنع تشكل سلالات ضمن المؤسسة العسكرية إلى وضع قواعد صارمة فيما يتعلق بالأولاد والميراث. لم يسمح لأبناء الانكشارية بأن يصبحوا انكشاريين أنفسهم، بل في الواقع لم يكن يسمح للانكشاريين بالزواج وتأسيس أسر أصلا في الأيام المبكرة للإمبراطورية. سمح فقط لأبناء النخبة من سباهية الباب العالي دخول فرق الشبيبة السباهية (sipahioghlans) بصفة مساعدين وخدم، لكن أحفادهم استبعدوا من المؤسسة على نحو صارم. يبدو أن العثمانيين فهموا منذ البداية أن منطق الرق العسكري مصمم لمنع ظهور نخبة وراثية راسخة، ولذلك اعتمد نظام التجنيد والترقية في مؤسسة الرق العسكري العثماني على الجدارة والخدمة، وكوفئ الأرقاء لقاءهما بالإعفاءات الضريبية والإقطاعات[11]. لاحظ أوجيه غيزيلن دي بوزبيك، سفير عاهل الإمبراطورية الرومانية المقدسة شارل الخامس إلى بلاط السلطان سليمان القانوني، أن غياب طبقة نبلاء وراثية أتاح للسلطان اختيار أرقائه وترقيتهم تبعاً لمقدراتهم، وأن «شخصية الراعي الذي ترقى ليصبح رئيس وزراء لامع ما فتئت تسحر ألباب المراقبين الأوربيين»[12].

طور العثمانيون النظام المملوكي بالحفاظ على تمايز صارم بين المجندين في المؤسسة الحاكمة كعبيد غير مسلمين -العسكر -وبين بقية مواطني الامبراطورية المسلمين وغير المسلمين -الرعية. سمح لأعضاء الرعية بتأسيس أسر، وبحق التملك، وتوريث ممتلكاتهم وحقوق أراضيهم لأولادهم وكل ذريتهم اللاحقة. كما سمح لهم بتنظيم أنفسهم ضمن مجتمعات شبه مستقلة وذات حكم ذاتي، على أساس الانتماء المذهبي المعروف بـ«الملل». لكن لم يكن لأحد من الرعية أن يطمح بأن يصبح عضواً في النخبة الحاكمة، أو يحمل السلاح، أو يخدم كجندي أو موظف بيروقراطي في الإدارة العثمانية. كانت كوادر العسكريين تتجدد على الدوام برفدها سنوياً بمجندين مسيحيين جدد تنقطع كل روابطهم بأسرهم ليصبح ولاؤهم المطلق للدولة العثمانية. ولم تكن هناك نقابات مهنية أو فئات أو جمعيات مستقلة بين العسكريين، بل كان يفترض بهم الولاء للسلالة الحاكمة فقط[13].

الدولة العثمانية مؤسسة حاكمة

هنـاك دلائـل تشـير إلى أن العثمانيـين في أوجهم لم يسـعوا إلى اسـتخراج المعدل الأقـصى مـن الضرائـب، بـل رأوا أن دورهم يكمـن في الحفاظ على معـدل ضريبي أساس ومحدد، علاوة على دورهم في حماية الفلاحين من ابتزاز النخب الأخرى التي يرجـح أن يتصرف أفرادهـا كجماعات جريمة منظمة. نعـرف ذلك لأن ثمة فترات لاحقـة في التاريـخ العثماني دفعت فيها الضائقة المالية العديد من السـلاطين إلى رفع المعدلات الضريبية لمستويات أكثر إرهاقاً.

كانت الحاجة إلى الاعتدال متأصلة في صلب نظرية الدولة العثمانية، التي ورثتها عن الأنظمة الشرق الأوسـطية السابقة. يُروى عن الحاكم الفارسي خسرو الأول(*) (531-579) أنـه قال: «العدل أسـاس الدولة القوية. فبالعدل والاعتدال سـوف ينتـج النـاس أكثر، فتـزداد العوائد مـن الضرائب، وتـزداد الدولة غنى وقـوة»[14]. و«العـدل» في هذا السـياق يعني الاعتدال في معدلات الضرائـب المفروضة[15]. قد نجد في هذا نسـخة شرق أوسـطية مبكرة لمنحنى لافير (Laffer Curve)، الذي شاع ذكـره أيـام إدارة ريغان، ويقول إن معـدلات الضرائب الأدنى توفر قـدراً أعلى من العوائـد الضريبيـة الكلية، عبر إعطاء الأفـراد حوافز أكبر للإنتـاج. ردد العديد من الكتـاب الأتـراك الأوائل صدى هذه المشـاعر[16]، ونقشـوها على ما يسـمى «دائرة العدل» القائمة على المقولات الثماني التالية:

1ـ لا سلطة ملكية بلا جيش

2ـ لا جيش بلا ثروة

3ـ الثروة تنتجها الرعية

4ـ الرعية يحكمها السلطان بإشاعة العدل

5ـ العدل يقتضي الانسجام في العالم

(*) كسرى أنو شروان.

6ـ العالم حديقة أسوارها الدولة

7ـ الدولة دعامتها القانون الديني

8ـ القانون الديني لا دعم له بلا سلطة ملكية

كانت هذه المقولات تكتب عادة حول دائرة بحيث تقود المقولة الثامنة إلى الأولى، إشارةً إلى أن الشرعية الدينية (المقولة الثامنة) تدعم بالضرورة السلطة الملكية (المقولة الأولى)[17]. «دائرة العدالة» في الحقيقة تعبير استثنائي في بلاغته عن جدلية العلاقات الداخلية بين السلطة العسكرية، والموارد الاقتصادية، والعدالة (بما فيها المعدلات الضريبية)، والشرعية الدينية. وتشير بوضوح إلى أن الحكام الأتراك لم يروا أن أهدافهم ضيقة إلى حد استخراج الريوع الاقتصادية القصوى، بل زيادة قوة الدولة الكلية إلى حدها الأقصى، عبر توازن السلطة والموارد والشرعية[18].

إحدى أكبر نقاط ضعف النظام العثماني، وهو ما جعله فعلياً أقل استقراراً من الملكيات الأوربية المعاصرة له، كانت غياب نظام راسخ لتوريث البكورة أو أية إجراءات من هذا القبيل لتحديد الخلافة. في التقليد الشرق أوسطي القديم، كانت قضية الخلافة في الأسر المالكة بيد الله، ووضع قانون محدد لها مخالف للإرادة الإلهية[19]. في فترات الخلافة، كان مختلف المرشحين بحاجة لدعم الانكشارية، ومسؤولي البلاط، والعلماء (البيروقراطية الدينية)، والجهاز الإداري للدولة. وكان أبناء السلطان لدى بلوغهم سن الرشد، يرسلون مع معلميهم إلى محافظات مختلفة لاكتساب خبرة عملية في الحكم؛ وكان أقربهم إلى العاصمة أوفرهم حظاً في التأثير على سياسات الانكشارية والبلاط وتوجيهها لمصلحتهم. وقد أدى ذلك إلى نشوب حروب أهلية دورية بين الأبناء عند وفاة السلطان، أو إلى محاولات استباقية للاستيلاء على السلطة في حياته أحياناً. تحت هذه الظروف، كانت جرائم قتل الأخ شبه مؤكدة. السلطان محمد الثالث (1595ـ1603) أعدم إخوته التسعة عشر في القصر الملكي عند استلامه السلطة، ثم أنهى تقليد إرسال أبناء السلطان

إلى المحافظات وأبقاهم بدلاً من ذلك محاصرين في ركن خاص من القصر حيث عاشوا شبه أسرى وسجناء[20]. قد يبرر المرء هذا النظام بأنه مصمم للتأكد من أن أقسى وأصلب الأبناء عوداً سوف يبرز في النهاية ليصبح السلطان الجديد. لكن غياب آلية مؤسسية للخلافة خلقت أيضاً نقاط ضعف كبيرة تركت الامبراطورية عرضة التهديد الخارجي خلال فترات الصراع على الخلافة، وأعطت تأثيراً أكبر من اللزوم للاعبين في النظام، مثل الانكشارية، كان يفترض ألا يكونوا أكثر من وكلاء للسلطان.

تثير الآلية الفوضوية للخلافة العثمانية تساؤلات حول مدى مؤسسية النظام برمته. ماكس فيبر وسم النظام العثماني بأنه، مثل النظام الصيني، ميراثي أكثر منه حديث. ويصح ذلك إذا عرّفنا «ميراثي» بمعنى أن الحكومة كلها تنبع من أسرة الحاكم وتخضع لأهوائه. من الواضح أن هذا كان حال النظام العثماني، فحقيقة أن المكانة الاعتبارية لجميع موظفي الدولة تقريباً كانت «عبيد» السلطان، تشير إلى أن السلطان كان يتمتع بالسيطرة الكاملة وحرية التصرف المطلقة بالجهاز البيروقراطي للدولة. ومثل الامبراطور الصيني، كان بمقدور السلطان العثماني الأمر بإعدام أي موظف على هواه، حتى رئيس الوزراء. كما تمتع السلاطين بسلطة تغيير القواعد المؤسسية الكبرى على هواهم أيضاً، مثل قرار السلطان سليمان تخفيف قواعد السماح للانكشارية بالزواج وتأسيس أسر.

من الجهة المقابلة، وبغض النظر عن سلطات السلطان النظرية، من الواضح أن النظام الذي ترأسه كان شديد الالتزام بالقواعد، ويمكن التنبؤ بطرائق صنع قراراته. في المقام الأول، كان السلطان العثماني مقيداً -نظرياً وعملياً على حد سواء -بأحكام القانون الإسلامي أو الشريعة. فمثل الملوك المسيحيين في العصور الوسطى، أقر السلطان رسمياً بأن السلطة لله وللقانون الإلهي؛ وبأن كل ما يتمتع به من سلطات وصلاحيات إنما منح له بتفويض إلهي. وقد اضطلعت مؤسسة دينية كبيرة وموقرة بمهمة ولاية القانون الديني ورعايته، وتكونت من «العلماء» أو الفقهاء القيمين على تأويل القانون، وإدارة نظام المحاكم الدينية التي شمل نطاق

اختصاصها شؤون الأسرة والزواج والإرث وطائفة واسعة من شؤون الأحوال الشخصية. لم يجرؤ السلطان على التدخل في الإدارة التقليدية للقانون الديني على هذا المستوى. كذلك كانت الملكية الخاصة وحقوق الانتفاع بأراضي الدولة محمية على نحو مشابه (انظر الفصل 19). حتى الصراعات الفوضوية على الخلافة كانت، بطريقة ما، محددة ومنصوصاً عليها في القانون الإسلامي، الذي منع اعتماد نظام البكورة مبدأ للخلافة.

علاوة على ذلك، أصبح النظام باطراد أكثر التزاماً بالقواعد والقوانين بسبب متطلبات تفويض السلطة. إحدى حقائق الحياة البسيطة هي أن على الحكام المستبدين كلهم تفويض السلطة والصلاحية لوكلاء، وأن للوكلاء أنفسهم حق ممارسة السلطة المخولة لهم بحكم خبراتهم ومقدراتهم. وهذا كله ينطبق إلى حد أبعد على من يجب عليهم حكم إقليم كبير ومتنوع ومعقد كالامبراطورية العثمانية.

من الغريب أن نظام الـ«دوشيرمة» والرق العسكري كان أحد أكثر مظاهر الحداثة في النظام العثماني. وظيفياً، أدى النظام الغرض نفسه من امتحانات القبول لدخول البيروقراطية الصينية، إذ كان مصدراً موضوعياً ولا شخصياً لتوظيف العاملين في جهاز الدولة، وضَمِن توفير مرشحين موالين للدولة ومتحررين من روابط الأسرة والقرابة، واصطفى بصرامة متناهية الأكفأ للترقية إلى مستويات القيادة العليا. كان من جهة أقل عقلانية من النظام الصيني فيما يتعلق بقصره حق الدخول للأجانب. لكن الحافز لهذا التحديد من جهة أخرى كان منع تحوله إلى نظام ميراثي، عبر إلغائه الحاجة إلى الاعتماد على النخب الأهلية بارتباطاتها الأسروية أو المحلية القوية[21].

معيار آخر لدرجة حداثة النظام كان اتساق القوانين والإجراءات الإدارية عبر مختلف أرجاء الامبراطورية. بالطبع، في هذا السياق، وضعت الصين المعايير الذهبية، كونها أقامت منذ فترة مبكرة جدا نظاماً إدارياً متسقاً لدرجة تثير الإعجاب، ولم يسمح إلا باستثناءات قليلة نسبياً للقواعد العامة. النظام العثماني سمح بقدر

أكبر من التنوع. إذ حكمت منطقتا الامبراطورية المركزيتان، هضبة الأناضول ودول البلقان، بمجموعة قوانين وقواعد متسقة إلى درجة معقولة من حيث حيازة الأرض والضرائب والعدالة وما إلى ذلك. ومع أن العثمانيين أكرهوا عبيدهم العسكر على دخول الإسلام بالقوة، فإنهم لم يسعوا إلى فرض نظامهم الاجتماعي الخاص على إداراتهم الإقليمية. ضمن نظام الملة، سمح لليهود والمسيحيين اليونان والأرمن بدرجة من الاستقلال الذاتي، مع أنهم لم يتمتعوا بنفس الحقوق القانونية/ القضائية للرعية المسلمين. كان الزعماء الدينيون لهذه المجتمعات مسؤولين عن تنظيم الأمور المالية والتعليم والإدارة القانونية، خصوصاً القضايا المتعلقة بقانون الأسرة والأحوال الشخصية[22]. لكن كلما ابتعد المرء عن مركز الامبراطورية ازداد تباين النظام واختلافه عن جوهره. بعد هزيمة المماليك عام 1517، انضمت مناطق مهمة من الشرق الأوسط إلى الامبراطورية العثمانية، بما فيها مصر وسورية والحجاز (حالياً الجانب الغربي من المملكة العربية السعودية على امتداد البحر الأحمر). سمح للمماليك بالإبقاء على نظام الرق العسكري الخاص بهم، مع الاعتراف بالسيادة العثمانية. أما منطقة الحجاز فكان لا بد من إدارتها وفق قوانينها الخاصة، لأنها تضم المدينتين الإسلاميتين المقدستين، مكة والمدينة، اللتين أصبح العثمانيون الآن أوصياء عليهما.

عودة الميراثية والانحطاط

ترجع أسباب انحطاط النظام العثماني إلى عوامل خارجية وداخلية في آن. تتعلق العوامل الخارجية بالحدود المادية للامبراطورية، والتغيرات الديموغرافية والبيئية العريضة التي أثرت ليس فقط على الأراضي التركية، بل أيضاً على كل الامبراطوريات الزراعية الكبيرة في أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر. أما العوامل الداخلية فتتعلق بانهيار نظام الرق العسكري وتحول الانكشارية من أداة لسلطة الدولة إلى مجموعة مصالح راسخة.

كما رأينا، بدأ النظام العثماني كسلالة غازية واعتمد على التوسع الإقليمي المستدام كمصدر للعوائد الضريبية وأراضٍ للتيمارات الجديدة. بنهاية العقد الثالث من القرن السادس عشر، كان العثمانيون يخوضون معارك على جهتين رئيستين يفصل بينهما حوالي ألفي ميل -مع النمساويين في أوربا الشرقية، ومع الامبراطورية الفارسية التي استعادت حيويتها تحت حكم الصفويين. استطاع العثمانيون تجنيد نسبة كبيرة جداً من القوى العاملة في الامبراطورية، لكنهم لم يستطيعوا الاحتفاظ بجيش دائم في ميادين المعارك على مدى عام كامل. طور العثمانيون نظاماً لوجستياً متقدماً بمعايير التقنية السائدة آنذاك، لكن بقي لزاماً عليهم حشد جيوشهم في الربيع والسير بها مئات الأميال على طرقات وعرة إلى مختلف الجبهات. فشلت المحاولة الأولى لفتح فيينا لأن الجيش العثماني لم يصل إلى ضواحي المدينة حتى 27 أيلول/ سبتمبر 1529؛ وكان لا بد من فك الحصار عنها بعد أقل من ثلاثة أسابيع كي يستطيع الجنود العودة إلى أوطانهم وأراضيهم وأسرهم قبل بداية الشتاء. كما فرضت عليهم قيود مماثلة على الجبهة الفارسية[23].

رد العثمانيون بإبقاء حامية عسكرية في هنغاريا طوال عام كامل، وتحسين ذراعهم البحرية في البحر الأبيض المتوسط، واستمروا في غزواتهم (الجزيرتي قبرص وكريت على سبيل المثال) حتى فترة متأخرة من القرن السابع عشر. لكن عهد المكاسب الإقليمية السهلة كان قد ولى بحلول منتصف القرن السادس عشر، ولم يعد النهب الخارجي المسلح مصدر ريوع اقتصادية وفيرة للنظام. كانت لهذا آثار داخلية مهمة على نظام الحكم والإدارة؛ لأن المستويات الأعلى لاستخراج الموارد صارت تأتي الآن من المناطق الأساسية داخل الامبراطورية، لا من الجبهات والمناطق الحدودية. كما أن قلة الأقاليم المسيحية الجديدة حدت من تدفق المزيد من العبيد الجدد لتغذية نظام «الدوشيرمة».

كان التطور الكبير الآخر على الصعيد الخارجي تضخم الأسعار لفترة طويلة وازدياد عدد السكان، وهما ظاهرتان مرتبطتان إحداهما بالأخرى. حسب سعر وحدة الفضة الثابت، ارتفعت أسعار القمح في الأناضول بنسبة 400 ٪ بين عامي

1489 و1616، وأرجع العديد من الباحثين أسباب ارتفاع السعر إلى تدفق الذهب والفضة من الممتلكات الإسبانية في العالم الجديد. لكن، كما جادل جاك غولدستون، هنالك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن التضخم العثماني لم يكن مجرد حادث نقدي، إذ ليس هناك دلائل على دخول سبائك جديدة إلى الأراضي العثمانية، بل اضطرت الحكومة في الحقيقة إلى تخفيض قيمة عملتها لقلة الفضة المتوافرة. الأرجح أن سبب التضخم كان مدفوعاً بازدياد الطلب على القمح نتيجة التزايد السكاني السريع، إذ ارتفع عدد سكان آسيا الوسطى بنسبة تراوحت بين 50 إلى 70 بالمئة في الفترة بين عامي 1520 و1580، مع ازدياد عدد سكان اسطنبول وحدها من مئة ألف إلى سبعمئة ألف نسمة بين عامي 1520 و1600. لا تتضح أسباب هذا الارتفاع في عدد السكان، الذي حدث أيضاً في الصين وأوربا، لكن أحد العوامل بالتأكيد كان تراجع موجات الطاعون التي أهلكت أعداداً كبيرة من السكان على امتداد أوراسيا في القرن الخامس عشر، والتي بدورها قد تكون لها علاقة بتغير المناخ وارتفاع مناعة السكان ضد المرض، كما يقول غولدستون[24].

كان تأثير هذه التغيرات على المؤسسات العثمانية دراماتيكياً، فالتضخم جعل نظام التيمارات لحيازة الأراضي باطراد غير قابل للحياة. وعلى الرغم من أن الفرسان ملاك التيمارات عاشوا على إنتاج أراضيهم، فقد ترتبت عليهم مصاريف نقدية مرتبطة بمعداتهم العسكرية وبأراضيهم لم يستطيعوا تغطيتها على نحو مطرد أيضاً. رفض كثير منهم المشاركة في الحملات العسكرية، وترك آخرون ممتلكاتهم وشكلوا عصابات نهبت الفلاحين وملاك الأراضي في الأرياف. سمح لقوات الانكشارية المتمركزة في المدن بالعمل في وظائف مدنية، كتجار أو حرفيين، لتغطية نفقاتهم، مما أدى إلى تآكل الحد الفاصل بوضوح بين طبقتي العسكر والرعية سابقاً. كذلك استطاع بعض الانكشاريين تأمين وظائف لأنفسهم كمسؤولين ماليين، حيث تلاعبوا بسجلات التيمارات لمصلحتهم، فوهبوا الأراضي لأنفسهم أو حتى للرعية القادرين على دفع المال مقابل الامتيازات[25].

واجهت الحكومة المركزية أيضاً أزمة مالية أواخر القرن السادس عشر. فدخول الأسلحة النارية جعل سلاح الفرسان، الذي كان عماد الجيوش العثمانية في القرن الخامس عشر، تنظيماً عسكرياً عفى عليه الزمن. كان على الدولة توسيع سلاح المشاة على حساب سلاح الفرسان بسرعة، فازداد عدد جنود الانكشارية من 5 آلاف إلى 38 ألفا بين عامي 1527 و1609، ثم إلى 67.500 جندي بحلول عام 1669. بالإضافة إلى ذلك، بدأ النظام تجنيد ما يعرف باسم «السيكبان»، أو الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، كحملة بنادق على أساس مؤقت[26]. وبعكس قوى الخيالة القديمة، التي كانت مكتفية ذاتياً، تطلبت قوى المشاة الجديدة تجهيزها بأسلحة حديثة ودفع رواتب نقدية لأفرادها. كانت الحكومة بالتالي بحاجة ماسة إلى تحويل إيراداتها من دفوعات عينية إلى عملة نقدية حلت محلها كأساس لتعاملات الاقتصاد العثماني برمته. انخفض عديد سلاح الفرسان بمعدل زيادة سلاح المشاة، وتحولت التيمارات المهملة إلى عقارات مؤجرة تمنح لرجال أعمال مدنيين لا علاقة لهم بالدولة. أتاح ذلك استخراج ضرائب نقدية جمعها جباة مزارعون وظفوا من خارج طبقة العسكر. ومع بدء النظام سعيه المستميت في البحث عن إيرادات، تراخت القيود والضوابط السابقة على استغلال الفلاحين[27].

لعل تآكل الضوابط الداخلية المفروضة على نظام الرق العسكري كان محتماً مع هذه الضائقة والأزمات المالية. رأينا في حالة المماليك صعوبة فرض قوانين تمنع الجنود الأرقاء من توريث مكانتهم ومواردهم لأولادهم، نظراً لتعارضها مع بعض حقائق الطبيعة الإنسانية. النظام العثماني كان حتى أكثر صرامة، إذ فرض العزوبية على الانكشارية ومنعهم من تكوين أسر. كانت هناك على الدوام ضغوطات من داخل المؤسسة لتخفيف تلك القواعد، وهذا تحديداً ما حدث مع مواجهة النظام ضغوطات مالية متصاعدة. بدأت العملية في عهد سليم المتجهم (1512ـ 1520)(*) وسليمان العظيم(**) (1520ـ 1566)، اللذين كانا أول من

(*) سليم الأول.

(**) سليمان القانوني.

سمح للانكشارية بالزواج وتأسيس أسر. ثم ضغط جنود الانكشارية على البلاط العثماني للسماح لأبنائهم بدخول سلك الخدمة العسكرية، وهذا ما حدث في عهد سليم الثاني (1566-1574)، إذ تأسس نظام محاصصة لأبناء الانكشارية. في عام 1638، ألغى السلطان مراد الرابع رسمياً الـ«دوشيرمة» كنظام للتجنيد، مقراً بأمر واقع يجدد فيه سلك الانكشارية صفوفه ببساطة عبر أبناء الانكشارية أنفسهم، بل سمح لبعض أفراد الرعية في الواقع بدخول الطبقة العسكرية[28]. اعتمدت الترقيات بشكل متزايد على الصلات الفردية داخل نظام الدولة، بدل اعتمادها على القواعد والقوانين؛ وانتشرت الميراثية الآن في أرجاء النظام كله، بعد أن كانت مقتصرة على سياسات القصر بأعلى مستوياتها[29].

تآكلت الروابط الأخلاقية التي جمعت الانكشاريين بالسلطان، نتيجة انشغالهم بصلاح حالهم وحال أسرهم، وبدء تحولهم إلى مجرد مجموعة مصالح نفعية، مثل المماليك البرجية. انهار الانضباط السابق، وبدأ الانكشاريون حركات عصيان وأعمال شغب دورية في العاصمة، حول مطالب بدفع رواتبهم المتأخرة أو احتجاجاً على دفعها بالعملة المخفّضة. ومثل المماليك، طور الانكشاريون روابط بالاقتصاد المدني، فتملكوا مصالح تجارية وحرفاً، أو استخرجوا ريوعاً من تيمارات مهجورة سيطروا عليها[30].

اعترض العديد من المؤرخين على فكرة أن العثمانيين كانوا في حالة انحطاط محتوم منذ بداية القرن السابع عشر. في الواقع، استطاع النظام البقاء على قيد الحياة ثلاثمئة سنة أخرى، حتى قيام حركة تركيا الفتاة عام 1908. أظهر العثمانيون حيوية مثيرة للدهشة، كما في عهد الصدر الأعظم كوبرولو (Koprulus) في النصف الثاني من القرن السابع عشر، حين استعيد النظام بحزم في أقاليم الامبراطورية المركزية كافة، وعاد التوسع مجدداً في البحر الأبيض المتوسط بغزو جزيرة كريت، ومحاولة شن هجوم آخر على فيينا عام 1683[31]. لكن هذه الصحوة سرعان ما انعكست مع صعود السلالة الشيعية الصفوية في بلاد فارس، ما أدى إلى صراع طويل بأبعاد سنية-شيعية قوية شجعت على التشدد في فرض المذهب السني في

عمـوم الامبراطوريـة، وانغلاقهـا أمام الأفكار الجديـدة القادمة مـن الخارج. وجد العثمانيـون أنفسـهم باطراد غـير قادرين على مواكبـة الابتكارات التقنيـة والإدارية التـي رادتها الامبراطوريات الأوربية المجـاورة، واضطروا إلى التنازل عن أراضيهم لهـا عقداً بعد عقـد. لكن، مع ذلك، اسـتطاعت تركيا هزيمـة البريطانيين في معركة غاليبولي، وبقيت لاعباً رئيساً في السياسات الأوربية في القرن العشرين.

الميراث العثماني

كان العثمانيـون أنجـح نظام ظهر في العالم الإسـلامي على الإطـلاق. فقد تمكنوا مـن تركيز السـلطة عـلى نطاق غير مسـبوق في المنطقة اعتـماداً على المؤسسـات التي أنشـؤوها. وحققوا الانتقـال من مجتمع قبلي إلى مجتمع على مسـتوى الدولة في وقت قصير لافت، ثم طوروا مؤسسـات الدولة التي دمجت عدة ملامح وجوانب حديثة على نحو فذ. كما رسـخوا بيروقراطية مركزية ومؤسسة عسكرية اختارت كل منهما، بعد أن استندت إلى قاعدة تجنيد أجنبية محدودة، مجموعات معينة من الأفراد وطورت مهاراتهم اعتماداً على معيار لاشخصاني من الجدارة والاستحقاق النزيه. وتمكن هذا النظام من التغلب على القيود المحددة التي فرضها التنظيم القبلي في مجتمعات الشرق الأوسط.

فضـلاً عـن ذلك كله، أوجد العثمانيـون نظاماً لإدارة الأقاليـم يمكن التحكم به مـن المركـز. وعبر هذا النظام، اسـتطاعوا فرض مجموعة موحدة نسـبياً من القواعد والأنظمـة حـددت آليات العمـل اليومية للاقتصاد وحافظت على السـلم في شـتى أرجـاء الامبراطورية المترامية الأطراف. لم يسـمح العثمانيون قـط بظهور طبقة نبيلة متجـذرة محليـاً، يمكن أن تشـظي السـلطة السياسـية، مثلما حدث في ظـل الإقطاع الأوربي. لهذا السـبب، لم يضطر السـلاطين إلى استعادة السـلطة من الأرستقراطيين كما فعل الملوك الأوربيون في البدايات المبكرة للعصور الحديثة. وكانت المؤسسـات العثمانيـة أكثـر تعقيداً من تلك التي نشـأت في عديد من الأنظمة السياسـية الأوربية المعاصرة لها في القرن الخامس عشر.

فيما يتعلق بقدرتها على مركزة السلطة والهيمنة على المجتمع الذي تحكمه، بدت الدولة العثمانية في ذروة مجدها أقرب إلى الدولة الامبراطورية الصينية منها إلى الدول الأوربية المعاصرة، أو أي دولة هندوسية محلية أقيمت في شبه القارة الهندية. ومثلما هي الحال في الصين، لم يظهر سوى عدد قليل نسبياً من الفئات الاجتماعية المنظمة تنظيماً جيداً والمستقلة عن الدولة. ولم توجد هناك، كما لاحظ ماكيافيللي، نبالة دم قديمة؛ ولا مدن تجارية مستقلة لها شرعتها وميليشياتها وأنظمتها القانونية. وخلافاً للهند، لم تكن القرى منظمة وفقاً لقواعد اجتماعية دينية قديمة.

من المجالات التي اختلفت فيها الدولة العثمانية والدول العربية التي سبقتها عن الصين وجود مؤسسة دينية فقهية، مستقلة نظرياً على الأقل عن الدولة. سوف يعتمد المدى الذي حد ذلك من مركزة سلطة الدولة في نهاية المطاف على درجة مأسسة السلطة الدينية نفسها (سوف أعود إلى هذا الموضوع عند مناقشة أصول حكم القانون في الفصل الحادي والعشرين).

مثلت مؤسسة الرق العسكري التي كمنت في صميم السلطة العثمانية طريقاً مسدوداً فيما يتعلق بالتطور السياسي العالمي. فقد حفزتها الاهتمامات نفسها التي دفعت الصينيين إلى ابتكار نظام الامتحان الإمبراطوري للانضمام إلى الطبقة البيروقراطية. واليوم، يبقى المعادل الوظيفي للنظام الصيني موجوداً في متطلبات الدخول إلى البيروقراطيات الأوربية والآسيوية الحديثة، إضافة إلى اختبارات المؤهلات العامة مثل «اختبارات الكفاءة المدرسية» في الولايات المتحدة، و«البكالوريا» الفرنسية. وبالمغايرة، اختفى الرق العسكري كمؤسسة من سياسة العالم ولم يترك أي أثر. ولم يفكر أحد خارج العالم الإسلامي أن استعباد الأجانب، ومن ثم ترقيتهم إلى المناصب الرفيعة في الحكم، أمر مشروع. لم تكن المشكلة تتمثل في العبودية بحد ذاتها؛ فقد عدت هذه المؤسسة شرعية في الغرب، مثلما يعرف الجميع، إلى القرن التاسع عشر. ما لم يخطر ببال الأوربيين أو الأميركيين هو تحويل عبيدهم إلى مسؤولين يحتلون مناصب حكومية رفيعة.

بينما خدم نظام الرق العسكري وظيفة الركيزة المؤسسة لارتقاء قوة العثمانيين وسلطتهم بسرعة كبيرة بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، تعرض لتناقضات داخلية ولم يتمكن من النجاة من الظروف الخارجية المتغيرة التي واجهتها الإمبراطورية في أواخر القرن السادس عشر. لم يطور العثمانيون رأسمالية محلية قادرة على الحفاظ على نمو الإنتاجية مدة زمنية طويلة، ولذلك اعتمدوا على النمو الشامل للموارد المالية. فشلت السياسة الاقتصادية وأخفقت السياسة الخارجية، وتغذى الفشل على الإخفاق وجعل من المستحيل استدامة المؤسسات الأهلية. ولا يمكن تفسير بقائها حتى القرن العشرين إلا بتبني السلاطين الإصلاحيين للمؤسسات الغربية. ولم يكن ذلك في نهاية المطاف كافياً للحفاظ على النظام، واعتمدت الجمهورية التركية التي خلفته على مبادئ مؤسسية مختلفة اختلافاً كلياً.

16

المسيحية تقوض أركان العائلة

كيف يعود السبب في الخروج الأوربي من إطار القرابة إلى الدين لا السياسة؛ سوء الفهم الشائع لطبيعة الأسرة الأوربية؛ كيف دمرت الكنيسة الكاثوليكية جماعات القرابة الموسعة؛ كيف تطرفت الفردانية الإنكليزية حتى في السياق الأوربي

في المناطق العالمية الثلاث التي تناولتها بالدراسة إلى الآن، تشكلت مؤسسات الدولة بصورة مباشرة من المجتمعات القبلية. فقد اعتمد التنظيم الاجتماعي المبكر في الصين والهند والشرق الأوسط على سلالات أنساب ذكورية؛ وأقيمت الدولة لمغالبة الحدود المقيدة التي فرضتها المجتمعات على المستوى القبلي. في كل حالة من الحالات، كان على بناة الدولة تصور كيف يمكن جعل ولاء الأفراد للدولة بدلاً من جماعتهم القرابية المحلية. وكان من الضروري وضع المؤسسات المعتمدة على المنطقة والسلطة القانونية المركزة فوق مجتمعات متشظية بقوة ومنقسمة إلى طبقات. أما أشد الاستجابات تطرفاً لهذه المشكلة فأتت من العرب والعثمانيين، الذين قاموا باختطاف أطفال وتنشئتهم في أسر مصطنعة بحيث يصبح ولاؤهم للدولة لا للأقرباء.

لم ينجح الجهد المبذول لبناء الدولة من القمة إلى القاعدة في أي من هذه الحالات في إلغاء القرابة بوصفها ركيزة مؤسسة للتنظيم الاجتماعي المحلي. وفي الحقيقة، استند معظم تاريخ التطور المؤسسي في هذه المجتمعات كلها إلى جهد الجماعات

القرابية لإعادة إقحام نفسها في السياسة -ما دعوته «إعادة الميراثية». وهكذا أعادت سلالات النسب القوية أسر مؤسسات الدولة اللاشخصية التي أقيمت في عهد أسرتي تشين وهان الأولى، بحلول الوقت الذي انهارت فيه أسرة هان الثانية؛ وبقيت هذه الأسر من الفاعلين المهمين في تاريخ الصين السياسي حتى عهد سلالتي سوي وتانغ. أما الكيانات السياسية الهندية فكانت أقل تقدماً في إيجاد مؤسسات لاشخصية قوية في المقام الأول، وبقيت هذه المؤسسات غير ذات صلة عموماً بالحياة الاجتماعية في القرى الهندية المنظمة حول الطبقات المقسمة. بينما كانت الدولة التركية أكثر نجاحاً في تقليص تأثير التنظيم القبلي في مناطقها الحيوية في الأناضول والبلقان، لكنها صادفت قدراً أقل من النجاح في الولايات العربية التي حكمتها بأسلوب أكثر تساهلاً. وفي الحقيقة، مارست الدولة العثمانية سلطة اسمية واهية على المجتمعات البدوية المحيطية، التي بقي تنظيمها القبلي على حاله حتى اليوم. في هذه المناطق كلها -الصين والهند والشرق الأوسط- تبقى العائلة والقرابة مصدراً للتنظيم الاجتماعي والهوية يتفوق في القوة على نظيره في أوربا أو أميركا الشمالية. وما تزال هناك طبقات أنساب كاملة النضج في تايوان وجنوب الصين، كما أن الزيجات في الهند تبقى عملية اتحاد بين العائلات لا الأفراد، بينما تظل الروابط القبلية كلية الحضور في أنحاء شتى من الشرق الأوسط، ولا سيما بين السكان من ذوي الأصول البدوية.

الاستثنائية الأوربية

اتخذت القرابة في أوربا شكلاً مختلفاً. في مقالة نشرت عام 1965، لاحظ الخبير السكاني جون هاغنال التغاير اللافت بين أنماط الزواج في أوربا الغربية، وفي كل جزء آخر من العالم فعلياً[1]. في أوربا الغربية، يميل الرجال والنساء إلى الزواج في عمر متأخر، وهنالك عدد كبير من الأفراد الذين لم يتزوجوا قط. رُبط العاملان كلاهما بمعدل الولادات المنخفض نسبياً. هنالك أيضاً عدد كبير من الشابات في القوة العاملة، وقدر أكبر من المساواة ضمن العائلات، جراء حقيقة أن المرأة، بفضل

زواجها المتأخر، تملك فرصاً أكبر لحيازة الممتلكات. وهذه ليست مجرد ظاهرة معاصرة؛ إذ يرجع هاجنال هذا النمط إلى الحقبة الممتدة بين عامي 1400 و1650.

تبرز فوارق مهمة أخرى بين أوربا الغربية وباقي مناطق العالم. فقد اختفت من أوربا المجتمعات المحلية المنظمة حول جماعات قرابية وثيقة اللحمة تزعم التحدر من جد مشترك في وقت أبكر مما اقترحه التاريخ الذي وضعه هاغنال. صحيح أن القرابة والتحدر من نسب مشترك مهمان للأوربيين، لكنهما أكثر أهمية للملوك والأرستقراطيين الذين يملكون موارد اقتصادية وفيرة لتوريثها إلى ذراريهم. ومع ذلك فهما غير متجذرين في طغيان أبناء العمومة على طريقة الأرستقراطيين الصينيين، نظراً لترسخ مبادئ الميراث القابل للقسمة والبكورة وثباتها. في أثناء العصور الوسطى، تمتع الأفراد الأوربيون بحرية أكبر في التصرف بأراضيهم وأملاكهم المنقولة أو توريثها حسبما يرونه مناسباً، دون الحصول على إذن من مجموعة الأقرباء.

بكلمات أخرى، كان المجتمع الأوربي فردانياً منذ البدايات المبكرة، بمعنى أن الأفراد لا عائلاتهم أو جماعاتهم القرابية يمكنهم اتخاذ قرارات مهمة متعلقة بأمور الزواج والأملاك وغيرها من القضايا الشخصية. والفردانية في الأسرة هي الركيزة المؤسسة للأنواع الأخرى من الفردانيات كلها. إذ لم تنتظر ظهور دولة تعلن الحقوق القانونية للأفراد وتستخدم ثقل سلطتها القاهرة لفرض تلك الحقوق. بل تشكلت الدول على قمة مجتمعات تمتع فيها الأفراد أصلاً بحرية معتبرة من قيود الالتزامات الاجتماعية تجاه الأقرباء. في أوربا، سبق التطور الاجتماعي التطور السياسي.

لكن متى خرج الأوربيون من إسار القرابة، وما هي القوة الدافعة، إن لم تكن السياسة، وراء هذا التغيير؟ الإجابة هي أن الخروج حدث بعد قليل من اعتناق القبائل الجرمانية، التي اجتاحت الامبراطورية الرومانية، الديانة المسيحية، والوسيلة هي الكنيسة الكاثوليكية.

خطأ ماركس

من الواضح أن جميع الشعوب المكوِّنة التي تحدر منها الأوربيون المعاصرون قد نظمت ذات يوم قبلياً. وقد وثقت أشكالها القرابية والقانونية وتقاليدها وممارساتها الدينية، إلى الحد الذي توافرت فيه السجلات، من كبار علماء الأناسة التاريخية في القرن التاسع عشر، مثل نوما دينيس فوستيل دو كولانج، وهنري مين[2]، وفريدريك بولوك، وفريدريك ميتلاند[3]، وبول فينوغرادوف. تبنى هؤلاء جميعاً منهج التحليل المقارن، وتمتعوا بمعرفة مختلف الثقافات، وذهلوا جراء التشابه في التنظيم القرابي الذكوري في مجتمعات متباينة ومتباعدة مثل الهندوسية واليونانية والألمانية[4].

اعتقد جميع علماء الأناسة في القرن التاسع عشر أن البنى القرابية ارتقت بمرور الزمن، وأن المجتمعات البشرية اتبعت نمطاً عاماً للتطور من الجماعات القرابية المشتركة الكبرى إلى العائلات الأصغر حجماً، اعتماداً على عمليات اتحاد طوعية بواسطة أفراد من الرجال والنساء. وفي مفهوم هنري مين الشهير، شمل التحديث الانتقال «من المكانة إلى العقد»[5]. أي إن المجتمعات المبكرة نسبت المكانة الاجتماعية إلى الأفراد، وحددت كل شيء: من الشركاء في الزيجات إلى المهن إلى المعتقدات الدينية. بالمقابل، أمكن للأفراد في المجتمعات الحديثة التعاقد بحرية فيما بينهم من أجل الدخول في أي نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية المختلفة، وأكثرها مركزية عقد الزواج. لكن ليست لمين نظرية دينامية فيما يتعلق بكيف/ ومتى حدث الانتقال من المكانة إلى العقد.

في الحقيقة هنالك سوء فهم كبير حول تاريخ الانتقال في الأنماط القرابية الأوربية والعامل المسبب. ويعتقد كثيرون أن الأوربيين، على غرار الشعوب الأخرى في أنحاء شتى من العالم، عاشوا ضمن قبائل، أو عائلات كبيرة ممتدة حتى الثورة الصناعية، حين فككتها ضغوط إنتاج الآلة، والحاجة إلى الحراك الاجتماعي. ووفقاً لهذا الرأي،

كانت التغيرات الاقتصادية التي نربطها بالتصنيع وظهور العائلات النووية الأصغر حجماً جزءاً من العملية ذاتها[6].

يأتي هذا الرأي على الأرجح من نظرية تحديث مبكرة. إذ يتناول كارل ماركس في البيان الشيوعي العائلة البرجوازية، وكيف عمل البرجوازيون على «تمزيق الحجاب العاطفي الذي يستر العائلة واختزال العلاقات الأسرية إلى مجرد مالية». أما نهوض الطبقة البرجوازية فقد حفزته، بدوره، التغيرات في التقانة، والأنماط المادية للإنتاج. بينما افترض ماكس فيبر حدوث قطيعة حادة بين المجتمعات التقليدية والحديثة. حيث اتسمت الأولى بالروابط القرابية الممتدة، والقيود المفروضة على الصفقات في السوق جراء الكوابح الدينية أو القرابية، والافتقار إلى الحراك الاجتماعي الفردي، والمعايير الاجتماعية غير الرسمية المتجذرة في التقاليد، والدين، والكاريزما. وبالمقابل، تميزت الثانية بالفردانية، والمساواتية، والاعتماد على الاستحقاق والجدارة والسوق، والحركة، وشيدت بواسطة الأشكال العقلانية-القانونية للسلطة. أكد فيبر أن جميع هذه السمات تعد جزءاً من مضمومة واحدة: كان من المستحيل تطوير اقتصاد كفء مرتكز على السوق في مجتمع يحدد فيه القساوسة الأسعار أو تورث الأملاك عبر الالتزامات القرابية. واعتقد أن هذا النوع من الحداثة العقلانية لم يظهر إلا في الغرب وأرجع تاريخ الانتقال إلى الحداثة إلى سلسلة متعاقبة من الحوادث التي جرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر، شملت الإصلاح البروتستانتي وعصر الأنوار. ومن ثم نزع الماركسيون إلى رؤية نهوض الفردانية والعائلة النووية بوصفه عاقبة للتغير الاقتصادي، بينما عدّ أتباع فيبر البروتستانتية المحرك الرئيس. ووفقاً للرأيين كليهما، لا يزيد عمر التغيير على بضع مئات من السنين.

من المكانة إلى العقد

دفع المؤرخون الاجتماعيون والأنثروبولوجيون في القرن العشرين تاريخ الانتقال من المكانة إلى العقد إلى عصور أقدم عهداً باطراد. أشرت للتو إلى رأي هاجنال الذي يؤكد أن تاريخ النمط الأوربي المتميز يعود إلى القرنين الخامس عشر

والسادس عشر. وتظهر دراسة ألان مكفرلين لأصول الفردانية الإنكليزية أن القانون العام الإنكليزي ضمن حقوق الأفراد في التصرف بأملاكهم بحرية وهم أحياء وحرمان أبنائهم من الإرث في الوصية منذ بدايات القرن السادس عشر[7]. وهذا أمر مهم لأن الالتزامات القرابية فرضت قيوداً صارمة على قدرة الملاك على بيع أراضيهم في ما يدعوه بـ«المجتمعات الفلاحية» التي ميزت أوربا الشرقية وباقي مناطق العالم. والمجتمع الفلاحي -برأيه -هو ذاك المتميز بالعائلات الممتدة، حيث كانت حقوق الملكية إما مشتركة أو مرتبطة بعلاقات معقدة من الاعتماد المتبادل بين أفراد على درجات مختلفة من القرابة. في مثل هذه المجتمعات، ارتبط الفلاحون بالأرض التي يعملون عليها بكثير من العوامل غير الاقتصادية، مثل حقيقة أن أجدادهم دفنوا في ترابها.

لكن مكفرلين يلاحظ أن حق التملك المطلق انتشر أصلاً في إنكلترا في القرون الثلاثة السابقة على الأقل. وبينت دراسة لعمليات نقل الأراضي في إحدى المقاطعات الإنكليزية في أواخر القرن الخامس عشر أن نسبة 15 في المئة فقط ذهبت إلى عائلة المالك في حياته، ونحو 10 في المئة عند وفاته[8]. لكن إذا عدنا إلى نهاية القرن الثاني عشر وبداية الثالث عشر، سنجد أن المستأجرين المرتبطين قانونياً بأرضهم كانوا يبيعون الأملاك ويشترونها ويؤجرونها دون إذن من سادتهم الإقطاعيين[9].

من المقاييس المهمة لاضمحلال البنى القرابية المعقدة وتفتتها الحق القانوني للمرأة في الاحتفاظ والتصرف بأملاكها. في المجتمعات الذكورية، تحقق المرأة شخصيتها القانونية بفضل زواجها من الرجل وأمومتها له في سلسلة النسب. ومع أن بعض الأرامل والعازبات قد يتمتعن ببعض الحقوق في الميراث، إلا أن المطلوب منهن عادة الحفاظ على أملاك العائلة ضمن خط النسب الذكوري. لكن المرأة الإنكليزية تمتعت بحق التملك والتصرف بأملاكها بحرية إضافة إلى بيعها إلى أفراد من خارج العائلة في زمن لا يتجاوز كثيراً غزو النورمانديين عام 1066. وفي الحقيقة، كان باستطاعة النساء، منذ القرن الثالث عشر على أقل تقدير، امتلاك الأراضي والممتلكات المنقولة، بل تبادل رفع الدعاوى مع الخصوم، وكتابة الوصايا

والعقـود دون إذن مـن الأوليـاء الذكـور. ولا ريب في أن منح مثـل هذه الحقوق في مجتمـع أبـوي (بطركـي) سـيؤدي إلى تقويـض قدرة سـلالة النسـب عـلى التحكم بالأملاك، ومن ثم تصديع النظام الاجتماعي برمته[10]. وهكذا، تعد قدرة المرأة على امتـلاك الأملاك وتوريثها مؤشراً على تدهور التنظيم القبلي وعلامة دالة على اختفاء النسب الأبوي الصارم بحلول هذه المرحلة التاريخية المبكرة.

من المؤشرات اللافتة على الفردانية الإنكليزية المبكرة التي أوردها مكفرلين ظهور «عقـود الرعاية» بين الأطفال وآبائهم في وقت مبكر يعود إلى القرن الثالث عشر. في الحالة النمطية، تعبد المجتمعات القبلية المنظمة حول جماعات تزعم التحدر من جد مشترك، تعبد هؤلاء الأجداد. لقد تأسس جزء كبير من الأخلاقية الكونفوشيوسية على التزامات الأبناء (خصوصاً) برعاية آبائهم. وكان المربون الذين تشربوا بالمبادئ الأخلاقية الكونفوشيوسـية واضحين في التأكيد على أن واجبات الأفراد تجاه آبائهم أكثـر قوة ومتانة من التزاماتهم تجـاه أبنائهم، كما ينزل القانون الصيني عقاباً شـديداً بالأبناء العاقين.

كانـت الأمـور مختلفة إلى حد مـا في إنكلترا، حيـث يفقد الآباء الذيـن يتهورون ويورثـون بطريقة خرقـاء الحق القانوني بحيـازة ممتلكاتهم إلى أبنائهـم وهم على قيد الحياة، الحقوق الباقية في أملاكهم. وتستشهد إحدى قصائد الشعر القروسطية بحالة أب تنازل عن أملاكه لابنه، الذي بدأ يشـعر بأن الوالد عبء ثقيل ويسيء معاملته. وحـين كان أبـوه يرتجف من الـبرد، أبلغ ابنـه الصبي بأن يغطي جده بثوب. «قسـم الصبي الثوب إلى قسـمين، غطـى بأحدهما جده، وأظهر لأبيه الآخر، ليشـير إلى أنه مثلما أسـاء أبوه معاملة جده، كذلك سـوف يسيء الصبي بدوره معاملة أبيه في أرذل العمـر، وتدفئته عندما يشـعر بالبرد بنصـف الثوب»[11]. ومـن أجل تجنب حالات كهـذه، وقـع الآباء عقـود رعاية مـع أبنائهم تلزم هـؤلاء بالاعتناء بهـم حالما يرثون ممتلكات آبائهم. «من أجل التخلي عن الأملاك، وعد زوجان من بيدفوردشـير عام 1294، مقابلهـا، بالطعام والشراب والسـكنى في البيت الرئيـس لزوجين آخرين، لكن إذا بدأ الأربعة الشـجار، سـوف يحظى الزوجان الأصليان ببيت آخر مع 'ستة

مكاييل من الحبوب في عيد القديس مايكل، ثلاثة من القمح وواحد ونصف من الشعير، وواحد ونصف من الفاصوليا والبازلاء، وواحد من الشوفان، وجميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة في البيت المذكور»[12].

إن اختزال العلاقات في العائلة إلى «مجرد علاقة مالية» انتقدها ماركس بعنف، ليس ابتكاراً كما يبدو على السطح لبرجوازية القرن الثامن عشر، بل ظهر في إنكلترا قبل عدة قرون من النهوض المفترض لهذه الطبقة. ووضع الأبوين في مأوى العجزة لتلقي الرعاية ممارسة تاريخية عميقة الجذور في أوربا الغربية. ما يشير، خلافاً لرأي ماركس، إلى أن الرأسمالية نتيجة وليست سبباً للتغير في العلاقات والتقاليد الاجتماعية.

لكن حتى القرن الثالث عشر يعد موعداً متأخراً لابتعاد أوربا عن القرابة المركبة، أو انتقالها من المكانة إلى العقد. إذ لاحظ المؤرخ الفرنسي الكبير مارك بلوك أن روابط الدم شكلت الأساس للتنظيم الاجتماعي قبل ظهور الإقطاع في القرنين التاسع والعاشر. أما ممارسة الثأر، أو النزاع بين سلالتين قبليتين متنافستين، فلها تاريخ طويل في المجتمع الأوربي، ألفناه إلى حد ما في مسرحية شكسبير «روميو وجولييت». إضافة إلى ذلك، يؤكد بلوك أن الجماعات القرابية أو العائلات الممتدة الكبيرة امتلكت في هذه الحقبة أملاكاً مشتركة، وحتى حين بدأت ملكية الأرض تصبح قابلة للتحويل بحرية بواسطة أفراد، ظل من الضروري أن يحصل البائع على إذن من حلقة الأقرباء[13].

لكن كما لاحظ بلوك، اختفت السلالات الذكورية الكبرى التي ترجع أصولها إلى جد واحد، وسادت في الصين والهند والشرق الأوسط، اختفت من أوربا منذ عهد بعيد: «يعود فضل الثبات الاستثنائي لنمط العائلات الرومانية النبيلة التي تتحدر من جد مشترك إلى التفوق المطلق للتحدر في خط النسب الذكوري. ولم يعرف شيء كهذا في الحقبة الإقطاعية». والدليل على ذلك، برأيه، أن الأوربيين في العصور الوسطى لم يرجعوا أصولهم قط إلى نسب أبوي، مثلما هو ضروري

للحفاظ على الحدود بين طبقات النسب في المجتمع القبلي. وكان من الشائع على مدى العصور الوسطى أن تمنح الأمهات بناتهن لقب العائلة، وهو أمر محظور في مجتمع ذكوري مثل الصين. وكثيراً ما اعتقد الأفراد بأنهم ينتمون بالتساوي إلى عائلة الأم والأب على حد سواء، والذرية من الأسرتين البارزتين تحمل لقب النسبين معاً (مثلاً: فاليري جيسكار ديستان، أو الممارسة الإسبانية الحالية التي تستعمل الاسمين العائليين للأبوين كليهما). وبحلول القرن الثالث عشر، بدأت العائلات النووية المشابهة للعائلات المعاصرة بالظهور في شتى أنحاء أوربا. وكان من الأصعب متابعة ممارسة الثأر؛ لأن دائرة الانتقام أخذت تضيق باستمرار، فضلاً عن أن كثيراً من الأفراد شعروا بأنهم يرتبطون مع طرفي النزاع معاً[14].

وفقاً لبلوك، يمكن -بمعنى من المعاني- فهم مؤسسة الإقطاع برمتها على أنها تكيف يائس مع العزلة الاجتماعية في مجتمع ما عاد قادراً على العودة إلى صلات القرابة باعتبارها مصدراً من مصادر التضامن الاجتماعي. ومنذ أواخر القرن السابع، عانت أوربا سلسلة من الغزوات الخارجية المدمرة: الفايكنغ من الشمال، والعرب (المسلمون) عبر شمال إفريقيا وإسبانيا من الجنوب، والهنغار من الشرق. وحتى حين رد العرب على أعقابهم في بواتييه، منعت سيطرة المسلمين على البحر المتوسط أوربا من التجارة مع بيزنطة وشمال إفريقيا، القاعدة الأساسية للاقتصاد الروماني[15]. ومع انحطاط الامبراطورية الكارولنجية في القرن التاسع، بدأت المدن تذوي وتضمحل، وأخذ السكان، الذين تعرضوا لمضايقات أعداد لا حصر لها من أمراء الحرب، يتراجعون إلى القرى القائمة على الاكتفاء الذاتي.

في هذا الدرك الأسفل الذي انحدرت إليه الحضارة الأوربية، لم تتمكن القرابة من العودة بسبب انهيار البنى السياسية الأكبر حجماً. لكن بحلول ذلك الوقت، ضعفت بنية سلالات النسب الذكورية للشعوب الأوربية إلى حد لم تعد تشكل مصدراً للدعم الاجتماعي. ونهض الإقطاع بوصفة بديلاً للقرابة:

> لكن بالنسبة للفرد، الذي تهددته أخطار عديدة رعاها جو العنف، لم تكن المجموعة القرابية تقدم على ما يبدو حماية كافية، حتى في العصر الإقطاعي الأول. وكانت بالشكل الذي وجدت فيه آنذاك، مغالية في الغموض والإبهام ومتغيرة في تخومها المحيطية، ومزعزعة الأركان جراء ازدواجية التحدر من النسبين الذكوري والأنثوي. ولهذا السبب اضطر الرجال إلى البحث عن/ أو قبول روابط أخرى. كان التاريخ حاسماً في هذه النقطة؛ لأن المناطق الوحيدة التي بقيت فيها جماعات ذكورية قوية -الأراضي الألمانية على سواحل بحر الشمال، والمناطق الكلتية في الجزر البريطانية - لم تعرف شيئاً عن التبعية والإقطاعة والعزبة. كانت صلة القربى واحدة من العناصر الأساسية لظهور المجتمع الإقطاعي؛ ويفسر ضعفها النسبي السبب وراء وجود النظام الإقطاعي أصلاً[16].

كان الإقطاع تبعية أو خضوعاً طوعياً من فرد لآخر لا تربطه به صلات القربى، اعتماداً على تقديم الحماية مقابل الخدمة: «ما عادت الدولة أو العائلة توفر الحماية الكافية. ولم يكن مجتمع القرية قوياً بما يكفي للحفاظ على النظام حتى داخل حدوده؛ ولا وجود تقريباً للمجتمع الحضري المديني. وشعر الضعيف في كل مكان بالحاجة إلى ملاذ في كنف شخص أقوى. ولم يتمكن هذا الشخص الأقوى بدوره من الحفاظ على مكانته أو ثروته أو حظوظه أو حتى ضمان سلامته إلا بتأمين دعم أتباعه المؤتمرين بأمره، بالترهيب أو الترغيب»[17].

لكننا لم نصل حتى الآن إلى التاريخ الصحيح للانتقال الأوربي من مرحلة القرابة، ولا لآلية سببية كافية[18]. أما التفسير الأكثر إقناعاً للانتقال فقد قدمه الباحث المختص بالأناسة الاجتماعية جاك غودي، الذي دفع تاريخ بدايات الانتقال إلى القرن السادس، ونسب المسؤولية إلى المسيحية ذاتها -أو، بصورة أكثر تحديداً إلى المصالح المؤسسية للكنيسة الكاثوليكية[19].

يلاحظ غودي أن نمط الزواج المتميز في أوربا الغربية بدأ بالتفرع من النمط المتوسطي المهيمن بحلول نهاية الامبراطورية الرومانية. كان النمط المتوسطي، الذي ضم العائلات الرومانية النبيلة، ذكورياً أو أبوياً، قد أدى إلى تنظيم انقسامي/ طبقي

للمجتمع. إذ نزعت الجماعات ذكورية النسب إلى زواج الأقارب، مع تفضيل أبناء العمومة (لاحظتُ هيمنة الزواج بين أبناء العمومة في ثقافة الشعوب الدرافيدية في جنوب الهند في الفصل الحادي عشر؛ كما يعد ممارسة شائعة بين العرب، والبشتون، والكرد، وكثيراً من الشعوب التركية). كان هناك فصل صارم بين الجنسين وفرصة قليلة للمرأة لحيازة الأملاك أو المشاركة في المجال العام. اختلف نمط أوربا الغربية في هذه الجوانب كلها: تبادل في الميراث؛ وحظر زواج أبناء العمومة، وتشجيع الزواج من غير الأقارب؛ وتمتع المرأة بحقوق أكبر في حيازة الأملاك والمشاركة في المجال العام.

وجد هذا الانتقال الدافع المحرك في الكنيسة، التي اتخذت موقفاً قوياً ضد أربع ممارسات: الزواج بين الأقارب المباشرين، والزواج من أرامل الأقرباء (مثل زواج الأرملة من شقيق زوجها)، وتبني الأطفال، والطلاق. يلاحظ بيدا المكرم، في معرض تناوله لجهد البابا غريغوري الأول لهداية الشعوب الأنكلوساكسونية الوثنية للمسيحية في القرن السادس، كيف أدان جهاراً الممارسات القبلية المتعلقة بالزواج من الأقارب وأرامل الأقارب. وأصدرت الكنيسة فيما بعد أمراً يحرم التسري بالمحظيات وتعدد الزوجات، ويشجع على الرابطة الدائمة بين الزوج والزوجة[20].

لا تستند الأسباب وراء هذا التحريم، كما يؤكد غودي، إلى أسس نصية مثبتة في الكتاب المقدس ولا في العقيدة المسيحية عموماً. كانت الممارسات المحرمة شائعة في فلسطين ذاتها، مسقط رأس يسوع؛ وربما أتى هو نفسه من زواج بين أبناء العمومة، كما كان الزواج من أرامل الأقارب منتشراً بين اليهود. صحيح أن العهد الجديد اتخذ موقفاً معادياً للأسروية: في إنجيل متى، يقول المسيح مثلاً: «من أحب أباً أو أماً أكثر مني فلا يستحقني؛ ومن أحب ابناً أو ابنة أكثر مني فلا يستحقني». لكن هذه كلمات نبي ألفي، كما يقول غودي، يسعى إلى تعبئة الناس بعيداً عن أمان جماعاتهم القرابية وضمهم إلى طائفة منشقة جديدة. وكثيراً ما أخذت الحجج اللاهوتية

المؤيـدة للمحظـورات الجديدة من مصادر العهد القديم التي فسرها اليهود تفسـيراً مختلفاً تماماً.

يرى غودي أن السبب الذي دفع الكنيسة إلى اتخاذ هذا الموقف يتعلق بمصالحها المادية/ الدنيويـة أكثر من تعلقه باللاهوت. وهو يصنف ممارسـات الزواج بين أبناء العمومة (أو أي شـكل آخر من الزواج بين الأقرباء المباشرين)، والزواج من أرامل الأشـقاء، والتسري بالمحظيات، والتبني، والطلاق، في فئة «استراتيجيات الورث»، حيـث تتمتـع الجماعـات القرابية بالقـدرة على الحفـاظ على الأملاك تحت سـيطرتها عنـد توريثها من جيل إلى آخر. كان متوسـط العمر المتوقـع في أوربا وحوض البحر المتوسـط آنذاك أقل من خمسـة وأربعين عامـاً. وتقلص احتـمال أن ينجب الزوجان وريثاً ذكراً يعيش إلى سـن النضج ويحمل اسـم العائلة. ونتيجة لذلك كله، شرعنت المجتمعات سلسـلة واسـعة مـن الممارسـات التي أتاحـت للأفراد إنجـاب الورثة. تناولنا آنفاً موضوع المحظيات في الصين؛ ويمكن اعتبار الطلاق شـكلاً من أشـكال التسري التسلسـلي بالمحظيات في المجتمعات التي تحظر تعدد الزوجات. أما ممارسة الزواج من أرملة الشقيق فقد استخدمت عندما يموت قبل أن ينجب أطفالاً؛ حيث ضمـن زواج أرملته من شـقيقه الأصغر بقاء أملاكه في حـوزة الإخوة والأخوات. بينـما ضمنت ممارسـة الزواج بين أبنـاء العمومة بقاء الأملاك في أيـدي أفراد العائلة المقربين. ومهما كانت الحالة، قطعت الكنيسـة بأسـلوب منهجي جميع السبل المتاحة للعائلات لتوريث الأملاك إلى الذرية. في الوقت ذاته، شجعت بقوة التبرع الطوعي لهـا بالأرض والأملاك. ومن ثم اسـتفادت مادياً من الأعـداد المتزايدة من أصحاب الأملاك المسيحيين الذين توفوا دون أن يتركوا ورثة[21].

وفي الحقيقـة كانـت المكانـة العالية نسـبياً للمرأة في أوربـا الغربية نتاجـاً جانبياً عرضياً لمصلحة الكنيسـة الذاتية. فقد جعلت مـن الصعب على الأرملة الزواج مرة أخـرى ضمن مجموعة الأسرة وإعـادة أملاكها إلى القبيلة، ومن ثم كان عليها حيازة أملاكها بنفسـها. وأفاد الكنيسة حق المرأة في حيازة الأملاك والتصرف بها كما تشاء؛ نظـراً لأنه وفر مصـدراً كبيراً للتبرع من الأرامل والعوانس. كما شـكل حق المرأة في

حيازة الأملاك إعلان موت الأنساب الذكورية، عبر تقويض مبدأ التحدر من نسب واحد[22].

حققت الكنيسة الكاثوليكية نجاحاً مالياً كبيراً في القرون اللاحقة على حدوث هذه التغييرات في القواعد والقوانين، مع أن ما جرى بعد ذلك ليس مجرد قضية «أتى بعده وبالتالي بسببه». فبحلول نهاية القرن السابع، كان ثلث الأراضي المنتجة في فرنسا تابعاً للكنيسة؛ وبين القرنين الثامن والتاسع، تضاعفت ملكية الكنيسة من الأراضي في شمال فرنسا والأراضي الجرمانية وإيطاليا[23]. حولت هذه التبرعات الموهوبة الكنيسة إلى مؤسسة اقتصادية وسياسية مخيفة، وعبدت الطريق إلى النزاع على مسألة التنصيب في عهد البابا غريغوري السابع (انظر الفصل الثامن عشر). هنالك نوع من التوازي بين هذه التبرعات والهبات الوقفية للمؤسسات الخيرية من الأثرياء المسلمين. لكن بينما كانت أغلبية الأوقاف مناورات تضليلية من الأغنياء لحماية أملاكهم من الضرائب وتوريثها إلى أبنائهم، أتت الأراضي التي وهبتها الأرامل والعوانس المحرومات من الورثة دون قيود أو شروط. ومن ثم وجدت الكنيسة نفسها مالكاً ضخماً للأراضي، تدير المزارع والعزبات وتشرف على الإنتاج الاقتصادي للأقنان في أنحاء شتى من أوربا. ساعد هذا كله الكنيسة في مهمتها المتمثلة في إطعام الجياع ورعاية المرضى، وجعل من الممكن توسيع نطاق الرهبنة والأديرة. لكنه حتم أيضاً ارتقاء تراتبية إدارية داخلية ومجموعة من القواعد الناظمة ضمن الكنيسة نفسها جعلت منها لاعباً سياسياً مستقلاً في السياسة القروسطية.

كان لهذه التغيرات تأثير مدمر مواز في التنظيم القبلي في أرجاء أوربا. شهدت قبائل الجرمان والنرويجيين والمجريين والسلاف بنياتها الهيكلية القرابية وهي تتفكك وتنحسر في أثناء جيلين أو ثلاثة من اهتدائها إلى المسيحية. صحيح أن هذه الهداية تجذرت في السياسة، مثل قبول الملك المجري إستفان (سان ستيفان) طقوس الاحتفال بالعشاء الرباني في عام 1000. لكن التغير الحقيقي في الأعباء الاجتماعية والقوانين الأسرية لم تفرضه السلطات السياسية بل الكنيسة على المستويين الاجتماعي والثقافي.

الخلفية الاجتماعية لبناء الدولة في أوربا

تعد أوربا (ومستعمراتها) استثنائية من حيث أن الانتقال من القرابة المركبة حدث أولاً على المستويين الاجتماعي والثقافي وليس السياسي. وعبر تغيير القواعد الناظمة للزواج والإرث، مارست الكنيسة بمعنى من المعاني الفعل السياسي ولدوافع اقتصادية. لكنها لم تكن الحاكم المتمتع بالسيادة على الأراضي التي تشتغل فيها؛ بل كانت لاعباً اجتماعياً يكمن تأثيره النافذ في قدرته على وضع القواعد الثقافية. ونتيجة لذلك، وجد مجتمع أوربي أكثر فردانية في العصور الوسطى، قبل أن تبدأ عملية بناء الدولة، وقبل قرون من الإصلاح الديني، والتنوير، والثورة الصناعية. وبدلاً من أن يكون التغيير في الأسرة عاقبة لهذه التحولات التحديثية الكبرى، كان أقرب إلى الشرط الميسر لقيام التحديث في المقام الأول. ولم يكن على الاقتصاد الرأسمالي البازغ في إيطاليا وإنكلترا وهولندا في القرن السادس عشر التغلب على معارضة جماعات قرابية كبيرة ومنظمة تسعى لحماية أملاكها الضخمة، كما كانت الحال في الهند والصين. بل تجذر في مجتمعات امتلكت فعلاً تقاليد الملكية الفردية حيث يتم تبادل الأملاك بصورة روتينية بين ملاك لا تربطهم صلات القربى.

لا يعني ذلك كله القول إن بناة الدولة الأوربية عبروا أرضاً سهلة خالية من المؤسسات الاجتماعية المتحصنة. بل على العكس تماماً: حين أستكمل قصة أصول الدولة الأوربية في الفصل الحادي والعشرين، سوف نرى أن وجود تشكيلة متنوعة وكاملة من اللاعبين الاجتماعيين الأقوياء مثل عاملاً حاسم الأهمية في إقامة حكم القانون والحكومة الخاضعة للمحاسبة. لم تكن هناك عشائر أو قبائل، بل طبقة متخندقة من النبلاء راكمت عناصر الثروة والقوة العسكرية والموقع القانوني في أثناء العصر الإقطاعي.

وأحدثت حقيقة أن هذه المؤسسات الاجتماعية كانت إقطاعية لا قرابية المرتكز فارقاً هائلاً في التطور السياسي اللاحق لأوربا. فقد كانت علاقة التبعية الإقطاعية عقداً طوعياً بين فرد قوي وآخر ضعيف، كما استدعت التزامات قانونية من الطرفين.

ومع أنها نظمت رسمياً مجتمعاً على درجة عالية من التراتبية واللامساواة، إلا أنها وضعت سوابق للفردانية (لأن العقود جمعت أفراداً لا جماعات قرابية) وتوسيع نطاق فهم الشخصية القانونية للفرد. يؤكد المؤرخ جينو زوكس أن العلاقة بين مالك الأرض والفلاح بدأت تكتسب صفة تعاقدية بحلول عام 1200، ما أوجد الركيزة المؤسسة لتطبيق متوسع لمبدأ الكرامة الإنسانية على هذه الطبقة العريضة من الأشخاص. ومنذ ذلك الحين، «كانت كل ثورة فلاحية في الغرب تعبيراً عن غضب الكرامة الإنسانية على خرق ملاك الأراضي للعقد، ومطالبة بالحق في 'الحرية'»[24]. لم يحدث ذلك في المجتمعات التي ارتكزت فيها حقوق الأرض على القرابة والتقاليد، أو على الهيمنة المادية لمجموعة قرابية على أخرى.

حظي استبدال المؤسسات المحلية القرابية المرتكز بالإقطاعية بتأثير سياسي مهم آخر فيما يتعلق بنجاعة الحكومة المحلية. قامت مؤسسات النسب والمؤسسات الإقطاعية بوظائف السيادة والحكم في مراحل مختلفة، ولا سيما حين ضعفت الدول المركزية. واستطاعت توفير الأمن المحلي، وإدارة العدالة، وتنظيم الحياة الاقتصادية. لكن المؤسسات الإقطاعية تمتعت بقدر أكبر من المرونة بسبب اعتمادها على العقد، وتمكنت من تنظيم فعل جماعي أكثر حسماً لأنها أكثر تراتبية. وحين تترسخ حقوق السيد الإقطاعي قانونياً، لا تخضع لإعادة تفاوض مستمرة بطريقة عمل السلطة ضمن سلسلة النسب. فقد منح الحق القانوني في الأملاك، بغض النظر هل حمله الأقوياء أم الضعفاء، سلطة واضحة ببيعها أو شرائها دون قيود يفرضها النظام الاجتماعي القرابي المرتكز. وأمكن للسيد الإقطاعي المحلي أن يتكلم بأسلوب حاسم باسم المجتمع المحلي الذي «مثله» خلافاً لزعيم القبيلة. ومثلما رأينا، من الأخطاء الشائعة التي ارتكبها المستعمرون الأوربيون في الهند وإفريقيا افتراض أن الزعامة القبلية تماثل سلطة السيد الإقطاعي المحلي في المجتمع الإقطاعي، بينما تختلف الاثنتان اختلافاً بيناً.

من الميراث الذي خلفه ماكس فيبر النزعة إلى التفكير بتأثير الدين في السياسة والاقتصاد بلغة القيم (أخلاقيات العمل البروتستانتية، مثلاً) التي قيل إنها أثرت

تأثيراً مباشراً في سلوك أصحاب الذهنية التجارية المغامرة أثناء الثورة الصناعية عبر تقديس العمل. من المؤكد أن القيم مهمة؛ والمبدأ المسيحي القائل بالمساواة الشاملة بين خلق الله من البشر جعل من الأسهل تبرير المساواة بين المرأة والرجل في حق التملك.

لكن هذا النوع من التفسير كثيراً ما يثير سؤال لماذا تروج بعض القيم الدينية وتتجذر في المجتمعات في المقام الأول. هذه هي الحالة المتعلقة بهجوم الكنيسة على القرابة الممتدة. إذ لا تنبثق هذه القيم كما يبدو من العقيدة المسيحية؛ فعلى الرغم من كل شيء، لم تبذل الكنيسة المسيحية الشرقية في القسطنطينية جهداً موازياً لتغيير قوانين الزواج والميراث. ونتيجة لذلك، بقيت المجتمعات القرابية المتلاحمة في معظم الأراضي التي حكمتها بيزنطة. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك، العشائر أو العائلات الممتدة الصربية («زادروكا») متعددة الأجيال، والعشائر الألبانية بنزاعاتها الطويلة والمعقدة. ولحقيقة اختفاء هذه المؤسسات من أوربا الغربية علاقة بالمصالح والسلطات المادية للكنيسة، التي كانت سيطرتها على القيم الاجتماعية أداة استعملتها لفائدتها. إذن، من وجهة نظر معينة، تركب السلحفاة الاقتصادية ظهر السلحفاة الدينية إذا جاز التعبير، ومن وجهة نظر أخرى، فإن السلحفاة الدينية هي التي تركب ظهر الاقتصادية.

وبغض النظر هل نعد دوافع الكنيسة الكاثوليكية دينية أو اقتصادية أساساً، فقد تمأسست بوصفها لاعباً سياسياً مستقلاً بدرجة أكبر بكثير من السلطات الدينية في أي مجتمعات أخرى معنية. إذ لم تطور الصين قط ديانة محلية أكثر تعقيداً أو تطوراً من عبادة الأسلاف أو الأرواح. خلافاً للهند والعالم الإسلامي، حيث تشكل كل منهما منذ البداية بالابتكار الديني، ولعب الدين فيهما دور الكابح القوي للسلطة السياسية. لكن في عالم الإسلام السني، وفي شبه القارة الهندية، لم تتجمع السلطة الدينية معاً لتشكل مؤسسة بيروقراطية مفردة وممركزة خارج الدولة. لقد ارتبطت كيفية حدوث ذلك في أوربا بتطور الدولة الأوربية الحديثة، وبظهور ما ندعوه اليوم حكم القانون.

الجزء الثالث

حكم القانون



17

أصول حكم القانون

الاستثنائية الأوربية الواضحة في دور القانون في تشكل الدولة المبكرة؛ تعريفات حكم القانون والاختلافات حوله؛ نظريات هايك المتعلقة بأولوية القانون على التشريع؛ كيف تأسس القانون الإنكليزي العام على السلطة الملكية؛ كيف عزز ذلك شرعية الدولة الإنكليزية..

يعد التطور السياسي الأوربي استثنائياً من ناحية تمكن المجتمعات الأوربية من الخروج المبكر من التنظيم على مستوى القبيلة، دون الاستفادة من السلطة السياسية من القمة إلى القاعدة. كانت أوربا استثنائية أيضاً من حيث إن تشكل الدولة لم يستند إلى قدرة مؤسسيها الأوائل على استخدام قوتهم العسكرية بقدر استناده إلى مقدرتهم على تطبيق العدالة. أما نمو سلطة الدول الأوربية وشرعيتها فقد تعذر فصلها عن انبثاق حكم القانون.

نشرت الدول الأوربية المبكرة العدالة لكن ليس القانون بالضرورة. فقد تجذر القانون في مواقع أخرى: إما في الدين (كما في المراسيم والأوامر الناظمة للزواج والأسرة التي ناقشناها في الفصل الأخير)، أو في عادات القبائل أو سواها من المجتمعات المحلية الأخرى. شرّعت الدولة الأوربية المبكرة بين الحين والآخر–أي وضعت قوانين جديدة– لكن اعتمدت سلطتها وشرعيتها على قدرتها على التطبيق النزيه للقوانين التي لم تكن بالضرورة من ابتكارها.

يحظى هـذا التمييـز بين القانـون والتشريـع بأهمية حاسـمة لفهـم معنى حكم القانـون بحد ذاته. ومثلما هي الحال مـع تعابير مثل «ديمقراطية»، يبدو أحياناً وكأن هناك تعريفات متعددة لـ«حكم القانون» بعدد الباحثين والفقهاء القانونيين[1]. وأنا أسـتخدمه بالمدلـول الآتي، الذي يتصل بعـدة تيارات مهمة في التفكـير بالظاهرة في الغرب: **القانون** هو جملة من القواعد النظرية المجردة للعدالة تجمع المجتمع معاً. في المجتمعات ما قبل الحديثة، كان من المعتقد أن القانون تضعه سـلطة عليا أسـمى من أي مشرّع بشري: سـلطة مقدسة، أو عادة أزلية، أو الطبيعة[2]. أما **التشريع**، فيتصل بما يسـمى اليوم بالقانـون الوضعي ويعد من وظائف السـلطة السياسـية، أي قدرة ملـك، أو بـارون، أو رئيـس، أو مـشرع، أو أمير حرب على وضع قوانـين وتطبيقها اعتـماداً عـلى توليفة معينـة تجمع في نهاية المطاف القوة والسـلطة. ويمكـن القول إن حكم القانون لا يوجد إلا حيث توجد مسبقاً جملة من القوانين المتفوقة على التشريع، أي إن الفرد المتمتع بالسـلطة السياسية يشـعر بأنه ملزم بطاعة القانون. لا يعني هذا القول إن أصحاب السـلطة التشريعية لا يسـتطيعون وضع قوانين جديدة. لكن إذا ما أرادوا أداء وظيفتهم ضمن حكم القانون، يجب أن يشرعوا وفقاً لقواعد وضعها قانون موجود مسبقاً وليس وفقاً لمشيئتهم هم.

تضمـن الفهـم الأصلي للقانون بوصفه شـيئاً من صنع سـلطة مقدسـة أو عادة أزليـة أو الطبيعـة، أن من المتعذر على البشر تغيـيره، مع أن من الممكن -والواجب- تفسيره (وتأويله) ليلائم الظروف الجديدة. ومع انحطاط السلطة الدينية والاعتقاد بالقانـون الطبيعي في العـصر الحديث، بدأنا نفهم القانون بوصفه من اختراع البشر، لكن وفق مجموعة صارمة من القواعد الإجرائية التي تضمن امتثاله لإجماع اجتماعي عريض على القيم الأسـاسـية. أما التميز بين القانون والتشريع فيتصل الآن بالتميز بين القانون الدسـتوري والعادي، حيث يضع الأول متطلبات أشد صرامة للتنفيذ، مثل الأغلبية الساحقة في التصويت. يعني هذا في الولايات المتحدة المعاصرة، أن أي قانون جديد يجيزه الكونغرس يجب أن يتسـق مع جملة سـابقة ومتفوقة من القوانين، أي الدستور، كما تفسره المحكمة العليا.

ناقشت حتى هذه النقطة التطور السياسي فيما يتعلق ببناء الدولة، وقدرة الدول على تركيز السلطة واستخدامها. أما حكم القانون فهو مكون منفصل عن النظام السياسي يضع حدوداً مقيدة لسلطة الدولة. لم تكن أول كوابح السلطة التنفيذية تلك التي فرضتها الجمعيات التمثيلية أو الانتخابات الديمقراطية. بل كانت نتيجة اعتقاد المجتمعات بأن على الحكام الاشتغال تحت مظلة القانون. ولذلك يتعايش بناء الدولة وحكم القانون في حالة من التوتر. فمن جهة، يمكن للحكام تعزيز سلطتهم بالعمل ضمن إطار القانون وباسمه. ومن ناحية أخرى، يمكن للقانون أن يمنعهم من فعل ما يريدون، لا من أجل مصالحهم الخاصة فقط، بل مصلحة المجتمع ككل. ومن ثم تعرض حكم القانون باستمرار للتهديد من الحاجة إلى توليد السلطة السياسية، بدءاً بالملوك الإنكليز الذين أرادوا في القرن السابع عشر زيادة العائدات من دون العودة إلى البرلمان، وانتهاء بحكومات أميركا اللاتينية التي حاربت الإرهاب في القرن العشرين بفرق الموت الخارجة عن القانون.

التشوش المعاصر فيما يتعلق بحكم القانون

تكمن أخطر الشروخ والعيوب السياسية في البلدان النامية المعاصرة في الضعف النسبي لحكم القانون. ومن بين جميع مكونات الدول الحالية، تعد المؤسسات القانونية الفعالة الأصعب بناء ربما. إذ تنبثق المؤسسة العسكرية والسلطة الضريبية بشكل طبيعي من غرائز الطمع الأساسية لدى البشر. وليس من الصعب على أمير الحرب تشكيل ميليشيا واستخدامها للحصول على الموارد من المجتمع المحلي. وعلى الطرف الآخر من الطيف، من السهل نسبياً تنظيم انتخابات ديمقراطية (وإن كانت مكلفة)، وتوجد اليوم بنية تحتية دولية ضخمة للمساعدة على تسهيل إجرائها[3]. من ناحية أخرى، يجب نشر المؤسسات القانونية في مختلف أرجاء البلد والحفاظ عليها باستمرار. وهي تتطلب مرافق مادية إضافة إلى استثمارات كبيرة في تدريب المحامين والقضاة وغيرهم من مسؤولي المحاكم، مثل رجال الشرطة الذين يطبقون القانون في نهاية المطاف. لكن الأهم أن تعد المؤسسات القانونية سلطة شرعية ومرجعية، لا من

الناس العاديين فحسب، بل من النخب القوية في المجتمع أيضاً. ثبت أن إقامة ذلك كله ليست مهمة سهلة. وصحيح أن أميركا اللاتينية قد أصبحت ديمقراطية اليوم، لكن حكم القانون ما يزال ضعيفاً جداً فيها (من ضابط الشرطة المرتشي إلى القاضي المتهرب من الضريبة). وما تزال روسيا الاتحادية تنظم الانتخابات الديمقراطية، لكن منذ ظهور فلاديمير بوتين، تواصل النخب التي تتمتع بالحصانة، بدءاً من الرئيس نفسه، خرق القانون بلا هوادة.

هنالك أدبيات كثيرة تربط بين تأسيس حكم القانون والتطور الاقتصادي[4]. وهي تعبر أساساً عن رؤية مهمة، تؤكد أن انبثاق العالم الحديث، بما في ذلك الاقتصاد الرأسمالي، اعتمد عموماً على وجود مسبق لحكم القانون. ولا ريب في أن غياب حكم قانون قوي يمثل سبباً من الأسباب الرئيسة وراء فشل البلدان الفقيرة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو.

لكن هذه الأدبيات تعاني قدراً كبيراً من التشوش والتنافر فيما يتعلق بالتعريف الأساسي لحكم القانون، وكيف يقاس حضوره أو غيابه. فضلاً عن ذلك، من الممكن تجريبياً تفنيد النظرية التي تربط المكونات المختلفة لحكم القانون مع النمو الاقتصادي، وتصبح محل شك مضاعف عند إسقاطها على المجتمعات التي وجدت ضمن ظروف الاقتصاد المالثوسي. وقبل أن نتمكن من متابعة الرواية التاريخية لأصول حكم القانون، نحن بحاجة إلى إزالة بعض الأفكار والآثار التي خلفتها المناقشات المعاصرة حول هذا الموضوع.

عندما يتحدث الاقتصاديون عن حكم القانون، فهم يشيرون عادة إلى حقوق الملكية الحديثة وآلية تنفيذ العقود[5]. حقوق الملكية الحديثة هي تلك التي يتمتع بها الأفراد، الذين يملكون حرية شراء ممتلكاتهم وبيعها دون قيود تفرضها الجماعات القرابية، أو السلطات الدينية، أو الدولة. تعد النظرية التي ترتبط وفقاً لها حقوق الملكية والعقود مع النمو الاقتصادي بسيطة وصريحة. لن يوظف أحد استثمارات طويلة الأجل إلا إذا عرف أن حقوقه المتعلقة بالملكية آمنة ومؤمنة. فإذا

رفعت الحكومة فجأة نسبة الضرائب على الاستثمار، كما حدث في أوكرانيا في أوائل تسعينيات القرن الماضي بعد توقيع اتفاقية لإقامة بنية تحتية للهواتف الخلوية، ربما ينسحب المستثمرون ويحجمون عن المساهمة في المشروعات المستقبلية. على نحو مشابه، تتطلب التجارة آلية قانونية لتنفيذ العقود والفصل في المنازعات التي لا بد أن تنشأ بين المتعاقدين. وكلما زادت شفافية قواعد التعاقد، ونفذت بنزاهة وعدالة، تشجعت التجارة وراجت. لهذا السبب يؤكد كثير من الاقتصاديين على أهمية «الالتزامات ذات المصداقية» بوصفها معلماً من معالم التطور المؤسسي في الدولة.

يتداخل هذا التعريف لحكم القانون، لكن جزئياً فحسب، مع ذلك الذي قدمناه في بداية هذا الفصل. ومن الواضح أن الحكومة إذا لم تشعر بأنها مقيدة بحكم القانون الموجود مسبقاً، بل تعد نفسها ذات سيادة كاملة من جميع الجوانب، فلن يمنعها شيء من الاستيلاء على أملاك المواطنين أو الأجانب الذين يمارسون نشاطاً تجارياً معها. وإذا لم تطبق قواعد وأنظمة قانونية عامة على النخب النافذة، أو ضد اللاعب الأقوى من الكل، أي الحكومة، فلن يوجد يقين نهائي فيما يتعلق بأمان الأملاك الخاصة أو التجارة. ومثلما لاحظ الباحث المختص بالعلوم السياسية باري وينغاست، يمكن للدولة التي تملك ما يكفي من القوة والسلطة لتنفيذ حقوق الملكية أن تلغيها وتستولي عليها أيضاً[6].

من ناحية أخرى، من الممكن تماماً وجود «قدر كاف» من حقوق الملكية وتنفيذ العقود يسمح بالتطور الاقتصادي في غياب حكم حقيقي للقانون بمعنى أن القانون هو المحكم النهائي[7]. والمثال المعبر عن ذلك تجسده جمهورية الصين الشعبية. إذ لا يوجد حكم حقيقي للقانون في الصين اليوم: حيث لا يقبل الحزب الشيوعي سلطة أي مؤسسة أخرى في الصين تتفوق عليه أو تتمكن من إبطال قراراته. ومع أن للصين دستوراً، إلا أن الحزب هو الذي يخضع الدستور وليس العكس. وإذا أرادت الحكومة الصينية تأميم الاستثمارات الأجنبية الموجودة حالياً، أو إعادة تأميم أملاك الأفراد في القطاع الخاص والعودة بالبلاد إلى الماوية، فلا يوجد إطار قانوني يمنعها من ذلك. وتختار الحكومة الصينية عدم القيام بذلك لمصلحتها الذاتية، التي يبدو أن

كثيراً من الفرقاء يعدونها ضماناً موثوقاً كافياً لحسن سلوكها في المستقبل. ولم يكن من الضروري الالتزام المعنوي بـ«حكم القانون» لتحقق الصين معدلات نمو تتجاوز عشرة في المئة على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وحين فكك الحزب المزارع الجماعية في عام 1978 وفق قانون «المسؤولية الأسرية»، لم يمنح الفلاحين الصينيين حقوق الملكية الحديثة كاملة (أي حق الأفراد الكامل في التصرف بالأملاك العقارية). بدلاً من ذلك، أعطاهم حق الانتفاع المتوارث بأراضيهم (حق الاستئجار طويل الأمد)، المشابه للحقوق التي تمتع بها الفلاحون في الولايات المركزية من السلطنة العثمانية. لكن هذه الحقوق كانت «كافية» لتؤدي إلى مضاعفة الناتج الزراعي بعد أربع سنوات فقط من التغيير في قواعد الملكية وأنظمتها.

لم تعرف الصين الامبراطورية حكم القانون، مثلها مثل الصين الشيوعية. من ناحية أخرى، وجد في الصين الامبراطورية في الأوقات العادية «قدر كاف» من حقوق الملكية على المستوى المحلي لتشجيع الإنتاجية الزراعية حتى تخوم التقنية الموجودة آنذاك على الأقل، حقوق لم تختلف كثيراً عن تلك التي يتمتع بها الفلاحون الصينيون اليوم. أما القيود المفروضة على حقوق الملكية فأتت من الصلة المستمرة بين الملكية والقرابة أكثر من دولة النهب الطامعة الجشعة. كانت الملكية تستوجب جملة من الحقوق والواجبات المفروضة من سلسلة النسب الذكوري، التي ظلت حتى عهد الجمهورية الصينية في القرن العشرين تعترف بحقوق الأسر في تقييد التصرف بالأرض[8].

إضافة إلى ذلك كله، ليس من الواضح هل تكفي حتى أحدث حقوق الملكية المحددة على أفضل وجه، هل تكفي بحد ذاتها لزيادة الإنتاجية زيادة مهمة، أو توليد العالم الاقتصادي الرأسمالي الحديث من رحم المجتمع المالثوسي. قبل ظهور المؤسسات الأخرى الضرورية للحفاظ على التقدم التقاني المتواصل (مثل المنهج العلمي، والجامعات، ورأس المال البشري، ومختبرات البحث، والبيئة الثقافية التي تشجع المخاطرة والتجريب...الخ)، وجدت حدود لأنواع مكاسب الإنتاجية التي

يمكــن أن تحفزها حقوق الملكية المناسـبة، ومن ثـم لم يظهر افتراض بحدوث التقدم التقاني المتواصل[9].

مـن هنا يمكـن القول إن تأكيد الاقتصاديين على حقـوق الملكية الحديثة وتنفيذ العقـود تحت مظلة حكم القانون ربما يكـون في غير محله من ناحيتين. أولاً، في العالم المعـاصر، حيث الابتـكارات التقنية المتواصلة ممكنة، يؤدي وجـود «قدر كاف» من حقـوق الملكيـة في غياب حكم القانـون في بعض الأحيان إلى معـدلات مرتفعة من النمـو الاقتصـادي. ثانياً، في العالم المالثوسي، لا يمكن تحقيق مثل هذه المعدلات من النمـو حتـى مع افتراض وجـود حقوق ملكية حديثـة وحكم القانـون؛ لأن القيود الملزمة المفروضة على النمو تكمن في مكان آخر.

لكـن يوجـد تعريف آخـر لحكم القانون مـن المرجح أن يكون قد مـارس تأثيراً قويـاً في الحياة الاقتصادية في العصور ما قبـل الحديثة كما المعاصرة. وهذا هو الأمان المتوافـر للأشـخاص، القـدرة على الخـروج من حالـة الطبيعـة (=الفطـرة) العنيفة وممارسـة النشـاط اليومي المعتـاد دون خوف مـن التعرض للقتـل أو السرقة. نحن نميـل إلى تقديـر أهمية هذه الجانب من حكـم القانون عند غيابـه أكثر من حضوره، وربما نستخف به.

أخـيراً، مـن المتعـذر الحديـث عن حكـم القانـون دون تحديد مـن الذين يطبق عليهـم القانون، أي دائرة الأشـخاص التي تعد قانونية ومحمية بالقانون. إذ تسـعى المجتمعـات إلى تطبيـق القواعـد الاجتماعية الأساسـية بشـكل شـمولي، لكن حكم القانون الذي يحمي المواطنين من الأفعال العشـوائية والتعسفية للدولة نفسها كثيراً ما يطبق في البداية على أقلية من الرعايا المحظوظين وحدهم. بكلمات أخرى، يحمي القانـون مصالـح النخب القريبة مـن الدولة أو التي تتحكم بها، وبهذا المعنى يشـابه القانون ما دعاه سقراط في جمهورية أفلاطون بـ«عدالة عصبة اللصوص».

لنأخذ على سـبيل المثال، رسـالة من مدام دي سـيفينيه، إحـدى أعظم راعيات الصالونات الأدبية في فرنسـا القرن السابع عشر، إلى ابنتها. تصف هذه المرأة الذكية

والحساسة كيف كان الجنود في بريتاني يجبون ضريبة جديدة، ويخرجون الشيوخ والأطفال من بيوتهم بحثاً عن موجودات أو مدخرات يصادرونها. في اليوم اللاحق، سوف يشنق ستون من الأهالي لعدم الدفع. تتابع: «عازف الكمان الذي بدأ الرقص وسرقة الورقة المختومة كسرت عظامه على الدولاب؛ وقطع إلى أربعة أجزاء عرضت في أركان البلدة الأربعة»[10].

من الواضح أن الدولة الفرنسية لن تطبق مثل هذه العقوبات الوحشية على مدام دي سيفينيه ودائرتها. وكما سنرى في الفصل الثالث والعشرين، فرضت ضرائب باهظة على العامة لأنها تبالغ في احترام حقوق الملكية وأمان أفراد الطبقة الأرستقراطية. لهذا السبب، ليس صحيحاً الزعم بغياب حكم القانون عن فرنسا القرن السابع عشر، لكن القانون لم يعد عامة الناس أشخاصاً قانونيين يتمتعون بحقوق الأرستقراطيين ذاتها. الأمر نفسه ينطبق على الولايات المتحدة عند تأسيسها، حيث حرمت الأميركيين الأفارقة، والنساء، والسكان الأصليين -كل من ليس من الرجال البيض من أصحاب الأملاك - من حق التصويت. ثم وسعت عملية الدمقرطة بالتدريج حكم القانون ليشمل الجميع.

من تبعات هذا التشوش في معنى حكم القانون أن البرامج المصممة في البلدان الغنية لتحسين حكم القانون في البلدان الفقيرة نادراً ما أعطت نتائج مفيدة[11]. والأشخاص الذين أسعفهم الحظ بما يكفي للعيش في بلدان تتمتع بحكم راسخ للقانون، لا يفهمون عادة كيف ظهر في المقام الأول، ويخلطون الأشكال الخارجية لحكم القانون مع مادته وجوهره. ومن ثم، تعد «الضوابط والتوازنات» على سبيل المثال، معلماً مميزاً لمجتمع خاضع لحكم القانون؛ نظراً لأن فروع الحكومة تتبادل كبح سلوكها وضبطه. لكن مجرد وجود ضابط رسمي أمر يختلف عن وجود حكم ديمقراطي قوي. يمكن استخدام المحاكم لإحباط العمل الجمعي، كما في الهند المعاصرة، حيث يحتمل أن تعرقل دعاوى الاستئناف القضائية المطولة مشروعات البنية التحتية المهمة، أو تستخدم لحماية مصالح النخب ضد إرادة الحكومة، كما في حالة قرار «لوكنر ضد نيويورك» الصادر عن المحكمة العليا عام 1905، الذي

وفر الحماية للمصالح التجارية ضد الجهد التشريعي لتحديد ساعات العمل. ومن ثم، فإن شكل السلطات المستقلة والمنفصلة لا يتصل بالضرورة في بعض الأحيان بجوهر المجتمع الملتزم بحكم القانون.

في المناقشة الآتية نعاين تطور حكم القانون من أوسع منظور ممكن: من أين انطلق القانون نفسه-أي المجموعة المشتركة من قواعد العدالة؟ وكيف تطورت قواعد وأنظمة محددة فيما يتعلق بحقوق الملكية، وآلية تنفيذ العقود، والقانون التجاري؟ وكيف قبلت أعلى السلطات السياسية سيادة القانون؟

نظرية هايك: القانون سابق على التشريع

طور الاقتصادي النمساوي الكبير فريدريك هايك نظرية معقدة عن أصول القانون توفر رؤى مهمة وثاقبة لمعنى حكم القانون، وتعد إطاراً لأسلوب تفكير كثيرين بالقانون هذه الأيام. عرف هايك بأنه عراب الليبرتارية المعاصرة، لكن الليبرتاريين لا يعارضون القواعد الناظمة بحد ذاتها، فوفقاً لهايك «وحده وجود القواعد العامة المشتركة يجعل الوجود المسالم للأفراد في المجتمع ممكناً»[12]. استهدف هايك ما دعاه الفهم «العقلاني» أو «البنائي» لأصول القانون، أي المنبثق من إرادة المشرع الذي درس مشكلات المجتمع دراسة عقلانية وابتكر قانوناً لترسيخ ما اعتقد أنه نظام اجتماعي أفضل. كانت البنائية، كما أكد هايك، زهواً متعجرفاً على مدى السنوات الثلاثمئة الأخيرة، ولا سيما سلسلة المفكرين الفرنسيين التي تضم ديكارت وفولتير، الذين ظنوا أن العقل البشري يكفي لفهم آليات عمل المجتمع البشري. دفع ذلك كله هايك إلى اعتبار الثورتين الفرنسية والبلشفية من الأخطاء الكبرى، حيث استخدمت السلطة السياسية من القمة إلى القاعدة لإعادة تنظيم المجتمع برمته اعتماداً على فكرة قبلية عن العدالة الاجتماعية. في عصر هايك (العقود الوسطى من القرن العشرين)، تكرر ارتكاب هذه الأخطاء لا من البلدان الاشتراكية مثل الاتحاد السوفييتي، الذي اعتمد على التخطيط العقلاني والسلطة المركزة، فحسب، بل من دول الرعاية الاجتماعية الديمقراطية في أوربا.

كان ذلـك خطـأ، بـرأي هايك، لعدة أسـباب، أهمها حقيقة عـدم وجود مخطِط فـرد امتلـك ما يكفي من المعرفة عن الآليات الفعلية لعمل المجتمع كي يعيد تنظيمه عقلانيـاً. إذ إن غالبيـة كتلـة المعـارف في المجتمع محليـة بطبيعتها ومنتـشرة فيه كله؛ ولا يمكـن لفرد أن يمتلـك ما يكفي من المعلومات لتوقع تأثـيرات تغيير يتبع خطة مرسومة في القوانين أو الأنظمة أو القواعد[13].

لم يكـن النظـام الاجتماعـي وفقـاً لهايك نتيجـة للتخطيط العقلاني الرشـيد من القمـة إلى القاعدة؛ بل حدث تلقائياً عبر تفاعلات مئـات أو آلاف الأفراد المتفرقين الذيـن جربـوا القواعد واختبروا الأنظمـة، ثم احتفظوا بتلك التـي أثبتت نجاحها، ورفضـوا التـي تبين لهم فشـلها. كانت العمليـة التي تولد عبرها النظـام الاجتماعي تراكميـة، وارتقائيـة، ولامركزية؛ ولم يظهـر «مجتمع عظيم» فعال إلا عبر اسـتخدام المعارف المحلية لحشود كبيرة من الأفراد. لقد ارتقت الأنظمة التلقائية بالطريقة التي افترضها داروين للكائنات البيولوجية –بواسطة عملية تكيف واختيار غير ممركزة، لا عبر تصميم هادف لخالق مبدع.

شـكل القانون نفسـه نظاماً تلقائياً برأي هايك، و«لا ريـب في أن القانون وجد قبل عصور من اعتقاد الإنسـان أنه قادر على وضعه أو تعديله». وفي الحقيقة، «تعلم الأفـراد مراقبة قواعد السـلوك (وتطبيقها) قبل زمن طويل مـن إمكانية التعبير عن مثل هذه القواعد بالكلـمات». وأتى التشريع –وضع قواعد وأنظمة جديدة بطريقة واعيـة– «في زمـن متأخر نسـبياً في تاريـخ البشر»، وكانـت فكـرة أن «القانون كله، يمكـن –ويجب– أن يكـون نتاج الابتكار الحر للمشرع... خاطئـة في الواقع، نتيجة خاطئة... للعقلانية البنائية»[14].

نموذج النظام التلقائي الذي فكر فيه هايك هو القانون العام الإنكليزي، حيث يرتقي القانون نتيجة لقرارات متراكمة (سوابق) من عدد لا يحصى من القضاة الذين يحاولون تطبيق قواعد عامة على حالات محددة تعرض أمامهم:

> كانت حرية البريطانيين التي أعجبت بها بقية أوربا... نتيجة لحقيقة أن القانون الناظم لقرار المحاكم هو القانون العام، قانون وجد بصورة مستقلة عن إرادة أي فرد، وفي الوقت نفسه يلزم المحاكم المستقلة ويخضع لها في تطوره؛ قانون لا يتدخل فيه البرلمان إلا نادراً، وحين يفعل فمن أجل توضيح نقاط مثيرة للشبهة ضمن مجموعة القوانين المعنية[15].

وهكذا، ركز هايك بؤرة الاهتمام على جوهر حكم القانون: هنالك جملة موجودة مسبقاً من القوانين التي تمثل إرادة المجتمع برمته تعد أسمى من إرادة الحكومة الحالية وتحد مدى الإجراءات التشريعية الحكومية. أما تفضيله للقانون الإنكليزي العام فيشترك به مع عدد من الاقتصاديين المعاصرين، الذين وجدوه أكثر تكيفاً وصداقة للسوق من تراث القانون المدني في القارة[16].

قدم هايك تأكيدات تجريبية ومعيارية عند وضع هذه النظرية عن أصول القانون. وشدد على أن القانون تطور بطريقة ارتقائية وغير منظمة أو مخططة في معظم المجتمعات، وأن هذا النوع من القانون المتولد تلقائياً تفوق حتماً على القواعد والأنظمة التشريعية الموضوعة بطريقة واعية ومقصودة. شجع هذا التفسير فقيه القانون الإنكليزي الكبير السير إدوارد كوك، الذي أكد أن القانون العام يعود إلى عهود مغرقة في القدم، كما استخدمه إدموند بيرك في دفاعه عن التراكمية التدريجية[17]. كان هايك عدواً لدوداً للدولة التدخلية القوية، ولم يقصر عداءه على الديكتاتوريات الشيوعية من الطراز السوفييتي، بل شمل الديمقراطيات الاجتماعية الأوربية التي سعت إلى تحقيق «عدالة اجتماعية» عبر عمليات إعادة التوزيع والتنظيم. وانحاز إلى جانب واحد من الجدل القديم بين «المركزيين» و«المحيطيين» القانونيين، حسب تصنيف الباحث القانوني روبرت إليكسون. حيث يعتقد المعسكر الأول أن القوانين التشريعية الرسمية توجد قواعد أخلاقية وتشكلها، بينما يؤكد الثاني أنها تقونن المعايير غير الرسمية الموجودة[18].

لكن يبدو أن تفضيل هايك المعياري للدولة التي لا تتدخل إلا في أضيق الحدود، قد لون آراءه التجريبية عن أصول القانون. وعلى الرغم من أن القانون سبق فعلاً التشريع في مجتمعات عديدة، إلا أن السلطات السياسية تدخلت مراراً وتكراراً لتعديله، حتى في المجتمعات المبكرة. أما ظهور حكم القانون الحديث فقد اعتمد بشكل حاسم على تطبيقه بواسطة دولة مركزية قوية. وهذا واضح بجلاء حتى في أصول القانون العام ذاته الذي يحتفي به هايك.

من القانون العرفي إلى القانون العام

تعد رؤية هايك القائمة على أساس أن القانون يميل إلى التطور اعتماداً على ارتقاء غير ممركز للقواعد الاجتماعية، صائبة وصحيحة بالمعنى العريض، في العصور القديمة والحديثة. لكن حدثت انقطاعات كبرى في تطور القانون لا يمكن تفسيرها إلا بتدخل السلطة السياسية وليس بوصفها نتيجة لعملية نسقية من «النظام التلقائي». لقد أخطأ هايك في اعتقاده بحتمية حقائقه التاريخية[19].

من هذه التحولات الانتقال من القانون العرفي إلى القانون العام في إنكلترا نفسها. إذ لا يعد القانون العام مجرد نسخة رسمية ومنظمة ومكتوبة من القانون العرفي. بل قانون من نوع مختلف اختلافاً جوهرياً. ومثلما رأينا في الفصل الرابع، حدث تغير رئيس في المعنى الدلالي للقانون حين انتقلت المجتمعات من أشكال التنظيم على مستوى القبيلة إلى مستوى الدولة. في المجتمعات القبلية، كانت العدالة بين الأفراد تشبه قليلاً العلاقات الدولية المعاصرة، وتستند إلى المجهود الذاتي للجماعات المتنافسة في عالم لا يوجد فيه طرف ثالث أرفع مستوى يطبق القواعد والأنظمة. بالمقابل، كانت المجتمعات على مستوى الدولة مختلفة بالضبط بسبب وجود هذه الجهة الثالثة المطبِقة، أي الدولة نفسها[20].

كانت إنكلترا بعد نهاية الامبراطورية الرومانية منظمة قبلياً، ومؤلفة من جماعات مختلفة من الإنكليز، والساكسون الغربيين، والجوت، والكلتيين، وغيرهم.

ولم تكن هناك دولة. تجمعت الأسر في قرى، والقرى في وحدات أكبر سميت «المئات» (منطقة كبيرة إلى حد أنها تستوعب مئة أسرة) أو المقاطعات. وفوق هذا المستوى تربع الملوك على عروشهم، لكن أوائل هؤلاء لم يحتكروا القوة ولم يتمكنوا من تطبيق القواعد على الوحدات القبلية. كما لم يعدوا أنفسهم حكاماً للمناطق بل للشعوب -مثلاً: ملك الإنكليز (Rex Anglorum). ومثلما رأينا في الفصل السابق، بدأت المسيحية تضعف التنظيم القبلي الأنغلو-ساكسوني حين ظهرت في نهاية القرن السادس مع وصول الراهب البنديكتي أوغسطين. لكن تآكل القانون القبلي حدث تدريجياً، واستمر في الهيمنة طوال القرون المضطربة في النصف الثاني من الألفية الأولى. وجدت روابط قوية من الثقة ضمن الجماعات القرابية إلى جانب العداوة والحذر المتبادل بين العشائر المتنافسة. لذلك، استندت العدالة إلى تنظيم العلاقات بين الجماعات القرابية.

مثل قانون إثيلبيرت أول تصنيف معروف للقانون القبلي الأنغلو-ساكسوني نحو عام 600. وكان مشابهاً لـ«القانون السالي» الذي أصدره الملك الميروفنجي كلوفيس في وقت أبكر قليلاً، من حيث إنه تألف من قائمة تعدد العقوبات لمختلف الإصابات والأضرار:

> الأسنان الأمامية الأربعة تساوي ستة شلنات لكل منها، واللاحقة أربعة، والأخرى واحداً؛ وثمة تمييز بين الإبهام، وظفر الإبهام، والسبابة، والوسطى، والبنصر، والخنصر، وأظفارها، ولكل منها سعر [غرامة] منفصل. هنالك تمييز آخر وضع للأذن، حين تدمر قدرتها على السمع، أو تقطع، أو تثقب، أو تتأذى؛ وبين العظام التي تظهر عارية عن اللحم، وتتضرر، وتكسر، والجماجم التي تحطم، والأكتاف التي تخلع، والأضلاع التي تكسر، فضلاً عن عظام الذقن والترقوة والذراع والفخذ؛ وبين الكدمات والرضوض فوق الثياب وتحتها، وتلك التي لا تكتسب اللون الأسود[21].

من سمات عقوبات قانون الدية عدم عدالتها. إذ يتفاوت التعويض المدفوع عن مختلف الإصابات والأضرار اعتماداً على المكانة الاجتماعية للفرد المتضرر. ومن ثم فإن دية الرجل الحر تزيد عدة أضعاف عن دية الخادم أو العبد.

لم يكن القانون القبلي الجرماني مختلفاً في الجوهر عن قانون المجتمعات القبيلة الأخرى، من النوير في جنوب السودان إلى المجموعات المعاصرة للناطقين بلغة واحدة في بابوا غينيا الجديدة. فإذا تعرض شخص أو أحد أقربائه للأذى، يجب على العشيرة الرد للدفاع عن شرف الجماعة ومصداقيتها. وتعد الإصابات والعقوبات جمعية: يكفي عادة الرد لا على المعتدي وحده، بل على قريب مباشر له. كانت الدية وسيلة لحل النزاعات قبل أن تتفاقم وتتحول إلى حروب أو ثارات قبلية.

تعود الأصول البعيدة للمحاكم الحديثة إلى الجمعيات بين القبائل التي استخدمت للتوسط في النزاعات الدموية. هذه هي المجالس الشعبية (المووت) التي ظهرت بين قبائل الأنغلو-ساكسون، حيث كانت تسمع إفادة المدعي والمدعى عليه، ثم يتشاور الأعضاء حول الشكل المناسب للتعويض. لكنها لم تتمتع بسلطة الاستدعاء الحديثة لإجبار الشهود على الإدلاء بإفادتهم. ولا أمكن تنفيذ قراراتها إلا بالاتفاق المتبادل بين الطرفين. وكثيراً ما اعتمدت البينة القانونية على الابتلاء، مثل إجبار المتهمين على السير حفاة على الجمر المتوهج أو الدوس على سكة المحراث، أو غمرهم في الماء البارد أو الحار لمعرفة هل يغرقون أم لا[22].

سوف يلاحظ فريدريك نيتشه فيما بعد أن انتشار المسيحية أفرز مضامين عميقة على الأخلاق بعد أن اعتنقتها القبائل الجرمانية. فقد كان الأبطال المسيحيون قديسين وشهداء مسالمين، لا محاربين أو فاتحين مدفوعين بالثأر والانتقام، بينما بشر الدين بمبدأ المساواة الشاملة والمناقضة لتراتبية المجتمع القبلي المستند إلى الشرف. وما اكتفت القواعد والأنظمة المسيحية الجديدة المتعلقة بالزواج والميراث بزعزعة أركان التضامن القبلي فحسب، بل أوجدت أيضاً فكرة المجتمع العالمي المرتكز على الإيمان المشترك والولاء الديني لا القرابي. وتحول مفهوم الملكية من زعيم الجماعة

التي تزعم التحدر من جد مشترك إلى قائد الأمة المسيحية الأوسع وحاميها. إلا أن هذا التحول كان تدريجياً وبطيئاً.

لكن حقيقة أن القبلية تفككت إلى مجتمع مسيحي لم تكن تعني في مدلولها أن الميراثية قد ماتت. وعلى شاكلة الكنيسة الشرقية، سمح للرهبان والأساقفة في هذا العصر بالزواج والإنجاب. ومارسوا شكلاً من أشكال التسري بالمحظيات عرف باسم الـ«نيقولاوية»(*). ومع اتساع أملاك الكنيسة التي اكتسبتها عبر التبرعات والهبات، كان من المحتم أن يسعى زعماء الكنيسة إلى توريث مراتبهم ومكاسبهم الكنسية إلى أبنائهم والانخراط في معترك السياسة العشائرية والقبلية المحلية. ومع هذه الثروة الدنيوية كلها، أصبحت مناصب الكنيسة أملاكاً ثمينة يمكن شراؤها أو بيعها ضمن ممارسة عرفت باسم شراء المنصب الكهنوتي.

يجسد اعتناق الوثنيين الجرمان للمسيحية، كاهتداء المشركين العرب أو المجتمع التركي القبلي للإسلام، تحدياً لافتاً لنظرية هايك عن النظام التلقائي/ العفوي. ولا يظهر فهرس هايك أي إشارة إلى الدين، ومع ذلك يعد الدين مصدراً حاسم الأهمية للقواعد القانونية في المجتمعات اليهودية والمسيحية والإسلامية والهندوسية. لقد أدى انتشار المسيحية في أوربا إلى حدوث أول انقطاع في ارتقاء القانون منذ انبثاقه من العادات القبلية. ولم يكن التحول في قواعد الزواج والملكية للسماح للمرأة بالتملك تجربة عفوية مرت بقاض أو مجتمع محلي بل ابتكار أملته تراتبية مؤسسة قوية: الكنيسة الكاثوليكية. لم تكن الكنيسة تعبر فقط عن القيم المحلية، التي كانت مختلفة تماماً؛ ولم تحاول الكنيسة الشرقية والمرجعيات الدينية الإسلامية تغيير القواعد القرابية السائدة في مجتمعاتها بطريقة مشابهة. إذ عرفت الكنيسة نفسها أنها لا تصادق على قانون عرفي

(*) نسبة إلى نيقولا، أحد الشمامسة السبعة الذي يرد ذكره في قول السيد المسيح (في سفر الرؤيا 2:6): «إنك تبغض أعمال النقولاويين التي أبغضها أنا أيضا». يقال إن نيقولا تعهد بالابتعاد عن زوجته عند اختياره للشموسية، لكنه عاد إليها لجمالها، ولما وبخه الناس أباح الزنا لرجال الدين. في رواية أخرى أراد نيقولا أن يثبت عدم تعلقه بزوجته الجميلة فأباح لمن أراد أخذها، ثم أباح تعدد الزوجات، وهو ما درج عليه أتباعه. يربط آخرون النيقولاوية بطقوس «الدعارة المقدسة» المرتبطة بعبادة عشتار وديونيسوس التي وجدت طريقها إلى المسيحية في عهودها الأولى.

فحسب: ومثلما قال البابا أوربان الثاني لكونت الفلاندر عام 1092: «ألم تزعم أنك لم تفعل إلى الآن سوى ما يتوافق مع العادات والأعراف القديمة؟ يجب أن تعلم مع ذلك أن خالقك قال: اسمي الحق. لم يقل اسمي العرف»[23].

تمثل الانقطاع الرئيس الثاني الذي حدث في تطور القانون الإنكليزي في إدخال القانون العام نفسه. إذ لم ينبثق بوصفه نوعاً من الارتقاء التلقائي للقانون العرفي. بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنهوض الدولة الإنكليزية المبكرة واعتمد على سلطتها ليهيمن في نهاية المطاف. وفي الحقيقة، كان انتشار قانون عام موحد في بلاد الإنكليز وسيلة رئيسة لتوسع سلطة الدولة في العصر اللاحق على الفتح النورماندي. يصف الباحثان القانونيان الكبيران فريدريك ميتلاند وفريدريك بولوك أصول القانون العام:

> العرف السائد في محكمة الملك هو عرف إنكلترا، وأصبح القانون العام. وفيما يتعلق بالعادات المحلية، سوف يعبر قضاة الملك بعبارات عامة عن احترامهم لها. لا نرى أي إشارات على رغبة واعية باستئصالها. ومع ذلك، فإذا لم تدمر، فقد كبح نموها. في الأمور الإجرائية على وجه الخصوص، تنزع محكمة الملك، التي تتمتع الآن بسيطرة شاملة على المحاكم الأخرى كلها، إلى اعتبار قواعدها القواعد العادلة الوحيدة[24].

لا يمكن فهم هذه العملية دون تقدير أهمية دور الملوك الأوربيين في العصور المبكرة. إذ لم يكن هؤلاء في القرن الحادي عشر حكام مناطق وأقاليم، بل تمتعوا بسلطة أوسع قليلاً ضمن مجموعة متساوية من الحكام في نظام إقطاعي غير ممركز. لقد أمضى ملوك مثل وليام الأول أو هنري الأول معظم حياتهم على الطرقات، يتنقلون من جزء إلى آخر من ممالكهم؛ لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتوكيد سلطتهم والحفاظ على اتصالاتهم في عالم تراجع إلى مجتمع على مستوى القرية والمزرعة المعزولتين. من الخدمات الرئيسة التي قدمها الملك القيام بدور محكمة الاستئناف في القضايا التي

لا يرضى فيها الرعايا عن العدالة التي توفرها محاكم السادة الإقطاعيين أو المحاكم الابتدائية. من جهته، كانت للملك مصلحة في توسيع نطاق صلاحيات محاكمه، نظراً لأنه يأخذ رسوماً على خدماتها. لكن الاستئناف أمام المحاكم الملكية زاد أيضاً مهابة الملك ومكانته، حيث أصبح قادراً على إضعاف سلطة السيد الإقطاعي المحلي عبر إسقاط أحد أحكامه القضائية[25].

حدثت منافسة في البداية بين مختلف أنواع المحاكم على السلطة القضائية، لكن مع مرور الوقت هيمنت محاكم الملك. وكانت هذه مفضلة على المحاكم المحلية لعدة أسباب. فقد عدت المحاكم الملكية المتجولة أكثر نزاهة لأنها أقل ارتباطاً بالمتقاضين المحليين من محاكم السادة الإقطاعيين، كما تمتعت ببعض المزايا الإجرائية، مثل القدرة على إلزام المواطنين بالانضمام إلى هيئة المحلفين[26]. واستفادت بمرور الوقت من اقتصاديات الحجم الكبير والمدى الواسع. تطلب تنفيذ العدالة قوة عاملة، وخبرة ودراية، وتعليماً. أما أولى البيروقراطيات الوطنية التي جندتها المحاكم الملكية فقد بدأت تجميع القواعد العرفية وتأسيس نظام من السوابق، كانت الكتابة شرطاً مسبقاً ضرورياً لها. ومع كل عقد من السنوات يمر، يزيد عدد المختصين القانونيين الذين خبروا السوابق وجربوها، قبل تعيينهم قضاة في شتى أنحاء المملكة.

حمل القانون العام هذا الاسم لأنه ليس خصوصياً. أي حل قانون عام واحد محل جملة القواعد العرفية المتعددة التي تحكم المناطق المختلفة في إنكلترا، حيث تطبق سابقة حدثت في جزء من المملكة على بقية مناطقها (مبدأ مراعاة السوابق القضائية). طبق القانون بواسطة شبكة من القضاة الذين عملوا ضمن نظام قضائي موحد كان أكثر منهجية ورسمية من رقع القواعد العرفية التي هيمنت قبل ذلك. صحيح أن القانون العام تأسس على سوابق وضعها القانون العرفي، لكن نهوض سلطة الدولة أوجد مجموعة جديدة كلياً من الأوضاع والحالات لم تعد تكفي معها القواعد العرفية. على سبيل المثال، أصبحت الجناية التي كانت تعوض سابقاً بواسطة الجماعة القرابية للجاني عبر دفع الدية، أصبحت الآن تخضع للعقوبة الجنائية من طرف ثالث

أعلى مكانة، إما السيد الإقطاعي المحلي أو الملك نفسه. كما تحولت محاكم الملك إلى مراكز لتسجيل القضايا غير الخلافية مثل تسجيل الأملاك ونقل ملكية الأراضي[27].

وهكذا، مثل القانون العام انقطاعاً في التطور القانوني الإنكليزي. وبينما اعتمد على سوابق، إلا أنه ما كان ليصبح قانون البلاد لولا الفتح النورماندي، الذي أزاح طبقة النبلاء الدانمركيين والأنغلو-ساكسون القدماء، وأسس مصدراً واحداً يتعزز باطراد للسلطة المركزة. أما الارتقاء اللاحق للقانون العام فربما كان عملية تلقائية، لكن وجوده كإطار لصنع القرار القانوني تطلب سلطة سياسية ممركزة تنقله إلى حيز الوجود[28].

يؤكد المؤرخ جوزيف ستراير أن الدول المبكرة في العصر الوسيط أسست على منظومات قانونية ومالية لا مؤسسات عسكرية، مع أن متطلبات الحشد العسكري حفزت بناء الدولة في أواخر البدايات المبكرة للعصر الحديث. وفي الحقيقة، سبقت المؤسسات القانونية بمعنى من المعاني حتى المالية؛ نظراً لأن المحاكم الملكية مثلت واحداً من أهم مصادر الدخل للملك. ولا ريب في أن قدرة الملك على تطبيق العدالة بالتساوي -خلافاً للتمايز في نظام الدية المستند إلى المكانة الاجتماعية للضحية وفقاً للقانون العرفي- هي التي زادت مكانته وهيبته وسلطته[29]. وعلى غرار تراث الملكية في الشرق الأوسط، لم يكن الملك بالضرورة يعد أمير الحرب الأكبر والأشد فتكاً وطمعاً. فقد كان أيضاً حامياً لحقوق ضحايا ضراوة السادة الإقطاعيين المحليين، والمسؤول عن إقامة العدالة.

سوف تثبت الأهمية البالغة لهذه الوظيفة القانونية للدولة المركزية في التطور اللاحق لحقوق الملكية في إنكلترا ومن ثم لشرعية الدولة الإنكليزية نفسها. لقد حظيت محاكم السادة الإقطاعيين بسلطات قضائية حصرية على تعاملاتهم مع فلاحيهم الأجراء الأحرار والعبيد حتى عام 1400 تقريباً، وكان هذا يشبه قليلاً توكيل الثعلب بحراسة قن الدجاج حين يتعلق الأمر بالمنازعات على الأملاك. لكن المحاكم الملكية أكدت سلطتها بالتدريج على هذه القضايا. وفي أوائل القرن الثالث

عشر، قدمت الحجة على ضرورة أن يمارس الملك سلطته القانونية على الشؤون الدنيوية في المملكة، وأن تملك المحاكم الأقل مرتبة السلطة بالتفويض. وفضل المدعون عرض قضاياهم أمام المحاكم الملكية، وبمرور الزمن فقدت محاكم السادة الإقطاعيين سلطتها على النزاعات المتعلقة باستئجار الأراضي لمصلحتها[30]. ويشير هذا التفضيل المدفوع بقوة السوق في دلالته إلى أن المحاكم الملكية اعتبرت حتماً أكثر نزاهة وعدالة وقدرة على تطبيق قراراتها، وأقل تحيزاً لصالح اللوردات المحليين.

لم يحدث مثل هذا الانتقال في البلدان الأوربية الأخرى. في فرنسا على وجه الخصوص، احتفظت محاكم السادة الإقطاعيين بسلطاتها القانونية على القضايا المتعلقة باستئجار الأراضي حتى قيام الثورة الفرنسية. وفي هذا مفارقة تدعو للسخرية بمعنى من المعاني، نظراً لاعتبار أن الملوك الفرنسيين في القرن السابع عشر، مثل لويس الثالث عشر ولويس الرابع عشر، عملوا -خلافاً لنظرائهم الإنكليز- على إضعاف طبقة النبلاء في توكيدهم على السلطة المطلقة. لكن السلطة الوحيدة التي تركت للنبلاء في الأرياف هي السلطة القانونية على المحاكم المحلية. يشير السير هنري مين في مقالته «فرنسا وإنكلترا» إلى أن القصور أحرقت في أنحاء فرنسا كافة بعد تفجر الثورة، وأن أول ما أضرمت فيه النيران الغرف التي تحفظ فيها سندات ووثائق الملكية. وخلافاً للفلاحين الإنكليز، شعر الفلاحون الفرنسيون بأن سندات الملكية التي بحوزة أصحاب الأراضي من الإقطاعيين غير شرعية بسبب الانحياز الفاضح للمحاكم، التي كانت تحت سيطرة اللوردات المحليين[31].

يوضح هذا المثال الأخير نقطة مهمة عن طبيعة حكم القانون. فهو يعتمد على القانون نفسه وعلى المؤسسات المتعينة التي تطبقه -قضاة، محامون، محاكم... كما يستند إلى الإجراءات الرسمية التي تشتغل بواسطتها المؤسسات. لكن الوظيفة الصحيحة لحكم القانون معيارية بقدر ما هي مؤسسية أو إجرائية. إذ لا تطيع الأغلبية الساحقة من الناس في أي مجتمع مسالم القانون لأنها تجري حسابات عقلانية عن الخسائر والمكاسب، والخوف من العقاب. بل لأنها تعتقد أن القانون

عـادل جوهريـاً، ولأنها معتـادة أخلاقياً عـلى اتباعه. وتصبـح أقل ميـلاً لطاعته إذا اعتقدت أنه جائر[32].

حتى حين يسـود الاعتقاد بأن القانون عادل ونزيه سوف يعد ظالماً ومتحيزاً إذا طبـق بصورة غـير متكافئة، وتبين أنه يسـتثني الأغنياء والأقوياء. وسـيبدو أن ذلك يضـع العبء مجدداً على عاتق المؤسسـات والإجراءات، وقدرتها على تطبيق العدالة بنزاهـة ومسـاواة. لكـن يبقى بعد معيـاري مهم يـمارس دوره هنـا. إذ كيف يمكن لمؤسسـة أن تكبح جماح الأغنياء والأقوياء إذا لم يعتقدوا على مسـتوى معين بالحاجة إلى الانضبـاط الـذاتي، أو على الأقل تقييد الآخرين مـن أمثالهم وضبطهم؟ فإن كان بالمستطاع شراء القضاة والمحلفين ورجال الشرطة أو تهديدهم كما يحدث في كثير من البلـدان التي يضعف فيها حكم القانون، فما هو الفرق الذي يحدثه وجود المؤسسـة الرسمية؟

جسـد الدين عاملاً جوهرياً في ترسـيخ نظام قانوني معياري قبله الملوك إضافة إلى النـاس العاديين. يقول بولوك وميتلاند إن الملـك لم يكن فوق القانون: «النظرية التـي تؤكد ضرورة وجود شـخص أو مجموعة محددة من الأشـخاص فوق القانون في كل دولـة، 'عاهل' مـن دون واجبات وحقوق، كانت سـترفض... إذ لم يفترض أحد أن الملك حتى بموافقة الأساقفة والبارونات الإنكليز يستطيع أن يعدل القانون العام للكنيسة الكاثوليكية»[33]. تقيد الملك بحقيقة أن رعاياه سوف يثورون ضد أي أفعـال يعدونها ظالمـة. لكن ما عدوه ظالماً، وما سيحشـد المقاومة ضد الملك، اعتمد بدوره على المدركات المتعلقة به وهل يتصرف ضمن/ أو خارج حدود القانون[34].

لكـن النظـام المعيـاري العادل يحتـاج أيضاً إلى سـلطة وقوة. فـإذا لم يكن الملك مسـتعداً لتطبيق القانون على نخب البلاد، أو افتقد المقدرة على القيام بذلك، سـوف تضعـف شرعية القانون بغض النظر عن مصـدره: الدين أو التراث أو العرف. لقد فشـل هايك وأتباعه مـن الليبرتاريين في رؤية هذه النقطة: ربـما يكون القانون العام

من إنجاز قضاة متفرقين، لكنه ما كان ليوجد أصلاً، أو يطبق، من دون دولة ممركزة قوية.

تمكنـت إنكلـترا مـن القيـام بنقلة مبكـرة ومؤثرة من النظـام العـرفي إلى النظام القانـوني الحديـث، الأمر الذي شـكل الركيزة المؤسسـة لشرعية الدولـة الإنكليزية نفسـها. صحيح أن البلـدان الأوربية الأخرى حققت نقلة مشـابهة في القرن الثالث عشر، لكنها اعتمدت على نظام قانوني مختلف تمام الاختلاف، حيث استمد القانون المدني من قانون جسـتنيان. أما مفتاح هذا الانتقال على القارة فكان سـلوك الكنيسة الكاثوليكيـة. تمثل هذه القصة، وكيف اختلفت الكنيسـة عن المؤسسـات الدينية في الهند والعالم الإسلامي، موضوع الفصل الآتي.

18

الكنيسة تتحول إلى دولة

كيف لعبت الكنيسة دوراً حاسماً في ترسيخ حكم القانون في أوربا؛ الصراع على تقليد المناصب وتبعاته؛ كيف اكتسبت الكنيسة نفسها سمات الدولة؛ ظهور مجال الحكم العلماني؛ كيف تجذر حكم القانون المعاصر في هذه التطورات

يعني حكم القانون في أعمق معانيه وجود إجماع ضمن المجتمع على أن قوانينه عادلة وأنها وجدت مسبقاً ويجب أن تقيد سلوك أي حاكم في أي زمن. الحاكم ليس ملكاً مطلق السيادة والسلطة؛ القانون هو السيد المطاع صاحب السلطة المطلقة، والحاكم لا يكتسب الشرعية إلا إذا استمد سلطاته العادلة من القانون.

قبل عصرنا الحديث الأكثر علمانية، مثل الدين المصدر الأوضح للقوانين العادلة خارج إطار النظام السياسي. لكن القوانين الدينية المرتكز لم تقيد الحكام إلا في حال تكوّن السلطة الدينية بصورة مستقلة عن السلطة السياسية. وإذا لم تنظم السلطات الدينية بطريقة فعالة ومؤثرة، وإذا سيطرت الدولة على أملاكها وتمكنت من توظيف الرهبان وطردهم من الخدمة، فمن المرجح أن يدعم القانون الديني السلطة السياسية بدلاً من أن يقيدها. ولذلك، من أجل فهم تطور حكم القانون، يجب عدم الاكتفاء بمعاينة مصدر القواعد الدينية وطبيعتها فحسب، بل الطرائق المحددة التي تنظم عبرها السلطة الدينية وتمأسس.

استندت جذور حكم القانون في أوربا إلى المسيحية. وقبل زمن طويل من ظهور الدول الأوربية، كان بابا روما قادراً على ترسيخ قوانين الكنيسة السلطوية. أما القواعد والأنظمة الأوربية المتعلقة بالزواج والإرث فلم يفرضها في البداية ملك بل أشخاص مثل البابا غريغوري الأول، الذي أصدر تعليمات واضحة لمبعوثه أوغسطين حين أرسله لهداية ملك بريطانيا الوثني إثيلبيرت إلى المسيحية.

ومنذ نهوض الإسلاموية المتطرفة في أواخر القرن العشرين على وجه الخوص، استخلصت فرضيات كثيرة من حقيقة انفصال الكنيسة عن الدولة في الغرب، واندماج المؤسسة الدينية والدولة في البلدان الإسلامية (مثل السعودية). لكن انفصال الدولة عن الكنيسة في الغرب لم يكن ثابتاً ومستمراً منذ انتشار المسيحية بل كان عرضياً إلى حد ما.

بدأت المسيحية على شكل طائفة ألفية تعرضت لاضطهاد شديد من اليهود أولاً ثم من السلطات السياسية الرومانية في القرون الثلاثة الأولى من وجودها. لكن مع اعتناق قسطنطين للمسيحية عام 313، تحولت المسيحية من معتقد طائفة مهرطقة إلى الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية. ومع اجتياح البرابرة الوثنيين للجزء الغربي من الامبراطورية الرومانية، انفصل الدين عن السلطة السياسية مرة أخرى. أما ضعف السلطة السياسية في الغرب فقد منح الكنيسة الكاثوليكية فرصاً أكبر لتوكيد استقلاليتها، كما في مبدأ البابا جيلاسيوس (492-496)، الذي أكد أن الأساقفة يتمتعون بسلطة تشريعية أعلى مرتبة من السلطة التنفيذية للملوك[1]. لكن مع تعافي السلطة السياسية عند نهاية العصور المظلمة، عاد الاندماج مجدداً.

يشير تعبير «البابوية-القيصرية» (Caesaropapism) إلى نظام تخضع فيه السلطة الدينية خضوعاً تاماً للدولة، كما هي الحال عندما أصبحت الكنيسة المسيحية تمثل دين الدولة في روما. كان لقب «الحبر الأعظم» (pontifex maximus)، الذي يحمله الباباوات الآن، يطلق على الأباطرة الرومان بصفتهم رؤساء دين الدولة الرومانية. ظلت الصين على الدوام «بابوية قيصرية» (مع احتمال استثناء سلالة تانغ، حين

أصبحت البوذية شائعة بين النخبة)، كحال معظم بلدان العالم الإسلامي التي لا يهيمن عليها المذهب الشيعي. كانت الامبراطورية الرومانية الشرقية في بيزنطة، التي تحدرت منها المسيحية الأرثوذكسية الحديثة، كياناً سياسياً ابتكر من أجله تعبير «بابوية قيصرية»، ولم تتوقف عن هذا النمط حتى فتح الأتراك القسطنطينية عام 1453. وما لم يعترف به على نطاق واسع أن معظم عالم المسيحية الغربية تحول إلى «بابوية قيصرية» فعلاً بحلول القرن الحادي عشر.

المعنى العملي لـ«البابوية القيصرية» هو أن السلطات السياسية هي التي تملك سلطة التعيين وليست السلطات الكهنوتية. سادت هذه الحالة شتى أنحاء أوربا في الحقبة القروسطية المبكرة، فقد كان الإمبراطور، ومختلف الملوك والسادة الإقطاعيين في أوربا، يعينون أساقفة الكنيسة. كما تمتعوا بسلطة دعوة مجالس الكنيسة ونشر قوانينها. ومع أن الباباوات نصبوا الأباطرة، إلا أن الأباطرة عينوا البابوات وأقالوهم. ومن بين البابوات الخمسة والعشرين الذين رأسوا الكنيسة قبل عام 1059، عين الأباطرة واحداً وعشرين وطردوا خمسة. وتمتع الملوك في شتى أنحاء أوربا بحق الاعتراض على السلطات الكنسية عند فرض العقوبات على السلطات المدنية[2].

صحيح أن الكنيسة امتلكت مساحة تراوح بين ربع وثلث الأراضي في معظم البلدان الأوربية، ما زودها بمصدر وفير للدخل والاستقلال الذاتي، لكن الاستقلالية الفعلية للكنيسة كانت محدودة؛ لأن السلطات السياسية تتحكم بالتعيينات في مناصب الأكليروس ومراتبهم. وكثيراً ما اعتبرت أراضي الكنيسة مصدراً آخر للمحسوبية الملكية. كما لجأ بعض الحكام إلى تعيين أقربائهم أساقفة، ولأن من المسموح للأساقفة والرهبان الزواج، انخرطوا غالباً في سياسات الأسرة والبلاط ضمن نطاق السلطات القانونية حيث عاشوا. وأمكن لأراضي الكنيسة أن تصبح أملاكاً وراثية تورث لأبناء الأساقفة. كما خدم مسؤولو الكنيسة أيضاً في مجموعة من المناصب السياسية، ما زاد الصلة بين السلطة الدينية والسياسية[3]. وهكذا أصبحت الكنيسة منذ ذلك الحين مؤسسة ميراثية ما قبل حديثة.

الكنيسة الكاثوليكية تعلن الاستقلال

أتى إعلان استقلال الكنيسة الكاثوليكية عن السلطة السياسية في أواخر القرن الحادي عشر، بقيادة راهب اسمه هيلدبراند، الذي أصبح فيما بعد البابا غريغوري السابع (1073-1085)[4]. قدمت جماعة هيلدبراند ضمن المجموعة البابوية، التي ضمت بيتر دامياني، والكاردينال همبرت، والبابا باسكال الثاني، الحجة على أن الباباوات يجب أن يحظوا بتفوق قانوني على المسيحيين كلهم، بما في ذلك السلطات السياسية، وأن للبابا الحق في عزل الإمبراطور. وأكدت أن الكنيسة، لا السلطات الدنيوية، هي المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تعين الأساقفة. أتى ذلك كله على خلفية مكائد عاهل الامبراطورية الرومانية المقدسة هنري الثالث، الذي تمكن قبل وصوله إلى روما لتنصيبه من خلع ثلاثة باباوات متنافسين لمصلحة مرشح اختاره[5].

لكن برأي هيلدبراند، لا يمكن للكنيسة أن تصبح مستقلة عن السلطة السياسية إلا إذا بدأت بإصلاح نفسها، وأهم إصلاح هو منع الرهبان والأساقفة من الزواج والإنجاب. وهاجم ممارسات بيع المناصب الكنسية وشرائها، وإمكانية تحولها إلى أملاك قابلة للتوريث، إضافة إلى التسري بالمحظيات[6]. شنت جماعة هيلدبراند حرباً دعائية استحثت المسيحيين على عدم قبول الأسرار المقدسة من الرهبان المتزوجين أو الذين يعيشون مع محظيات، وانتقدت ممارسة أخذ المال مقابل التعيينات الكنسية[7]. وحين أصبح غريغوري السابع، جعل تبتل الرهبان مبدأ كنسياً رسمياً وأجبر المتزوجين منهم على الاختيار بين واجباتهم الكنسية أو الأسرية. تحدى ذلك كله ممارسات الرهبنة المتحصنة، وأدى إلى صراع هائل وعنيف أحياناً ضمن الكنيسة نفسها. كان هدف غريغوري وضع حد للفساد والسعي وراء الريع في الكنيسة عبر مهاجمة مصدر الميراثية ذاته، وقدرة الأساقفة والرهبان على إنجاب الأطفال. استحثه المنطق نفسه الذي دفع الصينيين والبيزنطيين إلى الاعتماد على الخصيان، أو العثمانيين إلى أسر العبيد (المماليك) وفصلهم عن عائلاتهم: معظم الناس ينحازون بيولوجياً

إلى العائلة إذا خيروا بين الولاء لها أو للدولة. ولذلك تمثلت الطريقة المباشرة لمحاربة الفساد في منع مسؤولي الكنيسة من تكوين أسرة في المقام الأول.

عارض الأساقفة هذا الإصلاح طبعاً، وعرف البابا غريغوري أنه لا يستطيع ربح هذه المعركة إلا إذا حظي هو، لا الإمبراطور، بالحق في تعيينهم. وفي إعلان بابوي صدر عام 1075، سحب من الملك الحق في عزل الأساقفة وتنصيب العامة. رد هنري الرابع عاهل الامبراطورية الرومانية المقدسة بمحاولة طرد غريغوري من الكرسي الرسولي بكلمات «تنحَّ، تنحَّ، أيها الملعون إلى الأبد»، رد عليها غريغوري بحرمان (excommunicating) الامبراطور كنسياً[8]. أيد البابا كثير من الأمراء الألمان، إضافة إلى عدد من الأساقفة، وأجبروا هنري عام 1077 على الذهاب إلى مسكن غريغوري في كانوسا. انتظر هناك تحت الثلج ثلاثة أيام ليقدم نفسه حافياً أمام البابا ويطلب غفرانه.

يحفز بعضَ الحوادث التاريخية أفرادٌ ولا يمكن تفسيرها دون الإشارة إلى سجاياهم الأخلاقية، كما حصل في الصراع على تقليد المناصب. لقد تمتع غريغوري بإرادة حديدية لا تلين، وفي إحدى المرات خاطبه أحد مساعديه بالقول «يا سيدي الشيطان المقدس». وعلى شاكلة مارتن لوثر بعد أربعة قرون، امتلك رؤية ثاقبة لإصلاح الكنيسة ودورها في المجتمع. لم يكن من السهل ترهيبه، وكان على استعداد لدفع الصراع مع الامبراطور إلى حرب سافرة.

لكن من المتعذر تفسير هذا الصراع التاريخي بمجرد مسألة تتعلق بالإرادة الفردية. إذ كان الشرط الحاسم الذي سهل ظهور الكنيسة الكاثوليكية بوصفها لاعباً سياسياً مستقلاً، حالة من الضعف السياسي العام اجتاحت أوربا كلها. لم يكن أمام الكنيسة الشرقية في بيزنطة، أو سليلتها الأرثوذكسية الروسية، أي خيار سوى البقاء تحت رعاية الأباطرة ورحمتهم، لأن مقرها في عاصمتهم. بينما وجدت الكنيسة الغربية، بالمقابل، في شبه الجزيرة الإيطالية المجزأة سياسياً. وأقرب الدول إليها كانت الدويلات الألمانية المقسمة أيضاً في الشمال، حيث بقي اتحادها في ظل

الامبراطورية الرومانية المقدسة اسمياً. ولم تكن فرنسا أفضل حالاً في القرن الحادي عشر، وعجزت في هذه المرحلة عن التدخل بشكل حاسم في السياسة البابوية. وهكذا، بينما افتقرت الكنيسة إلى القوات العسكرية الخاصة بها في هذا العصر، تمكنت بكل سهولة من استغلال التنافس بين الأنظمة السياسية المحيطة بها.

ومع أن الملك هنري قبل سلطة البابا في كانوسا، إلا أنه لم يذعن لحق البابا في تنصيب الأساقفة واستمر في رفض مطالب غريغوري. زحف هنري على روما لاحتلالها، وعزل غريغوري وعين مرشحه، كليمنت الثالث، بابا مزيفاً. استنجد غريغوري بملوك النورمانديين في جنوب إيطاليا؛ وافق هؤلاء لكن الثمن كان احتلال روما وانقلاب السكان ضدهم. أجبر غريغوري على اللجوء إلى حلفائه النورمانديين في الجنوب، حيث توفي وحيداً مهزوماً في ساليرنو عام 1085. استمر الصراع على تقليد المناصب الكنسية على مدى أكثر من جيل آخر، حيث قام خليفة غريغوري بحرمان هنري الرابع كنسياً مرة أخرى، إضافة إلى ابنه هنري الخامس، واستمر الامبراطور في عزل الباباوات وتنصيب مرشحيه المزيفين، إلى أن تم التوصل إلى حل للمسألة عبر «اتفاقية ورمز» عام 1122، حيث تخلى الامبراطور عموماً عن الحق في تقليد المناصب الكنسية، بينما اعترفت الكنيسة بسلطة الامبراطور على سلسلة من الشؤون الدنيوية.

حظي الجدل الخلافي حول تقليد المناصب الكنسية بأهمية بالغة لتطور أوربا اللاحق من عدة جوانب. أولاً، سمح للكنيسة الكاثوليكية بالارتقاء إلى مؤسسة تراتبية وبيروقراطية حديثة وخاضعة لحكم القانون، أصبحت -كما أكد المؤرخ القانوني هارولد بيرمان- نموذجاً لبناة الدول العلمانية فيما بعد. من معايير صمويل هنتنغتون للتطور المؤسسي الاستقلال الذاتي، ولا يمكن لمؤسسة أن تتمتع بالاستقلال الذاتي إذا لم تتحكم بتعيينات المسؤولين فيها. ولهذا السبب احتل الجدل الخلافي حول تقليد المناصب الكنسية هذه المكانة المركزية. بعد «اتفاقية ورمز»، أصبح البابا مؤقتاً، عبر التراتبية الكنسية، الرئيس التنفيذي دون منازع، واستطاع بناء على مشورة مجمع الكرادلة توظيف/ وطرد الأساقفة حسبما يشاء.

تمكنت الكنيسة من تحسين سلوكها وأدائها. فقد استأصل تبتل الرهبانية إغراءات الميراثية ومنح الإقطاعات والمراتب الكنسية المجزية للأقرباء والأبناء، وأضاف نبرة أخلاقية جديدة إلى بيع مناصب الكنيسة. أمكن للكنيسة أيضاً أن تجبي ضرائبها على شكل أعشار، ومع فك ارتباط الرهبنة بالسياسة العشائرية المحلية، أصبحت أكثر قدرة على التصرف بمصادرها المالية. اتخذت الكنيسة كثيراً من السمات المميزة للدولة الحقيقية، وحشدت أحيانا قواتها العسكرية، وأعلنت امتلاك سلطة قانونية مباشرة على أرض محددة (وإن كانت صغيرة المساحة).

لم يتوقف انخراط الكنيسة في الشؤون الزمنية/ الدنيوية بالطبع مع الصراع على تقليد المناصب. فقد استمر الحكام في محاول استغلال البابوية لمصلحتهم وتنصيب مرشحيهم، مثل باباوات أفينيون في القرن الرابع عشر. وبمرور الوقت، ظهرت تجاوزات جديدة عبدت الطريق في نهاية المطاف للإصلاح البروتستانتي. لكن الكنيسة الكاثوليكية تمأسست بدرجة أكبر على مستوى القابلية للتكيف، والتعقيد، والاستقلال الذاتي، والتلاحم، مقارنة بالمؤسسات الدينية في أي ديانة عالمية أخرى.

تمثلت العاقبة المهمة الثانية للصراع على تقليد المناصب في الفصل الواضح بين المجالين الروحي والزمني، ومن ثم تمهيد الطريق أمام الدولة العلمانية الحديثة. كان هذا الفصل، كما لاحظنا سابقاً، حاضراً في المسيحية لكن بصورة مستترة. وأنهت «اتفاقية ورمز» بشكل شامل عصر «بابوية القيصر» في تاريخ الكنيسة الغربية، وهذا لم يحدث قط لا في الكنيسة الشرقية ولا في العالم الإسلامي.

سعى الإصلاح الغريغوري إلى تقليص سلطة الحكام السياسيين عبر الزعم بامتلاك السلطة الشاملة على الشؤون الروحية والزمنية كلها، ومنها الحق في عزل الملوك والأباطرة. وفي الواقع، كان البابا المسيحي يطالب بامتلاك السلطة ذاتها التي حظي بها البراهمة في الهند منذ البداية. لكن في الممارسة العملية، أجبرت الكنيسة بعد نهاية صراع سياسي وعسكري طويل على القبول بتسوية: حددت مجالاً روحياً واضح المعالم تمارس فيه سيطرة لا جدال فيها، واعترفت بحق الحكام الدنيويين في

ممارسة سلطتهم في مجالهم المستقل. لقد مهد تقسيم العمل هذا الأرضية الملائمة لقيام الدولة العلمانية لاحقاً[9].

أخيراً، أفرز الصراع على تقليد المناصب تبعات مهمة أثرت في تطور القانون وحكم القانون في أوربا. حدث الأول عبر جهد الكنيسة لشرعنة نفسها بصياغة قانون كنسي منهجي، وظهر الثاني عبر إيجاد مجال مستقل ومأسس للسلطة الروحية.

عودة القانون الروماني مجدداً

لم يملك غريغوري وخلفاؤه جيوشاً يستخدمونها في صراعهم مع الإمبراطور، بل سعوا بدلاً من ذلك إلى تعزيز سلطتهم عبر المناشدات بالاحتكام للشرعية. استهلت المجموعة البابوية بحثاً عن مصادر القانون لتدعيم حجتها القائلة بشمولية السلطة القانونية للكنيسة. ومن نتائج هذا البحث إعادة اكتشاف قانون جستنيان (Corpus Juris Civilis) (مجموعة القوانين المدنية) في مكتبة في شمال إيطاليا عند نهاية القرن الحادي عشر[10]. وإلى هذا اليوم، يبقى قانون جستنيان الركيزة المؤسسة للقانون المدني الذي يمارس في شتى أرجاء أوربا القارية وفي بلدان أخرى استعمرت من بلدانها/ أو تأثرت بها، من الأرجنتين إلى اليابان. كما تعود أصول كثير من المفاهيم القانونية الأساسية، مثل التمييز بين القانون المدني والجنائي، وبين القانون العام والخاص، إلى هذه المدونة.

قانون جستنيان هو مجموعة من القوانين الرومانية على درجة عالية من التطور والتعقيد أنتجت في القسطنطينية في عهد الامبراطور جستنيان عند بداية القرن السادس[11]. تألف النص المكتشف حديثاً من أربعة أجزاء: «الخلاصة»، «المؤسسات»، «القانون»، «القانون الجديد»، أهمها على الإطلاق «الخلاصة» أو موجز مجموعة القوانين التي تغطي قضايا مثل الشخصية القانونية، والأضرار، والإثراء الجائر، والعقود، والتعويضات. مثلت الخلاصة تصنيفاً لما اعتقد فقهاء جستنيان أنه أثمن ميراث تركه القانون الروماني السابق برمته (الذي فقد الآن)

وأصبحت موضوعاً لدراسة الجيل الجديد من فقهاء القانون الأوربيين الذين ظهروا في القرن الثاني عشر[12].

كان إحياء القانون الروماني ممكناً لأن الدراسات القانونية استندت إلى ركائز مؤسسية جديدة، في الجامعة الحديثة البازغة. عند نهاية القرن الحادي عشر، أصبحت جامعة بولونيا مركزاً يجتذب آلاف الطلاب من شتى أنحاء أوربا لسماع أساتذة مثل إرنيريوس يحاضرون حول «الخلاصة»[13]. بيّن المنهاج القانوني الجديد للأوربيين نظاماً قانونياً متطوراً وجاهزاً للاستعمال بوصفه نموذجاً للقانون في مجتمعاتهم. ومن ثم انتقلت معرفة المدونة إلى أقصى أركان القارة، وأنشئت كليات الحقوق في مدن أخرى مثل باريس، وأكسفورد، وهايدلبرغ، وكراكوف، وكوبنهاغن[14]. أدت استعادة القانون الروماني، مثلما فعل القانون العام الإنكليزي، إلى إزاحة كتلة القانون العرفي الجرماني الخاص، الذي هيمن على معظم أنحاء أوربا، واستبداله فجأة بجملة من القواعد العابرة للحدود القومية والأكثر اتساقاً وانسجاماً[15].

عرف الجيل الأول من شراح قانون جستنيان بمؤلفي المسارد، الذين اعتبروا أن مهمتهم الأساسية هي إعادة بناء القانون الروماني وإنتاجه. لكن الأجيال اللاحقة من الباحثين القانونيين، مثل توما الإكويني، نظروا إلى حقبة أبعد، إلى اليونان القدماء، في بحثهم عن الركائز التأسيسية العقلانية للقانون. فقد قدم الفلاسفة القدماء، مثل أرسطو، الحجة على أن العادة والعرف والرأي بحاجة إلى إخضاع للعقل والقياس وفقاً لمعايير أكثر شمولاً للحقيقة. طبق الإكويني هذا المبدأ على دراسته لأرسطو، وشجع التراث الفلسفي الذي أسسه الأجيال اللاحقة من المعلقين على القانون على الابتعاد عن إعادة الإنتاج الآلية للقانون الموجود، والتفكير بمصادر القانون وكيف يمكن تطبيقه على حالات جديدة[16]. أما التراث الكلاسيكي الذي بعث في الجامعات الأوربية فلم يكن مجرد لجوء إلى السلطة المرجعية لبعض النصوص الجامدة، بل استقصاء عقلي متعمق في معنى هذه النصوص ودلالتها.

أنتجت الجامعة الجديدة طبقة مستقلة من المحامين الذين تدربوا على تفسير النصوص الكلاسيكية وتضلعوا من مجال خاص للمعرفة. وعرفت السلطتان الدينية والدنيوية معاً أنهما بحاجة إلى المعرفة المتخصصة التي يملكها المحامون عند اتخاذ القرارات، ولاسيما في المجال التجاري، حيث تحظى العقود وحقوق الملكية بأهمية حاسمة. وبدورهم، طور المحامون مصالحهم المؤسسية الخاصة لحماية مجالهم من تعديات غير المتخصصين، والأحزاب السياسية المهتمة بمصلحتها الذاتية.

تألف قانون الكنيسة، قبل الإصلاح الغريغوري، من سلسلة متنوعة من قرارات المجالس والمجمعات الكنسية، وكتابات آباء الكنيسة، والمراسيم البابوية، وقرارات الملوك والأباطرة الذين يتحدثون باسم الكنيسة. كان في الحقيقة خلطة من بقايا القانون الروماني والقانون العرفي الجرماني[17]. ومع تأسيس تراتبية موحدة ضمن الكنيسة، أمكن لها للمرة الأولى إصدار تشريعات خاصة بها، وتوحيد مجموعة هذه القوانين عبر أنشطة مجموعة مهنية من الفقهاء المختصين بالقانون الكنسي تزداد حرفية باطراد. حلل الراهب غراتيان، الذي درس المنهاج القانوني، آلاف القوانين الكنسية التي صدرت على مدى القرون الماضية؛ وعمل على مواءمتها وموالفتها وجمعها معاً في مضمومة واحدة من القانون الكنسي، نشرت عام 1140 على شكل رسالة هائلة الحجم من 1400 صفحة تحت عنوان (Concordance of Discordant Canons / «التوافق في الشرائع المتنافرة») أو (Decretum / قرار أو مرسوم). أسس غراتيان تراتبية بين القانون الإلهي والطبيعي والوضعي والعرفي، وأوجد إجراءات عقلانية يمكن بواسطتها حل التناقضات بينها. في القرن اللاحق على غراتيان، توسع القانون الكنسي توسعاً هائلاً ليشمل سلسلة عريضة الطيف من الموضوعات والعناوين منها قوانين الجنايات والأسرة والأملاك والعقود والوصية[18].

اكتسبت الكنيسة الكاثوليكية السمات المميزة للدولة عبر مفهومها لقانون كنسي واحد. لكنها أصبحت أيضاً أكثر شبهاً بالدولة عبر تطوير بيروقراطية تمكنت بها من إدارة شؤونها. وقدم فقهاء قانونيون الحجة على أن أول نموذج لـ«المنصب» البيروقراطي الحديث كما عرّفه فيبر وجد ضمن تراتبية الكنيسة الجديدة في القرن

الثاني عشر[19]. من المعالم المميزة للمنصب الحديث الفصل بين المنصب وشاغله؛ أي إنه لم يعد من الأملاك الخاصة؛ بينما أصبح شاغله موظفاً مأجوراً خاضعاً لانضباط التراتبية الهيكلية التي يعمل فيها؛ كما حددت المناصب وظيفياً، واعتمد شغل الوظائف على الكفاءة التقنية. كانت هذه كلها كما رأينا من السمات المميزة للبيروقراطية الصينية بدءاً من عهد دولة تشين، مع أن الميراثية أعيدت إلى كثير من المناصب في عهود الأسر اللاحقة. كما كانت من السمات المميزة باطراد للبيروقراطية الكنسية بعد تحررها من تقليد المناصب من السلطة الزمنية وفرض التبتل على الرهبنة. على سبيل المثال، بدأت الكنيسة التمييز بين «المنصب» (officium) ودخل «الرتبة الكنسية» (beneficium) في أوائل القرن الثاني عشر. وما عاد من الضروري لشاغل المنصب أن يتلقى مكافآت وهبات إقطاعية؛ إذ أصبح الآن موظفاً يقبض راتبه من الكنيسة، التي تستطيع توظيفه/ وطرده اعتماداً على أدائه في المنصب. بدأ هؤلاء البيروقراطيون ملء المناصب الجديدة مثل المحفوظات البابوية التي سرعان ما أصبحت نموذجاً لدوائر المحفوظات لدى الحكام الدنيويين[20].

القانون ونهوض الدولة الحديثة

شهد النظام السياسي في أوربا زمن الإصلاح الغريغوري بدايات المسار العكسي للمبالغة في نزع المركزية عن السلطة التي حدثت بعد انهيار الامبراطورية الكارولنجية في القرن التاسع. إذ تشتت السلطة بين سلسلة من الزعماء الإقليميين ثم توزعت أيضاً حين بدأ اللوردات المحليون بناء قلاع حصينة عند نهاية القرن العاشر. أما «العزبة» أو الإقطاعة -وحدة عسكرية وإنتاجية مكتفية ذاتياً على الأغلب تتجمع حول قصر اللورد وأراضيه- فقد أصبحت مصدر الحكم في شتى أنحاء أوربا. وفوق هذا النظام أخذ يظهر عدد من البيوت الملكية مثل أسرة كابيتيان، حول منطقة إل دو فرانس، أو البارونات النورمانديين الذين فتحوا إنكلترا وجنوب إيطاليا، وحكموا مناطق أوسع من منافسيهم وشكلوا جوهر نظام الدولة الإقليمية الجديدة القائمة على بقعة محددة من الأرض.

ما اكتفى الإصلاح الغريغوري بتزويد الدول الإقليمية بنموذج للبيروقراطية والقانون فحسب، بل شجعها على تطوير مؤسساتها الخاصة بها. كان الحكام الدنيويون مسؤولين عن تأمين السلم والنظام في ممالكهم، وتوفير الأنظمة والقواعد التي سهلت ظهور مستويات ناشئة من التجارة. الأمر الذي أدى إلى تشكل عدة مجالات متميزة للقانون لا مجال واحد، تتعلق بالإقطاع، والعزبة، والمدينة، والتجارة مع المناطق البعيدة. يقدم هارولد بيرمان الحجة على أن هذه التعددية في الأشكال القانونية شجعت تطور الحرية في أوربا عبر تحفيز التنافس والابتكار بين السلطات والصلاحيات القانونية. كان من المهم على وجه الخصوص نهوض المدن المستقلة، حيث استحث سكانها الأحرار واعتمادها على التجارة الخارجية ظهور دعوات جديدة تطالب بقانون تجاري[21].

حفز تحرك الكنيسة باتجاه الاستقلال المؤسسي إجراء تنظيم هيكلي للقطاعات الأخرى في المجتمع الإقطاعي أيضاً. في القرن الحادي عشر، صاغ الأسقفان جيرار دو كامبراي والدابيرون دو لاون مبدأ يقول بضرورة تقسيم المجتمع إلى ثلاثة مستويات تراتبية: الأرستقراطيون، ورجال الدين، والعامة –الذين حاربوا، والذين صلوا، والذين عملوا لدعم من حارب وصلى. وفر هذا التنظيم الوظيفي لا المناطقي أساساً آيديولوجياً لتحويل كل فئة من هذه الفئات إلى جمعيات تمثيلية، يدعوها الحكام معاً من وقت لآخر للتداول بشأن الضرائب والقضايا المهمة للمملكة ككل. وكما سنرى في الفصول الآتية، فإن قدرة هذه الجمعيات (التمثيلية) على الوقوف في وجه الملوك وسلطاتهم المركزة هي التي قررت هل تطور البلدان الأوربية المعنية أنظمة حكم استبدادية أم تخضع للمساءلة والمحاسبة[22].

من الملامح المميزة لبناء الدولة الأوربية اعتمادها الشديد في الحقبة المبكرة على القانون بوصفه دافعاً ونسقاً تنمو به مؤسساتها. واعتاد المختصون الاعتقاد بأن الحرب والعنف من المحفزات الكبرى للتطور السياسي الأوربي. وقد غدا هذا صحيحاً بالتأكيد في البدايات المبكرة للعصر الحديث، حين تأسس نهوض الاستبداد على المتطلبات المالية للحشد العسكري. لكن في العصور الوسطى، اكتسبت الدولة

شرعيتها وسلطتها بقدرتها على نشر العدالة، وتبلورت مؤسساتها المبكرة حول إدارة العدالة.

لم ينطبق ذلك كله على بلد أكثر من إنكلترا. في أوائل القرن الحادي والعشرين، اعتدنا التفكير بإنكلترا وفرعها الأميركي بوصفهما موئل الليبرالية الاقتصادية الأنكلو-ساكسونية القائمة على عدم التدخل، وفرنسا باعتبارها منبت الحكومة المركزة المهيمنة. لكن حتى القرن الرابع عشر، كان العكس تماماً هو الصحيح. ومن بين جميع الأنظمة السياسية الأوربية، كانت الدولة الإنكليزية هي الأكثر مركزية وقوة. نمت هذه الدولة انطلاقاً من محكمة الملك وقدرتها على تطبيق العدالة في المملكة برمتها. وتباهت منذ عام 1200 بمؤسسات راسخة يديرها مسؤولون مهنيون محترفون أو شبه محترفين؛ وأصدرت قراراً قضائياً يؤكد عدم جواز المباشرة بأي قضية تتعلق بملكية الأراضي من دون أمر من محكمة الملك؛ وتمكنت من فرض الضرائب على المملكة كلها[23]. ويكمن الدليل الدامغ على سلطة الدولة المركزية في كتاب يوم الحساب (Domesday Book) الذي ألف بعد مدة قصيرة من الفتح النورماندي وضم أول مسح سكاني كامل للمدن والبلدات والمقاطعات في المملكة[24].

انتشر أيضاً شعور أولي بالهوية الوطنية الإنكليزية. وحين واجه البارونات الملك جون في رونيميد عام 1215 وفرضوا عليه الوثيقة العظمى (الماغنا كارتا)، لم يفعلوا ذلك بوصفهم أمراء حرب أفراداً يسعون لإعفاء أنفسهم من القواعد والقوانين العامة. بل توقعوا قيام حكومة وطنية موحدة لحماية حقوقهم عبر محاكم الملك، وفي هذا السياق اعتبروا أنفسهم ممثلين لمجتمع أوسع[25]. بالمقابل، لم تكن فرنسا مملكة على هذا المستوى من التوحد في ذلك الوقت. فقد وجدت فوارق واختلافات لغوية وثقافية بين مناطقها المختلفة، ولم يستطع الملك زيادة الضرائب على مقاطعات تتجاوز منطقته الصغيرة (إل دو فرانس) حول باريس.

كيف وضعت الكنيسة القروسطية سوابق لحكم القانون المعاصر

تظل الكنيسة الكاثوليكية في القرن الثاني عشر بعيدة مسافة شاسعة عن حكم القانون المعاصر على الرغم من ظهورها على شكل بيروقراطية حديثة ونشرها لقانون كنسي متسق ومترابط. في البلدان المتطورة الخاضعة لحكم القانون القوي، يأخذ القانون الذي يمنح الشرعية للحكم السياسي صيغة دستور مكتوب في العادة. لا يستمد هذا القانون الأسمى من سلطة مرجعية دينية، وفي الحقيقة، تلتزم دساتير عديدة الحياد السياسي فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية الجوهرية التي يتصدى لها الدين. لكن شرعية الدساتير الحديثة تأتي من نوع من المصادقة الإجرائية الديمقراطية. ربما يبدو ذلك القانون الأسمى متجذراً في مبادئ أبدية أو شمولية، مثل الدستور الأميركي كما أكد أبراهام لنكولن[26]، بينما تترك أغلبية الدساتير الحديثة قدراً من الغموض يغلف المصدر النهائي لشرعيتها[27]. لكن من الناحية العملية، يخضع تفسير هذه المبادئ على الدوام للسجال السياسي. وفي نهاية المطاف، يكبح جماح السلطة المشرعنة ديمقراطياً للفرعين التنفيذي والتشريعي بواسطة قانون دستوري مشروع ديمقراطياً أيضاً، لكن مع مطالب أشد صرامة بالإجماع الاجتماعي عبر شكل من أشكال تصويت الأغلبية المطلقة (في تطور أحدث عهداً، يمكن تقييد الحكومات وضبط عملها أيضاً بواسطة هيئات قانونية عابرة للحدود القومية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أو محكمة الجنايات الدولية، التي يكون أساس شرعيتها أكثر غموضاً من المحاكم الوطنية[28]). في بعض الديمقراطيات الليبرالية، ومنها إسرائيل والهند، ما تزال المحاكم الدينية تمارس سلطاتها القضائية على بعض القضايا مثل قانون الأسرة. لكن هذه تعد استثناءات للقاعدة العامة التي تستبعد السلطة الدينية من المشاركة في النظام القانوني.

إذن، لماذا يكون من المنطقي القول إن القانون المستند إلى الدين أوجد الركائز المؤسسة لحكم القانون الحديث؟

إن وجود سلطة دينية مستقلة جعل الحكام يعتادون على فكرة أنهم لا يمثلون المصدر النهائي للقانون. وحقيقة عدم وجود ملك إنكليزي اعتقد أنه فوق القانون، كما أكد فريدريك ميتلاند، لا تنطبق على أي من الأباطرة الصينيين، الذين لم يعترفوا قط بقانون لا يضعونه بأنفسهم. وفي هذا السياق، شابه الأمراء المسيحيون الراجات وطبقة الكشاتريا في الهند، والسلاطين العرب والترك، الذين يتفقون على أنهم ليسوا فوق القانون.

في كل مجتمع اتبع قانوناً ديني المرتكز، شرعن الحكام السياسيون التعدي على مجال القانون الديني وجربوه. وفي حالات عديدة، كان هذا التعدي ضرورياً نظراً لوجود كثير من مجالات الحياة التي لا يوفر فيها القانون الديني ما يكفي من القواعد والأحكام والأنظمة. لكن أخطر التعديات هي المبدئية. ارتبط النضال السياسي الكبير في بدايات الحداثة الأوربية (سوف نعرضه بالتفصيل في الفصول الآتية) بنهوض الملوك الذين شددوا على مبادئ السيادة الجديدة التي وضعتهم - بدلاً من الله- على قمة الهرم التراتبي. وأكد هؤلاء الملوك، مثل الأباطرة الصينيين، على أنهم وحدهم يقدرون على وضع القوانين عبر تشريعاتهم الوضعية، وأنهم غير ملزمين بأي قانون أو عرف أو دين سابق. أما قصة نهوض حكم القانون الحديث فتتعلق بنجاح مقاومة هذه المزاعم وتوكيد أولوية القانون وتفوقه. لقد أصبحت هذه المقاومة كما هو واضح أكثر سهولة حين منح التراث الديني القانون حرمة واستقلالية وتساوقاً ما كان ليمتلكها لولاه.

تبدو القطيعة بين حكم القانون الحديث والقروسطي ظاهرية لا حقيقية عند فهم القانون بوصفه تجسيداً لإجماع اجتماعي عريض على قواعد العدالة. هذا بالضبط ما قصده هايك حين قال إن القانون سابق على التشريع. وفي عصر ديني مثل القرن الثاني عشر، أو في العالم الإسلامي أو الهندي المعاصر له، جرى التعبير عن الإجماع دينياً لأن الدين لعب دوراً أكبر بكثير في حياة الناس اليومية مقارنة بحاله هذا الأيام. لم تنزل الشرائع الدينية على المجتمعات من الفضاء الخارجي. وحتى حين فرضت بداية بالعنف والفتح، تطورت بالترافق مع مجتمعاتها التي تبنتها بوصفها

مبادئ أخلاقية أهلية محلية[29]. لم يحدث فصل بين العالمين الديني والدنيوي، ومن ثم لم توجد وسيلة للتعبير عن الإجماع الاجتماعي سوى اللغة الدينية. واليوم، في عصر تزداد فيه القيود المكبلة للدين، من المحتم أن يتقرر الإجماع الاجتماعي بطرائق أخرى، مثل التصويت في انتخابات ديمقراطية. لكن يبقى القانون تعبيراً عن قواعد مشتركة على نطاق واسع للعدالة بغض النظر هل عبر عنها بلغة دينية أم علمانية.

أثر القانون الديني الذي انبثق منذ القرن الثاني عشر تأثيراً مهماً في حكم القانون الحديث عبر المساعدة على مأسسة القانون وعقلنته. إذ لا يكفي لوجود حكم القانون ترسيخ مبدأ نظري يؤكد ضرورة خضوع الحكام السياسيين للقانون. فمن غير المرجح أن يكبح القانون جماح الدولة إلا إذا تجسد في مؤسسات متعينة توجد مع درجة محددة من الاستقلالية عنها. فضلاً عن ذلك، إن لم يتميز القانون بالاتساق وبجملة من القواعد المذكورة بكل وضوح، يتعذر استعماله لكبح السلطة التنفيذية. أما فكرة الفصل الدستوري بين السلطات فيجب أن تعتمد على واقع وجود نظام قانوني يمارس تأثيراً ذاتياً قوياً في إدارته وتشغيله وترويجه، ويضع معاييره المهنية، ويدرب محاميه وقضاته، ويمنح سلطة حقيقية لتفسير القانون دون تدخل من السلطة السياسية. وحتى حين كان الملك الإنكليزي مسؤولاً عن وضع قانون عام اعتماداً على السلطة النهائية للمحاكم الملكية، منح أيضاً قدراً كبيراً من السلطة إلى القضاة وسمح بنمو مهنة قانونية قوية لم تعتمد على الدولة حصراً فيما يتعلق بالتوظيف والدخل. لكن في أوروبا القارية، كان تراث قانون جستنيان المدني يعني أن يبقى تفسير القانون أكثر مركزية، مع تطور مواز لاستقلال مهنة القانون –في الحقيقة، مهن قانونية متعددة للأشكال المتعددة من القانون التي ظهرت. في الحالتين كلتيهما، عُقلن القانون الغربي بدرجة أعظم من القانون الهندي أو الإسلامي السني. ولم يشهد أي منهما ظهور أمثال غراتيان، يأخذ المجموعة الكاملة من الأحكام والقرارات الدينية ويحولها إلى قانون متناسق ومتسق داخلياً.

كان التراث القانوني الذي انبثق في أوروبا الغربية مختلفاً اختلافاً واضحاً عن ذلك الذي ظهر في المناطق الخاضعة لنفوذ الكنيسة الشرقية. ولم تكن المسيحية ذاتها

هـي التي قررت تأثيرها في التطور السـياسي اللاحق، بل الشـكل المؤسـسي المحدد الـذي اتخذته المسـيحية الغربية. أما في الكنيسـة الأرثوذكسـية الشرقيـة، فقد واصل الامبراطور أو الحكام السياسـيون المحليون تعيين الأسـاقفة، ولم تعلن الكنيسـة قط الاسـتقلال عـن الدولة. بينما لم تفقد الكنيسـة الشرقيـة تراث القانـون الروماني كما حدث في الكنيسة الغربية، ولم تؤكد النوع ذاته من التفوق والأولوية على الامبراطور البيزنطي.

يمثل ظهور حكم القانون المكون الثاني من بين ثلاثة مكونات للتطور السياسي تشكل معاً السياسة الحديثة. وكحال الانتقال من التنظيم الاجتماعي القبلي أو القرابي المرتكـز، حيـث يجب إعادة تاريـخ هذا الانتقـال في أوربا إلى الوراء إلى نقطة تسـبق بدايـة العـصر الحديث المبكـر -في حالة حكـم القانون يجب إعادتـه إلى القرن الثاني عشر على أقل تقدير. يؤكد هذا واحداً من الموضوعات المركزية في الكتاب: ليسـت جميع المكونات المختلفة للتحديث جزءاً من مضمومة واحدة وصلت مع الإصلاح، والتنويـر، والثـورة الصناعية. وبينما اسـتحثت مجموعـة القوانين التجاريـة الحديثة متطلبات المدن المسـتقلة والتجارة الناشـئة، كان حكم القانون في المقام الأول نتاجاً للقـوى الدينيـة لا الاقتصادية. ومن ثم، أوجدت مؤسسـة ما قبل حديثة، الكنيسـة القروسـطية، مؤسسـتين أساسـيتين تمتعتا بأهمية حاسـمة للتحديـث الاقتصادي - حريـة الخيار الفـردي فيما يتعلق بالعلاقـات الاجتماعية والملكية، والحكم السـياسي المقيد بقانون يتميز بالشـفافية والقابلية للتوقع. ولم تثبت فائدة هاتين المؤسسـتين في المجال الاقتصادي إلا لاحقاً.

19

الدولة تتحول إلى كنيسة

كيف تطور حكم القانون في الهند والشرق الأوسط، ولم يتطور في الصين؛ كيف انقسمت السلطة فعلياً إلى علمانية ودينية في الشرق الأوسط؛ كيف التزمت الأنظمة ما قبل الحديثة في الشرق الأوسط بحقوق الملكية؛ لماذا لم يتمكن علماء الدين المسلمون من كبح سلطة الدولة بطريقة الكنيسة المسيحية؛ لماذا يغيب حكم القانون عن العالم العربي المعاصر؛ مقارنة بين الصيغ المعاصرة لحكم القانون

لم يعبر الدين في الصين عن الإجماع الاجتماعي والثقافي، بل نزع إلى أن يمثل مصدراً للاحتجاج الاجتماعي. يصدق هذا على الطاوية في عهد أسرة هان، والبوذية في عهد أسرة تانغ، وتمرد تايبينغ المتأثر بالمسيحية في القرن التاسع عشر، وممارسي تمارين «فالون غونغ» في أيامنا هذه. لم تعترف الدولة الصينية قط بمصدر للسلطة الدينية يتفوق عليها، وتمكنت بسهولة من السيطرة على أي نوع وجد من أنواع الرهبنة.

وهكذا لم تظهر أرضية تاريخية لحكم قانون ديني المرتكز في الصين. وفي تراث طويل من التقيد بالعقيدة «القانونية»، اعتقد الصينيون بأن قانونهم وضعي أساساً. القانون هو ما يأمر به الامبراطور ويقرره. نشرت مدونات قانونية رئيسة في عهد أسر تشين وهان وسوي وتانغ ومينغ، وكثير منها عبارة عن لوائح بالعقوبات على مخالفات متنوعة. على سبيل المثال، لم تضم مجموعة قوانين تانغ، التي صدرت في عدة نسخ مختلفة في القرنين السابع والثامن، أي إشارة إلى مصدر مقدس للقانون؛

بـل أوضحـت أن القوانين وضعها حكام دنيويون للسيطرة على أشـخاص يفسـد سلوكهم السيئ توازن الطبيعة والمجتمع[1].

اختلـف الوضـع تماماً في الهنـد، حيث عملـت الديانـة البرهمية التـي تطورت بالتزامن مع عصر تكوين الدولة الهندية أو قبله بقليل، على إخضاع طبقة السياسيين/ المحاربين -كاشاتريا- لطبقة الكهنة، البراهمة. فقد استندت الديانة الهندية إلى تراتبية رباعية الطبقات تضع الكهنة في القمة، وعلى جميع الحكام الهنود الحصول من البراهمة على الشرعية والموافقة الاجتماعية. لذلك تجذر القانون في الدين لا في السياسـة؛ ولم تكن أوائل نصوص القوانين، «دارماساسـترا»، قرارات أو مراسيم إمبراطورية كما في الصين، بل وثائق كتبتها السلطات الدينية[2]. تطور القانون الهندي اللاحق ليشبه قليـلاً القانـون العام الإنكليزي، حيث لم يعتمد بصـورة صارمة على هذه النصوص القانونيـة بـل على قانون الأحكام القضائية، وارتبط بسـوابق تولـدت على يد فقهاء الديـن العارفـين بالقانـون[3]. ولم يقتـصر الأمر عـلى تطبيق البراهمة -لا السـلطات السياسـية- لأحـكام هـؤلاء الفقهـاء فحسـب، بـل لم يسـمح بوجود مجـال دنيوي منفصـل لوضـع القواعد والأحـكام. تميز القانـون بكثير من السـمات المحددة التي ذكرهـا هايك: غير قابـل للتعديل عموماً، أو لا يمكن تغييره إلا بالعودة إلى سـابقة أقـدم عهداً زعم بأن القانون الحالي ارتكـس منها[4]. ومثلما نقل عن محافظ هندوسي قوله رداً على مسعى البرلمان الهندي في الحقبة اللاحقة على الاستقلال لتعديل قوانين الزواج والطلاق: «لا يمكن لسـلطة البرلمان أن تتجاوز إملاءات 'شاسـترا'، كلمات الله المنطوقـة، والمكتوبـة مـن أجـل مصلحتنـا بأيدي الحكـماء المتبصرين مـن كتاب الوحي. لا يستطيع هندوسي قبول أي سلطة باستثناء شاسترا»[5].

لكـن طبقـة البراهمـة لم تنظم ضمـن تراتبيـة واحدة يمكـن أن تصـدر الأوامر للملوك والأباطرة. إذ لم يوجد بابا هندوسي أو كنيسـة هندوسـية. بل مثلت البراهمة نوعاً من الشـبكة التي يتصل أفرادها فيما بينهم أفقياً عبر القرى والمدن التي يعيشون فيهـا. إلا أن البراهمة أنفسـهم عانوا تمايزات طبقية محددة بالطبقات التي قسـمتهم. وربـما لم يكن البراهمـي الذي يرأس تقليد المناصب الملكيـة راغباً في الاختلاط بآخر

يـرأس طقوس الدفن. لذلك مارسـت السـلطات الدينية تأثيراً هائلاً على المسـتوى المحـلي، حيث تبدت الحاجة إلى خدماتها في كل مناسـبة اجتماعية. ولم تخضع للدولة أو تُعهد إلى موظفيها. لكنها عجزت أيضاً عن الفعل الجمعي عبر تراتبية مؤسسـية. إذ لم يقتصر تأثير التشـظي الطبقي للسلطة على السلطة السياسية فحسب، بل توسع ليشمل الدينية أيضاً.

حكم القانون في الشرق الأوسط

إضافة إلى الهند وأوربا، مثل الشرق الأوسط المسلم حضارة عالمية أخرى عرفت حكـم القانون. يدرك اليوم كثير من الناس، داخل المنطقة وخارجها، أن العديد من أنظمة الحكم، ولا سيما في العالم العربي، ليست سوى ديكتاتوريات وحشية لا يقيدها أي شعور بوجود قانون أو عدالة[6]. وغالباً ما اعتقد المراقبون الغربيون بأن اندماج المؤسسـة الدينية والدولة حالة متأصلة في الإسـلام وغريبة عن أوربا المسيحية، وأن النظام الثيوقراطي الذي ظهر في إيران بعد ثورة عام 1979 يشكل إلى حد ما ردة إلى الصيغة التقليدية للحكم الإسلامي. لكن ذلك كله غير صحيح.

يعد ظهور الديكتاتوريات الحديثة في العالم الإسـلامي نتيجة لمواجهة المنطقة مع الغرب والانتقال اللاحق إلى الحداثة. كثيراً ما توحدت السلطتان السياسية والدينية في أوربا المسيحية. أما في العالم الإسلامي فقد انفصلتا عملياً على مدى عصور تاريخية طويلـة. وأدى القانـون في دار الإسـلام الوظيفة ذاتها التي قام بها في عالم المسـيحية: ضبط سـلطة الحـكام السياسـيين -وإن بدرجة أضعف- ومنعهـم من التصرف كما يشتهون. ويعد حكم القانون أساسياً في الحضارة الإسلامية، وهو يحدد/ ويعرف في الحقيقة تلك الحضارة من جوانب عديدة.

لنبـدأ بتعـداد أوجه الشـبه بين العالمين الإسـلامي والمسـيحي فيـما يتعلق بحكم القانـون في المجتمـع. القانون متجذر في الدين في التراثـين كليهما؛ فضلاً عن الإيمان بالله الواحد القدير، رب العالمين ومصدر الحق والعدل. تعتمد الديانتان، إضافة إلى

اليهودية، على نصوص مقدسة، مع قواعد اجتماعية أساسية قننت منذ وقت مبكر. في حالة الإسلام، ليست هذه القواعد الهادية للسلوك القويم متضمنة في القرآن فحسب، بل في السنة والحديث أيضاً. لكن نظراً لأن تفسير هذه القواعد والأحكام اتسم بالالتباس وعدم اليقين في أحوال كثيرة، أوكلت مهمة التوضيح والتحديد والاجتهاد إلى طبقة خاصة من الفقهاء -الأكليروس في المسيحية، والعلماء في الإسلام. لم يأت القانون في الحالتين من السلطة السياسية، كما في الصين، بل من الله، الواحد القهار، المهيمن على كل شيء، بما في ذلك السلطة السياسية. صحيح أن النبي أصبح زعيماً قبلياً في عصره، لكن سلطته على أتباعه العرب لم تعتمد على سطوته الدهرية وقوته المادية، بل على كونه رسولاً: نقل إليهم كلمة الله.

جمع أوائل الخلفاء، مثل النبي، السلطتين الدينية والسياسية، وهي ممارسة استمرت طوال العصر الأموي. لكن بدأت السلطتان تفترقان مع نهايته، حين فر أحد أمراء بني أمية من العباسيين وأسس خلافة (غربية) مستقلة في الأندلس. وبمرور الزمن، انفصلت مختلف المقاطعات عن الامبراطورية، لتجعل سلطة الخليفة في بغداد لا تتعدى عاصمته، بل أصبح أحياناً دمية في أيدي القادة العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة الفعلية[7]. أما الدولة الفاطمية في تونس ثم في مصر فقد أقامت خلافتها (المنشقة) الخاصة بها، بينما لم يعترف الشيعة والخوارج بسلطة الخليفة في بغداد أصلاً. صحيح أن الخلفاء ربما زعموا امتلاك سلطة روحية شاملة، إلا أن سلطتهم القانونية الفعلية لم تبلغ ذلك الحد قط.

بحلول القرن الحادي عشر، انقسمت السلطة فعلياً بين الخليفة ومن يسيطر على السلطة السياسية في المنطقة. أما صاحب السلطة الحقيقية -أي الحاكم الدنيوي/ الزمني- فقد حمل لقب «أمير الأمراء». وعبر حيلة قانونية ماكرة، ادعى الخليفة أنه فوضه بالسلطة، مقابل ضمان سلطته على الشؤون الدينية الأضيق نطاقاً[8]. أكد الفقيه أبو الحسن الماوردي أن ذلك يعد قانونياً لأن الخليفة مستمر في ممارسة سلطته الزمنية عبر وكيله، مع أن الحقيقة خلاف ذلك بالضبط: أصبح الخليفة دمية في يد الأمير[9]. كانت دار الإسلام في واقع الأمر أقرب إلى «البابوية القيصرية» من

الثيوقراطية: أمسك الحكام الزمنيون زمام السلطة واستضافوا في أرضهم خليفة وفقهاء يتولون أمور الشريعة[15].

ما لم يحدث قط في الإسلام السني هو تحرر الخليفة وجمهور العلماء رسمياً من الكيان السياسي الذي اندمجوا فيه وتحولهم إلى مؤسسة واحدة مستقلة تتمتع بتراتبيتها الواضحة، وسلطتها القضائية، وسيطرتها على كادرها. أي لم تقم كنيسة في دار الإسلام يمكن مقارنتها بالكنيسة الكاثوليكية التي ظهرت بعد الإصلاح الغريغوري. وعلى غرار الكنيسة الكاثوليكية، قبل الصراع على تقليد المناصب، توزع المثقفون والمتعلمون المسلمون على شبكة من الفقهاء والقضاة والمفسرين الذين فهموا الأحكام القانونية والسوابق القضائية وطبقوها. وضمن التراث السني، ظهرت أربعة مذاهب شرعية متنافسة ومتغايرة فلسفياً اعتمد نهوضها وانحسارها على الحظوة السياسية. ولأن العلماء لم يتمأسسوا في تراتبية واحدة، تعذر توليد تراث قانوني واحد. كما استحال على التراتبية الإسلامية منافسة السلطة السياسية على طريقة باباوات روما.

فصل المسجد عن الدولة

لكن ذلك كله لا يعني عدم وجود فصل وظيفي بين السلطتين الدينية والدنيوية. في الامبراطورية العثمانية في القرن الخامس عشر، كتب المؤرخ طورسون بك أن بإمكان السلطان المبادرة إلى إصدار قانون وضعي بصورة مستقلة عن الشريعة. عرفت هذه الجملة من القوانين العلمانية باسم «قانون نامه» (الاسم مستمد من التعبير المستعمل في أوربا (canon law) أو القانون الكنسي) واستخدمت في المجالات التي فشل فيها الفقه الإسلامي التقليدي في ترسيخ قواعد كافية، مثل القانون العام والإداري. وشمل «قانون نامه» الأنظمة المتعلقة بفرض الضرائب وحقوق الملكية في المناطق المفتوحة حديثاً، إضافة إلى القواعد الناظمة لإصدار العملة والتجارة[11]. أما القواعد الشرعية التقليدية، التي تركز على الزواج والأسرة والميراث وغيرها من الأحوال الشخصية، فقد طبقت بواسطة شبكة من القضاة

والمجتهدين من المستشـارين الفقهيين الذين تضلعوا من العلوم الإسلامية التقليدية واستطاعوا تطبيق القوانين على حالات محددة، على غرار علماء الدين الهندوس[12]. ثـم تطلـب ذلـك إقامة مؤسسـتين قضائيتـين متوازيتـين، واحدة دنيويـة والأخرى دينية. طبق القضاة الشريعة لكن اضطروا إلى الاعتماد على السـلطات الزمنية لتنفيذ أحكامهم[13].

علـى الصعيـد النظـري، كانت الجملـة المتناميـة مـن القانـون العلماني/ الزمني المسـتخدمة في السـلطنة العثمانية خاضعة لقوانين الشريعة وقابلة للتجديد بواسـطة المرجعيـات الدينية. لكـن مثلما موهت سـلطة الخليفة النظرية على السـلطان علاقة تبعيـة فعلية بينهـما، كذلك تعرض الشرع إلى ضغط شـديد من المتطلبات المتوسـعة لتنظيـم مجتمـع تجاري يتنامـى باطـراد. تضاعفت القيـود المفروضة على اسـتقلالية السـلطات الدينية حين أنشـأت المحكمة العثمانية منصب المفتي الأكبر. في السـابق، عينت الحكومة القضاة من بين جمهور العلماء لكنها تركت لهم مسألة تقرير المحتوى الفعلي للقانون. ومنح المفتي الجديد والبيروقراطية العاملة تحت إمرته سلطة إصدار آراء غـير ملزمة، فتاوى، فيـما يتعلق بمضمون الشريعة. وانتقلـت تركيا إلى الجانب المقابل لأوربا، نحو زيادة السيطرة السياسية على الدين[14]. وإذا اتخذت كنيسة روما السمات المميزة للدولة، فإن الدولة التركية اتخذت الصفات الملازمة للكنيسة.

إلى أي مـدى التـزم الـشرق الأوسـط في الحقبة ما قبـل الحديثة بحكـم القانون فعليـاً؟ كما لاحظنا في الفصل السـابع عـشر، يوجد مدلولان منفصـلان على الأقل لحكم القانون يشـيع اسـتعمالهما هـذه الأيام. للأول علاقة بالالتـزام اليومي بحقوق الملكيـة وقانـون العقود الضروريـة للتجـارة والاسـتثمار، ويتصل الثاني باسـتعداد الحاكـم والطبقة الحاكمـة للالتزام بالقيود القانونية. للمعنـى الثاني مضامين تؤثر في الأول، فإذا لم تلتزم نخب المجتمع بحكم القانون، سـوف تتعرض لإغراء استخدام سـلطتها للاسـتيلاء التعسـفي على أمـلاك الطبقـات الأضعف. لكن مثلـما لاحظنا أيضاً، من الممكن للحكام التمتع بسـلطات نظرية واسـعة تمكنهم من انتهاك حقوق الملكية والتعدي عليها عشوائياً، مع احترام حكم القانون في الممارسة اليومية.

فيما يتعلق بالنظامين اللذين درسناهما بتعمق في الشرق الأوسط، الدولة المملوكية في مصر والسلطنة العثمانية، وجد حكم القانون أصلاً بوصفه حالة أساسية أولية. أي إن هناك قواعد وأحكاماً راسخة لحقوق الملكية والميراث سمحت بتوظيف استثمارات طويلة الأجل وصفقات تجارية يمكن توقع نتائجها. كما وجد حكم القانون بالمعنى الدلالي الثاني؛ لأن السلاطين المماليك والعثمانيين أذعنوا لمبدأ تقيد سلطاتهم بقانون رباني أسمى. لكن في الممارسة العملية، تمتعوا بقدر كبير من الحرية في تأويل هذا القانون لمصلحتهم، ولا سيما في أوقات الشدة والعسر حيث دفعهم بحثهم عن العائدات المالية إلى انتهاك المعايير القانونية والفقهية المتجذرة.

وبينما لم توجد حقوق ملكية بالمعنى الحديث والكامل في أي من الدولتين، إلا أنه من غير الواضح هل مثل غيابها قيداً معيقاً للتطور الاقتصادي في العالم الإسلامي[15]. كانت أغلبية الأراضي في الامبراطورية العثمانية تابعة للدولة، ولم تمنح إلى السباهية (الفرسان) إلا في أثناء خدمتهم العسكرية الفعلية. بينما حرم الفلاحون الذين عملوا في أراضي السباهية من أي حقوق انتفاعية يمكنهم توريثها إلى أبنائهم. أما الرعايا الآخرون، مثل الحرفيين والتجار، فقد تمتعوا بحقوق الملكية الخاصة وكان باستطاعتهم مراكمة ثروات ضخمة إذا امتلكوا المهارة وساندهم الحظ. لقد أدرك جميع الحكام التقليديين في الشرق الأوسط أخطار الضرائب الباهظة والمرهقة، وسعوا إلى تجنبها باسم «العدالة». فضلاً عن أنهم اعتبروا أنفسهم، مثل الملوك الآخرين، حماة لعامة الشعب من النهب والطمع الغريزي لدى النخب الراقية. لا يمكن حتى للسلطان مراوغة القانون بسهولة. وإذا حاول سباهيته تنفيذ عقوبة بناء على أوامره، كانوا بحاجة إلى جلب المتهم إلى القاضي والحصول منه على حكم بحقه. وفي حالة وفاة أحد الأفراد دون أن يترك وصية، تبقى أملاكه في أيدي وصي قبل أن تستولي عليها الدولة. على نحو مشابه، كانت الأملاك التابعة للمتوفين من غير المسلمين تسجل لدى القاضي وتبقى إلى أن يظهر وريث شرعي لها[16].

من الأدلة الواضحة على مدى تقييد القانون لسلطة الحكومات الإسلامية التقليدية دور الأوقاف. ومثلما رأينا، حرم العبيد من أفراد النخبة العسكرية في

البداية من إنجاب الأبناء أو مراكمة الأملاك. لكن المماليك والانكشارية الأتراك استطاعوا الالتفاف على هذه القواعد أولاً بالزواج وتشكيل عائلات، ثم بإقامة مؤسسات خيرية يديرها أولادهم أو أفراد من اختيارهم، ليضمن دخلها حياة ذريتهم. خلف كثير من العرب والترك العديد من هذه الأوقاف سليمة على مدى أجيال، مع أن القيود الصارمة التي وضعت على تعديل توريثها حدت من فائدتها الاقتصادية[17].

لكن إذا عينت الأوقاف حدود قدرة الدولة على الاستيلاء على الأملاك الخاصة، فإن استخدامها المتكرر ملاذاً للأصول يشير إلى أن الأشكال الأخرى من الأملاك التي تحظى بحماية دينية أقل خضعت للضرائب العشوائية. وحتى حين لا تستحق كل دولة وصفها بالطمع والسلب والنهب، فإنها كلها معرضة لإغراء التحول إلى هذه الصفة حين تستدعي الظروف ذلك. في القرن الخامس عشر واجه النظام المملوكي (الشركسي) ضائقة مالية صعبة ومستمرة ازدادت ضراوة بمرور الأيام، ما دفع السلاطين إلى تبني استراتيجيات يائسة لزيادة العائدات. ارتفعت معدلات الضرائب العادية عشوائياً وجرى الاستيلاء على الثروات، فاتبع الأغنياء طرائق أكثر إبداعاً لإخفاء ثرواتهم بدلاً من استثمارها. على نحو مشابه، أدت الأزمة المالية التي واجهتها السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى زيادات في معدلات الضريبة وتهديدات لحقوق الملكية التقليدية. بينما خففت القواعد المؤسسية الراسخة والصارمة فيما يتعلق باستخدام الانكشارية ومنعهم من الزواج، وبيعت أراضي التيمار لمن يدفع أعلى سعر في صفقات انتشر فيها الفساد المالي بدلاً من الاحتفاظ بها مكافآت للخدمة العسكرية. بل بلغ المماليك حد الاستيلاء على الأوقاف في مسعاهم للحصول على المال، مثلما حاول الحكام المسيحيون باستمرار وضع اليد على الأملاك الثمينة للأديرة وغيرها من أصول الكنيسة.

فرق البابا العسكرية

نقل عن جوزيف ستالين سؤاله بازدراء: «كم فرقة عسكرية يملك البابا؟». ولأن حكم القانون، كما أكدت، متجذر في الدين، نستطيع أن نطرح سؤالاً مشابهاً على القضاة والمحامين: كم عدد الفرق التي يمكنهم نشرها في دولة تخضع لحكم القانون؟ ما هي السلطات التنفيذية التي يملكونها لدفع الحكام إلى طاعة القوانين وفقاً لتفسيراتهم؟

الإجابة طبعاً: لا شيء. إن الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية مجازي فحسب. والسلطة التنفيذية هي التي تملك قوة الإجبار والإكراه الحقيقية ويمكنها أن تستدعي الجيش والشرطة لتنفيذ إرادتها. أما سلطة الفرع القضائي، أو المرجعيات الدينية التي تعد وصية على القانون، فتكمن في الشرعية التي يمكن أن تسبغها على الحكام وفي الدعم الشعبي الذي تتلقاه بوصفها حامية للإجماع الاجتماعي العريض. كان غريغوري السابع قادراً على إجبار الامبراطور هنري على الذهاب إلى كانوسا، لكن ما كان بوسعه عزله عن منصبه. واضطر من أجل تحقيق هذا الهدف إلى اللجوء إلى حلفاء عسكريين مثل الأمراء الألمان واستغلال غيرتهم من هنري، أو إلى الملوك النورمانديين في جنوب إيطاليا. وبالمقابل، استندت قدرة البابا على جذب الحلفاء الدنيويين إلى آرائهم حول شرعية قضيته، إضافة إلى حساباتهم الخاصة فيما يتعلق بمصالحهم على المدى القريب. لقد أفرز الصراع على التنصيب خلطة مركبة ومعقدة من العوامل المادية والمعنوية والأخلاقية. وفي النهاية، أجبر حاكم زمني يتمتع بموارد عسكرية واقتصادية على القبول بتسوية مع زعيم روحي يمتلك بعض الموارد الاقتصادية لكن من دون قوة إجبار وإكراه. ومن ثم كانت سلطة البابا حقيقية، لكن لم تعتمد على فرقه الحربية.

تأسست سلطة علماء الدين المسلمين، مثل سلطة البابا، على القدرة على إضفاء الشرعية على السلطان. تعاظمت هذه القدرة على وجه الخصوص عند الصراع على مسألة الخلافة. في دار الإسلام، كانت العادات والتقاليد الإسلامية والتركية القبلية

تحظر وضع قواعد واضحة فيما يتعلق بالخلافة في الأسرة الحاكمة مثل البكورة. يمكن للسلاطين تعيين خلفائهم، لكن عملية الخلافة الفعلية كثيراً ما تحولت إلى حق لجميع أبناء السلطان، أو كبار قادة الفصائل في حالة الدولة المملوكية. في هذا الوضع، فإن قدرة العلماء على تقديم الدعم أو حجبه منحتهم نفوذاً قوياً. لكن إذ بلغ تدخلهم السافر في الصراع على السلطة حد الإفراط، كما في حالة الخلفاء في عهد الدولة المملوكية، فقد يؤدي إلى إضعاف موقفهم.

لكن يجب ألا نبالغ في قوة حكم القانون في المجتمعات الإسلامية ما قبل الحديثة. إذ اشتغل القانون بطريقة «كافية» لحماية حقوق الملكية والتجارة، لكنه لم يشكل ما يشبه الضمان الدستوري للحقوق ضد الحكام الذين عقدوا العزم على انتهاكها. وحقيقة أن المفتي الأكبر وشبكة القضاة قد اختيروا كلهم ووظفوا من الدولة، قللت إلى حد بعيد من استقلاليتهم، خلافاً للفقهاء القانونيين الذين استخدمتهم الكنيسة الكاثوليكية بعد القرن الثاني عشر. وبقيت الدولة العثمانية نوعا من «البابوية القيصرية» حتى النهاية، بل زادت في الحقيقة درجة سيطرتها على العلماء والفقهاء المسلمين بمرور الزمن.

كيف أخفق حكم القانون في النجاة من الاتصال مع الغرب في الهند والعالم الإسلامي

هنالك العديد من أوجه التشابه بين حكم القانون في الهند وفي الشرق الأوسط قبل الخضوع للاستعمار أو التأثر الشديد بالغرب. في الحالتين كلتيهما، وجد قانون تقليدي مكتوب تحميه السلطات الدينية وجملة معقدة من قوانين الأحكام والسوابق جمعها القضاة الشرعيون، ورجال الدين الهندوس، على مدى القرون. واعتبرت الشريعة المصدر النهائي للعدالة؛ وليس الحكام السياسيون، نظرياً على الأقل، سوى مفوضين أو موكلين بتطبيقها.

في هـذا السـياق، كانت الهند والشرق الأوسـط أقرب إلى أوربا المسـيحية منهما إلى الصـين. ولا تختلـف المنطقتـان عـن أوربـا إلا في حقيقة أن مؤسسـاتهما الدينية لم تتمكـن مـن التحرر من إسـار النظام السـياسي. لم يوجـد بابا للبراهمـة، وبينما وجد خلفـاء دينيون مسـلمون إلا أنهم بعد العصر الأموي خضعـوا عموماً لهيمنة الحاكم السـياسي في دار الإسـلام. ونظراً لعدم اسـتقلالية المؤسسـة الدينية عن الحكومة، لم تتمكن من التحول إلى بيروقراطية تراتبية حديثة تتمتع بالاسـتقلالية والسيطرة على كوادرها وترقياتها. ومن دون استقلال ذاتي، كان من الصعب على المؤسسة الدينية-الفقهية-القانونية ممارسة وظيفة الكابح القوي للدولة. ولأن المؤسسة الدينية بقيت متداخلـة ومتشـابكة مع الدولـة، لم تتمكن الدولة نفسـها من الارتقاء إلى مؤسسـة علمانية مستقلة.

لم يتمكـن حكـم القانون التقليدي من النجاة من التحديث لا في الهند ولا العالم الإسـلامي، وكان هـذا الإخفاق مأسـاوياً على نحو خاص في الحالـة الثانية. في عام 1772، قـررت إدارة شركـة الهنـد الشرقيـة بقيـادة وارن هاسـتينغز تطبيـق أحكام «دارماساسـترا» الهندوسـية عـلى الهنـدوس، والشريعـة الإسـلامية على المسـلمين، وبعض نسـخ «العدالة والمسـاواة والضمير الحي» الإنكليزية على الطبقات الأخرى كلهـا[18]. وفي تطبيق البريطانيين للقانون «الهندوسي» أسـاؤوا فهـم دور القانون في المجتمع الهنـدي، حيث اعتقدوا أن نصوص «دارماساسـترا» تماثل القانون الكنسي الأوربي، أي إنهـا قانـون ديني (مقابـل قانون علماني) قنن في نصـوص دينية مكتوبة وهو قابل للتطبيق بصورة موحدة على الهندوس كلهم. لقد تحول القانون الكنسي في أوربـا إلى هذه الصيغة كما رأينا بعـد عصر طويل من التطور، لكن القانون في الهند لم يمر قط بمراحل تطور مشـابهة. فهو ليس نصي المرتكز بقدر ما هو جملة من القواعد الحية والمتطورة يشرف عليها رجال الدين وتطبق حسـب السـياق في مختلف أرجاء الهنـد[19]. أعاقت الحكام البريطانيين، من بين أشـياء أخـرى، قدرتهم المحدودة على قراءة السنسـكريتية. واسـتخدموا رجال الدين الهندوس كأنـما هم فقهاء متضلعون مـن نصـوص «دارماساسـترا»، لكنهم لم يثقـوا بهم وحاولـوا الالتفـاف عليهم مع

ترجمة مزيد من النصوص السنسكريتية إلى الإنكليزية. ثم استبعد الفقهاء الهندوس كلية عام 1864، ليحل محلهم قضاة بريطانيون سعوا إلى تفسير القانون الهندوسي التقليدي من وجهة نظرهم (كما أوقف العمل بالشريعة الإسلامية أيضاً)[20]. عند هذه المرحلة، انهار القانون الهندوسي بوصفه تراثاً حياً. ثم بعث من جديد في عهد جمهورية الهند، لكن استمرارية التراث انقطعت على أي حال.

حدث انقطاع جذري آخر في تراث حكم القانون الإسلامي. فقد سعت الدولة العثمانية إلى تقليد ما فعله البريطانيون بالقانون الهندي وأطلقت عملية إصلاح حملت اسم **مجلة الأحكام العدلية** (جمعت بين عامي 1869-1876). تمثل الهدف في تقنين أحكام الشريعة وتنظيمها وتصنيفها ضمن مجموعة واحدة ومتناسقة من القوانين (على غرار ما فعله غراتيان بالقانون الكنسي عام 1140). في العملية، ضعف الدور الاجتماعي التقليدي للعلماء؛ لأن دور القاضي في أي نظام قانوني صارم يختلف اختلافاً كبيراً عن دوره في نظام أقل تنظيماً وتقنيناً، ويكون أقل أهمية بكثير. قلص الدستور العثماني عام 1877 أحكام الشريعة إلى مجرد قانون من بين عدة قوانين أخرى، ليحرمها من دورها السابق باعتبارها الإطار المشرعن للحكم السياسي ككل. بينما حل قضاة درسوا القانون الغربي محل طبقة الفقهاء التقليدية بالتدريج. ومع صعود كمال أتاتورك والجمهورية التركية بعد الحرب العالمية الأولى، ألغيت الخلافة والأسس الإسلامية للدولة التركية لتستبدل بالقومية العلمانية[21]. من جانبهم، لم يقبل العرب قط المجلة بوصفها كاملة الشرعية، وعملوا على تطوير إحساس مستقل بالهوية مع تكشف الحركات العثمانية القومية وتركيا الفتاة. وبعد الاستقلال وجدوا أنفسهم محاصرين بين نظام ناقص قائم على الشريعة التقليدية، ونظام قانوني غربي جلبته إليهم القوى الاستعمارية.

تشعب سبيلا الهند والعرب وافترقا بعد الانتقال من الاستعمار إلى الاستقلال. فقد رسخت الجمهورية الهندية نظاماً دستورياً تقيدت فيه السلطة التنفيذية بالقانون وبالانتخابات التشريعية. لم يكن القانون الهندي في حقبة ما بعد الاستقلال متناسق المظهر -رقع من الصيغ القانونية الحديثة والتقليدية. واشتهر بإجراءاته الروتينية

وبطئه، لكنه قانون على أقل تقدير، ومع الاستثناء الوجيز لحالة الطوارئ التي أعلنتها إنديرا غاندي في سبعينيات القرن العشرين، ظل الزعماء الهنود على أتم الاستعداد للعمل ضمن أطره وقيوده ومحدداته.

اتخذ العالم العربي مساراً مختلفاً تمام الاختلاف. فالحكام التقليديون الذين نصبتهم السلطات الاستعمارية البريطانية والفرنسية والإيطالية في بلدان مثل مصر وليبيا وسورية والعراق، سرعان ما استُبدِلوا بضباط قوميين علمانيين، تبنوا سلطة ممركزة تحظى بذراع تنفيذية قوية لم تتقيد بمجالس تشريعية ولا محاكم. وألغي دور العلماء التقليدي في جميع هذه الأنظمة، واستبدل بقانون «حديث» انبثق من السلطة التنفيذية وحدها. الاستثناء الوحيد مثلته المملكة العربية السعودية، التي لم تخضع للاستعمار وحافظت على نظام أصولي جديد وازنت سلطته التنفيذية مؤسسة دينية وهابية. وتحولت أنظمة عربية عديدة، خاضعة لهيمنة سلطاتها التنفيذية، إلى ديكتاتوريات قمعية فشلت في تحقيق النمو الاقتصادي والحرية الشخصية لشعوبها.

يقدم الباحث القانوني نواه فيلدمان الحجة على أن نهوض الإسلام السياسي في بدايات القرن الحادي والعشرين والمطالبة على أوسع نطاق بالعودة إلى حكم الشريعة في شتى أرجاء العالم العربي، يعبر عن سخط عميق على استبداد الأنظمة المعاصرة في المنطقة التي لا تؤمن بحكم القانون، وعن حنين إلى عهد كانت فيه السلطة التنفيذية مقيدة باحترام حقيقي للقانون. ويؤكد ضرورة عدم رؤية المطالبة بتطبيق الشريعة بوصفها مجرد إعادة رجعية لعقارب الساعة إلى الإسلام القروسطي، بل رغبة في نظام أكثر توازناً تكون فيه السلطة السياسية على استعداد للتعايش مع قواعد واضحة وملزمة وقابلة للتوقع. والملاحظ أن المطالبة المتكررة بـ«العدالة» تدمج في أسماء عديد من الأحزاب الإسلامية، ما يعبر عن مطلب المعاملة المتساوية تحت مظلة القانون، أكثر من المطالبة بالمساواة الاجتماعية. ولا ريب في أن الدول الحديثة التي لا تلتزم حكم القانون أو المحاسبة والمساءلة تخضع بسهولة إلى حكم أنظمة غاشمة ومستبدة[22].

من الصعب الإجابة عن السؤال المعقد والمركب المتعلق بقدرة الإسلامويين في العصر الحديث على إقامة نظام ديمقراطي مقيد بحكم القانون. تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران بعد ثورة عام 1979 ليست مشجعة. فمنذ القرن التاسع عشر، تمتعت إيران الشيعية بمؤسسة تراتبية دينية أفضل تنظيماً من أي مؤسسة مماثلة في الإسلام السني. تولت هذه المؤسسة التراتبية، بقيادة آية الله الخميني، زمام السلطة في الدولة الإيرانية وحولتها إلى ثيوقراطية حقيقية يسيطر فيها رجال الدين على جهاز الدولة. تطورت الدولة إلى ديكتاتورية لآيات الله لجأت بانتظام إلى سجن المعارضين وقتلهم وإخضاع القانون لأغراضها.

نظرياً، يمكن لدستور الجمهورية الإسلامية لعام 1979 أن يؤسس ركيزة لأي دولة معتدلة وديمقراطية وخاضعة لحكم القانون. فهو يسمح بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، ويحد سلطة الدولة مرشد أعلى (غير منتخب) ومجلس للوصاية مؤلف من كبار آيات الله (ممثلي الله على الأرض). لا يمكن وصف هذا النظام لزوماً بأنه «قروسطي» أو ما قبل حديث. ففي دستور ألمانيا القيصرية، التي عدها ماكس فيبر مثال الدولة العقلانية الحديثة، جمعية تشريعية منتخبة يحد سلطاتها القيصر (غير المنتخب). وإذا كان المرشد الأعلى أو مجلس الوصاية يرى دوره مماثلاً لدور العلماء التقليديين مع سلطات شبيهة بسلطات المحكمة العليا، ليعلن بين الحين والآخر لا إسلامية بعض القوانين التي يصدرها المجلس المنتخب ديمقراطياً، فإن زعمه يصبح أكثر مصداقية حين يمثل صيغة أحدث لحكم القانون الإسلامي. لكن دستور عام 1979 لا يكتفي بمنح المرشد الأعلى سلطات قضائية وقانونية فحسب، بل سلطات تنفيذية واسعة أيضاً. فهو يسيطر على الحرس الثوري وقوات التعبئة الشعبية شبه العسكرية «الباسيج». كما يستطيع التدخل بفاعلية لنزع الأهلية عن المرشحين للمناصب والتلاعب بالانتخابات لتفرز النتائج المرغوبة[23]. وعلى شاكلة دستور بسمارك، أو دستور اليابان في العصر الميجي الذي وضع وفق نموذجه، اجتزأ الدستور الإيراني مجالاً محفوظاً للسلطات التنفيذية، ومنحه لتراتبية من رجال الدين بدلاً من الإمبراطور. وكما حدث في اليابان وألمانيا، نخر الفساد

هذه السلطات التنفيذية ما أدى إلى زيادة سيطرة العسكر على طبقة المثقفين بدلاً من العلاقة العكسية التي حددها الدستور.

تركز عملية بناء الدولة السلطة السياسية، بينما يقيدها حكم القانون. لهذا السبب وحده سيكون تطور حكم القانون محل نزاع سياسي وستحركه المصالح السياسية لبعض اللاعبين مثل أوائل الملوك الإنكليز، أو الباباوات الطموحين، أو الجماعات الإسلامية المعارضة التي تطالب بتطبيق الشريعة. وضعت القواعد المؤسسة لحكم القانون الأوربي في القرن الثاني عشر، لكن ترسخه النهائي اعتمد على نتائج صراع سياسي امتد عدة قرون. أما قصة حكم القانون في السنوات اللاحقة فقد بدأت بالاندماج مع قصة نهوض الحكومات الخاضعة للمساءلة والمحاسبة؛ لأن مؤيدي هذا النوع من الحكومات لم يطالبوا في البداية بإجراء انتخابات ديمقراطية بل بسلطة تنفيذية تلتزم القانون. سوف نتناول هذه القصة مرة أخرى في الفصل السابع والعشرين.

لماذا يحظى حكم القانون بقوة أكبر في أوربا الغربية

وجد حكم القانون في القرون الوسطى في أوربا، والشرق الأوسط، والهند قبل أن تنتقل هذه المناطق إلى الحداثة. أقر الحكام في هذه المجتمعات كلها بأنهم يخضعون لقانون لم يضعوه هم. لكن المدى الذي وصل إليه ذلك في فرض قيود حقيقية على مسلكهم لم يستند إلى هذا الإقرار النظري فحسب، بل إلى الظروف المؤسسية الأخرى المحيطة بصياغة القانون وتطبيقه أيضاً. يصبح القانون أكثر إلزاماً وتقييداً للحكام ضمن شروط معينة: إذا قنن في نص مرجعي؛ وإذا قرر محتواه خبراء قانونيون لا سلطات سياسية؛ وإذا تمتع بحماية نظام مؤسسي مستقل عن التراتبية السياسية، وامتلك موارد ذاتية وسلطة التعيينات.

تمأسس القانون بدرجة أكبر في أوربا الغربية مقارنة بالشرق الأوسط أو الهند. وربما لم يحدث ذلك جراء الأفكار الدينية الأساسية بقدر ما نتج عن الظروف

الطارئـة تاريخياً على التطور الأوربي، نظراً لأن الكنيسـة الشرقية الأرثوذكسـية لم تمر قط بتطور مشـابه. من العوامل الحاسـمة التشظي الواسـع للسلطة في أوربا، ما منح الكنيسـة نفـوذاً كبيراً وتأثيراً عميقـاً. كما أدى إلى وضع غير عـادي أصبح فيه حكم القانـون مندمجاً في المجتمع الأوربي حتى قبل مقدم الديمقراطية والحكومة الخاضعة للمحاسبة والمساءلة، لا بل حتى قبل عملية بناء الدولة الحديثة ذاتها. يتضح ذاك كله في جميع أبعاد القانون المأسس.

التقنين

خلافاً للهند، حيث نقلت نصوص «الفيدا» شفاهياً ولم تدون إلا في مرحلة لاحقة نسـبياً، اعتمدت الديانات التوحيدية الثلاث كلها (اليهودية والمسـيحية والإسلام) منـذ مرحلة مبكرة جداً على نصوص مرجعية مقدسـة. ويمكن اعتبار أتباعها كلهم مـن «أهـل الكتـاب». لكن في أوربـا الغربيـة وحدها نظمـت الخلطة المشوشـة من النصوص المكتوبة، والمراسـيم والقرارات، والتفسـيرات والتأويلات، والتعليقات والشروح، بغرض جعلها متسقة ومنسجمة منطقياً. لم يظهر معادل لقانون جستنيان أو لكتاب غراتيان «التوافق في الشرائع المتنافرة» في التراث الإسـلامي أو الهندوسي أو الأرثوذكسي الشرقي.

تخصص قانوني

لا تختلـف المسـيحية اختلافـاً جوهريـاً عن الديانـات الأخرى في هذه السـياق؛ نظـراً لأنها جميعاً أوجدت كادراً مـن المختصين والفقهاء القانونيين لتفسـير القانون وإدارتـه. لكن المـدى الذي بلغه تطور التعليـم القانوني في نظـام الجامعة المعقد، ثم صياغتـه بطريقة منهجية ورسـمية في أوربا الغربية لم تصـل إليه المناطق الأخرى من العالم.

الاستقلالية المؤسسية

وفقاً لتصنيف هنتنغتون، يمثل الاستقلال الذاتي معلماً مميزاً للتطور المؤسسي، وهنا أصبح القانون في الغرب أكثر تطوراً منه في بقاع العالم الأخرى. إذ لم يشهد أي مكان آخر من العالم معادلاً للإصلاح الغريغوري والنزاع على تقليد المناصب، حيث انخرطت تراتبية الكنيسة كلها في نزاع سياسي مطول مع الحاكم الزمني انتهى بورطة مأزقية مقيدة له. أما التسوية الناتجة، «اتفاقية ورمز»، فقد ضمنت الاستقلال الذاتي للكنيسة بوصفها مؤسسة ومنحتها حافزاً قوياً لتطوير بيروقراطيتها وقواعدها الرسمية.

وهكذا، أصبح حكم القانون في العصور ما قبل الحديثة كابحاً مقيداً للحكام الزمنيين في أوربا الغربية وتمتع بقوة نافذة ما عرفها في الشرق الأوسط أو الهند أو الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية. وأفرز ذلك مضامين مهمة للتطور اللاحق للمؤسسات الحرة هناك.

بقي حكم القانون سارياً في أوربا حتى بعد أن تغير أساس شرعيته في أثناء المرحلة الانتقالية إلى الحداثة. وكان ذلك نتيجة لعملية داخلية عضوية، حين قوض الإصلاح دعائم سلطة الكنيسة وأضعفت أفكار التنوير العلمانية الإيمان الديني. بدأت أفكار جديدة عن السيادة والسلطة، اعتماداً على مرجعية الملك أو الأمة أو الشعب، تحل محل السلطة الإلهية بوصفها الأساس للشرعية القانونية. ومثلما أشار كثير من المراقبين، سبق حكم القانون في الغرب الديمقراطية الحديثة بقرون عديدة، ولذلك أمكن قيام دولة القانون (Rechtsstaat) في بروسيا القرن الثامن عشر، التي قيدت السلطة التنفيذية قبل زمن طويل من القبول بمبدأ السيادة الشعبية. لكن بحلول القرن التاسع عشر، اكتسبت الأفكار الديمقراطية الشرعية، وأصبح القانون يعد باطراد التشريع الوضعي للمجتمع الديمقراطي. أما العادات المتولدة عن حكم القانون فقد غدت في هذا الوقت متجذرة في عمق المجتمع الغربي. وعملت فكرة أن الحياة المتحضرة لا يمكن فصلها عن القانون، ووجود مؤسسة قانونية كبيرة

ومستقلة ذاتياً، واحتياجات المجتمع الرأسمالي الناشئ، على تعزيز حكم القانون حتى مع تغير أساس شرعيته.

أكدت مراراً على أن الحضارة العالمية الكبرى التي لم تعرف حكم القانون هي الصين. فقد كان أباطرة الصين بالتأكيد قادرين على التصرف بأسلوب استبدادي، مثل أول امبراطور في أسرة تشين، الذي أقام دولة على قاعدة من العقوبات «القانونية» القاسية. مع ذلك، لم تشتهر الصين الامبراطورية بقسوة الحكم وطغيانه. إذ التزمت الدولة الصينية حدوداً واضحة فيما يتعلق باحترام حقوق الملكية، وفرض الضرائب، ومدى استعدادها للتدخل لإعادة تشكيل الممارسات الاجتماعية التقليدية. وإذا لم تنبثق هذه القيود من القانون، فمن أين أتت؟ سوف يكون حكم الصين بوصفها مجتمعاً زراعياً ناضجاً موضوع الفصلين الآتيين.

20

استبداد شرقي

كيف أعيد ترسيخ الدولة الحديثة في الصين بعد عهد أسرة تانغ؛ اغتصاب الإمبراطورة وو للعرش وماذا يبلغنا في مدلوله عن النظام السياسي الصيني؛ ما هو «تفويض السماء» وكيف تأسست الشرعية السياسية في الصين الامبراطورية

مع استثناء وجيز محتمل في أواخر القرن العشرين تمثله جمهورية الصين الوطنية (التي انتقلت إلى تايوان منذ عام 1949)، لم تقبل أي حكومة صينية حكم القانون الحقيقي. وبينما يوجد دستور مكتوب في جمهورية الصين الشعبية، فإن الحزب الشيوعي الصيني هو صاحب السلطة والسيادة على الدستور. على نحو مشابه، لم يعترف أي امبراطور في تاريخ الصين بأولوية أي مصدر قانوني للسلطة؛ فالقانون الوحيد هو قانونه الوضعي. بكلمات أخرى، لم توجد كوابح قانونية أو ضوابط قضائية أو موانع شرعية تحد من سلطة الامبراطور، ما سمح بمدى واسع للطغيان والاستبداد.

يثير ذلك كله أربعة أسئلة على الأقل حول طبيعة النظام السياسي الصيني. يتعلق الأول بمضامين غياب حكم القانون بالنسبة للسياسة. ثمة تراث طويل في الغرب يصنف الصين في فئة «الاستبداد الشرقي». فهل يعد هذا الخط من التفكير دليلاً على الجهل والغطرسة والإيمان بتفوق الثقافة الأوربية؟ أم إن الأباطرة الصينيين مارسوا سلطات أكبر من نظرائهم في أوربا الغربية؟

ثانياً، ما هو مصدر الشرعية في النظام الصيني؟ تميز تاريخ الصين بثورات لا تعد ولا تحصى، وحالات اغتصاب للعرش، وحروب أهلية، ومحاولات تأسيس أسر وسلالات حاكمة جديدة. ومع ذلك، عاد الصينيون دوماً إلى وضع التوازن حيث منحوا إمبراطورهم سلطات واسعة. على أي أساس فعلوا ذلك؟

السؤال الثالث هو: لماذا لم يستخدم الحكام الصينيون، على الرغم من عهود الاستبداد والطغيان بين الحين والآخر، سلطتهم النظرية إلى حدها الأقصى؟ في غياب القانون، وجدت كوابح عملية تقيد سلطتهم، ومرت عصور طويلة من التاريخ الصيني رأس فيها الأباطرة كيانات سياسية مستقرة وملتزمة بالقواعد والأحكام دون انتهاكات خطيرة لحقوق الحياة اليومية ومصالح رعاياهم. في مرات عديدة في الواقع كان الأباطرة ضعفاء وفشلوا في تطبيق القواعد والأنظمة على مجتمع متمرد. فما الذي وفر القيود الحقيقية المفروضة على سلطة الدولة في الصين التقليدية؟

وأخيراً، ما هي الدروس العريضة التي نتعلمها من التاريخ الصيني حول طبيعة الحكم الرشيد؟ ابتكر الصينيون الدولة الحديثة، لكنهم أخفقوا في منع عودة الميراثية إلى الدولة مرة أخرى. وشكلت القرون اللاحقة من التاريخ الصيني الإمبراطوري كفاحاً مستمراً للحفاظ على المؤسسات من التفسخ، ومنع الأفراد الأقوياء من أسر السلطة عبر الميراثية وابتكار الامتيازات لهم ولعائلاتهم. فما هي القوى التي شجعت الانحطاط السياسي، وما هي القوى المعاكسة؟

سوف أحاول الإجابة عن أول سؤالين في الفصل الحالي، والسؤالين الآخرين في الفصل اللاحق. لكن من الضروري أن نعرض أولاً موجزاً للتاريخ الصيني من عهد أسرة تانغ إلى أسرة مينغ.

حداثة الصين بعد مرحلة تانغ-سونغ الانتقالية

حين تناولنا الصين في الفصل التاسع، اتبعنا تطورها عبر إعادة توحيدها في عهد سلالتي سوي وتانغ في أعقاب حقبة امتدت ثلاثمئة سنة من الانحطاط السياسي

بين القرنين الثالث والسادس. لاحظنا أن مؤسسات الدولة الحديثة التي أنشئت في عهد أسرتي تشين وهان تعرضت للانهيار، ما أدى إلى إعادة الميراثية إلى الحكومة. خضعت الدول اللاحقة على سلالة هان الأخيرة لحكم عائلات أرستقراطية وضعت غالباً أقرباءها في المناصب الأساسية وتنافست لاقتناص حصص أكبر من السلطة. أتى يانغ جيان ولي يوان، مؤسسا أسرتي سوي وتانغ اللتين أعادتا توحيد الصين، من هذه الطبقة. الأول من عائلة أرستقراطية بارزة في دولة جو الشمالية، والثاني كان دوق تانغ، المتحدر من عشيرة لي النبيلة في شمال غرب الصين[1]. وعلى غرار غالبية الدول اللاحقة على أسرة هان، هيمنت على سلالتي سوي وتانغ الأولى عائلات نبيلة شغلت الوظائف البيروقراطية، وقادت الجيش، وتمتعت بالسلطة على المستوى المحلي. تألفت هذه النخبة من الأرستقراطية العسكرية الشمالية التي اختلطت عائلاتها بالزواج على نطاق واسع مع جيانبي وغيرها من الأنساب البربرية. وبينما أعيد إنشاء نظام الامتحانات عام 605، إلا أنه كان ممراً سطحياً وعديم الفاعلية لتوظيف أفراد من غير النخب في المناصب البيروقراطية[2].

دام حكم سلالة تانغ زهاء ثلاثمئة عام، لكن في سنواتها الأخيرة ثبت أنها تفتقد الاستقرار (للاطلاع على لائحة بالسلالات الحاكمة، انظر الجدول 2). نجحت النخب الأرستقراطية في استئصال كثير من أندادها، بدءاً من نهوض الإمبراطورة «الشريرة وو» في منتصف القرن السابع. وفي منتصف القرن الثامن، قاد أن لوشان، القائد العسكري السغدي-التركي في الحدود الشمالية الشرقية للإمبراطورية تمرداً، اضطر في أثنائه امبراطور أسرة تانغ وولي العهد إلى الهرب من العاصمة تشانغان في اتجاهين مختلفين تحت جنح الظلام. بعد ثماني سنوات، أخمد التمرد، لكن الحرب الأهلية التي اندلعت في قلب الامبراطورية أدت إلى سقوط عدد هائل من الضحايا من السكان وإلى تدهور اقتصادي مريع. لم تستعد الامبراطورية عافيتها قط؛ وانتقلت السلطة على الأطراف المحيطية للإمبراطورية إلى سلسلة من القادة العسكريين، الذين تمتعوا بقدر متزايد من الاستقلال الذاتي. لقد مارس النظام السياسي الصيني على الدوام سيطرة مدنية قوية على العسكر، لكن في هذا العصر

أخذ يشابه الامبراطورية الرومانية، حيث سعى القادة الأقوياء في المواقع العسكرية في الأقاليم إلى استخدامها قواعد انطلاق لعملهم في السياسة. في نهاية المطاف انهار حكم أسرة تانغ في خضم ثورات وحرب أهلية في العقد الأول من القرن العاشر، ومن ثم أدى حكم سلسلة من خمس سلالات لم تعمر طويلاً إلى استيلاء العسكر على السلطة في الشمال، وظهور عشر ممالك منفصلة وغيابها في الجنوب.

الجدول 2: الأسر الصينية المتأخرة

السنة	الأسرة	المؤسس/اسم المعبد
618	تانغ	لي يوان/غاوزو
907	ليانغ المتأخرة	جو وين
923	تانغ المتأخرة	لي كي اونغ
936	جين المتأخرة	شي جينغ تانغ
947	هان المتأخرة	ليو جي يوان
951	جو المتأخرة	غو ويي
960	سونغ الشمالية	شاو كوانغ ين/تايزو
1127	سونغ الجنوبية	شاو غو/غاوزونغ
1272	يوان	قوبلاي خان
1368	مينغ	جو يوانغ جانغ/تايزو
1644	تشينغ	

لكن على الرغم من انقطاع استمر نحو خمسين سنة، حظيت شرعية الدولة الممركزة بقبول واسع النطاق في نهاية عصر أسرة تانغ إلى حد تمكن أحد أولئك القادة العسكريين، جاو كوانغ ين، من إعادة توحيد البلاد عام 960 باسم الامبراطور تايزو، مؤسس أسرة سونغ العظيمة. كانت أسرة سونغ من جوانب عديدة الأكثر خصباً على الصعيد الفكري. وبينما حققت البوذية والطاوية اختراقات مهمة في

أوساط الشعب والنخب أثناء عهد سلالتي سوي وتانغ، شهدت الكونفوشيوسية انبعاثاً ضخماً على حسابهما في عهد أسرة سونغ الشمالية. مثلت الكونفوشيوسية المحدثة حركة فكرية قوية انتشرت إلى كوريا واليابان المجاورتين، وأثرت تأثيراً نافذاً في الحياة الفكرية في شتى أرجاء شرق آسيا[3].

في الوقت ذاته، بدأت الصين تتعرض لسلسلة من الغزوات التي شنتها شعوب قبلية نجحت في فتح أجزاء شاسعة من أراضيها، وامتدت في نهاية المطاف لتشمل البلاد برمتها[4]. ابتدأ ذلك مع الخيتان (أو الكيتان أو الكيتا)، وهي قبيلة تركية-منغولية من منطقة الحدود المنغولية أقامت إمبراطورية لياو الهائلة في شمال الصين وفتحت ست عشرة مقاطعة مهمة تسكنها شعوب صينية من قومية هان. وإلى الغرب من إمبراطورية لياو، أسس التانغوت دولة شي شيا، التي ضمت مناطق حدودية خضعت للسيطرة الصينية في عصور الأسر المبكرة. ثم ظهرت قبيلة رورجين (أسلاف المانشو) التي خرجت من منشوريا ودمرت إمبراطورية لياو وأعادت الخيتان إلى وسط آسيا (وصلوا إلى روسيا في نهاية المطاف، ولذلك يشير الروس إلى جميع الصينيين بوصفهم «كيتايسكي»). في عام 1127، اجتاح الرورجين كايفينغ عاصمة سونغ، وأسروا الإمبراطور الذي تنازل عن العرش مؤخراً مع ابنه، وأجبروا البلاط الملكي برمته على الانتقال إلى جنوب الصين، ليدشن سلالة سونغ الجنوبية. سيطرت دولة جين الرورجينية في ذروتها على نحو ثلث مساحة الصين، إلى أن اجتاحها غزاة رحل آخرون، المغول، عام 1234 [5]. وبعد الاستيلاء على شمال الصين، غزا المغول البلاد بقيادة قوبلاي خان من الجنوب الغربي، فاحتلوها كلها هذه المرة. وفي عام 1279، طاردوا بلاط أسرة سونغ الجنوبية حتى ياي شان، وهي جزيرة في أقصى الجنوب الشرقي، حيث انتحر الآلاف من أفراد الحاشية الملكية بالقفز من جرف شاهق إلى البحر، عندما حاصرتهم القوات المغولية[6]. أصبح قوبلاي خان أول امبراطور لسلالة يوان الجديدة إلى أن طرد هؤلاء الحكام الأجانب عبر انتفاضة وطنية واستبدلوا بأسرة حاكمة صينية محلية، مينغ، عام 1368.

وبينما استهلت الحقبة الطويلة من التنافس العسكري أثناء عهدي الربيع والخريف والدول المتحاربة جولة مكثفة من عمليات بناء الدولة، لم يترك الغزو الأجنبي في عهد أسرة سونغ تأثيرات مشابهة بعيدة المدى في النظام السياسي الصيني. وعلى الرغم من التألق الفكري لمذهب الكونفوشيوسية المحدثة الذي برز في عهد أسرة سونغ الشمالية، اتصف هذا العصر بالكآبة والإحباط حيث منعت صراعات الفصائل المتناحرة داخل البلاط الصيني النظام من الاستعداد الكافي لمواجهة الخطر الواضح والماثل على الحدود. أما أسباب هذا التهاون فتكمن في حقيقة أن مصدر الضغط العسكري كان قبائل من البدو الرحل لا ترتقي إلى مستويات التطور الاجتماعي للصين. عند هذه المرحلة من التاريخ البشري، لم يسبغ التطور السياسي بالضرورة على المجتمعات المنظمة على مستوى الدولة مزايا عسكرية حاسمة تتفوق بها على الشعوب القبلية المنظمة على شكل جحافل من الخيالة الخفيفة. أدى ذلك كله، في الجغرافيا الخاصة للصين والشرق الأوسط وأوربا التي تحاذي السهوب الشاسعة لوسط آسيا، إلى دورة متكررة من الانحطاط، وغزو البرابرة، وانبعاث الحضارة حسب مقولة الفيلسوف العربي ابن خلدون. في نهاية المطاف، تبنى الخيتان، والتانغوت، والرورجين، والمغول كلهم المؤسسات الصينية ما إن فتحوا الأراضي الصينية؛ ولم يخلف أحد منهم تراثاً سياسياً مهماً. وتطلب الأمر غزو «برابرة» أكثر تطوراً من أوربا لتحفيز النظام السياسي الصيني ودفعه إلى إجراء إصلاحات جوهرية.

من التطورات السياسية الأوسع التي حدثت في الصين بين تأسيس سلالة سوي عام 581 والسنوات الأخيرة من عهد أسرة سونغ في القرن الثاني عشر، قلب مسار الحكم الميراثي رأساً على عقب، واستعادة السلطة المركزة التي تشتغل عبر آلية مشابهة للبيروقراطية الكلاسيكية في عهد أسرة هان الأولى. بحلول نهاية هذا العصر، ما عادت الحكومة الصينية خاضعة لسيطرة حلقة محدودة من العائلات الأرستقراطية، بل نخبة نبيلة مجندة من شريحة أوسع من المجتمع. استعادت البيروقراطية استقامتها ونزاهتها بوصفها الوصية على القيم الكونفوشيوسية، لتضع

القواعد الأساسية للنظام الحكومي المؤثر الذي اتبعته سلالة مينغ في القرن الرابع عشر. ازداد عدد سكان الصين أيضاً زيادة هائلة في هذا العصر، ليبلغ تسعة وخمسين مليوناً عام 1000، ثم مئة مليون بحلول عام 1300 [7]. كما توسعت الأراضي الصينية لتقترب من مساحتها الحالية مع استيطان في المناطق الحدودية الكبيرة في الجنوب. زاد أيضاً حجم التجارة والاتصالات عبر هذه المنطقة الشاسعة زيادة كبيرة بتشييد القنوات والطرق. ومع ذلك، وعلى الرغم من حجم الكيان السياسي، طورت الصين بنية سياسية ممركزة وضعت القواعد والأنظمة وجبت الضرائب في هذا المجتمع المعقد. لن تتمكن أي دولة أوربية من حكم مثل هذه الأراضي الواسعة على مدى أكثر من خمسمئة عام.

أول من طرح فكرة أن الصين أسست نظاماً سياسياً أكثر حداثة (أو أعادت تأسيسه)، في أثناء مرحلة تانغ-سونغ الانتقالية، لا بعد اتصالها بالغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر، هو الباحث والصحفي الياباني نايتو توراجيرو عقب الحرب العالمية الأولى[8]. قدم نايتو الحجة على أن حكم الأرستقراطيين سقط في أثناء الحقبة المضطربة التي أعقبت عام 750، حين شهدت أسرة تانغ عدداً من الثورات والحروب الداخلية التي أدت إلى تمكين سلسلة من القادة العسكريين الأقوياء الذين لا ينتمون إلى طبقة النبلاء. وبعد أن تولت أسرة سونغ زمام السلطة عام 960، ما عاد موقع الامبراطور مهدداً من العائلات النبيلة، ونتج شكل أكثر نقاء من الحكم الاستبدادي المركز. كما أصبح نظام الامتحانات أسلوباً أكثر انفتاحاً للانضمام إلى النخبة، وتحسن موقع العوام عبر إنهاء التزاماتهم وواجباتهم التي تجعلهم أشبه بالأقنان تجاه أصحاب الأرض من السادة الأرستقراطيين. وأقيم نموذج مشترك للحياة في شتى أنحاء الصين، نموذج أقل اعتماداً على الامتيازات الموروثة؛ وحل محل الكتابة الأسلوبية الرسمية لعصر أسرة تانغ أدب باللهجة المحكية، فضلاً عن روايات وتواريخ شعبية سهل على العامة فهمها. رسم نايتو خطوطاً موازية وواضحة مع العصر الحديث المبكر في التاريخ الأوربي حين ألغيت الامتيازات الإقطاعية، وطبقت المساواة في المواطنة تحت رعاية دولة استبدادية قوية ذات حكم

مطلق[9]. ومع أن فرضية نايتو خضعت للنقد والمساءلة (ولاسيما مسعاه لمواءمة تاريخ شرق آسيا مع التحقيب الغربي)، إلا أن معظم استنتاجاته العريضة قبلت مؤخراً من الباحثين والمختصين[10].

يمكننا الآن العودة إلى الأسئلة الأربعة المتعلقة بنظام الصين السياسي التي طرحناها في مستهل الفصل، بدءاً بقضية الاستبداد، وهل هو أكثر سطوة وصرامة في الصين منه في الحضارات الأخرى.

الإمبراطورة الشريرة وو

قصة وو شاو (624-705)، المعروفة لدى كتاب السير الصينيين المتأخرين باسم «الإمبراطورة الشريرة وو»، مؤثرة ومقنعة إلى حد أنها تستحق روايتها مرة أخرى بغض النظر عما تقدمه من دروس ومعلومات عن طبيعة السياسة الصينية. الإمبراطورة وو هي المرأة الوحيدة التي حكمت الصين باسمها وأسست سلالة ملكية خاصة بها. وقصة نهوضها وسقوطها حافلة بالمكائد والخداع والوحشية والرعب والجنس والتصوف، وتمكين المرأة. تمتعت وو بموهبة سياسية استثنائية، واستولت على السلطة عبر الإرادة والإصرار والمكر، وكان ذلك إنجازاً مذهلاً نظراً لطبيعة العقيدة الكونفوشيوسية العنيدة في عدائها للمرأة[11].

في المناقشة السابقة حول حكم القانون، لاحظت أنه ينطبق في البداية غالباً على النخب لا الجماهير العريضة من السكان، الذين اعتبروا غير مؤهلين للخضوع لحماية القانون؛ نظراً لأنهم لا يتمتعون بصفات البشر الكاملة. من ناحية أخرى، حين يغيب حكم القانون، كثيراً ما يكون الخطر أشد على أفراد النخبة مقارنة بالناس العاديين، وذلك بسبب الرهان الكبير والتنافس الحاد على السلطة عند القمة. تلك هي الحالة التي ظهرت في عهد الإمبراطورة وو، حيث ارتكبت سلسلة واسعة من الأعمال المريعة بحق العائلات الأرستقراطية القديمة في الصين.

رأى عـدد من المؤرخين، ولا سـيما الماركسـيين منهم، مضامـين اجتماعية مهمة في ارتقاء الإمبراطورة وو سـدة العرش. بل أكد بعضهـم أنها مثلت طبقة برجوازية ناهضـة؛ بينما أشـار غيرهـم إلى أنهـا مدافعة صلبة عـن الجماهير؛ وقـال آخرون إنها لعبت دوراً فاعلاً في إزاحة النخب الميراثية المعتمدة على مبدأ المحسوبية والمحاباة في عصر أسرة سـوي وبداية عهد أسرة تانغ، ليحل محلها مسؤولون غير أرستقراطيين. ليـس مـن الواضـح أي نظرية هـي الصحيحـة: فالإمبراطـورة نفسـها متحدرة من نسـل أرسـتقراطي نقي، حيث جمعتها صلات قرابة مع عائلة يانغ الملكية في سـلالة سـوي الحاكمـة. وبدلاً مـن ترقية المؤهلـين من العامـة، أوقفت نظـام الامتحانات لعدة سـنوات لكي تسـتطيع حشـد الوظائف البيروقراطية بأشخاص تفضلهم. بل أسـهمت في مرحلة تانغ-سونغ الانتقالية الأوسع، لأن حملتها لاجتثاث المعارضين الأرسـتقراطيين، الفعليين والمشـتبه بهم، أدت إلى فنائهم وأضعفـت طبقتهم ككل، ما مهد السـبيل أمام ثورة أن لوشـان التي ميزت بداية النهاية لسلالة تانغ واستهلت تحولات اجتماعية هائلة في المجتمع الصيني.

بدأت وو شاو، مثل النساء الأخريات في البلاط الملكي الصيني، محظية مغمورة للامبراطور الثاني في أسرة تانغ، تايزونغ. كان أبوها مؤيداً لأول إمبراطور، غاوزو، ثم مسؤولاً رفيعاً لديه، بينما تحدرت والدتها كما لاحظنا من أسرة سوي الملكية. قيل إن علاقـة عاطفيـة جمعتهـا مع ابن تايزونـغ، غاوزونغ، حتى قبـل أن يموت والده. وعند وفاة والدها، حلقت شعرها والتحقت بدير للراهبات البوذيات، لكن زوجة الامبراطـور الجديـد، الامبراطورية وانـغ، أرادت إلهاءه عن محظية أخـرى فجلبتها عمداً إلى البلاط لتنافسها.

ثبـت أن تلـك خطيئة قاتلة. فقد فتن الامبراطور غاوزونغ بوو شـاو، وسـوف يصبـح على مدى حكمـه الطويل ضعيفاً أمامها وألعوبة سـهلة في يدها. أنجبت وو شـاو بنتـاً من الإمبراطور، ثم رتبـت مؤامرة لخنقها بعـد أن زارت الطفلة في القصر الإمبراطـورة العاقـر وانغ. اتهمـت الإمبراطورة بقتـل طفلة وو شـاو؛ أنزلت وانغ مـع مسـاعدة أثيرة سـابقة إلى مرتبـة العامـة، ونفيت أسرتيهـما إلى مقاطعـة جنوبية

نائية. تقدمت وو شاو لتحتل موقع كبيرة النديمات. وعندما أصبحت إمبراطورة عام 655، نجحت في قتل الإمبراطورة السابقة ومحظية منافسة وتقطيع أوصالهما وحشوها في جرة نبيذ. وانتهى المطاف بمسؤولي البلاط الذين أيدوا الإمبراطورة السابقة وعارضوا الجديدة، بل حتى أولئك الذين خدموا أباطرة سلالة تانغ السابقين، خارج الخدمة، أو في المنفى، أو في القبر!

وبينما مارست نساء صينيات كثيرات سلطة الأمر الواقع، باعتبارهن وصيات على العرش أو قوة محركة خلف كواليس العرش الذي يجلس عليه الأبناء أو الأزواج، قررت الامبراطورة وو أن تحكم بنفسها وبسلطة حقيقة تماثل سلطة الإمبراطور، وتستعرض أمام الملأ في مناسبات كثيرة استقلاليتها الذاتية. وحين اتهمت بممارسة السحر والشعوذة، واستخدم الامبراطور الاتهام وسيلة للتحرر من سلطانها الطاغي، واجهته وأجبرته على قتل الذين اتهموها واستئصال شأفتهم ومؤيديهم من البلاط. ثم صدمت الحاشية الملكية بإحياء عدد من الطقوس الشعائرية القديمة لتخليد نفسها (وزوجها)، ونقلت العاصمة من تشانغان إلى لويانغ للنجاة من أشباح المعارضين الكثر الذين قتلتهم. دست السم لولي العهد، ثم اتهمت ابنها الذي سيرث العرش، بالتآمر لاغتصابه من أبيه، حيث نفي وأجبر على الانتحار. وحين توفي زوجها أخيراً عام 683، أمرت بجر خليفته (ابنها الثالث) جونغ زونغ، من العرش وحبسه.

لم يكن من المفاجئ أن يؤدي صعود الإمبراطورة إلى تمرد سافر عام 684 من جانب جماعة من أرستقراطيي سلالة تانغ بعد أن حطت من شأن عائلاتهم. سارعت الإمبراطورة إلى قمع الانتفاضة ثم أقامت حكماً من الإرهاب لترويع طبقة النبلاء برمتها عبر إنشاء شبكة من الجواسيس والمخبرين الذين كافأتهم بسخاء عند الوشاية بالمتآمرين. وانخرطت شرطتها السرية فيما يمكن تسميته «عمليات قتل غير قانونية»، وحين حقق عصر الإرهاب والترويع غايته، انقلبت على مسؤولي الشرطة أنفسهم وأعدمتهم بدورهم. مهد ذلك كله السبيل لها للإعلان عن سلالة جو جديدة عام 690، حيث حكمت باسمها وحدها لا باسم أي رجل من أقربائها.

تبنت الإمبراطورة وو عدداً من السياسات الشعبوية، وخفضت الضرائب والعمل دون أجر (سخرة) والتبذير في الإنفاق العام، ووزعت الدعم على المسنين والفقراء. كما شجعت على كتابة تاريخ النساء الصينيات، وزيادة واجبات العزاء للأمهات، وطوبت أمها بوصفها الإمبراطورة الوالدة. نجحت فعلاً في تحقيق ثورة اجتماعية حين فتكت بعدد كبير من أرستقراطيي سلالة تانغ وفقهاء العقيدة الكونفوشيوسية الذين شغلوا مناصب النظام الإداري القديم. لكنها لم تستبدلهم بكادر من الموهوبين والمؤهلين من عامة الناس، بل بالمحاسيب والأزلام والمداهنين، الذين سهلت لهم متطلبات الامتحان والتعليم. انتهى عهد حكمها بحالة من التصوف، وبسلسلة من العشاق (ارتبطوا غالباً بانفعالاتها الحماسية الدينية)، وبوضع هيمن عليه الفساد والرشوة والمحسوبية لم تحاول السيطرة عليه. وحين بلغت الثمانين تقريباً، أجبرت على التخلي عن العرش عبر مؤامرة أعادت ابنها جونغ زونغ وسلالة تانغ إلى السلطة.

لا يعد مسلك الإمبراطورة وو نمطياً بين جميع الحكام الصينيين، وانتقدها فلاسفة الأخلاق الكونفوشيوسية في العصور اللاحقة انتقاداً عنيفاً، وعدوها حاكمة سيئة. لكنها لم تكن أول ولا آخر طاغية صيني مستبد يبدأ عهداً من الإرهاب والترويع ضد نخبة النظام. في الواقع، كان معظم الملوك الأوربيين أكثر التزاماً بالقواعد والأنظمة، حتى وإن بدت معاملتهم للفلاحين وغيرهم من العامة أكثر قسوة.

مثل ارتقاء الإمبراطورة وو أيضاً نكسة أعاقت تمكين المرأة الصينية؛ نظراً لأن الكتاب اللاحقين اتخذوها نموذجاً للشرور التي تحدث عندما تنخرط النساء في السياسة. بل إن امبراطور مينغ وضع لوحة معدنية على قصره تحذر خلفاءه من مكائد نساء الحاشية وكيدهن. واضطرت هؤلاء إلى العودة إلى استغلال أبنائهن أو أزواجهن والتلاعب بهم من خلف الكواليس[12].

تفويض السماء

تثير محاولة الإمبراطورة وو الاستيلاء على العرش وإيجاد سلالة حاكمة خاصة بها السؤال المتعلق بالشرعية وكيف اكتسبها الأباطرة الصينيون في المقام الأول. في كتاب **الليفايثان** يقدم توماس هوبز الحجة على أن الملك يستمد شرعيته من عقد اجتماعي غير مكتوب يتخلى بموجبه الفرد عن حريته الطبيعية في فعل ما يشاء مقابل تأمين حقه الطبيعي في الحياة، الذي ربما يتهدد لولاه بـ«حرب الكل ضد الكل». فإذا استبدلنا بـ«الفرد» «جماعة»، يتضح أن كثيراً من المجتمعات ما قبل الحديثة، ومنها الصين، اشتغلت على أساس مثل هذه العقد الاجتماعي. كان البشر على استعداد للتخلي عن قدر هائل من الحرية،ومنح حرية مماثلة في التصرف لامبراطور يحكمهم ويضمن السلم الاجتماعي. وجدوا أن ذلك مفضل على حالة الحرب، التي خبروها مراراً في تاريخهم، حين تقاتلت أنظمة الحكم الأوليغارشية القوية واستغلت شعوبها دون تحفظ. هذا هو إذن معنى تفويض السماء: منح المجتمع الصيني الشرعية لفرد معين وذريته من بعده وتفويضه بالحكم بسلطة ديكتاتورية مطلقة.

ما يحير في النظام الصيني ليس وجود تفويض السماء أصلاً، نظراً لتوافر معادل وظيفي له في المجتمعات الأميرية. القضية إجرائية تحديداً: كيف استطاع المطالب بالعرش (أو المطالبة، في حالة الإمبراطورة وو) أن يعرف متى حصل على تفويض السماء؟ ولماذا لم يحاول غيره من المطالبين الطامحين اغتصابه منه في أول فرصة سانحة، نظراً لما يرافق الجلوس على العرش الإمبراطوري من سلطة هائلة وثروة طائلة؟

يمكن لشرعية الحكام في المجتمعات ما قبل الحديثة أن تأتي من مصادر عدة. في مجتمعات الصيد-جمع الثمار والمجتمعات القبلية، تنتج الشرعية عن إجراء نوع من الانتخابات، إذا لم تشمل الناس كلهم، فهي تضم المتحدرين من الأنساب الرئيسة أو شيوخ القبائل الذين يشكلون مجلساً وكثيراً ما يختارون زعيمهم بالتصويت. في أوربا الإقطاعية، بقي شكل من الإجراءات الانتخابية حتى بدايات العصور الحديثة، حين تستدعى هيئات «تمثيلية» تحمل أسماء مثل «الجمعية العامة للطبقات الثلاث»

(Estate General) في فرنسا أو (Cortes) في إسبانيا، للمصادقة على وصول سلالة حاكمة جديدة إلى السلطة. حدث ذلك حتى في روسيا، حين استدعيت جمعية النبلاء أو «مجلس زيمسكي» (zemskiy sobor) لشرعنة انتقال السلطة إلى أسرة رومانوف عام 1613.

يمثل الدين المصدر الرئيس الآخر للشرعية. في أوربا المسيحية، والشرق الأوسط، والهند، ظهرت مؤسسات دينية قوية استطاعت إضفاء الشرعية على الحاكم، أو نزعها عنه في بعض الأحيان (كما حدث في نزاع غريغوري السابع مع عاهل الامبراطورية الرومانية المقدسة). وكثيراً ما خضعت هذه المؤسسات الدينية لسطوة السلطات السياسية، ولم تجد أمامها مفراً من المصادقة على شرعية الأسرة الحاكمة. لكن في أوقات النزاع على الزعامة أو الخلافة، أمكن لهذه السلطات الدينية أن ترجح كفة أحد المتنافسين على الحكم عبر قدرتها على منحه الشرعية.

كانت الصين مختلفة عن هذه الحضارات الأخرى كلها من حيث إن تفويض السماء لم يشمل شرعنة انتخابية أو دينية. ولم توجد مؤسسة تمثيلية صينية على غرار «الجمعية العامة للطبقات الثلاث» يمكن عبرها للنخب في المجتمع الصيني الالتقاء رسمياً للمصادقة على اختيار مؤسس جديد للأسرة المالكة. ولم تمنح الشرعية الدينية من تراتبية دينية. كما لم يوجد رب متعال في النظام الصيني. إذ لم تدرك «السماء» في «تفويض السماء» بوصفها شيئاً مرتبطاً بالربوبية بالمعنى الذي اتخذته في الديانات التوحيدية الثلاث، التي وضعت مجموعة واضحة من القواعد والقوانين المكتوبة. بل كانت أشبه بالطبيعة أو «النظام الجليل للأشياء» الذي قد يتعرض للاختلال والاضطراب ويحتاج إلى إعادة التوازن. فضلاً عن ذلك كله، لم توجد مؤسسة دينية يمكن أن تمنح التفويض نيابة عن السماء، بالطريقة التي يستخدمها البابا المسيحي أو الخليفة المسلم لشرعنة ملك أو سلطان[13].

سبب تغيير السلالة الحاكمة على الدوام مشكلة كبرى في الشرعية؛ نظراً لأن الأسرة الجديدة وصلت إلى السلطة في معظم الحالات عبر اغتصاب العرش أو

العنف. ظهر مفهوم «تفويض السماء» أول مرة بعد حقبة شانغ-جو الانتقالية في القرن الثاني عشر قبل الميلاد؛ لأن ملوك أسرة جو اغتصبوا العرش بشكل سافر من صاحبه الشرعي. ثم شهدت الصين لاحقاً عدداً ضخماً من التغييرات في السلالات الحاكمة في أثناء أكثر من أربعة آلاف سنة من التاريخ. ولم تظهر سلالات رئيسة كبرى مثل تشين، وهان، وتانغ، ومينغ فحسب، بل عدد آخر لا يحصى من سلالات أخرى أقل أهمية مثل الأسر الثلاث التي أعقبت سقوط سلالة هان، والأسر الخمس التي تلت سلالة تانغ. أما في الحقب التي انقسمت فيها الصين إلى دول إقليمية مستقلة، فقد حكمت كل واحدة أسرتها الخاصة بها.

لم توجد شروط اجتماعية مسبقة تحدد مؤسسي السلالة الحاكمة. كان بعضهم، مثل مؤسسي سلالتي سوي وتانغ، من الأرستقراطيين والمسؤولين الكبار في النظام السابق. لكن غيرهم، مثل ليو بانغ مؤسس سلالة هان، أو جو يوانغ جانغ، مؤسس سلالة مينغ، كانوا من العامة. وفي الحقيقة، نشأ أول امبراطور من أسرة مينغ يتيماً بعد أن توفي والده الفلاح، ونجا بالكاد من المجاعة والأوبئة حين كان طفلاً، ثم التحق بدير بوذي راهباً مبتدئاً. وأصبح قائداً عسكرياً في انتفاضة «العمامة الحمراء»، التي قامت بها حركة دينية مؤلفة من الفلاحين وقطاع الطرق والمغامرين الذين حاربوا مظالم السلطات المحلية. ثم انتقل لقيادة جيوش جرارة باطراد للحركة المتنامية المعادية للمغول. وخضعت مملكة يوان المتأخرة لسلسة من أمراء الحرب المحليين، كان جو يوانغ جانغ واحداً منهم. وعلى غرار كثير من مؤسسي الأسر المالكة، كان بمعنى من المعاني أمير حرب أثبت أنه الأشد ذكاء وقسوة وانتهى به المطاف على القمة.

إذن، هل كان الأقوى هو الأحق بالسيطرة على الصينيين؟ وهل كان تفويض السماء تحصيل حاصل ومجرد مصادقة لاحقة على الصراع على السلطة بين أمراء الحرب؟ في الحقيقة، سارت الأمور على هذا النحو في أغلب الأحوال. ثمة أدبيات صينية ضخمة حول الموضوع، مثل مقالة بان بياو في القرن الأول الميلادي، التي تشرح لماذا يستحق بعض الحكام تفويض السماء ولا يستحقه غيرهم. لكن من الصعب استخلاص مجموعة واضحة من المبادئ أو الإجراءات من هذه الكتابات

لمنح التفويض، ويتعذر تطبيقها فيما بعد على أي صاحب منصب معين نجح في الوصول إلى السلطة[14]. إذ كثيراً ما منح المؤرخون لقب «سلالة حاكمة» لحكم زعيم محدد بعد عصور طويلة، ما أضفى شرعية على بعض الأنظمة التي اعتبرت ملتبسة (الشرعية) في زمنها. يؤكد المؤرخ فريدريك موت صعوبة التمييز بين مغتصبي العرش غو ويي، مؤسس أسرة جو المتأخرة المغمورة، وجو كوانغيين، الذي أسس بعد عقد من السنوات سلالة سونغ القوية. استولى الاثنان على السلطة بالخداع والغش؛ سقطت أسرة غو ويي مبكراً جراء وفاة ابنه غو رونغ فجأة في عمر الثامنة والثلاثين. ولو عاش هذا مدة أطول، ربما اشتهر جو كوانغين في التاريخ بوصفه قائداً مقتدراً حاول القيام بتمرد غادر[15].

لكن المسافة الأخلاقية بين الامبراطور وأمير الحرب القوي ما تزال شاسعة. إذ يعد الأول حاكماً شرعياً تطاع سلطته طوعاً؛ بينما يعتبر الثاني مغتصباً يعتمد العنف نهجاً. وكان لدى النخب الصينية نفسها شعور يفرق بين الزعماء المؤهلين لتفويض السماء وغير المؤهلين، حتى وإن تعذر التعبير عنه بمجموعة من القواعد الإجرائية الدقيقة. لقد عنت الفكرة الكونفوشيوسية عن «تصحيح الأسماء» أن على الامبراطور الارتقاء إلى مستوى النماذج المثالية من السلف. وعليه أن يمتلك شيئاً يشبه خصلة «الفضيلة» الماكيافيللية التي ميزت الأمير الناجح. يجب أن يكون الامبراطور المحتمل قائداً بالولادة، ولد ليقود، ويلهم الآخرين طاعته واتباع سلطته، ويخاطر من أجل تحقيق أهدافه. وكثيراً ما اختبرت الزعامة عملياً في مجال الشؤون العسكرية، ولهذا السبب بدأ عديد من مؤسسي الأسر المالكة حياتهم ضباطاً في الجيش. لكن الصين لم تبلغ درجة الحضارات الأخرى في تقدير البسالة الحربية. فقد سيطر على فكر أتباع الكونفوشيوسية مثال البيروقراطي-الأكاديمي المثقف لا أمير الحرب الجلف. أما المطالب بالعرش الذي لا يظهر الاحترام للقيم الكونفوشيوسية ولا يمتلك قدراً من الفطنة الناتجة عن التعليم، فلن يجتذب دعم مختلف الفصائل المحيطة بالبلاط أو تأييدها. يغاير فريدريك موت بين مؤسس سلالة مينغ جو يوانغ جانغ وأمير حرب مطالب بالعرش نجح في منافسته، هو جانغ شي تشينغ:

> نظر مستشارو النخبة والمساعدون السياسيون إلى جانغ شي تشينغ بوصفه عديم الذمة ومهرباً وقاطع طريق، خسيساً لن يصبح حسبما تثبت حياته المهنية أكثر من ذلك.. وجد جو يوانغ جانغ متعة كبيرة في دعابة ثقافية مارسها على جانغ شي تشينغ عدد من مستشاريه-المثقفين الأوائل. وعند ابتكار أسماء رسمية أنيقة لجانغ وإخوانه، أعطوه اسم شي تشينغ، دون أن يبلغوه بوجود بيت مشهور في كتاب مينسيوس تبدو فيها الكلمتان متسلسلتين. ومع تعديل بسيط في علامات الترقيم يمكن أن نقرأ البيت: «شيتشينغ تعني النذل». استعراض الاحتقار الحاذق تجاه جانغ شي تشينغ أضحك جو، إلى أن بدأ يشكك بأن مستشاريه المثقفين يتبعون طرقاً ذكية مشابهة على الأرجح لتشويه سمعته هو أيضاً[16].

مع أن النخب لم تصوت في المجتمع الصيني للمصادقة على سلالة حاكمة جديدة، إلا أنها مارست نفوذاً قوياً خلف الكواليس في صراع السلطة بين الحكام المتنافسين. ولم يكن تفويض السماء جائزة تمنح ببساطة لأكثر أمراء الحرب وحشية وهمجية، مع أن أمثال هؤلاء وصلوا إلى السلطة في الصين بين الحين والآخر.

مارس عديد من المؤسسين المحتملين للسلالات الحاكمة، مثل الإمبراطورة وو، الطقوس الشعائرية المطلوبة لإسباغ السلطة الامبراطورية على أنفسهم -اختيار اسم معبد لهم إضافة إلى اسم العصر الذي تستهله أسرتهم- لكن سرعان ما كانوا يعزلون. وعلى أي حال، تمتع النظام الصيني بقدرة استثنائية على المأسسة. وحين يحصل إجماع عام ضمن المجتمع على أن شخصاً معيناً تلقى تفويض السماء، لا تتعرض شرعية الامبراطور للتحدي إلا في ظروف استثنائية. وفي هذا السياق، بدا النظام السياسي الصيني أكثر تطوراً بمراحل من المجتمعات القبلية المحيطة به.

حين يتلقى امبراطور تفويض السماء، تصبح سلطته غير محدودة عملياً. ومع ذلك، نادراً ما استخدم الأباطرة الصينيون سلطاتهم إلى الحد الأقصى. كان الاستبداد احتمالاً وارداً على الدوام، لكنه لم يمارس فعلياً في أحوال كثيرة. أما السبب فسوف يمثل موضوع الفصل اللاحق.

21

قطاع طرق في محطات ثابتة

هل تعد جميع الدول جشـعة تمارس النهب والسلب، وهل تستحق الدولـة الصينية في عصر سـلالة مينغ هذا الاسـم؛ أمثلة على الحكم التعسـفي مسـتمدة من العصـور اللاحقة في التاريـخ الصيني؛ هل يمكن الحفاظ على الحكومة الرشـيدة في دولة من دون كوابح وقيود تكبل السلطة التنفيذية

طـرح الباحـث الاقتصادي مانكور أولسـن في مقالـة مهمة نموذجاً بسـيطاً للتطور الاقتصـادي[1]. في البدء، خضع العـالم لحكم «عصابات جوالة مـن قطاع الطرق»، مثـل أمراء الحـرب في الصين أوائـل القرن العشريـن، أو نظرائهم الذين نشـطوا في أفغانستان والصومال في بدايات القرن الحادي والعشرين. مارست هذه العصابات السـلب والنهب وسـعت إلى انتزاع أكبر قدر ممكن من الموارد من السكان، في أقصر وقـت متاح، بحيـث يمكنها الانتقال بسرعـة إلى ضحايا آخريـن. في مرحلة معينة، تـبرز عصابة أشـد قـوة من الأخريـات فتهيمـن على المجتمـع: «المقاولـون ورجال الأعمال الذين يتوسـلون العنف لا يسـمون أنفسـهم قطاع طرق، بل على العكس، يمنحون أنفسـهم وذريتهم ألقاباً مبجلـة. وفي بعض الأحيان يزعمون الحكم بالحق الإلهـي». بكلمات أخرى، كان الملك، الذي يدعـي لقباً شرعياً للحكم، مجرد «قاطع طريـق متمركـز في محطة ثابتة» ولا تختلف دوافعه عن قطـاع الطرق المتجولين الذين حـل محلهم. لكن قاطـع الطريق الثابت في المـكان يدرك أنه قد يصبـح أكثر ثراء إذا

وفر الاستقرار والنظام وغيرهما من المنافع العامة لمجتمعه بدلاً من نهبه في عمليات قصيرة المدى، ومن ثم يجعله أكثر غنى وقدرة على دفع ضرائب أعلى على المدى البعيد. من وجهة نظر المحكومين، يمثل ذلك تقدماً مقارنة بالعصابات الجوالة. لكن «منطق المصلحة الذاتية العقلاني ذاته الذي يدفع قاطع الطريق المتجول إلى الاستقرار وتوفير الحكم لرعاياه، يجعله أيضاً ينتزع أكبر قدر ممكن من الربح من المجتمع لنفسه. وسوف يستغل احتكاره لقوة الإكراه والإجبار للحصول على أكبر غنيمة على شكل ضرائب وسواها من المكاسب التي تؤخذ عنوة».

يتابع أولسن ليقترح وجود معدل للضرائب المنتزعة يمكن قاطع الطريق المتمركز من مضاعفة عائداته إلى أقصى حد، معدل قابل للمقارنة بالسعر الذي يفرضه المحتكر في الاقتصاد الجزئي. وإذا ارتفعت المعدلات فيما وراء هذا الحد، فسوف تقوض محفزات الإنتاج، ومن ثم تسبب هبوط إجمالي العائدات الضريبية. يؤكد أولسن أن الحكام المستبدين لا بد أن يحددوا الضرائب وفقاً لهذا المعدل الأقصى، لكن لأن الأنظمة الديمقراطية يجب أن تغري «الناخب العادي» الذي يتحمل العبء الضريبي الأكبر، فهي تفرض معدلات ضريبية أدنى من نظرائها المستبدة.

يعد رأي أولسن عن الحكام بوصفهم قطاع طرق ثابتين ينتزعون أكبر غنيمة ممكنة من المجتمع على شكل ضرائب، إلا إذا منعوا سياسياً من ذلك، مفهوماً انتقادياً ساخراً للطريقة التي تشتغل بها الحكومة. وهو يلائم تماماً جهد الاقتصاديين لتوسيع نموذجهم للسلوك العقلاني الذي يضاعف المنفعة إلى أقصى حد ليشمل المجال السياسي ورؤية السياسة باعتبارها مجرد امتداد للاقتصاد. كما يتوافق مع التقاليد التراثية المناهضة للدولة في الثقافة السياسية الأميركية، التي نظرت بعين الشك والريبة على الدوام للحكومة والضرائب. ويوفر نموذجاً نبوئياً أنيقاً للاقتصاد السياسي والتطور السياسي في آن معاً، نموذجاً شهد توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة على أيدي مجموعة أخرى من علماء الاجتماع[2].

المشكلة الوحيدة في نظرية أولسن أنها غير صحيحة. فكثيراً ما فشل الحكام في المجتمعات الزراعية التقليدية في فرض الضرائب على رعاياهم بصورة تقترب من المعدل الأقصى الذي اقترحه أولسن. ومن الصعوبة بمكان بالطبع إجراء تقدير بمفعول رجعي للمعدل الضريبي الأقصى في مجتمعات غير مكتملة من الناحية النقدية، ولا تتوافر عنها بيانات تاريخية كافية حول المداخيل والعوائد الضريبية. لكننا نعلم بالفعل أن الحكام في العصور ما قبل الحديثة رفعوا غالباً معدلات الضرائب لتلبية احتياجات إنفاقات محددة مثل تمويل الحروب، ثم خفضوها مرة أخرى حالما انتهت حالة الطوارئ. ولم يدفع الحكام مجتمعاتهم إلى نقطة الانهيار المضرة بالإنتاج إلا في بعض المراحل المعينة التي حدثت استجابة لظروف يائسة عند نهاية عهد أسرة حاكمة. أما أثناء الأوقات العادية فلا بد أنهم فرضوا على مجتمعاتهم ضرائب أقل من الحد الأقصى.

لا يوجد مثال أفضل لتوضيح الشروخ والقصور في نموذج أولسن من الصين في عهد سلالة مينغ، حيث أجمع معظم الباحثين على أن المعدلات الضريبية كانت أقل بكثير من حدها النظري الأقصى، بل أقل في الحقيقة من مستوى كان ضرورياً لتوفير الحد الأدنى من الخدمات والمنافع العمومية التي احتاج إليها المجتمع للبقاء والاستمرار، ولاسيما الدفاع. وما يصح على الصين في عهد سلالة مينغ، ينطبق على المجتمعات الزراعية الأخرى أيضاً، مثل الامبراطورية العثمانية، ومختلف الأنظمة الملكية في أوربا، ويوفر مكونات نظرية بديلة حول السبب الذي منع هذه الأنظمة التقليدية من فرض ضرائب بمعدلات قصوى على رعاياها إلا فيما ندر[3].

لم يقتصر الأمر على شؤون الضرائب فحسب، بل إن هؤلاء الأباطرة لم يستخدموا سلطاتهم إلى الدرجة الممكنة نظرياً. كان استبداد الإمبراطورة وو ظاهرة تحدث لماماً لا دائماً. وأظهر كثير من الحكام الصينيين ما يمكن أن نسميه ليناً أو تساهلاً تجاه رعاياهم، أو ما قد يدعى بالكونفوشيوسية «مبرّة». شهدت الصين تاريخاً طويلاً من الاحتجاجات على الضرائب، وتراثاً كونفوشيوسياً قوياً أكد

أن الضرائب المرتفعة تمثل فشلاً أخلاقياً من جانب الدولة. يضم كتاب شي جنغ (كتاب الأناشيد) القصيدة الآتية:

أيها الجرذ الكبير، أيها الجرذ الكبير،
لا تلتهم ما لدي من ذرة!
ثلاث سنوات خدمتك
لكنك، لا تأبه لي.
سوف أتركك
وأرحل إلى تلك الأرض السعيدة،
الأرض السعيدة، الأرض السعيدة
حيث أجد مكاني[4].

لم تكن القيود المفروضة على سلطة الامبراطور الصيني في عصر سلالة مينغ مؤسسة على القانون. ومثلما رأينا في حالة الإمبراطورة وو، لم يضطر الحكام الصينيون، خلافاً لحال نظرائهم الأوربيين، للحصول على إذن من الجمعيات ذات السيادة أو البرلمانات لزيادة الضرائب. ولم يكتفوا بتحديد معدلات الضرائب بطريقة تعسفية عبر مراسيم تنفيذية فحسب، بل صادروا الأملاك متى شاؤوا. وعلى النقيض من الملوك «المستبدين» الذين حكموا فرنسا وإسبانيا في المراحل المبكرة، واضطروا للتصرف بحذر شديد عند مواجهة النخب القوية (انظر الفصلين الثالث والعشرين والرابع والعشرين)، صادر تايزو، أول امبراطور في سلالة مينغ، أراضي أكبر الملاك في مملكته. وقيل إنه تخلص من «عدد لا يحصى» من الأسر الموسرة، ولاسيما في دلتا يانغتسي، حيث واجه كما كان يعتقد معارضة قوية على وجه الخصوص[5].

كانت القيود الحقيقية المفروضة على السلطة الصينية من نوع مختلف، وانقسمت إلى ثلاثة أصناف أساسية. تمثل الأول في غياب الحوافز الضرورية لخلق القدرة

الإدارية اللازمة لتنفيذ الأوامر ولاسيما فرض معدل مرتفع من الضرائب. كانت الصين دولة ضخمة منذ بدايات عصر سلالة مينغ، حيث تجاوز عدد السكان 60 مليوناً عام 1368، ليقفز إلى 138 مليوناً بحلول القرن السابع عشر[6]. وواجهت جباية الضرائب في هذه الأراضي الشاسعة تحديات مرعبة. في القرن الرابع عشر، لم يوجد سوى القليل من النقد السائل في التداول، ومن ثم جمعت الضريبة الزراعية الأساسية المفروضة على كل فرد من سكان الصين عيناً[7]. في العادة، قدمت المدفوعات العينية على شكل حبوب، لكن ربما اتخذت شكل حرير، أو قطن، أو خشب أو غيرها من السلع. ولم يوجد نظام نقدي موحد لتسجيل هذه المدفوعات أو تحويلها إلى وحدة قياس مشتركة. استهلكت مدفوعات عديدة (أي «دخلت في الميزانية») محلياً؛ بينما كان من الضروري شحن غيرها إلى الصوامع على مستويات إدارية ترتفع باطراد، ثم إلى العاصمة في نهاية المطاف (في نانجينغ أولاً، ثم بيجينغ). وضعت على عاتق دافعي الضرائب تكاليف شحن ضرائبهم إلى الحكومة، وهي تمثل رسوماً إضافية كثيراً ما تجاوزت قيمة السلع الأساسية. لم يكن ثمة فوارق تمييزية واضحة بين العائدات المحلية والمركزية والميزانية. قارن أحد الباحثين النظام مع لوحة مفاتيح الهاتف القديم، حيث تخرج الأسلاك من ثقوب مختلفة وتدخل في أخرى ضمن نظام معقد ومشوش يشبه «زبدية من السباغيتي» إذا جاز التعبير[8]. وكانت وزارة العائدات تعاني نقصاً في الموظفين إلى حد العجز عن السيطرة على هذا النظام أو حتى فهمه. بينما أجريت الدراسات المساحية التي افترض أنها تشكل الأساس لضريبة الأراضي بطريقة ناقصة في وقت مبكر من العهد الامبراطوري، ولم تحدّث. ومع النمو السكاني اللاحق، والتغيرات في الملكية أو حتى التضاريس الجغرافية (فيضان أو استصلاح الأراضي)، سرعان ما غدت السجلات السكانية الأساسية قديمة تجاوزها الزمن. لقد برع الصينيون، مثل الشعوب الأخرى، في إخفاء الأصول عن جابي الضرائب وانخرطوا في خطط استهدفت في الواقع «تبييض» الدخل[9].

مثلت السلطات الاستبدادية الغاشمة التي تمتع بها الامبراطور لفرض الضرائب ومصادرة الأملاك، سلعة مهدورة أيضاً. إذ أمكن استخدامها في وقت مبكر من عهد الأسرة الحاكمة عندما كان الامبراطور يعزز سلطته ويصفي حساباته مع الخصوم السابقين. لكن بمرور الوقت، وجد القصر أنه بحاجة إلى تعاون النخب نفسها، وإلى تخفيض معدلات الضريبة بشكل كبير في المناطق التي صادر أملاكها في الماضي.

حد نقص القدرة الإدارية من العائدات الضريبية لا من ناحية العرض فقط؛ كان ثمة قيودٌ أيضا على حجم العائدات التي طالب بها مختلف الأباطرة. أما افتراض أولسون بأن أي حاكم يريد مضاعفة العائدات إلى الحد الأقصى، فيعبر عن افتراض شائع في الاقتصاد الحديث يشير إلى أن المضاعفة إلى الحد الأقصى سمة عالمية شاملة من سمات السلوك البشري. لكن هذه مجرد مفارقة تاريخية تسقط القيم الحديثة على مجتمع قديم لا يتقاسمها بالضرورة. كان تايزو، أول أباطرة سلالة مينغ، حاكماً مستبداً متقشفاً قلص حجم الحكومة المركزية وتجنب خوض الحروب الخارجية؛ ففاضت صوامع الحبوب في مملكته. لكن ذلك لم ينطبق على خليفته تشينغ زو (1360-1424)، الذي أطلق برنامجاً طموحاً لبناء القنوات المائية وتشييد القصور. وهو الذي مول أيضاً رحلات القائد البحري (الخصي) جينغ هي (1371-1435)، الذي أبحر بأسطول يضم عدداً من السفن الضخمة وصل إلى إفريقيا، وربما مناطق أبعد. ارتفعت معدلات الإنفاق ضعفين أو ثلاثة أضعاف مقارنة بمستوياتها في عهد الامبراطور الأول. كما زادت الضرائب الإضافية ومتطلبات العمالة أيضاً، ما أدى إلى اندلاع ثورات ضد فرض الضرائب وانتشار مشاعر السخط والاستياء في شتى أرجاء الامبراطورية. ونتيجة لذلك كله، خفض الامبراطور الثالث وخلفاؤه معدلات الضريبة إلى مستوى أقرب إلى تلك التي فرضها الامبراطور الأول، وقدموا تنازلات أخرى إلى الطبقة العليا المستاءة[10]. في معظم عهد السلالة، حددت الضريبة على الأرض بنسبة 5 في المئة من إجمالي الغلة، وهي نسبة تقل كثيراً عن تلك المفروضة على المجتمعات الزراعية الأخرى[11].

كثيراً ما مارس الملوك الصينيون، مثل حكام المجتمعات ما قبل الحديثة الأخرى، ما دعاه العالم الاقتصادي هيربرت سايمون سلوك «القنوع» لا مضاعف الطلبات إلى أقصى حد[12]. أي إنهم في غياب الحاجة الملحة إلى العائدات، مثل الحرب، اكتفوا غالباً بعدم إثارة المشكلات، وترك الفتنة نائمة، وجمع العائدات الضرورية لتلبية احتياجاتهم المنتظمة فحسب[13]. كان باستطاعة الامبراطور العنيد فعلاً أن يقرر مضاعفة الطلبات، مثل تشينغ زو، لكن فكرة أن جميع الزعماء السياسيين المستبدين قاطبة يضاعفون متطلباتهم إلى الحد الأقصى، ليست صحيحة على الإطلاق.

تبدى القيد الثالث المحدد لسلطة الأباطرة الصينيين في مجالات تجاوزت فرض الضرائب والسياسة المالية، وتمثل في الحاجة إلى التفويض والإنابة. ولا ريب في أن جميع المؤسسات الكبرى، في القطاع العام أم الخاص، بحاجة إلى أن تفوض سلطتها، وحين تفعل ذلك، يفقد «القائد» المتربع على قمة التراتبية الإدارية قدراً مهماً من السيطرة على المؤسسة. يمكن للتفويض أن يمنح إلى مجموعة من الاختصاصيين الوظيفيين، مثل المسؤولين عن وضع الميزانية أو الضباط العسكريين المختصين بشؤون الإمداد اللوجستي، أو قد يكون إقليمياً، إلى كادر من السلطات الريفية أو المناطقية أو البلدية أو المحلية. هذا التفويض مهم نظراً لعدم وجود حاكم يمتلك ما يكفي من الوقت أو المعرفة لاتخاذ جميع القرارات المهمة في مملكته بنفسه.

لكن تذهب مع التفويض السلطة أيضاً. والوكلاء الذين فوضَت السلطة إليهم يمارسون سلطة على المفوِّض بما يملكونه من معرفة. وهذه قد تكون معرفة تقنية تلائم إدارة وزارة اختصاصية أو وكالة، أو معرفة محلية بظروف معينة تسود في منطقة محددة. ولهذا السبب أكد خبراء في تنظيم المؤسسات مثل هيربرت سايمون أن السلطة في أي بيروقراطية كبيرة لا تتدفق من القمة إلى القاعدة فحسب، بل كثيراً ما تسير في الاتجاه المعاكس أيضاً[14].

عانى الأباطرة الصينيون هذه المشكلة، كحال رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في العصر الحديث، بصيغة بيروقراطية غير مستجيبة حيناً ومتمردة بصورة سافرة

أحيانـاً. اعترض الوزراء على السياسـات المقترحة من رئيسـهم، أو امتنعوا بصمت عـن تنفيذها. وبالطبع، امتلك الحـكام الصينيون أدوات فعالـة لا يملكها المديرون التنفيذيـون في العـصر الحديث: كان باسـتطاعتهم اسـتخدام السـياط لجلد الظهور العاريـة حتـى لكبـار وزرائهم، أو سـجنهم، أو حتى إعدامهم[15]. لكـن هذا النوع من الحلول الإجبارية لمشـكلة الرئيس/ الوكيل لم ينفع مع المعضلة الأساسية المتعلقة بالمعلومـات. فكثيراً ما امتنع البيروقراطيون عن تنفيذ رغبات رئيسـهم لأنهم أعلم بالظروف الحقيقية للامبراطورية -ويستطيعون إخفاء نشاطهم عنه.

كان مـن الـضروري حكم بلد هائل مثل الصين عبر منح تفويض إلى السـلطات المحلية، لكن هذه السلطات ارتكبت مخالفات، ونخرها الفساد، أو حتى تآمرت على الحكومـة المركزية. ولم تكن التراتبيـة الإدارية العادية كافية للتصدي لهذه المشـكلة؛ لأن الأوامـر تدفقت من الأعلى إلى الأسـفل، لكن التغذية الراجعة لم تعد إلى الأعلى بالـضرورة. وما كان حتى أشـد الأباطـرة اسـتبداداً وديكتاتورية قـادراً على تأديب مسؤول متمرد جانح إذا لم يعلم بحدوث انتهاك أو إساءة لاستخدام السلطة.

خضعت القيود المحددة للسـلطة الامبراطورية في الصين ما قبل الحديثة للنقاش تحـت عنوان المزايا النسـبية لشـكل الإدارة «الإقطاعـي» مقابل شـكل «المقاطعة أو الإقليـم». بهـذا المعنى، لا يحمـل الإقطاعـي (فينغ جيان) أيـاً من المضامـين المركبة للإقطاع الأوربي؛ بل يعني ببسـاطة أن السـلطة غير ممركزة، مقارنة بنظام المقاطعات والأقاليـم حيث كان المسـؤولون المحليون وكلاء للمركز. ووفقـاً للباحـث في عهد أسرة مينغ غو يانوو (1613-1682):

> خطأ الإقطاع كان تركيزه السلطة على المستوى المحلي، بينما تمثل الخلل في نظام المقاطعـات والأقاليم في تركيز السـلطة على مسـتوى القمة. تمتـع الحكام الحكماء في العـصر القديـم بالنزاهة والاهتـمام بالصالح العام في تعاملهـم مع كل الناس، وتوزيع الأراضي عليهم وتقسيم مجالاتهم. لكن الحاكم الآن يفكر بكل الأراضي الواقعـة ضمـن البحـار الأربعة باعتبارهـا مقاطعته الخاصة، ومع ذلك لا يشـبع

ولا يقنع. يشك بكل شخص، ويتعامل مع كل شأن بطريقة تتراكم فيها الأوامر والتوجيهات والوثائق الرسمية في كومة أكبر من السابقة التي تراكمت بالأمس. وفوق ذلك كله، يعين مشرفين، وحكام أقاليم، وحكاماً عامين، مفترضاً أنه بهذه الطريقة يستطيع منع المسؤولين المحليين من ممارسة طغيانهم الاستبدادي على الناس وإلحاق الضرر بهم. ولا يدرك أن هؤلاء المسؤولين لا يتحركون إلا بمنتهى الحذر بحيث يبتعدون عن المصاعب والمتاعب إلى أن يساعدهم الحظ على التحرر من أعباء مناصبهم، ولا يرغبون بفعل ما يفيد الناس[16].

الحل النمطي الذي ابتكره الحكام الصينيون للالتفاف على مشكلة التراتبيات الإدارية غير المستجيبة هو فرض شبكة موازية من الجواسيس والمخبرين من خارج النظام الحكومي الرسمي. وهذا يفسر الدور المهم الذي لعبه الخصيان. فخلافاً للبيروقراطيين العاديين، كان باستطاعة الخصيان الاتصال بالعائلة المالكة وكثيراً ما تمتعوا بثقة أكبر من الإداريين الرسميين. لذلك أرسلهم القصر في مهمات للتجسس على التراتبية البيروقراطية وإجبارها على الانضباط. وبحلول نهاية عهد أسرة مينغ، بلغ عدد الخصيان المرتبطين بالقصر نحو مئة ألف[17]. ومنذ عام 1420، جندوا في منظمة شرطة سرية تذكر بشرطة الفكر الأورويلية(*)، عرفت باسم «القاعدة الشرقية»، وخضعت لإمرة مدير المراسم الخصي، وأصبحت «أداة للإرهاب الاستبدادي الشمولي» في السنوات المتأخرة من حكم السلالة[18]. لكن الامبراطور اكتشف أنه غير قادر على السيطرة على الخصيان، الذين اتبعوا سياسة خاصة بهم، ونظموا الانقلابات العسكرية، وتآمروا عليه بالرغم من وجود «مكتب إصلاح الخصيان»[19]. ولم يكن النظام السياسي يملك أي آليات تنازلية للمحاسبة السياسية -أي، لم توجد انتخابات محلية أو وسائل إعلام مستقلة للحفاظ على نزاهة المسؤولين. ونتيجة لذلك كله، اضطر الامبراطور إلى وضع نظام سيطرة وتحكم

(*) نسبة إلى رواية جورج أورويل 1984.

ممركـز مـن القمـة إلى القاعدة فوق آخر. وحتـى في هذه الحالـة، لم يتمكن من تحقيق درجة كبيرة من السيطرة على مملكته.

أدى افتقار سلالة مينغ إلى الرغبة في (والقدرة على) جباية الضرائب التي تحتاج إليها إلى انهيار حكمها في نهاية المطاف. وبينما ظلت الصين غالباً بمنأى عن التهديدات الخارجية على مدى أول قرنين من حكم سـلالة مينغ، بدأت الحالة الأمنية بالتدهور بشـدة قرب نهاية القرن السادس عشر. وشرع القراصنة اليابانيون بمهاجمة الساحل الجنـوبي الشرقي المـوسر، بينما غزا القائد العسـكري تويوتومـي هيديوشي كوريا في عام 1592. شـهدت السـنة نفسـها اندلاع حرب في منغوليا الداخلية، وانتفاضات للشعوب الأصلية في الجنوب. أما أخطر تطور حدث فكان تنامي قوة شعب المانشو وتنظيمه في الشمال، حيث شن غارات على طول الحدود الشمالية الشرقية.

كان رد الحكومـة عـلى الأزمـة ضعيفـاً وعاجـزاً تمامـاً. وفي مواجهـة النفقـات والتكاليـف المتعاظمـة، اسـتنفدت احتياطيهـا من الفضـة لكنها امتنعـت عن زيادة الضرائـب عـلى الطبقـة العليـا إلى أن فـات الأوان. واسـتمرت الضرائـب المتأخرة المتراكمة في الارتفاع طوال العقود الأولى من القرن السـابع عشر وذلك مع اشـتداد التهديد العسـكري. بـل أعلن الامبراطور عـدداً من الإعفـاءات الضريبية، اعترافاً عـلى ما يبدو بحقيقة عجـز الدولة عن جباية الضرائب المتأخـرة. أما على الجبهة، فما عـاد بإمكان الجنود الذين نظموا سـابقاً ضمن مسـتعمرات عسـكرية مكتفية ذاتياً، إعالـة أنفسـهم، واعتمدوا في البقـاء على مدفوعات الحكومـة المركزية التي يجب أن ترسل عبر خطوط إمداد طويلة. أخفق النظام في تجهيز شبكة إمداد لوجستي كافية، ومـن ثم فشـل في دفع رواتـب الجنود في الوقت المناسـب. وظلـت الأسرة الحاكمة تتعثر حتى عام 1644، حين أضعف الحكومة في بيجينغ الثائر الصيني لي زيتشـينغ من قومية هان، ثم سـقطت في نهاية المطاف أمام جيش المانشـو الزاحف من الشـمال بالتعاون مع الفلول الساخطة من جيش مينغ.

حكومة رشيدة، حكومة رديئة

مثلت سلالة مينغ آخر نظام حكم محلي بالكامل يدير الصين حتى القرن العشرين، حيث تطور في عهدها النظام السياسي الصيني التقليدي إلى حده الأقصى. وتميز بمؤسسات تبدو عند معاينتها من منظور الحاضر مذهلة في حداثتها وكفاءتها، وأخرى متخلفة وعاجزة عن أداء دورها الوظيفي إلى درجة لا تصدق.

في الفئة الأولى يبرز نظام التوظيف في البيروقراطية الامبراطورية. تمتد جذور نظام الامتحانات إلى سلالة هان، لكن ظل الانضمام إلى البيروقراطية طوال حكم أسرتي سوي وتانغ، وأوائل عهد أسرة سونغ، خاضعاً لسيطرة دائرة صغيرة من عائلات النخبة. في عهد سلالة مينغ وحدها أصبح نظام الامتحانات السبيل الرئيس للدخول إلى الحكومة واكتسب مستوى من المكانة والهيبة والاستقلالية جعله نموذجاً تحتذي مثاله أنظمة الامتحانات اللاحقة كلها.

ربط نظام الامتحان بمؤسسة تعليمية أوسع نطاقاً. فقد انتشرت شبكة من المدارس الكونفوشيوسية في مختلف أرجاء البلاد، يمكن أن يرسل إليها الآباء الطامحون أبناءهم. بينما أوصى المدرسون بأفضل الطلاب للالتحاق بالجامعات الوطنية في بيجينغ ونانجينغ، حيث استعدوا لدخول امتحان الخدمة المدنية (كما تعرض المدرسون الذين أوصوا بالطلاب الفاشلين للعقاب، وربما تفكر الجامعات الحديثة بتبني هذه الطريقة لمكافحة الإفراط في منح درجات التفوق). ظل من الممكن لعائلات النخبة ضم أبنائها إلى النظام عبر فئة حملت اسم «طلاب بالشراء». لكن هؤلاء الطلاب الصينيين الذين شكلوا الطلائع التاريخيين للمنتسبين المعاصرين لجامعة ييل أو هارفارد على أساس القرابة (أي أبناء الخريجين الموسرين) نادراً ما ارتقوا إلى أعلى المراتب البيروقراطية، التي بقيت حكراً على أصحاب المؤهلات والجدارة[20]. أما الشرف الرفيع الذي يطمح إليه المتقدم فهو الحصول على المركز الأول في المستويات الثلاثة المتتابعة من الامتحانات: الريف، والمدينة، والقصر. لم يحقق هذا الإنجاز المشرف سوى فرد واحد، شانغ لو، في تاريخ السلالات

الامبراطورية كله؛ وتابع الارتقاء لبلوغ قمة التراتبية في منصب الأمين العام الأكبر في أواخر القرن الخامس عشر[21].

رسخت البيروقراطية الصينية نموذجاً سوف ينسخ فعلياً في نهاية المطاف من جميع البيروقراطيات الحديثة. فقد أقيم نظام ممركز للتعيينات والترقيات اعتمد على درجات متعددة: من الأولى عند القمة، إلى التاسعة عند القاعدة (يشبه كثيراً برنامج الخدمة العامة في البيروقراطية الأميركية). وقسمت كل درجة إلى مرتبتين عليا ودنيا، وهكذا يترقى الموظف مثلاً من الدرجة 6 آ إلى 5 ب. أما الموظفون الذين كانوا ينضمون إلى الخدمة عبر نظام الامتحان فيتم تعيينهم في مناصب ثانوية منخفضة الدرجة في مختلف أرجاء البلاد، لكن في مناطق غير تلك التي نشؤوا فيها. فإذا انضم أحد الأقارب إلى الإدارة نفسها، يجب على الأدنى مرتبة الانسحاب. وبعد ثلاث سنوات، يحدد رئيس الإدارة مرتبة الموظف، ويرسل التقييم إلى مكتب الشؤون الذاتية المركزي. لم يتلق انضمام غير المؤهلين إلى البيروقراطية التشجيع. بينما تمتع أولئك الذين نجحوا وترقوا إلى قمة التراتبية بمؤهلات استثنائية نادرة[22].

على أي حال، خدم هؤلاء البيروقراطيون الذين تمتعوا بمستوى رفيع من التنظيم والمؤهلات تحت إمرة حكام مستبدين متقلبين لم ينصاعوا القواعد أو يلتزموا قوانين، وكان باستطاعتهم بجرة قلم تقويض دعائم سياسات صيغت بكل عناية واهتمام. كما تعرضوا لعقوبات تعسفية وعمليات تطهير شنها الحاكم، ولم تنجح إلا قلة قليلة من كبار البيروقراطيين في الوصول إلى سن التقاعد دون التعرض للإذلال والمهانة بطريقة أو بأخرى. من أسوأ القرارات تلك التي اتخذها أول امبراطور من سلالة مينغ، تايزو، الذي ما اكتفى بعد أن اشتبه بولاء مستشاره الأكبر، بإلغاء المنصب بل منع خلفاءه من إعادته وجعل القتل عقاباً للمخالف. وكان هذا يعني عدم السماح لأباطرة مينغ اللاحقين بتعيين مسؤول يعادل رئيس الوزراء، ومن ثم اضطروا للتعامل مباشرة مع عشرات الوزارات والوكالات والمؤسسات التي تؤدي عمل الحكومة الفعلي. لم يؤثر هذا النظام المتعثر تأثيراً يذكر في أباطرة تميزوا بالنشاط والاهتمام بالتفاصيل، كتايزو، لكنه مثل كارثة للحكام اللاحقين من ذوي القدرات

الأكثر تواضعاً. في إحدى الفترات التي استمرت عشرة أيام، كان على تايزو الرد على 1660 وثيقة رسمية مختلفة تتعامل مع 3391 قضية منفصلة[23]. ويمكننا تصور شعور خلفائه تجاه عبء العمل الثقيل الذي ألقاه على كواهلهم.

لم يرتق كثير من الأخلاف من الأباطرة المتأخرين إلى مستوى الأسلاف. ووفقاً للتراث، كان من أشدهم سوءاً شين زونغ (المعروف أيضاً باسم إمبراطور وان لي)، الذي ترافق حكمه الطويل بين عامي 1572 و1620 مع حقبة انحطاط الأسرة[24]. في النصف الثاني من عهده، رفض مقابلة الوزراء أو ترؤس البلاط، فتراكمت آلاف التقارير والمذكرات على مكتبه، دون قراءة أو رد. وفي الحقيقة، لم يغادر قصره لسنوات في بعض الأحيان، فتعطل اتخاذ عدد كبير من القرارات الحكومية المهمة. كما عرف بطمعه الشديد، وكثيراً ما أغار على خزانة الدولة لتلبية نفقاته الشخصية مثل بناء ضريح فخم له. وفي أثناء الأزمة العسكرية التي عصفت بالدولة في بدايات القرن السابع عشر، حين انخفض الاحتياطي إلى 270.000 تايل من الفضة، احتفظ الامبراطور بنحو مليوني تايل في حسابه الشخصي. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة من وزير الواردات، لم يفرج إلا عن مقدار اسمي من التمويلات للحكومة لأغراض مثل دفع رواتب الجنود[25]. وأدت أعماله بشكل مباشر إلى تعاظم قوة المانشو، الذين سيدمرون حكم السلالة في نهاية المطاف.

مشكلة «الامبراطور السيئ»

من بين المكونات الثلاثة للتطور السياسي الذي نتبعه -بناء الدولة، وحكم القانون، والمحاسبة- تفوق الصينيون في المكون الأول في مرحلة مبكرة جداً من تاريخهم. وبمعنى من المعاني، ابتكروا الحكومة الرشيدة. وكانوا أول من صمم نظاماً إدارياً تميز بالعقلانية، وتنظم وظيفياً، واعتمد على معايير لا شخصية للتوظيف والترقية. ولأن المجتمع الصيني اتصف بدرجة كبيرة من الأسروية، عدّ بناة الدولة الصينية مهمتهم متمثلة في تحرير الحكومة من الأضرار الناتجة عن تأثيرات الميراثية أو المحسوبية ومحاباة الأقارب التي كانت مصدراً لفساد هائل.

ولا ريب في أن ابتكار نظام كهذا في عصر يشبه مرجلًا يغلي بالدول المتحاربة شيء، والحفاظ عليه فعالاً ومؤثراً على مدى الألفيتين اللاحقتين شيء آخر مختلف تماماً. أما حداثة البيروقراطية، التي تحققت مبكراً، فقد سقطت ضحية للفساد والانحطاط وعودة الميراثية مع تفكك الدولة واستيلاء العائلات الأرستقراطية الثرية عليها. حدث انحطاط الدولة على مدى عدة قرون، كما تطلبت عملية إعادة البيروقراطية إلى ما يشبه التصميم الأصلي الذي قصده المبتكرون في عهد أسرتي تشين وهان قروناً عدة لإنجازها. وبحلول عهد سلالة مينغ، أدخلت تحسينات جوهرية على النظام الكلاسيكي بطرائق متنوعة. وأصبح أكثر اعتماداً على المؤهلات والكفاءات، ومارس السيطرة على مجتمع أكبر حجماً وأشد تعقيداً من ذلك الذي وجد في عصر سلالة هان.

لكن من جوانب أخرى، كان النظام السياسي الصيني متخلفاً. إذ لم ينتج قط حكم القانون أو آليات المحاسبة السياسية. وبقي المجتمع خارج الدولة على حاله، أقل تنظيماً لأداء الفعل السياسي مقارنة بنظرائه في أوربا أو الهند. ولم توجد طبقة أرستقراطية من ملاك الأراضي، ولا مدن مستقلة. واستطاعت الطبقة العليا وطبقة الفلاحين المشتتة اللجوء إلى المعارضة السلبية لأوامر الحكومة، والقيام بين الحين والآخر بانتفاضات عنيفة قمعت بأشد الأساليب وحشية. لكن الفلاحين لم يتمكنوا قط من مأسسة طبقتهم لتتحول إلى مجموعة مندمجة تطالب بحقوقها من الدولة، كما سيفعل الفلاحون في اسكندنافيا. ظهرت الأخويات الدينية المستقلة في عهد أسرتي سوي وتانغ، مع انتشار البوذية والطاوية. وفي أوقات مختلفة من التاريخ الصيني، عارضت هذه الأخويات الدولة، بدءاً من العمامات الحمر وانتهاء بمتمردي تايبينغ. لكن الدين ظل ظاهرة طائفية نظرت إليها المرجعيات الكونفوشيوسية الصراطية بعين الشك والريبة، ولم تمثل قط إجماعاً اجتماعياً قوياً يمكن أن يحد من سلطة الدولة عبر وصايته على القانون.

إذن، من أعظم التركات التي خلفتها الصين الامبراطورية الحكومة الاستبدادية المتفوقة. وليس من قبيل الصدفة أن الدول التحديثية الاستبدادية الناجحة في العالم،

ومنها كوريا الجنوبية، وتايون، وسنغافورة، والصين الحديثة نفسها، هي بلدان شرق آسيوية تتقاسم ميراثاً ثقافياً صينياً مشتركاً. ومن الصعب جداً العثور على حكام مستبدين يتصفون بالسمات المميزة للي كوان يو رئيس سنغافورة، أو بارك تشونغ هي رئيس كوريا الجنوبية، في إفريقيا أو أميركا اللاتينية أو الشرق الأوسط.

لكن تجربة سلالة مينغ، إضافة عصور أخرى في التاريخ الصيني، تثير أسئلة مقلقة عن ديمومة الحكم الرشيد في ظروف يغيب عنها حكم القانون أو المساءلة والمحاسبة. ففي ظل زعامة امبراطور قوي وقادر، يمكن للنظام أن يتميز بقدر لا يصدق من الكفاءة والفاعلية والحسم. لكن تحت قيادة ملوك متقلبين أو عاجزين، كثيراً ما تضعف السلطات الهائلة الممنوحة لهم فاعلية النظام الإداري وكفاءته. لقد مارست الإمبراطورة وو عملية تطهير واسعة للبيروقراطية وحشدت مناصبها بأنصارها وأزلامها غير المؤهلين؛ بينما ألغى الامبراطور تايزو منصب رئاسة الوزراء وحاصر خلفاءه بهذا النظام الأخرق؛ وتجاهل الامبراطور شين زونغ البيروقراطية برمتها فانهارت الحكومة. يدرك الصينيون هذه المشكلة بوصفها تتعلق بـ«الامبراطور السيئ».

وجد شكل من المحاسبة والمساءلة في النظام الصيني. فقد تدرب الأباطرة على الشعور بالمسؤولية تجاه شعبهم، وحاول الصالحون والأكفاء منهم الاستجابة لمطالبه وشكاويه. وداوم الحكام المتمتعون بحس المسؤولية على معاقبة مسؤوليهم نيابة عن رعيتهم، اعتماداً على شبكاتهم من الجواسيس الخصيان لكشف من يؤدي واجبه ومن يتقاعس عن أدائه. لكن النوع الوحيد من المحاسبة الرسمية في النظام كان من جهة الامبراطور. فقد شعر المسؤولون المحليون بالقلق من رأي القصر بأدائهم، لكنهم لم يهتموا كثيراً بما يقوله الناس العاديون؛ نظراً لعدم وجود إجراءات قضائية أو انتخابية يمكن لهؤلاء استخدامها ضدهم. وبالنسبة للصيني العادي، يتمثل الملاذ الوحيد له عند مواجهة مسؤول سيئ في مناشدة القمة والأمل بأن يصغي إليه الإمبراطور. وحتى في عهد الأباطرة الصالحين، كان احتمال أن يجلب المواطن العادي انتباههم في مثل هذه الامبراطورية الشاسعة احتمالاً ضعيفاً.

لا تعـد الأمـور، من بعـض الجوانب، مختلفـة اختلافاً بيناً في الصـين المعاصرة. فبـدلاً من الإمبراطور، يتربع الحزب الشـيوعي على قمة التراتبية الحكومية، ليراقب البيروقراطية الضخمة والمعقدة التي تحكم أكثر من مليار إنسان. وعلى شاكلة شبكة الجواسيس الخصيان، تشكل التراتبية الحزبية بنية هيكلية موازية للحكومة، ترصدها وتبلـغ عن الانتهاكات وحالات إسـاءة اسـتخدام السـلطة. تتصـف البيروقراطية بالكفـاءة والفعالية، ولاسـيما في مراتبها العليا؛ واسـتطاعت القيـادة الصينية توجيه دفة البلاد عبر تحول اقتصادي معجز في العقود اللاحقة على عام 1978، لم تنجح في إنجازه سوى حفنة قليلة من الحكومات الأخرى.

لكـن يغيـب عن الصـين المعاصرة حكـم القانون والمحاسـبة السياسـية كحال الصـين الامبراطوريـة. أمـا الأغلبية السـاحقة من الانتهـاكات والتجـاوزات التي تحدث فلا يرتكبها المسـؤولون الطغاة في الحكومة المركزية، بل المتنفذون في التراتبية المبعثـرة للحكومـات المحليـة الذيـن يتآمرون على سرقـة أراضي الفلاحـين، وأخذ الرشـى من المطورين العمرانيـين، وتجاهل القواعد المتعلقة بالسـلامة والحفاظ على البيئة، أو التصرف حسـب الطريقة التي اتبعها المسؤولون الحكوميون في الصين منذ أقدم العصور. وحين تقع كارثة، ويفضح زلزال مثلاً رداءة بناء مدرسة، أو ينكشف تلوث طعام مخصص للأطفال تنتجه شركة لا تلتزم المعايير المطلوبة، لا يوجد ملجأ يقصـده المواطنـون الصينيون سـوى الحكومة المركزيـة. وعلى شـاكلة الامبراطور، قـد تسـتجيب أو لا تسـتجيب: في بعض الأحيـان تتخذ إجـراءات صارمة ورادعة بحق المسـؤول المخالف، لكن في أحيان أخرى تنشـغل بقضايا أخرى تحظى عندها بالأولوية.

حكم القانون والمحاسـبة السياسـية مـن العوامل المرغوبـة لأهميتها وفاعليتها. لكـن في بعض الأحيان، ربما يعيقان عمل الحكومية الرشـيدة الكفؤة، كحال الدولة الهندية حين تعجز عن اتخاذ قرار حول مشروع رئيس للبنية التحتية بسـبب المقاضاة القانونية والاحتجاجات الشعبية، أو عندما يفشل الكونغرس الأميركي في التعامل

مـع مشـكلات ملحـة مثل برامـج الاسـتحقاقات بسـبب نفـوذ جماعـات الضغط والمصالح.

لكـن في أحيـان أخـرى، يصبح حكم القانون والمحاسـبة السياسـية ضروريين للحفـاظ على الحكومة الرشـيدة. في الظـروف الصحيحة، يمكن لنظام اسـتبدادي قـوي أن ينتج حكومة عـلى درجة كبيرة من الكفاءة والفاعلية. والأنظمة السياسـية بحاجـة إلى القـدرة عـلى تحمـل الظـروف الخارجيـة المتغيرة وتبـدل الزعـماء. تخدم الضوابـط والكوابـح المقيدة لسـلطة الدولة التـي يوفرها حكم القانون والمحاسـبة السياسـية وظيفـة تقليـص التفـاوت في الأداء الحكومـي: صحيح أنهـا تعيق حركة أفضـل الحكومـات، لكنهـا تمنع أيضـاً الحكومـات الرديئة مـن الخروج عـن نطاق السيطرة. بالمقابل، لم يتمكن الصينيون قط من حل مشكلة الامبراطور السيئ.

المؤسسات ليست كافية

ثمـة أدبيـات ضخمة تتصدى للسـؤال المتعلق بأسـباب فشـل الصـين التقليدية في تطويـر مؤسسـات رأسـمالية محلية، منها كتـاب ماكس فيبر **ديـن الصين**، وكتاب جوزيـف نيدهـام الممتاز **العلم والحضـارة في الصين**. أما غرض هـذا المؤلف فليس الإسـهام في هذا الجدل، باستثناء القول إن القيد المعيق للتطور الرأسمالي في الصين لم يكن متمثلاً في الافتقار إلى المؤسسات الكفؤة.

وجدت في الصين في عهد سلالة مينغ أغلبية المؤسسات التي تعد الآن حاسمة الأهمية للتطور الاقتصادي الحديث. فقد امتلكت دولة قوية وحسنة التنظيم وفرت الاسـتقرار والثبـات والقابليـة للتوقع. صحيـح أن ظاهرة بيع المناصـب وغيره من أشـكال الفسـاد الصارخ لم تكن غائبة، لكنها كانت أقل انتشـاراً من حالها في فرنسا وإسـبانيا القرن السـابع عشر (انظر الفصلين الثالث والعشرين والرابع والعشرين)[26]. في الحقيقـة، بقيـت حـالات العنف تحـت السـيطرة؛ وبالمقارنة مـع العديد من البلـدان المتقدمة المعـاصرة، حققت الصين درجة اسـتثنائية من السـلطة المدنية على

مؤسستها العسكرية. أما أحد مواطن الضعف البارزة فتمثل بالطبع في حقيقة أن غياب حكم القانون ترك حقوق الملكية معرضة للخطر والانتهاك من نزوات الحكومة. لكن مثلما أكدت في الفصل السابع عشر، لا يعد حكم القانون بالمعنى الدستوري ضرورياً للنمو الاقتصادي. ومع أن أصحاب الأراضي تعرضوا دورياً لانتزاعها منهم، ولاسيما عند بداية حكم الأسرة المالكة، إلا أن البلاد تمتعت «بما يكفي» من حقوق الملكية على مدى عقود أحياناً، إضافة إلى مستوى منخفض إلى حد استثنائي من الضرائب في الأرياف. لا تتبنى جمهورية الصين الشعبية اليوم حكم القانون بالمعنى الدستوري، ولا تتمتع الملكية بالأمان الكامل، لكن توجد حقوق ملكية كافية لدعم المعدلات الاستثنائية من النمو[27].

تبنت الصين في عهد سلالة مينغ بالطبع كثيراً من السياسات الطائشة اقتصادياً. وتطرفت في سيطرتها على التجار والتجارة عموماً. أما احتكارها لإنتاج الملح فقد أدى إلى رفع الأسعار إلى مستويات غير واقعية، وسبب انتشار التهريب والفساد، تماماً كما حدث في فرنسا والسلطنة العثمانية. لكن السياسات تظل أقل أهمية لقصة النمو مقارنة بالمؤسسات؛ إذ يمكن تغيير السياسات بين عشية وضحاها، بينما يصعب كثيراً بناء المؤسسات.

ما افتقدته الصين كان المسعى إلى مضاعفة المكاسب إلى الحد الأقصى، الذي يمثل نزعة إنسانية شمولية حسب افتراض الاقتصاديين. ثمة قناعة هائلة انتشرت في مشارب الحياة كلها في عهد سلالة مينغ. لم يكن الأباطرة وحدهم الذين شعروا بأن من غير الضروري الحصول على أكبر قدر من المال عن طريق الضرائب؛ بل إن أشكالاً أخرى من الابتكار والتغيير بدت أنها لا تستحق أي جهد يبذل من أجلها. لقد أبحر الأدميرال الخصي جينغ هي عبر المحيط الهندي واكتشف طرقاً تجارية وحضارات جديدة. لكن ذلك لم يستفز أي نوع من الفضول، ولم يتابع أحد الرحلات قط. بل إن الامبراطور اللاحق خفض ميزانية الرحلات في خطوة للاقتصاد في الإنفاق، وانتهى عصر الاكتشافات الصيني قبل أن يبدأ تقريباً. على نحو مشابه، وفي عهد سلالة سونغ، ابتكر مخترع اسمه سو سونغ أول ساعة آلية في

العـالم، وكانـت عبارة عن جهاز ضخم متعدد الطبقـات تحركه عجلة مائية، لكن تم التخلي عنه حين فتح الرورجين (أسـلاف المانشـو) كايفينغ عاصمة سـلالة سـونغ. تبعثـرت أجزاء السـاعة؛ ونسي الناس كيفيـة صنعها، بل حتـى وجودها بعد بضعة أجيال[28].

اختفت اليوم العقبـات المعيقة التي منعت النمو الاقتصادي السريع من الإقلاع في عهـد أسرتي مينـغ وتشـينغ في الصـين. وما عادت القيـود الثقافية التـي اعتقدت الأجيـال السـابقة من المراقبـين الغربيين أنها تكبل الصين، تمثـل عوامل فاعلة الآن. في أوائـل القرن العشرين، شـاع الاسـتهزاء بالمثـال الأعلى الكونفوشـيوسي المتعلق بالسـيد النبيل-العـالم بأظافره الطويلـة الذي يرفض العمـل إلا في خدمة الحكومة، بوصفـه عقبة كأداء أمـام التحديث. اختفى مثال السـيد النبيـل في القرن العشرين، لكـن الميراث الثقافي الذي يشـدد على التعليم والإنجاز الشـخصي ظـل حياً ومؤثراً بطريقـة مفيـدة جـداً للنمو الاقتصـادي الصيني. وهو مسـتمر لـدى عدد لا يحصى مـن الأمهات الصينيات في شـتى أنحاء العالم اللاتي يقتصدن المال لإرسـال أبنائهن إلى أفضـل المـدارس ودفعهـم إلى التفوق في الامتحانـات المعياريـة. لقد حلت محل الرضى الذاتي الذي دفع خلفاء الامبراطور تشينغو إلى إلغاء الرحلات الاستكشافية الطويلة، رغبة استثنائية من جانب الزعماء الصينيين في التعلم من التجارب الأجنبية وتبنيها حينما تبدو مفيدة عملياً. كان دينغ شياو بينغ، رجل الدولة الذي دشن انفتاح الصـين عـلى العالم، هو الذي قـال: «لا يهم لون القطة هل هو أبيض أم أسـود، طالما تسـتطيع صيد الفئران». من المرجح أن تكـون المواقف الثقافية تجاه العلم، والتعلم، والابتـكار، هي السـبب الذي جعـل الصين تتخلف في السـباق الاقتصادي العالمي في المـاضي، وتتفوق في الحـاضر، وليس وجود عيب جوهري أو نقيصة أساسـية في مؤسساتها السياسية.

الجزء الرابع

الحكومة الخاضعة للمحاسبة

22

ظهور المحاسبة السياسية

ما هي المحاسبة السياسية؛ كيف شكل تأخر بناء الدولة الأوربية مصدراً للحرية اللاحقة؛ ما الخطأ في التاريخ الليبرالي (Whig history)، وكيف يتعذر فهم التطور السياسي إلا عبر مقارنة البلدان؛ خمس نتائج أوربية مختلفة

تعني الحكومة الخاضعة للمحاسبة اعتقاد الحكام بأنهم مسؤولون أمام الشعب الذي يحكمونه، ويضعون مصالحه فوق مصلحتهم.

ويمكن للمحاسبة أن تتحقق بعدد من الطرق. فقد تأتي من التعليم الأخلاقي، وهو الشكل الذي اتخذته في الصين والبلدان التي تأثرت بالكونفوشيوسية الصينية. إذ تعلم الأمراء الشعور بالمسؤولية أمام مجتمعهم وقدمت لهم بيروقراطية متطورة ومعقدة النصح والإرشاد في فن الكفاءة السياسية في إدارة شؤون الدولة. واليوم، يميل المراقبون في الغرب إلى النظر بدونية إلى الأنظمة السياسية التي يقر حكامها باهتمامهم بالشعب، لكن سلطتهم لا تخضع لأي قيود إجرائية مثل حكم القانون أو الانتخابات. وتظل المحاسبة الأخلاقية تحمل معنى حقيقياً في الطريقة التي تحكم بها المجتمعات الاستبدادية، كما تتجسد مثلاً في التغاير بين المملكة الأردنية الهاشمية والعراق البعثي تحت حكم صدام حسين. لا يعد أي من البلدين ديمقراطياً، لكن العراق فرض ديكتاتورية وحشية وعدوانية خدمت بالأساس مصالح عصبة صغيرة من أصدقاء صدام وأقربائه. بالمقابل، لا يخضع ملوك الأردن للمحاسبة رسمياً أمام

مواطنيهم إلا عبر برلمان محدود الصلاحية؛ ومع ذلك، حرصوا على تلبية مطالب مختلف الجماعات المكونة للمجتمع الأردني.

لا ريب في أن المحاسبة الرسمية عملية إجرائية: توافق الحكومة على إخضاع نفسها لآليات معينة تحد من سلطتها وقدرتها على فعل ما تشاء. في نهاية المطاف، تتيح هذه الإجراءات (التي تنص عليها الدساتير عادة) للمواطنين في المجتمع استبدال الحكومة برمتها بسبب التجاوزات، أو عدم الكفاءة، أو سوء استخدام السلطة. ويتمثل اليوم الشكل المهيمن للمحاسبة الإجرائية في الانتخابات، ويفضل أن تكون متعددة الأحزاب مع حق شامل في الاقتراع للبالغين. لكن المحاسبة الإجرائية لا تقتصر على الانتخابات. في إنكلترا، قدمت المطالب المبكرة بحكومة تخضع للمحاسبة والمساءلة باسم القانون، الذي اعتقد المواطنون أن على الملك طاعته. وكان أهم قانون هو القانون العام، الذي صاغ معظمه في تلك المرحلة قضاة غير منتخبين، إضافة إلى قوانين تشريعية أجازها برلمان منتخب على أساس حق الاقتراع المقيد. وهكذا، لم تكن الأشكال المبكرة من المحاسبة السياسية مسؤولة أمام الشعب ككل، بل أمام جملة تقليدية من القوانين التي عدت ممثلة لإجماع المجتمع، وأمام هيئة تشريعية أوليغارشية. لهذا السبب أستعمل تعبير «المحاسبة» بدلاً من «الديمقراطية» في هذا القسم.

حدثت الدمقرطة بمرور الوقت. وتوسع حق الانتخاب ليشمل طبقات أعرض من الناس، مثل الرجال من غير أصحاب الأملاك، والنساء، والأقليات العرقية والإثنية. فضلاً عن ذلك كله، أصبح من الواضح أن القانون نفسه ما عاد مؤسساً على الدين بل بحاجة إلى المصادقة الديمقراطية، حتى وإن بقي تطبيقه في أيدي القضاة المحترفين. لكن في بريطانيا، والولايات المتحدة، وأوربا الغربية، لم تحدث الدمقرطة الكاملة للمحاسبة الإجرائية حتى القرن العشرين.

تأخر بناء الدولة في أوربا

في بدايات العصور الحديثة، تولى بناة الدولة الأوربية القيام بمشروعات مماثلة لتلك التي تولاها نظراؤهم الصينيون والترك -بناء دولة قوية ممركزة قادرة على مجانسة الإدارة في مناطقهم كلها وتوكيد سيادتها عليها. بدأ هذا الجهد متأخراً، قرب نهاية القرن الخامس عشر، ولم يستكمل حتى نهاية القرن السابع عشر. وظهرت نظريات سيادة الدولة من أقلام كتاب، مثل هوغو غروتيوس وتوماس هوبز، أكدوا أن الحاكم صاحب السيادة الحقيقية هو الملك وليس الله.

لكن واجهت الملوك الأوربيين إجمالاً مقاومة أشد في هذا المشروع؛ لأن الفاعلين السياسيين الآخرين في مجتمعاتهم كانوا أحسن تنظيماً من أولئك الذين جابهوا الصينيين أو الترك. تواصلت عملية بناء الدولة، لكنها كثيراً ما تعرقلت بالمعارضة المنظمة، التي أجبرت الحكام على البحث عن حلفاء وتسويات وتقديم تنازلات. كانت الطبقة الإقطاعية النبيلة من ملاك الأراضي متخندقة وعميقة الجذور، تعيش في قلاع منيعة تتمتع بموارد مستقلة من الدخل ولها قواتها العسكرية الخاصة. لم تحظ الأرستقراطية الصينية قط بهذا النوع من الاستقلالية، ولم يسمح العثمانيون، كما رأينا، لمثل هذه الأرستقراطية بالظهور أصلاً. برزت أيضاً عناصر من الاقتصاد الرأسمالي في أوربيا الغربية بحلول الوقت الذي سار فيه مشروع بناء الدولة على قدم وساق. فقد تولدت أحجام ضخمة من الثروة من التجار والمصنعين الأوائل، بعيداً عن سيطرة الدولة. كما نمت المدن المستقلة ولاسيما في أوربا الغربية حيث عاشت وفقاً لقواعدها وقوانينها الخاصة ونشرت الميليشيات التابعة لها.

مثل التطور المبكر للقانون في أوربا أيضاً عاملاً بالغ الأهمية في ترسيخ القيود على سلطة الدولة. صحيح أن الملوك ظلوا يتعدون على حقوق الملكية لرعيتهم، لكن قلة قليلة من الحكام شعروا بأنهم يتمتعون بالحرية الكاملة في مصادرة الأملاك الخاصة دون سبب قانوني. ونتيجة لذلك، لم يحظوا بسلطة غير محدودة لفرض الضرائب، واحتاجوا إلى استدانة المال من المصرفيين لتمويل حروبهم. كما كان الأرستقراطيون

الأوربيون أكثر أماناً وحصانة ضد الاعتقال العشوائي أو الإعدام التعسفي. وبغض النظر عن روسيا، امتنع الملوك الأوربيون عن شن حملات ترهيب أو تهديد سافرة ضد النخب في مجتمعاتهم.

شكل تأخر مشروع بناء الدولة الأوربية ذاته مصدراً للحرية السياسية التي سيتمتع بها الأوربيون لاحقاً. لأن بناء الدولة المبتسر في غياب حكم القانون والمحاسبة والمساءلة يعني ببساطة أن بإمكان الدول ممارسة الاستبداد والطغيان على سكانها بطريقة أكثر فاعلية. وكل تقدم يحصل على صعيد الرفاه المادي والتقنية يتضمن، حين لا تخضع سلطة الدولة للقيود، قدرة أكبر على السيطرة على المجتمع واستخدامه لأغراض الدولة الخاصة.

سيرورة المساواة

في بداية كتاب الديمقراطية في أميركا، يتحدث أليكسي دو توكفيل عن «نعمة» فكرة المساواة بين البشر وما حققته من تقدم ونجاح في شتى أرجاء العالم على مدى الأعوام الثمانمئة الماضية[1]. أما شرعية الأرستقراطية -فكرة أن بعض الناس أفضل من غيرهم بالولادة- فما عادت تؤخذ بوصفها قضية مسلماً بها. وليس من الممكن تهديم العلاقة بين السيد والعبد من دون تغيير في وعي العبد، ومطلبه بالاعتراف. ثمة جذور عديدة لهذه الثورة في المفاهيم. فكرة تساوي جميع البشر في الكرامة أو القيمة على الرغم من الفوارق الطبيعية والاجتماعية الواضحة فكرة مسيحية، لكن لم تعتبرها الكنيسة القروسطية قابلة للتطبيق في التو واللحظة. لقد مكَن الإصلاح البروتستانتي، مقترناً باختراع المطبعة، الأفراد من قراءة الكتاب المقدس والعثور على سبيل للإيمان من دون تدخل وسطاء مثل الكنيسة. الأمر الذي عزز الرغبة المتنامية للأوربيين في مساءلة السلطة القائمة التي بدأت مع استعادة الكلاسيكيات في أواخر العصور الوسطى وأوائل عصر النهضة. أما العلوم الطبيعية الحديثة - القدرة على استخلاص قواعد عامة من كتلة البيانات التجريبية واختبار نظريات السببية عبر التجارب الخاضعة للسيطرة- فقد أوجدت شكلاً جديداً من السلطة

المرجعية التي سرعان ما تمأسست في الجامعات. تمكن الحكام من استغلال ما تولد عنها من علم وتقانة لكن تعذر عليهم دائماً إخضاعهما الكامل لهم.

أصبح العبيد أكثر تمكناً عبر زيادة الوعي بقيمتهم. وتبدى المظهر السياسي لهذا التغيير في المطالبة بالحقوق السياسية، أي في الإصرار على المشاركة في عملية صنع القرار التي وجدت ذات يوم في المجتمعات القبلية لكن غابت مع نهوض الدولة. أدى هذا المطلب إلى تحشيد فئات اجتماعية، مثل البرجوازيين، والفلاحين، و«جماهير» المناطق الحضرية في الثورة الفرنسية، كانت في السابق رعايا مستكينة وخاضعة للسلطة السياسية.

من العوامل الحاسمة في أهميتها لنهوض الحكومة الحديثة الخاضعة للمحاسبة التعبير عن هذا المطلب بلغة عالمية شاملة -استندت، كما أعرب عنها توماس جيفرسون فيما بعد في وثيقة إعلان الاستقلال، إلى فرضية أن «الناس خلقوا كلهم متساوين». على مدى المراحل الزمنية السابقة من التاريخ البشري، كافحت جماعات وأفراد من أجل الاعتراف. لكن الاعتراف الذي سعى إليه هؤلاء كان من أجلهم، أو من أجل جماعاتهم القرابية، أو طبقتهم الاجتماعية؛ أرادوا أن يكونوا سادة أنفسهم، دون أن يضعوا العلاقة الكلية بين السيد والعبد موضع المساءلة. لقد عنى الفهم الشمولي للحقوق أن الثورات السياسية اللاحقة لن تكون مجرد استبدال جماعة نخبوية ضيقة بأخرى، بل تجهيز الأرضية الملائمة للتقدم وتحرير جميع السكان ومنحهم حق التصويت.

أفرز التأثير التراكمي لهذه التغيرات الفكرية نتائج هائلة. في فرنسا، وجدت المؤسسة القروسطية «الجمعية العامة للطبقات الثلاث»، التي جمعت ممثلين عن المملكة برمتها لتقرير القضايا ذات الأهمية الوطنية الكبرى. وعندما دعيت هذه الجمعية للانعقاد عام 1614 تحت وصاية ماري دي ميديتشي، تذمر المشاركون واشتكوا من الفساد والضرائب، لكن قبلوا في نهاية المطاف سلطة التاج. وعندما

دعيت مرة أخرى عام 1789 تحت تأثير أفكار التنوير وحقوق الإنسان، مثلت عاملاً محفزاً للثورة الفرنسية[2].

لكن الأفكار ليست كافية بحد ذاتها لإقامة ديمقراطية مستقرة في غياب توازن أساسي بين القوى والمصالح السياسية يجعلها أقل البدائل سوءاً بالنسبة للفرقاء كلهم. ولم تكن معجزة الديمقراطية الليبرالية الحديثة، حيث الدول القوية القادرة على فرض القانون مقيدة مع ذلك بالقانون والتشريعات، لتظهر إلا نتيجة لحقيقة وجود توازن تقريبي في القوة بين مختلف اللاعبين السياسيين ضمن المجتمع. فإذا لم يكن أحد منهم مهيمناً فهم بحاجة إلى تسوية. والحكومة الدستورية الحديثة كما نفهمها تظهر نتيجة لهذه التسوية غير المرغوبة وغير المقصودة.

رأينا هذه الدينامية تتكشف منذ انهيار الشيوعية وظهور ما دعاه صمويل هنتنغتون الموجة الثالثة من الدمقرطة. بدأت الموجة الثالثة مع الانتقال إلى الديمقراطية في إسبانيا والبرتغال وتركيا في سبعينيات القرن الماضي، ثم في أميركا اللاتينية وشرق آسيا في السبعينيات والثمانينيات، لتبلغ الذروة مع انهيار الشيوعية في أوربا الشرقية بعد عام 1989. أما فكرة أن الديمقراطية هي الشكل الأكثر شرعية (أو الشكل الشرعي الوحيد) للحكم، فقد انتشرت ووصلت إلى كل ركن من أركان العالم. وأعيدت كتابة الدساتير الديمقراطية أو كتبت للمرة الأولى، في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والكتلة الشيوعية السابقة. لكن الديمقراطية الليبرالية المستقرة لم تتعزز إلا في مجموعة هامشية من هذه البلدان التي شهدت الانتقال إلى الديمقراطية؛ لأن التوازن المادي في القوة داخل كل مجتمع لم يجبر اللاعبين المختلفين على القبول بالتسوية الدستورية. إذ يبرز هذا اللاعب أو ذاك –في العادة، وارث السلطة التنفيذية– بوصفه أشد قوة من الآخرين ويوسع هيمنته على حسابهم.

انتشرت أفكار التنوير، التي تأسست عليها الديمقراطية الحديثة، على نطاق واسع عبر أوربا، لتصل إلى روسيا. لكن استقبالها اختلف اختلافاً بيناً من بلد إلى آخر اعتماداً على منظور مختلف الفاعلين السياسيين لهذه الأفكار وكيف تؤثر في

مصالحهم. ومن ثم يتطلب فهم ظهور الحكومة الخاضعة للمحاسبة فهم القوى السياسية المحددة التي وجدت في شتى أرجاء أوربا، ولماذا شجعت بعض مجموعات السلطة المحاسبة والمساءلة، بينما ثبت أن غيرها لم تعرقل تنامي الحكم الاستبدادي المطلق.

من لا يعرف سوى بلد واحد يجهل البلدان كلها

مع أنني أتحدث عن أوربا وكأنها مجتمع واحد يمكن مقارنته بالصين أو الشرق الأوسط، إلا أن الحقيقة تشير إلى وجود أنماط متعددة من التطور السياسي داخلها. أما قصة ظهور الديمقراطية الدستورية الحديثة فكثيراً ما رويت من وجهة نظر الفائزين، أي اعتماداً على تجربة بريطانيا ومستعمرتها المتحدرة من صلبها، الولايات المتحدة. ووفقاً لما أصبح يعرف بالتاريخ الليبرالي (Whig history)، يعد نمو الحرية والرخاء والحكومة التمثيلية تقدماً محتوماً للمؤسسات البشرية التي بدأت مع الديمقراطية اليونانية والقانون الروماني، ونصت عليها في وقت مبكر الوثيقة العظمى (الماغنا كارتا)، ثم تعرضت للتهديد من أوائل ملوك آل ستيوارت، لكن ظهر المدافعون عنها في أثناء الحرب الأهلية الإنكليزية و«الثورة المجيدة». وفي وقت لاحق انتشرت هذه المؤسسات إلى باقي أرجاء العالم عبر استعمار بريطانيا لأميركا الشمالية[3].

لا تكمن مشكلة المقاربة الليبرالية للتاريخ بالضرورة في خطأ نتائجها الجوهرية المستخلصة. وفي الحقيقة، يعد توكيدها على دور الضرائب بوصفها المحرك الرئيس للمحاسبة صحيحاً على وجه العموم. المشكلة أنها، مثل جميع تواريخ البلد الواحد، لا تفسر لماذا ظهرت المؤسسات البرلمانية في إنكلترا بالذات لا في غيرها من البلدان الأوربية التي مرت بأوضاع مشابهة. وكثيراً ما يدفع هذا النوع من التاريخ المراقبين إلى استنتاج أن ما حدث كان يجب أن يحدث؛ نظراً لأنهم لم يدركوا التسلسل المعقد للظروف التي أفضت إلى نتيجة معينة.

من الأمثلة على ذلك أن طبقة من الموظفين الملكيين أجبرت الملك المجري أندرو الثاني في عام 1222، بعد سبع سنوات من توقيع الوثيقة العظمى («الماغنا كارتا»)، على الموافقة على «المرسوم الذهبي»،(*) وهو وثيقة دعيت «ماغنا كارتا أوربا الشرقية». وفرت الوثيقة الحماية لبعض النخب ضد الإجراءات التعسفية للملك، ومنحت الأساقفة والوجهاء الأثرياء حق المعارضة في حالة نكث الملك بعهوده. لكن الوثيقة لم تصبح قط ركيزة مؤسسة للحرية المجرية. صحيح أن هذا الدستور المبكر قيد سلطة ملوك المجر إلى حد أن الحكم الحقيقي الفعال وضع في أيدي الأرستقراطية غير المنضبطة، لكن بدلاً من تطوير نظام سياسي تتوازن فيه السلطة التنفيذية المتماسكة مع السلطة التشريعية المتلاحمة، منع الدستور الذي فرضه النبلاء المجريون على الملك ظهور سلطة تنفيذية قوية إلى حد أن الأمة لم تكن مستعدة للدفاع عن نفسها ضد العدو الخارجي. أما على الصعيد الداخلي فلم يجد الفلاحون المجريون ملكاً يحميهم من الأوليغارشية الضارية، وفقدت البلاد حريتها حين سقطت أمام العثمانيين في معركة موهاج عام 1526.

يحتاج أي تفسير لنهوض الحكومة الخاضعة للمحاسبة والمساءلة بالتالي إلى عدم الاكتفاء بمعاينة الحالات الناجحة، بل الفاشلة أيضاً، واستخلاص تفسير من هذه الحالات للسبب الذي جعل المؤسسات التمثيلية تظهر في جزء من أوربا، بينما يسود الاستبداد في أجزاء أخرى. بذلت مساع عديدة للقيام بهذه المهمة، بدءاً من المؤرخ الألماني أوتو هينتز، ووصولاً إلى أعمال تشارلز تيلي، الذي يرى في الضغط العسكري الخارجي والقدرة على جباية الضرائب متغيرات تفسيرية رئيسة[4]. وربما يكون الجهد الأكثر تطوراً وتقدماً متمثلاً في أعمال توماس إرتمان، الذي يعاين سلسلة أوسع من الحالات من غالبية التواريخ المقارنة، ويوفر تفسيراً معقولاً لمعظم التفاوت الملاحظ[5].

(*) إشارة إلى الختم الذهبي الذي مهرت به الوثيقة.

لكـن هـذه الأعـمال كلها لا ترتقي إلى مسـتوى صياغـة نظرية حقيقيـة للتطور السياسي، وليس من الواضح هل يمكن توليد مثل هذه النظرية. المشكلة، بلغة علم الاجتماع، هي وجود وفرة في المتغيرات وندرة في الحالات. فليست النتيجة السياسية التـي تحاول النظرية تفسـيرها مجرد خيار ثنائـي بين الحكومة التمثيلية والاسـتبداد. وكـما سنرى لاحقاً، هنالك خمسـة أنواع مختلفـة اختلافاً مهماً من الـدول ظهرت في أوربا وتحتاج أصول نشـأتها إلى تفسـير. على سـبيل المثال، يعد نمط الاستبداد الذي انبثـق في فرنسـا وإسـبانيا مختلفـاً تماماً عن النسـخ المتنوعـة التي ظهرت في بروسـيا وروسـيا، بـل يوجـد تباين واضـح في الحقيقة بين بروسـيا وروسـيا. ويتعاظم عدد المتغيرات التفسـيرية التي يمكن تجريبياً إثبات أنها لعبـت دوراً في توليد هذه النتائج المختلفة والمتفاوتة: بدءاً من تلك المألوفة مثل التهديد العسـكري الخارجي والقدرة على فرض الضرائب وجبايتها (التي استخدمها تيلي)، مروراً ببنية العلاقات الطبقية الداخلية، وأسـعار الحبـوب العالمية، وانتهـاء بالدين والأفـكار، وطريقة تلقيها من الشرائـح العريضـة من السـكان والحكام الأفراد. أمـا احتمالات إنتـاج نظرية عامة تنبؤية من هذه الخلطة من العوامل والعواقب السببية فتبدو ضئيلة جداً في الواقع.

ما سـوف أحاول القيام به بدلاً من ذلك في الفصول اللاحقة هو وصف السبل المهمـة المتعـددة التـي اتخذها التطور السـياسي الأوربي، وسلسـلة العوامل السـببية المرتبطـة بكل منها. ومن سلسـلة الحالات هذه ربما يمكـن تعميم الحكم على الأهم والأقل أهمية من هذه العوامل، لكن بطرق لا ترتقي إلى صياغة نظرية تنبؤية حقيقية.

حقبة جو الشرقية في أوربا

كانت أوربا في عام 1100 تشـبه الصين في عصر سـلالة جو من جوانب عديدة. فقد وجد ملك أو أسرة تملك ولا تحكم، بينما انقسـمت السلطة الفعلية بين عدد من السـادة الإقطاعيين المشـتتين الذين امتلكوا قوات عسـكرية، وحافظوا على النظام، وأداروا العدالـة، وتمتعـوا بالاكتفـاء الذاتي اقتصاديـاً. ومثلما هي الحـال في الصين، ميزت بعض السـلالات الحاكمة نفسـها عبر قـدرة تنظيمية أكبر، أو اتباع أسـاليب

وحشية لا تعرف الرحمة، أو بالحظ السعيد، وبدأت إقامة دول تمتد على مناطق متوسعة باطراد.

حدث تغير هائل في أوربا بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر أدى إلى ظهور دول وطنية قوية، يمكن مقارنتها ببناء الدولة الذي حدث في الصين من القرن الخامس إلى الثالث قبل الميلاد. أما الظرف الكامن وراء ذلك فكان الزيادة الكبيرة في عدد السكان، ولاسيما في القرن السادس عشر، إضافة إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد. وهذا جزء من الظاهرة العالمية نفسها التي أثرت في الامبراطورية العثمانية كما رأينا آنفاً، مع أن تأثيراتها الحميدة تبدت في أوربا أكثر من الشرق الأوسط على الأرجح. ارتفع عدد سكان أوربا بنسبة ثلاثين في المئة تقريباً: من تسعة وستين مليوناً في عام 1500 إلى تسعة وثمانين عام 1600 [6]. بينما تزايد تنقيد الاقتصاد بسرعة، مع المستوردات الضخمة من الذهب والفضة من مستعمرات إسبانيا في العالم الجديد. بدأت التجارة بالنمو بسرعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي؛ وبين عام 1470 وبدايات القرن التاسع عشر، ازداد حجم أسطول أوربا الغربية التجاري سبعة عشر ضعفاً[7].

في بداية هذا العصر، كانت أغلبية الكيانات السياسية الأوربية من «دول المجال»، حيث يأخذ الملك دخله كله من منطقته، التي كانت واحدة من عدة مناطق يحكمها اسمياً. كان عدد الموظفين الإداريين قليلاً وجاء معظمهم من أسرة الملك. وتوزعت السلطة الفعلية بين طبقات فرعية من الإقطاعيين التابعين الذين شكلوا كيانات سياسية مستقلة ذاتياً، وامتلكوا جيوشاً خاصة بهم، وفرضوا الضرائب على رعاياهم، وأداروا النظام العدلي محلياً. كما دانوا بالخدمة لسيدهم، الذي قد يكون ملكاً إذا كانوا بارونات أقوياء، أو باروناً، أو لورداً أقل شأناً بالنسبة للفلاحين المتواضعين. اعتاد النبلاء التعبير عن هذا الالتزام بالدم، إما بالقتال بأنفسهم، أو بواسطة أتباعهم، لا بدفع الضرائب، بل في الحقيقة أعفي معظم النبلاء من دفع الضرائب لهذا السبب بالذات. ويمكن لمجال الملك أن يتشكل من مجموعة من

الأراضي المبعثرة عبر منطقة واسعة، وقد تكون مملكته عبارة عن رقع من المجالات المتفرقة تضم أراضي للورد يدين بالولاء والخدمة لملك منافس.

بحلول نهاية هذه الحقبة، تحول معظم النظام السياسي الأوربي إلى نظام دول. كما تحولت دولة المجال إلى دولة ضرائب، حيث استمدت المملكة عائداتها لا من مجال الملك فحسب، بل من قدرته على جباية الضرائب من مناطقه كلها. وتطلبت إدارة هذا النظام إيجاد بيروقراطيات أكبر حجماً، بدءاً من مكاتب المحفوظات ووزارات المالية للتحكم بجمع الدخل الحكومي وإنفاقه. أما استقلالية اللوردات المحليين فقد تقلصت كثيراً، وأصبحوا الآن يعبرون عن الولاء بالضرائب لا بالخدمات. كما أفسدت الحكومة المركزية علاقاتهم التقليدية مع فلاحيهم عبر فرض الضرائب المباشرة على هؤلاء الفلاحين. زاد خضوع المجالات للتحكم المباشر من الدول زيادة كبيرة أيضاً؛ لأن الدولة استولت على الأملاك الكنسية في أرجاء أوربا كلها بوصفها أراضي تابعة لها. أما صلاحيات الدول وسلطاتها على المناطق فقد انتقلت من رقع من المجالات المنفصلة إلى قطع من الأراضي المتصلة؛ اتخذت فرنسا، على سبيل المثال، شكلها السداسي المألوف الآن في هذا العصر. زاد حجم الدول أيضاً عبر ضم الوحدات السياسية الأضعف أو الأقل قابلية للبقاء وامتصاصها عبر الفتح، أو المصاهرة، أو الدبلوماسية. وبدأت اختراق مجتمعاتها بصورة أكبر، وتقليص أعداد اللهجات المحلية لصالح لغة سائدة تستعمل في المحاكم، ما جانس العادات والتقاليد الاجتماعية، وأوجد معايير قانونية وتجارية مشتركة ضمن صلاحيات وسلطات تتوسع باطراد.

كان التحول استثنائياً ومشهوداً في سرعته ونطاقه، وقابلاً للمقارنة من جوانب عديدة مع ما حدث في الصين في عهد أسرة جو الشرقية، مع أن مجموعة متعددة من الدول، لا إمبراطورية واحدة، بقيت عند نهاية هذه العملية. لنأخذ الضرائب على سبيل المثال: في إمبراطورية هابسبورغ، ازدادت الضرائب من 4.3 مليون فلورين بين عامي 1521 و1556 إلى 23.3 مليون فلورين بين عامي 1556-1607. أما المعدل السنوي للعائدات الضريبية في إنكلترا فقد قفز من 52.000 جنيه بين

عامي 1485 و1490 إلى 382.000 بين عامي 1589-1600. جبت مملكة قشتالة ضرائب بلغت 1.5 مليون من الدوكات في عام 1515، و نحو 13 مليوناً في عام 1598 [8]. استخدم هذا العائد الضريبي المتزايد لدعم قطاع عام أكبر حجماً ومهنية. في عام 1515 كان يعمل للملك في فرنسا عدد راوح بين سبعة وثمانية آلاف موظف؛ وبحلول عام 1665، بلغ عدد موظفي السلك الإداري الملكي ثمانين ألفاً. وعمل في الحكومة البافارية 162 موظفاً على جدول رواتبها في عام 1508، ووصل إلى 866 بحلول عام 1571 [9].

وبينما تأسس التطور المبكر للدول الأوربية على قدرتها على توفير العدالة، خضعت العملية كلها تقريباً لدافع الحاجة إلى تمويل الحرب منذ القرن السادس عشر. فقد شنت الحروب في هذه الحقبة على نطاق واسع ولم تتوقف تقريباً. وشمل أكبرها نزاعاً مطولاً بين فرنسا وإسبانيا على السيطرة على إيطاليا؛ ومجهود إسبانيا لإخضاع مقاطعاتها الهولندية؛ والتنافس بين إنكلترا وإسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا على المستعمرات في العالم الجديد؛ ومحاولة إسبانيا غزو إنكلترا؛ والنزاع الطويل في ألمانيا بعد عصر الإصلاح، ليبلغ الذروة في حرب الثلاثين عاماً؛ والتوسع السويدي في أوربا الوسطى والشرقية وروسيا؛ والنزاع المتواصل بين الامبراطوريات العثمانية والروسية والهابسبورغية.

على صعيد الخدمات، لم توفر الدول في أوائل العصر الحديث أكثر من النظام الأساسي العام والعدالة؛ أما الجزء الأكبر من ميزانيتها فقد ذهب إلى التوسع العسكري. إذ أنفقت نسبة تسعين في المئة من ميزانية الجمهورية الهولندية على الحرب في حقبة صراعها الطويل مع الملك الإسباني؛ وذهب نحو 98 في المئة من ميزانية إمبراطورية هابسبورغ لتمويل حروبها مع تركيا والقوى البروتستانتية في القرن السابع عشر. ومنذ بداية القرن السابع عشر إلى نهايته، زادت ميزانية فرنسا خمسة إلى ثمانية أضعاف، بينما زادت الميزانية البريطانية ستة عشر ضعفاً بين عامي 1590 و1670 [10]. كما زاد حجم الجيش الفرنسي من 12.000 رجل في القرن الثالث

عشر إلى 50.000 في القرن السادس عشر، وإلى 150.000 في أواخر ثلاثينيات القرن السابع عشر، ثم إلى 400.000 في أواخر عهد لويس الرابع عشر[11].

دور القانون في التطور الأوربي

في وقت ما من منتصف الألفية الأولى قبل الميلاد، انتقلت الصين من مرحلة الحرب المستندة إلى أعداد صغيرة من الأرستقراطيين الذين يخوضون المعارك على عرباتهم القتالية، إلى جيوش المشاة الجرارة التي تعتمد على التعبئة العامة. حدث انتقال تقني مشابه في أوربا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، حيث حلت جيوش المشاة الكبيرة التي تستخدم الأقواس والرماح محل الفرسان المزودين بدروع ثقيلة. لكن خلافاً لأوائل بناة الدولة الصينية، لم ينشئ الملوك الأوربيون في العهود المبكرة هذه الجيوش بتجنيد جماهير الفلاحين على أراضيهم. فقد أنشئت الجيوش الجرارة للامبراطور شارل الخامس التي نشرت في الميدان اعتماداً على وحدات مركزية من الجنود القشتاليين عرفت باسم (tercios) (الثالثة)، لكنها شملت أعداداً كبيرة من المرتزقة المأجورين بموجب عقد بين السلطات المحلية والأجنبية[12]. لم تظهر الجيوش المعتمدة على الحشد الجماهيري الشامل في أوربا إلا في القرن الثامن عشر، لكنها لم تكوّن القاعدة المؤسسة لسلطة الدولة إلا مع الانتفاضة الجماهيرية التي أعلنتها الثورة الفرنسية. بالمقابل، انتقلت الدول الصينية، مثل تشين، من الحرب المعتمدة على الفرسان الأرستقراطيين إلى التعبئة العامة مباشرة، من دون المرور بمرحلة المرتزقة[13].

لماذا لم يتبع أوائل الملوك الأوربيين سبيل نظرائهم الصينيين ويجندوا جماهير الفلاحين الذين يعيشون في أراضيهم؟ ولماذا لم يدفعوا تكاليف هذه الجيوش عبر زيادة معدلات الضرائب المباشرة في أرجاء أراضيهم، بدلاً من الاعتماد على القروض وبيع المناصب؟

من الأسباب الرئيسة وجود حكم القانون في أوربا. ورأينا في الفصل الثامن عشر كيف ارتقى من القانون الديني وانتشر ليشمل تشكيلة متنوعة من المجالات الأخرى. تمتعت البنية التراتبية للإقطاع الأوربي برمته، التي وزعت السيادة والسلطة فعلياً على جملة من الوحدات السياسية التابعة، تمتعت بحماية قانون موروث. تقيد الفلاحون بسلسلة من القوانين والواجبات والالتزامات الإقطاعية، تجاه السيد المحلي أساساً. أما الملك فلم يكن يتمتع بحق قانوني في حشدهم؛ وفي الحقيقة، ربما لم يكن يملك حتى الحق بتجنيد أولئك الذين يعملون في مجاله مباشرة؛ لأن واجباتهم حددت بتفاصيل مسهبة وقد لا تشمل الخدمة العسكرية. ولم يشعر الملوك الأوربيون بأنهم يتمتعون بحق الاستيلاء على ممتلكات النخبة من رعاياهم، الذين يمكنهم الادعاء بامتلاك حقوق قديمة تعتمد على العقد الإقطاعي. كان باستطاعة الدول فرض الضرائب، لكن عبر الجمعيات التمثيلية المنظمة (مثل الجمعية العامة للطبقات الثلاث الفرنسية) التي استخدمتها لتبرير الضرائب أمام المكلفين والحصول على موافقتهم. ومع أن الملوك المستبدين حاولوا إضعاف قوة هذه الجمعيات، لكن ظلت محاولاتهم محصورة ضمن نطاق الإطار القانوني الإجمالي الذي ارتكزت عليه شرعيتهم. ولم يشعروا بأنهم يملكون الحق في التعدي على السلامة الشخصية لمنافسيهم عبر اعتقالهم تعسفياً أو قتلهم (لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد لم تطبق بمثل هذه الصرامة على غير النخب مثل الفلاحين وغيرهم من العوام حتى حقبة متأخرة من التاريخ).

مارس الملوك الصينيون في العصور المبكرة سلطة طغيانية من نوع لم يحاول اتباعه في أوربا الإقطاعية أو أوائل العصر الحديث سوى قلة قليلة من الحكام. فقد انخرطوا في عمليات إصلاح للأراضي بالجملة، وأعدموا بشكل تعسفي الإداريين الذين كانوا في خدمتهم، وطردوا أعداداً ضخمة من السكان، ونفذوا عمليات تطهير محمومة ضد منافسيهم من الأرستقراطيين. البلاط الوحيد الذي نشهد فيه هذا النوع من السلوك كان بلاط القيصر الروسي. إذ لم ينتشر هذا النمط من العنف

المنفلت على نطاق واسع إلا بعد الثورة الفرنسية، حين اكتسح التحديث جميع القيود القانونية الموروثة في النظام الأوربي القديم.

إذن، من المهم فهم حقيقة أن تطور الدولة الأوربية جرى بالضرورة إزاء خلفية قانونية متطورة حدت من سلطة الدولة. حاول الملوك الأوربيون خرق القانون أو إخضاعه أو تطويعه أو الالتفاف عليه. لكن خياراتهم بنيت على/ أو قيدت بجملة من القوانين الموجودة التي تطورت في العصور الوسطى.

إطار لبناء الدولة

من أجل شن الحرب، كان على الدولة حشد الموارد على نطاق متوسع باطراد. فقد أدت الحاجة إلى الموارد إلى رفع مستويات الضرائب واتباع طرائق جديدة في توسيع مجال ضريبة الدولة لتضم مزيداً من السكان وموارد المجتمع. بينما أفضت إدارة الموارد المالية بدورها إلى زيادة في حجم بيروقراطية الدولة وفي ترشيد هذه البيروقراطية للحصول على أكبر فائدة ممكنة منها. تحتاج الدول إلى أراض واسعة ومناطق شاسعة لزيادة قاعدة دخلها، وإلى تجاور هذه المناطق واتصالها لأغراض الدفاع عنها. إذ يمكن للأعداء استغلال المنشقين وجيوب المقاومة السياسية؛ ومن ثم ظهرت الحاجة إلى فرض الإدارة الموحدة على أراضي الدولة ومناطقها برمتها.

لم تواجه بعض أصقاع أوربا -أجزاء من ألمانيا وأوربا الشرقية، والمناطق المعزولة جغرافية مثل سويسرا- منافسة عسكرية مبكرة ولذلك تأخرت نسبياً في إقامة دول حديثة منظمة. بينما جابهت القوى الكبرى الأخرى -فرنسا وإسبانيا وإنكلترا وهولندا والسويد وروسيا وإمبراطورية هابسبورغ وبولندا والمجر وغيرها- مطالب متزايدة للإنفاق العسكري ومن ثم المركزة بدءاً من القرن الخامس عشر[14].

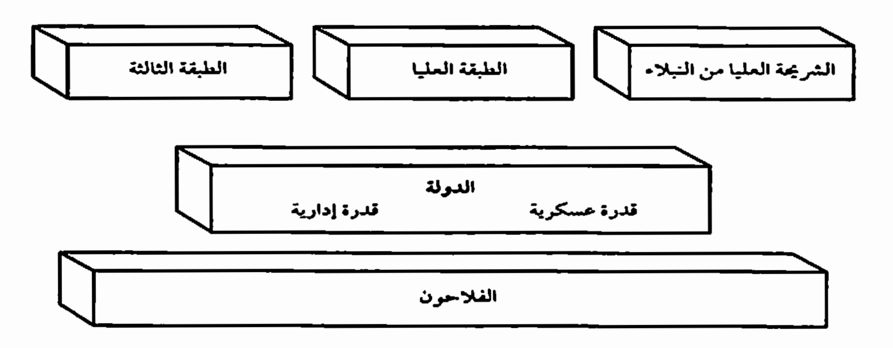
من هذه النقطة في التاريخ الأوربي، أصبحت قصة التطور السياسي هي قصة التفاعل بين هذه الدول المركزية والفئات الاجتماعية التي تقاومها. ظهرت الحكومات المستبدة حيث كانت الفئات الاجتماعية ضعيفة أو مشتتة، أو جندتها

الدولة للمساعدة في استخلاص الموارد من الجماعات الاجتماعية الأخرى التي لم تضمها. بينما ظهرت الدول الاستبدادية الضعيفة حيث كانت جماعات المقاومة حسنة التنظيم إلى حد أن الحكومة المركزية فشلت في الهيمنة عليها. وظهرت الحكومات الخاضعة للمحاسبة حين وجد توازن بين الدولة وجماعات المقاومة. تمكنت هذه الجماعات من أن تفرض على الدولة مبدأ «لا ضريبة بلا تمثيل»: لن تزود الدولة بالموارد المهمة إلا إذا شاركت في قرار استخدامها.

لم تكن نتيجة هذه النزاعات صراعاً ثنائياً على الحقوق بين الدولة والمجتمع ككل. بل بدا النزاع، على وجه العموم، أقرب إلى صراع رباعي الأطراف بين الملكية المركزية، وطبقة النبلاء، والطبقة العليا الأوسع (صغار ملاك الأراضي، والفرسان، والأفراد الأحرار)، و«الطبقة الثالثة» التي تشمل سكان المدن (البرجوازية الصاعدة). أما الفلاحون، الذين شكلوا الأغلبية الساحقة من السكان في هذه المجتمعات، فلم يصبحوا بعد لاعبين مهمين لأنهم لم يحشدوا اجتماعياً في كيانات وتكتلات متعاونة يمكن أن تمثل مصالحهم.

اعتمد حجم المعارضة لمركزة الدولة على الدرجة التي تمكنت فيها هذه المجموعات الثلاث خارج الدولة -النبلاء، الطبقة العليا، الطبقة الثالثة- من العمل معاً لمقاومة السلطة الملكية. كما استند إلى التلاحم الداخلي الذي أظهرته كل واحدة. أخيراً، ارتكز على التماسك والشعور بالهدف لدى الدولة ذاتها.

الشكل 1: السلطة السياسية في المجتمع الزراعي



سبل أربعة

سوف أقدم في الفصول اللاحقة قصص أربع نتائج لبناء الدولة الأوربية وبعض الأسباب التي جعلت هذه النتائج تتشعب وتفترق. يشمل هذا الاختيار المجموعة الأكثر تنوعاً من الحالات: بدءاً من الدول التمثيلية وانتهاء بأشدها استبداداً وطغياناً. وهي:

1 - **الدولة المستبدة الضعيفة.** تجسد المملكتان الفرنسية والإسبانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر نموذج الدولة المستبدة الجديدة، وكانت كل واحدة أكثر مركزة وديكتاتورية من نظيرتها الهولندية أو الإنكليزية مثلاً من جوانب عديدة. من ناحية أخرى، لم تتمكن من الهيمنة الكاملة على النخب القوية في مجتمعها، وفرضت أثقل عبء ضريبي على أولئك الأقل قدرة على مقاومتها. كما بقيت الإدارة المركزية ميراثية، وفي الحقيقة تفاقم مستوى الميراثية بمرور الزمن.

2 - **الدولة المستبدة الناجحة.** نجحت الملكية الروسية في ضم الطبقتين النبيلة والعليا وتحويلهما إلى كتلة خادمة متكلة على الدولة كلياً. تمكنت الأطراف الثلاثة من القيام بذلك جراء المصلحة المشتركة التي طورتها في ربط الفلاحين بالأرض، وفرض أثقل عبء ضريبي عليهم دون شفقة. بقيت الحكومة ميراثية إلى مرحلة متأخرة، لكن ذلك لم يمنع الملكية الروسية من ترهيب النبلاء والسيطرة عليهم إلى درجة أكبر من الملوك الفرنسيين أو الإسبان.

3 - **الدولة الأوليغارشية الفاشلة.** نجح الأرستقراطيون في المجر وبولندا منذ وقت مبكر في فرض قيود دستورية على سلطة الملك، الذي بقي ضعيفاً وعاجزاً عن تشييد دولة حديثة. ولم تتمكن الملكية الضعيفة من حماية مصالح الفلاحين من طبقة النبلاء، التي استغلتهم دون رحمة. ولا استطاعت

استخلاص ما يكفي من الموارد لبناء جهاز دولة قوي إلى حد مقاومة العدوان الخارجي. لم تنجح الدولتان كلتاهما في إقامة حكومة حديثة غير ميراثية.

4 - **الحكومة الخاضعة للمحاسبة.** أخيراً، تمكنت إنكلترا والدانمرك من تطوير حكم قانون قوي وإقامة حكومة خاضعة للمحاسبة والمساءلة، بالتزامن مع بناء دولة مركزية قوية وقادرة على التحشيد والدفاع عن الوطن. تعد قصة تطوير المؤسسات البرلمانية في إنكلترا الأكثر شيوعاً، لكن النتيجة ذاتها حصلت في اسكندنافيا عبر عملية سياسية مختلفة نوعاً ما. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، ظهرت في الأولى دولة ليبرالية، ولاحت في الثانية ركائز الدولة الاجتماعية-الديمقراطية، لكن مبادئ القانون والمحاسبة والمساءلة ترسخت في البلدين كليهما.

هنالك تنويعات وتبعات مهمة إلى جانب هذه النماذج الأربعة. فقد مثلت الجمهورية الهولندية والاتحاد السويسري سبلاً جمهورية بديلة للحكومة الخاضعة للمحاسبة وحكم القانون، بينما طورت الملكية البروسية دولة حديثة قوية وحكم قانون في غياب المحاسبة والمساءلة. لن أتمكن من تناول جميع هذه وغيرها من الحالات الخارجة على النسق العام. لكن المهم هو فهم الظروف العريضة التي تميل إلى دعم ظهور الحكومة الخاضعة للمحاسبة أو مختلف الأشكال الاستبدادية من الحكم.

23

الساعون وراء الريع

كيف أدت الأزمات المالية إلى ظهور الحكومة الميراثية في فرنسا؛ المشرفون الإداريون ونمو الحكومة الممركزة؛ كيف فهمت النخبة الفرنسية الحرية بوصفها امتيازاً، وكيف منعت من تحقيق الفعل الجمعي؛ ضعف الحكومة الفرنسية المطلق وعجزها عن فرض الضرائب على النخب أو السيطرة عليها

تقدم فرنسا في عهد النظام القديم (*ancien régime*) صورة على درجة عالية من التناقض للقوة الهائلة والضعف الأساسي. وكل من زار فرساي في ضواحي باريس يفهم لماذا شعر الأوربيون في عصر لويس الرابع عشر بمثل تلك الرهبة من الملكية الفرنسية. يبدو قصر فريدريك الأكبر في سانسوسي ببوتسدام مجرد كوخ بالمقارنة. نظر منافسو لويس من الإنكليز والهولنديين إلى فرنسا في أواخر القرن السابع عشر بطريقة تشابه قليلاً نظرة الأميركيين إلى الاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة: سلطة هائلة وغنية وقوية وطموحة هددت حرية أوربا برمتها. كانت الملكية الفرنسية رائدة في بناء الدولة الأوربية ووضع الركائز المؤسسة لدولة إدارية حديثة وممركزة. لاحظ أليكسي دو توكفيل في أربعينيات القرن التاسع عشر كيف اعتقد الفرنسيون من أبناء جيله بأن هذه الدولة ظهرت مع الثورة الفرنسية. لكن مثلما تابع ليثبت، فإن دعائمها التأسيسية وضعها قبل قرنين من الزمان ملوك النظام القديم الذين «مدوا أيديهم إلى فرنسا الحديثة عبر هاوية الثورة».

في الوقـت ذاتـه، شـيد الـصرح الكامل للدولة الفرنسـية على أسـس متفسـخة ومتداعيـة. وحـين توفي لويس الرابع عشر في سـبتمبر 1715، كانت دولته مفلسـة تماماً. إذ بلغ حجم الديون الملكية نحو ملياري ليرة، فضلاً عن ستمئة مليون إضافية مـن السـندات الحكوميـة قصـيرة الأجل وغـير المـمولة. طالـب الدائنـون بعائدات الضرائب الفرنسية المستقبلية حتى عام 1721؛ أما خدمة الدين وحده فقد تجاوزت عائـدات الضرائب المتوقعة في المسـتقبل المنظور[1]. لم تكن هـذه الحالة المالية الخطرة حدثـاً جديـداً، مع أن السياسـة الخارجية العدوانيـة التي اتبعها لويـس الرابع عشر فاقمت المشـكلة. وعلى مدى أكثر من قرن، ظل الملوك الفرنسـيون يشيدون دولتهم المركـزة عـلى مجموعة مـن الصفقـات المعقدة التـي لا تصدق مع الممسـكين بزمام السـلطة على المسـتوى المحلي، الذين حصلوا عـلى مختلف الامتيـازات والحصانات مقابل النقد السـائل. وبدأت الدولة بالتدريج التعدي عـلى حريات رعاياها كلهم، لكن عبر رهن مسـتقبلها ذاته بأيدي حشد من أصحاب المناصب الفاسدين بطريقة أبعد ما تكون عن الاسـتدامة. إذ لم يكن بوسـعها الانتقال إلى المستوى الأعلى لدولة الاستبداد الذي بلغته الدولة الصينية قبل قرون. في نهاية المطاف، اضطرت في الحالة المعياريـة لاحترام مصالح الطبقـات الاجتماعية ذاتها التي حاولت السـيطرة عليها، إضافة إلى القوانين الموروثة من الماضي. ولم يكن بالمستطاع ظهور دولة فرنسية حديثة حقاً إلا بعد أن كنست الثورة هذه الطبقات الاجتماعية.

شـابهت حالة الملكية الفرنسـية من جوانب عديدة حالة بعـض البلدان المتطورة المعـاصرة لها من حيـث اعتبار حكم القانـون عقبة معيقة لتحقيـق أغراضها. كانت الحكومـة مبـذرة، لكـن لم تهـدر مالهـا عـلى المسـاعدات أو الإعانـات أو البرامـج الاجتماعية، بل على الحرب. وجب على الملكية سـد العجز الناتج في الميزانية، وأدى بحثهـا المحموم عـن العائدات إلى خرق القانون أو إخضاعه أو تطويعه أو الالتفاف عليـه كلما اعتقدت أنها قادرة على النجـاة بفعلتها. لكنها تقيدت بحقيقة أن عليها في النهاية العودة إلى عصبة الدائنين نفسـها للحصول على التمويل. أما السـبيل الوحيد لخروج الملكية من هذا الوضع فهو مصادرة ممتلكات النخبة بالجملة، وهذا ما فعلته

الثـورة في نهاية المطاف. لكـن هذا الحل تجاوز نطاق مخيلة النظـام القديم أو قدراته، حيث وجد نفسه بسبب ذلك عالقاً في شرك أزمة اقتصادية مستديمة.

في الوقـت ذاته، لم يكن المجتمع الذي سـعت الحكومة لانتـزاع التمويلات منه قـادراً عـلى أن يفرض عليها مبدأ المحاسـبة الأسـاسي. أما السـبب فتمثل في غياب التضامـن الاجتماعـي أو رأس المـال الاجتماعي بـين مختلف الطبقـات الاقتصادية. حيث لم تشـعر الطبقات الأرستقراطية والبرجوازية والفلاحية، مع أنها توحدت في عصـور مبكـرة من تاريخها، بـما يكفي من التعاطـف فيما بينها ولم تعتقـد، على غرار نظيراتهـا الإنكليزيـة، بأنهـا تكون أجـزاء من أمة واحـدة. وكانت كل منها مقسـمة بدورها داخلياً إلى مجموعة من المراتب ذاتية التحديد والتقييم. وحرصت كل مرتبة عـلى الاحتفاظ بامتيازاتها ومكاسبها، وانشـغلت بالحفاظ على مكانتهـا إزاء المرتبة الأدنـى بدلاً من حماية الطبقة نفسـها أو الشـعب مـن هيمنة الدولـة. فسرت الحرية بوصفها نوعاً من الامتياز، والنتيجة كانت مجتمعاً لا يوجد فيه وفقاً لتوكفيل «عشرة أشخاص على استعداد للعمل معاً في سبيل قضية مشتركة» عشية الثورة.

يظهر النظام الاستبدادي الضعيف حين لا تتمكن الدولة المركزة ولا الجماعات المعارضـة لها من التنظم بما يكفي لخوض المعركـة من أجل الهيمنة. مالت النتيجة في فرنسا نحو الاستبداد، لكن النظام كان هشاً وعاجزاً من مقاومة التغيير التنويري في الأفكار الذي أسس الشرعية على حقوق الإنسان.

بدايات الاستبداد الميراثي

حين توج هنري الرابع أول ملوك البوربون عام 1594، لم تكن فرنسا أمة موحدة أو دولـة حديثـة. ومـن قاعدة قوة في منطقـة تحيط بباريس، جمع أوائـل الملوك مملكة مـن إمـارات مثل بورغنـدي ونورماندي وبريتـاني ونافار ولانغيـدوك، لكن بقيت تنويعات إقليمية ومناطقية قوية في اللغة والعادات. قسـمت المملكة بين المقاطعات التي جبيت فيها الضرائب، وتلك التي ضمت إلى التاج لكن احتفظت نظرياً ببعض

الاستقلال الذاتي المالي والعام. شكلت الأولى قلب البلاد في المناطق المحيطة بباريس؛ بينما اكتسبت الثانية فيما بعد أراضي عند الأطراف وخضعت لقواعد قانونية مختلفة. إضافة إلى ذلك كله، قسم الإصلاح الديني البلاد وفقاً لخطوط مذهبية. ولم تتوقف الحرب الأهلية الدينية بين الرابطة الكاثوليكية والهوغونوت إلا حين تحول الملك البروتستانتي هنري إلى الكاثوليكية وأصدر مرسوم نانت عام 1598، الذي جعل الكاثوليكية مذهب الدولة الرسمي ومنح حقوقاً متساوية للبروتستانت.

سلكت قصة بناء الدولة الفرنسية، منذ بدء عهد أسرة البوربون إلى قيام الثورة عام 1789، مسارين متوازيين. اتصل الأول بالمركزة المتزايدة للدولة الفرنسية دائماً وأبداً، وتقليص الحقوق السياسية لجميع الوحدات التابعة التي وجدت في العصر الإقطاعي. شملت هذه الوحدات الإمارات وبيوت النبلاء المستقلة التي شكلت ذات مرة بؤرة الحكم في فرنسا، فضلاً عن البلديات والنقابات والكنيسة وحتى المؤسسات التجارية الخاصة المستقلة التي خضعت باطراد لحماية الدولة وهيمنتها.

تعلق المسار الثاني بالطريقة التي اتبعتها هذه المركزة. فخلافاً للدولة الصينية المبكرة، والدولة الألمانية التي ستظهر في براندنبرغ-بروسيا في القرن الثامن عشر، لم تشيد الدولة الفرنسية المركزة على بيروقراطية لا شخصية مستندة إلى المؤهلات جند أفرادها اعتماداً على التخصص الوظيفي والتعليم. بل كانت ميراثية مؤسسة على المحسوبية والمحاباة كلية. إذ اعتادت بيع المناصب الحكومية، من القيادات العسكرية إلى الوظائف في وزارة المالية إلى جباية الضرائب، لأعلى سعر معروض جراء افتقارها المزمن إلى النقد السائل وبحثها المحموم عن الدخل. بكلمات أخرى، وصلت خصخصة الدولة إلى وظائفها الأساسية، وتحولت المناصب العامة إلى أملاك خاصة قابلة للتوريث[2].

وإذا فهمت مشكلة الحكم الرشيد بلغة الرئيس-الوكيل، حيث من الضروري تحفيز الوكيل بما يكفي لطاعة الرئيس وتنفيذ أوامره، فإن النظام الذي أوجدته الحكومة الفرنسية كان مجرد كابوس مطلق. فقد شرعن فعلياً ومأسس السعي وراء

الريع والفساد عبر السماح للوكلاء بإدارة مناصبهم العامة لمصالحهم الخاصة. وفي الحقيقة، يعود أصل كلمة «ريع» (rente) إلى ممارسة الحكومة الفرنسية المتمثلة في بيع الأصول العمومية التي يمكن أن تنتج مصدراً مستمراً للدخل[3]، مثل الحق في جباية نوع معين من الضريبة. وإذا تعلقت الإدارة العامة الحديثة برسم خط واضح بين العام والخاص، فقد مثل النظام البائد منظومة قديمة كلية. ومن ثم جسدت الدولة الفرنسية توليفة عجيبة ومتداعية للعناصر الحديثة والميراثية معاً.

تشابك تطور دولة الإدارة المركزة وشغل المناصب اعتماداً على المحسوبية والميراثية إلى حد تعذر عنده اقتفاء ارتقائهما بشكل منفصل. كانت المنظومة المالية للنظام البائد على درجة عالية من التعقيد، لتعبر عن الطريقة التدريجية التي تطورت بها. وجدت عدة أنواع من الضرائب، أهمها الضريبة المباشرة على الناتج الزراعي التي أثقل عبئها كاهل الفلاحين. وضريبة الرأس، وسلسلة من الضرائب غير المباشرة على مواد مثل النبيذ والسلع التي تنتقل من جزء إلى آخر من البلاد. إضافة إلى ضريبة على تكرير الملح من احتكار تملكه الدولة (ضريبة الملح)[4]. كما فرض الملوك المتأخرون جملة من الضرائب الأخرى، منها ضريبة الأفراد، وضريبة الدخل.

صعب تقدير الضرائب المباشرة على الأملاك جراء عدم وجود نظام في الدولة للحفاظ على إحصاءات وسجلات محدثة لسكانها وأملاكهم كما فعلت الدول الصينية والعثمانية والإنكليزية[5]. وبالطبع، أبدت العائلات الثرية معارضة لأي نوع من الإشهار الصادق لأملاكها لأن ذلك سوف يزيد حجم الضريبة المفروضة[6]. أما جباية الضرائب غير المباشرة فقد صعّبها حجم فرنسا (عند المقارنة بإنكلترا على سبيل المثال) والطبيعة المبعثرة لآلاف الأسواق المحلية في أرجائها المختلفة. عانى الاقتصاد الفرنسي في القرن السابع عشر عدم اكتمال التنقيد، وواجه نقصاً مزمناً في العملة التي يمكن استخدامها لدفع الضرائب. كانت فرنسا دولة زراعية أساساً في هذا العصر، ولم تكن الضرائب التي تسهل جبايتها تقنياً، مثل الرسوم الجمركية، كافية لتوليد دخل مهم[7].

لكن التعقيدات الحقيقية في النظام الضريبي تفاقمت بفوضى الإعفاءات والامتيازات الخاصة. فقد طورت فرنسا الإقطاعية نظاماً ثنائي المستوى من الجمعيات التمثيلية في أواخر العصر الوسيط: الجمعية العامة للطبقات الثلاث الوطنية وسلسلة من الجمعيات المحلية أو الريفية -المعروفة أيضاً باسم الجمعيات ذات السيادة أو البرلمانات- التي يستشيرها الملك للحصول على موافقتها على فرض ضرائب جديدة(٤). ومن أجل ضمان اندماج مختلف المقاطعات في المملكة، منح امتيازات خاصة للجمعيات الريفية، مثبتاً الرسوم والامتيازات للنخب المحلية التي تمثلها. ومن ثم تفاوتت الأنظمة الضريبية من منطقة إلى أخرى، ولاسيما بين المقاطعات التي شكلت قلب المملكة وتلك التي احتفظت نظرياً بنوع من الاستقلالية. استخدم النبلاء نفوذهم وسطوتهم على الملوك الضعفاء للحصول على تشكيلة متنوعة من الإعفاءات الضريبية (الضرائب المباشرة والضرائب المفروضة على السلع المنتجة في ممتلكاتهم). بدأت هذه الإعفاءات والامتيازات تنتشر خارج نطاق الطبقة النبيلة، لتشمل الأثرياء من عامة الناس في المدن، والضباط الملكيين، والقضاة والمأمورين وأمثالهم. أما الذين لم يفوزوا بمثل هذه الإعفاءات فهم الفلاحون والحرفيون من غير النخب الذين شكلوا الأغلبية الساحقة من سكان البلاد(٩).

بدأت ممارسة بيع المناصب العامة في القرن السادس عشر تحت ضغط حاجة الدولة إلى الدخل جراء صراعها الطويل مع إسبانيا للسيطرة على إيطاليا. لم يكن باستطاعة الملوك الفرنسيين في هذه الحقبة دفع تكاليف الحرب من عائدات مملكتهم، ولذلك شرعوا في اقتراض مبالغ نقدية ضخمة من المراكز المالية الجديدة في إيطاليا وسويسرا وجنوب ألمانيا. لم تتمتع الدولة قط بمستوى مرتفع من المصداقية، ثم تقوضت كلية حين امتنعت عن سداد ديونها إلى اتحاد مالي من المصرفيين عرف باسم «المجلس الأكبر» عام 1557. كما توقفت عن تسديد الديون إلى المرتزقة الأجانب الذين خاضوا غمار حروبها، مثل السويسريين. في عام 1602، بلغ حجم ديونها 36 مليون ليرة للبلدات والكانتونات السويسرية، وللضباط السويسريين الذين قادوا

جنودها. وعندما امتنعت الحكومة الفرنسية عن السداد توقف السويسريون عن القتال[١٥].

تمثل الحل الذي عثرت عليه الدولة لمشكلة مصداقيتها في بيع المناصب العامة للأفراد عبر آلية الريع. ومقارنة بالقرض العادي، يمنح الريع صاحبه مصدراً خاصاً من الدخل يسيطر عليه شاغل المنصب. أصبح الموظفون الذين اشتروا مناصبهم بالمال مسؤولين عن جباية مجموعة من ضرائب الأراضي (taille) وغيرها، في المقاطعات التي شكلت قلب المملكة على أقل تقدير؛ ولأن الأموال كانت تحت تصرفهم، تمتعوا بضمان أكبر لاستعادة رأسمالهم والفائدة. وهكذا وجد نظام «التمويل من الداخل»، حيث ما عادت المصارف الخاصة المصدر الرئيس لتمويل الدولة بل الأفراد الأثرياء الذين كانوا أصلاً جزءاً من جهاز الدولة ومن ثم ارتبطوا بها باستثمارات مسبقة.

لكن حتى مصداقية هذه الريوع كانت متدهورة كما تبين لاحقاً؛ لأن الحكومة سرعان ما انقلبت على أصحابها وطالبت بإعادة التفاوض على الشروط بأثر رجعي. في عهد هنري الرابع ووزير ماليته سولي، توصلت الدولة في أوائل القرن السادس عشر إلى ابتكار يمكن بواسطته لصاحب الريع أن يحول منصبه إلى نوع من الأملاك القابلة للتوريث إلى ذريته من بعده مقابل رسم معلوم[١١]. تجذرت عودة الميراثية السافرة في إصلاحات جرت في عصر سابق، حين ابتدعت الكنيسة الكاثوليكية سابقة للإدارة الحديثة عبر فصل دخل «الرتبة الكنسية» عن «المنصب» (انظر الفصل الثامن عشر). أي فصل المطالبة بالحق في الريع الاقتصادي الذي قيد تبتل الرهبان قابليته للتوريث؛ عن المنصب الوظيفي الذي يشغله المسؤول تحت سيطرة تراتبية بيروقراطية. وحين بدأ عامة الناس (من غير الأكليروس) دخول سلك الوظائف البيروقراطية في الدولة دون وعد بالحصول على الفوائد والمكاسب أو المجالات الإقطاعية، أخذوا هم أيضاً يبحثون عن طرق لضمان وظائفهم والاهتمام بمستقبل أولادهم. ورأت الحكومة الفرنسية بدورها في دمج هؤلاء العوام في نظام الدولة وسيلة مفيدة لمواجهة نفوذ النبلاء القدماء. أما أكبر مصدر مفرد للمطالبة بالمناصب

فقد أتى من الأعضاء البرجوازيين في «الطبقة الثالثة»، الذين أملوا بتحسين وضعهم عبر شراء ألقاب رسمية. وهكذا، عاودت الميراثية الكاملة اقتحام قلب الإدارة العامة الفرنسية.

لم تختتم مكائد الدولة الفرنسية للحصول على الدخل بتبني ممارسة بيع المناصب الوراثية. فقد باعت الحق في جباية الضرائب غير المباشرة من الفلاحين إلى أفراد بإمكانهم، مقابل ضمان عائد ثابت يدفعونه للدولة، الاحتفاظ بأي فائض من العائدات الضريبية لأنفسهم. كما باعت الحق في جباية ضرائب إضافية جديدة (droits alienes)، سرعان ما قزّمت ضريبة الأرض التقليدية. فضلاً عن ذلك كله، كان بوسع الدولة زيادة عدد المناصب المعروضة للبيع بكل بساطة، ما أدى إلى خفض أسعار المناصب الموجودة ومن ثم إضعاف حقوق الملكية لأصحابها. أما الطلب المرتفع دائماً على المناصب فقد فاجأ حتى أولئك الذين ابتكروا النظام. وحين سأل الملك لويس الرابع المشرف على الشؤون المالية بونتشارترين كيف نجح في العثور على مشترين جدد للمناصب، أجاب: «صاحب الجلالة.. حالما ينشئ الملك منصباً.. يوجد أحمق يشتريه على الفور»[12].

سادت حالة من العجز وعدم الكفاءة وسنحت فرص هائلة للفساد الذي رعاه النظام. كان منصب مشرف الشؤون المالية، الذي يشتريه عادة مصرفي من القطاع الخاص، مجزياً جداً لأنه يمنحه تفوقاً على منافسيه في المعرفة المسبقة بالمناقصات التي تعلنها الدولة الفرنسية. ورأس وزير المالية جلسات منظمة لحرق أذونات الصرف وغيرها من السجلات المالية لمنع أي تفتيش لاحق للتدقيق في حساباته[13]. وبينما طورت إنكلترا نظرية متقدمة عن التمويل العام وتحسين النظام الضريبي، كما توضح في كتاب آدم سميث ثروة الأمم، كان نظام الضرائب الفرنسي انتهازياً ومختلاً وظيفياً[14]. على سبيل المثال، طبقت ضريبة الملح بشكل غير متكافئ في أرجاء فرنسا، ما أوجد نوعاً من «حدود الملح» المصطنعة التي شجعت التهريب من المناطق التكلفة المنخفضة إلى المرتفعة[15]. والأهم أن النظام المالي الفرنسي شجع عمداً السعي وراء الريع. وأنفق الأفراد الأثرياء ثروتهم على شراء المناصب الوراثية

التي تعيد توزيع الثروة دون أن تنتجها، بدلاً من استثمار أموالهم في أصول ومجالات إنتاجية في الاقتصاد الخاص. وأظهروا قدراتهم الإبداعية في مجال العثور على طرق جديدة للاحتيال على الدولة ونظامها الضريبي، بدلاً من التركيز على الابتكار التقاني. أضعف ذلك كله الذهنية التجارية المغامرة وجعل القطاع الخاص البازغ متكلاً على سخاء الدولة وعطاياها، في اللحظة ذاتها التي شهدت ازدهار الأسواق الخاصة على الطرف الآخر من القنال الإنكليزي.

كان النظام المالي الفرنسي الذي ساد في أواخر القرن السابع عشر رجعياً ومتخلفاً، حيث فرض الضرائب على الفقراء من أجل دعم الأغنياء والأقوياء. في الواقع الفعلي، نجحت النخب كلها، من الطبقة الأرستقراطية العليا، إلى النقابات، إلى البرجوازية المدينية، في ضمان إعفاء ضريبي لها، ما ترك العبء الأكبر يقع على كاهل الفلاحين. ومن الطبيعي أن يحفز ذلك سلسلة طويلة من الانتفاضات والثورات الفلاحية. فقد واجهت الزيادات الضريبية لتمويل حروب لويس الرابع عشر ثورات اندلعت في أعوام 1661 و1662 و1663 و1664 و1665 و1670 و1673، ثم الانتفاضة الواسعة والخطرة لأصحاب العصائب الحمراء عام 1675 [16]. قمعت الانتفاضات كلها بقسوة؛ على سبيل المثال، في الثورة التي اندلعت عام 1662 احتجاجاً على الضرائب، أسر جنود الحكومة 584 ثائراً، ثم صدر عفو بحق أولئك الذين تتجاوز أعمارهم السبعين وتقل عن العشرين؛ وحكم على الباقين بالإعدام بالمقصلة[17]. جبيت الضرائب لدفع نفقات تجهيز الجيوش، لكن الحكومة اضطرت لاستدعاء الجنود من الحدود لجمع الضرائب بالقوة بطريقة أفرزت عكس النتائج المرجوة. وهذا يؤكد عبرة مركزية مستخلصة من السياسة الضريبية، وهي أن تكاليف الجباية تتناسب عكساً مع الشرعية المدركة للسلطة التي تفرض الضريبة.

المشرفون الإداريون والمركزة

مهدت الأزمة المالية التي شهدتها فرنسا في النصف الأول من القرن السابع عشر، في عهد لويس الثالث عشر ووزيره ريشليو، ثم لويس الرابع عشر ومازارين، السبيل للمركزة الإدارية تحت رعاية مؤسسة جديدة تألفت من مشرفي الإدارة العامة. وكان هؤلاء في العادة من المسؤولين الشباب في بدايات حياتهم المهنية، الذين «لم يمارسوا سلطاتهم بفضل الانتخاب أو الولادة أو الشراء»، وفقاً لتوكفيل. لكن العامل الحاسم في الأهمية هو افتقارهم إلى الروابط مع النخب المحلية أو التراتبية الفاسدة من أصحاب المناصب الرسمية المسؤولين عن إدارة النظام المالي. كان المشرف الإداري في العادة من الذين ارتقوا إلى طبقة النبلاء حديثاً؛ بينما انتمى معاونه المباشر إلى العامة. وخلافاً لصاحب المنصب الذي حصل عليه بالشراء، تستطيع الوزارة في باريس طردهما من الخدمة معاً. اكتشف الفرنسيون النظام نفسه الذي استخدمه الصينيون لتوظيف المسؤولين في التقسيمات الإدارية (الآمريات) والمقاطعات، أو الترك في إدارة السناجق. يتابع توكفيل:

> لكن طغت على هؤلاء المسؤولين الأقوياء كلهم فلول الأرستقراطية الإقطاعية القديمة وضاعوا عملياً في البهاء الذي ما زال منبعثاً من الأرستقراطية... في الحكومة، أحاط النبلاء بالملك وشكلوا حاشية البلاط؛ وقادوا الأساطيل، ووجهوا الجيوش؛ باختصار، أذهلوا أبصار المعاصرين وكثيراً ما احتكروا انتباه أجيال المستقبل. ومن يقترح تعيين لورد عظيم مشرفاً إدارياً يوجه له إهانة كبيرة؛ وسيرفض عموماً أفقر النبلاء قبول المنصب[18].

قبل منتصف القرن السابع عشر، وزع المشرفون الإداريون دون خطة منهجية. كانوا مجرد ممثلين اختارتهم الحكومة المركزية لأغراض معينة[19]. واستخدموا على نحو متزايد لجباية الضرائب، ولاسيما ضريبة الأراضي، التي أشرف عليها تقليدياً

المسؤولون المحليون. أما اغتصابهم لهذا الدور فقد شكل خلفية الأزمة الدستورية في منتصف القرن.

اتصل الصراع الرئيس على توزيع السلطات بين الحكومة المركزية واللاعبين المحليين والإقليميين بدور الجمعيات ذات السيادة أو البرلمانات. ومثلما لاحظنا، وجد مستويان لمثل هذه الهيئات التقليدية، مثل الأول المقاطعة (أهمها برلمان باريس)، وتمثل الثاني في «الجمعية العامة للطبقات الثلاث» على المستوى الوطني. في أواخر العصر الوسيط، دعا ملوك فرنسا «الجمعية العامة الطبقات الثلاث» بين الحين والآخر للمصادقة على الضرائب، على طريقة البرلمان الإنكليزي. لكن قدرة الملوك على الحكم من دونها اعتبرت سمة مميزة للسلطة المطلقة، ولم تستدع أي جمعية في الحقبة الممتدة بين وصاية ماري دي ميديتشي على العرش عام 1614 وعام 1789، قبيل الثورة الفرنسية. وأي فهم للسبب الذي جعل المؤسسات التمثيلية تتطور في إنكلترا وليس في فرنسا يجب أن يدور حول سؤال لماذا فشلت الجمعيات ذات السيادة في الارتقاء إلى مؤسسات قوية في بلد دون الآخر.

كانت الجمعيات ذات السيادة في الأرياف، التي مثلت مصالح النخب المحلية، هيئات قضائية بالأساس. واعتادت الاجتماع بوتيرة أكبر من «الجمعية العامة للطبقات الثلاث» وربما استُخدمت كابحاً يقيد سلطة الملك. وكلما أراد فرض ضريبة جديدة، يعرضها أمام الجمعية لتسجيلها. في العادة، جرت في الجمعيات ذات السيادة مناظرات ومناقشات عامة، وكثيراً ما تحولت إلى مساجلات حامية الوطيس حين تتناول الشؤون المتعلقة بالضرائب، ثم أمكنها تسجيل التشريع دون تعديل، أو تعديله، أو الامتناع عن تسجيله. تعرضت التشريعات غير الشعبية للاعتراضات الشفهية أو المكتوبة من المسؤولين المحليين أمام الملك. لكن سلطة الجمعيات ذات السيادة كانت محدودة بحقيقة قدرة الملك على عقد ما عرف باسم «سرير العدالة» لتطبيق القانون بالقوة على أي حال، بعد فشل البرلمان في تسجيل التشريع[20]. ولم يكن باستطاعة الجمعيات فعل أكثر من إحراج التاج عبر اعتراضاتها.

واجه النظام أزمة خطرة بعد صلح ويستفاليا عام 1648 حين دفع تراكم الديون المتأخرة لحرب الثلاثين عاماً الحكومة إلى محاولة الاستمرار زمن السلم في مستويات الضريبة التي سادت زمن الحرب. في البداية، أدى رفض برلمان باريس تسجيل الضرائب الجديدة إلى تراجع مازارين وسحب المشرفين الإداريين من معظم المقاطعات، لكن اعتقال زعماء البرلمان لاحقاً أشعل شرارة ثورة عامة عرفت باسم الفروند[21]. مثلت ثورة الفروند، التي مرت بمرحلتين بين عامي 1648 و1653، الرادع النهائي الذي تستطيع النخب المحلية التقليدية والنبلاء استخدامه ضد الملكية: المقاومة المسلحة. كان باستطاعة الطرفين الانتصار في الحرب الأهلية، لكن في النهاية عجزت الفئات الاجتماعية اليائسة التي أسخطتها سياسات الحكومة عن رص الصفوف لتحقيق نصر عسكري.

مهدت هزيمة البرلمانيين والنبلاء السبيل أمام مزيد من المركزة الشاملة للنظام السياسي الفرنسي. في النصف الثاني من القرن السابع عشر، تعمد لويس الرابع عشر والمشرف العام على وزارة المالية جان-بابتيست كولبير، تحويل المشرفين الإداريين إلى أدوات يوسع عبرها المجلس الملكي سلطته بطريقة موحدة لتشمل فرنسا برمتها[22]. وأعيد إقحامهم في المقاطعات، وزادت سلطاتهم. ثم شرعوا في تجنيد ميليشيات محلية والإشراف عليها، وتولوا إدارة الأشغال العامة، وأصبحوا مسؤولين عن النظام العام. وكانت الأرستقراطية الإقطاعية قد تخلت منذ أمد بعيد عن التزامها مساعدة الأهالي الفقراء؛ وغدت هذه المهمة أيضاً من وظائف الحكومة المركزية عبر آلية المشرفين الإداريين[23].

من بين الحريات التي أبطلت في عملية بناء الدولة حق البلدات والبلديات في الحكم الذاتي. إذ مارس سكان البلدات الفرنسية الحق في إجراء انتخابات ديمقراطية للحكام والمأمورين المحلين حتى أواخر القرن السابع عشر. وكثيراً ما تمتعوا بدعم التاج توكيداً على حقوقهم كوسيلة لإضعاف الأرستقراطية المحلية[24]. لكن ألغيت الانتخابات لأول مرة عام 1692، وأصبحت مناصب الحكام والمأمورين خاضعة لسيطرة المركز. يقدم توكفيل التعليق الآتي على هذا التحول:

> وما يستحق ازدراء التاريخ أن هذه الثورة العظيمة أنجزت من دون أي غرض سياسي مستهدف. إذ قيد لويس الحادي عشر حريات البلديات لأن طبيعتها الديمقراطية أرعبته؛ بينما دمرها لويس الرابع عشر دون خشية منها. وما يثبت ذلك أنه أعاد الحريات إلى البلدات التي يمكن أن تشتريها. وفي الحقيقة، لم يكن راغباً بإلغائها بقدر رغبته في بيعها وشرائها، وإذا أبطلها في الواقع فقد فعل ذلك دون قصد، لمجرد أنه ميسر مالياً؛ والغريب أن اللعبة ذاتها استمرت ثمانين سنة[25].

يقدم توكفيل تعليقاً مثيراً حين يؤكد أن أبرشية بلدة نيوإنغلند التي نالت إعجابه بوصفها تشكل الأساس للديمقراطية الأميركية، تعود في جذورها، مع البلدة الفرنسية القروسطية، إلى المؤسسة الإقطاعية المحلية ذاتها، لكن افترقت الاثنتان في القرن الثامن عشر جراء مسعى الحكومة المركزية لشراء ولاء الأفراد[26]. ثم خضع حكم البلدات في فرنسا إلى أوليغارشية مستبدة صغيرة زادت سيطرتها على المناصب عبر الشراء. وسعت إلى احتلالها لتمييز نفسها عن سكان البلدات؛ فتقوض تضامن المجتمع المحلي وهيمنت مشاعر اللامبالاة على غير المنتمين إلى النخبة من أصحاب المناصب.

كان تأثير المركزة السياسية بعيد المدى وواسع النطاق، وأنتج الأمة الأكثر تجانساً التي نعرفها اليوم. أما إلغاء مرسوم نانت عام 1685 فقد جعل الكاثوليكية المذهب المهيمن وأدى إلى هجرة العديد من التجار أصحاب الذهنية المغامرة والحرفيين المهرة البروتستانت إلى أجزاء أخرى من أوربا، إضافة إلى أماكن أبعد مثل أميركا الشمالية، وجنوب إفريقيا. تمتعت الحكومة المركزية بسلطة أقوى مكنتها من الإعلان عن ضرائب جديدة دون معارضة من الجمعيات ذات السيادة التي أذعنت وخضعت للترهيب الآن؛ وتقلصت الفوارق في تطبيق نظام الضرائب عبر البلاد. خسر النبلاء قواعد قوتهم في الأرياف، بعد هزيمتهم في ثورة الفروند على وجه الخصوص، وأحضروا إلى البلاط. هنا، تمكنوا من الضغط مباشرة للحصول

على الإعانات والإعفاءات، وأمكن استغلالهم عبر السيطرة على سبل الوصول إلى الملك. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك، تدافع النبلاء القدماء وتعثر أحدهم بالآخر لحضور مراسم استقبال لويس الرابع عشر عند مغادرته غرفة النوم في طريقه إلى الحمام في الصباح الباكر. احتفظ النبلاء بمكانتهم الاجتماعية على حساب السلطة السياسية الحقيقية والثروة[27]. أما المجال الذي احتفظوا فيه بسلطتهم فهو سيطرتهم المستمرة على محاكم السادة (النبلاء) شبه الإقطاعية التي خضعت من قبل للهيمنة الملكية في إنكلترا كما رأينا في الفصل السابع عشر. وهكذا، رسخ الفرنسيون التجانس والانتظام في الأماكن غير المناسبة: خسروا الاستقلالية السياسية المحلية لاتخاذ قرارات حول قضايا تهم المجتمع المحلي، ومع ذلك بقي نظام عدلي غير متكافئ خاضعاً لهيمنة النبلاء المحليين، ما أضعف الإيمان بنزاهة نظام حقوق الملكية القائم.

حدود السلطة المركزة واستحالة الإصلاح

أدى تعاظم سلطة الدولة الفرنسية في أوائل القرن الثامن عشر إلى انتهاك حقوق الأفراد، ولاسيما حقوق الملكية أولاً وقبل كل شيء. لكن حدث ذلك بالطريقة الأوروبية النمطية، عبر استغلال النظام القانوني والتلاعب به بدلاً من استخدام أساليب الإكراه والإجبار خارج الإطار القانوني. كان من الضروري مناقشة إلغاء الحقوق والقيود العرفية بإسهاب، وإخضاعه للسجال السياسي ضمن الحدود التي وضعها النظام القانوني الإقطاعي القديم. ومن ثم، تطلب سحق سلطة البرلمانات معظم سنوات القرن. وبينما تصدى الملوك الفرنسيون بأسلوب وحشي للفلاحين الذين قاوموا سلطتهم، أبدوا احتراماً مشهوداً في التعامل مع النخب. وبعد الهزيمة في ثورة الفروند، طلب النبيلان المتمردان اللذان قادا الثورة، تورين وكوندي، الصفح من لويس الرابع عشر وحصلا عليه. ولو كانا من الأرستقراطيين الصينيين لواجها مع أسرتيهما الإعدام على الفور.

تركت وفاة لويس الرابع عشر عام 1715 النظام الملكي غارقاً في حبائل الديون. ومن أجل تقليص هذا العبء، لجأت الدولة إلى ما يمكن أن ينحدر إلى درك الخوة

الفعليـة. فقد عقدت محاكم خاصة أطلقت عليها اسـم «غـرف العدالة»، ثم هددت الدائنـين بإجراء تحقيق في شـؤونهم المالية الشـخصية. ونظراً لأن جميـع الدائنين هم مـن الفاسـدين بطريقـة أو بأخـرى، فقد وافقوا عـلى تقليص ديونهم المسـتحقة على الحكومـة مقابـل وقف التحقيـق[28]. وما يزال الأسـلوب الانتقائـي في التحقيقات التي تسـتهدف مكافحة الفسـاد لزيادة العائـدات وترهيب المعارضين السياسـيين، مستخدماً على نطاق واسع في أيامنا هذه.

في عهـد وزيـر الماليـة الجديد جون لو، لجـأت الدولة إلى مقاربـة مبتكرة أخرى للتهرب من دائنيها. فقد أسسـت مصرفاً وطنياً التزمت فيه الدولة اسـتبدال العملة الورقية بالعملة النقدية المسـكوكة وفق سـعر ثابت، وأجـبرت المواطنين على تحويل عملاتهـم النقديـة إلى ورقيـة بهذا السـعر، وهددتهـم بالملاحقة القضائيـة، وتفتيش بيوتهـم، ومصـادرة ممتلكاتهم. ثم نكث المـصرف بتعهداته وامتنع عـن الدفع وكرر تخفيض سعر العملة الورقية مقابل النقدية، في محاولة لخفض سعر الفائدة التي يجب عليـه دفعهـا على الديون. أكـد جون لو أن جميع ممتلـكات الأفراد تعـود إليهم طالما اسـتخدمت بطريقـة تفيد الملـك، ما دفع مونتيسـكيو إلى وصف لو بأنـه «واحد من أعظم مروجي الاستبداد في أوربا حتى ذلك الحين». لكن ثبت أن نظام جون لو غير قابل للتطبيق وسرعان ما انهار[29]. وعلى غرار كثير من الطغاة المسـتبدين في العهود اللاحقة، وجدت الملكية الفرنسية أنها لا تستطيع خلق ثقة المستثمر أو إبطال قوانين الاقتصاد الأساسية بالمراسيم السياسية.

حدثت بعض التحولات المهمة في توازن القوة بين مختلف الأطراف الاجتماعية والسياسـية الفاعلـة في فرنسـا في القـرن الثامن عشر. فقـد زاد الاقتصاد الرأسـمالي العالمـي المتنامي مسـتويات الإنتاجيـة وأدى إلى تعاظم الثروة الماديـة وحجم الطبقة البرجوازية الفرنسـية. لكن هـذه التحولات الاقتصادية كانـت أقل أهمية بكثير من التطـورات الفكرية التي حدثت في هذه الحقبـة، مع الانتصار المفاجئ لأفكار عصر الأنـوار المتعلقـة بحقـوق الإنسـان والمسـاواة التي انتـشرت بسرعة في شـتى أنحاء أوربـا. وعندمـا دعيـت «الجمعية العامـة للطبقات الثـلاث» للانعقـاد في ثمانينيات

القرن الثامن عشر، كانت المبررات مختلفة كلياً عن المرة السابقة: حقوق الأطراف الحاضرة في تقييد سلطة الملك لا تعتمد على أصلها القديم في العرف الإقطاعي بل على قدرتها على تمثيل شريحة أعرض من العامة، التي تتكون من أفراد متساوين ولهم حقوق. ظهر إقرار عام بأن المنظومة المالية في النظام البائد بلغت حداً شنيعاً من التعقيد والظلم. أما اقتراحات الأجيال السابقة من وزراء المالية للحفاظ على النظام في وضعية التشغيل عبر مزيد من الطرق الجديدة لابتزاز الدائنين والتخلي عن الالتزامات ونقض التعهدات، فقد استبدلت بنظرة تؤكد أن الضرائب يجب أن تكون موحدة، ومتساوية، وشرعية تحظى بموافقة الشعب الفرنسي عبر ممثليه.

لا ريب في أن قصة الثورة الفرنسية ومقدم الديمقراطية مألوفة ومعروفة ولا أنوي تناولها بإسهاب في هذا الكتاب. بل أعرضها هنا لغرض مختلف. فحين حاول جيل من السياسيين الفرنسيين، تحت تأثير هذه الأفكار الجديدة في سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر، تغيير النظام القديم عبر إصلاح سلمي، أحبطت المصالح المتخندقة مسعاهم بقدر ما واصلت هيمنتها على السلطة السياسية.

حدثت محاولتان من هذا القبيل. جرت الأولى عام 1771 في عهد لويس الخامس عشر ووزيره موبيو. أشعل موبيو فتيل صراع مع البرلمانات عبر منعها من تبادل الاتصال فيما بينها أو الإضراب، وحين رفضت، أعاد تنظيم نظام الصلاحيات برمته، لينزع معظم السلطة عن برلمان باريس. والأهم أنه ألغى بيع المناصب القضائية والرسمية، واستبدل بالمسؤولين الفاسدين كادراً جديداً من القضاة والمأمورين يدفع لهم التاج مباشرة. أما الضريبة الجديدة والأكثر عدالة على الدخل («العشرون»)، فسوف تصبح دائمة وتفرض عبر تقييم أكثر صرامة ونزاهة للأملاك والأصول. هاجم النظام مباشرة منظومة المسؤولين الفاسدين برمتها، ولم يكتف بتهديد المواقع السياسية لأصحاب المناصب بل مدخراتهم العائلية المستثمرة أيضاً[30].

أثـارت هـذه الخطـوة معارضـة هائلـة، لا من الصفـوف المتخندقـة لأصحاب المناصب الفاسـدين فحسـب، بل من أطـراف أخرى من الرأي العـام الديمقراطي البازغ حديثاً، التي احتشدت خلف القلة الأوليغارشية المهيمنة في معارضتها لتوسيع نطـاق السـلطة المستبدة. تمكنت النخـب الميراثيـة التقليدية من تصويـر معارضتها للإصلاح على شكل مقاومة للاستبداد. لم يكن لويس الخامس عشر يحظى بالشعبية، وتوفي فجأة عام 1774، وأجبر خليفته لويس السادس عشر (الذي سيفقد رأسه في الثورة) على إعادة جميع الحقوق والامتيازات القديمة للجمعيات ذات السيادة[31].

أتـت المحاولة الثانية للإصلاح في سـبعينيات القـرن الثامن عشر في عهد وزارة الفيزيوقراطـي(*) آن-روبير جـاك تيرغو. لم يكن تيرغو مهتماً بالإصلاح السـياسي، لكنه تأثر تأثراً بالغاً بالأفكار الاقتصادية الليبرالية وأمل بترشـيد الاقتصاد الفرنسي وعقلنتـه. وكان بهـذا المعنـى رائـداً لـوزراء الماليـة التكنوقراط مـن أتبـاع الليبرالية الجديـدة الذيـن بـرزوا في عديد من البلـدان النامية في أواخر ثمانينيات وتسـعينيات القـرن العشرين. ألغى تيرغو القيود على تصدير الحبـوب والقواعد المعقدة الناظمة للسـوق التي أدت إلى اسـتقرار سـعر الخبز. وأصدر مزيداً من المراسـيم التي تلغي النقابات التجارية وتحول السخرة إلى ضريبة على ملاك الأراضي. من الممكن اعتبار هـذه الإجراءات كلها إصلاحات اقتصاديـة تحديثية وعقلانية وضرورية بمعنى من المعاني. لكنها اسـتقبلت باحتجاجات عنيفة، لا من فقـراء المدن الذين عانوا ارتفاع أسعار الخبز، بل من النقابات وغيرها من المصالح المتحصنة التي عاشت على الريوع التـي تمنحها الدولة. سـقط تيرغو، ووصلـت المحاولة الثانية للإصـلاح إلى نهايتها المحتومة[32].

كان النظام السياسي في العهد القديم البائد عاجزاً عن إصلاح نفسه. فقد بنيت سـلطة الدولة على تمكين ائتـلاف عريض من النخب السـاعية وراء الريع وتدعيمه

(*) الفيزيوقراطيـة مـن أوائـل النظريـات الاقتصاديـة المادية التي تأثر بها آدم سـميث ومـن بعده كارل ماركس، خصوصا من حيث دراسة أصول فائض الانتاج وقيمته، التي لا يحددها العمل بل الأشياء المادية مثل الأرض والطبيعة والتعديلات المختلفة عليها.

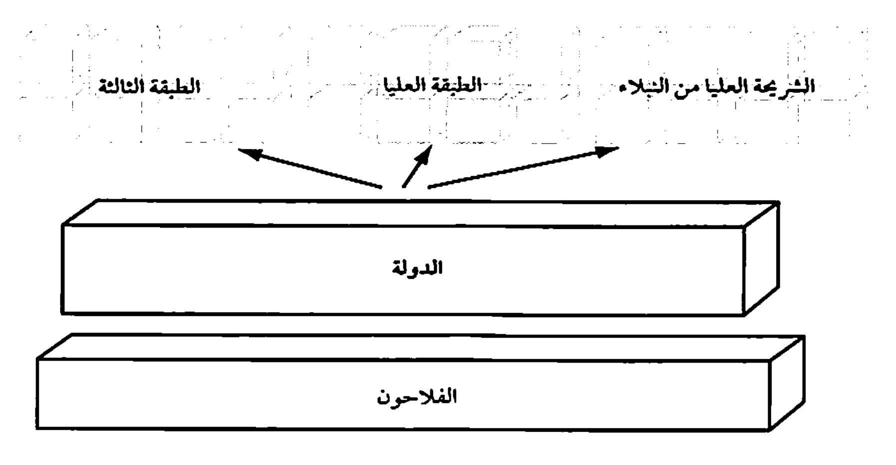
بالعـرف والقانون. واتصفت حقوق الملكية في المناصب العامة باللاعقلانية والخلل الوظيفي وباكتسـابها دون وجه حق في كثير من الحالات. وما كان باسـتطاعة فرنسا الحديثة أن تظهر قبل أن تسـتبدل بنظام شـغل المناصب بالرشـوة والفساد والشراء، بيروقراطية لا شـخصانية مرتكزة على الجدارة والمؤهلات. لكن النظام ما كان قادراً عـلى مهاجمـة هذه الحقوق مباشرة دون نـزع الشرعية عن المنظومـة القانونية الكاملة التي اسـتندت إليها سـلطته. فقد تطور حكم القانون، المكون المهم للنظام السياسي الحديث، في وقت مبكر في فرنسـا، قبل وقت طويل من ظهور المؤسسـات السياسية الخاضعة للمحاسـبة والرأسـمالية. ونتيجة لذلك كله، لم يوفر الحماية لنظام سـياسي حديـث واقتصاد سـوق ليبرالي، بل لامتيـاز اجتماعي تقليدي ونظام سـياسي عاجز توجهـه الدولـة. وحتى حين قبـل أولئك الذيـن تربعوا على قمة التراتبيـة الهرمية – فكريـاً- بإفـلاس النظام القديـم والحاجة إلى تغييره جوهريـاً، لم يملكوا القدرة على الإخـلال بالتوازن المترسـخ بائتـلاف السـاعين وراء الريع. فهذا يتطلـب قوة أكبر وأعظـم، يحتـاج إلى غضب عـارم من الجماعـات غـير النخبوية التـي تركت خارج النظام، لتدميره بالثورة.

فشل مقاومة الاستبداد في فرنسا

إذا لم يحقق الاستبداد نجاحاً كاملاً في فرنسا، فإن الجماعات الاجتماعية المعارضة له لم تنجح هي أيضاً في فرض شكل من أشكال المحاسبة السياسية على الدولة. وفي الحقيقة فإن فشلها كان أكبر ونتج عن الإخفاق في العمل بأسلوب متلاحم ومترابط (انظـر الشـكل 2). كان يجـب على المعارضـة أن تحتـل موقعاً مركزيـاً في الجمعيات ذات السـيادة على المسـتوى الريفي/ المحلي و«الجمعية لعامة للطبقات الثلاث» على المسـتوى الوطنـي. لقـد تمكنت هـذه الجمعيات مـن الاعتراض على النظـام الملكي الفرنسي، والشـكوى منـه، ومجادلته، ومقاومتـه، وإجباره في مناسـبات عديدة على التراجـع عن اقتراحاتـه التي رفضتها. لكن حتى الدعـوة الأخيرة لانعقاد «الجمعية العامـة للطبقـات الثلاث» قبيـل اندلاع الثورة، لم تسـتطع الجمعيات ذات السـيادة

قط إجبار الملكية على قبول المبدأ الدستوري القائل بتفوقها على السلطة التنفيذية. ولذلك فإن من الطبيعي طرح السؤال المتعلق بالسبب الذي جعل هذه الجمعيات السياسية التقليدية، الفضلة الباقية من العصر الإقطاعي، عاجزة عن تحقيق فعل جمعي على طريقة نظيراتها الإنكليزية. تتجاوز القضية نطاق الجمعيات ذات السيادة. فقد كانت البلديات في القرون الوسطى منظمة أيضاً على شكل هيئات سياسية مستقلة ذاتياً في إنكلترا وفرنسا كلتيهما. فلماذا ارتقت في واحدة إلى مستوى بلدات نيوإنغلند، وبقيت في الثانية وحدة إدارية سلبية ومستكينة؟

الشكل 2: فرنسا



لا يمكن أن نبدأ الإجابة عن هذه الأسئلة قبل معاينة الحالات الأخرى على المستوى الوطني على أساس مقارن. لكننا نستطيع اقتراح بعض الأصناف العامة من الإجابات التي ربما تضيق نطاق البحث النهائي عن الأسباب. من أنماط التفسيرات تحديد موقع الإجابة في البنية التركيبية للمجتمع الفرنسي، التي تعود في أصولها إلى العصر الإقطاعي أو حتى مرحلة أقدم. يؤكد الباحث المختص في العلوم السياسية توماس إرتمان أن لظهور نظام الحكم الاستبدادي الميراثي في فرنسا وإسبانيا وممالك النورمانديين في شمال إيطاليا، علاقة بنوع بناء الدولة المتجه من القمة إلى القاعدة الذي حدث هناك بعد انهيار الامبراطورية الرومانية. أما في تلك الأصقاع الأوربية

التي لم تكن جزءاً من الامبراطورية الكارولنجية -إنكلترا، اسكندنافيا، وأجزاء من أوربا الشرقية- فقد ظهر تضامن أقوى بين العامة والنبلاء، وتطورت مؤسسات سياسية فاعلة على مستوى القاعدة الشعبية ظلت قائمة حتى بدايات العصور الحديثة. إذن، يفسر ضعف هذه المؤسسات المحلية في أوربا اللاتينية، بالاقتران مع ازدياد الحروب بدءاً من العصور الوسطى، فشل الفعل الجمعي من جانب منظومات الإقطاع القديم في وجه الاستبداد الناهض. طورت المانيا، التي كانت جزءاً من الامبراطورية الكارولنجية، شكلاً لا ميراثياً من الحكم الاستبدادي؛ لأنها لم تتعرض لتنافس جيو-سياسي حاد منذ وقت مبكر مثل إسبانيا وفرنسا، وحين واجهت تهديدات عسكرية، أمكنها تجنب أخطائها وإيجاد نمط بيروقراطي أكثر حداثة للدولة[33].

يحدد نوع ثان من التفسيرات، فضله توكفيل، موقع الفشل الفرنسي في عصور أحدث. وهو يؤكد على وجه الخصوص أن الافتقار إلى التضامن الاجتماعي من جانب الأرستقراطية الفرنسية والعامة نتج عن ألاعيب الملكية ومناوراتها المتعمدة. يقول توكفيل مفسراً إن المؤسسات الإقطاعية لم تختلف كثيراً بين منطقة أوربية وأخرى؛ وإن العزبة والبلدية والقرية الفلاحية تبنت كلها قوانين وأشكالاً متشابهة من التضامن الاجتماعي. في الفصلين الضخمين التاسع والعاشر من الكتاب الثاني، **النظام القديم والثورة**، يقدم توكفيل أمثلة عديدة على ذلك. على المستوى المحلي، كان اللورد الفرنسي وفلاحوه من العامة يستدعون كل أسبوعين للحكم على قضايا في محكمة اللورد، تماماً كحال المجالس التمثيلية القديمة في إنكلترا. ولعبت برجوازية القرن الرابع عشر دوراً فاعلاً في الجمعيات الريفية و«الجمعية العامة للطبقات الثلاث»، دوراً أكثر بروزاً من ذلك الذي قامت به هذه الطبقة في القرون المتأخرة حين استثنتها التمايزات الطبقية من الحكم. أما مبدأ «لا ضريبة بلا تمثيل» فقد ترسخ في فرنسا في العصور الوسطى كحاله في إنكلترا[34].

برأي توكفيل، لم يكن التضامن الضعيف في المجتمع الفرنسي في وجه الاستبداد المتعاظم متجذراً في التقاليد القديمة بل في ممارسة الميراثية نفسها. «لكن من بين

طـرق التمييـز بين النـاس والطبقـات، يعد عدم المسـاواة في الضريبـة أكثرها ضرراً وأشـدها ميلاً لإضافة العزل إلى الظلم». المشـكلة تعود إلى النصف الثاني من القرن الرابع عشر:

> أجـرؤ عـلى التوكيد أنه منـذ اليوم الذي سـمحت فيه الأمـة للملوك بفرض ضريبة عامة دون موافقتها، بعد أن تعبت من عهود الفوضى الطويلة التي رافقت أسر الملك جون وجنون الملك شارل السادس، وحين سمح جبن النبلاء بفرض ضريبـة على الطبقة الثالثة بشرط إعفائهم مـن عبئها؛ في ذلك اليوم، زرعت بذرة جميع الـشرور والآثـام والانتهاكات التـي أثرت في النظـام القديم طـوال حياته الباقية، وتسببت في نهاية المطاف بموته العنيف[35].

كان الإعفـاء الضريبي أكثر الامتيازات إثارة لمشـاعر الكراهيـة، وتفاقم الوضع مـع زيـادة الضرائب باطراد طوال القرنين السـادس عشر والسـابع عـشر. ومع بيع المناصـب العامـة، غدا الإعفـاء الضريبي امتيـازاً لا لمجـرد طبقة اجتماعيـة عريضة فحسـب، بـل لأسر فرديـة. والأفـراد الذين اشـتروا المناصـب الرسـمية كانوا على اسـتعداد لترك حقوق إخوانهم المواطنين تنتهك، طالما شـعروا هم أنفسهم بالأمان. في إنكلترا، حظي الفقراء بالامتيازات الضريبية؛ أما في فرنسا فإن الأغنياء هم الذين تمتعوا بها.

مارس الظلم الضريبي تأثيراً تخريبياً في النبلاء والبرجوازيين معاً. إذ فقد النبلاء حقهـم الحقيقـي في الحكم وتعويضاً على ذلك تشـبثوا بشـدة بمكانتهـم الاجتماعية الموروثـة. ونظـراً لوجود كثيرين من العامة الذين ارتقـوا حديثاً إلى طبقة النبلاء عبر شراء الألقـاب، أوصـدت النبالة القديمة أبواب عديد مـن المناصب أمام كل من لا يسـتطيع إثبات تحدره النبيل من الأجداد الأربعـة جميعهم، بينما حاول محدثو النعمة إغـلاق البـاب أمام أولئـك الذين يأتون بعدهـم. من جانبهم، سـعى البرجوازيون إلى فصـل أنفسـهم عن الفلاحـين بالانتقال إلى البلدات وتأمين شـكل من أشـكال

المناصب العامة. وتحولت طاقاتهم وطموحاتهم من الأعمال والتجارة إلى البحث عن المكانة والأمان وفق تعريف السلطة العامة[36].

لكن هذه ليست نهاية القصة التفسيرية. فقد وجدت المناصب التي يشتريها الفاسدون والامتيازات في إنكلترا أيضاً، لكن النظام الملكي الإنكليزي لم يتمكن قط من فصم عرى التضامن بين الجماعات الممثلة في البرلمان بالفاعلية الفرنسية. ويعترف توكفيل نفسه بأن الأرستقراطية الإنكليزية كانت منذ البداية طبقة حاكمة حقيقية (تحكم حسب الأفضل) أكثر منها وراثية. وأمكن للموهوبين من العامة الانضمام إلى صفوفها بسهولة أكبر مقارنة بالمجتمعات الأوربية الأخرى، لأسباب غامضة دفنت في عصر تاريخي أقدم. نعود مرة أخرى إلى مشكلة السلاحف المكدسة. من الممكن أن تعتمد الميراثية في شغل الوظائف نفسها على جملة من الشروط الاجتماعية المسبقة حتى حين تتلقى الرعاية المتعمدة من سياسة الحكومة.

مجتمعات السعي وراء الريع

مثلت فرنسا في عهد النظام القديم أنموذجاً أولياً مبكراً لما يدعى اليوم مجتمع السعي وراء الريع. في مثل هذا المجتمع، تنفق النخب وقتها كله محاولة اقتناص مناصب عامة تضمن لها الريع -في الحالة الفرنسية، ادعاء قانوني بالحق في مصدر دخل معين يمكن الاستيلاء عليه واستغلاله للاستخدام الخاص.

هل كان هذا الائتلاف الساعي وراء الريع مستقراً وثابتاً؟ لقد استمر نحو قرنين من الزمان ووفر الأساس السياسي لنهوض فرنسا بوصفها قوة قارية مهيمنة. من ناحية أخرى، نعرف أن عظمة البلاط الفرنسي تقنع خلف حجابها ضعفاً هائلاً. والأهم الإحساس الواضح بالغضب والظلم الذي شعر به المتروكون خارج الائتلاف، الذي تفجر في نهاية المطاف مع اندلاع الثورة. لكن حتى أولئك الذي كانوا داخله لم يلتزموا قواعده من حيث المبدأ. كان النظام الملكي سيشعر بسعادة غامرة لو ألغيت ممارسة شراء المناصب برمتها، بل حاول القيام بذلك قرب نهاية

وجوده. لم يشعر أصحاب هذه المناصب بالتعاطف مع أحد سوى أنفسهم. لكن ما استطاعوا تحمل فكرة الإصلاح بسبب رهانهم الشخصي على النظام. كانت تلك، إذن، مشكلة نموذجية في الفعل الجمعي: سيجني المجتمع برمته مكاسب هائلة من إلغاء النظام، لكن المصالح الفردية للأطراف التي ابتكرته منعتها من التعاون لإحداث التغيير.

تعلمنا الحالة الفرنسية درساً مفيداً عن دور حكم القانون في التطور السياسي. فقد ظهر في العصور الوسطى قبل وجود الدول الحديثة، وشكل قيداً على الطغيان والاستبداد، لكنه عرقل أيضاً بناء الدولة الحديثة لأنه وفر الحماية للطبقات والتقاليد الاجتماعية القديمة التي كان يجب إلغاؤها لكي يوجد مجتمع حديث حقاً. لقد عنى الدفاع القانوني عن الحرية ضد الأنظمة الملكية المركزة في بدايات العصر الحديث، الدفاع عن النظام الإقطاعي التقليدي واستلزم وجود حقوق الملكية الإقطاعية التي كانت متنافرة مع النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث. ولا ريب في أن الحكم الميراثي ارتقى بالضبط لأن الحكومات شعرت بأن عليها احترام حقوق الملكية للنخب التقليدية. وما كان بوسعها مصادرة أملاكها مباشرة، ولذلك اضطرت للجوء إلى الاستدانة والخدع المالية التي ازدادت غرابة وشذوذاً باطراد. ومن ثم، ساعد احترام حكم القانون على إيجاد مجتمع يفتقد المساواة حيث حاولت الدولة، لكن فشلت في نهاية المطاف، الاستيلاء على ثروة النخبة الأوليغارشية. ونتيجة لذلك، اضطرت إلى زيادة العائدات على حساب الفقراء والضعفاء سياسياً، ما فاقم حالة الظلم ومهد السبيل إلى سقوطها النهائي.

انهار النظام الفرنسي الميراثي القديم مع اندلاع الثورة. لكن نظيره الإسباني أقام نظاماً مشابهاً، لم يختبر ثورة أو إصلاحاً في القرن الثامن عشر. بدلاً من ذلك، صدّر إلى أميركا اللاتينية، التي وجب عليها العيش مع ميراثه منذ ذلك الحين.



24

الميراثية تعبر الأطلسي

لماذا تتصف الحكومات في أميركا اللاتينية بسمات مميزة لا توجد في أجزاء العالم الأخرى؛ إسبانيا في بدايات العصر الحديث وكيف طورت نظاماً استبدادياً ميراثياً ومشابهاً لنظيره الفرنسي؛ المؤسسات الإسبانية وانتقالها إلى المستعمرات في العالم الجديد

أميركا اللاتينية قارة على قدر هائل من التنوع الجغرافي والإثني والثقافي والاقتصادي. لكن بلدان المنطقة تظهر أيضاً سمات مشتركة، ونمطاً من الحكم يميز أميركا اللاتينية عن جنوب آسيا وشرقها، والشرق الأوسط، وإفريقيا.

بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، أصبحت أغلبية كبيرة من سكان أميركا اللاتينية تعيش في أقطار حققت ما أسماه البنك الدولي مرتبة «الشريحة العليا من الدخل المتوسط». إذ بلغ معدل دخل الفرد السنوي في نطاق يراوح بين 4000 و12000 دولار، ما يضعها لا قبل بلدان إفريقيا فحسب، بل حتى البلدان سريعة النمو مثل الهند والصين[1]. لكن النمو الاقتصادي كان على الأغلب عرضياً وأدنى في المعدل الوسطي من النمو في شرق آسيا بدءاً من منتصف القرن العشرين[2]. ومنذ الموجة الثالثة، أصبحت المنطقة ككل أكثر المناطق ديمقراطية في العالم، على الرغم من الانتكاسات المتمثلة في ظهور حكومات شعبوية في بلدان مثل فنزويلا[3].

كان أداء أميركا اللاتينية أقل نجاحاً في مجالين. أولاً، في المساواة، حيث تجاوزت المنطقة المستويات العالمية في تفاوت الدخل والثروة. ومع أن معدلات التفاوت قد

تراجعت قليلاً في بعض البلدان في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنه يبقى مترسخ الجذور إلى حد لافت كما ثبت[4]. المجال الثاني يتمثل في ضعف حكم القانون. فمع أن بلدان أميركا اللاتينية نجحت نسبياً في إجراء الانتخابات واستخدام آليات المحاسبة والمساءلة الديمقراطية للتخلص من الزعماء الذين لا يتمتعون بالشعبية، إلا أن الإدارة الروتينية للعدالة تخلفت عن الركب كثيراً. تمظهر ذلك على المستويات كلها: من الأمن الضعيف وارتفاع معدلات الجريمة، إلى تكدس القضايا في المحاكم، إلى عدم ضمان حقوق الملكية، إلى الحصانة التي يحظى بها الأغنياء والنافذون الأقوياء.

تتصل الظاهرتان -عدم المساواة وضعف حكم القانون- إحداهما بالأخرى. إذ لا تطبق حماية حكم القانون إلا على أقلية صغيرة من الأشخاص في أميركا اللاتينية، مثل رؤساء الشركات الكبرى أو مسؤولي نقابات العمال. في بيرو وبوليفيا والمكسيك، تعيش نسبة تراوح بين 60 و70 في المئة من السكان في ما يعرف باسم القطاع غير الرسمي. وكثيراً ما يحرم هؤلاء من سندات الملكية القانونية للبيوت التي يسكنونها؛ ويديرون أعمالاً تجارية غير مرخصة؛ ولا ينتمون إلى أي نقابة عمالية إذا وجدوا وظيفة، ولا يحظون بحماية العامل النظامي. يقيم كثير من الفقراء البرازيليين في مدن الأكواخ/ (=الصفيح) الشاسعة (favelas)، التي لا تدخلها السلطات الرسمية؛ ولا توفر العدالة غالباً إلا على المستوى الخاص، وبواسطة العصابات الإجرامية أحياناً. يلقى الظلم الاقتصادي التشجيع من التطبيق غير المتكافئ للقانون؛ لأن الفقراء يعيشون في عالم لا يتمتع بحمايته في أغلب الأحوال. وليس من المنطقي بالنسبة لهم الاستثمار في بيوتهم، نظراً لعدم وجود سندات ملكية نظامية، ولا يمكنهم الوثوق بالشرطة حين يسقطون ضحايا للجريمة[5].

ليس من الصعب العثور على مصادر حالة اللامساواة هذه، ومعظمها موروث. إذ تتكون غالبية عائلات النخب القديمة الموسرة من كبار ملاك الأراضي، والمتحدرين من الأجداد الذين جمعوا ثروات طائلة ونجحوا في توريثها. بينما يعزز النظام المالي في كثير من بلدان أميركا اللاتينية تخندق حالة اللامساواة. على سبيل

المثـال، تسـتخدم الأنظمة المالية، ضمن مجموعـة البلدان الغنيـة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية، لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء. يمكن القيـام بذلك إما عبر نظام الضريبة التصاعدية (كما هي الحال في الولايات المتحدة)، أو سياسات إعادة التوزيع التي توفر دعماً للأقل حظاً على صعيد الدخل والخدمات الاجتماعيـة (كـما في أوربا). بالمقابـل، لا يعمل النظـام المالي في أمـيركا اللاتينية على إعادة توزيع الثروة إلا في أضيق الحدود، بل ينجح في بعض الحالات في إعادة توزيع الدخـل باتجاه الجماعات المحظوظة نسـبياً، مثـل عمال القطاع العـام المنظمين ضمن نقابات، أو طلاب الجامعات. إذ يسـتطيع عمال القطـاع النظامي وأفراد النخب من جميع الأنواع حماية ما ينالونه من مكاسب ودعم؛ وفي الحقيقة، حقق معظمهم نجاحاً مشـهوداً في التهرب من الضرائب. وخلافاً للولايـات المتحدة، بنظامها التصاعدي الصارم لضريبة الدخل الشخصي، لا تجبي بلدان أميركا اللاتينية إلا قدراً ضئيلاً من العائدات من الأفراد. لقد تفوق أغنياء أميركا اللاتينية في إخفاء دخلهم الحقيقي أو تهريبـه إلى مناطـق في الخارج لا يصل إليهـا الجباة. وهذا يعنـي أن الفقراء يتحملون بشكل غير متكافئ عبء الضرائب الآتية من الرسوم والجمارك والقيمة المضافة.

تحسـنت قـدرة حكومات أمـيركا اللاتينية على إدارة سياسـة الاقتصاد الكلي في أوائل القرن الحادي والعشرين. لكن ذلك كان تطوراً حديث العهد. فقد اشـتهرت هـذه الحكومات على مـدى معظم تاريخها بالعجز الفاضـح في الميزانية، والاقتراض الضخـم للقطـاع العـام، والمسـتويات المرتفعة مـن التضخم، والتخلف عن سـداد الديون السـيادية في نهاية المطـاف[6]. حدث ذلك آخر مرة على المسـتوى الوطني في أوائـل ثمانينيات القرن الماضي، حين أعلنت المكسـيك والبرازيل والأرجنتين وبيرو وبوليفيـا وغيرهـا من البلـدان تأجيل سـداد الديون، وشـهدت ارتفاعـاً جنونياً في معـدلات التضخم. عانت الأرجنتـين في أواخر الثمانينيات تضخـماً مفرطاً حقيقياً، حيث تجاوزت المعدلات السـنوية 1000 في المئة، وواجهت انهياراً مالياً آخر وتخلفاً عن السداد في عام 2001.

سياسياً، كان الحكم في أميركا اللاتينية متميزاً أيضاً. ومثلما أسلفنا، شهد سجل المنطقة تحسناً نسبياً في الديمقراطية على مدى السنوات الأخيرة. لكن خضعت بلدانها الكبرى كلها للديكتاتورية العسكرية في الستينيات والسبعينيات في أعقاب الثورة الكوبية. وبينما تعود جذور الديمقراطية إلى أوائل الأنظمة في حقبة ما بعد الاستقلال في بدايات القرن التاسع عشر، لم يشهد قطر واحد في أميركا اللاتينية تاريخاً مستمراً للحكم الديمقراطي. كما تميزت الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة بسمة خاصة. فباستثناء كوبا فيدل كاسترو، لم تنجح أي ديكتاتورية في أميركا اللاتينية في إقامة دولة تتمتع بما يكفي من القوة لتسمى شمولية (توتاليتارية). ولم تنتج قط قدرة قاهرة وكافية لتنفيذ ثورة اجتماعية حقيقية، عبر تجريد النخب الثرية مثلاً من أملاكها ومصادر قوتها ودخلها. ولم تتمكن أنظمة المنطقة التوتاليتارية (لحسن الحظ) من إقامة مؤسسات مثل المزارع الجماعية التي أنشئت في روسيا أو الصين في ظل النظامين الشيوعيين، أو شن عمليات قتل جماعي كتلك التي ميزت ثورة ماو الثقافية. يصح ذلك أيضاً على الأنظمة «الاستبدادية الانتخابية» كالتي ظهرت في فنزويلا هيوغو تشافيز، وعجزت عن السيطرة على الجريمة أو الفساد ضمن النظام نفسه[7]. أما وطأة بأس الدولة فقد وقعت على عاتق المواطنين العاديين من غير النخب، مثل الحرب الرهيبة التي شنتها حكومة غواتيمالا على المتمردين من رجال حرب العصابات الذين نشطوا بين سكانها المحليين في ثمانينيات القرن الماضي. بينما تعلمت النخب الثرية التعايش مع الحكومات غير الديمقراطية وحماية نفسها من سلطة الدولة، وكثيراً ما استفادت من الفساد الممأسس.

إذا بدا ذلك كله مألوفاً فلأنه يذكر بنمط الحكم الذي ظهر في النظام القديم في فرنسا. في أميركا اللاتينية، تأتي هذه السوابق من نظام ميراثي مشابه تماماً هيمن على إسبانيا في بداية العصر الحديث. فعلى غرار فرنسا، بنيت الدولة الاستبدادية الإسبانية بعد عام 1492 من عملية ضم وتجميع وتلصيق. كانت الملكية الإسبانية مفلسة دائماً جراء الحروب التي لا تنتهي. وحاولت تغطية العجز في الميزانية عبر الاقتراض، لكن سرعان ما فقدت مصداقيتها أمام المقرضين ولجأت في نهاية المطاف

إلى التشكيلة المتنوعة من الاستراتيجيات ذاتها التي تبنتها الملكية الفرنسية، منها إعادة جدولة الديون مراراً وتكراراً، وتخفيض قيمة العملة، وبيع المناصب الحكومية كوسيلة لزيادة رأس المال. وفي الحقيقة، عمدت هذه الدولة القوية في الظاهر إلى بيع أجزاء كبرت باطراد من القطاع العام، مثل معظم مؤسستها العسكرية، إلى المقاولين ورجال الأعمال في القطاع الخاص في مسعاها المحموم للحصول على النقد السائل. أما النتيجة فكانت النظام ذاته من التمويل الداخلي، حيث نجح الأفراد في القطاع الخاص في اقتناص الحقوق في الريع الذي ولدته الدولة. وشاع الفساد على أوسع نطاق لأن أصحاب المناصب التي حصلوا عليها بالشراء تمكنوا من محو الخط الفاصل المميز بين القطاعين العام والخاص.

في الوقت ذاته، أضعفت مقاومة الاستبداد في إسبانيا العوامل نفسها التي وصفها توكفيل في فرنسا. عانى النبلاء، والطبقة العليا، والطبقة الثالثة، حالة من الانقسام الداخلي بسبب الفرص التي عرضتها الدولة على الأفراد للمشاركة في الريع، وذلك بدلاً من التوحد لمقاومة السلطة الملكية. وما عادت الجمعيات (التمثيلية) الإسبانية (المشابهة للجمعيات الفرنسية ذات السيادة والبرلمان الإنكليزي)، التي كان من الضروري أخذ موافقتها على فرض ضرائب جديدة في العصور الوسطى، تؤدي وظيفة الكابح الجدي المقيد لسلطة الدولة. بينما عرقل الاهتمام بشغل المناصب الحكومية والتمايزات الدقيقة بين الرتب الفعل الجمعي من جانب المجتمع الإسباني.

إذن، هذا هو النظام السياسي الذي نقل إلى العالم الجديد عبر نواب الملك في «إسبانيا الجديدة» (المكسيك) وبيرو. فضلاً عن ذلك، ربض على قمة نظام اجتماعي تجاوز في ظلمه أي نظام آخر في أوربا. وعلى شاكلة إسبانيا نفسها بعد حرب إخراج المسلمين، جرى الاستيلاء على العالم الجديد عبر الفتح العسكري، لكن خلافاً لمناطق المسلمين السابقة، كانت تسكنه أعداد كبيرة من الشعوب المحلية. أدى اكتشاف مخزونات ضخمة من الفضة في بوتوسي (بوليفيا) وزاكاتيكاس (المكسيك) في أربعينيات القرن السادس عشر إلى إقامة إمبراطورية تعدين استخراجية هائلة عاش فيها حكام أوربا على ريع المناجم، بينما وقع عبء العمل على كاهل العمال

المحليين المستعبدين. ولاحظت الروايات التأريخية لذلك العصر أن الإسبان الذين أبحروا إلى العالم الجديد لم يذهبوا هناك ليكونوا عمالاً بل أسياداً: «اعتاشوا على عمل الهنود وجهدهم وعرقهم»[8]. ولذلك اختلف الاقتصاد الأخلاقي لأميركا الإسبانية منذ البداية عن أخلاقيات أصحاب المزارع-المزارعين الذين استوطنوا مستعمرات نيوإنغلند في الشمال. لقد بنيت الحكومة الاستعمارية في أميركا اللاتينية كأنما المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة اعتمدت على الولايات الجنوبية وحدها حيث تجذر استعباد السود وترسخ.

الدولة الإسبانية المفلسة

ظهرت الدولة الإسبانية الحديثة بسرعة استثنائية على مسرح العالم في أعقاب زواج فرديناند وإيزابيلا عام 1469، الأمر الذي وحد تاجي أراغون وقشتالة، بما في ذلك المناطق الأراغونية في كاتالونيا ونابولي وصقلية. ونجحت الملكية المشتركة في اجتياح آخر المعاقل الإسلامية في غرناطة عام 1492، في السنة ذاتها التي شرع فيها كولومبوس في الرحلة إلى العالم الجديد وضم جزر الهند إلى إسبانيا. ثم أضاف الحفيد شارل الخامس إلى هذه الممتلكات الإسبانية بورغندي (بما فيها البلاد المنخفضة وفرانش كونته)، وبعد انتخابه امبراطوراً للامبراطورية الرومانية المقدسة عام 1519، ضم أراضي امبراطورية هابسبورغ النمساوية أيضاً.

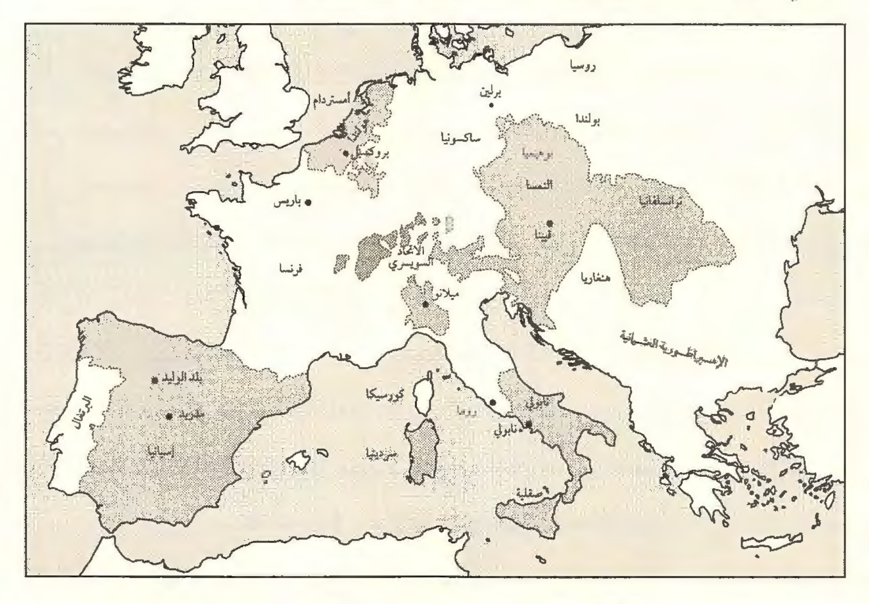
بحلول عشرينيات القرن السادس عشر، أصبح شارل الخامس يسيطر على أكبر امبراطورية في العالم آنذاك. لكن حقيقة اكتساب هذه الامبراطورية عبر تحالف الأسر المالكة أكثر من الفتح أوجدت قيوداً مالية شكلت بطريقة حاسمة طبيعة تطور مؤسسات الدولة. لم يتمكن شارل وابنه فيليب الثاني من تأمين قاعدة ضريبية إلا في قشتالة (ومن ضمنها ممتلكات العالم الجديد الثمينة)؛ ولا استطاع الملك الإسباني استغلال الأجزاء الأخرى من الامبراطورية لأغراضه[9]. ومع ذلك كله، تعهدت الملكية الإسبانية بالتزامات مكلفة خارج شبه الجزيرة. منها حرب طويلة الأمد مع فرنسا في القرن السادس عشر للسيطرة على إيطاليا ولاسيما دوقية ميلانو. وحرب

لمدة ثماني سنوات مع هولندا. أخيراً، هنالك حرب الثلاثين عاماً المدمرة في أراضي المانيا التي أصبحت حرباً أوربية نتيجة دعم فرنسا (في عهد ريشليو) للبروتستانت. كانت الحرب في هذه الحقبة مكلفة على نحو خاص جراء تطور تقنية التحصين حيث اتخذت القلاع شكل النجمة وأصبحت أقل انكشافاً وضعفاً أمام قصف المدافع، ما جعل استثمار المدن عملية طويلة وباهظة التكلفة[10]. والجدير بالذكر أن ثمانين في المئة من تكاليف هذه الحروب تحملها دافعو الضرائب في قشتالة[11].

أرهقت هذه الالتزامات السياسية الخارجية المكلفة كاهل النظام المالي الإسباني بعبء هائل، وذلك على الرغم من تدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد. تجاوزت النفقات الحكومية على الدوام التحويلات القادمة من المستعمرات الأميركية بعدة مرات في القرنين السادس عشر والسابع عشر. إذ ارتفعت واردات الذهب والفضة من 200.000 إلى 300.000 دوكات في السنة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن السادس عشر، إلى 2.2 مليون بحلول نهاية القرن. لكن الديون تجاوزت هذه الواردات حيث زادت من 1.2 مليون إلى 6 ملايين دوكات في الحقبة نفسها[12].

كان التاج الإسباني في أوائل القرن السادس عشر أكثر رغبة في الاستدانة من فرض الضرائب، وسرعان ما وجد نفسه يضعف مصداقيته بصفته مقترضاً. تجاوز حجم خدمة الدين ثلث العائدات منذ عشرينيات القرن السادس عشر، وبلغ أكثر من مئة في المئة بحلول نهاية الحرب الطويلة مع فرنسا عام 1560 [13]. أما الفشل في العثور على تمويلات كافية لسد العجز فقد دفع التاج الإسباني إلى إعلان الإفلاس في أعوام 1557 و1560 و1575 و1596 و1607 و1627 و1647 و1652 و1660 و1662 [14]. لم تكن حالات الإفلاس هذه امتناعاً كاملاً عن تسديد الدين، بل أقرب إلى إعادة الجدولة أو الترتيبات المعقودة بين الدائن والمدين حسب التعبير الدارج هذه الأيام. اعتاد التاج إعلان تأجيل سداد الفوائد على المدى القصير وتعويم الدين على أساس أنه ربوي، ثم الدخول في مفاوضات مطولة مع الدائنين. ويُجبر هؤلاء على أخذ وثيقة جديدة، بدلاً من الدين القديم، تمنحهم الحق في المطالبة بعائدات الضرائب المستقبلية على شاكلة الريع الفرنسي. كانت هذه التعهدات عبارة عن سندات غير

مؤرخـة وقابلـة للتفاوض تغل في البداية فائدة تبلغ 7 في المئة، لكنها تخضع لتعديلات عشـوائية وتعسـفية بين الحين والآخر على معدلات الفائدة وسـداد الدين الأساسي. وعبر هذه التعهدات، اسـتفادت الملكية من مدخرات النخب في المجتمع القشـتالي – رجـال الديـن، النبلاء، الطبقـة العليا، البيروقراطيـة... الخ. أما الدائنـون الأكثر قوة ونفـوذاً فكانـوا أقدر عادة على التفـاوض على شروط أفضل، إما بإعفاء أنفسـهم من تأجيـل السـداد، أو بنقل عبء إعـادة الجدولة إلى الشركاء الأضعف. حين لم تتسـلم شركـة «فيتوريـا» الدفعات المالية مـن الحكومة، امتنعت عن السـداد لدائنيها، ومنهم «رهبـان، وأديرة، وبيوت للبر والإحسـان، وأرامل وأيتام، وغيرهم من الأشـخاص الذين لا يعملون في التجارة»[15]. أما فشل الحكومة الدائم في الوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها فكان بديلاً لفرض الضرائب مباشرة على هذه النخب ذاتها، حيث وجد النظام أن ذلـك أصعـب من الناحيـة السياسـية. وظل هذا التراث مسـتمراً مـع الحكومات المعـاصرة في أمـيركا اللاتينية، مثل الأرجنتين، التي ما اكتفـت بعد الأزمة الاقتصادية عام 2001 بإجبار المستثمرين الأجانب على قبول إعادة جدولة واسعة النطاق لدينها السيادي، بل أضافت مواطنيها المتقاعدين والمدخرين أيضاً.



المناطق الأوربية التابعة لإمبراطورية هابسبورغ في منتصف القرن السادس عشر

ضرائب بلا تمثيل

شعر كثير من الأوربيين المعاصرين، ولاسيما الإنكليز، الذين هددتهم القوة الإسبانية، بالرهبة والخشية من السلطات المطلقة المفترضة للتاج الإسباني، واعتقدوا أن الملك يتمتع بصلاحيات «سلاطين الترك» في فرض الضرائب والامتيازات والحقوق. لكن الركائز المؤسسة للقوة الإسبانية استندت إلى قواعد مالية مزعزعة وآيلة للسقوط، كما أن سلطة الملك على نخبه ذاتها كانت محدودة بفعل القانون والعرف والتقاليد. عانى النظام الملكي الإسباني المستبد ضعفاً إلى حد العجز عن مواجهة النخبة بشكل صدامي، خلافاً للنسختين الصينية والروسية، ولم يتمكن من تطوير نظام لشرعنة الضرائب اعتماداً على الموافقة والقبول كما فعل الإنكليز.

ومثل بلدان أوربية أخرى، وجدت في الممالك التي اجتمعت معاً لتشكل إسبانيا مؤسسة قروسطية من الطبقات والجمعيات التمثيلية عرفت باسم «كورتيز» (Cortes). فقد ظهرت في مملكة ليون واحدة من أوائل الجمعيات في أوربا، بينما كانت جمعية أراغون أكثرها تنظيماً وقوة[16]. أما جمعيات قشتالة، التي ضمت ليون، فقد كانت أقل تمثيلاً وأكثر تقييداً من البرلمان الإنكليزي أو «الجمعية العامة للطبقات الثلاث» في فرنسا، من حيث إنها لم تشمل بانتظام رجال الدين أو النبلاء في هيئات مشتركة يمكن أن تلتئم في جمعية واحدة مع عامة الناس. وبحلول القرن الرابع عشر، لم يعد يستدعى سوى مفوضين عن مئة من البلدات إلى الجمعيات التمثيلية، وانخفض العدد إلى ستة وثلاثين ممثلاً عن ثماني عشرة مدينة بحلول القرن الخامس عشر (اثنان لكل واحدة). زعم هؤلاء الأفراد أنهم يتحدثون باسم المملكة برمتها، لكنهم في الحقيقة كانوا يمثلون فصائل من القلة الأوليغارشية التي حكمت في كل منطقة من مناطق إسبانيا الكبرى[17].

كانت السلطات التقليدية للجمعيات (التمثيلية) محدودة أيضاً. إذ لم تشمل صلاحياتها التشريع، الذي كان حقاً حصرياً للملك. أما المجموعة الجديدة من القوانين (Nueva Recopilacion) التي أصدرها فيليب الثاني عام 1567، فأكدت

على «عدم جواز فرض أعباء أو مساهمات أو أي ضرائب أخرى على المملكة برمتها من دون استدعاء الجمعيات التمثيلية للانعقاد ومن دون موافقة المفوضين». لكن هذه السلطة اقتصرت على الضرائب الجديدة الاستثنائية؛ أما الضرائب القائمة مثل «الضريبة العامة» و«الرسوم الجمركية» و«الضرائب على المناجم والملح وغيرها...»، فلم تكن بحاجة إلى موافقة. كما أكد الملك أن «الجمعيات» لا تتمتع بالحق في الامتناع عن الموافقة إذ كان المطلب «عادلاً»، وهو وحده المخول بتفسير «العدل».

لم تأت السلطة النسبية للملك والجمعيات من العدم، بل هي نتيجة لصراع سياسي. فقد فرضت ضرائب المبيعات من قبل السلطات المركزية، وهي ممارسة عارضتها المدن، التي فضلت نظاماً يمنحها مسؤولية جباية الضرائب وتوزيعها. منحت إيزابيلا للمدن هذا الحق، ثم ألغاه شارل الخامس عام 1519، ما استفز ثورة شعبية عرفت باسم ثورة «العوام». كان شارل قد حشد «الجمعيات» التمثيلية بأزلامه وعملائه، وفرض النظام الضريبي الجديد على الرغم من المعارضة؛ ونتج جزء من المعارضة عن حقيقة اعتباره ملكاً أجنبياً (ولد في الفلاندر) وأنه سيستخدم أموال الضرائب المفروضة على قشتالة لتمويل حروبه الخارجية التي لا تهم شعبها كثيراً. انتفضت المدن في شتى أرجاء قشتالة ونظمت ميليشيات شعبية، وتحركت باتجاه تأسيس جمعيات انتخابية بديلة بينما شجعت ترشيح عاهل جديد، الملكة جوانا. كاد شارل يفقد السيطرة على مملكته لولا حقيقة أن العوام انقلبوا على النبلاء. بينما تحول هؤلاء إلى تأييد الملك، وتمكن شارل في نهاية المطاف من إعادة تثبيت سيطرته العسكرية[18].

شابه ما حدث بعد ثورة العامة من نواحي عديدة تبعات «انتفاضة الفروند» التي اندلعت في فرنسا بعد 130 سنة. أكد الملك سلطته على المدن بنصر عسكري حاسم. بينما ماتت فكرة الجمعيات التمثيلية المستقلة والمنتخبة التي ستحمي الحريات الإسبانية. في الوقت ذاته، أدرك الملك أنه بحاجة إلى التصدي للمصادر الأساسية للسخط والاستياء. فعل ذلك عبر شراء المعارضين المحتملين بطريقة مطردة وتدريجية. وأعاد الحق في جباية الضرائب إلى المدن (التي أشعل تجريدها منه

شرارة الثـورة)، وترك بعض الضرائب الجديدة مثل ضريبة الخدمة والغذاء في عهدة السلطات المحلية، التي شغلت مناصبها اعتماداً على الميراثية غالباً، واحتفظ أصحابها بنسبة من العائدات التي جمعوها باسم التاج[19]. أمكن استدعاء الجمعيات التمثيلية واستشـارتها في السـنوات اللاحقة، لكنها لن تطالب قط بالسـلطة على الموارد المالية أو تنالهـا. ومع ذلك ربما أثر ما تفضله في الشـؤون الماليـة العمومية. لم ترغب في دفع ضريبة الأملاك، ومن ثم أخذت الضرائب الجديدة شكل رسوم على التجارة، وهي ضريبة ثقيلة أرهقت كاهل الفقراء وأعاقت النمو الاقتصادي الإسباني.

انطلقت عملية تحويل إسبانيا إلى دولة ميراثية في ستينيات القرن السادس عشر وبلغت ذروتها في عهد فيليب الرابع (1621-1665). ومثلما هي الحال في فرنسا، حفزت العملية الحروب المسـتمرة التي خاضتها إسـبانيا والعجز المزمن في الميزانية. بدأ ذلك مع أول إفلاس إسـباني عام 1557، حين أرسـل الملك صديقه وأحد أفراد حاشـيته، روي غوميـز، لبيع أكبر عدد ممكن مـن المناصب البلديـة[20]. لكن خلافاً لفرنسـا، كانـت أغلبية المناصب المعروضة للبيع في إسـبانيا في البدايـة متعلقة بالمدن والمناطق. تعرضت الممارسـة لإدانة واسـعة النطاق؛ لأن المناصب التي تباع، حسب الفهـم الشـائع، لن تغـل عائداً كافياً إلا عن طريق الفسـاد السـافر[21]. لكن الحاجة الماسـة إلى المال دفعت الدولة إلى مزيد من بيع المناصب. وحسـب أحد التقديرات، أوجـدت الحكومـة طبقة مؤلفـة من نحو ثلاثـين ألفاً من أصحـاب المناصب الذين اشـتروا وظائفهم بالمـال بحلول عام 1650، وهو عدد يزيـد بمرتين مقابل كل فرد على مثيله في فرنسـا في الحقبة نفسـها[22]. إضافة إلى ذلك كله، أعيدت نسـبة 30 في المئة من مسـاحة قشـتالة إلى سـلطة السـادة (الإقطاعيين)، لا لأسـباب سياسـية بل نتيجـة لحاجـة النظام الملكي إلى النقد السـائل. بيعـت إلى الأفراد السـلطة على مدن وبلـدات بأكملها، ومنها الحق في جباية الضرائب وإدارة النظام العدلي. وبمعنى من المعاني، سارت عملية بناء الدولة الإسبانية إلى الوراء، حيث فقدت الحكومة المركزية سلطتها على معظم أراضيها عاقبة لتبذيرها المالي.

أثرت الميراثية أيضاً في التنظيم العسكري. فقد حررت إسبانيا أراضيها من المسلمين على مدى قرون، وحين توحد التاجان القشتالي والأراغوني، أعيد تشكيل الجيش إلى وحدات مشاة عرفت باسم «الثلاثيات»، وسلحت بالرماح ثم بالقربينات[23]. كان الجنود الإسبان من هذا النوع من التدريب والمعدات هم الذين فتحوا الامبراطوريات المحلية في العالم الجديد بقيادة كورتيز وبيزارو. كما خدموا في مختلف أجزاء الامبراطورية، ولاسيما انطلاقاً من القواعد في شمال إيطاليا التي استطاعوا الوصول منها إلى البلاد المنخفضة عبر ما دعي بالطريق الإسباني[24]. شارك جنود قشتالة في الدفاع عن فيينا ضد العثمانيين عام 1533، كما قاد البحارة الإسبان جزءاً صغيراً من السفن التي هاجمت تونس عام 1535، وفشلت في احتلال الجزائر عام 1538، وخاضت معركة ليبانتو الكبرى عام 1571. لكن في القرن السابع عشر، عهد إلى الأفراد تشكيل الجيوش البرية والأساطيل البحرية على نحو مطرد، حيث جندوا القوات اعتماداً على مواردهم الخاصة، أو إلى المدن الساحلية التي جهزت سفنها. خضعت البنية التحتية اللوجستية التي وفرت المؤونة لهذه القوات لسيطرة الممولين والرأسماليين في جنوا، ما أدى إلى فقدان الملكية الإسبانية معظم سيطرتها على قواتها المسلحة بحلول منتصف القرن السابع عشر[25].

ومثلما هي الحال في بلدان أخرى في أوربا الغربية، لعب حكم القانون دوراً مهماً في الحد من سلطة الملك الإسباني ومنعه من فعل ما يحلو له بحقوق الملكية والحريات الجماعية. في إسبانيا، لم تنطفئ جذوة تراث القانون الروماني كلية كما حدث في شمال أوربا، وبعد إحياء قانون جستنيان في القرن الحادي عشر، تطور تراث قوي للقانون المدني. اعتبر القانون المدني تقنيناً (وتدويناً) للقانون الإلهي والطبيعي. ومع أن الملك كان قادراً على صياغة قانون وضعي، إلا أن تشريع عام 1567 نص بوضوح على أنه يخضع للسوابق القانونية القائمة وأن المراسيم والأوامر التي تعارض هذه القوانين غير ملزمة وليس لها مفعول. بقيت الكنيسة الكاثوليكية وصية على القانون الكنسي وكثيراً ما تحدت الامتيازات الحصرية الملكية. بينما واجهت الأوامر والتوجيهات الملكية التي تعارضت مع الحقوق أو الامتيازات العرفية معارضة حملت عنوان

«أطيعوا الأوامر دون أن تنفذوها»، الذي كثيراً ما استحضره الفاتحون في العالم الجديد عندما كانوا يتلقون أمراً لا يعجبهم من نائب للملك. تمتع الأفراد الذين لا يتفقون مع الأوامر الملكية بالحق في الاستئناف أمام المجلس الملكي، الذي شكل مثل نظيره الإنكليزي أعلى سلطة قضائية في البلاد. ووفقاً للمؤرخ أي. إيه. ثومبسون: «وقف مجلس قشتالة إلى جانب التقيد بالقانون والإجراءات القانونية ضد العشوائية والتعسف، ومع السلطة القضائية ضد السلطة الإدارية أو التنفيذية للحكومة، وقاوم بفاعلية اللجوء إلى الإجراءات الاستثنائية أو غير النظامية، ونافح باستمرار عن الحقوق الراسخة والالتزامات التعاقدية»[26].

يمكن رؤية تأثير هذا التراث القانوني في أسلوب تعامل الملوك الإسبان مع الأعداء الداخليين ومع حقوق الملكية لرعاياهم. إذ لم يوجد معادل إسباني لتشين شي هوانغدي، أو إيفان الرهيب، الذي يستطيع إذا أراد أن يصدر حكماً قراقوشياً بإعدام أي فرد من حاشيته مع أعضاء أسرته برمتها. وعلى غرار الملوك الفرنسيين في هذه الحقبة، حاول الملوك الإسبان بإلحاح قضم حقوق الملكية في سعيهم المحموم للحصول على النقد السائل، لكنهم فعلوا ذلك دوماً ضمن إطار القانون القائم. وبدلاً من مصادرة الأملاك بصورة غير قانونية، كانوا يعيدون التفاوض على معدلات الفائدة وجدولة السداد. وبدلاً من المخاطرة بالمواجهة حول فرض مستويات أعلى من الضرائب المباشرة، عملوا على تخفيض قيمة العملة والقبول بنسبة أعلى من التضخم. في الحقيقة، يعد التضخم الناجم عن السياسة النقدية المهلهلة ضريبة، لكن دونها حاجة إلى تشريع، ضريبة تلحق الضرر بالناس العاديين أكثر من النخب التي تملك أصولاً عقارية (عينية) لا نقدية.

نقل المؤسسات إلى العالم الجديد

تمتعت المجتمعات التي خضعت للفتح بفرص مختلفة للتطور والإصلاح المؤسسي عن تلك التي تملك تقاليد قديمة وأنماطاً راسخة ومستقرة. إذ يمكن أن تخضع المجتمعات المفتوحة إلى ما يسمى في لغة الأعمال المعاصرة «تطوير في المرافق

الجديدة» -أي إعادة بناء للمؤسسات من دون عوائق أصحاب المصلحة المتجذرة أو أنماط السلوك المترسخة. استطاع العثمانيون توطين السباهية (ضباط الفرسان) في «التيمارات» (المزارع) بوصفهم جيلاً وحيداً من النبلاء؛ لأن الأراضي أخذت عنوة من ملاكها السابقين. وليس من المفاجئ أن يجلب الإسبان معهم حين فتحوا العالم الجديد المؤسسات القائمة. لكنهم واجهوا قيوداً أقل بكثير من المصالح المتخندقة هناك مقارنة بأوربا، إضافة إلى مجموعة مختلفة من الفرص الاقتصادية والموارد الطبيعية. فإذا صار الحكم في أميركا اللاتينية يشبه الحكم في إسبانيا النظام القديم، فإن عملية النقل المؤسسي لم تكن بالضرورة مباشرة أو فورية.

جاء الفتح الإسباني للأميركيتين في أعقاب الفصول الأخيرة «لإعادة الفتح» وحرب استرداد شبه الجزيرة نفسها (من المسلمين): شهد كريستوف كولمبوس دخول فرديناند وإيزابيلا غرناطة دخول الفاتحين، وشارك والد كورتيز وعمه في الحملة العسكرية ضد المسلمين. شن كورتيز حملته ضد الأزتيك كأنها يقاتل المسلمين واستخدم استراتيجيات مشابهة قائمة على التفريق والتقسيم والغزو[27]. بل إن كثيراً من تقنيات الاستيطان والاستعمار والتنظيم السياسي نقلت من تجربة استعمار جنوب إسبانيا. وفي الحقيقة، اعتاد الفاتحون الإشارة إلى المعابد الأهلية بوصفها «مساجد».

كانت هذه الحملات المبكرة تتم برعاية الملك الإسباني، لكن حفزتها طاقة النشاط التجاري المغامر للأفراد الذين نظموها. أما تطور المؤسسات الأميركية اللاتينية فقد نتج عن تفاعل مشترك بين الأفراد على الأرض في المناطق الجديدة، وحكومة تزداد قوة باطراد في مدريد للحفاظ على سيطرتها المحكمة على مستعمراتها. تركز اهتمام خاص على حقوق استخراج ما يكتشف من ذهب وفضة؛ ولم تمنح أي أراض للأفراد تشمل حقوق استخراج الموارد من باطنها، حيث بقيت كلها في يد الدولة. لكن لم تشارك الغالبية الساحقة من المستوطنين الجدد في بيرو والمكسيك في استخراج المعادن الثمينة، بل أرادوا ترسيخ أنفسهم سادة للأرض والموارد الزراعية

التي توفرها. أما الحالة الجديدة التي واجهتهم فهي أن الأراضي التي فتحوها مكتظة بالسكان مقارنة بجنوب إسبانيا، ولذلك تطلبت نمطاً مختلفاً من الاستغلال.

تمثلت المؤسسة التي ابتكرتها السلطات الإسبانية لمكافأة الفاتحين والسيطرة عليهم في نظام الوصاية (encomienda) على الأهالي المحليين، حيث منحوا بشراً بدلاً من الأرض. ومثلما هي الحال في التيمارات العثمانية، استهدف التاج منع ظهور طبقة متحصنة من النبلاء المحليين؛ كانت هبة «الوصاية» مشروطة ولا تورث[28]. فقد منحت نسبة 40 في المئة من الناجين من فتح كورتيز لعاصمة الأزتيك تينوشتيتلان مثل هذه الهبات، كحال عدد كبير من أتباع بيزارو في بيرو. لم يكن نظام الوصاية يستعبد السكان المحليين بالمعنى التقني، لكنه تطلب إسهامهم بالجهد مقابل قيام الأوصياء بتعليمهم مبادئ الدين المسيحي ومعاملتهم بالحسنى. اهتم التاج الإسباني اهتماماً أبوياً بسوء معاملة العمال المحليين من أسيادهم الجدد، وبالانخفاض الحاد في أعدادهم نتيجة الجدري وغيره من الأمراض التي كان السكان الهنود عرضة لها بوجه خاص. وهكذا، دمجت علاقة السيد/ العبد التراتبية التي اعتمدت على العرق، في مؤسسات أميركا اللاتينية المبكرة.

سرعان ما رسخ الإسبان نظاماً إدارياً حديثاً وكفوءاً نسبياً -آنذاك- لحكم مستعمراتهم الأميركية. واستندت شرعية الامبراطورية الإسبانية في العالم الجديد إلى الأمر البابوي الذي أصدره البابا ألكسندر السادس عام 1493، ومنح جزر الهند (دون مدى جغرافي محدد) إلى تاج قشتالة وليون إلى الأبد. ارتكزت السلطة على الملك الإسباني ومجلس جزر الهند (الغربية) في مدريد، عبر نظام نواب الملك الذي تأسس في المكسيك وبيرو. أما القوانين التي طبقت في العالم الجديد فكانت قوانين قشتالة وحدها، وليس غيرها من أجزاء الامبراطورية، على الرغم من حقيقة أن كثيراً من الفاتحين والمستوطنين ولدوا في أماكن أخرى. بدأ كورتيز فتح المكسيك عام 1519، قبل سنة من اندلاع ثورة العوام الكبرى؛ ونتيجة لهذا الصراع، لن تشمل المؤسسات التي نقلت إلى الأميركيتين جمعيات قوية أو أنواعاً أخرى من الهيئات التمثيلية. ثمة محاولة مبكرة طالبت بالاستقلال السياسي هي ثورة غونزالو،

شقيق فرانسيسكو بيزارو، الذي سعى إلى تنصيب نفسه ملكاً مستقلاً على بيرو. لكن القوات الملكية هزمته وأعدمته عام 1548، ولم تظهر تحديات أخرى للسلطة المركزية من إسبان العالم الجديد إلى أن اندلعت حروب الاستقلال في أوائل القرن التاسع عشر.

نقلت السلطات الإسبانية النظام القانوني الروماني، وأقامت محاكم عليا في عشرة مواقع، منها سانت دومينغو، ومدينة المكسيك، وبيرو، وغواتيمالا، وبوغوتا. وكان من بين الإداريين الذين أرسلوا للمساعدة على حكم المستعمرات عدد كبير من المحامين والقضاة الذين تمتعوا بخبرة طويلة في القانون المدني. لم يسمح للإداريين بالزواج من النساء المحليات أو إقامة روابط عائلية في مناطقهم، مثل حكام المقاطعات الصينيين وبكوات السناجق العثمانيين. يكتب المؤرخ جيه. إتش. إليوت عن نظام الإدارة الاستعمارية ككل قائلاً: «إذا كانت 'حداثة' الدولة الحديثة تعرف بلغة امتلاكها للبنى المؤسسية القادرة على نقل أوامر السلطة المركزية إلى المقاطعات البعيدة، فإن حكومة أميركا الإسبانية الاستعمارية كانت أكثر 'حداثة' من حكومة إسبانيا، أو في الحقيقة حكومات الدول الأوربية الحديثة كلها تقريباً في الحقبة المبكرة»[29]. وهي تغاير في هذا السياق موقف عدم التدخل الذي اتخذته الملكية الإنكليزية تجاه مستعمراتها الجديدة في أميركا الشمالية.

القانون الحديدي للمزارع الكبرى (لاتيفوندا)

مع أن النظام الإداري الإسباني في العالم الجديد بدا أكثر حداثة من الأنظمة الأوربية المعاصرة عام 1570، إلا أن هذه المؤسسة لن تدوم. فقد انطلقت عملية تحويل النظام السياسي الإسباني إلى ميراثي بأقصى سرعة في القرن السابع عشر، وكان من المحتم أن تنقل مؤسسات مثل بيع المناصب الرسمية إلى الأميركيتين. لكن الدافع الأساسي المحرك لهذه العملية تشكل بمبادرة من جانب الفاعلين المحليين في المستعمرات الذين سعوا إلى الحصول على مزيد من الريوع والامتيازات، وبحقيقة

أن الحكومة المركزية في مدريد كانت ضعيفة وبعيدة بحيث استحال عليها منعهم من تحقيق بغيتهم.

ينطبق القانون الحديدي للمزارع الكبرى -الأغنياء يزدادون غنى، في غياب تدخل الدولة- على أميركا اللاتينية كما ينطبق على المجتمعات الزراعية الأخرى في الصين وتركيا. فقد قاومت طبقة مستوطني الجيل الوحيد من السادة الأوصياء مقاومة شديدة، ولم يكن من المفاجئ أن تريد توريث أراضيها إلى الأبناء، كما ثارت في أربعينيات القرن السادس عشر على قانون يطالب بإعادتها آلياً إلى التاج. مكنت الوصاية على الأهالي بعض السادة الأوصياء من الإثراء عبر استغلال جهدهم، وبدؤوا بشراء قطع كبيرة من الأراضي، التي كانت، خلافاً لنظام الوصاية، قابلة للتوريث. وبحلول أواخر القرن السادس عشر، واجهت الأميركيتان أزمة تناقص عدد السكان المحليين؛ في المكسيك، انخفض العدد في هذه الحقبة من 20 مليوناً إلى 1.6 مليون[30]. وكان هذا يعني أن كثيراً من الأراضي غير المأهولة بكثافة أصبحت متوافرة فجأة.

نزعت هذه النخبة الكريولية الجديدة للعيش في المدن، واستغلت أراضيها على طريقة ملاك الأراضي الغائبين الذين يستخدمون العمالة المأجورة. لم يكن النظام المعتاد لامتلاك الأراضي في أميركا اللاتينية مختلفاً في الجوهر عن ذلك الموجود في المجتمعات القبلية الأخرى؛ نظراً لأنه مشاع ومرتبط بالجماعات القرابية الممتدة. جرى التحايل على ما تبقى من الهنود الحمر لبيع أراضيهم، أو أجبروا بالقوة على ذلك. وتحولت الأراضي المشاع إلى مزارع خاصة، وتغيرت البيئة تغيراً جذرياً حيث حلت محاصيل نقدية أوربية محل المحاصيل المحلية مثل الذرة والمنيهوت. وتحولت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى مزارع لتربية قطعان الماشية، وهو أمر أثر تأثيراً مدمراً في خصوبة التربة. التزمت الحكومة في مدريد حماية حقوق أصحاب الأراضي المحليين، لكنها كانت بعيدة وعاجزة عن السيطرة على الأمور على الأرض. وكثيراً ما عملت السلطات الإسبانية المحلية يداً بيد مع الطبقة الجديدة من ملاك الأراضي لمساعدتهم على تفادي القوانين والأنظمة والتعليمات. كان هذا هو

أصل المزرعة الكبرى (latifundia) في أميركا اللاتينية، أو العزبة (hacienda)، التي ستصبح فيما بعد مصدراً للظلم والنزاع الأهلي المستمر[31].

لقي تركز الأراضي في أيدي نخبة قليلة من الملاك التشجيع من نظام البكورة الإسباني الذي يمنع تقسيم المزارع والأراضي الشاسعة وبيعها بالقطعة. وشهد القرن السابع عشر تراكم ملكيات ضخمة من الأراضي، شملت بلدات وقرى بأكملها، لدى أفراد أثرياء تبنوا نظام البكورة للحيلولة دون خروج الأراضي عن سيطرة العائلة عبر التقسيم اللانهائي لها بين الأبناء. أدخلت هذه الممارسة إلى العالم الجديد أيضاً. وحاولت السلطات الإسبانية الحد من عدد الرخص الممنوحة لنظام البكورة وفقاً للنظرية ذاتها التي أدت إلى استعادة أراضي الوصاية. رد الكريول المحليون أو المستوطنون باستخدام نظام «الميجورا» (mejora) الذي ينتقي فيها الأب ولداً يفضله على باقي أبنائه من أجل الحفاظ على قوة العائلة ومكانتها ونسبها[32].

ظهرت طبقة قوية من العائلات المالكة للأرض، لكنها فشلت في العمل كقوة سياسية فاعلة ومتماسكة. ومثلما حدث في النظام القديم في فرنسا، ساعد النظام الضريبي على ربط المستوطنين الأفراد بالدولة، وتفكيك التضامن الذي ربما شعروا به تجاه إخوانهم المواطنين غير الأوربيين. وانتهى المطاف بالأعداد الكبيرة من العزاب الذين شكلوا الموجات المبكرة من المستوطنين بالزواج أو أنجاب أطفال من النساء المحليات، ما أنتج طبقة من الخلاسيين. أما ذرية المهجنين المتحدرين من البيض والعبيد السود الذين نقلوا إلى العالم الجديد بأعداد متزايدة فقد شكلت طبقة أخرى منفصلة. إزاء هذه الجماعات، طالب الكريول المتحدرون من المستوطنين الإسبان بإعفاءات ضريبية لأنفسهم، وهي مكانة لم يتمتع بها في إسبانيا سوى النبلاء و«الهيدالغو» (الشريحة الدنيا من الطبقة الراقية). وكما هي الحال في أميركا الشمالية، أسبغ مجرد لون البشرة البيضاء مكانة على الأشخاص وميزهم عن دافعي الجزية من الهنود والسود[33].

ونظراً للظرف المالي الصعب الذي يمر بـه التاج في مدريد، ربما كان من المحتم أن تعبر مؤسسة بيع المناصب الرسمية المحيط الأطلسي في نهاية المطاف. فقد تمتعت المؤسسة المالية في أميركا الإسبانية بدرجة من الكفاءة المقبولة على مدى سنوات القرن السادس عشر؛ لأن المستعمرات تعد في نهاية المطاف مصدراً للمعادن الثمينة، ثم السلع الزراعية التي زادت باطراد. لكن بدأ ناتج التعدين يتراجع بحلول نهاية القرن، بينما زادت حاجة الملك الإسباني إلى العائدات مع استمرار حرب الثلاثين عاماً. ومن ثم انحسر الجهد الملكي لمنع تشكيل أرستقراطية في العالم الجديد. يصف جيه. إتش. إليوت هذه التحول بالقول:

> تمكنت العائلات المدينية البارزة، باستغلال صلاتها الخاصة مع الإدارة الملكية، من بناء مواردها وترسيخ أملاكها الموروثة حيث واءمت أغراضها، وعززت هيمنتها على المدن والمناطق النائية. كما استفادت من الصعوبات المالية المتعاظمة التي واجهها التاج لشراء المناصب العامة. ظل تبادل المقاعد في مجالس المدن ممارسة قياسية خاصة ردحاً من الزمن، قبل أن تعرض للبيع للعموم بدءاً من عام 1591. بينما عرضت مناصب التوثيق في السوق منذ عام 1559، أعقبها جميع المناصب المحلية تقريباً في عام 1606. تابع فيليب الثاني وفيليب الثالث معارضة بيع المناصب المسؤولة عن شؤون الخزانة، لكن في عام 1633 بدأ فيليب الرابع عرض هذه للبيع أيضاً. في نهاية المطاف، نزلت إلى السوق في النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى أعلى المناصب، كما بيعت المناصب القضائية بصورة منهجية منذ عام 1687 [34].

ومثلما هي الحال في فرنسا وإسبانيا، أصبح بيع المناصب العامة سبيلاً إلى ارتقاء طبقة التجار، الذين اعتبروا أنفسهم الآن من السادة النبلاء وورثوا تلك المكانة إلى أبنائهم. وكان بوسع العائلات الأقدم حماية مكانتها النسبية بالارتقاء عبر المال إلى طبقة النبلاء. فتح ملوك إسبانيا في القرن السابع عشر البوابات الحاجزة وسمحوا

بدخول مئات الكريول إلى المؤسسة العسكرية الإسبانية المرموقة، بينما أسبغت على غيرهم ألقاب المركيز والكونت.

بحلول القرن الثامن عشر، حين أخذت مبادئ المساواة وحقوق الانسان تتغلغل في مستعمرات العالم الجديد، نجح النظام الإسباني السياسي والاجتماعي في إعادة إنتاج نفسه في أميركا اللاتينية. المفارقة أن هذا النقل لمؤسسات الميراثية حدث على الرغم من رغبة المديرين الاستعماريين في مدريد. فقد حاولوا على مدى سنوات القرن السادس عشر إيجاد نظام حديث ولاشخصي في المستعمرات، إلا أن هذه الخطط أجهضت بتردي الوضع المالي للتاج، الأمر الذي منعهم من ممارسة قدر أكبر من التحكم والسيطرة. وكما حدث في شبه الجزيرة، تكرر تآكل الحدود الفاصلة بين المصلحة العامة والخاصة في أميركا.

في فرنسا، أدى وقوع الدولة في أسر أصحاب الريوع والمناصب المكتسبة بالشراء إلى إضعاف سلطتها، ثم إلى انفجار اجتماعي تمثل في الثورة الفرنسية في نهاية المطاف. أما في إسبانيا، فقد أنتج الارتقاء السياسي ذاته انحطاطاً طويل الأمد في السلطة الإسبانية، لكن الثورة السياسية المماثلة ما أتت قط لا إلى العاصمة ولا المستعمرات. إذ تأثرت حروب الاستقلال عن إسبانيا في أوائل القرن التاسع عشر بأفكار الحرية والمساواة القادمة من الثورتين الفرنسية والأميركية. لكن قادتها كانوا نخبة كريولية – من نماذجها أفراد مثل سيمون بوليفار– تورطت بشدة في النظام السياسي الميراثي للعهد القديم.

تمكنت الثورة الفرنسية من إعادة تأسيس خط واضح المعالم بين المصالح العامة والخاصة بمجرد الاستيلاء على المناصب الميراثية القديمة التي اشتراها أصحابها بالمال وقطع رؤوس المتمردين والمعارضين. انتشر في أرجاء أوربا نظام سياسي جديد، بواسطة رجل اجتاحها على صهوة حصانه، اعتمد فيه التوظيف في المناصب العامة على الجدارة والأهلية واللاشخصانية –وهو ما اكتشفه الصينيون قبل نحو ألفي سنة. أقنعت الهزيمة التي ألحقها نابليون بجيش بروسيا الميراثي في

يينا-أورشتاد عام 1806 جيلاً جديداً من الإصلاحيين -مثل البارون فون شتاين وكارل أوغست فون هاردنبيرغ- بأن من الضروري إعادة بناء الدولة البروسية على مبادئ حديثة[35]. ولم ترتق البيروقراطية الألمانية في القرن التاسع عشر، التي أصبحت نموذج ماكس فيبر للإدارة العامة الحديثة والعقلانية، من النظام الميراثي في شغل المناصب، بل شكلت نفسها باعتبارها تجسيداً لقطيعة واعية مع ذلك التراث[36].

في أميركا اللاتينية، لم تحدث الثورة الاجتماعية قبل تحقق الاستقلال. وظلت الميراثية متجذرة في كثير من الأنظمة اللاحقة على الاستقلال. وحتى حين ألغيت ممارسات مثل بيع المناصب والألقاب الأرستقراطية، وأقيمت مؤسسات ديمقراطية رسمية، بقيت الذهنية نفسها دون تغيير. لم تتمتع سوى قلة قليلة من الدول الجديدة في أميركا اللاتينية القرن التاسع عشر بما يكفي من القوة لمواجهة نخبها، أو فرض الضرائب والأنظمة عليها. بل نجحت هذه النخب في اختراق الدولة ذاتها والسيطرة عليها، ووجدت سبلاً لتوريث أبنائها ما تتمتع به من امتيازات اجتماعية وسياسية. وحتى أواخر القرن العشرين، بقيت العادات المالية السيئة للعهد القديم في إسبانيا، مثل العجز المزمن في الميزانية، والاقتراض المفرط، وإعادة جدولة الديون، وفرض الضرائب عبر التضخم، بقيت مستمرة في الأرجنتين والمكسيك وبيرو وبوليفيا. ولم تؤسس التركيبة الديمقراطية والدستورية على مواجهة وإجماع تفاوضي بين الطبقات الاجتماعية، بل منحتها من الأعلى نخب يمكنها استردادها حين لا توائم مصالحها. أدى ذلك كله إلى ظهور مجتمعات تعاني قدراً كبيراً من الظلم والاستقطاب في القرن العشرين، وهو وضع ولد قوى اجتماعية ثورية فعلاً -تجسدت في الثورتين المكسيكية والكوبية. اجتاح الاضطراب دول أميركا اللاتينية جراء مطلب ظهر دورياً على مدى سنوات القرن الماضي ودعا إلى إعادة التفاوض على العقد الاجتماعي كله.

برز عديد من الأطراف الاجتماعية الفاعلة في الأجيال الجديدة، مثل النقابات العمالية، ومجموعات الأعمال والتجارة التي تتمتع بروابط دولية وثيقة، والمفكرين

المدينيين، فضلاً عن جماعات أهلية رصت صفوفها حديثاً وسعت إلى استعادة ما أخذه منها الاستعمار من مكانة وسلطة. نزعت أغلبية الأنظمة السياسية في أميركا اللاتينية، الديمقراطية والاستبدادية، إلى استيعاب هذه القوى لا عبر عملية إعادة تنظيم وترتيب حقيقية للسلطة السياسية، بل عبر رشوتها وشرائها ودمجها بالتدريج في الدولة. في الأرجنتين، على سبيل المثال، قاومت النخبة التقليدية من ملاك الأراضي الزراعية مقاومة ضارية نهوض الطبقة العاملة في العقود المبكرة من القرن العشرين. في أوربا، دمجت الطبقة العاملة عبر تشكيل أحزاب ديمقراطية اجتماعية عريضة طالبت ببرامج لإعادة التوزيع، ووضعت الركيزة المؤسسة لدولة الرعاية الاجتماعية الحديثة. بالمقابل، مثل الطبقة العاملة في الأرجنتين رئيس عسكري (خوان بيرون) وفر حزبه السياسي (حزب العدالة الاجتماعية) منافع ومكاسب مختارة لشبكات من المؤيدين والأنصار. ارتدت البلاد من حقب الحماسة الشعبوية إلى الديكتاتورية العسكرية، دون إقامة دولة الرعاية الاجتماعية الحقيقية حسب الطراز الأوربي. حدث شيء مشابه في المكسيك التي هيمن الحزب الثوري الدستوري على مقدراتها ردحاً من الزمن، وأسبغ الرعاية والمحسوبية على جماعات مختارة ومنظمة من المؤيدين. كانت المكسيك أكثر استقراراً من الأرجنتين، لكنها فشلت مثلها في حل مشكلات الإقصاء الاجتماعي والفقر المتجذرة. وهكذا، استمرت تركة الميراثية من النظام الإسباني القديم في القرن الحادي والعشرين.

25

شرق نهر إلبه

لماذا تكتسب هنغاريا أهمية بوصفها سبيلاً بديلاً عن المحاسبة المخفقة؛ كيف فرض نظام القِنانة في شرق أوربا بينما ألغي في غربها؛ ظهور الدستورية وهيمنة النبلاء في هنغاريا؛ لماذا يصبح من المهم قيام دولة مركزية قوية إضافة إلى القيود على سلطة الدولة إذا أردنا للحرية أن تزدهر

جسدت فرنسا وإسبانيا في بدايات العصور الحديثة نموذجين للدولة الاستبدادية الضعيفة والمحاسبة المخفقة. فقد كانت الدول التي تشكلت في القرنين السادس عشر والسابع عشر استبدادية؛ لأن أنظمتها الملكية مركزت السلطة بطريقة لا تخضع فيها للمحاسبة والمساءلة رسمياً أمام برلمان أو أي هيئة تمثيلية أخرى. ظهرت مجموعة من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، مثل البرلمانات والجمعيات التمثيلية، والمتمردين والعوام و«الفروند»، الذين عارضوا مشروع مركزة الدولة، لكنهم هزموا كلهم في نهاية المطاف. وتؤكد الطريقة التي هزموا بها ضعفاً أساسياً في السلطة الاستبدادية المطلقة. كان من الضروري ضم النخب بشكل فردي عبر منحهم قطعة من «كعكة» الدولة. أضعفت هذه العملية قدرتهم على العمل بأسلوب جماعي، لكنها حدت أيضاً من سلطة الدولة التي يمكن أن تمارسها عليهم. وبقيت الأملاك والامتيازات سليمة غالباً على الرغم من تعرضها المستمر للتهديد والتآكل.

بالمقابل، تعرض هنغاريا وروسيا سبيلين بديلين للتطور يختلفان أحدهما عن الآخر وعن النموذجين الفرنسي والإسباني. انتهت هذه الحالات الأربع كلها أخيراً بغياب المحاسبة السياسية. في هنغاريا، فشل المشروع الاستبدادي في البداية جراء نجاح طبقة قوية وحسنة التنظيم من النبلاء في فرض قيود دستورية على سلطة الملك. وأخضعت الهيئة التشريعية الهنغارية (Diet)، مثل البرلمان الإنكليزي، الملك للمحاسبة والمساءلة أمامها. لم يكن المسعى للمحاسبة يتم نيابة عن المملكة كلها، بل باسم طبقة أوليغارشية ضيقة أرادت استخدام حريتها للضغط على فلاحيها بشكل أكبر وتجنب دفع الضرائب المرهقة للدولة المركزية. أما النتيجة فكانت انتشار شكل أكثر قسوة من القنانة لغير النخب، ودولة ضعيفة لم تتمكن في نهاية المطاف من الدفاع عن البلاد أمام الترك. بكلمات أخرى، أدت الحرية لطبقة واحدة إلى غياب الحرية عن البقية وتقاسم البلاد بين الجيران الأشد بأساً.

نحن نخصص هذه المساحة للحديث عن حالة هنغاريا لسبب بسيط: إظهار أن القيود الدستورية على سلطة الحكومة المركزية بذاتها لا تنتج لزوماً محاسبة سياسية. إذ إن «الحرية» التي سعت إليها طبقة النبلاء في هنغاريا كانت حرية استغلال فلاحيها بشكل أشمل، وسمح لها غياب الدولة المركزية القوية القيام بذلك بالضبط. يعرف الكل الشكل الصيني من الطغيان الذي مارسته ديكتاتورية ممركزة. لكن الطغيان قد ينتج عن هيمنة أوليغارشية لا مركزية أيضاً. وتميل الحرية الحقيقية إلى الظهور من الصدوع في توازن القوة بين اللاعبين من نخبة المجتمع، وهو أمر لم تنجح هنغاريا في تحقيقه قط.

سادة وأقنان

من الألغاز المحيرة الكبرى في التاريخ الأوربي التطور المختلف تماماً للعلاقة بين السيد والقن في نصفي القارة بداية العصر الحديث (القرنين السادس عشر والسابع عشر). ففي الأراضي الواقعة إلى الغرب من نهر إلبه -أي الدول الألمانية الغربية، والبلاد المنخفضة، وفرنسا، وإنكلترا، وإيطاليا- ألغيت بالتدريج القنانة

التـي فرضـت على الفلاحـين في العصور الوسـطى. بينما لم توجد أصلاً في إسـبانيا، والسـويد، والنرويـج. بالمقابـل، جـرى في الأراضي الواقعة شرق النهـر (بوهيميا، وسيليسـيا، وهنغاريـا، وبروسـيا، وليفونيـا، وبولنـدا، وليتوانيا، وروسـيا) تحويل المزارعين الأحرار سابقاً إلى أقنان بشكل مطرد في اللحظة التاريخية نفسها فعلياً[1].

عرّفـت القنانـة، مثل الإقطـاع، بمجموعة متنوعـة من الطرائـق. فوفقاً للمؤرخ جـيروم بلـوم: «لم يكن الفلاح يعـد حراً إذا قيدته بإرادة سـيده روابط مهينة ومضعفة اجتماعياً، وكانت جزءاً جوهرياً من بنية قانونية واجتماعية للأرض، لا نتيجة اتفاق أو عقد بين السيد والفلاح». إذ إن السيد وليس الدولة هو الذي امتلك السلطة القانونية عـلى الفلاح، وبينما قد تحدد علاقتهما بقواعد عرفية مفصلة، إلا أن باسـتطاعة السـيد تغيير القواعد بحيث يلحق الضرر بمصلحة الفلاح. وبينما احتفظ القن بالحد الأدنى من الحقوق القانونية التي تميزه عن العبد، إلا أن التمايز العملي بينهما ليس كبيراً جداً[2].

فـاز أقنـان أوربـا الغربية بحريتهم في عصـور مختلفة وإلى درجـات متفاوتة بدءاً مـن القـرن الثاني عشر. في العـادة يترقى الأقنـان أولاً إلى مرتبة المسـتأجرين لأملاك أسيادهم، وكانت حقوق انتفاعهم محدودة في نطاق حياتهم أو أمكنهم توريثها أحياناً إلى أولادهـم. لكن بعض حقوق الآباء كانت غير قابلة للتصرف -أي لم تكن تورث إلى الأبناء إلا إذا عاشـوا معهم؛ وإلا تعـود إلى مالك الأرض. في القرن الثامن عشر، أصبـح إلغاء هـذه القاعدة واحـدة من القضايا الكـبرى للمصلحـين الليبراليين. في حـالات أخرى، ارتقـى الفلاحون إلى مرتبة أصحاب الأراضي مـع الحقوق الكاملة في شراء أرضهـم وبيعها وتوريثها كما يشتهون. عشية الثورة الفرنسية، كان الفلاحون يملكون 50 في المئة من الأراضي في فرنسا، أي أكثر من ضعف ملكية النبلاء[3]. يشير توكفيـل إلى أن اللـوردات توقفـوا منذ عهد بعيد عن لعـب أي دور حقيقي في حكم فلاحيهم، ولهذا السـبب واجهت حقوقهم المتبقية لجمع تشـكيلة متنوعة من الرسوم أو إجبار الفلاحين على استخدام طواحينهم أو معاصر النبيذ استياء مريراً[4].

حـدث العكـس تماماً في أوربا الشرقية. فقـد ظهر فيها قدر أكـبر من الحرية في أواخـر العصور الوسـطى مقارنة بالغـرب؛ لأن معظم هذه المنطقـة كانت حدودية قليلـة السـكان حيث أمكن للمسـتوطنين من أوربـا الغربية وأوراسـيا العيش وفقاً لقوانينهـم الخاصة بهـم. لكن منذ بدايات القرن الخامس عشر أعيد تأسـيس قواعد جديـدة في شـتى أرجاء أوربـا الشرقية حدت من حـراك الفلاحين. فقـد منعوا من مغـادرة أملاكهـم، وإلا تعرضوا لغرامات كبـيرة؛ ووضعت عقوبات شـديدة على أولئـك الذيـن يسـاعدون الهاربين، وقيـود على قدرات المـدن على إيـواء الفلاحين الفارين من الالتزامات تجاه أصحاب الضياع (العزب).

لم تكن خسارة الفلاحين للحرية تتبدى بصورة أشد وضوحاً منها في روسيا. فقد وجـد عبيد وأقنان منذ روس الكييفيـة في القرن الثاني عشر، لكن مع نهوض الدولة الموسـكوفية في القرن الخامس عـشر، زادت التزامات الفلاحين وواجباتهم باطراد. وتضاءلـت قدرتهـم على الحـراك إلى مـرة واحدة في السـنة في عيـد القديس جورج (بشرط سـداد الديون)، وحتى هذه المناسـبة ألغيت في القـرن اللاحق[5]. وازدادت حقـوق اللـوردات الروس على أقنانهـم باطراد حتـى نهاية القرن الثامـن عشر، مع انتشـار مبدأ حقوق الإنسـان في شـتى أرجاء الغرب. ربط الأقنان دائماً بأسـيادهم؛ ولم يمتلكـوا أي حقـوق في الحركـة، وفي الحقيقـة كان بالمسـتطاع نقلهم تعسـفياً من ملكية إلى أخرى، أو نفيهم إلى سـيبيريا، ثم إعادتهم اعتباطياً أيضاً. ثم بدأت الطبقة الحاكمة الروسـية قياس مكانتها بعدد ما يملكه الفرد من أقنان. وامتلكت الشرائح العليـا من النبلاء الروس ثروات خرافية: فقد امتلك الكونت ن. ب. شـيريميتوف 185.610 أقنـان، وتمكن ابنه الكونت د. ن. شـيريميتوف من زيادة العدد إلى أكثر من 300.000. بينما امتلك الكونت فورونتسوف 54.703 أقنان من الجنسين عند نهاية القرن الثامن عشر، وامتلك خليفته 37.702 من الأقنان الذكور فقط في العقد السابق على إلغاء القنانة في منتصف القرن التاسع عشر[6].

لماذا اختلف تطور مؤسسة القنانة إلى هذا الحد في نصفي القارة الأوربية؟ يكمن التفسير في توليفة من العوامل الاقتصادية والسكانية (الديموغرافية) والسياسية التي جعلت من المتعذر الدفاع عن القنانة في الغرب، ومجزية كثيراً في الشرق.

كانت أوربا الغربية أكثر اكتظاظاً بالسكان، حيث بلغ عددهم ثلاثة أضعاف مثيله في الشرق عام 1300. بينما اتسعت المناطق الحضرية في حقبة الازدهار الاقتصادي التي بدأت في القرن الحادي عشر. كان وجود المراكز الحضرية التي امتدت من شمال إيطاليا إلى الفلاندر أولاً وقبل كل شيء نتاجاً للضعف السياسي وحقيقة أن الملوك وجدوا فائدة في حماية استقلال المدن بوصفها وسيلة لتحجيم منافسيهم من لوردات المناطق الكبار. كما وفرت الحقوق الإقطاعية القديمة الحماية للمدن أيضاً، ولم يختف التراث الحضري الآتي من العصور الرومانية كلياً. وهكذا ارتقت المدن، بعدما حظيت بالحماية، بوصفها كومونات مستقلة طورت عبر التجارة المتنامية مواردها الخاصة بمعزل عن اقتصاد العزب الإقطاعية[7]. وبدوره، جعل وجود المدن الحرة من الأصعب باطراد الحفاظ على القنانة؛ وكانت أشبه بحدود داخلية يمكن أن يهرب إليها الأقنان للفوز بحريتهم (من هنا أتى القول المأثور في القرون الوسطى: «هواء المدينة يجعلك حراً»)[8]. بالمقابل، كانت المدن في أجزاء أوربا الشرقية الأقل اكتظاظاً بالسكان أصغر حجماً وشكلت مراكز إدارية للقوى السياسية القائمة، مثلما كانت الحال في الصين والشرق الأوسط.

في القرن الرابع عشر، حفز النزعة نحو الحرية في الغرب واللاحرية في الشرق انخفاض كارثي في عدد السكان جراء الموجات المتكررة من الأوبئة والمجاعات التي عصفت بأوربا الغربية بشدة أكبر ووقت أبكر من الشرق. ومع عودة النمو الاقتصادي في القرن الخامس عشر، شهدت أوربا الغربية جيلاً من البلدات والمدن وفرت الملاذ والفرص الاقتصادية التي منعت النبلاء من زيادة الضغط على فلاحيهم. ومن أجل الاحتفاظ بالعمالة على الأرض، وجب على اللوردات في الحقيقة عرض مزيد من الحرية على الفلاحين، في ما سيصبح سوق العمل الحديث. أما الملكيات المركزة في المنطقة فقد وجدت أنها تستطيع إضعاف منافسيها من

الأرستقراطيين عبر توفير الحماية لحقوق البلدات والمدن. وكان من الضروري تلبية الطلب المتزايد عبر استيراد المواد الغذائية والمعادن الثمينة من أوربا الشرقية والوسطى. لكن في مناطق شرق نهر إلبه، سمح ضعف المدن المستقلة والملوك للنبلاء بتطوير تصدير المنتجات الزراعية على «ظهور» فلاحيهم. ومثلما قال المؤرخ جينو زوكس: «على المدى الطويل، دفعت المناطق الواقعة فيما وراء نهر إلبه ثمن استعادة الغرب لعافيته... وظهرت النذر التشريعية للقنانة الثانية بتزامن مروع في براندنبرغ (1494)، وبولندا (1496)، وبوهيميا (1497)، وهنغاريا (1492 و1498)، وفي روسيا أيضاً (1497)»[9].

إذن، هذا هو التفسير الأبرز للنمط المختلف لحقوق الفلاحين في نصفي القارة. في الغرب، وازن القوة الأرستقراطية وجود مدن مدعومة بملوك تزداد قوتهم باطراد. في فرنسا وإسبانيا، ساد الملوك في نهاية هذا الصراع الطويل، لكن المنافسة بين النخب أتاحت فرصاً أكبر للفلاحين وغيرهم من اللاعبين الاجتماعيين من أصحاب المظالم أو النزاعات مع اللوردات المحليين. في أوربا الشرقية، كانت المدن وسلطة الملوك ضعيفة، ما ترك طبقة النبلاء مطلقة اليد في الهيمنة على فلاحيها. هذا هو النمط الذي ظهر في هنغاريا وبولندا، حيث انتخبت طبقة النبلاء الملوك. لكن بدت الدولة قوية في موقعين في الشرق: في روسيا منذ القرن الخامس عشر، وبراندنبرغ-بروسيا بعد القرن الثامن عشر. وفي الحالتين كلتيهما، لم تحاول الدولة مواجهة الأرستقراطيين باسم العامة. بل تحالفت مع الأرستقراطيين ضد الفلاحين والبرجوازيين، وزادت سلطتها عبر تجنيد النبلاء لخدمتها.

في السنوات اللاحقة سوف يتحرر الفلاحون عبر إشارات دلالية كاسحة، مثل بيان تحرير الأقنان الذي أعلنه القيصر ألكسندر الثاني عام 1861. لكن اعتمدت الحرية الحقيقية لغير النخب -ويضم هؤلاء إلى جانب الفلاحين، الحرفيين والبرجوازيين في المدن- على وجود تأزم أو توازن قوة بين النخب القائمة. لقد طحنت هذه الجماعات غير النخبوية تحت وطأة ظرفين: حين اكتسبت القلة الأوليغارشية غير المركزة قوة ساحقة، كما كانت الحال في هنغاريا وبولندا، وحين امتلكت الحكومة المركزية قوة ماحقة، مثلما هي الحال في روسيا.

الدستورية والانحطاط في هنغاريا

لا تشكل هنغاريا الحالية سوى جزء مبتور من مملكة قروسطية مترامية الأطراف شملت في حقب متنوعة مناطق مما يعرف اليوم بالنمسا، وبولندا، وكرواتيا، والبوسنة، وسلوفينيا، وسلوفاكيا، وصربيا. كان الهنغار شعباً قبلياً (مؤلفاً من سبعة أسباط) غزا أوربا قرب نهاية الألفية الأولى. وقدم حكام القبيلة الرئيسة، المجرية، سلالة آرباد الحاكمة. عمّد الأمير إستفان من آرباد ونصب ملكاً (مسيحياً) على هنغاريا سنة 1000؛ وأشرف على تحول البلاد إلى المسيحية ثم طوب باسم سان ستيفان، القديس الحامي لهنغاريا[10].

مثل النمط المستمر من الهيمنة الأوليغارشية في هنغاريا الوجه الآخر لصراعات الأسرة الحاكمة التي استنفدت موارد الملكية وأضعفتها. في البداية، استولى النظام الملكي على إقطاعات ضخمة مع تفكك الملكية المشاعة للقبائل، إضافة إلى العائد من المناجم الملكية التي منحت الحاكم الهنغاري موارد يمكن مقارنتها بموارد ملوك فرنسا وإنكلترا. وقرب نهاية عهد الملك بيلا الثالث على وجه الخصوص (1148-1196)، بدأ التاج يمنح إقطاعات ملكية، وأجزاء كبيرة من المقاطعات التي نظمت البلاد وفقاً لها، وعائدات الجمارك والمعارض وغيرها. لم تكن هذه المنح هبات إقطاعية مقابل خدمة، مثلما هي الحال في أوربا الغربية، بل هبات من الأملاك المستقلة التي امتلكتها بشكل كامل وصريح طبقة البارونات البازغة. واستمر انحسار الأملاك الملكية عبر صراع القوة بين خلفاء بيلا، الذين تنافسوا على منح الهبات للأرستقراطيين[11].

وفر ذلك كله البيئة المناسبة لإعلان الملك أندرو الثاني عام 1222 «المرسوم الذهبي» (انظر الفصل 22)[12]. كان المرسوم في الحقيقة وثيقة دستورية تحد من سلطة الملك، مع أن دوافعه اعتمدت على مجموعة مختلفة من اللاعبين الاجتماعيين. في حالة الوثيقة العظمى (الماغنا كارتا)، واجه البارونات الإنكليز الأقوياء، باسم المملكة برمتها، الملك جون وأجبروه على القبول بالقيود المحددة لسلطته عليهم.

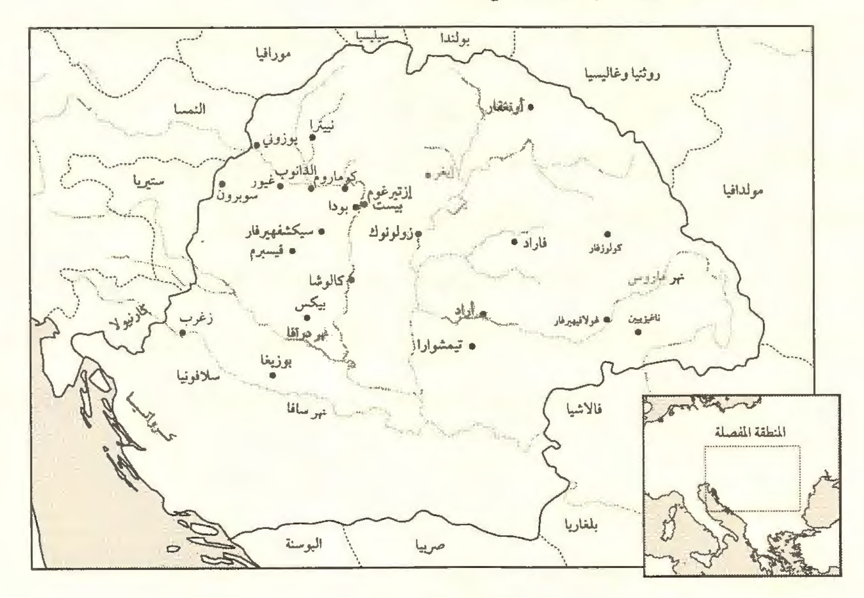
أمـا «المرسـوم الذهبي» فلـم يفرضه بارونـات هنغاريا بل طبقة مـن الجنود الملكيين وحاميـات القـلاع في المقاطعات، الذيـن أرادوا من الملك في الواقـع أن يحميهم من سـلطة البارونات[13]. كما لعبت الكنيسـة الهنغارية، مدعومة بالبابوية القوية ما بعد الغريغوريـة، دوراً سياسـياً مهماً في الضغـط من أجل إحداث تغييرات في السياسـة الملكية. فقد أرادت حماية أراضيها وامتيازاتها من مزيد من التآكل، كما سعت إلى طرد التجار المسـلمين واليهود من المملكة واسـتبدالهم بالمسـيحيين. ومـن ثم، وضحت سياسـة «المرسـوم الذهبـي» الدرجة التي وصـل إليها المجتمع الهنغـاري في التنظيم والانقسـام إلى جماعـات قوية متنافسـة خارج نطـاق الدولة، شـملت البارونات أو الطبقة العليا من النبلاء، والشريحة الدنيا من الطبقة الأرستقراطية، والأكليروس[14].

مـن أولى نتائج هذا الضعف في السـلطة المركزية تدمـير هنغاريا على يد المغول، الذين اقتحموا البلاد عام 1241 بعد اجتياح روسـيا[15]. وكان الملك بيلا الرابع قد حـاول تعزيـز قبضته عبر دعوة أعـداد كبيرة من قبائل الكومـان الوثنية إلى هنغاريا، الأمر الذي أثار غضب النبلاء ودفعهم إلى رفض القتال باسـمه. كما امتنع الكومان عن القتال في جميع الأحوال، ثم دمر الجيش الهنغاري في موقعة موهي. احتل المغول البلاد كلها ولم يتراجعوا إلا بعد وصول نبأ موت الخان الأعظم في منغوليا.

مثـل ضعف المؤسسـة العسـكرية الهنغارية وانكشـافها أمام الأخطـار نوعاً من الدافـع المحفز لبنـاء الدولة[16]. لم يعرف الهنغاريون هل يعـود المغول، أم يتعرضون لهجـوم غزاة آخرين من الشرق. وفي توقـع من الملوك المتأخرين، مثل لويس الأول، للتهديدات المسـتقبلية، شنوا عمليات حربية واسـعة النطاق لمد سيطرة هنغاريا على البلقان، بل وصلت إلى نابولي. وتولت الدولة القيام بإصلاحات عديدة لحماية نفسها من الغزوات، شـملت بناء عدد كبير من القلاع الحجرية والمدن المسـورة لتحل محل البنى الهيكلية المشيدة من الخشب والقرميد التي ثبت ضعفها أمام المغول، واستبدال فـرق الفرسـان الخفيفة بأخرى مدعمـة بدروع ثقيلة وفقاً للنموذج السـائد في أوربا الغربية.

دفع الضغط العسكري الملك الهنغاري إلى تشجيع مصالح الشريحة الدنيا من الطبقة الأرستقراطية. لكن هذه الطبقة من الجنود والمسؤولين لم تدمج مباشرة في بنية الدولة المركزية. فقد سمح لها الملوك الضعفاء في السنوات اللاحقة بالدخول في خدمة البارونات الكبار، ما سهل ظهور طبقة واحدة وضخمة من النبلاء. أما الجنود الملكيون وحراس القلاع الذين روجوا «المرسوم الذهبي» في القرن الرابع عشر، فقد وجدوا مصالحهم تتراصف مع البارونات لا الملك[17].

كانت النتيجة دولة بالغة الضعف ومجتمعاً قوياً تحت هيمنة مصالح طبقة أوليغارشية من ملاك الأراضي. امتلك النبلاء الهنغاريون، ومنهم طبقة أرستقراطية ارتقت إلى رتبة النبالة حديثاً، أملاكهم بشكل كامل وصريح ولم تكن من واجباتهم خدمة الملك. وبحلول نهاية سلالة آرباد عام 1301، أصبح الملك في الجوهر يملك ولا يحكم، مع أنه منتخب؛ ولم يكن يسيطر على قوات كبيرة أو يتحكم بموارد مهمة خاصة به، ولم يستطع التخلص من بيروقراطية ممركزة قوية. وفي عهد أسرة أنغيفين، عُكس مسار عملية نزع المركزية مدة وجيزة، لكن حين انتهى حكم السلالة عام 1386، عاد النبلاء إلى الواجهة بسرعة.

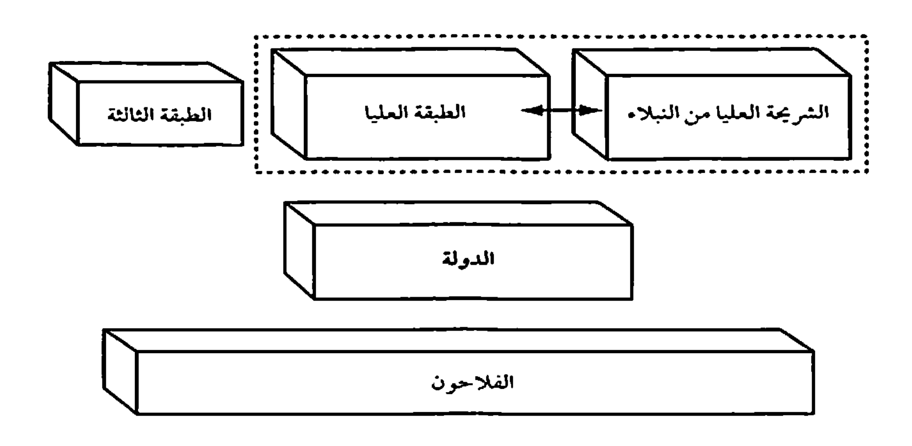


هنغاريا عند بداية القرن الرابع عشر

أظهر نمو الدولة القوية في إمارة موسكو مشروطية المؤسسات البشرية، حيث تلقى دعماً مؤثراً من حقيقة أن الأسرة المؤسسة أنتجت باستمرار ورثة من الذكور حتى نهاية القرن السادس عشر. بالمقابل، واجهت هنغاريا صراعات متكررة ومتتابعة بسبب الأسر الحاكمة التي لم تعمر طويلاً والأصل الأجنبي لكثير من ملوكها[18]. فقد اكتسب المطالبون بالعرش السلطة عبر إعادة الموارد إلى النبلاء؛ وفي عهد الملك سيغيسموند أعيد عدد كبير من قلاع الملكية إلى سيطرة النبلاء[19].

في الحقيقية، نجحت طبقة النبلاء في هنغاريا في مأسسة سلطتها على شكل «دايت» (مجلس)، تجاوزت سلطته سلطة الجمعيات الفرنسية ذات السيادة، أو الجمعيات «التمثيلية» الإسبانية، أو مجلس زيمسكي (النيابي) في روسيا[20]. وفي بيان سبق جون لوك، أعلنت طبقة النبلاء «حقها في الدفاع عن رخاء المملكة حتى ضد الملك إذا ما أراد التصرف ضد المصلحة المشتركة»، بل سجن الملك وفقاً لهذه المبادئ[21]. تعود سابقة عقد المجالس (التمثيلية) إلى أيام «المرسوم الذهبي»، وبحلول منتصف القرن الخامس عشر، ظهر مجلس ينعقد سنوياً ويتمتع بسلطة اختيار الملوك. لكن خلافاً للبرلمان الإنكليزي، هيمن على المجلس (التمثيلي) الهنغاري النبلاء من كبار ملاك الأراضي، ومثل مصالح طبقة النبلاء وحدها. وحسبما يقول المؤرخ بال إنغل: «تجسد جوهر النظام الجديد في توسع راديكالي في الحق في اتخاذ القرار، ليشمل نظرياً جميع ملاك الأراضي في المملكة، لكن في الممارسة اقتصر على الجزء المنخرط في السياسة منهم -النبلاء»[22]. وكان قد سمح سابقاً للمدن بالمشاركة، لكنها منعت بالتدريج بحيث تضاءل نفوذها وانحسر[23] (يظهر الشكل 3 ترتيب السلطة السياسية في هنغاريا القروسطية).

الشكل 3: هنغاريا



ظهر الاحتمال الأخير لإقامة دولة أكثر قوة في هنغاريا مع تصاعد التهديد العثماني للجنوب الشرقي في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. اكتسب جانوس هونيادي، مالك الأراضي النبيل الذي انتخب نائباً للملك من مجلس «الدايت» عام 1446، مكانة كبيرة جراء إشرافه على سلسلة من الانتصارات العسكرية على الترك، ومنها الدفاع البطولي عن بلغراد عام 1456 [24]. ونتيجة لذلك، انتخب ابنه ماتياس (ماتياس كورفينوس) ملكاً عام 1458، ونجح في عهده الذي تجاوز ثلاثين عاماً في تحديث الدولة الهنغارية المركزية. شمل ذلك إنشاء جيش قوي (الجيش الأسود) تحت قيادة الملك مباشرة، ليحل محل جيوش النبلاء شبه الخاصة والضعيفة الانضباط التي اعتمدت عليها القدرة الحربية؛ وتطوير مكتب محفوظات ملكي وُظف فيه مسؤولون من خريجي الجامعات، ليحلوا محل أصحاب المناصب الميراثية من طبقة النبلاء القديمة؛ وفرض رسوم جمركية وطنية وضرائب مباشرة، وزيادة العبء الضريبي الذي تجبيه الحكومة المركزية[25]. تمكن ماتياس، باستخدام أدوات السلطة الجديدة هذه، من تحقيق انتصارات عسكرية مهمة على الترك في البوسنة وترانسلفانيا، إضافة إلى إلحاق الهزيمة بالنمساويين، والبولنديين، والسيليسيين[26].

استحثت ماتياس هونيادي ضرورة حربية لفعل ما كان يفعله آنذاك الملوك المستبدون الآخرون من أصحاب النزعة التحديثية. لكن خلافاً لملوك فرنسا

وإسبانيا، ظل يواجه طبقة قوية ومنظمة تنظيماً جيداً من النبلاء. وأجبر على استشارة مجلس «الدايت» الذي انتخبه بانتظام. وبينما دفعت نجاحاته العسكرية النبلاء إلى منحه مساحة واسعة للمناورة، إلا أنهم عبروا عن استيائهم من زيادة العبء الضريبي الذي فرضه عليهم، فضلاً عن تآكل نفوذهم وتأثيرهم في عملية اتخاذ القرار. ونتيجة لذلك كله استعاد النبلاء، حين توفي ماتياس عام 1490، معظم المكاسب التي حققتها الدولة المركزية في أثناء نصف القرن السابق. فقد أغضبتهم خسارة امتيازاتهم وتحمسوا لاستعادة الوضع القائم السابق. بينما وضع البارونات أميراً أجنبياً ضعيفاً على العرش، وحرموا «الجيش الأسود» من التمويلات، ثم أرسلوه إلى المعركة لمحاربة الترك، حيث تعرض للتدمير. نجحت طبقة النبلاء في تخفيض عبئها الضريبي بنسبة راوحت بين 70-80 في المئة، على حساب قدرة البلاد على الدفاع عن نفسها.

عادت هنغاريا إلى الأسلوب الأرستقراطي اللامركزي. أما العاقبة فسرعان ما ظهرت بعد قليل، حين هزم الجيش الذي يعاني عدم الانضباط ويعتمد على النبلاء أمام سليمان القانوني في معركة موهاج عام 1526، وقتل فيها الملك الهنغاري. تكرر المشهد الذي لعب دوراً في الاجتياح المغولي، مشهد البارونات المتنازعين المهتمين بأجندة تعادي الدولة بدلاً من الدفاع عن البلاد. خسرت هنغاريا وجودها المستقل كأمة، وقسمت إلى ثلاثة أجزاء تحت سيطرة أسرة هابسبورغ النمساوية، والعثمانيين، ودولة إقطاعية تركية في ترانسلفانيا.

الحرية والأوليغارشية

تناولت حالة هنغاريا في شيء من الإسهاب من أجل توكيد نقطة بسيطة نسبياً: الحرية السياسية لا تتحقق بالضرورة بواسطة مجتمع مدني قوي ومتلاحم ومسلح وقادر على مقاومة سلطة الحكومة المركزية. ولا بترتيبات دستورية تضع قيوداً قانونية صارمة على السلطة التنفيذية. جسدت هنغاريا ذلك كله، حيث ضعفت السلطة المركزية إلى حد أن البلاد لم تتمكن من الدفاع عن نفسها ضد عدو أجنبي واضح

وماثل. تبلورت حالة مشابهة في بولندا، حيث خضع الملوك الضعفاء لتحكم مجلس النبلاء؛ وخسرت بولندا أيضاً استقلالها الوطني بعد هنغاريا بقرنين من الزمان.

لم تكن خسارة هنغاريا لاستقلالها الوطني النمط الوحيد لفقدان الحرية. فقد كانت تواجه، على الرغم من كل شيء، إمبراطورية تركية ضخمة وقوية وحسنة التنظيم استولت على معظم الممالك والإمارات المجاورة في جنوب شرق أوربا. وربما لن يتمكن حتى البلد الأكثر حداثة ومركزية من الصمود أمام الغزو التركي. لكن ضعف الدولة الهنغارية المركزية حكم على الفلاحين والمدن في هنغاريا بالخضوع والعبودية أيضاً. وبعد الفوضى وانخفاض عدد السكان جراء الغزو المغولي، أصبح أغلب الفلاحين أحراراً، ولاسيما أولئك الذين عاشوا في المناطق الملكية الكبيرة. فقد تمتعوا بحقوق وواجبات ثابتة بوصفهم من «ضيوف» الملكية، وكان باستطاعتهم أداء الخدمة العسكرية أو دفع ضريبة بدلاً من الخدمة. أما أهم حرية تمتعوا بها فكانت حرية الحركة، إضافة إلى الحق في انتخاب قضاتهم وقساوستهم[27].

أراد ملاك الأراضي من رجال الدين وغير رجال الدين ربط فلاحيهم بالأرض وتحويلهم إلى سلعة قابلة للبيع. أما عملية تحويل الأراضي الملكية إلى خاصة، التي بدأت في القرن الثالث عشر، فقد أدت إلى وضع أعداد متزايدة من الفلاحين تحت سلطة ملاك الأراضي وحكمهم التعسفي. واستحث ارتفاع أسعار الغذاء بدءاً من أوائل القرن السادس عشر ملاك الأراضي على زيادة الاستحقاقات والديون الإقطاعية العينية على الفلاحين. كما أجبروا على أداء مزيد من العمل سخرة، حيث ارتفع من يوم في الأسبوع في القرن السابق إلى ثلاثة بحلول عام 1520. وقيد حق الفلاحين في اختيار قضاتهم وقساوستهم المحليين، ووضع تحت إمرة السيد الإقطاعي[28]. فضلاً عن ذلك كله، بدأ ملاك الأراضي حرمان الفلاحين من حرية الحركة والانتقال من لورد إلى آخر، أو منعهم من الهجرة من قرية إلى أخرى. وأدى تفاقم وضع الفلاحين إلى تفجر انتفاضة فلاحية كبرى عام 1514، لكنها قمعت بوحشية، وأحرق زعيم الثورة على «الوتد» وأجبر رفاقه على أكل لحمه المحترق[29].

والجدير بالذكر أن الانتفاضة اندلعت عشية الغزو التركي ومثلت عاملاً أسهم في نجاح العثمانيين[30].

وكما لاحظنا في بداية هذا الفصل، لم ينحصر انتشار القنانة المطرد داخل هنغاريا. فقد عم بوهيميا، وبولندا، وبروسيا، والنمسا، وروسيا. ومارس النبلاء في شتى أرجاء المنطقة الضغط لزيادة الضرائب، وتقييد الحريات، وحرمان السكان التابعين لهم من حرية الحركة. لقد تعلمنا في القرن العشرين التفكير بالطغيان بوصفه من مفرزات الدول المركزة القوية، لكنه قد يكون أيضاً نتاجاً للأوليغارشيات المحلية. في الصين المعاصرة، لا تعد أسوأ انتهاكات حقوق الفلاحين، وخروقات قوانين البيئة والسلامة، وحالات الفساد المستشري، من نتاج الحكومة المركزية في بيجينغ، بل نتيجة ممارسات المسؤولين الحزبيين المحليين أو أرباب العمل في القطاع الخاص الذين يعملون معهم يداً بيد. من مسؤوليات الحكومة المركزية فرض قوانينها على القلة الأوليغارشية المستبدة؛ والحرية لا تضيع عندما تكون الدولة قوية بل حين يصيبها الوهن. في الولايات المتحدة، لم يتحقق إنجاز إلغاء قوانين الفصل العنصري في العقدين اللاحقين على الحرب العالمية الثانية إلا حين استخدمت الحكومة الاتحادية سلطتها لتطبيق الدستور في الولايات الجنوبية. ولا يمكن الفوز بالحرية السياسية على ما يبدو حين تقيد سلطة الدولة، بل عندما تواجه دولة قوية مجتمعاً يماثلها قوة ويسعى إلى تقييد سلطتها.

فهم الآباء المؤسسون في أميركا الحاجة إلى مثل هذا التوازن. كتب ألكسندر هاملتون في «الأوراق الفدرالية» (رقم 17) في معرض تناول مسألة حقوق الولايات إزاء الحكومة الاتحادية، ما يأتي:

أما في الأمثلة التي تغلّب فيها الملك على تابعيه، فقد كان نجاحه يعود في أساسه إلى طغيان أولئك التابعين على أفراد رعاياهم. ولما كان البارونات، أو النبلاء، أنداداً يتنافسون في عدائهم للملك، وكانوا ظلمة لعامة الناس، فقد ظلوا محل خشية وكره من الطرفين: الملك والعامة؛ إلى أن أفرز الخطر المشترك،

> والمصلحة المشتركة للطرفين اتحاداً فيما بينهما، وأدى ذلك الاتحاد إلى نهاية سيطرة الطبقة الأرستقراطية. ولو حافظ النبلاء، بمشاعر الرحمة والعدل، على ولاء أتباعهم وتابعيهم وصانوا إخلاصهم لهم، لانتهت الصراعات فيما بينهم وبين الأمير لصالحهم هم، وعلى صورة تضييق سلطة الملك الواحد أو إزاحته.

يمضي هاملتون ليقول إن الولايات ضمن البنية الاتحادية قابلة للمقارنة بإقطاعيات البارونات. وتعتمد درجة استقلاليتها عن الحكومة المركزية على طريقة تعاملها مع المواطنين. إذ لا تعد الحكومة المركزية القوية جيدة أو سيئة فطرياً؛ وتأثيرها النهائي في الحرية يستند إلى تفاعل معقد بينها وبين السلطات السياسية التابعة. وتلك حقيقة تكشفت في تاريخ الولايات المتحدة مثلما ظهرت في تاريخ هنغاريا وبولندا.

من ناحية أخرى، حين تقف دولة قوية في صف أقلية أوليغارشية مستبدة، تواجه الحرية تهديداً داهماً وخطراً ماثلاً على نحو خاص. تلك هي الحالة التي ظهرت في روسيا مع نهوض إمارة موسكو في القرن ذاته الذي وصلت فيها الدولة الهنغارية إلى نهايتها.



26

نحو استبداد أكثر اكتمالاً

ظهور الدولة الموسكوفية والخصائص المميزة للتطور السياسي الروسي؛ كيف نتج الاستعباد التدريجي للفلاحين الروس عن اعتماد الملكية على الأرستقراطية؛ لماذا انتصر الاستبداد بصورة أكثر اكتمالاً في روسيا مقارنة بمناطق أوربا الأخرى

تحول الاتحاد الروسي، لاسيما منذ ظهور فلاديمير بوتين على المسرح في أوائل القرن الحادي والعشرين، إلى ما يدعوه علماء السياسة نظام «الاستبداد الانتخابي»[1]. فالحكومة استبدادية في الجوهر، تتحكم بها شبكة شبحية مبهمة من السياسيين، والمسؤولين، والمصالح التجارية، ومع ذلك تجري انتخابات ديمقراطية لشرعنة استمراريتها في السلطة. الديمقراطية الروسية رديئة من حيث النوعية: النظام يسيطر فعلياً على جميع منافذ الإعلام الرئيسة ولا يسمح لأحد بانتقاده، فهو يهدد مرشحي المعارضة ويرهبهم وينزع الأهلية عنهم، ويوفر الحماية والرعاية لمرشحيه وأزلامه ومؤيديه.

والأسوأ من نوعية الديمقراطية أداؤها على صعيد حكم القانون. إذ يلقى الصحفيون الذين يفضحون الفساد الرسمي أو ينتقدون النظام مصرعهم في نهاية المطاف، ولا يبذل أي جهد حقيقي للعثور على القتلة؛ وتتعرض الشركات التي تواجه عمليات استيلاء عدائية من أتباع النظام لاتهامات زائفة من الوكالات الحكومية تجبرها على التخلي عن أصولها؛ ويمكن للمسؤولين النافذين الإفلات

مـن العقـاب على جرائـم القتل التـي ارتكبوهـا دون أي محاسـبة. تضع «الشـفافية الدوليـة»، وهي منظمة غير حكومية تجري اسـتطلاعات لمسـح وتقصي مسـتويات الفساد في شتى أنحاء العالم، تضع روسيا في المرتبة 147 من بين 180 بلداً، أي أسوأ من بنغلاديش وليبيريا وكازاخسـتان والفلبين، وأفضل قليلاً من سـورية وجمهورية إفريقيا الوسطى[2].

يرى كثير من المراقبين نوعاً من الاستمرارية بين روسيا القرن الحادي والعشرين والاتحاد السوفييتي السابق، وهو رأي عززه الحنين إلى الماضي الستاليني والسوفييتي الذي عبر عنه مراراً بعض الروس. لقد غرسـت الشـيوعية جذورها في روسيا أثناء السـنوات السـبعين اللاحقـة على الثورة البلشـفية، وشـكلت على ما يبـدو مواقف الروس المعاصرين.

لكن كثيراً من العوامل المتراكمة ترجع إلى ما قبل الشـيوعية. ونسـبة الاستبداد المعاصر إلى سياسـة القرن العشرين وحده تثير السـؤال المتعلق بالسـبب الذي جعل الشـيوعية تسـود وتنتصر في روسيا بهذا الشكل الشـمولي في المقام الأول، كما كانت الحـال في الصـين. هنالـك بالطبع تراث اسـتبدادي أقـدم عهداً يـمارس تأثيره. لقد طـورت روسـيا ما قبـل الثورة البلشـفية دولة مركزيـة قوية، حيث لا يقيد السـلطة التنفيذيـة حكم القانون أو الهيئات التشريعية القادرة على المحاسـبة إلا بقيود واهية. أما طبيعة الحكم الاسـتبدادي الذي تحقق في روسـيا ما قبل البلشـفية فكانت مختلفة نوعياً عنها في النظام القديم في كل من فرنسا وإسبانيا، وأقرب إلى النسخة الصينية أو العثمانية ما قبل الحديثة. وترتبط الأسـباب الكامنة وراء ذلك كله بعلاقة مع عوامل الجغرافيا الطبيعية لروسيا وموقعها، التي مارست تأثيراً دائماً في ثقافتها السياسية.

مصادر الاستبداد الروسي

تعـود أصـول الدولـة الروسـية إلى المنطقـة المحيطـة بكييـف (أوكرانيـا)، حين كانـت في نهايـة الألفية الأولى محطة تجارية كبرى تصل أوربا الشـمالية بالامبراطورية

البيزنطية وآسيا الوسطى. لكن انقطعت استمرارية الدولة في أواخر ثلاثينيات القرن الثالث عشر، حين تعرضت روسيا لغزو المغول وخضعت لاحتلالهم بقيادة باتو خان ومستشاره سوبوتاي. دمرت كييف عن بكرة أبيها؛ كتب الأسقف كاربيني، الممثل البابوي، قائلاً عندما كان يمر بالمدينة: «وجدنا في الحقول [حين اجتاح المغول المدينة] عدداً لا يحصى من رؤوس القتلى وعظامهم؛ فقد كانت هذه المدينة كبيرة ومكتظة بالسكان، لكنها سحقت، ولم يعد فيها سوى مئتي بيت، يخضع أصحابها الآن لعبودية قاسية»[3]. استمر الاحتلال المغولي نحو 250 عاماً. ويضع كثير من الروس المعاصرين اللوم الآن على المغول فوراً حين يسألون عن سبب اختلاف دولتهم وثقافتهم السياسية عن أوروبا إلى هذا الحد. هنالك أيضاً عدد كبير من المراقبين الغربيين، مثل المركيز دي كوستين، الذين أصروا على مر التاريخ على اعتبار روسيا قوة «آسيوية» تشكلت بصورة حاسمة جراء تفاعلاتها مع العثمانيين، والكومان، وغيرهما من الشعوب الآسيوية، لا مع المغول وحدهم[4]. وبعد ذلك، مع ظهور منغوليا المستقلة، تغير هذا الرأي، وبرزت موجة تعديلية جديدة ترى دور المغول تحت ضوء أكثر إيجابية[5].

على أي حال، مارس الغزو المغولي تأثيراً قوياً في التطور السياسي اللاحق في روسيا عبر عدد من الطرق السلبية في معظمها[6]. أولاً، قطع الاتصال التجاري والفكري بين روسيا وبيزنطة والشرق الأوسط، الذي مثل مصدراً للدين والثقافة. كما عرقل الاتصال مع أوروبا أيضاً، ما أدى إلى عدم مشاركة روسيا في تطورات مثل النهضة والإصلاح الديني إلى المدى الذي وصلت إليه المناطق الأقرب إلى الغرب.

ثانياً، أخر الاحتلال المغولي كثيراً التطور السياسي الروسي، الذي وجب عليه البدء من جديد بعد دمار روس الكييفية، المنطقة المحيطة بكييف المعاصرة في أوكرانيا التي كانت موقع الاستيطان الأصلي للروس. بدأت الدولة الروسية تتفكك قبل وصول المغول، لكن الفتح المغولي أكد تشتت السلطة السياسية وتوزعها على مجموعة من الإقطاعات الصغيرة التي يحكمها أمراء صغار. وانتقل مركز الجذب الروسي من شمال البحر الأسود إلى الشمال الشرقي، حيث ظهرت دوقية موسكو

الكبرى بوصفها لاعباً سياسـياً مركزياً. وخلافاً للإقطاع الأوربي، الذي ارتقى على مدى أكثر من ثمانمئة سـنة، لم تستمر إقطاعية روسيا سوى قرنين أو أكثر قليلاً -من بداية الخضوع للنير التتري عام 1240 إلى منتصف القرن السادس عشر حين اعتلى إيفان الثالث سدة الحكم- قبل أن يجبر الأمراء على مواجهة السلطة المتنامية للملكية المركزة.

أخيراً، قوض المغول التقاليد القانونية الموروثة من بيزنطة وجعلوا الحياة السياسية أشد قسوة ووحشية. وفي تعارض حاد مع أمراء أوربا المسيحيين، عد الحكام المغول أنفسـهم مجرد عصبة ضارية وناهبة غرضها المعلن الاستيلاء على الموارد من السكان الذين تسـيطر عليهم. كانوا شـعباً بدوياً لم يعرف المؤسسـات السياسـية المتطورة أو نظريات العدالة لنقلها إلى سكان الأراضي المفتوحة. ولم يزعموا قط أن الحكم وجد مـن أجل المحكومين؛ وخلافاً لحـكام الدول الزراعية التقليديـة، عانوا ضيق الأفق ورغبوا في الاستيلاء على الموارد دون الاهتمام بالاستدامة. عاقبوا المعارضين بقسوة وكانوا على أتم الاسـتعداد لإعدام سـكان بلدات بأكملها لمجرد إثبات وجهة نظر. جندوا الأمراء الروس، ومنهم الأمير الموسكوفي الذي سيتابع نشاطه لإقامة الدولة الروسـية، للعمـل بصفة جبـاة ضرائب لهم. وهكـذا، درب المغول عـدة أجيال من الزعماء الروس وفقاً لأسـاليبهم الضارية القائمة على السلب والنهب. وفي الحقيقة، اندمجوا وراثياً عبر الزواج المختلط مع السكان الروس.

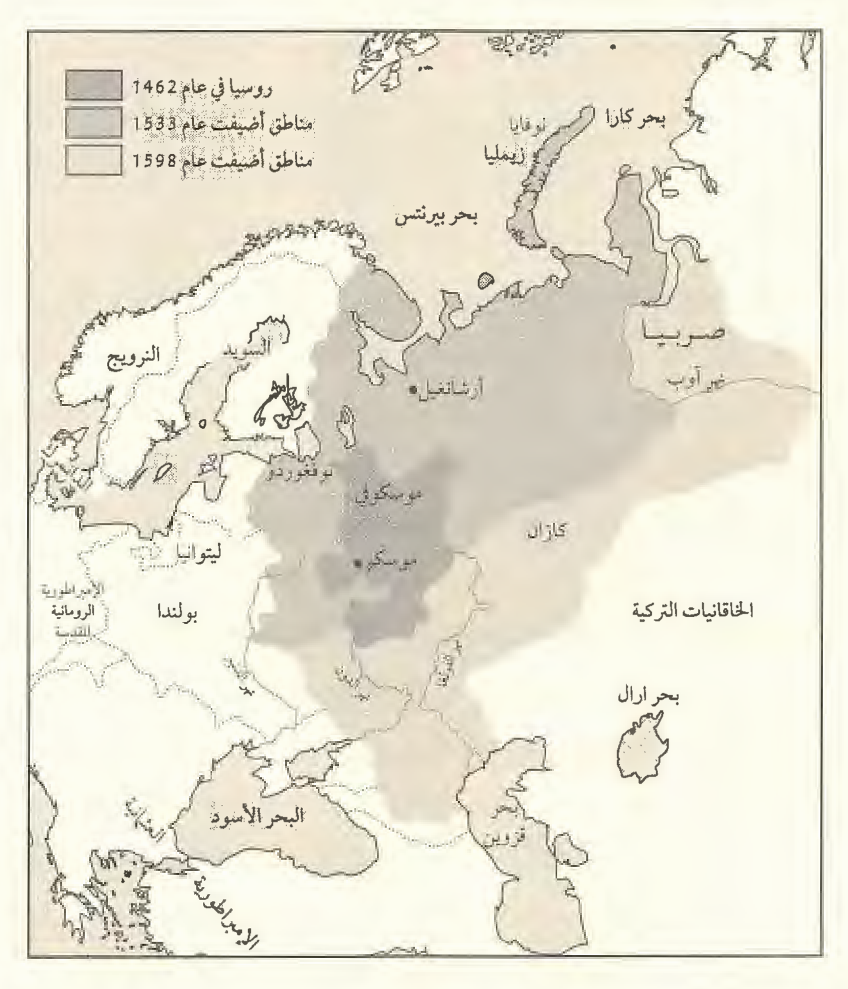
ومثلـما هـي الحـال تقريباً في جميـع الكيانات السياسـية الأخرى التـي تناولناها بالدراسـة، استحثت بناء الدولة الروسية الحاجة إلى شن الحرب. وعلى شاكلة أسرة كابيتيون في إيل دو فرانس، اسـتخدمت سـلالة روريك في موسكو موقعها المركزي نقطة انطلاق للتوسع الخارجي، ومقارعة الإمارات الإقطاعية الأخرى والاستيلاء عليها إضافة إلى محاربة المغول والليتوانيين والقوى الأجنبية الأخرى. برزت الدولة بوصفهـا قوة كبرى في عهد إيفان الثالـث (1440-1505)، الذي ضم نوفغورود وتفير واتخذ لقب ملك روسـيا كلها. توسعت مساحة إمارة موسكو من ستمئة ميل

مربع في عهد إيفان الأول (1288-1340)، إلى ألف وخمسمئة زمن باسيل الثاني (1415-1462)، إلى خمسة وخمسين ألفاً بحلول نهاية حكم إيفان الثالث[7].

هنالك العديد من أوجه الشبه بين عملية تشكل الدولة في روسيا أثناء العصر الإقطاعي وأنساقها التكوينية في الصين والسلطنة العثمانية. ومثل الأسرة المؤسسة لمملكة جو الغربية، انتشر المتحدرون من أسرة الإمارة الكييفية في شتى أرجاء روسيا، ولاسيما بعد الغزو المغولي، وتبعثروا في سلسلة من الإمارات الصغيرة التي شكلت نسخة روسية من الإقطاع. سيطر كل أمير على منطقة جغرافية، وموارد اقتصادية، وجنود، وتمكن من الحصول على خدمات أفراد الطبقة الأرستقراطية الحرة (البويار).

بنيت سلطة الدولة الموسكوفية على طبقة الخدمة الوسطى، المكونة من فرسان تلقوا أجرهم عيناً (لا نقداً) على شكل منح من الأراضي عرفت باسم «بومستيا». ضمت كل قطعة من هذه الأراضي خمس أو ست عائلات فلاحية تعمل فيها. ولأن الأرض متوافرة، حظيت السيطرة على البشر بأهمية أكبر من السيطرة على الأرض. لم يشكل الفرسان جيشاً محترفاً عاملاً، بل كان الأمير يدعوهم إلى الخدمة، ثم يعودون إلى أراضيهم بعد انتهاء موسم الحملات. أوجه التشابه لافتة بين أراضي «بومستيا» الروسية و«التيمار» العثمانية، ومن المرجح ألا يكون ذلك مجرد صدفة، نظراً لازدياد اتصال الروس بالترك في هذا العصر. وعلى شاكلة السباهية، تكون جوهر الجيش الروسي من طبقة تصنف في أنحاء أوربا الأخرى ضمن الشريحة الدنيا من الأرستقراطية، جنود اعتمدوا على الدولة للحصول على الأرض والموارد. بل شابه الفرسان الروس الخيالة العثمانيين في معداتهم الخفيفة نسبياً واعتمادهم على المناورة، وفي ذلك اختلاف أساسي عن الفرسان المدعّمين بالدروع الثقيلة في أوربا الغربية. كان دافع النظام في موسكو وراء بناء هذا النوع من الجيش مشابهاً لباعث العثمانيين: إيجاد تنظيم عسكري يعتمد عليه وحده من أجل المكانة والهيبة، دون أن يدفع إليه نقداً. وأمكن استخدام هذه القوة لموازنة قوة الأمراء والبويار الذين امتلكوا أراضيهم ومواردهم الخاصة[8].

إذن، هـذا واحـد من أهم الفوارق الحاسـمة بين روسـيا وهنغاريا. في روسـيا، جنـدت طبقـة الخدمة الوسـطى للعمل مبـاشرة للدولة الموسـكوفية، بينما دمجت في هنغاريا ضمن طبقة النبلاء. كان هذا الخيار على الأرجح كافياً لتقرير السبل اللاحقة للمركزيـة واللامركزية التي اتخذهـا المجتمعان. وحقيقة أن طبقة الخدمة الوسـطى أخضعـت مباشرة للدولة بدلاً مـن إلحاقها بطبقة النبلاء تمثل أحد الأسـباب المهمة التي جعلت المجتمع الروسي يضع عقبات أقل أمام مشروع بناء الدولة الموسكوفية مقارنة بمجتمعات أوربا الغربية.



نهوض روسيا

يتصل أحد الأسباب الأخرى وراء فشل النبلاء الروس في الحد من سلطة الدولة المركزية بحقيقة أن النسخة الروسية من الإقطاع لم تعمر مدة كافية لتتحصن وتتجذر. لقد شهد علم التأريخ الروسي جدلاً متواصلاً حول هذه المسألة، وأكد بعض المؤرخين أن البلاد لم تختبر الإقطاع أصلاً؛ نظراً لأن الإقطاعيات الروسية لم تمتلك سلطة الحكم الذاتي نفسها التي تمتعت بها مثيلاتها في أوربا الغربية[9]. لم يتح للأمراء والنبلاء الروس الوقت الكافي لبناء القلاع؛ بينما منحت السهول والسهوب الروسية المسطحة ميزة للقوات الهجومية القادرة على الحركة بسرعة تتفوق بها على القوات الدفاعية.

تعمدت الدولة الموسكوفية تشجيع تفكك الأرستقراطية عبر نشر تراتبية من عائلات البويار والأفراد ضمن العائلات (mestnichestvo). وعلى غرار بيع الألقاب والامتيازات الفرنسية والإسبانية، أضعف النظام التراتبي الروسي اللحمة الداخلية للنبلاء عبر وضعهم في حالة من المنافسة المباشرة فيما بينهم[10]. ونتيجة ذلك كله، كان النبلاء الروس، بوصفهم طبقة، أقل تماسكاً وتلاحماً، ومن ثم لم يطوروا مؤسسات كافية تتيح لهم مقاومة الدولة المركزية بأسلوب جمعي. واشتهروا بمشاحناتهم الداخلية التافهة التي استنزفت طاقاتهم وأنهكت قواهم باستمرار.

كان حكم القانون في روسيا منذ البداية أضعف منه في أوربا الغربية. ولم تلعب الكنيسة الأرثوذكسية قط الدور ذاته الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في ترسيخ قانون كنسي خارج نطاق سلطة الحكام الإقليميين. أما الامبراطورية البيزنطية التي استمدت منها روسيا نموذج العلاقات بين الكنيسة والدولة فكانت بابوية-قيصرية (تخضع سلطة الكنيسة الدينية للحكومة الدنيوية)؛ حيث يعين الامبراطور أسقف القسطنطينية ويتدخل في مسائل العقيدة. ولم يحدث قط معادل للنزاع على تقليد المناصب والإصلاح الغريغوري في العالم البيزنطي. لقد أخفقت الكنيسة الشرقية في تطوير بيروقراطية ممركزة شبيهة بالدولة يمكن بها نشر القانون، وفشلت في تقنين مراسيمها وتحويلها إلى قانون كنسي موحد بطريقة الكنيسة الكاثوليكية. وحين فصل الغزو المغولي الكنيسة الروسية عن مصادرها البيزنطية، وجدت في الدولة

الموسكوفية حامياً جديداً. توافقت مصالح الكنيسة والدولة: منحت الثانية للأولى الرعاية والسلطة، بينما روجت الأولى شرعية الثانية بوصفها مستقراً لـ«روما الثالثة». أصبحت الكنيسة الروسية تخضع كلياً للسلطة الدنيوية مع خلع الأسقف نيكون عام 1666، ووفقاً للأمر الروحي الذي أصدره بطرس الأكبر عام 1721 ألغيت الأسقفية كلية واستبدلت بمجمع (سينودس) مقدس يعينه القيصر مباشرة[11].

من يشكك بأهمية الحماية التي وفرها حكم القانون لنخبة أوربا الغربية، يجب أن يلاحظ الحقبة المظلمة في التاريخ الروسي التي تكشفت في النصف الثاني من عهد إيفان الرابع (1530-1584) (عرف لاحقاً باسم إيفان «غروزني»، أي إيفان الرهيب أو العظيم)، ولم يكن لها نظير حقيقي في التاريخ الأوربي الغربي. دفع موت زوجة إيفان الشابة والعزيزة على قلبه، أنستاسيا، عام 1560، الأمير إلى الاستسلام لموجة من الارتياب الجامح بمسؤولي البلاط المحيطين به. ترك موسكو فجأة ليعود إليها عام 1565 مطالباً البويار بالقبول بإقامة منطقة إدارية خاصة عرفت باسم «أوبريشنينا» يملك فيها الأمير سلطة مطلقة للتعامل مع الأشرار والخونة. منحه البويار هذه السلطة فانقلب عليهم عبر عهد من الإرهاب تعرضت فيه أعداد كبيرة منهم للاعتقال والتعذيب والإعدام، مع عائلاتهم. أنشأ إيفان قوة خاصة من الشرطة عرفت باسم «أوبريشنيكي»، ارتدى أفرادها ملابس سوداء وركبوا خيولاً سوداء، وأصبحت أداة لحكمه الخاص الخارج على القانون. صادرت الدولة الأراضي في المقاطعة، وأضيفت إليها لاحقاً مساحات جديدة إلى أن غدت تمثل نصف أراضي الدولة. أشارت التقديرات إلى مقتل عدد يراوح بين أربعة وعشرة آلاف من البويار. ولم ينج سوى تسع من العائلات الأميرية القديمة، بينما صودرت غالبية أراضيها[12]. فقد إيفان على ما يبدو توازنه العاطفي تماماً، بل بلغ به الأمر حد قتل ابنه ووريثه، وعانت البلاد بعد موته حالة من الصدمة الشديدة[13]. من الصعب ألا نلاحظ في «أوبريشنينا» سابقة لعمليات التطهير ضد أعضاء الحزب الشيوعي التي قام بها جوزيف ستالين في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين وأواخرها، حين ارتاب الأمين العام للحزب بكل من حوله فاغتال الرفاق القدامى من البلاشفة

الذيـن عملوا معه على تفجير الثورة[14]. كـما تذكر بحكام صينيين مثل الإمبراطورة وو، التي قامت بعمليات تطهير ضد النخب الأرستقراطية.

السـؤال المحـير من منظور التطور السـياسي الـروسي هو: لماذا عـرض البويار أنفسـهم للخطر عبر منح إيفان هذه السـلطات الخاصة. يبـدو أن إحدى الإجابات تتمثـل في أنهـم لم يعتقدوا بقدرتهم على ممارسـة السـلطة بأنفسـهم وتملكهم الخوف مـن التبعـات والعواقـب إذا لم يتمتع الملك بسـلطة قوية. أثير هـذا الاحتمال في أثناء ابتعاد إيفان الغريب عن موسـكو. إذ لم تكن الخشية الروسية من الفوضى والتفكك جـراء الدولـة الضعيفة غير مـبررة؛ لأن هذا ما حصـل بالضبط حين تـوفي فيودور بـن إيفـان دون وريـث عام 1598، ما وضع نهاية لسـلالة روريك ودشـن ما دعي بعـصر الأزمات. اجتاحت الدولة الموسـكوفية المجاعـة وتعرضت للغزو الخارجي وتفككت جراء سلسـلة مـن «المطالبين المزيفين» بالعرش والمتنافسـين عليه. لم يكن جهـاز الدولة الذي أنشـأه أمراء موسـكو قويـاً بما يكفي لتحمـل صراع مطول على الخلافـة، وكان من المسـتحيل العودة إلى شـكل أقـل مركزية مـن الإدارة الإقطاعية بعد أن انهارت سـلطة الأمراء. أما النتيجـة فكانت حالة من العنف الجامح والهيمنة الأجنبية، لم تتوقف إلا مع ظهور أسرة رومانوف عام 1613.

بدائل حرة

لم يكـن ظهور الاسـتبداد الروسي قدراً محتوماً جراء منطـق داخلي فرضته الثقافة الروسية. هنالك في الحقيقة سوابق في التاريخ الروسي لمؤسسات جمهورية على الطراز الغربي، أو جمعيات تمثيلية، توفر رؤية ما لاحتمالات روسـية بديلة. لم تتعرض مدينة نوفغـورود في أقصى الشـمال الغـربي للغزو المغـولي وبقيت جمهوريـة تجارية مزدهرة طوال العصر الإقطاعي المبكر. وارتبطت بصورة وثيقة مع تجارة البلطيق وجسدت بوابة للسـلع الأوربية التي تدخل روسـيا. كان لأمير نوفغـورود جيش تحت إمرته، لكن سلطاته قيدت بجمعية تمثيلية شعبية (veche) تنتخب محافظاً للمدينة من أفراد الطبقة الأرستقراطية. منح المواطنون الأحرار كلهم حق التصويت. وكانت الجمعية

تتحكم بالضرائب، والقوانين، والشؤون الخارجية، وتستطيع خلع الأمير. وحتى داخل المدينة، تمتعت الأحياء السكنية بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الخاصة. في نهاية المطاف، فتح إيفان الثالث نوفغورود وضمها إلى الدولة الموسكوفية عام 1478. ثم أبطل جميع مؤسساتها الجمهورية الفريدة، وأعدم كثيراً من زعمائها بتهمة الخيانة، كما نفى عدداً كبيراً من عائلات البويار والتجار إلى مناطق أخرى من مملكته[15].

تجسد النوع الثاني من المؤسسة التمثيلية في مجلس النبلاء («مجلس زيمسكي») الذي حمل بعض الشبه بـ«جمعيات الطبقات الثلاث» والجمعيات التمثيلية في الغرب. كان المجلس يجتمع بشكل غير منتظم، إلا أنه لعب دوراً حاسم الأهمية في بعض المراحل، كما حدث حين وافق على عدد من مبادرات إيفان الرابع، مثل حربه مع ليفونيا. وصادق مجلس آخر على تنصيب فيودور بن إيفان الرابع قيصراً عام 1485 وعرض العرش على الوصي بوريس غودونوف عام 1598. وربما يكون أهم عمل قام به مجلس زيمسكي الموافقة على تنصيب ميخائيل رومانوف قيصراً عام 1613، ليضع نهاية لعصر الأزمات. استمرت الهيئة في الانعقاد للمصادقة على شن الحروب وفرض الضرائب في العديد من المناسبات في القرن السابع عشر، إلى أن تمكن بطرس الأكبر من تهميشها[16]. ومن ثم غابت المؤسسات التمثيلية عن التاريخ الروسي، إلى أن ظهر مجلس الدوما أو المجلس التشريعي عقب الحرب الروسية اليابانية عام 1906.

المصدر الأخير المحتمل لمقاومة السلطة الاستبدادية مثلته الكنيسة الروسية. ولأسباب ذكرناها آنفاً، كثيراً ما أدان النقاد الكنيسة الروسية بوصفها أداة طيعة بيد الحاكم في موسكو منذ العصور القيصرية إلى الوقت الحاضر. لكن في الحقبة السابقة على خلع الأسقف نيكون، ظهر سبيل مختلف. فقد تمتعت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بالاستقلال الذاتي نتيجة امتلاكها ربع الأراضي الروسية تقريباً. فضلاً عن تراث رهباني قوي امتد إلى إصلاح القديس سيرجيوس، الذي نظرت أخويته الرهبانية بعين الشك والريبة للحكام الدنيويين. لم يكن مطران موسكو يعين من

قبل الأمير، بل الأسقف في القسطنطينية، على الأقل حتى الأزمة التي فجرها المجمع (المسكوني) الفلورنسي عام 1441، حين عين المطران مجلس للأساقفة الروس[17]. واتخذ زعماء الكنيسة مواقف فردية بطولية ضد الطغيان، مثل مطران موسكو فيليب، الذي أدان إيفان الرابع فنفي عن أبرشيته ثم مات خنقاً في نهاية المطاف على يد أحد أتباع القيصر[18].

تشير هذه الأمثلة في دلالتها إلى أن التراث الروسي ليس مجرد طغيان استبدادي متصل، بل احتشد ببدائل حرة برعمت وأزهرت بين الحين والآخر. والوعد بالمجتمع الحر هو الذي ظهر مجدداً بعد سقوط الشيوعية وربما يتحقق في المستقبل.

تكتل مالكي الفلاحين

في نهاية القرن السابع عشر كانت الدولة الروسية مركزية، لكنها أقل تطوراً بكثير من مثيلاتها الأوربية. إذ لم توجد بيروقراطية ممركزة متماسكة، بل مجرد سلسلة من الأقسام والإدارات (prikazy) بصلاحيات متداخلة وتفويضات متنافرة نتجت عن كتلة مشوشة من الأوامر الفردية (prikaz) التي أصدرها القيصر[19]. وخلافاً لنظام المشرفين الإداريين الفرنسي، اعتمدت الحكومة المحلية حتى عهد إيفان الرابع على تعيينات يجريها القيصر عرفت باسم «التلقيمات» (kormlenie). يشير الاسم إلى توليفة تجمع المقصد الكامن وراء المؤسسة: الإشراف والنهب. ألغيت في عهد إيفان الرابع جميع أشكال الحكم المحلي التي وجدت في القرن السادس عشر، واعتمدت الدولة على نظام الحكام العسكريين (voevody) لتنفيذ أوامرها. كان الجيش بدائياً أيضاً، وظل معتمداً على الخيالة مع وحدات مشاة جديدة غير موثوقة أنشئت في العاصمة[20].

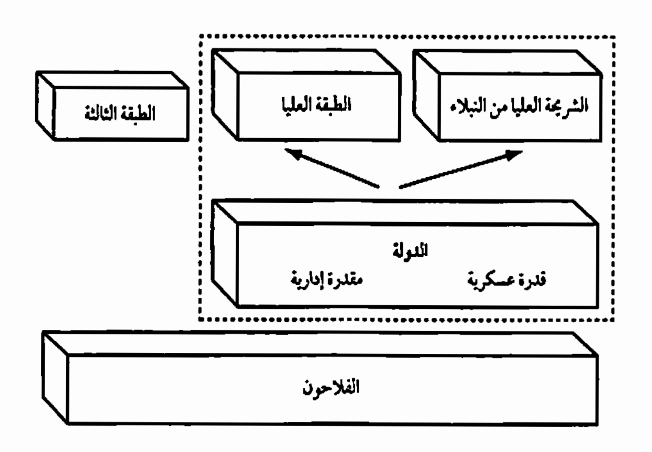
جرت الجولة اللاحقة الكبرى من جولات بناء الدولة الروسية في عهد بطرس الأكبر (1672-1725)، الذي نقل العاصمة من موسكو إلى سان بطرسبورغ، واستورد جملة من المؤسسات من أوربا. كان بطرس عملاقاً فعلاً، من ناحية

القدرة الجسدية والمقدرة القيادية، ودفع بمفرده الحدود القصوى لما هو ممكن فيما يتعلق بالتحول الاجتماعي من القمة إلى القاعدة. مثلت الحرب مرة أخرى الباعث الرئيس لبناء الدولة، ولاسيما الضغوط الهائلة الناجمة عن الحرب الشمالية الكبرى مع السويد. وعقب الهزيمة أمام كارل الثاني عشر في معركة نارفا عام 1700، بدأ بطرس عملية إعادة تنظيم شاملة للجيش وفق الأساليب الأوربية المعاصرة وبناء قوة بحرية من الصفر تقريباً (انطلاقاً من سفينة واحدة وانتهاء بأسطول زاد عدد قطعه على ثمانمئة وأصبح قادراً على هزيمة البحرية السويدية). كما عمل على تحديث الإدارة المركزية في روسيا عبر إلغاء الأقسام والإدارات القديمة واستبدالها بنظام من الكليات (المجمعات)، التي صممت وفق أسلوب المؤسسات المشابهة في السويد. فقد ارتكزت على دراية تقنية -أتت من الأجانب غالباً عند هذه المرحلة- ومارست وظيفة تشاورية في مناقشة السياسات وتنفيذها.

استندت المرحلة الأولى من بناء الدولة في القرنين الخامس والسادس عشر إلى تحشيد طبقة الخدمة الوسطى، الأمر الذي قسم النبلاء وضمن اعتماد عدد كبير منهم على الدولة اعتماداً مباشراً. مضى بطرس خطوة إضافية فجند الطبقة الأرستقراطية كلها في خدمة الدولة. دخل أفراد الطبقة الأرستقراطية العليا الجيش منذ الطفولة، وترقوا وفق معايير المؤهلات والجدارة الحديثة، ووجب عليهم البقاء مع الأفواج الحربية طوال حياتهم. وهكذا استمرت فكرة النبالة الخادمة للدولة مدة أطول في روسيا مقارنة بأوربا، مع أنها طبقت بطريقة مختلفة تماماً. لم يأت النبلاء الذين خدموا الدولة مع حاشيتهم من الفلاحين والأتباع، لكنهم عينوا في مناصب من قبل التراتبية الهيكلية الممركزة. وأدى ذلك إلى عسكرة شاملة للمجتمع الروسي، مع تشديد أخلاقي على الواجب والشرف والتراتبية والطاعة[21].

يوضح الشكل 4 توازن القوى السياسية الداخلية التي دعمت الاستبداد الروسي.

الشكل 4: روسيا



في عــام 1722، اسـتبدل بطرس بالتراتبيــة الإقطاعية القديمة جـدولاً تصنيفياً، كان عبارة عن نظام تراتبي ينتمي فيه كل واحد من رعاياه إلى مرتبة محددة قانونياً لها امتيازاتها والتزاماتها. وعبر الوصول إلى مرتبة معينة، ينضـم الموظف من غير النبلاء، بغـض النظر هل يعمل في الجهاز البيروقراطي أم المؤسســة العسـكرية، إلى صفوف النبالة الوراثية بشكل آلي. وفر ذلك سبيلاً لانضمام أفراد جدد إلى طبقة النبلاء كانت الدولة بحاجة إليهم بسبب ضرورة شغل العدد الهائل من المناصب الحكومية. دعم الجدول الهوية المشـتركة للنبلاء وقدرتهم على العمل الجمعـي. لكن الطبقة النبيلة لم تعد نفسـها خصماً للسـلطة الملكية؛ فقد بلغت درجة ارتبـاط مصالحها بالدولة حداً منعها من ذلك[22].

مـا جنـاه النبلاء مقابـل الخدمة كان إعفاء مـن الضرائب، وحقوقـاً حصرية في ملكية الأرض والبشر، وفرصة لممارسة مزيد من الضغط على الأقنان. وتؤكد العلاقة الوثيقـة بين الظـروف المتدهورة للفلاحين ونهـوض الطبقة الأرسـتقراطية الخادمة للدولـة حقيقـة أن القنانة ظهـرت أول مـرة في الأراضي التي منحهـا الأمير لنبلائه على شـكل هبات (بومسـتيا). وكانت هذه على الأغلب تقع في المناطق الحدودية في الجنـوب والجنوب الشرقي والغرب حيث تم الاسـتيلاء عـلى الأراضي من البلدان المجاورة. لكن في الامتداد الهائل للمناطق الشمالية التي لم تشهد الحروب، بدا وضع

الفلاحين أفضل بكثير -كانوا على الأغلب تابعين للدولة وعليهم التزامات تجاهها لا للسيد الإقطاعي[23].

زاد العبء الضريبي على كاهل الفلاحين باستمرار على مدى القرنين السادس عشر والسابع عشر، لكن القيود القانونية الأكثر أهمية هي تلك التي وضعت على الحق في حرية الحركة. فقد كان حق الفلاح في المغادرة تراثاً متبعاً منذ القدم، لكنه قيد باطراد ثم ألغي كلية[24]. كانت هذه القيود المعيقة لحركة الفلاح حاسمة الأهمية بالنسبة لتشكيل أرستقراطية روسية متلاحمة وتحالفها مع الملكية.

والمفارقة أن للسبب وراء ذلك علاقة بجغرافية روسيا، التي كانت كما أسلفنا غير مواتية لتطور نظام عبودي راسخ جراء نقص الإحاطة. إذ لا توجد سوى قلة قليلة من الموانع الطبيعية للحركة في روسيا مثل الأنهار أو سلاسل الجبال التي يتعذر عبورها، بينما امتدت المناطق الحدودية مع توسع البلاد، ولا سيما في الجنوب والجنوب الشرقي. وقيل إن مجتمعات القوزاق المحلية الحرة التي نمت في جنوب أوكرانيا وحوض الدون قد تأسست بواسطة أقنان هاربين. ومثلما حدث في الجنوب الأميركي، حيث تاخمت مناطق ملاك العبيد حدوداً مفتوحة، لم يكن بالمستطاع جعل مؤسسة القنانة قابلة للحياة والتطبيق إلا إذا جمع أصحابَ الأقنان اتفاقٌ ملزم لتقييد حركتهم، وإعادة الهاربين منهم، وإنزال عقاب شديد لا بالأقنان وحدهم بل بأصحاب الأراضي الآخرين الذين انتهكوا القواعد والأنظمة. فإن اختار طرف مؤثر الخروج من النظام -أي حين توفر الحماية للهاربين جماعة فرعية من السادة الإقطاعيين، أو مجموعة من المدن الحرة، أو الملك نفسه- فإن النظام برمته سينهار. ونظراً للندرة النسبية للعمال في هذه الحقبة، فإن من المربح لأي صاحب أرض الانشقاق عن الائتلاف وجذب الأقنان إلى أرضه عبر عرض شروط أفضل. ومن ثم، كان من الضروري تعزيز التضامن بين أعضاء تكتل ملاك الأراضي عبر امتيازات مغرية وواجبات ملزمة لتطبيق القواعد والأنظمة المقيدة لحركة الفلاح. لقد تأسس الاستبداد الروسي على تحالف بين الملك والشريحتين العليا والدنيا من النبلاء، حيث أخضعت هذه الأطراف نفسها لقواعد ملزمة على حساب الفلاحين.

تفسر الحاجة إلى الحفاظ على هذا التكتل بين مالكي الأقنان جوانب عديدة من التطور السياسي الروسي. فقد وضعت الحكومة قيوداً متزايدة تعيق الأفراد الذين لا يملكون الأقنان عن حيازة الأراضي مجاناً. كان على من يريد امتلاك الأراضي الانضمام إلى النبلاء، حيث يمتلك الأقنان تلقائياً ويخضع للالتزامات الضرورية للحفاظ على النظام. ومن ثم، عرقل ذلك نمو طبقة برجوازية في مدن تجارية مستقلة، وهو أمر لعب دوراً مهماً في تشجيع حرية الفلاحين في الغرب. ولذلك كله، فإن النبلاء هم الذين قاموا بالدور الريادي في التطور الاقتصادي الرأسمالي في روسيا لا البرجوازية المستقلة[25]. كما أن الحاجة إلى الحفاظ على التكتل تفسر التوسع الروسي في الجنوب والجنوب الشرقي؛ لأن وجود مناطق القوزاق الحرة على طول الحدود مثل إغراء مستمراً وفرصة سانحة لهروب الفلاحين، وكان من الضروري منعهم من ذلك.

ما بعد بطرس

مارس بطرس الأول دوراً تحديثياً عظيماً وعمل على «أوربة» روسيا بطرق عديدة وتحويلها إلى لاعب رئيس في السياسة الأوربية. لكن أساليبه الإصلاحية المتعجلة والمتجهة من القمة إلى القاعدة واجهت قيوداً فرضتها الطبيعة الأساسية للمجتمع الروسي. على سبيل المثال، لم يثمر جهده المبذول لإصلاح الحكم على المستويات الإقليمية والبلدية والمحلية عبر إيجاد نظام من طبقتين من المقاطعات والمناطق وتشريعات بلدية جديدة، جراء ما يمكن أن يسمى في سياق البلدان النامية المعاصرة «الافتقار إلى القدرة». أي عدم وجود عدد كاف من الإداريين المدربين على المستوى المحلي، بينما افتقد من وجد منهم روح المبادرة. ولم تنفذ القوانين والتشريعات المرسلة من المركز، ولا كان النظام قادراً على وضع حد للفساد والحكم التعسفي[26].

ولا استطاع جهد بطرس الهادف إلى إيجاد نظام ترقيات حديث قائم على الجدارة والأهلية للجيش والبيروقراطية المركزية الصمود بعد وفاته. فقد اعتمد كثير من إصلاحاته على ما تمتع به شخصياً من رؤية وطاقة؛ على سبيل المثال، كان يحضر امتحانات الموظفين الجدد الذين سيدخلون السلك الحكومي. لكن بعد

رحيلـه، أعيـدت الميراثيـة إلى النظـام الإداري بواسـطة العائلات القوية في حاشـية البـلاط. وفي عهـد خلفائـه الضعفـاء، أصبحـت الترقيـة إلى أعلى مراتب المؤسسـة العسـكرية والبيروقراطيـة تعتمـد على رعاية (ووسـاطة) إحدى العائـلات الكبيرة النافذة مثل: دولغوروكوف، أو ناريشـكين، أو غوليتسـين، أو سـالتيكوف. ونجح الأرسـتقراطيون، الذيـن زادت سـيطرتهم على سياسـة الدولة، في إلغـاء التزاماتهم بخدمـة الدولـة عام 1762، وحصلـوا على حقوق إضافية على حسـاب الفلاحين، مثـل القدرة على نقلهم أو ترحيلهم متى أرادوا[27]. وامتدت المنافسـة بين العائلات وشـبكات الرعاية والحماية والمحسـوبية التي توفرها إلى المؤسسـة العسكرية، حيث ضعفت الكفاءة جراء هذه الصراعات من أجل السيطرة والهيمنة.

أدى نهـوض هـذه العائلات الأرسـتقراطية إلى نـشر السـلطة وتوزيعها ضمن النظام الروسي وتقليص سطوة الاستبداد الموروث عن إيفان الرابع وبطرس. وجعل ذلك، إضافة إلى هيمنة الثقافة الفرنسية على النخب الروسية، المجتمع الأرستقراطي الروسي في أوائل القرن التاسع عشر يبدو أوربياً متميزاً كما وصفه تولستوي في الحرب والسـلام، ومختلفـاً اختلافاً بيناً عن حاله قبل مئتي سـنة. لكـن يجب عدم الخلط بين توزيع السـلطة هذا ونهوض دولة إدارية حديثة كما جرى في الغرب. ووفقاً للمؤرخ جون لودون «فإن وجود شـبكة وطنية من العائـلات ومنظومات العملاء والأتباع جعل مـن التراتبية المتصلبة التي أقامتها النصوص التشريعية الباحثة باسـتمرار عن هيكلية إدارية و'نظامية' متسـقة، مهزلة تدعو للسـخرية. وهذا يفسر السـبب الذي جعل الحكومة الروسية، أكثر من سواها، حكومة أفراد لا قوانين»[28].

تحقق الاستبداد

ينتهي هذا السرد الوصفي لروسيا مع ظهور دولة اسـتبدادية متماسكة في أواخر القـرن الثامـن عشر. ومن الواضـح أن حوادث كثيرة جرت بعـد ذلك، على صعيد التجريـب الليبرالي في القرن التاسـع عـشر، ونهوض دولة شـمولية (توتاليتارية) في القـرن العشرين. لكن حتى في زمن الثورية الفرنسـية، بـرزت ملامح معينة للحكم

الـروسي ميزتـه بصورة صارخة عن النظامين الاسـتبداديين في فرنسـا وإسـبانيا من ناحية، والدولتين الصينية والعثمانية من ناحية أخرى.

كانت الدولة الروسية أقوى من نظيرتها الفرنسية أو الإسبانية من عدة جوانب. فقـد شـعرت كل واحـدة منهما بأنها مقيـدة باحترام حكـم القانون، عـلى الأقل فيما يتعلق بالنخب، وهذا أمر غاب عن روسـيا كلية. لقد قضمت الحكومتان الفرنسـية والإسـبانية حقوق الملكية عبر التخلف عن سـداد الديون، واحتكار سـك العملة، وتلفيـق التهم عن طريق إجراءات المحاكم المصممة لابتزاز المال من الضحية. لكن شـعرت الحكومتان، عـلى الأقل، أنهما مجبرتـان على العمل وفق نظـام قضائي قائم. بالمقابل، اسـتولت الحكومة الروسـية عـلى الأملاك الخاصة بطريقة سـافرة من دون حتـى التظاهـر بالتزام القانون، وأجـبرت طبقة النبلاء برمتها عـلى خدمة الحكومة، وتخلصـت مـن الأعـداء والخونـة دون اللجـوء إلى الإجـراءات القانونية المناسـبة. كانـت حقبـة أوبريشـنينا في عهـد إيفـان الرابع حدثاً فريـداً من بعـض الجوانب ولم يتكـرر على النطاق نفسـه حتى وصول الشـيوعيين إلى السـلطة في القـرن العشرين. لكن حقيقة حدوثه شـكلت سـوابق مهمة للحكام الروس اللاحقين، الذين عرفوا أن لديهـم رادعـاً قوياً ضد النخـب لم يكن متاحاً للملوك الغربيين. في هذا السـياق، كانت الحكومة الروسـية أقرب إلى الصين الامبراطورية من الحكومات التي ظهرت في الغرب. لقد طورت الحكومة الروسـية مؤسسـات اسـتبدادية شابهت مؤسسات العثمانيين (مثل «البوميسـتيا»). لكن العثمانيين والمماليك كانوا في ذروة عهدهم أكثر احتراماً لحكم القانون مقارنة بالحكام الروس.

مـن ناحية أخرى، كان الاسـتبداد الروسي أكثر ميراثية من النسـخة الصينية أو العثمانية. ومثلما رأينا، ابتكر الصينيون بيروقراطية حديثة وحكماً ممركزاً ولا شخصياً. وبينـما جسـد التاريـخ الصيني على الأغلـب صراعاً على إعـادة الميراثيـة إلى الدولة، وجد مثال الإدارة اللاشـخصية المسـتندة إلى الجدارة حتـى قبل ظهور صين موحدة في القـرن الثالث قبل الميلاد. كما نجح نظام الرق العسـكري العثماني في إنشـاء نظام إداري يسـتند إلى الجدارة والأهلية نال في أيام مجده إعجاب الزوار الأوربيين بسبب

تحـرره من تأثيرات الميراثية والمحسـوبية. لقد حاول بطرس الأكـبر إيجاد نظام مماثل في روسـيا، لكنه لم ينجح إلا جزئياً. واستطاعت القوى الميراثية إعادة الاستيلاء على الدولـة وأسرها بكل سـهولة، حيث اشـتغلت خلـف الكواليس لصياغة السياسـة بطرق غابت عنها الشفافية كلياً.

أوجه التشـابه والتوازي بين روسـيا المعاصرة والمجتمع الذي ظهر في السنوات المئـة التـي أعقبـت مـوت بطـرس الأكبر لافتـة ومثـيرة للانتبـاه. وعـلى الرغم من الدسـتور الرسمي والقوانين المكتوبة في روسـيا الحديثة، إلا أن البلاد تخضع لإدارة شـبكة من النخب الخفية المشابهة لأسرتي سـالتيكوف وناريشكين التي هيمنت على روسـيا الامبراطورية. يسهل على هذه النخب الوصول إلى السلطة بطرق لا تحددها القوانـين ولا الإجراءات الرسـمية المنظمة. لكن خلافاً للحـال في الصين، لا تملك غالبيـة النخب في روسـيا شـعوراً مماثـلاً بالمسـؤولية الأخلاقية تجاه الأمـة ككل. إذ تتحسـن نوعية الحكم كلما ارتقينا سـلم التراتبية السياسـية في الصين، بينما تسـوء في روسـيا. والنخب المعاصرة مسـتعدة لاسـتخدام المشـاعر القومية لشرعنة سلطتها، لكنها تعمل في النهاية لمصلحتها على الأغلب.

لا تعد روسـيا محاصرة بشرك تاريخها. والسوابق الاسـتبدادية التي بدأها إيفان الرابع وبطرس وسـتالين تبعتها حقب من التحرر. كما يحشـد المجتمع اليوم بطريقة مختلفـة عن أسـلوب النظـام القديم، بينما يسـمح إدخال الرأسـمالية بإعـادة ترتيب النخـب بـين الحين والآخـر. إن الحكـم الاسـتبدادي الانتخـابي القائم حاليـاً بكل فسـاده وفوضويته، ليس هو الديكتاتورية الوحشـية التي خبرها الروس في الماضي، والتاريـخ الـروسي يوفر كثيراً من السـبل البديلة نحـو مزيد من الحريـة، وربما تمثل سوابق للإصلاح في المستقبل.

27

الضريبة والتمثيل

كيف تضع الحالات السابقة للمحاسبة المخفقة سياقاً لفهم تطور المؤسسات البرلمانية في إنكلترا؛ مصادر التضامن السياسي وجذوره في إنكلترا قبل وصول النورمانديين؛ دور القانون في شرعنة المؤسسات الإنكليزية؛ ما الذي حققته «الثورة المجيدة» فعلاً

الحالة الأخيرة المتعلقة بتطور المحاسبة السياسية تمثلها إنكلترا، حيث نجحت مأسسة الأبعاد الثلاثة للتطور السياسي كلها -الدولة، وحكم القانون، والمحاسبة السياسية. وضعتُ إنكلترا في آخر ترتيب الحالات المدروسة من أجل تجنب بعض شراك ما يسمى «التاريخ الليبرالي» (=التاريخ الذي يرى الماضي بوصفه تطوراً محتوماً نحو الديمقراطية الليبرالية). كتبت سرديات كثيرة عن نهوض الحكومة التمثيلية في إنكلترا تجعل تطورها يبدو مثل نتيجة منطقية أو ضرورة لزومية أو عاقبة حتمية للنمط الغربي للتطور الذي يمتد تراثه إلى أثينا القديمة. ولكن لأن هذه التواريخ نادراً ما وضعت في سياق مقارن، تفشل السلسلة السببية للأحداث الواردة فيها في تفسير جملة من العوامل غير الملاحظة أو البعيدة التي لعبت أدواراً حاسمة في النتيجة. بكلمات أخرى، تخفق في ملاحظة العوامل الكامنة («السلاحف السفلية») تحت تلك التي تربض على قمة الكومة أو بالقرب منها.

نحن نتفادى هذه المشكلة لأننا تناولنا أربع حالات لدول أوربية غابت عنها الحكومة الخاضعة للمحاسبة -في الحقيقة، يزيد العدد على أربع حين نأخذ في

الاعتبار النماذج غير الغربية التي ناقشناها. وعبر معاينة الطرق التي شابهت فيها إنكلترا هذه الحالات الأخرى واختلفت عنها، نستطيع اكتساب رؤية أعمق لماهية التوليفة الجامعة للعوامل التي سببت تطور المحاسبة هناك.

على غرار فرنسا، وإسبانيا، وهنغاريا، وروسيا، كانت إنكلترا في البداية مجتمعاً قبلياً ثم إقطاعياً حيث شرعت الدولة المركزة في مراكمة عناصر السلطة في أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر. أما النخب في كل من هذه المجتمعات فقد نظمت بشكل طبقات/ جمعيات -البرلمان الإنكليزي، الجمعيات الفرنسية ذات السيادة، الجمعيات (التمثيلية) الإسبانية، الدايت الهنغاري، مجلس زيمسكي (النيابي) الروسي- لجأت إليها الملكية التحديثية للحصول على الدعم والشرعية. في فرنسا وإسبانيا وروسيا، فشلت هذه الجمعيات (التمثيلية) في الاندماج والتحول إلى أطراف قوية فاعلة وممأسسة وقادرة على الوقوف في وجه الدولة المركزة لتفرض عليها تسوية دستورية تطالب الملك بالخضوع للمساءلة والمحاسبة أمام البرلمان. أما في إنكلترا فقد كان البرلمان قوياً ومتماسكاً ومتلاحماً.

وخلافاً للجمعيات (التمثيلية) الإسبانية، التي مثلت بشكل رئيس مدن قشتالة، أو الهيئات الفرنسية أو الروسية التي هيمنت عليها الأرستقراطية، لم تمثل الهيئة الإنكليزية الأرستقراطيين والأكليروس (السادة الدنيويين والروحانيين) وحدهم، بل شريحة عريضة أيضاً من الطبقة العليا، وسكان المدن، وأصحاب الأملاك بصورة أشمل، الذين كانوا، مثل العامة، روحها الملهمة وقوتها الدافعة. لقد تمتع البرلمان الإنكليزي بما يكفي من القوة لإحراج الملك وإحباط خططه لزيادة الضرائب، وإيجاد أدوات عسكرية جديدة، وتجاوز القانون العام. كما أنشأ جيشه الخاص وهزم الملك في حرب أهلية، وأعدمه، ثم أجبر ملكاً ثانياً (جيمز الثاني) على التنازل عن العرش لصالح مطالب أجنبي (وليم أورينج «الهولندي»). في نهاية العملية، لم يحكم الدولة الإنكليزية ملك مستبد مثل منافساتها في القارة، بل ملك دستوري أقر رسمياً بمبدأ المحاسبة البرلمانية. أما السؤال الطبيعي فهو: لماذا تطور البرلمان الإنكليزي

إلى هذا النوع من الهيئة بينما ظلت المؤسسات المشابهة في أوربا، حتى عشية الثورة الفرنسية، مقسمة، وضعيفة، وحيادية، أو داعمة بفاعلية للاستبداد الملكي؟

ثمة جانب آخر تمثل فيه إنكلترا سابقة لافتة للبلدان النامية المعاصرة. إذ لم تكن الدولة الإنكليزية في العهد المبكر لآل ستيوارت في بداية القرن السابع عشر تزداد استبداداً فحسب، بل نخرها الفساد أيضاً. والأنواع ذاتها من الممارسات التي أصابت بدائها الإدارة العامة في فرنسا وإسبانيا آنذاك، مثل بيع المناصب والاستباحة الميراثية، انتشرت في إنكلترا أيضاً، وإن على نطاق أضيق. لكن مشكلة الفساد العام في إنكلترا إن لم تكن قد حلت فقد تقلصت إلى حد بعيد مع نهاية القرن. كما ألغى النظام السياسي ممارسة بيع المناصب وأقام إدارة بيروقراطية حديثة بطريقة زادت إجمالاً سلطة الدولة وكفاءتها. لم يستأصل ذلك المشكلة كلياً من الحياة العامة الإنكليزية، لكن أنقذ البلاد من الغرق في مستنقع الفساد والرشوة الذي نزع الشرعية عن النظام القديم في فرنسا ثم قوض أركانه في نهاية المطاف. وربما ينبغي للبلدان النامية التي تواجه حالياً فساداً عاماً مستشرياً معاينة أساليب تصدي النظام السياسي الإنكليزي لهذه المشكلة والاستفادة منها.

جذور التضامن السياسي الإنكليزي

رأينا كيف استخدمت الأنظمة الملكية الفرنسية والإسبانية والروسية استراتيجيات متنوعة لضم المعارضين المحتملين من الأرستقراطيين أو الطبقة العليا أو البرجوازيين أو تهديدهم أو تحييدهم. حاول الملوك الإنكليز ذلك أيضاً لكن الطبقات الاجتماعية الممثلة في البرلمان تلاحمت معاً بما يكفي من الثبات والعزيمة لمقاومة الملك ثم هزيمته في نهاية المطاف. والسؤال هو: من أي جاء هذا التضامن؟

هنالك ثلاثة مكونات مفتاحية على الأقل للإجابة، تناولنا قسماً منها بالتحليل في الفصول السابقة. أولاً، كان التضامن في المجتمع الإنكليزي منذ البدايات المبكرة سياسياً أكثر منه اجتماعياً. ثانياً، اعتبر القانون العام والمؤسسات القانونية الإنكليزية

شرعية على نطاق واسع وكان من مصلحة مـلاك الأراضي الدفاع عنها. أخيراً، مع أن الدين قسم الإنكليز بشكل حاد في هذه الحقبة، إلا أنه منح البرلمان إحساساً قوياً بسـمو الهـدف ما كان ليشـعر به لـو أن الخلاف مـع الملك انحصر في مجـال الأملاك والموارد.

الحكم المحلي والتضامن

لاحظنا في الفصل السـادس عشر كيف انهار التنظيـم الاجتماعي القبلي في أوربا بتأثـير المسـيحية قبل وقت طويل من بدء مشروع بنـاء الدولة الحديثة. ولم تحقق هذه العمليـة تقدمـاً يضاهي ما تحقـق في إنكلترا، حيث اسـتبدلت صـلات القربى بدءاً مـن بعثـة القديس أوغسـطين كانتربـري في أواخر القرن السـادس بشـكل مجتمعي أكثـر فردانية (لا ينطبق ذلك على الأيرلنديين أو الويلزيين أو الاسـكتلنديين، الذين احتفظـوا بالروابـط القبلية حتى حقبة لاحقـة من التاريخ -مثلاً: عشـائر الأراضي المرتفعـة [هايلاند]). كانت المجتمعات المكونة من جيران لا تجمعهم صلات قرابية شائعة حتى في زمن الأنكلو-ساكسونيين قبل غزو النورمانديين، واختلف المجتمع الفلاحي هناك اختلافاً كبيراً عن أمثاله في أوربا الشرقية، فضلاً عن الصين والهند[1].

لكـن ضعف التنظيـم الاجتماعي القرابي المرتكز لم يعرقـل التضامن الاجتماعي إجمالاً. إذ يمكن للجماعات القرابية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً أن تؤدي فعلاً جمعياً ضمن حـدود الجماعة بينما تخـدم وظيفة الحاجز المعيق أمام التعاون خارج سـلالة النسـب أو القبيلـة. وبسـبب ضيق أفـق الفعل الجمعي المميـز للمجتمعـات القرابية المرتكز بالتحديد تبرز الحاجة إلى المؤسسات السياسية.

لذلـك كله، لم تكن الفردانية المبكرة للمجتمع الإنكليزي تعني غياب التضامن الاجتمـاعـي. بل تدل على أن التضامن اتخذ شـكلاً سياسـياً سـافراً وليـس اجتماعياً. قبـل الفتـح النورمانـدي، كانـت إنكلـترا قد نظمـت ضمـن أقاليم إدارية موحدة نسـبياً (shire)، تحولـت في بعض المراحل إلى ممالك مسـتقلة لكنهـا اندمجت الآن في

مملكة إنكليزية أكبر. رأس الإقليم مسؤول قديم (ealdorman) كان منصبه وراثياً (اللفظة من جذر دانمركي تعني «الرجل العجوز»، ومازالت تستخدم في السياسة الأميركية المحلية لتدل على عضو مجلس المدينة alderman)[2]. لكن احتكر السلطة على نحو متزايد مسؤول ملكي (الشريف)، عينه الملك ومثل السلطة الملكية. نظم الشريف مجلس الإقليم، حيث ألزم جميع الرجال الأحرار في الإقليم (ثم جميع ملاك الأراضي) بحضور لقاءاته التي تعقد مرتين في السنة[3]. لم يدمر الفتح النورماندي نظام الحكم هذا بل اكتفى بإعادة تسميته، وهكذا أصبحت الأقاليم مقاطعات وفقاً للممارسة الفرانكية القارية. لكن سلطة ممثل الملك -الشريف- تعاظمت باطراد على حساب المسؤول القديم (صاحب المنصب الوراثي). وارتقى مجلس الإقليم إلى جمعية المقاطعة (التمثيلية)، حيث «يلتقي المستأجرون في أراضي ممثل التاج مع أصحاب الإقطاعيات على قدم المساواة القانونية؛ وربما يجد شاغل الأرض نفسه يجلس مع سيده الإقطاعي نداً لند»، حسب تعبير فريدريك ميتلاند[4].

ومع أن تفاصيل هذه المؤسسات العتيقة قد لا تهم القارئ المعاصر، إلا أنها بالغة الأهمية في تفسير ارتقاء البرلمان بوصفه مؤسسة سياسية. إذ إن طبيعة الإقطاع في أوربا القارية بدت مختلفة تماماً، ولا سيما في تلك المناطق التي كانت جزءاً من الامبراطورية الكارولنجية. في هذه المناطق، تمتع النبلاء في الأقاليم بسيطرة أكبر على إدارة العدالة مقارنة بنظرائهم الإنكليز[5]. بينما حظي الملك بالأفضلية في إنكلترا. وبعد الفتح النورماندي، استخدم الملك محاكم المقاطعات لتقييد سلطة المحاكم الإقطاعية؛ وإذا شعر أحد الأفراد بأن السيد الإقطاعي سيظلمه، يستطيع الاستئناف أمام الشريف لنقل صلاحية النظر في الدعوى إلى محكمة المقاطعة. وبمرور الوقت، حلت المحاكم الملكية محل محاكم المقاطعات بوصفها محاكم ابتدائية تفصل في الشؤون المهمة، بينما تابعت محاكم المقاطعات النظر في القضايا الأقل أهمية مثل النزاعات حول الأراضي التي تساوي أربعين شلناً. ولذلك تمتع الأفراد من غير النخب بقدرة أكبر على الوصول إلى هذه المؤسسات في إنكلترا مقارنة بالمناطق الأخرى من القارة (لمزيد من التفاصيل انظر الفصل السابع عشر).

وحتى مع بدء محاكم المقاطعات بخسارة وظائفها وسلطاتها القضائية، كانت تكسب سلطة سياسية بوصفها بؤرة تمثيل النظام السياسي الأوسع. ومثلما يشرح ميتلاند:

> حين نجد في منتصف القرن الثالث عشر ممثلين منتخبين يدعون لتشكيل جزء من الجمعية الوطنية، مجلس مشترك للمملكة، أو برلمان، فإن هؤلاء يمثلون محاكم المقاطعات. وهم ليسوا ممثلين لمجموعات عشوائية من الأفراد، بل لجماعات منظمة كما يمكن أن نقول. المقاطعة برمتها ممثلة نظرياً بواسطة محكمتها... وقضاة الملك المتجولون يزورون المقاطعات من وقت لآخر؛ والمقاطعة كلها، أو هيئة الملاك الأحرار، تقف أمامهم؛ لتعلن ما أنجزته منذ الزيارة السابقة؛ ويمكن للمقاطعة أن تصدر الأحكام، وتقدم الشهادات؛ وتعاقب بالغرامة والضريبة إذا أخطأت[6].

ومن ثم جسدت المقاطعة توليفة غريبة لتنظيم يتجه من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة. فقد أنشأها الملك وحكمها شريف كان يعينه ويعده مسؤولاً أمامه، لكنها اعتمدت أيضاً على مشاركة واسعة من جميع ملاك الأراضي الأحرار بغض النظر عن مرتبتهم الموروثة أو مكانتهم الإقطاعية. أما الشريف، فقد تقيدت سلطته بدوره بالمسؤولين المنتخبين محلياً، ما شرعن فكرة أن مصالح المقاطعة يجب أن تمثل بوساطة مسؤولين منتخبين محلياً. وزاد التوازن بين المحاسبة (الصاعدة) أمام الملك والمحاسبة (النازلة) أمام سكان المقاطعة.

على المستوى الأدنى من الإقليم أو المقاطعة، هنالك الوحدات الإدارية المحلية الأصغر التي يمكن مقارنتها بوحدات المئة الكارولنجية (انتقلت هذه الوحدات أيضاً إلى الإدارة المحلية الأميركية). كانت لهذه الوحدات جمعياتها الخاصة أو محاكمها، ولعبت دوراً متعاظم الأهمية في إدارة العدالة. إذ وضعت تحت سلطة مساعدي المأمور أو رجال الشرطة الذين يعينهم الشريف، وأدت معاً وظائف الشرطة مثل

القبض على المجرمين. كما شكلت أيضاً أساس نظام المحلفين الإنكليزي، فقد كان المطلوب منها إنشاء لجان من اثني عشر عضواً للبت في القضايا الجنائية[7].

وهكذا، حتى قبل الفتح النورماندي، نظم المجتمع الإنكليزي برمته (حتى مستوى القرية) ضمن وحدات سياسية شهدت درجة مرتفعة من المشاركة. ولم تكن تلك ظاهرة على مستوى القاعدة الشعبية لتنظيم اجتماعي محلي يتخذ دوراً سياسياً؛ بل إن الحكومة الوطنية هي التي دعت إلى المشاركة المحلية بطريقة شيدت بنية الحياة المحلية وأصبحت عميقة الجذور بوصفها مصدراً للتعاون الاجتماعي.

دور القانون العام والمؤسسات القانونية

من الملاحظ أن الركائز التكوينية للمؤسسات السياسية التمثيلية اللاحقة بدأت على شكل هيئات قضائية مثل محاكم المقاطعات والوحدات الإدارية الصغيرة (المئات). لقد ظهر حكم القانون في التاريخ الإنكليزي قبل وقت طويل من وجود أي نوع من المحاسبة السياسية، حيث ارتبطت هذه الأخيرة ارتباطاً وثيقاً ودائماً بالدفاع عن القانون. بينما أوجدت السمة التشاركية المميزة للعدالة الإنكليزية، والطبيعة المستجيبة محلياً لعملية وضع القوانين والقواعد القضائية وفقاً للقانون العام، شعوراً أعمق بالملكية الشعبية للقانون في إنكلترا مقارنة بالمجتمعات الأوربية الأخرى. كانت المساءلة العمومية تعني في المقام الأول الخضوع للقانون، على الرغم من حقيقة أنه لا القانون القضائي ولا القانون التشريعي أنتجتهما عملية سياسية ديمقراطية في هذه الحقبة.

من الوظائف الرئيسة لحكم القانون حماية حقوق الملكية، وكان القانون العام أشد فعالية في أداء هذه المهمة من القانون في البلدان الأخرى. ويعود جزء من السبب إلى حقيقة أن القانون العام، مثلما لاحظ هايك، نتاج عملية لا مركزية لصنع القرار تميزت بارتفاع مستوى الاستجابة للظروف والمعارف المحلية. لكن المفارقة أنه يعود أيضاً إلى حقيقة أن الملوك الإنكليز كانوا على استعداد لدعم حقوق الملكية

لغير النخب على حساب حقوق النبلاء، وهو أمر اعتمد بدوره على وجود دولة مركزية قوية. في إنكلترا، أمكن للمدعين منذ وقت مبكر نقل مكان الفصل في النزاع على حقوق الملكية إلى محاكم الملك، أو إلى محاكم المقاطعات أو المئات إذا كانت قيمة الحقوق المتنازع عليها صغيرة. وكان هناك كثير من الطبقات المعقدة لحقوق الملكية التقليدية في العصور الوسطى، مثل الحيازة الرضائية، حيث يمكن للفلاح نصف الحر أو المستأجر غير الحر نقل الملكية التي تعود تقنياً إلى السيد الإقطاعي إلى ابنه أو قريب له. اعتادت محاكم الملك حماية حقوق أصحاب الحيازة الرضائية ضد السادة الإقطاعيين، ما أدى إلى ارتقاء هذا النوع من الملكية إلى شيء أقرب إلى التملك الحر أو الملكية الخاصة الحقيقية[8].

قدم وجود أنواع متعددة من المحاكم على مستوى المقاطعة والوحدات الإدارية الأصغر (المئات)، واستعداد الملك للعب دور المحكم الحيادي في النزاعات المحلية حول حقوق الملكية، دعماً قوياً لشرعية حقوق الملكية في إنكلترا[9]. وبحلول القرن الخامس عشر، سمحت الاستقلالية والحيادية المميزتان للنظام القضائي الإنكليزي بلعب دور ازداد أهمية باطراد باعتباره «سلطة ثالثة» حقيقية مؤهلة للفصل في القضايا الدستورية، مثل حق البرلمان في إلغاء الامتيازات الملكية. وحسب تعبير أحد المراقبين فإن «من الصعب التفكير بمكان آخر في أوربا القروسطية يمكن فيه حل مثل هذه القضايا -بطريقة مستقلة فعلاً- بواسطة قضاة يتحدثون باللغة الشائعة في مهنتهم بدلاً من المناورة السياسية أو إكراه الأحزاب»[10]. وما تزال هذه الدرجة من الأهلية القضائية غائبة عن كثير من البلدان النامية اليوم.

وهكذا، بحلول الوقت الذي نصل فيه إلى الأزمات الدستورية الكبرى في القرن السابع عشر، أصبحت حماية حكم القانون من الملوك الذين أرادوا إخضاعه أو خرقه شعاراً تعبوياً في الدفاع عن الحرية الإنكليزية ومصدراً لتضامن الجماعات البرلمانية المناهضة للملك. تمثل التهديد للقانون الذي ظهر في الحقبة المبكرة من عهد آل ستيوارت (1603-1649) في محكمة «قاعة النجوم» (Court of Star Chamber)، وهي محكمة مجهولة الأصل والصلاحيات راوغت الحماية الإجرائية

المعتـادة للمحاكم العادية (ومن ضمنها المحاكمة بواسـطة هيئة محلفين) سـعياً وراء مزيـد من «الكفـاءة» في الملاحقة القانونية للجرائم. ثم سيّسـت في عهد الملك الثاني من آل سـتيوارت، تشـارلز الأول (1600-1649)، واسـتخدمت لملاحقة أعداء التاج لا مجرد القضايا الجنائية[11].

لم يوجـد تجسـيد أعظم لاسـتقلالية القانون الإنكليـزي من السـير إدوارد كوك (1552-1634)، الحقوقـي والباحـث القانـوني الـذي ارتقى في نهايـة المطاف إلى منصـب كبير القضـاة في محكمة الملك. وقـف كوك بثبات وعنـاد، في مختلف أدواره القانونية، في وجه السلطات السياسية، بل ضد الملك ذاته دعماً للقانون وحماية له من الانتهاك. وحين سعى الملك جيمز الأول لنقل بعض القضايا من نطاق القانون العام إلى السـلطة الكنسـية، أهانه كوك بالقول إن الملك لا يتمتع بالسـلطة الكافية لتفسير القانـون كما يشـاء. وحين أكـد الملك أن من الخيانـة وضعه تحت مظلـة القانون، رد كوك مستشهداً ببراكتون: «يجب ألا يخضع الملك لسلطة البشر بل لله والقانون»[12]. وبسـبب هذه وغيرها من المواجهات مع السـلطة الملكية، طرد كوك في نهاية المطاف من مناصبه القانونية، فانضم إلى البرلمان زعيماً للمعسكر المناهض للملكية.

الدين بوصفه أساساً للفعل الجمعي

خلافـاً للحالات الفرنسـية والإسـبانية والهنغارية والروسـية، اكتسـت المقاومة الإنكليزية للسـلطة الاسـتبدادية ببعـد ديني عزز إلى حد بعيد التضامن في المعسـكر البرلمـاني. كان أول ملـوك آل سـتيوارت، جيمـز الأول، ابـن ماري تيـودور، الملكة الكاثوليكية للاسكتلنديين التي أعدمت، بينما تزوج ابنه، تشارلز الأول، من هنرييتا ماريا، شـقيقة الملك الفرنسي لويس الثالث عشر. ومع أن الاثنين من البروتسـتانت إلا أن كثيراً ما اشـتبه بتعاطفهما مع الكاثوليك. سـعى الأسـقف وليـام لود، بنزعته الأنغليكانيـة، إلى تقريب الكنيسـة الإنكليزيـة الوطنية إلى الممارسـة الكاثوليكية فيما يتعلـق بالتشـديد على الطقـوس، لكن عارضتـه الطوائـف البيوريتانيـة (التطهرية) معارضة مريرة. وردد مبدأ الاسـتبداد الذي اتبعه آل سـتيوارت وحق الملوك الإلهي

صدى الحجج التي ساقها الملوك الكاثوليك في فرنسا وإسبانيا، ورأى فيها كثير من البروتستانت مؤامرة بابوية دولية واسعة لحرمان الإنكليز من حقوقهم الطبيعية. كما سدد التمرد في أيرلندا الكاثوليكية عام 1641 إصابة قريبة إلى الهدف (الوطن)؛ بينما بدت تقارير الفظائع التي ارتكبت بحق المستوطنين البروتستانت وكأنها تؤكد أسوأ مخاوف كثير من الإنكليز حول عواقب انتشار الكاثوليكية الدولية. ولم يكن ذلك كله مجافياً للحقيقة؛ فقد حشد الملك الإسباني أسطوله الضخم (أرمادا) ضد إنكلترا عند نهاية القرن السادس عشر وشارك في نزاع دام ثمانين سنة لقمع المقاطعات البروتستانتية المتحدة في هولندا. سوف يتبنى هذه القضية مرة أخرى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر في أواخر القرن السابع عشر، حيث غزا هولندا ووجد في جيمز الثاني، آخر ملك كاثوليكي يحكم إنكلترا، متعاطفاً سرياً معه.

في المبحث التأريخي الضخم للحرب الأهلية الإنكليزية، تعاقبت دورات من التنقيح والتعديل غيرت الفهم العلمي الأكاديمي للدوافع الكامنة وراء الحرب، تماشياً مع الأساليب الفكرية الدارجة، إلى حد أن بعض المؤرخين يئسوا من التوصل إلى أي نوع من الإجماع[13]. فقد قللت تفسيرات عديدة ظهرت في القرن العشرين من أهمية الدوافع الدينية للاعبين الفاعلين في الحرب، واعتبرت العقيدة الدينية قناعاً أو مبرراً للمصالح الاقتصادية الطبقية أو الفئوية. هنالك في الحقيقة تشابك معقد بين الدين والطبقة في هذه الحقبة، ولا يمكن رسم خط بسيط فاصل بين الدين والولاء السياسي. فقد وقف أنغليكان إلى جانب البرلمان، بينما والى بروتستانت الملك؛ ورأى كثير من أتباع الكنيسة الأنغليكانية التي تشدد على الطقوس (والاستمرارية مع الكاثوليكية) في الطوائف المنشقة، مثل أتباع الكنيسة الأبرشانية والكويكرز، تهديداً أخطر للنظام الأخلاقي من الكنيسة الكاثوليكية[14]. وكان من الواضح أن الطوائف البروتستانتية الأكثر تطرفاً شكلت أدوات للتحشيد الاجتماعي والتقدم الاقتصادي؛ لأنها وفرت منافذ ملائمة للاحتجاج والاجتماع لم تكن متاحة عبر القنوات الدينية الأكثر تقليدية وتراتبية.

من ناحية ثانية، مارس الدين كما يبدو واضحاً تأثيراً رئيساً في تحشيد الفاعلين السياسيين وتوسيع مدى الفعل الجمعي، حتى إذا قدمنا الحجة على أن الصراع لم يكن بالأساس على الدين. وهذا يصدق خصوصاً على جانب البرلمان والجيش النموذجي الجديد الذي أنشأه وأصبح بمرور الوقت معقل الراديكالية المناهضة للملكية على نطاق واسع بسبب القناعات الدينية لعديد من ضباطه. وفي أثناء «الثورة المجيدة»، سوف يصبح استعداد البرلمان لقبول مطالب أجنبي بالعرش (وليام أورينج «الهولندي»)، يحل محل الملك الشرعي جيمز الثاني، أشد صعوبة في تفسيره لولا حقيقة أن الأول بروتستانتي والثاني كاثوليكي.

وهكذا، أسهم تنظيم إنكلترا وتقسيمها إلى وحدات وهيئات محلية ذاتية الحكم، وجذور القانون والإيمان بحرمة حقوق الملكية، وربط الملكية بمؤامرة كاثوليكية عالمية، بالتضامن إلى درجة لافتة في معسكر البرلمانيين.

المدن الحرة والبرجوازية

تشير الحكمة المعاصرة إلى أن الديمقراطية لن تظهر دون وجود طبقة وسطى قوية، أي جماعة من أصحاب الأملاك الذين ليسوا من النخب ولا من فقراء الأرياف. تجد هذه الفكرة جذورها في التطور السياسي الإنكليزي، الذي شهد -إلى درجة أكبر من أي بلد أوربي آخر (ربما باستثناء هولندا)- الظهور المبكر للمدن والبرجوازية المدينية المرتكز. فقد لعبت الطبقة الوسطى المدينية دوراً مفتاحياً في البرلمان واكتسبت قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة قبل وقت طويل من الحرب الأهلية و«الثورة المجيدة». ومثلت ثقلاً وزاناً وموازياً للوردات الكبار والملك في التنافس على السلطة الذي اتخذ ثلاثة سبل. كان نهوض البرجوازية المدينية جزءاً من انتقال أوسع في أوربا الغربية، شمل البلاد المنخفضة وشمال إيطاليا إضافة إلى موانئ شمال ألمانيا (الهانزية). وصفت هذه الظاهرة المهمة بإسهاب مجموعة متنوعة من الكتاب: من كارل ماركس إلى ماكس فيبر إلى هنري بيرني[15]. جعل ماركس «نهوض

البرجوازيـة» بؤرة نظريته عن التحديث برمتها، مرحلة ضرورية وحتمية في العملية التطورية للمجتمعات كلها.

يفسر وجـود المـدن الحرة، مثلـما رأينـا في الفصل الخامـس والعشريـن، تحرير الأقنان في أوربا الغربية. ولا ريب في أن ظهور طبقة برجوازية قوية ومتماسـكة مثل عامـلاً مهماً للتطور السـياسي الإنكليـزي وانتصار البرلمان. لكن الـدور الذي لعبته البرجوازية في التاريخ الإنكليزي والأوربي الغربي كان استثنائياً من جوانب عديدة، نتيجـة ظـروف طارئـة لم توجد في البلـدان الأوربية الأخرى. لم تقـم، شرق نهر إلبه عـلى وجه الخصوص، سـوى قلة قليلة نسـبياً من المـدن التجارية المسـتقلة والمتمتعة بالحكـم الـذاتي، التي تتبع قوانينهـا وتحميها ميليشـياتها. إذ كانت المدن هناك أشـبه بالمدن الصينية، مراكز إدارية تحت سـيطرة اللوردات المحليين، كما شـكلت محطات تجاريـة أيضاً. لقد بلغ تأثـير ماركس حد أن أجيالاً عديدة من الطلاب اسـتمروا في اعتبـار «نهوض البرجوازيـة» مجرد حدث مصاحـب للتحديث الاقتصـادي، دونما حاجة إلى مزيد من التفسـير والشرح، ورؤية القوة السياسـية لتلك الطبقة نابعة من قدرتها الاقتصادية[16].

قدم آدم سـميث في ثروة الأمم، قبل ماركس بنحو خمسـة وسـبعين عاماً، رواية أكثـر دقـة وإقناعاً في نهايـة المطاف لأصل البرجوازية ونشـأتها، رواية تعد السياسـة سـبباً ونتيجة لنهوضها. في بداية الكتاب الثالث من المجلد الأول، يلاحظ سـميث ضرورة وجـود تقـدم طبيعـي فيما أسـماه «الوفـرة»، أو النمو الاقتصـادي، بدءاً من تحسـين الإنتاجية الزراعية، وصولاً إلى تنمية التجـارة الداخلية بين الريف والمدينة، ثـم زيادة التجارة الدولية في نهاية المطاف. لكنه يشـير أيضـاً إلى أن هذا الترتيب كان معكوسـاً في دول أوربا الحديثة: تطورت التجارة الدولية قبل الداخلية؛ ولم تتحطم الهيمنة السياسية للبارونات وكبار ملاك الأراضي إلا بعد أن ازدهرت الأولى[17].

هنالك عدة أسـباب، وفقاً لسميث، وراء هذا التعاقب الاستثنائي. تمثل أحدها حقيقة أن معظم الأراضي بعد سـقوط الامبراطورية الرومانية كان يملكها بارونات

كبار تركز اهتمامهم على الاحتفاظ بسلطتهم السياسية أكثر من مضاعفة العائدات على أملاكهم إلى الحد الأقصى. ولذلك أوجدوا قواعد البكورة وسعوا إلى منع تشظي أملاكهم و«عزبهم». فضلاً عن أنهم أنزلوا مرتبة العمال الزراعيين إلى مستوى الأقنان أو العبيد، وهؤلاء افتقدوا البواعث المحفزة للعمل والاستثمار في أرضهم، برأي سميث. من الأسباب الأخرى وراء عدم مضاعفة العائدات إلى أقصى حد الافتقار إلى المواد الاستهلاكية التي ينفقون عليها الفائض؛ نظراً لانهيار التجارة في العصور الوسطى. ونتيجة لذلك، لم يكن لصاحب الثروة والسلطة من خيار سوى تقاسمها مع مجموعة كبيرة من الأتباع[18].

يتابع سميث ليقول إن البلدات والمدن التي ظهرت في العصور الوسطى سكنها في البداية «تجار وميكانيكيون» من الطبقة الدنيا أو الأقنان الذين هربوا من سيطرة أسيادهم، ووجدوا ملجأ لهم في المدينة. وبمرور الوقت، منحهم الملوك امتيازات للتخلي عن بناتهم بالزواج، وتنظيم ميليشيات خاصة بهم، ثم العيش في نهاية المطاف وفقاً لقوانينهم بوصفهم كياناً مشتركاً. كان هذا هو أصل طبقة البرجوازيين، مع أن آدم سميث لا يستخدم هذا التعبير لوصفهم. لكن خلافاً لماركس، يلاحظ أن هناك شرطاً سياسياً مسبقاً ومهماً لظهور المدن المستقلة:

> كان السادة الإقطاعيون يزدرون سكان المدن، ويعدونهم طبقة من طينة أخرى، كومة من العبيد المحررين، تختلف عنهم في النوع. ولم تتوقف ثروة هؤلاء عن إثارة حسدهم واستيائهم، حيث بددوها في كل مناسبة دون رحمة أو ندم. ومن الطبيعي أن يكره سكان المدن السادة الإقطاعيين ويخشونهم، كحال الملك تماماً؛ ومع أنه قد يزدريهم، لكن ليس ثمة سبب يدعوه إلى كراهيتهم أو خشيتهم. لذلك، فإن المصلحة المشتركة دفعتهم إلى تأييد الملك، مثلما حثت الملك على دعمهم في مواجهة السادة الإقطاعيين[19].

يضيف سميث أن هذا هو السبب وراء منح الملوك المدن مواثيق وقوانين مستقلة، لكي تمثل ثقلاً موازناً للسادة الإقطاعيين الذين خاضوا معهم صراعاً مريراً.

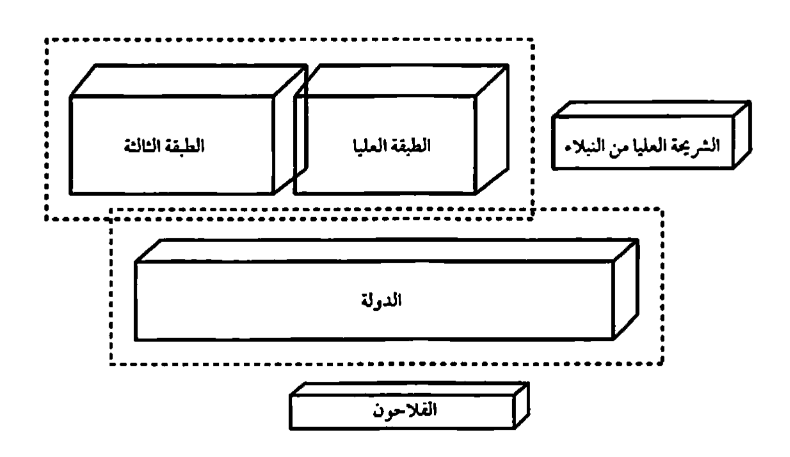
إذن، لم تظهر المدينة والطبقة البرجوازية نتيجة النمو الاقتصادي والتغير التقاني فحسب، مثلما اعتقد ماركس. في البداية، عانت الاثنتان معاً ضعفاً وانكشافاً أمام الأخطار، وإلى حين تمتعهما بالحماية السياسية، بقيتا خاضعتين للسادة الإقطاعيين الأقوياء في المناطق. هذا ما حصل بالضبط في بولندا وهنغاريا وروسيا وغيرها من الأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر إلبه، حيث أدت التشكيلات المختلفة للسلطة السياسية إما إلى إضعاف الملوك أو دفعهم إلى الانضمام إلى هذه الطبقة الأرستقراطية أو تلك ضد مصالح سكان المدن. لهذا السبب، لم توجد طبقة برجوازية قوية ومستقلة في أوروبا الشرقية. أما السوق الرأسمالي المتطور تقانياً فلم يدخله سكان المدن، بل ملاك الأراضي التقدميون، أو الدولة ذاتها، ولذلك لم يشهد ازدهاراً مماثلاً.

حين يظهر سوق رأسمالي مديني المرتكز نغادر العالم المالثوسي القديم ونبدأ دخول نظام اقتصادي حديث تصبح فيه زيادة الإنتاجية أمراً روتينياً. عند هذه النقطة، تتغير أيضاً شروط التطور السياسي، عبر آلية طبقة برجوازية تزداد ثراء وتحتل موقعاً يمكنها باطراد من تقويض سلطة النظام القديم القائم على ملكية الأرض. يشير سميث إلى أن النخب القديمة تعرضت لإغراء التخلي عن سلطتها السياسية من أجل المال –حلية ماسية «تلائم لهو الأطفال لا مسعى الرجال الجادين»– الذي عجز الاقتصاد الزراعي القديم عن إنتاجه[20]. وهكذا بدأ نظام حديث فعلاً للتطور السياسي أمكن فيه حث التغيير السياسي بالتغيير على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. لكن هناك شرطاً سياسياً مسبقاً لنهوض أي طبقة رأسمالية في المقام الأول –الكراهية المشتركة بين سكان المدن والملك للسادة الإقطاعيين الكبار. وحين لم يتحقق هذا الشرط، مثلما كانت الحال في كثير من أجزاء أوروبا الشرقية، لم تظهر هذه الطبقة.

النزاع على الضرائب

بـدأ البرلمـان الإنكليزي ينعقـد بانتظام منذ القـرن الثالث عشر، ولم تشـهد مثل هذا الانتظام المجالس المشـابهة في فرنسـا أو إسبانيا أو روسيا. ومثلما لاحظنا، كانت وظيفتـه قضائيـة بالأصل، لكـن مع مـرور الزمن أخذ يلعب دوراً سياسـياً أوسـع بوصفه حاكماً مع الملك. حظي دور البرلمان في المصادقة على الضرائب بأهمية خاصة؛ نظـراً لأنه ضـم أغلبية كبيرة من مـلاك الأراضي الذين شـكلت أصولهم وأملاكهم قاعدة أساسية للضريبة الوطنية. في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، عمل مجلس العموم بشـكل وثيق مع الملوك الإنكليز لطرد المسؤولين الفاسدين أو غير المؤهلين، واتخـذ دوراً منتظماً في الإشراف المالي على الأموال المخصصة[21]. يوضح الشـكل 5 ميزان القوى السائد عام 1641، عشية اندلاع الحرب الأهلية.

الشكل 5: إنكلترا



في عام 1629، حل تشارلز الأول البرلمان واستهل حقبة امتدت أحد عشر عاماً من «الحكم الشخصي» سعى في أثنائها إلى توسيع سلطة الدولة على حساب البرلمان. ما أدى إلى صراع بينه وبين ومعارضيه البرلمانيين حول عدد من القضايا، تطرقنا إلى بعضهـا من قبل. كره كثيرون في البرلمان الميول الأنغليكانية الاسـتبدادية للأسـقف لود، واشتبهوا بتعاطف تشارلز مع الكاثوليك نظراً لاهتمامه بإقامة روابط دبلوماسية

مع فرنسا وإسبانيا. تقاطعت القضية الدينية مع الدفاع عن حكم القانون، وذلك مع تولي هيئات وكيانات جديدة، مثل «محكمة قاعة النجوم»، و«المفوضية العليا»، و«مجلس الشمال»، مهمة الملاحقات القضائية للمتطهرين (البيوريتان) المناهضين للكنيسة الأسقفية. واعتبر اعتقال «قاعة النجوم» للمبشر البيوريتاني ألكسندر ليتون وتعذيبه الوحشي، من دون اتباع الإجراءات المعتادة، انتهاكاً فاضحاً على نحو خاص وتعسفاً في استخدام السلطة الدينية والملكية معاً.

لكن هيمنت على المشهد قضيتان أخريان على القدر ذاته من الأهمية آنذاك. الأولى حق الملك في فرض الضرائب دون مصادقة البرلمان. فقد فرض الملك رسوماً جمركية جديدة، وغرامات تعسفية على أصحاب الأراضي، وأعاد إدخال عدد من الاحتكارات بطرائق تفادت قانوناً يحظرها، وزاد الضرائب على سكان المناطق الساحلية لدفع تكاليف إعادة تسليح السفن زمن السلم[22]. وكان النظام الضريبي الإنكليزي قد تطور بطريقة مختلفة اختلافاً كبيراً عن نظيره الفرنسي. إذ لم يعمل النبلاء وأفراد الطبقة العليا الإنكليز على شراء امتيازات وإعفاءات خاصة حسب الأسلوب السائد في فرنسا، وتمثلت النتيجة في أن الجزء الأكبر من العبء الضريبي وقع فعلياً على عاتق الأفراد الأثرياء نسبياً والممثلين في البرلمان. ولأسباب لها علاقة ربما بالشعور الأعمق بالتضامن المحلي في إنكلترا، لم تتآمر الطبقات الثرية مع التاج لنقل العبء الضريبي إلى كاهل الفلاحين والحرفيين أو الطبقات الوسطى التي اغتنت حديثاً، ولذلك كانت لها مصلحة مباشرة في تعزيز سلطات البرلمان وحقوقه وصلاحياته.

اتصل النزاع الثاني بالفساد السياسي. فقد شابهت إنكلترا فرنسا وإسبانيا في ممارسة الميراثية وبيع المناصب الرسمية. وبدءاً من العصر التيودوري، كانت المناصب الملكية توزع باطراد على أساس الرعاية والمحسوبية السياسية، حيث لا يستند الترقي إلى الجدارة والأهلية بل العضوية في تشكيلة متنوعة من المجموعات المعتمدة على علاقة السيد بالتابع[23]. عرضت المناصب للبيع وأصبحت من الأملاك القابلة للتوريث، وفي بدايات عهد آل ستيوارت نقلت من فرنسا ممارسات

متعددة منها تفويض ملتزمين بجباية الضرائب (للرسوم الجمركية) والتمويل من الداخل (الاستدانة من مسؤولي الدولة). كما أنشأ التاج عدداً من لجان التقصي الملكية، التي استخدمت -مثل غرف العدالة الفرنسية- لملاحقة الأثرياء بتهمة الفساد الشخصي[24].

استمرت الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1641 عقداً من السنين، وأدت في نهاية المطاف إلى انتصار البرلمان وإعدام الملك تشارلز الأول عام 1649. لكن الصراع الطويل بين الطرفين لم يحل في الختام بقوة السلاح، مع أن العنف والتهديد باستخدامه كانا من المحددات المهمة للنتيجة النهائية[25]. لقد شوه البرلمانيون الذين خرجوا منتصرين سمعة معسكرهم بضرب عنق الملك، وضيقوا قاعدتهم السياسية باتباع سياسات متطرفة في أثناء حكم الوصاية بزعامة أوليفر كرومويل. لذلك، ساد شعور بالارتياح عند إعادة ابن تشارلز إلى العرش باسم تشارلز الثاني عام 1660، وعودة البلاد إلى الوضع الطبيعي بعد عقدين من الصراع السياسي المرير.

نجحت إعادة الملكية في حل واحدة من القضايا التي أشعلت شرارة الحرب الأهلية: مشكلة الفساد. فقد تولى البرلمان القيام بإصلاحات حكومية عديدة في أثناء الثورة وحكم الوصاية، مثل إنشاء جيش نموذجي جديد حسن التنظيم، وتطهير المناصب الحكومية من المسؤولين الملكيين الفاسدين. لكن حكم تشارلز الثاني أحيا كثيراً من الممارسات الفاسدة التي انتشرت في بدايات عهد آل ستيوارت، مثل بيع المناصب الرسمية، والتعيينات القائمة على الرعاية والمحسوبية...الخ. لكن عدداً من العوامل أسهم في تشكيل ائتلاف إصلاحي داخل الحكومة الإنكليزية نجح في مكافحة هذه الممارسات.

أولاً، اندلاع الحرب الهولندية الثانية (1665-1667)، ما أدى -إلى جانب تفشي وباء الطاعون وحريق لندن الكبير- إلى انهيار خطير في الدفاعات الإنكليزية بلغ حد تمكن الهولنديين من الإبحار في التيمز وإحراق أحواض السفن. كما حققت فرنسا مكاسب مهمة في عهد لويس الرابع عشر، بسياسته الخارجية الهجومية

التي هددت توازن القوة القائم على القارة، وبدا واضحاً أن الإنفاق الحربي يجب أن يرتفع. ثانياً، حقيقة أن تشارلز أمل بأن يتمكن من الاعتماد على موارده الذاتية لكي يتجنب اللجوء إلى البرلمان لطلب عائدات استثنائية. ثالثاً، ظهور مجموعة من المصلحين المتميزين بالمهارة والفطنة ضمن الحكومة، منهم السير جورج داونينغ وكاتب اليوميات صمويل بيبيس، الذين أقلقتهم التهديدات الخارجية المتفاقمة وأدركوا ضرورة زيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية الإدارة العامة[26]. أخيراً، هنالك البرلمان، الذي خرج من الحرب الأهلية وحكم الوصاية وهو يشكك بوجود تبذير وفساد في حكومة تنفق أموال الضرائب على مشروعات غير عمومية.

سمح التقاء هذه الضغوط المختلفة للجنة الخزانة الثانية، التي أنشأها داونينغ، بالتوصية بمجموعة مهمة من الإصلاحات وتطبيقها، ما أدى إلى تثبيت الإدارة العامة الإنكليزية على ركيزة غير ميراثية أكثر حداثة. وتمكنت من نزع السلطة من وزير الخزانة، الذي ظل منصبه منذ أيام آل تيودور بؤرة للفساد، ووضعها في أيدي وزارة الخزانة المجددة التي غدت الجهة المحاسبية الرئيسة للإنفاق الحكومي برمته. وبدلاً من اللجوء إلى الممولين الداخليين عملت على تعويم سندات جديدة دعيت «أوامر الخزينة» وسوقت للعامة، ومن ثم خضعت لقواعد سوق السندات العمومي وأحكامه. أخيراً، حولت المناصب ذات الملكية المسجلة إلى أخرى تشغل «عشوائياً» وألغت بيع مزيد من المناصب الرسمية[27].

سدد الجهد الإصلاحي الذي حدث بعد عام 1667 ضربة قوية للممارسات الميراثية، وضمن بأن تدير الدولة الإنكليزية الشؤون المالية العمومية بطريقة أكثر كفاءة مقارنة بالوضع في فرنسا أو إسبانيا. وفي الحقيقة، لم تحسم نتيجة الصراع ضد الحكومة الفاسدة قط، ولم يطبق كثير من الإصلاحات التي استهلها داونينغ في ستينيات القرن السابع عشر بشكل كامل إلا في أوائل القرن الثامن عشر. كما لم يمنع هذا الجهد الإصلاحي المبكر الحاجة إلى لجان وهيئات واستقصاءات لاحقة؛ لأن الميراثية تسعى دوماً إلى إعادة إقحام ذاتها بمرور الزمن.

لكن نهاية القرن السابع عشر توفر بالفعل نموذجاً مهماً لكيفية إبطال الميراثية يمكن أن يحتذيه جهد مكافحة الفساد في الوقت الراهن. فما تزال العوامل التي تجمعت كلها معاً لإنتاج الإصلاحات في أواخر عهد آل ستيوارت تحظى بأهمية حاسمة اليوم: بيئة خارجية تمارس ضغطاً مالياً على الحكومة لتحسين أدائها؛ مدير تنفيذي، إذا لم يكن يقود جهد الإصلاح شخصياً، فهو لا يعرقله على الأقل؛ مناصرون ومؤيدون للإصلاح داخل الحكومة يملكون ما يكفي من الدعم السياسي لتنفيذ برنامجهم؛ أخيراً، ضغط سياسي قوي من القاعدة، من جانب أولئك الذين يدفعون الضرائب للحكومة، ولا يريدون أن تبدد أموالهم وتهدر.

تعثرت في الآونة الأخيرة جهود كثيرة لمكافحة الفساد من جانب مؤسسات دولية مثل البنك الدولي أو وزارة التنمية الدولية في بريطانيا بسبب غياب واحد أو أكثر من هذه العوامل. ومن الإشكاليات المميزة للعالم المعاصر أن الحكومات الفاسدة ليست مضطرة في كثير من الأحيان للجوء إلى مواطنيها طلباً للعائدات، مثلما فعل تشارلز الثاني، ولا يوجد برلمان ومجتمع مدني لمراقبة طريقة إنفاق المال. بدلاً من ذلك، يأتي الدخل الحكومي من موارد طبيعية أو معونات من جهات مانحة دولية، لا تطالب بالمحاسبة والمساءلة فيما يتعلق بكيفية الإنفاق. فإذا كان شعار التعبئة الذي رفعه البرلمان الإنكليزي «لا ضرائب بلا تمثيل»، فإن شعار اليوم يجب أن يكون «لا تمثيل بلا ضرائب»، كما اقترح صمويل هنتنغتون؛ لأن الأخير هو أفضل محفز للمشاركة السياسية[28].

«الثورة المجيدة»

تمثل الحل النهائي للصراع الطويل بين الملك والبرلمان في «الثورة المجيدة» (1688–1689)، التي أجبرت جيمز الثاني على التنازل عن العرش. ثم إحضار وليم أورينج من هولندا وتنصيبه باسم الملك وليام الثالث. أما السبب المباشر للأزمة فكان جهد جيمز الكاثوليكي لزيادة حجم المؤسسة العسكرية وحشدها بالضباط الكاثوليك، ما أثار شكوكاً فورية بنيته استخدام الجيش لتوكيد السلطة

المطلقة في تحالف محتمل مع فرنسا وسواها من القوى الكاثوليكية. لكن القضية الأكبر التي كانت على المحك هي نفسها التي حفزت نضال البرلمان المبكر ضد آل ستيوارت وأدت إلى الحرب الأهلية: يجب أن تعتمد الشرعية في نهاية المطاف على موافقة المحكومين، وليس للملك حق فرض سياساته من دونها. كانت للتسوية التي أنتجتها الأزمة أبعاد مهمة، دستورية ودينية ومالية وعسكرية. دستورياً، رسخت مبدأ يؤكد أن الملك لا يملك صلاحية إنشاء جيش دون موافقة البرلمان؛ وأصدر البرلمان قانوناً يحدد حقوق المواطنين الإنكليز التي لا تستطيع الدولة انتهاكها. مالياً، ثبتت التسوية المبدأ القائل بعدم جواز فرض ضرائب جديدة من دون موافقة البرلمان الصريحة. دينياً، حظرت التسوية على الكاثوليك الجلوس على عرش إنكلترا، وشملت قانون التسامح (الديني) الذي ضاعف حقوق المنشقين البروتستانت (دون أن يطال الكاثوليك أو اليهود أو السيونيين)[29]. أخيراً، جعلت التسوية التوسع الضخم للدولة الإنكليزية أمراً ممكناً عبر السماح للحكومة بإصدار مستويات أعلى من الديون. وبينما لم يتأسس مبدأ السيادة البرلمانية الكاملة إلا بعد عدة سنوات، تعد «الثورة المجيدة» مفصلاً رئيساً حقاً في تطور الديمقراطية الحديثة[30].

أدت «الثورة المجيدة» إلى تغير رئيس في الأفكار المتعلقة بالشرعية السياسية. فقد وسع الفيلسوف جون لوك، الذي كان مراقباً ومشاركاً في هذه الأحداث كلها، حجة توماس هوبز القائلة إن الدولة هي نتاج عقد اجتماعي تدخله الأطراف بهدف ضمان الحقوق الشاملة التي أوجدتها الطبيعة[31]. وهاجم في الرسالة الأولى من كتابه رسالتان في الحكم تبرير السير روبرت فيلمر للملكية على أساس الحق الإلهي المقدس، وقدم الحجة في «الثانية» ضد هوبز، مؤكداً أن الملك الذي أصبح طاغية عبر انتهاك الحقوق الطبيعية لرعيته يمكن استبداله بهم. كان من العوامل الحاسمة للتسوية الدستورية لعام 1689 أن تذكر هذه المبادئ بلغة شمولية جامعة: لم تكن «الثورة المجيدة» تتعلق بحاكم أو مجموعة من النخب التي تستولي على الدولة وريوعها من أخرى، بل حول مبدأ يجب اختيار جميع الحكام اللاحقين على أساسه. ثمة مسافة

قصيرة جداً تفصل «الرسالة الثانية في الحكم» عن الثورة الأميركية والنظريات الدستورية التي وضعها الآباء المؤسسون. وبينما توجد للديمقراطية الحديثة أبعاد معقدة ومركبة عديدة، إلا أن المبدأ الجوهري القائل إن الحكم لا يكون شرعياً إلا بموافقة المحكومين قد ترسخ وتجذر نتيجة أحداث عامي 1688-1689.

مع أن «الثورة المجيدة» مأسست مبدأ المحاسبة السياسية والحكومة التمثيلية، إلا أنها لم تؤذن بعد بمقدم الديمقراطية. إذ لم تكن إلا نسبة ضئيلة من السكان تختار أعضاء البرلمان في هذه الحقبة. بينما يحتل مقاعده أفراد الطبقات العليا، والمسؤولون، والنبلاء، والأرستقراطيون الذين شكلوا أهم طبقة سياسية في إنكلترا، ومثلوا -وفقاً لبيتر لازليت، نسبة راوحت بين 4-5 في المئة من السكان كلهم[32]. كما شاركت مجموعة أوسع من الناس في الحكم المحلي عبر الجلوس على مقاعد المحلفين والتعاون في إدارة آلاف المقاطعات، وشملت جزءاً كبيراً من طبقة المزارعين الموسرين نسبياً من أصحاب الأراضي. سوف يزيد الانضمام إلى هذه المجموعة حجم المشاركة السياسية إلى ما يقارب نسبة 20 في المئة من الذكور البالغين من السكان[33]. أما الديمقراطية كما نفهمها اليوم -حق الأشخاص البالغين في التصويت بغض النظر عن الجنس أو العرق أو المكانة الاجتماعية- فلم تطبق لا في بريطانيا ولا الولايات المتحدة حتى القرن العشرين. لكن، على شاكلة إعلان الاستقلال الأميركي، رسخت «الثورة المجيدة» مبدأ الموافقة الشعبية، وتركت الأمر إلى الأجيال اللاحقة كي توسع دائرة أولئك الذين يعتبرون من «الشعب» بالمعنى السياسي.

لا تكمن أهمية «الثورة المجيدة» في كونها وسمت بداية ضمان حقوق الملكية في إنكلترا، مثلما أكد بعض المراقبين[34]. فقد ترسخت هذه الحقوق قبل قرون. حيث مارس الأفراد، ومنهم النساء، الحق في شراء الأملاك وبيعها منذ القرن الثالث عشر (انظر الفصل الرابع عشر). وسمح القانون العام، وتعددية من الجمعيات والمحاكم الملكية والإقليمية ووحدات المئة الإدارية لملاك الأراضي من غير النخب بنقل الدعاوى المتعلقة بالنزاعات على الملكية إلى خارج نطاق السلطة القضائية للسيد الإقطاعي المحلي. بينما بزغ اقتصاد رأسمالي قوي بحلول أواخر القرن السابع عشر،

وطبقة وسطى متنامية شاركت في النضال ضد استبداد آل ستيوارت. لذلك كله، كان نجاح «الثورة المجيدة» نتيجة لوجود حقوق ملكية متجذرة وموثوقة أكثر من كونه سبباً لها. لقد شعر الإنكليز من أصحاب الأملاك أن لديهم شيئاً مهماً يجب الدفاع عنه.

ولا أعطت «الثورة المجيدة» الشريحة الجديدة والقوية من دافعي الضرائب ذريعة لخفضها، كما اقترح مانكور أولسن[35]. بل حدث العكس تماماً: قفز الإنفاق الحكومي كنسبة من الدخل القومي في إنكلترا من 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1689-1697 إلى 17 في المئة بين عامي 1741-1748، ووصل إلى نحو 24 في المئة بين عامي 1778-1783 [36]. وفي سنوات الذروة في القرن الثامن عشر، بلغت نسبة الضرائب التي جمعتها بريطانيا 30 في المئة من الناتج القومي.

من إنجازات «الثورة المجيدة» الرئيسة جعل الضرائب شرعية لأنها استندت منذ ذلك الحين بكل وضوح إلى الموافقة. إذ لا تعارض عامة الناس في النظم الديمقراطية الضرائب المرتفعة لزوماً، طالما يعتقدون أنها ضرورية لأهداف عمومية مهمة مثل الدفاع عن الوطن. ما يرفضونه الضرائب التي تؤخذ منهم بطريقة غير شرعية، أو هدر المال العام أو تبذيره جراء الفساد. في السنوات التي أعقبت «الثورة المجيدة»، خاضت إنكلترا حربين مكلفتين مع فرنسا لويس الرابع عشر: حرب السنوات التسع (1689-1697)، وحرب الخلافة الإسبانية (1702-1713). وتبين أن تكلفة عقدين من الحرب المتواصلة تقريباً كانت باهظة، حيث تضاعف حجم الأسطول الإنكليزي تقريباً بين عامي 1688 و1697. كان دافع الضرائب على استعداد لدعم تكاليف هذه وغيرها من الحروب اللاحقة؛ لأن الحكومة استشارته حول حكمة الحروب نفسها وطلبت موافقته على العبء الضريبي المفروض. ومن نافل القول إن المعدلات الضريبية المرتفعة في بريطانيا لم تكبح الثورة الرأسمالية[37].

بدا التغاير صارخاً مع فرنسا الاستبدادية. ولأن فرنسا لم تعترف بأي مبدأ لموافقة المحكومين، كان من الضروري جباية الضرائب بالقوة الغاشمة. ولم تتمكن الحكومة

قط من جباية أكثر من نسبة 12 إلى 15 في المئة من ناتجها القومي على شكل ضرائب في الحقبة ذاتها، وكثيراً ما انخفضت النسبة عن هذا الحد. نجحت النخب في المجتمع الفرنسي، التي كانت قادرة على دفع الضرائب، في الحصول على إعفاءات وامتيازات خاصة، ما يعني أن العبء الضريبي وقع على كاهل أضعف أفراد المجتمع. ونتيجة لذلك كله، وجدت فرنسا، التي بلغ عدد سكانها أربعة أضعف سكان بريطانيا، وجدت نفسها مفلسة عند وفاة لويس الرابع عشر عام 1715.

لقد نجحت «الثورة المجيدة»، والإصلاحات المالية والمصرفية التي اتخذت في أعقابها، مثل تأسيس بنك إنكلترا عام 1694، في تثوير التمويل العام فعلاً. كما أتاحت للحكومة الاستدانة من أسواق الائتمان العامة بشفافية لم تكن متوافرة في فرنسا وإسبانيا. وأدى ذلك كله إلى ارتفاع مستويات الاستدانة الحكومية ارتفاعاً كبيراً في القرن الثامن عشر، ما سمح للدولة البريطانية بالنمو والتوسع إلى درجة كبيرة.

إلى الثورتين الأميركية والفرنسية

أختتم سردية التطور السياسي في هذا المجلد مع الثورتين الأميركية والفرنسية عند نهاية القرن الثامن عشر. هنالك منطق معين للتوقف عند هذه النقطة. يؤكد شارح هيغل، المفكر الروسي-الفرنسي الكبير ألكسندر كوجييف، أن التاريخ بحد ذاته انتهى عام 1806 مع معركة يينا-اورشتدت، حين هزم نابليون الملكية البروسية وجلب مبادئ الحرية والمساواة إلى منطقة هيغل من أوربا. أشار كوجييف، بأسلوبه المتميز بالسخرية والهزل، إلى أن كل شيء حدث منذ عام 1806، بما في ذلك «العاصفة والاندفاع» في القرن العشرين بحروبه الكبرى وثوراته العظمى، هو مجرد «إعادة تعبئة». أي إن المبادئ الأساسية للحكومة الحديثة وضعت منذ موقعة يينا؛ والمهمة منذئذ ليست العثور على مبادئ جديدة ونظام سياسي أسمى، بل تطبيقها في أجزاء أكبر وأكبر من العالم[38].

أعتقـد أن توكيـد كوجييـف مـا يـزال يسـتحق أن يؤخذ عـلى محمل الجـد. فقد ترسـخت المكونات الثلاثة للنظام السـياسي الحديث -دولة قويـة وقادرة، خضوع الدولـة لحكـم القانـون، ومحاسـبة الحكومة أمام جميـع المواطنين- في هـذا الجزء من العـالم أو ذاك بحلـول نهاية القـرن الثامن عشر. أقامت الصين دولـة قوية منذ وقت مبكـر؛ ووجـد حكم القانـون في الهند، والـشرق الأوسـط، وأوربـا؛ وفي بريطانيا، ظهرت الحكومة الخاضعة للمحاسـبة والمسـاءلة لأول مرة. شـمل التطور السياسي في السـنوات اللاحقة على معركة يينا نسـخ هذه المؤسسـات ونشرها في شتى أرجاء العـالم، لكـن دون أن تسـتكمل بأخرى جديـدة جوهرياً. ولا ريب في أن الشـيوعية أملـت بفعـل ذلـك في القـرن العشرين، لكنهـا اختفت عـن مسرح العـالم في القرن الحادي والعشرين.

كانـت إنكلـترا أول بلد كبير تجمعت فيـه هذه العناصر كلهـا في وقت واحد. إذ تعتمد المكونات الثلاثة أحدها على الآخر اعتماداً شديداً. ولولا ظهور دولة قوية في وقت مبكر، لما وجد حكم القانون ولا إدراك واسع النطاق لحقوق الملكية المشروعة، ولا شـعر العامة بالدافع المحفز للتجمع معاً ورص الصفوف لفرض مبدأ المحاسـبة عـلى الملكيـة الإنكليزية. ولولا مبدأ المحاسـبة، لما أصبحت الدولـة البريطانية القوة العظمى التي كانتها زمن الثورة الفرنسية.

نجح أيضاً عدد من الدول الأوربية الأخرى، منها هولندا والدانمرك والسويد، في جمـع الدولـة وحكـم القانون ومبدأ المحاسـبة في مضمومة واحـدة بحلول القرن التاسع عشر. أما المسارات المحددة التي وصلت عبرها إلى هذه النتيجة فقد اختلفت اختلافـاً بينـاً عن المسـار الـذي اتخذتـه بريطانيا، لكن يكفـي إدراك حقيقـة أن هذه المضمومـة أنتجت، حالما تجمعت مكوناتها لأول مـرة، دولة قوية وشرعية وصديقة لبيئـة النمو الاقتصـادي إلى حد أصبحت عنده نموذجاً يحتذى مثاله في شـتى أنحاء العالم[39]. ماذا حدث لتطبيق هذا النموذج وما هي حظوظه في بلدان تفتقد الشروط التاريخية والاجتماعية المحددة التي توافرت لبريطانيا؟ سـيكون ذلك موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب.

28

لماذا المحاسبة؟ ولماذا الاستبداد؟

مقارنة بين الحالات السابقة؛ لماذا لا يعد السبيل إلى الحكم التمثيلي الذي اتخذته إنكلترا الممكن الوحيد؛ بلوغ الدانمرك؛ كيف يتصل النقاش التاريخي بالصراعات المحلية في الحاضر

تناولنا إلى الآن خمس حالات أوربية أدت إلى أربع نتائج متباعدة فيما يتعلق بالمحاسبة والمساءلة والمؤسسات التمثيلية. فقد شهدت فرنسا وإسبانيا ظهور حكم استبدادي ضعيف، حيث لم يترسخ أي مبدأ للمحاسبة البرلمانية. حققت كل من الدولتين هذه النتيجة عبر بيع نفسها – «بالتقسيط»- إلى تشكيلة واسعة من النخب، التي وفرت لها الامتيازات والإعفاءات حماية من سلطة الدولة التعسفية -دون أن يشمل ذلك مجتمعاتها. في روسيا، ترسخ استبداد أكثر اكتمالاً على الطراز الصيني، حيث أمكن للملكية الهيمنة على النخب عبر تجنيدهم في خدمة الدولة. في هنغاريا، نجحت نخبة قوية ومتماسكة في وضع كوابح دستورية على سلطة الملك وأسست مبدأ المحاسبة. لكن هذه الضوابط والكوابح كانت قوية إلى حد إعاقة قدرة الدولة نفسها على أداء وظيفتها بأسلوب متماسك. أخيراً، في إنكلترا وحدها نجح برلمان في فرض مبدأ المحاسبة على الملك، لكن بطريقة لم تضعف السيادة القوية والموحدة. أما السؤال فهو: ما تفسير الاختلاف في هذه النتائج؟

يمكن لنموذج بسيط جداً أن يفسر هذا التباين، الذي يتصل بعلاقة مع توازن القوة بين أربع مجموعات فقط من الفاعلين السياسيين في المجتمعات الزراعية التي

تناولناها بالدراسة: الدولة نفسها، ممثلة بالملك؛ والشريحة العليا من النبلاء؛ والطبقة العليا الأرستقراطية؛ وما أدعوه بالطبقة الثالثة (العامة). هذا التقسيم الرباعي المستويات يبالغ في تبسيط الأمور لكنه يساعد في فهم النتائج.

ظهرت الدولة في أوربا حين حققت بعض الأسر النبيلة ميزة الريادة وغدت أكثر قوة من الأخريات -آل كابيتيان في فرنسا، وآل آرباد في هنغاريا، وعائلة روريك الملكية في روسيا، والبيت الملكي النورماندي بعد الفتح في إنكلترا. ويعود السبب وراء نهوض هذه العائلات إلى توليفة معقدة من العوامل جمعت الموقع الجغرافي الملائم، والقيادة الرشيدة، والكفاءة التنظيمية، والقدرة على التحكم بالشرعية. وربما شكلت الشرعية مصدراً لأفضلية الحاكم في البداية، كما في حالة إستفان الذي قاد المجريين إلى المسيحية، أو ربما أتت بعد نجاح عسكري لأمير في هزيمة أمراء حرب منافسين وجلب السلام والأمان للمجتمع ككل.

من الممكن وصف الشريحة العليا من النبلاء بفلول أمراء الحرب الذين امتلكوا أرضهم، وجيوشاً من الأتباع والخدم، وموارد كافية. لقد حكمت هذه الجماعة مناطقها بكفاءة وفاعلية، وكان بالمستطاع توريثها إلى الذرية أو مقايضتها بأصول وأملاك أخرى.

شكلت الطبقة العليا الأرستقراطية نخبا أدنى منزلةً من النبلاء، حظيت بمكانة اجتماعية لكنها لم تملك بالضرورة مساحات شاسعة من الأراضي أو موارد كبيرة. كان أفرادها أكثر عدداً من النبلاء وخاضعين بصورة واضحة لهم.

تألفت الطبقة الثالثة (العامة) من التجار والأقنان الأحرار وغيرهم من سكان المدن والبلدات الذين عاشوا خارج نطاق اقتصاد المزارع و«العزب» والنظام القانوني الإقطاعي.

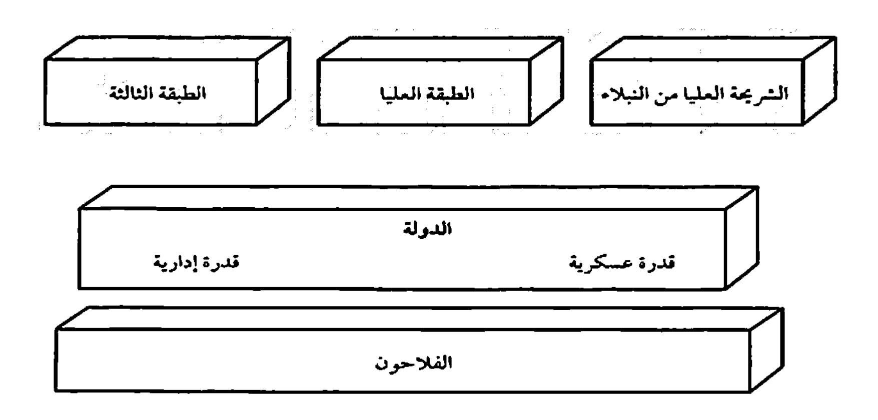
وإضافة إلى هذه الجماعات الأربع، هنالك الفلاحون الذين شكلوا الأغلبية الساحقة من السكان. لكن الفلاحين لم يمثلوا طرفاً سياسياً فاعلاً إلى أن برزوا بهذه الصفة في بعض أجزاء أوربا الشمالية في القرن الثامن عشر. ونادراً ما تمكنوا، بسبب تشتت شملهم، وفقر حالهم، وضحالة تعليمهم، من إنجاز فعل جمعي مهم.

لقد شهدت المجتمعات الزراعية، من الصين إلى تركيا إلى فرنسا، اندلاع أعمال عنف دورية مع ثورات الفلاحين، التي قمعت جميعها في نهاية المطاف بوحشية لا تعرف الرحمة في أحيان كثيرة. ولا ريب في أن هذه الثورات أثرت في سلوك الأطراف الفاعلة الأخرى وحساباتها، عبر دفع الدولة مثلاً إلى الحذر عند التفكير بزيادة الضريبة الزراعية. في مناسبات أخرى، ساعدت الانتفاضات الفلاحية على الإطاحة بإحدى السلالات الحاكمة في الصين. لكن من النادر أن يتمكن الفلاحون من العمل بوصفهم جماعة مشتركة ومتعاونة واحدة أو فرض تغيير مؤسسي طويل الأجل يأخذ مصالحهم بالحسبان.

يوضح الشكل 1 (انظر الفصل الثاني والعشرين) العلاقات القائمة بين هذه الجماعات الخمس. وباستثناء الفلاحين، جرى حشد هذه الفئات الاجتماعية بنجاح متفاوت، ومن ثم أمكن لها القيام بدور سياسي فاعل والتصارع على السلطة. حاولت الدولة توسيع هيمنتها، بينما سعت الجماعات الخارجة عن سيطرتها إلى حماية امتيازاتها القائمة ومضاعفتها ضد الدولة والجماعات الأخرى. أما نتيجة هذه الصراعات كلها فاعتمدت غالباً على الفعل الجمعي الذي يمكن لأي من هذه الجماعات الرئيسة المؤثرة تحقيقه. امتدت الحاجة إلى التضامن لتشمل الدولة نفسها. ربما كان ضعف الدولة نتيجة انقسامات داخلية في الأسرة الحاكمة، أو فشل تنظيمي ومؤسسي، أو عدم إيمان الأتباع والمحكومين بشرعية الأسرة الحاكمة، أو حتى مجرد إخفاق الملك في إنجاب وريث. فضلاً عن ذلك كله، أمكن قيام أي عدد من التحالفات بين هذه الجماعات المختلفة -بين الملك والطبقة العليا الأرستقراطية، أو الملك والطبقة الثالثة، أو الشريحة العليا من النبلاء والطبقة الأرستقراطية، أو الطبقة الأرستقراطية والطبقة الثالثة...الخ.

في الحالات التي ظهر فيها الاستبداد، بنسخته القوية أو الضعيفة، تحتم فشل الفعل الجمعي من الجماعات المعارضة للدولة (انظر الشكل 6). وحين فرض مبدأ المحاسبة والمساءلة، بدت الدولة ضعيفة فيما يتعلق بالجماعات السياسية الأخرى. بينما ظهر الحكم البرلماني حين وجد توازن نسبي للقوة بين دولة متماسكة ومجتمع حسن التنظيم يمكن أن يدافع عن مصالحه.

الشكل 6: إخفاقات الفعل الجمعي



الاستبداد الضعيف

وصلنا الآن إلى نقطة نستطيع فيها إيجاز النتائج الموصوفة في الفصول السابقة.

ظهر الحكم الاستبدادي الضعيف في فرنسا وإسبانيا عندما واجهت دولة ضعيفة نسبياً مجتمعاً حسن التنظيم ومع ذلك نجحت في الهيمنة عليه. في الحالتين كلتيهما، تمركزت قاعدة قوة الدولة ضمن منطقة محدودة تألفت من مقاطعات ملكية وأراض مرتبطة بها تحظى فيها الدولة بسلطة ضريبية مباشرة – مثل «مقاطعات الدولة» التي جبيت فيها الضرائب في المناطق المحيطة بباريس في حالة الملكية الفرنسية، وقشتالة في حالة أسرة هابسبورغ في إسبانيا. ومع ذلك، سعت الدولة إلى مد سلطتها على منطقة أوسع عبر الضم والمكائد والغزو السافر. لكن جغرافية أوربا الغربية والتقانات الحربية التي ظهرت في أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر، لم تكن موائمة للتوسع العسكري السريع –ويجب أن نتذكر أن التحصينات النجمية الشكل جعلت الحصار في الحرب ضرورياً ومكلفاً– وسرعان ما وجد ملوك فرنسا وإسبانيا أنفسهم غارقين في خضم مشكلات مالية صعبة جراء الإنفاق العسكري والمبالغة في التوسع الامبراطوري.

في الحالتين معاً، ظهر فاعلون محليون أقوياء خارج نطاق الدولة سعوا إلى مقاومة مشروع المركزة. من هؤلاء نبلاء قدماء امتلكوا الأرض والموارد، وطبقة

عليا وعريضة من الأرستقراطيين، وبرجوازية مدينية، نظمت على شكل جمعيات – البرلمانات في فرنسا والمحاكم والجمعيات (التمثيلية) العامة (كورتيس) في إسبانيا. نجحت الدولتان في ضم هذه الجماعات بالتدريج. ويبدو أن ذلك لم يبدأ بوصفه استراتيجية متعمدة لبناء الدولة بل ابتكار يائس لتجنب الإفلاس. في البداية اشترت الدولة الفرنسية ولاء النخب المحلية في المقاطعات التي احتفظت بنوع من الاستقلال عبر منحها إعفاءات ضريبية وامتيازات خاصة. وبعد الإفلاس والامتناع عن تسديد الديون لـ«المجلس الأكبر» عام 1557، بدأت بيع المناصب الرسمية إلى الأفراد الأثرياء، وهي مناصب أصبحت وراثية في أوائل القرن السابع عشر، ثم ظلت تباع ويعاد بيعها باستمرار حتى عهد لويس الرابع عشر عند خاتمة القرن. أفلست الدولة الإسبانية في وقت مبكر جراء الحروب الملكية المطولة التي خاضتها في إيطاليا والبلدان المنخفضة. وبينما تمكنت من الاستمرار حتى نهاية القرن السادس عشر بفضل العائدات المتدفقة من العالم الجديد، إلا أنها لجأت هي أيضاً إلى المزاد لبيع أجزاء من الدولة بالجملة في القرن السابع عشر.

تقيدت قدرة الملوك الفرنسيين والإسبان على ركم السلطة بالوجود المسبق لحكم القانون في البلدين كليهما. وشعروا بأنهم مجبرون على احترام الحقوق الإقطاعية والامتيازات التي يتمتع بها رعاياهم. كما سعوا إلى توسيع سلطاتهم المتعلقة بفرض الضرائب والتجنيد عندما تسنح أي فرصة، وحاولوا إخضاع القانون أو انتهاكه أو الالتفاف عليه كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. شجع ملوك الدولتين أيضاً المفكرين على نشر مبادئ الاستبداد والسيادة وإذاعتها لإسناد مزاعمهم بأنهم المصادر النهائية للقانون. لكنهم لم يحاولوا إلغاء القانون نفسه أو تجاهله. في الحالة القياسية، منعوا في نهاية المطاف من التصرف بالطريقة التعسفية لبعض ملوك الصين، مثل الإمبراطورة وو، التي نفذت عملية تطهير دموية لمنافسيها الأرستقراطيين، أو أول امبراطور من سلالة مينغ، الذي استولى ببساطة على أراضي العائلات الأرستقراطية البارزة.

كانت عملية الضم التدريجي للنخب تعني في الواقع توسيع ائتلاف الساعين وراء الريع ليشمل، أولاً، النخب الأرستقراطية التقليدية، ثم فاعلين اجتماعيين حشدوا

حديثاً مثل البرجوازية المدينية. وبدلاً من العمل بأسلوب متماسك ومتكاتف لحماية مصالح هذه النخب بوصفها طبقة، قايضت السلطة السياسية بالمكانة الاجتماعية وحصة من الدولة -لا على شكل تمثيل برلماني بل مطالبة بالحصول على سلطة الدولة الضريبية. لم تُفهم الحرية، حسب توكفيل، على أنها حكم ذاتي حقيقي، بل امتياز. ما أدى إلى شكل ضعيف من الاستبداد لأن الدولة لم تواجه -من ناحية- قيوداً دستورية على سلطتها، لكنها -من ناحية أخرى- رهنت مستقبلها بأيدي حفنة من الأفراد الأقوياء كانت سلطتها محدودة في التصدي لهم.

ثبت في النهاية أن ضعف الدولة عامل مهلك لفرنسا وإسبانيا. ولأن بناء الدولة اعتمد على إعفاء النخب من الضرائب، سقط العبء على كاهل الفلاحين والتجار العاديين. ولم تتمكن أي واحدة منهما من زيادة العائدات إلى حد يكفي لتلبية المطامح الامبراطورية للحاكم. لم تقدر فرنسا على منافسة إنكلترا الأقل سكاناً حيث ضمنت قاعدتها الضريبية بمبدأ المحاسبة البرلمانية. ومن جانبها، شهدت إسبانيا على مدى قرون تراجعاً وانحساراً على الصعيدين العسكري والاقتصادي. وفقدت الدولة في البلدين شرعيتها جراء الأسلوب الفاسد الذي أنتجته واتبعته في المقام الأول، بينما عبدت المساعي المخفقة للإصلاح الطريق أمام الثورة في فرنسا.

الاستبداد القوي

تمكنت روسيا من تأسيس شكل قوي من الاستبداد كان أقرب إلى مثيله في الصين لأسباب تتضح عند مقارنة تطورها بتطور فرنسا أو إسبانيا. هنالك في البداية خمس نقاط اختلاف مهمة.

أولاً، الجغرافيا الطبيعية لروسيا -سهوب مسطحة ومفتوحة مع قلة من الحواجز الطبيعية أمام الجيوش المعتمدة على الفرسان جعلتها معرضة للغزو من الجنوب الغربي، والجنوب الشرقي، والشمال الغربي، بشكل متزامن في كثير من الأحيان. منح ذلك أهمية كبرى للتحشيد العسكري، لكن عنى أيضاً أن أمير الحرب

الـذي يبـادر أولاً إلى ترسـيخ هيمنته العسـكرية يتمتع بميزة ضخمة على منافسـيه. فقـد تأسسـت سـلطة الدولة الموسـكوفية عـلى تجنيدها المبـاشر للطبقة الوسـطى – المعـادل الروسي للطبقة العليا الأرسـتقراطية– في الخدمة العسـكرية. أمكنها القيام بذلك بسـبب موقعها كدولة حدودية على تخوم غير مرسـومة بوضوح. وعلى غرار السـباهية العثمانيـة، كوفئ أفراد طبقة الخدمة الوسـطى بتوطين الفرسـان في أراض جديـدة بوصفهم معتمدين اعتماداً مباشراً على التاج (أقرب معادل لهذه الممارسـة في أوربا الغربية هو منح التاج الإسـباني جماعات كبيرة من الأهالي المحليين إلى الفاتحين مكافـأة لهـم عـلى خدمتهـم في العـالم الجديد، وهـي ممارسـة أدت إلى نظام سـياسي تراتبي مشـابه). لقد نالت الدوقية الموسـكوفية مزايا وامتيازات مهمة جراء ريادتها ونجاحاتها المبكرة في التصدي للتتر، ما منحها شرعية معتبرة تفوقت بها على الأمراء الإقطاعيين الآخرين.

ثانيـاً، لم يفصـل وقت طويل بين التحـرر من النير المغولي ومـشروع بناء الدولة الذي تولته موسـكو. في أوربا الغربية، حظي الإقطاع بثمانية قرون لترسيخ جذوره، وإنتاج طبقة نبيلة عريقة النسب تحصنت في القلاع المنيعة المنتشرة في مختلف المناطق. بينما لم يسـتمر العصر الإقطاعي في روسـيا سوى قرنين من السنين. وكان أفراد طبقة البويار النبيلة أقل تنظيماً وأعجز عن مقاومة السـلطة المركزة للملك، كما لم يعيشوا في القـلاع. ولم تتوافر لهم، إضافة إلى المدن المسـتقلة مثل نوفغـورود، حماية الجغرافيا الطبيعية كنظرائهم في أوربا الغربية.

ثالثـاً، لم يوجـد في روسـيا تـراث لحكم القانون يمكـن مقارنته بأوربـا الغربية. ولم تخـض الكنيسـة الشرقية في بيزنطـة، التي كانت تعين الأسـقف الروسي، صراعاً على تقليد المناصب (كالكنيسـة الغربية)، بل بقيت خاضعة لسـلطة الحاكم الدنيوي حتـى سـقوط القسـطنطينية. كـما لم يتحـول القانـون في الامبراطوريـة البيزنطية إلى منظومـة متماسـكة تحميها مهنة قانونية مسـتقلة كما كانت الحـال في الغرب. صحيح أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، الوريثة الروحية للكنيسة البيزنطية، أظهرت بين الحـين والآخر بعض الاسـتقلالية السياسـية عـن الحكام في موسـكو، إلا أنها نالت

أيضاً مكاسب ضخمة من رعاية الدولة. وخلافاً للوضع في أوربا الغربية، حيث أمكن للكنيسة الكاثوليكية الإيقاع بين الحكام في مشهد سياسي يسوده التشظي والانقسام، لم تجد الكنيسة الروسية ملجأ سوى موسكو وكثيراً ما تحولت إلى مؤسسة مذعنة تؤيد الدولة وتنصرها. كان الافتقار إلى سلطة كنسية مستقلة تحرس منظومة قوانين الكنيسة يعني عدم وجود ملاذ مؤسسي لمختصين بالشؤون القانونية يجمعهم شعور بالهوية المشتركة. لقد أدى البيروقراطيون الأكليروس مهمة الكادر الإداري في الدول الأوروبية المبكرة؛ أما في روسيا فقد احتشد جهاز الدولة بالعسكر والمسؤولين المعينين في مناصبهم اعتماداً على الميراثية (كثيراً ما اجتمعت الصفتان في الشخص نفسه). أخيراً، لم يكن نموذج الحاكم المتاح لكثير من الروس مجسداً في أمير خاضع للقانون، بل في الفاتح المغولي الجشع الذي ينهب ويسلب.

رابعاً، حتمت الجغرافيا الطبيعية تشكيل تكتل بين ملاك الأقنان، ربط بإحكام مصالح النخبة برمتها، والنبلاء والطبقة العليا الأرستقراطية، مع مصالح النظام الملكي. وفي غياب الحدود الطبيعية لم يكن بالمستطاع الحفاظ على مؤسسة مثل القنانة إلا إذا أظهر مالكوهم قدراً كبيراً من الانضباط في معاقبة الهاربين وإعادتهم من حيث أتوا. وأمكن للقيصر ربط النخبة بالدولة عبر تدعيم القيود التي ازدادت صرامة دوماً على الأقنان. بالمقابل، شكلت المدن الحرة في أوربا الغربية ملاذاً يمكن أن يلجأ إليه الأقنان الهاربون سعياً وراء التحرر من قيود أسيادهم الإقطاعيين والاقتصاد الإقطاعي. مثلت المدينة المعادل الوظيفي للحدود -التي أغلقت في نهاية المطاف- في روسيا. وخلافاً للقيصر الروسي وغيره من الحكام في أوربا الشرقية، استفاد ملوك أوربا الغربية من المدن الحرة في صراعهم مع كبار السادة الإقطاعيين، ولذلك وفروا الحماية لها.

أخيراً، فشلت بعض الأفكار في اختراق روسيا إلى الحد الذي حصل في الأراضي الواقعة إلى الغرب. بدأ ذلك مع فكرة حكم القانون لكن امتد ليشمل جملة مركبة من الأفكار الآتية من عصري الإصلاح والتنوير. ففي اللحظة نفسها التي قامت فيها الملكة الدانمركية (الأرملة) صوفي ماغدالين بتحرير الأقنان في مملكتها فعلياً، كانت كاثرين العظمى، صديقة فولتير سابقاً، تفرض قيوداً أشد صرامة على تحرك

الأقنان في روسيا. صحيح أن كثيراً من أفكار التنوير قد تبناها ملوك روس سعوا إلى التحديث مثل بطرس الأكبر بالطبع (وسوف يحرر القيصر ألكسندر الثاني الأقنان بعد ثلاثة أجيال)، لكن الأفكار الحديثة ظلت أقل/ وأبطأ تأثيراً مقارنة بالأصقاع الأخرى في أوربا.

لماذا لم تصبح إنكلترا مثل هنغاريا في نهاية المطاف؟

على خلفية هذه المحاولات الفاشلة لمقاومة الدولة الاستبدادية، يبدو الإنجاز الإنكليزي أكثر إدهاشاً. فقد ظهر قدر أكبر من التضامن بين الفئات الاجتماعية الرئيسة في إنكلترا لحماية حقوقها من تعسف الملك مقارنة بالمناطق الأخرى. كما ضم البرلمان الإنكليزي ممثلين عن جميع طبقات الملاك في البلاد، من النبلاء الكبار إلى الفلاحين من أصحاب الأراضي. وحظيت جماعتان بأهمية خاصة هما الطبقة العليا الأرستقراطية والطبقة الثالثة (العامة). حيث لم تجند الأولى في خدمة الدولة، كما في روسيا، ولم ترغب الثانية غالباً في التخلي عن حقوقها السياسية مقابل الألقاب والامتيازات الفردية، كما في فرنسا. نجحت الأنظمة الملكية الفرنسية والإسبانية والروسية في إضعاف التلاحم بين مختلف النخب عبر بيع الألقاب والمراتب إلى الأفراد داخل النخبة. لقد خدم جدول تصنيف النبلاء في روسيا غرضاً مشابهاً لبيع المناصب في فرنسا وإسبانيا. وبينما حاول الملوك الإنكليز اتباع استراتيجيات مشابهة لبيع المناصب الرسمية، بقي البرلمان مؤسسة متماسكة لأسباب عرضناها في الفصل السابق -التزام مشترك بالحكم المحلي، والقانون العام، والدين.

لكن ذلك كله ليس كافياً لتفسير السبب وراء قوة البرلمان الإنكليزي إلى حد كاف لإجبار الملكية على القبول بالتسوية الدستورية. كان النبلاء الهنغار الممثلون في «الدايت» أقوياء أيضاً ومنظمين تنظيماً جيداً. وعلى شاكلة البارونات الإنكليز في رونيميد، أجبروا ملكهم على القبول بتسوية دستورية في القرن الثالث عشر- «المرسوم الذهبي»- وسيطروا في السنوات اللاحقة على الدولة المركزية سيطرة

صارمة[1]. بعد وفاة ماتياس هونيادي عام 1490، ألغت طبقة النبلاء الإصلاحات المركزية التي نفذتها الملكية في الجيل السابق وأعادت السلطة إليها.

لكن طبقة النبلاء الهنغار لم تستخدم قوتها لتعزيز البلاد ككل؛ بل سعت إلى تخفيض الضرائب المفروضة عليها، وحراسة امتيازاتها الضيقة على حساب قدرة البلاد على الدفاع عن نفسها. بالمقابل، أدت التسوية الدستورية التي نتجت في إنكلترا عن الثورة المجيدة (1688-1689) إلى تقوية الدولة، إلى حد أنها أصبحت في القرن اللاحق القوة المهيمنة في أوربا. وهكذا، إذا كان البرلمان الإنكليزي قوياً بما يكفي لتقييد سلطة الملك المستبد الذي ينهب الدولة، يجب أن نسأل لماذا لم يرتق البرلمان نفسه إلى ائتلاف يسعى وراء الريع ويتحول إلى ما يشبه «الدايت» الهنغاري.

هنالك سببان على الأقل وراء عدم انحدار الحكومة الخاضعة للمحاسبة في إنكلترا إلى درك القلة الأوليغارشية الجشعة. للأول علاقة بالبنية الاجتماعية في إنكلترا مقارنة بمثيلتها في هنغاريا. صحيح أن الجماعات الممثلة في البرلمان الإنكليزي أوليغارشية، إلا أنها تموضعت على قمة مجتمع أكثر حراكاً وانفتاحاً على غير النخب من المجتمع الهنغاري. لقد امتصت الطبقة الأرستقراطية الضيقة الطبقة العليا في هنغاريا، بينما مثلت هذه الأخيرة في إنكلترا فئة اجتماعية عريضة ومتماسكة، وأكثر قوة من بعض الجوانب من الأرستقراطية. وخلافاً لهنغاريا، كان في إنكلترا تراث من المشاركة السياسية على مستوى القاعدة الشعبية على شكل «المئة» ومحاكم ومجالس المقاطعات وغيرها من مؤسسات الحكم المحلي. واعتاد السادة الإقطاعيون الإنكليز المشاركة في اجتماعات وجمعيات على قدم المساواة مع فلاحيهم ومستأجري أراضيهم لتقرير القضايا المتعلقة بالمصلحة المشتركة. فضلاً عن ذلك كله، لم يوجد في هنغاريا معادل لطبقة ملاك الأراضي من الفلاحين، الذين تمتعوا بحالة من الازدهار النسبي وتمكنوا من الإسهام في الحياة السياسية المحلية. بينما خضعت المدن في هنغاريا لسيطرة صارمة من طبقة النبلاء ولم تنتج طبقة برجوازية غنية وقوية كما حدث في إنكلترا.

ثانياً، على الرغم من تقاليد الحرية الفردية في إنكلترا، كانت الدولة الإنكليزية المركزية قوية وحسنة السمعة في نظر معظم أفراد المجتمع. وهي واحدة من أوائل الدول التي طورت نظاماً موحداً للعدالة، كما وفرت الحماية لحقوق الملكية، واكتسبت قدرات بحرية مهمة في صراعها مع مختلف القوى على القارة. لم تكن تجربة الإنكليز مع الحكم الجمهوري بعد إطاحة تشارلز الأول عام 1649 وإعدامه، وإقامة حكومة الحماية بزعامة كرومويل، سعيدة ولا مريحة. فقد بدا إعدام الملك ذاته، حتى بنظر مؤيدي البرلمان، عملاً يفتقد العدالة والشرعية. وشهدت الحرب الأهلية الإنكليزية النوع نفسه من التطرف المطرد الذي خبرته فيما بعد الثورات الفرنسية والبلشفية والصينية. إذ أرادت الجماعات الأشد غلواً في العداء للملكية، مثل حركة «الحفارين» و«المساواتيين»، أكثر من مجرد المحاسبة السياسية، فقد سعت إلى ثورة اجتماعية أوسع نطاقاً، ما أرعب طبقات الملاك الممثلين في البرلمان. ولذلك ساد شعور عام بالارتياح عند استعادة الملكية عام 1660 مع تنصيب تشارلز الثاني[2]. وبعد عودة الملكية، عاودت قضايا المحاسبة السياسية الظهور في عهد جيمز الثاني الكاثوليكي، الذي أثارت مكائده مرة أخرى شكوك البرلمان ومعارضته وأدت في نهاية المطاف إلى «الثورة المجيدة». لكن في هذا الوقت، لم يكن أحد يريد تفكيك الملكية أو تفتيت الدولة؛ بل مجرد ملك يخضع للمحاسبة والمساءلة أمام البرلمان. ووجد الأعضاء ضالتهم في وليام أورينج (الهولندي).

حظيت الأفكار بالأهمية مرة أخرى. وبحلول القرن السابع عشر، تحرر مفكرون من أمثال هوبز ولوك من مفاهيم نظام اجتماعي إقطاعي مؤسس على الطبقات والفئات، وقدموا الحجة لصالح عقد اجتماعي بين الدولة والمواطن. أكد هوبز في كتابه ليفايثان على المساواة الجوهرية بين البشر فيما يتعلق بعواطفهم ومشاعرهم وقدرتهم على استخدام العنف بعضهم ضد بعض، وهم يتمتعون بالحقوق بفضل حقيقة أنهم بشر فحسب. قبل لوك بهذه الفرضيات أيضاً وهاجم أي فكرة لا تؤكد انبثاق الحكم الشرعي من موافقة المحكومين. يمكن إسقاط الملك، لكن باسم مبدأ الموافقة وحده. أما الحقوق فهي، وفقاً لهؤلاء الليبراليين الأوائل، مجردة ومعنوية

وشاملة، ولا يمكن أن يستولي عليها الأفراد الأقوياء بطريقة مشروعة. بينما خضعت هنغاريا للترك والنمسويين قبل وقت طويل من انتشار مثل هذه الأفكار هناك.

ثمة درس بسيط يمكن استخلاصه من هذه المقارنة: لا تعتمد الحرية السياسية – أي قدرة المجتمع على حكم نفسه بنفسه– على الدرجة التي يصل إليها المجتمع في حشد المعارضة ضد السلطة المركزية وفرض قيود دستورية على الدولة فحسب. إذ يجب أيضاً أن توجد دولة قوية بما يكفي للعمل حين يكون مطلوباً. ولا يسير الخضوع للمحاسبة في اتجاه واحد فقط، من الدولة إلى المجتمع. وحين لا تعمل الحكومة بأسلوب مترابط ومتماسك، وحين لا يوجد شعور أوسع بالهدف العام المشترك، لن توضع الركيزة المؤسسة للحرية السياسية الحقيقية. وخلافاً لهنغاريا عقب وفاة ماتياس هونيادي، بقيت الدولة الإنكليزية بعد عام 1689 قوية ومتماسكة، مع برلمان مستعد لتحمل المسؤولية وتقديم التضحيات في الصراع الخارجي الطويل على مدى القرن الثامن عشر. ولا يعد النظام السياسي المكبل بالضوابط والتوازنات أكثر نجاحاً من ذلك المتحرر من القيود والكوابح؛ لأن الحكومات بحاجة بين الحين والآخر إلى فعل قوي وحاسم. ومن ثم يستند استقرار النظام السياسي الخاضع للمحاسبة إلى توازن عريض للقوة يجمع بين الدولة ومجتمعها المؤسس.

بلوغ الدانمرك

من مشكلات ما يسمى بالتاريخ الليبرالي أنه يجعل قصة إنكلترا نموذجاً لنهوض الديمقراطية الدستورية بحد ذاتها. لكن توجد سبل أخرى اتخذتها الدول في أوربا للوصول إلى المكان نفسه الذي انتهت إليه الدولة الإنكليزية. ولأننا بدأنا هذا السرد المطول للتطور السياسي بإثارة سؤال كيف أصبحت الدانمرك على ما هي عليه الآن – كياناً سياسياً ديمقراطياً وملتزماً بالقانون ومزدهراً تحت حكم رشيد، مع واحد من أدنى مستويات الفساد السياسي في العالم– نحن بحاجة إلى قضاء بعض الوقت في تفسير هذه النتيجة.

في عـام 1500، لم تكـن المؤشرات تدل على أن الدانمـرك (أو أي أمة أخرى في اسكندنافيا) سوف تكون مختلفة عن المجتمعات الأوربية الأخرى في أواخر القرون الوسـطى. حاول بعض المراقبين اقتفاء جذور حاضر الدانمرك بالعودة إلى الفايكنغ الذين اسـتوطنوا اسـكندنافيا بالأصـل[3]. لكن من الصعب رؤية كيف اسـتطاعت هـذه الجماعة المحـددة من الغزاة القبليين تمييز نفسـها جوهرياً عـن البرابرة الجرمان الآخريـن الذين اسـتوطنوا أوربا بعد نهاية الامبراطورية الرومانية، باسـتثناء حقيقة أنهم ركبوا زوارق طويلة بدلاً من ظهور الخيل.

كانت الملكية الدانمركية، المتحدرة من سلالة قديمة جداً، ضعيفة نسبياً منذ القرن الثالث عشر، حين أجبر الملك على توقيع «الميثاق العظيم» الذي يطالب بالتشاور مع برلمان من النبلاء ويمنح امتيازات خاصة للكنيسة[4]. واعتمد الاقتصاد الدانمركي، مثلـما هي الحـال في بقية أرجاء أوربا، على مزارع الإقطاعيين، مع أن موقع الدانمرك عـلى مدخل البلطيق وقربها من مـدن «الرابطة الهانزية» جعلا التجارة الدولية عاملاً أكثـر أهمية نسـبياً في تطورهـا الاقتصـادي[5]. وبعد تفكك اتحاد كالمـار، الذي وحد مدة وجيزة معظم اسـكندنافيا في منتصف القرن الخامس عشر، بقيت الدانمرك قوة مهمة متعددة القوميات، تجمع النرويج، وأيسلندا، ومقاطعتي شلزويغ وهولستاين الناطقتـين بالألمانية، والمقاطعات الواقعة عـلى الطرف الآخر من المضيق، فيما يعرف الآن بالمناطق الغربية من السويد.

إذا أمكـن أن ننسـب إلى حـدث واحد اتخـاذ الدانمرك والأجـزاء الأخرى من اسـكندنافيا مسـار تطوري متميـز، فهو الإصلاح البروتسـتانتي. ومثلـما هي الحال في المناطـق الأوربيـة الأخرى، ثبـت أن أفكار مارتن لوثر تزعزع الاسـتقرار إلى حد هائل، وتهيج الشـكاوى الشـعبية القديمة ضد الكنيسـة الكاثوليكية. في الدانمرك، أدت حرب أهلية وجيزة إلى انتصار المعسكر البروتستانتي وتأسيس كنيسة دانمركية وطنيـة لوثرية عام 1536[6]. نتجت هذه العاقبـة عن عوامل مادية ومعنوية في آن: انتهز الملك الدانمركي الفرصة للاسـتيلاء على أملاك الكنيسة الواسعة، التي بلغت نسبة تقارب 30 في المئة من الأراضي في الدانمرك[7].

لكن التأثير السياسي الدائم حقاً للإصلاح في الدانمرك أتى عبر تشجيع القضاء على أمية الفلاحين. إذ اعتقد اللوثريون اعتقاداً جازماً بحاجة الناس العاديين إلى الاتصال المباشر بالرب (دون وساطة) عبر قدرتهم على قراءة الكتاب المقدس، أو مختصر لوثر الوجيز للتعاليم الدينية. وبدءاً من القرن السادس عشر، شرعت الكنيسة اللوثرية في تأسيس مدارس في القرى الدانمركية، حيث علم القساوسة الفلاحين مبادئ القراءة والكتابة. وتمثلت النتيجة منذ القرن الثامن عشر في بروز الفلاحين في الدانمرك (وفي مناطق اسكندنافيا الأخرى) على شكل طبقة اجتماعية متعلمة نسبياً وحسنة التنظيم باطراد[8].

في العادة، يحدث التحشيد الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة نتيجة للتطور الاقتصادي. وكان هذا أيضاً هو المسار المتخذ في إنكلترا القروسطية، حيث سهل توسيع حقوق الملكية وفقاً للقانون العام تحول الطبقة العليا من الفلاحين الإنكليز إلى مزارعين من أصحاب الأراضي الفاعلين سياسياً. لكن في الدانمرك ما قبل الحديثة في القرن السادس عشر، بالمقابل، كان الدين هو العامل المحفز للتحشيد الاجتماعي. فقد سمح التعليم للفلاحين بتحسين وضعهم الاقتصادي، بل ساعدهم على الاتصال فيما بينهم وتنظيم أنفسهم سياسياً. يصعب تصور تغاير أعمق من ذلك الذي ظهر بين الريف الاسكندنافي والريف الروسي في أوائل القرن التاسع عشر، على الرغم من القرب الجغرافي والتشابه المناخي.

وخلافاً للحالة الإنكليزية، لم تظهر الديمقراطية التمثيلية جراء بقاء مؤسسة إقطاعية (برلمان) تمتعت بما يكفي من حسن التنظيم لمقاومة الدولة المركزية. في الدانمرك، تأسست دولة استبدادية مع بيروقراطية ازدادت تطوراً وتعقيداً باطراد عام 1660 في أعقاب الهزيمة في حرب مع السويد9. ألغي «الدايت» الدانمركي، ولم توجد بنية سياسية تستند إلى الطبقة ويمكن للملك أن يلجأ إليها للحصول على الإذن بفرض الضرائب.

أتت الثورة السياسية الحاسمة في أهميتها في الحقبة الممتدة بين عامي 1760 و1792، حين عملت الملكية الدانمركية المتنورة بصورة مطردة على إلغاء شكل من

أشكال القنانة (عرف باسم Stavnsbånd) في المناطق الملكية أولاً ثم في الإقطاعات كلها، وقيدت حق أصحاب الأراضي في تطبيق عقوبات مهينة على الفلاحين مثل الجلد بالسياط على حصان خشبي[10]. صحيح أن الفلاحين لم يحصلوا على الحق في الانتخاب، لكنهم منحوا الحق في امتلاك الأرض والانخراط بشكل حر في الأنشطة التجارية على قدم المساواة[11].

وجد الملك الدانمركي في حرية الفلاحين فرصة سانحة لإضعاف قوة النبلاء من أصحاب الأراضي، الذين قاوموا إصلاحاته مقاومة ضارية. إذ تتيح له حرية الفلاحين تجنيدهم مباشرة في الجيش الوطني. حظيت الأفكار بالأهمية أيضاً: نشر آدم سميث كتابه ثروة الأمم عام 1776، وأكد فيه أن الفلاحين من أصحاب الأراضي سوف يكونون في نهاية المطاف أكثر إنتاجية من الأقنان. لكن ما يعادل ذلك في الأهمية حقيقة أن الطبقة الفلاحية ذاتها ازدادت تعليماً وتحشيداً واستعداداً لانتهاز فرص الحرية الاقتصادية عبر الانتقال إلى أنشطة تغل قيمة مضافة أعلى مثل الصناعات الغذائية.

نتج الحدث الرئيس الثاني الذي جعل الديمقراطية الدانمركية الحديثة ممكنة عن عوامل خارجية. فقد بقيت الدانمرك قوة أوربية متعددة القوميات ومتوسطة المدى إلى نهاية القرن الثامن عشر. ثم خسرت النرويج عام 1814 جراء الحروب النابليونية. بينما أفرز انتشار أفكار الثورة الفرنسية في العقود المبكرة من القرن التاسع عشر تبعات وعواقب سياسية مركبة؛ نظراً لأنها حفزت مطالب طبقية المرتكز بالمشاركة السياسية من جانب البرجوازيين والفلاحين على حد سواء، إضافة إلى المطالبة بالاعتراف القومي من جانب الأقلية الكبيرة الناطقة بالألمانية في الدانمرك.

تمكنت بروسيا من حل المشكلة عبر انتزاع دوقيتي شلزويغ وهولستاين الناطقتين بالألمانية من الدانمركيين بعد حرب قصيرة وحاسمة عام 1864. وبين عشية وضحاها غدت الدانمرك بلداً صغيراً متجانساً وناطقاً بالدانمركية على الأغلب، وأدرك الدانمركيون بأن عليهم العيش ضمن إطار دولة أصغر حجماً.

وهكـذا تشـكل السـياق لقصـة انبثـاق الديمقراطيـة في أواخـر القرن التاسـع عـشر والديمقراطيـة الاجتماعيـة في أوائل القـرن العشرين. اتخذت حركة سياسـية اعتمـدت عـلى الفلاحين، واسـتلهمت وحيها من أفكار القـس والمربي ن. ف. س. غروندفيغ، هيئة تنكرت في البداية بلبوس حركة إحياء ديني انفصلت عن الكنيسـة اللوثرية الرسـمية وأسست مدارس في شتى أنحاء البلاد[12]. وبعد أن تولت ملكية دسـتورية السلطة عام 1848، بدأت حركة الفلاحين والليبراليين الوطنيين الممثلين للبرجوازية الضغط من أجل المشـاركة السياسـية المباشرة، ما أدى إلى انتزاع حقوق التصويت في السنة اللاحقة. يعد ظهور دولة الرعاية الاجتماعية الدانمركية في القرن العشريـن خـارج نطاق هذا الكتـاب، لكن حين ظهـرت لم تعتمد عـلى طبقة عاملة بازغة فحسـب، بل على طبقة الفلاحين أيضاً، الذين لم يسـهل تحشيدهم في المفاصل التاريخية الرئيسة بالنمو الاقتصادي بل بالدين.

كان تطور الديمقراطية والاقتصاد الحديث المرتكز على السـوق أقل إثارة للنزاع والعنف في الدانمرك مقارنة بإنكلترا، فضلاً عن فرنسـا وإسـبانيا والمانيا. وفي سبيل بلـوغ الدانمـرك الحديثة، خـاض الدانمركيـون بالفعل عدداً من الحـروب مع دول الجوار، منها السـويد وبروسـيا، كما تفجرت نزاعات أهلية عنيفة في القرنين السـابع عشر والتاسـع عشر. لكن لم تشـهد البلاد حرباً أهلية طويلة، ولا حركة تسييج، ولا حكم طغيان استبدادياً، ولا فقراً طاحناً جراء التصنيع المبكر، إضافة إلى غياب تراث الـصراع الطبقي تقريبـاً. كانت الأفكار حاسـمة الأهمية للقصـة الدانمركية، لا فيما يتعلق بآيديولوجيا لوثر وغروندفيغ فحسـب، بل بالطريقة التي قبلت بها آراء عصر الأنوار حول الحقوق والحكومة الدسـتورية من سلسـلة من الملـوك الدانمركيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

قصـة نهـوض الديمقراطية الدانمركية حاشـدة بالحـوادث التاريخية والظروف الطارئـة التـي يتعذر تكرارها في أمكنـة أخرى. فقد اتخذ الدانمركيون سـبيلاً مختلفاً عـن الإنكليز للوصول إلى الديمقراطية الليبراليـة الحديثة. أقام البلدان كلاهما دولة قويـة، وحكم القانون، وحكومة خاضعة للمحاسـبة. ومن ثـم، يبدو جلياً أن هناك عدداً من الطرق المتباينة لـ«بلوغ الدانمرك».

الجزء الخامس

نحو نظرية للتطور السياسي

29

التطور السياسي والانحطاط السياسي

الأسس البيولوجية للسياسة؛ آليات ارتقاء النظام السياسي؛ ما هي السياسة وكيف تختلف عن الاقتصاد؛ تعريف للمؤسسات؛ مصادر الانحطاط السياسي؛ الدولة، حكم القانون، المحاسبة والمساءلة، وكيف تتصل معاً؛ كيف تغيرت شروط التطور السياسي بمرور الزمن

يقدم هذا الكتاب سرداً وصفياً للتطور السياسي من العصر السابق على ظهور البشر إلى عشية الثورتين الفرنسية والأميركية، اللحظة التي انبثقت فيها السياسة الحديثة كاملة. من تلك النقطة، ظهر عدد من الكيانات السياسية التي جمعت الفئات المهمة الثلاث للمؤسسات السياسية: الدولة، وحكم القانون، والحكومة الخاضعة للمحاسبة.

ربما يستنتج بعض القراء أن السرد الذي أقدمه للتطور السياسي حتمي تاريخياً. أي إنني عبر وصف الأصول المعقدة والمحددة بالسياق للمؤسسات، أقدم الحجة على أن مؤسسات مشابهة لا يمكن أن تنبثق في الحاضر إلا في ظل ظروف مشابهة فقط، وأن البلدان مجبرة على اتخاذ سبيل تطوري واحد يفرضه ماضيها التاريخي الفريد.

لا أقصد ذلك بالتأكيد. إذ يتكرر نسخ المؤسسات التي تسبغ المزايا والمنافع على مجتمعاتها بشكل روتيني وتدخل عليها التحسينات باستمرار؛ وهنالك تقارب

على صعيد التعلم والمؤسسات بين المجتمعات يزداد بمرور الزمن. فضلاً عن ذلك، تنتهي القصة التاريخية في هذا الجزء عشية الثورة الصناعية، التي أحدثت تغييراً هائلاً في الشروط والظروف التي حدث ضمنها التطور السياسي. سوف نتناول هاتين النقطتين بالتفصيل في الفصل الختامي. أما المجلد الثاني من هذه السلسلة فسوف يصف ويحلل كيف حدث التطور السياسي في العالم ما بعد المالثوسي.

وحين نأخذ بالاعتبار النزعة المحافظة الهائلة المهيمنة على المجتمعات البشرية فيما يتعلق بالمؤسسات، نجد أن هذه المجتمعات لا تبدأ من نقطة الصفر مع كل جيل. في الحالة النمطية، تتموضع المؤسسات الجديدة على قمة تلك الموجودة، التي بقيت ردحاً استثنائياً من الزمن. على سبيل المثال، تعد طبقات النسب من أقدم أشكال التنظيم الاجتماعي، ومع ذلك فهي مستمرة في الوجود في كثير من أجزاء العالم الحديث. ومن المستحيل فهم احتمالات التغيير الحالية من دون تقدير أهمية هذا الميراث، والطريقة التي تقيد فيها الخيارات المتاحة أمام الفاعلين السياسيين في الحاضر.

إضافة إلى ذلك، يمكن لفهم الظروف التاريخية المعقدة التي أنشئت فيها المؤسسات أصلاً أن يساعد في معرفة السبب وراء صعوبة تحولها وتغيرها ومحاكاتها حتى في ظل الظروف الحديثة. في أحيان كثيرة توجد المؤسسة السياسية نتيجة لأسباب غير سياسية (سيقول باحث في الاقتصاد إن هذه العوامل خارجية المنشأ بالنسبة للنظام السياسي). تناولنا من قبل عدة نماذج على ذلك. إذ لم تظهر الملكية الخاصة، مثلاً، لأسباب اقتصادية فحسب، بل لأن سلالات الأنساب احتاجت إلى مكان لدفن أسلافها وتهدئة أرواح الموتى. على نحو مشابه، اعتمدت حرمة حكم القانون تاريخياً على الأصول الدينية للقانون. بل وجدت الدولة نفسها في الصين وأوربا نتيجة الحوافز اليائسة التي خلقتها الحروب المتواصلة، وهي حالة يسعى النظام الدولي المعاصر إلى كبتها. ولذلك تتطلب محاولة إعادة إنشاء هذه المؤسسات دون مساعدة العوامل الخارجية جهداً شاقاً ومضنياً في كثير من الأحيان.

سوف أوجز بعض هذه الموضوعات التي تغلغلت في السرد الوصفي التاريخي للتطور المؤسسي المقدم في هذا الكتاب، وأحاول أن استخلص منها الخطوط العريضة لنظرية في التطور السياسي والانحطاط السياسي. ربما لا يرتقي ذلك إلى مستوى نظرية تنبؤية حقيقية؛ نظراً لأن النتائج تفرزها مجموعة كبيرة من العوامل المتداخلة والمتشابكة. فضلاً عن مشكلة «السلاحف» (=العناصر المتراكبة): العامل الذي يتم اختياره بوصفه تفسيرياً يعتمد دوماً على أخرى أعمق غوراً. من الأسباب التي دعتني إلى بدء هذا الكتاب بسرد وصفي لحالة الفطرة والبيولوجيا البشرية هو أنها تمثل نقطة بداية واضحة يمكن الانطلاق منها.

الركائز البيولوجية للسياسة

لا يتمتع البشر بالحرية الكاملة لتشكيل سلوكهم اجتماعياً. إذ يتقاسمون طبيعة بيولوجية مشتركة. هذه الطبيعة موحدة إلى حد لافت في شتى أنحاء العالم، باعتبار حقيقة أن البشر المعاصرين –خارج إفريقيا– يتحدرون من نسل مجموعة صغيرة نسبياً من الأفراد الذين وجدوا على الأرض قبل نحو خمسين ألف سنة. لا تحدد هذه الطبيعة المشتركة السلوك السياسي، لكنها تؤطر/ وتقيد طبيعة المؤسسات الممكنة. كما تعني أن السياسة البشرية خاضعة لأنماط سلوكية معينة ومتكررة عبر الزمن والثقافات. يمكن وصف هذه الطبيعة المشتركة وفق المقترحات والافتراضات الآتية.

لم يوجد البشر قط في حالة سابقة على التعاون الاجتماعي. وفكرة أنهم وجدوا ذات مرة على شكل أفراد معزولين، يتفاعلون عبر عنف فوضوي (هوبز) أو جهل مسالم ومتبادل فيما بينهم (روسو)، ليست صحيحة على الإطلاق. لقد عاش البشر، إضافة إلى أسلافهم من الثدييات الرئيسة، في مجموعات اجتماعية قرابية المرتكز ومتنوعة الأحجام على الدوام. وفي الحقيقة، عاشوا ضمن هذه الوحدات الاجتماعية زمناً طويلاً كافياً لكي ترتقي الملكات الإدراكية والعاطفية والوجدانية المطلوبة لتشجيع التعاون الاجتماعي، وتندمج فيما وهبوا من مورثات. ما يعني

أن نمـوذج الاختيـار العقلاني للعمل الجمعـي، حيث يعتقد الأفـراد نتيجة التفكير والحسـاب بأنهم سـيكونون أفضل حالاً عند التعاون فيما بينهـم، يقلل إلى حد بعيد من درجة التعاون الاجتماعي الذي وجد في المجتمعات البشرية ويسيء فهم الدوافع الكامنة خلفه[1].

أسست نزعة البشر الطبيعية للتواصل الاجتماعي على مبدأين: الاصطفاء القرابي والإيثار المتبادل. يشـير مبدأ الاصطفاء القرابي أو الكفاءة الكلية إلى أن البشر سـوف يتصرفـون بطريقة غيرية تجاه أقرباء الدم (أو الأفـراد الذين يعتقد أنهم من الأقرباء) بدرجـة تتناسـب تقريبـاً مع المورثات المشـتركة. أما مبـدأ الإيثار المتبـادل فيؤكد أن البـشر ينزعـون إلى إقامة علاقات تتبادل النفـع أو الضر حين يتفاعلـون مع الأفراد الآخريـن بمـرور الزمن. وخلافاً للاصطفـاء القرابي، لا يعتمد الإيثـار المتبادل على الصـلات الوراثية؛ لكنه يسـتند فعلاً إلى تفاعل شـخصي متكـرر ومباشر وعلاقات الثقة المتولدة عن مثل هذه التفاعلات. مثلت هذه الأشـكال من التعاون الاجتماعي الطـرق المبدئيـة الصحيحـة التي تفاعل عبرهـا البشر فيـما بينهم في غيـاب الدوافع المحفزة للانتماء إلى مؤسسـات أخرى أبعد عن الصلات الشـخصية. وحين يصيب الانحطاط المؤسسات اللاشـخصية، فإن هذه الأشكال من التعاون هي التي تعاود الظهور دوماً لأنها طبيعية في البشر. ليست الميراثية -كما سميتها- سوى تجنيد سياسي اعتمد على واحد من هذين المبدأين. ومن ثم، حين حشـدت المناصب البيروقراطية بأقرباء الحكام مع نهاية عهد سـلالة هان في الصين، أو أراد الانكشـاريون أن يدخل أبناؤهم في السلك، أو بيعت المناصب بوصفها أملاكاً قابلة للتوريث في فرنسا العهد البائد القديم، كان مبدأ الميراثية الطبيعي يعيد ببساطة توكيد ذاته.

في البـشر نزعـة فطريـة لإيجاد الأعـراف أو القواعـد واتباعها. لأن المؤسسـات في الجوهـر هـي قواعد تقيد الحريـة الفردية في الاختيار، يمكن القول على المسـتوى ذاته إن في البشر ميلاً طبيعياً لإيجاد المؤسسـات. يمكن للأفراد اسـتخلاص القواعد والأنظمة عقلانياً بعد حسـاب كيفية مضاعفـة المصلحة الذاتية إلى الحد الأقصى، ما يتطلـب إبرام عقود اجتماعية مع الأفراد الآخرين. يولد البشر وهم يحملون مجموعة

مترابطة من الملكات الإدراكية التي تتيح لهم حل مشكلات التعاون الاجتماعي من نوع «معضلة السجين». يمكنهم تذكر السلوك الماضي بوصفه دليلاً هادياً للتعاون المستقبلي؛ ونقل المعلومات المتعلقة بالوفاء والإخلاص عبر الإشاعات وغيرها من أشكال تقاسم المعلومات؛ كما يتمتعون بملكات إدراكية حادة لاكتشاف الأكاذيب والسلوك الغادر عبر إشارات صوتية وبصرية؛ ووضعيات مشتركة لتقاسم المعلومات بواسطة اللغة والأشكال غير الشفاهية من الاتصال. إن القدرة على إيجاد القواعد واتباعها هي سلوك اقتصادي، بمعنى أنها تقلص عموماً تكاليف تعاملات التفاعل الاجتماعي وتسمح بفعل جمعي ناجع.

لكن كثيراً ما تعتمد الغريزة البشرية لاتباع القواعد على العواطف لا العقل. ولا تعد عواطف مثل الذنب والعار والفخر والغضب والحرج والإعجاب مكتسبة بالمعنى الذي أشار إليه لوك، أي تكتسب بعد الولادة نتيجة التفاعل مع العالم التجريبي (الإمبريقي) خارج الفرد. بل تأتي طبيعياً إلى الأطفال الصغار، الذين ينظمون آنئذ سلوكهم وفقاً لقواعد مؤسسة وراثياً لكن منقولة ثقافياً. ولا ريب في أن قدرتنا على وضع القواعد التنظيمية واتباعها تشبه كثيراً قدرتنا اللغوية: بينما يكون محتوى القواعد تقليدياً ومتنوعاً بتنوع المجتمعات، فإن «البنية العميقة» للقواعد والقدرة على اكتسابها طبيعيتان.

يساعد هذا الميل البشري إلى إسباغ قيمة أصيلة وفطرية على القواعد التنظيمية في تفسير النزعة المحافظة الهائلة لدى المجتمعات. ربما ترتقي القواعد الناظمة بوصفها تكيفاً مفيداً مع مجموعة معينة من الظروف البيئية، لكن المجتمعات تتشبث بها بعد زمن طويل من تغير هذه الظروف وفقد هذه القواعد صلتها بالواقع أو حتى اختلال وظيفتها. لقد رفض المماليك التكيف مع الأسلحة النارية بعد وقت طويل من إثبات الأوربيين لفائدتها، بسبب استثمارهم العاطفي في شكل معين من الحرب المعتمدة على سلاح الفرسان. ما أدى مباشرة إلى هزيمتهم أمام العثمانيين، الذين كانوا أكثر استعداداً للتكيف. هنالك إذن مبدأ عام للمحافظة على المؤسسات في مختلف المجتمعات البشرية.

في البشر نزعة طبيعية نحو العنف. منذ اللحظة الأولى التي وجد فيها البشر على الأرض، مارسوا العنف ضد إخوانهم، مثلما فعل أسلافهم من الثدييات الرئيسة. ومع الاعتذار من روسو، ليست النزعة إلى العنف سلوكاً مكسوباً لم يظهر إلا في مرحلة معينة من التاريخ البشري. في الوقت ذاته، وجدت المؤسسات الاجتماعية على الدوام للسيطرة على العنف وتوجيهه. وفي الحقيقة، فإن من أهم وظائف المؤسسات السياسية هي بالضبط السيطرة والتحكم والتجمع على المستوى الذي يظهر فيه العنف.

لا يكتفي البشر بطبعهم بالرغبة في الموارد المادية فحسب، بل في الاعتراف أيضاً. الاعتراف هو الإقرار بكرامة إنسان آخر أو بقيمته، أو ما يعرف بالمكانة. وكثيراً ما تميز الكفاح في سبيل الاعتراف أو المكانة بطبيعة مختلفة تمام الاختلاف عن المسعى وراء الموارد المادية؛ لأن المكانة قيمة نسبية لا مطلقة (يدعوها الاقتصادي روبرت فرانك «سلعة المكانة»)[2]. بكلمات أخرى، لا يمكن للفرد التمتع بمكانة رفيعة إلا إذا تدنت مكانة الآخرين. وخلافاً للعبة التعاون، أو المكاسب من التجارة الحرة، التي تعد إيجابية الناتج، وتسمح للطرفين كليهما بالفوز، فإن الكفاح من أجل المكانة النسبية منافسة صفرية النتيجة حيث يعني الفوز لأحدهما خسارة بالضرورة للآخر.

يتركز جزء كبير من سياسة البشر على الكفاح من أجل الاعتراف. لا يصدق ذلك على الأسر السلالية الصينية الساعية إلى الحصول على تفويض من السماء لتحكم فحسب، بل على المتمردين الفلاحين المتواضعين الذين طالبوا بالعدالة تحت شعارات مثل العمامات الصفراء أو الحمراء، أو القبعات الحمراء الفرنسية، أو القبائل العربية التي تمكنت من تسوية خلافاتها وفتح شمال إفريقيا والشرق الأوسط لأنها سعت إلى الاعتراف بدينها (=الإسلام)، كحال المحاربين الأوربيين الذين فتحوا العالم الجديد تحت راية المسيحية. في حقب تاريخية أقرب، يتعذر فهم نهوض الديمقراطية بمعزل عن المطلب بالاعتراف المتساوي الذي يكمن في صميمها. في إنكلترا، حدث تحول مطرد في طبيعة المطالب بالاعتراف، من حقوق القبيلة أو القرية، إلى حقوق المواطنين الإنكليز، إلى حقوق الإنسان التي تحدث عنها لوك.

من المهم مقاومة الإغراء باختزال الدافع البشري إلى مجرد رغبة اقتصادية في الموارد. وكثيراً ما ارتكب العنف في التاريخ أشخاص لم يستهدف مسعاهم الثروة المادية بل الاعتراف. كما امتدت النزاعات وتوسعت لتتجاوز نطاق المنطق الاقتصادي ومعناه. اتصل الاعتراف أحياناً بالثروة المادية، لكن في أحيان أخرى أتى على حسابها، ومن المبالغة في التبسيط المخل اعتباره مجرد نوع آخر من «المنفعة».

الأفكار بوصفها سبباً

من المستحيل وضع أي نظرية هادفة أو ذات معنى للتطور السياسي من دون التعامل مع الأفكار باعتبارها أسباباً جوهرية تكمن وراء اختلاف المجتمعات واتباعها سبلاً تطورية متمايزة. ووفق تعابير علم الاجتماع تعد متغيرات مستقلة، أو هي الأدنى -من منظور السلاحف المتراكبة التي لا تعتلي بالضرورة ظهر تلك المتصلة بالبيئة الاقتصادية أو المادية.

يبتكر الناس في المجتمعات البشرية كلها نماذج ذهنية للواقع. وتعزو هذه النماذج الذهنية السببية إلى عوامل مختلفة -مخفية في معظم الأحيان- ووظيفتها جعل العالم أكثر قابلية للقراءة والتوقع وأسهل في التعامل. تمثلت هذه القوى الخفية في المجتمعات المبكرة في الأرواح أو الشياطين أو الآلهة أو الطبيعة؛ أما اليوم فهي تجريدات مثل الجاذبية والإشعاع والمصلحة الاقتصادية الذاتية والطبقات الاجتماعية وأشباهها. تشكل المعتقدات الدينية كلها نموذجاً ذهنياً للواقع، حيث تنسب الحوادث القابلة للمشاهدة والملاحظة إلى قوى غير قابلة للملاحظة أو صعبة الملاحظة أو تنتج عنها. ومنذ عصر ديفيد هيوم على أقل تقدير، فهمنا أن من المستحيل التحقق من السببية عبر البيانات التجريبية وحدها. لكن مع نهضة العلوم الطبيعية الحديثة، انتقلنا باتجاه نظريات السببية التي يمكن دحضها على الأقل، بواسطة التجارب الخاضعة للتحكم أو التحليل الإحصائي. ومع تحسن طرق اختبار نظريات السببية، يمكن للبشر التعامل مع بيئتهم واستغلالها بفاعلية أكبر، باستخدام الأسمدة أو أساليب الري مثلاً بدلاً من دماء القرابين لزيادة غلة

المحصول. لكن كل مجتمع بشري معروف ولد نوعاً من النموذج السببي للواقع، ما يشير إلى أن ذلك نتيجة لملكة طبيعية لا مكسوبة.

تعد النماذج الذهنية المشتركة -ولاسيما تلك التي تتخذ شكل الدين- حاسمة الأهمية في تسهيل الفعل الجمعي الواسع النطاق. ولا ريب في أن الفعل الجمعي المستند إلى المصلحة الذاتية العقلانية لا يكفي لتفسير درجة التعاون الاجتماعي والغيرية التي توجد في العالم فعلاً[3]. يساعد الإيمان الديني في تحفيز الناس على فعل أشياء لا يفعلونها إذا انحصر اهتمامهم في الموارد أو الرفاه المادي، مثلما رأينا في حالة ظهور الإسلام في الجزيرة العربية في القرن السابع. إذ يحسن تقاسم المعتقد والثقافة مستوى التعاون عبر توفير أهداف مشتركة وتسهيل الحل التعاوني للمشكلات المشتركة[4].

عادى كثير من الناس، عند ملاحظة الصراع الديني في العالم المعاصر، الدين بحد ذاته، واعتبروه مصدراً للعنف والتزمت[5]. وفي عالم من البيئات الدينية المتداخلة والمتعددة، ربما يكون ذلك صحيحاً. لكن فشل هؤلاء في وضع الدين في سياقه التاريخي الأوسع، حيث مثل عاملاً حاسماً في إقامة تعاون اجتماعي عريض تجاوز نطاق الأقرباء والأصدقاء بوصفه مصدراً للعلاقات الاجتماعية. فضلاً عن ذلك كله، فإن الآيديولوجيات العلمانية، مثل الماركسية-اللينينية أو القومية، التي حلت محل المعتقدات الدينية في كثير من المجتمعات المعاصرة كانت، ويمكن أن تصبح، أشد تدميراً وتخريباً جراء المعتقدات الحماسية الملتهبة التي تولدها.

تتشابك النماذج الذهنية والقواعد التنظيمية وتتناسج؛ لأن النماذج كثيراً ما تقترح قواعد واضحة لكي تتبعها المجتمعات. الأديان أكثر من مجرد نظريات؛ فهي مبادئ أخلاقية مكتسبة بالتقادم تسعى إلى فرض القواعد على أتباعها. وهي مشحونة، مثل القواعد التي تأمر بها، بمعنى عاطفي/ وجداني عميق، ولذلك يؤمن بها الأتباع لأسباب جوهرية ذاتية لا لمجرد كونها دقيقة أو مفيدة. وصحيح أن من المتعذر إثبات صحة المعتقدات الدينية، لكن من الصعب دحضها. يعزز ذلك

كلـه النزعة الجوهرية المحافظة لـدى المجتمعات البشرية؛ لأن من الصعب بعد تبني النماذج الذهنية للواقع تغييرها حتى في ضوء أدلة جديدة على أنها لا تعمل.

تشـير شـمولية بعض أشـكال المعتقد الديني لدى المجتمعـات البشرية المعروفة كلهـا، إلى أنـه متجـذر إلى حـد مـا في الطبيعـة البشريـة. وعلى شـاكلة اللغـة واتباع القواعد، فإن محتوى المعتقد الديني تقليدي ويتفاوت من مجتمع لآخر، إلا أن القدرة عـلى ابتـكار العقائد الدينية فطرية وغريزية[6]. لكن لا شيء ممـا أقوله هنا عن التأثير السـياسي للديـن يعتمـد على وجود، أو عدم وجـود، «مورثة ديـن». وحتى إذا كان سلوكاً مكسوباً فإنه يظل يمارس تأثيراً كبيراً في السلوك السياسي.

اعتقد مفكرون من أمثال كارل ماركس وإميل دوركهايم، حين شـاهدوا الدور النفعـي الذي تلعبـه المعتقدات الدينية في رصف المجتمعـات معاً (المجتمع ككل أو طبقـة معينة منـه)، أن الدين وجـد أصلاً من أجل هـذا الغرض وتعمد استهدافه. ومثلما رأينا، ارتقت الآراء الدينية إلى جانب الأنظمة السياسـية والاقتصادية، متنقلة مـن الشـامانية والسـحر إلى عبادة الأسـلاف إلى الديانـات متعددة الآلهـة والأديان التوحيديـة ذات العقائـد المتطـورة[7]. وكما هو واضـح، لا بد أن تتصـل المعتقدات الدينيـة بطريقـة ما بالظروف الماديـة لوجود الجماعات التي تحافـظ عليها. الطوائف الانتحاريـة أو التـي تحرم الإنجـاب بين أعضائها مثـل «الهزازيـن» (Shakers)[*] لا تعمر طويلاً. لذلك، من المغري رؤية الدين بوصفه نتاجاً لهذه الظروف المادية وقابلاً للتفسير الكلي وفقاً لها.

ذلـك خطأ ذريع؛ إذ يسـتحيل تفسـير الدين بمجرد الإشـارة إلى ظـروف مادية قبْلية. وشاهدنا هذا بأوضح صورة عند المغايرة بين الصين والهند. إذ بقي المجتمعان إلى نهاية الألفية الأولى قبل الميلاد متشابهين على صعيد البنية الاجتماعية المعتمدة على

(*) طائفة من المسيحيين الكاريزميين المؤمنين بالظهور الثاني للسيد المسيح قريبا، وسميت كذلك بسبب سـلوك أفرادها لدى تلقيهم "رسـائل" مبهجة من الرب تهزهم جسـديا خلال قداديسهم. تأسست الجماعة في القرن التاسـع عشر في إنكلترا وانتقلت إلى أميركا وكانت وثيقة الصلة بطائفة "المرتجفين" (Quakers) ثم انفصلت عنها.

سلالات النسب الذكورية وأنواع الأشكال السياسية المنتجة فيها. لكن بعد ذلك اتخذ المجتمع الهندي انعطافة حادة لا يمكن تفسيرها إلا بانتشار الديانة البراهمانية. تعد القضايا الميتافيزيقية المحددة الكامنة في أساس الدين على درجة كبيرة من التعقيد والتركيب، ومن السخف محاولة ربطها بالظروف الاقتصادية والبيئية الموجودة في شمال الهند في تلك الحقبة بالذات.

عملت على اقتفاء كثير من الأمثلة الأخرى التي لعبت فيها الأفكار الدينية دوراً مستقلاً في تشكيل النتائج السياسية، كدور الكنيسة الكاثوليكية الفاعل في تكوين مؤسستين أوربيتين رئيستين. وكانت من العوامل الحاسمة في تقويض بنية حقوق الملكية لدى الجماعات القرابية في القبائل الجرمانية البربرية التي استولت على الامبراطورية الرومانية منذ القرن السادس، ما أسهم بدوره في إضعاف القبلية بحد ذاتها. لذلك خرجت أوربا من التنظيم الاجتماعي القرابي المرتكز عبر الوسائل الاجتماعية لا السياسية، في تغاير حاد مع الصين والهند والشرق الأوسط. وفي القرن الحادي عشر، أعلنت الكنيسة الكاثوليكية استقلالها عن السلطة الدنيوية، واتخذت شكل هيكلية تراتبية حديثة، ثم نشرت حكماً للقانون في أوربا عبَر الحدود الوطنية. بينما لم تنجح المؤسسات الدينية المستقلة المشابهة التي وجدت في الهند والشرق الأوسط والامبراطورية البيزنطية في مأسسة نظام قانوني مستقل إلى المدى الذي حققته الكنيسة الغربية. ولولا نزاع التنصيب وتبعاته وعواقبه، لما تجذر حكم القانون إلى هذه الدرجة في الغرب.

لم تكن القيم الدينية في أي من هذه الحالات تطغى على المصالح المادية الدنيوية. وعلى شاكلة طبقة البراهمة في الهند، أو العلماء/ الفقهاء في المجتمعات الإسلامية، شكلت الكنيسة الكاثوليكية فئة اجتماعية لها مصالحها المادية الخاصة. ويبدو أن التغييرات في قوانين الإرث التي أجراها غريغوري الأول نتجت عن أسباب تتعلق بالمصلحة الذاتية وليس بالعقيدة، كوسيلة لإبعاد الأرض عن أصحابها من الجماعات القرابية وإلحاقها بالكنيسة نفسها. ومع ذلك، لم تكن الكنيسة مجرد فاعل سياسي آخر مثل أمراء الحرب الذين هيمنوا على أوربا في تلك الحقبة. إذ لم تستطع تحويل

مواردها بسهولة إلى قوة عسكرية، ولا الاستيلاء على الممتلكات من دون مساعدة السلطات الدنيوية. من ناحية أخرى، تمتعت بالشرعية التي تستطيع إسباغها على اللاعبين السياسيين الدنيويين، الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها بأنفسهم. في بعض الأحيان يشير الاقتصاديون إلى الفاعلين السياسيين الذين «يستثمرون» في الشرعية، كأنها هي عامل بسيط من عوامل الإنتاج مثل الأرض أو الآلات[8]. لكن من الضروري فهم الشرعية وفقاً لشروطها الخاصة، أي الأفكار التي يحملها الناس عن الله، والعدالة، والإنسان، والمجتمع، والثروة، والفضيلة وغيرها.

ظهرت أهم التغيرات في القيم والآيديولوجيا التي ميزت العالم الحديث -فكرة المساواة في الاعتراف- عند نهاية العصر الذي يتناوله هذا الكتاب. فكرة المساواة بين البشر عميقة الجذور؛ واقتفى الكتّاب، من هيغل إلى توكفيل إلى نيتشه، أثر الأفكار الحديثة عن المساواة بالعودة إلى الفكرة التوراتية عن الإنسان الذي خلق على صورة الله. لكن توسيع الحلقة السحرية للبشر المتساوين في الكرامة كان عملية بطيئة جداً، ولم تشمل في نهاية المطاف الطبقات الاجتماعية الدنيا، والنساء، والأقليات العرقية والدينية والإثنية وغيرها إلا بعد القرن السابع عشر.

بمعنى من المعاني، مثل العبور من المجتمعات على مستوى القبيلة والزمرة إلى مستوى الدولة نكسة ضخمة للحرية البشرية. كانت الدول أكثر ثراء وقوة من سابقاتها القرابية المرتكز، لكن أدت الثروة والقوة إلى تقسيم شامل وهائل للمجتمع إلى طبقات خلف قلة من السادة وكثرة من العبيد. سيقول هيغل إن الاعتراف الذي منح للحاكم في مثل هذا المجتمع الذي غابت عنه المساواة كان ناقصاً ومشروخاً، ولم يكن يرضي في النهاية حتى الحكام أنفسهم؛ لأنه قدم ممن افتقدوا الكرامة والمكانة. أما نهضة الديمقراطية الحديثة فقد منحت البشر كلهم فرصة حكم أنفسهم بأنفسهم، على أساس الاعتراف المتبادل بكرامة إخوانهم البشر وحقوقهم. وهكذا، فهي تسعى، في سياق المجتمعات الأكبر حجماً والأشد تعقيداً، إلى استعادة ما خسره الناس عند الانتقال أصلاً إلى مستوى الدولة.

لا يمكـن روايـة قصة ظهـور الحكومة الخاضعة للمحاسـبة من دون الإشـارة إلى انتشـار هـذه الأفـكار. رأينـا في حالة البرلمـان الإنكليزي كيف اعتمـد التضامن بين أعضائه اعتماداً حاسـماً على الإيمان بحقوق المواطنين الإنكليز، وكيف تشـكلت «الثـورة المجيدة» بمفهوم لوك الأوسـع عـن الحقوق الطبيعية الشـمولية. تلك هي الأفـكار التـي سـتلهم الثـورة الأميركية وتحفزهـا. وإذا كانـت الأسـباب التاريخية التـي أقدمها عن ظهور المحاسـبة والمسـاءلة تبدو أحياناً متجـذرة في المصالح المادية للأطراف الفاعلة في هذا الصراع، فلا بد من رؤيتها بدورها على خلفية الأفكار التي حددت هوية هذه الأطراف، وحجم المدى المفتوح أمامها للفعل الجمعي.

الآلية العامة للتطور السياسي

تتطـور الأنظمة السياسـية بطريقـة تقبـل المقارنة تقريبـاً بالارتقـاء البيولوجي. تعتمـد نظرية التطور التي وضعها داروين على مبدأين بسـيطين، التنوع والانتخاب (=الاصطفـاء). يحدث التنوع بـين الكائنات الحية جراء توليفات وراثية عشـوائية؛ والتنويعات الأكثر قدرة على التكيف مع البيئات المحددة تحقق نجاحاً إنجابياً أكبر، ومن ثم تتوالد وتتكاثر على حساب تلك الأقل قدرة على التكيف.

مـن منظـور تاريخي طويـل، اتبع التطور السـياسي النمـط العام ذاتـه: تنوعت أشـكال التنظيم السياسي التي استخدمتها الجماعات البشرية المختلفة، وحل أكثرها نجاحـاً -أي التـي اسـتطاعت توليـد قـوة عسـكرية واقتصاديـة أكبر- محـل الأقل نجاحاً. عند هذا المستوى المرتفع من التجريد، يصعب رؤية أي سبيل آخر يمكن أن يتخذه التطور السياسي. لكن الأهم فهم أوجه اختلاف الارتقاء السياسي عن نظيره البيولوجي، التي تبلغ ثلاثة على أقل تقدير.

أولاً، في الارتقاء السياسي، تتمثل وحدات الانتخاب (=الاصطفاء) في القواعد والأنظمة وتجسـيداتها من المؤسسـات، بدلاً من المورثات كـما هي الحال في الارتقاء البيولوجي. ومع أن البيولوجيا البشرية تسـهل صياغة القواعد واتباعها، إلا أنها لا

تقـرر محتواهـا، ويمكن لهذا المحتوى أن يتنـوع تنوعاً هائلاً. القواعـد التنظيمية هي ركيزة المؤسسـات التي تسـبغ المزايا والفوائد على تلك المجتمعات التي تستخدمها، ويتم اختيارها عبر التفاعل بين البشر على حساب الأقل فائدة ومنفعة.

ثانيـاً، في المجتمعـات البشريـة، يمكـن للتنوع في المؤسسـات أن يكـون مخططاً ومتعمـداً، لا عشـوائياً. يقـدم هايك حجة قوية ضـد فكرة أن المجتمعـات البشرية تصمـم المؤسسـات بصـورة واعية، وهـو أمر اقتفـى أثـره في غطرسـة العقلانية ما بعـد الديكارتيـة[9]. ويؤكـد أن معظم المعلومـات في المجتمعات محليـة في طبيعتها، ولذلـك يتعذر فهمها بالعوامل البشرية المركزيـة[10]. أما ضعف حجة هايك فمرده إلى حقيقـة أن البـشر ينجحون دائماً في تصميم المؤسسـات، على مسـتويات المجتمع كافة. يكره هايك الهندسـة الاجتماعية المركزة التي تنطلق من القمة إلى القاعدة من جانـب الدول، لكنه على اسـتعداد للقبول بالابتكار المؤسـسي غير المركز والمنطلق مـن القاعـدة إلى القمـة، الذي لا يعد أقـل خضوعاً للمخطط البـشري. وبينما يُعتبر التصميـم واسـع النطاق أقل نجاحـاً من المشروعات محدودة النطـاق، إلا أنه ينجح فعـلاً بين الحـين والآخر. في حالات نـادرة فقط، يمكن للبشر أن يقـدروا العواقب غـير المقصـودة والمعلومات المفقـودة، لكن حقيقـة قدرتهم على التخطيـط تعني أن تنوع أشكال المؤسسات التي يوجدونها يرجح أن تنتج حلولاً للتكيف على حساب العشـوائية البسـيطة. أصاب هايك حين أشار إلى أن ارتقاء المؤسسات لا يعتمد على قـدرة البشر على تصميم مؤسسـات ناجحة؛ إذ يمكن أن تتولـد نتيجة ارتقائية قابلة للتكيف من التنوع العشوائي ومبدأ الانتخاب (=الاصطفاء)[11].

يتمثل وجه الاختلاف الثالث بين التطور السـياسي والارتقاء البيولوجي في أن السـمات المنتخبة -المؤسسـات في الأول والمورثات في الثاني- تنتقل ثقافياً لا وراثياً. وهـذا يمثـل ميـزة ونقيصة معاً فيـما يتعلـق بقابلية النظـام للتكيف. يمكـن -نظرياً عـلى الأقل- تغيير السـمات الثقافية المميـزة، مثل المعايير أو العـادات أو القوانين أو المعتقـدات أو القيـم، عـلى جناح السرعة ضمـن نطاق جيل واحد، كـما حدث عند انتشار الإسلام في القرن السابع، أو محو أمية الفلاحين الدانمركيين في القرن السادس

عشر. من ناحية أخرى، يميل البشر إلى منح المؤسسات والنماذج الذهنية التي تنشأ عنها قيمة أصيلة، ما يؤدي إلى الحفاظ على المؤسسات على مر الزمن. بالمقابل، لا يعبد الكائن البيولوجي مورثاته أو يشيئها؛ فإذا لم تسمح له بالبقاء والتكاثر فإن مبدأ الانتخاب (=الاصطفاء) يقضي عليها دون رحمة. لذلك يمكن للتطور المؤسسي أن يكون أسرع/ وأبطأ من الارتقاء البيولوجي.

خلافاً للارتقاء البيولوجي، يمكن للمؤسسات أن تنتشر عبر المحاكاة. فقد تتعرض المجتمعات ذات المؤسسات الأضعف للغزو أو الفتح أو الاستئصال من جانب الأقوى، لكن في حالات أخرى يمكن أن تتبنى مؤسسات المنافسين في عملية تعرف باسم «التحديث الدفاعي»[12]. في عهد أسرة توكوغاوا العسكرية اليابانية الذي امتد من القرن السابع عشر إلى التاسع عشر، عرف السادة الإقطاعيون الذين حكموا البلاد بوجود الأسلحة النارية من اتصالهم المبكر مع البرتغاليين وغيرهم من الرحالة. ولكنهم انخرطوا فيما يمكن أن يرقى إلى ترتيبات الحد من التسلح على المدى الطويل، حين وافقوا على عدم استخدام الأسلحة النارية لأنهم لم يرغبوا في التخلي عن الشكل التقليدي للحرب (القائم على السيف والرماية بالسهام). لكن حين ظهر الكومودور ماثيو بيري مع «سفنه السوداء» في خليج طوكيو عام 1853، أدركت النخبة الحاكمة أن عليها إنهاء هذا الترتيب المريح وحيازة الأنواع ذاتها من التقنية الحربية التي يملكها الأميركيون إذا أرادت اليابان ألا تتحول إلى مستعمرة مثل الصين. وبعد عصر الاستعادة الميجي عام 1868، ما اكتفت اليابان باستخدام الأسلحة النارية فحسب، بل أدخلت شكلاً جديداً من الحكم، وبيروقراطية مركزية، ونظاماً تعليمياً مبتكراً، إضافة إلى جملة من المؤسسات الأخرى المقتبسة من أوربا والولايات المتحدة.

الارتقاء البيولوجي خاص وعام في آن. إذ يحدث الارتقاء الخاص عندما تتكيف الأنواع الحياتية مع بيئات شديدة الخصوصية وتتمايز، كما في حالة عصافير داروين الشهيرة. لكن الارتقاء العام يحدث عندما تتكاثر أصناف معينة من الكائنات الناجحة في أرجاء البيئات المحلية. ومن ثم، حدثت عمليات انتقال عامة كبرى من

الكائنات وحيدة الخلية إلى المتعددة الخلايا، ومن التكاثر اللاجنسي إلى الجنسي، ومن الديناصورات إلى الثدييات...الخ. تلك هي الحال أيضاً في التطور السياسي. حين غادر الإنسان الحديث سلوكياً إفريقيا قبل نحو خمسين ألف سنة وانتشر في العالم، تكيف مع البيئات المحلية المختلفة التي واجهها وطور لغات وثقافات ومؤسسات مختلفة. في الوقت ذاته، اكتشفت مجتمعات معينة أشكالاً من التنظيم الاجتماعي وفرت مزايا وفوائد كبيرة، ومن ثم حدثت أيضاً عمليات انتقال عامة في المجتمعات من مستوى الزمرة إلى القبيلة إلى الدولة. ومن بين مجتمعات مستوى الدولة، تمكنت تلك التي استطاعت تنظيم نفسها بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة من هزيمة الأقل كفاءة أو امتصاصها، ونشرت شكلها الخاص من التنظيم الاجتماعي. وهكذا، وجد التمايز والتقارب في المؤسسات السياسية.

التنافس حاسم الأهمية لعملية التطور السياسي، مثلما هو للارتقاء الطبيعي. لولا المنافسة ما وجد ضغط انتخابي (اصطفائي) على المؤسسات، ولا دوافع محفزة للابتكار المؤسسي، أو الاقتباس، أو الإصلاح. ومن أهم الضغوط التنافسية المؤدية إلى الابتكار المؤسسي العنف والحرب. أمكن الانتقال من المجتمعات على مستوى الزمرة إلى القبيلة إلى الدولة جراء تنامي الإنتاجية الاقتصادية، لكن القدرة المتفوقة للمجتمعات القبلية على حشد القوة العاملة البشرية هي التي حفزته تحفيزاً مباشراً. ناقشت في الفصل الخامس مختلف نظريات تشكل الدولة البدائية، ومنها المصلحة الذاتية الاقتصادية، والري، والكثافة السكانية، والجغرافيا الطبيعية، والسلطة الدينية، والعنف. ومع أن هذه العوامل لعبت دوراً، إلا أن الانتقال الصعب من المجتمع القبلي الحر إلى المجتمع على مستوى الدولة الاستبدادية يبدو أكثر معقولية حين تحفزه الحاجة إلى الحفاظ على الذات المادية لا المصلحة الاقتصادية وحدها. وحين فحصنا السجل التاريخي لتشكل الدولة في الصين والهند والشرق الأوسط وأوربا، وجدنا أن العنف لعب مرة أخرى دوراً مركزياً لا في تحفيز تشكل الدولة فحسب، بل في إيجاد المؤسسات المحددة التي نربطها مع الدول الحديثة. ولأسباب

سوف نفصلها فيما يأتي يتعذر حل أنواع معينة من المشكلات التعاونية من دون اللجوء إلى العنف.

الفسحة المثلثية في كل مكان

في مقالة كتبها الباحثان المختصان بالبيولوجيا ستيفن جاي غولد وريتشارد ليونتين عام 1979، استخدما تشبيه الفسحة المثلثية لتفسير الطريقة غير المتوقعة التي يعمل بها الابتكار البيولوجي[13]. الفسحة المثلثية هي المنطقة الواقعة بين المنحنى الخارجي الأيمن أو الأيسر من القنطرة (القوس) وبين الزاوية القائمة المطوقة. لم تصمم الفسحة المثلثية عمداً بواسطة المهندس المعماري، بل هي نتاج جانبي عرضي لمكونات أخرى وضعت في مكانها بشكل مقصود. لكن الفسحة المثلثية زخرفت واتخذت سماتها الخاصة ومعناها الدلالي بمرور الزمن. أكد الباحثان أن كثيراً من السمات البيولوجية المميزة للكائنات الحية ارتقت لسبب ما، لكن ثبت أن لها فوائد من القدرة على التكيف لأسباب مختلفة كلية في مرحلة زمنية لاحقة.

رأينا كثيراً من نظائر الفسحة المثلثية في التطور السياسي. لقد انبثقت فكرة الشركة -مؤسسة دائمة لها هوية مستقلة عن الأفراد الذين أقاموها- في البداية بوصفها منظمة دينية ليس لها غايات تجارية[14]. أيدت الكنيسة الكاثوليكية حق المرأة في الميراث لا لأنها أرادت تمكين النساء -وهي مفارقة تاريخية في القرن السابع- بل لأنها طمعت بالعقارات الثمينة التي تملكها عشائر قوية ووجدت في ذلك طريقة لانتزاعها منها. ومن المشكوك فيه أن يتنبأ قادة الكنيسة آنذاك بتأثيره في العلاقات القرابية ككل. وأخيراً، لم تكن فكرة الحكومات المقيدة بالسلطات القضائية المستقلة حاضرة في أذهان أولئك الذين انخرطوا في نزاع التنصيب، الذي كان كفاحاً أخلاقياً وسياسياً على استقلالية الكنيسة الكاثوليكية. ومع ذلك، ارتقى الاستقلال الذي فازت به المؤسسة الدينية في الغرب إلى استقلالية السلطة القضائية بمرور الزمن. واستبدل الأساس الديني للقانون بمصادر دنيوية (علمانية)، ومع

ذلك بقيت بنية القانون كما كانت. ومن ثم كان حكم القانون ذاته نوعاً من الفسحة المثلثية.

كثيراً ما تبدو الجذور التاريخية الفعلية للمؤسسات المختلفة نتاجاً لسلسلة طويلة من الحوادث التاريخية التي يتعذر توقعها مسبقاً. وربما يكون ذلك محبطاً نظراً لعدم وجود مجتمع معاصر يمكن أن يمر بالسلسلة ذاتها من الحوادث للوصول إلى مؤسسة مشابهة. لكن ذلك يتجاهل دور الفسحة المثلثية في التطور السياسي. إذ إن المصدر التاريخي المحدد للمؤسسة أقل أهمية من وظيفية المؤسسة. وما إن تكتشف حتى يمكن محاكاتها واستخدامها من المجتمعات الأخرى بطرائق غير متوقعة على الإطلاق.

المؤسسات

أستخدم في هذا الكتاب تعريف صمويل هنتنغتون للمؤسسات بوصفها «أنماطاً مستقرة وقيمة ومتكررة من السلوك»[15]. وفيما يتعلق بالمؤسسة المسماة الدولة، لا أكتفي باستخدام تعريف ماكس فيبر للدولة (مؤسسة تطبق احتكاراً مشروعاً للعنف في منطقة محددة)، بل معياره للدولة الحديثة (يجب أن تكون الدول خاضعة لتقسيم عقلاني للعمل، اعتماداً على تخصص ودراية على الصعيد التقني، ومعايير لا شخصية فيما يتعلق باستخدام مواطنيها وسلطتها عليهم). الدول الحديثة اللاشخصانية هي مؤسسات معقدة يصعب تأسيسها والحفاظ عليها؛ نظراً لأن الميراثية -الاستخدام اعتماداً على القرابة أو المحسوبية أو تبادل المنفعة الشخصية- شكل طبيعي من العلاقة الاجتماعية سوف يلجأ إليه البشر في غياب المعايير والحوافز الأخرى.

للمؤسسات الحديثة سمات مميزة أخرى أيضاً. يعدد هنتنغتون أربعة معايير لقياس درجة تطور المؤسسات التي تكون الدولة: التكيف-التصلب، التعقيد-البساطة، الاستقلالية-التبعية، الترابط-التفكك[16]. أي كلما كانت المؤسسة أكثر مرونة وقدرة على التكيف وأكثر تعقيداً واستقلالية وترابطاً ازدادت تطوراً. ويمكن

للمؤسسة القادرة على التكيف أن تقيم البيئة الخارجية المتغيرة وتعدل إجراءاتها الداخلية استجابة لها. المؤسسات القادرة على التكيف هي تلك التي تبقى وتدوم؛ نظراً لأن البيئات في حالة من التغير الدائم. يعد نظام القانون العام الإنكليزي، الذي خضع فيه القانون لإعادة تفسير وتوسيع مستمرة من القضاة استجابة للظروف الجديدة، نموذجاً أولياً للمؤسسة المرنة والقادرة على التكيف.

تعد المؤسسات المتطورة أكثر تعقيداً لأنها خاضعة لقدر أكبر من تقسيم العمل والتخصص. في الزعامة القديمة أو الدولة المبكرة، ربما يكون الحاكم في الوقت ذاته القائد العسكري، وكبير الكهنة، وجابي الضرائب، وقاضي المحكمة العليا. أما في الدولة التي بلغت مستوى عالياً من التطور فتؤدي جميع هذه الوظائف مؤسسات منفصلة لها مهمات محددة وتملك ما يكفي من القدرة التقنية لإنجازها. في عهد سلالة هان، تفرعت البيروقراطية الصينية إلى وكالات وأقسام متخصصة لا تحصى على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ومع أنها أقل تعقيداً من الحكومة الحديثة، إلا أنها مثلت نقلة هائلة بعيداً عن الحكومات المبكرة التي جرت إدارتها بوصفها امتدادات بسيطة للأسرة الامبراطورية.

تجمع المعيارين الأخيرين للمأسسة، الاستقلالية والترابط، علاقة وثيقة كما يؤكد هنتنغتون. تشير الاستقلالية في دلالتها إلى الدرجة التي تبلغها المؤسسة في تطوير إحساسها بالهوية المشتركة، الأمر الذي يعزلها عن القوى الاجتماعية الأخرى. عندما تناولنا حكم القانون في الفصول 17-19، رأينا أن الدرجة التي يصل إليها القانون في تقييد سلطة الحكومة تعتمد على مدى الاستقلالية المؤسسية التي تملكها المحاكم. في هذه الحالة، تعني الاستقلالية الذاتية القدرة على تدريب أعضاء السلك القضائي والمحامين وتوظيفهم وترقيتهم وتأديبهم بعيداً عن التدخل السياسي[17]. يتصل الاستقلال الذاتي بعلاقة وثيقة بالتخصص، ولهذا السبب فهو يميز المؤسسات الأكثر تطوراً. الجيش الذي يسمح له بإجراء الترقيات الداخلية سيكون أفضل إنجازاً، إذا تساوت الشروط الأخرى، من ذلك الذي يعين فيه الجنرالات على أسس سياسية أو شراء الرتب.

من ناحية أخرى، يعد الترابط نوعاً من المقياس الشامل لدرجة تحديد (وقبول) الأدوار والمهمات التي تؤديها المؤسسات المختلفة ضمن النظام السياسي. في النظام السياسي المفكك عديد من المؤسسات المعنية بجباية الضرائب مثلاً، أو السلامة العامة، من دون تحديد واضح للجهة المسؤولة فعلاً. ومن المرجح أن يكون جهاز الدولة المؤلف من كثير من المؤسسات المستقلة ذاتياً أكثر ترابطاً من ذلك المؤلف من مؤسسات خاضعة وتابعة. في المجتمعات الميراثية، يمنح أعضاء أسرة الزعيم أو قبيلته سلطات متداخلة أو مبهمة على مختلف وظائف الدولة، وإلا سوف تنشأ مواقع خاصة للسلطة من أجل أفراد بعينهم. الولاء أكثر أهمية من الموهبة عند تنظيم الإدارة العامة، وهذه ممارسة مستمرة في كثير من البلدان النامية (فضلاً عن عدد غير قليل من تلك المتقدمة أيضاً). ولن يتصل التقسيم الرسمي للسلطة بين الوزارات بالتوزيع الفعلي لها، ما يؤدي إلى حالة من التفكك المؤسسي.

تكمن في هذا التعريف رباعي الأجزاء للمأسسة فكرة أن المؤسسات قواعد ناظمة أو أنماط متكررة من السلوك تبقى بعد الأفراد الذين أداروها في زمن معين. جمع النبي محمد قبائل المدينة معاً بقوة شخصيته الآسرة في حياته، لكنه لم يحدد نظاماً للخلافة من بعده. ونجا الدين الجديد بصعوبة من صراع القوة على القيادة في الجيل اللاحق، وما يزال إخفاق تلك المأسسة المبكرة يلازمه على شكل انقسام مذهبي سني-شيعي. أما الأنظمة التي حققت نجاحاً في العالم الإسلامي فيما بعد فقد نجحت بالضبط لأنها أقامت مؤسسات لم تعتمد على سلطة الأفراد، مثل تجنيد المماليك المحاربين وفقاً لنظام «الدوشيرمة» الذي استخدمه العثمانيون. في الصين، كان الامبراطور فعلياً أسير بيروقراطيته وقواعدها المفصلة. وبينما يمكن للقادة الأفراد تشكيل مؤسسات، إلا أن المؤسسات الأكثر تطوراً لا تبقى بعد الزعماء الأفراد العاجزين فقط، بل تمتلك نظاماً لتجنيد زعماء جدد أفضل أداء وتدريبهم.

الانحطاط السياسي

إذا وجدت عملية دينامية تنتج بها المنافسة بين المؤسسات تطوراً سياسياً، فثمة أيضاً عملية موازية للانحطاط السياسي، تصبح بها المجتمعات أقل مأسسة. هنالك عمليتان يحدث بهما الانحطاط السياسي. توجد المؤسسات في المقام الأول لمواجهة التحديات التنافسية لبيئة معينة. يمكن لتلك البيئة أن تكون طبيعية، تشمل الأرض، والموارد، والمناخ، أو قد تكون اجتماعية، تضم الخصوم، والأعداء، والمنافسين، والحلفاء وغيرهم. وحين تتشكل المؤسسات يجري المحافظة عليها غالباً، وذلك بسبب النزعة البيولوجية (التي لاحظناها آنفاً) إلى إسباغ أهمية فطرية وأصيلة على القواعد والنماذج الذهنية. وفي الحقيقة، لن تكون المؤسسات مؤسسات -أي «أنماط مستقرة وقيمة ومتكررة من السلوك»- إذا لم تتعزز بمعايير اجتماعية فاعلة، وطقوس شعائرية مؤثرة، وغير ذلك من أنواع الاستثمارات النفسية (السيكولوجية) فيها. تتبدى قيمة واضحة على صعيد التكيف في المحافظة على المؤسسات: إذا لم توجد لدى الناس نزعة بيولوجية للامتثال للقواعد وأنماط السلوك، يجب إعادة التفاوض عليها باستمرار لكن بتكلفة باهظة على حساب استقرار المجتمع المعني. من ناحية أخرى، تعني حقيقة أن المجتمعات تحافظ على المؤسسات إلى هذه الدرجة الهائلة أن المؤسسة تفشل في التكيف بسرعة لمواجهة الظروف المستجدة حين تتغير الشروط الأصلية المؤدية إلى إيجادها أو تبنيها. ومن ثم يفسر الانفصال في معدلات التغيير بين المؤسسات والبيئة الخارجية الانحطاط السياسي أو الإخفاق في المأسسة.

تؤدي استثمارات التراث في المؤسسات القائمة إلى إخفاقات لا في مجرد تغيير المؤسسات العتيقة التي تجاوزها الزمن فحسب، بل في القدرة على إدراك أن الفشل حدث فعلاً. وصف الباحثون المختصون بعلم النفس الاجتماعي هذه الظاهرة بأنها «تنافر معرفي»، والتاريخ حاشد بالأمثلة عليها[18]. فإذا أصبح مجتمع أقوى عسكرياً، أو أغنى مادياً، نتيجة وجود مؤسسات متفوقة، فإن على أفراد المجتمع الأقل تنافسية أن ينسبوا بشكل صحيح هذه المزايا والفوائد إلى المؤسسات الأساسية

إذا أملوا بالبقاء. لكن النتائج الاجتماعية متعددة الأسباب في الجوهر، ومن الممكن دوماً تقديم تفسيرات بديلة معقولة للضعف أو الفشل الاجتماعي، معقولة- لكن خاطئة. فقد نسبت المجتمعات، من روما إلى الصين، النكسات العسكرية إلى عدم الالتزام الكافي بالواجبات الدينية؛ وبدلاً من قضاء الوقت في إعادة تنظيم الجيش وإعادة تجهيزه، خصصت الموارد لزيادة الطقوس الشعائرية وتقديم القرابين. أما في المجتمعات الأحدث عهداً فقد كان من السهل توجيه اللوم على الإخفاقات الاجتماعية إلى مؤامرات مختلف الأطراف الخارجية، مثل اليهود أو الإمبريالية الأميركية، بدلاً من البحث في المؤسسات المحلية عن تفسير.

يتمثل الشكل الثاني من الانحطاط السياسي في إعادة الميراثية. إذ تعد محاباة الأقرباء أو الأصدقاء الذين يتبادل معهم الفرد الحظوة والأفضال شكلاً طبيعياً من أشكال التواصل الاجتماعي، وأسلوباً أساسياً من أساليب التفاعل الإنساني. أما الشكل الأشمل للتفاعل السياسي بين البشر فهو علاقة السيد-التابع حيث يحابي الزعيم مجموعة من الأتباع والأزلام ويقدم لهم المزايا مقابل دعمهم وتأييدهم. في مراحل معينة من التطور السياسي، مثل ذلك الشكل الوحيد للتنظيم السياسي. لكن مع ارتقاء المؤسسات، وضعت قواعد جديدة للتجنيد والضم على أساس الوظيفة أو الموهبة -مثل نظام الامتحان الإمبراطوري في الصين، أو «الدوشيرمة» في تركيا، أو التبتل في الرهبانية الكاثوليكية، أو التشريع المعاصر الذي يحظر محاباة الأقارب في التوظيف. لكنّ هناك ضغطاً متواصلاً لإعادة الميراثية إلى النظام. فقد جند الأفراد بداية في المؤسسات على أسس لاشخصية، ومع ذلك كثيراً ما يحاولون توريث مناصبهم إلى أبنائهم أو أصدقائهم. وحين تتعرض المؤسسات للضغط والإجهاد، يجد الزعماء عادة أن عليهم الإذعان من أجل ضمان الأفضلية السياسية أو تلبية الاحتياجات المالية.

رأينا أمثلة عديدة على شكلي الانحطاط السياسي كليهما. في النصف الأول من القرن السابع عشر، واجهت سلالة مينغ الحاكمة في الصين ضغطاً عسكرياً متزايداً من قوات المانشو المنظمة تنظيماً جيداً في الشمال. استندت قدرة النظام على البقاء إلى

مقدرة الحكومة على حشد الموارد، وإعادة بناء جيش محترف، ونشره على طول الحدود الشمالية الشرقية. لكنها لم تفعل شيئاً من ذلك جراء افتقارها إلى الرغبة أو القدرة على فرض ضرائب كافية واستغلال عائداتها لدفع تكاليف الدفاع الذاتي. عند هذه المرحلة من حكم الأسرة، عقد النظام علاقة مريحة مع النخب التي تحملت عبئاً ضريبياً أثقل، وكان من الأسهل على الأباطرة الذين آثروا الانسحاب أن يتركوا الفتنة نائمة.

إعادة الميراثية ظاهرة متكررة. فقد تآكل نظام البيروقراطية اللاشخصي الذي أقيم في عهد سلالة هان الأولى تدريجياً بمسعى العائلات الأرستقراطية إلى ضمان مواقع تمنحها الامتيازات لها ولذريتها في الحكومة المركزية. واصلت هذه العائلات هيمنتها على البيروقراطية الصينية في عهد سلالتي سوي وتانغ. بينما أضعف المماليك المصريون والانكشاريون الترك نظام تجنيد العبيد (المستند إلى أسس لا شخصية) عبر المطالبة أولاً بالسماح لهم بالزواج والإنجاب، ثم السماح لأبنائهم بدخول المؤسسة العسكرية. في حالة المماليك، حدث ذلك رداً على انحسار التهديد المغولي في أواخر القرن الثالث عشر، إضافة إلى الأوبئة المتكررة وتردي أحوال التجارة. فيما يتعلق بالعثمانيين، دفع تضخم الأسعار والضغوط الحادة على الميزانية السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني إلى تقديم تنازلات مشابهة إلى الانكشارية. بينما أنشأت الكنيسة الكاثوليكية بيروقراطيات حديثة عبر تحريم الزواج على الكهنة والأساقفة، لكن النظام انهار بمرور الزمن حين سعى رجال الدين إلى ضم المناصب إلى المكاسب وتحويلها إلى أملاك قابلة للتوريث. أدى ذلك في فرنسا وإسبانيا إلى نظام فاسد بشكل سافر وانتشار ممارسة بيع المناصب الرسمية، وإلى خصخصة القطاع العام وتحويله إلى أملاك قابلة للتوريث.

في كثير من الأحيان اجتمع نوعا الانحطاط السياسي -التصلب المؤسسي وإعادة الميراثية- مع مسعى المسؤولين الفاسدين الذين لديهم مصلحة شخصية في حماية النظام القائم إلى الدفاع عنه ضد الإصلاح. وحين ينهار النظام برمته فإن المسؤولين في المناصب الميراثية، بشبكات علاقاتهم القائمة على المحاباة والمحسوبية، هم الفضلة الباقية لالتقاط القطع المهشمة.

العنف والتوازن المختل وظيفياً

ربما نكون أكثر دقة فيما يتعلق بالسبب وراء بطء المؤسسات في التكيف مع التغيرات في البيئة، حين نتجاوز نطاق القول بوجود نزعة طبيعية نحو الحفاظ على المؤسسات. إن أي مؤسسة أو منظومة من المؤسسات لا بد أن تفيد فئة معينة في المجتمع، على حساب غيرها غالباً، حتى إذا كان النظام السياسي ككل يوفر المنافع العامة مثل السلم الأهلي وحقوق الملكية. ربما تشعر هذه الجماعات التي تحابيها الدولة بأمان أكبر في أشخاصها وأملاكها، وقد تجمع الريوع نتيجة وصولها إلى السلطة على سلم المزايا والامتيازات، أو تحظى بالاعتراف والمكانة الاجتماعية. لهذه الجماعات النخبوية مصلحة في تثبيت الترتيبات المؤسسية الموجودة، وسوف تدافع عن الوضع القائم طالما تواصل البقاء في حالة من التلاحم والتماسك. وحتى حين يستفيد المجتمع ككل من تغيير مؤسسي، مثل زيادة ضرائب الأراضي للإنفاق على الدفاع ضد تهديد خارجي، سوف تتمكن الجماعات حسنة التنظيم من اعتراض التغيير لأن الربح الصافي سلبي بالنسبة لها.

فهم الاقتصاديون تماماً هذا النوع من الفشل في الفعل الجمعي. إذ يشكل هذا الوضع ما يدعوه الباحثون في نظرية اللعب توازناً مستقراً، حيث لا يستفيد أحد من اللاعبين الأفراد من تغيير الترتيبات المؤسسية الأساسية. لكن التوازن مختل الوظيفة من وجهة نظر المجتمع ككل. قدم مانكور أولسن حجة عامة على أن جماعات الضغط المتحصنة تنزع إلى التراكم في أي مجتمع بمرور الوقت، ثم تتجمع على شكل ائتلافات تسعى وراء الريع من أجل الدفاع عن امتيازاتها الضيقة[19]. وتكون أفضل تنظيماً من الجماهير العريضة في المجتمع، التي تفشل في تمثيل مصالحها غالباً في النظام السياسي. يمكن التخفيف من حدة مشكلة الاختلال الوظيفي في التوازن السياسي بواسطة الديمقراطية، التي تسمح – نظرياً على الأقل– لغير النخب بحصة أكبر في السلطة السياسية. لكن حتى في هذه الحالة، يظهر تفاوت كبير عادة في القدرة التنظيمية للنخب وغير النخب يمنع هؤلاء من التصرف والفعل بطريقة حاسمة.

رأينا أمثلة عديدة على الائتلافات الساعية وراء الريع التي منعت التغيير المؤسسي الضروري ومن ثم حفزت الانحطاط السياسي. المثال الكلاسيكي الذي اشتق منه التعبير ذاته تجسده فرنسا النظام القديم، حيث تنامت قوة الملكية على مدى قرنين من الزمان عبر ضم معظم النخبة الفرنسية وتحييدها. اتخذت هذه العملية شكل صفقة شراء فعلي لأجزاء صغيرة من الدولة، تورث بعد ذلك إلى الأبناء. وحين سعى وزراء إصلاحيون من أمثال موبيو وتورغو إلى تغيير النظام عبر إلغاء ممارسة بيع المناصب برمتها، تمتع أصحاب المصلحة بما يكفي من القوة لاعتراض أي إجراء كهذا. ولم تجد مشكلة بيع المناصب الرسمية الحل إلا بالعنف في مسار الثورة الفرنسية.

لكن مشكلة التوازنات مختلة الوظائف ترجع إلى حقبة تاريخية أبعد. ثمة دليل آركيولوجي (من علم الآثار) على مجتمعات على مستوى الزمرة تمكنت من استخدام التقنية الزراعية ومع ذلك لم تنجز الانتقال من الصيد وجمع الثمار على مدى أجيال عديدة. أما السبب فربما يبدو مرة أخرى متمثلاً في المصالح الثابتة للمعنيين من أصحابها. تميزت المجتمعات على مستوى الزمرة بقدر كبير من المساواتية والتشارك في الطعام، وهو أمر أصبح مستحيلاً ما إن تبنت الزراعة والملكية الخاصة. ففي اللحظة التي تستقر فيها العائلة وتبدأ زراعة المحاصيل الغذائية، تضطر إلى تقاسمها مع الأعضاء الآخرين في الزمرة، ما دمر الدافع المحفز للاستثمار في الزراعة أصلاً. سوف يجعل الانتقال من نمط انتاج إلى آخر المجتمع ككل أكثر غنى بسبب الإنتاجية المرتفعة للزراعة مقارنة بالصيد وجمع الثمار، لكنه يتطلب استبعاد بعض أعضاء الزمرة من الاستمتاع المجاني بالفوائض. ويشير عالم الآثار ستيفن لوبلان إلى أن بطء بعض مجتمعات الرعي في تبني الزراعة يعود بالضبط إلى عجزها عن حل هذا النوع من المشكلات التعاونية[20].

إذن، تستند طاقة المجتمعات على الابتكار المؤسسي إلى قدرتها على تحييد أصحاب المصلحة السياسية الموجودين الذين يعترضون الإصلاح. في بعض الأحيان، يضعف التغيير الاقتصادي موقف النخب القديمة لصالح أخرى جديدة، تضغط من أجل إقامة مؤسسات حديثة. أما التدهور النسبي في عائدات الأملاك

من الأراضي مقارنة بالتجارة أو التصنيع في إنكلترا، فقد مكن الطبقة البرجوازية من تحقيق مكاسب سياسية على حساب الأرستقراطية القديمة في القرن السابع عشر. في بعض الأحيان، يتمكن فاعلون اجتماعيون جدد ويتعزز موقعهم جراء انتشار آيديولوجية دينية جديدة، كحالة البوذية والجاينية في الهند. وما عاد الفلاحون في اسكندنافيا كتلة هامدة من الأفراد المشتتين بعد عصر الإصلاح، وذلك بسبب تشجيع محو الأمية وإمكانية قراءة الكتاب المقدس بشكل مباشر. في أوقات أخرى، ينتج التغيير عن القوة المجردة للقيادة وقدرتها على جمع ائتلافات ناجحة من جماعات قابعة خارج السلطة تقود التغيير، كما في حالة تنظيم غريغوري السابع للحزب البابوي أثناء نزاع التنصيب. وهذا في الواقع الفعلي هو جوهر السياسة: قدرة القادة على فعل ما يريدون عبر توليفة تجمع السلطة والشرعية والترهيب والتفاوض والشخصية الآسرة والأفكار والتنظيم.

يشير استقرار التوازن المختل وظيفياً إلى السبب الذي جعل العنف يلعب هذا الدور المهم في الابتكار والإصلاح على الصعيد المؤسسي. من المنظور الكلاسيكي، يعد العنف المشكلة التي تسعى السياسة إلى حلها[21]. لكنه يصبح في بعض الأحيان السبيل الوحيد لاقتلاع أصحاب المصلحة المتخندقين الذين يعترضون التغيير المؤسسي. إن الخوف من الموت العنيف عاطفة أقوى تأثيراً من الرغبة في المكسب المادي وهو قادر على تحفيز تغييرات أوسع نطاقاً في السلوك. لاحظنا في الفصل الخامس أن الدوافع الاقتصادية، مثل الرغبة في وضع نظام ضخم للري، لا تعد عوامل مرجحة في تشكيل الدولة البدائية. بينما تمثل الحروب القبلية المستمرة أو الخوف من غزو جماعة أفضل تنظيماً سبباً معقولاً ووجيهاً وراء موافقة رجال القبائل على العيش ضمن دولة مركزية على الرغم من مشاعر الفخر والاعتزاز بالحرية.

في التاريخ الصيني، اعترضت النخب الميراثية سبيل إقامة مؤسسات الدولة الحديثة في أثناء نهوض دولة تشين وعهد سلالتي سوي وتانغ حين عاودت الظهور على المسرح. في الحالة الأولى، أدت الحرب المستمرة التي قادها الأرستقراطيون إلى انهيار صفوفهم وفسح المجال لتجنيد العسكر من غير النخب. في الثانية، أدى

اعتلاء الإمبراطورة وو عرش السلطة في وقت مبكر من عهد سلالة تانغ إلى عمليات تطهير واسعة للعائلات الأرستقراطية التقليدية، ومن ثم تمكين نخبة أعرض. أدت الحربان العالميتان خدمة مشابهة لألمانيا الديمقراطية التي ظهرت بعد عام 1945 عبر استئصال طبقة اليونكر الأرستقراطية، ولم تعد قادرة على اعتراض التغيير المؤسسي.

ليس من الواضح هل تستطيع المجتمعات الديمقراطية حل هذا النوع من المشكلات بطريقة سلمية على الدوام. في الحقبة المؤدية إلى الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، سعت أقلية من الأميركيين المتحمسين في الجنوب إلى الدفاع عن «مؤسستهم العجيبة» (=الرق). وأتاحت لهم القواعد المؤسسية الموجودة وفقاً للدستور القيام بذلك طالما لم يكن توسع البلاد غرباً يفضي إلى قبول ما يكفي من الولايات الحرة للسماح بإبطال اعتراضهم. بدت المشكلة في نهاية المطاف من النوع الذي يتعذر حله دستورياً وحتمت حرباً قتل فيها أكثر من ستمئة ألف أميركي.

استطاعت معايير العالم المعاصر ومؤسساته نبذ العنف بوصفه وسيلة لحل المآزق السياسية الصعبة. ولا يتوقع أحد أو يأمل بأن تتبع بلدان جنوب الصحراء الإفريقية مثلاً المسار ذاته الذي اتخذته الصين وأوربا طوال قرون من الزمن، من أجل إقامة دول متينة الأركان راسخة البنيان. وهذا يعني أن عبء الابتكار والإصلاح المؤسسي يقع على عاتق آليات أخرى غير عنيفة مثل تلك التي وصفناها آنفاً، أو أن المجتمعات سوف تشهد انحطاطاً سياسياً مستمراً.

من حسن الحظ أن العالم الموصوف هنا، حيث تشكلت المؤسسات السياسية الأساسية -الدولة وحكم القانون والمحاسبة- يختلف تماماً عن العالم المعاصر. وعلى مدى أكثر من قرنين من السنين، منذ الثورتين الأميركية والفرنسية، خبر العالم الثورة الصناعية ومقدم التقانات التي غيرت درجة الاتصالية المتبادلة التي توجد بين المجتمعات تغييراً جذرياً. تتفاعل المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتطور معاً بشكل مختلف الآن عنها قبل عام 1806. أما الشكل الذي يتخذه هذا التفاعل فهو موضوع الفصل الأخير من الكتاب.

30

التطور السياسي: ماضياً وحاضراً

كيف تغيرت شروط التطور السياسي تغيراً جذرياً منذ القرن الثامن عشر؛ الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتطور، وكيف تفاعلت في عالم مالثوسي؛ كيف تتفاعل هذه الأبعاد الآن؛ توقعات فيما يتعلق بالعالم المعاصر

تمثلت الرؤية المركزية لكتاب صمويل هنتنغتون النظام السياسي في مجتمعات متغيرة (1968) في أن للتطور السياسي منطقه الخاص، الذي يتصل بمنطق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتطور لكن يختلف عنه. إذ يحدث الانحطاط السياسي، كما يؤكد، حين يتجاوز التحديث الاقتصادي والاجتماعي التطور السياسي، مع تحشيد فئات اجتماعية جديدة تعذر استيعابها ضمن النظام السياسي القائم. كما يشير إلى أن ذلك هو السبب وراء عدم الاستقرار في البلدان النامية المستقلة حديثاً (أثناء الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي)، بانقلاباتها العسكرية وثوراتها العنيفة وحروبها الأهلية التي لا تنتهي.

يجب النظر إلى الحجة القائلة إن التطور السياسي يتبع منطقه الخاص ولا يعد بالضرورة جزءاً من عملية متكاملة للتطور، على خلفية نظرية التحديث الكلاسيكية. تعود هذه النظرية في أصولها إلى مفكري القرن التاسع عشر من أمثال كارل ماركس وإميل دوركهايم وفرديناند تونيز وماكس فيبر، الذين سعوا إلى تحليل التغيرات الأساسية التي حدثت في المجتمع الأوربي نتيجة للتصنيع. وعلى الرغم من

وجود اختلافات فيما بينهم، إلا أنهم اتفقوا على أن التحديث كل واحد: شمل تطور اقتصاد سوق رأسمالي تبعه تقسيم ضخم واسع النطاق للعمل؛ وظهور دول قوية وممركزة وبيروقراطية؛ وانتقال من المجتمعات المحلية القروية المتلاحمة إلى المدينية بعلاقاتها اللاشخصية؛ ومن العلاقات الاجتماعية الجماعية إلى الفردانية. تضافرت هذه العناصر معاً في البيان الشيوعي الذي أصدره ماركس وإنغلز، حيث يؤثر «نهوض الطبقة البرجوازية» في كل شيء: من ظروف العمل إلى التنافس العالمي إلى أكثر العلاقات الأسرية حميمية. تميل نظرية التحديث الكلاسيكية إلى تحديد تاريخ هذه التغيرات في عصر الإصلاح البروتستانتي أوائل القرن السادس عشر تقريباً؛ وتكشفت بسرعة لا تصدق في القرون الثلاثة اللاحقة.

انتقلت نظرية التحديث إلى الولايات المتحدة في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية، لتستقر في أماكن مثل قسم علم السياسة المقارن في جامعة هارفارد، ومركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس للتقانة، ولجنة علم السياسة المقارن التابعة لمجلس أبحاث علم الاجتماع. أمل قسم هارفارد، برئاسة تلميذ فيبر تالكوت بارسونز، بابتكار علم اجتماع متكامل ومتعدد التخصصات يجمع العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأنثروبولوجية[1]. ومنح منظرو التحديث قيمة معيارية عالية للحداثة، وأكدوا أن عناصرها المفيدة تتجمع معاً. واعتبر التطور الاقتصادي، والعلاقات الاجتماعية المتغيرة، مثل تفكك الجماعات القرابية الممتدة ونمو الفردانية، ومستويات التعليم الأكثر ارتفاعاً واستيعاباً، والانتقال القياسي نحو قيم مثل «الإنجاز» والعقلانية، والعلمنة، وتطور المؤسسات السياسية الديمقراطية، كلاً متضامناً واحداً تتبادل أجزاؤه الاعتماد. سوف يحفز التطور الاقتصادي مستويات أفضل من التعليم، ما يؤدي إلى تغير في القيمة، الذي يشجع بدوره السياسة الحديثة، وهكذا دواليك في حلقة حميدة[2].

لعب كتاب هنتنغتون النظام السياسي في مجتمعات متغيرة دوراً مهماً في دحض نظرية التحديث عبر تقديم الحجة على أن عواقب الحداثة المفيدة لم تتراصف معاً بالضرورة. على سبيل المثال، لم تكن الديمقراطية متصلة على الدوام بالاستقرار

السياسي. أما تعريف هنتنغتون للنظام السياسي فيتصل بتصنيفنا لبناء الدولة، واشتهر كتابه بسبب حجته على أن النظام السياسي يجب أن يحظى بالأولوية على الدمقرطة، وهي استراتيجية تطويرية أصبحت تعرف باسم «المرحلة الانتقالية الاستبدادية»[3]. ذلك هو السبيل الذي اتبعته تركيا وكوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا، التي تبنت التحديث اقتصادياً في ظل حكام مستبدين، ولم تنفتح أنظمتها السياسية أمام التنافس الديمقراطي إلا لاحقاً.

تؤكد المادة التاريخية المقدمة في هذا الكتاب رؤية هنتنغتون الأساسية: الأبعاد المختلفة للتطور بحاجة إلى فصل أحدها عن الآخر. ومثلما رأينا، أقام الصينيون دولة حديثة بالمعنى الفيبري قبل أكثر من ألفي عام، دون أن تترافق بحكم القانون، أو الديمقراطية، فضلاً عن الفردانية الاجتماعية أو الرأسمالية الحديثة.

إضافة إلى ذلك كله، حدث التطور الأوربي بطريقة مختلفة اختلافاً بيناً عن التوصيفات التي قدمها ماركس وفيبر. إذ تمتد جذور الحداثة الأوربية إلى عهد أقدم بكثير من الإصلاح البروتستانتي. ومثلما رأينا في الفصل السادس عشر، بدأ التخلي عن التنظيم الاجتماعي القرابي المرتكز منذ العصور المظلمة، مع اعتناق البرابرة الجرمان للمسيحية. أما حق الأفراد، بمن فيهم النساء، في بيع الأملاك وشرائها دون قيود فقد ترسخ في إنكلترا في القرن الثالث عشر. وتمتد جذور النظام القانوني الحديث إلى الحرب التي شنتها الكنيسة الكاثوليكية على الامبراطور في أواخر القرن الحادي عشر، وأنشأت أولى المنظمات الأوربية البيروقراطية لإدارة شؤونها الداخلية. في الحقيقة، ووفق هذا المنظور بعيد المدى، تحظى الكنيسة الكاثوليكية، التي انتقدت وشوهت سمعتها ردحاً من الزمن بوصفها عقبة كأداء أمام الحداثة، بأهمية الإصلاح الديني على أقل تقدير باعتبارها القوة المحركة خلف الجوانب المفتاحية للحداثة.

وهكذا، لم تكن المسيرة الأوربية إلى التحديث اندفاعة شمولية ومفاجئة اخترقت جميع جوانب التطور، بل سلسلة من الانتقالات التدريجية على مدى ألف وخمسمئة

سنة تقريباً. وفي هذا التسلسل التعاقبي الاستثنائي، أمكن للفردانية على المستوى الاجتماعي أن تسبق الرأسمالية؛ وحكم القانون تشكيل الدولة الحديثة؛ وأمكن للإقطاع، على شكل جيوب منيعة من المقاومة المحلية للسلطة المركزية، أن يؤسس للديمقراطية الحديثة. وكان في الحقيقة مؤسسة فريدة وخاصة بأوربا غالباً، خلافاً للاعتقاد الماركسي بأنه يمثل مرحلة عالمية من التطور سبقت نهوض البرجوازية. كما يتعذر تفسيره بوصفه أثراً جانبياً لنسق عام من التطور الاقتصادي، ويجب ألا نتوقع بالضرورة رؤية المجتمعات غير الأوربية تتبع التعاقب ذاته.

إذن، نحن بحاجة إلى فصل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتطور، وفهم كيف تتصل معاً باعتبارها ظاهرة مستقلة تتفاعل بين الحين والآخر. نحن بحاجة إلى ذلك على الأقل لأن طبيعة هذه العلاقات مختلفة اختلافاً كبيراً الآن عن حالها في الظروف التاريخية للعالم المثالوسي.

توماس مالثوس

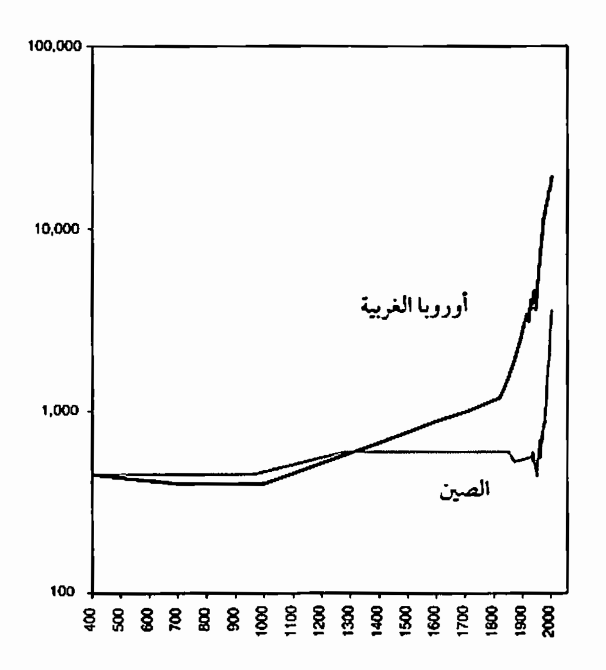
تغير العالم تغيراً جذرياً بعد العام 1800، مع مقدم الثورة الصناعية. قبل ذلك، لم يكن بالمستطاع أخذ النمو الاقتصادي الذي يتخذ شكل إنتاجية متزايدة باستمرار ومعتمدة على التغير التقاني قضية مسلماً بها. وفي الحقيقة، لم تكد توجد مثل هذه الحالة.

لا يعني ذلك عدم وجود زيادات مهمة في الإنتاجية حدثت قبل عام 1800. فقد زادت الزراعة، واستخدام أنظمة الري، والمحراث المعدني، والطابعة، والسفن الشراعية بعيدة المدى، زادت جميعها ناتج الفرد[4]. على سبيل المثال، ضاعف إدخال تنويعات جديدة من الذرة إنتاجية الزراعة في تيوتيهواكان (المكسيكية) ثلاث مرات بين الألفيتين الثالثة والثانية قبل الميلاد[5]. أما الفارق بين الماضي والحاضر فيتمثل في أن الزيادات السنوية الثابتة في الإنتاجية، ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، لم تحدث. نفترض اليوم أن الكومبيوتر والإنترنت سوف يشهدان تحسناً كبيراً في

مدة خمس سنوات فقط، وربما نكون على صواب في ذلك. بالمقابل، لم تكن التقنيات الزراعيـة في الصـين مختلفـة كثيراً في عهد سـلالة هان الأولى بعد وفاة المسـيح بقليل عنها في عهد أسرة وتشينغ المتأخرة، قبل استعمار الصين في القرن التاسع عشر.

يظهر الشـكل 7 تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفـرد في أوربا الغربية والصين بـين عامـي 400 و2001. ويشـير إلى أن الدخـل ارتفـع تدريجياً في الحقبـة الممتدة ثمانمئة سـنة بين عامي 1000 و1800، لكن تسـارع فجأة بعدئذ. بقي دخل الفرد في الصـين على حالـه أثناء هذه الحقبة، لكن حين بدأ يرتفـع بعد عام 1978، انطلق بمعدلات أسرع منها في أوربا.

الشكل 7: مستويات مقارنة للناتج المحلي الإجمالي للفرد: الصين وأوربا الغربية، 400-2001 (بأسعار الدولار لعام 1990)



المصدر: Maddison (1998, 2001, and 2003a)

(Reprinted with the permission of the American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C.)

ظلت الأسباب الكامنة وراء الزيادة الضخمة في الإنتاجية بعد عام 1800 تحتل دوماً بؤرة دراسات النمو. ولها علاقة بالتغيرات في البيئة الفكرية التي شجعت ظهور العلوم الطبيعية الحديثة، وتطبيق العلم والتقنية على الإنتاج، وتطور تقنيات مثل نظام القيد المزدوج في المحاسبة، والمؤسسات الداعمة للاقتصاد الجزئي كقانون براءة الاختراع وحقوق الطبع التي أتاحت الابتكار المتواصل وشجعته[7]. لكن التركيز الذي يمكن تفهمه على التطورات في القرنين الماضيين تقريباً أبهم قدرتنا على فهم طبيعة الاقتصاد السياسي في المجتمعات ما قبل الحديثة. أما ادعاء إمكانية تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي المتواصل فيبالغ في القيمة التي يعطيها للاستثمار في أنواع من المؤسسات والظروف التي تسهل النمو، مثل الاستقرار السياسي، وحقوق الملكية، والتقانة، والبحث العلمي. من ناحية أخرى، حين نفترض أنه لا توجد سوى احتمالات محدودة لتحسين الإنتاجية، ندفع المجتمعات إلى عالم صفري المجموع حيث يصبح النهب والسلب، أو الاستيلاء على موارد الآخرين، سبيلاً أكثر معقولية غالباً للسلطة والثروة.

خضع هذا العالم ضعيف الإنتاجية لتحليل شهير أجراه القس الإنكليزي توماس مالثوس، الذي نشر مقالة في مبدأ السكان لأول مرة عام 1798 حين كان في الثانية والثلاثين. أكد مالثوس، الذي ينتمي إلى عائلة تضم ثمانية أبناء، أن عدد السكان ينمو بمعدل هندسي (بافتراض معدل إجمالي «طبيعي» للخصوبة قدره خمسة عشر طفلاً لكل امرأة)، بينما لا ينمو إنتاج الغذاء إلا بمعدل حسابي، ما يعني أن حصة الفرد من الناتج الغذائي تميل إلى التناقص. قبل مالثوس احتمال حدوث زيادات في الإنتاجية الزراعية، لكنه لم يعتقد أنها ستكون كافية لتوازي معدل النمو السكاني على المدى البعيد. هنالك بعض الكوابح «الفاضلة» للنمو السكاني مثل «قيد» الزوجية (قبل عهد طويل من انتشار تحديد النسل)، لكن في النهاية لن تحل مشكلة النمو السكاني المفرط لدى البشر إلا بآليات المجاعة والمرض والحرب[8].

نشرت مقالة مالثوس عشية الثورة الصناعية التي أدت إلى زيادات مشهودة في الإنتاجية بعد عام 1800 مثلما لاحظنا آنفاً، ولاسيما فيما يتعلق بتحرير الطاقة

الحبيسة في الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط. تضاعف توافر الطاقة العالمية ست مرات بين عامي 1820 و1950، بينما زاد عدد السكان مرتين «فقط»[9]. ومع ظهور العالم الاقتصادي الحديث، أصبح من الشائع انتقاد الاقتصاد «المالثوسي» وذمه باعتباره قصير النظر ومبالغاً في التشاؤم من احتمالات التغيير التقاني[10]. وإذا لم ينطبق نموذج مالثوس على الحقبة الممتدة بين عامي 1800 و2000، فإنه يبدو أكثر معقولية حين يكون ركيزة لفهم الاقتصاد السياسي في العالم السابق على تلك الحقبة.

يجب تنقيح النموذج المالثوسي، باعتباره وصفاً تاريخياً للحياة الاقتصادية التي سبقت عام 1800، وذلك من عدة جوانب مهمة. على سبيل المثال، لم تؤد زيادة عدد السكان والكثافة السكانية المرتفعة إلى المجاعة، بل إلى الابتكار التقاني المعزز للإنتاجية بين الحين والآخر، كما أكد إيستر بوزرب. ومن ثم، فإن الكثافة السكانية حول أنظمة الأنهار في مصر والرافدين والصين ولدت أساليب فعالة للزراعة شملت الري واسع النطاق، ومحاصيل جديدة مرتفعة الغلة، وغير ذلك من الوسائل[11]. وهكذا، لا يعد النمو السكاني بحد ذاته عاملاً سيئاً بالضرورة. فضلاً عن ذلك، لا توجد علاقة مباشرة بين مستويات توافر الغذاء ومعدل الوفيات، باستثناء الحقب التي تشهد مجاعات كاسحة؛ وتبين من التاريخ أن المرض أهم بكثير من الجوع بوصفه كابحاً للنمو السكاني[12]. قد لا يؤدي نقص الغذاء إلى الوفاة، بل إلى أجساد ضامرة تتطلب قدراً أقل من السعرات الحرارية. حدث شيء من هذا القبيل في كوريا الشمالية على مدى الجيل الماضي استجابة للمجاعات التي انتشرت على نطاق واسع[14]. أخيراً، هنالك ضرورة لإضافة إنهاك البيئة المحلية إلى الزيادة المفرطة في عدد السكان كسبب لتقلص ناتج الغذاء للفرد. ولا يعد التدمير البيئي أمراً جديداً في المجتمعات البشرية (مع أن الحجم الحالي غير مسبوق)؛ فقد قضت المجتمعات القديمة على الحيوانات الضخمة، وسببت حت التربة، وغيرت الظروف المناخية المحلية[15].

يوفر النموذج المالثوسي، مع هذه التعديلات، إطاراً مفيداً لفهم التطور الاقتصادي السابق على الثورة الصناعية. فقد زاد عدد سكان العالم زيادة ضخمة أثناء العشرة آلاف عام الماضية، من ستة ملايين تقريباً عند بداية العصر الحجري الحديث (النيوليتي) إلى نحو ستة مليارات عام 2001، أي بمعدل ألف ضعف[16]. لكن أضخم زيادة في عدد السكان حدثت في القرن العشرين؛ ولاسيما في العقود الأخيرة منه. كان جزء كبير من النمو الاقتصادي قبل عام 1820 واسعاً وشاملاً، أي نتيجة لاستيطان الإنسان أراضي جديدة، وتجفيف المستنقعات، وقطع أشجار الغابات، واستصلاح الأراضي من البحر...الخ. وما إن يستوطن أرضاً جديدة ويستغلها إلى أقصى حدود التقنية المتاحة، حتى تتخذ الحياة شكلاً صفري المجموع حيث زيادة الموارد لشخص تأتي على حساب آخر. لم تحدث زيادات مستمرة في ناتج الفرد؛ بينما تبعت النمو المطلق حقبة من الركود والتدهور المطلق، للعالم ككل والسكان المحليين في آن. لقد أدت الأمراض إلى حالات شهدت تناقصاً هائلاً في عدد سكان العالم. كتلك التي حدثت قرب نهاية الامبراطورية الرومانية حين اجتاحتها غزوات البرابرة، والمجاعة، والوباء. وحدثت مرة أخرى مع الغزو المغولي لأوربا، والشرق الأوسط، والصين في القرن الثالث عشر، حين جلب معه الوباء إلى أجزاء جديدة من العالم. وبين عامي 1200 و1400، انخفض عدد سكان آسيا من نحو 285 مليوناً إلى 201؛ وبين عامي 1340 و1400، تراجع عدد سكان أوربا من 74 مليوناً إلى 52 [17].

حين يأتي التقدم التقاني بهذا البطء، يصبح سيفاً ذا حدين. حيث يحسن على المدى القصير مستوى المعيشة ويكافئ المبتكرين. لكن الموارد الضخمة تشجع الزيادة في عدد السكان، ما يخفض الناتج الفردي ويترك البشر في المعدل المتوسط في حالة ليست أفضل من تلك السابقة على حدوث التغير التقاني. لهذا السبب أكد كثير من المؤرخين أن الانتقال من المجتمعات المعتمدة على الصيد-جمع الثمار إلى تلك المعتمدة على الزراعة ترك الناس في وضع أسوأ حالاً من جوانب عديدة. ومع أن إمكانية إنتاج الغذاء كانت أكبر، إلا أن البشر استهلكوا سلسلة أضيق من الأغذية،

ما أفرز تأثيراً سيئاً في صحتهم؛ كما بذلوا جهداً مضنياً لإنتاج الغذاء؛ وعاشوا في مناطق مكتظة بسكانها، ومن ثم كانوا أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، وهكذا دواليك[18].

السياسة في عالم مالثوسي

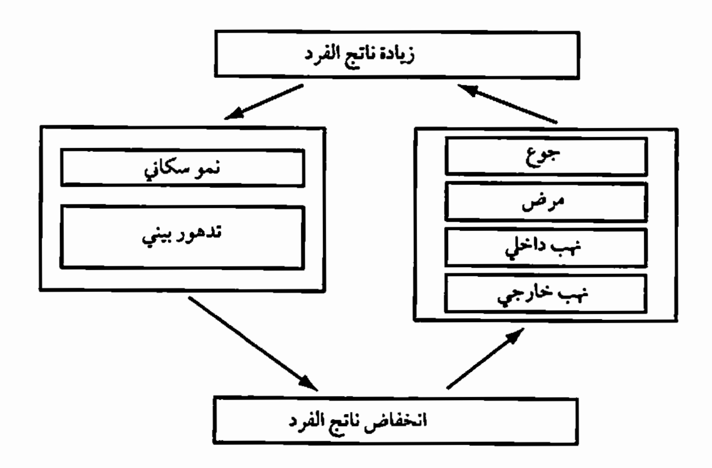
أفرزت الحياة في عالم مالثوسي صفري المجموع مضامين هائلة للتطور السياسي، الذي يبدو مختلفاً تماماً عن التطور الحالي. في هذا العالم لا يملك الأفراد من أصحاب الموارد سوى خيارات قليلة لاستثمارها في أنشطة تولد نمواً اقتصادياً على المدى البعيد مثل المصانع أو البحث العلمي أو التعليم. فإذا أرادوا زيادة ثروتهم، كان من المنطقي غالباً اتخاذ سبيل سياسي والانخراط في أعمال النهب، وانتزاع الموارد من الآخرين بالقوة. يمكن لهذه الأعمال أن تأخذ شكلين: يستطيع من يملك قوة الإجبار والإكراه الاستيلاء على الموارد من أفراد مجتمعه، عبر الضرائب أو السرقة السافرة، أو يمكنه تنظيم المجتمع لمهاجمة المجتمعات المجاورة ونهبها. ومن ثم، يعد التنظيم من أجل السلب والنهب عن طريق زيادة القوة العسكرية أو القدرة الإدارية استخداماً أكثر كفاءة للموارد غالباً من الاستثمار في الطاقة الإنتاجية.

يعد مالثوس نفسه الحرب عاملاً كابحاً لزيادة عدد السكان، لكن النموذج المالثوسي التقليدي يقلل على الأرجح من أهمية الحرب باعتبارها وسيلة للحد من النمو السكاني المفرط. فهي تتفاعل بقوة مع المجاعة والمرض لتكون آليات لخفض عدد السكان؛ نظراً لأن هذا الأخير يتبع النزاع (المسلح) عادة. لكن خلافاً للمجاعة والمرض، يجسد النهب أسلوباً للتعامل مع الضغوط المالثوسية، يخضع للتحكم البشري المدروس. ومثلما يشير عالم الآثار ستيفن لوبلان، يمكن تفسير انتشار الحرب والعنف في مجتمعات ما قبل التاريخ بالمشكلة الدائمة المتمثلة في تجاوز عدد السكان الطاقة الاقتصادية للبيئة المحلية. بكلمات أخرى، يفضل معظم البشر الحرب على الطوى[19].

وهكذا، يبدو النموذج المالثوسي الموسع أقرب إلى الشكل 8. إن أي تقدم تقاني، مثل ابتكار محصول جديد أو أداة للحصاد، سوف يزيد مؤقتاً حصة الفرد من الناتج، لكن هذا الناتج الزائد سوف يلغيه مع مرور الزمن إما نمو سكاني أو تدهور بيئي محلي. ومن ثم سوف تنخفض حصة الفرد مجدداً. يمكن القضاء على الفقر المتفاقم بواسطة واحدة من أربع آليات: يجوع الناس أو تضمر أجسامهم، أو يقتلهم المرض، أو ينخرطون في أعمال السلب والنهب الداخلية، أو يذهبون إلى الحرب مع المجتمعات الأخرى (نهب خارجي). بعدئذ، تزداد حصة الفرد من الناتج، إما حين تتوافر الأرض والغذاء بشكل أكبر، أو يغتني الذين يمارسون أعمال السلب والنهب على حساب الآخرين.

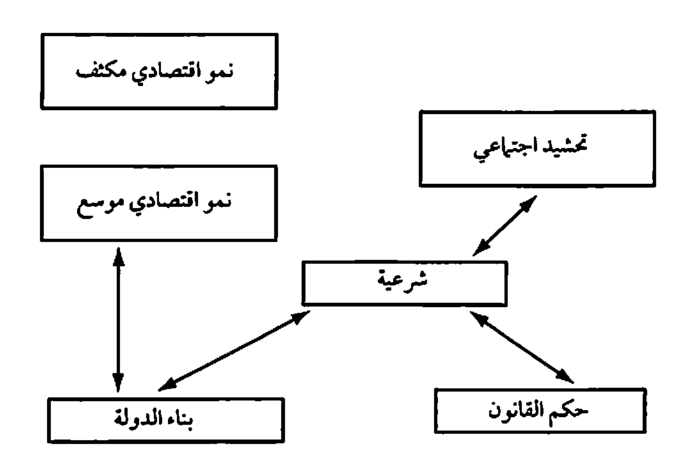
من المهم عدم المبالغة في الدرجة التي تصل إليها هيمنة التفكير صفري المجموع على عالم مالثوسي عموماً لا يشهد تحسناً تقانياً مستمراً. هنالك فرص عديدة للاستفادة من التعاون بدلاً من النهب. إذ يمكن للمزارعين وسكان المدن تعميم الخير المشترك عبر التبادل التجاري فيما بينهم؛ وسوف تفيد الحكومات التي تشجع المنافع العمومية العريضة -مثل النظام العام والدفاع المشترك- ذاتها ورعاياها في آن. وفي الحقيقة، يتطلب النهب نفسه درجة كبيرة من التعاون؛ وهذه الحقيقة بالذات هي واحدة من أهم الدوافع المحفزة للتنظيم السياسي.

الشكل 8: الفخ المالثوسي



يوضح الشكل 9 العلاقة بين المؤسسات السياسية والتطور الاقتصادي في عالم مالثوسي سابق على الثورة الصناعية. ترك النمو الاقتصادي المكثف وحده في أعلى الطرف الأيسر. ولا توجد أي أسهم تشير إليه. وهو يتحقق نتيجة لتقدم تقاني دوري، لكن التقدم يحدث فجأة وكثيراً ما تفصل حقبة طويلة من الزمن بين واحد وآخر. يصف الاقتصاديون الابتكار التقاني آنذاك بأنه خارجي المنشأ (=من خارج النظام): أي يحدث بشكل مستقل عن أي جوانب أخرى للتطور (تشير فرضية إيستر بوزرب إلى أن زيادة الكثافة السكانية دورياً تحفز الابتكار بينما يجعله التغير التقاني داخلي النمو، لكنه لا يتصل بالنمو السكاني بطريقة متوقعة أو خطية). كان النمو الاقتصادي الذي حدث موسعاً لا مكثفاً، ما يعني أن إجمالي السكان والموارد زاد بمرور الزمن، لكن ليس على أساس حصة الفرد.

الشكل 9: التطور وفقاً للشروط المالثوسية



المؤسسة السياسية التي تحظى بأهمية حاسمة في العالم المالثوسي هي الدولة، لأنها السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي الموسع. أمكن تحويل طاقة الإكراه والإجبار -الجيش والشرطة- إلى موارد عبر النهب الخارجي -الحرب والفتح. فضلاً عن استخدام الإكراه ضد السكان المحليين للحفاظ على قبضة الحاكم على السلطة. بالمقابل، كان بالمستطاع تحويل الموارد المجمعة عبر الفتح أو الضرائب إلى

طاقة إكراه وإجبار، حيث تسير خطوط السببية في الاتجاهين معاً. تمكنت الدولة من تحسين الإنتاجية الاقتصادية مرة واحدة عبر توفير المنافع العامة مثل الأمن وحقوق الملكية –انتقال قطاع الطرق من التجول إلى التمركز حسب توصيف أولسن– لكنها لم تستطع تشجيع التحسين المستمر في الإنتاجية.

تأثرت سلطة الدولة بدورها بالشرعية، التي شابهت حزام نقل الحركة الذي يؤثر عبره حكم القانون والتحشيد الاجتماعي في السياسة. اتخذت الشرعية في غالبية المجتمعات المالثوسية شكلاً دينياً. فقد شرعنت المؤسسة الدينية السلطة الحاكمة في الصين والامبراطورية البيزنطية وغيرهما من الدول التي تخضع فيها للحكومة الدنيوية خضوعاً مباشراً. أما في المجتمعات التي وجد فيها حكم القانون المستند إلى الدين، فقد أسبغ الدين الشرعية على النظام القانوني المشكل بصورة مستقلة، ما مكنه من منح الدولة الصفة القانونية أو سحبها منها.

كانت احتمالات تحشيد فئات اجتماعية جديدة ضمن المجتمع القائم محدودة للغاية مقارنة بالعالم المعاصر. إذ لعبت الشرعية الدينية دوراً فاعلاً في حشد الأطراف الاجتماعية التي كانت في حالة من الخمول سابقاً، مثل القبائل العربية في القرن السابع والطائفتين البوذية والطاوية في عهد سلالة تانغ في الصين. كما أدت المسيحية دوراً مشابهاً في تحشيد نخب جديدة في عهد الامبراطورية الرومانية. في المجتمعات الزراعية، كثيراً ما خدم الدين وظيفة أداة (أو وسيلة) الاحتجاج الاجتماعي على النظام السياسي القائم ومن ثم شكل قوة لا تكتفي بالشرعنة فحسب بل بزعزعة الاستقرار أيضاً.

في العالم المالثوسي، اتخذت احتمالات التطور السياسي سبيلين رئيسين. تركز الأول على المنطق الداخلي لبناء الدولة والنمو الاقتصادي الموسع. حيث ولدت السلطة السياسية موارد اقتصادية، أنتجت بدورها سلطة سياسية أكبر. تغذت هذه العملية على ذاتها، حتى النقطة التي واجه فيها الكيان السياسي حداً مادياً مثل الجغرافيا أو التقنية المتاحة، أو وجه جهده ضد كيان آخر، أو توليفة جمعت العاملين. هذا هو منطق بناء الدولة والحرب الذي تكشف في الصين وأوربا.

أما السبيل الثاني فيتعلق بالشرعية، التي تؤثر في سلطة الدول إما بترسيخ حكم القانون أو تمكين أطراف اجتماعية جديدة. تمثل مصدر ما أسميته بالمنعطف الهندي في انتشار دين براهمي جديد شمل قدرة الحكام الهنود على ركم سلطة الدولة بطريقة نظرائهم الصينيين. إذ كان باستطاعة الفئات الاجتماعية الجديدة التي مكنها الدين إما الإسهام في سلطة الدولة، كما في حالة العرب، أو عرقلة محاولات الملك لمركزة السلطة، كما في حالة البرلمان الإنكليزي.

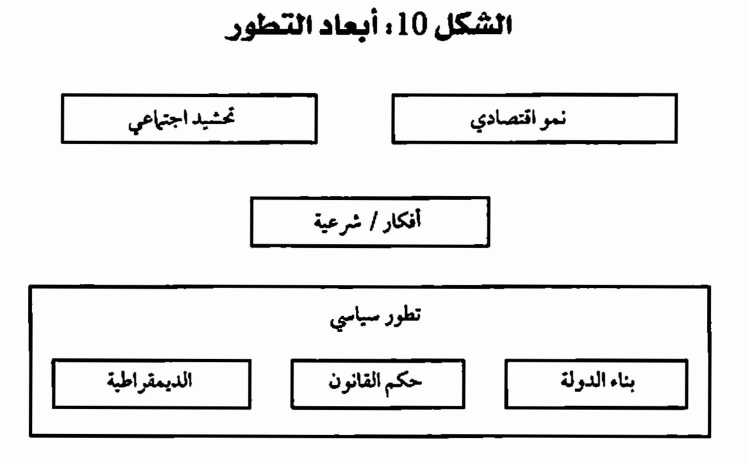
في العالم المالثوسي، كانت مصادر التغيير الجذري محدودة نسبياً. إذ اتصفت عملية بناء الدولة بالبطء، وتطلبت –في الصين وأوربا– عدة قرون. كما خضعت لفترات من الانحطاط السياسي انحدرت فيها الكيانات السياسية إلى مستويات أدنى من التطور ووجب عليها بدء العملية مرة أخرى من نقطة الصفر تقريباً. صحيح أن ديانات أو آيديولوجيات جديدة ظهرت بين الحين والآخر، إلا أنها مثل الابتكار التقاني لم تشكل أساساً يعتمد عليه لتوفير مدخلات دينامية متواصلة للنظام. فضلاً عن ذلك كله، قيدت التقنية قدرة الناس والأفكار على التنقل بين أجزاء العالم. إذ لم تصل قط أخبار ابتكار تشين شي هوانغ دي للدولة الصينية إلى أسماع قادة الجمهورية الرومانية. وبينما نجحت البوذية في شق طريقها عبر الهملايا إلى الصين وغيرها من مناطق شرق آسيا، بقيت مؤسسات أخرى محاصرة في بلدان المنشأ. لقد تطورت التقاليد المستقلة للقانون في أوربا المسيحية، والشرق الأوسط، والهند دون تبادل التأثير فيما بينها إلى أي درجة مهمة.

التطور وفق الشروط المعاصرة

دعونا نعاين الآن كيف تفاعلت أبعاد التطور منذ بدء الثورة الصناعية. تمثل أهم تغيير في ظهور نمو اقتصادي مكثف ومستمر، شكل فعلياً جميع الأبعاد الأخرى للتطور. صحيح أن النمو الاقتصادي الموسع استمر، لكن وظيفته المهمة كانت زيادة ناتج الفرد لا تحفيز التغيير السياسي. إضافة إلى أن الديمقراطية انضمت

إلى بنـاء الدولة وحكم القانون كمكون للتطور السـياسي. يوضح الشـكل 10 هذه الأبعاد كلها.

الشكل 10: أبعاد التطور



هنالك أبحاث مهمة تناولت الروابط التجريبية الواصلة بين هذه الأبعاد المختلفة في العالم المعاصر، يمكن إيجازها في سلسلة من العلاقات.

بين بناء الدولة والنمو الاقتصادي

تمثـل الدولـة شرطاً مسـبقاً أساسـياً للنمو الاقتصـادي المكثف. أظهـر الباحث الاقتصادي بول كوليير الجانب المقابل من هذه الفرضية: يفرز انهيار الدولة، والحرب الأهلية، والنزاع بين الدول تبعات وعواقب سـلبية على النمو[20]. على سبيل المثال، نتج جزء كبير من فقر إفريقيا في أواخر القرن العشرين عن حقيقة أن دولها تشكو من ضعف شديد وتخضع لحالة دائمة من التفكك والانهيار وعدم الاستقرار. وفيما وراء تأسيس دولة يمكن أن توفر النظام الأساسي، اتصلت القدرة الإدارية الأكبر اتصالاً وثيقـاً أيضاً بالنمو الاقتصـادي. وهذا يصدق على وجه الخصوص على المسـتويات المطلقة المتدنية لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أقل من 1000 دولار)؛ ومع أنه يبقى مهماً على المستويات المرتفعة من الدخل، إلا أن التأثير قد لا يكون متناسباً. هنالك أيضاً أدبيات كثيرة ربطت الحكم الرشـيد بالنمو الاقتصادي، مع أن تعريف

«الحكم الرشيد» ليس ثابتاً، بل يعتمد على وجهة نظر المراقب، ويشمل أحياناً جميع المكونات الثلاثة للتطور الاقتصادي[21].

وعلى الرغم من أن العلاقة المتبادلة بين الدولة القوية المتماسكة والنمو الاقتصادي راسخة ومثبتة، إلا أن وجهة السبب والمسبب ليست واضحة على الدوام. فقد أكد الباحث الاقتصادي جيفري ساكس مثلاً أن الحكم الرشيد هو داخلي المنشأ: نتيجة للنمو الاقتصادي وليس سبباً له[22]. ثمة منطق مقنع وراء ذلك: الحكم يكلف مالاً. ومن أسباب انتشار الفساد في البلدان الفقيرة أنها غير قادرة على دفع رواتب كافية لموظفيها لتلبية احتياجات عائلاتهم الأساسية، ومن ثم يميلون إلى تلقي الرشاوى. في الولايات المتحدة، بلغت حصة الفرد من الإنفاق العام على جميع الخدمات الحكومية، من الجيوش إلى الطرقات إلى المدارس إلى الشرطة في الشوارع، نحو 17.000 دولار عام 2008، لكنها لم تتجاوز 19 دولاراً في أفغانستان[23]. ولذلك ليس من المفاجئ أن تكون الدولة الأفغانية أضعف من الأميركية، أو أن التدفقات الضخمة من أموال المعونات تولد الفساد.

من ناحية أخرى، هنالك عدد من الحالات لم ينتج فيها النمو الاقتصادي حكماً رشيداً، بل على العكس، كان الحكم الرشيد هو المسؤول عن النمو. لنأخذ على سبيل المثال كوريا الجنوبية ونيجيريا. في عام 1954، في أعقاب الحرب الكورية، كانت حصة الفرد الكوري من الناتج المحلي الإجمالي أدنى من حصة الفرد في نيجيريا، التي ستنال استقلالها عن بريطانيا عام 1960. وفي أثناء السنوات الخمسين اللاحقة، تلقت نيجيريا أكثر من 300 مليار دولار من عائدات النفط، ومع ذلك انخفض دخل الفرد في الفترة الممتدة بين عامي 1975 و1995. بالمقابل، حققت كوريا الجنوبية نمواً لافتاً بمعدلات سنوية راوحت بين 7 و9 في المئة في الفترة نفسها، إلى حد أنها أصبحت تحتل المرتبة الثانية عشرة على لائحة أضخم اقتصادات العالم عندما حدثت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997. أما السبب وراء هذا الاختلاف في الأداء فيعزى كلياً تقريباً إلى الحكومة المتفوقة التي أدارت شؤون كوريا الجنوبية بنجاح وغابت عن نيجيريا.

بين حكم القانون والنمو

في الأدبيات الأكاديمية، يعد حكم القانون مكوناً من مكونات الحكم حيناً، وبعداً مستقلاً من أبعاد التطور أحياناً (كما أفعل هنا). ومثلما لاحظنا في الفصل السابع عشر، فإن الجوانب المفتاحية لحكم القانون التي ترتبط بالنمو هي حقوق الملكية والإلزام في تطبيق شروط العقد. ثمة أدبيات كثيرة تظهر وجود هذه العلاقة التبادلية. صحيح أن معظم الاقتصاديين يسلمون جدلاً بهذه العلاقة، لكن من غير الواضح أن حقوق الملكية المتساوية والشاملة ضرورة لا بد منها في هذا السياق. في مجتمعات عديدة، لا توجد حقوق مستقرة للملكية سوى لحفنة من النخب، وهذا يكفي لتحقيق النمو مدة من الزمن على أقل تقدير[24]. فضلاً عن ذلك، يمكن لمجتمعات تطبق «ما يكفي» من حقوق الملكية حتى وإن افتقدت حكم القانون التقليدي، مثل الصين المعاصرة، أن تحقق مستويات مرتفعة جداً من النمو.

بين النمو الاقتصادي والديمقراطية المستقرة

أول من لاحظ العلاقة التبادلية بين التطور والديمقراطية هو العالم الاجتماعي سيمور مارتن ليبست في أواخر خمسينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين ظهرت دراسات عديدة تربط التطور بالديمقراطية[25]. ربما لا تكون هذه العلاقة الرابطة بين النمو والديمقراطية خطية –أي إن مزيداً من النمو لا ينتج بالضرورة دوماً مزيداً من الديمقراطية. أظهر الباحث الاقتصادي روبرت بارو أن العلاقة التبادلية أقوى على المستويات المنخفضة من الدخل وأضعف على المستويات المتوسطة[26]. وتظهر واحدة من أشمل الدراسات المقارنة للعلاقة بين التطور والديمقراطية أن الانتقال إلى الديمقراطية من الأوتوقراطية (=الحكم الاستبدادي المطلق) يمكن أن يحدث على أي مستوى من التطور لكن وقفه يصبح أقل احتمالاً على المستويات المرتفعة من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[27].

وبينما يفضل النمو الديمقراطية المستقرة على ما يبدو، لا تتضح الصلة السببية العكسية بين الديمقراطية والنمو. ويعد هذا منطقياً حين نأخذ بالاعتبار عدد البلدان الاستبدادية التي سجلت أرقاماً قياسية مؤثرة في النمو على مدى السنوات السابقة - كوريا الجنوبية وتايوان زمن الأنظمة الديكتاتورية، وجمهورية الصين الشعبية، وسنغافورة، وإندونيسيا في عهد سوهارتو، وتشيلي في عهد بينوشيه. إذن، مع أن الدولة المتماسكة والحكومة الرشيدة إلى حد مقبول تمثلان شرطاً لازماً للنمو، ليس من الواضح هل تلعب الديمقراطية الدور الإيجابي ذاته.

بين النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، أو تطور المجتمع المدني

تربط غالبية النظريات الاجتماعية الكلاسيكية ظهور المجتمع المدني الحديث مع التطور الاقتصادي[28]. لاحظ آدم سميث في ثروة الأمم أن نمو الأسواق متصل بتقسيم العمل في المجتمع: مع توسع الأسواق واستفادة الشركات من اقتصاديات الحجم الكبير، يزيد التخصص الاجتماعي وتبرز فئات اجتماعية جديدة (مثلاً: الطبقة العاملة الصناعية). كما يضعف ما تتطلبه اقتصادات السوق الحديثة من سيولة وإتاحة كثير من الأشكال التقليدية للسلطة الاجتماعية، ويفرض استبدالها بأشكال تعاونية أكثر مرونة وطوعية. واحتل موضوع التأثيرات التحويلية لتوسع تقسيم العمل بؤرة كتابات مفكري القرن التاسع عشر مثل كارل ماركس وماكس فيبر وإميل دوركهايم.

بين التحشيد الاجتماعي والديمقراطية الليبرالية

منذ أليكسي دو توكفيل، ظهر عدد كبير من النظريات الديمقراطية التي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الحديثة لا يمكن أن توجد من دون مجتمع مدني حيوي ونشط[29]. يتيح تحشيد الفئات الاجتماعية للأفراد الضعفاء جمع مصالحهم معاً والدخول إلى النظام السياسي؛ وحتى حين لا تسعى هذه الفئات وراء أهداف

سياسية، فإن الجمعيات التعاونية الطوعية تمارس تأثيراً غير مباشر في تعزيز قدرة الأفراد على العمل معاً في أوضاع جديدة -أو ما يدعى برأس المال الاجتماعي.

من المفترض أن تتشكل العلاقة التبادلية المذكورة آنفاً، التي تربط النمو الاقتصادي بالديمقراطية الليبرالية المستقرة، عبر قناة التحشيد الاجتماعي: يستدعي النمو ظهور أطراف اجتماعية فاعلة جديدة تطالب بالتمثيل في نظام سياسي أكثر انفتاحاً وتضغط من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. وحين يكون النظام السياسي مأسساً وقادراً على استيعاب هذه الأطراف الفاعلة الجديدة، يحدث انتقال ناجح إلى الديمقراطية الكاملة. هذا ما جرى مع نهوض الحركات الفلاحية والأحزاب الاجتماعية في بريطانيا والسويد في العقود المبكرة من القرن العشرين، وفي كوريا الجنوبية بعد سقوط الديكتاتورية العسكرية عام 1987.

يمكن للمجتمع المدني المتطور إلى درجة عالية أن يعرض الديمقراطية للأخطار أيضاً، بل قد يؤدي إلى الانحطاط السياسي. إذ تنشر الجماعات المستندة إلى الشوفينية الإثنية أو العرقية التزمت؛ ويمكن لجماعات الضغط أن تستثمر جهدها في مسعى صفري المجموع إلى الريع؛ وربما يصيب الغلو في تسييس النزاعات الاجتماعية والاقتصادية المجتمعات بالشلل ويقوض شرعية المؤسسات الديمقراطية[30]. كما يمكن للتحشيد الاجتماعي أن يفضي إلى الانحطاط السياسي. ونستطيع أن نثبت أن العملية التي تحدث عنها هنتنغتون، حيث تفشل المؤسسات السياسية في استيعاب مطالب الأطراف الاجتماعية الفاعلة الجديدة بالمشاركة، جرت في بوليفيا والإكوادور في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي مع تكرار إزاحة الرؤساء المنتخبين بواسطة فئات اجتماعية على مستوى عال من الحشد والتعبئة[31].

بين الديمقراطية وحكم القانون

وجدت على الدوام رابطة تاريخية وشيجة بين نهوض الديمقراطية وظهور حكم القانون الليبرالي[32]. ومثلما رأينا في الفصل السابع والعشرين، كان من المتعذر فصل

قيام الحكومة الخاضعة للمحاسبة في إنكلترا عن الدفاع عن القانون العام. وظل توسيع نطاق حكم القانون ليشمل أوساطاً أعرض من المواطنين يعد دوماً مكوناً مفتاحياً من مكونات الديمقراطية ذاتها. استمرت هذه الرابطة عبر الموجة الانتقالية الثالثة إلى الديمقراطية بعد عام 1975، حيث أدى انهيار الديكتاتوريات الشيوعية إلى نهوض ديمقراطية انتخابية وقيام حكومات دستورية توفر الحماية لحقوق الأفراد.

الأفكار والشرعية وجميع الأبعاد الأخرى للتطور

تطورت الأفكار المتعلقة بالشرعية وفقاً لمنطقها الخاص، لكنها تشكلت أيضاً بالتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. كان تاريخ القرن العشرين سيبدو مختلفاً تماماً لولا «خربشات» مؤلف مغمور في المكتبة البريطانية اسمه كارل ماركس، مَنهجَ نقد الرأسمالية المبكرة. على نحو مشابه، انهارت الشيوعية عام 1989 على الأغلب بسبب ندرة المؤمنين بالأفكار التأسيسية الماركسية-اللينينية.

بالمقابل، تؤثر التطورات في ميدان الاقتصاد والسياسة في أنواع الأفكار التي يعدها الناس مشروعة. بدت حقوق الإنسان أكثر معقولية للفرنسيين بسبب التغييرات التي حدثت في البنية الطبقية الفرنسية وزيادة توقعات الطبقات الوسطى الجديدة في أواخر القرن الثامن عشر. أما الأزمات المالية والنكسات الاقتصادية المشهودة بين عامي 1929 و1931 فقد قوضت شرعية بعض المؤسسات الرأسمالية، ومهدت السبيل لشرعنة مزيد من سيطرة الدولة على الاقتصاد. بينما وضع التوسع اللاحق لدول الرعاية الاجتماعية الكبيرة، وما تواجهه على ما يبدو من ركود اقتصادي وتضخم، حجر الأساس للثورتين الريغانية والثاتشرية في ثمانينيات القرن العشرين. على نحو مشابه، أدى فشل الاشتراكية في الوفاء بوعودها في التحديث والمساواة إلى تشويه سمعتها في أذهان كثير من الذين عاشوا في كنف الشيوعية.

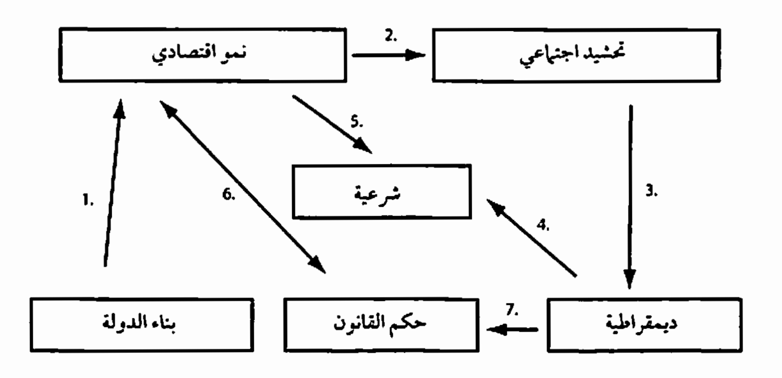
يمكـن للنمـو الاقتصادي أن يسبغ الشرعية أيضاً على الحكومـات التي تنجح في تعزيـزه. فقد حافظ كثير من البلدان سريعة النمو في شرق آسيا، مثل سـنغافورة وماليزيـا، عـلى الدعم الشـعبي عـلى الرغم مـن غيـاب الديمقراطيـة الليبرالية لهذا السـبب. بالمقابل، يمكن لعكس مسار النمو الاقتصادي جراء الأزمات الاقتصادية أو سـوء الإدارة أن يزعـزع الاسـتقرار، كما حـدث للديكتاتورية في إندونيسـيا بعد الأزمة المالية بين عامي 1997-1998 [33].

تعتمـد الشرعية أيضاً عـلى توزيع منافع النمو وفوائده. وكثيراً ما يحشـد النمو، الـذي تجني مكاسـبه قلـة أوليغارشـية تتربع عـلى قمة المجتمـع دون أن تـوزع على الجماهير العريضة، فئات اجتماعية ضد النظام السـياسي. هذا ما حدث في المكسـيك في ظـل ديكتاتوريـة بورفيريو ديـاز، الذي حكم البلاد بين عامـي 1876 و1880، ثـم بـين عامـي 1884 و1911. زاد الدخـل القومي بسرعـة في هذه الفـترة، لكن حقـوق الملكيـة اقتصرت على النخبة الثرية وحدها، الأمـر الذي أعد المسرح للثورة المكسـيكية (1911)، وحقبـة طويلـة من الحـرب الأهلية وعدم الاسـتقرار، حيث حاربـت الجماعات المحرومة من أجل حصتها من الدخل القومي. وفي فترات زمنية أقـرب، تعرضت شرعية النظـام الديمقراطي في كل من فنزويـلا وبوليفيا للتحدي من زعماء شعبويين تكونت قاعدتهم السياسية من الفقراء والجماعات المهمشة[34].

نسق التطور الحديث

تعني تعددية الروابط بين الأبعاد المختلفة للتطور وجود كثير من السبل المحتملة للتحديـث اليـوم، لم تكـن غالبيتها متاحة في ظـروف العالم المالثـوسي. لنأخذ كوريا الجنوبية مثالاً يثبت أن مكونات التطور تأتي معاً بطريقة إيجابية محددة (انظر الشـكل 11).

الشكل 11: كوريا الجنوبية، 1954-1999



أدارت كوريا الجنوبية عند نهاية الحرب الكورية حكومة قوية نسبياً. فقد ورثت تقليد الدولة الكونفوشيوسية من الصين، وأقامت كثيراً من المؤسسات الحديثة في حقبة الاستعمار الياباني بين عامي 1905 و1945 [35]. استخدمت هذه الدولة، برئاسة الجنرال بارك تشونغ-هي الذي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري في عام 1961، سياسة التصنيع لتشجيع النمو الاقتصادي السريع (السهم 1). حول تصنيع كوريا الجنوبية البلاد من مجتمع زراعي متخلف وراكد إلى قوة صناعية كبرى في مدة جيل واحد، وحفز التحشيد الاجتماعي لقوى جديدة -نقابات عمالية، جماعات الكنيسة، طلاب الجامعات، وغير ذلك من مكونات المجتمع المدني الفاعلة التي لم توجد من قبل في كوريا التقليدية (السهم 2). وفي أعقاب نزع الشرعية عن الحكومة العسكرية برئاسة الجنرال تشون دو-هوان بعد مذبحة كوانغجو عام 1980، بدأت هذه الفئات الاجتماعية الجديدة تطالب العسكر بالتنازل عن السلطة. ومع بعض الدفع الخفيف من الحليف الأميركي، حدث ذلك عام 1987، حيث أعلنت أول انتخابات ديمقراطية رئاسية (السهم 3). ساعد النمو الاقتصادي السريع في البلاد والانتقال إلى الديمقراطية في تعزيز شرعية نظام الحكم، الذي ساعد بدوره، من بين عوامل أخرى، في تدعيم قدرتها على الصمود أمام الأزمة المالية الحادة التي عصفت بدول شرق آسيا بين عامي 1997-1998 (السهمان 4 و5). أخيراً، ساعد النمو

الاقتصادي ومقدم الديمقراطية كلاهما على ترسيخ حكم القانون في كوريا (السهمان 6 و 7).

في حالـة كوريـا الجنوبية، تبادلت جميع أبعاد التطور المختلفة الدعم والمسـاندة، كـما تشـير نظرية التحديـث، على الرغم من وجـود مراحل متسلسـلة محددة أخرت قيـام الديمقراطيـة الانتخابية وحكم القانـون إلى أن حدث التصنيـع فعلاً. لكن لا يعد نمط كوريا الجنوبية عالمياً شـاملاً بالضرورة؛ هنالك العديد من السبل المحتملة الأخـرى إلى التحديـث. في أوربا وأميركا، وجـد حكم القانون قبل ترسـيخ أركان الدولة، وفي إنكلترا والولايات المتحدة، سبق شكل معين من المحاسبة الديمقراطية التصنيـع والنمو الاقتصادي. أما الصين فقد انتهجـت إلى الآن نهج كوريا الجنوبية، دون أن تتبع الأسـهم 3 و4 و7. إذ ورثت دولة على مسـتوى مقبول من الكفاءة من الحقبة الماوية حين بدأت تحرير اقتصادها بزعامة دينغ شياو بينغ عام 1978. دفعت سياسات الانفتاح النمو الاقتصادي السريع على مدى السنوات الثلاثين اللاحقة، ما أدى إلى تحول اجتماعي كبير في المجتمع وذلك مع مغادرة ملايين الفلاحين الأرياف للعمـل في مصانـع المدن. لقد سـاعد النمو في شرعنـة الدولة وأوجـد مجتمعاً صينياً مدنيـاً ناشـئاً، لكنه لم يزعزع اسـتقرار النظام السـياسي ولم يـمارس الضغط عليه من أجل الدمقرطة. فضلاً عن ذلك كله، أدى النمو إلى بعض التحسن في حكم القانون مع سـعي الصين إلى الارتقاء بنظامها القانوني إلى مسـتوى المعايير التي أقرتها منظمة التجارة العالمية. أما السـؤال المهم المتعلق بمستقبل الصين فهو: هل يؤدي التحشيد الاجتماعي الضخم الذي تولد عن التطور السريع إلى مطالب يتعذر مقاومتها بمزيد من المشاركة السياسية ذات يوم؟

ما الذي تغير؟

إذا فكرنـا بمقارنـة احتـمالات التطـور السـياسي أثناء الحقـب التاريخيـة المتميزة بالظروف الاقتصادية المالثوسـية، مع الوضع الذي وجـد منذ بدء الثورة الصناعية، نجـد عـلى الفـور جملـة مـن الفـوارق والاختلافـات. المفتـاح هـو إمكانيـة النمـو

الاقتصادي المكثف والمستدام. إن نمو ناتج الفرد يتجاوز مجرد وضع موارد كبيرة في حوزة الدول. فهو يحفز تحولاً واسع النطاق في المجتمع ويحشد مجموعة من القوى الاجتماعية الجديدة تسعى بمرور الوقت إلى لعب دور سياسي فعال أيضاً. بالمقابل، كان التحشيد الاجتماعي في العالم المالثوسي أكثر ندرة؛ نظراً لأن محفزاته تمثلت غالباً في التغييرات التي تطرأ على عالم الشرعية والأفكار.

يعد التحشيد الاجتماعي مفتاحاً مهماً للتحرر من إسار التوازن المختل الوظيفة، كما مثلته النخب التقليدية المحاصرة في الائتلافات الساعية وراء الريع. في ثمانينيات القرن الثامن عشر، استطاع الملك الدانمركي إضعاف سلطة الأرستقراطية المتحصنة بسبب نهوض طبقة فلاحية متعلمة ومنظمة -وهو أمر جديد في تاريخ العالم، الذي لم يعرف سوى ثورات فلاحية فوضوية في حالة من التشوش الاجتماعي والخلل القيمي. ولأنه مجتمع ما قبل صناعي، كان الدين هو مصدر هذا التحشيد، ولاسيما على شكل الإصلاح البروتستانتي وإصراره على محو الأمية بصورة شاملة. في ثمانينيات القرن العشرين، تحطمت السلطة المتشابكة بين النخب العسكرية والتجارية في كوريا الجنوبية مع ظهور مجموعة من اللاعبين الاجتماعيين الفاعلين، الذين لم يكن لهم وجود عند بداية حقبة النمو الكورية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. هكذا أتى التغيير السياسي إلى الدانمرك وكوريا الجنوبية. لكن التحشيد الاجتماعي في الدانمرك بدا وكأنه مصادفة تاريخية سعيدة وعارضة تقريباً -حقيقة أن الملوك الدانمركيين اختاروا اللوثرية- بينما كان في كوريا الجنوبية عاقبة متوقعة للنمو الاقتصادي في عالم مالثوسي. في الحالتين كلتيهما، أفرز التحشيد الاجتماعي تأثيرات حميدة فيما يتعلق بانتشار الديمقراطية، لكن من جوانب أخرى أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

يتمثل الفارق الضخم الآخر بين التطور السياسي ماضياً وحاضراً في الدرجة التي يصل إليها تأثير العوامل الدولية في ارتقاء المؤسسات الوطنية. إذ تشمل جميع التوصيفات المقدمة في هذا الكتاب مجتمعات مفردة وتفاعلاً متبادلاً بين مختلف الأطراف السياسية المحلية ضمنها. تبدو التأثيرات الدولية ناتجة غالباً عن الحرب

أو الفتح أو التهديد بالغزو، والانتشار العرضي للعقائد الدينية عبر الحدود. في ذلك الوقت، ظهرت مؤسسات «عابرة للحدود الوطنية»، كالكنيسة الكاثوليكية والخلافة الإسلامية، لعبت دوراً مهماً في تسهيل انتشار مؤسسات، مثل قانون جستنيان أو الشريعة الإسلامية، عبر الحدود السياسية. إضافة إلى ذلك كله، ظهرت أيضاً دراسات تعنى بالتطور التاريخي/ الزمني وذلك مع محاولة أوائل الأوربيين المحدثين استعادة ماضيهم الكلاسيكي اليوناني-الروماني. لكن عند النظر إلى العالم ككل، نجد أن التطور مال إلى التأطر ضمن أقسام وفئات مستقلة تحددت بالجغرافيا والمنطقة.

الوضع على هذا الصعيد مختلف تماماً هذه الأيام. إذ إن الظاهرة التي ندعوها الآن بالعولمة ليست سوى آخر نسخة مكررة من عملية حدثت باستمرار على مدى القرون الماضية مع انتشار تقانات في مجالات النقل والاتصالات والمعلومات. ولا ريب في أن احتمال أن يتطور أي مجتمع من تلقاء نفسه مع قدر قليل نسبياً من المدخلات من العالم الخارجي غير مرجح حالياً. يصدق ذلك حتى على أكثر المناطق عزلة ووعورة في العالم مثل أفغانستان أو بابوا غينيا الجديدة، حيث يحضر الفاعلون الدوليون على شكل جنود أجانب، أو شركات صينية لقطع الأخشاب، أو البنك الدولي، بدعوة أو دون دعوة. بل قد تواجه تغيراً متسارع الخطى عما تعلمته في الماضي.

أدى تزايد الاندماج بين المجتمعات في شتى أرجاء العالم إلى ارتفاع مستوى المنافسة بينها، وأنتج بحكم الأمر الواقع معدلات مرتفعة من التغيير السياسي والتقارب بين الأشكال السياسية في آن معاً. يحدث الارتقاء المحدد -أي، ظهور أنواع جديدة وزيادة التنوع البيولوجي- حين تتكاثر الكائنات الحية في بيئات صغرى متميزة وتفقد الاتصال فيما بينها. وظل عكسها، العولمة البيولوجية، يحدث مع نقل الأنواع، عمداً أو عرضاً، في خزانات السفن من منطقة بيئية إلى أخرى. الآن، يتنافس بلح البحر المخطط والكودزو والنحل الإفريقي القاتل مع الأنواع المحلية.

وقد سببت هذه، إضافة إلى الإنسان، أقوى المنافسين على الإطلاق، انخفاضاً كبيراً في عدد الأنواع في شتى أرجاء العالم.

هذا ما يحدث أيضاً في عالم السياسة. إذ تتمتع الدول النامية اليوم بحرية تبني أي نموذج تطوري تريده، بغض النظر عن تقاليدها المحلية أو ثقافتها الأهلية. في أثناء الحرب الباردة، سعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى تصدير النموذج السياسي والاقتصادي الذي يتبناه كل منهما، وهي ممارسة ما تزال الولايات المتحدة تتبعها عبر برامجها لتشجيع الديمقراطية وترويجها. هنالك أيضاً نموذج شرق آسيوي للتطور الموجه من الدولة ونهج الرأسمالية الاستبدادية الذي تعرضه الصين. أما المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، فهي على استعداد لتقديم النصح والمشورة في مجال بناء المؤسسات إضافة إلى الموارد والدعم التقني لطاقة البناء. وليس من الضروري للدول الحديثة التي تأخرت في التطور أن «تعيد اختراع العجلة» وتبدأ من الصفر عملية إقامة المؤسسات أو السياسات[36].

من ناحية أخرى، تعبر الحدود آفات وشرور أيضاً -مخدرات، جريمة، إرهاب، أسلحة من الأنواع كافة، أموال غير مشروعة...الخ. لقد سميت العولمة «أفول السيادة»[37]. وصحيح أن في ذلك مبالغة، لكن التقنية وزيادة الحراك جعلا من الأصعب على الدول تطبيق القوانين على أراضيها، وجمع الضرائب، وتنظيم السلوك، أو اتخاذ كثير من الخطوات الأخرى المرتبطة بالنظام السياسي التقليدي. في الأيام الغابرة التي كانت فيها غالبية الثروة ممثلة في الأرض، أمكن للدول ممارسة تأثير نافذ في النخب الثرية؛ أما اليوم فيمكن للثروة أن تهرب بسهولة إلى حسابات مصرفية في الخارج[38].

لذلك كله لم يعد من الممكن التحدث ببساطة عن «تطور وطني». في العلوم السياسية، اعتبر علم السياسة المقارن والعلاقات الدولية من المباحث الفرعية المتميزة تقليدياً: يتعامل الأول مع الشؤون الداخلية للدول، والثانية مع العلاقات

فيما بينها. أما الآن فيجب دراسة هذه المجالات بوصفها كلاً واحداً. كيف وصلنا إلى هذه النقطة، وكيف حدث التطور السياسي في العالم المعاصر: سوف يشكل السؤالان موضوع المجلد الثاني من هذا الكتاب.

في نهاية المطاف، لا تحاصر المجتمعات بماضيها التاريخي. إذ إن النمو الاقتصادي، وتحشيد فاعلين اجتماعيين جدد، ودمج المجتمعات عبر الحدود، وانتشار المنافسة والنماذج الأجنبية، توفر جميعها مداخل للتغيير السياسي لم توجد، أو وجدت بشكل ناقص، قبل الثورة الصناعية.

ومع ذلك فإن المجتمعات ليست حرة في إعادة صنع ذاتها في أي جيل معين. إذ تسهل المبالغة في الدرجة التي تمكنت فيها العولمة من دمج مجتمعات العالم فعلاً. وبينما تعد مستويات التبادل الاجتماعي والتعلم أعلى بكثير من حالها قبل ثلاثمئة سنة، يواصل معظم الناس العيش ضمن أفق مشكل غالباً بثقافتهم وعاداتهم التقليدية. ولا ريب في أن عطالة المجتمعات تبقى كبيرة جداً؛ صحيح أن النماذج المؤسسية الأجنبية أصبحت أكثر توافراً من ذي قبل، لكنها ما تزال بحاجة إلى أن تتوضع فوق المحلية.

يجب رؤية السرد التاريخي الحالي لأصول المؤسسات السياسية من منظور صحيح. فلا يتوقعن أحد أن على البلدان النامية المعاصرة نسخ جميع الخطوات العنيفة التي اتخذتها الصين أو المجتمعات الأوربية لبناء دولة حديثة، أو أن حكم القانون الحديث بحاجة إلى تأسيس على الدين. لقد رأينا كيف كانت المؤسسات نتاجاً لظروف وحوادث تاريخية طارئة من المستبعد أن تتكرر في مجتمعات أخرى مختلفة. ومن الضروري أن تدفعنا مشروطية أصولها ذاتها والصراعات التاريخية المطولة التي تطلبها تطبيقها، إلى التحلي بدرجة من التواضع عند مقاربة مهمة بناء المؤسسات في العالم المعاصر. لا يمكن للمؤسسات الحديثة أن تنقل ببساطة إلى مجتمعات أخرى دون إشارة مرجعية إلى قوانين وقواعد موجودة وقوى سياسية تدعمها. إن بناء مؤسسة يختلف عن بناء سد كهرومائي أو شبكة طرق. فهو يتطلب

قـدراً كبـيراً من الجهد والدأب لإقناع الناس بأن التغيير المؤسـسي ضروري في المقام الأول، ثم بناء تحالف مؤيد للتغيير يمكن أن يتغلب على معارضة أصحاب المصلحة في النظـام القديـم، ثـم تكييف الناس لقبول جملـة جديدة من السـلوكيات بوصفها روتينيـة ومتوقعـة. في كثـير من الأحيان، تحتاج المؤسسـات الرسـمية إلى استكمال بالتغيرات الثقافية؛ على سـبيل المثال، لن تنجـح الديمقراطية الانتخابية إذا لم توجد صحافة مستقلة ومجتمع مدني ذاتي التنظيم للحفاظ على نزاهة الحكومات.

كانـت الظـروف البيئية والاجتماعية التـي أدت إلى ظهـور الديمقراطية خاصة بأوربا حصراً. لكن حين برز حكم دسـتوري عبر سلسـلة اتفاقية من الحوادث على ما يبدو، أنتج نظاماً سياسـياً واقتصادياً قوياً إلى حد استنسـاخه على نطاق واسـع في شـتى أرجاء العـالم. أما مبدأ الاعتراف الشـمولي الذي أسسـت عليـه الديمقراطية الليبراليـة فيشـير إلى المراحـل المبكـرة من التطور السـياسي حين كانـت المجتمعات أكثر مسـاواة وانفتاحاً على المشاركة العريضة. لاحظت أن المجتمعات المعتمدة على الصيد-جمع الثمار والمجتمعات القبلية تميزت بدرجة أكبر من المساواتية والتشاركية مقارنـة بالمجتمعات على مسـتوى الدولة التـي حلت محلها. ومـا إن يتم التعبير عن مبدأ الاحترام المتبادل أو الكرامة، حتى يصعب منع البشر من المطالبة به لأنفسـهم. وربما يسـاعد ذلك في تفسير الانتشار العنيد على ما يبدو لفكرة المساواة بين البشر في العالم الحديث كما لاحظ توكفيل في الديمقراطية في أميركا.

المحاسبة والمساءلة اليوم

مثلما لاحظنا في الفصل الأول، قد يعود سبب فشل الديمقراطية في تثبيت أركانها في كثـير مـن مناطق العالم إلى غياب تلك الـشروط المادية والاجتماعية التي تجعل من الممكـن قيام حكومة خاضعة للمحاسـبة في المقام الأول، وليـس إلى جاذبية الفكرة ذاتهـا. أي إن الديمقراطيـة الليبرالية الناجحة تتطلب دولـة قوية، وموحدة، وقادرة عـلى تطبيـق القوانـين على أراضيهـا، ومجتمعـاً صلباً ومتماسـكاً وقادراً على محاسـبة

الدولـة. إن توازن القوة بين الدولة والمجتمع هو الذي يجعل الديمقراطية تنجح، لا في إنكلترا القرن السابع عشر فحسب بل في الديمقراطيات المتقدمة المعاصرة أيضاً.

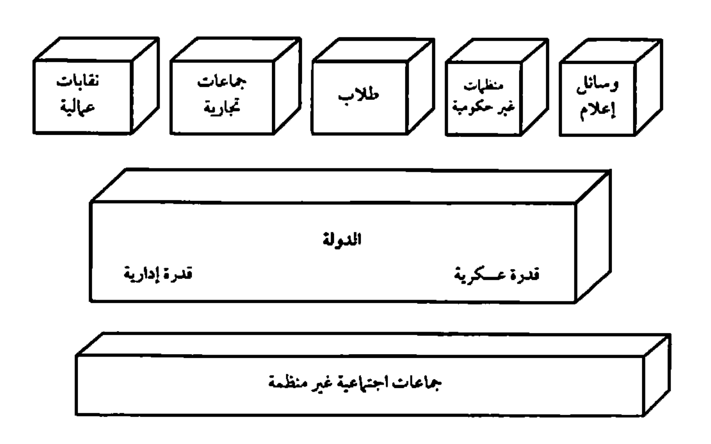
هنالـك كثـير من خطوط التـوازي بين هذه الحـالات الأوربيـة الحديثة المبكرة والوضـع في مسـتهل القـرن الحادي والعشرين. ومنـذ بداية الموجـة الثالثة، حدثت صراعات عديدة بين زعماء مسـتبدين رغبوا في تعزيز سلطتهم، وبين فئات اجتماعية أرادت قيام نظام ديمقراطي.

يصدق ذلك على كثير من دول الاتحاد السـوفييتي السـابق، حيث بدأ الحكام في العالم ما بعد الشـيوعي -الذيـن كانوا غالباً أعضاء في جهاز الحـزب القديم- إعادة بناء الدولة والسـلطة المركزية في شخصهم. لكنه يصدق أيضاً على فنزويلا، وإيران، ورواندا، وإثيوبيا. في بعض البلدان، مثل روسيا تحت حكم فلاديمير بوتين بعد عام 2000، أو إيران بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009، نجح هذا المشروع، وفشلت الجماعات السياسية المعارضة في التكتل لوقف مشروع بناء الدولة الاستبدادية. لكن في جورجيا وأوكرانيا، نجح تحشيد المعارضة السياسية، على الأقل لحظياً، في مقاومة سلطة الدولة. بينما انهارت الدولة كلياً في يوغسلافيا السابقة.

من الواضح أن ظروف أوربا الحديثة في الحقبة المبكرة مختلفة كثيراً عنها في أوائل القرن الحادي والعشرين، لكن سـيناريو المركزة والمقاومة ذاته تكشـف مرة أخرى. بـدلاً من النبـلاء والطبقة العليا والطبقـة الثالثة (العامة) والفلاحـين، هنالك اليوم نقابـات عماليـة، ومجموعات تجارية، وطـلاب، ومنظمات غير حكوميـة، ومنظمات دينية، وجملة من الأطراف الاجتماعية الأخرى (انظر الشـكل 12). كما تميل سلسلة أوسـع وأكثر تنوعـاً من اللاعبـين الاجتماعيين الفاعلين إلى التحشـد في المجتمعات المعـاصرة مقارنة بالمجتمعات الزراعية التي تناولناها بالدراسـة. من الضروري بدء أي تحليـل سـياسي للصراع بفهـم طبيعة الأطـراف الفاعلة المختلفة، خـارج الدولة وداخلها، ومسـتوى تلاحمها. هل يظهر المجتمع المـدني درجة قوية من التضامن، أم توجـد تصدعات في الائتلاف؟ هل يبقى الجيش والاسـتخبارات موالية للنظام، أم

يوجد معتدلون على استعداد للتفاوض مع المعارضة؟ ما هي القاعدة الاجتماعية لنظام الحكم، وما نوع الشرعية التي يحظى بها؟

الشكل 12: السلطة السياسية اليوم



يؤثر النظام الدولي في هذه الصراعات اليوم بدرجة أكبر بكثير من الحالات الحديثة المبكرة التي تطرقنا إليها. يمكن لجماعات المعارضة أن تحصل على التمويل، والتدريب، والأسلحة بين الحين والآخر من خارج البلاد، بينما يستطيع نظام الحكم طلب العون من المؤيدين من أصحاب الأفكار المشابهة. إضافة إلى ذلك، يوفر الاقتصاد العالمي مصادر بديلة للدعم المالي، مثل ريوع الموارد الطبيعية أو المعونات الخارجية، تتيح للحكومات تجنب مواطنيها أنفسهم. لا يمكن تكرار الصراع بين الملك والبرلمان على الضرائب في بلد غني بالنفط، ولهذا السبب ربما لا تتبنى سوى قلة قليلة من مثل هذه البلدان النظام الديمقراطي.

ماذا عن المستقبل؟

على صعيد التوقعات، يمكننا طرح سؤالين حول التطور السياسي المستقبلي لا توجد إجابة عنهما في هذه المرحلة. يتعلق الأول بالصين. أكدتُ منذ البداية أن النظام السياسي الحديث يتألف من دولة قوية، وحكم القانون، والمحاسبة. تمكنت

المجتمعات الغربية التي تملك العناصر الثلاثة من تطوير اقتصادات رأسمالية حيوية ونشطة وأصبحت مهيمنة على العالم في ظلها. لكن الصين تنمو بسرعة اليوم ولا تملك سوى دولة قوية. هل تعد هذه الحالة مستدامة على المدى الطويل؟ هل يمكن للصين أن تواصل النمو اقتصادياً وتحافظ على الاستقرار السياسي في غياب حكم القانون أو المحاسبة؟ هل يمكن احتواء التحشيد الاجتماعي الذي يطلقه النمو بواسطة دولة استبدادية قاهرة، أم يؤدي إلى مطالب بالمحاسبة الديمقراطية يتعذر وقفها؟ هل يمكن للديمقراطية أن تأتي إلى مجتمع مال فيه التوازن بين الدولة والمجتمع لمصلحة الأولى ردحاً من الزمن؟ هل تستطيع الصين دفع حدود العلم والتقنية من دون حقوق الملكية أو الحرية الشخصية على الطراز الأوربي؟ أم يستمر الصينيون في استخدام السلطة السياسية لتشجيع التطور بطرائق ليست متاحة في المجتمعات الديمقراطية الخاضعة لحكم القانون؟

يتصل السؤال الثاني بمستقبل الديمقراطيات الليبرالية. لا ريب أن المجتمع الذي حقق النجاح في لحظة تاريخية معينة لن يبقى بالضرورة ناجحاً على الدوام، باعتبار ظاهرة الانحطاط السياسي. وبينما قد تكون الديمقراطية الليبرالية اليوم الشكل الأكثر شرعية من أشكال الحكم، فإن شرعيتها مشروطة بالأداء. يستند هذا الأداء بدوره إلى القدرة على الحفاظ على توازن كاف بين فعل الدولة القوي عند الضرورة وأنواع الحريات الفردية التي تشكل أساس شرعيتها الديمقراطية وتعزز نمو القطاع الخاص. يتخذ فشل الديمقراطيات الحديثة صيغاً عديدة، لكن الصيغة المهيمنة في أوائل القرن الحادي والعشرين ربما تتمثل في ضعف الدولة: تتحول الديمقراطيات المعاصرة بسهولة إلى منظومات محاصرة ومتصلبة وغير قادرة على الحركة، ومن ثم عاجزة عن اتخاذ قرارات صعبة لضمان بقائها الاقتصادي والسياسي على المدى الطويل. على سبيل المثال، تجد الهند الديمقراطية صعوبة بالغة في ترميم بنيتها التحتية العمومية المتهالكة -طرق، مطارات، شبكات المياه والصرف الصحي...الخ- لأن أصحاب المصلحة قادرون على استخدام الأنظمة القانونية والانتخابية لعرقلة أي مشروعات في هذا السياق. كما تجد بلدان مهمة في

الاتحاد الأوربي أن من المستحيل تخفيض الإنفاق على دولة الرعاية الاجتماعية التي أصبحت تكاليفها غير محتملة مثلما هو واضح. لقد ركمت اليابان واحداً من أعلى معدلات الدين العام بين البلدان المتقدمة، ولم تتخذ أي إجراءات للتخلص من المفاصل المتصلبة في اقتصادها التي تشكل عقبات تعيق النمو المستقبلي.

هنالك أيضاً الولايات المتحدة التي عجزت عن التصدي بجدية للمشكلات المالية بعيدة المدى فيما يتعلق بالصحة والضمان الاجتماعي والطاقة...الخ. ويبدو أنها محاصرة باطراد في إسار توازن سياسي مختل الوظيفة، حيث يتفق الكل على ضرورة التصدي للمشكلات المالية على المدى البعيد، لكن مجموعات الضغط القوية تستطيع عرقلة تخفيض الإنفاق أو زيادة الضريبة، وهما من الخطوات الضرورية لردم الفجوة. ولا ريب أن تصميم المؤسسات في البلد، مع كوابح وضوابط وتوازنات قوية، تجعل الحل أصعب منالاً. يجب أن نضيف أيضاً التصلب الآيديولوجي الذي يحاصر الأميركيين ضمن مدى معين من الحلول لمشكلاتهم. وليس من المرجح أن تعيد الولايات المتحدة، في مواجهة هذه التحديات، الميراثية إلى المناصب الحكومية بشكل سافر كحال النظام القديم في فرنسا، لكنها تواجه اختطار تبني حلول ووسائل سهلة قصيرة الأجل سوف تؤجل الأزمة المالية دون أن تتجنبها، مثلما فعلت الحكومة الفرنسية.

في البداية، تبدو المؤسسات عند استعادة حوادث الماضي مشروطة بأسباب تاريخية. لكن بعضها تمكن من البقاء والانتشار جراء تلبية احتياجات تعد شاملة وعالمية في معنى من المعاني. لهذا السبب حدث تقارب مؤسسي بمرور الزمن، وأمكن تقديم سرد عام للتطور السياسي. لكن بقاء المؤسسات يشمل مشروطية أيضاً: النظام السياسي الذي ينجح في بلد سريع النمو متوسط أعمار سكانه في العشرينيات ربما لن ينجح في مجتمع راكد هرم حيث ثلث المواطنين في سن التقاعد. وإذا فشلت المؤسسة في التكيف، يواجه المجتمع أزمة أو ينهار، وربما يجبر على تبني أخرى. يصدق هذا على الديمقراطية الليبرالية أكثر من النظام السياسي غير الديمقراطي.

على أي حال، ثمة سبب وجيه يدعونا إلى الاعتقاد بأن المجتمعات التي تتبنى مبدأ المحاسبة السياسية سوف تسود على تلك التي لا تتبعه. إذ توفر المحاسبة السياسية سبيلاً سلمياً نحو التكيف المؤسسي. أما المشكلة التي لم يتمكن النظام السياسي الصيني قط من حلها في العهد الإمبراطوري فتتمثل في «الامبراطور السيئ»، مثل الامبراطورة وو أو الامبراطور وان لي. يمكن للنظام الاستبدادي بين الحين والآخر أن يتفوق في المهارة والإدارة مثل النظام الديمقراطي الليبرالي في ظل قيادة كفؤة؛ لأنه قادر على اتخاذ قرارات سريعة لا تعرقلها التحديات القانونية أو الانتقادات أو التوقعات التشريعية. من ناحية أخرى، يعتمد مثل هذا النظام على «مؤونة» مستمرة من القادة الأكفاء؛ في ظل الامبراطور السيئ، يمكن للسلطات غير المقيدة التي تحظى بها الحكومة أن تؤدي إلى كارثة. تبقى هذه المشكلة المفتاح الرئيس في الصين المعاصرة، حيث لا تتدفق المحاسبة إلا باتجاه الأعلى لا الأسفل.

لاحظت عند بداية هذا الكتاب أن من الضروري قراءة السرد التاريخي للتطور المؤسسي المقدم هنا في إطار توقع ظروف مختلفة هيمنت على الساحة منذ الثورة الصناعية. وانتقلت بعد أن جهزت الأرضية بمعنى من المعاني للتصدي بشكل مباشر للقضايا التي أثيرت في كتاب النظام السياسي في مجتمعات متغيرة وتحديثها. مع انطلاق التصنيع، تقدم النمو الاقتصادي والتحشيد الاجتماعي بمعدل أسرع بكثير وغيرا تغييراً جذرياً الاحتمالات الكامنة لتطور المكونات الثلاثة للنظام السياسي. هذا هو الإطار الذي سأستخدمه لاستئناف وصف التطور السياسي في المجلد الثاني.

الهوامش

المقدمة

1. Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies.* With a New Foreword by Francis Fukuyama (New Haven: Yale University Press, 2006).
2. Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century* (Ithaca: Cornell University Press, 2004).
3. حول النظم الاقتصادية لإعادة توزيع الموارد عموما، انظر:
Karl Polanyi, "The Economy as an Instituted Process," in Polanyi and C. W. Arensberg, eds., *Trade and Market in the Early Empires* (New York: Free Press, 1957).
4. R. J. May, *Disorderly Democracy: Political Turbulence and Institutional Reform in Papua New Guinea* (Canberra: Australian National University State Society and Governance in Melanesia discussion paper 2003/3, 2003); Hank Nelson, *Papua New Guinea: When the Extravagant Exception Is No Longer the Exception* (Canberra: Australian National University, 2003); Benjamin Reilly, «Political Engineering and Party Politics in Papua New Guinea,» *Party Politics* 8, no. 6 (2002): 701–18.
5. لمناقشة سلبيات/ وإيجابيات حيازة الأراضي التقليدية، انظر:
Tim Curtin, Hartmut Holzknecht, and Peter Larmour, *Land Registration in Papua New Guinea: Competing Perspectives* (Canberra: State Society and Governance in Melanesia discussion paper 2003/1, 2003).
6. للحصول على توصيف مفصل لمصاعب التفاوض حول حقوق الملكية في بابوا-غينيا الجديدة، انظر:
Kathy Whimp, "Indigenous Land Owners and Representation in PNG and Australia," unpublished paper, March 5, 1998.

الفصل 1: ضرورة السياسة

1. انظر:
"Country Status and Ratings Overview" in the "Freedom in the World" section of Freedom House's website (freedomhouse.org).
يقدر لاري ديموند العدد بحوالي 40 دولة، ارتفع لاحقاً إلى 117 دولة مع بلوغ الموجة الثالثة أوجها. انظر:
Larry Diamond, *The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World* (New York: Times Books, 2008), pp. 41, 50.

2. Larry Diamond, «The Democratic Recession: Before and After the Financial Crisis,» in Nancy Birdsall and Francis Fukuyama, eds., *New Ideas in Development After the Financial Crisis* (Baltimore: Johns Hopkins University Press).
3. Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Oklahoma City: University of Oklahoma Press, 1991).
4. Diamond, «The Democratic Recession,» pp. 240–59.
5. Freedom House, *Freedom in the World 2010: Erosion of Freedom Intensifies* (Washington, D.C.: Freedom House, 2010).
6. Thomas Carothers, «The End of the Transition Paradigm,» *Journal of Democracy* 13, no. 1 (2002): 5–21.

.7 بسعر الدولار الثابت لعام 2008، ازداد حجم الاقتصاد العالمي من 15.91 تريليون دولار عام 1970 إلى 61.1 تريليون دولار عام 2008. المصدر:

World Bank Development Indicators and Global Development Finance; U.S. Bureau of Labor Statistics.

8. Francis Fukuyama and Seth Colby, «What Were They Thinking? The Role of Economists in the Financial Debacle,» *American Interest* 5, no. 1 (2009): 18–25.
9. Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: Norton, 2008).

لقراءة نقدية، انظر:

Aaron L. Friedberg, "Same Old Songs: What the Declinists (and Triumphalists) Miss," *American Interest* 5, no. 2 (2009).

10. William A. Galston *Can a Polarized American Party System Be «Healthy"?* (Washington, D.C.: Brookings Institution Issues in Governance Studies No. 34, April 2010).

.11 انظر الفصول التي كتبها توماس إي. مان وغاري جاكوبسون (Thomas E. Mann and Gary Jacobson) في كتاب:

Pietro S. Nivola and David W. Brady, eds., *Red and Blue Nation?* Vol. 1 (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2006).

انظر أيضاً:

James A. Thomson, *A House Divided: Polarization and Its Effect on RAND* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2010).

ثمة شيء من الجدل حول مدى استقطاب الرأي العام الأميركي. في العديد من القضايا الثقافية، مثل الإجهاض والأسلحة، هناك مجموعة وسطية واسعة ليست لديها قناعات قوية وثابتة، مع وجود أقليات أكثر التزاماً بكثير على كلا الطرفين. انظر:

Morris P. Fiorina et al., eds., *Culture War? The Myth of a Polarized America*, 3rd ed. (Boston: Longman, 2010).

.12 تنبأ إثيل دي سولا بول قبل بضع سنوات بظاهرة اتصالات النطاق العريض الأوسع تردداً، والتي تقود إلى زيادة انقسام الخطاب السياسي. انظر:

Ithiel de Sola Pool, *Technologies of Freedom* (Cambridge, MA: Belknap Press, 1983).

.13 انظر على سبيل المثال:

Isabel V. Sawhill and Ron Haskins, *Getting Ahead or Losing Ground: Economic Mobility in America* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2008).

14. Organization for Economic Cooperation and Development, «A Family Affair: Intergenerational Social Mobility Across OECD Countries,» in *Going for Growth* (Paris: OECD, 2010); Emily Beller and Michael Hout, «Intergeneration Social Mobility: The United States in Comparative Perspective,» *Future of Children* 16, no. 2 (2006): 19–36; Chul - In Lee and Gary Solon, «Trends in Intergenerational Income Mobility,» *Review of Economics and Statistics* 91, no. 4 (2009): 766–72.
15. Simon Johnson, «The Quiet Coup,» *Atlantic*, May 2009.

16. Amartya K. Sen, «Democracy as a Universal Value,» *Journal of Democracy* 10 (1999): 3–17.
17. Michael Hardt and Antonio Negri, *Multitude: War and Democracy in the Age of Empire* (New York: Penguin, 2004).

أحـد جوانب النضج الذي طرأ على قسـم مهم من اليسـار في النصـف الثاني من القرن العشريـن كان القبول بملاحظة الاشـتراكي الإيطـالي أنتونيو غرامتشي في أن إنجـاز أجندة تقدمية يتطلب «مسـيرة طويلة من خلال المؤسسـات»، وهو شـعار تبناه حزب الخضر الألماني في سـعيه للمشاركة بالعملية السياسـية الديمقراطية في ألمانيا.

18. انظر:

Bronislaw Geremek, "Civil Society, Then and Now," in Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., *The Global Resurgence of Democracy*, 2d ed. (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

19. انظر:

Charles Gati, "Faded Romance," *American Interest* 4, no. 2 (2008): 35–43.

20. Walter B. Wriston, *The Twilight of Sovereignty* (New York: Scribner, 1992).

21. يمكن قراءة هذه الوثيقة في مواقع عدة من بينها:

at http://w2.eff .org/Censorship/Internet_censorship_bills/barlow_0296.declaration.

22. انظر فصل:

"The Golden Straitjacket" in Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999), pp. 99–108.

23. انظر على سبيل المثال:

Ron Paul, *End the Fed* (New York: Grand Central Publishing, 2009); Charles Murray, *What It Means to Be a Libertarian: A Personal Interpretation* (New York: Broadway Books, 1997).

24. انظر:

Francis Fukuyama, ed., *Nation - Building: Beyond Afghanistan and Iraq* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006).

25. "بلوغ الدانمرك» كان في الواقع العنوان الأصلي لمقال:

Lant Pritchett and Michael Woolcock's "Solutions When the Solution Is the Problem: Arraying the Disarray in Development" (Washington, D.C.: Center for Global Development Working Paper 10, 2002).

26. نظريـات النمو الاقتصـادي التي ترد تحت عناوين جـاء بها أمثال هارود - دومار وسـولو وأصحاب «نظرية النمو الداخلي»، تبقى شديدة الاختزالية ومشكوكا بقيمتها من حيث تفسير كيف يحدث النمو الاقتصادي فعليا في الدول النامية.

27. أقام العديد من المراقبين هذه الحجة، بدءا بهربرت سبنسر في القرن التاسع عشر، مرورا بفرنر سومبارت وجون نيف وتشارلز تيلي. انظر:

Herbert Spencer, *The Principles of Sociology* (New York: D. Appleton, 1896); John Ulric Nef, *War and Human Progress: An Essay on the Rise of Industrial Civilization* (Chicago: University of Chicago Press, 1942); Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States*, ad *990–1990* (Cambridge, MA: Blackwell, 1990); and Bruce D. Porter, *War and the Rise of the State: The Military Foundations of Modern Politics* (New York: Free Press, 1994).

الفصل 2: حالة الفطرة

1. أقام توماس هوبز هذه الحجج، إذ يقول قانونه الطبيعي الثاني: «إن الإنسـان سيكون مسـتعداً، حين يكون الآخرون مستعدين أيضاً، وبالقدر الذي يظنه ضرورياً للسلام والدفاع عن نفسه، لأن يتخلى عن هذا الحق بكل الأشياء؛ وأن يرضى لنفسه بقدر من الحرية [في التعامل] مع الآخرين كذاك الذي يسمح للآخرين به مع نفسه».
Leviathan Parts I and II (Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1958), chaps.13 and 14.
2. John Locke, *Second Treatise on Government* (Indianapolis: Bobbs - Merrill, 1952), chap. 2, sec. 6.
3. Jean-Jacques Rousseau, *Discourse on the Origin and the Foundation of Inequality Among Mankind* (New York: St. Martin's Press, 2010), part 1.
4. Henry Maine, *Ancient Law: Its Connection with the Early History of Society and Its Relation to Modern Ideas* (Boston: Beacon Press, 1963), chap. 5.
أثيرت نقطة مشابهة في كتاب كارل بولاني:
Karl Polanyi, *The Great Transformation* (New York: Rinehart, 1944), p. 48.
5. William D. Hamilton, «The Genetic Evolution of Social Behavior,» *Journal of Th eoretical Biology* 7 (1964): 17–52.
أوضح ريتشارد دوكنز هذه النقطة. انظر:
Richard Dawkins, *The Selfish Gene* (New York: Oxford University Press, 1989).
6. P. W. Sherman, «Nepotism and the Evolution of Alarm Calls,» *Science* 197 (1977):1246–53.
7. لتوصيف أكثر تفصيلا للأرضية النظرية وأبعاد التعاون الاجتماعي في اللعبة، انظر:
Francis Fukuyama, *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order* (New York: Free Press, 1999), chap. 10; and Matt Ridley, *The Origins of Virtue: Human Instincts and the Evolution of Cooperation* (New York: Viking, 1987).
8. Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books, 1984).
9. Robert Trivers, «The Evolution of Reciprocal Altruism,» *Quarterly Review of Biology* 46 (1971): 35–56.
10. Jerome H. Barkow, Leda Cosmides, and John Tooby, eds., *The Adapted Mind: Evolutionary Psychology and the Generation of Culture* (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 167–69.
11. يوصف تريفرز هذه العلاقة في مقاله «الإيثار المتبادل». انظر:
Trivers, "Reciprocal Altruism," pp. 47–48.
12. Nicholas Wade, *Before the Dawn: Recovering the Lost History of Our Ancestors* (New York: Penguin, 2006), pp. 7, 13–21.
13. Richard Wrangham and Dale Peterson, *Demonic Males: Apes and the Origins of Human Violence* (Boston: Houghton Miffl in, 1996), p. 24.
تعبير «الارتباط الذكوري» نحته أصلا عالم الأناسة ليونيل تيغر. انظر:
Lionel Tiger, *Men in Groups* (New York: Random House, 1969).
14. Steven A. Le Blanc and Katherine E. Register, *Constant Battles: The Myth of the Noble Savage* (New York: St. Martin's Press, 2003), p. 83.
15. Frans de Waal, *Chimpanzee Politics: Power and Sex Among Apes* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1989), chap. 2.
انظر أيضا كتابه:
Good Natured: The Origins of Right and Wrong in Humans and Other Animals (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997).
16. de Waal, *Chimpanzee Politics*, p. 87.
17. Ibid., p. 56.

18. Ibid., p. 66.
19. Ibid., p. 42.
20. N. K. Humphrey, «The Social Function of Intellect,» in P.P.G. Bateson and R. A. Hinde, *Growing Points in Ethology* (New York: Cambridge University Press, 1976), pp. 303–17; Richard Alexander, *How Did Humans Evolve?: Reflections on the Uniquely Unique Species* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1990), pp. 4–7; Richard D. Alexander, «The Evolution of Social Behavior,» *Annual Review of Ecology and Systematics* 5 (1974): 325–85.
21. Geoffrey Miller, *The Mating Mind: How Sexual Choice Shaped the Evolution of Human Nature* (New York: Doubleday, 2000); Geoffrey Miller and Glenn Geher, *Mating Intelligence: Sex, Relationships, and the Mind's Reproductive System* (New York: Lawrence Erlbaum, 2008).
22. Steven Pinker and Paul Bloom, «Natural Language and Natural Selection,» *Behavioral and Brain Sciences* 13 (1990): 707–84.
23. George E. Pugh, *The Biological Origin of Human Values* (New York: Basic Books, 1977), pp. 140–43.

24. لمجموعة دلائل حول كونية الدين، انظر:
Nicholas Wade, *The Faith Instinct: How Religion Evolved and Why It Endures* (New York: Penguin, 2009), pp. 18–37.

25. انظر على سبيل المثال:
Christopher Hitchens, *God Is Not Great: How Religion Poisons Everything* (New York: Twelve, 2007); and Richard Dawkins, *The God Delusion* (Boston: Houghton Miffl in, 2006).

26. Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965.

27. انظر:
Wade, *Faith Instinct*, chap. 5.

28. يرتبط هذا الرأي على وجه الخصوص بإميل دوركهايم. انظر:
The Elementary Forms of Religious Life (New York: Free Press, 1965).
لنظرة نقدية، راجع الفصل عن دوركهايم في كتاب:
E. E. Evans - Pritchard, *A History of Anthropological Thought* (New York: Basic Books, 1981).

29. انظر على سبيل المثال:
Steven Pinker, *How the Mind Works* (New York: Norton, 1997), pp. 554–58.

30. حسب دوغلاس نورث، «في حين نراقب الآخرين وهم يخرقون قواعد مجتمع ما حيث تفوق المنفعة التكلفة، نراقبهم أيضا وهم يلتزمون بالقواعد حيث كان ينبغي أن تدفعهم حساباتهم الشخصية لاتباع سلوك مغاير. لماذا لا يرمي الناس النفايات ويلوثون الأرياف؟ لماذا لا يغشون أو يسرقون حين يكون احتمال العقوبة ضئيلا مقارنة بالفوائد؟... بدون نظرية آيديولوجية واضحة، أو بشكل أعم، بدون علم اجتماع المعرفة، ستبقى هنالك فجوات كبيرة في قدرتنا على تعليل التغير التاريخي أو التوزيع الحالي للموارد. وبالإضافة إلى كوننا عاجزين على حل المعضلة الأساس في مشكلة السلوك الانتهازي، لا يمكننا تفسير الاستثمار الهائل الذي يوظفه كل مجتمع في مفهوم الشرعية».
Douglass North, *Structure and Change in Economic History* (New York: Norton, 1981), pp. 46–47.

31. Trivers, «Reciprocal Altruism."

32. حول هذا الموضوع العام، انظر:
Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992), chap. 13–17.

33. Robert H. Frank, *Choosing the Right Pond: Human Behavior and the Quest for Status* (New York: Oxford University Press, 1985).
34. Ibid., pp. 21–25.
على النقيض من ذلك، يعاني البشر ذوو المكانة المتدنية من اكتئاب مزمن في أغلب الأحيان، وقد نجح علاجهم باستخدام عقاري بروزاك (Prozac) وزولوفت (Zoloft) وغيرهما من الأدوية المعروفة باسم «مثبطات امتصاص السيروتونين الانتقائية» (selective serotonin reuptake inhibitors)، التي ترفع معدلات السيروتونين في الدماغ. انظر:
Roger D. Masters and Michael T. McGuire , *The Neurotransmitter Revolution: Serotonin, Social Behavior, and the Law* (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1994), p. 10.

35. حول هذه القضية، انظر:
Francis Fukuyama, "Identity, Immigration, and Liberal Democracy," *Journal of Democracy* 17, no. 2 (2006): 5–20.

36. انظر:
Charles Taylor, *Sources of the Self: The Making of the Modern Identity* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989).

37. Wade, *Before the Dawn*, pp. 16–17.

38. انظر:
R. Spencer Wells et al., "The Eurasian Heartland: A Continental Perspective on Y - Chromosome Diversity," *Proceedings of the National Academy of Sciences* 98, no. 18 (2001): 10244–49.

الفصل 3: طغيان أبناء العمومة

1. Lewis Henry Morgan, *Ancient Society; or, Researches in the Lines of Human Progress from Savagery, through Barbarism to Civilization* (New York: Henry Holt, 1877); Edward B. Tylor, *Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Language, Art, and Custom* (New York: G. P. Putnam, 1920).
2. Friedrich Engels, *The Origin of the Family, Private Property, and the State, in Light of the Researches of Lewis H. Morgan* (New York: International Publishers, 1942).
3. Herbert Spencer, *The Principles of Biology* (New York: D. Appleton, 1898); *The Principles of Sociology*.

4. انظر على سبيل المثال:
Madison Grant, *The Passing of the Great Race; or, the Racial Basis of European History*, 4th rev. ed. (New York: Scribner's, 1921).

5. المقولة الكلاسيكية في هذا السياق قدمها غريبيتز في كتابه تأويل الثقافات. انظر:
Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1973).

6. Leslie A. White, *The Evolution of Culture: The Development of Civilization to the Fall of Rome* (New York: McGraw - Hill, 1959).
7. Julian H. Steward, *Theory of Culture Change: The Methodology of Multilinear Evolution* (Urbana: University of Illinois Press, 1963).
8. Elman R. Service, *Primitive Social Organization: An Evolutionary Perspective*. 2d ed. (New York: Random House, 1971).
إحدى المحاولات المبكرة لإحياء التفكير التطوري قام بها في. غوردون تشيلد. انظر:
V. Gordon Childe, *Man Makes Himself* (London: Watts and Co., 1936).

9. Morton H. Fried, *The Evolution of Political Society: An Essay in Political Anthropology* (New York: Random House, 1967).
10. Marshall D. Sahlins and Elman R. Service, *Evolution and Culture* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1960).
11. لمعلومات عن خلفية النظريات التطورية، انظر:
Henri J. M. Claessen and Pieter van de Velde, "Social Evolution in General," in Claessen, van de Velde, and M. Estelle Smith, eds., *Development and Decline: The Evolution of Sociopolitical Organization* (South Hadley, MA: Bergin and Garvey, 1985).
12. Sahlins and Service, *Evolution and Culture*, chap. 1.
13. Jonathan Haas, *From Leaders to Rulers* (New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2001).
14. Service, *Primitive Social Organization.*
15. Numa Denis Fustel de Coulanges, *The Ancient City* (Garden City, NY: Doubleday, 1965); Henry Summer Maine, *Ancient Law* (Boston: Beacon Press, 1963).
16. Fried, *Evolution of Political Society*, pp. 47–54.
قسم كبير مما يعرف عن هذا النوع من المجتمعات يعتمد على دراسات الجماعات الأهلية الأميركية، مثل هنود الألغونكيان أو الشوشون، التي اختفت منذئذ.
17. Ibid., pp. 94–98.
18. انظر:
Ernest Gellner, "Nationalism and the Two Forms of Cohesion in Complex Societies," in Gellner, *Culture, Identity, and Politics* (New York: Cambridge University Press, 1987), pp. 6–28.
19. Adam Kuper, *The Chosen Primate: Human Nature and Cultural Diversity* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994), pp. 227–28.
20. Fried, *Evolution of Political Society*, p. 83.
21. انظر النقاش في المصدر السابق.
Ibid., pp. 90–94.
22. Fried, *Evolution of Political Society*, p. 69.
23. C. D. Forde , quoted in Service, *Primitive Social Organization*, p. 61.
24. Ester Boserup, *Population and Technological Change* (Chicago: University of Chicago Press, 1981), pp. 40–42.
25. Massimo Livi-Bacci, *A Concise History of World Population* (Oxford: Blackwell, 1997), p. 27.
26. Émile Durkheim, *The Division of Labor in Society* (New York: Macmillan, 1933), esp. chap. 6.
استخدم دوركهايم تعبير «انقسامي» أو "مقطعي» أو «طبقي» (segmentary) بمعنى أوسع من استخدامي له هنا؛ وربما في الواقع بمعنى أوسع من اللزوم بحيث لم يعد على الأعم مفيدا. وقد طبقه على مجتمعات على مستوى الدولة بلغت مراحل أعلى بكثير من التطور السياسي. لنظرة نقدية، راجع:
Gellner,"Nationalism and the Two Forms of Cohesion in Complex Societies."
27. في مثل هذه المجتمعات تنزع الروابط التي تجمع الأخ-الأخت والأم-الأخت لأن تكون أقوى من علاقات الزوج-الزوجة والأب-الابن.
Service, *Primitive Social Organization*, p. 115.
28. في بابوا-غينيا الجديدة، سكان المرتفعات ذوو سليل نسب أبوي، في حين أن العديد من الجماعات الساحلية ذوات سليل نسب أمي، وكلا النظامين يقدمان هويات قبلية متساوية في قوتها.
Ibid., pp. 110–11.

29. E. E. Evans-Pritchard, *The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People* (Oxford: Clarendon Press, 1940); and *Kinship and Marriage Among the Nuer* (Oxford: Clarendon Press, 1951).
30. Evans-Pritchard, *The Nuer*, p. 139.
31. Ibid., pp. 142–43.
32. Ibid., p. 173.
33. لمثال عن مدى التفكك الذي يمكن أن تبلغه الهويات القبلية، انظر:
Fried, *Evolution of Political Society*, p. 157.
تتقبل بعض قبائل العصب الأبوي أعضاء جدداً وفق قواعد خط النسب المشترك، خصوصاً حين يكون ذلك مفيداً سياسياً. وقد حدث شيء مشابه أملته الظروف في أوربا بعد انهيار الامبراطورية الرومانية أحياناً. فرض القانون الساليني الذي حكم قسماً كبيراً من أوربا إرثاً أبوياً صارماً لكن الحاكم، حين كان يجد نفسه بلا وارثين ذكور وابنة قوية الشخصية، كان يبتدع طرقاً لي القوانين وجعل الخلافة تؤول إليها.
34. Fustel de Coulanges, *The Ancient City*, p. 17.
35. Henry Maine, *Early Law and Custom: Chiefly Selected From Lectures Delivered at Oxford* (Delhi: B. R. Pub. Corp., 1985), p. 56.
36. Kwang-chih Chang et al., *The Formation of Chinese Civilization: An Archaeological Perspective* (New Haven: Yale University Press, 2005), p. 165.
37. Fustel de Coulanges, *The Ancient City*, p. 29.
38. Maine, *Early Law and Custom*, pp. 53–54.
39. Hugh Baker, *Chinese Family and Kinship* (New York: Columbia University Press, 1979), p. 26.
40. تطرح المجتمعات القبلية، مثل مجتمع النوير، تحديا أمام علم السياسة المؤمن بالخيار العقلاني: لأن كثيراً من مظاهر سلوك هذه الجماعات لا يبدو قائماً على أرضية الخيار الشخصي بل على مجموعة أعراف اجتماعية معقدة. من الصعوبة بمكان أن يرى المرء إمكانية تفهم التنظيم الاجتماعي لقبائل النوير اعتماداً على خيارات المنفعة الشخصية القصوى لأعضاء هذا المجتمع، مقابل التفسير الاجتماعي الذي يؤسس التنظيم على معتقدات دينية مثل عبادة الأسلاف.
واجه عالم السياسة روبرت بيتس هذا التحدي. حسب بيتس، ترى تقاليد علم الاجتماع، سواء دوركهايمية أو ماركسية أو فيبرية، أن النظام ينشأ عن أعراف أخلاقية أو إكراهية أو سلطوية. ويتابع بيتس مراجعة كتاب إيفنز - بريتشارد النوير، من خلال نظرية الخيار العقلاني، وهي نموذج يؤسس السلوك على فردانية راديكالية. يجادل بيتس في أن الخيارات التي اتخذتها أسر أو طبقات قبيلة النوير في التعامل مع بعضها تعكس حسابات عقلانية للمصلحة الشخصية، وتتعلق عادة بزيادة عدد قطيع المواشي إلى الحد الأقصى. يستشهد بيتس بإمكانية نمذجة الطرائق التي تستخدمها جماعات الأسر لحل النزاعات بينها اعتماداً على منطلقات فردانية: فمؤسسات النوير يمكن اعتبارها طرقاً كفؤاً لحل مشكلات التعاون، ويمكن وضع نماذج لتلك الطرق عبر نظرية اللعب. يستنتج بيتس قائلاً: «إنها حقيقة دامغة لكنها صحيحة: المشكلة في علم الاجتماع السياسي أنه اجتماعي أكثر من اللزوم. ففي تأكيده أولوية المجتمع، لا يفكر كثيراً بالتساؤل عما إذا كان السلوك المنظم يمكن أن ينشأ عن تناغم القرارات الفردية. وما التوكيدات الصارمة لمنطلقات منهجية مثل «الشرعية المستقلة للحقائق الاجتماعية» أو الفصل الصارم لـمستويات التحليل، إلا إشارة إضافية لعجزه عن التعامل مع المشكلة. ببساطة، إن تصنع موقف فكري يتسم بالقناعة بأن الحياة الاجتماعية ليست إشكالية لا يقدم كثيراً من التشجيع للراغبين بدراسة الرابطة بين الخيار الخاص والسلوك الجمعي، مع أن مشكلة النظام الاجتماعي تتطلب مثل هذه الدراسة تحديداً».
(Robert H. Bates, "The Preservation of Order in Stateless Societies: A Reinterpretation of Evans - Pritchard's *The Nuer*," in Bates, *Essays on the Political Economy of Rural Africa* [New York: Cambridge University Press, 1983]), p. 19.
لكن بيتس هنا يقيم ثنائية ضدية وانفصاماً مزيفاً بين علمي الاقتصاد والاجتماع. فمن منظور اجتماعي أو إناسي، ليس ثمة حاجة لفهم كل مظاهر السلوك على أنها مؤسسة عرفياً، أو أي توكيد بأن الخيار الفردي العقلاني لا يلعب أي دور في النتائج النهائية. هناك دائماً مستوى ما من التفاعل الاجتماعي الداخلي - عادة

على المستوى الأعلى تجمعاً للوحدات الاجتماعية- حيث يعمل الخيار العقلاني بالشكل الأمثل كتفسير لسلوك الوحدة الاجتماعية. لقد تصرف العثمانيون، برغم كل اختلافاتهم الثقافية عن نظرائهم الأوربيين، حسب قواعد مألوفة جداً في سياستهم الخارجية، لم تتبع خيارات دينية لتحقيق مصالحهم بل اعتمدت الواقعية السياسية. ما لا يمكن تفسيره بهذه السهولة من منظور الخيار العقلاني هو طبيعة الوحدات الاجتماعية الأدنى مستوى ذاتها. لماذا ينظم النوير أنفسهم ضمن مجموعات نسب بدلا من تشكيل أخويات دينية، أو جمعيات طوعية مثل الشبان الأمريكيين؟ لا يقدم الخيار العقلاني نظرية للحراك أو التحشيد الاجتماعي، لأنه يتجاهل عمداً دور الأفكار والأعراف. والأخيرة قد تعكس عقلانية ارتقائية أعمق من نظيرتها الفردية، فيما يتعلق بمصالح الجماعات. هناك نقاش واسع بين علماء الأحياء التطوريين حول ما إذا كانت الجينات تستطيع ترميز أنماط سلوك تشجع على كفاءة (وتفهم بمعنى الكفاءة الكلية) الجماعة لا الأفراد. لكن ليس ثمة سبب خاص يمنع الأعراف الاجتماعية من تسهيل مثل هذا السلوك، فمجرد وجود ظاهرة مثل التفجير الانتحاري تشير إلى أن ذلك ليس غريباً تماماً.

David Sloan Wilson and Elliott Sober, *Unto Others: The Evolution and Psychology of Unselfish Behavior* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998); and David Sloan Wilson, "The Group Selection Controversy: History and Current Status," *Annual Review of Ecological Systems* 14 (1983): 159–87.

الفصل 4: المجتمعات القبلية: الملكية والعدالة والحرب

1. "إن تباين قدرات البشر، التي تبنع منها حقوق الملكية اصلا، ليست عقبة يستحيل تذليلها أمام تساوق المصالح. وحماية هذه القدرات هو الهدف الأول للحكومة.» انظر:
Madison, Federalist No. 10.
2. Douglass C. North and Robert P. Thomas, *The Rise of the Western World: A New Economic History* (New York: Cambridge University Press, 1973), pp. 1–2.
3. Garrett Hardin, «The Tragedy of the Commons,» *Science* 162 (1968): 1243–48.
انظر أيضاً:
Richard Pipes, *Property and Freedom* (New York: Knopf, 1999), p. 89.
4. انظر على سبيل المثال:
Yoram Barzel, *Economic Analysis of Property Rights* (New York: Cambridge University Press, 1989).
5. يقال إن مثل هذه الحقوق ظهرت تلقائيا خلال حمى البحث عن الذهب في كاليفورنيا بين عامي 1849 و1850، حين تفاوض المنقبون سلميا بين أنفسهم حول تخصيص الأراضي التي ادعوا ملكيتها. انظر:
Pipes, *Property and Freedom*, p. 91.
لكن هذه القصة تتجاهل عاملين سياقيين مهمين: الأول أن المنقبين كانوا جميعاً نتاج ثقافة أنغلو-أمريكية يتجذر فيها بعمق احترام حقوق الملكية الفردية؛ والثاني أن هذه الحقوق جاءت على حساب حقوق الملكية العرفية لتلك الأراضي والعائدة لمختلف الشعوب الأصلية التي كانت تعيش هناك، وهي حقوق لم يحترمها المنقبون.
6. Charles K. Meek, *Land Law and Custom in the Colonies*, 2d ed. (London: Frank Cass, 1968), p. 26.
7. Quoted in Elizabeth Colson,"The Impact of the Colonial Period on the Definition of Land Rights,» in Victor Turner, ed., *Colonialism in Africa 1870–1960*. Vol. 3: *Profiles in Change: African Society and Colonial Rule* (New York: Cambridge University Press, 1971), p. 203.
8. Meek, *Land Law and Custom*, p. 6.
9. Colson, «Impact of the Colonial Period,» p. 200.

10. Paul Vinogradoff, *Historical Jurisprudence* (London: Oxford University Press, 1923), p. 327.
11. Meek, *Land Law and Custom*, p. 17.
12. Vinogradoff, *Historical Jurisprudence*, p. 322.
13. لمناقشة سلبيات وإيجابيات حيازة الأراضي التقليدية، انظر:
Curtin, Holzknecht, and Larmour, *Land Registration in Papua New Guinea*.
14. لتوصف تفصيلي لمصاعب التفاوض حول حقوق الملكية في بابوا-غينيا الجديدة، انظر:
Whimp, "Indigenous Land Owners and Representation in PNG and Australia."
15. النظريـة الاقتصادية الحديثة لحقوق الملكية لا تحدد الوحدة الاجتماعية التي تمتد عليها حقوق الملكية الفردية ليصبح النظام كفؤا. في أغلب الأحيان، يفترض أن الوحدة الاجتماعية هي الفرد، وتطرح الأسر والشركات أحيانا على أنها مالكة تلك الحقوق، على افتراض أن لأعضائها المؤسسين مصلحة مشتركة في الاستغلال الكفؤ للمصادر التي يملكونها معا. انظر:
Jennifer Roback, "Exchange, Sovereignty, and Indian - Anglo Relations," in Terry L. Anderson, ed., *Property*
Rights and Indian Economies (Lanham, MD: Rowman and Littlefi eld, 1991).
16. Vinogradoff, *Historical Jurisprudence*, p. 343.
17. Gregory Clark, «Commons Sense: Common Property Rights, Efficiency, and Institutional Change,» *Journal of Economic History* 58, no. 1 (1998): 73–102.
انظر أيضاً:
Jerome Blum, "Review: English Parliamentary Enclosure," *Journal of Modern History* 53, no. 3 (1981): 477–504.
18. تستشـهد إلينور أوسـتروم بعدة حالات لأحواض موارد مشـتركة (أي بضائع تنافسـية وغير مستثناة) تديرها مجتمعات بشكل مستدام، برغم غياب حقوق ملكية خاصة. انظر:
Elinor Ostrom, *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* (New York: Cambridge University Press, 1990).
19. Meek, *Land Law and Custom*, pp. 13–14.
20. Colson, «Impact of the Colonial Period,» p. 202.
21. Thomas J. Bassett and Donald E. Crummey, *Land in African Agrarian Systems* (Madison: University of Wisconsin Press, 1993), pp. 9–10.
22. Colson, «Impact of the Colonial Period,» pp. 196–97; Meek, *Land Law and Custom*, p. 12.
23. خلال التزاحم على أفريقيا الذي بدأ في سبعينيات القرن التاسع عشر، سعت القوى الغربية لبناء أنظمة إدارية بتكلفة رخيصة عبر استغلال شبكات قادة محليين لفرض القواعد، وتجنيد عمال السخرة، وجمع ضريبة الرأس، انظر:
Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism* (Princeton: Princeton University Press, 1996).
24. Vinogradoff, *Historical Jurisprudence*, p. 351.
25. Evans - Pritchard, *The Nuer*, pp. 150–51.
26. ترد هذه الأمثلة في المصدر السابق.
Ibid., pp. 150–69.
27. Bruce L. Benson, «Customary Indian Law: Two Case Studies,» in Anderson, *Property Rights and Indian Economies*, pp. 29–30.
28. Ibid., p. 31.
29. Vinogradoff, *Historical Jurisprudence*, pp. 353–55.
30. Maine, *Early Law and Custom*, pp. 170–71.
31. Vinogradoff, *Historical Jurisprudence*, p. 345.
32. Marshall D. Sahlins, «The Segmentary Lineage: An Organization of Predatory Expansion,» *American Anthropologist* 63, no. 2 (1961): 322–45.
33. Lawrence H. Keeley, *War Before Civilization* (New York: Oxford University Press, 1996); LeBlanc and Register, *Constant Battles*.

34. Keeley, *War Before Civilization*, pp. 30–31.
35. Ibid., p. 29.
36. حسب تيغر (Tiger)، كان هذا أساس «الرابطة الذكورية». انظر:
LeBlanc and Register, *Constant Battles*, p. 90.
37. Jerome Blum, *Lord and Peasant in Russia, from the Ninth to the Nineteenth Century* (Princeton: Princeton University Press, 1961), pp. 38–39.
38. في بعض الأحيان يطلق عالم السياسة روبرت بيتس، الذي يرى السياسة بعين الاقتصاد، اسم «اختصاصيي العنف» المحاربين، وكأن مهنتهم كانت ببساطة فئة اقتصادية أخرى مثل صناعة الأحذية أو بيع العقارات. وبفعلهم ذلك يحجب الاقتصاديون المصادر غير الاقتصادية للتكافل الاجتماعي التي تربط المحاربين أحدهم بالآخر وبقائدهم. انظر:
Robert Bates, *Prosperity and Violence* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001).
39. Tacitus, *Agricola Germania Dialogus I*, trans. M. Hutton (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970), 13.3–4, 14.1.
40. Ibid., 14.2–3.
41. يتوافر التاريخ الفكري لهذا التحول في كتاب:
Albert O. Hirschman, *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism Before Its Triumph* (Princeton: Princeton University Press, 1977).
42. James Chambers, *The Devil's Horsemen: The Mongol Invasion of Europe* (New York: Atheneum, 1979), p. 6.
43. Tatiana Zerjal et al., «The Genetic Legacy of the Mongols,» *American Journal of Human Genetics* 72 (2003): 717–21.
44. Tacitus, *Agricola Germania Dialogus I*, 7.1.
45. Benson, «Customary Indian Law,» p. 33.
46. Ibid., p. 36.
47. S. E. Finer, *The History of Government*, Vol. 1: *Ancient Monarchies and Empires* (New York: Oxford University Press, 1997), pp. 440–41.

الفصل 5: قدوم الليفايثان

1. يميز بعض علماء الأناسة، مثل إلمن سيرفس وروبرت كارنيرو، مستوى متوسطاً من المجتمعات يقع بين القبيلة والدولة: المشيخة. تبدو المشيخات شبيهة جداً بالدول من حيث إنها طبقية، وتتمتع بمصدر سلطة مركزية، وتتشرعن عبر دين ممأسس. لكنها تختلف عن الدولة من حيث إنها لا تحتفظ عادة بجيوش دائمة قوية، ولا تمتلك القوة لمنع انهيارها عبر انشطار القبائل أو المناطق الخاضعة لها. انظر:
Service, *Primitive Social Organization*, chap. 5; Robert Carneiro, "The Chiefdom: Precursor of the State," in Grant D. Jones and Robert R. Kautz, eds., *The Transition to Statehood in the New World* (New York: Cambridge University Press, 1981).
2. Meyer Fortes and E. E. Evans-Pritchard, eds., *African Political Systems* (New York: Oxford University Press, 1940), pp. 5–6.
3. Karl A. Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven: Yale University Press, 1957).

انظر:
Claessen and van de Velde, "The Evolution of Sociopolitical Organization," in Claessen, van de Velde, and Smith, *Development and Decline*, pp. 130–31; Henri J. M. Claessen and Peter Skalnik, eds., *The Early State* (The Hague: Mouton, 1978), p. 11.

4. انظر النقاش في:

Michael Mann, *The Sources of Social Power*, Vol. 1: *A History of Power from the Beginning to* a.d. *1760* (New York: Cambridge University Press, 1986), pp. 94–98.

انظر أيضا:

Kwang-chih Chang, *Art, Myth, and Ritual: The Path to Political Authority in Ancient China* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983), pp. 127–29.

5. انظر النقاش في:

Kent V. Flannery, "The Cultural Evolution of Civilizations," *Annual Review of Ecology and Systematics* 3 (1972): 399–426.

6. اقترح هذه النقطة ستيفن لوبلان في حوار خاص.

7. انظر:

Winifred Creamer, "The Origins of Centralization: Changing Features of Local and Regional Control During the Rio Grande Classic Period, a.d. 1325–1540," in Haas, *From Leaders to Rulers.*

8. Robert L. Carneiro, «A Theory of the Origin of the State,» *Science* 169 (1970): 733–38.

انظر أيضاً:

Carneiro, "On the Relationship Between Size of Population and Complexity of Social Organization," *Journal of Anthropological Research* 42, no. 3 (1986): 355–64.

9. أثيرت هذه النقطة في مقال فلانري «الارتقاء الثقافي للحضارات»:

Flannery, "Cultural Evolution of Civilizations."

10. أنواع السلطة الثلاثة معرّفة في كتاب ماكس فيبر الاقتصاد والمجتمع:

Max Weber, *Economy and Society*, Vol. 1 (Berkeley: University of California Press, 1978), pp. 212–54.

11. لمعلومات حول الخلفية، انظر:

Fred M. Donner, *The Early Islamic Conquests* (Princeton: Princeton University Press, 1981), chap. 2.

12. Ibid., chap. 1; Joseph Schacht, ed., *The Legacy of Islam*, 2d ed. (Oxford: Oxford University Press, 1979), p. 187.
13. Quoted in F. Max Müller, ed., *The Sacred Books of the East*, Vol. III (Oxford: Clarendon Press, 1879), p. 202.
14. Robert C. Allen, «Agriculture and the Origins of the State in Ancient Egypt,» *Explorations in Economic History* 34 (1997): 135–54.
15. Jeffrey Herbst, *States and Power in Africa* (Princeton: Princeton University Press, 2000), p. 11.
16. Jack Goody, *Technology, Tradition, and the State in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 1971), p. 37.
17. Jeffrey Herbst, «War and the State in Africa,» *International Security* 14, no. 4 (1990): 117–39.
18. Herbst, *States and Power in Africa*, chap. 2.

الفصل 6: القبلية الصينية

1. Kwang-chih Chang et al., *The Formation of Chinese Civilization*, pp. 2–130.
2. Michael Loewe and Edward L. Shaughnessy, eds., *The Cambridge History of Ancient China: From the Origins of Civilization to 221* b.c. (New York: Cambridge University Press, 1999), pp. 909–11.
3. للمزيد عن الحقب التاريخية في الصين القديمة، انظر:
Li Xueqin, *Eastern Zhou and Qin Civilizations* (New Haven: Yale University Press, 1985), pp. 3–5.
4. حول هذه الفترة تحديداً، انظر:
Herrlee G. Creel, *The Birth of China: A Study of the Formative Period of Chinese Civilization* (New York: Ungar, 1954), pp. 21–37; and Edward L. Shaughnessy, *Sources of Western Zhou History: Inscribed Bronze Vessels* (Berkeley: University of California Press, 1991).
5. Chang, *Art, Myth, and Ritual*, pp. 26–27.
6. Ibid., p. 35.
7. Ibid., p. 41.
8. Chang et al., *Formation of Chinese Civilization*, p. 85.
9. Chang, *Art, Myth, and Ritual*, p. 124.
10. Chang et al., *Formation of Chinese Civilization*, p. 170.
11. Ibid., pp. 164–65.
12. حول بقاء الأسروية في الصين، انظر:
Francis Fukuyama, *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (New York: Free Press, 1996), pp. 69–95.
13. انظر:
Olga Lang, *Chinese Family and Society* (New Haven: Yale University Press, 1946); Maurice Freedman, *Lineage Organization in Southeastern China* (London: Athlone Press, 1958); Freedman, *Chinese Lineage and Society: Fujian and Guangdong* (London: Athlone, 1966); Freedman, *Family and Kinship in Chinese Society* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1970); Myron L. Cohen, *House United, House Divided: The Chinese Family in Taiwan* (New York: Columbia University Press, 1976); Arthur P. Wolf and Chieh-shan Huang, *Marriage and Adoption in China, 1845–1945* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1980).
14. لنقاش علاقة علم الأناسة المعاصر بالبحث التاريخي، انظر:
James L. Watson, "Chinese Kinship Reconsidered: Anthropological Perspectives on Historical Research," *China Quarterly* 92 (1982): 589–627.
15. Ibid., p. 594.
16. Paul Chao, *Chinese Kinship* (Boston: Routledge, 1983), pp. 19–26.
17. Michael Loewe, *The Government of the Qin and Han Empires: 221* bce–*220* ce (Indianapolis: Hackett, 2006), p. 6.
18. Donald Keene, *Emperor of Japan: Meiji and His World, 1852–1912* (New York: Columbia University Press, 2002), p. 2.
19. Loewe, *Government of the Qin and Han*, p. 6.
20. Ke Changji, «Ancient Chinese Society and the Asiatic Mode of Production,» in Timothy Brook, ed., *The Asiatic Mode of Production in China* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1989).
21. Franz Schurmann, «Traditional Property Concepts in China,» *Far Eastern Quarterly* 15, no. 4 (1956): 507–16.
22. Chao, *Chinese Kinship*, p. 25.
23. Baker, *Chinese Family and Kinship*, pp. 55–59.

24. Chao, *Chinese Kinship*, p. 19; Fukuyama, *Trust*, pp. 172–73.

25. لمعلومات حول الخلفية، انظر:

John A. Harrison, *The Chinese Empire* (New York: Harcourt, 1972), pp. 36–37.

وحول أصل سلالة جو وتغلبها على سلالة شانغ، انظر: Creel, *The Birth of China*, pp. 219–36.

26. للمزيد من المعلومات حول إحدى المحاولات لعقد مثل هذه المقارنة، انظر:

Victoria Tin - bor Hui, *War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe* (New York: Cambridge University Press, 2005).

27. للاطلاع على نقد رئيس لاستخدامات مفهوم الإقطاع، انظر:

Elizabeth A. R. Brown, "The Tyranny of a Construct: Feudalism and Historians of Medieval Europe," *American Historical Review* 79, no. 4 (1974): 1063–88.

انظر أيضاً:

Jørgen Møller, "Bringing Feudalism Back In: The Historian's Craft and the Need for Conceptual Tools and Generalization," unpublished paper.

28. انظر النقاش في كتاب:

Joseph R. Levenson and Franz Schurmann, *China: An Interpretive History. From the Beginnings to the Fall of Han* (Berkeley: University of California Press, 1969), pp. 34–40.

29. Marc Bloch, *Feudal Society* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), p. 161.

30. Joseph R. Strayer, «Feudalism in Western Europe,» in Fredric L. Cheyette , ed., *Lordship and Community in Medieval Europe: Selected Readings* (New York: Holt, 1968), p. 13.

31. Bloch, *Feudal Society*, pp. 190ff.

32. للاطلاع على نقاش أشمل للعلاقة بين إقطاع جو والإقطاع الأوربي، انظر:

Feng Li, "'Feudalism' and Western Zhou China: A Criticism," *Harvard Journal of Asiatic Studies* 63, no. 1 (2003): 115–44.

يقترح لي أن جو الغربية كانت أكثر مركزية سياسية بكثير مما يشير إليه تعبير «الإقطاع».

33. Harrison, *The Chinese Empire*, pp. 37–41; Hsu, *Ancient China in Transition*, p. 53; Levenson and Schurmann, *China*, pp. 30–32.

34. Hsu, *Ancient China in Transition*, p. 79.

35. Mark E. Lewis, *Sanctioned Violence in Early China* (Albany: State University of New York Press, 1990), p. 33.

36. Ibid., p. 35.

37. Ibid., p. 17.

38. Ibid., p. 28.

39. Ibid., pp. 22, 37–38.

الفصل 7: الحرب وصعود الدولة الصينية

1. Tilly, *Coercion, Capital, and European States*; Tilly, «War Making and State Making as Organized Crime,» in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985).

انظر أيضاً:

Porter, *War and the Rise of the State*.

2. انظر:

Cameron G. Thies, "War, Rivalry, and State Building in Latin America," *American Journal of Political Science* 49, no. 3 (2005): 451–65.

3. Hsu, *Ancient China in Transition*, pp. 56–58.

4. Edgar Kiser and Yong Cai, «War and Bureaucratization in Qin China: Exploring an Anomalous Case,» *American Sociological Review* 68, no. 4 (2003): 511–39.
5. Hsu, *Ancient China in Transition*, p. 67; Kiser and Cai, «War and Bureaucratization,» (2003), p. 520; Hui, *War and State Formation*, p. 87.
6. لنظرة عامة، راجع:

   Joseph Needham, *Science and Civilisation in China*, Vol. 5, pt. 7: *Military Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1954).
7. Lewis, *Sanctioned Violence in Early China*, pp. 55–58.
8. Ibid., p. 60; Hsu, *Ancient China in Transition*, p. 71.
9. Hsu, *Ancient China in Transition*, pp. 73–75.
10. Lewis, *Sanctioned Violence in Early China*, pp. 58–59.
11. Hsu, *Ancient China in Transition*, pp. 82–87.
12. Kiser and Cai, «War and Bureaucratization,» pp. 516–17.
13. Jacques Gernet, *A History of Chinese Civilization* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 64–65.
14. Ibid., pp. 67–73.
15. Ibid., pp. 82–100.
16. Yu-ning Li, *Shang Yang's Reforms and State Control in China* (White Plains, NY: M. E. Sharpe, 1977), pp. 32–38.
17. Ibid., pp. 38–39.
18. الأسر القروية عادة أفقر من أن تحتفظ بسلالات نسب، ويمكن اعتبار نظام البئر-الحقل بديل الأسر الفقيرة عن جماعات القرابة الممتدة.
19. James C. Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* (New Haven: Yale University Press, 1998).
20. Lewis, *Sanctioned Violence in Early China*, p. 63.
21. Li, *Shang Yang's Reforms*, p. 66.
22. لمعلومات حول الخلفية، انظر:

    Burton Watson, trans., *Han Fei Tzu: Basic Writings* (New York: Columbia University Press, 1964), pp. 1–15.
23. Chao, *Chinese Kinship*, pp. 133–34.
24. Baker, *Chinese Family and Kinship*, pp. 152–61.
25. انظر النقاش في كتاب فوكوياما الثقة:

    Fukuyama, *Trust*, pp. 93–94.
26. Quoted in Li, *Shang Yang's Reforms*, p. 127.
27. Kung - chuan Hsiao, «Legalism and Autocracy in Traditional China,» ibid., p. 16.
28. Loewe and Shaughnessy, *Cambridge History of Ancient China*, p. 1003.
29. Ibid., p. 1009.
30. Hui, *War and State Formation*, pp. 65–66.
31. بالاتساق مع محاولاته تقويض النظام التقليدي القائم على علاقات القرابة في الداخل، اتبع شانغ يانغ سياسة خارجية ماكيافيللية قلبت الأعراف وقواعد الاشتباك الأرستقراطية التي حدت من النزاعات. على سبيل المثال، خدع يانغ حاكم دولته السابقة وي (Wei) ودفعه إلى إعلان نفسه ملكاً بدلا من ملك جو، في خطوة ورطت دولة وي في صراع مع جارتيها دولتي هان وشي، وأدت إلى هزيمتها على يد الأخيرة. عندما غزت مملكة تشين دولة وي عام 340 ق. م.، دعا يانغ الأمير آنغ، قائد قوات مملكة وي، إلى مؤتمر سلام في معسكره واعتقله لفوره وسجنه. وكما العقوبات الجائرة، برر شانغ كل ذلك باعتباره مجرد سياسات قوة. انظر المرجع السابق، ص: 70-71.
32. كتب فيبر عن الصين في أماكن عدة؛ انظر تحديداً:

    The Religion of China (NewYork: Free Press, 1951); and *Economy and Society*, Vol. 2 pp. 1047–51.

33. Levenson and Schurmann, *China*, pp. 99–100.
34. Harrison, *The Chinese Empire*, p. 88.
35. Levenson and Schurmann, *China*, pp. 69–70.

الفصل 8: نظام هان العظيم

1. Harrison, *The Chinese Empire*, pp. 85–86.
2. Quoted in Levenson and Schurmann, *China*, p. 87.
3. Kwang-chih Chang et al., *The Formation of Chinese Civilization*, p. 271.
4. Kiser and Cai, «War and Bureaucratization."
5. Levenson and Schurmann, *China*, pp. 80–81; Harrison, *The Chinese Empire*, pp. 95–96.
6. Loewe, *The Government of the Qin and Han Empires*, p. 43.
7. Chang et al., *The Formation of Chinese Civilization*, p. 276.
8. Levenson and Schurmann, *China*, p. 83.
9. Loewe, *The Government of the Qin and Han Empires*, pp. 95–97.
10. Levenson and Schurmann, *China*, pp. 88–91.

11. تضم القائمة الكاملة الخصائص التالية:

أ- البيروقراطيون أحرار شخصياً وخاضعون للسلطة في مجال محدد فقط.

ب- البيروقراطيون منظمون ضمن تراتبية وظائف محددة بوضوح.

ج- لكل وظيفة مجال اختصاص وكفاءة محدد.

د- تملأ الوظائف وفق علاقة تعاقدية حرة.

ه- يختار المرشحون على أساس المؤهلات التقنية.

و- يكافأ البيروقراطيون برواتب ثابتة.

ز- تعتبر الوظيفة المهنة الوحيدة للمتقدم.

ح- تشكل الوظيفة مهنة مستقلة.

ط- هناك فصل بين الملكية والإدارة.

ي- يخضع الموظفون لنظام انضباط وتحكم صارم. (فيبر، الاقتصاد والمجتمع، المجلد الأول، ص: 220-21).

لاحظ العديد من المراقبين أن تعريف فيبر ينطبق بالشكل الأمثل على البيروقراطية البروسية-الألمانية التي كان أكثر دراية بها، لكنه لا يوصُف بدقة العديد من البيروقراطيات الحديثة والفاعلة في القطاع العام أو الخاص اليوم. على سبيل المثال، يتضمن العديد من حالات الإدارة المرنة تفويض المرؤوسين درجات عالية من الاستقلالية، وتخفيف تراتبية السيطرة والتحكم الصارمة للبيروقراطية الكلاسيكية، وإزالة الحدود بين وظائف مختلفة. يبدو لي أن الخصائص الأكثر جوهرية للبيروقراطية الحديثة، مثل تخصصية الوظيفة، وخضوعها لسلطة سياسية أعلى، والفصل بين المجالين العام والخاص، مازالت جميعها سمات مميزة لنظم الإدارة العامة الحديثة. يجادل آلن شيك في أن الابتكارات الأحدث عهداً في نظم الإدارة العامة ينبغي أن تنبني على أساس البيروقراطية التقليدية. انظر مقاله:

"Why Most Developing Countries Should Not Try New Zealand Reforms," *World Bank Research Observer* 13, no. 8 (1998): 1123–31.

12. أشار كريل إلى هذه النقطة في مقاله «بداية البيروقراطية في الصين»:

Creel,"The Beginning of Bureaucracy in China."

13. Loewe, *The Government of the Qin and Han Empires*, pp. 74–76.

14. بقيت الميراثية على قيد الحياة أساساً في الممالك والدول التابعة التي كانت جزءاً من تسوية هان السياسية الأصلية. استبدل نظام سلالة تشين ثنائي المستوى للأمريات / المحافظات بآخر متعدد المستويات وأكثر

تعقيداً. قسمت فيه الأمريات والممالك التابعة إلى محافظات أو ولايات، وإقطاعات النبلاء، وعزب، ومناطق حدودية. بحلول العام الميلادي الثاني، كان هناك 1577 وحدة من هذه في عموم الصين. إقطاعات النبلاء كانت مرافق ميراثية يمكن استخدامها لإيواء أقرباء الملوك أو العائلات الأرستقراطية القوية المتبقية، أو شراء ذممهم، واستخدمت في بعض الحالات لمكافأة أقرباء الأباطرة. يمكن الاحتفاظ بهذه الإقطاعات الرحبة على أساس وراثي، لكنها لم تكن معاقل أرستقراطيات وراثية مستقلة مثل المناطق الإقطاعية في أوربا، بل يبدو أنها كانت مقرات يسهل نسبياً إيجادها أو إزالتها من قبل الحكومة المركزية باعتبارها أداة لإرضاء أو معاقبة اللاعبين السياسيين.

Ibid., pp. 46, 50.

15. Ibid., pp. 24–30.
16. Ibid., pp. 24–25.
17. Ibid., pp. 56–62.

الفصل 9: الانحطاط السياسي وعودة الحكومة الميراثية

1. Harrison, *The Chinese Empire*, pp. 174–77.
2. Ibid., pp. 179–81.
3. Ibid., p. 182.

هناك قدر كبير من الجدل حول المعايير التاريخية لحساب عدد سكان الصين. يستخدم كنت دينغ بيانات رسمية معدلة ليظهر انخفاض عدد السكان من 56.5 مليون عام 157 إلى 18.5 مليون عام 280، وهو انخفاض بنسبة 67 بالمئة. انظر:

Kent G. Deng, "Unveiling China's True Population Statistics for the Pre-Modern Era with Official Census Data," *Population Review* 43, no. 2 (2004): 32–69.

4. انظر:

Patricia B. Ebrey, "Patron - Client Relations in the Later Han," *Journal of the American Oriental Society* 103, no. 3 (1983): 533–42.

5. لمثال معاصر عن هذه العملية في مكسيكو، انظر:

Flannery, "The Cultural Evolution of Civilizations."

6. Thomas R. Malthus, *An Essay on the Principle of Population* (New York: Penguin, 1982).

7. انظر:

Angus Maddison, *Growth and Interaction in the World Economy: The Roots of Modernity* (Washington, D.C.: AEI Press, 2001), pp. 21–27.

8. في حالة الصين، وصف هذه الوضع بأنه «مصيدة توازن عالي المستوى». انظر:

Mark Elvin, *The Pattern of the Chinese Past: A Social and Economic Interpretation* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1973).

9. Étienne Balazs, *Chinese Civilization and Bureaucracy: Variations on a Theme* (New Haven: Yale University Press, 1964), pp. 102–103.
10. Scott Pearce, Audrey Spiro, and Patricia Ebrey, eds., *Culture and Power in the Reconstitution of the Chinese Realm, 200–600* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001), pp. 8–9.
11. Harrison, *The Chinese Empire*, p. 181.
12. Moss Roberts, «Afterword: About *Three Kingdoms*,» in Luo Guanzhong, *Three Kingdoms: A Historical Novel* (Berkeley: University of California Press, 2004), pp. 938–40.
13. J. A. G. Roberts, *A Concise History of China* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), pp. 40–44; Patricia B. Ebrey, *The Aristocratic Families of Early Imperial China:*

A Case Study of the Po-ling Ts'ui Family (New York: Cambridge University Press, 1978), p. 21.
14. Ebrey, *Aristocratic Families*, pp. 17–18.
15. Ibid., p. 21.
16. Ibid., p. 22.
17. Balazs, *Chinese Civilization and Bureaucracy*, pp. 104–106.
18. Ebrey, *Aristocratic Families*, pp. 25–26.
19. Balazs, *Chinese Civilization and Bureaucracy*, pp. 108–109.

الفصل 10: المنعطف الهندي

1. Romila Thapar, *From Lineage to State: Social Formations in the Mid - First Millennium* b.c. *in the Ganga Valley* (Bombay: Oxford University Press, 1984), p. 157.
2. Harold A. Gould, *The Hindu Caste System* (Delhi: Chanakya Publications, 1987), p. 12.
3. انظر:
Stanley Wolpert, *A New History of India* (New York: Oxford University Press, 1977), pp. 14–23.
4. Romila Thapar, *Early India: From the Origins to* ad *1300* (Berkeley: University of California Press, 2003), pp. 110–11.
5. Ibid., pp. 112–13.
6. Ibid., pp. 114–16.
7. Ibid., p. 120.
8. Ibid., p. 127
9. Maine, *Ancient Law*; Maine, *Village - Communities in the East and West* (New York: Arno Press, 1974); Patricia Uberoi, *Family, Kinship and Marriage in India* (Delhi: Oxford University Press, 1993), pp. 8–12.
كذلك يشير عمل موريس هنري مورغان على بنى القرابة المقارن إلى وجود تشابهات في تعابير القرابة بين القبائل الدرافيدية في الهند وجماعات الشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية، مثل الإيروكويس.
Uberoi, pp. 14–15.
10. Irawati Karve, «The Kinship Map of India,» in Uberoi, *Family, Kinship and Marriage*, p. 50.
11. Ibid., p. 67.
12. Ibid., p. 53.
13. Ibid., pp. 67–68.
14. تسكن شرق الهند جماعات ناطقة باللغات الأوسترو-آسيوية، مثل المونداري والمون-خمير. وهي لغات مستخدمة أيضاً في أرجاء جنوب شرق آسيا كافة. وتمثل هذه الجماعات الشعوب التي سكنت شبه القارة قبل قدوم غزاة مثل الهندو-آريين، ولا تزال موجودة اليوم في جيوب صغيرة في مناطق البلاد الغابية أو التي يصعب الوصول إليها، ولايزال بعضها قبلي التنظيم. قواعد القرابة لدى هذه الجماعات متنوعة جداً وتمثل خليطاً مركباً من النماذج القديمة والتأثيرات الأحدث عهداً من المجتمع المحيط.
Ibid., p. 72.
15. Arthur L. Basham, *The Wonder That Was India: A Survey of the Culture of the Indian Sub - Continent Before the Coming of the Muslims* (London: Sidgwick and Jackson, 1954), p. 81.
16. Ibid., p. 82.
17. Thapar, *Early India*, p. 112.

18. Thapar, *From Lineage to State*, p. 155.
19. Thapar, *Early India*, p. 117.
20. Thapar, *From Lineage to State*, p. 158.
21. Thapar, *Early India*, p. 144.
22. Ibid., pp. 121–22.
23. Ibid., pp. 137–38.
24. Ram S. Sharma, *Aspects of Political Ideas and Institutions in Ancient India* (Delhi: Motilal Banarsidass, 1968), p. 159.

25. لعل استناد إحدى هذه السلاحف على سلاحف العلة التاريخية الأسبق هو السبب في أن القبائل والمشيخات والدول المبكرة في الهند خاضت حروباً أقل من نظرائها الصينيين. قد تكون إحدى التفسيرات بيئية، إذا كان سكان شمال الهند فعلاً أقل كثافة وتحديداً جغرافيا من سكان الصين خلال حقبة جو الشرقية. وقد يكون الدين لعب دوراً هنا أيضاً، بطريقة ما، عبر كبح قدرة الدول الهندية ولجم حوافزها لشن الحروب.

الفصل 11: فارنا وجاتي

1. Gary S. Becker, «Nobel Lecture: The Economic Way of Looking at Behavior,» *Journal of Political Economy* 101, no. 3 (1993): 385–409.
2. Basham, *The Wonder Th at Was India*, p. 241.
3. Max Weber, *The Religion of India: The Sociology of Hinduism and Buddhism* (Glencoe, IL: Free Press, 1958), p. 131.
4. Gould, *The Hindu Caste System*, p. 15.
5. Ibid., pp. 15–16; Martin Doornbos and Sudipta Kaviraj, *Dynamics of State Formation: India and Europe Compared* (Th ousand Oaks, CA: Sage Publications, 1997), p. 37.
6. Louis Dumont, *Homo Hierarchicus: The Caste System and Its Implications* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), p. 150.

تأخذ الطوائف الأخرى، وأبرزها الجاينيين، مبدأ «أهيمسا»، أو اللاعنف، والامتناع عن أكل اللحم، إلى حد أبعد من الهندوس التقليديين، فتتجنب حتى إمكانية قتل الحشرات. يعزو دومونت ذلك إلى ظهور شيء يشبه سباق تسلح بين طوائف الممتنعين، مثل الجاينيين والبراهمة، تسعى فيه كل طائفة إلى التفوق على الأخرى من حيث الطهارة الطقسية.

7. Thapar, *Early India*, p. 124.
8. Thapar, *From Lineage to State*, pp. 169–70.
9. Dumont, *Homo Hierarchicus*, p. 176.

10. غالبا ما يرتبط مثل هذا الجزم بلويس دومونت، الذي جادل في أن نظام الطبقات المغلق ينشأ عن دين قائم على تراتبية هرمية لدرجات الطهر والنقاء، وهو منفصل عن عالم السلطة العلماني. تعرض هذا الرأي لنقد شديد من منظورات عدة، خصوصاً من قبل رونالد إندن الذي جادل بأن دومونت استورد ثنائيات ضدية غربية وفرضها على مجتمع لم تكن مناسبة له. جادل آخرون ضد الرأي القائل بأن البراهمة كانوا أعلى مرتبة من الكشاتريا؛ وأنهم، بالأحرى، كانوا وجهين لنظام سياسي-ديني مدمج. ذهب فريق ثالث إلى حد أبعد، فأشار إلى أن نظام الطبقات نفسه لم يكن على تلك الدرجة من الأهمية في التاريخ الهندي، وأن السلطات الاستعمارية البريطانية تعمدت تركيبه على تلك الشاكلة لأسبابها السياسية الخاصة.

قد يكون الفصل بين عالمي السياسة والدين تمييزاً معيارياً أثيراً لدى المجتمعات الغربية الحديثة، لكن فكرة أن السلطتين السياسية والدينية يمكن فصلهما كفئتين تحليليتين لا يعكس تحاملاً أو تحيزاً غربياً، إذ يمكن دمج أو فصل شكلي السلطة هذيْن بطرائق مختلفة في مجتمعات مختلفة، لكن تستحيل مقارنة الهند مع الصين أو دول الشرق الأوسط دون وجود هاتين الفئتين بحد ذاتهما. يبدو أن انتقاد دومونت يعكس بالأحرى تحيزاً ضيق الأفق لاختصاصيي الدراسات الهندية الذين لم يتعودوا مقارنة الهند بمجتمعات أخرى. انظر:

Ronald B. Inden, *Imagining India* (Bloomington: Indiana University Press, 2000); Gloria Goodwin Raheja, "India: Caste, Kingship, and Dominance Revisited," *Annual Review of Anthropology* 17 (1988): 497–522; V. Kondos, "A Piece on Justice: Some Reactions to Dumont's *Homo Hierarchicus*," *South Asia* 21, no. 1 (1998): 33–47; William S. Sax, "Conquering Quarters: Religion and Politics in Hinduism," *International Journal of Hindu Studies* 4, no. 1 (2000): 39–60; Rohan Bastin, "Death of the Indian Social," *Social Analysis* 48, no. 3 (2004): 205–13; Mary Searle-Chatterjee and Ursula Sharma, eds., *Contextualising Caste: Post - Dumontian Approaches* (Cambridge, MA: Blackwell, 1994); and Nicholas B. Dirks, *The Invention of Caste: Civil Society in Colonial India* (Ann Arbor: University of Michigan, CSST Working Paper 11, 1988).

11. Gould, *The Hindu Caste System*, p. 19.
12. Sharma, *Aspects of Political Ideas and Institutions in Ancient India*, pp. 161–62.
13. Basham, *The Wonder Th at Was India*, p. 128.
14. Ibid., p. 129.
15. Ibid., pp. 129–30.
16. Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States: State - Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1988).
17. Dumont, *Homo Hierarchicus*, pp. 158–59.
18. كما يشير لويس دومونت، لم تكن البانتشايا ديمقراطية ولا علمانية، بل عكست علاقات السلطة والهيمنة المتأصلة في نظام الجاتي.
Ibid., pp. 158–63; see also Thapar, *From Lineage to State*, pp. 164–65.
19. Satish Saberwal, *Wages of Segmentation: Comparative Historical Studies on Europe and India* (New Delhi: Orient Longman, 1995), pp. 27–29.
20. Ibid., p. 26.
21. Ibid., p. 25.
22. V. S. Naipaul, *India: A Wounded Civilization* (New York: Vintage, 1978).
23. في عام 2004، كان 34 بالمئة من سكان الهند يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. انظر:
Shaohua Chen and Martin Ravallion, "Absolute Poverty Measures for the Developing World, 1981–2004" (Washington, D.C.: World Bank Policy Research Working Paper WPS4211, 2007), p. 26.
24. Saberwal, *Wages of Segmentation*, p. 113.
25. Ibid., pp. 114–16.
26. Frank Perlin, «State Formation Reconsidered Part Two,» *Modern Asian Studies* 19, no. 3 (1985): 434.
27. Sharma, *Aspects of Political Ideas*, pp. 159–60.
28. Quoted in Sudipta Kaviraj, «On the Enchantment of the State: Indian Thought on the Role of the State in the Narrative of Modernity,» *European Journal of Sociology* 46, no. 2 (2005): 263–96.
29. Basham, *The Wonder That Was India*, p. 87.

الفصل 12: ضعف الكيانات السياسية الهندية

1. Thapar, *Early India*, p. 152.
2. Ibid., p. 156; Basham, *The Wonder Th at Was India*, p. 131.
3. Thapar, *Early India*, pp. 178–79.

4. تضـم الجمهوريـة الهنديـة الحالية أقاليـم أقصى الجنوب وولايـات في الشرق، مثل آسـام، لم تكـن جزءاً من الامبراطورية المورية، لكنها لا تضم باكستان وبنغلادش اللتين كانت أجزاء كبيرة منهما ضمن الامبراطورية.
Wolpert, *A New History of India*, pp. 55–69.

5. لنظرة شاملة، راجع:
Hermann Kulke, "Introduction: The Study of the State in Premodern India," in Kulke, ed., *The State in India 1000–1700* (Delhi: Oxford University Press, 1995).

6. يجـادل شـارما في أن الدولة المورية «قـد لا يمكن اعتبارها عقلانيـة بالمفهوم الحديث للعبارة... لكنها ليسـت ميراثية أيضاً؛ لأنها لم تكن جزءاً من الأسرة الملكية.» هذا صحيح، لكن فقط بأضيق تعريف للميراثية. انظر:
Sharma, *Aspects of Political Ideas and Institutions*, pp. 286–87.
انظر أيضاً: Thapar, *Early India*, p. 195
بحساب ثابار، لا تزيد نسبة الأجور عن 1:96.

7. Sharma, *Aspects of Political Ideas*, pp. 165–66.
8. Perlin, «State Formation Reconsidered."
9. Basham, *The Wonder That Was India*, pp. 93–94.
10. Thapar, *Early India*, p. 206.

11. بعـض هذه المجموعات القبلية، مثل الفريجيين (Vrijjis)، هزم وضـم إلى الامبراطورية الماغادية، في حين بقي قسـم أكبر منها في الغرب، حيث واجههم الإسـكندر المقدوني. في المناطق الجبلية الواقعة على أطراف الشـمال الغربـي من الامبراطورية - شرق أفغانسـتان حاليـاً - لا تزال هذه القبائل موجودة، وقـد حاربت قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بدايات القرن الحادي والعشرين. انظر:
Basham, *The Wonder That Was India*, pp. 96–97; Sharma, *Aspects of Political Ideas*, pp. 281–82; Thapar, *Early India*, p. 204.

12. Thapar, *Early India*, pp. 185–87; Sharma, *Aspects of Political Ideas*, pp. 288–89.
13. Thapar, *Early India*, p. 189.
14. Doornbos and Kaviraj, *Dynamics of State Formation*, p. 93.
15. Thapar, *Early India*, p. 178.
16. Quoted in Hemchandra Raychaudhuri, *Political History of Ancient India: From the Accession of Parikshit to the Extinction of the Gupta Dynasty* (New Delhi: Oxford University Press, 1996), pp. 288–90.
انظر أيضاً:
Thapar, *Early India*, p. 181.
17. Thapar, *Early India*, p. 219.
18. Burton Stein, «State Formation and Economy Reconsidered,» *Modern Asian Studies* 19, no. 3 (1985): 387–413.

19. دفع ضعف معدل الاندماج في دولة تشـولاس أحد المؤرخين إلى وصفها بـ"الانقسـامية"، كونها بنيت على نواة صغيرة تدار مركزياً، لكنها تدعي السـيادة الاعتبارية على عدد أكبر بكثير من المسـتوطنات على أطرافها، وهي مستوطنات تتمتع بالاستقلال والحكم الذاتي. انظر:
Burton Stein,"Integration of the Agrarian System of South India," in Robert E. Frykenberg, ed., *Land Control and Social Structure in Indian History* (Madison: University of Wisconsin Press, 1969).
يقارن ستاين بين الدولة الهندية الجنوبية وبين مجتمع ما قبل الدولة القبلي والانقسامي في ألورز في أفريقيا.

20. Wolpert, *A New History of India*, pp. 88–94.
21. Kaviraj, «On the Enchantment of the State,» p. 270.
22. Ibid., p. 273.
23. Sunil Khilnani, *The Idea of India* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1998).

24. انظر على سبيل المثال:
Bill Emmott, *Rivals: How the Power Struggle Between China, India, and Japan Will Shape Our Next Decade* (New York: Harcourt, 2008); Edward Friedman and Bruce Gilley, eds.,

Asia's Giants: Comparing China and India (New York: Palgrave Macmillan, 2005); Tarun Khanna, *Billions of Entrepreneurs: How China and India Are Reshaping Their Futures – and Yours* (Boston: Harvard Business School Press, 2008).

25. Somini Sengupta, «Often Parched, India Struggles to Tap the Monsoon,» *New York Times*, October 1, 2006.
26. Amartya K. Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999), pp. 234–40.
27. Kaviraj, «On the Enchantment of the State,» pp. 227, 230.
28. Ibid., p. 230.

الفصل 13: نظام الرق وخروج المسلمين من القبلية

1. أستخدم الكتابة اللفظية الرومانية لا التهجئة التركية الحديثة، لذلك أكتب (*devshirme*) وليس (*devşirme*)، و(*sanjak*) لا (*sancak*).
2. Albert H. Lybyer, *The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magnificent* (New York: AMS Press, 1978), pp. 49–53; Norman Itzkowitz, *Ottoman Empire and Islamic Tradition* (New York: Knopf, 1972), pp. 49–50.
3. Itzkowitz, *Ottoman Empire*, pp. 51–52.
4. يصح هذا تحديداً بعد 1574، حين أخضعت الامبراطورية العثمانية تونس ووضعت شمال أفريقيا تحت الحكم الإسلامي. انظر:
William H. McNeill, *Europe's Steppe Frontier, 1500–1800* (Chicago: University of Chicago Press, 1964), p. 29; Halil Inalcik, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300–1600* (New Rochelle, NY: Orpheus Publishing Co., 1989), pp. 86–87.
5. Patrick B. Kinross, *The Ottoman Centuries: The Rise and Fall of the Turkish Empire* (New York: William Morrow, 1977), pp. 453–71.
6. Daniel Pipes, *Slave-Soldiers and Islam: The Genesis of a Military System* (New Haven: Yale University Press, 1981), pp. 93–98. *I: Politics and War* (New York: Oxford University Press, 1987), pp. 97ff.
7. Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: An Introduction to History*, as quoted in Bernard Lewis, ed. and trans., *Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople.*
8. Donner, *The Early Islamic Conquests*, pp. 82–85; Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization* (Chicago: University of Chicago Press, 1961), pp. 197–98.
9. لتوصيف مفصل لهذه الفتوحات، انظر:
Hugh N. Kennedy, *The Great Arab Conquests: How the Spread of Islam Changed the World We Live In* (Philadelphia: Da Capo, 2007).
10. Donner, *The Early Islamic Conquests*, pp. 239–42; Peter M. Holt, Ann K. S. Lambton, and Bernard Lewis, eds., *The Cambridge History of Islam*. Vol. I: *The Central Islamic Lands* (New York: Cambridge University Press, 1970), pp. 64–65.
11. Fred M. Donner, «The Formation of the Islamic State,» *Journal of the American Oriental Society* 106, no. 2 (1986): 283–96.
12. انظر على سبيل المثال:
Douglass C. North, Barry R. Weingast, and John Wallis, *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History* (New York: Cambridge University Press, 2009),
ينزع المؤلفون إلى رؤية الدولة كمشكلة تعاون جماعي بين مجموعة أوليغارشيين متساوين نسبياً في المكانة.

13. إحدى النتائج العملية لذلك أن الملك كان في الغالب يتدخل لخفض الضرائب النهبية التي تفرضها النخب المحلية على السكان التابعين لهم. انظر:
Hodgson, *The Venture of Islam*, pp. 281–82; Donner, "The Formation of the Islamic State," pp. 290–91.
14. انظر:
Bernard Lewis, "Politics and War," in Schacht, *The Legacy of Islam*, pp. 164–65.
15. Holt, *Cambridge History of Islam*, p. 72.
16. Donner, *The Early Islamic Conquests*, p. 258.
17. Ibid., p. 263.
18. لخلفية عامة، انظر:
David Ayalon, *Islam and the Abode of War: Military Slaves and Islamic Adversaries* (Brookfield, VT: Variorum, 1994).
19. حول صعود العباسيين، انظر:
Hugh N. Kennedy, *When Baghdad Ruled the Muslim World: The Rise and Fall of Islam's Greatest Dynasty* (Cambridge, MA: Da Capo Press, 2006); also Hodgson, *The Venture of Islam*, p. 284.
20. Hodgson, *The Venture of Islam*, p. 286.
21. Quoted in Ayalon, *Islam and the Abode of War*, p. 2.
22. David Ayalon, *Outsiders in the Lands of Islam: Mamluks, Mongols, and Eunuchs* (London: Variorum, 1988), p. 325.
23. Holt, *Cambridge History of Islam*, p. 125.
24. Quoted in Ayalon, *Islam and the Abode of War*, p. 25.
25. Ibid., p. 29; Holt, *Cambridge History of Islam*, pp. 125–26.
26. Plato, *Republic*, trans. Allan Bloom (New York: Basic Books, 1968), 464c–d.

الفصل 14: المماليك ينقذون الإسلام

1. Quoted in Lewis, *Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople*, pp. 97–98.
المقدمة تقنيا توطئة نقدية لكتاب أكبر [كتاب العبر،1377] أقل قراءة اليوم .
2. Ayalon, *Outsiders in the Lands of Islam*, p. 328.
3. Reuven Amitai-Preiss, *Mongols and Mamluks: The Mamluk-Ilkhanid War: 1260–1281* (New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 215–16.
4. Ibid., p. 228.
5. انظر:
Linda S. Northrup, "The Bahri Mamluk Sultanate, 1250–1390," in Carl F. Petry, ed., *The Cambridge History of Egypt*, Vol. 1: *Islamic Egypt, 640–1517* (New York: Cambridge University Press, 1998).
6. R. Stephen Humphreys, «The Emergence of the Mamluk Army,» *Studia Islamica* 45 (1977): 67–99.
7. Peter M. Holt, «The Position and Power of the Mamluk Sultan,» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 38, no. 2 (1975): 237–49; Northrup, «Bahri Mamluk Sultanate,» p. 263.
8. Ayalon, *Outsiders in the Land of Islam*, p. 328.
9. Ibid., p. 69.

10. Ibid., p. 72.
11. Ibid., p. 328; Northrup, «Bahri Mamluk Sultanate,» pp. 256–57.,

تقول نورثروب إن مبدأ الجيل الواحد لم يذكر بوضوح في أي مكان.

12. Amalia Levanoni, «The Mamluk Conception of the Sultanate,» *International Journal of Middle East Studies* 26, no. 3 (1994): 373–92.

13. انظر:

Fukuyama, *State - Building*, chap. 2.

14. Jean-Claude Garcin, «The Regime of the Circassian Mamluks,» in Petry, *Cambridge History of Egypt*, p. 292.

15. في نسخة معاصرة من هذه المشكلة، ينصح البنك الدولي البلدان النامية بفصل صانع السياسة عن مقدم الخدمات. الأخير يتحول إلى مجرد أجير ويمكن أن يعاقبه الأول لعدم الأداء. انظر:

World Bank, *World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People* (Washington, D.C.: World Bank, 2004), pp. 46–61.

16. Northrup, «Bahri Mamluk Sultanate,» p. 257.
17. Ibid., pp. 258–59.
18. Ibid., pp. 261–62.
19. Garcin, «The Regime of the Circassian Mamluks,» p. 290.
20. Carl F. Petry, «The Military Institution and Innovation in the Late Mamluk Period,» in Petry, *Cambridge History of Egypt*, p. 468.
21. Ibid., pp. 470–73.
22. Tilly, «War Making and State Making as Organized Crime,» in Evans et al., eds.
23. Peter B. Evans, «Predatory, Developmental, and Other Apparatuses: A Comparative Analysis of the Third World State,» *Sociological Forum* 4, no. 4 (1989): 561–82.

24. انظر:

Petry, "The Military Institution and Innovation," p. 478.

25. David Ayalon, *Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom: A Challenge to a Mediaeval Society* (London: Vallentine Mitchell, 1956), p. 98.
26. Petry, «The Military Institution and Innovation,» pp. 479–80; Ayalon, *Gunpowder and Firearms*, pp. 101–105.

الفصل 15: حسن أداء الدولة العثمانية وانحدارها

1. Niccolò Machiavelli, *The Prince*, trans. Harvey C. Mansfield (Chicago: University of Chicago Press, 1985), pp. 17–18.

2. حول التاريخ العثماني المبكر، انظر:

Inalcik, *The Ottoman Empire*, pp. 5–8.

3. Ibid., p. 107; I. Metin Kunt, *The Sultan's Servants: The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550–1650* (New York: Columbia University Press, 1983), pp. 9–13.

يمكن اعتبار مؤسسة الـ"كورملين» (*kormlenie*) أو"التلقيم» في روسيا مؤسسة موازية.

4. Kunt, *Sultan's Servants*, pp. 14–15.
5. Karen Barkey, *Bandits and Bureaucrats: The Ottoman Route to State Centralization* (Ithaca: Cornell University Press, 1994), p. 36.
6. Kunt, *Sultan's Servants*, p. 24.
7. Barkey, *Bandits and Bureaucrats*, p. 36.

8. Inalcik, *The Ottoman Empire*, p. 109.
9. Ibid., pp. 114–15.
10. McNeill, *Europe's Steppe Frontier*, pp. 38–40.
11. Lybyer, *The Government of the Ottoman Empire*, pp. 66–70.
12. Kunt, *Sultan's Servants*, pp. 31–32.
13. Itzkowitz, *Ottoman Empire and Islamic Tradition*, pp. 58–59.
14. Inalcik, *The Ottoman Empire*, p. 65.
15. Barkey, *Bandits and Bureaucrats*, p. 28.
16. مثل نص «كوتادغو بيلينغ» [أو «الحكمة التي تجلب السعادة وحسن الطالع» - م.] (Kutadgu Bilig)، الذي كتب للحاكم القاراخاني [القرغيزي حاليا-م] التركي عام 1069، ويقول: «السيطرة على الدولة تتطلب جيشاً كبيراً. وإعالة الجنود تتطلب ثروة كبيرة. وللحصول على الثروة ينبغي أن يكون الناس موسرين. ولكي يثري الناس يجب أن تكون القوانين عادلة. إذا جرى تجاهل أي من هذه المقولات فستنهار الدولة».
Quoted in Inalcik, *The Ottoman Empire*, p. 66.
17. Itzkowitz, *Ottoman Empire*, p. 88.
18. يشير المؤرخ وليام ماكنيل إلى سبب آخر لانخفاض الضرائب نسبياً على الفلاحين العثمانيين في الأيام الأولى للامبراطورية. النخب الحاكمة نفسها جاءت عبر نظام «الدوشرمة» من المجتمعات الريفية المعدمة في مناطق البلقان وغيرها، فتفهم الجندي-الإداري العثماني قسوة حياة الفلاحين وتعاطف مع الرعية. لكن ماكنيل أشار أيضاً إلى أن الإبقاء على أعباء ضريبية خفيفة نسبياً على الفلاحين في المناطق المركزية للامبراطورية لم يكن ممكناً إلا بالنهب المستدام لمناطق الامبراطورية الحدودية. كان فرسان السباهية، الذين شكلوا الجزء الأكبر من الجيش العثماني، مكتفين ذاتيا عبر تيماراتهم، وكانت القاعدة الضريبية المفروضة لدعم أي توسع للجيش محدودة جدا، ولذلك اقتضى تجنيد قوات أكبر إخضاع أقاليم جديدة لخلق تيمارات جديدة. كما نرى لاحقاً، بدأ النظام ينهار حين وصلت الامبراطورية الحدود القصوى لتوسعها الخارجي وأجبرت على زيادة معدلات الضرائب في مناطقها المركزية. انظر:
McNeill, *Europe's Steppe Frontier*, p. 32.
19. Inalcik, *The Ottoman Empire*, p. 59.
20. Ibid., p. 60.
21. وصف ماكس فيبر النظام العثماني بأنه ميراثي؛ ويستخدم علماء السياسة في الواقع تعبير فيبر «سلطاني» لتوصيف نظام سيئ مؤسساتياً. يرجع السبب في ذلك إلى أن النظام العثماني على أعلى المستويات كان ضعيف الالتزام بالقواعد والقوانين، وبالتالي ميراثيا. نظام الخلافة، الذي سمح بحرية مطلقة لجميع المشاركين فيه، مجرد مثال واحد على ذلك. فكما في الامبراطوريات الفارسية والرومانية والصينية وغيرها، كان أفراد الأسرة العثمانية الحاكمة ورجالات البلاط في القصر الامبراطوري معرضين أحياناً لقدر كبير من العسف، كونهم مشاركين محتملين في الصراع الصفري على السلطة. كان بمقدور السلاطين تعيين أبنائهم وأقاربهم في أعلى المناصب كحكام أو قادة عسكريين، وقد فعلوا ذلك مراراً؛ وكان صعود بعض الأفراد وتبوؤهم منصب وزير أو كبير الوزراء مسألة تأثير شخصي وشبكات رعاية. كذلك كانت السلطة السياسية وحظوظ الأفراد وثرواتهم تعتمد على علاقات الفرد وارتباطاته الشخصية بالبلاط والسلطان. انظر:
Weber, *Economy and Society*, Vol. 2, pp. 1025– 26; also Barkey, *Bandits and Bureaucrats*, pp. 30–32.
22. Itzkowitz, *Ottoman Empire*, p. 59.
23. McNeill, *Europe's Steppe Frontier*, p. 42.
24. Jack A. Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley: University of California Press, 1991), pp. 355–62; Barkey, *Bandits and Bureaucrats*, pp. 51–52.

انظر أيضاً:

Omer Lutfi Barkan and Justin McCarthy, "The Price Revolution of the Sixteenth Century: A Turning Point in the Economic History of the Middle East," *International Journal of Middle East Studies* 6, no. 1 (1975): 3–28.

25. Itzkowitz, *Ottoman Empire*, pp. 89–90; Goldstone, *Revolution and Rebellion*, pp. 363–64.
26. Itzkowitz, *Ottoman Empire*, pp. 92–93.
27. Goldstone, *Revolution and Rebellion*, pp. 365–66.
28. McNeill, *Europe's Steppe Frontier*, pp. 60–61; Itzkowitz, *Ottoman Empire*, p. 91.

29. كان هناك أعراض كثيرة لانهيار النظام العثماني. في بدايات القرن السابع عشر، عاشت الأرياف سلسلة ثورات قامت بها جيوش من قطاع الطرق ورجال العصابات كان العديد منهم «سكبان» مسرحين، وهم فلاحون سابقون اكتسبوا خبرات عسكرية ولم يجدوا وظائف عندما عادوا إلى مواطنهم. توسعت بعض جيوش قطاع الطرق ليصل عديدها إلى عشرين ألف جندي، وفقدت الحكومة المركزية السيطرة على أقاليمها الخاصة في أواسط هضبة الأناضول في العقد الأول من القرن السابع عشر. هذه الظاهرة موضوع كتاب باركي قطاع طرق وبيروقراطيون.

Barkey, *Bandits and Bureaucrats.*

انظر أيضاً:

Itzkowitz, *Ottoman Empire*, pp. 92–93.

30. Itzkowitz, *Ottoman Empire*, pp. 91–92.
31. McNeill, *Europe's Steppe Frontier*, pp. 133–34.

الفصل 16: المسيحية تقوض أركان العائلة

1. انظر:

John Hajnal, "European Marriage Patterns in Perspective," in David V. Glass and D.E.C. Eversley, eds., *Population in History: Essays in Historical Demography* (Chicago: Aldine, 1965).

2. انظر:

Henry Maine, *Lectures on the Early History of Institutions* (London: John Murray, 1875); and *Early Law and Custom.*

3. انظر:

Frederick Pollock and Frederic W. Maitland, *The History of English Law Before the Time of Edward I* (Cambridge: Cambridge University Press, 1923).

4. للاطلاع على موجز لهذه الأدبيات، انظر مقدمة لورنس كريدر لكتاب كريدر وبول فينوغرادوف:

Anthropology and Early Law: Selected from the Writings of Paul Vinogradoff (New York: Basic Books, 1966).

5. انظر:

Maine, *Ancient Law*, chap. 5.

6. انظر على سبيل المثال:

Peter Laslett, ed., *Household and Family in Past Time* (Cambridge: Cambridge University Press, 1972); and Richard Wall, ed., *Family Forms in Historic Europe* (New York: Cambridge University Press, 1983).

7. Alan MacFarlane, *The Origins of English Individualism* (Oxford: Blackwell, 1978), p. 83.
8. Ibid., p. 95.
9. Ibid., pp. 131–33.
10. Ibid., pp. 131–33.
11. Ibid., p. 142.
12. Ibid.

13. Bloch, *Feudal Society*, pp. 125–27, 131–32.
14. Ibid., pp. 138–39.

15. فيما يتعلق بتأثيرات وقف التجارة، انظر:

Henri Pirenne, *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade* (Princeton: Princeton University Press, 1969), pp. 3–25.

16. Bloch, *Feudal Society*, p. 142.
17. Ibid., p. 148.

18. لا يزعم مكفرلين تفسير سبب تطور الفردانية في مثل هذا الوقت المبكر في إنكلترا. بينما يقترح بلوك أن انحسار القرابـة اتصـل بتنامي التجارة الذي بدأ في القرن الحادي عشر. ليس من الواضح لماذا يصدق هذا الرأي الأخير؛ نظراً لأن مسـتويات التجارة (بارتفاعها وانخفاضها) لم تكن متعلقة بصورة واضحة باسـتقرار الأنسـاب في الأجزاء الأخرى من العالم مثل الصين أو الشرق الأوسط.

19. انظر:

Jack Goody, *The Development of the Family and Marriage in Europe* (New York: Cambridge University Press, 1983).

انظر أيضاً:

The European Family: An Historico-Anthropological Essay (Malden, MA: Blackwell, 2000).

20. Goody, *The Development of the Family*, p. 39.
21. Ibid., p. 95.
22. Ibid., p. 43.
23. Ibid., p. 105.

24. انظر:

Jenö Szücs, "Three Historical Regions of Europe: An Outline," in John Keane, ed., *Civil Society and the State: New European Perspectives* (New York: Verso, 1988), p. 302.

أدين بالفضل لغوردون باجاني على هذا الشاهد.

الفصل 17: أصول حكم القانون

1. لمناقشة معاني حكم القانون، انظر:

Judith N. Shklar, "Political Theory and the Rule of Law," in Stanley Hoffmann, ed., *Political Thought and Political Thinkers* (Chicago: University of Chicago Press, 1988).

2. يؤكد وليام بلاكسـتون وجود قانون واحد للطبيعة، قابل للاكتشـاف بالعقل، و«ملـزم للجميع في بلدان العالم كلهـا، في كل زمـان؛ ولا توجد صلاحية لأي قانـون بشري إذا عارضه». ويمضي ليقـدم الحجة على أن الشرائع الدينيـة مجـرد نسـخة مختلفة من القانـون الطبيعي الشـامل، وأن «القانـون المنزل أكثر أصالـة من النظام الأخلاقي، الذي أطره كتاب أخلاقيون، وأسموه القانون الطبيعي». انظر:

Blackstone, *Commentaries on the Laws of England* (Philadelphia: Birch and Small, 1803), pp. 41–42.

3. انظر على سبيل المثال:

Krishna Kumar, ed., *Postconflict Elections, Democratization, and International Assistance* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998).

4. للاطلاع على موجز لهذه الأدبيات، انظر:

Stephan Haggard, Andrew MacIntyre, and Lydia Tiede, "The Rule of Law and Economic Development," *Annual Review of Political Science* 11 (2008): 205–34.

انظر أيضاً:

Stephen Knack and Philip Keefer, "Institutions and Economic Performance: Cross - Country Tests Using Alternative Measures," *Economics and Politics* 7 (1995): 207–27; Philip Keefer, *A Review of the Political Economy of Governance: From Property Rights to Voice* (Washington, D.C.: World Bank Institute Working Paper 3315, 2004); Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, *Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996–2004* (Washington, D.C.: World Bank Institute, 2005).

5. انظر:

Barzel, *Economic Analysis of Property Rights.*

6. Barry Weingast, «The Economic Role of Political Institutions: Market - Preserving Federalism and Economic Development,» *Journal of Law, Economics, and Organization* 11 (1995): 1–31.

7. "القدر الكافي» من حقوق الملكية تعبير اقترحه ميريلي، انظر:

Merilee S. Grindle, "Good Enough Governance: Poverty Reduction and Reform in Developing Countries," *Governance* 17, no. 4 (2004): 525–48.

8. انظر:

Schurmann, "Traditional Property Concepts in China."

9. يؤكد دوغلاس نورث أن الابتكار التقاني لن يحدث من دون حقوق الملكية التي تسمح بالعائدات الخاصة من الابتكار وهي شبيهة بالعائدات الاجتماعية. انظر على سبيل المثال:

North, *Structure and Change in Economic History*, pp. 159–60.

وبينما قد يصدق ذلك على التقنية التي تدمج المعرفة العلمية في منتجات محددة، يتميز قدر كبير من البحث العلمي الذي ينتج التقدم التقاني بطبيعة تخدم المصالح العامة التي تحتاج إلى دعم من المؤسسات العمومية. وربما يكون لحقوق الملكية في الأرض والأملاك المنقولة تأثيرات مختلفة عن حقوق الملكية الفكرية (براءة الاختراع، حقوق الطبع والنشر..الخ).

10. ورد في:

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, trans. Harvey C. Mansfield and Delba Winthrop (Chicago: University of Chicago Press, 2000), Vol. II, part 3,

11. للاطلاع على موجز للبرامج الحالية لترويج حكم القانون، انظر:

Thomas Carothers, *Promoting the Rule of Law Abroad: In Search of Knowledge* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2006).

12. انظر:

Friedrich A. Hayek, *Law, Legislation and Liberty* (Chicago: University of Chicago Press, 1976), 1:72.

13. شكلت هذه الحجة أساس الهجوم الذي شنه هايك والاقتصادي لودفيغ فون ميزيس على التخطيط المركزي الاشتراكي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. انظر:

Friedrich A. Hayek, "The Use of Knowledge in Society," *American Economic Review* 35, no. 4 (1945): 519–30.

انظر أيضاً:

Fatal Conceit: The Errors of Socialism (Chicago: University of Chicago Press, 1988).

14. انظر:

Hayek, *Law, Legislation and Liberty*, pp. 72–74.

15. Ibid., p. 85.

16. انظر على سبيل المثال:

Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny, "Legal Determinants of External Finance," *Journal of Political Economy* 52 (1997): 1131–50; and "Law and Finance," *Journal of Political Economy* 106 (1998): 1113–55.

أثارت مثل هذه الكتابات جدلاً واسعاً. وليس من الواضح أن منظومات القانون العام تتفوق على القانون المدني فيما تقدمه من فوائد ومزايا على صعيد النمو الاقتصادي. ومع أن هايك نفسه فضل القانون العام إلا أنه أشار إلى أن قانون جستنيان الذي استندت إليه منظومات القانون المدني كان نتاج تراكم مطرد من قرارات القضاة الرومان. يسهل في النهاية المبالغة في توكيد الاختلاف بين هذه الأنظمة. انظر:
Hayek (1976), p. 83.

17. انظر:
J.G.A. Pocock, "Burke and the Ancient Constitution— A Problem in the History of Ideas," *Historical Journal* 3, no. 2 (1960): 125–43.

18. انظر:
Robert C. Ellickson, *Order Without Law: How Neighbors Settle Disputes* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991).

19. للاطلاع على نقد لهايك، انظر:
Shklar, "Political Theory and the Rule of Law."

20. للاطلاع على خلفية مفيدة، انظر:
Richard E. Messick, "The Origins and Development of Courts," *Judicature* 85, no. 4 (2002): 175–81.
يعرف بعضهم القانون بأنه قواعد قابلة للتطبيق بواسطة طرف ثالث، وفي هذه الحالة لا يوجد القانون بهذا المعنى في المجتمع القبلي. لكن سوف أستمر في الإشارة إلى القانون القبلي.

21. انظر:
Harold J. Berman, *Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983), p. 54.

22. Ibid., p. 56.

23. ورد في:
Bloch, *Feudal Society*, p. 113.

24. انظر:
Pollock and Maitland, *The History of English Law*, p. 184.

25. انظر:
Joseph R. Strayer, *On the Medieval Origins of the Modern State* (Princeton: Princeton University Press, 1970), pp. 29–30; Martin M. Shapiro , *Courts: A Comparative and Political Analysis* (Chicago: University of Chicago Press, 1981), p. 74.

26. انظر:
Paul Brand, "The Formation of the English Legal System, 1150–1400," in Antonio Padoa - Schioppa, ed., *Legislation and Justice* (New York: Clarendon Press, 1997), p. 107.

27. Ibid., p. 108.

28. حول هذه النقطة انظر:
Arthur T. von Mehren, *The Civil Law System: Cases and Materials for the Comparative Study of Law* (Boston: Little, Brown, 1957), pp. 7–11.

29. انظر:
Strayer, *Medieval Origins of the Modern State*, pp. 26–31.

30. انظر:
Brand, "Formation of the English Legal System," p. 104.

31. انظر:
Maine, *Early Law and Custom*, pp. 296–328
في الحقيقة، زادت الدولة الفرنسية في القرن الثامن عشر الدعم والتأييد لحقوق الفلاحين القانونية ضد السادة المحليين، ما أضعف حتى هذه الميزة الأرستقراطية. ومثلما يشير توكفيل، أدى ذلك إلى ارتفاع مماثل في توقعات الفلاحين الأمر الذي غذى مشاعر الغضب على ما بقي من حالات الظلم وعدم المساواة. انظر:

Hilton Root, *Peasants and King in Burgundy: Agrarian Foundations of French Absolutism* (Berkeley: University of California Press, 1987), pp. 20–21.

32. انظر:
Tom R. Tyler , *Why People Obey the Law* (New Haven: Yale University Press, 1990).

33. انظر:
Pollock and Maitland, *The History of English Law*, p. 182.

34. يقدم مارتن شابيرو الحجة على المبالغة دوماً في استقلالية النظام القضائي الإنكليزي، وأن لدى الإنكليز اعتقاداً مضاداً بالسيادة الموحدة للملك في البرلمان. انظر:
Shapiro, *Courts*, pp. 65–67.

الفصل 18: الكنيسة تتحول إلى دولة

1. انظر:
Norman F. Cantor, *The Civilization of the Middle Ages*, rev. ed. (New York: Harper, 1993), pp. 86–87.

2. انظر:
Berman, *Law and Revolution*, p. 91.

3. انظر:
Ibid., p. 88.

4. منذ أواخر القرن التاسع، بدأ الكهنة الفرانكيون تقديم الحجة على أن الملكية المسيحية تعتمد على منح الحق في الحكم إلى «ممثل الرب» على الأرض. وسعوا إلى تجريد الملكية من السلطة الدينية التي تمتعت بها في ظل حكام مثل شارلمان وحصر الشرعية الدينية في الكنيسة وحدها. أما انخراط الكهنة والأساقفة في معترك السياسة فقد نخره الفساد وحفز قيام سلسلة من الحركات الإصلاحية في القرنين العاشر والحادي عشر. أولى هذه الحركات هي «الكلونية» (نسبة إلى دير كلوني في جنوب فرنسا)، التي وحدت للمرة الأولى الأديرة التي تتبنى آراء مشابهة في شتى أنحاء أوربا في منظومة (أخوية) تراتبية واحدة. روجت الحركة الكلونية فكرة «سلام الرب»، حيث يمتنع المسيحيون عن أعمال العنف أو الحرب ضد رجال الدين، والحجاج، والتجار، واليهود، والنساء، والفلاحين. انظر:
Wilfred L. Warren , *The Governance of Norman and Angevin England, 1086–1272* (Stanford: Stanford University Press, 1987), pp. 15–16.

5. للاطلاع على خلفية مفيدة، انظر:
Cantor, *Civilization of the Middle Ages*, pp. 249–65.

6. لم يقتصر عرض هذه الحالة على الحركة الكلونية وحدها، بل ظهرت في أعمال مثل كتاب:
Humbert of Moyenmoutier's *Three Books Against the Simoniacs*
الذي نشر عام 1058 قبل بابوية غريغوري، وأدان بيع وشراء المناصب. انظر:
James R. Sweeney , "Review of Harold Berman, *Law and Revolution*," *Journal of Law and Religion* 2, no. 1 (1984): 201.

7. انظر:
Berman, *Law and Revolution*, pp. 89–90.

8. هنالك سابقة يمثلها قرار الحرمان الذي أصدره البابا جيلاسيوس بحق أسقف القسطنطينية بسبب خضوعه للإمبراطور. انظر:
Cantor, *Civilization of the Middle Ages*, p. 86.

9. انظر:
Strayer, *Medieval Origins of the Modern State*, pp. 21–22.

10. انظر:

Harold J. Berman , *Faith and Order: The Reconciliation of Law and Religion* (Atlanta: Scholars Press, 1993), p. 40.

11. تطـور القانـون الروماني منذ أواخر عهد الجمهورية على يد طبقة مـن القانونيين المختصين والمحترفين عرفت باسـم المستشـارين الفقهاء، الذين كانوا في الحقيقة أسـلاف القضاة المعاصرين. وبينما اسـتخدم القانون في بيزنطة، ضاع النص الرسمي في معظم أجزاء أوربا على مدى قرون. انظر:

Cantor, *Civilization of the Middle Ages*, pp. 125–26.

12. Mary Ann Glendon, Michael W. Gordon , and Paolo G. Carozza , *Comparative Legal Traditions* (St. Paul, MN: West Publishing, 1999), p. 19.

تمثل إنجاز القانون في اختصار الحجم الهائل من القانون الروماني السابق وجعله متسقاً. انظر:

Shapiro, *Courts*, pp. 128–30.

13. تبنـت الجامعـة نموذجاً جديداً في التعليم حيث كان الطلاب الأثرياء نسـبياً يدعمون أسـاتذتهم بالرسـوم. أما تحكمهم بمناهج التدريس والمواد، فيجب أن تثير حسـد الأجيال اللاحقة من الطلاب الذين لم يشـعروا بالرضى على أساتذتهم. انظر:

Berman, *Law and Revolution*, pp. 123–27.

14. انظر:

Strayer, *Medieval Origins of the Modern State*, pp. 25–26; Glendon, Gordon, and Carozza, *Comparative Legal Traditions*, p. 25.

15. انظر:

Shapiro, *Courts*, p. 131.

16. انظر:

Glendon, Gordon, and Carozza, *Comparative Legal Traditions*, p. 24.

17. انظر:

Ibid., pp. 22–23.

18. انظر:

Harold J. Berman ,"Religious Foundations of Law in the West: An Historical Perspective," *Journal of Law and Religion* 1, no. 1 (1983): 9.

19. انظر:

Udo Wolter, "The *officium* in Medieval Ecclesiastical Law as a Prototype of Modern Administration," in Padoa - Schioppa, *Legislation and Justice*, p. 31.

20. انظر:

Strayer, *Medieval Origins of the Modern State*, p. 34.

21. انظر:

Harold J. Berman , "Some False Premises of Max Weber's Sociology of Law," in Berman, *Faith and Order*, pp. 244–50.

22. انظر:

Thomas Ertman, *Birth of the Leviathan: Building States and Regimes in Medieval and Early Modern Europe* (New York: Cambridge University Press, 1997), pp. 53–54.

23. انظر:

Strayer, *Medieval Origins of the Modern State*, pp. 42–43.

24. انظر:

David Harris Sacks, "The Paradox of Taxation," in Philip T. Hoff man and Kathryn Norberg, eds., *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government* (Stanford: Stanford University Press, 1994), p. 15.

25. انظر:

Strayer, *Medieval Origins of the Modern State*, p. 46.

26. أكد لنكولن في جداله مع ستيفن دوغلاس أن الدستور مؤسس على مبدأ المساواة كما عبر عنه إعلان الاستقلال، الذي يحد من قدرة حتى الأغلبية الديمقراطية المشكلة بصورة صحيحة على جعل بعض البشر عبيداً لغيرهم. بالمقابل، قدم دوغلاس الحجة على عدم وجود مبدأ أسمى من الديمقراطية لتقرير مثل هذه القضايا. انظر:
Harry V. Jaffa , *Crisis of the House Divided: An Interpretation of the Lincoln – Douglas Debates* (Seattle: University of Washington Press, 1959).

27. تشير الدساتير الحديثة إلى المبادئ العالمية الشاملة مثل الحقوق الطبيعية أو الإنسانية، لكنها تتطلب أيضاً مصادقة ديمقراطية ولا تتصدى بشكل كامل لقضية المواءمة بينها في حالة التعارض.

28. انظر:
Tom Ginsburg, "Introduction: The Decline and Fall of Parliamentary Sovereignty," in Ginsburg, ed., *Judicial Review in New Democracies: Constitutional Courts in Asian Cases* (New York: Cambridge University Press, 2003).

29. على سبيل المثال، فرضت المسيحية على السكان الأصليين في النصف الغربي من العالم بواسطة الفتح والعنف. وتعد الكاثوليكية المعاصرة في البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من السكان الأصليين، مثل المكسيك وبيرو، مزيجاً توفيقياً من الممارسات المسيحية والوثنية، مثل الاحتفال بيوم الموتى. ومع ذلك، ما يزال من المنطقي اعتبارها من البلدان الكاثوليكية تاريخياً.

الفصل 19: الدولة تتحول إلى كنيسة

1. انظر:
John W. Head , "Codes, Cultures, Chaos, and Champions: Common Features of Legal Codification Experiences in China, Europe, and North America," *Duke Journal of Comparative and International Law* 13, no. 1 (2003): 1–38. See also Shapiro, *Courts*, pp. 169–81.

2. للاطلاع على خلفية مفيدة، انظر:
J. Duncan M. Derrett, *Religion, Law, and the State in India* (London: Faber, 1968), chaps. 3–4.

3. انظر:
Richard W. Lariviere, "Justices and Panditas: Some Ironies in Contemporary Readings of the Hindu Legal Past," *Journal of Asian Studies* 48, no. 4 (1989): 757–69.

4. انظر:
J. Duncan M. Derrett, *History of Indian Law (Dharmasastra)* (Leiden: E. J. Brill , 1973).

5. Lariviere, «Justices and Panditas,» pp. 763–64.

6. يلاحظ ألفرد ستيبان وغرايمي روبرتسون أن العيب الحقيقي في الديمقراطية الليبرالية يكمن في العالم العربي أكثر من العالم الإسلامي عموماً. انظر:
Alfred C. Stepan and Graeme B. Robertson, "An 'Arab' More Than a 'Muslim' Democracy Gap," *Journal of Democracy* 14, no. 3 (2003): 30–44.

7. انظر:
Bernard Lewis, "Politics and War," pp. 165–66.

8. Ibid., p. 168.

9. انظر:
Noah Feldman, *The Fall and Rise of the Islamic State* (Princeton: Princeton University Press, 2008), pp. 37–38.

10. اتضحت حدود سلطة الخليفة كلما بالغ أحدهم في التدخل في السياسة. نقلت سلطنة المماليك البحرية الخليفة من بغداد إلى القاهرة، لكنه لعب دوراً ثانوياً نسبياً في منح الشرعية للسلاطين المماليك. وقرب نهاية السلطنة،

شـارك المتـوكل الثالـث في المكائد ضد الشركس، فطـرد من العرش ثم أعيـد مرة أخرى. واسـتغل الأمراء ابنه المستمسـك لأغراضهـم الخاصـة، لكنه عزل عن الخلافـة نظراً لوجود خليفـة آخر، القائم، شـارك في المحاولة الانقلابية. انظر:

Jean - Claude Garcin, "The Regime of the Circassian Mamluks," in Petry, ed.

11. انظر:

Inalcik, *The Ottoman Empire*, p. 70.

12. انظر:

Wael B. Hallaq, *The Origins and Evolution of Islamic Law* (New York: Cambridge University Press, 2005), pp. 75–80.

أكـد ماكس فيبر أن القاضي جلس في السـوق وأصدر قرارات على أسـس ذاتية كليـة، دون الرجوع إلى القواعد أو المعايـير. وهـذا يمثل برأي فيبر النموذج الأولي لقدر كبير من اللاعقلانية حسـب تصنيفه للأنظمة القانونية. وفي الحقيقة، اشـتغل القضاة على أسـاس قانون القضايا والسـوابق بطريقة مشـابهة للقضاة الأوربيين. لكن المشـكلة تمثلت في أن القانون الإسلامي لم يشـهد ذلك النوع من التركيب والتنظيم والمنهجة كما حدث للقانون الديني والعلماني في أوربا بعد الإصلاح الغريغوري. بينما ضاعف غياب الدقة عن القانون السلطات الاجتهادية والتقدير الشخصي للقاضي الفرد. انظر:

Inalcik, *The Ottoman Empire*, p. 75; and Max Rheinstein, "Introduction," in Max Weber, *Max Weber on Law in Economy and Society* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954), p. xlviii.

13. انظر:

Lybyer, *The Government of Ottoman Empire*, PP. 36-37.

14. انظر:

Feldman, *The Fall and Rise of the Islamic State*, pp. 50–52.

مازالت الحكومة في الجمهورية التركية إلى هذا اليوم تسيطر سيطرة صارمة على المؤسسة الدينية.

15. "القيد المعيق" تعبير مأخوذ من:

Dani Rodrik, Ricardo Hausmann, and Andres Velasco, "Growth Diagnostics," in Narcís Serra and Joseph E. Stiglitz, eds., *The Washington Consensus Reconsidered* (New York: Oxford University Press, 2008).

هنالك كثير من القيود الأخرى التي عرقلت النمو الاقتصادي المستدام في العالم الإسلامي فيما وراء حقوق الملكية الهزيلة. وربما الأهم هو الإحجام الفكري المتنامي عن الانخراط في الجدل العام حول النظام الاجتماعي ذاته كما حدث في الغرب، ولا سيما بعد النزاع مع الصفويين عند نهاية القرن السابع عشر. للاطلاع على موجز للنظريات التي تشير إلى علاقة الإسلام بالتخلف الاقتصادي، انظر:

Timur Kuran, *Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism* (Princeton: Princeton University Press, 2004), pp. 128–47.

16. انظر:

Inalcik, *The Ottoman Empire*, P. 75.

17. انظر:

Timur Kuran, "The Provision of Public Goods Under Islamic Law: Origins, Impact and Limitations of the Waqf System," *Law and Society* 35 (2001): 841–97.

18. Derrett, *History of Indian Law*, pp. 2–3.

19. انظر:

Head, "Codes, Cultures, Chaos," pp. 758–60.

20. انظر:

Muhammad Qasim Zaman, *The Ulama in Contemporary Islam: Custodians of Change* (Princeton: Princeton University Press, 2002), pp. 21–31.

21. انظر:

Feldman, *The Fall and Rise of the Islamic State*, pp. 62–68.

.22 انظر:
ibid., pp. 111–17.

.23 انظر:
Shaul Bakhash, *Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984).

الفصل 20: استبداد شرقي

.1 انظر:
1. Denis Twitchett, ed., *The Cambridge History of China*, Vol. 3: *Sui and T'ang China, 589–906, Part I* (New York: Cambridge University Press, 1979), pp. 57–58, 150–51.

2. Ibid., pp. 86–87.

.3 للاطلاع على التطورات الفكرية في عهد أسرة سونغ، انظر:
James T. C. Liu, *China Turning Inward: Intellectual - Political Changes in the Early Twelfth Century* (Cambridge, MA: Harvard Council on East Asian Studies, 1988).

.4 للاطلاع على موجز مفيد، انظر:
Anatoly M. Khazanov, *Nomads and the Outside World*, 2d ed. (Madison: University of Wisconsin Press, 1994).

.5 انظر:
Frederick W. Mote , *Imperial China 900–1800* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), chaps. 2–12, 17–19.

.6 انظر:
Richard L. Davis , *Wind Against the Mountain: The Crisis of Politics and Culture in Thirteenth - Century China* (Cambridge, MA: Harvard Council on East Asian Studies, 1996), p. 4.

7. Angus Maddison, *Chinese Economic Performance in the Long Run*. 2nd. ed., revised and updated: *960–2030* ad (Paris: OECD Development Centre, 2007), p. 24.

يقدر كنت دينغ العدد بنحو 43 مليوناً عام 1006، ونحو 77 مليوناً عام 1330.
Deng, "Unveiling China's True Population Statistics."

.8 انظر:
Naito Torajiro, "Gaikatsuteki To - So jidai kan," *Rekishi to chiri* 9, no. 5 (1922): 1–12. Joshua A. Fogel , *Politics and Sinology: The Case of Naito Konan (1866–1934)* (Cambridge, MA: Harvard Council on East Asian Studies, 1984).

أتوجه بالشكر إلى الأستاذ ديمين تاو في جامعة كانساي على المعلومات المتعلقة بنايتو توراجيرو.

.9 انظر:
Hisayuki Miyakawa, "An Outline of the Naito Hypothesis and Its Effects on Japanese Studies of China," *Far Eastern Quarterly* 14, no. 4 (1955): 533–52.

.10 انظر على سبيل المثال:
Robert M. Hartwell , "Demographic, Political, and Social Transformations of China, 750–1550," *Harvard Journal of Asiatic Studies* 42, no. 2 (1982): 365–442; and Patricia B. Ebrey and James L. Watson, *Kinship Organization in Late Imperial China 1000–1940* (Berkeley: University of California Press, 1986).

يعد نايتو شخصية مثيرة للجدل في ميدان التأريخ الصيني بسبب ارتباطه بالاحتلال الياباني للصين. انظر:
Fogel, *Politics and Sinology*, pp. xvii–iii.

11. الوصف المقدم هنا للإمبراطورة وو مأخوذ من:
Twitchett, *Cambridge History of China*, Vol. 3, chaps. 5 and 6.

12. انظر:
Denis C. Twitchett and Frederick W. Mote, eds., *The Cambridge History of China*, Vol. 8: *The Ming Dynasty, 1368–1644, Part 2* (New York: Cambridge University Press, 1978), p. 18.

13. هنالك بالطبع العرافون، والفلكيون، وكهان المعابد الذين بحثوا عن العلامات المبشرة بالخير والمنذرة بالشر في النجوم أو غيرها من الظواهر الطبيعية. لقد شملت الصراعات الكبرى في العهد الإمبراطوري دوما مثل هذه الإشارات والآيات، مثل النبوءة التي انتشرت في عهد سوي بأن أسرة جديدة سوف تؤسس بواسطة شخص يحمل اسم لي. يمكن أيضاً استغلال النبوءات نفسها من قبل المتنافسين السياسيين، مثل الحجر الأبيض الذي وجد في نهر وقيل إنه أنذر بظهور الإمبراطورة وو .انظر:
Twitchett, *Cambridge History of China*, Vol. 3, p. 302.
في عهد أسرتي سوي وتانغ، أنشئت المؤسستان البوذية والطاوية، لكن لم تلعبا أي دور يمكن مقارنته بالمؤسسات الدينية الأخرى في العالم.

14. انظر:
Twitchett and Michael Loewe, *The Cambridge History of China*, Vol. 1, pp. 726–37.

15. انظر:
Mote, *Imperial China*, p. 97.

16. Ibid., p. 562.

الفصل 21: قطاع طرق في محطات ثابتة

1. انظر:
Mancur Olson, "Dictatorship, Democracy, and Development," *American Political Science Review* 87, no. 9 (1993): 567–76.

2. انظر على سبيل المثال:
Bates, *Prosperity and Violence*; Robert Bates, Avner Greif, and Smita Singh, "Organizing Violence," *Journal of Conflict Resolution* 46, no. 5 (2002): 599–628; and North, Weingast, and Wallis, *Violence and Social Orders*.

3. الجزء الآخر من نظرية أولسن، الذي يشير إلى أن المجتمعات الديمقراطية تفرض معدلات ضريبية أقل من الأوتوقراطية، خاطئ أيضاً. ومثلما سنرى في الفصل السابع والعشرين أدى تبني مبدأ المحاسبة في البرلمان الإنكليزي إلى زيادة هائلة في معدلات الضرائب.

4. ورد في:
William Theodore de Bary and Irene Bloom, eds., *Sources of Chinese Tradition*, 2d ed. (New York: Columbia University Press, 1999), 1:39.

5. انظر:
Twitchett and Mote, *Cambridge History of China*, Vol. 8, p. 110; Ray Huang, "Fiscal Administration During the Ming Dynasty," in Charles O. Hucker and Tilemann Grimm, eds., *Chinese Government in Ming Times: Seven Studies* (New York: Columbia University Press, 1969), p. 105.

6. انظر:
Maddison, *Chinese Economic Performance in the Long Run*, p. 24.

7. انظر:
Twitchett and Mote, *Cambridge History of China*, p. 131.

8. انظر:

Huang, "Fiscal Administration During the Ming," p. 82.

9. انظر:

Twitchett and Mote, *Cambridge History of China*, pp. 128–29.

10. Ibid., pp. 107–109.

11. انظر:

Ray Huang, *Taxation and Government Finance in Sixteenth - Century Ming China* (New York: Cambridge University Press, 1974), p. 85.

12. انظر:

Herbert Simon, "Theories of Decision - Making in Economics and Behavioral Science," *American Economic Review* 49 (1959): 253–83; Simon, "A Behavioral Model of Rational Choice," *Quarterly Journal of Economics* 59 (1955): 98–118.

13. لا ريب في أن الفكرة التي تقول إن الحكام الصينيين كانوا «يضاعفون العائدات إلى أقصى حد» تسقط الافتراضات السلوكية الحديثة على الماضي وليس لها أساس في الواقع التاريخي. إذ تتطلب هذه العملية مستوى أعلى من الجهد من جانبهم، ومن المرجح أن تزيد تكاليفهم زيادة كبيرة على شكل معارضة سياسية، وانتفاضات فلاحية، واحتجاجات من البيروقراطية..الخ. في السنوات المتأخرة من العهد الإمبراطوري ظهرت معارضة قوية للضرائب من جانب الطبقات العليا الثرية في مقاطعة يانغتسي الغنية، ما أدى إلى مستويات مدهشة من إعادة الترتيبات الضريبية. لم تبذل الحكومة جهداً لحل هذه المشكلة، وأعلنت في الواقع تخفيضاً في معدلات الضرائب. انظر:

Huang, "Fiscal Administration During the Ming," pp. 107–109.

14. انظر:

Herbert Simon, *Administrative Behavior: A Study of Decision - Making Processes in Administrative Organization* (New York: Free Press, 1957), pp. 180–85.

15. انظر:

Twitchett and Mote, *Cambridge History of China*, pp. 52–53.

16. انظر:

Lien - Sheng Yang, "Local Administration," in Hucker and Grimm, *Chinese Government in Ming Times*, p. 4.

17. انظر:

Twitchett and Mote, *Cambridge History of China*, p. 21.

18. انظر:

Charles O. Hucker , "Governmental Organization of the Ming Dynasty," *Harvard Journal of Asiatic Studies* 21 (1958): 25.

19. Twitchett and Mote, *Cambridge History of China*, p. 24.

20. Ibid., pp. 32–33.

21. Ibid., p. 38.

22. Ibid., pp. 41–53.

23. انظر:

Hucker, "Governmental Organization of the Ming Dynasty," p. 28; Twitchett and Mote, *Cambridge History of China*, pp. 104–105.9

24. للاطلاع على صورة حميمية لحكم الإمبراطور وان لي، انظر:

Ray Huang, *1587, a Year of No Significance: The Ming Dynasty in Decline* (New Haven: Yale University Press, 1981).

25. انظر:

Huang, "Fiscal Administration During the Ming," pp. 112–16; Mote, *Imperial China*, pp. 734–35.

.26 انظر:
Koenraad W. Swart, *Sale of Offices in the Seventeenth Century* (The Hague: Nijhoff, 1949), chapter on China.

.27 يضع نورث ووينغاست وواليس ثلاثة «شروط متسلسلة ومفتاحية» لتسهيل الانتقال من النظام «الطبيعي» برأيهم إلى «المفتوح والمتاح»: السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، حكم القانون للنخب، المنظمات «الدائمة» (أو المؤسسات حسب تسمية علماء الاجتماع الآخرين). لبت الصين الشروط الثلاثة على الأقل إضافة إلى كثير من الدول الأوربية الحديثة في العصور المبكرة للانتقال إلى النظام «المفتوح والمتاح»، إذا قبل رأيي بأن الصين امتلكت «ما يكفي» من حقوق الملكية. انظر:
Violence and Social Orders.

.28 انظر:
David S. Landes, *Revolution in Time: Clocks and the Making of the Modern World*, rev. ed. (Cambridge, MA: Belknap Press, 2000), pp. 15–16, drawing on Joseph Needham, Ling Wang, and Derek de Solla Price, *Heavenly Clockwork: The Great Astronomical Clocks of Medieval China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960).

الفصل 22: ظهور المحاسبة السياسية

.1 للاطلاع على مناقشة مفيدة، انظر:
Francis Fukuyama, "The March of Equality," *Journal of Democracy* 11, no. 1 (2000): 11–17.

.2 يناقش توكفيل بإسهاب تأثير المناخ الفكري المتغير في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، انظر:
Alexis de Tocqueville, *The Old Regime and the Revolution*, Vol. One (Chicago: University of Chicago Press, 1998), book III, chap. 1.

.3 انظر:
Herbert Butterfield, *The Whig Interpretation of History* (London: G. Bell , 1931).

.4 انظر:
Otto Hintze, *The Historical Essays of Otto Hintze* (New York: Oxford University Press, 1975); Tilly, *Coercion, Capital, and European State.*
تشمل الصيغة الأكثر تطوراً من أطروحة تيلي التفاعل بين الحرب ورأس المال كمحركات لتشكيل الدولة الأوربية.

.5 انظر:
Ertman, *Birth of the Leviathan.*

.6 انظر:
Winfried Schulze, "The Emergence and Consolidation of the 'Tax State,' " in Richard Bonney, ed., *Economic Systems and State Finance* (New York: Oxford University Press, 1995), p. 267.

.7 انظر:
Maddison, *Growth and Interaction in the World Economy*, p. 21.

.8 انظر:
Schulze, "Emergence and Consolidation of the 'Tax State,' " pp. 269–70.

9. Ibid., p. 268.

.10 انظر:
Marjolein 't Hart, "The Emergence and Consolidation of the 'Tax State,' " in Bonney, *Economic Systems and State Finance*, p. 282.

11. انظر:
Philip T. Hoff man , "Early Modern France, 1450–1700," in Hoff man and Norberg, *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government*, p. 282.

12. للاطلاع على موجز لتنظيم الجيش الإسباني، انظر:
Geoffrey Parker, *The Army of Flanders and the Spanish Road, 1567–1598: The Logistics of Spanish Victory and Defeat in the Low Countries' Wars* (London: Cambridge University Press, 1972), pp. 21–41.

13. في واحدة من المقارنات المتعمقة الصريحة والقليلة لبناء الدولة الصينية والأوربية، تشير فيكتوريا هوي إلى هذا الفارق بوصفه ضعفاً أساسياً في المقاربة الأوربية. انظر:
(Hui, *War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe*, pp. 32,36).
وتكرر الإشارة إلى الإخفاق الأوربي في «التعزيز الذاتي» للدولة كما فعلت الدول الصينية، دون تفسير السبب الذي منع الحكام الأوربيين من القيام بذلك.

14. على الرغم من وجود هذه العلاقة التبادلية، إلا أنها لا تعد من العوامل التنبؤية المثالية لبناء الدولة. فقد شعر كثير من الدول الأوربية في هذه الحقبة بالحاجة إلى الحشد والتعبئة، بطرائق لا تتناسب مع درجة التهديد الموضوعية التي واجهتها. واجه الملك الإسباني تهديداً للعائلة المالكة لا تهديداً وجودياً من المقاطعات الهولندية الجديدة في القرن السادس عشر، لكن ذلك لم يمنعه من دفع مملكته إلى الإفلاس في مسعاه العبثي لإخضاع الهولنديين. بالمقابل، واجهت بولندا وهنغاريا تهديداً وجودياً من الجيران الأقوياء، لكنهما فشلتا في الإنفاق المتناسب على الاستعدادات العسكرية.

الفصل 23: الساعون وراء الريع

1. انظر:
Hoff man, "Early Modern France," p. 276.

2. للاطلاع على موجز مفيد في هذا الخصوص، انظر:
Swart, *Sale of Offices in the Seventeenth Century*.

3. انظر:
Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 98–99.

4. انظر:
Hoffman, "Early Modern France," p. 230; Richard Bonney, *The King's Debts: Finance and Politics in France 1589–1661* (New York: Oxford University Press, 1981), pp. 15–16.

5. أجري إحصاء واسع في القرن الرابع عشر: «L'état des paroisses et des feux de 1328» ("حالة الأبرشيات والمواقد عام 1328").

6. Richard Bonney, «Revenue,» in Hoffman and Norberg, *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government*, p. 434.
هذه المشكلة شائعة في البلدان النامية المعاصرة. انظر وصف الجهد الذي بذلته الحكومة الكولومبية لإجراء مسح مساحي وتقييم للأملاك في دراسة:
Albert O. Hirschman , *Journeys Toward Progress: Studies of Economic Policy - Making in Latin America* (New York: Twentieth Century Fund, 1963), pp. 95–158.

7. انظر:
Hoff man, "Early Modern France," pp. 231–32.

8. انظر:
Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 72–73.

9. انظر:

Hoffman, "Early Modern France," p. 229.

10. انظر:

Bonney, *The King's Debts*, p. 55.

11. تقنيـاً، نــص القانون القديم على عودة المنصــب إلى التاج إذا توفي صاحبه ضمن مدة أربعــين يوماً من نقله إلى شــخص آخر؛ أما القانون الذي أدخله شــارل بوليت فيعفيه من ذلك مقابل دفع رسم سنوي زهيد عرف باسم «بوليت». انظر:

Hoffman, "Early Modern France," pp. 243–44.

12. انظر:

Swart, *Sale of Offices in the Seventeenth Century*, p. 15.

13. انظر:

Bonney, *The King's Debts*, pp. 7, 12.

14. انظر:

Richard Bonney, "Revenues," in Bonney, *Economic Systems and State Finance*, pp. 424–25; Bonney, *The King's Debts*, p. 14.

15. Bonney, *The King's Debts*, pp. 14–15.

16. انظر:

Richard Bonney, *Political Change in France Under Richelieu and Mazarin, 1624–1661* (New York: Oxford University Press, 1978), p. 434.

17. Bonney, «Revenue,» p. 436n.

18. انظر:

Tocqueville, *The Old Regime and the Revolution*, pp. 120–21.

19. انظر:

Bonney, *Political Change in France*, pp. 32–33.

20. Hoffman, «Early Modern France,» pp. 228, 280; Bonney, *Political Change in France*, pp. 239–40.
21. Bonney, *Political Change in France*, pp. 52–56.
22. François Furet, *Revolutionary France, 1770–1880* (Malden, MA: Blackwell, 1992), p. 6.
23. Bonney, *Political Change in France*, pp. 71–74; Tocqueville, *The Old Regime*, pp. 122–24.

24. انظر:

Root, *Peasants and King in Burgundy*, p. 49.

25. Tocqueville, *The Old Regime*, pp. 124–25.
26. Ibid., p. 129.
27. Bonney, *Political Change in France*, pp. 441–42.
28. Kathryn Norberg, «The French Fiscal Crisis of 1788 and the Financial Origins of the Revolution of 1789,» in Hoffman and Norberg, *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government*, p. 277.
29. Ibid., pp. 277–79.

30. انظر:

Furet, *Revolutionary France*, pp. 17–18.

31. Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 143–44.
32. Furet, *Revolutionary France*, pp. 25–26
33. Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 224, 237–38.
34. Tocqueville, *The Old Regime*, pp. 154–55.
35. Ibid., pp. 157, 164.
36. Ibid., pp. 158–63.

الفصل 24: الميراثية تعبر الأطلسي

1. بالنسبة لعام 2009، كانت الشريحة العليا من الدخل المتوسط هي التي تراوح فيها حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين 3850-11905 دولارات. تشمل بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في هذه الفئة الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجمهورية الدومنيكان، وغرينادا، وجمايكا، والمكسيك، وبنما، وبيرو، وأورغواي، وفنزويلا.
المصدر: موقع البنك الدولي على الويب.
2. انظر الفصول التي كتبها جيمز روبنسون، وآدام برزيفورسكي، وجورغ دومينغويز في كتاب فرانسيس فوكوياما (إعداد):
Falling Behind: Explaining the Development Gap Between the United States and Latin America (New York: Oxford University Press, 2008).
3. كانت أميركا اللاتينية أكثر ديمقراطية من شرق آسيا إلى حد لافت، قبل وبعد انطلاق الموجة الثالثة. انظر:
Francis Fukuyama and Sanjay Marwah, "Comparing East Asia and Latin America: Dimensions of Development," *Journal of Democracy* 11, no. 4 (2000): 80–94.
4. فيما يتعلق بانحسار حالات الظلم وعدم المساواة في أميركا اللاتينية في العقد الأول من القرن الحالي، انظر:
Luis Felipe Lopez-Calva and Nora Lustig, eds., *Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress?* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2010).
5. فيما يتعلق بمشكلة القطاع غير الرسمي (وغير النظامي) عموماً، انظر:
Hernando De Soto, *The Other Path: The Invisible Revolution in the Th ird World* (New York: Harper, 1989); and Santiago Levy, *Good Intentions, Bad Outcomes: Social Policy, Informality, and Economic Growth in Mexico* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2008).
6. انظر على سبيل المثال الفصل حول تشيلي في كتاب هيرشمان:
Hirschman, *Journeys Toward Progress*, pp. 161–223.
7. يمنح نظام «الاستبداد الانتخابي» الصلاحية (والشرعية) لنفسه عبر الانتخابات، لكن في عملية على درجة عالية من الاستغلال والتلاعب، لا يسمح بوجود ميدان ديمقراطي حقيقي ونزيه يتكافأ فيه المتنافسون، انظر:
Andreas Schedler, "The Menu of Manipulation," *Journal of Democracy* 13, no. 2 (2002): 36–50.
8. ورد في:
Henry Kamen, *Spain's Road to Empire: The Making of a World Power 1493– 1763* (London: Penguin, 2003), p. 124.
9. انظر:
Parker, *The Army of Flanders and the Spanish Road*, pp. 118–31.
10. Ibid., p. 116.
11. انظر:
I.A.A. Thompson , "Castile: Polity, Fiscality, and Fiscal Crisis," in Hoffman and Norberg, *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government*, p. 141.
12. انظر:
Ertman, *Birth of the Leviathan*, p. 117.
13. Ibid., p. 116.
14. Thompson, «Castile,» p. 160.
15. Ibid., p. 161.
16. انظر:
Alec R. Myers , *Parliaments and Estates in Europe to 1789* (New York: Harcourt, 1975), pp. 59–65.

17. انظر:

Thompson, "Castile," pp. 145–46.

لا يصدق ذلك على جمعيات أراغون، التي تمتعت بسلطات أقوى وترسخت في المدن والبلدات الحرة. لكن إسبانيا لم تطور قط جمعيات (تمثيلية) وطنية على مستوى شبه الجزيرة ككل.

18. Ibid., pp. 183–84.

19. انظر:

Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 114–15.

20. انظر:

Swart, *Sale of Offices in the Seventeenth Century*, p. 23.

21. مثلما لاحظ أحد المراقبين «لماذا يرغب أحد..بشراء منصب المستشار مقابل عدة آلاف من الدوكات مع أن الراتب المخصص له لا يزيد على 2000 إلى 3000 مارافيدي؟».

Ibid., p. 26.

22. انظر:

Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 118–19.

23. انظر:

Kamen, *Spain's Road to Empire*, p. 28.

24. انظر:

Parker, *The Army of Flanders*, chap. 3.

25. Ertman, *Birth of the Leviathan*, p. 120.

26. Thompson, «Castile,» pp. 148–49.

27. انظر:

J. H. Elliott, *Empires of the Atlantic World: Britain and Spain in America, 1492–1830* (New Haven: Yale University Press, 2006), p. 20.

28. Ibid., p. 40.

29. Ibid., p. 127.

30. انظر:

Jared Diamond, *Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies* (New York: Norton, 1997), pp. 210–12.

31. Kamen, *Spain's Road to Empire*, p. 273.

للاطلاع على وصف مفصل للنزاع بين ملاك الأراضي المحليين والمستوطنين الإسبان، ومحاولات الحكومة الإسبانية حماية الملاك المحليين، انظر:

David Browning, *El Salvador: Landscape and Society* (Oxford: Clarendon Press, 1971), pp. 78–125.

32. انظر:

Elliott, *Empires of the Atlantic World*, p. 169.

33. Ibid., p. 170.

34. Ibid., p. 175.

35. كما أقنعت الفيلسوف هيغل بأن العملية التاريخية وصلت إلى نهايتها.

36. انظر:

Hans Rosenberg, *Bureaucracy, Aristocracy, and Autocracy: The Prussian Experience, 1660–1815* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958); and Hans-Eberhard Mueller, *Bureaucracy, Education, and Monopoly: Civil Service Reforms in Prussia and England* (Berkeley: University of California Press, 1984).

الفصل 25: شرق نهر إلبه

1. انظر:
Jerome Blum, "The Rise of Serfdom in Eastern Europe," *American Historical Review* 62 (1957).

2. انظر:7
Jerome Blum, *The European Peasantry from the Fifteenth to Nineteenth Century* (Washington, D.C.: Service
Center for Teachers of History, 1960), PP. 12-13

3. Ibid., pp. 15–16.

4. انظر:
Tocqueville, *The Old Regime and the Revolution*, book II, chaps. 8, 12.

5. انظر:
Richard Hellie, *Enserfment and Military Change in Muscovy* (Chicago: University of Chicago Press, 1971), pp. 77–92.

6. انظر:
Blum, *Lord and Peasant in Russia*, p. 370.

7. انظر:
Pirenne, *Medieval Cities*, pp. 77–105.

8. انظر:
Max Weber, *The City* (Glencoe, IL: Free Press, 1958).

9. انظر:
Szücs, "Three Historical Regions of Europe," in Keane, ed., pp. 310, 313.

10. انظر:
László Makkai, "The Hungarians' Prehistory, Their Conquest of Hungary and Their Raids to the West to 955," and "The Foundation of the Hungarian Christian State, 950–1196," in Peter F. Sugar, ed., *A History of Hungary* (Bloomington: Indiana University Press, 1990).

11. 11 انظر:
László Makkai, "Transformation into a Western - type State, 1196–1301," in Sugar, *A History of Hungary*; Ertman, *Birth of the Leviathan*, p. 271.

12. Denis Sinor, *History of Hungary* (New York: Praeger, 1959), pp. 62–63.

13. János M. Bak , «Politics, Society and Defense in Medieval and Early Modern Hungary,» in Bak and Béla K. Király , eds., *From Hunyadi to Rakoczi: War and Society in Late Medieval and Early Modern Hungary* (Brooklyn, NY: Brooklyn College Program on Society and Change, 1982).

14. خلافاً للدولة الروسية، حيث اعتمدت السلطة على تحالف متين بين الملك والشريحة الدنيا من الطبقة الأرستقراطية العليا، وجد الملك الهنغاري أن هذه الطبقة تعارضه، إضافة إلى البارونات والكنيسة. وعلى النقيض من الملك الإنكليزي، لم يكن يحظى بمحكمة قوية أو بيروقراطية ملكية ابتدائية يؤسس عليها سلطته. انظر:
Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 272–73; Makkai, "Transformation to a Western - type State," pp. 24–25.

15. Sinor, *History of Hungary*, pp. 70–71.

16. يقدم إرتمان الحجة على أن هنغاريا لم تواجه ضغطاً جيو-سياسياً حتى نهوض العثمانيين في القرن الخامس عشر، لكن ذلك ليس مؤكداً في ضوء الحروب التي خاضها لويس والملوك الذين أتوا بعده. انظر:
Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 273–76.

17. انظر:

Pal Engel, "The Age of the Angevins, 1301–1382," in Sugar, *A History of Hungary*, pp. 43–44.

18. انظر:

C. A. Macartney , *Hungary: A Short History* (Chicago: Aldine, 1962), pp. 46–47.

19. János Bak, «The Late Medieval Period, 1382–1526,» in Sugar, *A History of Hungary*, pp. 54–55.

20. فيما يتعلق بمأسسة الدايت الهنغاري، انظر:

György Bonis, "The Hungarian Federal Diet (13th–18th Centuries)," *Recueils de la société Jean Bodin* 25 (1965): 283–96.

21. انظر:

Martyn Rady, *Nobility, Land and Service in Medieval Hungary* (New York: Palgrave, 2001), p. 159.

22. Pal Engel, *The Realm of St. Stephen: A History of Medieval Hungary, 895–1526* (London: I. B. Tauris Publishers, 2001), p. 278.

23. انظر:

Bak, "The Late Medieval Period," pp. 71–74.

24. فيما يتعلق بنهوض هونيادي، انظر:7

Makkai,"Transformation to a Western - type State," pp. 32–33.

25. انظر:

Ertman, *Birth of the Leviathan*, p. 288.

26. Bak, «The Late Medieval Period,» pp. 71–74.

27. انظر:

Makkai, "Transformation to a Western - type State," pp. 32–33.

28. Blum, «The Rise of Serfdom."

29. انظر:

Bak, "The Late Medieval Period," pp. 78–79.

30. انظر:

McNeill, *Europe's Steppe Frontier*, p. 34.

الفصل 26: نحو استبداد أكثر اكتمالاً

1. انظر:

Andreas Schedler, *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006).

أتت هذه المراتب من مؤشر الفساد المدرك لعام 2008:

http://transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi.

2. Nicholas V. Riasanovsky , *A History of Russia* (New York: Oxford University Press, 1963), p. 79.

3. انظر:

4. Marquis de Custine, *La Russie en 1839* (Paris: Amyot, 1843).

5. يحظى جنكيز خان في منشوريا اليوم بالاحترام والتبجيل بوصفه بطلاً قومياً. لكن حتى في روسيا أجري بحث عن الجذور الأصيلة للأمة حظيت فيه الحقبة المغولية بتقييم أكثر إيجابية. انظر على سبيل المثال:

Jack Weatherford, *Genghis Khan and the Making of the Modern World* (New York: Crown, 2004).

6. للاطلاع على موجز لهذا الرأي، انظر:

Riasanovsky, *A History of Russia*, pp. 78–83.

7. Ibid., p. 116; Sergei Fedorovich Platonov, *History of Russia* (Bloomington: University of Indiana Prints and Reprints, 1964), pp. 101–24.

8. انظر:

Hellie, *Enserfment and Military Change in Muscovy*, chap. 2; John P. LeDonne , *Absolutism and Ruling Class: The Formation of the Russian Political Order 1700–1825* (New York: Oxford University Press, 1991), p. 6; Blum, *Lord and Peasant in Russia*, pp. 170–71.

9. مثلما هي العادة، استخدم كثير من المؤرخين السوفييت تعريفا اقتصادياً واسعاً جداً للإقطاع وأكدوا أنه وجد منذ عصر الكييفية حتى أواخر القرن التاسع عشر. وباستخدام تعريف مارك بلوك للإقطاع، يتضح وجود أوجه تشابه إضافة إلى مواطن الاختلاف المحددة، وأن «الأشكال الاجتماعية الروسية كثيراً ما تبدو بدائية، أو على الأقل نسخاً أبسط وأكثر فجاجة من النماذج الغربية». انظر:

Riasanovsky, *A History of Russia*, pp. 127–28.

10. Ibid., p. 164.

11. Ibid., p. 257.

12. انظر:

Blum, *Lord and Peasant in Russia*, pp. 144–46.

13. Riasanovsky, *A History of Russia*, pp. 164–70.

وفقاً للرحالة الإنكليزي غيلز فليتشر الذي زار موسكو بعد موت إيفان، «أزعجت هذه السياسة والممارسة الاستبدادية (مع أنها توقفت الآن) البلاد وأتخمتها بالضغينة والكراهية القاتلة منذ ذلك الحين، بحيث لن تهدأ (كما تبدو الآن) إلى أن تشتعل مرة أخرى وتتحول إلى حرب أهلية». ورد في:

Sergei Fedorovich Platonov, *The Time of Troubles: A Historical Study of the Internal Crises and Social Struggle in 16th - and 17th-Century Muscovy* (Lawrence: University Press of Kansas, 1970), p. 25.

14. أشار إلى هذه الصلة سيرغيي أيزنشتاين في فيلمه السينمائي «إيفان الرهيب»، وستالين نفسه. أدين بالفضل لدونا أوروين على هذه النقطة.

15. انظر:

Riasanovsky, *A History of Russia*, pp. 88–93; Platonov, *History of Russia*, pp. 62–63.

16. Riasanovsky, *A History of Russia*, pp. 209–10.

17. Platonov, *History of Russia*, pp. 100–101.

18. Ibid., p. 132.

19. انظر:

LeDonne, *Absolutism and Ruling Class*, p. 64.

20. Riasanovsky, *A History of Russia*, pp. 212–13.

21. كشفت دراسة أجريت في عدة مقاطعات عام 1822 أن البنية الداخلية للجيش نقلت إلى الإدارة الإقليمية في المقاطعات، حيث يمثل مديرو الشرطة والقضاة والقادة والعمدات «النظام» (stroi)، وأمناء الخزينة والمحاسبين المدنيين، غير المحاربين (nestroevoi). انظر:

LeDonne, *Absolutism and Ruling Class*, p. 19.

22. انظر:

Blum, *The End of the Old Order in Rural Europe*, pp. 202–203.

23. Riasanovsky, *A History of Russia*, pp. 205–206.

24. انظر:

Blum, *The End of the Old Order in Rural Europe*, pp. 247–68.

25. LeDonne, *Absolutism and Ruling Class*, p. 6.

26. انظر:

Blum, *The End of the Old Order in Rural Europe*, p. 203.

27. Blum, *The End of the Old Order in Rural Europe*, p. 203.

28. انظر:

LeDonne, *Absolutism and Ruling Class*, p. 20.

الفصل 27: الضريبة والتمثيل

1. انظر:

MacFarlane, *The Origins of English Individualism*; Warren, *The Governance of Norman and Angevin England*, pp. 1–9; Richard Hodges, *The Anglo - Saxon Achievement: Archaeology and the Beginnings of English Society* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), pp. 186–202.

2. أشكر يورغن مولر على هذه المعلومة.

3. Frederic W. Maitland , *The Constitutional History of England* (Cambridge: Cambridge University Press, 1961), p. 40.

4. Ibid., p. 42.

5. انظر:

Ertman, *Birth of the Leviathan*, p. 43.

6. Maitland, *The Constitutional History of England*, p. 43.

7. Ibid., p. 46.

8. Ibid., p. 46.

9. يرجع يورام بارزيل حقوق الملكية الإنكليزية إلى أصل مختلف. ويقترح أن الملك الإنكليزي بدأ على شكل ديكتاتور مستبد لكنه فهم بمرور الزمن أنه يستطيع مضاعفة عائداته إذا رسخ مصداقية الدولة عبر طرف ثالث مستقل للتنفيذ. وهذا مثال على الاقتصاديين الذين يتبنون مبدأ الخيار العقلاني ويسقطون الافتراضات الحديثة حول السلوك على الماضي مع تجاهل كامل للحقائق التاريخية الفعلية. انظر:

Yoram Barzel, "Property Rights and the Evolution of the State," *Economics of Governance* 1 (2000): 25–51.

10. Sacks, «The Paradox of Taxation,» in Hoff man and Norberg, eds., p. 16.

11. انظر:

Maitland, *The Constitutional History of England*, pp. 262–63.

12. Ibid., p. 269.

13. انظر على سبيل المثال:

Christopher Hill, *Puritanism and Revolution: Studies in Interpretation of the English Revolution of the Seventeenth Century* (New York: Schocken, 1958); Lawrence Stone, *The Causes of the English Revolution, 1529–1642* (New York: Harper, 1972).

14. انظر:

G. E. Aylmer , *Rebellion or Revolution? England, 1640–1660* (New York: Oxford University Press, 1986), pp. 28–32.

15. Weber, *The City*; Pirenne, *Medieval Cities*.

16. يقول ماركس في البيان الشيوعي: «ترافقت كل مرحلة من مراحل تطور البرجوازية بتقدم سياسي مطابق. البرجوازية، فئة مقهورة تحت سطوة الإقطاعيين، وعصبة مسلحة تسوس نفسها بنفسها في الكومونة القروسطية: جمهورية مدينية مستقلة هنا (كما في إيطاليا والمانيا)، و«طبقة عوام» تدفع الضرائب للنظام

الملكي هناك (كما في فرنسـا)، وبعد ذلك، في عصر المانيفاتورة، تخدم إما شـبه الإقطاع أو الملكية المطلقة كقوة موازنـة للنبالـة، وحجـر الزاوية للأنظمة الملكيـة الكبيرة بوجه عام. (هـذه البرجوازية) انتزعـت أخيراً، بقيام الصناعة الكبيرة والسوق العالمية، السلطة السياسية كاملة في الدولة التمثيلية العصرية. وسلطة الدولة الحديثة ليسـت سـوى هيئة تدير المصالح المشـتركة للطبقة البرجوازية بأسرها». ومن ثم تعد السلطة السياسية برأيه نتيجة وليست سبباً للسلطة الاقتصادية لهذه الطبقة.

.17 انظر:

Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (Indianapolis: Liberty Classics, 1981), book III, chap. 1.

18. Ibid., part III, chap. 2.
19. Ibid., part III, chap. 3.
20. Ibid., part III, chap. 5.

.21 انظر:

Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 176–77.

.22 انظر:

Aylmer, *Rebellion or Revolution?*, pp. 5–6.

23. Joel Hurstfield, *Freedom, Corruption and Government in Elizabethan England* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1973), pp. 137–62.

.24 انظر:

Ertman, *Birth of the Leviathan*, p. 184.

.25 مثلمـا هـي الحال في الحروب كلهـا، خضعت حظوظ الطرفـين المتحاربين لقدر كبير من الاحتمـالات الطارئة، اعتماداً على أفعال الأفراد، وسـوء التقدير، والجبن، وعدم الكفاءة. تدعونا هذه الحرب إلى المقارنة مع «انتفاضة الفروند» التـي اندلعت في فرنسـا في الحقبة ذاتها تقريباً، وحشـدت على نحو مشـابه مؤيديـن من البرلمانيين الفرنسيين ضد قوات الملك لويس الرابع عشر. ربح الملك الفرنسي المعركة بينما خسرها نظيره الإنكليزي؛ ونظراً للدور الذي لعبته الصدفة في تقرير النتائج الحربية، يسـهل تخيل النتيجة المعاكسـة. في هذه الحالة، هل كانت الدولة الفرنسية ستتبنى الحكم البرلماني، بينما ترسخ الملكية الإنكليزية أركان دولة مستبدة؟

مـع أن مـن المفيد تذكر الاحتمالات الطارئة للحوادث التي تبدو محتومة من منظور الحاضر، إلا أن هنالك عدداً من الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأن الحكومة التمثيلية ستقوم في إنكلترا حتى لو هزم البرلمان في الحرب الأهلية. فقد كان أكثر تلاحماً وتماسـكاً ومثل شريحة أعرض من المجتمع الإنكليزي مقارنة بالفرونديين. وفي الحقيقة، انقسـمت الانتفاضة الفروندية ذاتها إلى مرحلتين مثلهما البرلمانيون والنبلاء، الذين فشـلوا منذ البداية في العمل معاً بطريقة فعالة. كان البرلمانيون الفرنسـيون مجموعة مفككة من الأفراد المتنازعين الذين سـعوا إلى حماية امتيـازات عائلاتهـم ولم يتصفوا بالوعي الجماعـي أو الانضباط الداخلي كحال البرلمانيـين الإنكليز. فضلاً عن ذلك كله، هزم المعسـكر البرلماني في واقع الأمر بعد موت أوليفر كرومويل وانهيار حكومة الحماية عام 1660، لكن الملكية المعادة دامت ثمانية عشر عاماً أخرى إلى أن أسـقطت بدورها بالثورة المجيدة. يؤكد ذلك أن ارتقاء المؤسسات السياسية الإنكليزية لم يكن خاضعاً للصدفة ولحظوظ الطرفين في الحرب.

.26 انظر:

G. E. Aylmer, *The Crown's Servants: Government and Civil Service Under Charles II, 1660–1685* (New York: Oxford University Press, 2002), pp. 213–19.

27. Ertman, *Birth of the Leviathan*, pp. 196–97.

.28 انظر:

Huntington, *The Third Wave*, p. 65.

.29 البعد الديني للأزمة بالغ التعقيد. إذ لم يكن الانقسـام الأسـاسي في إنكلترا أثناء هذه الحقبة بين البروتسـتانت والكاثوليـك بـل بين أتبـاع الكنيسـة الأنجليكانيـة –ممثلين قبـل الحرب الأهلية بالأسـقف لود – والمنشـقين البروتسـتانت ومـن بينهم أتباع الكنيسـة الأبرشـانية والكويكرز. كثـيراً ما اتهم الطرف الثانـي الطرف الأول

بالتعاطف مع ممارسات الكاثوليك ومصالحهم؛ ثم قيدت حقوق المنشقين بعد إعادة الملكية. عدل التوازن بين الطرفين مع ارتقاء وليم الكالفيني العرش، ما أضعف أتباع الكنيسة وعزز موقف المنشقين. من دوافع وليم للسعي وراء العرش الإنكليزي إنهاء أي احتمال بتحالف إنكليزي-فرنسي ضد الهولنديين.

30. انظر:

John Miller, *The Glorious Revolution*, 2d ed. (New York: Longman, 1997); Eveline Cruickshanks, *The Glorious Revolution* (New York: St. Martin's Press, 2000).

31. كان لوك يعيش في المنفى في هولندا بعد عام 1683، وعاد إلى إنكلترا مع زوجة وليم أورينج عام 1689. نشر الكتاب في أواخر عام 1689، مع أنه ربما كتب قبل وقت طويل.

32. انظر:

Sacks, "Paradox of Taxation," p. 33.

33. Ibid., pp. 34–35.

34. أكد وليم نورث وباري وينغاست أن الثورة المجيدة حلت مشكلة الحكومات التي تلتزم بضمان حقوق الملكية عبر إقامة نظام مؤسسي لا يستطيع أي طرف الانسحاب منه دون خسارة مصالحه. انظر:

Douglass C. North and Barry R. Weingast , "Constitutions and Commitment: The Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth – Century England," *Journal of Economic History* 49, no. 4 (1989): 803–32.

معظم الإحصائيات التي أوردها الباحثان لدعم الحجة بأن الثورة المجيدة مارست تأثيراً إيجابياً في النمو، تتعلق في الواقع بنمو الاقتراض العام؛ بينما يعد دليلهما التجريبي على الزيادات الإيجابية في معدلات النمو الاقتصادي التي يمكن اقتفاؤها في التسوية الدستورية متهافتاً وناقصاً.

35. أشرت سابقاً إلى نظرية مانكور أولسن حول «قطاع الطرق في المحطات الثابتة» ضمن المجتمعات التقليدية التي تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من عائدات الضرائب، إلى أن يصل الأمر إلى نقطة يؤدي عندها فرض مزيد منها إلى نتائج عكسية. مضى أولسن ليقول إنه بعد الثورة المجيدة ومقدم الديمقراطية، كان من الواجب انخفاض معدلات الضريبة، لأن الحكام الذين يخضعون للمحاسبة والمساءلة أمام الشعب ككل سوف يُمنعون من زيادتها. انظر:

Olson, "Dictatorship, Democracy, and Development."

36. الأرقام مأخوذة من:

Ertman, *Birth of the Leviathan*, p. 220. See also John Brewer, *The Sinews of Power: War, Money, and the English State, 1688–1783* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990).

37. يؤكد نورث ووينغاست أن التسوية الدستورية (1688-1689) ثبتت ضمان حقوق الملكية لأنها أوجدت توازناً لا يستطيع الطرفان –الملك أو البرلمان- الانحراف عنه دون إلحاق ضرر بالغ بمصالحهما. لم تكن صيغة التسوية هي التي أسست لديمومتها بقدر ما كانت القوة النسبية والتماسك بين الطرفين المتعاقدين. ثمة عدد من البلدان تبنت دساتير على الطراز الإنكليزي حيث تمنح السلطات الضريبية والتشريعية للبرلمان الذي يتقاسم السلطة مع الفرع التنفيذي، لكن ذلك لم يمنع الحكام الطموحين من انتهاك الاتفاق فيما بعد والتعدي على حقوق ملكية المواطنين. إن ما جعل التسوية الإنكليزية تدوم هو التضامن بين العامة وحقيقة أنه متوازن بدولة قوية. يعود هذا التضامن، كما أشرنا في موضع سابق من الفصل، إلى سوابق أقدم عهداً مثل الحكم المحلي والبنية الاجتماعية والقانون.

38. انظر:

Alexandre Kojève, *Introduction to the Reading of Hegel*, trans. James H. Nichols Jr. (New York: Basic Books, 1969).

39. انظر:

Walter Russell Mead, *God and Gold: Britain, America, and the Making of the Modern World* (New York: Knopf, 2007); and Michael Mandelbaum, *The Ideas Th at Conquered the World: Peace, Democracy, and Free Markets in the Twenty – First Century* (New York: Public Affairs, 2002).

الفصل 28: لماذا المحاسبة ولماذا الاستبداد؟

1. يتمثل الإحساس الأعمق بالجماعة الوطنية المشتركة المعزز بالمشاركة السياسية العريضة في التغاير بين وثيقتي «الماغنا كارتا» و«المرسوم الذهبي». إذ لم يحفز «المرسوم الذهبي» البارونات بل طبقة من الجنود الملكيين وحراس القلاع الذين أرادوا الحماية من البارونات. بينما زعم البارونات الإنكليز أنهم يتحدثون باسم الجماعة الوطنية بأسرها، التي شملت الكنيسة والمواطن الإنكليزي العادي، وطالبوا بحماية دستورية لحقوقهم. بالمقابل، تركز اهتمام الطبقة العليا الهنغارية التي شجعت الوثيقة على حماية مصالحها الخاصة. فقد فهمت، على غرار الأرستقراطية الفرنسية والروسية، الحرية بوصفها امتيازاً لا شرطاً عاماً للمواطنة، وحين حصرت اهتمامها بمصالحها أهملت الدفاع عن حقوق الآخرين. انظر:
Sacks, "Paradox of Taxation," p. 15.

2. للاطلاع على وصف سردي لهذه الحقبة، انظر:
Ronald Hutton, *The Restoration: A Political and Religious History of England and Wales, 1658–1667* (New York: Oxford University Press, 1985).

3. انظر:
Gert and Gunnar Svendsen, "Social Capital and the Welfare State," in Michael Böss, ed., *The Nation-State in Transformation* (Aarhus, Denmark: Aarhus University Press, 2010).

4. Kenneth E. Miller, *Government and Politics in Denmark* (Boston: Houghton Mifflin, 1968), p. 23.

5. للاطلاع على وصف للاقتصاد الفلاحي القروسطي في السويد المجاورة، انظر:
Eli F. Heckscher, *An Economic History of Sweden* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954), pp. 25–29.

6. انظر:
Thomas K. Derry , *A History of Scandinavia: Norway, Sweden, Denmark, Finland and Iceland* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1979), pp. 90–91.

7. انظر:
Bonney, "Revenues," p. 452.

8. Ove Korsgaard, *The Struggle for the People: Five Hundred Years of Danish History in Short* (Copenhagen: Danish School of Education Press, 2008), pp. 21–26.

9. انظر:
Miller, *Government and Politics in Denmark*, p. 26; Nils Andren, *Government and Politics in the Nordic Countries* (Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1964), p. 29.

10. انظر:
Uffe Østergård, "Denmark: A Big Small State: The Peasant Roots of Danish Modernity," in John Campbell, John A. Hall , and Ove K. Pedersen , eds., *National Identity and the Varieties of Capitalism: The Danish Experience* (Kingston, Ontario: McGill–Queen's University Press, 2006).

11. Harald Westergaard, *Economic Development in Denmark: Before and During the World War* (Oxford: Clarendon Press, 1922), pp. 5–6.

12. انظر:
Østergård, "Denmark," pp. 76–81; Korsgaard, *The Struggle for the People*, pp. 61–65.

الفصل 29: التطور السياسي والانحطاط السياسي

1. فيما يتعلق بهذه النقطة، انظر نقد الخيار العقلاني في دراسة:
John J. DiIulio, Jr., "Principled Agents: The Cultural Bases of Behavior in a Federal Government Bureaucracy," *Journal of Public Administration Research and Theory* 4, no. 3 (1994): 277–320.

2. Frank, *Choosing the Right Pond*; and *Luxury Fever* (New York: Free Press, 1999).

3. انظر:
North, *Structure and Change in Economic History*, pp. 45–58; see also North and Arthur Denzau, "Shared Mental Models: Ideologies and Institutions," *Kyklos* 47, no. 1 (1994): 3–31.

4. فهم فريدريك هايك، ربما أكثر من غيره من علماء الاجتماع، أن التعقيد هو ما ميز الشكل الطبيعي من العلوم الاجتماعية وجعل من المستحيل تحقيق علم اجتماعي إيجابي يمكن أن يقارب الفيزياء أو الكيمياء في القدرة على التوقع. انظر:
Bruce Caldwell, *Hayek's Challenge: An Intellectual Biography of F. A. Hayek* (Chicago: University of Chicago Press, 2004).

5. على سبيل المثال:
Dawkins, *The God Delusion*, and Hitchens, *God Is Not Great*.

6. انظر:
Wade, *The Faith Instinct*, pp. 43–45.

7. التحليل الكلاسيكي لتطور الدين في الأنثروبولوجيا الاجتماعية يمثله كتاب:
James G. Frazer, *The Golden Bough: A Study in Magic and Religion* (New York: Oxford University Press, 1998).

8. انظر على سبيل المثال:
North, *Structure and Change*, p. 44.

9. انظر:
Hayek, *Law, Legislation and Liberty*, 1:9–11.

10. انظر:
Hayek, "The Use of Knowledge in Society."

11. وردت هذه النقطة أيضاً في كتاب:
Armen A. Alchian , "Uncertainty, Evolution, and Economic Theory," *Journal of Political Economy* 58 (1950): 211–21.

12. انظر:
Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. 123.

13. انظر:
Jay Gould and R. C. Lewontin, "The Spandrels of San Marco and the Panglossian Program: A Critique of the Adaptationist Programme," *Proceedings of the Royal Society of London* 205 (1979): 581–98.

14. Oscar Handlin and Mary Handlin, «Origins of the American Business Corporation,» *Journal of Economic History* 5, no. 1 (1945): 1–23.

15. انظر:
Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. 12.

يعرف دوغلاس نورث، مؤسس الاقتصاد المؤسسي الجديد، المؤسسة بأنها «قيود ابتكرها البشر تشكل التفاعل الإنساني»، ما يعني أنها تشمل قواعد رسمية وغير رسمية. وهو يميز المؤسسة عن المنظمة، التي هي تجسيد للقواعد والأنظمة لدى مجموعة محددة من الناس. مشكلة تعريف نورث للمؤسسة أنه واسع إلى حد الإفراط، حيث يشمل كل شيء: من الدستور الأميركي إلى العادات في اختيار البرتقال الناضج. والأهم أنه يحذف تمييزاً

حاسماً وتقليدياً بين المؤسسات الرسمية مثل الدساتير والمنظومات القانونية، والمعايير غير الرسمية التي تنتمي إلى عالـم الثقافة. لقد احتدمت مجادلات خلافية كثيرة في النظرية الاجتماعية حول أهمية المؤسسـات الرسـمية إزاء غير الرسـمية، لكن بالنسـبة لنورث وأتباعه، تظل مجرد «مؤسسات». فضلاً عن ذلك، لا يقدم معايير مثل التعقيد، والقابلية للتكيف، والاستقلال الذاتي، والترابط والتلاحم لقياس درجة المأسسة. انظر:
Douglass C. North , *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance* (New York: Cambridge University Press, 1990), p. 3.

16. انظر:
Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. 12–24.

17. مـن بين المنظمات الحديثة، تعد وزارة المالية اليابانية هيئة نخبوية تجند طبقات من البيروقراطية الجديدة من أرقى الجامعات اليابانية. للوزارة رؤيتها الخاصة فيما يتعلق بكيفية إدارة الاقتصاد الياباني، وأثرت أحياناً في قادتها السياسيين بدلاً من الخضوع لهم. ولذلك كثيراً ما تمثل حالة نموذجية للمؤسسة المستقلة ذاتياً. انظر:
Peter B. Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

18. انظر:
Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1962.

انظر أيضاً:
Carol Tavris, *Mistakes Were Made (But Not by Me): Why We Justify Foolish Beliefs, Bad Decisions, and Hurtful Acts* (New York: Mariner Books, 2008).

19. هذه هي الحجة التي قدمت عن بريطانيا القرن العشرين في كتاب:
Mancur Olson, *The Rise and Decline of Nations* (New Haven: Yale University Press, 1982).

الذي يعتمد على نظرية أكثر عمومية عن الفعل الجمعي يوجزها في دراسة أخرى بعنوان:
The Logic of Collective Action.

20. حديث خاص مع ستيفن لويلان.

21. انظر على سبيل المثال:
Bates, *Prosperity and Violence*; Bates, Greif, and Singh, "Organizing Violence"; North, Weingast, and Wallis, *Violence and Social Orders.*

الفصل 30: التطور السياسي: ماضياً وحاضراً

1. للاطلاع على خلفية مفيدة، انظر:
Nils Gilman, *Mandarins of the Future: Modernization Theory in Cold War America* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2003), chap. 1.

انظر أيضاً:
Vernon Ruttan, "What Happened to Political Development?" *Economic Development and Cultural Change* 39, no. 2 (1991): 265–92.

2. انظر على سبيل المثال:
David C. McClelland, *The Achieving Society* (Princeton: Van Nostrand, 1961); Talcott Parsons and Edward A. Shils , eds., *Toward a General Theory of Action* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1951).

3. قـدم تلميذ هنتنغتون فريد زكريا نسـخة أحدث من هـذه الحجة، حيث أكد على حكم القانـون إضافة إلى بناء الدولة كمكون للنظام السياسي. انظر:

The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad (New York: Norton, 2003).

4. انظر:

Maddison, *Growth and Interaction in the World Economy,* pp. 12–30.

تأكيـد غريغـوري كلارك على غيـاب الزيادات في الإنتاجية من عـصر الصيد-جني الثمـار إلى عام 1800 بعيد الاحتمال. انظر:

Clark, *A Farewell to Alms.*

5. انظر:

Livi - Bacci, *A Concise History of World Population.*

6.

7. انظر على سبيل المثال:

David S. Landes, *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development* (New York: Cambridge University Press, 1969); and Landes, *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor* (New York: Norton, 1998); Nathan Rosenberg and L. E. Birdzell, *How the West Grew Rich* (New York: Basic Books, 1986); North and Thomas, *The Growth of the Western World*; Philippe Aghion and Steven N. Durlauf, eds., *Handbook of Economic Growth,* Vol. 1 (Amsterdam: Elsevier/North Holland, 2005), particularly the chapter by Oded Galor, "From Stagnation to Growth: Unified Growth Theory"; Oded Galor and David N. Weil, "Population, Technology, and Growth: From Malthusian Stagnation to the Demographic Transition and Beyond," *American Economic Review* 90 (2000): 806–28.

8. انظر:

Massimo Livi-Bacci, *Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History* (New York: Cambridge University Press, 1991), p. 12.

9. Livi-Bacci, *Concise History of World Population,* p. 28.

10. انظر:

Alan Macfarlane, "The Malthusian Trap," in William A. Darrity Jr., ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences,* 2d ed. (New York: Macmillan, 2007).

11. انظر:

Boserup, *Population and Technological Change,* pp. 63–65. See also Boserup, *Economic and Demographic Relationships in Development* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1990).

12. انظر:

Livi - Bacci, *Population and Nutrition,* p. 119.

13.

14. انظر:

Marcus Noland and Stephan Haggard, *Famine in North Korea: Markets, Aid, and Reform* (New York: Columbia University Press, 2007).

15. هذا هو موضوع كتاب:

Jared Diamond, *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed* (New York: Viking, 2005).

16. Livi-Bacci, *Concise History of World Population,* p. 31; Maddison, *Growth and Interaction in the World Economy,* p. 7.

17. انظر:

Livi - Bacci, *Concise History of World Population,* p. 31.

18. انظر:

Livi - Bacci, *Population and Nutrition*, p. 20; Diamond, *Guns, Germs, and Steel*; Boserup, Population and Technological Change, pp. 35–36.

19. LeBlanc and Register, *Constant Battles*, pp. 68–71.

20. انظر:

Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It* (New York: Oxford University Press, 2007).

21. Knack and Keefer, «Institutions and Economic Performance"; Dani Rodrik and Arvind Subramanian, «The Primacy of Institutions (and what this does and does not mean),» *Finance and Development* 40, no. 2 (2003): 31–34; Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi, *Governance Matters IV*.

22. انظر:

Jeffrey Sachs, *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time* (New York: Penguin, 2005).

23. انظر:

Melissa Thomas, "Great Expectations: Rich Donors and Poor Country Governments," Social Science Research Network working paper, January 27, 2009.

24. انظر:

Stephen Haber, Noel Maurer, and Armando Razo, *The Politics of Property Rights* (New York: Cambridge University Press, 2003); and Mushtaq H. Khan and Jomo Kwame Sundaram, eds., *Rents, Rent - Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia* (New York: Cambridge University Press, 2000).

25. انظر:

Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review* 53 (1959): 69–105;

للاطلاع على موجز للأدبيات، انظر:

Larry Diamond, "Economic Development and Democracy Reconsidered," *American Behavioral Scientist* 15, nos. 4–5 (1992): 450–99.

26. انظر:

Robert J. Barro , *Determinants of Economic Growth: A Cross - Country Survey* (Cambridge, MA: MIT Press, 1997).

27. Adam Przeworski et al., *Democracy and Development: Political Institutions and Material Well - Being in the World, 1950–1990* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

28. انظر:

Ernest Gellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals* (New York: Penguin, 1994).

29. Ibid.

30. للاطلاع على نموذج، انظر:

Sheri Berman, "Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic," *World Politics* 49, no. 3 (1997): 401–29.

31. انظر:

George Gray Molina, "The Off spring of 1952: Poverty, Exclusion and the Promise of Popular Participation," and H. Klein, "Social Change in Bolivia since 1952," in Merilee S. Grindle, ed., *Proclaiming Revolution: Bolivia in Comparative Perspective* (London: Institute of Latin American Studies, 2003).

32. أثيرت هذه النقطة في كتاب:
Thomas Carothers, "The 'Sequencing' Fallacy," *Journal of Democracy* 18, no. 1 (2007): 12–27; and Marc F. Plattner, "Liberalism and Democracy," *Foreign Affairs* 77, no. 2 (1998): 171–80.

33. انظر:
Juan J. Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes: Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978).

34. فيما يتصل بمشكلة عدم المساواة في أميركا اللاتينية عموماً وعلاقتها بالاستقرار الديمقراطي، انظر:
Fukuyama, *Falling Behind*.

35. انظر:
Jung - En Woo, *Race to the Swift : State and Finance in Korean Industrialization* (New York: Columbia University Press, 1991).

36. انظر:
Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962).

37. Wriston, *The Twilight of Sovereignty*.

38. انظر:
Moses Naim, *Illicit: How Smugglers, Traffickers, and Copycats Are Hijacking the Global Economy* (New York: Doubleday, 2005).

BIBLIOGRAPHY

Aghion, Philippe, and Steven N. Durlauf, eds. 2005. *Handbook of Economic Growth*, Vol. 1. Amsterdam: Elsevier/North Holland.

Alchian, Armen A. 1950. "Uncertainty, Evolution, and Economic Theory." *Journal of Political Economy* 58:211–21.

Alexander, Richard D. 1974. "The Evolution of Social Behavior." *Annual Review of Ecology and Systematics* 5:325–85.

———. 1990. How Did Humans Evolve?: Reflections on the Uniquely Unique Species. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Allen, Robert C. 1997. "Agriculture and the Origins of the State in Ancient Egypt." *Explorations in Economic History* 34:135–54.

Amitai-Preiss, Reuven. 1995. *Mongols and Mamluks: The Mamluk-Ilkhanid War: 1260–1281*. New York: Cambridge University Press.

Anderson, Terry L., ed. 1991. *Property Rights and Indian Economies*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Andren, Nils. 1964. *Government and Politics in the Nordic Countries*. Stockholm: Almqvist and Wiksell.

Axelrod, Robert. 1984. *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books.

Ayalon, David. 1956. *Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom: A Challenge to a Mediaeval Society*. London: Vallentine, Mitchell.

———. 1988. *Outsiders in the Lands of Islam: Mamluks, Mongols, and Eunuchs*. London: Variorum.

———. 1994. *Islam and the Abode of War: Military Slaves and Islamic Adversaries*. Brookfield, VT: Variorum.

Aylmer, G. E. 1986. *Rebellion or Revolution? England, 1640–1660*. New York: Oxford University Press.

———. 2002. *The Crown's Servants: Government and Civil Service Under Charles II, 1660-1685*. New York: Oxford University Press.

Bak, János M., and Béla K. Király, eds. 1982. *From Hunyadi to Rakoczi: War and Society in Late Medieval and Early Modern Hungary*. Brooklyn, NY: Brooklyn College Program on Society and Change.

Baker, Hugh. 1979. *Chinese Family and Kinship*. New York: Columbia University Press.

Bakhash, Shaul. 1984. *Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution*. New York: Basic Books.

Balazs, Étienne. 1964. *Chinese Civilization and Bureaucracy: Variations on a Theme*. New Haven: Yale University Press.

Barkan, Omer Lutfi, and Justin McCarthy. 1975. "The Price Revolution of the Sixteenth Century: A Turning Point in the Economic History of the Middle East." *International Journal of Middle East Studies* 6(1):3–28.

Barkey, Karen. 1994. *Bandits and Bureaucrats: The Ottoman Route to State Centralization*. Ithaca: Cornell University Press.

Barkow, Jerome H., Leda Cosmides, and John Tooby, eds. 1992. *The Adapted Mind: Evolutionary Psychology and the Generation of Culture*. New York: Oxford University Press.

Barro, Robert J. 1997. *Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Survey*. Cambridge, MA: MIT Press.

Barzel, Yoram. 1989. *Economic Analysis of Property Rights*. New York: Cambridge University Press.

———. 2000. "Property Rights and the Evolution of the State." *Economics of Governance* 1:25–51.

Basham, Arthur L. 1954. *The Wonder That Was India: A Survey of the Culture of the Indian Sub-Continent Before the Coming of the Muslims*. London: Sidgwick and Jackson.

Bassett, Thomas J., and Donald E. Crummey. 1993. *Land in African Agrarian Systems*. Madison: University of Wisconsin Press.

Bastin, Rohan. 2004. "Death of the Indian Social." *Social Analysis* 48(3):205–13.

Bates, Robert H. 1983. *Essays on the Political Economy of Rural Africa*. New York: Cambridge University Press.

———. 2001. *Prosperity and Violence*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bates, Robert, Avner Greif, and Smita Singh. 2002. "Organizing Violence." *Journal of Conflict Resolution* 46(5):599–628.

Bateson, P.P.G., and R. A. Hinde, eds. 1976. *Growing Points in Ethology*. New York: Cambridge University Press.

Becker, Gary S. 1993. "Nobel Lecture: The Economic Way of Looking at Behavior." *Journal of Political Economy* 101(3):385–409.

Beller, Emily, and Michael Hout. 2006. "Intergeneration Social Mobility: The United States in Comparative Perspective." *Future of Children* 16(2):19–36.

Berend, Nora. 2001. *At the Gate of Christendom: Jews, Muslims and "Pagans" in Medieval Hungary, c. 1000–c. 1300*. New York: Cambridge University Press.

Berman, Harold J. 1983. *Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1983. "Religious Foundations of Law in the West: An Historical Perspective." *Journal of Law and Religion* 1(1):3–43.

———. 1993. *Faith and Order: The Reconciliation of Law and Religion*. Atlanta: Scholars Press.

Berman, Sheri. 1997. "Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic." *World Politics* 49(3):401–29.

Birdsall, Nancy, and Francis Fukuyama, eds. 2011. *New Ideas in Development After the Financial Crisis*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Blackstone, William. 1803. *Commentaries on the Laws of England*. Philadelphia: Birch and Small.

Bloch, Marc. 1968. *Feudal Society*. Chicago: University of Chicago Press.

Blum, Jerome. 1957. "The Rise of Serfdom in Eastern Europe." *American Historical Review* 62:807–36.

———. 1960. *The European Peasantry from the Fifteenth to the Nineteenth Century*. Washington, D.C.: Service Center for Teachers of History.

———. 1961. *Lord and Peasant in Russia, from the Ninth to the Nineteenth Century*. Princeton: Princeton University Press.

———. 1978. *The End of the Old Order in Rural Europe*. Princeton: Princeton University Press.

———. 1981. "Review: English Parliamentary Enclosure." *Journal of Modern History* 53(3): 477–504.

Bonis, György. 1965. "The Hungarian Feudal Diet (13th–18th Centuries)." *Recueils de la Société Jean Bodin* 25:287–307.

Bonney, Richard. 1978. *Political Change in France Under Richelieu and Mazarin, 1624–1661*. New York: Oxford University Press.

———. 1981. *The King's Debts: Finance and Politics in France 1589–1661*. New York: Oxford University Press.

———, ed. 1995. *Economic Systems and State Finance*. New York: Oxford University Press.

Boserup, Ester. 1981. *Population and Technological Change*. Chicago: University of Chicago Press.

———. 1990. *Economic and Demographic Relationships in Development*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Böss, Michael, ed. 2010. *The Nation-State in Transformation: Economic Globalization, Institutional Mediation and Political Values*. Aarhus, Denmark: Aarhus University Press.

Brewer, John. 1990. *The Sinews of Power: War, Money, and the English State, 1688–1783*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Brook, Timothy, ed. 1989. *The Asiatic Mode of Production in China*. Armonk, NY: M. E. Sharpe.

Brown, Elizabeth A. R. 1974. "The Tyranny of a Construct: Feudalism and Historians of Medieval Europe." *American Historical Review* 79(4):1063–88.

Browning, David. 1971. *El Salvador: Landscape and Society*. Oxford: Clarendon Press.

Butterfield, Herbert. 1931. *The Whig Interpretation of History*. London: G. Bell.

Caldwell, Bruce. 2004. *Hayek's Challenge: An Intellectual Biography of F. A. Hayek*. Chicago: University of Chicago Press.

Campbell, John, John A. Hall, and Ove K. Pedersen, eds. 2006. *National Identity and the Varieties of Capitalism: The Danish Experience*. Kingston, Ontario: McGill-Queen's University Press.

Cantor, Norman F. 1993. *The Civilization of the Middle Ages*. Rev. ed. New York: Harper.

Carneiro, Robert L. 1970. "A Theory of the Origin of the State." *Science* 169:733–38.

———. 1986. "On the Relationship Between Size of Population and Complexity of Social Organization." *Journal of Anthropological Research* 42(3):355–64.

Carothers, Thomas. 2002. "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy* 13(1):5–21.

———. 2006. *Promoting the Rule of Law Abroad: In Search of Knowledge*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment.

———. 2007. "The 'Sequencing' Fallacy." *Journal of Democracy* 18(1):12–27.

Chambers, James. 1979. *The Devil's Horsemen: The Mongol Invasion of Europe*. New York: Atheneum.

Chang, Kwang-chih. 1983. *Art, Myth, and Ritual: The Path to Political Authority in Ancient China*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

——— et al. 2005. *The Formation of Chinese Civilization: An Archaeological Perspective*. New Haven: Yale University Press.

Chao, Paul. 1983. *Chinese Kinship*. Boston: Routledge.

Chen, Shaohua, and Martin Ravallion. 2007. "Absolute Poverty Measures for the Developing World, 1981–2004." Washington, D.C.: World Bank Policy Research Working Paper WPS4211.

Chesterman, Simon, Michael Ignatieff, and Ramesh Thakur, eds. 2005. *Making States Work: State Failure and the Crisis of Governance*. New York: United Nations University Press.

Cheyette, Fredric L., ed. 1968. *Lordship and Community in Medieval Europe: Selected Readings*. New York: Holt.

Childe, V. Gordon. 1936. *Man Makes Himself*. London: Watts and Co.

Claessen, Henri J. M., and Peter Skalnik, eds. 1978. *The Early State*. The Hague: Mouton.

Claessen, Henri J. M., Pieter van de Velde, and M. Estelle Smith, eds. 1985. *Development and Decline: The Evolution of Sociopolitical Organization*. South Hadley, MA: Bergin and Garvey.

Clark, Gregory. 1998. "Commons Sense: Common Property Rights, Efficiency, and Institutional Change." *Journal of Economic History* 58(1):73–102.

———. 2007. *A Farewell to Alms: A Brief Economic History of the World*. Princeton: Princeton University Press.

Cohen, Myron L. 1976. *House United, House Divided: The Chinese Family in Taiwan*. New York: Columbia University Press.

Cohen, Ronald, and Elman R. Service, eds. 1978. *Origins of the State: The Anthropology of Political Evolution*. Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues.

Collier, Paul. 2007. *The Bottom Line: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It*. New York: Oxford University Press.

Connolly, Bob. 1988. *First Contact: New Guinea's Highlanders Encounter the Outside World*. New York: Penguin.

Creel, Herrlee G. 1954. *The Birth of China: A Study of the Formative Period of Chinese Civilization.* New York: Ungar.

———. 1964. "The Beginning of Bureaucracy in China: The Origin of the Hsien." *Journal of Asian Studies* 23(2):155–84.

Cruickshanks, Eveline. 2000. *The Glorious Revolution.* New York: St. Martin's Press.

Curtin, Tim, Hartmut Holzknecht, and Peter Larmour. 2003. *Land Registration in Papua New Guinea: Competing Perspectives.* Canberra: SSGM discussion paper 2003/1.

Custine, Marquis de. 1843. *La Russie en 1839.* Paris: Amyot.

Darrity, William A., Jr., ed. 2007. *International Encyclopedia of the Social Sciences.* 2d ed. New York: Macmillan.

Davis, Richard L. 1996. *Wind Against the Mountain: The Crisis of Politics and Culture in Thirteenth-Century China.* Cambridge, MA: Harvard Council on East Asian Studies.

Dawkins, Richard. 1989. *The Selfish Gene.* New York: Oxford University Press.

———. 2006. *The God Delusion.* Boston: Houghton Mifflin.

de Bary, William Theodore, and Irene Bloom, eds. 1999. *Sources of Chinese Tradition.* 2d ed. New York: Columbia University Press.

De Soto, Hernando. 1989. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World.* New York: Harper.

de Waal, Frans. 1989. *Chimpanzee Politics: Power and Sex Among Apes.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

———. 1997. *Good Natured: The Origins of Right and Wrong in Humans and Other Animals.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Deng, Kent G. 2004. "Unveiling China's True Population Statistics for the Pre-Modern Era with Official Census Data." *Population Review* 43(2):32–69.

Derrett, J. Duncan M. 1968. *Religion, Law, and the State in India.* London: Faber.

———. 1973. *History of Indian Law (Dharmasastra).* Leiden: E. J. Brill.

Derry, Thomas K. 1979. *A History of Scandinavia: Norway, Sweden, Denmark, Finland and Iceland.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Diamond, Jared. 1997. *Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies.* New York: Norton.

———. 2005. *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed.* New York: Viking.

Diamond, Larry. 1992. "Economic Development and Democracy Reconsidered." *American Behavioral Scientist* 15(4–5):450–99.

———. 2008. *The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World.* New York: Times Books.

———, and Marc F. Plattner, eds. 1996. *The Global Resurgence of Democracy.* 2d ed. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

DiIulio, John J., Jr. 1994. "Principled Agents: The Cultural Bases of Behavior in a Federal Government Bureaucracy." *Journal of Public Administration Research and Theory* 4(3): 277–320.

Dirks, Nicholas B. 1988. *The Invention of Caste: Civil Society in Colonial India.* Ann Arbor, MI: University of Michigan, CSST Working Paper 11.

Donner, Fred M. 1981. *The Early Islamic Conquests.* Princeton: Princeton University Press.

———. 1986. "The Formation of the Islamic State." *Journal of the American Oriental Society* 106(2):283–96.

Doornbos, Martin, and Sudipta Kaviraj. 1997. *Dynamics of State Formation: India and Europe Compared.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Dumont, Louis. 1980. *Homo Hierarchicus: The Caste System and Its Implications.* Chicago: University of Chicago Press.

Durkheim, Émile. 1933. *The Division of Labor in Society.* New York: Macmillan.

———. 1965. *The Elementary Forms of Religious Life.* New York: Free Press.

Ebrey, Patricia B. 1978. *The Aristocratic Families of Early Imperial China: A Case Study of the Po-ling Ts'ui Family.* New York: Cambridge University Press.

———. 1984. "Patron-Client Relations in the Later Han." *Journal of the American Oriental Society* 103(3):533–42.

———, and James L. Watson. 1986. *Kinship Organization in Late Imperial China 1000–1940.* Berkeley: University of California Press.

Ellickson, Robert C. 1991. *Order Without Law: How Neighbors Settle Disputes.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Elliott, J. H. 2006. *Empires of the Atlantic World: Britain and Spain in America, 1492–1830.* New Haven: Yale University Press.

Elvin, Mark. 1973. *The Pattern of the Chinese Past: A Social and Economic Interpretation.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Emmott, Bill. 2008. *Rivals: How the Power Struggle Between China, India, and Japan Will Shape Our Next Decade.* New York: Harcourt.

Engel, Pal. 2001. *The Realm of St. Stephen: A History of Medieval Hungary, 895–1526.* London: I. B. Tauris.

Engels, Friedrich. 1942. *The Origin of the Family, Private Property, and the State, in Light of the Researches of Lewis H. Morgan.* New York: International Publishers.

Ertman, Thomas. 1997. *Birth of the Leviathan: Building States and Regimes in Medieval and Early Modern Europe.* New York: Cambridge University Press.

Evans, Peter B. 1989. "Predatory, Developmental, and Other Apparatuses: A Comparative Analysis of the Third World State." *Sociological Forum* 4(4):561–82.

———. 1995. *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation.* Princeton: Princeton University Press.

Evans, Peter B., Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds. 1985. *Bringing the State Back In.* New York: Cambridge University Press.

Evans-Pritchard, E. E. 1940. *The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People.* Oxford: Clarendon Press.

———. 1951. *Kinship and Marriage Among the Nuer.* Oxford: Clarendon Press.

———. 1981. *A History of Anthropological Thought.* New York: Basic Books.

Feldman, Noah. 2008. *The Fall and Rise of the Islamic State.* Princeton: Princeton University Press.

Festinger, Leon. 1962. *A Theory of Cognitive Dissonance.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Finer, S. E. 1997. *The History of Government,* Vol. 1: *Ancient Monarchies and Empires.* New York: Oxford University Press.

Fiorina, Morris P., et al., eds. 2010. *Culture War? The Myth of a Polarized America*. 3rd ed. Boston: Longman.

Flannery, Kent V. 1972. "The Cultural Evolution of Civilizations." *Annual Review of Ecology and Systematics* 3:399–426.

Fogel, Joshua A. 1984. *Politics and Sinology: The Case of Naito Konan (1866–1934)*. Cambridge, MA: Harvard Council on East Asian Studies.

Fortes, Meyer, and E. E. Evans-Pritchard, eds. 1940. *African Political Systems*. New York: Oxford University Press.

Frank, Robert H. 1985. *Choosing the Right Pond: Human Behavior and the Quest for Status*. New York: Oxford University Press.

———. 1999. *Luxury Fever*. New York: Free Press.

Frazer, James G. 1998. *The Golden Bough: A Study in Magic and Religion*. New York: Oxford University Press.

Freedman, Maurice. 1958. *Lineage Organization in Southeastern China*. London: Athlone.

———. 1966. *Chinese Lineage and Society: Fujian and Guangdong*. London: Athlone.

———. 1970. *Family and Kinship in Chinese Society*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Freedom House. 2010. *Freedom in the World 2010: Erosion of Freedom Intensifies*. Washington, D.C.: Freedom House.

Fried, Morton H. 1967. *The Evolution of Political Society: An Essay in Political Anthropology*. New York: Random House.

Friedberg, Aaron L. 2009. "Same Old Songs: What the Declinists (and Triumphalists) Miss." *American Interest* 5(2).

Friedman, Edward, and Bruce Gilley, eds. 2005. *Asia's Giants: Comparing China and India*. New York: Palgrave Macmillan.

Friedman, Thomas L. 1999. *The Lexus and the Olive Tree*. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Frykenberg, Robert E., ed. 1969. *Land Control and Social Structure in Indian History*. Madison: University of Wisconsin Press.

Fukuyama, Francis. 1992. *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press.

———. 1996. *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York: Free Press.

———. 1999. *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order*. New York: Free Press.

———. 2000. "The March of Equality." *Journal of Democracy* 11(1):11–17.

———, and Sanjay Marwah. 2000. "Comparing East Asia and Latin America: Dimensions of Development." *Journal of Democracy* 11(4):80–94.

———. 2004. *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century*. Ithaca: Cornell University Press.

———. 2006. "Identity, Immigration, and Liberal Democracy." *Journal of Democracy* 17(2): 5–20.

———, ed. 2006. *Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

———, ed. 2008. *Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United States*. New York: Oxford University Press.

——. 2008. "State-Building in the Solomon Islands." *Pacific Economic Bulletin* 23(3):18–34.

——, and Seth Colby. 2009. "What Were They Thinking? The Role of Economists in the Financial Debacle." *American Interest* 5(1):18–25.

Furet, François. 1992. *Revolutionary France, 1770–1880*. Malden, MA: Blackwell.

Fustel de Coulanges, Numa Denis. 1965. *The Ancient City*. Garden City, NY: Doubleday.

Galor, Oded, and David N. Weil. 2000. "Population, Technology, and Growth: From Malthusian Stagnation to the Demographic Transition and Beyond." *American Economic Review* 90:806–28.

Galston, William A. 2010. *Can a Polarized American Party System Be "Healthy"?* Washington, D.C.: Brookings Institution Issues in Governance.

Gati, Charles. 2008. "Faded Romance." *American Interest* 4(2):35–43.

Geertz, Clifford. 1973. *The Interpretation of Cultures*. New York: Basic Books.

Gellner, Ernest. 1987. *Culture, Identity, and Politics*. New York: Cambridge University Press.

——. 1994. *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals*. New York: Penguin.

Gernet, Jacques. 1996. *A History of Chinese Civilization*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gerschenkron, Alexander. 1962. *Economic Backwardness in Historical Perspective*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Gilman, Nils. 2003. *Mandarins of the Future: Modernization Theory in Cold War America*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Ginsburg, Tom, ed. 2003. *Judicial Review in New Democracies: Constitutional Courts in Asian Cases*. New York: Cambridge University Press.

Glass, David V., and D.E.C. Eversley. 1965. *Population in History: Essays in Historical Demography*. Chicago: Aldine.

Glendon, Mary Ann, Michael W. Gordon, and Paolo G. Carozza. 1999. *Comparative Legal Traditions*. St. Paul, MN: West Publishing.

Goldstone, Jack A. 1991. *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*. Berkeley: University of California Press.

Goody, Jack. 1971. *Technology, Tradition, and the State in Africa*. Oxford: Oxford University Press.

——. 1983. *The Development of the Family and Marriage in Europe*. New York: Cambridge University Press.

——. 2000. *The European Family: An Historico-Anthropological Essay*. Malden, MA: Blackwell.

Gould, Harold A. 1987. *The Hindu Caste System*. Delhi: Chanakya Publications.

Gould, Stephen Jay, and R. C. Lewontin. 1979. "The Spandrels of San Marco and the Panglossian Program: A Critique of the Adaptionist Programme." *Proceedings of the Royal Society of London* 205:581–89.

Grant, Madison. 1921. *The Passing of the Great Race; or, the Racial Basis of European History*. 4th rev. ed. New York: Scribner's.

Grindle, Merilee S. 2003. *Proclaiming Revolution: Bolivia in Comparative Perspective*. London: Institute of Latin American Studies.

——. 2004. "Good Enough Governance: Poverty Reduction and Reform in Developing Countries." *Governance* 17(4):525–48.

Guanzhong, Luo. 2004. *Three Kingdoms: A Historical Novel.* Berkeley: University of California Press.

Haas, Jonathan. 2001. *From Leaders to Rulers.* New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers.

Haber, Stephen, Noel Maurer, and Armando Razo. 2003. *The Politics of Property Rights.* New York: Cambridge University Press.

Haggard, Stephan, Andrew MacIntyre, and Lydia Tiede. 2008. "The Rule of Law and Economic Development." *Annual Review of Political Science* 11:205–34.

Hall, John A. 1986. *Powers and Liberties: The Causes and Consequences of the Rise of the West.* Berkeley: University of California Press.

Hallaq, Wael B. 2005. *The Origins and Evolution of Islamic Law.* New York: Cambridge University Press.

Hamilton, Peter. 1991. *Max Weber: Critical Assessment 1.* New York: Routledge.

Hamilton, William D. 1964. "The Genetic Evolution of Social Behavior." *Journal of Theoretical Biology* 7:7–52.

Handlin, Oscar, and Mary Handlin. 1945. "Origins of the American Business Corporation." *Journal of Economic History* 5(1):1–23.

Hardin, Garrett. 1968. "The Tragedy of the Commons." *Science* 162:1243–48.

Hardt, Michael, and Antonio Negri. 2004. *Multitude: War and Democracy in the Age of Empire.* New York: Penguin.

Harrison, John A. 1972. *The Chinese Empire.* New York: Harcourt.

Hartwell, Robert M. 1982. "Demographic, Political, and Social Transformations of China, 750–1550." *Harvard Journal of Asiatic Studies* 42(2):365–442.

Hayek, Friedrich A. 1945. "The Use of Knowledge in Society." *American Economic Review* 35(4):519–30.

———. 1976. *Law, Legislation and Liberty.* Chicago: University of Chicago Press.

———. 1988. *Fatal Conceit: The Errors of Socialism.* Chicago: University of Chicago Press.

Head, John W. 2003. "Codes, Cultures, Chaos, and Champions: Common Features of Legal Codification Experiences in China." *Duke Journal of Comparative and International Law* 13(1):1–38.

Heckscher, Eli F. 1954. *An Economic History of Sweden.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hegarty, David, et al. 2004. *Rebuilding State and Nation in the Solomon Islands: Policy Options for the Regional Assistance Mission.* Canberra: SSGM Discussion Paper 2004/2.

Hellie, Richard. 1971. *Enserfment and Military Change in Muscovy.* Chicago: University of Chicago Press.

Herbst, Jeffrey. 1990. "War and the State in Africa." *International Security* 14(4):117–39.

———. 2000. *States and Power in Africa.* Princeton: Princeton University Press.

Hill, Christopher. 1958. *Puritanism and Revolution: Studies in Interpretation of the English Revolution of the Seventeenth Century.* New York: Schocken.

Hintze, Otto. 1975. *The Historical Essays of Otto Hintze.* New York: Oxford University Press.

Hirschman, Albert O. 1963. *Journeys Toward Progress: Studies of Economic Policy-Making in Latin America.* New York: Twentieth Century Fund.

———. 1977. *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism Before Its Triumph*. Princeton: Princeton University Press.
Hitchens, Christopher. 2007. *God Is Not Great: How Religion Poisons Everything*. New York: Twelve.
Hobbes, Thomas. 1958. *Leviathan Parts I and II*. Indianapolis: Bobbs-Merrill.
Hodges, Richard. 1989. *The Anglo-Saxon Achievement: Archaeology and the Beginnings of English Society*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Hodgson, Marshall G. S. 1961. *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization*. Chicago: University of Chicago Press.
Hoffman, Philip T., and Kathryn Norberg, eds. 1994. *Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government*. Stanford: Stanford University Press.
Hoffmann, Stanley, ed. 1988. *Political Thought and Political Thinkers*. Chicago: University of Chicago Press.
Holt, Peter M., Ann K. S. Lambton, and Bernard Lewis, eds. 1970. *The Cambridge History of Islam*, Vol. I: *The Central Islamic Lands*. New York: Cambridge University Press.
———. 1975. "The Position and Power of the Mamluk Sultan." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 38(2):237–49.
Hsu, Cho-yun. 1965. *Ancient China in Transition*. Stanford, CA: Stanford University Press.
Huang, Ray. 1974. *Taxation and Government Finance in Sixteenth-Century Ming China*. New York: Cambridge University Press.
———. 1981. *1587, a Year of No Significance: The Ming Dynasty in Decline*. New Haven: Yale University Press.
Hucker, Charles O. 1958. "Governmental Organization of the Ming Dynasty." *Harvard Journal of Asiatic Studies* 21:1–66.
Hucker, Charles O., and Tilemann Grimm, eds. 1969. *Chinese Government in Ming Times: Seven Studies*. New York: Columbia University Press.
Hui, Victoria Tin-bor. 2005. *War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe*. New York: Cambridge University Press.
Humphreys, R. Stephen. 1977. "The Emergence of the Mamluk Army." *Studia Islamica* 45: 67–99.
Huntington, Samuel P. 1965. "Political Development and Political Decay." *World Politics* 17(3).
———. 1991. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Oklahoma City: University of Oklahoma Press.
———. 2006. *Political Order in Changing Societies*. With a New Foreword by Francis Fukuyama. New Haven: Yale University Press.
Hurstfield, Joel. 1973. *Freedom, Corruption and Government in Elizabethan England*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Hutton, Ronald. 1985. *The Restoration: A Political and Religious History of England and Wales, 1658–1667*. New York: Oxford University Press.
Inalcik, Halil. 1989. *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300–1600*. New Rochelle, NY: Orpheus Publishing Co.
Inden, Ronald B. 2000. *Imagining India*. Bloomington: Indiana University Press.
Itzkowitz, Norman. 1972. *Ottoman Empire and Islamic Tradition*. New York: Knopf.

Jaffa, Harry V. 1959. *Crisis of the House Divided: An Interpretation of the Lincoln-Douglas Debates*. Seattle: University of Washington Press.

Johnson, Simon. May 2009. "The Quiet Coup." *Atlantic*.

Johnston, Richard F., Peter W. Frank, and Charles D. Michener, eds. 1974. *Annual Review of Ecology and Systematics*, Vol. 5. Palo Alto, CA: Annual Reviews.

Jones, Grant D., and Robert R. Kautz. 1981. *The Transition to Statehood in the New World*. New York: Cambridge University Press.

Kamen, Henry. 2003. *Spain's Road to Empire: The Making of a World Power 1493–1763*. London: Penguin.

Karve, Irawati. 1965. *Kinship Organization in India*. New York: Asia Publishing House.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2005. *Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996–2004*. Washington, D.C.: World Bank Institute.

Kaviraj, Sudipta. 2005. "On the Enchantment of the State: Indian Thought on the Role of the State in the Narrative of Modernization." *European Journal of Sociology* 46(2): 263–96.

Keane, John, ed. 1988. *Civil Society and the State: New European Perspectives*. New York: Verso.

Keefer, Philip. 2004. *A Review of the Political Economy of Governance: From Property Rights to Voice*. Washington, D.C.: World Bank Institute Working Paper 3315.

Keeley, Lawrence H. 1996. *War Before Civilization*. New York: Oxford University Press.

Keene, Donald. 2002. *Emperor of Japan: Meiji and His World, 1852–1912*. New York: Columbia University Press.

Kennedy, Hugh N. 2006. *When Baghdad Ruled the Muslim World: The Rise and Fall of Islam's Greatest Dynasty*. Cambridge, MA: Da Capo Press.

———. 2007. *The Great Arab Conquests: How the Spread of Islam Changed the World We Live In*. Philadelphia: Da Capo.

Khan, Mushtaq H., and Jomo Kwame Sundaram, eds. 2000. *Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia*. New York: Cambridge University Press.

Khanna, Tarun. 2008. *Billions of Entrepreneurs: How China and India Are Reshaping Their Futures—and Yours*. Boston: Harvard Business School Press.

Khazanov, Anatoly M. 1994. *Nomads and the Outside World*. 2d ed. Madison: University of Wisconsin Press.

Khilnani, Sunil. 1998. *The Idea of India*. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Kinross, Patrick B. 1977. *The Ottoman Centuries: The Rise and Fall of the Turkish Empire*. New York: William Morrow.

———. 1978. *Ataturk: A Biography of Mustafa Kemal*. New York: William Morrow.

Kiser, Edgar, and Yong Cai. 2003. "War and Bureaucratization in Qin China: Exploring an Anomalous Case." *American Sociological Review* 68(4):511–39.

Knack, Stephen, and Philip Keefer. 1995. "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Measures." *Economics and Politics* 7:207–27.

Kojève, Alexandre. 1969. *Introduction to the Reading of Hegel*. Trans. James H. Nichols Jr. New York: Basic Books.

Kondos, V. 1998. "A Piece on Justice: Some Reactions to Dumont's *Homo Hierarchicus*." *South Asia* 21(1):33–47.

Korsgaard, Ove. 2008. *The Struggle for the People: Five Hundred Years of Danish History in Short*. Copenhagen: Danish School of Education Press.
Krader, Lawrence, and Paul Vinogradoff. 1966. *Anthropology and Early Law: Selected from the Writings of Paul Vinogradoff.* New York: Basic Books.
Kulke, Hermann. 1995. *The State in India 1000–1700*. Delhi: Oxford University Press.
Kumar, Krishna, ed. 1998. *Postconflict Elections, Democratization, and International Assistance.* Boulder, CO: Lynne Rienner.
Kunt, I. Metin. 1983. *The Sultan's Servants: The Transformation of Ottoman Provincial Government, 1550–1650*. New York: Columbia University Press.
Kuper, Adam. 1993. *The Chosen Primate: Human Nature and Cultural Diversity.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Kuran, Timur. 2001. "The Provision of Public Goods Under Islamic Law: Origins, Impact and Limitations of the Waqf System." *Law and Society* 35:841–97.
———. 2004. *Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism.* Princeton: Princeton University Press.
Landes, David S. 1969. *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development.* New York: Cambridge University Press.
———. 1998. *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor.* New York: Norton.
———. 2000. *Revolution in Time: Clocks and the Making of the Modern World.* Rev. ed. Cambridge, MA: Belknap Press.
Lang, Olga. 1946. *Chinese Family and Society.* New Haven: Yale University Press.
Lariviere, Richard W. 1989. "Justices and Panditas: Some Ironies in Contemporary Readings of the Hindu Legal Past." *Journal of Asian Studies* 48(4):757–69.
Larmour, Peter. 1997. *Governance and Reform in the South Pacific.* Canberra: ANU National Centre for Development Studies.
La Porta, Rafael, Florencio Lopez-de-Silanes, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. 1997. "Legal Determinants of External Finance." *Journal of Political Economy* 52:1131–50.
———. 1998. "Law and Finance." *Journal of Political Economy* 106:1113–55.
Laslett, Peter, ed. 1972. *Household and Family in Past Time.* Cambridge: Cambridge University Press.
LeBlanc, Steven A., and Katherine E. Register. 2003. *Constant Battles: The Myth of the Noble Savage.* New York: St. Martin's Press.
LeDonne, John P. 1991. *Absolutism and Ruling Class: The Formation of the Russian Political Order 1700–1825.* New York: Oxford University Press.
Lee, Chul-In, and Gary Solon. 2009. "Trends in Intergenerational Income Mobility." *Review of Economics and Statistics* 91(4):766–72.
Levanoni, Amalia. 1994. "The Mamluk Conception of the Sultanate." *International Journal of Middle East Studies* 26(3):373–92.
Levenson, Joseph R., and Franz Schurmann. 1969. *China: An Interpretive History. From the Beginnings to the Fall of Han.* Berkeley: University of California Press.
Levy, Santiago. 2008. *Good Intentions, Bad Outcomes: Social Policy, Informality, and Economic Growth in Mexico.* Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

Lewis, Bernard, ed. and trans. 1987. *Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople. I: Politics and War.* New York: Oxford University Press.

Lewis, Mark E. 1990. *Sanctioned Violence in Early China.* Albany: State University of New York Press.

Li, Feng. 2003. "'Feudalism' and Western Zhou China: A Criticism." *Harvard Journal of Asiatic Studies* 63(1):115–44.

Li Xueqin. 1985. *Eastern Zhou and Qin Civilizations.* New Haven: Yale University Press.

Li Yu-ning. 1977. *Shang Yang's Reforms and State Control in China.* White Plains, NY: M. E. Sharpe.

Linz, Juan J., and Alfred Stepan, eds. 1978. *The Breakdown of Democratic Regimes: Europe.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Lipset, Seymour Martin. 1959. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review* 53:69–105.

Liu, James T. C. 1988. *China Turning Inward: Intellectual-Political Changes in the Early Twelfth Century.* Cambridge, MA: Harvard Council on East Asian Studies.

Livi-Bacci, Massimo. 1990. *Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History.* New York: Cambridge University Press.

———. 1997. *A Concise History of World Population.* Oxford: Blackwell.

Locke, John. 1952. *The Second Treatise of Government.* Indianapolis: Bobbs-Merrill.

Loewe, Michael. 2006. *The Government of the Qin and Han Empires: 221 BCE–220 CE.* Indianapolis: Hackett.

———, and Edward L. Shaughnessy, eds. 1999. *The Cambridge History of Ancient China: From the Origins of Civilization to 221 B.C.* New York: Cambridge University Press.

Lopez-Calva, Luis Felipe, and Nora Lustig, eds. 2010. *Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress?* Washington: Brookings Institution Press.

Lybyer, Albert H. 1978. *The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magnificent.* New York: AMS Press.

Macartney, C. A. 1962. *Hungary: A Short History.* Chicago: Aldine.

Macfarlane, Alan. 1978. *The Origins of English Individualism.* Oxford: Blackwell.

Machiavelli, Niccolò. 1985. *The Prince.* Trans. Harvey C. Mansfield. Chicago: University of Chicago Press.

Maddison, Angus. 2001. *Growth and Interaction in the World Economy: The Roots of Modernity.* Washington, D.C.: AEI Press.

———. 2007. *Chinese Economic Performance in the Long Run.* 2nd. ed., revised and updated: *960–2030 AD.* Paris: OECD Development Centre.

Maine, Henry. 1875. *Lectures on the Early History of Institutions.* London: John Murray.

———. 1963. *Ancient Law: Its Connection with the Early History of Society and Its Relation to Modern Ideas.* Boston: Beacon Press.

———. 1974. *Village-Communities in the East and West.* New York: Arno Press.

———. 1985. *Early Law and Custom: Chiefly Selected from Lectures Delivered at Oxford.* Delhi: B. R. Pub. Corp.

Maitland, Frederic W. 1961. *The Constitutional History of England.* Cambridge: Cambridge University Press.

Malthus, Thomas R. 1982. *An Essay on the Principle of Population.* New York: Penguin.
Mamdani, Mahmood. 1996. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism.* Princeton: Princeton University Press.
Mandelbaum, Michael. 2002. *The Ideas That Conquered the World: Peace, Democracy, and Free Markets in the Twenty-First Century.* New York: Public Affairs.
Mann, Michael. 1986. *The Sources of Social Power,* Vol. I: *A History of Power from the Beginning to A.D. 1760.* New York: Cambridge University Press.
Masters, Roger D., and Michael T. McGuire. 1994. *The Neurotransmitter Revolution: Serotonin, Social Behavior, and the Law.* Carbondale: Southern Illinois University Press.
May, R. J. 2003. *Disorderly Democracy: Political Turbulence and Institutional Reform in Papua New Guinea.* Canberra: Australian National University.
McClelland, David C. 1961. *The Achieving Society.* Princeton: Van Nostrand.
McNeill, William H. 1964. *Europe's Steppe Frontier, 1500–1800.* Chicago: University of Chicago Press.
Mead, Walter Russell. 2007. *God and Gold: Britain, America, and the Making of the Modern World.* New York: Knopf.
Meek, Charles K. 1968. *Land Law and Custom in the Colonies.* 2d ed. London: Frank Cass.
Messick, Richard E. 2002. "The Origins and Development of Courts." *Judicature* 85(4): 175–81.
Migdal, Joel. 1988. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World.* Princeton: Princeton University Press.
Miller, Geoffrey. 2000. *The Mating Mind: How Sexual Choice Shaped the Evolution of Human Nature.* New York: Doubleday.
———, and Glenn Geher. 2008. *Mating Intelligence: Sex, Relationships, and the Mind's Reproductive System.* New York: Lawrence Erlbaum.
Miller, John. 1997. *The Glorious Revolution.* 2d ed. New York: Longman.
Miller, Kenneth E. 1968. *Government and Politics in Denmark.* Boston: Houghton Mifflin.
Miyakawa, Hisayuki. 1955. "An Outline of the Naito Hypothesis and Its Effects on Japanese Studies of China." *Far Eastern Quarterly* 14(4):533–52.
Møller, Jørgen. 2010. "Bringing Feudalism Back In: The Historian's Craft and the Need for Conceptual Tools and Generalizations." Paper presented at the annual meeting of the Danish Society of Political Science, Vejle Fjord, Denmark.
Morgan, Lewis Henry. 1877. *Ancient Society; or, Researches in the Lines of Human Progress from Savagery, Through Barbarism to Civilization.* New York: Henry Holt.
Mote, Frederick W. 1999. *Imperial China 900–1800.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Mueller, Hans-Eberhard. 1984. *Bureaucracy, Education, and Monopoly: Civil Service Reforms in Prussia and England.* Berkeley: University of California Press.
Müller, F. Max, ed. 1879. *The Sacred Books of the East,* Vol. III. Oxford: Clarendon Press.
Murray, Charles, 1997. *What It Means to Be a Libertarian: A Personal Interpretation.* New York: Broadway Books.
Myers, Alec R. 1975. *Parliaments and Estates in Europe to 1789.* New York: Harcourt.
Naim, Moses. 2005. *Illicit: How Smugglers, Traffickers, and Copycats Are Hijacking the Global Economy.* New York: Doubleday.

Naipaul, V. S. 1978. *India: A Wounded Civilization*. New York: Vintage.

Naito Torajiro. 1922. "Gaikatsuteki To-So jidai kan." *Rekishi to chiri* 9(5): 1–12.

Needham, Joseph. 1954. *Science and Civilisation in China*, Vol. 5, pt. 7: *Military Technology*. Cambridge: Cambridge University Press.

Needham, Joseph, Wang Ling, and Derek de Solla Price. 1960. *Heavenly Clockwork: The Great Astronomical Clocks of Medieval China*. Cambridge: Cambridge University Press.

Nef, John Ulric. 1942. *War and Human Progress: An Essay on the Rise of Industrial Civilization*. Chicago: University of Chicago Press.

Nelson, Hank. 2003. *Papua New Guinea: When the Extravagant Exception Is No Longer the Exception*. Canberra: Australian National University.

Nivola, Pietro S., and David W. Brady, eds. 2006. *Red and Blue Nation?* Vol. 1. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

Noland, Marcus, and Stephan Haggard. 2007. *Famine in North Korea: Markets, Aid, and Reform*. New York: Columbia University Press.

North, Douglass C. 1981. *Structure and Change in Economic History*. New York: Norton.

———. 1989. "Institutions and Economic Growth: An Historical Introduction." *World Development* 17(9):1319–32.

———. 1990. *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*. New York: Cambridge University Press.

———, and Arthur Denzau. 1994. "Shared Mental Models: Ideologies and Institutions." *Kyklos* 47(1):3–31.

———, and Robert P. Thomas. 1973. *The Growth of the Western World*. New York: Cambridge University Press.

———. 1973. *The Rise of the Western World: A New Economic History*. New York: Cambridge University Press.

———, and Barry R. Weingast. 1989. "Constitutions and Commitment: The Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth-Century England." *Journal of Economic History* 49(4):803–32.

———, Barry R. Weingast, and John Wallis. 2009. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. New York: Cambridge University Press.

Olson, Mancur. 1965. *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1982. *The Rise and Decline of Nations*. New Haven: Yale University Press.

———. 1993. "Dictatorship, Democracy, and Development." *American Political Science Review* 87(9):567–76.

Organization for Economic Cooperation and Development. 2010. *Going for Growth*. Paris: OECD.

Ostrom, Elinor. 1990. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action*. New York: Cambridge University Press.

Padoa-Schioppa, Antonio, ed. 1997. *Legislation and Justice*. New York: Clarendon Press.

Parker, Geoffrey. 1972. *The Army of Flanders and the Spanish Road, 1567–1598: The Logistics of Spanish Victory and Defeat in the Low Countries' Wars*. London: Cambridge University Press.

Parsons, Talcott, and Edward A. Shils, eds. 1951. *Toward a General Theory of Action*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Paul, Ron. 2009. *End the Fed*. New York: Grand Central Publishing.

Pearce, Scott, Audrey Spiro, and Patricia Ebrey, eds. 2001. *Culture and Power in the Reconstitution of the Chinese Realm, 200–600*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Perlin, Frank. 1985. "State Formation Reconsidered Part Two." *Modern Asian Studies* 19(3): 415–80.

Petry, Carl F., ed. 1998. *The Cambridge History of Egypt*, Vol. 1: *Islamic Egypt, 640–1517*. New York: Cambridge University Press.

Pinker, Steven. 1997. *How the Mind Works*. New York: Norton.

———, and Paul Bloom. 1990. "Natural Language and Natural Selection." *Behavioral and Brain Sciences* 13:707–84.

Pipes, Daniel. 1981. *Slave-Soldiers and Islam: The Genesis of a Military System*. New Haven: Yale University Press.

Pipes, Richard. 1999. *Property and Freedom*. New York: Knopf.

Pirenne, Henri. 1969. *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade*. Princeton: Princeton University Press.

Plato. 1968. *The Republic of Plato*. Trans. Allan Bloom. New York: Basic Books.

Platonov, Sergei Fedorovich. 1964. *History of Russia*. Bloomington: University of Indiana Prints and Reprints.

———. 1970. *The Time of Troubles: A Historical Study of the Internal Crises and Social Struggle in 16th- and 17th-Century Muscovy*. Lawrence: University Press of Kansas.

Plattner, Marc F. 1998. "Liberalism and Democracy." *Foreign Affairs* 77(2):171–80.

Pocock, J.G.A. 1960. "Burke and the Ancient Constitution—A Problem in the History of Ideas." *Historical Journal* 3(2):125–43.

Polanyi, Karl. 1944. *The Great Transformation*. New York: Rinehart.

———, and C. W. Arensberg, eds. 1957. *Trade and Market in the Early Empires*. New York: Free Press.

Pollock, Frederick, and Frederic W. Maitland. 1923. *The History of English Law Before the Time of Edward I*. Cambridge: Cambridge University Press.

Pool, Ithiel de Sola. 1983. *Technologies of Freedom*. Cambridge, MA: Belknap Press.

Porter, Bruce D. 1994. *War and the Rise of the State: The Military Foundations of Modern Politics*. New York: Free Press.

Pritchett, Lant, and Michael Woolcock. 2002. *Solutions When the Solution Is the Problem: Arraying the Disarray in Development*. Washington, D.C.: Center for Global Development Working Paper 10.

Przeworski, Adam, et al. 2000. *Democracy and Development: Political Institutions and Material Well-Being in the World, 1950–1990*. Cambridge: Cambridge University Press.

Pugh, George E. 1977. *The Biological Origin of Human Values*. New York: Basic Books.

Rady, Martyn. 2001. *Nobility, Land and Service in Medieval Hungary*. New York: Palgrave.

———. 2003. "The Medieval Hungarian and Other Frontiers." *Slavonic and East European Review* 81(4):698–709.

Raheja, Gloria Goodwin. 1988. "India: Caste, Kingship, and Dominance Revisited." *Annual Review of Anthropology* 17:497–522.

Raychaudhuri, Hemchandra. 1996. *Political History of Ancient India: From the Accession of Parikshit to the Extinction of the Gupta Dynasty*. New Delhi: Oxford University Press.

Reilly, Benjamin. 2002. "Political Engineering and Party Politics in Papua New Guinea." *Party Politics* 8(6):701–18.

Riasanovsky, Nicholas V. 1963. *A History of Russia*. New York: Oxford University Press.

Ridley, Matt. 1987. *The Origins of Virtue: Human Instincts and the Evolution of Cooperation*. New York: Viking.

Roberts, J.A.G. 1999. *A Concise History of China*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Rodrik, Dani, and Arvind Subramanian. 2003. "The Primacy of Institutions (and what this does and does not mean)." *Finance and Development* 40(2):31–34.

Root, Hilton. 1987. *Peasants and King in Burgundy: Agrarian Foundations of French Absolutism*. Berkeley: University of California Press.

Rosenberg, Nathan, and L. E. Birdzell. 1986. *How the West Grew Rich*. New York: Basic Books.

Rosenberg, Hans. 1958. *Bureaucracy, Aristocracy, and Autocracy: The Prussian Experience, 1660–1815*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Rousseau, Jean-Jacques. 2010. *Discourse on the Origin and the Foundation of Inequality Among Mankind*. New York: St. Martin's Press.

Ruttan, Vernon. 1991. "What Happened to Political Development?" *Economic Development and Cultural Change* 39(2):265–92.

Rystad, Göran, ed. 1983. *Europe and Scandinavia: Aspects of the Process of Integration in the 17th Century*. Stockholm: Esselte Studium.

Saberwal, Satish. 1995. *Wages of Segmentation: Comparative Historical Studies on Europe and India*. New Delhi: Orient Longman.

Sachs, Jeffrey. 2005. *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*. New York: Penguin.

Sahlins, Marshall D. 1961. "The Segmentary Lineage: An Organization of Predatory Expansion." *American Anthropologist* 63(2):322–345.

Sahlins, Marshall D., and Elman R. Service. 1960. *Evolution and Culture*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Sawhill, Isabel V., and Ron Haskins. 2008. *Getting Ahead or Losing Ground: Economic Mobility in America*. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

Sax, William S. 2000. "Conquering Quarters: Religion and Politics in Hinduism." *International Journal of Hindu Studies* 4(1):39–60.

Schacht, Joseph, ed. 1979. *The Legacy of Islam*. 2d ed. Oxford: Oxford University Press.

Schedler, Andreas. 2002. "The Menu of Manipulation." *Journal of Democracy* 13(2):36–50.

———. 2006. *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Schick, Allen. 1998. "Why Most Developing Countries Should Not Try New Zealand Reforms." *World Bank Research Observer* 13(8):1123–31.

Schurmann, Franz. 1956. "Traditional Property Concepts in China." *Far Eastern Quarterly* 15(4):507–16.

Scott, Ben. 2005. *Re-Imagining PNG: Culture, Democracy and Australia's Role*. Double Bay, NSW: Lowy Institute Paper 09.

Scott, James C. 1998. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed.* New Haven: Yale University Press.

Searle-Chatterjee, Mary, and Ursula Sharma, eds. 1994. *Contextualising Caste: Post-Dumontian Approaches.* Cambridge, MA: Blackwell.

———. 1999. *Development as Freedom.* New York: Knopf.

Sen, Amartya K. 1999. "Democracy as a Universal Value." *Journal of Democracy* 10:3–17.

Sengupta, Somini. 2006. "Often Parched, India Struggles to Tap the Monsoon." *New York Times*, October 1.

Serra, Narcís, and Joseph E. Stiglitz, eds. 2008. *The Washington Consensus Reconsidered.* New York: Oxford University Press.

Service, Elman R. 1971. *Primitive Social Organization: An Evolutionary Perspective.* 2d ed. New York: Random House.

Shapiro, Martin M. 1981. *Courts: A Comparative and Political Analysis.* Chicago: University of Chicago Press.

Sharma, Ram S. 1968. *Aspects of Political Ideas and Institutions in Ancient India.* Delhi: Motilal Banarsidass.

Shaughnessy, Edward L. 1991. *Sources of Western Zhou History: Inscribed Bronze Vessels.* Berkeley: University of California Press.

Sherman, P. W. 1977. "Nepotism and the Evolution of Alarm Calls." *Science* 197:1246–53.

Simon, Herbert. 1955. "A Behavioral Model of Rational Choice." *Quarterly Journal of Economics* 59:98–118.

———. 1957. *Administrative Behavior: A Study of Decision-Making Processes in Administrative Organization.* New York: Free Press.

———. 1959. "Theories of Decision-Making in Economics and Behavioral Science." *American Economic Review* 49:253–83.

Sinor, Denis. 1959. *History of Hungary.* New York: Praeger.

Smith, Adam. 1981. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* Indianapolis: Liberty Classics.

Spencer, Herbert. 1896. *The Principles of Sociology.* New York: D. Appleton.

———. 1898. *The Principles of Biology.* New York: D. Appleton.

Stein, Burton. 1985. "State Formation and Economy Reconsidered." *Modern Asian Studies* 19(3):387–413.

Stepan, Alfred C., and Graeme B. Robertson. 2003. "An 'Arab' More Than a 'Muslim' Democracy Gap." *Journal of Democracy* 14(3):30–44.

Steward, Julian H. 1963. *Theory of Culture Change: The Methodology of Multilinear Evolution.* Urbana: University of Illinois Press.

Stone, Lawrence. 1972. *The Causes of the English Revolution, 1529–1642.* New York: Harper.

Strayer, Joseph R. 1970. *On the Medieval Origins of the Modern State.* Princeton: Princeton University Press.

Sugar, Peter F., ed. 1990. *A History of Hungary.* Bloomington: Indiana University Press.

Swart, Koenraad W. 1949. *Sale of Offices in the Seventeenth Century.* The Hague: Nijhoff.

Sweeney, James R. 1984. "Review of Harold Berman, *Law and Revolution*." *Journal of Law and Religion* 2(1):197–205.

Tacitus. 1970. *Agricola Germania Dialogus*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Tavris, Carol. 2008. *Mistakes Were Made (But Not by Me): Why We Justify Foolish Beliefs, Bad Decisions, and Hurtful Acts*. New York: Mariner Books.

Taylor, Charles. 1989. *Sources of the Self: The Making of the Modern Identity*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Thapar, Romila. 1984. *From Lineage to State: Social Formations in the Mid-First Millennium B.C. in the Ganga Valley*. Bombay: Oxford University Press.

———. 2003. *Early India: From the Origins to AD 1300*. Berkeley: University of California Press.

Thies, Cameron G. 2005. "War, Rivalry, and State Building in Latin America." *American Journal of Political Science* 49(3):451–65.

Thomas, Melissa. 2009. "Great Expectations: Rich Donors and Poor Country Governments." Social Science Research Network Working Paper.

Thomson, James A. 2010. *A House Divided: Polarization and Its Effect on RAND*. Santa Monica, CA: RAND Corporation.

Tiger, Lionel. 1969. *Men in Groups*. New York: Random House.

Tilly, Charles. 1990. *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990*. Cambridge, MA: Blackwell.

Tocqueville, Alexis de. 1998. *The Old Regime and the Revolution*, Vol. One. Chicago: University of Chicago Press.

———. 2000. *Democracy in America*. Trans. Harvey C. Mansfield and Delba Winthrop. Chicago: University of Chicago Press.

Trivers, Robert. 1971. "The Evolution of Reciprocal Altruism." *Quarterly Review of Biology* 46:35–56.

Turner, Victor, ed. 1971. *Colonialism in Africa 1870–1960*, Vol. 3: *Profiles in Change: African Society and Colonial Rule*. New York: Cambridge University Press.

Twitchett, Denis, ed. 1979. *The Cambridge History of China*, Vol. 3: *Sui and T'ang China, 589–906, Part I*. New York: Cambridge University Press.

Twitchett, Denis, and Michael Loewe, eds. 1986. *The Cambridge History of China*, Vol. 1: *The Ch'in and Han Empires, 221 B.C.–A.D. 220*. New York: Cambridge University Press.

Twitchett, Denis C., and Frederick W. Mote, eds. 1978. *The Cambridge History of China*, Vol. 8: *The Ming Dynasty, 1368–1644, Part 2*. New York: Cambridge University Press.

Tyler, Tom R. 1990. *Why People Obey the Law*. New Haven: Yale University Press.

Tylor, Edward B. 1920. *Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Language, Art, and Custom*. New York: G. P. Putnam.

Uberoi, Patricia. 1993. *Family, Kinship and Marriage in India*. Delhi: Oxford University Press.

Vinogradoff, Paul. 1920. *Outlines of Historical Jurisprudence*. New York: Oxford University Press.

———. 1923. *Historical Jurisprudence*. London: Oxford University Press.

von Mehren, Arthur T. 1957. *The Civil Law System: Cases and Materials for the Comparative Study of Law*. Boston: Little, Brown.

Wade, Nicholas. 2006. *Before the Dawn: Recovering the Lost History of Our Ancestors*. New York: Penguin.

———. 2009. *The Faith Instinct: How Religion Evolved and Why It Endures*. New York: Penguin.

Wall, Richard, ed. 1983. *Family Forms in Historic Europe*. New York: Cambridge University Press.

Warren, Wilfred L. 1987. *The Governance of Norman and Angevin England, 1086–1272*. Stanford: Stanford University Press.

Watson, Burton, trans. 1964. *Han Fei Tzu: Basic Writings*. New York: Columbia University Press.

Watson, James L. 1982. "Chinese Kinship Reconsidered: Anthropological Perspectives on Historical Research." *China Quarterly* 92:589–627.

Weatherford, Jack. 2004. *Genghis Khan and the Making of the Modern World*. New York: Crown.

Weber, Max. 1930. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Scribner.

———. 1951. *The Religion of China*. New York: Free Press.

———. 1954. *Max Weber on Law in Economy and Society*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

———. 1958. *The City*. Glencoe, IL: Free Press.

———. 1958. *The Religion of India: The Sociology of Hinduism and Buddhism*. Glencoe, IL: Free Press.

———. 1978. *Economy and Society*. Berkeley: University of California Press.

Weingast, Barry. 1995. "The Economic Role of Political Institutions: Market-Preserving Federalism and Economic Development." *Journal of Law, Economics, and Organization* 11:1–31.

Wells, R. Spencer, et al. 2001. "The Eurasian Heartland: A Continental Perspective on Y-Chromosome Diversity." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 98(18): 10244–49.

Westergaard, Harald. 1922. *Economic Development in Denmark: Before and During the World War*. Oxford: Clarendon Press.

Whimp, Kathy. 1998. "Indigenous Land Owners and Representation in PNG and Australia." Port Moresby: unpublished paper.

White, Leslie A. 1959. *The Evolution of Culture: The Development of Civilization to the Fall of Rome*. New York: McGraw-Hill.

Wilson, David Sloan. 1983. "The Group Selection Controversy: History and Current Status." *Annual Review of Ecological Systems* 14:159–87.

———, and Elliott Sober. 1998. *Unto Others: The Evolution and Psychology of Unselfish Behavior*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Wittfogel, Karl A. 1957. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven: Yale University Press.

Wolf, Arthur P., and Chieh-shan Huang. 1980. *Marriage and Adoption in China, 1845–1945*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Wolpert, Stanley. 1977. *A New History of India*. New York: Oxford University Press.

Woo, Jung-En. 1991. *Race to the Swift: State and Finance in Korean Industrialization*. New York: Columbia University Press.

World Bank. 2004. *World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People.* Washington, D.C.: World Bank.

Wrangham, Richard, and Dale Peterson. 1996. *Demonic Males: Apes and the Origins of Human Violence.* Boston: Houghton Mifflin.

Wright, Robert. 2009. *The Evolution of God.* New York: Little, Brown.

Wriston, Walter B. 1992. *The Twilight of Sovereignty.* New York: Scribner.

Zakaria, Fareed. 2003. *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad.* New York: Norton.

———. 2008. *The Post-American World.* New York: Norton.

Zaman, Muhammad Qasim. 2002. *The Ulama in Contemporary Islam: Custodians of Change.* Princeton: Princeton University Press.

Zerjal, Tatiana, et al. 2003. "The Genetic Legacy of the Mongols." *American Journal of Human Genetics* 72:717–21.

الفهرس

-أ-

-ت-

-ث-

-ج-

-ح-

-خ-

-د-

-ع-

-غ-

-ف-

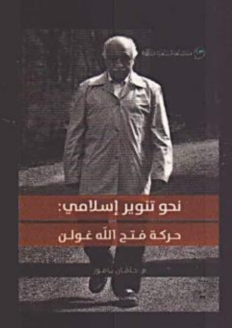
-ق-

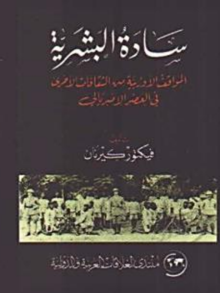
-ن-

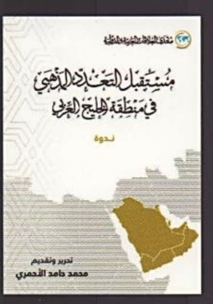

منتدى العلاقات العربية والدولية


منتدى العلاقات العربية والدولية مركز أبحاث مستقل تأسس في الدوحة- قطر، عام ٢٠١١، للإسهام في عمليات التنمية الثقافية والسياسية وتعزيز آليات الحوار بين مختلف الأطراف والتيارات الفكرية في العالم العربي والإسلامي.

من إصداراته:















أُصُولُ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ

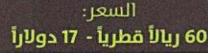
كل المجتمعات الإنسانية تقريبًا كانت ذات يوم منظمة قبليًا. لكن معظمها طور مع الزمن مؤسسات دولة مركزية حفظت السلم الأهلي داخلياً وحمت المجتمع من الغزو الخارجي، ومؤسسات حكم قانون خضع لها جميع المواطنين، وآليات مساءلة ديمقراطية قيدت سلطة الحكومات وأجبرتها على الالتزام بمصالح مجتمعاتها الأعرض.

في **أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية**، يقدم فرانسيس فوكوياما مسحًا تاريخيًا شاملاً لتطور المؤسسات السياسية الأساس، فيبدأ بالجذور المجتمعية والسياسية لأشكال الحياة الإنسانية المبكرة، ويتابع القصة عبر ظهور المجتمعات القبلية، وقيام الدولة الحديثة الأولى في الصين (قبل حوالي ألفي سنة من قيامها في أوربا)، وبدايات حكم القانون في الهند والعالم العربي والإسلامي، وتطور مؤسسات المحاسبة الديمقراطية في أوربا حتى قيام الثورة الفرنسية.

يستفيد فوكوياما من آخر الاكتشافات في علم جينات الشعوب، وعلم الأحياء التطوري، والأناسة، وعلم الآثار، والتاريخ، والاقتصاد، ليطرح رؤى متبصرة جديدة حول أصول المجتمعات وسبل ارتقائها السياسي والمؤسسي. ويشكل الكتاب مع جزئه المتمم، **النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية**، مرجعًا موسوعيًا لا غنى عنه لكل مهتم بالشأن السياسي عمومًا، وكل متخصص في علوم السياسة والاجتماع والاجتماع السياسي وتطورها عبر العصور.

"كتـاب يجب أن يقرأه كل ديمقراطي وكل ديكتاتور"

صحيفة صنداي تايمس







هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر